

UNIVERSAL
LIBRARY

OU_232296

UNIVERSAL
LIBRARY

وَمَا عَيْنَانِ بَحْرَانِ فَبَايَ اللَّهُ كَمَا تَكُونُ

کتاب رشید المصابی
کے کو چشم سے برکشا یہ

الجزء الثاني من المجلد الاول من

البيان في شرح الحديث

الجزء الثاني من المجموع الأول

مؤلفه: الشيخ...

عالم الدين

من غرض انما الشيخ العلامة عيان التوفيق الافاضل المصنف المجلد الاول في شرح
 شرح الله عليه كتابه في بيان تبيين الغايات والاركان في بيان الاسرار والامور

و طبع في المطبع في الواح في امري في

فهرست المحتويات في المجلد الاول من كتيب شرح الهداية جامع المتن من النوافل الى الباب في تمام المجلد الاول

مطلب	صفحة	مطلب	صفحة
باب سجود السهو -	٩٠١	كتاب الزكاة -	١١٥٠
باب صلوة المريض -	٩٢٨	باب صدقة السواك ثم فصل في الابل	١١٦٨
باب سجود التلاوة -	٩٣٦	فصل في البقر -	١١٤٣
باب صلوة المسافر -	٩٥٨	فصل في النعم -	١١٤٤
باب صلاة الجمعة -	٩٤٩	فصل في الخيل -	١١٨١
باب صلوة العيدين -	١٠١٤	فصل في الفصلان والعجايل -	١١٨٨
فصل في تكبير التشريق	١٠٣٤	باب زكاة المال -	١١٩٩
باب صلاة الكسوف -	١٠٣٣	فصل في الثقتة -	١٢٠٠
باب صلوة الاستسقاء -	١٠٥٣	فصل في الذهب -	١٢٠٥
باب صلوة الخوف -	١٠٦٠	فصل في العروض -	١٢١٠
باب الجنازة -	١٠٤٠	باب فمين يمر على العاشر -	١٢١٥
فصل في غسل الميت	١٠٤٨	باب في المعادن والركاز -	١٢٢٧
فصل في التكفين -	١٠٦٧	باب زكاة الزروع والثمار -	١٢٣٣
فصل في الصلوة على الميت -	١٠٩٣	باب من يجزى دفع الصدقة اليه ومن لا يجزى	١٢٣٩
فصل في غسل الجنازة -	١١١٤	باب صدقة الفطر	١٢٤٤
فصل في الدفن	١١٢٠	فصل في مقدار الواجب -	١٢٨٤
باب الشهيد -	١١٣٣	كتاب الصوم -	١٢٩٥
باب الصلوة في الكعبة	١١٣٥	باب ما يوجب القضاء والكفارة	١٣١٤

صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
١٥٢٩	فصل في دواعي الجماع -	١٣٣٧	فصل في وجوه الاعتذار الشرعية للفطر في الإصرام
١٥٣٢	فصل -	١٣٤٢	فصل فيما يوجب على نفسه -
١٥٣٥	فصل في بيان إجنائية على التمسيد	١٣٤٤	باب الاعتكاف -
١٥٨٠	باب مجاوزة الوقت لبناء إحرار -	١٣٤٤	كتاب الحج -
١٥٨٥	باب إضافة الإحرار إلى الإحرار -	١٣٥٠	فصل أول ما يبدأ به من أفعال الحج -
١٥٩٠	باب الإحصار -	١٣٥٤	باب الإحرار -
١٦٠٥	باب الفواكيت -	١٣٥٤	فصل في مسائل شتى من أفعال الحج -
١٦١١	باب الحج عن الغير -	١٣٥٤	باب القرآن -
١٦٣٢	باب الهدى والنزاهة -	١٣٩٩	باب التمتع -
١٦٣٢	مسائل مشورة -	١٥١٣	باب إجنائيات -

[illegible]

لان كل فرض

اصل

بنفسه

فلا ہو سکتا

مشرطاً

لعنہ ۲

وكنائزوله

date

السَّلام

من نامی.

1

1. *Introduction*

1. 1. 1.

ضمیمہ سرخ

الأوموم

الإمام طيغري

التي هو فيها

تولید

ذکر ہاشم

للعقد التمهيد

وهو لا يوجب العلم فكيف ثبت بالقض والجواب الاترازي من هذا يقول قلت لما ورد في كتابنا ما يقتضي بقاء مكان فرضنا
 لترتيب ثبت الكتاب وفيه نظر لان معنى الاجمال خير سلبية وقال الاكمل في الجواب ان هذا خبر واحد لا يعارض المشهور فان الجواز
 ثبت بكمالات اكثر من ثلثا فنكون كالترتيب فرضا بار وقيم لعل ما ثبت بالمشهور ثم اجاب عنه بقوله بالما بالاطانة بل المشهور
 بل اخرناه عملا بالحديث الاخر احتياطا او كان ذلك هو ان من اعمال العمل بخبر الواحد اصل ما على انه قولوا لا ليس بخبر واحد بل
 هو مشهور بطلقة الامة بالتعبول فانهم لم يعمروا معنى وجوب القضاء الثابت بطلقة الجواب ان الاول مذكور في بطون شيخ الاسلام
 والثاني وهو قوله على انهم قالوا جواب اني للثبوت قد قال في الجواب الاول هذا استدلال في دليل العارفين من مشايخنا وهو فاسد
 لان فيه سارفة الخبر الواحد الكتاب فان الكتاب يقتضي الجواز والخبر يقتضي عدمه الصحيح ان يقال هذا الحديث مشهور وهو موجب للعمل
 المستدل في المضاهي للعلم الضروري ولذا الضلع مله فبان ان ليعارض الكتاب قلت قول الاكمل فانهم اجمعوا على وجوب القضاء
 الثابت به فيه نظر لان ما صح على وجوب القضاء لا يستلزم وجوب الترتيب وذكره هنا لثبوت اجوبة اخرى كلها لا تنعني عن التام الاول
 ان الخبر لا يثبت العلم الكتاب يقتضي جواز التوقفية فرضا كما زالت الشك فانه يتبع فعلا عند الال كتاب فلم يكن الكتاب متارضا بحجته
 فرضا لان الاختلاف الثاني ذكره في الترتيب ثابت بالنفس فان الكتاب يقتضي ان واد اعجز قول واد الله والعصر كمال الا في غير
 القضاء كما يلزم الا اذا كانت ذكره الشيخ عبد العزيز موجب لعل يقطع الجواز في الوقت كما بينا في خبره له وهو موجب العمل
 له والجواز قبل الغائبة ليس بكم على الجواز تنفعية بترك الا اذا بلا ضرورة ولا اثم لا مكان تحصيله في الاجزاء والباقيته والعمل بخبر الواحد
 لا يفوت موجب العمل ولكن يفوت الجواز الذي يباح تنفعية بالترك وتل في الغفوت لا يمنع العمل بخبر الواحد لان تنفعية لما بما
 فالاستقبال العمل بخبر الواحد جاز بالطريق الاول في بخلاف العمل بخبر الواحد في الطواف والقبيل والقراءة ونحوها لان يفوت العمل
 بموجب الدليل لقطع الذي هو الاطلاق وهو موجب العمل فيما فلا يجوز تركه الوجه الثالث انكم علمكم بهذا الحديث ولم تعلموا بخبر الواحد
 وما عجزوا عما كان ثباتا فقال الاكمل في جوابه ان العمل بخبر الواحد على وجوبه في غير ما في الصلوة بتركها يوجب نسخ قوله فاقروا
 ما تيسر من القرآن وذلك لا يجوز بخلاف صورة الزارع فان فيها العمل بالكتاب الخبر جعلا وذلك لان قوله تعالى اقم الصلوة وذكر
 الشك يدل على ان هذا الوقت وقت الظهر ولا تعرض بتقريب الغائبة عليه في ولا اثبات وخبر الترتيب يدل على تقديم فعلنا
 بهما حتى قلت توحيح هذا هو الذي ذكره هو ان الحال علمتم بخبر الواحد تحتها علمتم بخبر وجوب الترتيب حيث علمتم بفعل الصلوة
 عند ترك الترتيب فاعلمتم بما عند ترك الغائبة ان كلاسما بخبر الواحد وتوحيح الجواب ان القادة كفي الصلوة لا يجوز اثبات
 الركن مثل هذا الخبر والترتيب شرط لما زلت الشك وجواب عن ان صيغة قوله عليه السلام لا صلوة عليه بل يستلزم انما لا يلحق بها
 كما في قوله لا في الا على رضى الله تعالى عنك ان يحمل على نفي الكمال وحدث الترتيب روي وجوبه في بيان النهاية ولا يحمل غيره

الوجه الرابع ان الترتيب يسقط بالنسيان ونسحق الوقت وكثرة الغفوات بشرط الصلوة لا يسقط بشئ من ذلك كالطهارة وقت قبل
 القبلة قلت هذا الوجه ذكره صاحب المحیط من جهة الشافعي وتوجيهه ان كل واحد من الغفوتين ليس بشرط الآخر في حق الجواز وإنما يسقط اثر
 عند نسيان ونسحق الوقت وكثرة الغفوات والشرائط لا تسقط لجه النسيان ونسحق الوقت كالطهارة وتسبق بالقبلة ولا يلزم وجود
 الترتيب بين الصلوات حاله الا اذا لزم في هذه الغفوة في وقتها وذلك لا يوجد في الغفوات لانها صارت منسقة من الوقت فاشتت
 في الزمة واجاب عنه الشافعي بما ذكره صاحب المحیط بان حاله نسيان ليست بوقت للغاثة لان وقت الغاثة وقت تكبر
 وهو ناس فلا يكون وقتا لها وكان وقت الغرض الوقت والماح في حق الوقت فيعين الوقت للوقتية بالكتاب وبغير التواتر
 فلم يبق الترتيب شرعا عند نسحق الوقت لانه ثبت بغير الواحد وهو لا يعارض الكتاب والتواتر وكثرة الغفوات بمعنى نسحق الوقت وبها
 قوله لانها صارت منسقة من الوقت فيغير مسلم بهذا الحديث وذكر شمس الائمة الخسري في الجمان الصغير في تحليل وجوب الترتيب مراعاة
 الترتيب بين الصلوات ثابتة وقتا وفعلها انما يظهر وانما فعلها لان الطهر والعصر عرفات اجتمعا في حق الحاج في وقت واحد
 ثم لو بدلت الصلوة قبل الطهر لا يجوز فكذلك هنا لانه لو فاته مراعاة الترتيب وقيل يلزمه فعله لان وقت التذكير وقت للغاثة وقد
 فاته وقتا يزيله اعادته فعلا كما في الصورة المتقدمة فان قلت كون الترتيب يسقط بنسيان يوجب ان يسقط مع الذكر كما
 اذ فاته يؤمان من رمضان قلت هذا القياس غير صحيح لان نسيان حذر وان ذكره لا يفتقاس باليخى ليعذر على ما هو عند رابل وما
 تفصل رمضان فانه فرض يتكرر ولا كلام لنا في التكرار لان الصلوة اذا تكررت سقط الترتيب فيها ايضا فان قلت لو كان وقت
 التذكير وقتا لغاثة لجازت الغاثة بنية الوقتية ولجازوا الغاثة عند اخر الشئ لانه وقت التذكير كما جازوا وعصر لو لم تلت اسم
 الوقتي مطلقا ينصرف الى ما هو الوقتي بصفة الكمال هو ثابت وقتا بالكتاب والتواتر الذي قلنا وجوب الترتيب بغير الواحد
 باقائه الا لا يضابط في العمل انما عذرنا قضاء الغاثة عند اخر الشئ فوجوبها في ذمة بصفة الكمال فلا يوجد في الوقت
 الناقص لما مضى كما مضى عصره لونه نقصانا ليس بصفة هم ولو عاف فوت الوقت لقدم الوقتية ثم تيقنه ما شئ اى ولو كان
 عليه غاثة واراد ان يقيضها في وقت من اوقات الصلوة تخاف خروجها الوقت يقدم الصلوة الوقتية لان الحكم لا يقتضيه
 انصائه الموجود في طلبه المقصود لان الترتيب يسقط بعين الوقت ش انما يسقط به لئلا يلزم ترك العمل بآبائه ولا
 فرض الوقت الكدر فرض الترتيب وفي المحيط مختلفا في ما بينهم ان العبرة لاصل الوقت ام للوقت التيسر الذي لا كراهية فيه
 بعضهم العبرة للوقت التيسر قال الطحاوي على قياس قول ابي حنيفة والى يوسف العبرة لاصل وقت وعلى قياس قول محمد بن
 للوقت التيسر بانه اذا شرع للصلاة وهو ناس الطهر ثم تذكر الطهر في وقت لو شغل بالطهر ليقع العصر في وقت كرهه فعلى قول
 من قال العبرة لاصل الوقت لقطع العصر على الطهر بعد غروب الشمس في المنتهى وفي نوادر الصلوة اذا افتتح العصر في اول

دلو حنا
 فوت
 الوقت
 يتم
 الوقتية
 ثم يقيضها
 لان
 الترتيب
 يسقط
 بضميق
 الوقت

وكذا بالنسيان
 وكثرة الغلطات
 كيلا يؤدي
 الى تقصير
 الوقتية ولو
 قدم الغائبة
 جاز لان النسي
 عن مقتد بها
 لمعنى في غيرها
 بخلاف ما اذا
 كان في الوقت
 سعة وقدم
 الوقتية حيث
 لا يجب
 لانه اذا
 قبل وقتها
 الثابت
 بالحديث

وقتها وهو ناس الظاهر من حيث انفس ثم ذكر ان المعنى في العصر وهذا النص على ان العصر لا وقت يستعمل في جاز فانه زمان يعبر عن الوقت
 عندنا لا وقت حتى لا يشرع في تذكر الغائبة في اول الوقت واطال القراءة حتى فاق الوقت لا يجوز الا ان يقطع فشرع عند الضيق هم
 وكذا بالنسيان في كل اي وكذا لا يسقط الترتيب بالنسيان وقال شيخ الاسلام من اجل فنية الترتيب لا يفترض عليه كذا في رواه سليمان بن
 ابي عبيدة وهو قول جماعة من ائمة بنحهم وكثرة الغلطات في كل اي وكذا لا يسقط بكثرة الغلطات هم كيلا يؤدي الى تقصير الوقتية
 اما في النسيان فلان الحريث شرط الذكر واما بكثرة الغلطات فلان اذا اشتغل بها فلو تهاه في سعة الوقت وهي العيا في معنى ضيق
 الوقت وعند زفر لا يسقط الترتيب الى شهر حتى اذا تركه قدمت صلوة الشكر كلها وهو المذكور في شرح الطحاوي وانقطعت ولم تلتف وفي
 شرح الاقطع قال فلا يسقط الترتيب في كل اي في المحيط قال في الترتيب لا يسقط بكثرة الغلطات اذا كان الوقت لمت لها ولو وقتية
 وان كانت الغلطات عشرة ادا كثر فيهم من ذلك ان يكون عن فلتش روايات كما ترى وعند ابن ابي ليلى لا يسقط الترتيب الى ستة
 وعشرين من كتاب لا يسقط في جميع عمرهم ولو قدم الغائبة جاز مثل عطف على قوله ولو خاف فوت الوقت فقدم الوقتية يعني
 الواجب عليه تقديم الوقتية ولو قدم الغائبة عليها عند ضيق الوقت جاز ايضا هم لان النسي عن تقديمها اش اهم عن تقديم الغائبة
 هم لمعنى في غير وقت اي لمعنى في غير الفرض الغائبة وهو اداء الوقتية في وقتها لانه لا يملك في ذلك الغنم غير وقت انه راجع الى
 الغائبة حتى اذا كانت في قوله من التقديم والنسي لمعنى في غيره لا يلزم المشرعية كما في الصلوة في الفرض في الارض لمعصية وفي
 المبطل لو بدأ بالغائبة عند ضيق الوقت يجوز بخلاف ما لو بدأ به بالوقتية عند سعة الوقت حيث لا يتحرر لان النسي عن بداية فرض الوقت
 يعني في صنية وهو كونه مودى قبل وقته الثابت بالخبر فتقدم شدة وعية كانه في سج الخروا مني عن المبدأ بالغائبة ليس بمعصية
 سيما بل لما في فرض الوقت والنسي حتى لم يكن في غير النسي عنه لا يمنع براهه فان قلت نعم لان النسي من الغائبة عند ضيق الوقت قلت
 المراد من النسي قوله تعالى اتم الصلوة له لو كثر النسي لان الامر مني عن معصية وفيه كلام بين في الاصول وقيل المراد به الاجماع لانني اذا
 فان الاجماع منسقة على تقديم الوقتية عند ضيق الوقت وهو الماصح ثم بخلاف ما اذا كان في الوقت سعة وقدم الوقتية حيث
 لا يجوز مثل قد بينا الفرق بين هذه المسئلة وبين التي قبلها ما قلنا من البدو وعمل المصنف لهذا القول هم لانه اذا ما ناس اي
 لان اصله مودى الوقتية قبل وقتها من الثابت بالنسي في كل اي قبل وقت الوقتية الذي ثبت ذلك ان
 بها ما لم يثبت المذكور وهو واجب العمل ثم اعلم ان المصنف ذكر الاغذار التي تسقط بها الترتيب الاول الظن لاجتهاد ذكره في الجاهات
 فمن توفى بالظن والدم سائل ثم انقطع فعلى الظن وعمل وقت العصر فتعصا على العصر وعمل وقت المغرب فسال الدم او لم يسأل
 انه يعيد الظن لانه صلا بالطاعة دون الاغذار بعد رواه ان اغذروا لا يعيد الصلوة لانه من صلا بها لم يقم لينا والظن وعمل من جهة
 الثاني بخلاف في فساد ما وجوب سلة الصلوة في غير وقتها ثم صلى الظن وهو الاكفر والظن مودى انه في غير وجهه والظن ولو اعادة الصلوة

الان يزيد
الفوات
عشرة
صلوات

اي يوم غفر الخندق بالمدينة وكان في سنة خمس من الهجرة وذكر السفنا في هذا الموضع بما روى انه عليه السلام فعل صلوات
صلوات يوم الخندق فغفرت من بعد يومه من الليل ثم قال صلوا كما رايتوني يصلي فوق تشبثي على صدره وصفه فلان
اوارها بوصف الترتيب بشرط ثم قيل ولم يقل الذي يصلي المديرية وسلم كما صليت بل قال كما رايتوني يصلي لانه لا يمكن لاهل البيت
مثل صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكره الاكل في تحصيله ولم يبين من هو الراوي لهذا الحديث وقال الاكل انما يشبهه مطلقا وكما
انه يات على كل واحد كيفية هذا لان الراوي يوصف الترتيب بشرط وانما لم يقل كما صليت لانه لا يمكن لاهل البيت كما ذكره في هذا
غير انه قال في آخر رواه ابو سعيد الخدري عنه عليه السلام ثم قال وعن الامام العلامة الكاظمي في قوله كما رايتوني يصلي ولم يقل
كما رايتوني صليت لانه ليس في وسع احد ان يصلي مثل صلوة من هو الاكلهم فلو اعين بيان حقيقة هذا الحديث ولو قصصنا حتى حقيقة
بشرط يصلي قوله ثم قال صلوا كما رايتوني يصلي فانه ليس بهذا الحديث وهو في حديث مالك بن الحويرث اخبره البخاري في الاذان
من اني قلنا هذا ما كان بن الحويرث الا اخبره في الاذان بتذكيره وفيه وصلوا كما رايتوني يصلي ولم يصف الصلوات على هذا
ولو قال وقال صلوا كما رايتوني يصلي لانه لو لم يصف الا بجملة ثم كان اجوابا وبوصف واليها من الحديث الذي ذكره صاحب الدرر
ليس بالابي سعيد وانما هو بعد المديرية وسعد والذين ذكره السفنا في توجيه معنى قوله صلوا كما رايتوني يصلي خير من يدل على
يقال فيه انما يشبهه بالعموم لان الاكل فانه لم يظفر بالشيء الذي اخفاه فان قلت قوله فغفرت من الغيبة فيه يرجع الى قوله
من اربع صلوات وذكر منها الغشاة فانه يظهر ويدل على ان الغشاة ايضا من الفوات وليس كذلك قلت نعم صلاها ابني
عليه السلام في وقتها ولكن لما اخبرنا عن وقتها المعاد له بما راى في فاته مجازا والدليل على ذلك ان ابن حبان روى هذا
الحديث في صحيحه لم يذكر فيه الغشاة وفيه ان الغشاة لا تعد من الفوات الامكان فانهم هم الا ان يزيد الفوات على ستة
صلوات مثل استثناء من قوله ربهاني الغشاة المعنى الذي يراى بهما الا ان تعبيرة الفوات تتناولها لعل عدم افادة هذا
التكرير المقصود منه اختلف الشراح فيه فقال السفنا في كلامه هذا الكلام يقتضي ان تعبيرة الفوات لتعلا ذلك انما يقتضي
الجمع والزيادة غير المديرية فيصير مجموع تسعة لكن مناه ان لا تعبيرة الفوات في نفسها زائدة على ست صلوات والراوي من
الصلوات او قاتما فان فوت الصلوة السابعة ليس بشرط بالاجماع رواه الاكل بقوله فانه يقتضي ان يزيد الفوات على ست
اوقات وذلك لما يكون الفوات السابعة وليس بها وقت من كلام الرازي لانه قال وقال بعض الشارحين المرويات
صلوات الاوقات ثم قال وفيه نظرون وذكره واربعض الشارحين السفنا في وقال الاكل ومثل ارا اوقات الفوات
بمخالف المصنف ورد بان لا يشترط زيادة الاوقات على ست صلوات وذلك لما يكون بفوت وقت السابعة وليس بها وقت
هذا ايضا من كلام الرازي وهو نقله من كتاب الشريعة قلت هذا الروي له وجه لانه اذا معني خبر من وقت الصلوة السابعة

أقصد إذا الوقت على السعة ويدخل جزء منه لا تكون السابعة فائتة ثم الملاق اسم الفاتية عليه يكون تليها وقال الأكل أيضا
 إذا وافق الوقت الاوقات وسماه المان يزيد الاوقات على ست صلوات ورويتين على تقدم عليهم من الوحيين وهوان الزيادة
 لا بد ان تكون من جنس الزيد عليه وذلك من هذه التاويلات كلما ترى قلت قائل هذا القول بعينه ثم صاحب الدرر
 عنه يوضح كلامه انه لا شك ان الزيد يكون غير الزيد عليه وان يكون من جنسه الوقت ليس من جنس الصلوة والوقت يقع
 فائتة فائتة فيقتضي الترتيب ان يكون الفوائت سباحتى ليقطع الترتيب وليس كذلك نحن نقول ان المراد من مثل هذا الترتيب
 ان يكون في نفسه اكثر من العدد المذكور لان الزيد والمزيد عليه كلاهما مراد وان جميعا كقولهم هذه الدارهم تزيد على ما فيها
 عدوا يزيدا على عدو الماتة لان تكون الدارهم من الماتة مراد به وسنه قوله تعالى وارسلناه الى مائة الف او يزيدون
 فاذا كان كذلك لم يشترط صلوة الكلام اكثر من واحد لان الاكثرية على المذكور يحصل فيقتضي اشتراط السبع ودون التسع
 قيل دخل اللام في الجمع والمراد بمنس فلا يشترط الثلاث وهذا حسن مما قاله الأكل وسحق ان يفرضه فان وتقدر
 الا ان يزيد اوقات الفوائت على اوقات ست صلوات يجب ودخل الاوقات ودون خروجهم لان الفوائت قد كثرت فينقطع
 الترتيب فبما بين الفوائت نفسها كما يقطع بينهما وبين الوقتية مثل لان كثرة الفوائت لما كانت مستقلة لترتيب في اعتبارها كانت
 مستقلة في نفسها بالبطريق الاولى لان العلة اذا كان لها اثر في غير محله فلا يكون لها اثر في محله الاولى والحاصل ان العلة
 اذا فائت بشي يجب الحكم في ذلك الشيء لا غير فاذا اثر في غيره فاولى ان يؤثر في نفسه واما الكثرة ان تفسر الفوائت
 مثل اى ست صلوات هم بخروج وقت الصلوة السادسة مثل السابعة له دخول وقت السابعة في الغالب فيجب
 الا ان يزيد الفوائت على خمس صلوات لان كثرة الفوائت في معنى تنيق الوقت والكثرة باست التكرار فاذا دخل وقت السابعة
 سقط الترتيب عندها وعند محمد اذا دخل وقت السادسة وفي مسوط شيخ الاسلام من اصحابنا انه يقطع الترتيب بالنسبة لانها
 هم وهو المراد بالذكور في الجامع الصغير اى الفوائت ستا بخروج وقت السادسة وهو المراد بالذكور في الجامع الصغير
 هم وهو مثل اى المذكور يوم قوله مثل اى قول محمد في الجامع الصغير وان فائتة اكثر من صلوات يوم وليلة اجزاء
 بدانهاش اى اجزائه الصلوة التي بدانهاهم المنة اذا زاد على يوم وليلة يصير ستا ش فيدخل وقت السابعة هم ومن
 محمد انه اجتمع ودخل وقت السادسة مثل لان بدخول وقت السادسة يصير عدد الفوائت حسنا والكثيرين كل جنس
 بايت فرق جنسه وجنس المكتوبة الخمس والاول هو الصحيح مثل اى المذكور من الجامع الصغير هو الصحيح لان الكثرة بالدخول
 في التكرار وذلك في الاول مثل معناه ان الشيء انما يستحق اسم الكثرة بالتكرار كما كثرة في القوم لا يطرأ بالزيادة
 من احد قسمين على الآخر واذا في مدة التكرار في حق خروج وقت السادسة لان به يصير الفوائت ستا

لان الفوائت
 قد كثرت فنقطع
 الترتيب فبما بين
 الفوائت نفسها
 كما يقطع بينهما
 وبين الوقتية
 وحاصلها ان تصير
 الفوائت ستا
 بخروج وقت
 الصلوة السادسة
 وهو المراد بالذكور
 في الجامع الصغير
 وهو قوله واذا
 اكثر من صلوات
 يوم وليلة اجزاء
 التي بدانهاهم
 اذا زاد على يوم وليلة
 تصير ستا ش
 انه اجتمع ودخل
 وقت السادسة
 هو الصحيح لان
 الكثرة بالدخول
 في التكرار وذلك في
 الاول مثل معناه

ولا يجمع الفلوات
 الفلوة والحدية
 قبل يجوز الوقت
 مع تذكر الحدية
 كذا في الفلوات
 لا يجوز ويجوز للماني
 كلن لم يكن زجره
 عن التهاون لو قضي
 بعض الفلوات
 قبل ما بقي عاد الترتيب
 عند البعض هو
 لا ظهر فانه يرى
 على محمل في ترك
 صلوة يوم وليلة
 يقضي من الغرم
 كل وقية قائمة
 في الفلوات جازية
 على كل حال ولو قيت
 فاستأن في فعلها
 الفلوات وحلقتة
 وانما هكذا لك
 الاغنام الأخيرة
 لا تامة عليه
 في طحال دها

واذا واحدا من الفلوات تذكر بوصف الكثرة ثبت لما قوله وذلك اشارته ان قوله لان الكثرة بالذول في حال التهاون وقوله في
 الاول اراو به الذي كونه اجماع الخبير فانهم هم ولو ثبتت الفلوات القليلة والحدية تيسر صدقة الفلوات القليلة ان تترك
 معلومة شهر خمسة ثمانية وثلاثين في صلوة يوم وليلة فليكن يجوز للوقتية تذكرها
 اقل من يوم وليلة فليكن في شأنه اليه بقوله قبل يجوز الوقتية تذكر الحدية كذا في الفلوات تيسر الجواز من القياس لان
 ليس اذوا باجتهاد الحدية تحقيق كذا في الفلوات وحي سقط للترتيب هم قبل الجواز من اى الوقتية تذكر الحدية وهو لا تخاف
 هم ويجعل للماني ش وهو القليلة هم كان لم يكن ش ليني كان لم يمت هم زجر العن التهاون من اى لاجل الجهر
 بمنزلة المصلي عن كسل والتهاون في اقامة الصلوة وفيها في الجواز قال ابو جعفر الكي عليه الشوى وفي لفظ القول لا
 هو الاول وفي العينة الثاني هو الاصح والقول الاول هو الاحوط وقيل يجب الترتيب لان احصية التصيب بالترتيب في الاخرة
 لا يجب الترتيب عندنا في حقيقة خلافها هم ولو قضي بعض الفلوات حتى قل ما بقي عاد الترتيب ش صورته ان تترك ارجل صلوة
 ثم تضامها بالصلوة او صولتين ثم صلي صلوة وقل فتمها وهو ذكر ما بقي عليه ان يجوز الوقتية او لم يخرج من محضره روايتان
 في رواية يجوز واختارها ش الله السني ونحو الاسلام على الزدوى فانما قالوا ان سقط الترتيب لم ينعني في اصح الروتين لهذا
 اخذ ايضا ابو جعفر الكي وفي رواية لا يجوز واليهما قال ابو الحسن اشياء اليه قوله هم عند بعض ش اني عند بعض المشايخ
 ابو علي الدقاق في الفلوة يجوز واخاره له نصف اشار اليه بقوله هم وهو الاظهر ش اى عاد الترتيب هو الاظهر وذلك ان
 وجوب الاول من جبه الرواية وهو ان على السقوط الكثرة المنفصلة الى المخرج ولم ينعني بالعدو الى القاعة والحكم حتى بنائمه
 فكان كمن اخذ انما بالزوج ثم ارتفعت الزوجية فان الحق يعود وللثاني من وجه الرواية اشار الى ان بالوجه بقوله هم فانه
 روى من مجموعين ترك صلوة يوم وليلة جعل يقضي من العند كل وقية قائمة ش يعني انما يجوز والظاهر انما يصير
 بالعرض في هذا الترتيب هم فالفلوات جازية على كل حال ش يعني سواء قدم على الوقتيات او اخرتها من الوقتيات فاسدة
 ان قد عماد غول الفلوات في حال العلة ش لانه متى اوى شيئا منها مارت مساوثة الوقتيات لانه اذا قضيت ثم تركت
 عادت من حيثها لا يزال كذلك فلما يعود الى الجواز هم وان اخبر ش اى وان اخذ الوقتيات كلها هم فذكر ان
 اى فكذا ذلك نفسا كلها هم الا انشاء والافرة ش لانه صلاها وتوصل جميع ما عليه عنده فصار كالناسي وقد عمل بهن بعد
 انشاء الاخرة بقوله هم لانه لا فائده عليه في ذلك حال او انما ش اى حال او انشاء الاخرة الوقتية والفلوات
 لاني فعلني مجتمعا في وقت معتبر او ان كان خطأ وانما ش لاني لا يجب الترتيب فكان من موقعا لانه وصلاها في
 احد من انما صلاها في وقت معتبر او ان كان خطأ وانما ش لاني لا يجب الترتيب فكان من موقعا لانه وصلاها في

حق لمن لما كان متوا لا يجتمع في ذلك صار ذلك الظن مانعا وجوب القصاص فان قلت شكك هذا
 بما اذا صلى الظهر على غير وضوء باسما ثم صلى العصر على وضوء ذاك لا يلزم وجوبه بحسب انه يجزئ فاعلم ان
 يعيدهما جميعا وعلى قياس ما ذكره من انه لا فائده عليه في طهارة حال اداها كان ينبغي ان لا يجب عليه
 قضاء العصر ثانيا لما لا يفتى الظهر قد وقع في طهارة فاضى جميعا عليه ولم يبق عليه شيء من الفائده
 والترتيب فيه واجب على من سبب الشك في مكانه فيكون ما فعله من اعادة الصلاة فيه لما ذكره ثم قلت ثانيا الصلاة
 تبرك الطهارة عند اقتراب وقتها على غير ما يوردى بعده وادانها بالعبث ترك الترتيب فضيف
 مختلف فيه فلا حكم الى صلوة اخرى ومن صلى العصر وهو ذكر شئ ابي واحمال انه ذا كرم انه لم يصل
 الظهر في فائده شئ ابي العصر فائدة هم الا ان يكون في اخر الوقت شئ ابي في اخر وقت العصر
 فانه يجوز العصر في وقت فان قلت قد بين المصنف فيما مضى الحكم في هذه المسئلة في جنس الصلوة فلم
 اعاده منها قلت لفائدة هي الاشارة الى الاختلاف في اخر وقت العصر وهو ان الاعتبار في ضيق الوقت
 لا اصل الوقت والوقت استحب على من الفقيه ابي جعفر البغدادي ان عند ابي عتيبة وابي يوسف الثانية
 باصل الوقت وعند محمد بالوقت استحب وعلى هذا فيما نحن فيه من المسئلة ان المكنة ادا الظهر والعصر قبل
 غروب الشمس فبعض مراعاة الترتيب وان كان لا يمكنه ادا الصلوتين قبل غروب الشمس سقط الترتيب وعليه ادا
 العصر وان المكنة ادا الظهر قبل تغير اوقات العصر وبعضها بعد تغيرها فبعض مراعات الترتيب عند خلافها فمحمد
 لان معنى الكرامة تسقط الترتيب بخلاف نوات اصل الوقت وان لم يكن ادا الظهر قبل تغيرها يسقط الترتيب لان
 ادائها من الظهر بعد تغير الشمس لا يجوز بالاتفاق لان ذلك الوقت وقت عصر اليوم ليس الاام وهي مسئلة
 الترتيب شئ ابي المسئلة المذكورة هي مسئلة مراعاة الترتيب فيها وقد ذكرنا وجه الاعادة فمرجع راع
 في القيا في بيع في كل يوم في وقت الفجر ثانيا العلة فالفجر الاول جائز والفجر يوم الثاني لا يجوز بقاء الترتيب
 وقيل على قول زفر وحسن ان لم يعلم ان المتركة ثالثة من الجواز يجوز الفجر الثاني كما ذكره في المبسوط
 والفجر الثالث واما بعد لا يجوز بسقوط الترتيب وفي جوامع الفقه ساقط على المغرب شهر الفنتين فصل فاعلم ان
 كما ما باللة وليس المغرب اول لا يجوز العشاء والفجر الظهر والعصر بالمغرب فصارت سالما لم يكونا بعد ما جميعا الا المغرب وفيه
 المنعني اذا غرقت الشمس خلال العصر ثم ذكر الظهر مضى ولو انفتحها ذكرا ثم احمرت استقبل شئ صلوة ولم يعلم فيها
 يصلي خمس صلوة وهو قول مالك والشافعي قال القسبي في جواب الفقه وهو العشاء وقيل يصلي اربع ركعات

الاذ كان في اخر الوقت

ومن صلى العصر
 وهو الكراهة
 لم يصل الظهر
 فهي فائدة
 الا اذا كان
 في اخر الوقت
 وهي مسئلة
 الترتيب
 فبعض صلوات ذلك اليوم

الاصح انه ينوي الظهر والعصر وغيرهما وليس عليه ان ينوي انما الاولى هم واذا قصدت الفرضية لا تبطل
 اصل الصلوة شش يعني لو صلى العصر مثلاً فذكر انه لم يصل الظهر فمضت تغلب فقام عند ابي ضيفه والي يوش
 شش لكن عند ابي ضيفه بسبيل الوقت حتى لو ادعى ست صلوات تغلب لكل فرضاً وعند ابي يوسف يكون عصر واحد
 ما قصدت انما بسبيل الثبات هم وعند محمد تبطل شش اصلا وبه قال زفر وهو راية عن ابي ضيفه وفادة
 انما لان انه لو فقهه قبل ان يخرج من الصلوة او عمل علامة فيا يتقن لما رتبه عند ما بعد التسمية
 وعند محمد لا يتقن هم لان التسمية عقد للعرض فاذا بطلت الفرضية بطلت التسمية بل شش يعني تبطل للعرض
 وتبطل لان التسمية وسيله الى تحميمه فاذا بطلت المقص بطلت الوسيلة هم ولما شش اى ولا ابي ضيفه
 وابي يوسف هم انما شش اى ان التسمية هم عقدت لاصل الصلوة بوصف الفرضية شش يعني التسمية انقضت
 لصلوة موصوفة بصفة الفرضية هم فلم يكن من ضرورة بطلان الوصف بطلان الاصل شش لان الصلوة
 بنا في صفة الفرضية لاصل الصلوة فلما يانهم من انقضاء صفة الفرضية انقضاء اصل الصلوة فان قلت يجوز
 ان يكون الوصف مستحصلاً لاصل الصلوة فيكون كالفعل المتصور فيبطل الاصل بطلاناً قلت لا سيما هو ان يكون
 الوصف مستحصلاً لان المحصل يجب تقدمه والوصف لا يقدم على الموصوف فان قلت وصف الفرضية
 لم يدخل فيما انقضت التسمية لانه كان جزءاً والكل يقتضي بانقضاء جزءه قلت بل لا بد من ذلك لان كل جزء
 مستحصل حتى يكون جزءاً بل من حيث التخي غير ما زاحم في الوقت فاذا كان كذلك لم يلزم من انقضاء انقضاء
 الكل ثم ان بعض اهل النظر من اصحابنا لم ينو هذا الاختلاف لانهم لما اجتمعوا ان من شرع في صوم الكفارة
 ثم استندنية حتى انقضاء كان على حكم الصلوة كذلك وعلى الاول عامة الشاخر هم ثم العصر شش يعني في السنة
 المذكورة هم يفسد بوقوع شش انفي على سبيل التوقف هم حتى لو صلى ست صلوات ولم يبد الظهر شش اى الظهر
 التي كان تركها وصلى العصر فذكر الهام انقلب الكل شش اى كل الصلوات هم جائز شش ولو اعاها الظهر
 انقلب بانزاهم وهذا عند ابي ضيفه شش وهو استحسان وفي البسوط تفسيره لو صلى المتروك قبل السابعة ففسد
 منه فالشش الامة هذه التي يقال لها واحدة تفسد شسا واحدة تقع شسا فالواحدة لم يفسد شسا واحدة
 بل تفسد للمتروكة والواحدة المفسدة للمفسد المتروكة تبقى قبل السابعة وجه الاستحسان ان اكثر من
 هذه بجملة من الصلوة فاذا ثبت صفة استندت الى اولها بكمها وبسقط الترتيب فسقط الترتيب في احادها
 اسقط في احاديثها وهذا كعرض الموت لما ثبت له هذا الوصف عرض الموت استند الى اوله بكمه هم وعند محمد يفسد

واذا قصدت
 الفرضية لا تبطل
 اصل الصلوة
 عند ابي حنيفة
 والي يوسف
 وعند محمد
 تبطل لا التسمية
 عقدت لا عرض
 فاذا بطلت
 الفرضية بطلت
 التسمية اصل
 ولها ان يفسد
 لاصل الصلوة
 بوصف الفرضية
 فلا يكون من ضرورة
 بطلان الوصف
 بطلان الاصل
 ثم العصر يفسد
 شسا موصوفة
 لو صلى ست
 صلوات وكل
 بفسد الظهر
 انقلب لكل
 جائز وهذا
 عند ابي حنيفة
 وعندهما
 يفسد

نفسه
 بالصلوة بالموت

شئ اى الصلوة فلو انما شئ بمقتضى النجاسة من فوق اى قطعاً بمنزلة يقول هم لا جواز لها بالاشئ من اجل
 وبذلك الصلوة سبب وبذلك الترتيب حكم الكثرة وكل ما يوجب حكم العلة يتاخر عن علة سببها الترتيب انما يكون انما يقع من
 الصلوات بعد كثرتها لا قبلها فلو انما كانا كذا ما قلنا واما ما قلنا من انما كانا كذا ما قلنا من انما كانا كذا ما قلنا من انما كانا كذا ما قلنا
 ان وجه الترتيب يقتضى جواز الترتيب في الوقت واما كثرته من اجزاء الترتيب من اجزاء الترتيب من اجزاء الترتيب من اجزاء الترتيب من اجزاء الترتيب
 على من امر في الوقت غير كثرته في اشهر كما قلنا في عزب من اجزاء الترتيب من اجزاء الترتيب من اجزاء الترتيب من اجزاء الترتيب من اجزاء الترتيب
 انقلب تغلظاً وزينة عادتها مع لئسا في الزلزلة وان لم يات في وقتها من لئسا في الزلزلة بعد الاصباح يقع
 المغرب فلو انما كان من صلوات اليوم كثرته في منزلة وكذلك صاحبة العادة اذا انقطع عاداتها وصلت
 صلوات ثم عادوا بالدم تبين ان الصلوات لم تكن جميعية وان لم يادوا وان كانت جميعية وكذلك اذا اذ ان على ايام عادتها فاذا
 انقطع لها من العشر ظهرت بعد ذلك خمسة عشر يوماً تبين ان الكل مريض وليس عليها قضاء الصلوات وان جازها
 عليها قضاء الصلوات فلم ان الوقت الصلوات على امر في الترتيب من اجزاء الترتيب من اجزاء الترتيب من اجزاء الترتيب من اجزاء الترتيب من اجزاء الترتيب
 في موضع شئ اى في كتاب الصلوات في السبوط من صورته ترك صلواته ثم ما يوجب بارادة واحدة وثانية وثالثة ورابعة وخامسة
 فسدت خمس كلما عتدها وعندنا في غنيمة من موقوفه وقد ذكرنا انما عتدها من اجزاء الترتيب من اجزاء الترتيب من اجزاء الترتيب من اجزاء الترتيب من اجزاء الترتيب
 اى ولو صلى صلوة الفجر والحال انه اذا كان لم يصل الوقت ثم فنى شئ اى الفجر ثم فاسدة فندبا في غنيمة شئ
 لان الوقت فرض من غلها عنده فوجب مراعات الترتيب هم غلها فلو انما شئ لان الوقت سنة عندها وانشاء اى
 ذلك يقول هم وهذا شئ اى هذا اختلاف من بناء شئ اى يبنى من على ان الوقت واجب عنده شئ اى
 فرض ملازم سنة عندها شئ فلو انما يجب مراعات الترتيب بين الفرض والنية وانما شئ اى ذلك يقول هم ولا يترتب
 فيما بين الفرض والنية شئ وانما يجب الترتيب بين فرض وفرض فلما ثبت هذا فلو انما شئ وهو ان الوقت واجب
 عنده سنة عندها جاز او الفجر من ذكر الوقت لانه سنة عندها من على هذا اذا صلى العشاء ثم تفرغ واصلى لنية
 والوقت تبين انه صلى العشاء بغير طهارة فمعه شئ اى عندنا في غنيمة ثم لم يعد العشاء والسنة شئ اى العشاء
 فلو تفرغ مما بغير طهارة واما العادة لئسا فلو انما العشاء هم وان الوقت لان الوقت فرض من على حد فمعه شئ اى في اجزاء الترتيب
 لانه صار كانه صلى فرض بنيان فرض اخرهم وعندنا ما يعد الوقت اى كونه بجالا شئ لان كان تبه ولكن
 اياه قبل وفعل وقت ووقت بعد العشاء على وجه الصحة ولم يوجد مكان مصلحاً قبل وقت ولو صلى الوقت في وقت
 العشاء وقبل ان يصلي العشاء وهوذا كذا كذا لم يجب بزه بالاتفاق هم وهذا عدم بالصواب

فساد اياك لا يجوز
 بحال وقد عرفت
 ذلك في موضعه
 ولو صلى الفجر
 وهو في مكانه
 حتى فاسدة
 عندنا في غنيمة
 خلافاً لما هو
 بناء على ان الوقت
 واجب عنده
 سنة عندها
 ولا ترتيب فيما
 بين الفرض
 والنية وعلى هذا
 اذا صلى العشاء
 ثم تفرغ
 وصلى السنة
 والوقت تبين
 انه صلى العشاء
 بغير طهارة
 فلو انما العشاء
 والسنة دون الوقت
 فرض ملازم
 عندها
 بعيد الوقت
 ايضا لكونه تبعاً
 للعشاء
 والله اعلم

في سنة ثمان واربعة

باب سجود السهو أي هذا باب في بيان أحكام سجود السهو لما فرغ من بيان الاداءات لقضاء بشرح في بيان
جابر لقصان يقع فيها ولكن المتناهي بين البابين من حيث ان الباب الاول في بيان قضاء الغفوات وقضاء
جبر لها عن تأخير عن وقتها والباب الثاني في بيان جبر لها لترك واجب اولها خير ترك اولها في غير محلها
والاضافة في سجود السهو اضافة الحكم الى السبب أي الاصل في الاضافات لان الاضافة للاختصاص مع اقوا وجوده
الاختصاصات اضافة السبب الى السبب فقلت علم من هذا ان سجود السهو يجب بقيل السهو لهذا لا يجب في العمود وبعض
المالكية يقولون سببه الزيادة والقصان ذكره بن راشد المالكي في قواعد وحسن الشافعي سجدي العمود يطبق الاولى
وفي الثانية لا يجب سجود السهو الا في مسالتين احدهما اذا أخر سجدتي الركعة الاولى الى آخر الصلوة والثانية اذا ترك
العمدة الاولى فانه يسجد للسهو فيها سواء كان عاهدا او ناسيا قال صاحب الينابيع ذكرهما في اجناس المناطق ولم
اتفق في غيره من كتب اصحابنا ثم يسجد للسهو للزيادة من من جلس للصلوة كزيادة ركوع السجود والزيادة من غير منبه
يسجل الصلوة والسلام في الزيادة لا ثبات معنى الذب لقله لقول القائل اقم الصلوة لدلوك الشمس هم والقصان سن
أي يجب للقصان ايض وفيه نفى لقول مالك فان عهده اذا كان عن نقصان سجدة قبل السلام وان كان عن زيادة
فبعد السلام ويأتي تفصيل ذلك ان شاء الله تعالى هم سجدتين بعد السلام ثم اخذوا فيه على قول خمسة مذهبا
السلام كما ذكره وهو مذهب علي بن ابي طالب سعد بن ابي وقاص وعبد الله بن مسعود وعمار بن ياسر وبن مالك
وعبد الله بن الزبير وعبد الله بن عباس ومن التابعين الحسن البصري وابراهيم التيمي وابن ابي ليلى والثوري واكن بن
صلح وعمر بن عبد العزيز فعدها شافعي قبل السلام على الاصح عندهم وهو قول ابى هريرة ومكحول والزهري وربيعة
والهيثم ومذهب مالك الترخيف ان كان للنقصان قبل السلام وان كان للزيادة فبعد السلام وهو قول الشافعية
ومذهب الحسن بن علي انه يسجد قبل السلام من المواضع التي سجده فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل السلام وبعده السلام في المواضع
التي سجده فيها عليه السلام وما كان من السجود في غير تلك المواضع يسجد قبل السلام ابراهيم بن محمد بن ابي
لا يسجد للسهو الا في المواضع التي سجده فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم فلو لم يتركها لم يتركها وان كان
مذاهب فليس في المواضع التي سجده فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم خمسة اصداقهم على اثنين على ما جازني حديث
ابن حنبلية والثاني سلم بن شبيب كما جازني حديث ذى البدين والثالث سلم بن شبيب كما جازني حديث عمران بن
حصين والرابع انه صلى خمسة كما جازني حديث عبد الله بن مسعود والخامس السجود على الشك كما جازني حديث
ابى سعيد الخدري وسياقي بيان احاديثهم مفصلا ان شاء الله تعالى هم ثم تشهد ثم يسلم ثم اي بعد ان تشهد في آخر صلاته

باب سجود السهو

يسجد السهو

في الزيادة والنقصان

سجدتين بعد السلام

ثم تشهد ثم يسلم

صلاة فقام من ركعة صلته ثلثا اوابا فخطب الثالث لعبد بن علي ما يتبعين ثم يسجد سجدتين قبل ان يسلم ومنها حديث ابى بصير واذا جازى الى البيت
 البتة عنه ان رسول الله صعد من قبل ان يحرك اذ قام يصلي جأه الشيطان فليعب عليه حتى لم يدرك صلى فادوا بعد اذ حكم فلك فليعب
 سجدتين وهو جالس وفيه ابو داود ابن ماجه وهو جالس قبل التسليم ثم يسلم ومنها حديث عبد الرحمن بن عوف اخبرنا الترمذي
 وابن ماجه عنه قال سمعت النبي عليه السلام يقول اذا انتهى احدكم في صلاة فليعلم وير واحدته صلا او اثنين فليبين على واحدة فان لم
 يفرق بين صلا او ثلثا فليبين على اثنين صلا ثلثا او اربعا فليبين على الثلاث مسجد سجدتين قبل ان يسلم وقال السمرقندي حديث حسن
 صحيح وقال البيهقي في المعرفة روى عن الزهري انه اذ مضى السجود بعد السلام واسنده الشافعي عنه ثم ذكره كعب بن عدي معاوية انه
 عليه السلام سجد بعد ما قبل السلام رواه النسا في سننه وقال وصحبه معاوية يتاخره قلت قال بعضهم ان قول الزهري منقطع وهو
 غير حجة عندهم وقال الطبرسي هذا لا يصح عن الزهري وفي اسناده طرف بن ماذن قال البيهقي هو غير قوي قلت قال يحيى كذاب
 وقال النسا في غير قوي وقال ابن حبان لا يجوز الرواية عنه الا ولم يذكر البيهقي ذلك لموافقت رداية فيه مبرها واحد اذ هو قبل
 وبعد ثابتة توالات فعلا وتقدم لبعضنا على بعض غير معلوم برواية صحيحة والا ولى اصل الاحاديث على التوسع وجزا الامر ان قلت
 قالوا المراد بالسلام في الاحاديث التي جاءت بالسجود بعد السلام هو السلام على النبي عليه السلام في التشديد او يكون تأخير ما على سبيل
 التحقير قلت هذا بعيد عن اعراض ثبوتها وان يقال حديثهم قبل السلام يكون على سبيل السهو وكل حديثهم على السلام المعهود الذي
 لا يخرج بين الصلاة وهو سلام التحقير مطلق ايضا صلواتهم على السلام الذي في التشديد ان سجود السهو لا يكون الا بعد التسليم اتفاقا
 وقال الاكس في هذا الموضع اعترض عليه بوجوب آه قلت هذا من كلام السفنا في تقديره لا اعترض الاول ان المعارضة بين كبتين
 انما يصار الى ما بعدهما من الحجته لا الى ما قبلهما والقول فوق الفعل لان القول موجب للفعل لا كيف يصار الى القول عند معارضته
 الفعل ولا اعتراض الثاني انه يلزم من هذا الذي ذكره الترجيح كبتة الدالة وهو غير ملائم ولا يصح عليه الصلاة فيقول صلى الله عليه وسلم في قول
 الفعل تكليف لا يصح حجة بحسب عن الاول بان المعارضة تقتضي المساواة وليس المعارضة بين القول والفعل لقوة القول وسبب
 الفعل ولما ثبت المعارضة بين الفعلين التساوي في القوة فخذنا بالقول لانه يشهد لنا حملنا به وقوله ان المعارضة اذا وقعت بين
 الحجته يصار الى ما بعدهما لا يكون ذلك عند انعدام الحجته فيها فوهموا وان كانت الحجته فوهموا لا امتناع الى المعارضة وهذا كذلك
 وان لم يكن ذلك فثبت العدم اجيب عن الثاني بان ما قلتم انما يلزم ان لو قلنا بترجيح الفعل بقوله لا نقول بل نقول لقوله
 فله حملنا الى ما هو الحجته في الباب هو حديث القول قلت في هذا نظر لان من قولنا ايضا تناقض كما ذكرنا والاول في الجواب ذكرناه من
 جعل الاحاديث على جواز الامر من ايضا حديث ذي اليزيد منسوخة في الانوار تاويل ما رواه الشافعي ان الراوي دخل في صلاته
 السلام في سجدة السجود من السلام بعد ما روى كذلك وكان ذلك من عليه السلام لبيان الجواز قبل السلام لبيان المسنون

في الحديث المذكور بعد السلام على ما هو المعلوم في الصلاة وهو التسلية ثم وياق بالعبادة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم والدعاء بقدره
 السهو شئ اى ياتي من عليه سجود السهو بالصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قعدة الاخرى وهى قعدة السهو اى سجود السهو وفى الذخيرة
 اختلفوا في صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفى الدعوات اثنان في قعدة الصلاة اتم من سجدة السهو وذكر ابو جعفر الاسترشى ان ذلك قبله
 قبل سلام السهو وذكر الكلبى فى مختصره اثنان فى قعدة سجدة السهو لانها هى القعدة الاخرى واخرا نحر الاسلام فى المصنف
 وقال هم بالصحيح شئ اى الايتان بالصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم والدعاء بقدره السهو الصحيح وقال فوالا سلام فى شرح
 الجامع الصغير فمن مشايخنا من انقار الدعاء قبل السلام وبعده ثم قال وهو قول الطحاى فى حجة الله ان كل امة من المؤمنين
 فى آخر الصلاة وفى المحيط اختلفوا فى الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفى الدعوات قال الطحاى كل قعدة فيها سلام فيها صلاة
 فليس هذا يصلى فى القعدة جميعا عند وفى قفاوى الظهير الاحوط ان يصلى فى القعدتين وقيل عند بل حيفة وبلى يوسف
 يصلى ويدعوا فى الاول والثانى بانسان السلام الامام اوتن عليه السهو يخرج عن الصلاة عند سجودها وعند محبة الاخرى فحجة
 لان السلام لا يخرج عنده وقال الامام وفيه نظر لان الاصل المذكور متفق عليه كانت بده المسألة بنية على ذلك لكان
 الصحيح من حيثها قلت هذا النظر بين لانه لا يرد من كون الاصل المذكور متفقرا لعدم جواز بار المسألة المذكورة عليه وقوله لكان
 الصحيح من حيثها يزيد ما ذكره فى المعينة بالصحيح لان الدعاء موضع آخر الصلاة شئ هذا التعليل ما اخذ المصنف بقوله هو
 الصحيح ومعناه ان لا يمتدفع بعد الفراغ من الاداء او الفراغ قبل ايجز قلت لقائل ان يقول ان آخر الصلاة حقيقة هو
 قعدة الصلاة الاخرى وهى سجدة السهو ليست من نفس الصلاة وقد تنافى ذلك مع قال شئ اى القدرى هم ويلزمه السهو
 شئ هذا البيان ما ذكرته اول الباب بقوله ليجب السهو للزيادة والنقصان لانه لم يعلم من ذلك انه اى زيادة او نقصان
 موجب ذلك ففسره هناك بقوله ويلزم السهو اى يلزم السهاى فى صلاته سجود السهو اذ اذا زاد فى صلاته فعلا من حيثها
 اى من جنس الصلوة هم ليس من شئ اى واحال ان الذى زاد ليس من الصلاة كما اذا ركع ركعتين او سجدة سجدة
 ساهيا لان الركوع الزائد وسجود الزايد من جنس العبادات من حيث اشتمار ركوع وسجود ولكنها ليس من الصلاة لكونها
 زيادة هم وهذا شئ اى قول القدرى ويلزمه السهو يدل على ان سجدة السهو اجبة شئ لان لفظ الزيادة من شئ ذلك
 وقال محمد رحمه الله اذهبى الامام وجب المومنان ان يسجد يدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم من شك فى صلاة فليسجد سجدتين بعد السلام
 ورمط الامم للوجوب وهو الصحيح شئ اى كون سجود السهو اجبا هو الصحيح من المذهب كره فى المحيط والمبسوط والذخيرة
 والبدائع وبه قال اكثر احمد وفى قفاوى لرغيفانى عند الكرخى من اصحابنا يقول انه سنة وفى اتفه والمفيدة قال القدرى هو
 قول الشافعى ان يجيب تبرك بعض السنن وانحطت يكون فوق الاصل كذا فى المحيط لانه شئ لتليل الوجوب لى ان سجود السهو

وياق بالصلاة على
 النبي عليه السلام
 فى قعدة السهو هو الصحيح
 قال فى لزومه السهو اذا
 زاد فى صلوة فعلا من
 جنسها
 ليس محذور هذا يدل على
 ان سجدة السهو واجبة

أما جهري في النجاة من عليه السجود وفي الرواية لاسو عليه في رواية النجاة والعلية السجود ذكر المحل في أن النجاة ولو كان
عنده رجل يصلي وحده فغايه السجود وفي الرواية لاسو عليه في رواية النجاة والعلية السجود ذكر المحل في أن النجاة ولو كان
في وجوب سجدة السجود لا واجب أو تأخير الواجب وتأخير الركن سجودا فان وجده واحدة من حيث يتحقق سبب الوجوب فيجب السجود
هم وانما وجب بالزيادة شئ بما جواب عما يقال لا يجب بالزيادة ايضا ولا ترك منك ولا تأخير فاجاب عن ذلك بقوله لاننا
شئ اي لان الزيادة هم لا تعزى عن تأخير ركن شئ كما في زيادة السجود هم او ترك واجب شئ اي الزيادة لا تعزى عن
تأخير واجب كما في تأخير القيام بان قام الى النخاسة ساهيا لانه حينئذ يلزم ترك الواجب بهو احاطة بقضاء السلام هم قال
شئ اي القدر في ويلزم اي ويلزم السجود السجود اذا ترك فعلا مسنونا شئ معناه ظاهر فعلا انما يتا بالسنه ولكن
فسره بقوله هم كانه شئ الكلي فجماع اراد به شئ اي بقوله فعلا مسنونا هم فعلا واجبا الا انه اذا تبسيت سنة شئ اى تسمية
الواجب سنة ان جوها ثبت بالسنه شئ معنى ثبت وجوبها بالسنه من اطلاق اسم السبب المسبب انما انت الهية من
يرجع الى الفعل على تاويل القصة لا واجبة بالسنه على تاويل سنة الفعل وقيل اراد بقوله مسنونا ما ذكر صاحب المحيطة وترك
سنة مضافا الى جميع الصلوات هم قال شئ اي القدر في هم وترك قراءة الفاتحة شئ نه البيان انك لما يجب سجود السجود
الا فالحال يجب ترك الفاتحة وان ترك فعلها فلا سجد عليه فكانه فرا كمالا ذكره في المحيطة وان قار الفاتحة مرتين في احد الاورين
فعليه السجود لتأخير الواجب بهو السجود ولو قار الفاتحة وسورة ثم عاد الفاتحة فلا سجد عليه روى فيهم عن محمد اذا قار الفاتحة
في الاولين في ركعة مرتين فعليه السجود في غير فصل وفي الآخرين لاسو عليه في جميع التفاتي كذا كس في كتاب التمشيد
يعني ان كرده في القصة الاولى فعليه السجود وان كرده في الثانية فلا سجد عليه في العيون اذا تشهد مرتين فعلا سجد عليه وشاه
في المحيطة ولو قار الفاتحة واية قصيرة فعليه السجود وان آخر الفاتحة عن السجود وفي الزخيرة والعيون لو قار اية في ركوعه او
سجوده او القومة القعود فعليه السجود ولو تشهد في ركوعه او سجوده او القومة فلا سجد عليه وذكر ان طلق في اجاسه
عن محمد لو تشهد في قيامه قبل قراءة الفاتحة لاسو عليه وبعد ما يذكر وهو الماص في الحديث والعيون لو تشهد في ركوعه او
سجوده يلزمه السجود او القنوت شئ اي ترك القنوت ولو ذكره بعد ما سجد عليه السجود وكذا لا بد ما رفع راسه من الركوع
وبعضي ولا يقنن ولو ذكر في الركوع ففي عوده الى القنوت روايتان ذكره في المبسوط والخيرة وفي الينابيع والسجدة المشهورة
هم او التشهد شئ اي ترك التشهد وفي الينابيع لو تشهد في الركعة الثانية لم يشهد في الركعة الاولى في يوسف روايتان في
سجود السجود ولو ترك بعض التشهد يجب السجود وفي الفتاوى النظرية قار التشهد قايما ان كان في الركعة الاولى لا يلزمه شئ وكان
في الثانية اختلف المشايخ فيه والاصح انه لا يجب هم او تكبير شئ اي او ترك تكبيرات البعد وفي التمهيد والعيون

هنا هو الاصل في انها
بالزيادة لاها لا تعزى
عن تأخير ركن او ترك
واجب قال ويلزمه
اذا ترك فعلا مسنونا
كانه اراد فعلوا واجبا
الا انه اذا تبسيت سنة
او جوبها بالسنه قال
او الفاتحة لاها واجبة
او التشهد او تكبيرات البعد

الاجيب السهو ترك الازكار قال لا يسجد في كالتسار والتسوية وتكبيرات الركوع وسجود لمجاها الا في اربعة وهي القراءة والقنوت والتشهد الاخيرة وتكبيرات العيد وفي الايسجالي الا في خمسة واذناخير السلام والاطلاق للتشهد ولم يقيد به بالآخر ثم قال واجب تركه فيما في الجريدة ومختر الجوز ترك تكبيرات الركوع من صلاة العيد يجب السهو قال صاحب المختصر والظاهر انه اركون تكبيرات الركوع الشافي لانه تنجس بتكبيرات العيد وفي البدل لوزلوا في تكبيرات العيد يسجد رواه الحسن بن ابي حنيفة م لا نأش اي لان القنوت والتشهد وتكبيرات العيد هم واجبات فانه عليه السلام واطلب عليها ش اي على هذه الاستبصار من غير تكرار مرة ش ومواظبة النبي عليه السلام عليها معرفة ولم يتقل الترك في السهو ترك التشهد في القعدة الاولى او قنوت الوتر او تكبيرات السجود لانه لا يسجد للسجود لان هذه الاركان سنة وتكرارها لا يمكن كثير من نقصان كما اذا ترك تسنن او التسوية وفي الاستحسان يجب كما ذكره المصنف م وبش اي مواظبة النبي عليه السلام م امة الوتر ش لفتح الغنة اي علامته للموجب م ولا نأش اي ولان القنوت والتشهد وتكبيرات العيد يضاف الى جميع الصلوات س ل ش اي الاضافة م اناش اي ان هذه الاشياء م من خصائصها ش اي من خصائص الصلوة لان الاضافة دليل الاختصاص م وذلك ش اي الاختصاص لما يكون م بالموجب ش لان اختصاص الشيء بش يقتضي وجوده معه والوجوب طريق للوجود والخصائص جميع خصيصة تانيث التخصيص بمنه الخ ص كالشركاء والذم بمنه المشارك والمتادم م ثم ذكر التشهد ش اي ذكر القدر في التشهد في مختصره بقوله او ترك فاتحة الكتاب والقنوت او التشهد م يحتل القعدة الاولى والثانية والقراءة فيما ش اي في الاولى والثانية وذلك لان التشهد يطبق على الارعار الذي فيه ذكر الشهادتين وتطلق على القعدة م وكل ذلك واجب ش اي كل المذكور من القعدة الاولى والثانية والقراءة فيها واجب قد استشكل بهنا من اربعة اوجه الاول ان القعدة الثانية فرض وذكرنا واجبة والثاني في قراءة التشهد في القعدة الاولى عنده سنة وذكر انه واجب الثالث في الجمع بين التحقيق والمجاز اذا التشهد للقعدة فيها حقيقة وللقعدة مجازا واطلق الاسم على المحل الرابع انه لو كانت القراءة مرادة لزوم التكرار لانه ذكر قبل اذا ترك فلا مستو تاى واجبا بالنسبة فاجواب عن الاول انه لا يقوله كل كتابا جبر غير القعدة الثانية اذا تخلص شائى فان ذكره بتمامه فرض وسيل على انفسا غير مرادة وهو كقولنا تعالى واوحيت من كل شيء من شئى انما لم تزل كثيرة من الاشياء فاما ذكره صاحب الدرر اية في نظر لان ظاهره ينقض دلالة على علمه لبعضهم على السهو من المصنف وتشبيهه بقوله واوتيت ليل علم لان التخصيص منه باحسن على ان قوما دعوا الى التخصيص لا يجزى في الخبر كالمختر واجب الاترازي فانه زاد وجوبها انما اذا سعى عنها بان قام الى الخا مسنة ثم عاد الى التشهد بغيره هو يسووتر الواجب لانه

السلام
لا فها ولجبات فانه عدله
واطلب عليها ص غير كها
مرة وهي مادة الوجوب
تضاف الى جميع الصلوات
فلا فها من خصائصها
ذلك بالوجوب ثم ذكر
التشهد يحتل القعدة
الاولى والثانية والقراءة
فيهما وكل
ذلك واجب

كان يجب علي ان لا يخرج الكركن وهو القعدة الاخرة قلنا هي عنها ترك الواجب قلت في نظر ايضا لانه لا يدل على ما ذكره من
 الظاهر لفظ المصنف ولا قامت قرينة تدل على ذلك الواجب ان يقال نعم القعدة الاخرة فرض ولكنها فرض في اوقات الشك
 فيما سبق وادعية محلا وموضع الاتزان اذ اقام الى الخامسة ليعود الى القعدة مالم يقيد بالسجدة ويسجد للسجدة ولا يصح صلاته فسلم
 ان القعدة بالركعة الاخرة واجب وقد اشار اليه من اهل الفقه في الاسكال الا انه لا يمكن كراهية طه السجدة والاحتياط فحل كلامه على هذا
 الذي قرناه احسن من جعله في السجدة في النهاية والادعية فيه ان يحل كلامه على واية الحسن من ابي حنيفة بايجوز الصلاة بدون
 القعدة الاخرة بذكره في الاسرار قلت هذا انما يتحقق اذا كان المصنف ذهب اليه نظر المذهب خلاف ذلك مبعده عن ان يكون
 هذا مذهبه وتقال الاكل واجب بان المراد تركه كما تأخير ما بالقيام الى الخامسة وان في التأخير يرفع ترك
 وتأخير الركبن واجب السجدة قلت هذا جواب بعينهم فقد صاحب النهاية ونقل عنه الاكل ثم نظره بما حاصله ان اراد
 حقيقة الترك في غير ما لو اراد به التأخير فيما لم يجمع بين الحقيقة والجزاء هذا النظر ايضا لغيره مع ما قاله ان يقول يجوز
 بينهما عند اختلاف الحل عند البعض فافهم وجواب عن الثاني ان قرارة التشهد في القعدة الاولى فيها اختلاف بل هي سنة
 ايم واجبة وان كان رابسة وانما ذكرنا هنا واجبة على قول من ذهب الى الوجوب عن الثالث ان الاستسليم ايم
 مراد به وهو مما يعارض لمرادنا ان يقول انما يتحقق الطهر وهو اجاب عن الرابع م وفيما شئ في ترك قرارة
 الضامة والقنوت والتشديد يكبريات العباد سجدته السجدة هو الصحيح مش اي وجوب سجدة السجدة في الاشارة هو الصحيح
 واختاره عن جواب القياس في هذه الاشياء حيث لا يجب فيها شئ كما لو ترك القنوت والتسوية وقال لا كس قول وهو الصحيح احراز
 عما قبل قرارة التشهد في القعدة الاولى سنة وقال الاترازي المتأيد بالصحيح احراز عما قال القاضي الامام ابو جعفر المستوفى
 رحمه الله ان قرارة التشهد في القعدة الاولى سنة وقال صاحب التبيين هو الصحيح ثم ارجع القياس في التشهد كما قال السقاني
 قال ولكن جواب الاستسكان في واجب قلت اكل فتقول على اليسر المصنف فلا وجوب لا يستلزم الذي ذكرته على ما لا يخفى على المصنف في
 الحديث قال لا يخرج للطهارة وبعض المتأخرين القعدة الاولى واجبة وقرارة التشهد فيها سنة عن بعض المشايخ وهو الاقرب عند بعضهم
 واجبة وهو الصحيح وقرارة التشهد في القعدة الاخرة واجبة بالاتفاق قال السقاني وفيه تارة ايضا عن حماد الرواسي عن ابي
 يوسف في ترك قرارة التشهد في القعدة الثانية انه لا يجب السجدة واية عنه كذا في جامع قاضي خان م ولو جهر الامام فما يخفى من
 يخفى على حنيفة الجليل نوصلة الطهر والعصر او خافت فيما عجز مش بغير الفيا على حذيفة الجليل نوصلة
 صلاة المغرب والعشاء والصبح يلزمه سجدة السجدة اي يلزمه سجدة السجدة لان الجهر في موضوعة والخفية في سونعها
 من الواجبات مش لوانية البني على حذيفة الجليل نوصلة الطهر والعصر كما يلزم السجدة في الشافعي لا يجب السجدة ترك السجدة

فيها سجد السجدة
 ولو جهر الامام فيهما
 او خافت فيهما سجدة
 سجدت السجدة في الجهر
 في موضوعة الخاففة
 في موضعها من الجهر

والخافه لانه لم يترك المقصود في الملح انما ترك حقه وقال مالك احمدان جهر في موضع الاسرار يسجد للسجود بعد السلام
وان اسرى في موضع الجهر سجد قبل السلام وعن احمدان جهر فمن وان ترك فلا بأس من فاختلعت الرواية في المقدار شش
وفي بعض النسخ واختلفت بالواو وبذو اسن امي اختلفت الرواية عن اصحابنا في مقدار ما يتعلق به السجود الجهر فماتت
والاختلف في ما يجهر فذكر الحكم الخليل عن ابن تميم عن محمد بن قال اذا جهر بالقرآن فاتحة سجد ثم ربع فقال اذا جهر مقدار ما يجوز به
الصلاة تجب والا فادري ابو سليمان عن محمد بن جهر بالقرآن فاتحة سجد وان جهر بغير الفاتحة بآية طويلة وقدر الكلام فيه
مستقص عن قريب م والاصح قد راي الصلوة شش امي الاصح في المقدار الجهر الذي يجب السجود لقراءة قدر الصلوة
به الصلاة وهو ثلث آيات او آية طويلة بالاتفاق او آية قصيرة على مذنب ابى حنيفة واقره بقوله والاصح هو ذكره شش الامية
اخرى ان يجب سجدة السجود وان كان ذلك كله م في الفعليين شش اراد بها جهر الامام فماتت تحفة والاختلف في ما يجهر
• ان الية سجد الجهر والاختلاف لا يمكن الاحتراز عنه وعن الكافي يمكن شش اراد بالمكان وعدمه من حيث العادة هم وما تصح به
الصلاة كثيرة شش امي الذي تصح به الصلاة من القراءة بغيره او بالا يصلح به الصلاة بغيره ام غير ان ذلك شش
الكثير الذي تصح به الصلاة هم عنه شش اعني في حقيقة هم آية واحدة وعند ستمائة آيات شش على اعرف في حقيقة
فان قلت رد البخاري وسلم والواو والواو لعل في التناوؤ قال ان الذي لم يقرأ في الفاتحة في النظر القصير الكتيان والويليين في الكتاب
وسبغين سمعنا التناوؤ في الفاتحة فدل على ان الاختلاف لم يكن • اجابا كما ذهب اليه الشافعي قلت هذا محمول على ان اراد بيان
جواز الجهر في القراءة السرية وان الاسرار ليس بشرط لصحة الصلاة بل بسببه ويحتمل ان الجهر بالآية كان كجهر في الاسرار
لاستغراق في التدبر ومباشرة في وجوب السجدة في الفعليين هم في الامام سجد في حق الامام هم دون المنفرد لان الجهر
والخافه من خصائص الجماعة شش امي وجوبها من نصوص الجماعة فان قلت هذا الجواب في حق المنفرد في حق الصلاة التي تجهر
فيما يصح لانه لا يجب الجهر على المنفرد من تخيير بين الجهر والخافه واما في حق الصلاة التي يخاف فيها من ان يجهر بالسجود
لان الخافه على المنفرد وجبه فيما كالا امام قلت هذا الذي ذكر جواب طاهر الرواية واما جواب آية النوافذ فانه يجب عليه سجدة
السجدة وكذا ذكرنا طه في واقعة رواية ابى مالك عن ابى يوسف عن ابى حنيفة في المنفرد واذا جهر فماتت
ان عليه السجود في نوافذ الظهيرة يروي ابو سليمان ان المنفرد واظن ان امام فخر كالجهر الامام لا يسهو في المعصية
سهو الامام فماتت بالفاتحة ثم ذكر فخر بالسورة لا يعيد الفاتحة قال شرف الدين العيني لا خلاف
انه اذا جهر بالقرآن فاتحة ثم ذكر فيها مخافة ولو خافت بالقرآن فاتحة فيما يجهر قبل تمام ولا يعيد الفاتحة وقال شش الامية
وتقاس مسائل الساجد الصغير ان يومه بالاحادة مراد في وترك الولاية في القرارة سهواً اختلاف بين ابى يوسف واسمعي

واختلفت الرواية في المقدار
والاصح قد ما يجوز به الصلاة
في الفعليين لان للسجود
الجهر والاختلاف لا يمكن
الاحتراز عنه وعن الكافي
يمكن ما يصح به الصلاة
غير ان ذلك على آية
واحدة وعندهما ثلث
آيات وهذا في حق الامام
صلى الله عليه وسلم
المنفرد لان الجهر بالخافه

عن قرة العبد من اول ركعة في اية يوسف يا زينا السوء في الملقى غريب الرواية لو ان في النفل جبر فانما
 تحيلة السوء في المحيط زانو في القشة الاول حسد فاجيب السوء عننا وقال ابو شجاع انما يجب اذا قال
 اللهم صل على محمد وقال الشيخ ابو منصور المازني راجع انما يجب اذا قال صل على محمد
 وقال المازني انما يجب في ركعة في ركعة وعن ابى يوسف ومحمد لا يسوء عليه وقال الشافعي لو ترك الصلاة على
 ابى بنى صل الله وآله وسلم في القشة الاول سجدة للسوء وسوء الامام يوجب الاجم بسجود السجود منسوب لانه فعل
 يوجب هم تقدر السبب الموجب في حق الاصل من اولو بالسببية السوء وبالاصل الامام فلا واجب عليه وجب على
 من خلفه لان الفحصان المتكمن في الصلاة يتمكن في صلاة القوم لان صلاتهم متعلقة بصلاة صحته وفسادا فوجب
 عليه السجود ولم يشر الى الاجل لقب السبب الموجب في حق الاصل من اولو بسبب اى يابى الموقوف كالم
 هم بنية الامام في الصلاة اذا نوى الامام في وسط الصلاة الاقامة يصير في ركعة وان لم يوجبه من القوم البنية
 فان لم يسجد الامام لم يسجد الا بتمشيد لا يشي اى لان الاثم هم يصير في انما يشي الامام
 اذا سجد بدون ان يسجد الامام وبما قال المازني والبوليط من اصحاب الشافعي واحمد في رواية وعنه الشافعي
 في الاما احمد في رواية يسجد الا بتمشيد لا يشي اى لان الاثم هم يصير في انما يشي الامام
 فان سجد الامام فمما يشر من خلفه السجدة كذا في حديث ابن تيمية في شرحه وكذا في وجوب فان قلت برأ اشكال لان المائل
 يتكلم على هذا المسائل التسع التي ذكرت في الخلاصة وانما اذا لم يفعلها الامام في فعلها القوم وسبب اذا لم يفعلها
 يبره عند تكبيره الانتساب فيرفع القوم واذا لم يبن في القعدة يبنى واذا ترك تكبيره في ركعة وتبنيح وتبنيح وتبنيح
 وتوارة التسليم فياتي في ركعة كذا في القعدة في واما في تكبيره في التشرع في تلك الاحكام لا يثبت في منمن في بنية الامام
 بل يثبت ابتداء على كل واحد من الامام والقعدة والهجري فيه البنية بخلاف سجدة السوء فانما يثبت في منمن في بنية
 الامام فلا يثبت في بنية على غيره الاشكال انما في رواية لا يصير في ركعة او وهو ما اذا قام المسبوق القضاء
 بعد فرائض الامام والمقصر المتكبر في السجدة في ركعتين بعد فرائض الامام قلت انما الفقه بعد فرائض الامام لا في ركعة
 وليس في السكتين ليقرب الصلاة الامام فلا يكون مخالفة لا صورة ولا سنة وفي مبطل الى العبد ويسجد المسبوق مع الامام
 للسوء او اذ ركعة في القعدة او في وسط الصلاة لقوله عليه السلام فلا تختلفوا عليه ولا تولموا عليه ولا تقاضوا عليه ثم
 سلم الامام لا يلزمه سجدة السوء بالقياس لانه نزع عن صلاة الامام وفي الاستحسان يلزمه لان هذه الصلاة كالمادة
 من حيث التقرير يجب الاتيان بالكل وقال الشافعي لو سجد الامام فيما اذركه بعد فسجد مع الامام او سجد قبل السلام وعنه

قال وسوء الامام

يجب على المؤمن

السجود لتقرب السبب

الموجب في حق الاصل

ولهذا يلزم حكم الاثم

بنية الامام فان لم يسجد

الامام لم يسجد الا بتمشيد

يصير عن هذا

عند السامي فان عنه لا يتعلق بالسجود ترك النية الاولى والعتوت والصلوة على النبي عليه السلام في
 التشبه الاول فان قلت يتحقق على ما لو تواريت السجدة في القيام ان كان ترك القيام تعصدا وهو فرض لاجل سبب التشبه
 سوى واجبة قلت قال الشيخ الاسلام القياس بهنا لا يترك القيام الا انه يجوز ذلك بالاتفاق عليه السلام والصحابة
 يسجدون ويتكلمون القيام لاجل ان ترك القيام في الجنب قال الحسن بن عمار بعد الانتصاب قيل تشبه تشبهه
 القيام والصحيح انه لا يشبهه ويقوم بنقص قياسه بقوله لم يؤمر به كمن قرأ الفاتحة والسورة وكس ثم نقص الركوع
 اخرى لا ينقص ركوعه وليس عن بعض التشبه فداء السهو عند اني حيفة والي يوسف ولو ذكر في ركوع الثالثة ان لم يسجد
 الثانية يوم فسيب ويشهد ثم يصلي الثالثة بركوعها ولو ذكر بعد السجود ليقضي التمجيد وتشبهه لا يلزم ركوع وفي شرح الوجيز ان
 عاد عمار وهو عالم بان لا يجوز العود بطلت صلواته وان عادنا ييا لم يتطهر عليه ان يقوم اذا تذكر ان عاد جالدا في عدم
 الجواز وجها ذكره في التشبه بعد اذ ان لا يلزم ويتطهر صلواته تقديرا بترك التعالم وصحما انه لا يلزم ولا يتطهر صلواته
 كالتامس م وان سعى عن القعدة الاخيرة في ذات الاربع كالتعرب والوتر الى الرابعة او في ذات الاثنين
 كما في الفجر قيام الى الثانية ثم جئنا الى الخامسة بنى الى القعدة لم يسجد لان فيه شئ اي لان في رجوعه الى القعدة
 ثم اصلاح صلاة والمكنة ذلك شئ اي اصلاح صلاته ثم لان ما دون الركعة بمحل الركن من شئ لان ليس من افعال الصلاة
 ولما لا يثبت في سبيل الاصيل م قال شئ اي التقديرى ثم الفنى الخامسة شئ اي الركعة الخامسة التي قام اليها
 ثم لان رجوع الى شئ محله قيامه الى ركوع القعدة والركعة قبل القيام الى الخامسة اي قيامه الى الخامسة ليكون ايتا
 التقدير من محله م ويسجد للسجدة لانه اوجبا شئ لان الواجب عليه ان ياتي بالقعدة والافيرة قبل القيام الى الخامسة
 وفي ان كان في اراد بالواجب الواجب القطع وهو الفرض وهو القعدة الاخيرة لان تبخير الفرض بحجب السهو م وان قيل انما
 شئ اي الركعة الخامسة التي قام اليها بسجدة شئ بان سجدة لغيره م بطل فقه عندنا شئ لان الركعة الواحدة
 بسجدة صلاة حقيقة وحكمته بحيث في مبدئها م عارفا لما شئ شئ الملك احمد فقه م لا يبطل فوضه ويرى
 وتبينه ويسلم لما روى انه عليه السلام صلى الظهر خمسا فقبل له ازيد في الصلاة قال ما ذاك قالوا اصليت خمسا فمحييت
 بعد ما لا يشئ لينا العطاء لان الشئ م استحتم شئ م في النافذة قبل الكمال اركان المكتوبة شئ والشئ م في النافذة قبل
 الكمال الفرض يعني لكانه صلى كعتين بخلاف ما ذكره في القعدة لان ما دون الركعة ليس لها حكم الصلاة بدليل سببها
 وتاويل الحديث انه عليه السلام قال على الرابعة بدليل ان قال صلى الظهر خمسا والظهر اسم لجميع الاركان ومنها القعدة واما
 قام الى الخامسة فليكن ان هذه القعدة الاولى حمل الفعل عليها لاسبابها ما هو اقرب الى العوالم من ضرورة شئ م

لأنه عن القعدة الاخيرة

حتى قام الى الخامسة ثم

الى القعدة ما لم يسجد لافيه

اصلاح صلواته وامكنه

ذلك لان ما دون الركعة

محل الركن قال الفنى

الحاكمسة لانه رجع الى

محله قبل ان يقطع سبب

لانه اخذ لاجل افعال الصلاة

يسجد بطل فوضه عندنا

خلاف الشافعية لان

استحكم شئ م

في النافذة قبل الكمال

اركان المكتوبة

ومن ضرورت

بشيء من معنى اذا سبقته الحركت في هذا السجود في سبب ليتوضي ثم كراهه لم يقيد في الرابعة يرضاه ويعدو الى القعدة يعني في
صلايته ثم عند مجدهش يعني يتبها بالتشهد والسلام ثم خلافا لابن يوسف ش فغند لا يسبغ لان صلاته قد فسدت بوضع
اليدين وتلا بياض الفاسد قال فخر الاسلام لما قال في حق محمد لانه اوقع واقيس لان السجود لو تم قبل الرغز وجعل ذلك
تكراره لم ينفذ الحركت يعني بالاتفاق ان الحركت ينقض كل ركن وجد هو في حقه لو قضى ونجى على صلاته وجب عليه
اعادة ذلك الركن الذي وجد فيه الحركت ولو تم السجود بوضع اليدين الى عاده كما لو وجد الحركت بعد الرغز
ثم ولو وقعت في الرابعة ثم قام ولم يسلم شي اي ولو تمت المصلحة في اخر الركعة الرابعة ثم قام الى الخامسة واحال انه لم يسلم
على غير انحاء القعدة الاولى ثم عاد الى القعدة مالم يسجد الخامسة وسلم شي يعني مالم يقيد الركعة الخامسة بالسجدة لان الغنى
سلمت تمام الى الخامسة فضع فساد وسلم وسجد سجد في السجود لان التسليم في حالة القيام غير مشروط بالركعة الا انما شئ اي
الركن فاقامة السلام على وجهه شئ اي على وجه السجود ثم بالوقوف يعني بالوقوف الى القعود لان ما دون الركعة
محل لرفع شئ كما لو اقام المومن وهب الركعة الاولى ولم يقيد بالسجدة فانه يرضفها فان قلت اذا سلمت ما كانا فاذنك
قلت لا تنفصل صلاتك عن انما صلاته وغيره ثم في هذه المسألة اذا عاد لا يسجد بالتشهد وكذا لو قام ما قال الناطقي يعني في
القوم يقبضون فان عاد ما دونه ان مضى في الثالثة فاقبض لان صلاته تمت بالقعدة وانما ذكره الجني عن ثمانية
لا يقبض لانه لا يتابع في البعد لانه يتسطر ونحوه فان عاد قبل تنبيه الخامسة بالسجدة اتجه بالسجود فان قيل سلموا
في الحال كذا في الحديث والتمت شئ من ان يتبها الخامسة بالسجدة ثم تكرش ان زاد ركعة خامسة وان ترك السلام ثم ضم اليها
شئ اي الى الخامسة ثم ركعة اخرى شئ في المبسوط ما يدل على الوجوب فانه قال وعيان يضيف وكلمة على اليد
وعن الشافعي لا يضر لان الركعة الواحدة مشروطة عنده ثم وقضت لكن في الظهر والعصر والنشافيف الى السجدة
ليكون الرابع الاول فوضاه الا ان كان خطا وعند الشافعي يعدو الى القعدة ولا يضيف السادسة فان اذنا فافدت صلاته لا
انتقل الى صلاة اخرى وعليه ركن لان اصابت لفظة السلام ركن عنده وعندنا لا تقعد ظهره لانه انتقل الى صلاة اخرى وليس
عليه ركن لان اصابت لفظة السلام ليس بركن عندنا واذنا السادسة لا احتراز عن التبعية الثانية فان قلت النسي يدل على شئ
عندكم كما عرف في الاصول قلت نذكر النسي وراويه المنه كالفصح يراويه الفصح يدل عليه قول ابن سبويه اجرت ركعة تطولا
يضيف السادسة في العصر لان النفل بعد العصر مكره وعن هشام عن محمد انه لا بأس به لان النفل بعد العصر لما يكره او
اما اذا وقع فيه لا يقعد فلا يكره لانه لا يخصمان الا من اختار ركعة اذكر الصدر الشيعي في شرحه اجماع الصغير قال الصدر
الفتوى على قول محمد وقال قتادة والاذا مضى في ركعة اخرى فبما تصنيف اليها ركعة اخرى فتكون الركعتان لانه نافذة

عند شهر خلافا لابن

يوسف روى في القعدة

في الرابعة ثم قام ولو

يساير عاد الى القعدة

فالم يسجد الخامسة وسلم

لان التسليم في حالة

القيام غير مشروط واكمله

الا فامنع وجهه بالقدم

لان ما دون الركعة محل لرفع

واي قيد الخامسة بالسجدة

ثم تنضم اليها ركعة اخرى

وسم فرضه

قبل وان لم يعلم اليها ركعة اخرى فليأخذ حايه لانه تلتون من لان الباقي من سن صلاته اصابه لفظ السلام ثم شئ اصابه
 لفظ السلام واما شئ وترك الواجب لا يفسد الصلاة ولكن يوجب سجدة في الصوم واما لم يعلم اليها ركعة لتغير الركعتين
 شئ الواجب ان على الاربعة فظاهر لان الركعة الواحدة لا يخرج من لغيره عليها السلام ان البتة كرش قد مر الكلام في حديث البتة
 في باب الوتر ثم لا تتر بان شئ اي باتان الركعتان الزائدتان لا يتر بان يعني لا يقومان ولا يخرجان من عن سنه الفترت
 وهي الركعتان المستوفيتان بموهم ويطعن شئ يعني عدم اتمامه باقن الركعتين عن سنه الفتره والصحيح واخره بقوله عن قول بعض
 المشايخ انها غير بان عن سنه الفتره في رواية ابن ساعه عن محمد وقل هو قول ابي يوسف ولا تتر بان في الركعتين في موضع السنة
 فيقولان عنهما كما قال شمس الائمة اكلوا في نيس من اهل الدليل ركعتين نية الموطوع طعن ان الفجر لم يطل فظاهر ان كان قد
 طلع عند انقضاء حيا لفظ هذا الجواب انها يخرج منه من كشي الفجر كذلك هنا والى عدم جواز الانابة ذهب فخر الاسلام البيهقي
 وابو عبد الله اخبره شمس الائمة وقاضي خان وجماعة من مشايخ بخاري قيل هو قول ابي حنيفة ثم لان الموطوع عليه تجزئ
 بمدة شئ اي لان من وطئته البنية حايه السلام على سنه الفتره كانت تجزئ بمدة السنة مستقبلة لا مبنية على غير لان السنة
 عبارة عن طرقتهم البنية على السلام وهو كان يتطوع بتجزيته مبتدأة فتعدا لان المشرع صلاة كاملة على فمعة السنة فلا يتاوى
 بما هو مبتدأة من ناقصة غير متعينة لم يسجد للرب واستسألتها اي من حيث الاستحسان والقياس فيقضي ان لا يسجد للرب لان
 الصوم وان كان في الفرضية وقت اوى بعد اتمامه اخرى ولزم من صحة المشرع فيها ان لا يتطوع بها الفرضية في وقتها لان
 في صلاة اخرى وبه الاستحسان وان انقل من الفرض الى النفل بنابر على التعميم في حق وجوب الصوم فانها صلاة واحدة
 وبذلك جعلت ركعات تعدا تسليمة واحدة وفي في الشفع الاول يسجد للصوم في آخر الصلاة بان كان كل شفع صلاة
 واحدة لكن كلامي في التعميمية صلاة واحدة ثم اختلف في هذه السجدة بل هي نقص في النفل والنقص في الفرض فقال ابو يوسف
 نقص في النفل قال محمد بن الفضل في الفرض وانما النقص في التوابعان في غير وقتها بما يقوله كل النقصان في الفرض
 شئ اشار الى قوله مولا وان النقصان كان في الفرض ثم باخرون شئ عنه لم لا على وجه السنون شئ هو جرد باسبابه
 لفظ السلام بارب ركعات وقد ترك ذلك ليكون نقصا في الفرض وقوله وفي النفل شئ وهو الركعتان اشار الى قول
 ابي يوسف وهو يمكن النقصان في النفل ثم لا يدل شئ اي بخلافه لم لا على وجه السنون شئ وهو يكون لا تجزئ بمدة
 واما قول محمد بن علي قول ابي يوسف لانه هو الغتار المعيد للفتوى ذكره فخر الاسلام في الجامع الصغير ولو قطعنا شئ اي
 قطع انما منه لم لم يعياف اليها سائة م لا يترد النقصان شئ عندنا فخر الزمزم لانه منطوق شئ والمشرع في الصلاة
 او الصوم على وجه النفل غير لازم عندنا فخر الزمزم ولو اتى شئ اي بالصلح المذكور استأنف فاصح سائة عندنا في الزمزم

لان الباقي اصابه لفظ السلام
 وهي واجبة وانما يضم
 اليها اخرى لتصير
 الركعتان لفظا للركعة
 الواحدة لا يخرج لغيره عليه
 السلام عن البتة فاما
 تتر بان في سنه الفتره
 لان المواظبة عليها تجزئ
 ويتنأة وسجود للرب هو
 استحسانا للتمس النقصان
 في الفرض والحكم في النقصان
 للسنون في النفل بالحكم
 لا على الوجه السنون ولو
 قطع لم يلزمه لفظ الركعة
 منطوق ولو اقتضى ذلك ان
 يصح سائة عند محمد بن علي

ثم يذره التحريم وعند جاش اي عند ابى حنيفة يركع يوسف ثم ركعتين ش اي يصلي ركعتين ثم لا اذ استكمل فركعتين
 الفرض ش فلا يلزمه غير الشفع وذكر صاحب خلاصة الفتاوى اختلاف بين محمد وصاحبه كما ذكر صاحب المدارية ولكن
 انه لو قرئ شرح الجانح الصغير للصبه وشرب الطيوى والمنظومة وشروحه ان يصلي ستا عند محمد وركعتين عند
 ابى يوسف ولم يذكر قول ابى حنيفة فهو الصحيح لانه ذكر التماسه في الاجناس قول ابى يوسف
 عن النوازل المصنف عن قول محمد بن نوادر ابن سماعة لم يذكر قول ابى حنيفة في كتب المقيدين ثم ولو نذر
 المقتدى ش اي لو افسد المقتدى ما شرع فيه لم لا مقتضا عليه عن محمد بن عبد الله بن ابي عمير عن محمد بن ابي
 كمال الامام فان هذه الصلاة المطلوبة غير مضبوطة في حق الامام فلو صارت في حق المقتدى مضبوطة لصار بمنزلة الامام
 المقرض بالتفصل وهو باطل ثم وعند ابى يوسف يقصر ركعتين لان السقوط ش اي سقوطه وصف الصلوات ثم بطلان
 ش اي سبب بطلان ثم يخص الامام ش وهو شرع سابقا على عزم اوار الوجب لم يوجد هذا العارض في حق المقتدى
 فيما يذره القضاء دون الامام لكن يقصر ركعتين لانقطاع احوال الفرض عند ابى يوسف والاصل فيه ما ذكره في الاسلام ناقلا
 عن النوازل انه اذا شرع في صلاة فخطبته بل تكون هي مضبوطة في حق المقتدى ام لا قال محمد بن محمد بن مضبوطة واما نقص الصلاة
 مضبوطة في الاصل ابتداء المفضل بل ضمان غير مشروع اذا كان قصدا كما لا يخلاف الصحيح المعقوفان شرعا ليس يلزم
 لقصور قصده بما خلا قصر قصده انما هو بسبب شرعه سابقا على الترخي بها بخلاف المقتدى فانه مشروع ما دام لم يجر كما هو
 خلا في فقه الاسلام يتأهل قول ابى يوسف وقرن ابو يوسف بين نذاريين ما اذا لم يقيد على الالفة بان هناك بطل
 فرضه لان الابعاد في الابدان منقذت ركعات فاذا اقتدى به انسان لزمه موجب تلك التحريم اما هنا فقد تم نذر
 لما ذكرنا وشرع في الفعل المقتدى اقتدى به المفضل فلا يلزمه غير ركعتين وانما حصل ان هناك صلاة واحدة فيلزم بحسب
 وبنها صلاتان فقام الاثارة وقال الاكمل قبل فرق الكلام عند ابى حنيفة وابي يوسف قلت فما بطل هذا هو النسخ في فانه
 قال الكاتب ليل اقدم في قوله عند ابى حنيفة ان لا يكون في الكلام عند ابى حنيفة في ركعتان ثم قال ش اي قال محمد بن
 الصغير بن علي بن ركعتين تطوعا فيهما وجوب السجود ثم اذا كان علي آخرتين لم يركع في ش اي ليس في ذلك الامم السجود ش اي وجوب السجود
 ثم يبطل لو نذر وسط الصلاة ش لان سجود السجود لم ير الا في آخر الصلاة ومع هذا لو نذر في صبح بناوه بقار التحريم غير
 المذكور في ما جاز الرواية كما قال غير زاده في مبسوطه ثم قال ينبغي ان يبدي سجدة في السجود الثانية لان سجود السجود في وسط
 الصلاة لا يبدي ما قال الرافضيات في لو نذر في جاز في عليه في عصام وفي الحيط لو بنا جاز في اعادة السجود واختلف المشايخ في
 يبدي ثم بخلاف المسافر اذا سجد لسجود ثم نوى الاقامة ش يعني المسافر اذا سجد لسجود ثم نوى الاقامة ثم سجد ثم نوى الاقامة ثم سجد

بهذا التحريم وعندهما
 ركعتين لانه استحكم بخبر
 عن الفرض ولو افسد
 المقتدى لا فضا عليه
 عند محمد بن عبد الله
 وعند ابى يوسف يقصر
 ركعتين لان السقوط بطل
 يحصل لاكمال قال محمد بن
 ركعتين تطوعا فصح
 وسجد للسجود ثم اذا كان
 يصلي آخرتين لم يركع
 السجود يبطل لو نذر
 في وسط الصلاة بخلاف
 المسافر اذا سجد لسجود
 ثم نوى الاقامة حيث ينبغي

لا يلزم ابطال سجود السجود لانه لو لم يكن يتصل بغير الصلاة في اي صلاته اصلا لانه صار فرضه اربعا فيصير الاقامة وابطال سجود
 في ابطال الصلاة فلا يلزم هذه الضرورة قلنا بشرعنا البنية في حق المسافرون المنقطع حيث لا ضرورة في بنايته
 وفي المبسوط لان ذلك غير شرعي قد يكون بغير منه كما يجد الصيرون ومقيمين بنية الامام والمرأة بينة زوجها والعبد بينة سيده
 وبيننا بالمشاهدة وقصده وفي المرفعي في لوفى الاقامة بعد الصلاة قبل لم يصل صلاته في هذه الصلاة وقبل مناهة مع
 كونه لم يكن في سقط عنه سجود السجود ومع هذا في اي نوع وقوع سجود السجود في وسط الصلاة هم لو ادى مع لبقا التحريم
 في اي نوع الطوع وقد كان في الاختلاف في اعادة سجود السجود عند البناء من دين سلم وعليه سجود السجود اي يوسم
 في آخر صلاته واحال انه عليه سجود السجود فدخل رجل في صلاته بعد التسليم اي في اقامته به رجل في الصلاة بالاذن
 بعضهم فان سجدة الامام كان داخل في اي نوع فان عاد الامام الى سجود السجود كان الرجل داخل في حرمة الصلاة
 سجود الى الجحيم والافلاش يعني وان لم يعد الامام الى السجود فلا يكون الرجل داخل في حرمة الصلاة والافلاش
 عند ابي حنيفة والابن يوسف في رجل دخل على الامام في الصلاة فدخل على الرجل فدخل على الرجل فدخل على الرجل فدخل على الرجل
 واشار الى هذا الامل والتعليل من الجاهلين بقولهم وقيل محمد بن ابي الزيد في رجل دخل على الامام في الصلاة فدخل على الرجل فدخل على الرجل
 من سجدة الامام او لم يسجد لان عندنا في اي عند محمد بن سلام من عليه السجود لا يخرج عن الصلاة اصلا في اي نوع
 موقوفه ولا ياتى به لاننا في اي لان سجدة السجود وحيث جبر المنقصان في السجود في الصلاة هم فلا بد ان يكون
 في احرام الصلاة اي فلا بد ان يكون احرام الصلاة في احرام الصلاة في سبيل التعليل على السلام ولابد
 لو سقط معنى التعليل بالاتفاق هم وعندنا في اي وعندنا في حنيفة والابن يوسف في اي يخرج سلام الامام اي
 عن الصلاة هم على سبيل التوقف في اي لو لم يكن في اي لان السلام هم
 محل في نفسه لقوله عليه السلام تحليما التسليم بالاجماع ايضا وانما لا يلزم في اي السلام لا يلزم عليه ههنا في حاجة
 في اي حاجة المصلح الى اداء السجدة فلا يلزم في اي علمه ودينه في اي دون الحاجة هم ولا حاجة الى اعتبار
 اعادتها هم عند عدم العود في فعله على التحقق المقصود وزوال المانع فان قلت ينبغي ان لا يصح الاقامة ارواحا عادليا لان
 عندنا في ضرورة ضرورة يكون من السجود في اي لان في غير وقت العود ان ثبت بطريق الضرورة لكن لما ثبت ثبت مع ما
 من لوازمه ضرورة ضرورة وحيث اقامته من ضرورة ضرورة وحيث اقامته من ضرورة ضرورة وحيث اقامته من ضرورة ضرورة وحيث اقامته من ضرورة ضرورة
 والتسليم عنها وثبت الملك لما بطريق الضرورة وجار فساد النكاح وثبت المولا لان النكاح من اثم الملك لا يورث لو لم يكن
 العتق في اي في ثبوت شرب الزمر والاصول والتعليل من اي في ثبوت شرب في بيان ثبوت الزنا والافتقار الى دليله والافتقار في هذا

لانه لو لم يكن يتصل
 جميع الصلاة ومع
 هذا لو ادى مع لبقا
 التحريم ويطول سجود
 سجود هو الصحيح وسلم
 وعليه سجد السجود
 رجل في صلاته بعد
 التسليم فان سجدة
 كان اخلا والافلاش
 وهذا عند ابي حنيفة
 والابن يوسف وقال محمد
 هو داخل في سجدة الامام
 اوله سجدة لان عندنا
 سلام من عليه السجود
 يخرج عنه الصلاة
 لا حاجة في حاجة
 فلا بد ان يكون في
 الصلاة وعندنا في
 سبيل التوقف في
 نفسه وانما لا يلزم
 الى اداء السجدة في
 دونها ولا حاجة
 عدم العود في

بش أي تطلع فأي من الاختلاف المذكور بين سجدتين المذكور من المسألة وهو ما إذا دخل بطل في صلاة
 رجل وعلما المسبوح يكون داخلًا لم لا فندم كيون داخلًا سجدًا مسبوحًا ولا وعندها أن سجد كيون داخلًا والظاهر إذا
 سجد الإمام حتى يصل إلى الجليل داخلًا في صلاة فلو سجدت الإمام ثم قام يقضي عليه لم يكن عليه أن يعيد السجود وإن كان ذلك
 للمسبوح في وسط الصلاة لأن هذا آخر صلاة الإمام حقيقة فتكون آخر صلاته كما تحققت السابقة فإن سجد الرجل فيما يقضي
 فعليه أن يسجد للمسبوح وسجوده الأول مع الإمام لا يجزيه مع سجوده لأن المسبوح فيما يقضي منه وسجوده مع الإمام لا يجزيه
 عن سجوده في حاله أفرادهم وفي انقضاء الطهارة بالتحقة بش أي وتظهر فائدة الاختلاف المذكور في أن شخص الذي
 سلم وعليه سجود المسبوح لم يأت به عند سجود غيره ولا لا يتقص وكله لا يتقص في هذه الحالة مع
 وتبين الفرض بنسبة الأقامة بش أي وتظهر أيضًا فائدة اختلاف المذكور في تقدير الفرض بين الأقامة يعني المسافر أو في
 الأقامة في هذه الحالة قبل سجود المسبوح وسجود غيره فمما يميزه أن يسجد كما تسمى قبل السلام وعندها لا يتغير فوضه سواء
 سجد للمسبوح أو لا والصورة التي ذكرها المصنف ثلاث صور والصورة الرابعة فمن اقتدى ببنيته القطوع ثم حكم بعدم التقيد
 قبل أن يسجد الإمام للمسبوح لا تقضي على مقتضى عتباتها عند مجزئتها ما يسمى الإمام كذا في الجوامع الصغير لقاضي خان سأل شيخنا
 مسألة التمسك بقوله فإن قلت لما كان الأمر يخرج من موقوفه حكمه بما كان ينبغي أن يلزمه الوضوء للصلاة أخرى قلت
 بل كان يوقف فإن حرمة الصلاة هنا والثقة بالانفاضة إلى حرمة الصلاة القائمة قطعًا فلا يساوي حكمها في إيجاب الركعة
 وهو تجديده الوضوء هناك تلك الحرمة فاشبهتكم حرمة الصلاة على الجملة وقال الأكل فأن قيل إذا كان الخروج
 موقوفًا كان خارجًا من وجه دون وجه وذلك يستلزم أن يكون حكم هذه المسألة عند ما حكمها عند احتياجه واجب
 بأنه ليس بخارج من وجه دون وجه بل معناه الخروج من كل وجه يكن تعرضه المعوقلة سئل: الكلام من كلام
 السفاقي حيث قال قلت وهذا يعرف أن عند ما من سلم للمسبوح يخرج عن حرمة الصلاة من كل وجه لا أن يكون
 انتهى التوقف أن ثبت الخروج من وجه دون وجه ثم بالسجود يدخل في حرمة الصلاة من وجه لكانت الأحكام على
 حكمها عنه ما ينبغي كما هو نهيها حين انقضاء الطهارة بالتحقة ولزوم الدار بالقدار ولزوم الأربع عند
 غير الأقامة علمًا بالاعتناء بطلت هذا لا يخفى عن نظرنا نعم منسردا قوله سلام من عليه السجود لا يخرج عن الصلاة أصلاً
 بقوله لم يخرج وجا موقوفًا ولا بالاتباع يعني عند سجود غيره وجا موقوفًا فأنهم هم في هذه الحالة بش في هذه الصور
 البتة شئني بعد السلام قبل سجود المسبوح ومن سلم يريد قطع الصلاة شئني في عزه أن لا يسجد للمسبوح مع هذا
 عليه السجود هو معنى قوله عليه السجود أي والحال أن عليه السجود ما هنا حالان الأول جلية فعليه مضارعة من

وفي انقضاء الطهارة
 بالتحقة وتغييرها
 بنية الأقامة في هذا
 الحالة ومع غيره قطع
 الصلاة وعليه هو

الحوادث والاشياء بالجملة والاصل في الالف حيث قال لا يسجد للسموات والارضين والجميع والجميع
وبذلك كما تراه مطلق ولكن قيده في الالف حيث قال لا يسجد للسموات والارضين والجميع والجميع
يخرج من المسجد فلا يولد على الفاني حتى يقيم من مجلسه فاستبرأ القبلة لاني يسجد للسموات والارضين
يولد على الفاني يولد على الفاني حتى يقيم من مجلسه فاستبرأ القبلة لاني يسجد للسموات والارضين
بذلك السلام شئ اي لان هذا السلام الذي اراد به قطع الصلاة من غير قاطع شئ كحرمة الصلاة اما عند مجزئها لانه
لا يخرج عن حرمة الصلاة الصلاة اما عند مجزئها لانه لا ينقطع الاحرام به مطلقا ومنه شئ اي ارادة
بذلك السلام قطع الصلاة من تغيير المشرع شئ لان السلام غير قاطع شرعا فاجله قاطعا بالنية تغيير المشرع
ولا يتغير بالعقد والغريم فقلت شئ اي نية قطع الصلاة بالسلام كما اذا نوى الابانة بقرع الطلاق
لا تصح نية شئ فيكون رجيا وكما لو نوى النظر في الاولى المسافر اربعين نية كذا في المبسوط فان قلت لو سلم
وهو ذكر سجدة صلاتية او سجدة تكاوية او تشبهت فسدت صلاته كذا في المحيط وبهذه النية تغيير المشرع فقلت
قلت تلك الاشياء التي نوى بها في حقيقة الصلاة وقد بطلت بالسلام والعهد وسجدت في سباني خرسما وبه
باقية اذا كان عابدا يسجد السجدة فان قلت نية الكفر تبطل الايمان ولم تلغ وان كانت بغير المشرع قلت نية
الكفر كفر ومتى ثبت الكفر ارتفع الايمان لا سيما لا يجتمعان فان قلت السلام وحده يخرج عن حرمة الصلاة
وعنه بما حكيت لا يكون مخرجا من نية القطع وهذا مما قص قلت هذا وانما نحن متلفضين صورة لكما تتفقان معنى
فانما قص لان سلام من عليه السجود يخرج عن احرام الصلاة لكن على عضة العود اليه السجود من غير فصل بين ان
ينوي عدمه او لم ينو شأنا غير نية فكان الاول لبيان الاطلاق والثاني لبيان التقيد فانهم يستشكلون ان
النية هنا بوجوب سجدة عن العمل والمكين ذلك العمل المقرون بالنية مستحقا على زمان اقرار النية والسلام
اعتبرت النية يستحق عليه لانه يوجب عليه ان يسلم حتى يمكن من ان يسجد للسموات
تعمل النية فكانت النية مجردة عن العمل على هذا التقدير ومن شك في صلاته شك في صلاته في الله خلاف
اليقين فقد شككت في كذا ربت هم فلم ير انما صلى ام لم يصلي ذكره بالفتا تنبيهها على معنى الشك بانه عاقل
عن تساوي الطرفين فان عدمه وراية صلاته بركات مثل عدمه وراية بركات في الفان مقصودا وان
والافا ليركيان يقتضيه روادح الغم فيه للتوبة لا هنا خرجت عن الاستعظام الحقيقي فذلك ترد للمعاني كثيرة
منها التوبة والنية فلا يفتقر الى صلى هم وذلك شئ اي الشك هم اول ما عرض لشيء اختلفوا في معناه وقالوا

فعلينا بالسجود للسموات والارضين والجميع والجميع
كل هذا السلام
غير قاطع ونيت
تغير المشرع فقلت
ومن شئ
في صلاته فلم يرد
صلوات اربع ركعات
اول ما عرض له

في تخصيصه قول ابي حنيفة والشافعي والقعبي عن النسة معنى وليس هذا من باب اهل العلم ونقل النودي وابن قدامة وغيرهما
 في الفريين فناعن ابي حنيفة ان قال ان حصل له اشك اول مرة بطلت صلاته ليس يصحح ولا يوجد في احكام كتب
 اصحابنا المشهور بل المشهور فيها انتم قالوا مستقبل يقع صلاته على وصف القعبي يبين فقال ابو نصر البغدادي المعروف
 بالاطلق الاستدناف اولى لانه يقطع به الاشك يبين وفي الذخيرة عطف على مسألة الكتاب بقوله اهل احدث ام
 اهل اهل اصاب ثوبه نجاسة ان كان ذلك اول مرة مستقبل ولا اشك ان صلاته لا تبطل بالاشك م وان كان ش
 الاشك م يبرش اكثر من ش اي غالب احوال ذلك فقال القندوري في ثمرات مختصر الكرخي كان ابو بكر يميل لثبته
 ان الاشك يتبادر حتى يصير غالب حاله بكلاهما وشك لا يتوصل الى اداء فرضه باليقين الا بشك فجاز ان يرجح الى الاكثر
 وقال شيخ الاسلام معناه ان السجدة واحدة مترين وقيل مترين في عمود وقيل مترين في سنة من ش على الكثرة
 ش الاحكام له راي وعند الشافعي وما لك بنى على الاقل كما ذكرناه ثم لقوله عليه السلام من شك في صلاته فليتحص العواب
 ش هذا الحديث اخرجه البخاري ومسلم عن ابن مسعود مرفوعا وعطما او اشك احدكم فليتحص العواب فليتم عليه فان قلت
 حال البيت في المعرفة حديث ابن مسعود بزاراه الاحكام بن عتيبة والاعش عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله بن لفظ
 التحري ورواه ابراهيم بن سعيد عن علقمة عن عبد الله بن لفظ التحري فنبه ان يكون من جهة ابن مسعود وفي الحديث قلت
 الحديث بن عبد الله بن مسعود صلى رسول الله صلواته فادفع فلما سلم قال رسول الله احدث في الصلاة شي قال ما ذا
 قالوا صليت كما اذ قال فقال فليتحص العواب في صلاة فليتحص العواب في صلاة فليتحص العواب في صلاة فليتحص العواب
 ما تكلم به ولكن اما بشر اني كمانتي فلو نيت فذكرني واذا اشك احدكم في صلاته فليتحص العواب فليتم عليه ثم يسجد
 سجدتين ثم يركع في الصلاة في باب التوبة الى القبلة حيث كان ولم يذكر فيه السلام ولفظ فليتم عليه
 يسجد سجدتين واخرجه ابو داود والبخاري ولفظ ابن ماجه فيه بالواو ولفظ يسلم ويسجد سجدتين واما النسي فلم يذكر فيه واذا
 شك احدكم اه وقد رايت لفظ التحري مضاناً الى النبي صلى الله عليه وسلم وقد رايت جماعة من اصحابنا يسجدون والنسي وشبهه
 بن خالد وفصيل بن عياض ومريد وغيرهم والزائدة من الثقة مقبولة اذا لم يكن فيها غلط الاجماع والتحري طلب ما هو
 وبه العواب كذا في الامتزازي والاكمل قلت هذا من باب التفصيل فلا يدل على الطلب المطلق وانما هو مكلف وانما هو مكلف
 بمعنى التحري مكلف ما هو الاخرى والاخرى هو ما يكون اكثر رايه عليه وكيفيه او اشك وبوجه اولى او اسوأ جزمه مكلف
 ثم ليقيد لا محال الراجحة والافادة فيها فرض ثم يصنع ركعة اخرى لاحتمال شك كانت الثانية فخرجت الى الراجحة ثم يقصد يسلم
 ويسجد لله وهم فان لم يكن راي بنى على اليقين ش اي على الاقل لانه لو لم يثقن بمورته اذا وقع له الاشك بين الركعة

وان كان يعجز
 له كثيرا بنى على الكبر
 رايه لقوله عليه
 السلام من شك
 في صلاته فليتحص العواب
 وان لم يكن له
 راي بنى على اليقين

الركعة

والركعتين يجلبها ركعة وان وقع بين اثلاث يجلبها ركعتين وان وقع بين اثلاث ولا يرسل جملتها في ركعة واحدة
على ذلك كذا رواه البيهقي من حديث عبد الرحمن بن عوف في سنة الكبري وفي نسخة في اداء احمد وابن ماجه والترمذي
وسمعه وعليه ان في شدة عقيب الركعة التي يقع الشك انما آخر صلاة احتياطا ثم يقوم ويضيف اليها ركعة اخرى ولو شك
بعد الفراغ من صلاة عادة غايه جعل كانه صلى اربعاً او خمساً وان شك ان صلى اربعاً او خمساً في الاربع ان صلى اربعاً او
خمساً فان كان قاطباً بقية سجراته ان يكون هذه آخر صلاة ثم يصلي ركعة اخرى احتياطاً وان كان قاطباً فان سأل انما ثالثة
تحريره وان لم يكن كذلك فانه ترك القعدة في الثانية فيحصل الغشاق وليفقد احتياطاً كذا كان في الاحتياط في البيتيني
على الاقل اى يافى بالاتقن لكن بقية تمنى كل موضع يجره من آخر صلاة وفي القعدة الاولى اختلاف المشايخ حتى ان من
شك في القيام ذوات الاربع انما الثالثة او الرابعة ياتي بركعتين بقية تمنى ولو شك انما الثانية او الثالثة او الرابعة في
الركعات ثلثات قعدت وان شك انما الاولى ام الثانية ام الثالثة فاعاد الركعة فاربعة ركعات باربعة قعدت ولو شك في الاحتياط
في سجدة بعد الركوع في شدة ثم يسجد سجدتين ثم يمشي ثم يركع ركعة ثالثة ركعات ثلثات قعدت ولو شك في الخمس بعد السجدة
وكان في الاربع والخمسة الا ان اذا ذكر ان ترك سجدة من ركعة وركوعاً ثم قال عليه السلام من شك في صلاة فلم يدرك
ثلاثاً صلى ام اربعاً بنى على الاقل ش هذا الحديث أخرجه الترمذي وابن ماجه عن عبد الرحمن بن عوف قال سمعت النبي
صلى الله عليه وسلم يقول اذا سجدت احكم في صلاة فلم يدرك واحدة صلى او شئت فليس على واحدة فان لم يدرك ثلثاً
صلى ام اربعاً فليس على ثلث ولا يسجد سجدتين من قبل ان يسلم فذا لفظ الترمذي وقال حديث حسن صحيح ولفظ ابن ماجه
سجد سجدتين في صلاة فلم يدرك واحدة صلى ام شئت فليس على واحدة واذا شك في ثنتين وثلاث فليجعلها ثنتين واذا
شك في الثلث والاربع فليجعلها ثلاثاً ثم ياتي من صلاة متى يكون الوجه في الزيادة ثم يسجد سجدتين وهو جالس
تقبل ان يسلم واخرجه احكام في المستدرک ولفظ فلم يدرك ثلاثاً صلى ام اربعاً فليتم فان الزيادة خير من نقصان وقال
صحيح على شرط الشيخين في عقبه الذهبي في منقذه فان فيه عار بن مطر الزاوي وقد روى عنه قلت عمل ليس في السنن
والاستقبال بالسلام اولى من غير الاستسقاء بقوله استأنف معني اذا استأنف الصلاة فيها اذا عرض له السجود مرة
استأنف بالسلام وهو اولى من لا يشي اى لان السلام عرف محلاً دون الكلام لان السلام عرف محلاً
شراً على ما لم يكن ذلك ان الكلام موضع السلام شرعاً وانما ذكر الكلام الدفع شبهة فانه عسى ان يسمي الواجب بان يركعاً
توطأ للصلاة لاستقبال صلوة من الاجابة لا تيقن فوات احكم من السلام والكلام اذ كل منسباً قاطع للصلاة
فان استأنف بالكلام ايضا يجوز لانه ايضا قاطع بالسلام وموجود النية في اي نفس النية بقطع الصلاة من غير ان

قوله عليه السلام من شك
في صلاة فليدرك
اثنان صلى ام اربعاً
بني على الاقل
بالسلام اولى لانه
عرف محلاً والكلام

محذوف النية

بالسلام بها ليست بكافية للقطع لان البنية لوصف الجرد لا تأثر بها في الشيء الذي يتوقف تحققه على البنية وعمل بها مباح
 يقطع الصلاة من خلافها ثبت بجرد البنية وعندها ينال على القفل بقية في كل موضع يتوهم اخرا صلاته كذا يصير تارك فرض الصلاة
 شئ ذا متعلق بقوله شك في صلاته وقد بناه مفصلا عن قريب شك في صلاته انه صلا تام لان كان في الوقت
 ولو شك في ان الوقت لا يعيد لا شك في الركوع والسجود وان كان لم يذوق فيهما بعد اخرج من مناهما فله ان لم يتركها شك في
 الحديث واليقين بالبطارة فله ان يتطهر صارا بالعكس فحدث شك في بعض وضوءه وهو اول اعراض له غسل في تلك الموضع والحكم
 بغيره لا كغيره الا لما يقتضيه وكذا لو شك ان كبره الا فمات فان كان اول اعراض له ما قبل ان يتركه فله ان يتوضأ صلى يقوم ثم
 ثم قال لم صليت على غير وضوء ولا يصدق له عرض وغلب على ظنهم صدق يجب عليهم القضاء قوام المسبوق في قضاء ما سبق ثم
 تكرر الامام ان عليه سجدته التساوة فادخله فان عاد المسبوق الى تسابته فسدت صلاته وان مضى على صلاته نفى فساد
 روايتان وفي الروضة قالوا يجب على المسبوق بالسلام الامام القعود ولا يقوم الى قضاء ما سبق حتى يوجز ان الامام بالبعد صلاته
 من الاخرات والكلهم وادخله في صلاته اخرى قال ابو شعاع اذا قال في الصلاة الاولى اللهم صل على محمد وآل محمد وعن
 الى حيفة اذا اذاعها يجب سجدوا السجدة الاولى الامام بالبعد وضوءه لا يجب المقل على الى محمد وعن اصحابنا
 المسبوق عليه في هذا عن محمد بن اسحق ان اوجب سجودا السجدة الاولى الامام بالبعد وضوءه لا يجب المقل على الى محمد وعن اصحابنا
باب صلاة المريض اي في باب في بيان احكام صلاة المريض وهو فيل يفتي فاعل من باب علم قال ابو جري
 المرض السقم قلت هو ضعف القوى وترادف الانتظام وفي البدرية الاضاقة في صلاة المريض من بابضا افضل الى قوله
 الى محمد بن كبرك ان شئت رايه شك في قوله لم حرج زيد لا يندل وقال الشافعي قوله لم حرج زيد لا يندل في وجهها قلت ينبغي ان يفتي
 الاول لان معنى الصلاة الصادقة من المريض فالمريض فاعلمنا وموجبها بخلاف حرج زيد لا يندل في وجهها قلت ينبغي ان يفتي
 بمعنى المرض كما ذكرنا ثم النسبة بين البابين من حيث ان كلاهما مشتق من نوع من الاعراض السماوية لكن تقدم باب السهو
 لكثرة وقوعه وشدة سائر حاجته الى بيان اولان في كل منهما صلاة مع قصوره ولما جاز في الاول سجدة السهو وفي هذا
 الاسكان ثم اذ اعجز المريض عن القيام ش بان يركع بالقيام ضرب ولم يركع العجز اصلا بحيث لا يمكنه القيام بان يصير معتقدا
 بل بحيث لا يقدر على القيام الا ان يضعفه ضعفا شديدا ويحده وجا كذا في الحديث وقيل بحال لو قام سقط عن ضعف او
 دوران اس وقيل بحيث ان يصير صاحب فلاس وقيل باسح الاقطار وقيل بالبيع اليتيم وقيل بالبحر من القيام محرجا
 واضح الاقوال فاذا كان الالوهان لم يبقه بالقيام فركعنا ذكره القموني فتاوى الظهيرية وعليه الفتوى وعن الى جعفر الطحا
 ولو قدر على بعض القيام ولو قدر رايه او تكبيرة يقوم ذلك القدر او ذلك محرج فله وان لم يفعل ذلك فغنت ان نفسه صلاته

تلوه وعند البناء على
 الاكل يقعد في كل وضوء
 يتوهم اخرا صلاته
 كيدا بصير
 تارك اخر ضلعه
 والله اعلم
باب صلاة المريض
 اذا عجز المريض
 عن القيام

الى الامين يعقبي ما كان في الحديث كذا لا يار بالركوع السجود شيعية على ان كل من يجزى بعض الامور التي يمكن ان تكون في الرواية فان ذكر
 شيخنا الامام المومني انما اخصه بالركوع شيئا ثم لم يرد وجاز لو وضع بين يديه وساء به الصق متبنا فان جازوا الامام وان مضى ذلك
 من ان ينفذ ذلك الشيء في نفسه من جهة مثل ان يجله المريض لم يخرجه من شئ اى الامام الا يارهم وان لم يستطع
 استلق على ظهره وجعل عليه الى القبلة وادى بالركوع او لم يدر من قال الشيخ حميد الدين بن نصر في غير موضع وساءت راسه حتى يكون شبه
 القاعد وليتمكن الا يار بالركوع او حقيقة الاستقرار تمنع الاضمار عن الايام فكيف في المرضي ثم اختلف الرواية عن
 في كيفية الاستلقاء في ظاهر الرواية يصل على مستلقا على قفاه ورجلاه الى القبلة وروى ابن كاس عنهم انه يصل على جنبه
 ووجهه الى القبلة فان عجز عن ذلك استلق على قفاه وهو قول شافعي وقول مالك احمد كل ما به الرواية المذكورة هم لقوله
 عليه السلام يصل المريض كما كان لم يقطع قفاه فان لم يستطع فعله فليجأ الى ما كان لم يستطع فانه حتى يقبل المذموم من شئ باذنه
 غريب رواه اصحابنا في كتبهم عن النبي عليه السلام فلم يتواروته ولا حاله ولا امر صاحب الميسوق فقال دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 على عمران بن حصين يعودني مرضه فقال كيف اصلي قال يصل قائما فان لم يستطع فليجلس على جنبه على ما كان لم يستطع فليجلس
 تعالى اولي بالغداي يقول المذموم انك قد روي الدارقطني في سنة من حديث علي بن ابى طالب عن النبي صلى الله عليه وسلم
 قاله وسلم قال يصل المريض كما كان لم يستطع فليجلس قائما فان لم يستطع فليجلس على جنبه او ما جعل سجوده اخص من كونه فان لم
 استطع ان يصل قائما اصل على جنبه الايمن مستقبل القبلة فان لم يستطع صلا مستلقا ورجلاه الى القبلة في المغرب
 قال عبدالحق كان من روى سار الشبهة ولكن عندهم بصدر وقت ووافقه ابن القطان وفيه ائحسين بن زبير ابن علي بن
 ائحسين بن علي بن ابى طالب قال بن عدي انما ارجوا ان لا يابس به الا اسف وجئت في بعض حديثه كذا
 وقال السفناقي قول فان لم تستطع فليجلس قائما حتى يقبل المذموم من شئ باذنه ائحسين بن زبير ائحسين بن زبير ائحسين بن زبير
 فكان ائحسين معناه على قول من يقول لا يقطع القضا عنه وان لم يقدر على الايام اى حتى يقبل المذموم من شئ باذنه ائحسين بن زبير
 الاسقاط وعلى قول من يقول بعدم القضا وهو الاصح اى حتى يقبل المذموم من شئ باذنه ائحسين بن زبير ائحسين بن زبير ائحسين بن زبير
 هم وان استلق على جنبه وجهه الى القبلة فادى جاز من الطلق فذكر ائحسين بن زبير ائحسين بن زبير ائحسين بن زبير ائحسين بن زبير
 على جنبه الايمن مستقبل القبلة فان لم يستطع استلق على ظهره مستقبل القبلة بجلية بحديث عمران بن حصين ولا بد لو اضطر على
 جنبه يكون وجهه الى القبلة فهو اولى كما اذا خضر وجهه الى القبلة على شقه الايمن وكذا في القبر فوجب عن باع من قريب ثم
 اعلم ان الاصل في المشرع سنة واحدة في الصلاة على اختلاف الثنائي المخصص عند الموت يوضع على شقه خضراء وجهه
 الى القبلة لكن ائحسين بن زبير ائحسين بن زبير ائحسين بن زبير ائحسين بن زبير ائحسين بن زبير ائحسين بن زبير ائحسين بن زبير

وان وضع ذلك على
 وجهه لا يجزئ
 وان لم يستطع القدر
 استلق على ظهره وجعل
 رجليه الى القبلة
 بالركوع السجود قوله
 عليه السلام يصل
 المريض كما كان
 يستطع فليجلس
 يستطع فليجلس
 يؤمى ايماء فان لم
 يستطع فليجلس قائما
 يقول المذموم من شئ
 استلق على جنبه وجهه الى

على الصحيح لئلا يروا رواية حبان بن الحسن في قوله لا يطأ على قفاه الخالص الصلوة عليه يكون مستقيما على قفاه لما
هو عليه بين الناس السوا والاطحاج في الاطحاج على جنبه الايمن ووجهه الى القبلة ثم لما روي عن ابن عباس
ابو جندب عن ابن عباس بن حصيب الذي ذكره في اول الباب ثم لما روي عن ابن عباس الاول عن ناس الاول في بعض الروايات
الارضية والاحدية والاولى انشأ في بعض الروايات ما في الاول والاولى في الاستقار على الظهر فان قلت كيف وجه الشك
والذكر من الاستقار على الظهر فذكر قلت لما كان فيه ونبهته وحالة ذكرها بالثابت على ما يدل البيت ويحوزان يكون على
ما يدل الرواية الاولى وجهه السفتا في من باب لم يرد في خطا فلا حاجة الى ذلك والما يدل المذكور من وفي بعض
الروايات الاولى في بعض الروايات على الاولى في بعض الروايات على الاولى في بعض الروايات على الاولى في بعض الروايات على الاولى في بعض
لان الشارة المستقيمة تقع في اوجها الكعبة في اوجها المعقول والاولى ان الشارة المستقيمة تقع في اوجها المعقول
في الكعبة وقد علم ان شرط الصلوة ان يصلي الى القبلة والصلوة بالايمان لا فاعل غير الايمان او لا يمان تقع الى الكعبة فاقنا
الارضية ان لو حققه ان ذلك سجود كان الى القبلة وعلى ما قال انهم لو حققه كان الى القبلة ثم لما روي عن ابن عباس في بعض الروايات
جنبه الى جانب قد يمشي فيكون توجه البدن الى القبلة والشرط اوار الصلوة الى الكعبة لا البدن من دون الاول انما يحتمل
مال الى جانب التوجه بغيره كما في البيت ونحن الى التوجه بغيره وهذا في الاكمل في هذا الموضع ولا تمايز بين
عمران بن حصيب وحديث عبد الله بن عمر وفي حالة عذرا في العمل بكل منهما الا ان اذكر ان الاولى لان المعقول منافان
اشارة المستقيمة قلت لم يبين وجه حديث بن عمر اصله ولا ذكره كيف قال لما تمايز حديث عمران بن حصيب في بعض الروايات
عمره او البديعي عن نافع عن ابن عمر قال يصلي المريض مستقيما ولا يسلم المعاضة بينهما فان في حديث عمران بن حصيب انما علم
يستطيع فاستقاروا في النسا في كذا ذكرنا وقال صاحب الدرية وحديث عمران فقل وما روي عنه ان في حديث بن عمر
والعالم في الاولى قلت هذه الدعوى انما تقع اذا لم يكن في حديث عمران ذكر الاستقار على القفاه والاحمال قد ذكر في بعض الروايات
تساويان فلا تقع وعمرى كل احسن الاكل وصاحب الدرية على ان صحابا احتجوا بما دل حديث عمران بن حصيب في
توصله على قفاه فان لم تستطع قفاه فاعلى هذا ذكر المصنف ما صح في الحديث فان لم تستطع فاعلى هذا
ثم اجاب اصحابنا عن هذا من قوله عليه السلام فاعلى هذا ذكر المصنف ما صح في الحديث فان لم تستطع فاعلى هذا
هذا ليس بجديد لانه يلزم التكرار في الحديث فاذا فائدة فانهم الكلام الموجه فيه ان يقال ان كل واحد من الحديثين
يدل على جواز قفاه ولو امكننا عايت ما في الباب ان اصحابنا رجحوا صورة الاستقار على القفاه لمساعدة القول بالاه
كما ذكرنا ما في الباب يرجح فخرناهم وبه يتاوى الصلوة في اي يوقع الاشارة الى اوجها الكعبة يتاوى

ذكر رواية ابن عباس
هذه الرواية
الاولى عندنا خلافا
للسان في رواية ابن عباس
المستقيمة تقع في اوجها
الكعبة وشارحة المصنف
على جنبه الى جانب مكة
وبه نأخذ في السيرة

ثم فان لم يتصل الايام برأسه اخرت عنه شئ من الصلاة عن هذا المريض عند عدم الاستطاعة على الايام برأسه
 في سبب الكلام فيه بصلام ولا تؤمى بعينه ولا بقلبه في وقتي الصحة والعقبة عند الحسن يؤمى بقلبه وبجانبه بعينه
 ثم ولا يحاججيش اي ولا يؤمى الايام بجانبه ثم علمنا ان الرزق شئ من هذا يؤمى بعينه وبجانبه وقلبه اعلم ان
 المريض اذا خرج عن الايام بالراس بل بغيره الايام بالعينين والحاججين اهل الملة لم يذكر في كتابه الرواية روى عن ابني خفيصة
 في غير رواية الاصول انه قال لا يؤمى المريض بحاججيه ولا بعينه ولا بقلبه في الصلاة وكذا روى عن ابني يوسف الصاوي
 عن محمد بن الحسن انه قال لا يؤمى بقلبه ولم يذكر الحاججين والعينين عن زفر بن نويرة بالحاججين والقرعة من الراس فان
 عجز في العينين فان عجز بقلبه قال الحسن بن زياد يؤمى بعينه وبجانبه ولا يؤمى بقلبه كذا ذكر شيخ الاسلام خواهر زادوني
 بسوطة خاتم قال الف وري صاحب الصحة قال الحسن بن زياد يؤمى بحاججيه وبقلبه بعينه
 حتى قدر على الاركان ففي السجود يؤمى بعينه وبجانبه وقلبه عند زفر بن نويرة ويوسف والحجج والقرعة وقال محمد بن الحسن ان الاركان
 بالراس يجوز ولا شك انه بالقلب لا يجوز ولا شك في العينين فذكر في الذخيرة وقال تاضي خان وفي الحادي عن محمد بن الايام
 بالقلب لا يجوز عند ابني يوسف ولست اخف قوله في الايام بالعينين والحاججين وعن زفر بن نويرة وبجانبه اذ اخرجنا عن قول الصاوي
 اذا عجز عن الايام برأسه او باطرافه لم يجز في افعال الصلاة على قلبه وكذا القرعة والاذن كالحجج روى عنه النجاشي وادام
 عاقلا لا تقطع الصلاة وفي الرواية وقال الشافعي والملك يؤمى بعينه فان عجز بقلبه لانه وسع شمله لما روي ناس من قبل شئ
 اشارة الى قوله عليه السلام ان قدرت ان تسجد على الارض فاسجد والافادهم برأسك ثم ولان نصب الابل بالراي متبع
 شئ بناديل عقله وتقديره ان الشارع اقصى على الراس في السجود المذكور في موضع البيان ولو جاز غير بعينه محتمل
 ونصب البديل عن الايام بالراس بالراي ثم ولا قياس على الراس شئ جواب عن سوال تقديره ان يقال ان الراس
 من باب نصب الابل بالراي بل بالقياس على الراس تقديره الجواب ان القياس على الراس لا يصح ثم لا يتبادر الى ذهنك ان الصلاة
 شئ اي لان الشان تبادر بالراس كن الصلاة وهو السجود دون العينين فاختار الراس لاختلاف الحاججين والقلب
 وذلك لانه لا يتبادر بهما من الركان الصلاة فاقياس من وجود الفارق باطل ثم وقوله اخرت عنه شئ اي قول التقديري
 في مختصره فان لم يتصل الايام برأسه اخرت عنه اي اخرت الصلاة من هذا المريض ولكن غالب عادة المختصر فان لم يتصل على
 اخرت الصلاة والمضى واحدم اشارة الى انه لا يقطع الصلاة شئ اشارة بالثبوت خبر الميت اذ معنى قوله والعقبة في الشان
 والشرطي عدم التسقوا وان كان اكثر من يوم وليد ان يكون شئ قلنا انما يكفيه ان يصلي صلاة بقوله وهو ان كان اكثر من
 يوم وليد ان كانا ففقدان لوجود فهم اخطأ بسبب الوجوب صلاحية الذمة وهو الذي ذكره اكثر في مختصره واعتباره

فان لم يستطع الاجماع

اخرت عنه ولا يؤمى

ولا بقلبه ولا بجانبه

خلافا لفرقة لما روى

من قبله لان نصب

بالراي منتهى ولا يفتقر

الرأس لانيته كذا

الصلوة دون العينين

وقوله اخرت عنه

الى انه لا تسقط

عنه ان العجز عن يوم

اذا كان مفيد

فلما كان عليه بقوله هو الصحيح واخترنا عن قول شيخ الاسلام وفخر الاسلام وقاضي خان واخرين فانهم قالوا
 الصحيح انه يسقط وبه قال مالك في فتاوى الظهيرية وهو ظاهر الرواية وعليه الفتوى لان مجرد العقل لا يكفي لتوجيه الخطأ
 قال نحو قول في النواوين سقطت يداه من المرفقين ورجلاه الى الساقين لاسقاطه عليه فعلم ان مجرد العقل لا يكفي لتوجيه الخطأ
 وفي الحديث قال بعض المشايخ اذا كانت الفتويات اكثر من يوم وليلة لا يجب عليه القضاء وان كان اقل من ذلك فليس بالقضاء
 كما يجوزون والاغمار هو الصحيح ولما فيه قوة وهو حكمه صاحب العدة والبيان انه اذا عجز عن الايام بالراس سقطت عنه وفي سنة
 المفتي ان دام العجز اكثر من يوم وليلة سقطت في الراجع وقال بعضهم لا يسقط وان دام اكثر من يوم وليلة حتى اذا برى ازالت القضاء
 ولو مات قضى عنه ورثته قال في الفتاوى هو الصحيح وقال بعضهم يسقط مطلقا غير تفصيل واختاره الحري لم يشر الى
 في المريض منهم فعون الخطأ بش لوجه عقلهم بخلاف المفتي عيش لوجه عن نعم الخطأ بام وان قد جرى القيام
 ولم يقرر على الركوع والسجود ولم يرد القيام لم يصل على ما يريه ايا ش وقال في رواة شفي لم يسقط عنه القيام في هذه الحالة
 لانه ركع فلا يسقط بالوجه عن ادراك ركع لان ركبة القيام للتوسل به الى السجدة لما فيها ش الى في السجدة هم من نهاية القيام
 فاذا كان لا يتقيد بالسجود **ش** فان كان لا يتقيد بالسجود يعني اذا سقطت عنه السجدة وبهت الامل
 سقط عنه القيام وبه الوسيلة لكن سقطت عنه الصلاة سقطت عنه الطهارة ختمه لا يكون ركعا فيفتي ش الى المريض المصلين
 ان يصل قايما بالايام بين ان يصل قايما بالايامهم والافضل هو الايام قايما لانه يشبه بالسجود لكن القول اقرب
 الى السجود من القيام قلت فقد جاز فضل الصلاة طول الفتوى الى القيام قلت انما كان كذلك لان القيام قربة
 القرآن اليه فيكون فضله لاجل الجمع بين الركعتين وهو يحصل في القعود والارادة صلاة الجنازة حيث لم يلزم فيه سقوط القيام
 بسبب سقوط السجود والانه ليس بصلاة حقيقة بل هي وعادهم وان صلى الصحيح بعض صلاة قايما وحدث به مرض تيمنا
 قاعدا يركع وسجد او يركع في الركعة او في فتاوى قاضي خان ما يخالف في حيث تامل فيه صلى
 عند أبي حنيفة في هذه الصورة وهذه ذكر بن الوليد عن ابني يوسف عن ابني حنيفة سلمان بن حمزة انفتحت الركعة والسجود
 بوجهنا هم او مستقيما ان لم يقدريش اي لو يصل مستقيما قلنا انه ان لم يقدريش على القعود روى عن ابني حنيفة انه يستقبل
 هم فانه بنا لاداني على الاعلى ش اي في الصور الثلاث وهو الايام قايما بالركوع والسجود وعند عدم القدرة على الركوع
 والسجود والايام مستقيما عند عدم القدرة على الايام قايما صاهم نصار كالا قدريش اي نصار بالمرض على اهل الحالة
 كالاتار اي يجوز كما يجوز هناك في بعض اقدار القايمة والمركب والساجد والامل في المسألة ان كل موضع يصح
 الاقدار يصح البناء والاعلام ومن صلى قاعدا يركع ويسجد في موضع ثم سجد في موضع آخر في حنيفة وروى يوسف

وهو الصحيح لانه يفهم من
 الخطاب مجلاني المعنى
 وان قد سجد القيام
 يقدر على الركوع والسجود
 لم يلزم منه القيام ويصل
 قاعدا يؤتى اياما لا ركبة
 القيام للتوسل به الى السجدة
 لما فيها من غاية التعظيم فاذا
 كان لا يتقيد بالسجود لا يكون
 فيتعذر الا فضل هو الايام
 قاعدا لانه اشبه بالسجود
 وان صلى الصحيح حصرة
 قائما ثم حدث به مرضا
 قاعدا يركع ويسجد او يركع
 يقدر او مستقيما ان لم يقدريش
 في الركعة على الاعدا نصار
 لا فتداه في قاعدا يركع
 لم يضره سجد على عتوقا
 عند ابني يوسف وقال في
 استقبل على اختلاف في

قال

وقال محمد بن يعقوب بن ابي اسحاق في الاقامة في الصلاة انما المذكورين في الاقامة
 يعني ان كل فصل جواز الاقامة فيه جواز بارئ للصلاة على اولها والا فلا ثم عند محمد بن يعقوب بن ابي اسحاق
 كما لا ينبغي في حق نفسه وعند اتمام التيمم في حق نفسه فان قلت يروى في هذا ما اذا افتتح الصبح فسلم
 فاجاز وادى بعض صلاته فاجاز ثم لم يزل له ان يقوم مقام صلى الباقي قايما اجاز بالاجماع وهذا اصل المذكور ليقضي الجواز
 على قول محمد بن علي بن محمد بن يعقوب بن ابي اسحاق في حق نفسه فان قلت يروى في هذا ما اذا افتتح الصبح فسلم
 في الاقامة في باب الامة وان صلى بعض صلاته بما يشترطه على الركوع والسجدة وانفتش اي صلاته من غير جهر
 اي عند ابني حنيفة وابي يوسف ومحمد وعند زفره الشافعي ومالك يعني في مخالفة على علمه لان الجواز اقتدار الركع بالموافاة البناء
 في الاقامة بنابر القوي على الضعيف ومن افتتح الطلوع فاجاز ثم اعياش اسس في قول ابي الربيع في المشي فاجاز
 واعياض الصلاة ومحمد بن يعقوب بن ابي اسحاق في حق نفسه فان قلت يروى في هذا ما اذا افتتح الصبح فسلم
 عنص او جاز او لم يفتش اي ادان التيمم لان ما عذر في حق الاحكام بعض القيام في الصوم بدله وان كان الاكل
 فيه عذرك لانه اساءة في الادبش قال ابن الزوي الاحكام في غير عذركه بخلاف الصوم فانه مشرع ابتداء لصلاة القاعدة على
 النصف من صلاة التمام كما روى في الحديث في سجدة الاحكام وقيل لا يكره عند ابني حنيفة لانه لو عذر عذر في حق
 لو عذر عن ابني حنيفة لم يجز من غير عذر في حق ان ينافي القيام فمكان لا يكره الاحكام لانه ليس اذ في حال من الصوم ولا
 في القيام فلما كان التيمم غير عذركه جازا كره ما عذر كان الاحكام في كرهه محمد بن يعقوب بن ابي اسحاق في حق نفسه
 في حق نفسه في غير عذركه الاحكام في حق نفسه لانه لو عذر لانه لو عذر لانه لو عذر لانه لو عذر لانه لو عذر لانه لو عذر
 في القيام فكان كره ما لكونه اساءة في الادب والبعض قالوا على قول ابني حنيفة يجب ان يكره الاحكام بخلاف الصوم فانه اذا تم بدله
 افتتح كما لا يكره عنده ووجه ذلك انه في الابتداء في غير من ان يفتتح الطلوع فاجاز ثم اعياش اسس في قول ابي الربيع في المشي فاجاز
 من غير كراهة واما في حق الشك في غير عذركه في الابتداء من ان يصلي في غير عذركه بل كرهه في ذلك ما فيه من الادب
 واخطا في غير كراهة في الاقامة وان كان من غير عذركه بالاتفاق في حق اي وان قصد في صلاة الطلوع في غير عذركه
 قايما يكره بالاتفاق بين الثلاثة لكن حل يجوز الصلاة ام لا عند ابني حنيفة يجوز وعند محمد بن ابي اسحاق لا يجوز
 ولا يجوز عند محمد بن ابي اسحاق في حق نفسه فان قلت يروى في هذا ما اذا افتتح الصبح فسلم
 وقال صاحب الدرر بعد ان قال ثم عذر بما لا يجوز فكيف يوصف بالكرهية عند العلامة محمد بن ابي اسحاق رحمه الله تعالى ان يارب
 كرهه فاما محمد بن يعقوب بن ابي اسحاق في حق نفسه فان قلت يروى في هذا ما اذا افتتح الصبح فسلم
 كرهه فاما محمد بن يعقوب بن ابي اسحاق في حق نفسه فان قلت يروى في هذا ما اذا افتتح الصبح فسلم

وقد تقدم بيانها وان
 بعض صلواته بما عذر قد
 عند الركوع والسجدة استغف
 عند هم جميعا لانه
 اقتداء الوالك بالموافاة
 البناء من ان يتم النطق فاجاز
 ثم اعياض الصلاة ان يكونا على
 عصا وحائطا ويقعد
 هذا عند ان كان الاكل غير
 عذركه لانه اساءة في الادب
 وقيل لا يكره عند ابني حنيفة
 لانه لو عذر عند ابني حنيفة
 عن ذلك لانه لا يكره الاحكام
 وعند محمد بن ابي اسحاق
 الفتح عند محمد بن ابي اسحاق
 وان قالوا بغير عذركه بالكره
 ويجوز الصلاة عند
 ولا يجوز عند محمد بن ابي اسحاق

وقد مر في باب النوافل
ومن صلى في السفينة
قاعد آمن غير علة جاز
عند أبي حنيفة ره والقيام
افضل وقال لا يجزئ به
الامن عند ركن القيام
مقدور عليه فلا
يلزم وله ان الغالب
فيها دوران الرأس
وهو كالمحقق الا القيام
افضل لانه بعد عن
شبهة الخلاف
والحدود جرحه

اذا كان الاعيار به فكذلك تقوم بغيره والكلام ليس فيه بل يجب ان يكون كروا قلت هما لا يقولان بالكرامة
نفي فصل عدم الجواز وانما يقولان بعدم الجواز فيها اذا تيسر وانما الصلاة قاعدا او بجواز منع الكرامة
فيها اذا تيسر ثم قام وانما الصلاة كما يجوز والقعود لا يديم وصف الجواز وهو نظير ما اذا قرأوا القرآن بالفارسية
لا يجوز عندنا فيها انما الصلاة بالحرية اما اذا اصابه جوارح الكرامة وفي الجواز تركه كراهة بالاتفاق بخلاف
ما ذكر قبل في القعود ولو تعدد جوارحه وجب عن ذكرها ذكر في بسوط قهر الاسلام في نقل كراهة عنده في الصحيح لان لا يبدل
هذا الوجه شرع بالكرامة فالله اعلم بالامر لان حكم الله ما لا يزل من حكم الله لا يزل ان احديث منع ابتداء الصلاة والابتداء بها
تقول في الصحيح يدل على ان غير صحيح كذا في باب النوافل يكون على الصحيح قوله هنا بالاتفاق وقع سهوا من الكتاب ثم وقدم
في باب النوافل شئ اسے قال لا تراه في غير نظرك لانه لم يترك في باب النوافل قلت ذكره في
فصل القعدة في باب النوافل فصدق عليه انه مذكور في النوافل فيمنع ان يترك في شئ بهام من صلى في السفينة قاعدا
غير ملش اي من دوران راسه ونحوه انما عند أبي حنيفة شئ قال في الحقيقة بل اذا كانت السفينة جارية وان كانت
لا يجزئ اتفاقا ثم ان قيدا بالسفينة لانه لو صلى على العمياء ط لا يجوز اما لو كانت على الارض يجوز قيدا لقول قاعدا على سائر
فيما بالبار لا يجوز سائر كانت مكتوبة او نافلة لا يكره ان يسجد فيها ولا يقدره الا بالارض شرع عن العجز وقيد لقوله في غير ملش لان
عن العمياء يجوز بالاتفاق وجب في الصلاة فيما ان توجه الى القبلة كيف ما وارت السفينة لان التوجه الى القبلة فرض بالنسبة
القعدة وهذا قد عرفت ان كسب الدلالة ان كان بنحو العتبة فاعرض عنها لم يجز
كما ذكره في الاية اخرى ثم اقيم افضل شئ يعني الصلاة قاعدا افضل لانه اكمل وقال لا يجزئ الا من حذر شئ وقال
اشرفي وما لك احمم لان القيام مقدور عليه فلا يترك شئ كما لو كان على الارض بحيث لا يجوز له ترك القيام مع القدرة
عليه ثم دلش اي لابي حنيفة ان الغالب فيها شئ اي في السفينة ثم دوران الراس فمما كالمحقق شئ اي الغالب
كما لمحقق كذا في السفر لما كان الغالب فيه المشتقة جملة المشتقة كما لمحققه بخلاف ما لو كان على الارض لان الغالب
ان لا يدور بالراس ولا يحلوا الامين فان قلت روي عن ابي عباس قال لما بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم ابا جعفر الى الحبشة قال رسول الله
كيف اصلي في السفينة قال صلى كما لا لان تخاف الفزق قلت في اساده جسين بن عوان قال ابو حاتم والدارقطني تروا
وقال بن معين كتاب وقال بن مدي ينع الحديث ويذكر بن خزيمة في المحكي من حديث بن سيرين قال صلى في السفينة
وعن قوم ودونك حنبا وقال حماد بن سليمان بن عباد بن ابي اسية قوموا في السفينة ولو شئنا لذكرنا في المحيط والحدود
تكون في جميع النوافل والاعمال بالغير وتشد يد الال شاط الزهر الامان القيام افضل لانه بعد عن شبهة الخلاف واخرج

من السفينة الى البرم افضل ان امكنه لانه اسكن القديس لان القالب تنطبق في الماروقية لمجوله
 ان امكنه ان يخرج منها لانه امكنه ان يخرج الشط يوصله فيها واما خلاف شئ اي الخلاف
 المذكور من ابني خيفة وصاحبيه في غير المربوطه شئ في غير السفينة المشددة بيتي في الشط
 هم والمربوطه شئ اي السفينة المربوطه هم كاشط لئلا يملكها حكم الشط فلا يجوز الصلاة فيها قاعدات القدرة على القيام
 هم به الصحيح شئ ان يخرج عن قول عامة المشايخ ان على قول ابني خيفة يجوز الصلاة فيها قاعدات القدرة على القيام
 قاعدات في السفينة جارية كانت او لم تكن لا خلاف في المبسوط واجماع الصنفين والصحيح ان احوالها في النجاسة لاني
 الراية كباقيها بعض مشايخنا في البداية لم يصحح اقتراحه عن قول بعض المشايخ حيث قالوا يجوز الصلاة فيها قاعدات
 وان كانت مربوطة فتفتح ساعد بساعة او تفتح بهيجان الزبح وكان في الخروج خطر عظيم ولكن الصحيح على قولهم انه لا يجوز لان
 دوران الراس غالباً حاله الجري مع انه يكلن الحسرة ورج لان المربوطه على الشط كما تستقر على الارض لا يمكن الخروج
 فلا يجوز كالصلاة على الدابة وقال الترمذي هذا اذا كانت مربوطة على الشط فان كانت موقوفة بالبحر في نوبة البحر حتى تضطرب
 تيمم على وجهين والاصح انه النجاسات التي يخرج كالحجر كاشد يدافعي كاسيرة وان حركها قليلاً فافى كالواقعة في النجاسة وانما
 في السيرة وقيل في السفينة ايضا ان في المربوطه لا يجوز الاقاما بالاجماع وعند الدوران يجوز قاعداً بالاجماع وفي الشط
 لا يجوز الاقاراض والمواضع فيها باليد البعده وقد روي عن الخروج فالمستحب ان يخرج والافلا يجوز بكافة فيها وكذا في السفينتين
 التفريق والدابة والدابتين المربوطتين وكذا في الواقعية في النجاسة او على العكس ليس بينهما طريق او طائفة
 من النهر حار والافلا دون اقدسي بالاطلال الى الامام في افضل السفينة مع الا ان يكون الامام الامام لانها بمنزلة الهيئت لو
 انقلب السفينة مع الا ان يكون الامام الامام لانها بمنزلة البيت ولو انقلب السفينة ويوصل الى البحر في نوبة البحر وقاعدات
 شئ من متاعه او انقلب او ابتعدت الارام على غنمه من سبع او عدوا وراى على شئ صغير فلا يقطع واكثر المشايخ
 قدروه اذ كان المال بدمهم فصاعداً لكن ذكر في الكفاية اجنبى الدابة يجوز فقطع الصلاة اولى وفي شرح اجماع الصغير
 بنادى مال غيره مالاني بالنفس لا يقطع والاصح جواز القطع فيها ولو شدة السفينة او الدابة احاطة بالمتاع على غيرهم لم تقصد صلاحه
 وفي المبسوط جلاله في حمل اقدسي احد هاهنا الاخر في التطوع يجوز لعدم ما يمنع الاقدار وعن محمد اتهم بجواز الاقتران اذا
 كانت هاتهم بالقرب من دابة الامام على وجهه لكيون الفرجة بينهم وبين الامام لا بقدر الصف باقيا على الصلاة على الارض
 هم ذن انهم على صلوات او دونها حتى شئ تفسير الامام قد روي في فصل فواتح الوصول في كتاب الطهارة قوله او دونها
 اي او انهم عليه دون شئ صلوات قوله فقه جواب المسائلتين هم وان كان شئ اي وان كان انهم عليه وان كان انهم

افضل ما يمكنه
 لانه اسكن القالب
 والخلاف
 في غير المربوطه
 والمربوطه كاشط
 هو الصحيح
 ومن لم يعل عليه
 صلوات او دونها
 فقه وان كان

الحل على قولنا في كل يوم اكثر من ذلك شئ اي من خمس صلوات فتم ذكر اسم الاشادة بالاعتبار المذكور لم يقض شئ
 جواب ان اي لم يقض تلك الصلوات التي هي اكثر من خمس صلوات وقال بشر طرية القصار وان لم يحل في قال
 الشافعي ان استعمل الوقت فلا تضاعف عليه وعند احمد الاغمار لا يمنع وجوب القضاء بحال لانه كالنوم وفي الحجة وعنده الشافعي
 اذا كان بمعية لا يمنع وجوب القضاء وان كان بغير معيته واستوعب وقت الصلاة يمنع وجوب القضاء وبه قال مالك
 وفي اليد ان اذا زال عقله بالمرض حتى فاته ست صلوات لا يجب عليه القضاء وفي النافخ الا عند انواع منه محمد
 به كما لصا يمنع وجوب العبادات وقاصره كالكاء لا يسقط شيئا من العبادات وما يكون من الامرين كاجتناب الاغمار
 ان استباح حتى بالميت جازته سقط عنه القضاء وان قصر حتى بالنوم حتى يجب عليه القضاء وامتداده يزيد على يوم وليلة
 لدخول في حد التكرار على ما يبيح لان انشاء الله من ناس من الذي ذكرنا من وجوب القضاء بالاغمار خمس صلوات او دونها
 ثم استحسان شئ من شئ على ان اغمر عليه اربع صلوات فقصا من وعمره انما غمر عليه يوم وليلة فقصا وبن عمر ان غمر عليه يومين
 وقيل ثلثة ايام فلم يقض فاقبى ان القضاء عليه اذا استوعب الاغمار فتمت الصلاة لا يقضى القضاء بخلاف الاغمار لان
 باجتنوب نزل العقل الذي هو اصل الالبية وبالاغمار لا دلالة ليجز وصف الالبية عليهم السلام باجتنوب وواصفهم كما فر
 وجاز وصفهم بالاغمر فكان المصنف يسمي بينهما في وجه القياس محتملا على هذه الرواية ثم فرق بينهما في وجه الاستحسان لان
 انه لا فرق بينهما في الصلاة في اشتراط الاستدراك لان باجتنوب لا يزوال الالبية كما لا يزول بالاغمار والسقوط بينهما
 على التخرج وذلك لا يحصل بدون الاستدراك وفي المحيط لوزال عقله بانجر اكثر من يوم دليلا يذمة القضاء وكذا بانجر
 عندنا في حقه لان التمسك وعند محمد يسقط المرض وان اغمر عليه لغيره من سبع او ادمى الالبية القضاء اتفاقا ثم
 وجه الاستحسان ان المدة اذا طالت كثرت الفوائت فخرج في الاداء واذا قصرت شئ من المدة هم قلت شئ اي
 الفوائت فخرج حينئذ لان في الاول شئ عليه القضاء وفي الثاني لا شئ عليه الا ترى ان الحالف تقضي الصوم
 لانه لا مشقة فيه ولا ينعقض الصلوات لانه لا مشقة فيه هم واكثر ان يزيد شئ من الاغمار
 هم على يوم وليلة لانه قيل في حد التكرار ان اراد ان الفرق بين الطويل والقصير بالزيادة على يوم وليلة ليدخل بها الصلوات
 في حد التكرار وموافقا لان الصلوات اذا صارت ستة تكون الواحدة فيها مكررة فدخل في حد التكرار وموافقا
 كالاغمار شئ جواب عن قياس الاغمار على اجتنوب على دعوان اجتنوب اذا استغرق وقتا كالاغمار سقط القضاء ووجه ان
 اجتنوب كالاغمار ان كان اكثر من يوم دليلا سقط القضاء والا فلا هم كذا ذكره ابو سليمان شئ احمد بن موسى بن سليمان
 بنجر من حد الامام محمد بن الحسن ومن تابعه في السير لغيره وكتاب الصلاة ذكر ابن الربيع وكان ابو سليمان فصل عليه

الكثير خلاف لم
 يقض وهذا خطأ
 والقياس ان القضاء
 عليه اذا استوعب
 الاغمار وقت صلاة
 كالمحقق العجز
 شبهه اجتنوب
 الاستحسان الذي
 لاطالت كثرة الفوائت
 فيخرج في كذا لو اذا
 قصر قلت خلاص
 والكثير ان يزيد على
 يوم وليلة كذا يندرج
 في حد التكرار والمجرب
 كالاغمار كالاغمار

في النوازم سجلات النوم ثم يتعلق بقبول وان كان اكثر من ذلك لم يقص يعني ان النوم وان زاد على يوم وليلة لا يقطع الصلوات
 بصلان امتداد به ش اي لان امتداد النوم م نادر فيأتي بالقصر من اي فيلحق المدة منه بالقصر ثم الزيادة
 ش اي على يوم وليلة م تعتبر من حيث الاوقات ش اي تعتبر من حيث اوقات الصلوات م عند مجي لان التكرار
 يتحقق به ش اي بالاعتبار من حيث الاوقات حتى لا يقطع عند القصر ما لم تقصر الصلوات ش اي وان زادت الساعات
 يوم وليلة كما اذا انغمس عليه قبل الزوال ثم افاق في اليوم الثاني وقت الظهر حجب عليه القصر عند محمد م وعندنا ش
 الساعات ش حتى لا يجز عليه القصر في الصلوة المذكورة ثم علم ان الخلاف في سقوطها زادة في احوال فخر الاسلام البرزوي
 في الاموال تعتبر على الملازمة كما ذكرنا في المداينة بين ابي حنيفة وابي يوسف وبين محمد والفقهاء ابو الليث رح جعل اعتبار
 الساعات رواية عن ابي حنيفة وذكر شمس الائمة الشريفي ان يفران اعتبار الساعات رواية عن ابي حنيفة واما الصحيح في
 بعد الصلوات كذا قال في شرح الكافي في المنظومة والمختلف وشرح الطحاوي ذكر الخلاف بين ابي حنيفة ومحمد ولم يذكر
 قول ابي يوسف رح هذا الذي ذكرنا اذا دام الاغار فلم يفيقه الى تمام يوم وليلة فان كان يقضي ساعة ثم لم يداوده الا
 لم يذكر محمد رح في الكتاب ثمانية على وجهين ان كان لافاقته وقت معلوم بخوان يخيف مرضه عند البصع فوافاقته معتبرة
 تبطل الحكم قبلها من الاغار امكن اقل من يوم وليلة واما اذا لم يكن لافاقته وقت معلوم لكنه يفيق لنية يحكم بكلام
 الاصحاب ثم يعني عليه فنده لافاقته غير معتبرة الاثر ان المجنون قد يتكلم في جنونه بكلام الاصحاب فلا يميز ذلك منه افاقته
 كذا في المحيط م هو الما ثور عن علي بن عوف ش قال لا اكمل اي الاعتبار من حيث الساعات هو الما ثور قلت الذي
 قاله بسك ولا يشفي حيث لم يبين كيفية الما ثور عن علي بن عمرو قال الاثر في ولما اي ولا في حنيفة وابي يوسف م
 عن ابن عمر انه انغمس عليه اكثر من يوم وليلة فلم يقض الصلوات قلت هو ايضا لم يبين حتى ذكره الاثر من اصحاب
 والمصنف اسند الاثر الى اثنين علي وعبد الله بن عمر م والما ثور عن علي بن عمر م وذكره الصنف في كتابه ان عليا رضي الله عنه عليه
 في اربع صلوات قضاهن والما ثور عن عبد الله بن عمر م وذكره ابن ابي شيبة في مصنفه عن نافع قال انما علي بن عبد الله بن
 عمر يوم ليلة فافاق فلم يقض فافاقه مستقبل وروي محمد بن اسحاق في كتاب الاثار خرا بوا حنيفة عن حماد بن ابي سليمان
 عن ابي بصير النخعي عن ابن عمر انه قال في الذي يعني عليه يوم وليلة قال ويقضي فان قلت ما تقول في حديث اخر به الدار
 قطن عن ابي الحكم بن عبد الله بن ابي ان القاسم بن محمد بن ابي بكر الصديق حدثه ان فاقته روح النبي م سالت
 رسول الله عليه السلام عن الرجل يفي عليه فترك الصلوة ليس بشئ من ذلك فصار لا ان يعني عليه في وقت صلواته في
 فيه فانه يصلي به الشافعي على سقوط الصلوات بالاغار قلت هذا حديث لا يساو وي شافان احمد قال الحكم بن سليمان

مخلفون النوم

لان امتداد

فيلمح في

شوا الزيادة

من حيث

عن محمد بن

التكرار

وعندنا

الساعات

لما ثور عن

وابن عمر

والله اعلم

أحاديثه موصوفة وقال ابن حبان يروى الموضوعات عن الأثبات وقال ابن معين ليس بثقة ولا مأمون وكذا
 وجزباني وأبو حاتم وتركه الناس وسئل عن كذا باطل فروع إذا كان ينبغي ليقين سادة فساد طوره
 الصلوات وإن دام أياما يرضى الكسب لا يقدر على من ينزل بحرية المكتوبة ركبوا أن قدم بحرية عبد مريض لا يطعم أن يوصف
 يجب على مولاه أن يرضيه بخلاف المرأة المرضية حيث لا يجب على الزوج أن يرضيه بها يرضى في رمضان صلى قاعدا وإن افطر
 صلى قاعدا يصلى قاعدا مريض تحت ثياب نجسة إن كان كاللا يسطح تحت شئ إلا أن يجبر من ساعته يصلى طه حاله وكذا إن لم
 يتنجس وكان زياد مريضه ولم يطق شقة بالتحول مريض عجز عن الأيام فخره أسمنه ابن حنيفة تجوز صلواته وعن الفضل لا تجوز إلا
 لم يوجبهما الفعل مريض لا يطيع التوبة إلى القبلة ولم يجز له حوله إليها فصل إلى غير القبلة لا يعتد في ظاهر الرواية
 عن محمد بن يعقوب مريض صلى قاعدا فلما رفع ربه من السجدة الأخيرة من الركعة الرابعة نكس أنما ثابته فقرأ أو لم يسجد
 بالأيام فسدت صلواته وهو أفتى الأئمة مريض صلى جالسا فلما قدم في الثالثة قاروه ركعتين قبل التشديد يعني لأن هذا قبله
 القيام لو صلى قاعدا يسلس بوله أو لا يقدر على القراءة وإن تعد قعدا ولم يسلس صلى قاعدا بركوع وسجود ولو كان يسجد
 فيحلب بوله يصلي بالأيام ولو كان قام أو قعد سال بوله وإن استلق لم يسلم يصلي قائما أو قاعدا لا يصلي مستلقيا ومن بن
 رستم عن محمد بن يعقوب سلقيا بخلعة جرح لا يقدر على السجود ويقدر على القيام والركوع صلى قاعدا بالأيام شرب الخمر فزيب
 غطاه الكثر من يوم وليله لا يسقط عند القضاء يقضى المريض فرايت الصحة كصلاة المريض وقيل يجوزها إن هجم بجمعة والناس
 بالصلاة يزجران ربح احتمال أن يصلي قاعدا في أحياء الكل إذا لم تسطع القيام وكان خارج طين أو مطر أو خوف سبع
 صلى ركعة بقيام أو ركوع وسجد ثم مرض وصار إلى حاله الأيام فسدت صلواته عند أبي حنيفة ويستقبلها وكذا لو صلى ركعة بقيام
 وقرا ثم نسيها فأنه يستقبلها عند وعندنا يتخير على أي ركعة ثم تلي صورة فأنه يستقبلها بالاجماع بوجع استان إذا أسكن في فمه
 صابرا. وادوا وارب من لسانه فيكون قد شاق الوقت

باب سجدة
 الثلاثة

باب سجود التسلاوة أي بآب في بيان أحكام سجود التسلاوة والاضافة فيه قبل إضافة السبب إلى العيب
 كعيب العيب وخيار الروية ونحو البيت وأقوى وجوه الاختصاص انحصار السبب إلى السبب فإن قلت التسلاوة سبب
 من التسلاوة والسبب في حق السامع مكان ينبغي أن يقول لب سجود التسلاوة والسمع قلت لا خلاف في كون
 التسلاوة سببا واختل في بيته السامع فقال بعضهم ليس السامع سببا ولذلك انقضت إضافة السجدة إلى التسلاوة
 دون السامع ويقولون إن التسلاوة أصل في الباب لأنها لم توجد لم يوجد السامع وكان ذكرها مستلما على السامع من
 وجه فاكفي به فإن قلت ما وجه المناسبة بين البابين قلت من حيث وجود الرخصة في كل منهما فالرخصة في الأول مكان

في ذاتي التلاخل وذلك للحرج فيما قول النشارح كان من حق هذا الباب ان يقرر ان سجود السجود ان كانا سجدة
 لكن لما كان صلاته المريض بغير مساوي احتملا بما قار سجدة التلاوة ضرورة غير سديد لان كون كل منهما سجدة
 المناسبة ولان لا ضرورة في ما فيه وعلى ما يخفى من قال ش اي القدوري سجود التلاوة في القرآن اربعة عشر
 اي موضعاً وفي بعض النسخ كذلك من في اخر الاعان ش عند قوله تعالى ولعلهم يرجعون في السموات والارض طوعا
 وكرها وظلالهم بالغت ولا حال من في الرعد ش عند قوله تعالى ولعلهم يرجعون في السموات والارض من اية
 والملائكة وهم لا يستكبرون يخافون ربهم من فوقهم ويضبطون ما يأمرونهم من وجي اسرائيل ش عند قوله تعالى ويخرون
 ملاذوقان يكونون وينذرونهم ش عام ويرم ش عند قوله تعالى اذا تسلى عليهم ايات الرحمن خروا سجدا وبكيا من والاولى
 في الحج ش اي السجدة الاولى في الحج عند قوله الم تر ان الم يسجد له في السموات ومن في الارض والشمس
 والقمر والنجوم والجبيل والشجر والادواب وكثير من الناس وكثير حق عليه العذاب ومن يهن اسفاً فماله من كرم ان الله
 يفضل ما يشاء وسذكر غلات الشافعي انشأه من الناس واهلهم ش عند قوله تعالى واذا قيل لهم اسجدوا للرحمن
 قالوا وما الرحمن انسي لما امرنا واذهم نفوراً من والهم ش عند قوله تعالى ويعلنون على قواصة اعلا
 وقال الشافعي وما لك عند قوله رب العرش العظيم ونقل عن الزجاج والقرار ان السجدة على قواصة الكسافي الا
 اسجدوا المنقضة اما على قواصة الاكثرين الا شدة فلا ينبغي ان تكون سجدة لانها تمتد بغير المدب من حال لمقيس قوما
 خجالات المتخفة فانها امر من السجود والتقدير الا لا تقوم اسجدوا واذ ليس يصحح اذا المشد وفي القارة
 السواد الاعظم فيما دم تركه سجدة الفرقان والاقبال ويجوز ان يكون كتابا القرآنية كما يجزى المدب ولا يمنع ذلك
 من ان يكون سجدة من والم التزليل ش عند قوله تعالى انما يؤمن بآياتنا الذين اذا ذكروا بها خروا سجدا وسجوا
 بحمدهم وهم لا يستكبرون من ومن ش عند قوله تعالى فاستخف به وخر راعا وانا ب وبقال الشافعي ما لك
 وروي عنه قوله ومن باب من وحده السجدة ش عند قوله تعالى فان استكبروا فاعادوا عند ركبة يسجدون للرب
 والنها وهو لا يسجدون وبقال الشافعي في السجدة واحد وقال في القديم عند قوله تعالى ان كنتم اياه تعبدون
 قال مالك من والنجم ش عند قوله تعالى فاسجدوا بعدوا بعدوا عند مالك ليس فيه سجدة من واذ السمار
 ش عند قوله تعالى فاعلموا انهم لا يملكون واذ اقرار عليهم القرآن لا يسجدون وقال ابن حبيب المالكي في قوله
 وعند مالك ليس فيه سجدة من واذ اقرار باسم ركبة ش عند قوله تعالى واسجدوا وقرب وفي مخفف النجود واذ
 وسكت ولم يقل واقرب يلزمه السجدة واعلم ان العلماء اختلفوا في عدد سجود القرآن على اثني عشر قولا الاول ينبغي

قال

سجود التلاوة

في القرآن اربعة

عشر في الاخر

ش عند

الوعاء من النبي

والصلوة في صلاة

ومرهم بعد ذلك

في الحج والعمرة

والعلم في التلاوة

وفي خراجها

النجمة في السجدة

الشفقة في القارة

وقد ذكرناه الثاني احدى عشرة باسقاط الثلث من الفصل وبه قال الحسن وبن المسيب وبن جبر ومكرمة ومجاهد
وعطاء وطلح وس و مالكا في ظاهر الرواية وانشأ في التقديم الثالث خمس عشرة وبه قال المدنيين عن مالكا
مكلمتا باية اجمع وهو غريب عن ابنه عبد الله والليث والشافعي ورواية عن احمد بن المنذر وانشأه الموزي وبن
شريح النافعيان الرابع اربع عشرة باسقاط ص وهو اصح قول الشافعي واحمد واما خامس اربع عشرة باسقاط سجدة
النجم وهو قول ابي ثور السادس ثنتا عشرة باسقاط ثمانية ارجح ومن والاشفاق وهو قول مسروق السابع ثلث
عشرة باسقاط ثمانية ارجح والاشفاق وهو قول الثامن ان غرائم السجود نفس الاعراف وبنو اسرئيل والنجم والاشفاق
واقرا باسم ربك هو قول ابن سحر والتاسع عن ابي ايراج الم تزيل النجم واقرا باسم ربك وهو مروي عن علي بن العاص
تعاله سيفان بن جبر ذي الم تزيل النجم واقرا باسم ربك واحادي عشر غرائم السجود والم تزيل الاعراف ثم
تزيل وبنو اسرئيل وهو بنو ميبين عمادوا ثلثي عشرة سجرات قاج جماعة هم كذا كتب في مصحف عثمان وهو
المعتمد عليه ش اراد ان المكتوب في مصحف عثمان اربعة عشر سجدة كما ذهبنا اليه والعدة على ما كتب فيه ثم اعلم ان
العدة ورواية اربعة عشر كما ذكرنا وكذا عند الشافعي اربع عشرة ايضا لكن في النسخ سجدة ثمان وليس في مس سجدة واجت
الشافعي يكون السجدين في النسخ بارواه ابو داود والترمذي عن عبد الله بن يحيى بارج بن عاتان سمعت عقبته بن
رض يقول قلت يا رسول الله افضلت سورة ارجح على سائر القرآن بسجدين قال نعم فمن لم يسجد بها فلا يقربها
ورواه احمد في مسنده واحكامه في مسنده كذا يحو اب عند ان الترمذي قال ليس اسناده باقوى وقال
الحاكم لم يثبت سند الاسان هذا الوجه وعبد الدين لم يثبت احد الائمة وانما قام عليه اختلاف في آخر عمره وقال الترمذي في
مختصر السنن عبد الدين لم يثبت وشرح بن با عان لا يحتج بحديثها وذكر ابو الفرج بن لمية في الضعيف والترمذي
وقال يحيى بن سعيد لا يراه شيئا وقال يحيى بن سعيد لا يراه شيئا وقال يحيى بن معين هو ضعيف
قيل احتراق كتبه ومبده وقال عمرو بن علي الفلاس هو ضعيف الحديث وقال ابو زرعة ليس ممن يحتج به في المطب
وتابوا مع ضعفه فقلت سجدين احدهما سجدة التلاوة والاخرى سجدة الصلاة ويدل عليه ذم تاركها
وعند الخالف انما هي سجدة والذم لا يثبت ترك المسح فلا يستقيم ذمك على سجدة وفي الذخيرة هو محمول على النسخ الاطلاع
تزار المدينة ونفعا منها على ترك ذلك مع تكرار القراءة ليدلوا سارا واجت الشافعي ويفهم حديث اخرجه ابو داود وبن
ماجة عن كاش بن سعيد التميمي عن عبد الدين سيرين عن عمرو بن العاص ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ خمس عشرة سجدة في
القرآن منها ثلاث عشرة في الفصل وفي سورة ارجح سجدة ثمان وارجح ابان عبد الدين بسين فيه جملة وقال

كذا كتب
في مصحف
عثمان
وهو المعتمد

وقال الشافعي انما سنة وذكر النوى في المذهب بخلافه القاري والمسنون بخلافه عند الشافعية في المبسوط
 سنة مؤكدة قلت بذا من حيثنا على اختياره البعض في حد الواجب م على الثاني والاسات سوار قصدش اي
 السامع سمع القرآن او لم يقصدش وقال الاكل والناقيد بهذا لان في بعض لفظ الاشارة السجدة على من
 جلس لها وفيه ايام ان من لم يجلس لها فليت عليه قيد بذلك وهذا لك قلت بذا اخذه من السفناني وتبعه ايضا
 صاحب الدراية وليس كل منهم يمين راوية ولا من اخرجه وهل هو صحيح ام لا وليس بذا ادب من يقصد شرح
 كتابا وليان من يرب قال الوري سبب وجوب سجدة التلاوة ثلثة التلاوة والسامع والاقتداء بالامام
 وان لم يسميها ولم يقر بها ولا شافعية او وجه الاول ان في حق السامع من غير حصول السجدة وهو الصحيح المنصوص
 في المبسوط وغيره ولا يتأكد في حقه الوجه الثاني هو كما استمع الثالث لا يمين له وبقطع الواحد الذي خرج عند
 احمري سنة في حق القاري والقاري والمستمع دون السامع وعنه اذا قرأ شيئا في الصلاة يجب ان لا يدع
 السجود وهو في الصلاة او كدهم نقوله عليه السلام السجدة على من سمعها وعلى من تلاها سنن بذا عريب فانما روى
 ابن ابي شيبة في مصنفه عن ابن عمر انه قال قال السجدة على من سمعها في الجاهلية قال عثمان ان السجود على من استمع وبذا يقيق
 رواه عبد الرزاق في مصنفه انا عمر بن الزهري عن ابن المسيب ان عثمان مرقبا لى فقرأ سجدة يسجد سبعين
 فقال عثمان انما السجود على من استمع ثم مضى ولم يسجد وفي المبسوطين والاسماء والحيث وشروح البحاس العنبر
 جعل بذا الذي رفته المصنف الى النبي عليه السلام من الغنا الصحابة لاسن الحديث فقال في المبسوط وعن عثمان
 وعلى بن عباس وعمره انهم قالوا السجدة على من تلاها وعلى سمعها وعلى من جلس لها اختلف الغنا في هذه وكذا
 في غيره وقد غرر الاكل سنن السفناني قول من اقول الصحابة لان من الحديث ثم قال لولا انه ثبت عنه انه من كذا
 لما نقدته وحاشا قلت كلامه اصدق من غير تامل فان غيره ايضا ادعى انه ليس بحديث غاية ما في الباب ان المصنف
 تلده غيره والا فمن ان تقليم هي كلمة ايجاب سنن اي النظة على كلمة ايجاب يعني يدل على الوجوب م وهو سنن
 اي الحديث المذكورم غير مقيد بالقصدش يعني ان الايجاب مطلق عن قيد القصد يجب على كل سامع سواء كان
 للسامع اوله من قال الاكل اخره من انما لو كانت واجبة اخذه من السفناني فانه جعله سوا الادب واجبا وما كان
 ايراده على هذا الوجه لان اسوال مما لا دليل من يوجب الى ان سجد التلاوة غير واجبة واجبات اصل قاله
 التميذاني الروطيم فيقول خصم استدلال على توبه ليه اول الحديث زيد بن ثابت قال قرى النبي عليه السلام ثم
 قام يسجد فيها اخرجه البخاري ومسلم وكبار روى عن عروة قرار سورة النحل وفيه في السجدة القابلة وقراءة السجدة قال الموطا

على الثاني والاسم
 سوان قصد
 سمع القرآن
 اول المقصد
 اقوله عليه
 السلولم السجدة
 على من سمعها
 وعلى من تلاها
 وهي كلمة
 ايجاب
 وهو غير
 مقيد بالقصد

عن عرقية ان السلم يفرغ علينا السجود الا اننا نأخذ بما رواه ابن ابي شيبة في مصنفه ثنا ابن فضيل عن عطاء بن
 السائب عن ابي عبد الرحمن قال قال سلمان الفارسي المسجد فيه قوم يهرون فقصر السجدة فنجده واقبال له صمبة
 يا ابا عبد الله لا اتينا هؤلاء القوم فقال ما هذا غدونا واخرنا فخرجنا فخرجنا الى الطحاوي ايضا واسترنا فاشاء بالحقول للام
 انما لو كانت واجبة لما جرت بالركوع كالصلاة الثانية الثانية في انما لو كانت واجبة لما دخلت انما كانت واجبة بالاناء
 من كسب يقدر على التزول الرابع انما تجوز على الراحلة فصار كالتامين الخاص لو كانت واجبة بطلت الصلوة
 به كما كالصلواته اجواب عن حديث زيد بن ثابت قد مر فاعني وعن حديث الاعرابي انه في الفرائض وعن لم
 نوع ان سجدة الثلاثة فرض وعن حديث عمر بن الخطاب وقوفه بين يديهم يقول النبي صلى الله عليه وسلم فعل اولي عن حديث
 سلمان كنك واجواب عن وليد بن المغيرة ما على الاول فان دارنا في ضمن شي لا يتاقي كالمسعى الى التجارة وعن الثاني
 انما جاز التذلل لان المقصود منها اطهارا مخصوصا وانخشوع وذلك يحصل بمرة واحدة وعن الثالث
 لان ادواؤنا كما وجبت فان تلا تحصيا على الدابة مشروقة فكان كالشروع على الدابة في القطوع
 وعن الرابع لان تلاوتها على الراحلة مشروقة فلا يتاقي الوجوب وعن الخامس ان القياس على الصلاة فافسده لاننا
 جزر الصلاة وسجدة ليس بجزر الصلاة واما وليدنا على الوجوب فتعالي في العلم لا يمتنون واذ قرى عليهم القرآن
 لا يسجدون قد مر على ترك السجود وانما استحق الذم به ترك الواجب وقوله تعالى في سورة النجم فاسجدوا وقوله تعالى في
 اقرأ فاسجدوا يوطى الامر للوجوب ولان في بعض السجدة ذكر طاعة الانبياء عليهم السلام والاولياء وفي بعضها استنكاف
 الكفار وسواهم فافسده الانبياء والاولياء واجبة فتعالي فيهم فافسده وكذا مخالفة الاعاد ولائنا لو لم تكن واجبة لما جاز
 ادواؤنا في لان ادواؤنا في سجدة هي تطوع توجب لفساد عند انفسهم اذ كان عدوا عندنا يكره ولائنا كن مفروعا
 الصلاة الاصلية شمرت قرينة خارج الصلاة فوجب ان يكون واجبة قياسا على القيام في صلاة الجنازة عن ابي هريرة
 رضى عن النبي عم ان قال اذ قال ابن ادم السجدة فباعتل الشيطان بكى ويقول يا ويلك وروى يادى لى ابراهيم اذ لم يسجد
 فبعتل الحجة وامرت بالسجود فابيت على النار ورواه سلم واهم ومن ماجه ووجه التمسك به ان قال امر بن ادم ان
 للوجوب وجب اخرازة قرينة فافسده التي امر بها تلك كانت واجبة فكذلك هذه فان قلت هذا حكاية قول النبي صلى الله عليه وسلم
 انما خير مني خلقا من طين قلت قد اخرج بذلك سؤالي من سلم ولم يكبره وعن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما
 انه عليه السلام سجد في النجم وسجد على السجود والمشركون واليهن والانس ورواه البخاري والترمذي وصححه وعن ابن مسعود انه
 عليه السلام قار والنجم وسجد فيها وسجد من كان معه غير ان شيخنا من قرش اخذ كاهن حصي او تراث ففعله فرفضه الى جبينه

يلقبني هذا وقال عبد الله بن قيس قال كنا ننتقم عليه والشيخ قبل الوليد بن المغيرة وقيل ولان آيات السجدة كلها
 حالية على الوجوب لما ثبت في مقامهم من امرهم بوجوب الصلاة في ذلك اليوم واذا لم يكن الامام له وجوب وقسم فيه فذكر الكفاية في مقامهم في ذلك اليوم فان قلت لا يجب الا في ما فعلوه على وجه الاستحباب قلت
 لا يجب انما في مقتضى الاقتداء من جهة التجوز لا في مطلقه اذ اتى الامام آية السجدة وسجد بها وفي بعض النسخ واذا لم يكن الامام آية
 على حذف الصفات واقام الصفات اليه مقامه سجد بها اي سجد بالامام هم وسجد المأموم معها لا من جهة السجدة -
 سبق لانه اذا لم يسجد معه يلزم المخالفة بين الاصل والثبت فلا يجوز وفي حديث بن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يقرأ علينا القرآن فاذا قرأ سجدة سجد وسجدنا معه رواه البخاري وسلمهم واذا لم يكن المأموم من بني المقدسي
 اذ قرأ آية السجدة وسجد المأموم والامام في الصلاة ثم سجدوا بالاتفاق هم ولا بعد
 الفراغ من اي سجدة الامام والمأموم ايضا بعد فراغهم من الصلاة هم عند ابى حنيفة وابى يوسف
 وسبق قال الشافعي ومالك واحمد وقال سعيد الدين بن عيينة احرأ في هذا اجماع الا عند محمد بن الحسن وم قال
 محمد بن عبد الله بن عوف قال من الصلاة هم لان اسبق لقرئش اي سجد وجوب السجدة وهو التلاوة قد تقرر
 وجودهم ولا مانع من مناه زوال المانع وهو كونهم في الصلاة كما لو سجد في غيره وهو في الصلاة وفي الدرر
 وقال الشافعي حيث قال ولا يجب ان يسجد بعد الفراغ من الصلاة هم بخلاف حاله الصلاة لانه لو دى الى مثل
 موضوع الامامة من ان يسجد التامى قابلية الامام وهذا لا يجوز بتقلب المبتوع بتعام او التلاوة من اي
 اولو دى الى خلاف موضوع التلاوة ان يسجد الامام وتابعه الباقي فلا يجوز سجد رداه الشافعي والابوبكر بن داود
 من حديث ابى هريرة انه عليه السلام قال لرجل قرأ آية السجدة عنده انك كنت امامنا لو سجدت لسجدنا قلت يا
 مرسل ورفعه ابوبكر بن ابى داود ومن حديث ابى هريرة وفي سنده اسماعيل بن عمار اسحاق بن عبد الله بن ابى
 فروة وبها ضعيفان وان يسجد التامى وحده فلا يجوز ايضا لانه يصير منفردا بآداء سجدة في موضع الاقتدار ويجوز
 التقدير على ان ابو دى مع الامام فلا يجوز ان يسجد بغيره فيهم ولهائش اي ولبابى حنيفة وابى يوسف هم ان
 المقدسي يجوز عن القرارة من ولاء الامام شرعا هم تنفذ تصرف الامام عليه من اي الى المقدسي في حق
 القرارة لقوله من كان له امام فقرأ الامام قرأه له هم وتصرف الحجر لا حكم له من لانه لا ينعقد مفدا حكمه
 عرف في موضعهم بخلاف كسب الحائض وجواب عما قال المقدسي في كونه ممنوعا عن القرارة كالحائض وجوب
 والسجدة تجب على من سمعها كذا على سماع المقدسي ولقد روي انما يشاء اي لان كسب الحائض اسما ليس هم

واذا استلزم
 الامام اي
 السجدة
 المأموم معه
 لا يقرأ معه
 بعده واذا لم
 للمأموم
 يسجد امام
 ولا المأموم
 في الصلاة
 بعد التلاوة
 ابى حنيفة
 وابى يوسف
 وقال محمد بن
 يسجد ونا
 اذا سجد كان
 السبب قد
 تقرر كما سجدوا
 حكم الصلاة
 في الصلاة
 لا يقرأ معه
 ولهائش المقدسي
 يجوز عن القرارة
 تصوف الامام
 عليه تصرف الحجر
 لا حكم له بخلاف
 كسب الحائض
 لانها

منهين عن القراءة
انه لا يجب على الخائف
يتلو فيها ولا يجب سبها
عها لا فدام اهلية تاهله
تخلو الجنب ولو سمعها
رجل خارج الصلوة سجدة
هو الصحيح لان الخائف
في حقهم فلا يبرءون
سموا رخص الصلوة
سجدة من رجل لم يسمع
في الصلوة يسجدوها
في الصلوة لانها كست
صلىوا كما كانت في الجدة
ليس من فعل الصلوة وسجد
بعدها التحق بغيرها
ولو سجد في الصلوة
يجزى لانه ناقص الى النقص
فلا يكره في الكمال
واعادوها لقرآنهم
يبيد الصلوة لان سجدة
لا ينافي احرام الصلوة
وفي النوازل ايضا فتد
لا يفسد اذ وافيها ما
ليس معها

ص منبهيان عن القراءة من
وتعرف النقص له حكم كالمالك لا يبيع الفاسد بعد القبض فكذا يجوز في تقطيل السبب الذي في
حرمة الفعل دون التقطيل الا انه شئت ان قوله لانها منبهيان اشهد بهذا بيان الفرق بين الجنب والى ان
البيان م لا يجب على الخائف تلوها وتساوي لا يجب السجدة عليها بسبب تلوها وتساوي كما لا يجب سبها مثل اى كما لا يجب السجدة
بسبب ما من غير ما لانها لم يذم الصلوة في حقها لان السجدة ركن من اركان الصلوة والى ايضا لانها الصلوة ت
تعد السبب فلما يذمها السجدة ايضا م بخلاف الجنب لان الصلوة تتركه فكذلك سجدة قال تعالى المشرقة على ان تقول الجنب
والى نقص ليسا بمنه عن قراءة ما دون الاية على ما ذكره الطحاوي وما دون الاية لا يجب سجدة ذكره شمس الاية في
في شرع الصلوة وبطلان المذهب بالمقتضى على ما ذكره الطحاوي في قراءة الاية فنادوا بجر عليه في قراءة ما دونها فنادوا
الى مختص قراتها بالاجاب السجدة هم ولو سمعوا جالس اى ولو سمع اية السجدة ركن حال كونه خارج الصلوة سجدة
الى معنى بالاتفاق هم هو الصحيح من انهم من قول بعض المشايخ الذين قالوا لا يجب لهم الوجوب وفي الدراية احتراز عن قول
بعض المشايخ حيث قالوا لا يسجد على قلوبها خلافا لمحمد وقال لا يترزى قتاله صاحب الهداية لانه لما سلم ان هذا الشخص جبر
وجب عليه ان يقول بعبود وجوب السجدة على الصلوة لا قد ثبت من اصولنا ان تصرف المجرى لا حكم لانه المجرى
الى وجوبه في حق غيره غير مجزى الى فالا ليل تسلمه شمول لعدم واثبات في شمول الوجوب فمما لان الجنب في حقهم هذا
الليل الصلوة اى في حق المتقدمين والامام ووجوب طاعة المجرى الاتقاد وهو مختص بهم فلا يتجاوزوا بغيرهم فلا يجرى على سجود
تكراره المتقدم على ما هو خارج الصلوة وان سموا بهم ش اى واكل انهم في الصلوة من اجل ليس منهم ش معنى تقدمي
اذ اسموا اية السجدة من الرجل خارج الصلوة هم لم يسجدوا في الصلوة لانها ش اى لانها السجدة لم ليست بصلية لغيره
من انبئنا لصلان لان افعال الصلوة الواجب ووضعه ساعدا عليه يجب ولا فرض فلا فرق في سبها في الصلوة وسجدة
بعد ش اى بد الصلوة فمما لا يخفى سبها وهو ليس بحجور ولو سجدوا في الصلوة لم يجزى لانه ش
اى لان سجودهم ناقص المكان النقص لانهم من ادخلوا ليس من الصلوة فيها وقد وجبت سجدة كماله فاذا فعلوا
وقعت ناقصة م ولا يتاوى به ش اى بانها ناقصة م الكمال ش لانها واجب كماله لا يتاوى ناقصا م قالوا اعادوها
ش اى قال المصنف واعادوا السجدة التي يجب وانا في الصلوة هم لتقرربها ش وهو السمان من غير مجزى م ولم يصيدوا
الصلوة لان مجزى السجدة لا ينافي في احرام الصلوة هم لان سجدة التاوى عبادته والصلوة لانتها فصار كمن اى سجدة زامة
قطوعا لانتها الصلوة هم وفي النوازل ان يفسد اى كذا وان سجدوا في حقها في يفسد انه اى ان السجدة ليدفع الصلوة
وقوله ليدفع ايضا لان الافحام لانهم ادوا فيها ش اى في الصلوة م ليس منها ش وذلك انهم استعملوا في صلواتهم

الشيخ رحمه الله بعد الصلاة فصاروا نافعين صلاتهم كمن صلى الفل في حال الفرض ثم وقيل هو قول محمد بن علي قال تعالى
 الذي ذكر في الزاوية هو قول محمد بن ميسرة وهو زاده ذكر الفساد على قول محمد بن علي قال الشيخ ان التفت بالصلاة عند الفصل
 قال كذا قال علي العمري فقال هو قول محمد بن عباس والقياس وما ذكره بنا وهو قولهم جواب الاستحسان بنا على ان زياده ما دون الركعة
 لا يفيد ما عدهما وعلى قوله زيادة السجدة يفيد ما ذهبوا اليه من اختلاف بنا على انكافهم في سجدة الشكر فذهبوا لمجالس السجدة الواحدة فذهبوا
 معصومة وهذا حكم بان سجدتها كسجدة واحدة فتفقدت في واجب قبل الكمال الفرض وعنا في حايقة واما الذي يذهبون اليه من ان
 يوسف انها غير مستوية والسجدة الواحدة بمنزلة الركعة في كونها ركعتان اركان الصلاة في مستقبل عبادته في مختلف
 وملتق البحرين قول ابن يوسف بن محمد في مشروعية سجدة الشكر في قاضي خان عن ابني يوسف روايتان في ما هم فان قرارها
 الامام وسماجل ليس منه في الصلاة في دخل معه بنو اسبيط الامام وسماجل ليس منه في الصلاة في دخل معه بنو اسبيط الامام
 يمكن عليه ان يسجد لانه صار مدركا لها بادر كذا تلك الركعة في اي صار الرجل المذكور مدركا للسجدة بادر كذا الركعة التي تبارك بالامام
 فيما لا يما لها صا لافقرة بادر كذا في تلك الركعة صار مدركا لما تعلق بالقدرة وقال شيخ الاسلام فانه زاده ذكر في الزاوية
 او لا يقطع عنه ما روي بالسماع ويسجد به الفراق ثم قال وذلك قياس ما ذكر في نوادر الصلاة لابني سليمان ثم هذا الذي
 ذكرنا فيما اذا ورك الامام في تلك الركعة كما ذكرنا ما اذا ورك في الركعة الاخرى قيل ينبغي ان يسجد خارج الصلاة وقال
 الامام القناني و اشار في بعض النسخ الى استئصاله عند المناصارت صلاته ان قلت ينبغي ان يركع على هذا الواو ك الامام في
 الركوع في صلاة العيدين حيث لم يصدر كاتك الركعة وياقي بالتكبيرات في حال الركوع فلا خلاف في يوسف قلت انك
 في جنس منه ان كل لا يمكن ان يودي به في الركوع او الركعة فبادرك الامام في الركوع يصير مدركا لتلك الركعة وما يتعلق بها
 وكذا يمكن ان يفتي فيها فبادرك الامام في الركوع لا يصير مدركا اليه فيها بادر كذا يمكن فان قلت السجدة من افعال الصلوة
 يسجد في الدنيا بقلت لانك ذلك لان الفصل اذا وجب بسبب يجري فيه الدنيا والسبب هو الفراق ثم وان دخل معه
 قبل ان يسجد يمشي اي وان دخل مع الامام قبل ان يسجد الامام سجدة تلاوة ثم سجد بامر من اي من الامام لانه
 ش اي من هذا الفصل ثم لم يسمعه ش اي سجدة تلاوة من الامام ثم سجد بامر من اي كان عليه ان يسجد بامر من
 السبب ثم اولى ش اي في هذه الصورة قد سمع من الامام فاولي ان يسجد ثم وان لم يزل معه سجد بامر من
 اي لم يزل الرجل مع الامام في صلاته سجد بامر من خارج الصلاة ثم لتتحقق السبب وهو التلاوة الصريحة او السماع المتلاوة
 الصريحة على اختلاف المشايخ وقال مالك يسجد لان السماع بنا على التلاوة وهي وجدت في الصلاة فكانت صلاته فلا
 يودي خارجا قلنا السماع وان كانت بنا على التلاوة ولكن الوجوب بالسماع فان قلت يصح ان التلاوة سبب

وقيل هو قول محمد
 فان قرأها الامام وسجد
 رجل ليس معه في الصلاة
 فدخل معه بعدما سجد
 امام لم يكن عليه
 يسجد لانه صار
 لها بادر كذا الركعة
 وان دخل معه قيل
 ان يسجد ها سجد ها
 معه لانه لو لم يسجد ها
 سجد ها معه فها او
 وان لم يدخل معه
 سجد ها لتتحقق السبب

عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «كانت السجدة صلاة فمما يقضى خارجها قلت لما تعلفوا في أن السجدة سبب حجة
أو قلادة أو قلنا باورنا ما خارج الصلوة اعتباطا قلنا نعم في أن السجدة في الصلاة فمما إذا لم يجد سبب حجة لا وجوب
الصلاة قلت صارت صلاته بالاعتداء لا بالاعتداء في محل غير الواجب اجابوا في محل الواجب وبطلان القصة على
رأس الركنين في اجتهاد السجدة بالاعتداء بالاعتداء لم يبق واجبة وكذا لو يحرم للابن الصلاة لم يرد ركنان ولو أقدم على الصلاة
الزينة الابن حتى لو قضى يقضى للابن وذكره أبو جعفر عفي في شرحه للشيخ ليس اختلاف في ذلك اجمالى كونها صلاته بل اختلاف في
ذلك اجمالى ان السجدة لا يوجب السجود فمما يصح انه اذا قصد الاستسار سجد ودعا لغيره فلا يملك اياه او رد المسئلة في
الجمع بينه وبينه لا يفيد خلافا فم وكل سجدة وجبت في الصلاة فلم يسجد بالاعتداء لم يقض شي اى لم يرد ودعا القضاء باقى معنى ذلك
كما في قوله تعالى فاذا قضيت الصلوة اى فاذا اذيتهم صارت الصلوة لنا صلاتهم شي لاننا منسوبة الى الصلوة وقدرنا
عليه بان هذا لا يتاثر التاثير لا يثبت في النسبة الصواب ان يقال صلاته كما يقال في النسبة الى الزكاة زكوة
واجاب صاحب الدراية عن بيان هذا بخلافه مستعمل فيكون خير من جواب مستعمل في الاكل مثل هذا ما جاب شبهه
فما كيف يكون الخطأ بخلافه من الصواب وهذا لا يقول بواجب الصواب ان يقال في جواب ان الفقهاء
تعدد بهم المعاني وكثيرا ما يباينون في صورة الاختلاف لان كل تعدد المعنى فان قلت هذا الكلى منقوص باذنه ولو اجم
في الصلوة فمن ليس معهم في الصلوة فمما سجدت وجبت في الصلوة وليس بها بعد ما كانا اكره المصنف بقوله لا يجوز
في الصلوة الى فقال وسجد به لم يقاتل قال صاحب الدراية المارون قوله بكل سجدة اى سجدة صلاته لا بوزن
هذا القيد حتى لا يرد النقض المذكور ولكنه ترك هذا بعد نظره وقال الاكل وفيه نظر لان قوله وجبت في الصلوة اما ان يكون
صفة موصفة لوجهه ما يميزه عن غيره لان كل سجدة صلاته اجبة في الصلوة او صفة كاشفة واد السوال وغيره من الكفاية
والمرح والدم والقام لا يقيضه فالصواب ان يقال تقديره وكل سجدة عن تلاوه وجبت في الصلوة اى ثبتت
قلت هذا الذى قاله انما انتهى اذ اجعلنا قوله وجبت في الصلوة خلافا عن تلاوة واما انما جعلنا صفة فلا شك على حاله فان
قلت هذا الحال لا يكون مكررة قلت في الحال هنا قرب من العرفه كما لو صفت فان قلت فلم يجز به ما فيها من مقصود لانها
توحدى سجدة الصلوة اذا سجد على الفور واما اذا اخرها فلا لاسنا قصير بنا عليه فبوت وتتماثل ما يندى في ضمن الغير قال قلت
وقتها موصى فبقي سجد كان اذ لا يقضه هذا عند محمد رواية عن ابى حنيفة وعنه ابى يوسف ورواية عن ابى حنيفة
ان وجوبها على الفور لا على التراخي فيجوز ان يكون المصنف اشار بذلك ولباش اى للسجدة ثم قرئ الصلوة شي
فما في خان ان الصلوة لا تقوى لانها وجبت بتلاوة فمما اجوز الصلوة لانه لو شكا في سجدة التلاوة

وكل سجدة وجبت
في الصلوة فم
يسجد ما فيها
لم تقض خارج
الصلوة لانها
صلاة
ولها منزلة الصلوة

مستتقة لم تارته ولو لم يكن فيما خارج الصلوة لانتقض فيكون لها أثر في فليأتمى بالثلاثين لأن الحكم بالاجتماع
 اوداه بانها تصح ومن تلا سجدة فلم يسجد ما حتى دخل في الصلاة سبب في اي مكان وان كان قلت مجلس التلاوة غير
 مجلس الصلوة قلت بل واحد حقيقة وكلها ما تحققت قطاهر واما حكمه لان مجلس التلاوة ومجلس العبادة فكان من مجلس مجلس
 الصلوة هم واما عايد ما ش اي في الصلاة تملك الية التي تراها خارج الصلوة هم وسجدوا ثمانية السجدة عن التلاوة
 ش اي التلاوة التي وقعت خارج الصلوة والتلاوة التي وقعت في الصلوة هم لان الثانية ش اي السجدة
 الثانية هم اقوى لانها صلاتية فاستتقت الاولى ش اي جعلت السجدة الثانية السجدة الاولى تابعة لها لان
 التلاوة في الصلاة افضل من الصلوة في غيرها بانها على رواية اجماع الكبير والمبسوط ونوار الصلوة التي رويها
 ابو حفص هم وفي النوازل ش اي اوداه نوار الصلاة التي رويها ابو سليمان لا تتبع احديهما فاذا كان كذلك
 اخرى اي من الصلوة لان الاول في قوة السبق فاستوى اي في جواب فليأتمى احدهما الاخرى هم قلنا لثانية ش
 اي السجدة الثانية التي من الصلوة هم قوة التماس المقصود ش هو اوداه السجدة لان المقصود من وجوب السجدة
 اوداه ما هم فترجت بها ش اي فترجت الثانية بقوة الاتصال بالمقصود لان الاتصال التماس السبب
 فان قلت هذا المسائل لبيان التماس في الحق الاول بالثانية خلاف موضوع التماس لان السبب يضي
 واصحابه قد يكون ملحقا باللاحق قلت السابق قد يكون تبعاً اذا كان اللاحق اولى كاسته قبل الفرضية ولا العكس
 قايهم بها فكان الحق الاول بالثانية ملحقاً به وان تلا ما ش اي وان تلاية السجدة رجل وكان خارج الصلاة
 هم فسجد لتلاوته ثم دخل في الصلاة قلنا ما ش اي تلك الاية هم سجد لما ش يعني سجد عليه لم يسجد لما لان
 الثانية ش اي السجدة الثانية هم هي المستتقة ش اوداه المتلوة في الصلاة هي المستتقة لقولنا لا تل
 في غير الصلوة لضعفها فلو قايهم بدم تعدد الوجوب بالحق الثانية بالاولى يلزم استتباع الثاني بتبعه فلا يجوز
 ولاداه الى الاحتكام بالاولى ش قال الاكل لاداه للاحق السجدة المفوعة بالاولى اي بالتلاوة الاولى لانها
 اذا تحقت بها هي تابعة للثانية كانت السجدة ملحقه بالتلاوة الثانية وذلك هم لانه يودي الى سبق الحكم قبل
 السبب ش فبين ان التماس في هذه الصورة متغيزة فوجب سجدة ثانية للصلوة الثانية ثم قال واما ان
 ترويضها احتكاما الى التلاوة الثانية كما فعل بعض الشارحين واعترض على المصنف فاذ فاستدلوا ببعض الشارحين
 الاثر الذي فانه قال في هذا الموضوع بياناً انما لو احتكما المتلوة في الصلوة بالمتلوة في غيرهما فان قلت
 السجدة المفوعة خارج الصلوة تجري في التلاوة بين وجهها يلزم تقديم الحكم هو السجدة على السبب والتلاوة ولقوله عليه

فلما تأدى بالثلاثين

ومن تلاه سجد فسلم

يسجد واحدة دخل

في صلته فاعادها

وسجد اجرة السجدة

عن التلاوة لان

الثانية اقوى لكونها

صلوته فاستتقت

الاولى في النوازل يسجد

اخر بعد الفراغ لان

قوة السبق فاستوتنا قلنا

لثانية وقا اتصال المقصود

فلما تحققت بها وان تلاها

فسجد ثم دخل في الصلوة

فلما سجد لها لان الثانية

هي المستتقة ولا وجه

الاحتكام بالاولى لانه يودي

الى سبق الحكم على السبب

لا يجوز ثم قال في هذا التعليق نظر عندنا لاننا نسلم تقديم الحكم على السبب لان شبهة السجدة على التداخل في
السبب فعلى تقديرها حق الثانية بالاولى لا يلزم ما قال لانما يكون السبب هو الاول وحده ما قد تقدم
السبب فتملة بحكمه انتهى كلامه قامت الصواب كما قاله الاكمل والاصوب من كلامهما ان تقول -
لما لم يكن القول بالتداخل هنا وجبت لكل تلاوة سجدة على حدة على ان في بعض النسخ ولا بد ان يكون نغاسبا متبقة للاولى
فانتم هم ومن كرر تلاوة سجدة واحدة في مجلس واحد اجزأت سجدة واحدة شئ قيد بقوله سجدة واحدة لانها اذا اكررت
مقتضية سبب لكل واحدة سجدة وبقوله في مجلس واحد لانه اذا كان في مجلس فتملة تعدو السجدة على سببها في انشراح الله تعالى
وقال المودودي ان لم يسيء ولاولى كعتبة سجدة واحدة وان لم يسيء اوجه اصحاب السجدة وبه قال مكانة احمد والثاني في كفيهم
الاولى قال ابن شريح ورجع صاحب العدة وقطع به ابو جابر الثالث ان طالع الفصل قرار مسجد ثم ذهب في ان شئ
ثابت في دعوات ورجع فقراره وسجد ثانيا وان لم يسيء ولاولى فعليه سجدتان م فان قراره في محله منجى ما قد ذهب به
نقدرا ما سجد ثانيا شئ الله والسبب م وان لم يكن سجدة ولاولى فعليه سجدتان شئ الماداة اذا ذهب عن محله بعد قراءة
ولم يسيء لما ثم رجع اليه فقرأ ثانيا فعليه ان يسيء لكل تلاوة سجدة م والاصل شئ في هذا ان سبب السجدة على التداخل
شئ يعني في الاستحسان والقياس م ان يجب لكل تلاوة واحكم يتكرر السبب وانما اوجه الاستحسان فهو قوله
وفعل المحرم شئ وذلك ان السليق يحتاجون الى تعليم القرآن وتعبه ذلك يحتاج الى التكرار غالبا في الزمان المتكرر
في السجدة فيقف الى المحزن لا محالة والمحزن مدفوع ويؤيد ما ذكره ماروي ان جبريل عليه السلام كان يقدر على السجدة
عليه السلام ويقدر البنية على اصحابه ويسجد مرة واحدة وقال الاكمل قد صح ان جبريل عليه السلام كان ينزل بآية
السجدة على رسول الله عليه السلام وذكر عليه وكان رسول الله عليه السلام يسجد لمائة مرة واحدة لتعليم الجواز والتدليل
فان نزول جبريل بآية السجدة في غير ما نزل القرآن على النبي عليه السلام صحيح لا شك فيه ولكن صحة ليقية القضية من ابن ولم يرض
اليه فالكافي في سجدة النفل كان ابو موسى الاشعري يلقن الناس القرآن في مسجد البصرة وذكر السجدة ويسجد مرة واحدة وروي عن
ابي عبد الرحمن السلمي وهو معلم الحسين الحسين كان يعلم الاية الواحدة مرارا ولا يزيد على سجدة واحدة وفي اخره
التلاوة عن الصحابة فانظروا انه اخذ مكلها عنهم وذهبوا على السبب وان الحكم شئ في التداخل الذي عليه في السجدة
تداخل في سبب وهو التلاوة دون الحكم وهو وجوب السجدة وهو ان يجعل التلاوة المورثة في المجلس تلاوة فتملكن الثانية والثالثة
للاولى اذا السبب لا يتحقق لا يجوز ترك حكمه في العبادات احتياطاً وحفظ السر حتى التداخل وقال الصحيح ان سبب الوجوب
حرمة التلاوة فانثنية تكرار محض فامكن سببا فلا يجب بهاشي وقال الماتريدي سبب جوبها تلاوة مقصودة ولم يوجب في الثا

ومن كثر تلاوة سجدة
واحدة في مجلس واحد
سجدة واحدة فافترقا
فجلسه هادج بجمع
فانثنية وان لم يكن سجدة
فعليه سجدتان والا حصل ان
سبب السجدة على التداخل
دفعاً للحجج في السبب
دون المحكم

لانما يتبع الاول ذكره في قوله في الصلاة ثم وبما شئنا من التداخل في سببهم اليقين بعبادات شئ لانه لو لم يتقدم
 الاسباب ليرتكب الاحتياط في امر العبادة لانه يلزم الاستسلام به وجوب سببها لاثبات تلك العبادة تحتها في انما شئنا
 لاني استقامها ثم والثاني بالمقدمات شئ اي التداخل في الحكم دون سببها ليق بالذوات لانما لست مستحاطا فيها
 بل في غير ما يفصل التداخل في الحكم لكيلا يعدم الحكم مع وجوده الموجب بضاقا الى عفو الله وكره فانه هو الموصوف بغيره
 وكما ان الحكم وثمرته هذين الفصلين يظهر في الاول فيما اذا تلى آية سجدة من غير ان تملك آية في ذلك المجلس فكيف
 تملك السجدة عن التلاوة التي توجبها في الثاني اذا نفي جملته ثم لو نفي جملته ما نينا وكذلك ثانيا وارجع الى ما في التداخل
 في الاسباب بخلاف ما اذا نفي في سجدة ثم نفي في سجدة واحدة في التداخل في الحكم لا تقوية هم وامكان التداخل في الاول
 الشرعي هم عند استحواذ المجلس لكونه جاسعا للتفرقات شئ اي الا ترى ان شطري العقيدة جميعا المجلس ان تفرقا لجلال
 والاحتماء للمجلس اثر في جميع المقدورات كما في الاجابة لا قاريرة الا ترى ان من لم يزل في مرات في مجلس واحد
 يجعل مقرا مرة واحدة ومنه المجلس المتماثلة يجعل مقرا مرات كما اذا سبنا هم فاذا اختلف شئ اي ليس
 هم عاد الحكم الى الاصل شئ وهو وجوب التكرار لعدم اجماع ثمان فقلت لم لا يجمع اجماع بين الآيات في المجلس كما يجمع
 بين المرات في ذلك لعدم الاحتجاج فان آية السجدة معصومة والغالب عدم تلاوة الجميع في المجلس بخلاف التكرار
 للتعليل فانه ليس بمصهور ولا يختلف شئ اي المجلس هم بمجرى القيام شئ لانه لو باع وموقعا عادوا قام ثم قبل الشتر
 صحيح قبوله كذا في الكافي ولو قرأ ما بعده قاعده ثم قام فقرأ بالاجيب الاسجدة واحدة هم بخلاف التخييش في التي
 قال لما وجب ان تارى فقامت فقالت اخبرت نفسي لا يقع الطلاق هم لانه شئ اي لان القيام الميزة هم وسيل
 الاعراض شئ لان المجلس تبديل حقيقة هم بهيوس اي الاعراض هم يجل منهاك شئ اي في الحجة ثم المجلس انما يختلف
 اذا اوجب عن ذلك بعيدا فان كان قريبا لا يختلف فافاصل بينهما ما ذكر في المحيط او شئ في خطوتين او فلات فهو قريب و
 ان كان الشتر عن ذلك فهو بعيد في المبسوط في رواية ابن رستم عن محمد قال محمد بن عوف عن المسجل او طول فهو قريب ومنه
 المبسوط فان قام قاعدا او كل لينة او شرب شربة او عمل عملا سيرا ثم قرأ فليس عليه اخرى لان هذا القدر لا تبدل المجلس في الرد
 بالاكل لا يختلف المجلس حتى يشبع وبالشرب حتى يري وبالكلام اهل حتى يكفر استسما وافي شرب البعج الاكثنة التي تتجلى
 كما لمسيو والمجامع والبيت والمهينة سارة كانت او قنعة اخوص والفرير والنظر الواسع والذابة السارة وركبها في العترة
 قال في هذه الاماكن اذكر التلاوة لا يلزمه الاسجدة واحدة وهو مخير ان شاء سجد باخذ التلاوة لاول
 وان شاء سجد باخذ الاخرة الاكثنة التي يختلف حكمها وتغير الوجوب لداية السارة وركبها ليس الصلاة والاشئ في الصلاة

وهو اليقين
 بالعبادات
 والثاني بالقبول
 وامكان التداخل
 عند اعتد المجلس
 لكونه جامعا
 للمتفرقات
 فاذا اختلف
 على الحكم الى
 الاصل لا يختلف
 مجرد القيام
 بخلاف
 المخير لانه
 دليل الحكم
 وهو البطل
 هنالك

وفي تسدية الثوب
 ينكر الجواب في المنقل
 من غصن في غصن
 في الاصل في غصن
 لوجها طر لوجها
 محلي السامع عن
 ينكر الوجوب على
 السامع في السبب
 في حقه السامع وكذا
 اذا تبدل مجلس السامع
 دون السامع على كذا
 ولا صح انه لا يكره
 الوجوب على السامع
 لما قلنا ومن الجواب
 كبر ولم ير فيه
 وسجد ثم كبر ورفع
 رأسه اعتبارا
 لسجدة الصلاة

او السباح في البحر والخض الغليم وفي تسدية الثوب ينكر الوجوب قال شيخ الاسلام جوابه انه في سقوطه ان كان في
 الكبرياء في تسدية واحدة مرارا خالف المشايخ قال بعضهم كفيته بوجوه واحدة لان المجلس احدث حيث الامم وقال بعضهم لا يسه
 بكل صلاة سجدة لان المجلس في حقيقة قبله المكان ولا يعتبر اتحادا ولا كمالا في سائر الالوية وهو الاصح وفي المنقل من
 غصن غصن كذا في الأصل اي ينكر الوجوب في المصح يرجع الى المذكورين تسدية الثوب المنقل من وكذا في الديانة من
 وقال لا تفرق في اختلاف في تسدية الثوب الديانة والذي يدور حول الرمي والذي يصح في الجوف والخصر الذي علما
 غصن ثم ينقل الى غصن آخر والاصح هو الايجاب هم للماتيا باش اي بالنظر الى اتحاد العمل واتحاد المجلس لا بتبدل
 المجلس لا بتكرار الوجوب بالنظر الى حقيقة اختلاف المكان ينكر الوجوب نعمنا باكتفاء واعتباطا وفي الحديث وفي لفظ المكثر اشارة
 الى انه لا خلاف في التسدية لانه قطعها باجواب من غير تردد بل على ان انتقلت المشايخ في المنقل من غصن الى غصن في
 الديانة وفي النهاية وفي الماظا اشارة الى التسدية والمنقل كما ترى يدل على ان انتقلت المشايخ في المنقل من غصن
 غصن في الديانة في تسدية الثوب لانه قطعها باجواب من غير تردد ثم شبه الجواب الثاني بذكر الاصح ولكن ذكر الاختلاف في
 شروح الجامع الصغير في المسائل اثنتا عشرة قلنا لا كل قال صاحب النهاية وذكره اه ما ذكرنا ثم قال ليس باصح يجوز
 ان يكون قوله في الاصح متعلقا بالمسلمين جميعا وقوله للاعتناء بجواز ان يكون وجبا لاصح في الصور الثلاثة المذكورة قلنا الظاهر
 ان قوله في الاصح متعلق بسأله المنقل من غصن الى غصن وقوله للاعتناء متعلق بمسألة الديانة وقطع صاحب المدة
 بجوابي سأله في اوائيات الاستاذ في كون الخلاف في الحقيقة هو ولتبدل مجلس السامع ولما قلنا في ينكر الوجوب على السامع
 بالاتفاق المشايخ جوبه صرح الامام الزاهد السفنا في قول من يقول السبب في حق السامع السامع فظاهره وقل قول من يقول
 في حق المتلاوة فكذلك ظاهر لان اشرع البطل بعد المتلاوة المتكررة في حق السامع كما لا يخفى على من لا يخفى في حق السامع
 فاعتبرت حقيقة التسدية وذكر الوجوب عليهم لان السبب في اي سبب جوب السجدة في حق السامع اي في حق السامع
 هم السامع من غير سبب ينكر الوجوب هم وكذا السبب ينكر الوجوب هم اذا تبدل مجلس السامع دون السامع على ما قيل في اي
 على قول بعض المشايخ وهو قول نحر الاسلام ايضا والاصح ان ينكر الوجوب على السامع لا قلنا اشارة الى قول لان السبب
 تسدية السامع وكان السامع سجد فلما ينكر الوجوب هذا قول النعماني في الجواب صاحب شريح الطحاوي ومن اراد السجود في اي سجود
 المتلاوة كبر ثم رفع يديه وسجد ثم كبر ورفع راسه اعتبارا بالسجدة الصلوة من بني معتبره اعتبارا بالسجدة الصلوة وقوله كذا
 الى ان التكرير في سببها في السبب وقال الماسيني ويرى في قوله وشارة الى ان التكرير في سببها في السبب بل هو سببها في سببها
 بذكره في الحديث قال روى الحسن عن ابي حنيفة انه لا يكره عند الاخطا لان كبر الانتقال من الركن وعند الاخطا وهما لا يكره

وهي رواية الحسن بن ابي يوسف وفي النسخة وقيل كبر في الابتداء ولا يكبر سئل الا تماروه في رواية الحسن عن ابي حنيفة
 وقيل كبر في الابتداء بل خلاص وفي الاثنتا عشرة خلاص بين ابي يوسف ومحمد سئل قول ابي يوسف لا يكبر على قول محمد كبر وعند
 جمهور الشافعية كبر للسجود وعند زعمه وقاع ابو هريرة منهم لا يكبر فيها وفي غير الصلاة كبر بلا افتتاح ثم للسجود ثم للركع
 وهو قول احمد وهو شرط في المشهور وفي وجوبه في الثالث لا يشرع اصلا وهو قول ابي جعفر منهم وقوله ولم يرفع يديه حرز
 عن قول الشافعية فان عند حقهما ان يسجد سجدة واحدة في كبر افتاء يديه ناويا ثم كبر للسجود ولا يرفع يديه ثم كبر للركع ويسلم
 واعلموا وضع اليد على الارض بلا شروع ولا سلام كذا في الخلاصة الفرائض وقال القاضي بن اعلم بانه وقياس المذهب
 ان لا يرفع يديه وهو حديث متفق عليه وبقولنا قال ابراهيم وابو الحسن والجمهور بانه واجب بين
 وابو عبد الرحمن وعامة ذلك كذا بين ابي شيبة هم وهو المروي عن ابن مسعود وشي من المذاهب من صفته سجدة
 التلاوة يوم روى عن عبد الله بن مسعود ولا غريب لم يثبت وانما روى عن عبد الله بن عمر وقال كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يقرأ علينا القرآن فاذا مر بالسجدة كبر وسجد سجدة واحدة ابو داود هم ولا تشهد عليه من اي على من يسجد
 للتلاوة وبه قال المالكي وعن ابي حنيفة في قولنا وقال ابو حنيفة لا يشهد وقال غياث بن ابراهيم قال الشافعي في كتابه
 ليس فيها تسليم ولا تشهد وبها اخذ بعض اصحابه من اصحابه من لم يأنه بها قال الشافعي مكن قال فيها تشهد وتسلم
 وكان ابن شريح يقول فيها تسليم لكن لا يحتاج فيها الى تشهد وفي التنبية قيل تشهد ويسلم وقيل يسلم ولا تشهد والجمهور
 انه لا تشهد ولا يسلم واعترض على صاحب التنبية في بيتهين احدهما انه صرح بنص الشافعي انه لا يسلم والله ليس
 له نص فيه وليس الامر كذلك بل القولان شهدوا ان في اشتراط السلام الثاني انه صرح بان الراجح في المذهب
 لا يسلم وليس كذلك بل الصحيح عند الاصحاب على ما حكاه النووي اشتراط السلام قال ومن محمد ابو حنيفة والجمهور
 في تخلية والاربع واخرون ولا تشهد عند احتياطة نص عليه في رواية الاثرابي هم ولا سلام من اي ولا سلام
 عليه ايضا ويقال للفقهاء الحسن بن سعيد بن بن وثاب مالك وعطاء ابو صالح وقال بن المنذر قال احمد لا يسلم ولا سلام
 ما هو عندنا فرض ويجزئ تسليمته وعنه تسليمتان ولا يسلم في البويطي وقال المنزني يسلم هم لان ذلك مش
 اي السلام للتخليل هو مش اي التخليل هو مش اي التفتيح هو مش اي التفتيح هو مش اي التفتيح هو مش اي التفتيح هو مش اي التفتيح هو مش
 لا تقتضي التسليم وهي مش التفتيح هو مش هذا اللفظ خطأ على القولين وصوابه بعد وثبتنا ان قلت كيف يكون بعد
 ونحو من اراد السجود وكبر والتفتيح كما في الشرع سئل الصلاة قلت ذاك لا يكبر لا للتخيم بل للتفتيح بل للتفتيح بل للتفتيح
 ومن سجدة الصلاة والتفتيح لا يسلم لا للتفتيح بل للتفتيح بل للتفتيح بل للتفتيح بل للتفتيح بل للتفتيح بل للتفتيح

وهو المروي
 عن ابن مسعود
 كذا في نسخة
 ولا سلام
 ذلك للتخليل
 وهو يستند
 سبق القضية
 وهي منعقدة
 قال

في اجماع الصغير وكبره ان يقرأ السورة في الصلوة او غير ذلك او يدع ش اي ترك ولم يستعمل ما معنى فيه اللطافة
 التي قرارة ما دونك ريك بالتخفيف وهي شاذة ويدع م آية السجدة بانها يشبه الاستحسان عند ش اي
 المعارض عن السجدة وليس ذلك من خلافات المؤمنين وهو يودع ايضا الى حيران بعض القرآن وقال انما
 يكره لمة آية السجدة في الصلوة سواء كانت صلوة السر او الجهر وقال مالك يكره تركها في جميع الصلوات وعندنا
 يكره فيها يسردون بالجهر وبه قال احمد م والباس بان يقرأ آية السجدة ويرع ما سواها لانه مبادرة ش اي مسابقة
 اليها ش اي السجدة م قال ش اي قال نعم في الصلوة م واجب الى ان يقرأ قبلها آية او آيتين ودفعنا التوهم
 التفضيل ش اي تفضيل بعض الآيات على البعض م وتضمنوا ش اي تحسن المشايخ م اخذوا ما ش اي انظار آية
 السجدة م لشفقة ش اي لابل الشفقة م على السامعين لان السامع بالاولى ويها في الحال المانع فلا يودعها بعد ذلك بسبب
 الدينان فبعض عليه الواجب فيا ثم وفي المحيط اذا كان التالي ومعه يقرأ كيف شاء جهر او خف و ان كان معه
 جماعة قال مشايخنا ان كان القوم متباعدين للسجود ودفع في قلبه لانه لا يمشق عليهم اداؤ ما ينبغي ان يجز حتى يسجد
 القوم معه وان كانوا مجتمعين وبطن انهم لا يسجدون او يمشق عليهم اداؤ ما ينبغي ان يقرأ ما في نفسه تحرا عن السلام
 فروع تختلف المجالس بالنوم مضطجبا او قاعدا للاختلاف فذكره في المحيط وفي جوامع الفقه القيام والقعود والاركان
 والركوب والنزول لا يوجب اختلاف المجالس كذا الانتقال في البيت والمسجد من زاوية الى زاوية ومن جانب
 طول او عرضا وقيل ان كان البيت كبير اذ المسجد كبير كالمسجد الجامع مع مختلف وفي الفتحة عن محمد في المسجد
 لا يتكرر من غير تفصيل وفي جوامع الفقه كل ابو بكر عن قراءة القرآن كله وسجد لكل سجدة ثم وثاينا جيتاينا وفي العربيا في قوله
 ثم مسح او حمل كبير ثم تلا ما كيفية سجدة وفيه ولا يجوز ادوار با في الاوقات المكرمة الا ان يقرأ ما فيها فان قرأها
 في وقت كرو سجدة با في وقت غير كرو قيل لا يجوز قيل ان قرأها عند الطلوع وسجد ما عند الغروب ويجوز ولا يجوز العكس في
 الاصل فقرأ السجدة في آخر السورة في صلوة ان كان بعد ما آية او آيتين الى آخر السورة ان شاء ريك وان شاء غيره
 يعني ان شاء ريك لما روى على حدة من شاء سجدها سجدة على حدة والسجدة افضل واذا سجد بعد والى القيام لانه
 يحتاج الى الركوع ويقرأ بنفسه لسورة ثم يركع من شاء ضم اليها آية من السورة الاخرى حتى يصير شملات آيات يكره
 لو لم يقم بعد شيئا ثم الى الركوع يحتاج الى الية الخالفة بينها وفي السجدة للاحتياج اليها وقيل بان شملات تمام كوع الصلاة
 مقام سجدة التلاوة ونقله عن ابى حنيفة ابى يوسف وروى الحسن من سبب حنيفة ما يدل على ان
 سجدة الركعة تنوب عن سجدة التلاوة وقد روى عنه اذا كانت السجدة في آخر السورة كالأثر

ويكره لا يقرأ
 السورة في صلوة
 او غيرها يردع
 آية السجدة
 لانه يشبه
 الاستحسان
 عنهما لا بأس
 بان يقرأ آية
 السجدة ويديم
 ما سواها لانه
 مبادرة اليها
 قال محمد ربه
 احب الى
 ان يقرأ قبلها
 آية او آيتين
 دفعا لوجه
 التفضيل اخذوا
 نحفها لشفقة
 على السامعين
 والله اعلم

في التيمم وقيل بأنه كسبي إسرائيل وانقلب فكل حين فخرج من السجدة اجزأته سجدة الركعة عن التلاوة وتختلف المشايخ فيما اذا
 ركع وسجد للصلاة دون التلاوة فالركوع خير عنها او سجدة الصلاة قبل الركوع لقلة ثنائهم القعود اعلى ان
 الركوع لا ينوب عن السجدة بدون النية واختلفوا في السجود وقال ابن جماعة وجاءه من التمسك بالنيوب ما لم ينوب في ركعة
 او بعد استوائه فانما اذا سجد للصلاة وتلاوته وقال غيرهم ان النية فيها ليست بشرط والصلاة تقوى فتعقب عنها كذا في
 النية وفي المحيط لم ينوب في السجود ولم يخبر عن غيره في النواذر لان الصلاة يتبعها فلها حكمها فلا ينوب منها شيئاً الا بالنية قبل
 سجود بدون النية وروي الحسن عن ابي حنيفة ان السجود ينوب دون الركوع وفي المبسوط الاصح ان سجدة الصلاة
 تنوب عنها دون الركوع وفي قاضيهان وقال عامة المشايخ لا يحتاج الى النية ولا يصير مادة بالصلاة لانما تقوى
 الا اذا انقطع الصور فيحتاج الى النية وان كان بعد ثلاث آيات الى آخر السورة او كانت في آخر السورة او كانت في وسط
 فالحكم في هذا كلها ما ذكرناه فلو انه لم يركع لها ولم يسجد لها في هذا الوجه على الفور ولكن قرأ ربعاً من السورة اخرج
 الى سورة اخرى فقرأ شيئاً ابن قرأ بعد ثلاث آيات او كانت السجدة في وسط السورة لم يخبره الركوع وسجدة
 الصلاة عن التلاوة لانها صارت دنياً عليه فلمات محمداً وفي الاصل والجودان الآيات الثلاث انما تصير فاصلة ومأنفة
 وقوع الركوع والسجود عن التلاوة واذا كانت في وسط السورة ولا تصير مأنفة في آخرها وفي الرغيباني عن شيخ الاسلام اذا
 قرأ ثلاث آيات بعد ما يقطع الفور ولا ينوب الركوع عن التلاوة وقال الحلواني لا يقطع ما لم يقرأ اكثر من ثلاث آيات
 وكذا في قاضيهان وفي جوامع الفقهاء ينوب بعد الركوع ولو قرأ ما في الركوع اختلفوا فيه وروى رفع راسه لا يجوز الا رواه
 عن ابي حنيفة ولا ينبغي للامام ان يقرأ سجدة في لا يجزئها لانه اذا لم يسجد يصير تاركاً للواجب لكن سجدة طين القوم انما هي
 ياتي بها قبل الركوع فلا يبايعون بشرط في السجدة الطمارة من الانجاس بدنا وسكانا وثيابا وستر العورة وتقبل القبلة
 والنية وكل ما يفسد الصلاة يفسدها وفي المفيد المحاذاة لا يفسدها وفي رواية بن السكن عن ابن عمر انه كان
 يسجد على غير وجهه وعن الشعبي مثله وفي سنن ابن ابي شيبة عن عثمان بن عفان وابن المسيب ان الخافض تولى براسه
 قال ابن المسيب ليقول اللهم لك سجدت هذا خلعت ما علي به اجزأته لاربعة وعن النخعي في روايته ثم
 سجد كما في السجدة وذكر ابن بطال عن ابن عباس الى عبد الرحمن انه يشترط فيها استقبال القبلة قال ابن المنذر وقد
 روي عن الشعبي انه كان يسجد حيث كان وجهه ذكره في الاشراف وفي خزائن الاكل لم يسجد هاتفي القبلة جلازات و
 ذكر ابن تيمية ان القاري اذا كانت معه ثمة يسجد ولم يقضها اذا قوضها وكذا المستمع وكذا المستظهر اذا طال الفصل
 لم يسجد ويروي ذلك عن النخعي والاوزاعي وعندنا يسجد اذا قوضاً وبه قال كحول والقوري واسحاق وجماعة وفي

بين البابين من حيث وجود نقص فيما هو ظاهر والذي ذكره الشرح جهنا بمغزل من الوجه على ما لا يخفى من
السفر الذي يتغير به الأحكام ان نقص الانسان مسيرة ثلاثة ايام وليا ليهامش السفر في اللغة قطع المسافة ليهامش
بمرا وجهنا بل المراد قطع خاص وهو الذي قاله بقوله الذي يتغير به الأحكام اراد بتغير الأحكام قصر الصلوة والافطار
والسجدة ثلاثة ايام وليا ليهامش سقوط الجمعة والعديد من سقوط الجمعة وحديثه الخروج على التحريم بغير حرم وكلمته
ان في ان يقصد مصدرية في محل الرفع لانه خير المبتدأ اعني السفر والقصد هو الارادة المحاذية المقارنة لما
عزم وقيد به لانه لو طاف جميع العالم لم يقصد سيره بالاقدام لا يكون مسافرا ولو قصد ولم ينظر ذلك بالنية فذلك
تكان التغيير في حق تغير الأحكام لتمامها فان قلت الاقامة تثبت بمجرد النية فما بال السفر وهو لم يعمل بمجردها و
قال للترازي اذا وزيت السفر غير قاصد لمدة السفر لا يكون مسافرا كذا اذا جازها وهو يقصد ما دون
مدة السفر وكذا اذا قصد مدة السفر ولم يجاوز بيت المصر لا يكون مسافرا لان مجرده العزم لا يجزئ في قطع النية
فمن هذا عرفت ان صاحب البداية تسامح حيث لم يذكر فيه مجاوزة بيوت المصر فقلت المصنف في مسدود
تعريف السفر والذي ذكر شرطه غيره ونحو ان شام الله تعالى من سائر الابل ثلث النصب انه بدل من قوله على انه مسيرة اربع
مطقت البياض قد نظم السفن في اعراب هذا الموضوع حيث قال بالنصب سائر الابل بكذا سمعت من الشيخ ووجدته يقصد ان كل
بجزء ان يكون مقصدا بالتحديد اعني سائر الابل يجوز ان يكون مرفوعا على انه خير المبتدأ المظنوف تقديره هي سائر الابل من كل
نصب بالنصب ايضا عطفا على ما قبله ويجوز الوجهان المذكوران ايضا ولا يرد بالسير ليل ومنا لانه المراد سيره في الارض
الابل للاستراحة وليس الشرط وحده من العجز الى العجز لان الادعى لا يطبق ذلك وكذا الدابة لا يطبق المشي
في بعض النماز ونزوله للاستراحة لمحق بالسير في حق تكميل السفر وفي هذا الموضوع اختلاف كثير فقال اصحابنا والكل
اقل مسافة يقصر فيها الصلوة مسيرة ثلاثة ايام وليا ليهامش سائر الابل ومشي الاقدم في اقصر ايام الشئنا على السير
وابطاهه البجل والوسط هو المذكور وسورة العاقلة وفي التحفة فذا جاب خاطر الرواية وفي المفيد لو سلم
طريق هي مسيرة ثلاثة ايام وان كانه ان يعمل في يوم من طريق آخره قصر قدر البوليون يمين وكرثا
وسورة رواية الحسن عن ابي حنيفة ورواية ابن سامة عن محمد وفي المحيط والتمهة وسورة رواية عن ابي يوسف ومحمد
وكثر اليوم الثالث ان يبلغ مقصده بعد الزوال في اليوم الثالث وذكره الكاسيني وقال المغربي في عمله انما
قدر رواها بفرسخ قبيل احد وعشرون فرسخا وقيل ثمانية عشر فرسخا قال المغربي في وعليه الفتوى
وفي جوامع الفقه وهو النماز وقيل خمسة عشر فرسخا وما ذكره المصنف هو مذيب عثمان وابن سجاد وسوبه

السفر الذي

يتغير به

الأحكام

ان يقصد

مسيرة

ثلاثة

ايام وليا

لهمش

وسمي

الاقدام

هقولته
عليه
السلام
ميسم
المقبور
الحال يوم
ليلة
والسافر
ثلاثة
ايام
ولياليها
عمت
الرخصة
المجنس

بن علقمة في التمسيد وزيافته اليه في ابو قلابة وشريك بن عبد الله بن جبر بن سيرين والسجعي والسجعي والسجعي
واحسن بن حمي وكل صاحب المبسوط عن ابن عباس عن ابن عمر رضي الله عنهم مثل هذه عن ابن عباس عن ابن عباس
ابن عمر رضي الله عنهم في ذلك روى البخاري ان ابن عباس وابن عمر كانا يقصران في اربعة من وجوه الاول رسول الله
صلى الله عليه وسلم وانا هو فلما واثنا فمعا واثنا فمعا لا يري فعل اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يكفيل يعمل بها
ان غيرهما من الصحابة انما كانت قد اختلفت عنهما في ذلك اشد اختلاف روى ايوب وجديد بن جريح عن ابن عمر
انه لا يقصر في اقل من ستة وتسعين ميلا الرابع انه لم يذكر انه منع في اقل من اربعة برودري عن شخص بن عامر
ومروا في من نافع انه قصر في ثمانية عشرة ميلا ذكر ذلك الحافظ ابو جعفر والجبواب عن الحديث انه يروونه سماعين
عياش ورويعف عن عبد الوهاب بن محمد وعبد الوهاب اشد ضعيفا عنه قال يحيى وحمد ليس بشيء قال
الشوري كذاب وقال النسائي ترك الحديث وقال النووي قال ابو حامد والصابغ والناقل والبياني وغيرهم
لأنهم سببه فصور في سائة القصر قال في موضع ثمانية واربعون ميلا وقال في موضع ستة واربعون ميلا
في موضع اكثر من اربعين ميلا في موضع اربعون ميلا وفي موضع يومان وفي موضع يوم وليلة واصحابه وكيف
والباطل في التوفيق بين الاقوال واشتبك الشافعي ان لا يقصر في اقل من ثلاثة ايام ولياليها لاجل مذنب في بعض
رضي الله عنه حتى يخرج من الخلاف ولفظ المحلى في مختصره في فاما انا فاحب ان لا يقصر في اقل من ثلاثة ايام
على نفس قال ابو الطيب وكذا الكوفي في الصلوة خلف المريض فانما الافضل ان يستحلف صحبا يصلي بهم حتى يخرج
من الخلاف وكقوله اذا خلف الافضل ان لا يكفر بالمال لا بعد الحنث فتخرج من الخلاف وقال الاوزاعي
يقصر في يوم تام قال بن النضر في الاسراف وبه اقول وكل بن حزم في الحكمي عن ابى واكل شفيق بن بركة انه كان
عن القصر في الكوفة ابي واسط فقال لا يقصر الصلوة في ذلك فيها ما تة خمسين ميلا عن الحسن بن حمي في رواية
لا يقصر في اقل من ثلثي ميلا كما من الكوفة وبقدا وذكر في التمسيد عن داود والظاهر ان لا يقصر في طول
السفر وقصره وقال ابو حامد حتى لو خرج الى بيتان له خارج البلد قصر في المبسوط قال فسطاط القياس لا يقصر فيه
بل العمل باطلاق القرآن وفي الحكمي انه لا يقصر في اقل من ميل عند الظاهرية ومنهم من فاطلاق ابي عبيد
واطلاق الى حامد وشمس الائمة من غير صحيح فان ابن حزم اجبر بذهبه من غير اهل مذهبه هم بقوله عليه السلام
يسح اقيم كمال يوم وليلة والسافر ثمانية ايام ولياليها شمس الحديث صحيح وقد مر الكلام مستوفى في باب المسح على
واما وجه الاستدلال به فقولهم هم عم الرخصة المجنس شمس عم رخصة المسح ثلاثة ايام ولياليها اجنس جميع المسح

وقوله الرخصة مرفوع بأشاده إلى محمد بن الحسن بن محبوب لا مفعول بيان ذلك ان اللات واللام في قوله والسافر
لا يخلو اما ان يكون المراد المعهود الجنب من المعهود فتعني الجنب وهو ان يكون المسافر شاملا لجميع المسافر
فلا يكون القاصدا ومن ثلثة ايام ولياليها مسافر ولو كان سافرا لم يكن ان لا يكون اللام للجنب من مرفوعا فاذ
كان للجنب عدم المعهود ويكون الرخصة عما بالنسبة إلى من هو من هذا الجنب وذلك يستلزم ان يكون التقدير ثلثة ايام
ايام ايضا عما بالنسبة إلى ذلك والالكان فيقضي ما وقاد به بعض من هو مسافر لثلاثة ايام ولياليها مسافر
على الشايع كان كانت المجلة خبرية او عودا للمثال لانه وان كانت مطلية وذلك لا يجوز لما ثبت ان اللام للجنب من مرفوعا فاذ
قوله من ضرورية عموم التقدير من اى ومن ضرورة الجنب التقدير ثلثة ايام في حق كل سافر لا ذكرنا ليقال
ان انقض يقضي ان كل من صدق عليه سافر ثلثة ايام كما ان كل من صدق عليه انه مقيم سبع ايام
ولياليه بقضه الام ويقال ان قوله المسافر يقضي ان السفر هو العلة لانقضه كلما تحقق السفر تحقق السبع ثلثة ايام
ولياليه لقوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة فان قلت عموم التقدير في المدة انما يلزم
من عموم الرخصة الجنب اذا كان قوله ثلثة ايام خروفا بقوله سبع لالسا فرقلت لوجاز في قوله يوما ولياليه ان
يقع خروفا لقوله لم يقيم الا قوله سبع لانه الى نسق واحد فيفسد المعنى لانه يكون معناه المقيم يوما ولياليه سبع وغيره
لا كما اذا قال فاقام شهر او سنة وتبين شيئا فاذا كان كذلك قلنا الحرف لفعل لا للفاعل في الوجهين فان قلت
سبب ان ظرفية الفاعل ولا يلزم ما ذكرتم لانما نجد ولياليه يجوز سبع المسافر يوما ولياليه او اقل ومباروس عن
ابن عباس عن النبي عليه السلام قال يا اهل مكة لا تقصروا في ادنى من اربعة بر من مكة الى عطان قلت قد
ذكرنا هذا الحديث ما فيه ما يروى فان قلت بذاتك الظاهر لان ظاهره يقتضي استيفار مدة ثلثة ايام ولياليها
وذلك ليس بشرط بالاتفاق قلت التروك لانه لم يمتنع في حق كميل مدة سفر فيسير على ما ذكرناه هم قوله
ابو يوسف ج علف اى قدر ابو يوسف المحمد في مدة السفر في اكثر الفسخ وقد روي لا ضمير منصوب والتقدير وقد روي
مدة السفر من يومين واكثر اليوم الثالث من وهو رواية الملق عن ابي يوسف ووجبال الانسان قد يسافر في
ثلثة ايام فيجبل السيف يبلغ قبل الوقت بساعة لا يعتد بذلك هم والشافعي يوم ولياليه في قول من يشي اى قد روي
مدة السفر من يومين ولياليه في احد اقواله وقد ذكرنا ان له اقوالا بسبعة وقال الاكمل ورواية تدل على ذلك بحديث
قلت نسبة هذا الاستدلال الى الشافعي لانه في حديث عبد الوهاب بن مجاهد روي برويوا لهم كفى
بالنسبة لهما الشافعي البارز امة اى كفى السنة حجة على ابي يوسف والشافعي دارا بالسنة المحمدية المذكور في

ومن طريقه
عموم
التقدير
وقد
ابو يوسف
بيومين
واكثر
اليوم
المثلث
والشافعي
بيومين
في قول
وكف
بالسنة
حجة
عليهما

والسير

المسكون

هو الوسط

وعلى حقيقة

التقدير

بالمرحل

دهوخر

من كلال

ولا معتبر

بالخراسخ

هو الصحيح

ولا اعتبر

السيرة الماء

عليه السلام شرح القم بيا وإليته الحديث وكون هذا الحديث حجة عليها فاجاب عليه واما ابو يوسف فانه حكم ما قاله ابو يوسف
حكم ثلاثة ايام على ان يذره روايته عنده واما الشافعي فان له اقرارا في هذا كما ذكرنا وقوله الضمير عليه بومان هم
واسير المذكور هو الوسط مش لان اجل السير يريد به الطاء سير العجالت وخير الامور واسطها ونفسه في الجامع الصغير
بشي الاقدم وسير الابل الية الاوسط وفي المبسوط مسيرة ثلاثة ايام مع الاشرعات التي يتبعها من اقصر ايام
السنه وهذا مذهب ابن عباس واحدا الروايتين عن ابن عمر رضي الله عنهما وذلك لانهم لم يريدوا من مسيرة ثلاثة
ايام وليا لها ان يكون ليلا ونهارا على ما ذكرناه عن قريب هم وعن ابي حنيفة التقدير بالمرحل مش يعني ركب
عن ابي حنيفة ان مدة السفر ثلث مراحل وموجع مدته هم وهو قريب من الاول مش اى التقدير بالمرحل
قريب من التقدير بثلث ايام وليا لها لان المتعاد في كل يوم من السير مرحلة واحدة فخصصنا في اقصر ايام السنه
فان قلت يشكل سلكه ذكره في المحيط على اشتراط مسيرة ثلاثة ايام وثلاث مراحل تسلكا بالحديث المذكور
في ان المسافر اذا كثر في اليوم الماحل مشى الى وقت الزوال حتى بلغ المرحلة فنزل فيها للاستراحة ويات فيها كثر في اليوم ثلث
مشى الى بعده الزوال ونزل فيها للاستراحة ويات بها كثر في اليوم الثالث مشى الى وقت الزوال فبلغ الى القصور فاشرك
الصحيح انه يصير ما عند النية ومعلوم انه لا يمكن من اشتراط ثلاث ايام في بده اسكتة لانها ليست بثلث ايام كاملة فذلك
انه مسافر فقلت انه لم يكن حقيقة فقد كان منه تقدير لان النزول للاستراحة فخرج البشير في تحصيل هذه السفر ولا اعتبار بالمرحل
مش اراد ان العبرة في تقدير المدة بالفرسخ وحسن تقديره هو الصحيح مش عن قول بعض الشافعي فانه قد روي بالفرسخ ثم نقلوا
فيما بينهم فقبل ابن وعشرون فرسخا وقبل ثمانية عشر وقبل خمسة عشر وفي الدراية والفنوي على ثمانية عشر لانها اوسر
الاعداد وفي جوامع الفقه هو المختار وفي الرجبي فتوى اكثر امة خوارزم على خمسة عشر وفي الاربعين للقبالي السفر
بثني عشر فرسخا وفي جوامع التاجري قريب من هذا وقال الرافعي في وعامة الشافعي قد روي بها بالفرسخ وهو جمع فرسخ
وهو فارسي معرب وهو اثنى عشر الف خطوة وستة وثلاثون الف قدم وبخطوة ذراع ونصف ذراع والعامة ذراع
اربعة وعشرون مبعبا بعد حروف لا اله الا الله محمد رسول الله وليس ثلث فرسخ وفي الذخيرة للقرافي اسل في السفر
فتنقى ما لبصر لان البصر يسيل فيه على وجه الارض حتى يلفح اوراقه وفيه سبعة مذاهب وقال صاحب التبيين هو عشرة ايام
والعلمه طلق الفرس وهو ما ثمانية اذراع فيكون الميل الف ذراع وفي المغرب الخطوة ثمانية اذراع اثنان مائة اذراع
ذراع فلهذا صاحب البيان الرابع الاف ذراع الفماس مد البصر فذكر المجوس هي الساس الف خطوة بخطوة كحل
استبان ان ينظر الى شخص فلا يعلم ابوابه او ذوابه اجل ميام امارة هم ولا يعتبر السيرة المار في ذلك العلم

أو فسر المصنف بقوله هم معناه لا يقبلة السير في البرش الضمير بي يرجع الى السير في المار يعني لا يقبلة السير
 بغير المار بيان فيما اذا قصد له طريقان احداهما من البر والآخر من البحر من طريق البر مسيرة ثلاث ايام
 ومن طريق البحر اقل من ذلك فلو سلك من طريق البر ترضى المسافر من دول سلك طريق البحر لا يرضى
 لا يقبلة احداهما بالآخر والعقب في البحر المتيق بالمال وهو معنى قوله هم فاما المعقب في البحر بالميت بحاله شئ يعني لا يقبلة
 ثلاث ايام وليا لهما بعد كانت الريح مستوية لاسكانته ولا عاتية لم كافي بحيل شئ فانه يقبلة فيه ثلاث ايام وليا لهما
 كان تلك في السهل لقطع باء ونداهم قال شئ اى القدورى هم ونسب المسافر في الرابعة ركعتان ثم
 قيد الفرض آخر ازا عن السنن اولاً تصفت فيها وقيد الرابعة استمر اذا عن الفجر والمغرب والنوتر فانه لا يصف
 هم لا يزيد عليهما شئ اى على الركعتين وقال عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه لولة في السفر ركعتان لا يصح غيرها
 وقال الاوزاعي ان قام الى الثالثة فانه يفيها ويسجد سجدة السهو وقال الحسن بن حمى اذا صلى اربعاً استعد
 اعادة اذا كان ذلك منه الشئ ليس فان طال ذلك منه وكثر في سفره لم يعد وقال ابن ابي سليمان ان جيل
 اربعاً استعد اربعاً وان كان سائياً لا يعيد وندبها القصر موفرض المسافر المتعين وبه قال عمر بن عبد
 وجابر وابن عباس وابن عمر والشورى ومحمد بن ابي سليمان وقال الاثرم قلت لاجل الرجل ان يصلي اربعاً
 في السفر قال لا يعجبني وعلى ابن المنذر في الاشراف ان احمد قال انما يحب العائنة عن غيره المستكة و
 اتى السجوى بذات قوله اكثر العلماء وقال الخطابي الاولى قصر يخرج من خلاف وقال الترمذى العمل على فعله رجل يركع
 والوبرك وعمر رضى الله عنهما وهو القصر وهو قول محمد بن محبوب وقد اختاره القاضي عبيد بن حماد والمازني وهو رواية عن
 احمد بن محمد بن المنذر قال الشافعي فوضه الاربع شئ اى فرض المسافر اربع ركعات وبه قال الاكثر احمد بن حنبل
 وقصر فوضه شئ اى قصر المسافر فوضه وهي في الامة عبارة عن الاطلاق بسهولة وفي الشريعة ما يكون ثابته ابتداء
 على اعداد الباء في سير وعند القصر عنه بغير وهي في الامة عبارة عن الارادة الدركة دل ذلك على قوله تعالى
 ولم نجد له عزماً اى قصد ابدخا وفي الشريعة ما يكون ثابته غير متصل بغير فسمى غريته وقال صاحب الجمع
 ونزى القصر غريته لا رخصة وفي المبسوط القصر غريته في حق المسافر عندنا وقال الاثرم في اختلاف المشايخ
 افهامهم على انه رخصة وقال صاحب التحفة هو غريته والكل مكره وقال الشافعي انه مخير بين القصر والاقامة
 لكن الاقامة افضل وفائدة الاختلاف تظهر في اقتراض القعدة على ركعتين من الرابعة حتى لو قام الى اثنا
 من غير قصد فسدت صلوة عندنا ولو اتم صلوة فقد اساء لئلا يخر السلام اجمع الشافعي ومن قال بوجوب ركعة ثالثة

معناه لا يقبلة

به السير

في السير

خاماً المعقب

في البحر

فما يليق

بحاله

في الجبل

قال

وفرض المسافر

في الرابعة

ركعتان

لا يزيد

عليهما

قال

الشافعي لا فرق

بين

القصر

والاقامة

لا جناح عليكم ان تقصروا من الصلوة وانه شرع القصر بلفظ لا جناح وبتذكركم بالاجابة لا للوجوب كما قال تعالى
 لا جناح عليكم ان تطلقتم النساء فدل ان القصر بلفظ لا جناح كان سببا ما كان الساقية بالخيار وبارواه مسلم و
 الاربعة عن علي بن ابيته فان قلت لعمر بن الخطاب قال الله تعالى فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلوة
 فان ختم فقد امن الناس قال عجبت مما عجبت منه فسالت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال صدقة تصدق الله بها عليكم
 فما قبلوا صدقة فقد علق القصر بالقبول وسماه صدقة والمتصدق عليه مخير في قبول الصدقة فلا يلزمه القبول
 تمام وباروى عن عائشة رضي الله عنها قالت سأفرت مع النبي صلى الله عليه وسلم فلما جئت قال يا عائشة ما صنعت في
 سفرك ما اتممت الذي قصرت وصمت الذي افطرت فقال احسنت ولان هذا رخصة شرعت للسافر فيخيره فيه
 هم اعتبارا بالصوم شئ فان يصيام تخيره في السفر ولانه لو اقتضى بالمقيم قصره فرضه اربعا لو كان فرضه كغيره
 لا يتغير بالاعتقاد بالمقيم كما في الفجر ولما اذنا واث منها حديث عائشة قالت فرضت الصلاة كعتيق كعتيق
 صلوة السفر وزيد في صلوة القصر ورواه البخاري وسلم ومنها حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال فرض الله الصلوة
 على لسان ينكم في السفر اربع ركعات وفي السفر كعتيق وفي الخوف ركعة ورواه الطبراني في المعجم بلفظ اخر
 رسول الله صلى الله عليه وسلم كعتيق وفي السفر كما افترض في السفر اربعا ومنها حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال فرض الله الصلوة
 صلوة اضحى كعتيق وصلوة الفجر كعتيق وصلوة الجمعة كعتيق تمام غير قصر على لسان النبي صلى الله عليه وسلم ورواه الترمذي
 وابن ماجه وابن جابر في صحيحه ومنها حديث ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انما نحن ضلال فقلنا فكان فيما علمنا ان
 عز وجل امرنا ان نصلي كعتيق في السفر ورواه النسائي ومنها حديث ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما نحن ضلال
 في السفر كما لقصر في القصر ورواه الدارقطني في سننه والحوباب عن تعلقه بالآية ان الراوي من القصر المذكور فيصحا
 مو القصر في الاوصاف من ترك القيام الى القعود او ترك الركوع او السجود الى اليا والخوف العذر وبذلك انه
 علق ذلك بالخوف اذا قصر الاصل غير متعلق بالخوف بالاجماع بل متعلق بالسفر وعندنا ان القصر في الاوصاف عند خوف
 بصلاح لا واجب مع ان رفع الجناح في النص لدفع توهم نقصان فرفع ذلك عنهم في صلواتهم بسبب روايتهم
 على الاتمام في القصر وذلك مظنة توهم نقصان فرفع ذلك عنهم والحوباب عن حديث علي بن ابيته انه وبلغنا انما لنا
 بالقبول والامام للوجوب ولان هذه صدقة واجبة في الذمة فليس له حكم المال فيكون اسقاطا محض ولا يترد بالرد
 كما للصدقة بالنقصان والطلاق والطلاق يكون اسقاطا لا ترده بالرد فان قلت خياره في قبول الصدقة بمنزلة
 بطل لا قبل اخر اربعة وراهم فتصدق عليه بدرهمين فان التصدق عليه ان شاق قبل الصدقة فيجب عليه ورجان و

لتقبل
 بالصوم

فان كان ما رواه الصدوق فيكون عليه الاربع فكذا هذا قلت هذا يكون نصيب شربة فمضى الى راسي العبد كان الله تعالى
 مقصودا بان شتم وهذا لا نظير له وامر الله من ذنب وواجبه ووجوب نافذة بنفسا غير متعلقة براسي العبد والمجواب عن
 حديث عائشة ان الروايات متعارضة عنها فالعلق بها غير مستقيم وقيل بموجبه على تمام الاركان وكذا اكل الجوار
 في الجوار من الانعام بدليل ما روي في حديث مشهور انه عليه السلام صلى الله عليه وسلم ابل كمة عام حجة الوداع ركعتين ثم
 امر سدا وينا دوى باهل كمة اتموا اصلوكم فانما قوم سفر ولو كان نفس من السافر ابلوا لم يجز منهم فضيلة الجماعة معه وما
 اعتبارنا بالصوم فيها في جواب عن قريب ان شاء الله تعالى واما قوله ولانه لو اقتدى بالقيم آه فيقتض نظر القيم
 فان فرضه بدون القيم اربع وبسبب القوم وهو الجماعة بصيرة ركعتين وهو الحق كذا ذكره شيخ الاسلام فان قلت
 في صحيح البخاري صلى الله عليه وسلم بن عثمان بن عفان رضي الله عنه منى اربع ركعات قلت لما قيل ذلك لعبد الله بن مسعود رضي الله عنه
 فاسترجع ثم قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين صليت مع ابي بكر الصديق رضي الله عنه ركعتين وصليت
 مع عمر بن الخطاب رضي الله عنه منى ركعتين قلت خلع من اربع ركعات ركعتين في كل مكان قال ابو بكر الرازي شتم
 عثمان رضي الله عنه اتاهه بان ابل بكمة وعن ابي هريرة انه انما اتم لانه نوى الاقامة بكمة بعد الحج وقيل فعل ذلك
 من اجل الاعراب الذين خضروا معه لئلا يظنوا ان نفس من الصلوة ركعتين ابتداء وخروا سفر وقيل لانه كان
 امام المؤمنين فكانه في منزله قلت في كل ذلك نظر انا الاول فلان النبي عليه السلام سافر بازا واجه وقصر واما الثاني
 فلان الاقامة بكمة حرام على المهاجر فوق ثلاث واما الثالث فان هذا المعنى كان موجودا في زمان النبي عليه السلام
 بل انتهى امر الصلوة في زمان عثمان اكثر ما كان في زمانه فلان النبي صلى الله عليه وسلم كان اولى بذلك من عثمان وكذلك
 ابو بكر وعمر رضي الله عنهما وحسن ما يقال في ذلك انه راسي القصص حائز او الاتمام جائزا فاخذ باحد الجائزين وكذلك
 يقال فيما فعلت عائشة رضي الله عنها من الاتمام هم ولنا ان الشفع لا يفتى شس ارا وان المسافر اذا لم يصل
 اشفع الثاني لا يفتى قديد على ان نفس ركعتين او لو كان اربعا كان تجب عليه ان يفتى ركعتين هم
 ولا يوتر على تركه شس اى ولا يفتى الى الاثم على ترك الشفع كالنفل ولا يوتر على صيغة المجبول بالتشديد
 هم وهذا شس اشارة الى كل واحد من عدم القضاء وعدم التاخير هم آية النافذة شس اى علامة النافذة
 فان قلت تشكل هذا بالزيادة على قسمة آية او ثلاث فانه لو اتى به ثياب ووقع فرضا وكذا من لا استعاذ
 له على الحج لو تركه لا يعاقب ولو اتى به ثياب ووقع فرضا قلت وقوع الفرض في الصورتين بعد الاتيان به
 بدليل قوله تعالى والاعوام في الحج فلانه انى كية حارست طيعا فيفترض عليه حتى لو تركه ياتهم هم بخلاف الصوم

وللان الشفع

الثاني لا يفتى

ولا يا حشر

على تركه هذا

آية النافذة

بخلاف

الصوم

لأنه يقضي

وان صل

أمر

وقد

في الثانية

قد التزم

اجزئية كالأولى

عن الفرع

ولا يكمل

فلهذا اعتبار

بالفرد يصير

مسبباً للتحريم

السلام وان

لم يقعد الثانية

قد رها بطلت

لاختلاط

النافلة بها

الكل لا يكتفى بالأولى

فإذا لم يمسح

بشيء من الأصابع

شأن هذا جواب عن قياس الشافعي بالصوم حيث قال اعتباراً بالصوم وتقديره الجواب ان رخصة الصوم مرتبة
 بينيما سقوط وجوب الاداس في الحال على وجه ترتب عليه القضاء في السقط في سفر فانه يقضي في الحضر ويؤتي قوله
 هم لانه يقضي شئ اى لان الصوم يقضي اذا تركه بخلاف الشفع فانه لا يقضي بالقياس حينئذ باطل وقال الاكل فيه
 بحسب من جهين الاول ان هذا التحليل في تعاقبه النص لان الله تعالى قال فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلوة
 ولفظ لا يخلج ذكر لا يباحه وولن الواجب ولان النبي صلى الله عليه وسلم صامه صدقة والتصدق عليه بالخيار في القول وعدمه
 الثاني ان الفقير لو لم يتجسس عليه تقصير ولا اثم ولا اثم واذاج كان فرضاً لم يكن ما ذكرتم آية النافلة قلت الجواب عنها
 وجسمها ما عن الاول فان القصص المذكور في الآية معقود بشرط الخوف بالاتفاق اذا كان من غيره سواء في قصره
 او نقول ليس المراد منه قصره اداء الركعات بل المراد هو القصص في اوصاف الصلوة كما في الايام والالاباة الاخل
 او المشي في الصلوة الخوف لان شمله في غير هذا يفسد الصلوة فانه قصر اذ اباح الصلوة معه التصديق بالتحليل
 من غير عرض الطاعة كاطاعة اسقاط لا يريد بالرد وفلان يكون من مقرر الطاعة اولى واما الجواب عن الثاني
 ما ذكرناه عن قريب هم وان ينسب شئ اى المسافر من اربع ركعات اى اربع ركعات في الرباعية هم وقد
 في الثانية شئ اى في الركعة الثانية هم قد رتبته اجزئية شئ يعني يجوز صلوة هم والاخرين شئ اى الركعات
 الاخرين اللتان زادهما هم نافلة شئ لان فرضه ركعتان وقد فرضه بالقعود وعقيب الشفع الاول
 وبناء الفصل على تحريمه الفرض يجوز فصع الا انه كره ترك التسليم هم اعتباراً بالفجر شئ يعني اذ صلى الفجر ابا
 بعد القعدة الاولى يجزئ صلوة والا فلام يصير شيئاً آخر السلام شئ لان احصائه السلام في آخر الصلوة
 واجب فاذا تركها يا ثم هم وان لم يقعد في الثانية قدر حاش شئ اى قدر قعدة التمسك هم بطلت شئ
 اى صلوة وعند الشافعي وما كان احدهم لا تبطل لما تقدم ان عندهم رخصة ترتبة هم لا تخلط النافلة بها شئ
 اى بصلوة التي شرع فيها هم قبل الكمال اركانها شئ لان القعدة الاخرة ركن وقد تركها فان قلت المسافر
 كما يحتاج الى القعدة يحتاج الى الفقرة فاذ لم يقرأ في الركعة الثانية فاقام الى الثالثة ونوى الاقاة وقد رآني الاخرين جازت
 صلوة عند ما خلا فاعلم كيف يبطل ترك القعدة قلت الكلام فيما اذا لم يقعد في الاولى واتم اربعاً من غير رتبة
 الاقاة بخلاف ما اذا نوى الاقاة فانه يصير فرضه اربعاً ويعني قرأته في الاخرين عن القرارة في الاولين
 ثم تنقض القعدة الاولى فرضاً في المفيد والتحقق لم يترك اربعاً وترك القرارة في الاولين وفي احد ما يفسد صلوة عند ما تركها
 لا يقعد قلت هذا لا يستقيم عند الشافعي لان القرارة ركن عنده في جميع الركعات هم واذا فارق المسافر ميت لم يصح له تركها

والجواب عن

فمن اى بيت مصر صلى كعتين من الرابعة وفي المبدوء لا يقصر حتى يخلف عمران المصروف في الزينة والمزينة في الكائنات
لما سمعته مبتدأة من المصروف كانت قبل ذلك متصلة بها فانه لا يقصر المصروف بها ولا يخلف ورونا بخلاف القرية التي يكون
بعد المصروف لا يقصر وان لم يجاوزها وقال محمد بن اهل ولا فصل المسافر كعتين حتى يخلف المصروف وعن الحسن بن ابي حنيفة
من خرج من الكوفة يريد سفرافا اذا جاوز الفرات وهو يريد بغداد وقصر وان كان يريد مكة فحين يجاوز الالبات وان كان
في سفينة فحين يركبها الا ان يكون في وسط المصروف حتى ان يجاوز البصرة وفي جوامع الفقهاء اذا جاوز حيطان القصر على
ظاهر المذهب عن الحسن بن جرج مسافر واقرب مصر قرية فان كان بينها طول سكة لا يقصر المصروف بالقرية وان كان
اكثر قصر حتى يخرج من العمران وعلى هذا اذا كانت قرية متصلة بصح المصروف لا يقصر المصروف بها وان كانت فرسخ وعشرين
اذا جاوز التراب بص قصر وفي المصنف والتحفة التميم اذا نوى السفر مشى او ركب لا يصير مسافرا ما لم يخرج عن عمران المصروف
بنيته لعل لا يصير عالما لم يعل كالعالم اذا نوى السفر لا يصير مسافرا في المحيط والصحح انه يصير مسافرا اذا جاوز عمران المصروف
الا اذا كان ثم قرية اخرى متصلة بارض المصروف لا يعتبر مجاوزة القرية وذكر الامام الترمذي والاشبه ان يكون
الانفصال من المصروف غلوة فخرج يقصر فان قلت شكل بصلوة الحجة والعبيدين فانه يجوز اقتسامهما في هذا المقدار كحجة
لايقام الا في المصروف فانه المصروف الحق به فاما كان من حوائج المله وحجته وصلوة العبيدين من حوائج اهله فقول الصلوة
ليس منها واختلفوا في تقدير الفناء فقصرها بعضهم بقصر عشرين بعضهم بثلاثين فرسخ ذكره في المحيط وقال شمس الامة الشافعي الا ان
خواجه زادوه واصلح ان الفناء بقدر بالغلوة وقال الشافعي في البلديات شرط مجاوزة السور لمجاورة الالبية بالسور فاجتبه على ذلك
وجها المعتبر مجاوزة الدور ورجح الرافعي هذا الوجه في المجرد والاول في الشرح وان لم يكن في حجة خروجه سور وكان
في قرية يشترط مغارقه عمران وفي البعض لابن قدامة ليس لمن نوى السفر القصر حتى يخرج من بيوت مصر او قرية بخلفها
وراه غيره قال وبه قال مالك الا ذراعي وحسب الشافعي وساق وابو ثور وقال ابن المنذر راجع كل من يخط عنه
من اهل العلم على هذا وعن عطاء سليمان بن موسى انما كانا ميجان القصر في البلد لمن نوى السفر وعن الحارث بن ابي ربيعة
انه اراد سفراف ففصل بالجامة في منزله كعتين ففهم الاسود بن فريد وعنه واحد من اصحاب عبد الله بن النعمان في الدنيا
والشرط عند الشافعي وملك احمد ان لا يساويه عن عفيفه او يساويه شمس البنين وفي رواية ان يكون في القصر ثلثة
ايال وكل عن عطاء انه قال اذا دخل عليه وقت صلوة بعد خروجه من منزله قبل ان يفارق بيوت المصروف لم يقصر
وقال مجاهد اذا ابتداء السفر بالنهار لا يقصر حتى يدخل الليل وان ابتداء الليل لا يقصر حتى يدخل النهار في المجزئ
اذا سافر يقصر اذا جاوز بيوت القرية حيث طأنا وان لم يكن تسرية فالبيوت وعند الشافعي القروى اذا جاوز البابين

وعن إسحاق تسعة عشر يوما وعن الحسن البصري يقصر حتى يأتي معصر من الأمصار وعن بعض عشرون يوما وعن محمد
 بن كزاد بن المنصور عنه إحدى وعشرين صلوة والقول السابع عشر يقصر فيه والقول الثامن عشر يقول أصحابنا
 وقول الثوري واليثق في رواية وهو المروي عن ابن عباس بن عمر رضي الله عنهما وهو اختيارنا لأن فيهم الأكثر
 شمس أي إذا كثر من خمسة عشر يوما وقال الأكل بذا زائدة قلت أراد أنه لا حاجة إلى ذكر بقية أكثر لأن الحكم إذا ثبت
 في خمسة عشر يوما ففيها وراها بطريق الأولى ولكن التعديرات الشرعية ما يمنع الأقل لا الأكثر كضباب الشهادة
 وأسرة والزكاة فربما يظن بخلاف أن بقية الأقامة في محلها خمسة عشر يوما يمنع من القصر ولا يمنع أكثر من ذلك فقال
 إذا أكثر فربما لا يظن بذلك ثم وإن نوى أقل من ذلك شمس أي من خمسة عشر يوما قصر شمس صلوة هر لانه
 شمس أي لأن الثاني من الأيام من اعتبار مدة لأن السفر كما معه اللبث شمس يعني أن المسافر باللبث في السفر
 تسعة عشر يوما فبقية أو شهر أو سنة فلا يتغير ذلك فلا يبرن أن يقدر اللبث مدة ثم قصر بها ما مش أي المدة
 ثم بركة الظهر لانه شمس أي لأن مدة الإقامة مدة الظهر مدتان موجبتان شمس فان مدة الظهر توجب مائة
 ما سقط من الصوم والصلوة كما يحض مدة الإقامة بوجوب ما سقط بحكم السفر كما متناه راو في مدة الظهر خمسة عشر
 فذلك راو في مدة الإقامة وهذا راو في مدة المحض والسفر ثلاثة أيام كما يكونها يسقطان ثم وموش أي التغيير
 بركة الظهر ثم وعن ابن عباس بن عمر رضي الله عنهما قال إذا قدمت بلدة وانت مسافر فاف
 نفسك أن تقوم خمسة عشر يوما فأكمل الصلوة بها وإن كنت لا تدري متى تطعن فاقصر حاور ومي ابن أبي شيبة في
 مصنفه ما تخبرنا وكيع ثنا عمر بن زرع بن حماد بن عمران بن كاهل إذا اجتمع على إقامة خمسة عشر يوما أتم الصلوة أربعين يوما
 بن الحسن في كتاب الأمان فخرجنا بالبحر فمضى ابن مسلم عن مجاهد عن عبد الله بن عمر قال إذا كنت مسافرا طويت
 نفسك على إقامة خمسة عشر يوما فأكمل الصلوة وإن كنت لا تدري متى تطعن فاقصر وقال الشافعي إذا نوى إقامة أربعة أيام
 مسافرا لم يباح له القصر في قولنا إذا قام أكثر من أربعة أيام كان قريبا وإن لم يزد الإقامة وخرج الأول فبما قوله
 وإذا فرغ من الأرض فليس عليك خروج أن تقصر ومن الصلوة على قصر الضرب في الأرض ومن نوى الإقامة قد يقول
 وهو ملحق بشرطه ومعه يومه إلا أنما يبا ما دون ذلك بين الجاهل والثاني ما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم قصر على البحر
 بركة من قصره المساك ثلثة أيام فهو يس على أن بالزيادة على ذلك ثبت حكم الإقامة في كل مكان من غير أن يشترط فيه
 جختلف الصحابة كان الأندلس ثمانين يوما ولا تعيد وروى أن عمر بن الخطاب لما غلب اليهود والنصارى من جزيرة العرب ثم غلب
 ما جاز التي ثمانين يوما فعمل أن ثلثة أيام مدة السفر فإذا زاول ذلك صافيا واما ما ذكره من غير الأثر بالاجتماع كان الأثر بما قلنا أولى

أول الروايات
 ذوى أقل
 من ذلك
 قصر كالمكة
 من قبله
 مائة كالمكة
 يجامعه
 اللبث
 فقد ثراها
 بركة الظهر
 لأنهما
 مدقات
 موجبتان
 وهو ما لا يرد
 عن ابن عباس
 وابن عمر
 ولا خلاف مثله
 كالمكة

والمتقيد
بالبلد والجمعة
يشير إلى أنه
لا يفتي
لا يفتي
المفتي وهو
الظاهر وهو
دخل مكر
كلهم
ان يجمع غدا
او بعد

عن ابيهم انما قالوا قل هذه الاقامة خمسة عشر يوما وكل ذلك التوقف فيترك منزله انما هو من روى جابر بن عبد الله
عنه انه عليه السلام دخل مكة بصحبة اليم الرابع من ذي الحجة وخرج الى منى يوم التروية وكان يقصر الصلوة وقد اقام
من ثلثة ايام فان كانت الحديث يحمول على ما اؤا منه الاقامة وبدون ائنة لا يصير مقبلا باربعة ايام عنده فالتسليم
بذلك انه عليه السلام دخل مكة للتحج لا بد ان ينوي الاقامة حتى يقضي حجه حتى يذركا كان اكثر من اربعة ايام وقع ذلك
كان يقصر واما الحديث فانه عليه السلام انما قدر ذلك لانه علم ان حجه لم كانت ترفع في هذه المدة لا التقدير اذ في هذه الاقامة
وما روى عن ثعلب بن جهمي انه عارض باروى عنه انما قد رخصه ليراد على جرحه وادعوى الاحتياط فانه
يعمل بالولوى الاقامة ثلثة ايام او اقل لا يصير مقبلا وان كان الاحتياط فيه وقال الطحاوي ما قال الشافعي خلاف الاجماع
لانه لم ينقل عن احد قبله بان يصير مقبلا بئنة الاقامة اربعة ايام فان قلت روى عن ابن المسيب انه قال من اجمع على اليم
وسا حقه اتم صلوة قلت يعارضه باروى عن ابيهم عن داود بن ابي منده عن ابن المسيب انه قال اذا قام المسافر
خمس عشرة اتم الصلوة وما كان دون ذلك فليقصه ومع هذا لا يجوز ان يعارض قول ابن عباس بن عمر بن الخطاب عن
يحيى بن ابي اسحاق لا يرى فيه فانما هو ان اصحابي وادعوى رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما هو موجب فكان الاشكال
فان قلت كيف منع انه قال فيه معنى مقبول اهله بالاثرة لان ثبتت جهلا بليل لم يقول فكان هذا من قبل
احد الامرين القياس ثم اعلم انما قلنا انما يصير مقبلا بئنة الاقامة اذا سار ثلثة ايام فاما اذا سار ثلثة ايام فغير
على الرجوع ولوى الاقامة يصير مقبلا وان كان في المفارقة كذا ذكره في الاسلام وفي الحديث لا يخل السفر الا بئنة الاقامة او
دخل العطن او الرجوع اليه قبل الثلثة ويقال الشافعي في الطهرونية الاقامة انما تكون خمس ثم اكد ان اقامته
او تجزئة لم تقع وانما الوضع والمدة والاستقلال بالراي حتى لو نوى من كان تبعا لغيره لا يجزئ كخرى والرواية
والاجرة والتكليف مع استاذة والغير مع القياس مع صاحب الدين الا ان لوى قبوعه ولو نوى المتبوع الاقامة ولم يعلم بها
المتبوع فموسر حتى يعلم كوكيل اذا عزل وهو الصحيح وعن بعض اصحابنا يصيرون قسامين ويعيدون ما وادعوى عدم العلم
هم وانقياد يشي اى تعيد محمد بن الحسن حجة نية الاقامة هم بالبلدة والقرية يشير الى انه لا يفتي نية الاقامة في المفارقة
شأن ان يخل عن يمينه وهو الظاهر من الروايات اخره باروى عن ابو يوسف ان الرعاة اذا تركوا مواشيتهم
كثيرا وكثرا والماء ولو اقامته خمسة عشر يوما والماء والكلاء يضيمن تلك المدة يصيرون قسامين وكذا السراكنة والاعراب
والاكراد وفي ظاهر الرواية لا يفتي نية الاقامة الا في مشقة والموت والموت واليسوت استخفاف من الحجج والمدرك لا يفتي بالنية
من الوكيل في فتاوى قاضيهان هم ولو دخل مصر على غرض يخرج عذرا او بعد غرض اى لو دخل السواد فصر

من الامصار على نيت ان يخرج منه غذا ويخرج بعد غده ولم ينو من اى والحال انه لم ينو مدة الاقامة حتى يخرج
 شئ في ذلك المخرج على ذلك شئ الغرم من سنين شئ عديم قصر شئ وعند الشافعى اذا قام
 ستة عشر يوما ثم وان لم تنو الاقامة وعنه اذا قام اكثر من اربعة ايام ثم وعنه اذا قام ثمانية عشر
 يوما ثم واخذ الشافعى بانامة النبى عليه السلام بكة سبعة عشر او ثمانية عشر يوما فمن
 اقام اكثر من ذلك تيمنا زاد على الاصل اذا قصر عارض علم ثبت الا بقدر ما زاد وتلت ما رواه
 يلى لانه عليه السلام كان يقصر عند عدم النية والاقامة وما قوله يقضى ما زاد على الاصل فتقول ترك ذلك باجماع
 الصحابة وقال الترمذى جميع اهل العلم على ان المساوان يقصر ما لم يجمع الاقامة وان الى عليه سنون وقال ابن المنذر
 مشككهم لان ابن عمر بنى الدعوى اقام باذربيجان ستة اشهر وكان يقصر شئ هذا الاثر رواه عبد الرزاق في
 مصنفه اخبرنا عبد الله بن عمر بن نافع عن ابن عمر انه اقام باذربيجان ستة اشهر يقصر الصلاة اخرجه البيهقى في المعزة
 عن عبد الله بن عمر بن نافع عن ابن عمر انه اقام اربع عينا اربع وعشرون باذربيجان ستة اشهر في خراة فكان يقصر لعشرين
 قال الترمذى وهذا على شرطه ثنتين قلت فاذنك فالف المرنى الشافعى في ذلك واقوى الجاهة واذربيجان الفتح النقرة
 مفصلا وضبطه الاصيل والمطلب بعده قال صاحب المشرق والافان فبطنا عن الماسدى بكسر الباء وضبطنا عن
 ابى عبد الله بن سليمان في نسخة ما حكى فيه بن كى الفتح الذال وسكون الراء وقال ابن الابان في كلام العرب
 به سكون الذال وفتح الراء وضبطه عن المهاج باذربيجان بكسر الراء وتقدم اليها ما اخرجه الحروف على الباء المعجمة
 وهو اسم البلاد تبرز ودير من جبل مدتها وبنيت اليها اوزى واذربى هم وعن جماعة من الصحابة رضى الله عنهم
 مشكك شئ اى مثل ما روى عن ابن عمر رواه سلمى في صححه اقامت الصحابة براميمير تسعة اشهر يقصرون اصلوا
 وروى البيهقى وغيره ان الشافعى الله عنه اقام باثنام مع عبد الملك بن مردان شهرين يصل صلوة المسافر
 واقام سحرين الى وقاص بالشرع عشرين ليلة ومعه السورين فخرته وعبد الرحمن بن الاسود حتى دخل رمضان فصام اسبوعا
 وعبد الرحمن اخبر سعد بن ابى وقاص فقيل ما يدع انت صاحب نعل الله عليه السلام وشهدت بدراوا المسعودى وعبد الرحمن
 وانت فلفظ قال سعدانا افقه نسهم رواه البيهقى في نسخة لكبير في الحديث لابن حزم عن ابى داود قال كان مع مسروق بن الحارثية
 ستين يوما على فاصلة ثمانية عشر كتيبن حتى انصرف وعن ابى شهاب المصطفى قال قلت لابن عباس انى تم الصلاة
 هو لا الاش على سيرة قال صلى كتيبن وروى عبد الرزاق في مصنفه اخبرنا اتمام بن حبان عن الحسن قال كان مع عبد الرحمن
 بن سمرة بن جهميل باذربيجان ثنتين فكان لا يجمع ولا يزيد على كتيبن وروى بن ابى شيبة في مصنفه حدثنا كتيبن فافقه

ولم ينو
 ما
 الاقامة
 حتى
 على خلاف
 سنين
 قحرون
 ابن عمر اقام
 باذربيجان
 ستة
 اشهر كان
 يقصر نحو
 جماعة
 من الصحابة
 مشكك

قيما سألني فقلت اسحاق بن راہره يرحمہ اللہ سافر القصر خلف المقيم وحكي ابن المنذر وعن ابن عمر عن ابن عباس عن الامام محمد بن
 واثنوري والشافعي والابن نور واحمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن الزبير عن شاذان بن مالك وقال طائفة من الشيعان والاول
 مع كثرين اخبرناه وقولنا فاشهره مثل قول اسحاق ثم انما نأتيها اربعا اذ لم يفسد الامام صلوة لانه اذا فسد ما فعل السائر
 يصلي ركعتين عمدا واما عند الشافعي فزوجه ركعتين اربع لانه الزم صلوة الامام هم لانه شئ اى لان الشان هم
 يتغير فوضه الى الاربع للتبعية فمن اى لانه اربعة المتابعة لانه اربعة ركعات لانه اربعة ركعات لانه اربعة ركعات لانه اربعة ركعات
 بخلاف ما تقدم في فية النفل ثم افسدوا في ركعات الاربع ركعات لانه اربعة ركعات لانه اربعة ركعات لانه اربعة ركعات
 اربع ركعات قلت لكل على انما اوافوا في المقيم المسافر ثم حدث الامام فاستجاب المقيم فانه لا يتغير في ركعات الاربع
 ان الامام الاول صار ركعة المقتضى في ركعة المقيم على ما كان المقيم فليقتضيه عن المسافر ما كان المسافر مولا امام
 فتاخذ السابعة صفة الامام الاول هم كما يتغير شئ اى فرضه الى اربع هم بنية الاقامة لا الاتصال بالمغير
 بالسبب وهو الوقت شئ اى ان سبب وجوب الصلوة هو انجز القام من الوقت فاذا وجد المغير
 مولا اقتدوا به بالمقيم في الوقت محل عمله في السبب فاذا عمل في السبب على في الحكم يكون الحكم تابعا للسبب
 فيصير فرضه اربع ركعات التبدل لصحة الاقتدار فاما بعد خروج الوقت لم يعمل المغير في السبب ففقد السبب وتأكده
 فلو عمل كما يجب فرضه ركعتين فلا يمكن التبدل لصحة الاقتدار لانه يودي الى اقتدار التضرع بالتفضل في حق القعدة
 ان اقتدى في شفع الاول والقرارة ان اقتدى في شفع الثاني لان واة الامام نفل والقرارة لفرض فان
 اذكر من معنى شكل بالونسي المقيم القراءة في الشفع الاول فاقترى المسافر في الشفع الثاني وكان ذلك خارجا
 الاصح اقتداءه وكان ينبغي ان يجوز لان القراءة فرض عليها في هذه الحالة قلت لا يصح الاول بعين محلا للقرارة
 وجوبا والقراءة في الثاني معانيها تتحقق بحكمها فصار كأنها وجدت في الشفع الاول فخلو الركعات عن القرارة فكان
 فيه بنا المبرور على العدم وان قلت فليكن ان لا يصح اقتدار التفضل بالمفترض في الشفع الثاني فان القرارة
 نفل عن الامام فرض على المقتضى والحال انه جائز قلت صلوة التفضل يأخذ حكم الفرض بالاتقار اتباعا لصلوة الامام
 ولهذا يجوز التفضل صلوة بعد الاقتدار يجب قضاؤها اربعا كذا في الجامع الكبير لصدر المجيد و قال الاكمل
 فان قيل على غير فرضه بالتبعية بقوله للتبعية فكيف يستقيم تعليقه بعد ذلك بقوله لا اتصال بالمغير بالسبب مؤذون قلت
 ذلك لتعليل القيس عليه وبما ان الجامع موجود وهو اتصال بالمغير فان المغير في الاول هو الاقتدار وهو مقتضى
 وهو الوقت كما ان المغير في الثاني مؤذون الاقامة وقد اتصل بالسبب وان اقتدى به في غيره لم يجز بعد اتصال المغير

لانه يتغير فيه
 الى اربع للتبعية
 كما يتبعية
 الاقامة
 لا اتصال
 المغير
 بالسبب
 وهو الوقت

كما اذا نوى الاقامة بعد الوقت انتهى وقت هذا السؤال غير وار ومن الاول فلو كان من الحاجة الى التسهيل لانه في كثير من
 وعمل كل واحد منها بعد انقضاء الاول على الثاني بعبادة تشبه بوجود وجه بالذي هو واجب في التقييد القيس حاشي من ان يشرع
 في فائته لم يحرمه شيء اي وان دخل المسافر في صلوة فائته لم يحرمه الاقامة وانما قال وان دخل مصلية في
 ولم يتكلم وان انتهى في غير الوقت لتكلمه وعليه اذا دخل المسافر في صلوة التيمم في الوقت ثم دخل الوقت فانه لا
 يتقدم وجوب الاقامة بعده لان الاتمام يوم بانشره مع الامام في الوقت فالتحقيق الوقت بنحو من التيمم يومه انما يشترط
 اي لان الغرض من التغير شيء عن تعدي الكمال ثم بعد الوقت لان نقصا سبب شيء وهو الوقت ثم
 كما لا يتغير شيء فرضه من نية الاقامة شيء بعد نزع الوقت فلما لم يتغير فرضه لم يحرمه اقامته ولو
 لانه لو جاز لا يخاف الحان يقتضي الشفع الاول في الشفع الاخر في الاول يلزم اقتدار الغرض بالتفضل في حق القعدة لان القعدة
 الاولى فرض في حق المسافر فضل في حق التيمم وفي الثاني يلزم ثبوت القعدة بالغرض بالتفضل في حق القعدة لان القعدة
 فرض في حق التيمم ودون الامام فاقترار الغرض بالتفضل لا يجوز عندنا خلافا لما في حق والى هذا اشار المصنف
 بقوله لا يتغير بقوله لم يكون اقتدار الغرض بالتفضل في حق القعدة او القعدة شيء اذا كان اقتداره في الشفع الثاني
 وكما اذا لم يفتقر لخلو المائدة اجمع كجواز اجتماعه ومو ايضا فيفسهم وان على المسافر التيمم كعتيق سلم شيء
 اي المسافر الذي هو الامام يسلم في آخر الركعتين التيمم باصاوته ثم واتم التيمم من الوقت ومن ثم صلوته
 شيء وهي اربع ركعات ثم لان مقتضى التزم الموافقة شيء الامام ثم في الركعتين التيمم للمسافر ثم عليه ان يركع
 شيء من الصلوة وهو ركعتان ثم كالمسبوق شيء فانه يفرضه فائته من صلوته مع الامام ثم المائدة شيء استلزام
 من قوله فيفرض اي لان مقتضى المذكورهم لا يقتضي شيئا بلقي من صلوته لانه لان في صلوته مما يروى
 من اجل المسبوق الذي امره في الشفع الثاني حيث يأتي بالقراءة لانه لو ركع القراءة فائته في الاصح شيء اخر
 عن قول بعض المشايخ من وجوب القراءة فيما يمتون لانهم يفرضون فيه ولما لم يمتهم سجودا وسواها فائته فاجابوا
 المسبوقين وشاروا الى وجه الاجم بقوله هم لانه مقتضى تحريمه لا فعل شيء اتم من حيث التحريم لانه حيث يفعل لانه مقتضى
 تحريمه فانه التزم الاداء معه في اول التحريم واما ان ليس مقتضى فعله لان فعل الامام فوجع بالسلام على رأس الركعتين
 وكل من كان مولا لا على الاطلاق لانه بالنظر الى كونه مقتضى التحريم بحرم عليه القراءة والنظر الى كونه مقتضى فعله
 يستلزم القراءة فيتم كما احتيا طالان للجموع والستحي اذا اجتمعوا فاعل عليه للجموع والى هذا اشار بقوله هم والغرض شيء اي
 فرض القراءة هم صار يروى شيء القراءة الامام وقراءة قرة مقتضى ومنه يمنع من القراءة فاذا كان كذلك

وان دخل وقت
 وان دخل وقت
 لانه لا يشرع
 الوقت كانه سلام
 المسبوق كانه
 بغيره كانه
 فيكون اقامته
 المصنف والمادة في
 في حق الصلوة او
 وان سئل المسافر
 بالمقيمين ركعتين
 سلم واخر التيمم
 صلوته من القعدة
 التزم انوافقه في
 الركعتين فيفرضه
 في الباقي كالمسبوق
 لانه لا يشرع الاصح
 لانه مقتضى
 تحريمه كالفعل
 والغرض صار من

فمن تركها بعد ما
تجوز الصلاة
كانه اخره
قراءة نافلة
فلم يناد
الفرض فكان
الايتان
اولى قال
يستحب
للامام اذا سلم
ان يقول
اتواصلوكم
فان تقوم ستر
لاستعمله
السلام قاله
حين صلى
ياهل مكة
وهو مسافر

هم فيه كما شئ اى في ترك القراءة مع اية الصلاة الى اجل الاحتياط لما ذكرناهم بخلاف المسبوق لانه اذ كان القراءة
نافلة شئ وحي واردة الامام في الشئ الثاني هم فيه ما هو الفرض شئ تلك القراءة النافلة هم مكان الايتان شئ
اى ايتان القراءة هم اهل شئ اى من ترك الايتان قلت لما ذكر المسبوق قارئة النافلة ولم تباد به الفرض مكان الايتان
به واجبا فكيف قال فكان الايتان باولى قات الايتان لا تمناني الوجوب كما ان الالباقه والذب لايتانيه والمراد بالاولى
جميع جانب الوجود على العموم وهذا موجود في الوجوب وزيادته وفي الجواز ان قوله مكان به اولى المطابقة فيه ويوجب له
فيه كما احتياحا لكن مراده ان جعله منفردا على القراءة ولو تركها كانت مساوية او من جملته مقتضاها
وتمت هذا صاحب الدرر اية ثم قال وفيه تعقيب فقله الاكمل قال وفيه نظر وكلاهما لا يستنبط به فاذا
تجوز فيه ان المعنى فكان الايتان بحجة كون المسبوق مقتضاها اولى من الايتان بحجة كون التعقيب مقتضاها ان يكون
القراءة ستة اولى او قارئة المسبوق فرض لا تجوز العمولة به وانما هم يستحب للامام المسافر او سلم شئ على راس الركعتين
هم ان يقول اتواصلوكم فانما تقوم بنفسه شئ فليحسب وسكون الطاريج مسافر ورايل على ان العلم بحال الامام يكون
او مسافر ليس شرط انهم ان علموا انه مسافر فقولوا به اعلمت وان علموا انه مقيم كان كذا بديل على ان المراد به اذا لم يعلم حاله
به وجعلت لما ذكر في فتاوى ضيخان وغيره ان من اقتضى بامام لا يدري اى مقيم كان كذا بديل على ان المراد به اذا لم يعلم حاله
ما وجه التعقيب من الروايتين قلت تلك الرواية محمولة على ما اذا بداهه الامام على غابر حال الاقامة والحال انه ليس بمقيم
ولم على راس الركعتين والفرض على ذلك لا اعتقادهم فساد صلوة الامام وما اذا علموا بعد الصلوة بحال الامام عازت معلوم
وان لم يعلم حاله وقت الاقامة فان قلت فعلى هذا التقدير يجب ان يكون هذا القول واجبا على الامام لان صلوة
يحصل به وما يحصل به ذلك فهو واجب على الامام فكيف قال يستحب قلت صلوة لم يسبق توقف على هذا القول لانه
على ان علم على راس الركعتين وعلمهم هو وجوده فانما هو من حاله انه مسافر فحالاه على الصلوة فان قوله بعد ذلك زيادة
العلم بانه مسافر فكان امره مستمرا واجبا وفي شئ الارشاد في معنى ان يحرم الامام القوم قبل شروعه ان مسافر فساد
لم يخرج بعد السلام هم لانه عليه السلام قال حين صلى بابل مكة وموسى بن قيس هذا اخي ابو داود والتزمه عن علي
بن زيد بن ابى نصره عن عمران بن حصين عن ابي عبد الله عليه السلام قال غزوت مع رسول الله عليه السلام وحدثت معه فانا كنا بكة
ثمانى عشرة ليلة لا يصل الاكتين يقول يا اهل مكة فانما قوم مفرو قال الترمذي حديث حسن صحيح ورواه الطبراني في المعجمين
في مصنفه واسحاق بن ابي عمير ورواه الطيالسي والبخاري في مسانيدهم ونفذ قال باسافوت مع رجل الله صلعم فخط الامام
صلى ركعتين ثم حجبت معه وحدثت فصل ركعتين قال يا اهل مكة اتواصلوكم فانما قوم مفرو حجبت مع ابى كبر شئ الله غنمته وحدثت

الحسين

عمران بن حصين رضي الله عنه ومحدث الى سريرة رضي الله عنه قال سافرت مع النبي عليه السلام وسع الى كبر وعرضي الله
 كلهم على حين خرج من المدينة الى ان رجع اليها كعتين في المسير المقام بكثرة رواه ابو يعلى في مسنده ومحدث انس رضي الله
 عنه خروجه مع النبي عليه السلام من المدينة الى مكة فكان يصلي كعتين كعتين حتى جعنا الى المدينة قيل كم قمت بكثرة قال اثنى عشر
 رواه البخاري ومسلم ولو لم يعلد النبي عليه السلام نفسه في مكة من المسافرين لما صلى كعتين ولكنه لما لم يركبوا وعرضي الله عنهم وهذا
 شئ ابي وهو الذي ذكرنا من بطلان الوطن الاول بالوطن الثاني ثم لان الاصل شئ ابي في هذا الباب ثم ان الوطن
 الاصل شئ وهو ما يكون بالوطن بالاهل او بالمولد يسمى القضاة وطن القراهم تبطل بمثلته شئ وهو الذي اتصل اليه باله
 صورته جل وطنه بالكوفة فخرج الى مكة فاستوطنها ثم بداه ان ينقل باستيطانه بكثرة واستخاها دارا فاول انه لم يتوطن بمكة
 ثم بداه ان يرجع ويتخذ خراسان دارا فاوله الكوفة ليصل بها رعاياه من الوطن الاصل لا تبطل بالسفر لانه لا يفسد
 مكان يخرج مع جهابذة الغزوات من المدينة ولا ينقل وطنه من المدينة ولم يبدؤا بغيره ووطنه ووطنه الاقاربه شئ
 وهو ان ياتي المسافر الاقاربه في بلد خمسة عشر يوما فصار عدا يسمى ايضا الوطن الساعات والوطن يستعاضه تبطل بمثلته شئ
 تبطل وطن الاقاربه وصورة خراساني قدوم الكوفة فاقام بها اتم اتم صلوة ثم خرج الى الخيرة فوطن نفسه على الاقاربه خمسة
 يوما فاقام بالخيرة اياما على تلك المدينة ثم يريد خراسان واما الكوفة فاقام بقصر الصلوة لانه انقضت وطن الحاد بالكوفة
 بوطنه كعاد بالخيرة فان لم يبق المقام بالخيرة خمسة عشر يوما الا ان كان بها تيمم الصلوة ثم خرج الى خراسان فاما الكوفة فانه
 تيمم الصلوة لان وطن الاقاربه لا يبطل بالوطن السكنى ثم وبالسفر شئ يبطل وطن الاقاربه بالسفر يعني بانشاءه لان السفر
 ثم وبالاصل شئ ابي يبطل الوطن الاقاربه بالوطن الاصل لانه اقرب منه ثم اعلم ان عامة المشايخ قالوا الاوطان ثلثة
 وطن على وطن فاته وطن السكنى وهو ما انوى ان يقيم المسافر اقل من خمسة عشر يوما ووطن السفر ايضا واعتبار التحقيق ان الوطن
 وطنان وطن أصلي ووطن متعارف وهو وطن الاقاربه ولم يتغير ووطن السكنى لانه لا يثبت في كل الاقاربه بل حكم السفر فيه بان
 وهذا لما ذكر المصنف ج ثم ان وطن السكنى تنقضي بكل صورة جل خرج من اهل وهي سواء الكوفة حينما اقل من مائة
 ثلثة ايام فزل بالكوفة فقله ثم خرج من الكوفة الى القادسية يطلب غزاة ثم خرج من القادسية يريد الشام ويريدان من الكوفة
 فاقام على الكوفة كعتين لان وطن كنهنا والقادسية اهل وطن كنهنا بالكوفة بكثرته تاه فيها فان كونا القادسية في خمسة عشر يوما
 بالكوفة لان وطن السكنى يبطل بطن الاقاربه وكذلك اذا اقل الى القادسية باعله وتساءه ليصل بالكوفة كعتين لان وطن السكنى
 يبطل بالوطن الاصل ثم اذا انوى المسافر ان يقيم بكثرة في خمسة عشر يوما لم يقيم الصلوة شئ لان وطنه الاقاربه في كل واحد منها
 خمسة عشر يوما وانوى اقل من ذلك لم يقيمها بهم لان اعتبار المدينة في موضعين يقتضيه اعتبارها في مواضع وهو متعش

وهذا هو الاصل في الوطن
 الاصل تبطل بمثلته
 السفر ووطن الاقاربه
 تبطل بمثلته وبالسفر
 وبالاصل واذا اقل
 المسافر ان يقيم بكثرة
 وبمبنى خمسة عشر يوما
 يتم الصلوة لان اعتبار
 المدينة في موضعين
 اعتبارها في مواضع
 وهو متعش

أي اعتبار الدين في مواضع متفرقة والمحصل أنه لا يعتبر في الإقامة خمسة عشر في موضعين لا يجزئهما واحد أو قوتيه لانهما
 لا يجزئهما يلزم اعتبارهما في ثلثة اصهار واربعه اصهار الى خمسة عشر في موضعين لا يكون شخص يقيا بنفس الزوال
 ذلك فاسم لان السفر لا يعبر عنه شئ ايسر من اللبس قال الشافعي في هذا ردول معنى ليس مذكور لفظا ووجهه ما ذكره
 في المبسوط وقال لان نية الإقامة ما يكون في موضع واحد فان الإقامة ضد السفر والانتقال من الارض الى الارض يكون
 غير حال الى الارض ولا يكون اقامته ولو جاز نية الإقامة في موضعين جازنا فيما زاد على ذلك فيردى الى القول بان السفر
 لا يتحقق الا بالاجتماع اقامة السافر في الرحل بجايز ذلك على خمسة عشر لان اقامة المرافعات الى ستة الاخر
 امكن فاقوت السوقي ان تسكن يكون في حكمة كذا ومنه بالنهار يكون في السوق هم الا اذا نوى ان يقسم ابايل في ايامه
 مقبلا بدخوله في شئ ايسر في احد الموضوعين هم لان اقامة المرافعات الى ستة عشر ايسر موضع يتوكلنا ذكرنا الان في
 المبسوط ان فيها تفاوتا فانه لو دخل الموضع الذي عزم على المقام فيه بالنهار او لا يصح مقبلا لان موضع اقامة المرافعات
 وفي المقيد وانتهى هذا اذا كان كل واحد منهما اصلا مكنته وبني او كما كلفته والخير فاذا كان احدهما متبع الآخر بان نوى الإقامة
 في السفر وفي موضع آخر جتمع لهما ومما يلزم ساكنه حضوره في جميعهما لانهما كانا احدا لان نوى ان يقسم في احدهما ليللا
 في الاخرينما في جميعهما بدخول الذي نوى ان يقسم فيه ليللا ولا يصح مقبلا بدخول الذي نوى ان يقسم فيه هنا راوي الشافعي فاذا
 دخل الذي نوى الإقامة فيه ليللا صحت حتى يزل كذا اذا دخل الاخر فليسه فهو يقسم لانه ليس بينهما مسافة سفر وفي جزم نفسه
 بعضهم اعتبر اكثرهم ومن فاته صلاة في سفر فضاها في السفر كعتين ومن فاته في السفر وموتفعا في السفر ربا شرا
 الفاتنة في السفر فهو كعتين في السفر وموتفعا قول مالك الشافعي في القيم وقال في الجدي لا يتصرف في السفر واشار الى الذي
 وبقال احمد واودلان الرخص هو السفر وقد زال فيقول القصر واما قضاء الفاتنة في السفر وموتفعا في السفر لا جازع
 قال لا اعرف فيه خلافا الا على من الحسن البصري وروى الاشعث عنه انه الاعتبار بحال القصر وفي المبسوط ان من سرج
 بعد دخول وقت الصلاة يصلي صلاة المسافر وقال ابن شجاع يصلي صلاة القيم وفي شرح المهرجاني ان من سافر في وقت
 الوقت وقد تمكن من ادائها فاقصر عنه الشافعي مالك النجود واشار الى المندوق قال زفران كان قد نفى من الوقت مقدار
 ما يردى فيه ركعتان يصلي صلاة المسافر ان كان من ذلك يصلي اربعاه لان القضاء بحسب الاول شئ ليس كل من وجب
 عليه اربع فاقصر اربعاه من وجب عليه اربع ركعتين فضا ركعتين هم والمعتق في ذلك شئ ايسر في وجوب القضاء في الوقت
 لا شئ ايسر لان آخر الوقت هم المعتق في سببته عدم الاداء في الوقت شئ قد تفرق في الاصل ان السبب عندنا ما هو الجواز
 من الوقت ولكن اصحابنا اختلفوا في الوجوب الذي يتعلق بآخر الوقت فقال اكثرهم الوجوب يتعلق بقدر التحريم حتى لا

لان السفر لا يعبر عنه شئ ايسر من اللبس
 نوى ان يقسم ابايل في ايامه
 احدهما في جميعهما بدخول الذي
 لان اقامة المرافعات الى ستة
 الى مبينة ومن فاته
 صلاة في السفر فضاها
 الحضر كعتين وموتفعا
 في الحضر فضاها في السفر
 اربعاه لان القضاء بحسب
 الاداء والمعتق في ذلك
 اخر الوقت لانه المعتق
 السبب عندنا ما هو الجواز
 في الوقت

جميعه ثبوت الاحكام في كل سافرهم ولان نفس السفر ليس بعصية شئ لا تعبارة عن خروج بريد وموت قوي المعصية لا يلزم
المغفرة فيه بغير ما دام المعصية تكون بعده شئ اي بعد ما صار سافرا لكان في قطع الطريق هم او بجاورة شئ اي بجاورة السفر
لما في الباقي وهو في الولاية من غير ما كان في السفر شئ اي سببهم الرخصة والنداء علم شئ لان القبح والمجاد لا يقدم الا في حاله ولا يصح
وبسبب وقت النداء اعلم ان السفر رخصة واجب ومندوب ومباح ومكروه وحرام فالواجب سفرهم ومندوب قبل حج التقليل
طالب العلم وزيارة قبر النبي عليه السلام والصلاة في سبب الاتصاف بزيارة الوالدين والمباح سفر التجارة والمقبرة والمكروه
من بلدى بل لا يغرض صحيح واحكام السفر قطع الطريق والاباقي ونحوها فغدا يقتص في كل سفر وفي كل وقت المالكية بين النكاح
بغير فخر والرضخ للشا في من الدول بقوله لانا قال الاوزاعي الثوري وداود واصحابه والفرني وبعض المالكية وعن ياد
بن عبد الرحمن الا انه نسي ان العاصي بسفره يقطع لغيره لكون المشهور عن مالك النسخ بسفر المعصية وموتول الشافعي محمد
وقال النووي ما يلحق بسفر المعصية ان يتبع نفسه ويذهب واتبه بالرضخ لغيره عن موتول من بلدى بل لا يغرض صحيح
ولم يخصص السفر للمجرد رواية البلاد وليس لغرض صحيح فلا يقتص عن مالك لا يقتص العاصي المتكذوب وعن ابن مسعود رضي الله عنه
لا يقتص الا في السفر الواجب كالحج والعمرة وقال الطحاوي ان لا يقتص الا في سبيل من سبيل الخير ونحوهم من قال لا يقتص الا
في الخير وكان الاودوني من الشافعية يقول ان العاصي بسفره لا ياكل الميتة فاذا قبل له في النسخ قتل نفسه وموتول
قال الله تعالى ولا تقتلوا انفسكم يقول لمن توبة فله ان يقطع اما بال اي تب كل قال ابو بكر الرازي لا يجوز قتل نفسه
وان لم يتب لان ترك التوبة لا يوجب قتل لانه في جميع بين متعصتين وقال ابو بكر الرازي ولا يجوز من ان العاصي في سفره
ياكل الاطعمة الباطنة من غير منع ويتوصل به الى غرضه الحرام وتيقوى عليه بذلك وقال ابن العربي عجا من يبيع ذلك
مع التهاوي على المعصية وما ان من احد القول فان قاله فهو مخطئ قال القرطبي هذا احتمال واحتمل خلاف هذا فان اطلاق
نفسه في سفر المعصية اشد بمعصيته كما هو فيه واعلم يتوب في اثنائه اكل ميتة التوبة عنه ما كان منه وليس اكل الميتة رخصة
في حال النسخة بل مؤخرية واجبة حتى لو امتنع من اكلها كان عاصيا فروع اخذت في سافرا في صلو الصلاة السائرين
وتبين اوطاف في ولاية الدير سافرا في الزخوة وفي المنتصف رجل كل رجلا فذهب به ولا يرى ابن يذهب قال تيم
حتى يسير لانا في قصره اعلم ان الباقي بعد ما شئ يسير ولو كان صلى كعتين من جملة اجزائه فان سار به اقل من ثلاث اعدا كل
وفي المبسو ولو ترك القراءة فيها فلا تغلب صحبة ولو ترك القعدة الا بلى ثم نوى الاقابلة تجوز صلوة لانا سنة في الفرض
ذكره الزهري في شهر ربيع سفره كافر كذا البص عندنا في ابراهيم وعندنا في سبيل الصالح والسفر منها عندنا محمد بن
بلا يصح من المحقق في الصحيح قال السرخسي في المبسو والغنية في لا يقتص في سنن وتكلموا في الافضل في حاله الا في حاله

ولان نفس
السفر ليس
بمعصية
واما للمعصية
ما يكون بغير
العمل ولا يخطئ
متعلق الرخصة
والله اعلم

في حالة السير قال هشام رأيت محمد الكشي لا تطلع في السفر قبل الظهر ولا بعد عا ولا يبرح حتى يخرج المغرب واما رأيت تطرح قبل العصر
ولا قبل العشاء ويصل العشاء ثم يوتر في قبة المذبة تزوج المسافر في بلد لا يصير بيقا به وهو قول الشافعي وفي فتاوى
خواصه زاد يصير بيقا ولو كان له محل ببلدين فاما ما دخلها صا بيقا فيا ذكر في جوامع الفقه وفي المحيط فان ماتت زوجته
في احداهما وتوفي فيها ودور عقار قبل لا يبعث ويطلب اذا المقبر الا عمل دون الدار كما لو تامل ببلدة واستوت سكنها ليس له
دار قبل تعمي كما اذا حلف لا يسكن ببلدة الدار وتقل عنها ببلدة وتجي فيها قلعة والمسافر لغيره بيقا بنفس التزوج مسافر وتقيم
اشترى بعبارة يصل العبد صلوة ليقوم قاله علماء الدين ابو الحسن الضمري وغيره من علماء الدين وقال علماء الدين الكمال الاصم
انه يصل صلوة المسافر قبل ان كانت بينهما مائة في كل سنة يجر له بها نعم عند التقيم ويقصر عنه المسافر ذكره المصنف في المقبول
الاقامة نية الاصل ودون البتة كنية التحية والاسير ودون الجند ونية الزوجة مع الزوجة والمولى مع عبده ورب الدين مع
هيوته ان كان مسرعا ذكره في التحفة وكذا التحول مع حاله والاجر مع مساجره والتكليم مع استاذة ذكره في الذخيرة و
في المحيط قيل ان كانت استوفت صرحا وفي قبة المذبة السفر والاقامة الى الزوج ان استوفت صرحا والا فلا يملكها وكذا
بعد الدخول في حق العمل وكذا الجندى ان كان يترك من الامير والا فلا وفي المحيط جعله قوله وكذا الغريم مع ديونه
ان كان مغسلا لا يبيعه او يلازمه وكذا لو انحصر غيره ظملا لانه عاده عليه وكذا المذبة الى الاثم اذا قتاده احد والا فلا وفي
الذخيرة المطلوع بالجماد لا يكون تعالوا فيكون تتج على طائفت الا ليق الوالى بخان العبد المرأة وفي المحيط مسافر في مصر
غزوة كان مسرعا يقصر لانه لم يبق الاقامة وان كان مسرعا غزوا ان يقصر فيه اول يوم ثم يشاء قصره وان غزوا ان لا يقصر فيه
فكانه نوى الاقامة وفي الذخيرة ذكر من ساعد عن ابى يوسف اذا صلب المسافر بالدين وهو مسير الصلوة وكذا ان كان الاصل
ان يكون وطن نفسه على اوجه قصره وفي المتن سلم اسره العبد وان كان مقصدا لثلاثة ايام قصره وان لم يعلم ساءه كان لم يجره
وبكان العبد بيقا اتم وان كان مسافر يقصر لانه تحت قصره كالعباء مع سيده فانه يسأله فان لم يجره اتم وفي الذخيرة ان
انقلعت الاسير من امر العبد ووطن نفسه على اقامته شهرى عبازا او نحو مقصلاته محارب العبد وكذا اذا سلمه فتم بنهم بطلوه
يقتلوه فخرج عابرا بمسيرة السفر اذا لم يعلم التبع نية المتبع لاقامة لا يلزم الا اقامته حتى يعلم كما في توجبه الخفاف هو الاصح و
قيل بل يلزم الاقامه لانه يمتنع كغسل الكليل والمكره بالسفر كالا يقصر وبه قال مالك في احمد قال للشافعي لا يقصر لانه يمتنع حتى
كافرا فوافهم سلم الكافر وبغض الصبي فان بقي الى مقصد هامة سفره وان لم يبق قاله كافر يقصر ودون الصبي لان نية محملا
من على خلاف الصبي وقال افضل حكمه ان يقصر وقال بعض المشايخ حكمه حكم المسافر والختان الاول ولو طهرت الخائف في السفر
بغيرها وبين المقصد اقل من مسيرة سفره ثم هو الصبي اذ في السفر ثم اسلم من ساعته وبنيته وبين المقصد اقل من مسيرة سفره

والله اعلم

ولكن المرأة لو طهرت وجبا انما او جعيا وانقضت عدتها ونبتا ما بين المقتضى قبل من مدة السفر فاما قبل انقضائها العدة
فمحمدا في الرخصة حكم التزوج ولا يكره الخروج للسفر لوم اجتهاد قبل الزوال وبعده وقال الشافعي يكره قبل الجمعة وقبل الزوال
لترتولان جهما لا يكره وهو قول احمد وقال في القديم لا يكره وهو قول مالك لوسا في رمضان لا يكره من دخل في الحج قبل ان
ولوى الاقامة في دارهم في موضع الاقامة صححت نيته

باب صلوة الجمعة اي هذا باب في بيان احكام صلوة الجمعة ووجه المناسبة بين البابين من حيث ان في كل منهما شرط
شطر الصلوة فالاول بواسطة السفر والثاني بواسطة الخطبة الا ان الاول شامل في كل فوات الاربع والثاني في خاص من الظهر
والخاص بعد العشاء وجوز الان تخصيصه ليكون الابعاد التيميم ثم تقا قما من الاجتماع كالفرض من الافتراق وفي التيميم كالميم في
معظم التيميم قال الشافعي في قريش فيما بين جيعا فاسكون كاصلة لمصوب منه بفتح لاقوت الاجماع كاصحائه من الجمعة والجمعة
كالموسم وجها من التخصيص عن الفرار والاكثرون ان الاسكان تخفيف كالعقيق والفتح لغة مني تقيل وجعها جمعات وجمع سميت
بذلك الاجتماع الناس فيما قبل كثره فاجتمع في هذا من خصائل التيميم في اسم شري في قول سميت بذلك لان آدم عليه السلام جعها
خلقه ويروي ذلك عنه عليه السلام قيل لان الخلقات تمت فيها واتممت وعن ابن سيرين ان اهل المدينة سموا الجمعة
وجعوا قبل ان يقدم رسول الله عليه السلام فزل سورة الجمعة ولم يكن بعد فرضت قيل اول من لم يجتمع لعين بن كوا
وكان اسمه في الجاهلية ربي ومن الاعراب الذي هو اتخذه مكان تزين الناس فيه فضيلتها عظيمة عن ابى هريرة قال قال الله
وتبارك وتعالى يا ايها الذين آمنوا اذعوا لربكم واذعوا لرسول الله قال قال رسول الله
عليه السلام خير يوم طلعت عليه الشمس يوم الجمعة فيه خلق آدم وفيه اُدخل الجنة وفيه اُخرج منها ولا تقوم الساعة الا في يوم الجمعة
رواه مسلم في صحيحه وزاد مالك وابوداود وفيه شرب عليه وفيه مات وما من دابة الا وهي مصححة يوم الجمعة من حين يصح من
طلع شمس من خلفها من مائة الساعة الا يحسن والانس ذراوا الترندي وفيه ساعة لا يدافعها الا عبد مسلم يصلي يسأل الله فيها شيئا
الا يعطاه اياه وفي الساعة الاجابة ثلاث عشرة قولنا عن ابى هريرة عن النبي من طلع فجر الى طلوع الشمس الترندي بعد صلوة عصر الجمعة
الى غروب الشمس احسن من العباد العالية عند زوال الشمس ثلاث عشرة رضى الله عنه ما اذا ان الجمعة تسلم في صحيحه اذا قعد الله على المشرك
بصره الجوردة الساعة التي احسن الله فيها الصلوة والبوادر وعن ابى ذر بن ابيان الساتر تقع شربة الى ذراع طائر
وعبد الله بن سلام من العصر الى غروب الشمس كتب لقسم حقة في جميع الاعلى تلك الساعة ابو داود ومن حين تقام الصلوة
الى حين انقضاء البويرة التمسح في ثلاثه مواطن بابين طلوع الفجر الى طلوع الشمس بابين نزول الامم الى ان يكسر
لوا بين صلوة العصر الى غروب الشمس ابن عمر رضي الله عنه ان طلب ساعة يوم سيرة قراها انما اخفيت في اليوم وكل

باب
صلوة
الجمعة

ابن النذر اجماع المسلمين على وجوبها وقال الخطابي ذكر الله تعالى على الخاص من فروض الكفاية قالوا انما غلط وقال النووي في غير
 على كل مكلف غير احوال الانذار وكل ابو الطيب عن بعض اصحاب الشافعي غلط من قال انما فرض كفاية وقال ابن العربي
 لا يطلب على فريضة كجمعة بل لان الاجماع من اعظم الاولاد وروى ابن وهب عن مالك انه قال سمعوا شعبة وعلقمة بن
 عبد الصمد بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما عن النبي عليه السلام انه قال الجمعة على من سمع النداء وراه ابو داود ورواه ترمذي
 وعن حفصة بن ابي العيص انه عليه السلام قال واجتمعوا على كل مكلف منكم انما غلط في باسناد على شرط مسلم قال النووي
 وفي الدراية صلوة الجمعة فريضة يكملها بما كلفه الاجماع وهي فرض معين لا يمتد من كس من اصحاب الشافعي فانه قال فرض
 كفاية وهو غلط ذكره في احكامه وشرح الوجوه وفرضيتها بالكتاب والسنة والاجماع وفتح المعنى انما الكتاب فقوله تعالى يا ايها الذين
 امنوا اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الي ذكر الله الآية والمراد من الذكر في الآية الخطبة بانفاق النفس في الطلوع
 فاذا فرض السعي الى الخطبة التي هي شرط جواز الصلوة فالى اهل الصلوة كان واجب ثم اكد الوجوب بقوله واذر البيع يوم الجمعة
 بعد النداء وتحويل المباح ليكون من اجل واجبه اما السنة فحديث جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديث وفيه
 واعلم ان الله تعالى فرض عليكم صلوة الجمعة احدى روافد السنة وقال وفيه عبد الله بن محمد العمري وهو كثر الحديث
 لا يتابع في حديثه وقال محمد بن اسمعيل البخاري وذكر في البيهقي ان الحديث بمناه وبهذه ذكر صاحب المذهب واما الاجماع
 فاجمع الامة على ذلك من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا على فرضيتها من غير انكار احد لكن اختلفوا في هل الفرض
 في هذا الوقت فقال الشافعي في المجدد ورواه مالك واحمد ومحمد في رواية فرض الوقت اجمعه وانظر بل عنها وقال ابو
 داود يوسف والشافعي في القديم الفرض هو الظهر وانما المغرب والعشاء باسقاط او ارجحته وقال محمد في رواية فرض احد لهما
 غير معين لتعيين اليه ولكن خص به اوار الظهر وفائدة الاختلاف تظهر في ختمهم ان الظهر في اول الوقت يجوز طاعتها فيخرج
 بعد اوار الظهر لهما اول يوم جوبا اليها لم يطل فوضه وعنه يوم لا يجوز ظهر سار ادرك الجمعة او لا يخرج اليها ولا ولا ما لم يفسد فلانها
 امر بترك النظر لاقامة الجمعة وظهر فريضة ولا يجوز ترك الفرض الا لفرض هو كونه واولي نفل ان الجمعة اكد من الظهر في الفرض
 هم فاصح الجمعة ان في مصر جامع شمس شرطه لزوم الجمعة شمس عشرة سنة في نفس المصلحة وهي الحرية والذكورة والاقامة والجمعة
 وسلامة اللاجئين والبصر وقال يجب على الاعمي اذا وجد قاعا او ستن في غير نفس المصلحة وهي البصر اجماع والاساطان الكاهنة
 والخطبة والوقت فالانما حتى من الرأى لواقى على باب المصروع فيه عيشة ولم ياذن الناس فيه بالداخل لم يركبوا ذلك
 امر ناشى عنه المند وكر محمد في نوا و الصلوة ان المصروع جنوده في الحسن والخلق الا بواب وصل على يوم الجمعة فانه لا يجوز
 واشدد لمصطفى في شرطه الا ان قوله لا يصح الجمعة الا في مصر جامع وسياق في المصروع اجماع هو ان في مصلي المصروع في المصروع

لا تقبل الجمعة
 الا في مصر
 جامع او في
 مصلي المصروع

٧

وفي الكلباني والمفيد لا يثبت الجملة عندنا الا في مصر او ما هو في حكمه كصلي العبد وفي جوامع الفقه واريض المصنف كالمصنف
في النبايع لو كان من خارج المصنف لا يثبت عليه قال وهذا صحيح ما قيل فيه وفي قاضيهما عن ابي يوسف مروي عنه وعنه
من الامثلة فيخرج وعندهما اشتهر الجملة فان امكنه المبيت بالمدينة يوجب الجملة واشاره وكثير من اشتغالها قال ابن المنذر ومضى كلف
عن ابن عمر رضي الله عنهما وابي هريرة ونافع ومولى بن عمرو بن جهم قال عكرمة واكرم وعطاء والا فرعي ابو ثوبان يثبت الى
رضي الله عنه انه عليه السلام قال الجملة على من اواه الليل الى اهله وضعف الترخي واليوتق وعنه ابى غنفة تجب اذا كان في
خروجها من مصر وعنه ابا عبد الله بن محمد اذا كان منه وبين المصنف ايمان في ثلثة ايام فليجوز الجملة وموتول ما كانت الليث في
المفتي على اصل السواد والجملة اذا كانوا على قدر فرسخ هو الشار وعنه اذا كان اقل من فرسخين تجب في الاكثر لا في رواية
كل موضع يخرج الامام اليه صلى الله عليه وسلم تجب عن معاذ بن جبل يجب لمخضوفي خمسة فرسخا وفي المغنياني يجوز في فناء
ومو الذي اصابه المصنف لم ياب وقد روي بعض الشيوخ بالعملة وبعضهم يفرق بين واختاره السرخسي وخوارج راو ورد
وكان على الزهر في عن ابي يوسف يخرج الامام الى المصنف مسلا وسليما جائزا ان يعل على جميع الجملة لان فناء المصنف في قال ابو الليث
وبه نأخذ وفي المغيرة قيل جواز فناء المصنف في ابي خنيفة والي يوسف وعنه محمد لا يجوز بناء على فناء المصنف في مقدار قيل انما
يجوز في فناء المصنف اذا لم يكن بين المصنف وبينه مزارع ومرعى وهكذا في المغنياني من غير خلاف ففعل هذا القول لا يجوز
اقامة الجملة في مصلح عيب لان بينهما مزارع قال في المغيرة وقد وقعت مدة فاقتي لبعض شيوخنا ما اجدهم مجوزا وكان
ليس بعد اب فان انما يترك جواز صلاة العبد فيه لاسن التقديمين ولا من المتأخرين والمصنف فناءها شرط بعد جوازها
العبد والجملة وفي المغنياني وان كان بين المصنف وبينه مزارع وفرة فلا جملة عليهم وان كان النذر يلحقهم فالعملة
وليل واليملان ليس بشي وهو اختيار المحلومي وفي جوامع الفقه وعن ابيهم يجب على كل من كان دون المكان ان
يقصر المسافر اذا وصل اليه وقال ابن العربي الوجوب على من سمع النداء عند التماسي قال وتعلقه لنفسه على سماع النداء
يقطع عن كان في المصنف الكبر انما لم يسمع قال ابن المنذر الوجوب على من سمع النداء يريه في ذلك عن ابن عمر بن ابيسب
وعمر بن شعيب وبه قال احمد وسحاق وقال ابن المنذر يجب عند مجيء النداء والاخرى ببيعة من ابي عبد الله ان قول
المصنف لا يفتح الجملة في مصر جامع اوفي مصلح العبد قول علي بن ابي طالب وحديث نصر وعطاء وحسن ابراهيم ونجاشي
وجبا بدين سيرين واليوسري عليه السلام في سمع النداء في الكلباني لا يجوز الجملة في القصر في القصر
مع انه مستعان قوله لا يصح الجملة الا في مصر جامع نفي المذهب الشافعي فانه لا يشترط المصنف يجوزها في كل موضع اقا

ولا يجوز
الجملة
في القصر

اسكنه اربعون رجلا احرار الايطفون منه شيئا ولا يصفاويه قال احمد وقال مالك انما كان من اهل من اربعين وادخلوا مسجد
ابن عباس قال اول جمعة جمعت بعد جمعة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم في مسجد بني سنان بجوار ثامن البحرين رواه البخاري في
في لفظه بن داود بن جابر في رواية من قري البحرين وبقوله عليه السلام جمعة علي من سمع النداء روي داود بن جابر عن عبد الله
بن كعب بن مالك كان قاضيهم بعد ما ذهب البصرة عن ابي كعب بن مالك انه كان اذا سمع النداء يوم الجمعة يركع على
بن زرارة فقلت له اذا سمعت النداء نزلت الى سعد بن زرارة قال لا اذ اول من جمع بنا في هذا البيت من جمعة
من نياقة في القيع يعرف بفتح النحمان وفي سنن البيهقي فان سعد اول من جمع بالمدينة قبل ما قدم رسول الله عليه السلام
قلت لكم انهم لم يجمعوا قال ايلون بن جابر كتب ابو هريرة رضي الله عنه يسأله عن الجمعة قال قلت له ان جمع بها جمعت
ما كتب لنا ما ذكره الضعف من الحديث على ما ينبغي ان شاء الله تعالى ولا حاجة لهم في قصة بني مارة لانه كان قبل ما يقرب
رسول الله عليه السلام كما رواه البيهقي في سننه الكبير وايضا نحق نقول بجوارها بالايعين ولا يدل ذلك على ما
بدين بالايعين قال المزني لا يفتح ما فتح بالشافعي انه عليه السلام جمع بالايعين حين قدم المدينة لان المسلمين كانوا
قويحوا واوقوا اموالهم ايضا كان اكثر عدو فان قلت روي عن عطاء بن رباح عن عبد الله قال مضت السنة ان في كل ثلاثة
الامم في اربعين فما فوق ذلك جمعة وضح وفتح قال ابن قدامة اذا قال الصالح في مضت سنة من السنة لبي بالسلام
قلت قال في شرح المذهب حديث جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال في الجمعة ما وجدنا من قبله
لبن الاشهر في اسم الحسن في البحرين وفي البسوط في مدينة والمدينة تسمى قرية كما قال الله تعالى اخبرنا من بعد الله
الظالم قال عمر بن الخطاب في الحديث ما كنتم ابي من مثل جوارثنا من الامصار وهي بنجرهم اجمعين بالامام الماشي قوله في شهر البيت
الماز وفتح الزاير لجمعة وهو موضع بالمدينة وقال ابن الاشهر في بنجرهم موضع بالمدينة وفتحها بفتح الما وفتحها
ففتح النحمان قرية تبني بياضه والفتح بالنون وفتحها بفتح النون وكسر الصاد والجمعين وهي اووية يدفع سبلها الى المدينة
والروية بفتح الحاء الملهة وتشديد الراء من بين جملين فوات جارة سودهم بقوله عليه السلام لا جمعة ولا شريق ولا مطر ولا
الافى مصر ذات شمس قال الزلمي هذا مرفوعا عن ابيها وجاهه موقوفان على رضي الله عنه رواه عبد الرزاق في مصنفه
اخبرنا عن ابن اسحاق عن عمار بن عمار عن علي رضي الله عنه لا جمعة ولا شريق ولا صلوة فطر ولا انجي الا في مصر طابع اوذينة
عظيمة واخره عبد الرزاق ايضا البيهقي في المعركة عن سعيد بن زيد النخعي ثم قال كذلك رواه الثوري عن زبيدة بن
انبار روي عن علي بن موقوف فاما بنو عليه السلام فانه لا يروي عنه ذلك شيء وقال ابن خزيمة في المكنى ذلك عن علي بن
ليس على حل القرى جمعة انما جرح على اهل الاسما مثل المدينة قلت قد ازل الزلمي وجهاه موقوفان موقوفين لم يروى عن

له عليه السلام لا جمعة
لا شريق ولا فطر
انجي الا في مصر جامع

عليه السلام اليه سلم عدم وتوف غير على كونه مرفوعا والاشبات عدم على النفي وقد ذكر الامام خواص زاده في مبسوطه
 ابا يوسف وذكره في الاماكن السند ارفو على النبي عليه السلام والبوليوسف امام ابي يث حجة ولم يثبت عند كونه مرفوعا
 لما قال سند مرفوع ولكن سلمنا انه موقوف فهو موقوف صحيح وهو محمول على السماع لانه لا يدرك بالقتل وهو مقول على النفي
 جزمهم المصرا الجامع كل موضع له اسير وقاض في هذا الاحكام وتقيم ابي يوسف في تفسير المصرا الجامع وقد اختلفوا فيه من ابي حنيفة
 وهو يجمع فيه مرفوعا في اهله ونيا ودينه وعن ابي يوسف كل موضع فيه اسير وقاض في هذا الاحكام وتقيم ابي يوسف وهو مرفوع صحيح
 وكذا روى الحسن بن علي بن خزيمة في كتاب صلواته وفيه ايضا قال شيخنا الشورى المصرا الجامع ما يروى الناس مرفوعا
 المطابقة بخاري وسنن ترمذ وقال الاخرى المصرا الجامع ما يقيم فيه ابي يوسف ونفذت فيه الاحكام وهو اختيار الكرخي وعن ابي حنيفة
 الباقى ان قال حسن باسنت اذا اجتمعوا في الكبر ساجدهم فلم يسعوا فيه فهو مرفوع جامع وعن ابي حنيفة مرفوعا كبريه في ساجدهم
 وسواق ولما ساقى ويرجع الناس اليه فيما وقعت لهم من الخواث وهو اختيار صاحب التحفة وقال ابو يوسف في هذا
 ابن شجاع اذا كان في القرية عشرة آلاف فهو مرفوع وعن بعض اصحابنا المصرا بالعيش فيه كل منافع بصنائه وتحتاج الى التول
 الى صنفه اخرى وفي السبعة من قبل في هذا الوجود فيه جواز الدين وهو القاضى في الصنف والصلوات فهو مرفوع جامع عن ابي حنيفة
 المرفوع في بلدته في ساجده وسواق والى صنف المظلوم من ظلمه وعالم يرجع اليه في الخواث وهو الصانع وذكر في التفسير
 وعن محمد بن موهب مصره الامام فهو مرفوع ان لو ثبت في القرية ثمانية اقامته ابي يوسف والقصاص في المصرا فانما هو مرفوع
 لمحق بالقرى ولو ثبت قول في هذا المصرا ان كان الغنائم في المصرا اسود وانزل على الربية فعلى خلفه في المصرا وهو مرفوع
 وغيره ذكره ابو حنيفة في الحكم وقال فانما غنائم الاغتنام على ما روى عن ابي حنيفة في الحكم كل موضع في ثمانية اقامته في المصرا
 مشق وقاضى تقيم ابي يوسف في هذا الاحكام فهو مرفوع جامع قيل ان يوجب فيه عشرة آلاف وتقال وتيل ان يكون كمال
 لو قصد جمع وعلمه فمعه ذكره في الدنيا وفي الدنيا في ظاهر المذهب ما حده المصنف بقوله له اسير المرو من الاماكن الى
 الذي يقدر على الصنائ المظلوم من الظالم وانما قال وتقيم ابي يوسف بعد قوله في هذا الاحكام لان تنفيذ الاحكام بالاستيلاء
 اقامته ابي يوسف وان المرأة اذا كانت قاضية تنفيذ الاحكام وليس لها اقامته ابي يوسف وكذلك الحكم ما يقتضى ذكر ابي يوسف في القصاص
 لانما يقر بان في عامة الاحكام فبذلك اصدعها كان غنائم عن الاخرهم وهذا عند ابي يوسف من الشارة الى قوله المصرا
 كل موضع ادهم وعنه شمس ابي يوسف من انهم شمس ابي يوسف من انهم شمس ابي يوسف من انهم شمس ابي يوسف من انهم شمس ابي يوسف
 لان يكون هناك من يهيئهم والانسار واليهيهم اذا اجتمعوا في الكبر ساجدهم لم يسعوا فيه فانما كان كذلك يكون مرفوعا
 جاسعاهم والاول شمس وهو قوله الجامع كل موضع له اسير الى آخره وهو اختيار الكرخي شمس كرخ سامري وكرخ بن لود

والمصرا الجامع كل موضع
 له امير وقاض في هذا الاحكام
 ويقيم كذا دونه عن
 ابي يوسف وعنه لهم
 اذا اجتمعوا في الكبر ساجدهم
 لم يسعوا فيه فاما اختيار الكرخي

على انه لو كان بمكان الجواز بالطريق الاول وانما لم يثبت في ان الخليفة اذا كان مسافرا لا يصح له بحجة كما اذا كان
امير المؤمنين مسافرا فذكره يعلم ان حكم الخليفة على خلاف حكم امير المؤمنين في هذا دليل على ان الخليفة هو امير المؤمنين اذا كان مسافرا
في ولايته كان عليه بحجة في كل حال يكون في يوم بحجة لان ما يجرى به امره بغير فاقعة ولا ان كان مسافرا فذكره في الفوائد العظيمة
والجسامع الصغرى فافهم انهم عند ابي حنيفة والى يوسف بن شبيب شقيق لقوله ويجزى مني هم وقال محمد بن ابي حنيفة بن شبيب
وبه قال الشافعي واحد وهو قول عطاء بن رباح واما ما في ان لا يثبت على ابي حنيفة او لا يثبت على ابي حنيفة من القوي
شيب ولا يثبت في القرية ومنزل من منازل الحاج كقوات حتى لا يعيد بها شيب نتيجة قوله لا يجمع بيني وبين الناس القوي
حتى لا يصلي فيما صلوة العيدين فلا يثبت فيها بحجة هم ولما شيب الى ابي حنيفة والى يوسف بن شبيب من انما شيب الى ابي حنيفة
هم تحصر شيب الى تغييره ايام اليوم شيب لما يكون فيها اسواق وفيما سلطان او نائبه وقاضي في المالك الم
فقصير كسائر الامصارهم وعدم اعياده لا يخفف شيب فاجواب عن قول محمد بن ابي حنيفة بما تقرر الجواب انما لا يثبت فيها
يعني لا يصلي صلوة العيد لاجل الخفيف على الناس لانهم شغلون بامر الناس لان شيب من افيته كونه وتوالى بها لاجل
في الحرم وتبين ان شيب يقوم مقام ذلك الشيء وانما فاقعة فاقعة من كل وليست من فاقعة ومنها وبين مكة اربعة فراسخ
هم ولا يثبت بعرفات في قوله يوم شيب الى ابي حنيفة والى يوسف بن محمد وبه قال مالك الشافعي واحد واسما
وبه قول الزهري في قوله من خرم ان عليه السلام على بحجة بعرفات قال والاعراف انه عليه السلام طلب وصلى كغير هذه
صفة صلوة بحجة قال وما روي احد انه ما جاز في اقلع ذلك كاذب على الله وعلى رسوله ولو كان ما جاز لم يكن له في
لانه ليس بعرفات قال وبما يثبتهم الى دعوى الاجماع على ذلك وهذا ان كان يمين فيه الكذب على وعيد قلت هذا راجع الى
على الاشارة الى انما لا يثبت على ابي حنيفة والى يوسف بن شبيب من انما شيب الى ابي حنيفة والى يوسف بن شبيب من انما شيب الى ابي حنيفة
والسافر ونحوه فاقعة في البدوي والغفار باستدالات باطلية هم لا يخاف الى ان عرفات هم نصارى شيب الى ابي حنيفة
هم ومنه افيته شيب ليقام الاسواق فصرصا في ايام اليوم يكون فيها نائب سلطان والقاضي كما ذكرهم والاعراف
بالخليفة واسير كجواز لان الولاية لها شيب بالاعتقاد القوي جواز بحجة مني عند ابي حنيفة والى يوسف بن ابي حنيفة واسير كجواز
لان الولاية لها في اقاتة بحجة هم امير المؤمنين شيب الى ابي حنيفة والى يوسف بن شبيب من انما شيب الى ابي حنيفة والى يوسف بن شبيب من انما شيب الى ابي حنيفة
وليس له فاقعة بحجة الا اذا كان الخليفة كما ذكرناهم ولا يجوز انما شيب الى ابي حنيفة والى يوسف بن شبيب من انما شيب الى ابي حنيفة والى يوسف بن شبيب من انما شيب الى ابي حنيفة
بالسلطان بخليفة لانه اراد به الى الذي ليس له فاقعة والى ابي حنيفة هم او لمن امره السلطان شيب الى ابي حنيفة والى يوسف بن شبيب من انما شيب الى ابي حنيفة والى يوسف بن شبيب من انما شيب الى ابي حنيفة
ليكون اقامته لمن امر السلطان وهو الامير والقاضي وكما هم شيب الى ابي حنيفة والى يوسف بن شبيب من انما شيب الى ابي حنيفة والى يوسف بن شبيب من انما شيب الى ابي حنيفة

عند ابي حنيفة والى يوسف
وقال محمد بن ابي حنيفة
بني لها من القوي حتى
لا يثبت بها ولا يصحها
تتصر في ايام الموسم
عدم التعيين بالخفيف
ولا يجمع بعرفات في قوله
جميعا لاهلها فضاء وبه
ابنية والقياس بالخليفة
واميل كجواز الولاية لها
اهل المؤمنين في امور الجرح
ولا يجوز انما شيب الى ابي حنيفة
الطريق من السلطان لها فاقعة

هم وقطع المنازعة في تقديم من تشبه بالدال المحمودة من باب الفعل بان يقول واحدنا صلى بالناس لم يقلوا
 صلى بهم والتقديم شش بان يقول طائفة يصلون بالناس فلان يقول الاخر من يصلونهم فلان الاخر قطع الخصومة بينهم
 هم وقطع شش اي المنازعة هم في غير شش اي في غير ما ذكر من التقديم والتقديم بان يقول طائفة يصلون في مسجدنا ويقول
 الاخر من يصلون في مسجدنا فاختصوا بالصلوة والشرع هم فلا بد من شش اي اذا كان الامر كذلك فلا بد من السلطان او من
 امره السلطان هم تيمنا لامرهم شش اي لا راجعة وذكره الفقيه باعتبار المذكور والصلابة تيمنا على التعليل وكذلك اللهم في الامر
 ومن التمس امر السلطان قطع المنازعة وحتم مادة الخلاف وعند الشافعي السلطان ولو لم يسر بشرط الصحة كجدة ولكن السنة
 ان لا تقام الا باذن السلطان وبما قال مالك واحمد في رواية وعن احمد ان شرط كد حينا واحتموا في ذلك ان يكونان
 رضي الله عنه حين كان حجة بالمدنية صلى على رضي الله عنه كجدة بالناس من طريق رواه صلى بالمرغمان وكان الامر بده خلاصة
 الاتامتها السلطان كسائر الصلوات قال الاثرزي والنا روى عن جابر رضي الله عنه ان النبي عليه السلام قال اعلما
 ان الله كتب عليكم كجدة في يومى هذا في مقامى هذا في شهرى هذا في بقية و اجبت الى يوم القيمة فمن تركها جحدوا لها وجحدوا
 بها في حياتى او بعد موتى وله امام عادل او جابر فلا جمع الله له ولا تم له امره الا لصلوة له الا لا كوة له الا لا لاجع الا لا
 الا ان يتوب من تاب ما باله عليه قلت لم يبين ما حال هذا الحديث ومن رواه عن جابر وذكر في شرح الاقطع عن حميد
 بن السيب عن جابر ورواه ابن ابي عمير في مسنده وقال حدثنا حميد بن عبد الله بن ثمرنا الوليد بن بكر حدثني عبد المجيب بن عبد الله
 عن علي بن زيد عن حميد بن السيب عن جابر بن عبد الله قال خطبنا رسول الله عليه السلام فقال يا ايها الناس قولوا الله
 قبل ان تقولوا ويا وروا بالاعمال الصالحة قبل ان تشتملوا وصلوا الذي ينبغي لكم ومن ركبكم كجدة وذكركم له وكثرة الصدقة
 في السور العلانية ترزقوا وتغفروا وحبوا واطعوا ان الله قد افترض عليكم كجدة في حقاسى هذا وفي يومى هذا في شهر
 هذا وفي عامى هذا في يوم القيمة فمن تركها في حياتى او بعد موتى وله امام عادل او جابر استخافا بابا او جحدوا لها فلا يلزم
 شطه ولا بارك له في امره الا لا لصلوة له ولا كوة له ولا لاج له ولا صوم له ولا بارك في شئ توت من تاب ما باله عليه
 الا لا قومن امرأة رجلا ولا يوم اعزالي معاجر الا لا يوم فاجر مؤمننا الا ان يقره السلطان بخاف سيفه وسوطه ورجله
 البزار من وجها وروى الطبراني في الاوسط من حديث ابن عمر عنهما فان قلت في مسند بن ابي عمير عن عبد الله بن حميد
 قالوا انه واهى الحديث وسند البزار على بن زيد بن جده ان قال الدارقطني كلاما غير ثابت وقال ابن عبد البر
 واهى الا شاة قلت هذا الحديث روى من طرق ووجهه مختلفه فحصل له بذلك قوة فلا تنسج من الاحتجاج به في حقها
 باروى عن عثمان رضي الله عنه ساطع لانه قيل ابن عباس رضي الله عنه فعل ذلك بامرهم او لم يعمل الى عثمان فمنا فاف

تدفع المنازعة في تقديم
 تدفع في غيره فلا
 منه تيمنا لامرهم

انزل

ثم حصلوا من الامام علمائنا ان يجتمعوا وليقدموا من يصلي بهم كذا فذكره الشيخ ابو الفتح البغدادي عن ابن ابي عمير
 رضي الله عنه فعل ذلك بلال بن رباح وهو يجتهد في حصوله الى اذنه وفي الالباس عن نوادر من سمعته عن محمد بن جعفر بن محمد بن
 السعدي فحصل على بهم بجمعة باذنه فاجتمع جميع الناس على رجل يصلي بهم بجمعة باذنه فاجتمع جميع الناس على ذلك كان مصلوة
 على رضي الله عنه اذنه و احق باجواز ونقل ذلك عن الحسن البصري لان اصحابه صلوا و اذنه على
 رضي الله عنه و صلوا به سوا كان معه اذن اولم يكن وفي فتاوى الكندي مصلوة بجمعة خلف السعدي الذي لا يشور له
 من الخليفة يجوز ان كانت سيرة سيرة الامراء في فتاوى العتابي لكن الاكتملة لا تجوز بتزويج وفيه اجتماع الناس على رجل
 جميع لهم بغير امر القاضي و صاحب الشرع لا يجوز وفي فتاوى البوكري لا يعرف جواز بجمعة خلف السعدي من اصحابنا و
 هو شي ذكره الطحاوي لكن السلطان اذا كان فاسقا جاز ان يجتمعوا على رجل واحد جميع لهم بعد موته و قال جماعة من
 سلطان بلدة فولى احد امير ان ينفذ الاحكام و اكد و جاز اذا كان فاضيا حكم و صاحبنا باجماعهم عليه
 ان يخرج فولو ارجل من اجل العدل للقضاء جاز احكامه وفي الفتاوى العتبية الامام اذا اتفق ان يجتمعوا لم يجزوا
 في الاذن فيمنع بسبب من السباب اما اذا اتفقهم منته او اصرار بهم يجوز ان يجتمعوا على رجل يصلي بهم بجمعة و قد سئل
 سائر الصلوات فاسد لان بجمعة يشترطها المشرقة و لا يفرها من الصلوات مثل الخطبة و الجماعة فان قلت في عبارة
 على البدن فلا يكون السلطان شرطها فما كان في الحج و الصوم قلت في بطلان باجماعهم و لا يجوز في
 على غيره و انفرادها بقائمة بجمعة ليقوت الباقين هم و من شرط الطهارة اي من شرط الطهارة بجمعة هم الوقت
 في وقت الظهر و لا يصح بعده شئ اي بعد وقت الظهر و كان مالك يقول يجوز ان يستأني وقت العصر بجمعة على رجل واحد
 على نوحه و عند احمد يجوز ان يستأني قبل الزوال و قال بعض اصحابه اول وقتها وقت صلوته العبد و قال بعضهم يجوز في الساعة
 السابعة لما روى ابن مسعود رضي الله عنه قام بجمعة فمضى و قال البوكري عن العري انفق العلماء عن بكرواية على بجمعة
 لا تجز حتى تزول الشمس و لا يجوز قبل الزوال الا من روى عن ابن جابر انه يجوز قبل الزوال و نقله عن النضر بن عطاء
 و اسحاق و لما روى عن ابن عباس في السابعة ترجع لمن جالس بكبريت جابر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بجمعة
 ثم ذهب الى جبالنا فخرجوا حتى تزول الشمس و اده مسلم قال لم يبق لي في التوضيع من سلة بن الاكوع قال كنا نفضل
 مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بجمعة ثم نفرقت و ليس للميطان ظل تستظل به و راه البخاري و سلم عن شريك بن سعد
 قال ما كنا نقتل و لا نقتل في الابد بجمعة على عمد عليه السلام و قال ابو سلمة انما كنا ترجع فبقيل قائمة البصري و لا نأخذ
 عليه السلام و اتبع في يومكم في يومنا عيدان و لقوله عليه السلام ان هذا يوم جعله الله عيد المسلمين فصار كالغفر و لا يفي

ومن شرطها الوقت
 فنص في وقت الظهر

مبين انما الصلوة على السلام بعد الايتين في يوم الثلاثاء. ويوم الاربعاء يوم الخميس من جملة يوم الجمعة ثم خرج يوم الجمعة على
 المذنية فاذا ركعت الصلوة ركعتي في بني سالم بن عوف في البطن والوسم قد راجعوا القوم في ذلك الموضع سجدوا وكانت هذه الركعة
 جمعة جمعا رسول الله عليه السلام في الاسلام فخطب في الجمعة وهي اول خطبة خطبها بالمدينة فلما قالها بين جمعا اول خطبة
 في الاسلام فركبته فقال لها ما من قري اخرج من قوم ولونج الوقت ش اى وقت الظهر وهو فيها ش اى اى الحال
 اى ان الامام في صلوة الجمعة قبل الظهر ش اى صلوة الظهر ولا يني عليها ش اى على الجمعة ثم لا تتكلم فيها ش
 اى الاشكال الظهر والجمعة من حيث الكمية والشرط والاذلان انظر الى الركعة والجمعة ركعتان ويحل ركعة ركعة والاشكال
 والظهر حتى فيه والجمعة يخرج فيها يوم احد هما الظهر واسم الاخر جمعة فيثبت اتمها فلما تقدم او حالوا واسما وقال السفاقي
 لانها مختلفة في بليل تخير العبد اذا اذن له مولاه بان يصلي الجمعة بين ان يصلي الظهر والجمعة مع لقين الوقت في ركعة
 بالعتاة ولولم يكونا مختلفين لما خير العبد في خاتمة الدبر حيث يجب الاقل على مولاه من الارش القيمة من غير خيار
 في المالية ثم انه لو دخل وقت العصر وهو في الجمعة وقد تشبه بركعة ركعة في يوسف واحمد ومحمد وتطل جمعة غدا
 ويستقبل قضاا الظهر وعند الشافعي يصليها بغيرها وقال ابن القاسم يصليها بركعة ما لم تغيب الشمس فلا على ان وقت الظهر
 واحد وفي الواقعات لوقام الترم ولم يفتحه في وقت الظهر فسدت الجمعة لانه لو اتها حادرا فاني في غير وقتها
 انية قبل خروج الوقت جازت صلوة وعند الشافعية لوسل الامام والقوم في الوقت ثم خرج الوقت على بوق الكفة
 احد الوجين لا تصح الجمعة لوقوع بعض صلوة خارج الوقت والثاني لا تصح بعباد الامام منها بركعة ش اى من صلاة الجمعة
 الخطبة وهو مذهب عطاء وانحى وقادة والثوري ومالك والشافعي وجماعة اسحاق وابي ثور وعن عمر بن الخطاب
 قال قصرت الصلوة لاجل الخطبة وعن عائشة مثله وعن سعيد بن جبير قال كانت الجمعة اربعاً فعملت الخطبة وكان كعين و
 قال ابن قدامته فسلم في هذا فقال الحسن العسري فانه قال يخرج من بين يديه خطبة الامام اول خطبة في ذكر النبوة ويمنه واود
 وعبد الملك المالكي وقال القاضي عياض وروى ذلك عن مالك وقال ابن جرير في الحلي الخطبة ليست بغرض كبره
 بدو عناه لان النبي عليه السلام ما صلها بدون الخطبة في عمره ش ذكره البيهقي وذكر ايضا عن الزهري انه قد با
 فغدا انه قال لا يمتنع الا الخطبة واستدل ايضا بحديث بن عمر كان على الاسلام خطبة يوم الجمعة خطبتين فيها بركة فقلت هذا
 استدلال مجرد الفصل فاستمر الا اذا ضم اليه قوله عليه السلام صلوا كما رايتهموني في صلاة رواد النجاري فقولوا بكون واجبة لركعتها
 تعليلها للجزء من ش اى خطبة ثم قبل الصلوة ش اى لانها شرط تقدم كسائر الشرط لخلان العبد فانه لو لم يخطب
 اصلا يجوز ولو خطب فليس بركعة بركعة وروى السنه ش اى يكون الخطبة قبل الصلوة وردت السنه عن النبي عليه السلام

ولو خرج الوقت وهو فيها سنة
 الظهر ولا ينييه عليها
 ومنها الخطبة لان النبي
 صلى الله عليه وسلم
 ما صلها بدون الخطبة
 في عمره وهو قبل الصلاة
 بعد الزوال به وورد
 السنه

الصلوة بعد الزوال

يكون من هذا في اثنين احد ما حديث السائب بن زيد رواه البخاري عنه قال كان الاذان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 واني كنت من رضى الله عنه يوما جمعة بعد صلاة الجمعة كان عثمان رضى الله عنه وكثر الناس لم يزلوا في الثاني على الزوراء
 ان الاذان ان يكون الا قبل الصلاة فاذ كان حين مجلس الامام على المنبر فخطبته بل على ان الصلاة بعد الخطبة والآخر حديث
 الى موسى الاشعري اخبرني سلمة قال لي بن عمر رضى الله عنه سمعت اباك يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في شأن سائفة
 قال قلت نعم سمعت يقول سمعت رسول الله عليه السلام يقول هي يا بنين اني ناس الامام الى ان ينقض الصلاة قال البقرة
 يعني على المنبر فيخطب فخطبتين فيصلي من بعد البقرة ثم يخطب ثلث في خطبة الزاوية وقال البخاري مقدار ما سمع من مبعث
 جاءه على المنبر به جرى التوارث شي اى بالفصل من خطبتين تتبعه جرى التوارث شي كذا في فضل النبي عليه السلام
 والامة من بعده الى يومنا هذا ولفظ التوارث انما يستعمل في امر له خيرة وشرف يقال توارثت كذا من كذا كبريا
 عن كسيرة في القدر والشرف وقيل هي كناية العدل عن العدل فان القيام فيها والفصل بين الخطبتين بقعدة متوارث قال
 ابن المنذر استعمل فيه وكان عطاء بن ابي رباح يقول ما جلس رسول الله عليه السلام على المنبر شي ما كان خطب الا
 واول من جلس عثمان رضى الله عنه في اخر عمر زانية حين كان مجلس شيمة ثم يقوم وكان الغيرة بين شيعة اذا فرغ المؤمن
 فامر فخطبوا كجلسته نزل قال والذين على الناس بالفضل الامة اليوم ثم قعدة القعدة عندنا للاستراحة وليست
 وقال الشافعي انما شرط وقال غسل الامة الشري الدليل على انها للاستراحة لا للاستراحة جابر بن سمرة قال سئل النبي
 عليه السلام كان يخطب قائما خطبة واحدة فلما اسن جعلنا خطبتين بينهما جالس في هذا دليل على انها للاستراحة لا للاستراحة
 هذا الحديث في حديث ابن عباس برواية الحسن بن حماد وقال ابن العربي وغيره من خطبة واحدة تجوز عن
 ومحمد بن عطاء وملك لا وزاعي واثاق والباقون وقال ابن المنذر اذ كان في خطبة واحدة وقال احمد لا تكون
 الخطبة الا كما خطب النبي عليه السلام وقال الشافعي يجب ان يخطب خطبتين قائما يجلس بينهما مع القدرة عليهما وكل ما
 وجبا آخره لو خطب قائما كفاه الفصل مائة مرة من غير طعن قال النووي وهذا شاذ ومردود وقال النووي الامام
 واجلس من مائة مرة عند جمهور العلماء حتى ان الطحاوي لم يقل احد باسطة الجلس فيها غير الشافعي رحمه الله
 قائما على الطهارة شي اى يخطب الامام حال كونه قائما وقال كونه على الطهارة اما القيام فائستة عندنا وعند الشافعي
 لا تسع خطبة قاعا وبه قال لك في رواية وعندنا قولنا ما قال احمد واما الطهارة ستة عندنا لا تسع خطبة قاعا وبه
 في الشافعي حتى اذا خطب على غير طهارة يجوز عندنا ما ذكره وعندنا لا يجوز وقال الشافعي في القديم قولنا وبه قال مالك
 واحمد لان القيام فيها شي اى الخطبة هم متوارث شي اى من النبي عليه السلام ومن الامة بعده الى يومنا هذا

يخطب خطبتين فيصلي
 بعدا به جرى التوارث
 يخطب قائما على الطهارة
 ان القيام فيها متوارث

في التار

كما يقال انه اذا كان كذلك ينبغي ان يكون وضعا كما قال الشافعي هو قول المصنف رحمه الله تعالى في كل صلاة من كل صلاة
 فيستحب فيها شئ احيى في خطبة هم الطهارة شئ احيى عن الجنبات والحدوث هم كالاذان شئ وجبه التشبيه بالاذان
 ان خطبة ذكرها تشبه بالصلوة من حيث اقيمت مقام شرطها وقام بعد دخول الوقت والاذان ايضا مقام بعد ذلك
 الوقت لا يقال ليس فيها شئ قبل بينها مخالفة فاذا اذن الجنب يستحب فيها الاعادة طهارة ولم يذكر خطبة اجمعة منها لان
 القول لا فرق بينهما في حقيقة غير ان الاذان لا يتعلق بحكم الجواز فذكر استحباب الاعادة والخطبة متعلق بحكم الجواز
 فذكر الجواز عندنا واستحباب الاعادة ههنا كقول في الاذان ولم يذكر المصنف انه محل ليعيد الخطبة لان الاذان كقول في نوادرنا يريحت
 ان يعيد جاز وان لم يعيد جاز لانه ليس من شرط استقبال القبلة بخلاف الاذان فانه يعيد لان الاذان تشبه بالصلوة
 من خطبة الا ترى انه شئ يستقبل القبلة بخلاف الخطبة ولكن يكون سمي اذاعة ذلك لانه الصلوة حتى اقيمت
 مقام الشفع في الطهارة لان فيه دخول السجدة وموكره وقال الا ترى في قوله كالاذان فيه نظر لانه لا يقيم من التكبير
 ان الاذان شرط الصلوة وليس كذلك لانه شئ قلت لا نسلم ذلك لانه قول كالاذان يتعلق بقوله يستحب فيها الطهارة فلا
 بقوله من شرط الصلوة هم ولو خطب قاعدا او على غير الطهارة جاز لحصول المقصود وهو الذكر والوعظ وفي الحديث الطهارة
 الخطبة ذكر والمحيث وانما جاز في قوله القرآن في حق الجنب وليست الخطبة كالصلوة ولا شرطها بل انما
 تودعي غير مستقبل القبلة ولا يفسد الطهارة لانها كونه من استغناء من قوله جاز والضمير في انه يجب الى كل واحد
 من الخطبة قاعدا او على خطبة غيره الطهارة وذكر الضمير باعتبار المذكور مخالفة لتوارث شئ يتعلق بقوله ولو خطب قاعدا او ارادوا
 ما نقل عن النبي عليه السلام ومن الامة بعده من القيام في خطبته هم الفصل بينهما وبين الصلوة شئ يتعلق بقوله وعلى غيره
 طهارة واراد ان الطهارة في الخطبة على غير طهارة لاجل وقوع الفصل بين الخطبة وبين الصلوة فانه اذا خطب على غير
 يحتاج الى وضوء لاجل الصلوة فغضوه ليكون فصلا بينهما **وجوب الخطبة** فنظر الناس جازا آخر ان اجزاهم
 لانه خطبة حضور وصلى والقوم حضور وكبر للجمعة والناس لم يكبروا حتى ركع ثم كبر والقوم معه ويجزئهم ولو رفع راسه
 قبل ان يكبروا الجيزيهم ولو كبروا راسه ثم جازوا من السجدة ثم جازوا وكبروا قبل برفع الامام من الركوع افرجهم
 كذا في المحيط وفي المغني ان كبر الامام والقوم حضور لم يشعروا ان كان شئ معهم قبل برفع الامام من الركوع صحت بحقيقة
 والا فتقبلوا قبل هذا قول محمد بن عيسى عن ابي حنيفة ان شمر بن ابي ذر قال ان آية مصيبة جازت والا فتقبلوا وقال ابو يوسف
 ان كبروا قبل ان يقرأ ثلاث ايات او آية طولية صحت والا فتقبلوا وفي الواقعات احدث الامام وقال لو اخطأ خطيب
 ولا يصليهم اياه ان يخطب يصليهم وفي الاصل قدم وان بعد ما خطب الاول ولم يجمع القوم لا يجوز لان يعيد الخطبة

ثم هي شرط الصلوة
 فيستحب فيها الطهارة
 كالاذان ولو خطب قاعدا
 او على غير طهارة جاز
 لحصول المقصود الا انه يكره
 لخالفه التوارث والفصل
 بينهما وبين الصلوة

وكذا اذا امر الناس الاول ان يصلي بهم فان الاول مستأنف ثم امر من يصلي بهم جاز ولو خطب بعده لا يجوز وان كان
 بحفرة الفسار وعن ابي حنيفة يجوز والصحيح الاول عن ابي يوسف لو خطب لم يسع الرجال جاز ولا يضر تباعدهم ولو خطب
 القوم نيام او هم جازت ذكره في الذخيرة ولو خطب بحفرة الامام بغير ان لم يجزوا الاذن بالخطبة اذن بالصلوة وكذا اذا
 بالصلوة اذن بالخطبة او شهد بها جاز وان تقدم من غير ان يقدمه الامام ان كان ابن الشرع يجوز قيل لا يجوز الا اذا
 قاضيا او صاحب طر او ذا سلطان ولو خطب ثم ذهب فتوشا في منزله ثم جاز فصل جاز ولو تغد فيه وجاز فاقبل على الخطبة
 ذكره في الواقيات وبما يغني في الرغيباني وجوز الى منزله فتعدى اجزاه ولو خطب هو جنب فاقبل تقبل في قبة منية
 خطب في بده فتشور الولى صلى بالناس بالغ جاز وقال القاضي عبد الجبار ومجد الأئمة التبرجاني لا يجوز ولا يصح صلواتهم
 بالبالغ وفي الصلوة الخلفي وفي شرط في الخطبة احلته الامام في بكته وعندنا شافعي في الحديث وانجب قولان الجعية
 الطاهرة وكذا الطهارة البدن والشوب المكان وسر العورة ولم يشترط الطهارة واهم رواه في الواقيات لو احدث
 الامام وامر من لم يحضر الخطبة ان يخرج بهم لم يصح جمعهم وان امر من حضر خطبته او بعضها فجمع بهم جاز وفي الاصل لا يجوز
 ما يوشع في الصلوة ثم استخلف من لم يشهد بها جاز ولو احدث الامام بعد ما خطب بل الشروع في بكته وامر بالجمعة
 ان يصلي بهم فامر المأمورين شهد خطبته من اهل الصلوة ان يصلي بهم جاز وذكر الحاكم في تحفته انه لا يجوز ولو كان المأمور الا ان
 نوبيا ولم يعلم بالام فامر الذي سلكه لم يجز له ليس من اهل الصلوة وكذا لو كان مريضه بالصلوة بالايام او اخرس او اعمى
 او صميا فامر وانعجز لم يجز ولو اسلم الذمي وبره بعض من تحكم الاخرس من تعلم الامي فصل بهم او امر غيرهم جاز ولو امر نصراني او
 فاسلم نصراني وبلغ العسقي بالصلبان حتى تود ان بعد ذلك اذا استقصا وتو قال للنصراني اذا سلمت فصل بالناس
 او اقص جاز وكذا ان يصلي هم فان قصر على ذكر الله جاز عند ابي حنيفة شمس اطلاق كلامه يقضي ان يجوز بقول الله
 من غير ان يقرب بشيئا كالحمد وسبحان الله لانه ذكر الله ولكن الرواية في المبسوط وغيره انه اذا خطب تيميم واسه
 او تبسيلم او تعبد اجزاه في قوله وفي المحيط ويخبر في خطبة قليل الذكر نحو قوله الحمد ونحو قوله سبحان الله قال الله
 روي عن الشعبي انه قال لا ينبغي اقل او اكثر وفي قاضيان التمدية الواحدة تجزى في قول ابي حنيفة وهو قول ابي يوسف الاول
 وكان القول الاول لا يجوز وهو قول محمد وقول ابي يوسف الا لانه يكون مسيئا فيذكر ككلمة الله وروي الحسن عن
 ابي حنيفة انه يخطب خطبة خفية بعد الحمد ويثني عليه ويشهد ويصلي على النبي عليه السلام ويعطي الناس ويذكرهم ويقرأ سورة
 تبارك الرغيباني وقال بانك الخطبة كل كلامه موسى بال وروي مطرف عنه في مفتقرين عبد الحكم ادراج اوصل اوصل على النبي
 عليه السلام فلا اعادة عليه ثم اشترط عند ابي حنيفة ان يكون قوله الحمد على قصد الخطبة حتى لو قال يريد الحمد لم يخطب

فان اقتصصر على ذكر الله
 جاز عند ابي حنيفة

لا يذبح عن خطبة وقيل يذبح الاول جمع وغيره ليس على الذبيحة انما يحل اذا كان قاصدا للذبح وفي الكافي انكرار
 شرط في احدى هذه التسمي خطبة هم وقالوا لا شيء اي ابو يوسف ومحمد لا بد من ذكر طويل يسمى خطبة موش وبه قال عامة العلماء
 وقال الامام ابو بكر اقل ما يسمى خطبة عندنا مقدار التشديد قوله انما يحل بعد ان قال قوله عبده ورسوله وفي تجويد مصنف ابو بكر
 بين خطبتين من عند الخطاوي مقدار اربعين موضع جلوس المذبح في ظاهر الرواية مقدار ثلاثيات ومنه الشافعي تجب في اقل عدد
 وذلك في روايته وفي الخلاصة الغزالي في الخطبة الاولى اربع فرائض التحميد والصلوة على النبي عليه السلام والوصية بقوى
 الله تعالى قوله آية وكذا في الخطبة الثانية الا ان الدعا للمؤمنين والمؤمنات في الثانية يدل على ان رواة الاثني عشر
 وفي احدى تيسر تجب القراءة في خطبتين قيل ولا تجب فيما قيل تجب في احدى ما في آياتها قرا جازوا القراءة في الثانية
 مستحبة وقيل واجبة ولقول احمد ان الخطبة هي الواجبة شئ يعني الاجماع هم والتسبيحة شئ الواحدة هم
 او التمجيد شئ الواحدة هم لا تسمى خطبة شئ فوجب ما تسمى خطبة هم وقال الشافعي لا يجوز في خطبتين اعتبار القراءة
 شئ اي العادة لان الذي يخطب باقل من ذلك لا يسمى خطبة في عادة الناس ولا تجب بها خطيبا بصورة الخطبة
 عنده ما قد ذكرناه الا ان يخلل الاثر في الشافعي بقوله ان ذكر الله محمل لا يدري اي ذكر مودود نفسه رسول الله عليه السلام
 بخطبتين بلفظ نصارى ما بالكتاب ثم اجاب عن ذلك بقوله لا نسلم ان ذكر الله محمل لان المحمل لا يمكن اهل به الايمان
 من الجمل والاهل بالآية يمكن قبل البيان لان ما يسمى ذكر الله معناه عن الناس فعل النبي عليه السلام بيان استه ولا سلطان
 محقق بخطبة بل الجواز مطلق بذكر الله وحده ومن سلكا كان لا نسلم ان الله محمل لا يسمى خطبة ولا خطبة بعبادة في ذلك القدر قوله
 ان الجواز مطلق بالخطبة فيه نظر وكيف لا يعلق بالخطبة والمراد من ذكر الله في قوله فاسعوا الى ذكر الله من الخطبة فاذا كان
 المراد بالذكر الخطبة ما به مضاد وخطا ولم يجز لهم عاده بالقدر القليل وقوله حقيقة الخطبة موجودة في ذلك القدر غير مسلم
 لان المراد من الخطبة الشريعة التي جرى عليها التوارث وليس المراد الحقيقة اللغوية ثم سأل الاثر في بقوله فان قلت قلت ذلك
 يقدم على الصلوة فوجب ان لا يقصر على الكلمة الواحدة كالاذان قلت لا نسلم ان القياس صحيح لان المقصود من الاذان
 الاعلام وهو لا يحصل بكلمة واحدة بخلاف الخطبة فان المقصود منها ذكر الله وتوحيده يحصل بكل ما يسمى ذكر الله قلت وفيها
 اعلام بان هذا يوم فيه قامت الخطبة مقام الركعتين على ما روي عن عمر وعائشة رضي الله عنهما انما قالوا انما قصرت الصلوة
 لمكان الخطبة ومعلوم ان قصر الصلوة لا يكون ما يسمى ذكر الله ولم شئ اي الالباب في حقه رحمه الله هم قوله تعالى فاسعوا
 الى ذكر الله من غير فصل شئ يعني من قيل الذكر وكثيره والمراد بذكر الله الخطبة باتفاق المفسرين وقد امر الله تعالى بالاسع
 الى ذكره مطلقا من غير قيد بذكر طويل ولا خطبتين فاشترط زيادة على بعض بالفعل المنقول بخبر الواحد محمل ذلك است

وقال لا بد من ذكر
 طويل يسمى خطبة
 لا بد من الخطبة هي الواجبة
 والتسبيحة والتحميد
 لا تسمى خطبة وقال
 الشافعي لا يجوز
 حتى يخطب خطبتين
 ان اعتبار المتعارفين
 وله قوله تعالى
 فاسعوا الى ذكر الله
 من غير فصل

ورتج الرجل في منطته اذا استعلق عليه الكلام وارتجت الباب اى اعلقتة وفي النهاية لا يلازم انما رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بارتجاج الباب اى بانعاشه وفي مجمع الخرائب يقال للرجل الذي لم يخفه مطلق تدراج عليه كان قد انشغل عليه بالطلب في
 المريد قول العامة ارتج اليه بالشد يد ليس الشئ في المغرب الكلام العربي بالتحفيف فان قلت روى عن ابى بصير
 انه قال يقال ارتج يعني بالشد يد ومعناه وقع في وجه اى اتماط قلت هذا المشي يقيد بوافر فروع الخطبة فيتم على
 قوض وسنن اما الفرض فتبينان الوقت وهو ما بعد الزوال وقبل الصلوة حتى لو خطب قبل الزوال او بعد الصلوة
 لا يجوز واما السنن فمختمه عشرة الطمارة حتى كره من اجنب الحديث وقال ابو يوسف ما شافني لا يجوز منها والقيام
 واستقبال القوم بوجه والقعود قبل الخطبتين قاله ابو يوسف والبداية بالحمد والثناء عليه بما هو اهل له وكلتا المشأ
 والصلوة على النبي عليه السلام والموعظة والذكر وقراءة القرآن وقار كما سيى وقال الشافعي لا يجوز وقدرها
 ثلاث آيات واجتهد بين الخطبتين واما قوله التثنية والتثنية على المد تعالى في الخطبة الثانية وزيادته الدار السليمة
 والمسلمات في الثانية وتختيف الخطبتين بقدر سورين طوال المفضل واما الخطيب فمن استه فيها طمارة واستقبال القوم
 الى القوم وترك السلام من وقت خروجه الى دخوله في الصلوة وترك الكلام وبه قال مالك قال الشافعي واحمد
 اذا صعد المنبر سلم على القوم اذا قبلهم بوجه كما روى عن ابن عمر ان النبي عليه السلام قلت هذا الحديث اورده
 بن عدى من حديث بن عمر في ترجمة عيسى بن عبد الله الانصاري وضعفه وكذا ضعفت بن جبان وقال الاثرم حدثنا
 ابو بكر بن الى مشيئة ثنا ابو اسامة عن خالد عن الشعبي قال كان سول الله صلى الله عليه وسلم يوم الجمعة اذا قبل
 الناس فقال السلام عليكم الحديث وهو مرسل فلا يخرج به عنده وقال عبد الحق في الاحكام الكبرى هو مرسل وان اسنده
 احمد من حديث عبد الله بن لبيد فهو معروف في الضعف فلا يخرج به وقال البيهقي ليس يقوى يعني الحديث وفي
 الدراية وبجته عليه اى على الشافعي قوله عليه السلام اذا خرج الامام فلا صلوة ولا كلام وما رواه يحتل ان يكون
 قبل هذا القول وفي المبسوط يستحب للقيم ان يتقبلوا الامام عند الخطبة وبه قال مالك الشافعي واحمد وقال النخعي
 وبذا لا لاجتماع وقال النووي يكره في الخطبة ان يفعل الخطيب ما فعله اجمال من الخطبة من الدق بسيف على الخنجر
 وكذا المجازفة في اوصاف السلاطين في الدعاء لهم انتهى ويستحب ان يتوكأ الخطيب في خطبة على نحو قيس وغيره وروى
 ابو داود وعن رجل له صحبت في حديث طويل انه قال شهدنا الخطبة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم مقام توكأ على عصا او توس
 وروى ابو بكر بن الى شعبة عن وكيع عن ابن جبان عن يزيد بن البرم عن ابيه ان النبي عليه السلام خطب يوم عيده
 يده قوسا وعصا وعن طلحة بن يحيى قال رايت عمر بن عبد العزيز يخطب ويديه قضيب وذكر الباقى يخطب

باليست في بلدة فمحت باليست هم ومن شر أهلها شئ اى ومن شر أهل الجماعة هم الجماعة لان الجماعة شتمت
 منها شئ فلا يتحقق بدونها كالتصارب لما كان شتما من الطرب لم يتحقق بدونه وكذا في سائر المشتقات فمحت
 الامة على انما لا تصح من المنفرد والا ما ذكره ابن حزم في المحلى عن بعض الناس ان الفذيل يصلى الجماعة كانهم وعلم
 شئ اى قتل الجماعة في العقاد والجمعة هم عند ابى حنيفة ثلاثة من اهل البيت اى ثلاثة رجال هم سوى الامام شئ ويقال
 زفر واليشت بن سعد وحكا بن النضر عن الاوزاعي وابى ثور والثوري في قول انتم اهل البيت هم وقيل الاشئ اى في
 ومحمد بن عثمان سواء شئ اى سوى الامام وبه قال ابو ثور واحمد في رواية والثوري في رواية وموت قول الحسن
 واعلم ان في العدد الذي يصح به الجماعة اربعة عشر قبل الاول والثاني في ذكرها الا ان والثالث انما يتعقد بواحد
 سوى الامام وموت قول الشافعي واخس بن حمى وابى سليمان وجميع الظاهرية والرابع بسبعة رجال وموت قول علي بن
 وانما من تسعة والسادس باثنى عشر رجلا وموت قول ربيعة والسابع ثلثا عشرة رجلا ذكره في المحلى والثامن اربعون
 والثاني تسعة وثلاثين رواه ابن حبيب ذكره في المحلى والثاني تسعة وعشرين رواه ابن حبيب وعمر بن عبد العزيز
 الساجي عن جابر بن عبد الله عن ابي النعمان عن عطاء بن رباح عن ابي النعمان عن عطاء بن رباح عن ابي النعمان عن عطاء بن رباح
 قوله اجد ولم يوافقه على جميع شروطه والثاني عشرة خمسين رجلا حكاه في المحلى عن عمر بن عبد العزيز رواه عن احمد
 والثالث عشرة ثمانين ذكره المازري والرابع عشرة بغية محمد بن وا حجة انتقلت بقصة اسمعيل بن
 زرارة رواها ابو داود وعن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن ابيه كعب بن مالك ان كان اوسع النذر يومئذ
 ترجم لاسعد بن زائدة قلت له اقامت النذر ترجمت لاسعد بن زرارة قال لانه اناول من جميع بني ابي
 في حده بنى بيانه في القيع يقال له القيع اخفات قلت كم يتم ليه من ذلك قال اربعون رواه ابن ماجه وابى يعقوب ايضا
 وقد ذكرناه في اول الكتاب مشروحا ولا حاجة فيه لوجوب اعدائها انه كان قبل ليقدم ابني عليه السلام كمار رواه ابى يعقوب
 في نسخة الكلبية والثاني انه يجوز مع الاربعة ولا يدل على عدم الجواز بدون الاربعة ومن يجوز به بدون الاربعة
 وباقول من الاربعة وبالكثرة منها وحجة الشافعي ايضا بما روى عن جابر بن عبد الله انه قال مضت السنة ان في كل يوم
 نماز قبا جمعة وباروى عن ابى هريرة انما قام الجماعة بخواتمها باذن عمر بن الخطاب وفيها اربعون رجلا وباروى
 عن ابى امامة انه عليه السلام قال لاجمة الاربعة وباروى عنه عليه السلام انه قال اذا اجتمع اربعون فليصلي الجماعة
 وايضا لم ينقل على عبد النبي عليه السلام وانما بعده الجماعة باقل من الاربعة رجلا وانما جابر بن عبد الله
 لا يدل على نفى الجواز بدون الاربعة قلت في قول الصحابة مضت السنة فلا فائدين العلماء وقال النووي

وموت شر أهلها
 الجماعة
 الجماعة شتمت
 مضى وأعلم
 عند أبي حنيفة
 ثلثة تسو كذا
 وقال الشافعي

جابر بن عبد الله ضعيف رواه البيهقي وغيره بأسنا وضعيف وقال هو حديث لا يمتنع بثبوت الجواب عن حديث أبي هريرة
 كالجواب عن حديث جابر والجواب عن حديث أبي امامة أنه لا اصل له والجواب عما روى عنه أنه عليه السلام
 إذا اجتمع الاربعون فليصلوا بالمعينة ان صاحب لوجه ذكره ولم يثبت عند أهل النقل والجواب عما روى عن علي بن محمد بن
 صلوات الله عليه وآله وسلم أنه يراه رواه البخاري وسلم بن أبي حفصة عن جابر قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله
 وآله وسلم خطيبا ما يوم الجمعة يقدم غير من الشام ففقر الناس في بقي سعة شئني عشرة رجلا فانزل الله تعالى واذا روى تجارة
 او لموا انفسوا اليها وتركوا كما قال ابو بكر الزاري ومعلوم أنه عليه السلام لم يترك الجمعة سنة فام بالمدينة ولم يذكر
 القوم فوجب ان يكون قد صلى باثني عشرة رجلا فبطل شرط الاربعين كما قال الشافعي وابن جنبل رحمه الله والاول
 جمعة كانت بالمدينة صلوا ما استطاع بن عمير رضي الله عنه ما بالنبى صلى الله عليه وآله وسلم باثني عشرة رجلا قبل الهجرة
 فبطل بذلك شرط الاربعين فان قلت روى البيهقي والدارقطني انهم انفسوا فلو لم يبق الا الاربعون قلت هذا ليس
 بصحيح الصحيح ما رواه الشيخان فان قلت انفسوا في الخطبة ام في الصلوة قلت في روايات مسلم انهم انفسوا في الخطبة
 وفي رواية البخاري في الصلوة ثم قال من اى المصنف رحمه الله والاصح ان هذا قول أبي يوسف وحده والله
 من اى الاصح ان كون الاثنين سوى الامام شرط لا للعقاد والجمعة هو قول أبي يوسف وحده رحمه الله ومحمد بن
 رحمه الله والمذكور في عامة نسخ المحققين ان محمدا بن ابي يوسف واختر المصنف بقوله والاصح عن هذا من شئ
 لابي يوسف ان في اثنين معنى الاجتماع شئ لان فيه اجتماع واحصى آخرهم وهى شئ اى الجماعة من ثبوت
 شئ اى جمعة من عنه شئ اى الاجتماع لما ذكر ان الجماعة مشتقة من اجتماعه وفي الجماعة اجتماع لا محالة
 والاشارة الى ابي حنيفة وعمرهما الله ان الجمع الصحيح شئ يعني لفته وحكى عن انا هو اثلاث شئ ولما قال
 رجال ثلثة ولا يقال رجال ثلثان ثم لانه شئ اى لان ثلثات هم جمع تسمية شئ اى من حيث التسمية في اللفظة
 هم ومعنى شئ اى من حيث المعنى الصلوة ولما رجع لتقسيم اهل الصفة بين اهل الفرد والمثنى والجموع ونفى الجمع
 عن التثنية في قول القائل نهائى وليس جمع وهذا تسمية وليس جمع فاوضح ان الجماعة شرط في الجمعة وجب عليها على
 المطلق وهو الثلاث فانها متى اقيم الليل على ارادة الاثنين كما قال في قوله تعالى فقد صغت قلوبكما وقوله عليه السلام
 لا يخرج الا بشهروا ولما قال القائل فيها قاله ابو يوسف رحمه الله كذلك لانه ليقبل مع الامم ثلثة اجاب المصنف بقوله
 والجمعة شرط على جهة شئ اى وحده دون الامم وكذا الامم شرط على جهة هم فلا يثبت شرط من شئ اى من الجماعة لان
 الله تعالى قال فاسعوا وهو يقتضى ثلثة لانها اقل الجمع وقوله الى ذكر الله يقتضى اذكر اقل لكل رتبة ومن جبه خمسة لانه

قال غفر له

ان هذا قول

ابن يوسف

وحده الله

في الشئ معنى الاجتماع

وهي مذنية عنه

ولهما ان الجمع

الصحيح ما هو

لوجه جمع تسمية

ومعنى الجماعة

فلهذا على

يختار

وكذا الامم فلا

منه

يتبع دوام الامام لم يحصل شرطاً لصحة الصلاة المقدى حتى يصح صلاة المسبوق في المجمع مع ان حاجته المقدى اليه فلان
 لا يحصل دوام المقدى بشرط صحة الامام اولى هم كخطبة ش وجه التشبيه هو كون كل واحد من الجماعة والخطبة شرطاً
 لانقاذ الجماعة ولكن دوام الخطبة ليس شرطاً كذلك دوام الجماعة لا ترى ان الامام بعد الكبر سبعة المحدث فاستخلف
 من لم يشهد الخطبة اتم المجمع فكان استخلافه اياه بعد الكبر كاستخلافه بعد ادا ركعته فمما اشبهه وفي التخييل فخرج
 منها قد ثبت القوم كلهم وجاز آخرون وصلى بهم جزءاً لانه خطب القوم حضور وصلى والقوم حضور فحقق شرط جواز الخطبة
 وعند الشافعي يجب استيفاء الخطبة ولو عاد ذلك القوم ولم يطل الفصل لم يجب استيفائها ولو طال الفصل ففيه خلاف
 بين اصحابه قيل يجب وقيل لا يجب كذا في شرح الهنزي وفي الاجناس لو خطب حده او بحضرة النساء لم تجز به قال الشافعي
 وعن ابي حنيفة رحمه الله يجوز والصحيح الاول وعن ابي يوسف رحمه الله لو خطب لم يسمع الرجال جاز ولا يضربا عنهم
 ولو خطب القوم نيام او صم جازت ذكره في الذئقة ولو خطب بحضرة الامام بغير اذنه لم تجز والاذن بالخطبة اذن بالصلوة
 وكذا الاذن بالصلوة اذن بالخطبة وقد سبق هذا ونظائره فيما سبق هم ولا يبي حنيفة رحمه الله ان النفاذ بالشروع في الصلوة
 ش تقديره ان ابا حنيفة يقول المقدى الاولى صحيحة وهي كون الجماعة شرطاً لانقاذ والافتقار وانما هو بالشروع في الصلوة
 هم ولا يترتب ذلك ش اى الشروع في الصلوة هم الاتمام الركعة لان ما دونها ليس بصلوة ش لكونه في محل الركن لان
 ما دون الركعة معتبر من وجه دون وجه فالاول فيما اذا عزم ثم قطع لم يرضه القضاة والثاني فيما اذا ادرك الامام في ما يجز
 لا يصير مدارك الركعة وصلوة المجمع تغيرت من الظهر الى المجمع فلا يتغير الاتبعين لا يعين الابد وجود الركعة والذي ياتي بركعة
 ياتي باركان الصلوة ولا يتبع عليه الا الركن المكرر والمصلى لم يقيد بالسجدة مستفتح لكل ركن فكان في الجماعة قيل قد ياتي
 بالسجدة كذا بهم قبل التكبير بخلاف البعد لقيته بالسجدة فانه يقيد لاركان الفتح فانهم فانه موضع دقيق هم فلا يبرن
 واما ما اليها ماش اى فلا يبرن دوام الجماعة الى الركعة اى الى تمام الركعة والغار فيه نتيجة قوله لان ما دونها ليس بصلوة
 وفي الحقيقة الغار جواب شرط عذوف تقديره ان كل من كان دون ركعة صلوة فلا يبرن دوام الجماعة الى تمام الركعة هم بخلاف
 الخطبة ش جواب عن سوال مقدار تقديره بان يقال سلطان الجماعة شرط دوام الخطبة الى تلك الغاية وتقدير الجواب قوله هم
 لانها ش اى لان الخطبة هم ثاني الصلوة ش لانه حين توجه بالخطبة لا توجد الصلوة وحين توجه بالصلوة لا توجد الخطبة
 واما خات بين الشين عبارة عن عدم الاجتماع بينهما في محل واحد في زمان واحد فلا يشترط واما ماش اى دوام الخطبة
 الى الركعة والغار فيه شل الغار فيما قبلها هم ولا معتبر في تقار النسوان ش لانه لا يتقدم من الجماعة وهو متعلق بقوله
 الا النساء والصبيان بخلاف تقار المسافرين واصحاب الاعذار ومن لم يشهد الخطبة هم وكذا الصبيان ش

كالخطبة
 ولا يبي حنيفة
 ان كذا لعقاد
 بالشروع في
 الصلوة ولا يبي
 ذلك كذا بتمام
 الركعة كان
 ما دونها
 ليس بصلوة
 فلا يبرن
 دوامها اليها
 محله والخطبة
 فاما خات في
 الصلوة فلا يبرن
 دوامها
 ولا معتبر
 تقار النسوان
 ولكن الصبيان

وكذا لا يتبرأ الصبيان وقد حمل بهذين الصنفين قوله لانه لا يشهد بهم الجمعة فليتم بهم الجمعة شش و به قال الشيخ
رحمه الله و احمد بخلاف ما اذا خلفه من العبيد والمساكين ثلاثة حيث يصلي بهم الجمعة عندنا خلافا لما في رحمه الله و احمد بخلافه
يصلي الامام انظر لانها يشترط ان يكون رجلا احرارا يقيهم كما ذكرناهم ولا تجب الجمعة على مسافر ولا امرأة ولا مريض ولا عبد
ولا اعمى شش الماسا فخر فاروقى البقيع من حديث جابر قال قال رسول الله عليه السلام من كان يؤمن بالله واليوم
الآخرة فليصلي الجمعة لا على امرأة او مسافرا وعبد ومريض وفي اسناده ضعف ولكن له شواهد ذكرها البيهقي وغيره وروى الحافظ
رجان الرجاني سننه عن نعيم الدار عن حماد بن محمد قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول الجمعة واجبة الا على
ثلاثة امرأة او مريض او مسافرا وعبد وقال ابن المنذر وفي صلوة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انظر بعرفته وكان
يوم الجمعة وليس على ان لا الجمعة على مسافر قلت هذا وهم منه فان عرفات ومغارة ولا تقام الجمعة في المغارة عند الامة الا
خلافا للظاهرية ولا يعتد بخلافهم وكل من النخعي والزهري الوجوب على المسافر وهو قول الظاهرية واما المرأة ففاروقى بواد
رحمه الله في سننه عن حديث طارق بن شهاب عن حماد بن محمد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الجمعة حق واجب على كل مسلم
منه جماعة لا اربعة عبد مملوك وامرأة او مريض وقال ابو داود وطارق بن شهاب عن حماد بن محمد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
واكره وسلم ولم يصح عنه شيئا قلت هذا غير قاطع في صحته الحديث فانه يكون مسلحان وهو حجة وكذا قال النووي في النخاسة
والحديث قال علي بن ابي ربيعة عن ابي ربيعة عن ابي ربيعة عن ابي ربيعة عن ابي ربيعة عن ابي ربيعة عن ابي ربيعة عن ابي ربيعة
منه فقال في هذا الحديث صحيح على شرط الشيخين لم يخرجاه وقد احتج بهم بن سفيان ورواه بن عيسى عنه عن ابي ربيعة بن
محمد بن القيسين فسلم في كنفه ابو موسى وطارق بن شهاب في الصحابة وذكر الذهبي في تجويد الصحابة وطارق بن شهاب
ان النخعي الا في رواية ورواية وقد صحح بن الاثير في جامع الاصول لسما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفي التمهيد بن ابي
انه صحابي ادرك الجاهلية وصحب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعقد له المرن في اطراف سنة وذكر له عدة احاديث امره بالامرين و
فلا حلا في ذلك ورواية وقال ابن المنذر وجوه اهل العلم على انه لا الجمعة على مسافر ولا عبد وهو قول الحسن عطا وعنه بن عبد العزيز وشي
والشورى واهل المدينة والشام واهمهما السدي احدى الروايتين في البعد وسأق بن ابي نعيم في ثور وعن الحسن بن النخعي
على البعد الذي يورى الضربة وقال في الذخيرة في رواية ابن سفيان الوجوب على البعد عن مكان قال صاحب الذخيرة في
مروءة بالجريد واما الاعمى فلا تجب عليه الجمعة سواء وجد قاعدا ولا وكذا على المعتمد والعاجز عن الوضوء والتوجه مع مساه
وعنه صاحب عليهم مع وجود القاعة والمسا عرويه قال شافعي رحمه الله وذكر الرغيباني البعد لاذن له لولا في الجمعة فيكون في
منية المتقي حبيب عليه وفي الرغيباني في البعد الذي حضر باب الجامع مع مولا ويحفظ الدابة خلافا لما اصح انه يصلي في المعلن بخطه

لانه لا يشهد
بهم الجمعة
فلا يشهد بها
ولا تجب الجمعة
على مسافر
ولا امرأة
ولا مريض
ولا عبد
ولا اعمى

والكاتب يجب عليه وقيل لا يجب عليه ومقتضى البعض في حال سعيته كذلك في جوامع الفتاوى والاجامير والايدي هي الى الجمعة والجمعة
 الاباذن المستأجر وكذا قاله البعض الكبير وقال ابو علي بن ابي طالب ليس منعه في المصروع حضور الجماعة لكن ليقطع الاجرة لقطعه وفي
 المجتبى ولا يجب الجمعة على الاجير الاباذن المستأجر اما الجمعة لادان له مولاه فهو مخير بين الجمعة والظهر والمقتضى من السلطان الظالم
 يباح له ان لا يخرج الى الجمعة والجماعة وتسقط اجرة النظر والوحد وفي الذخيرة للمولى منع عبده من الجمعة واليدين من ان
 المسافر يخرج في الحضور ش هذا الى قوله فان حضر والتعليل على ولم يذكر المصنف شيئا من المحم العقليته قوله يخرج من حج حجة
 من باب علم يعلم فقال حج فلان في لونه اذا استدل عليه ويقال حج ايضا اذا ضاف صدره ويقال مكان حج كعبه
 ونقما اى ضيق كثير الشجيرة متصل بعبه البراعة والخرج يتبع الرار ايضا الاثم وقال ابن الاثير الحج في الاصل الضيق ويقع
 على الاثم والحرام وقيل الحج احتيق الضيق والخرج الذي يلحق المسافر انا عدم جدان اجير يحفظ رحله اذا ذهب الى الجمعة
 او خوف انقطاعه عن رفقته هم وكذا المريض والاعمى ش وكذا الحج الاثم والمريض في الحضور الى الجمعة والخرج خروج
 شرعا وفي قيمة المنية ان وجد المريض ما يركبه فهو كالاعمى على الخلاف اذا وجد قامة وقيل لا يجب عليه اتها قامة كالمقع
 وقيل هو كاتها ودر على المشي فيجب في قوهم وهو الصحيح قلت ينبغي ان يكون الصحيح عدم الوجوب لان في الزمان الركوب لا يذهب
 الى الجمعة زيادة المرض فلا يلزم بالحدود والتمرض قيل كالمريض والاصح انه ان بقي ضاقتا بخروجه فهو عذرهم والعذر
 بخدمة المولى ش فاذا ازم الحضور يحصل الضرر لولا بترك الخدمة فصار كالحج والجمعة وبخلاف الصلوة المفروضة لا يتعد
 بنفسه في زمان ليسير فلا يلزم الضرر بالمولى وكذا الصوم لانه قادر على الجمع بينه وبين خدمة المولى م والمرأة بخدمة
 الزوج ش اى والمرأة مشغولة بخدمة الزوج فاذا ازلت بالحضور حصل الضرر م فقدر واشى اى اذا كان كذلك
 نعم عذر او هو على صيغته المجهول المبني للمفعول والضمير فيه يرجع الى المسافر والمرأة والمريض والعبد والاعمى هم وفعل الحج
 والضرر ش اى المدفع المشقة وهو نصب على التعليل قوله والضرر يجوز ان يكون تفسير الحج او يكون الحج في بعض
 هو لار الضرر في بعضهم فان حضر واشى اى فان حضر وهو لا المذكورين في يوم الجمعة الى الصلوة هم وصلوه
 مع الناس اجزا هم عن فرض الوقت ش اى اجزا هم الجمعة عن الظهر وقال ابن قدامة لا نعلم هذا خلافا وقال ابن المنذر
 اجمع من يحفظ عنه من اهل العلم على ان النساء لو صليين الجمعة يجزئهن عن الظهر مع اجماعهم على ان الجمعة عليهم انتهى عن
 الحسن بن قال كذا النساء المهاجرات يصليين الجمعة مع رسول مدصلى الله عليه وآله وسلم تحسبن بهاسن الظهر لان هو لارن اهل
 الفرض والرفقة لهم في ترك السبع العذر فلما حضروا زال العذر وسقط الفرض هم لانهم ش اى لان هو لا المذكورين
 هم تحلوهم ش اى الحج هم فصاروا كالساكنين اذا صام ش في رمضان ليقطع عنه الفرض فكذا هو لا ليقطع عنهم

لان المسافر

يخرج في الحضور

وكذا الذي لا يذهب الى الجمعة

مشغول بخدمة

المولى والمرأة بخدمة

الزوج فقدر اذاها

الحج والضرر فان

حضر وافصلوا

مع الناس اجزا هم

عن فرض الوقت

لانهم تحلوهم

فصاروا كالساكنين

اذا صام

بالمسافر والعبد

بنو ان يؤتم في الجمعة

فري لا يجزيه لان لا يؤتم

صلى المأثورة ما يجزئ

نه فاذا احضر وانقم

على ما بينه الما الصبي

فيه المأثورة لا تصلي المأثورة

لا تتعق بهم الجمعة لانهم

والا ما تفضلون للو

في الاولى ومن صلى الظهر

نزل يوم الجمعة قبل صلوة

ام ولا عن رله كراهه

فاجاز صلوته قال الفرقة

فيكون من الجمعة في الفرقة

الملة والظهر كالمبدل عن

لتصير الى البلي من القدر

لاصل ولان اصل الفرض

والظفر في الكافة هذه هو الظاهر

الفرض يصحورهم وصلوهم الجمعة ثم يجوز للمسافر والعبد والمريض ان يؤتم في الجمعة من اى اكل واحد ان يؤتم فيه وقال
الشافعي في صحيح تواتره في قول ان كان صاحب العذر احد من الراعيين رجلا لا يجوز وقال مالك لا تصح المأثورة العبد وقال
احمد لا يجوز خلف العبد والمسافر في الحل منع ذلك من جواز المأثورة للمسافر في الجمعة قبل دخولهم وقال زفر بن الجوزي
ش اى لا يجوز كل واحد منهم ان يؤتم لانه لا فرض عليه ش اى فرض صلوة الجمعة هم فاشبهه الصبي المرأة ش اى يعلم
جواز ما بينهما وفي جوامع الفقه روى عن ابى يوسف ش قول زفرهم ولنا ان هذه رخصة ش اى سقوط الجمعة عن المذكورين
رخصة وتاثيرت الاشارة باعتبار الجهر وانما كان لسقوط رخصته لهم دفع الحجج هم فاذا حضروا اتفق فرضنا ش اى عني اذا
تركوا الرخصة وحضروا وصلوا اتفق ما صلوا عن فرض الوقت لان الاستقاط عنهم لم يقع الحجج والقول بعدم الجواز لودى الى
الحجج وفيه فساد والوضع على ما بيننا ش اشارة الى قوله لانهم يحرمهم الما الصبي فمسلوب المأثورة ش اى جواب عن قول
زفر فاشبهه الصبي وتقديره ان الصبي المأثورة له لعدم البلوغ فاليقاس عليه لا يجوز والمأثورة لا تصلح للمأثورة الرجال ش
هذا ايضا جواب عن قول زفر فاشبهه المرأة وهو ظاهرهم وتعتقد بهم الجمعة ش هذه مسألة متباعدة اى تتقدم بالمسافر والعبد
والمريض الجمعة هم لانهم صلوا المأثورة فيكون لا تتقدم بطريق الاول ش لان من جازت المأثورة في الجمعة ليعتد به في العذر
وفيه اشارة الى رد قول الشافعي ان هذا لا تصح المأثورة فلا يعتد بهم في العذر الذي تتقدم بهم الجمعة هم ومن صلى الظهر في
يوم الجمعة قبل صلوة الامم ش اى قبل الصلوة الامم الجمعة قبله لانه اذا صلى الظهر في منزله بعد ما صلى الامم الجمعة
جاز بالاتفاق هم ولا عذر له ش اى والحال انه لا عذر له قبله لان العذر اذا صلى الظهر قبل صلوة الامم الجمعة يجوز
بالاتفاق والمعذور مثل المسافر والعبد والمريض والمأثورة هم كونه ذلك ش اى ما فعله من صلوته في منزله قبل صلوة الامم
الجمعة وجه الكراهية فالحق الامم الجمعة هم وجازت صلوته ش عند ابى حنيفة وابى يوسف ونحوه ابى ثور وابن ابي عمير والشافعي
رحمهم الله في التعديهم وقال زفر لا يجزيه ش اى قال مالك واحمد والشافعي رحمهم الله في الجهد وقال ابن المنذر والغرض
هو الذي في بيته اذا كان الامم يومه الجمعة وقال الحكم بن عيينة يصيل معهم ويصنع احد ما يشاء هم لان عذرهم ش اى
لان عذرهم الجمعة في الفرقة اجماعه ش اى من جازته الاصل لانه لا موارس اليه ما منى عن الشيطان الظاهر لا يتفق فثبت الجمعة بهذا
صورة الاصل هم والظفر كالمبدل عن ش اى عن الجمعة هم ولا يصحير الى البدل مع الله على الاصل ش اى كالتيمم مع الله على الاصل
وانما قال الظفر كالمبدل عنهما ولم يقل الظفر بل عنهما لان الاصل لا يكون بلا عذر كالتيمم حقيقة هم وان اصل الفرض هو الظفر في
حتى لا يفتش ش اى في حق الناس كقوله هم هذا هو الظاهر ش اى كون اصل الفرض هو الظفر هو المذهب عند جماهير الشافعية والشافعية
الى سخطه والشافعية لا يرونه في الفرض فرض لو كانت الظفر عند ابى حنيفة وابى يوسف وهو قول محمد الاول وفي قوله انما خسر الغرض

عنده وعندنا جميعاً لم يتفق مع غيره في الاستسقاء في الصلاة في بيته ثم خرج الى المصلي وقد فرغ الامام من الركعة الاولى فجلس
في قومه ولما وجد حرج كان الامام فيها في التمسك اليه فخرج منها لم يقصصه عند ذلك فاجابوا في الحديث وذكر الطحاوي في ان اذا
كان خروجهم وفرغ الامام مع القوم فجلس في الصلاة اذا توجهوا والامام فيها ولم يتسرع بعد بطلان ظهره وفي المبسوط
يتسرع بغيره بعد انقضاء من داره وفي قديمه المنيعة بركعتي الظهر عند اداء الركعتين للجمعة وعندنا لا يركع الركعة الاولى
الحسن في شكله في المحيط وفي التمهيد والمختلف وصلى المصلي والمعد والظهر ثم ادرك الجماعة لا يبطل ظهره عند زفر لانه قد روى على الأصل
بعد حصول المقصود بالبدل وعندنا يتحقق لانه اذا ادعى الجماعة كانت هي الفرض عليه فلا يبقى الظهر ضرورة للتساقط في
من خزانة الاكل عن ابن يوسف صلى القوم الظهر يوم الجمعة ثم دخل مع الامام في صلاة الجماعة فعلى بعضها ثم افسد بها اجزاء
الظهر في منزله ولما انتهت مع الامام التلبس ظهره لظوعا وبقى القوم فرغيت وكذا في المحيط ثم وقال لا يبطل حتى يدخل مع
الامام ثم كذا ذكره وقوله في شرح الجامع الصغير وكذا ذكره ابو بكر الرازي والاسياني في شريعتهم المختصر الطحاوي وكذا
ذكره القاري في شرح مختصر الكافي حيث قال لا يبطل الظهر حتى يكبر للجمعة وهذا كل يدل على ان الظهري يتحقق عندهما بمجرد
التسرع مع الامام وذكره خواهر زاد في مبسوطه ان لما لا يركع الظهر ثم يركع الجماعة كلها حتى اذا شرع في الجماعة مع الامام
ثم انه تكلم قبل ان يتم الجماعة فانه تفرغ عند ان يركع في بيته وعندنا لا يركع ثم قال كذا ذكر الحسن كتاب صلواته لان
السعي وركن الظهر مشي لانه ليس بمقصود نفسه والظهر مقصود بنفسه ثم فلا يتقضيه بعد تامة مشي اسي فلا يتحقق السعي في الظهر
بعد تمام الظهر لان الاعلى لا يتحقق الا في مشيهم والجمعة فوفاهم اسي فوق الظهر وانما انت الظهر باعتبار الصلوة
فيقضوها مشي اسي اذا كان الجماعة فوق صلوة الظهر فتقض صلوة الظهر لانما امرنا باستقاط الظهر بالجمعة فجاز ان يقضيه هم
وحاشا مشي اسي بالذي بدا ان توجهوا والامام فيها ولم يدخل معه هم كما اذا توجهوا بعد فراغ الامام من مشي صلوة الجماعة
فانه لا يبطل ظهره بالاتفاق مع ذلك مشي اسي ولا يركع في بيته ثم ان السعي الى الجماعة من خصائص الجماعة مشي لانه لا يركع
الجمعة بالجمعة لقوله تعالى فاسعوا الى ذكر الله وقربوا مني في سائر الصلوات لما روى عن ابن عباس انه قال سمعت
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول اذا اقيمت الصلوة فالتوا تسعون والتوا تسعون عليكم السكينة فما دركتم
فصلوا ما فاتكم فاتوا واداء الامنة السنة وغيرهم وذكر في الاسرار ان وجه كون السعي من خصائص الجماعة هو ان صلوة
الجمعة صلوة نصت بلكان لا يكون الا قامة الا بالسعي اليها فصار السعي خصوصاً به وكون سائر الصلوات فانه يصح لو اداء
في كل مكان فاذا صار من خصائص الجماعة شراً شبه الاشتغال به الاشتغال بركن منها واشتغال فاشتمال على الجماعة
بطلان الظهر فان قلت كيف لا يبطل الظهر اذا توضأ بالجمعة والطهارة من فروضها قلت سلمنا انها من فروضها ولكن

وقال لا يبطل حتى

يدخل مع الامام

لان السعي دون

فلا يقضيه بعد

تمامه الجماعة فوجها

فيقضوها وصار

كاذباً توجه بعد

فراغ الامام وله

ان السعي الى الجماعة

من خصائص الجماعة

لبست من الفروض المختصة بها واعترض على اصل اني حقيقه بمسلك القارن فانه اذا وقعت بعرفات قبل ان يطوف
 بعمره يصير رافضا لها ولو سعى الى عرفات الا يصير به رافضا للعمرة واجيب ان في العمرة رافضا لها ولو سعى الى عرفات
 رافضا للعمرة ويجوز التوجه كما في السعي الى الجعبة فلا يراد الاعتراض الاخرى انه لا يكون رافضا للعمرة حتى يقف بها وهي الوقفة
 المشهورة ووجه الفرق ان الامر واراد برضن الظهر بخلاف نضل العمرة فانه حرام فلم يجز اقامته التوجه بتمام الوقوف فان
 قلت الظهر قومي لانه حسن بمعنى في نفسه والسعي ضيعت لانه بمعنى في غيره فلا يقض الضيعت القوي قات لما قام السعي بتمام
 الجعبة اعتبر فيه صفة الجعبة لا صفة نفسه كالتب لم اقام مقام الماء اعتبر فيه صفة الماء لا صفة نفسه فلما قام مقام القوي
 صار بوقوفه في نفسه فان قلت السعي الموصول الى الجعبة ما موبه والسعي الذي لا يترك به الجعبة غير موصول فوجب ان لا يترك
 به الظهر قلت الحكم به لا يترتب الامكان لكون الامام في الجعبة والادراكه مكان في الجعبة فلما راعى ان لا يدركه فتركه فتركه
 منزلة ما شئ اى فاذا كان الامر كذلك فنزل السعي منزلة الجعبة هم في حق الرافض الطاهر اقيما طاش اى لا لاجل الانتماء
 او القوي يخطا في انتماءه ما لا يخطا في اثبات الاثبات هم بخلاف ما بعد فراغ منها شئ هذا جواب عن قياسها اى
 بخلاف ادراكه بعد فراغ الامام من الجعبة لانه ليس بسبب اليماش اى الى الجعبة فلا يخطا بطلن الظهر وقيل ان السعي المذكور
 في النقص نفس السعي لا المشي بصفة التقدير لا لا يخلو عن نظر وهو موضع التسليم وفي العتبة سرعة المشي والعدو
 غير طيب عندنا واثامة التقهار واختلفت في استجابه والاصح ان يمشى على السكينة والوقار هم ويكره ان يصلي المعذور
 الظهر بحاجته يوم الجمعة في المصيرش وقال الشافعي لا يكره لهم ذلك بل هو افضل كما في سائر الايام ولكنهم يخفونها حتى
 ان من رايهم لا يظنهم انهم رغبوا عن الامام وفي الحلية قال الشافعي ربح المستحب لا صحابا لا عند ان يكونوا الظهر الى
 فوات الجمعة ثم يصليونها ولكن يجب عليهم ان يخلوا بالامام في رغبة حرج صلوة الامام وفي شرح الوجيز فيه وبيان
 احدهما لا يستحب لان الجماعة في هذا اليوم الجمعة وهو قول مالك والى حقيقه واصحها انه لا يستحب به قال احمد الثوري
 ولو صلى المعذور ظهره في مبيته ثم حضر واصلى الجمعة فبعضه قطع في الجديرويه قال زفر وقال الشافعي في في القابح كسب
 تعالى بايتها شار وفي الغاية ولو صلى المعذور ان الظهر اجازهم فذكر به الحسن وابو قلابة كقولنا وقال قوم يميلون
 جماعة روى مالك حماد بن يسعود وقال الثوري ورأى فامته انا والاعمش وروى قال ياس بن معاوية واحمد واسحاق
 هم وكذا اهل السجستان اى وكذا يكره الاصل السجستان او صلوا الظهر يوم الجمعة بخلافه وخصن كذا لاهل السجستان المسافر والمقيم
 ان يجعوا واحلفوا قوله في القديرة فقوم الجمعة فكل ابن القاسم عنه انهم يصيرون افرادا اربعا وفي جوامع الفقهاء صحاب
 الاعذار ومن لا تجب عليه الجمعة اذا صلوا الظهر بلا اذان ولا اقامة فادى من غير جماعة كان احسن وفي خزائن

فينزل منزلتها

في حق ارتفاعها

الطهر احتياطاً

مخافة ما بعد

الفرغ منها

لانه ليس

اليها دكره ان

المعذورون

المنعرجة

يوم الجمعة

في المصيرش

اهل السجستان

لما فيه من الخلل
بالجمعة ادهى
جامعة للجاعات
والمعذوف قد
يقتدى به غيره
بخلاف اصل
السوادكة لانه لا
عليه
ولو صلوا قبله
لا يستجلب شرطه
ومن ادرك
الامام يوم الجمعة
صلى معه ادركه
وبني عليها الجمعة
لقوله عليه السلام
ما ادر لكم فصلوا
وما فاتكم فاقضوا
وان كان ادركه
في التشهد اوفى
بسجود السهو بني
عليها الجمعة

الاكمل يصلح المعذور باذان واقامته في بيته وفي اللوايل لا يؤذن ولا يصلي في السجود وغيره لصلوة الظهر وفي المسبوط
الصلوات الامام انظر اهل مصر جازت صلواتهم قد اساءوا وفي المغربيا في اذا منع الامام اهل مصر ان يجعوا لا يجعون وقالوا
هذا اذا منعهم اجتهاد واداروا ان يخرج كل التبعة ان يكون مصر افا اذا منعنا واضرارهم فلم ان يجعوا على من يصل
بهم من تركه ابو اسحاق المروزي من الشافعية انما تصح على كلا القولين لم يلزموا عليه من لما فيه من اسي لما في الفعل
المذكور وهو صلوة المعذورين انظر جماعته وصلوة اهل السجود كذلك هم من الاطلاق الجمعة اذهى جامعة للجاعات شش
كلمة والتعليل من هي ترجم الى الجمعة هم والمعذور قد تقيدهم في غير شش اسي غير المعذور فانه يجب ان الجمعة في الجمعة
هم بخلاف اهل السوادك وهم اهل القرى هم لانه لا الجمعة عليهم شش وكذلك اهل المغاور الذين يسقط عنهم شش الجمعة
لان يوم الجمعة في تقسم كسائر الايام ويجري صنفهم عن شبهة مخالفة الامام اساءوا الاعظم هم وان فعلوا ذلك شش اسي ان
فعلوا المعذورون الصلوة بالجماعة هم ولو صلوا قبله شش فليدركهم الاستماع ثم انظر شش الضمير في شش الطير يرجع الى الفعل
الذي دل عليه قوله فان فعلوا المراد بالفعل هو صلواتهم بالجماعة هم ومن ادرك الامام يوم الجمعة صلى معه ما ادركه شش سواد
او كرك في الركعة الاولى اوفى الثانية هم وبني عليها الجمعة شش اسي على ما ادركه كسائر الصلوات هم لقوله عليه السلام ما اوتهم
فضلوا وما فاتكم فاقضوا شش هذا الحديث رواه الاكثرة الستة في كتبهم عن ابى سليمان عن ابى هريرة قال قال رسول الله صلى
عليه وآله وسلم اذا قميت الصلوة فاتكم تسعون واتوا بتسعون وعليكم السبيل ما ادركم فضلوا وما فاتكم فاقضوا وان لفظ الجمع
فيه فاتكم ولفظ المصنف اخرجه احمد في سنده وابن حبان في صحيحه عن سيفيان بن عيينة عن الزهري وغيره وقال ابو داود
قال فيه بن عيينة وحده فاقضوا وقال البيهقي لا اعلم روى عن الزهري فاقضوا لابن عيينة وحده واخطا قلت
في كل ما قالوا نظر قد رواه احمد في سنده عن عبد الرزاق عن عمر بن الزهري به وقال فاقضوا ورواه البخاري في كتابه
المفرد في الادب من حديث الليث عن الزهري به وقال فاقضوا وابن حبان في صحيحه عن سليمان بن الزهري به نحوه ومن حديث
الليث عن يونس عن الزهري عن ابى سلمة وسعيد بن ابى هريرة كذا وكذا ورواه ابو نعيم في المستخرج عن ابى داود
الطحايسى عن ابن ابى ذئب عن الزهري به نحوه فقد تابع بن عيينة جماعة فان قلت بل فرق بين اتوا وبين فاقضوا
في الاستدلال قلت استدلال بآتموا من قال ان الذي يدركه المأموم هو اول صلواته واستدل بفاقضوا من قال انما
يدركه هو آخر صلواته وقال صاحب التتبع والاصواب عدم الفرق فان القضاء هو الامام في عرف الشارع قال السيد
تعالى فاذا قضيتهم مناسككم وقال فاذا قضيت الصلوة هم وان كان ادركه في التشهد شش اسي وان ادرك الامام
حال كونه في التشهد هم اوفى بسجود السهو شش اسي اذا ادرك الامام حال كونه في سجود السهو هم وبني عليها الجمعة شش

اسى بنى على صلوة الامام المجتعة معناه يصلى ركعتين ثم عند هاشم اسى عند ابى حنيفة ج والى يوسف ج وقت قال
 بن النضر هو قول النخعي والحاكم بن عيينة ج وادود وادوم وقال محمدان ادرك معش اسى مع الامام ثم اكثر الركعة الثانية
 مش ارادوا بكثر الركعة الثانية ادرك فى الركوع ثم بنى عليها بالمجتهش اسى على صلوة الامام المجتعة لى يصلى ركعتين ثم
 وان ادرك اقلها مش اسى اقل الركعة الثانية بان ادرك بعد ركوع الثانية ثم بنى عليها الظهر مش لى بنى على المجتعة
 التى صلها الامام صلوة الظهر لى يصلى اربع ركعات ويقول محمد قال لزهري وزفر والشافعي ومالك واحمد رحمهم الله
 وجعل النووي قول ابى يوسف ج معوم وهو غلط وقال النووي فى شرح المذهب وان دركه بعده رفع الامام راسه لم يدرك
 المجتعة بل خلاص غدهم وفى كيفية نيته وهما ان احدهما ينوى الظهر لانه الذى يوديه وصحبا ويقطع الروابى فى الحكمة بنحو
 المجتعة موافقة الامام قلت يبعد ان يصلى الظهر نيته بالمجته وبذلك لى فى الابتناء لا يصح وعند احمد على ما اختاره والآخر
 ينوى ظهر ولو نوى المجتعة لا يجزىه وقيل ينوى مجته حتى يخالف الامام فان قلت ذكر فى المنافع والحواشى انه ينوى
 المجتعة بالاجماع قلت هو محمول على اتفاق اصحابنا فكيف يكون اجماعا وفيه خلافا لا نشأ فية والخامسة فان قلت كيف
 جعل الركوع اكثر الركعة الثانية قلت لان الاصل فى الصلوة الافعال واكثرها هو الركوع والسجود فان قلت لم تقل
 المصنف وان ادرك معه الركعة الثانية قلت لئلا يتوهم انه اذا ادرك القيام بنى عليه بالمجته والا فلا فيكون هذا بيان
 ثلث مسائل وهى ادراكه فى القيام قبل القوّة وفيه بعد القوّة وفى الركوع وبيان انه لو ادرك كفى القوّة لانه بنى
 على المجتعة مع ادراك اكثر السجود الذى يأتى به الامام لا يعتد به لانه مجته من جبهته من جبهته من جبهته فاعتبارا وجدا
 مش انظر فى المذهب ان المجتعة والامام وانما يكون ظهر امر جبهته اعتبارا ما عدم من الشرائط فيما يقتضى كجاءته والامام ثم لغوات
 البعض الشرائط فى حقته اسى فى حق هذا الذى درك اقل المجتعة وهو الجاءته والامام كما ذكرنا ثم فى اربعين اسى ان كان لك يصلى
 اربع ركعات ثم اعتبار بالظاهر مش اسى ليعتبر اعتبار الجاءته بظهره وليقع لاي تشق ليقع معناه هذا لابد واليه زائدة فلهذا
 يجوز ان يكون من الحيطة وهو الحيطة وان يكون من الحيطة هو القوّة والحركة وعلى كل حال وزنها مفعلة ثم على رأس الركعتين
 مش وهما التمان الكافمان للامام ثم اعتبار بالمجته مش اسى نظر الجاءته بالمجته والحاصل ان يعين الشبهين لزوم القوّة
 الاولى رواه الطحاوى عن محمد كما هو لازم للامام وفى رواية المصنف عنه لا يلزم القعدة الاولى لانها ظاهر من جبهته فلا يكون
 القعدة الاولى واجبة وقبل وجوبها لا حياط قلت فقال الشرخسى هذا الاحياط لا معنى له فانه ان كان ظهره فلا يكون
 بناوياً على تحريمه عقدا بالمجته ولهذا لو دخل وقت العصر وهو فى المجتعة ليقبل الظهر ولا ينعى على تحريمه بالمجته وان
 مجته فالمجته لا يكون اربعاً وفى المخرجين فى روى عن الشيخ الامام الزاهد ابى حفص الكبير انه قال لمحمد بن عيسى بن زويد

عنه ما قال

محمد بن ادر

معها اكثر الركعة

الثانية بنى

عليه المجتعة

وان ادرك

اقلها بنى عليها

الظهر لانه

جمعة من جبهته

لغوات بعض

الشرائط فى حقته

فيه صلى اربعاً

اعتبار بالظاهر

ويقع كالحاجة

على رأس

الركعتين

اعتبار بالمجته

لأنه ثبت في الجملة بوقت جات به الأثر والوقت المستحق مساؤا وادرك الأمام يوم الجمعة في المسجد صلى اربعاً بالكنيسة الذي دخل معه
ولم يجده خلافه وقالت طائفة من لم يدرك الخطبة صلى اربعاً روى هذا القول عن عطاء وطائوس وكحول وبجاءه يحيى عن عمر بن
انوات الشتر وهو الخطبة في حقه قبل ابن سيرين ان من لم يدرك الخطبة صلى اربعاً وهو قول ابن كمال قال ليني هذا يعني
هم ويتفرق في الاخيرين من ابي ولياً ما يجوز به التعلو في الركعتين الاخيرتين اللتين يصليهما هذا المسبوق لاجتماع
مع الاحتمال الفعليه من ابي لا احتمال كون بين الركعتين انفالاً لا ذكرنا ان فيه شبهتين فكان في ذلك حال الدليلين هو
اولى من اجمال حدسهم ولما شئ ابي ولابي حقيقه وابي يوسف هم انه شئ ابي ان هذا المدرك لاقبل الركعة الثانية
هم يدرك الجمعة في هذه الحالة شئ وهي الحالة التي ادرك الامام فيها من شئ في شتر طرية الجمعة شئ حتى لو نرى غير
لا يصح هم وهي ركعتان ولا وجه لما ذكره من شئ ابي لا وجه لما ذكره محمد بن قوله لا تبعته من وجه ظهر من وجه الى آخره
مع لانها شئ ابي لان الجمعة والنظر في شأنها من شئ حقيقة وكما لان الجمعة ركعتان في شتر طرية فيها لا يشترط في الظهر
والظهر اربع ركعات فالاصح خلاف الاثنين فاذا كان كذلك هم فلا ينبغي احتسابها على تحريمه الاخرى شئ للاختلاف
بينهما فان قلت فيما ذكره تحريمه الجمعة مع عدم شتر طرية ذلك فاصح قلت وجوده في حق الامام جعل وجوده في
حق المسبوق كما في الفتوة فان قلت ذكر المصنف قوله عليه السلام ما ادركتم شتر طرية او ما فاكم فاقضوا قلت وهو حديث
صحيح في معرض الاستدلال لابي حقيقه وابي يوسف فاجبه قوله بعد ذلك ولما انه مدرك الجمعة او قلت لان من
ذلك لانه يجوز الاستدلال على مطلوب واحد بالمتقول والمعتقول بل هو اقوى او نقول كان الاول استدلالاً على انا
كان الذي ادركه اكثر وذلك متفق عليه في ليس الاستدلال لهما فقط بل جميعاً وكون الحديث يدل على المطلوب لاكتفاء
لهما ايضاً لا ينافيه وهذا بحث ذكره الشرح فقال السفاح واتجه من خالف اراد من خالف اما حقيقه واما ابو
في المسئلة المذكورة ما روى الزهري باسناده عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال من ادرك
ركعة من الجمعة فقد ادركها وليضع اليها ركعة اخرى وان ادرك جلوساً صلى اربعاً وقال لا تترضى قال الشيخ
ابو نصر البغدادى ذكر الدار قطنى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من ادرك الامام جلوساً قبل ان يسلم فقد
ادرك الصلوة وقال صاحب الدرية لم يسمي لمحمد بن تبة في المسئلة المذكورة ما روى الزهري باسناده عن ابي هريرة
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال من ادرك ركعة من الجمعة فيضع اليها ركعة اخرى وان ادركهم جلوساً
صلى اربعاً وقال الاكل ايضا يعني ما ذكره صاحب الدرية ثم اجاب السفاح بقوله قلنا لا يصح التعليق بهذا
الحديث لان لفظ الجمعة مع قوله وان ادركتم جلوساً صلى اربعاً انما قلناه ضعفاً اصحاب الزهري بهذا قاله الحاشية

وقيل في الاخيرين
لا احتمال الفلية
ولهما المدرك
الجمعة في هذه
الحالة حتى يشترط
نية الجمعة وهي
ركعتان ولا وجه
لما ذكره لهما
مختلفاً فلا ينبغي
احتسابها على تحريمه الاخرى

واما التفات من اصحابكم والاوزاعي واماك روي عن الزهري من اول ركعة من صلوة فقد ادركها فاذا ادرك
 ما دونها فحكمه فموسكوت عنه فكان متوقفا على قيام الدليل وقد قام وهو ما روي من قوله عليه السلام ما ذكرتم صلوة
 الحديث واجاب الاترازي بما قاله السفناني وزاد قوله والحديث مذکور في السيرة كذا وقال عمر عن الزهري ما روي في الجمعة
 الا من الصلوة ان ادرك منها ركعة فقد ادركها وان ادرك ما دونها صلى اربعاً ولو كان عنده نص في الجمعة لم يخرج
 الى الرازي ولكن صح عن النبي عليه السلام قوله وان ادركهم جلوساً فمعاها ادركهم جلوساً بعد الصلوة قبل الانصراف
 لانه لم يقبل في الصلوة واجاب الاكل وصاحب لدرأية ايضا بما ذكره السفناني وكل منهم لم يحرز الحديث وقد تضمن
 بعضا وليس في ادب شراح كتب الموضوعة على الاحاديث النبوية فقولنا بعد التوفيق بهذا الحديث لمرقئتها ارواه
 الدارقطني من حديث ياسين بن معاذ عن ابن شهاب عن سعيد عن ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من ادرك
 الركوع من الركعة الاخرة يوم الجمعة فليضع ليها اخرى ومن لم يدرك الركوع من الركعة الاخرة فليصل الظهر اربعاً
 وياسين ضعيف متروك ومنها ما رواه الدارقطني ايضا من حديث سعيد وابي سلمة عن ابى هريرة بلفظ اذا ادرك اكل
 الركعتين يوم الجمعة فقد ادرك فاذا ادرك ركعة فليركع اليها اخرى وان لم يدرك ركعة فليصل اربع ركعات وهذا
 ايضا من رواية ياسين بن شهاب عن ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من ادرك ركعة فليركع اليها اخرى وان لم يدرك ركعة فليصل اربع ركعات وهذا
 مثل اللفظ الاول وسليمان متروك ومنها ما رواه الدارقطني ايضا من حديث صالح بن ابى الاحقر عن ابى سلمة عن
 نحو الاول وصلح ضعيف ومنها ما رواه ابن جابر عن حماد بن اسفناخ ابو محمد بن حبيب عن ابى ذئب عن الزهري
 عن ابى سلمة وسعيد بن المسيب عن ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من ادرك من الجمعة ركعة فليضع
 اليها اخرى ومحمد بن حبيب متروك ورواه الدارقطني ايضا من رواية الحجاج بن رطاة وعبد الرزاق عن عمر الزهري
 عن سعيد بن ابى هريرة كذلك ولم يذكره واكملهم الزيادة التي فيه قوله ومن لم يدرك الركعة الاخرة فليصل الظهر اربعاً
 لا لبدوه اذ ركع الركوع واحسن طرق هذا الحديث رواية الاوزاعي على ما فيها من تدريل الوليد وبقاى بن جنان في
 صحيحه انها كلها معلومة وقال ابن ابي حاتم في العلل عن عيسى الاصل لهذا الحديث وله طرق
 اخر من غير طريق الزهري رواه الدارقطني من حديث داود بن ابى هند عن سعيد بن مسيب عن ابى
 هريرة وفيه يحيى بن راشد البراءعي وهو ضعيف وقال الدارقطني في العلل حديثه غير محفوظ وقد روى
 عن يحيى بن سعيد الانصاري انه بلغه عن سعيد بن المسيب قوله وهو اشد الضعاف وفي هذا الباب
 عن ابن عمر رواه النسائي وابن ماجه والدارقطني عن حديث شعبه عن حماد بن يونس بن زيد عن الزهري

صلوته قال ابني فراك من صلواتك لا ماتوت قد دخل بودر علي النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاجره بذلك فقال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم صدق ابني واخرجه الطيالسي في سننه والبيهقي في سننه وابن شيبه في مصنفه بن حث
الشعبي ان الباذر والذبير بن العوام سمع احدهما من النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان يقولوا وهو علي المنبر يوم الجمعة قال فقال لصاحبه
سمي انزلت هذه الآية قال فلما قضى صلوته قال له عمر بن الخطاب لا جمعت لك فاتي النبي صلى الله عليه وآله وسلم فذكر ذلك له فقال
صدق عمر بن عفان قلت يشكك على مسأله الصلوة حديث سليمان النخعي في اخرجه الاثمة السنه عن عمر بن نيار عن جابر بن عبد الله
ان رجلا جاب يوم الجمعة والنبي صلى الله عليه وآله وسلم خطب فقال اصيليت يا فلان قال لا قال صل كعتين يحوز فيها وزاوية سلم
وقال فاجار احدكم يوم الجمعة والامام يخطب فليركع كعتين ويستجور فيها وزاوية ابن جبان في صحيحه وقال له لا تعد ركنك لك
قال بن جبان يريد الابطال لا الصلوة بل لئلا جاز في الجمعة الثانية نحوه فائدة بركعتين مثلها قلت احبب عنه باجوبة احد
ان حديث سليمان هذا محمول على قية انتهى عن الكلام في الخطبة وكان الكلام مباحا في الصلوة والخطبة ايضا الثانية في الصلاة
السلام قال بن جبان اما وخطيبا فلا بأس له ان يكلم لانه يخطب الخطبة من اولها الى آخرها كلام الثالث انه كان قبل الامور الاستماع
والاقتضات المأمورين بالركوع التحليل ان كان له بذلك بعد قطع الخطبة لارادة تعليم الناس كيف يفعلون اذا دخلوا المسجد ثم
استأنف خطبته بعد ذلك فان قلت روى النس في النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه كان اذا نزل عن المنبر ليلا ان الناس
عن جوامعهم وعن اسعار السوق ثم يصلي وعن عمر وعثمان رضي الله عنهما انها كانا اذا صعدا المنبر ليلان الناس عن اسعار
السوق قلت حديث الشرا في ابتداء الاسلام حديث بن الكلام مباحا في الصلوة واما حديث عمر وعثمان فمعارض بحديث
ابن عمر بن عباس اخرجه بن شيبه في مصنفه حديثا من عمر بن عباس عن عطاء بن رباح عن ابن عمر انها كانا يكرهان الكلام والصلوة
يوم الجمعة بعد خروج الامام وقال بن عبد البر كان بن عباس بن عمر يكرهان الكلام والصلوة بعد خروج الامام ولا يخالف
لما فان قلت جازي في الحديث ان له اعراسا يتجاءل في الاقامة في يوم الجمعة فكيف ليست عند ابني حقيقة قلت يقول الدعا
بقية البسامة ثم اذا استعمل الامام بالخطبة ينبغي الاستماع ان يجتنب ما يتخلف في الصلوة لقوله تعالى فاستمعوا له وانصتوا وادعوه
عليه السلام اذا فات لصاحبك نصت يوم الجمعة والامام يخطب فقد فوت وهذا الحديث رواه ابو هريرة واخرجه عند الاثمة
ما لا الترمذي فاذا كان كذلك يكره رواه السلام وتسميت العاطل في القول لمجدد لما نفع في فانه يرد وتسميت قال شيخ الاسلام
والاستماع في التسميت والاستماع من قول الخطبة الى آخرها وان نوافها وذكر الالة والدنف من الامام وفي المجتبى قبل وجوب الاستماع
مقصود من ان اوحى وقيل في الخطبة الاولى دون الثانية لما فيها من ح الظلمة وعن في حقيقة اذا سلم عليه يرد قلبه وعن ابني
يكره السلام في التسميت العاطل ما وعن محمد بن يونس في الخطبة وقيل الاشارة بيده وراسه عند رويته المنكره والاصح انه لا بأس

وتقبل الى الخليفة والعلامة قوله وذروا البيع يعني البيع والشراء لان البيع قيسا والبيع غير في انما يخص البيع بين يدي
 عن ذكرنا من سوا على الدنيا لان يوم الجمعة تهيئ الناس فيه من قراهم وادوا بهم ونهضوا الى المصير من كل اوتيت
 بهو لهم واجتمعوا واعضوا في الاسواق بهم فاذ افتتح النداء وتعالى في وقت الظهر في وقت التجارة وتكثر البيع
 والشراء فلما كان في ذلك الوقت بطلت الصلاة والبيع عرف كونه والمضي الى مسجد المدينة ليعملوا في التجارة والآخرة واسررت
 الدنيا واسعوا الى ذكرنا من لا شئ في البيع منه وارج ذروا البيع الذي نفقه يسير ورجع مقارب قوله ذروا من يذره عوى
 من يبيع والموثوقين وبيع الاما في قراءة شاذة ما وعلك بك بالتحسين هم واذا صعد الامام المنبر جلس شمس كسبرهم
 من المنبر وهو الارتفاع والقياس فيتميم الميم على عرف في موضعهم واذ في الموضون بين يدي المنبر شمس هذا هو الاذان والاصل في ان كان
 في زمان النبي صلى الله عليه وآله وسلم والى كبر وعمره من بعده ثم حدث الاذان الثاني هو الاذان الاول في يوم في عهد عثمان كما ذكرنا من ذلك
 شمس هذا الاذان بين يدي المنبر بعد الاذان الاول على المنارة هم جري التوارث شمس من عثمان عفا ان لي بوسنا بدهم ولم
 على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الاذان الثاني الاذان الذي في دن بين يدي المنبر حين صعد الامام المنبر ليرى في المنارة
 من حيث السائب بن زيد قال كان البدار يوم الجمعة اوله اذا جلس الامام على المنبر على عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم والى
 وعمره ان كان عثمان وكثر الناس والنداء على الزور كما ذكرناه وعن الحسن بن زياد عن ابي سفيان وهو اذن المنارة لانه
 لو اشترط الاذان عند المنبر لغيره او السنة وسواء في الجمعة او بالجمعة اذا كان المصير بعيدا اطرا من هم ولم يقد
 هو المصير في وجوب السعي وحرمة البيع شمس اى ولكن الاذان الاصل الذي كان على عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم بين
 يدى المنبر قال بعضهم هو الطحاوي هو المصير في وجوب السعي الى الجمعة على المكلف وفي حرمة البيع والشراء وفي تحاوي
 السابى هو المختار وبة قال الشافعي واحمد وكثر فقهما الامامان والنس في الرغبتاني وجوامع الفقه انه هو الصحيح وقال الشيخ
 الاذان الاول بدو قوله كبرين الى شيبته في سنة عنه وقال الترمذي قوله في وجوب السعي وحرمة البيع فيه نظر لان البيع وقت
 الاذان جائز لكنه كره وبه صرح في شرح الطحاوي وهذا هو الصحيح في معنى المنبر ولا يعدم الشريعة قلت فيه اختلاف العلماء
 فقال ابو حنيفة والريوسف وغيرهم ذروا البيع شمس كبر وهو قول الجمهور قال مالك واحمد والظاهرية البيع
 باطل وفي الحكي يصح البيع الا ان بعد الصلوة ولا يبيح في الوقت ولو كان بين كافرين لا يحرم كاح ولا اجارة ولا سلم
 وتا لم يكن كذا في البيع الذي فيه سلم وكذا في الكفر والاجارة والسلم والابح والنبه والقروض والصدقة وروى عن
 ابن عباس انه قال لا يصح البيع يوم الجمعة حين نداء في الصلوة وفي بقية العقود وغير البيع وهما عند الحنابلة وذكر ابو
 عن مسروق والصحاح وسلم بن يسار ان البيع يحرم بزمان الشمس قال مجاهد والزهرى بالنداء واعتبار الوقت اولى

واذا صعد الامام

المنبر جلس اذن

المؤذنون بين يدي

المنبر يذرك جري

المقام ولم يكن

على عهد رسول الله

صلى الله عليه وسلم

الا هذا كان لهذا

قيل هو للمصير

السعي وحرمة البيع

الفرج عليم المحضور يقول الوقت فلا يقطع عنهم تأخير الزمان وهذا لم يكن للنداء قبل الزوال معنى وقال السمرجوني ينبغي ان
يعزم البني والشمس قبل الزوال ايضا اذ كان منشر له بعد اعين الجاهل بحيث تكفوت عليه صلاة الجمعة والاصح ان المعبر به الاول
ش اى الاذان الاول ثم اذا كان بعد الزوال الحصول الاعلام به من ش اى الاذان الاول وبه اختيار ش اى الثانية الشرح
واسحاق بن عمار وفى المبسوط الاصح ان كل من كان قبل الزوال فذلك غير صحيح والمقبول الاذان بعد الزوال الشمس
سواء كانت على المنبر او على النور قلت هذا الذى ذكره موافق رواية البداية وهذا هو الواجب واخطوهم باذنه من خطبة قاموا
ش اى فاذا قرع الامام من خطبة قاموا الصلوة كسائر الصلوات المفروضة ولو سمع النداء قبل الغشاء اذا كان وقتها
الجمعة يتركه يخرج وقت المكتوبة بخلاف الجمعة فى السائر الصلوات فروع لو خطب احد وصلى غيره وجاز عندنا وهو قول
مالك واحمد واحد قول الشافعى واحمد وصلى غيره وجاز عندنا وعندنا لا يصح لو استدبر والامام فى الخطبة صح وقد سألوا
لا يصح فى احد الوجهين للمناسبة وكذا لو عكس كلمات الخطبة بان صلى على النبى عليه السلام ثم وخطبهم حمد وثنى على الله فى احد
الوجهين عندهم وفى المبسوط يستحب للقوم ان يستقبلوا الامام عند الخطبة وعن ابن حنيفة انه كان اذا فرغ المؤمن من اذنه
ادار وجهه الى الامام وكان ابن عمر والنس يبتعدان الامام اذا خطب فهو قول شريح وعطاء بن رباح قال مالك والاوزاعي والنووى
ومسجد بن جبر والشافعى واحمد واسحاق قال ابن النذر وبذلك الاجماع قلت لكن اليوم يستقبلون القبلة للحج فى تسوية
الصغرى كقصة الزحام وقال النووى يكره فى الخطبة ما يفعل الخطباء من الدق بالسيف على وجه المنبر فى صمعه فانه
بدنة لا يعمل له وكذلك الله تعالى على المنبر قبل جلوسه وكذلك المجازفة فى السلطين الدعا لهم وكذا كذبهم فى توليهم السلطات
العالم العادل واجمع ان القراءة بالحمد فى الجمعة وفى التحفة وغيره لا يكره فيها قدرا يقرؤه فى الظاهر لا ما يبل منه وان
قرأ فى الجمعة اذا جازك المنافقون كان حسنا تبركا بالنبى صلى الله عليه واله وسلم والذاتية عليها كمرتبة لحرمان باقى القراء
وابهام العامة ان ذلك بطريق النظم والوجوب فى الواجبات والمرغبات فى لباس بالخطبة والذين الامام اذ لم يفرقوا
وقال الفقيه ابو جعفر لابس به اذ لم يأخذ الامام فى الخطبة ويكره اذا اخذتها وهو قول مالك وقال قتادة يخطبهم الى
مجلسه وقال الاوزاعي يخطبهم الى المسجد وقال الشافعى والنسعى اليهما الواحد واثنين لابس به وكرهه الكثير الا ان
يحد السيد الى المصلى بالخطبة ويحد من الاحسن باذنهم وقال ابن المنذر لا يجوز شئ من ذلك لان الشئ من الخطبة
والكثير مكره وكره ذلك ابو هريرة وروى السيب وعطاء بن رباح والنس فى الامام ان يخطب على المنبر قبل العشاء عند الغسل
لكل ما يسمع الظلمة والدعا لهم قال الحواكى اصحهم ان الذين يخطبون فى الصف الاول كان اصحابهم يسمعون
يروان ان الصف الاول يأتى المنصورة لانهم كانوا يسمعون العامة من دخول المنصورة وكان فى ذلك استراخ فضيلة

ولا يصح ان

المعبر به الاول

اذا كان ذلك

بعد الزوال

الاصح ان

واذا فرغ من

خطبته قاموا

الصف الاول في حق العامة ما في زماننا فلا يخفى ومن الصف الذي يلى الامام ذكره في خزانة الاكل وغيره اختلفوا في سن
لم يقدر على السجود على الارض من الزحام فكان عمر بن الخطاب يقول يسجد على ظهره رواد البيعة باناس وصحبه وقال
اصحابنا والشورى والشافعي والاحمد واسحاق والبوثرور وقال حنظلة والنزهي يسجد عن السجود فاذا رفعوا السجود او عندنا
لو فعله جاز وعند الشافعية سجوده على ظهره واجب في الصحيح ونقله النووي عن ابى حنيفة وهو وهم وقال مالك لنفسه
ان من خالف كان في غير ما يروى في الرغيفاني في طريقه حتى تقوم الناس في ذا وجده فرقة يسجد على ظهره رجل واحد على ظهره رجل واحد آخر
لم يفرقوا ولو وجد فرقة من غير اسجد على ظهره رجل لم يفرقوا ولو ركع مع الامام فيها ولم يسجد ركعة الزحام حتى فرغ الامام قال ابو حنيفة
يسجد حتى تكمل الركعة الاولى ويلقي الثانية ويقضيها وان ابا حنيفة بطلت في الركعة الثانية بطلت في الركعة الاولى قال ابو جعفر على احد الروايتين
عليها وعلى الرواية الاخرى يكون السجودان للثانية وقال ابو جعفر ان كان مع الامام في الاولى لم يسجد ركعة في الثانية وسجد في الثانية
ثامنه ويقضي الاولى ولو كان سجودا اختلفوا فيمن ركع في الجمعة عن الركوع والسجود حتى فرغ الامام فعندنا يصلي ركعتين
لانه ادرك اول الصلوة فهو لا يتكلم كما لو نام خلفه وهو يقول الحسن الجعفي والاوزاعي والحنفي واحمد وقال قتادة و
ابو اليبس في الشافعي والبوثرور يصلي اربعا وقال مالك احب الي ان يصلي اربعا وفي المبسوط الصحيح عن ابى حنيفة
ومحمد جواز الجمعة في مصر واحد في موضعين اكثر وفي جوامع الفقه عن ابى حنيفة روايتان لا يظهر عنهما عدم الجواز في المنع
فان فعلوا فاجمعة للاولين وان وتغنا ما اوجبهما فسدنا وفي قبيته المنية كما تبلى اهل مروا فاجمعة لاجتماعهم
العلماء في جوارها اربا فاجمعة لدار الرابع بعد الجمعة احتياطاً واختلفوا في منتهى قبل يوم ظهر يومه وقيل انظر عليه
الاحسن قيل لا يحوط ان يقول نويت آخر ظهر ادركت وقتته ولم اصله بعد وقال الحسن اختيارى ان يصلي الظهر بمائة البنية
ثم يصلي اربعا بنية السنة ثم اختلفوا في القارة قبل اقر الفاتحة والسورة في الرابع وقيل في الاولين كانوا يختلفون في
سبق الجمعة بما اذا تغيرت اذا اجتمعتا في مصر واحد فقيل بالشرع وقيل بالفرق وقيل بهما والاول صحيح وعند المالكية والشافعية
قبيل الاحرام وقيل بالسلم ذكرهما في الفريضة وشرح المداية لابي البقاء وقال فاذا بطلت الثانية بدلى ان يجتمعوا في مكان
واحد فصلوا الجمعة قال وقيل الظهر وهو ضعيف ويكره بعد الزوال يوم الجمعة والكره قبله وفي شرح الاقطع لا يكره قبله
وبعد وفي النوادر يجوز ان يسافر يوم الجمعة قبل الصلوة من غير فصل وفي المبسوط لا يجوز السفر بعد الزوال يوم الجمعة
عند الشافعية وكذا عند المالكية ذكره في الذخيرة لثقتي قال ابو جعفر لا يحل للرجل ان يعطي سؤال المسجد في قنات ومي
فاخيخان قال ابو نصر من خرجهم من المسجد رجوا ان يغفر له وقال بعض العلماء من تصدق بفسل في المسجد ثم تصدق
بعد ذلك بارجعين قلنا لم يكن كفارة لذلك الفسلس عن خلف بن امير قال لو كانت فاضحة لا تبلى شهادة من

صحيح

الصدق هو لا ر في المسجد الجامع وعن أبي بكر بن الصديق انه قال هذا فليس يحتاج الى سبعين شكرا له ولكن تعدد قوا
قبل ان تدخلوا المسجد وبعد الخروج منه وعن ابن المبارك قال يعجبني ان السائل اذا سال لوط الله تعالى لا يعطى له
شيئا لان الدنيا وتساها حين فاذا سال لوجه الله فقد عظم ما حقه فلا يعطى له جزاء وقال الصدوق الشريدان سائل اذا كان
لا يبرين يدي المصلي ولا يغني رقا ولا يسأل الحاف ولا يسأل لادله لا بدله منه فلا بأس في السؤال فلا عطاء غيره وفي العجبي
يستحب لمن حضر الجمعة ان يغتسل ويدهن ويسلبان وجده وليس احسن ثيابا ان كان له ويستحب ثيابا للبعين ذكره
الغزالي وابوطالب المكي لبس السود وخالفهما الماوردي لانه عليه السلام خطب وعليه عاتة سودا ودخل مكة يوم الفتح
وعليه عاتة سودا وعلى علي بن ابي طالب بن عمر عاتة سور يوم قتل عثمان رضي وحدث بنو العباس لبس السود واما
لهم لان الراية التي عقدت للعباس يوم الفتح ويوم خيبر كانت اسود

باب صلاة العيدين

تشتمل على بيان صلاة العيدين الفطر والاضحى وفي بعض النسخ باب العيدين على حذف المضاف لعدم
اللبس ووجه المناسبة بين البيتين من حيث انها يصليان جميع عظيم عظمها بالوزارة واشتهر لاحد ما يشتهر بالآخر
سوى الخطبة فانما تشتمل على الجمعة لا يجوز الصلوة بدونها مستحبة في العيد يجوز صلوة العيد بدونها لكن نسب الى الاساءة
تكرار السنة ايضا خطبة الجمعة تقدم على الصلوة ويؤخر خطبة العيد عنها فلو قدمت جاز ولا تعاد بعد الصلوة ولا
تكررها بعد يومين فاذن اذا اقامته واشتهر كان في حق التكليف فان صلوة العيد يجب على من يجب عليه صلاة الجمعة ولما
وجه تقديم الجمعة على العيد فط وهو قوله الجمعة في نفسها بالف جنة وكثرة وقوعها ثم اصل العيد عودا ولا يشترق من
عاد العيد وعودا وهو الرجوع فقلت الواو ايا رسكونها وانكسار ما قبلها كاليزان والميقات من الوزن ولو تفتد ويحج على
ايعاد وكان من حقه ان يحج على اعداؤه لانه من العود كما ذكرنا ولكن جميع باليار للزومها في الواحد اوجع باليار للزوم
بينه وبين اعداؤه والخشبة وسما عيدين لكثرة عودها من بينها وقيل لانهم يعددون اليه مرة بعد اخرى وهو ليس
الغالب على يوم الفطر والاضحى والاصل فيه حديث الشرة قال قدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المدينة ولا
المدينة يومان لم يكون فيها في الجالية فقال عليه السلام قدمت عليكم قدمت عليكم ولكن يومان لم يكون فيها في الجالية
وقد ابلغكم السخيرة منها يوم النحر ويوم الفطر ورواه ابو داود والنسائي والبيهقي وقال البغوي حديث صحيح وادل
عيد صلوة النبي صلى الله عليه وآله وسلم عيد الفطر في السنة الثانية من الهجرة ومنها فرض زكاة الفطر فزلت وفضت
رمضان في شعبان وحول القبلة وبني بعا تشتهر في شوال وتزوج على ربه بعا طمته ربه ثم وجب صلوة العيدين

باب

صلوة العيدين

وتجبة صلوة

العيدين

على كل من يجب صلوة الجمعة سنن اشار بهذا الى ان صلوة العبد واجبة كما رواه الحسن عن ابي حنيفة وذكره الرواية في المطبوع
 وذكر الكرخي انها تجب على من يجب عليه الجمعة وفي القلبية هي واجبة في اصح الروايات عن اصحابنا قال قاضي خان هو
 الصحيح وفي المحيط الاصح انها واجبة وفي المربعين في ذلك وفي جوامع الفقه ومدينة المعنى انها واجبة وفي الميعر في آ
 وفي البدائع هو الصحيح وفي مختصر الى موسى الضرير هي فرض كفاية وفي الغرر هي فرض كفاية وفي القلبية قيل هي
 فرض واطلق وقال مالك والشافعي هي سنة مؤكدة وقال الشافعي ايضا تجب صلوة العبد على كل من يجب عليه الجمعة
 وبذا منه يقتضي ان يكون فرض عين لان الفرض والواجب عنده في غير الحج واحد وهو خلاف الاجماع ولهذا الكلام
 فيه وقال ابن العربي في المعارض لا علم احد قال انها فرض كفاية الا الاصلطري من ان الشافعية قالت طاهر بن حبيب
 احمد انها فرض كفاية وذكر عنه في المعنى وقال في جوامع الفقه هو قول ابن ابي ليلى وقال امام الحرمين قال به طائفة
 مع الاصلطري قوله على من يجب عليه الجمعة يشير الى انها لا تجب على العبد والمسافر والمريض كما يجتمع فان قلت معنى
 ان تجب عليه الجمعة مع اذن مولاه لبيان انهم يتسامحون بالجمعة وههنا ليس كذلك قلت نعم ذلك الا انها لا تجب عليه
 مع الاذن ايضا لان المنافع بالاذن انما تصير مملوكة للبيد فتبقى الحال في الاذن كهي قبل كما في الحج فانه لا يقع عن
 حجة الاسلام وان حج بان مولاه وكذلك العبد اذا خست في ميمنة بكفر بالمال فاذا المولى فانه لا يجوز له ان يملكه الا اذا
 وقال الشافعي لا يشترط انما لا يشترط جمعة حتى يجوز ان يصلي العبد العبد والمسافر والمارة والمنفرد حيث شاء وابل انظر
 لانها ما قلنا فاشبهت صلوة الاستسقاء والحسنون قال في القديم وهو رواية عن احمد فقولنا وفي الجامع الصغير
 عيدان اجتماع في يوم واحد فالاولى سنة والثاني فريضة ولا يترك واحد منهما لما ذكر المصنف ان صلوة العبد
 واجبة اراد به لفظ الجامع الصغير ليدل على انها سنة عند محمد قال شمس لائمة السرخسي اشبهت المذهب فيها بل
 هي واجبة ام سنة فالما ذكره في الجامع الصغير سنن انها سنة لانه قال صعيدان اجتماع في يوم واحد فالاول
 سنة والثاني فريضة سنن وهو تخصيص على السنة قال والاظهر انها سنة ولكن من ساحل المدين احدي هدي
 من كماله متناوله وقال شيخ الاسلام والصحيح ان سنة مؤكدة وقال السفنا في كل موضع فيه نوع مخالفة بين رواية القدر
 والجامع الصغير في لفظ الجامع الصغير ومخالفة بينا ظاهرة وهي اطلاق الواجب على صلوة العبد في لفظ القدر
 واطلاق السنة في الجامع الصغير وتبعه في هذا الكلام صاحب الدرر في الاكمل كذلك قلت لم يتعرض للقدر في
 في مختصره الى الجواب ولا الى السنة وانما قال واصلي الامام بالناس كقيتين كبير في الاولى ككيفية الاقتباس و
 ليس ذكر لفظ الجامع الصغير المما ذكرنا ثم المراد من اجتماع العبد ههنا اتفاق كون يوم العطر ويوم الصبح

على كل
 من يجب عليه

صلوة الجمعة

وفي الجامع الصغير

عيدان اجتماع

في يوم واحد

فالاول سنة

والثاني فريضة

صلى الله عليه وآله وسلم فذلك فقروا بالخطاب فيجوز على ذلك وجعل الاخبار من الامام جازا لانه مستألفا ومعنى الوجوب من
 الاخبار ايضا وفيه ما لا بد روى عن ابن عباس ان لما ذكره ليلة العظيمة بل عطفه على كمال رمضان وقيل لما روى بالآية
 التعليم وقيل لما ذكره ليلة العتيدة وقيل في قوله تعالى فصل لربك وانحر ان لما روى صلوة عيده الخوف بلامهم ووجه الثاني
 ش وهو كونه سنة ثم قوله عليه السلام في حديثه لا اعلى سؤالي غير من قال لا الا ان قطع ش حديث الاعلى اخرجه
 البخاري وسلم في الايمان عن طلحة بن عبيد الله قال جاز رجل الى البني عليه السلام من بل نجد فذكر الراس لسمع
 روى صوته ولا نقه فيقول حتى دني من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاذا هو يسأل عن الاسلام فقال رسول
 صلى الله عليه وآله وسلم خمس صلوات في اليوم واليلة فقال بل له على غير من قال لا الا ان قطع وصيام شهر رمضان
 قال بل على غير قال لا الا ان قطع وذكر له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الزكاة قال بل على غير قال لا الا ان
 قطع قال فاذا برجل وهو يقول والله لا ازيد على هذا ولا انقص منه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فليكن
 صدق قوله عقيب سؤالي عقيب سؤالي لا اعلى قوله اذا ان قطع بغير العطاء والواو وكيفية حال ان اصابعه ممدودة
 فادعت احد التاب في الطاهر والاول اصح ش اروا بالاول وجوب صلوة العيده وأشار هذا الى انه ايضا ممن يقول
 بالوجوب ثم وتسميته سنة لوجوبه بالسنة ش هذا جواب عن سؤال مقدار تقديره ان يقال اذا كانت صلوة العيده واجبة
 فكيف نقول انها سنة وتقرير الجواب ان تسميته محمد صلوة العيده سنة مع كونها واجبة لاجل انها ثبتت بالسنة وهي فوجبة
 عليه السلام عليها من غير ترك وفي المحيط عن ابى يوسف انها سنة واجبة اى وجوبها طاعة مستقيمة ثم وتجب في يوم
 الفطر ان يطعم الانسان قيل ان يخرج الى المصل ش وبه قال مالك والشافعي وامرؤ القيس البخاري في صحيحه عن
 انس كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تغدوا يوم الفطر حتى تأكلوا تمرات وقال انس قيل يا نبي الله صلى الله
 وآله وسلم يوم الفطر حتى ياكل تمرات ثلثا او خمسا او سبعا او ثلثا واكثر بعد ان يكون وترا وهو يقول نعم اراكم الامصار وكان
 ابن عمر لا ياكل يوم الفطر حتى تغدو وقال بن مسعود ان ثلثا او اكل من ثلثه لم ياكل وثلثه عن النخعي وقال علي بن ابي
 ان ياكل يوم الفطر قيل ان يخرج الى المصل وكان بن عباس يحب عليه وعن سعد بن السبيكان ان النبي صلى الله وآله وسلم
 قبل الغد في يوم الفطر فغسل ثلثين مائة اى يستحب في يوم الفطر ان يغتسل وبه قال عطاء وعقبة وعروة والنخعي
 والشافعي وابراهيم التيمي وقنادة ومالك والشافعي واحمد واسحاق وابن المنذر وعن الشافعي انه سنة كالحجبة ذكره في
 ونهاية المطلب في المدونة غسل العيدين مطلوب ون غسل الحجة وفي الذنيرة لما كان العيد مخففا عن الحجة في وجوب
 وهو في وقت البرودة وعدم انتشار رائحة الاعوان غط غسلها عن غسلها وفي الجواهر يغتسل بعد الغفران غسل قبله انراه

وجه الثاني قوله
 صلى الله عليه وسلم
 فحديثه كقول عقيب
 سؤالي على
 عقيب قال لا انقطع
 والاول اصح تسميته
 سنة لوجوبه بالسنة
 ويستحب يوم الفطر
 ان يطعم الانسان
 قبل الخروج الى المصل
 ويغسل

فان قلت جعل المصنف الاعتسال هو الاستجماء وفي الطهارة ستة قلت اختلف عبارات الشافعي بعضها جعله مستحبا
وفي بعضها سنة والصحيح انه سنة وسماه استجماء للاشتغال بالسنة على المستحب ويستاك شش بالنصب ايضا لان العلة التي لاجلها
غزبا لا اعتسال والسواك والتطيب في الجمعة في صلوة العيد وفي السنن عن أبي سعيد اخذ في رمضان رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وآله وسلم قبل الغسل يوم الجمعة على كل مسلم والسواك يمس من الطيب ما قدر لهم وتطيب شش بالنصب ايضا اى
يستحب في يوم الفطر ان يتطيب بطيب له رائحة ولا لون كالبخور والمسك حلال للمرجل وقد غلط من قال بجماعته هم
لما روى انه عليه السلام كان يطعم في يوم الفطر قبل ان يخرج الى المصلى شش هذا دليل بقوله ويستحب في الفطر ان
يطعم قبل ان يخرج الى المصلى وقد روي عن البخاري من حديث انس كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يغزو
يوم الفطر حتى يأكل تمرات وقد ذكرناه عن قريب هم وكان يغتسل في العيدين شش هذا حديث آخر دليل بقوله فليطيب
رواه ابن جبر من حديث الفاكه بن سعد وكانت له صحبتة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يغتسل يوم الفطر
ويوم النحر والفاكه بن سعد يامر الله بالغسل في هذه الايام ولا يعرف للفاكه بن سعد غير هذا الحديث وروى ابن جبر ايضا من حديث
ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يغتسل يوم الفطر ويوم الاضحية هم ولانه شش اى ولان يوم العيد
هم يوم الاجتماع فيسرفه الغسل والتطيب كما في الجمعة شش اى كما سن في يوم الجمعة هم وليس شش بالنصب ايضا
اى ويستحب لان ليس هم احسن شش جديا كان او غسلا هم لانه عليه السلام كانت له حبة فمك او صوف يمسها
في الايام شش هذا الحديث غريب لكن روى البيهقي عن طريق الشافعي اخبرنا ابو ابيهم بن محمد الاسلمي اخبرني جعفر بن محمد
عن ابيه عن جده ان العنبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يلبس برودة في كل عيد وروى البيهقي من حديث جابر بن
عبد الله قال كان للبنى عليه السلام برودة يلبسها في العيدين الجمعة قوله فمك باضافة ويجوز ان يكون بالصفة وكذا
الكلام في برودة وانفك يقع الفاء والنون حيوان يتخذ من جلده الفواكه السحاب الحجرة بالكسر الحار المملكة وتفتح الباء الحارة
برديان والجمع جرد يقال برود جرد بالاضافة والصفة عن عمر انه خرج في يوم فطر واوصى في ثوب قطن ممشى هم
صدقة الفطر شش بالنصب ايضا عطف على قوله ان يطعم هم اغنا للفقير شش اى لاجل اغناء القول عليه السلام اغنهم
عن المسالة في هذا اليوم وروى عن الطبري رواه الدارقطني والبيهقي من رواية ابي عن نافع عن ابن عمر وفي رواية اخرى
اغنهم عن الطواف في هذا اليوم وروى البخاري وسلم والبوداود والثوري والنسائي من حديث بن عمر قال افرا رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم يوم الفطر ان يودى ما قبل خروج الناس الى الصلوة هم لتفرغ قلبه للصلوة شش اى الصلوة العيدان
التي تستعمل بالسؤال واليطوف ويستعمل قلبه بالتحصيل فاذا اعطى شئ من ذلك يفرغ قلبه لاجل الصلوة ثم ان المصنف
للمصلاة

ويستاك شش
لما روى انه صلى الله عليه وسلم

عليه وسلم

كلن يطعمه يوم

الفطر قبل ان يخرج

الى المصلى وكان

يغتسل في العيد

ولانه يوم الاجتماع

فيسرفه الغسل

والتطيب كما

في الجمعة يلبس

احسن ثيابه

لان النبي صلى الله عليه وسلم

كان للصبي فداوة

يلبسها في العيد

صدقة الفطر غلة

للفقير لتفرغ قلبه

للمصلاة

انه يكبر في الاضحية دون الفطر وعليه مشايخنا بما رواه النضر وفي عامته الكتب الخلاف في الجهرية في طريق المصلي لاني نفس التكبير
ومعنى قوله ولا يكبر في جهره عند ابى حنيفة كما ذكرنا وما تاتي به سركمان في سائر الايام وهو رواية المصلي عن ابى يوسف ذكره
المصنفاني قال لا يسجد في كل قال الطحاوي ثم انقطع التكبير اذا انتهى الى المصلي وفي رواية لا يقطعها الا في المصلي لا في غيره
والعيد ذكر في المحيط وانما صاحب الشافعي في انقطاع هذا التكبير فقال المصلي يكبرون حتى يخرج الامام وقال ابو يعقوب
يفتح الصلوة وعن الشافعي في القديم حتى يصرف من الصلوة ومثله في الاضحية ويكبر في الطريق اجماعا وكان ابن عمر يرفع
صوته بالتكبير في العيدين وروى ذلك عن علي بن ابي طالب ابي امامة الباهلي ثم يكبر عند هاشم ابي كبر جهره عند ابى
ومحمد في عيد الفطر ثم اعتبارا بالاضحية ابي قيسا على عيد الاضحية فانه يكبر فيه جهره بالخلاف وفيه قال النخعي وسعيد بن
جبير وابن ابي ليلى وابن عبد الغزير وابان بن عثمان والحكم وحماد ومالك والشافعي ومحمد واسحاق والبطون وشيوخنا يقولون
تعالى وتكبروا على ما هدكم وقال ابن عباس هذا ورد في عيد الفطر بدليل عطفه على قوله وتكلموا العدة والمعاد بالكمال
الكمال صوم رمضان ثم وله شئ ابي ولا في حقيقته ثم ان الاصل في التثنية الاختلاف في قوله تعالى وذكر ربك في
نفسك تنصرفا وخفيف وهو من الجهر من القول وقوله عليه السلام خير الذكر الخفي ولانه اقرب من الادب والاطمئنان والعبادة
من الرياء وقال عليه السلام خير الذكر الخفي لانه عن اصم ولا غائبا وذكر ابن المنذر عن ابن عباس انه سمع الناس يكبرون
فقال يكبر الامام قبل الاقال مجازين للناس وفي الحادي سئل النخعي عن ذلك قال ذاك تكبير لانه قلت هذا خلاف ما حرمه
انفاه يكبر وقال ابو جعفر والذي عنده ان لا ينبغي ان يسمع العامة من ذلك فقلت فغضبتم في الجهرات قال جبهنا خذهم و
الشعر ورد به شئ ابي بالجهر بالتكبير ثم في الاضحية شئ ابي في عيد الاضحية ثم لانه شئ ابي لان عيد الاضحية يوم يكبر
شئ قوله تعالى واذكروا الله في الايام معدودات حار في التفسير لم يرد به التكبير في هذه الايام ثم ولا ذلك يوم الفطر شئ
لانه لم يرد به الشعر وليس في معناه ايضا لان عيد الاضحية انتص بيكن بن اركان الحج والتكبير شرع علما على وقت افعال
الحج وليس في شئ ذلك فان قلت ان المسلم ان الشعر لم يرد به فان الله تعالى قال وتكلموا العدة وقد ذكرنا عن ابن عباس
ما قاله في قوله تعالى في الآية التكبير في الصلوة العيد والمعنى صلوا صلوة العيد وكبروا والعيد فيها فان قلت روى ما منع عن
ابن عباس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يخرج يوم الفطر ويوم الاضحية راغبا صوته بالتكبير حتى ياتي المصلي رواه الحاكم في المستدرج
قلت في اسناده الوليد بن محمد وهو متروك الحديث ايضا وصح البيهقي ورفعه ورواه الشافعي ايضا متوقفا فرفضه قال
ابو بكر الرازي قال مشايخنا التكبير جهر في غير هذه الايام لا بازا والعدو والاصوات مع بالهم وقيل كذا في الحديث والحج
كلها وفي جميع النوازل ويكبر كلما التقى جمعا او هبطا ولو كان تكليفيه ثم ولا ينفصل في المصلي قبل صلوة العيد شئ وفي بعض النسخ

ويكبر عندهما

اعتبارا بالاضحية

ولان الاضحية

في الشتاء الاخف

والشرح ورواه

في الاضحية كانه

يوم تكبير الاكل

يوم الفطر والاعتبار

في المصلي قبل

العيد

قبل العيد اى قبل صلوة العيد وفى الزيادة ليس قبل صلوة العيد بن صلوة كذا ذكره فى الاصل ان شأنا تطوع بعد الفرائض
من الخفية وقال بوبكر الرازى مفاد لم يكن قبلها صلوة سنوية لانها لم تكن الا ان الكرخى نص على الكراهة قبل العيد حيث قال كره
لمن حضر المصلح التفتل قبل صلوة العيد وفى التجرد ان شأنا تطوع بعد الفرائض من الخفية ولم يذكر ان تطوع فى الجنابة او فى بيته
فانه محال لانه يشبه الستة فلما اذ ان يفعل ذلك فليفعله فى منزله وكان محمد بن مقاتل الرازى يقول ان بس صلوة لصحى قبل الخروج
الى المصلى وانما كره فى الجنابة وعامة المشايخ على الكراهة مطلقا وعن علي وابن سحنون وجابر بن ابى انوفى انهم كانوا لا يروونها
قبلها ولا بعد با وهو قول ابن عمر وسهوق والشعبي والضحاك القاسم وسالم والزهري وعمر بن حريج وماك وواحد وقال انس
والحسن وعروة والشافعي يصلي قبلها وبعدا وعن الشافعي فى غير الامام وقال ابو سعيد واليزيد دوى الا يصلي قبلها ولا يصلي بعدها
وبه قال علمته والاسود ومجاهد والثوري وانحنى والاوداعى وابن ابى ليلى وفى الجواهر لما لكية لا يتقبل قبلها ولا بعدا وفى الجواهر
سلك ذلك عن ابن جبيب المالكي وهو مردود على الاجماع وعندنا شهاب لا يتقبل قبلها فى المسجد فيقبل بعدها وفى المغنى قال الطحاوي
انكونه لا يتطوعون قبلها ولا بعدا هم لانه عليه السلام لم يفعل مع حرصه على الصلوة شي اى لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
لم يصلي قبل العيد حرصه على فعل الصلوة وقد روى الاثني عشر عن سبيد بن جبير عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
خرج فصلى بهم العيد ولم يصلي قبلها ولا بعدا وروى بن جابر بن سنان عن حميد بن عمار عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
سوال صلى الله عليه وآله وسلم لا يصلي قبل العيد شيئا فاذا رجع الى منزله صلى ركعتين ثم ثم قبل الكراهة فى المصلي خاصة شي
قال محمد بن مقاتل الرازى واشنا بقوله خاصة الى انه لا يكره فى غير المصلي وروى عن علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام
فقال هذه الصلوة لم تكن فاعرفها على محمد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيقبل له الاتهام ثم فقال كره ان اكون من الذين قال
فى حقهم اريت الذي ينهى عبدا اذا صلى وقال احد منهم انى اعلم ان هذا لا يذهب عبدا على الصلوة قال على بن ابي حمزة ما علمنا
لا يذهب على من انقذه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قوله خاصة منسوب على الحال بن كراهته والعامل فيه قبل كراهة كراهة
هم وقيل فيه وفى غيره عاتة شي اى قبل الكراهة فى المصلي وغير المصلي وهو قول عامة المشايخ كما ذكرتم اذ اراد ان يصلي
بعدها صلى اربعا وفى رواية اخرى ان احب ان يصلي بعدها صلى اربعا الا ان مشايخنا قالوا المستحب ان يصلي اربعا بعد الرجوع
الى منزله كيلا يظن ان انه هو الستة المتوارنة ولكن ذكر فى فتاوى ما يضحى ان جواد الطوسي فى الجنابة غير كراهية اذ كان بعد
صلوة العيد من غير ذكر عدم الاحتجاب كذلك اطلق الجواز فى التوبة فقال لا يوفى بعد الغد ثم خطبة فلا بأس به ثم لا يكره
لم يفعله شي اى لم يفعل الصلوة اى لم يصلي فى المصلي قبل صلوة العيد ولا بعدا وعدم فعله دليل الكراهة وفى فتاوى كراهة
والولوى اسلم وعنه القسوى وفى الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه خرج يوم الاضحى فصلى ركعتين ولم يصلي قبلها ولا بعدها

عن النبي
صل الله عليه وآله وسلم
لو يفعل ذلك
مع حرصه على
الصلوة ثم قيل
الكراهة فى المصلي
خاصة وقيل
فيه وفى غيره
عامة كراهة
عليه السلام يفعل

وقال ابو داود ويوم الفطر ثم اذا حلت الصلوة مش قال السفاني من اجل ان الحمل ان الصلوة قبل ارتفاع الشمس
كانت حراما جاز في الحديث ثلاث اوقات نما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الحديث وقال تاج الشريعة يمتثل ان
يكون من الحمل ان يفي الوجوب ويحتمل ان يكون من اجل ان قبل ارتفاع الشمس تحل الصلوة قلت الصواب قاله علي بن
هم بالارتفاع الشمس مش ارتفاعهما عن ابيهما وذكر في المحيط ان دل وقتها حين تبيض الشمس آخر وقتها حين تلوها
في البناء ينج فاذ اتممت الصلوة بالارتفاع الشمس يريد به اذا حل الوقت بالمباح للصلوة وذلك اذا ارتفعت الشمس و
ابيض وبع قال مالك واحمد واكثر اهل العلم وقال الشافعي اول وقتها طلوع الشمس ويستحب تأخيرها قدر رجحهم ودخل وقتها
الزوال مش ابي الى زوال الشمس عن كبد السمارهم واذا زالت الشمس خرج وقتها لان النبي صلى الله عليه وآله
وسلم كان يصلي العبد والشمس على قعر رجم او حين مش قال الزيلعي هذا حديث غريب قال السدي قال شمس الدين بن
ابن الجوزي شقي تنق عليه روى ابو داود وثنا احمد بن حنبل ثنا ابو المغيرة وثنا صفوان ثنا يزيد بن حبيب السرخسي قال خرج علي بن
بن نسر صاحب البني صلى الله عليه وآله وسلم مع الناس في يوم عيد فطروا وضحى فأكبر البطار الامام وقال ناكثا قد فرغنا من
هذه وذلك حين تبيض الشمس اي وقت جواز التمتع اي صلوة الجمعة وهي صلوة الضحى قوله على قيد رجح كسيرة القاف وسكون ليار
يقال بينهما قيد رجح وقادرج اي تقدمهم ولما شهدوا بالسلام بعد الزوال والخرج الى المصلي من الغد مش هذا دليل
خروج وقت صلوة العيد بزوال الشمس عليه انه عليه السلام اخرجوا بالخروج الى المصلي من الغد بعد شامة الشهود ولولا الزوال
بعد الزوال لم يكن لتأخير بعض اولي الجوزي تأخير ما يدون العذر السماوي ولا عذرهمنا يجوز التأخير سوى انه خرج الوقت
والضيم في شهدوا ويرجع الى الركب الذين جاؤا الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وشهدوا وبرية السلام في اليوم المكمل
للساكنين من رمضان بعد الزوال فغند ذلك لم عليه السلام بالخروج من الغد الى آخر ما ذكرناه الا ان واصحل الحديث بارواه
ابو داود والنسائي وابن ماجه واللفظ لابن ماجه من حديث ابي بشير عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
الا انصار من صحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قالوا انعمي علينا بلال شوال فاصبحنا حياء فاجابنا ركبت من نزلنا
فشهدوا عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انهم راوا السلام بالاس من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يخرجوا الى عيدهم من الغد وبهذه
اللفظة رواه الدارقطني في سننه وقال الساجد حسن لفظ ابي داود والنسائي ان ركبا جاؤا الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يشهدون انهم راوا السلام
بالاس منهم ان فطر واذا اوصوا فغند والى المصلي هم ويصلي الامام بالناس كقبت مش اي يصلي الامام صلوة العيد بالناس
ركبتين هم كبرت في الاولى لاقتحاش مش اي كبرت في الركعة الاولى لاقتحاش وهي كبرية الاحرام ثم وثنا بعد ما ش اي كبرت
ثلاث كبريات بعد كبرية الاقتحاش ولكن بعد التنازل والتعود في يد يدي كل تكبيرة ثم ثلثة الفاتحة مش اي الفاتحة من التنازل

واذا حلت الصلوة

بارتفاع الشمس

وقتها الى الزوال

واذا زالت الشمس

خرج وقتها الى النبي

صلى الله عليه

وسلم كان يصلي

العيد والشمس على

قعر رجم او حين

ولما شهدوا بالسلام

بعد الزوال امر

بالخروج الى المصلي

من الغد ويصلي

الامام بالناس كقبتين

يكبر في الاولى لاقتحاش

وثلاث كبريات بعد ما ش اي كبرت

الثلاث يقرأ فاتحة الكتاب ثم وسورة معها شئ اى ويلقأ سورة مع الفاتحة اذ آية طويلة او ثلاث آيات قصيرة ثم يكبر تكبيرة
 شئ اى بعد الفراغ من القراءة يكبر تكبيرة واحدة لاجل الركوع وهو معنى قوله ثم يكبر بها شئ اى بهذه التكبير وهذه الآية
 فى محل النص لما حقه لقوله تكبيرة فتكون التكبيرات الزائدة فى هذه الركعة ثلاث تكبيرات قبل القراءة وسبع تكبيرات الافتتاح
 وتكبير الركوع خمسة ثم يبتدئ فى الركعة الثانية بالقراءة شئ كما فى سائر الصلوات ثم يكبر ثلث بعد شئ اى ثم يكبر ثلث تكبيرات
 بعد الصلوة ثم يكبر الرابعة شئ اى يكبر تكبيرة واحدة بعد التكبيرات الثلاث لاجل الركوع وهو معنى قوله ثم يكبر بها شئ
 اى بهذه التكبيرات الاربعة فى الركعة الثانية ايضا الزوائد ثلث تكبيرات كما فى الاولى فاجلست تكبيرات زوائد ملحق
 بغيره فى تكبير الركوع ثم وهذا قول عبد الله بن مسعود وشئ اى وهذا الذى ذكرنا باليكيفية المذكورة قول عبد الله بن مسعود
 وقوله قال ابو موسى الاشعري وحذيفة بن اليمان وعقبة بن عامر بن نزيه بن ابي مسعود والبدرى وحسن البصري عن مجيب
 سيرين والثوري وعلمار الكوفة وهرواية عن احمد وهرواية عن ابن عباس ايضا وهو قول ابن مسعود وهارون بن ابي شبيب عن جعفر
 ثنا هشيم بن ماجال عن الشعبي عن مسروق قال كان عبد الله بن مسعود يعيد التكبير فى العيدين تسع تكبيرات خمس فى الاولى
 واربعة فى الآخرة ويروى ابن القوتين فى الاولى تكبيرة الافتتاح والتكبيرات الزوائد وتكبير الركوع والاربع فى الركعة الاخيرة
 التكبيرات الثلاث الزوائد وتكبير الركوع وروى محمد بن الحسن بن كتاب الامار ابو حنيفة عن حماد بن ابي سليمان عن ابراهيم
 عن عبد الله بن شاذان كان قاعدا فى مسجد الكوفة ومعه حذيفة بن بيان ابو موسى الاشعري فخرج عليه الوليد بن عقبة بن
 ابي حنيفة وموسى الكوفي فوجد فقال ان غدا عيدكم فكيف اصنع فقال اخبروا بما بعد الرحمن فاده عبد الله بن الزبير ان يصلي
 بغير اذان ولا فاتحة وان يكبر فى الاولى خمساً وفى الثانية اربعاً وان يوالى بين القراءتين ان يخطب بعد الصلوة على
 راحته ثم وهو سبنا شئ اى قول ابن مسعود فنبينا وهو سبب جماعة من الصحابة والتابعين على ما ذكرناه انما هم
 وقال ابن عباس يكبر فى الاولى لاقتتاح شئ اى يكبر فى الركعة الاولى لاجل الافتتاح وستة تكبيرة الاحرام ثم خمساً
 بعد شئ اى يكبر خمس تكبيرات اخرى بعد تكبيرة الافتتاح ثم وفى الثانية يكبر خمساً شئ اى يكبر فى الركعة الثانية
 خمس تكبيرات ثم يقرأ شئ اى بعد التكبيرات الخمس يشرع فى قراءة القرآن فتكون الجملة ثمانية عشرة تكبيرة سبعة
 فى الاولى الزوائد وخمسة والتسعة عشرة الافتتاح والركوع وفى الركعة الثانية خمس تكبيرات زوائد واحدة اصلية فاجلست
 ثمانية عشرة ثمانية اصليات وعشرة زوائد فاختلاف بين قول ابن مسعود وبين عباس فى موضعين احدهما فى عدد التكبيرات
 الزوائد عند ابن مسعود وست وعنده ابن عباس عشرة والآخران التكبيرات الزوائد عند ابن مسعود وبعد القراءة وعند ابن
 قبلها وهذه الرواية عن ابن عباس والابن ابي شبيب فى مصنف حديثنا يزيد بن هارون ثنا حماد عن عمار بن ابي حمار

رسورة ويكبر تكبيرة

يرجع بها ثم يبتدئ

فى الركعة الثانية

الاربعة ثم يكبر ثلاثا

بعد ها ويكبر اربعة

يركع بها وهذا

قول ابن مسعود

وهو قولنا وقال

ابن عباس

يكبر فى الاولى

للافتتاح وخمسا

بعد ها وفى الثانية

يكبر خمساً ثم يقرأ

وکل واحد من التابعین روى قوله عن صحابی رضی اللہ عنہما اقول بن مسعود ووجود الاول ہو كون جامع للصحة
مع بن مسعود فمما ذهب اليه على ما ذكرناه الثاني لما روى ابو داود في سننه مسند الی کمول قال خبرني ابو عاصم جالس
لابي هريرة بن سفيان عن ابي بصير عن ابي موسى الاشعري وخديفة بن كيث كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في المنى فقام
فقال ابو موسى كان كبير الرعا ككبيره على الجنازة فقال خديفة صدق فقال ابو موسى انك كنت اكبر في البصرة حينئذ
عليهم وقال ابو عاصم واما جاحد بن عثمان بن ابي عاصم رواه احمد ايضا في سننه قوله ككبيره على الجنازة اي الكبرية على الجنازة
واستدل به الجوزي في التحقيق بالصحابي ناظم اعلمه لعبد الرحمن بن ثوبان الذي في سننه فقال قال بن معين في ضعيفه
وقال احمد لم يكن بالقوي واحاديشه تنكده وفي التقييم عبد الرحمن بن ثوبان وثقة غيره واحدة وقال بن معين ليس بالقوي ولكن
ابو عاصم قال بن حزم فيه مجهول قال ابن القطان لا تعرف حاله قلت ابو داود وانج له وسكت عنه وادنى المرتبة ان يكون
حديثه حسنا فان قلت قال البيهقي خولف وانه في موضعين رفعه وفي جواب ابي موسى المشهور انهم اسندوه الى بن مسعود
فانما هم بذلك ولم يسندوه الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم قلت سكت ابو داود يدل على انه مرفوع لان من سبب التقييم ان
الحكم للرافع لانه زاد واما جواب ابي موسى فمحل انه قارب مع بن مسعود فاسند الامر اليه مرة وكان عدة حديث فيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
عليه وآله وسلم فذكره مرة اخرى وقال ابو بكر الرازي حديث الطحاوي مسند الی النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه صلى يوم
عيد وكبر الرعا قبل بوجه حين انصرف فقال تسلموا ككبيره على الجنازة واثارها صابغة وقبض بها منه وفيه قبول وفعل فانه
الى اصل فأكيد والاخره اولي واراد بالاربع اربع كبريات تنو اليه فان قلت ما تقول فيما خرجه الترمذي وابن جرير
عبد الله بن عمرو بن عوف المزني عن ابي عبد الله بن عمرو بن عوف المزني ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كبر في الصلاة
في الاولى سبعا قبل القعدة وفي الاخرة تسعا قبل القعدة قال الترمذي حديث حسن وهو اسنن روى في هذا الباب وقال
في علله الكبري سالت محمد بن ابي يحيى عن هذا الحديث فقال ليس في هذا الباب شيء اصح منه وفيه اقول قلت قال ابن القطان في كتاب
هذا ليس صحيح في الصحيح فتعلم ليس في هذا الباب شيء اصح منه يعني اقل ضعفا وقوله ويدا قول محمد بن ابي بكر بن كلاب الترمذي
اي ما تقول انما هو الحديث ان في الباقل ونحو ان خرجه عن ظاهر اللفظ ولكن كبره بن عبد الله بن عمرو بن عوف قال احمد
لا يساو شيئا وضرب على حديثه في المسند ولم يحدث به وقال ابن معين ليس حديثه بشيء وقال ابو ذرعة وحي الحديث
وقال الشافعي هو كبر من ركعت الكذب وقال ابن جبان يروى عن ابي عبد الله بن عمرو بن عوف في موضع لا يخرج في الكتاب الا على
سبيل التعقيب قال ابن جبان في كتابه في العلم المشهور ولم يخرجه الترمذي في كتابه بن ابي داود في موضع لا يخرج في كتابه بن ابي داود
الحديث فان الحسن عندهم ما نزل عن درجته الصحيح ولم يرو عليه لاسن كلامه فانه قال في علله التي في كتابه بالجامع والشيخ

الحسن عندنا روى من غير وجه ولم يكن شأنا ولا في أسناده فزعموا بالكذب الوجه الثالث ان قول بن مسعود لم يضطرب
وقد ساعده جماعة من الصحابة الذي ذكرناهم في قوله غيره اضطراب لصار الاخذ بقوله اولى على انه قد نقل عن احمد بن الحسين
في التكملة في البيهقي حديث صحيح قال ابو بكر بن المولى لم ثبت في التكملة شيء فان قلت ذكر البيهقي في سننه احدى عشر حديثا
الذهب مائة وصح بعضها بعضها ولم تعرض للضعيف منها حديث عائشة زعمت ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كبر
في العيد في الاول تسعة تكبيرات وفي الثانية خمس قبل القعدة سوى تكبير في الركوع رواه ابو داود وابن ماجه ومنها حديث
عبد المدين عمرو بن العاص قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم التكملة في الفطر سبع في الاولى خمس في الثانية والقعدة
بعد تكبيلها رواه ابو داود وابن ماجه والدارقطني ومنها حديث عمرو بن عوف المزني وقد ذكرناه الآن ومنها حديث عبد الرحمن
بن سعد بن عمار بن سعد مؤذن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال حدثني ابي عن ابيه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يكبر في العيد في الاول سبعاً
قبل القعدة وفي الثانية خمساً قبل القعدة رواه ابن ماجه ومنها حديث عبد المدين محمد بن عمار عن ابيه عن جده قال قال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم يكبر في العيد في الاول سبع تكبيرات وفي الاخرى خمساً رواه الدارقطني ومنها حديث عبد المدين عمر
قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يكبر في العيد في الاول سبع تكبيرات وفي الاخرى خمس تكبيرات رواه الدارقطني ايضا قلت حديث
عائشة في سننه عن عبد المدين البيهقي ورواه الدارقطني في علقه فيها اضطراب وحديث عبد المدين عمر بن الخطاب
جماعة منهم ابن مسعود فان قلت صح البخاري والنسائي قلت فيه عيب المدين عبد الرحمن الطائفي وقد ضعفه احمد وضعفه بن
الجزري ايضا وذكره في الضعفاء والمتركيين مع كونه موافقا لمذهبنا وحديث عمرو بن عوف ذكرنا حاله قريبا حديث
مؤذن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وحديث عبد المدين محمد بن محمد بن عمار ضعفه احمد وقال بن معين ليس بشيء حديث
عبد المدين عمر بن الفرج بن فضالة قال البخاري هو ذاهب بحديث الوجه الرابع في قول بن مسعود فوج لا اشتهت
ولا يرويه ولا اضطراب ولان قوله يفتي الزيادة والقول غيره قلت والنسائي القياس اذا القياس على غير ما في النص
ينفذ اذ قال في الاذكار فيها والاثبات في الجاه واذ اخرج قوله في العدد ترجيح في الموضوع اذ الرواية واحدة هم وظهر عملنا
اليوم بقول عبد المدين عباس لا منية الخفاف رشح ابي نعيم عملنا في قولنا في القبول ابن عباس لاجل ان نية الخفاف لما
اليوم الخفاف او والناس العمل في التكملة بقول جبرهم وليتولى مناشيتهم ذلك وعن هذا صلى الله عليه وآله وسلم بالناس حين قدم مكة
صلوة العيد كبر تكبيرة ابن عباس فانه صلى خلفه هارون الرشيد واداه بذلك وكذلك روى عن محمد بن وهب عن ابن مسعود
مجتهد فيها وطاعة الامام فيها ليس فيه معصية واجبة واما ليس بمعصية لانه قول بعض الصحابة هم فاما المذهب
فالقول الاول شئ ابي فاما مذهب اصحابنا فالقول الاول وهو قول عبد المدين بن مسعود وهو مذهب جماعة

وظهر على العامة

اليوم بقول ابن مسعود

عباس كاهن مدينة

الخلفاء فاما المذهب

فالقول الاول

من الصلوة والناظرين على ما ذكرنا من ان التكبير سب غير تكبير الافتتاح والتكبيرات التي تتخلل في الصلوة من رفع
 الايدي سب في الصلوة من خلاف المهدود فكان الاخذ بالاولى سب اى باقل التكبيرات وهى الست الزوائد الاولى
 لان الانبار تواترت فيه فيكون بثبوتها سبقتين ثم التكبيرات من علم الدين سبته بها سب فكان التكبير الافتتاح
 وانما انت الضمير تبارك التكبير من كان الاصل فيه الجمع سب اى فكان الاصل في التكبير الزوائد المجمع مع التكبير
 الاصل لان الجسنية على الضمير وفي الركعة الاولى يجب الحاقها بتكبير الافتتاح لقوتها من حيث الفرضية والسبق
 سب تقوية ان التكبيرات العبد لم تخرج في الركعة الاولى عن القواعد الحاقها بتكبير الركوع كما هو قول على رضي الله
 بل قد رتب على القواعد الحاقها بتكبير الافتتاح لان تكبير الافتتاح اقوى من حيث انها فرض ومن حيث انها
 سابقة من وفي الثانية سب اى وفي الركعة الثانية من لم يوجد التكبير الركوع فوجب الضمير اليها سب
 لوجود الجسنية من هذا الشافعي رحمه الله يقول ابن عباس رضي الله عنهما وهو الاكثر احتياطا من الا انه حل ش
 التكبير من المروي كله على الزوائد سب الا ان الشافعي حل التكبير المروي كله على التكبيرات الزوائد من نصات
 التكبيرات عند خمسة عشر وستة عشر سب لان الزوائد لما كانت عند ثلثة عشرة او ثمانية عشرة وصحت الى
 الاصليات وهى ثلثة تكبيرات الافتتاح وتكبير الركوع في الركعتين تصير اكل ستة عشرة والمراد بالمروي على
 روى عن ابن عباس لانه روى عنه سبع او خمس فبى مع تكبير الافتتاح وتكبير الركوع ست عشرة تكبيرة وغير
 على المصنف بان المراد بالمروي ان كان ما ذكره فيما مضى من قوله وقال ابن عباس تكبير في الاولى لا افتتاح ان لا يكبر التكبير
 هذا المقدار لان الزوائد فيه عشرة وتسعة والاصليات يكون ثلثة عشرة او ثلثة عشرة وان كان غير ما ذكره يكون
 في كل عامه القياس تعقيد بعلو قدره عن ذلك واجيب عنه بان ابن عباس روى عنه روايتان احد هما ان تكبير في العبد
 ثلثة عشرة تكبيرة والاخرى ان تكبير ثلثي عشرة تكبيرة نفسه علما بنا روايته بان هذا ذلك انما هو باضافة الاصليات لانها
 ثلثة تكبيرات الافتتاح وتكبير في الركوع في الركعتين فاذا اضيفت الى خمسة وخمسة كانت ثلثة عشرة واذا
 اضيفت الى خمسة واربع كانت ثلثي عشرة قلت ظهر من تفسير علما بنا روايته ابن عباس ان عمل اليوم وقع
 عليه لا على تفسير الشافعي فعلى هذا قول سب قال العمل اليوم في التكبيرات على هذا الشافعي غير مستقيم لهذا قال المصنف ظهر
 عمل العامة اليوم يقول ابن عباس وفي الحديث ثم اعلموا رواية الزيادة في عيد العطر ورواية النقصان في عيد الاضحي ليكون
 علما بنا روايتين وانما احتار والنقصان في عيد الاضحي للاستبجال للناس لقوانين فيه وفي المبسوط عن ابي حنيفة انه سبكت
 بين كل تكبيرتين بعد ثلثة تسبيحات لان صلوة العيد تمام مجمع عظيم فلو والى بين التكبيرات يشبه على من كان نوايا على الامم

ن التكبير ورفعه لا يرد
 لاف المعهود فكل لاخذ
 اقل اولى ثم التكبيرات
 ن اعلام الدين حتى
 نه بها فكان الاصل فيها
 مع وفي الركعة لا يجب
 حاقها بتكبير الافتتاح
 نوه من حيث الفرضية
 السبق في الثانية لا يوجد
 التكبير الركوع فوجب الضمير
 بها والشافعي اخذ بقول
 بن عباس انه على الركوع
 بالزوائد فصار التكبيرات
 على خمسة عشر وستة عشر

يزول هذا القدر من الكثرة ثم قال هذا القدر ليس بلزوم بل تخيلت ذلك بكثرة الزحام وقلته
 ثم قال ويرفع يديه في تكبيرات العيدين شش وبه قال الشافعي وأحمد وهو مذاهب عطاء والاذنعي وقال الثوري و
 ابن أبي ليلى وماك لا يرفع وهو مذاهب الظاهرية أيضاً وقال الإمام حميد الدين الضرير روى عن أبي يوسف رواية شاذة
 أنه لا يرفع يديه في تكبيرات العيدين قلت هذا ليست برواية شاذة فإن الكرخي قال في مختصره قال أبو حنيفة ومحمد يرفع يديه
 في التكبيرات الزوائد في العيدين وقال ابن أبي ليلى لا يرفع يديه وهو قول أبي يوسف وكذا ذكر القندوري في شرح
 مختصر الكرخي وأبو بكر الرازي وأبو نصر البغدادى وصاحب التحفة والمالك الشافعي في مختصر الكافي عن أبي يوسف
 كذلك ومع نقل هذه الأئمة الثقات عن أبي يوسف عدم رفع اليدين فيها كيف تكون شاذة ثم ويرد به ما سوى
 التكبير في الركوع شش أى يرد القندوري برفع اليدين فيما سوى تكبير في الركوع لأن تكبير الركوع لا يرفع فيه اليد
 عندنا فإن قلت قد قلتم أن تكبير الركوع في الركعة الثانية واجبة كما قالها باخوانها فقلتم يرفع اليد كما قالها
 بتكبيرات العيدين قلت القول بوجوب تكبير الركوع نوع احتياط بخلاف القول بالرفع فإنه عمل على خلاف القياس
 فلا يتحقق به ما هم لقوله عليه السلام لا ترفع إلا يدي الأني سبع مواطن شش قدم الكلام في هذا الحديث في باب صفة
 الصلوة مستوفى وإنما قال في سبع مواطن بتأويل الباقى هم وذكر من جعلها تكبيرات الأعياد وشش أى فكر
 في الحديث من جملة السبع المواطن تكبيرات العيدين هم وعن أبي يوسف أنه لا يرفع شش أى روى عن أبي يوسف
 أنه لا يرفع اليد في تكبيرات العيد رواها عنه أبو عصمة هم والجمعة عليه مارونيه شش أى الجمعة على أبي يوسف
 مارونيه وهو الحديث المذكور فإن قلت استدلل أبو يوسف ومن ذهب إلى ما ذهب إليه بوجوم قوله عليه السلام
 قال لا تكبروا ركعاً رافعاً أيديكم كما ذكرنا في الميسر سئلوا في الصلوة وتجديت البهارة أنه عليه السلام رفع يديه عند الانفتاح
 ثم لا يرفع ولأن السنة رفع يديه عند الانفتاح وهذه التكبيرات لا تفتتح بها إلا ترى أن تكبير الركوع فيها ولا يرفع
 أيها وهى أصليه ففي الزوائد أولى قلت القياس أنه لا يرفع بالآثار والحديث ليس على عمومها بالاتفاق وحديث البراء
 يحمل عدم الرفع في غير صلوة العيد والحديث محكم فكان أوّل خلاف أنه يأتي به الثنا بعد الانفتاح قبل القراءة
 فيقدم على الزوائد وقال محمد وأبو حنيفة في رواية الشافعي وأحمد يأتي به بعد الزوائد عند انفتاح القراءة وعند ما
 لا يعود ولا يروى في الميسر لا ذكرين التكبيرات مسنون ولا استحب لأنه لم يقل وبه قال محمد وقال الكرخي التسبيح أولى
 ذكره في القية وقال الشافعي محمد ويهلل بين كل تكبيرتين مقدار آية الطويلة ولا قصيرة ولو قال مذكر كبير أو لم يذكر كبير
 وسبحان المذكورة وأصلاً فحسن قد روى عن ابن مسعود نحوه أدرك الإمام وقد كبر بعض التكبيرات يتابعه وفيما أدرك بعض

قال ويرفع يديه

في تكبيرات العيدين

يرد به ما سوى

التكبير في الركوع

كقوله صلى الله

عليه وسلم لا ترفع

الأيدي إلا في سبع

مواطن وذكر

من جعلها

تكبيرات

الأعياد وعن

أبي يوسف

أنه لا يرفع

والجمعة عليه مارونيه

ما فاته في الحال ثم تابع امامه وبه قال الشافعي في القديم وما كان واحدا وقال في الجديد لا يقضي ما فاته ولو اورك بعد
 الغرض من التكبير الثاني في الجديد وفي القديم يأتي بها ثم يعين القراء كذلك في تتمتع ولو اورك في القراء كبر على راسي
 نفسه كذا لو اورك في الركوع ولم يخف فوت ياتي بها عند أبي حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف والشافعي واحمد ولو كبر بعد
 الفاتحة قبل السورة وعيد الفاتحة والمسبوق بركعة كبر فيها مضى على راسي نفسه كالمنفرد واللاحق يتبع راسي الامام فيها
 ولو قرأ سبع اسم ربك الا على والغاشية تقرأ بالقراءة النبوية صلى الله عليه وآله وسلم تحسن كذا في المبسوط وعند الشافعي
 يستحب أن يقرأ في زمان الاولى سورة ن وفي الثانية اقتربت الساعة وقال مالك واحمد يقرأ بسبع والغاشية تكبر
 العيد واجبة حتى يحجب السجود كما وعند الشافعي لا سهو عليه يتابع الامام في التكبير من الامام فان كان يسمع من المكاء
 فلا ينبغي ان يزع شيئا وان كثرت قائل يخطب بعد الصلوة خطبتين كما في الجمعة لكنهما تختلف خطبة الجمعة
 وجهين احدهما ان الجمعة لا يجوز بل خطبة بخلاف العيد والثاني انها في الجمعة متقدمة على الصلوة بخلاف العيد ولذا
 في العيد ايضا جاز والاعتاد الخطبة بعد الصلوة وتقدم الصلوة على الخطبة قال ابو بكر الصديق وعمر وعثمان علي
 والمغيرة وابن عباس ابن مسعود وهو قول الثوري والاوزاعي والشافعي واحمد وابو ثور واسحاق وجمهور اهل العلم
 وعن عثمان انه لما كثرت الناس خطب قبل الصلوة وشك عن ابن الزبير ومروان بن الحكم وذكر كذا ابن المنذر في الاثر
 قال ابو بكر بن العوفي هذا غلط من عثمان وفي المفيد عن الزهري اول من حدث الخطبة قبل الصلوة معاوية بن الحنظلة و
 الخطبة فيما ستم وهي بعد الصلوة وفي الذخيرة يجوز تركها وغير باحن محلها ويجوز قاعد كما فعله النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم على ناقته العصباء والركب قاعدا وذكر كذا ابن الدين الصيادى ان الكلام لا يكره عند هذه الخطبة وفي لسان
 فيستطير بصلوة العيد لا يشترط للجمعة الخطبة فانما ستمه فيها وفي اللوائح شرط العيد مثل شرط الجمعة في العصر والقوم
 والاساطان في الوقت الا الخطبة وعن عطاء عن عبد الله بن السائب قال لما قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الصلوة
 قال انما خطب فمن احب ان يذهب فليذهب رواه ابو داود والسنائي وابن ماجه وهذا دليل على ان الخطبة فيها
 سنة ولو كانت واجبة لوجب الجلووس لها واسماعها وفي الذخيرة ولا يخرج المنبر يوم العيد وذكر شيخ الاسلام في تتم
 ان في زماننا لا باس بالخارجة قال وكروه بعضهم بناء على الجناية وهذا النكاره يقول بخطب الامام قاسما على الارض او
 على دابته ولم يكرهه اتهمون وفي جميع النوازل يبدأ بالتحميد في خطبة الجمعة والاستسقاء والكناج والتكبيرات
 في خطبة العيد ويستحب ان يفتح الخطبة الاولى بمسح مكبرات وفي الثانية سبع وبه قال الشافعي وفي الفتا
 التورات في الخطبة اقتدا بما بالتكبير وكبير من حين ان ينزل من المنبر اربعة عشر واذا صعد المنبر لا يكس

قال يخطب

بعد الصلوة

للخطبتين

عنه ناو عن بعض اصحاب الشافعي وفي رواية عن مالك ان الجلوس لا يتطاول المؤذن ان يفرغ من الاذان والاداء
غير شرموع في العيد فلا حاجة الى الجلوس وقال بعض اصحاب الشافعي ومالك في رواية يجلس كما في المجتبه من فقيه
وروا النقل المستفيض ش ابي خطيبين بعد الصلوة ورد النقل الشافعي فروى البخاري عن نافع عن ابن عمر قال
كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم ابوكرو عزم يصلون العيد قبل الخطبة واخرج الطحاوي وسلم ايضا عن عطاء
يولين ابي يراخ عن جابر بن عبد الله قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم الفطر فبدأ بالصلاة قبل الخطبة ثم خطب
الحديث رواه البخاري وسلم ايضا قال شهدت العيد مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والي كرو عزم عثمان فانهم
كانوا يصلون العيد قبل الخطبة واخرج الجماعة البخاري عن طارق بن شهاب عن ابي سعيد الخدري ان سوال الله
صلى الله عليه وآله وسلم كان يخرج يوم الاحد ويوم الفطر فيبدر بالصلاة الحديث واخرج ابن ماجه عن جابر قال
خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم الفطر فصلى فخطب قائما ثم تعدى ثم قام وقال لنودي في الخلاصة
وروي عن ابن مسعود انه قال السنة ان يخطب في العيدين خطبتين فضيل بينهما جلوس خفيف غير متصل ولم يثبت في
تكملة الخطبة شيء ولكن المتعدية القياس على المجتبه ثم يعلم الناس فيها ش ابي ويعلم الخطيب في خطبة بعد الفطر
هم صدقة الفطر ش انها واجبة هم باحكامها ش ابي ويعلم ايضا احكام صدقة الفطر كيف يخرج ومن اتي شيء
يخرج وكما يخرج وفي اتي وقت يخرج وغير ذلك مما يتعلق به اهم لانها شرعت لاجل ش ابي لان خطبة صلوة عيد
شرعت لاجل تعليم احكام صدقة الفطر والاضحية في لاجل يرجع الى التعليم الذي يدل عليه قوله يعلم الناس كما في قوله
فقال اعدوا قربا للقوى اسي العدل هم ومن فاته صلوة العيد مع الامام لم يقضها ش كلمة مع متعلقة
بالصلوة لا يقول فاته اسي فاته الصلوة عنه بالجماعة وليس هناك فاته الصلوة عنه وعن الامام حاصله ادى
الامام صلوة العيد ولم يؤد بها وما اذا فاته الامام ايضا فاستم بصليتها مع الجماعة في اليوم الثاني اذا كان لغوات
بعذر وفي جوامع الفقه وقاضيان اذا تركا بغير عذر لا يقضيهما اصلا وبعذر يقضيهما في اليوم الثاني في وقتها وبه
قال لا وراعي والثوري واحد وسحاق وقال بن المنذر وبه اقول وفي جوامع الفقه العذر مثل ان يظهر انهم صلوا بعد
الزوال في يوم غيم وعلى قول بن شجاع لا يجوز في اليوم الثاني وبه قال مالك فان تركها في اليوم الثاني بعد الزوال
عذر لا يقضيها وقال الشافعي من فاته صلوة العيد يصلي وحده كما يصلي مع الامام وهذا بناء على ان المنفرد لم يصلي
صلوة العيد عندنا لا يصلي وعنده يصلي وقال السرخسي والشافعي لو كان الاصح قضاءها فان كان المجمع في يوم صلى بهم
فلا حاجة لمن الغد وهو فرض قضاء النوافل عنده وعلى القول لا حرجي المجتبه بشرط الجماعة والاربعين دار الاقامة فاعلم

فذلك حذر النقل

المستفيض يعلم

الناس فيها صدقة

الفطر واحكامها

لا منها شرعت

لاجله ومن

فاته صلوة

العيد

لا امام يقضيها

لأن الصلوة بغير الصفة
لم تعرف قربة الا بغير الخط
لا تغفر المنقر فان عدم
الهلال وشهد عند
الامام بمروية الهلال
بعد الزوال صلي عليه
من الغد كما في هذا
ناخير بعد ر وقد
ور فيه الحسن فان حدث
من رجع من الصلوة
في اليوم الثاني لم يصلها
بعد لأن الاصل فيها
ان لا تقضى كل جمعة
الا انما تركها بالحيث
وقد ورد بالتأخير
الى اليوم الثالث عند
الغدير
ويستحب في يوم الا
يفضل
ويستحب

من الغد ان قلنا اذا لا يصلها في ثلثية اليوم والا صلها في نفسه وهو الصحيح عندهم وما خيرا به عنه قيل لا يسقط انه لو قيل
الى آخر الشهر وقال السجدي في الذي يغفوه صلوة العيد مع الامام لكنه ان احب ان يصل في ان شارصل ركعتين
وان شاراربعا كصلوة الصبح كسائر الايام وشك في البدل وعن ابن سبويه يصلي اربعاً وبه قال احمد لكن في ان يتسليمة واحدة
وان شار يتسليمة اثنين واستحب الشوري وعنده الاوزاعي يصلي ركعتين ولا يجزئ فيها بالقراءة ولا يكبر تكبيرة الامام وقال اسحاق ان يصلي
في الجماعة صلتهما ركعتين والا صلها اربعا وقال السفاح في فان احب ان يصلي فلا يفضل ان يصلي اربع ركعات لما روى
عن ابن سبويه وانه قال من فاتته صلوة العيد صلى اربع ركعات يقر في الركعة الاولى سبع اسم ربك الاعلى وفي الثانية تسع
وضلعها وفي الثالثة والليل في الرابعة والضحى وروى في ذلك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعدا جملة وثوابا
جزيل كما ذكر في المحيط قال ابن المنذر لا يصح فيه حديث ابن مسعود به لان الصلوة بهذا الصفة كش اراد بها ان يكبر
المخصوصة بها لم تعرف قربة الا بشهر الطائفة بالانفسدش اراد بالشهر الطائفة التي الشهر الطائفة بها نحو الجماعة والصلوة
والمنقر وعاجز عن ذلك فلا يجب عليه صلواتها وفي نهاية المطلب تصح صلوة العيد من المنقر والمساو والمساو
الدور ورار الجرد وكانوا في غير ان الجماعة فيها مستحبة وقال ابن المنذر يصلها المسافر ومن لا يجب عليه الجمعة والمراة
في بيتها والعبد وهو قول الحسن البصري وقال الاوزاعي ليس على المسافر صلوة الاضحية ولا الفطر وبه قال ما كثر اسحاق
وهو قول علي بن ابي طالب هم فان غم الهلال مش يشتم العيذ الجمعة على ما لم يسلم فاعلمه اذ اسلمه عنهم ثم اخرجهم
فلم يرمهم وشهدوا عند الامام بروية الهلال مش من الاسم هم بعد الزوال صلى العيد من الغدش اى صلى امام
العيد من الغد وكذا الطحاوي في شرح الآثار ان هذا قول ابي يوسف وهو اصح قول الشافعي واجمعه قال ابو حنيفة او
فات في اليوم الاول لم يقض وهو اجماع قول الشافعي وقول ما كثر لان هذا ما خيره بعد رش لان تركهم الصلوة كان احسن
روية الهلال وهو عذرهم وقد روية الحديث مش اى والحال انه قد روى في الصلوة من الغد حديث المذكور عند قوله
شهدوا بالهلال اه والقياس في صلوة العيد ان لا يقضى لانها صلوة تتحقق بجماعة كما جمعة الا ان القياس ترك فيها اكثر
بعد الحديث المذكور بخلاف القياس في ما تركه بعد رش على ما كثر من ان لا يقضى في يوم الا في يوم الثاني اذا تركت هم فان رش
عذر يمنع من الصلوة في اليوم الثاني مش الذي هو وجهنا انهم لم يصلها بعده لان الاصل في ان لا يقضى في يوم الا في يوم
العيد من ان لا تقضى كل جمعة مش فانه اذا فات وقتها الا يقضى في اليوم الثاني لانها صلوة تتحقق بجماعة كما جمعة الا ان القياس ترك فيها اكثر
هو القياس ما بالحديث مش وهو الحديث المذكور وقد روى في الحديث المذكور ما بالتأخير مش اى بتأخير يوم الثاني
في اليوم الثاني عند العذر مش وعند عدم العذر يقضى على القياس هم ويستحب في يوم الاضحية ان يفصل بين

فوتطيب لما ذكرنا من اراد به عند قوله وكان يغتسل في العيدين اى كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم ايوخرا الاكل من الغنم
 عطف على ما قبله اى يستحب الايضاح ايوخرا كله حتى يفرغ من الصلوة من اى من صلواته اعيدهم ما روى في الصلاة
 السلام كان لا يطعم في يوم النحر حتى يرج في كل من اضحيته من هذا الحديث رواه عبد الله بن بريدة عن ابي قال كان رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يخرج يوم النحر حتى يطعم ولا يطعم يوم الاضحي حتى يرج رواه ابن تيمية والنسائي وابن جابر في صحيحه
 في مسنده ورواه الدارقطني واحمد في مسنده في كل من اضحيته وسجده الرواية ابن قطان في كتابه الناس في هذا اليوم اضحيته
 انه يستحب ان يكون دل ثما ولحم من يوم الاضحي التي هي ضيافته اى فاستحبنا خيرا الاكل الى ما بعد الصلوة وهذا في اى اى
 الاقوى فانه يذوق من عيد الاضحي ولا يسلك كما في عيد الفطر لان الاضحي تخرج في القوى من الاضحي بخلاف البضحي
 لا يخرج فيه الا بعد الفجر من الصلوة ومم توجبه الى المصل وهو يكبر في اى حال فيكبر طول الطريق بلا توقف فاذا انتهى الى
 بيته كذا في اتخته وفي الكافي لا يقصده حتى يشتم الامام في الصلوة فخرج وقال العيد يقبل السدنا ومنك وفي القية انما يكبر
 فيه ولم يذكره الا بركته على صحابته قال مالك كبر لانه من فضل العاجم وقال احمد لباس لان بالامانة الباهل ورواه في مسنده
 كما لا يخفى ان ذلك قال لا اراعى بدقه وقال الحسن بن سعيد وقال احمد بن حنبل في امته حيد وروى شريك بن سعد
 لانه عليه السلام يكبر في الطريق من هذا غريب لم يروى عن ابي الحسن الا في شرحه ولكن روى البخاري في الصحيح وقال كان
 ابن عمر وابو هريرة يخرجان الى السوق ايام النحر يكبران في الطريق ويكبر الناس بكبرهما ويصلون ركعتين كل فطر كذلك نقل في مسنده
 جماعة من الصحابة وهم عمن الخطباء وعبد الله بن مسعود وابو موسى الاشعري وحذيفة واخرون وقد ذكرنا في مسنده
 في ذلك من ابن عمر وجابر بن عبد الله بن عباس ثم مضى بعد خطبتين لانه صلى الله عليه وآله وسلم كذلك فعل فليعلم الناس
 فيها الاضحية من سبغ من كونها واجبة وسته وارتبط بها من احكامها ثم يكبر في التثنية من اى ويكبر في الضاعف يكبر في التثنية
 من لانه من اى لان كل واحد من الاضحية وكبير التثنية ايام الاضحية ثم شروع الوقت والخطبة في التثنية
 الا لتعليمه من اى يعلم شروع الوقت ومنى شروع الوقت ان كلاس الاضحية وكبير التثنية في ما يشع الا في ايام
 من فان كان عند من من الصلوة في يوم الاضحي صلها من الغنم وبعد الغنم من يعني ثلثة ايام ثم ولا يصليها من ذلك
 من يعني في اليوم الرابع وما بعده من لان الصلوة موقفة وقت الاضحية من وقت الاضحية وهو لانه ايام من
 فيعيد اياما لكنه يسمى في الناحية لغيره عند الحاجة للفقهاء المتقول من اراد بالمقول انه عليه السلام صلى الله عليه وآله وسلم في اليوم
 العاشر من الناحية ولم يرد غير ذلك وقوله لانه لانه المتقول يصح ان يكون عباس من سوال مقدروا ان يقول لما كانت
 الاضحية موقفة بوقت فلو اخرجها لغيره عند الحاجة لكان سبغها فاجاب بقوله لكنه سبغ في الله اقل عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم

البيان

وتطيب لما ذكرناه ونعيم
 اكل كل حتى يفرغ من الصلوة
 لما روى ان النبي صلى الله
 عليه وسلم كان لا يطعم
 في يوم النحر حتى يرج في كل
 من اضحيته ويشوجه
 الى المصل وهو يكبر لانه
 صلى الله عليه وسلم
 كان يكبر في الطريق ويصل
 ركعتين كل فطر كذلك
 نقل ويحط بغير خطبتين
 لانه صلى الله عليه وسلم
 في ذلك فعل فليعلم الناس
 فيها الاضحية وكبير التثنية
 لانه مشروع الود والخطبة
 في التثنية كالتثنية في كل
 عن كبر من الصلوة في يوم
 صلوا من الغنم في يوم
 يدل ذلك لان في يوم
 في يوم النحر في يوم
 في يوم النحر في يوم

هم والتعريف الذي يصنع الناس ليس بشئ من التعريف مصدر مبتدأ وخبره قوله ليس بشئ وانما قيد بقوله الذي يصنع الناس لان التعريف يجهل لمعان للاعلام والتطبيب من العرف وهو الريح او ان شاء الله الوتوف بعرفات والوتوف بغير ما شبهما بالهما وهذا المعنى هو المراد ههنا بما يحكى لان وفي المغرب تعريف الحديث هو التشبيه ما لم يعرفه في غير عرفة بل ان يخرجوا الى الصحراء فيدعوا ويتضرعوا وقال الازراعى التعريف في اللغة الوتوف بعرفات قال الفراء ق من هذا المصباح من بنى صبحه يوم النحر من حيث عرفوا قلت ليس معنى هذا اللفظ الوتوف بعرفات قطع وانما يستعمل في اللغة لمعان كثيرة كما ذكرنا الآن قوله ليس بشئ اى ليس بشئ في حكم الوتوف كقول محمد في الاصل وم السك ليس بشئ اى ليس بشئ في حكم المدا وبذلك الالة شئ حقيقة كونه موجودا الالة لو لم يكن بمقتضى ان في عنه اسم الشئ ويقال ليس بشئ بمقتضى ان غير مستوف والمستحب تعليق به الثواب وسئل لك عن ذلك قال انما مفااتيح هذه الاشياء للبعث وفي المحيط ولم يرد به غيره في نسخة اصل الالة ونحوه في صحيح بل راودني وجوبه كما قبيل في سجدة الشكر عند ابي حنيفة وعن ابي يوسف ومحمد في غير رواية الاصول لا يكره وبه قال حماد روى ابن ابن عباس انه فعل ذلك بالبصرة قلنا واذك محمول على انه ما كان للتشبيه بل كان لا دعاء والتضرع وهذا لو طاف حول مسجد سوى الكعبة غشي عليه الكفر حتى لو اجتهد في الشرف فذلك اليوم لا يشبهه جاز كما في جامع كاضحان الترمذى وفي جميع التقارير عن ابي يوسف يكره ان يجمع قوم بقعة لون في موضع واحد بعد الصلاة ويغفرون أنفسهم لذلك وابل كان معهم اليوم وفي الكافي قيل يستحب لك لانه سبب اهل الطاعة يكون لهم ثوابهم ولهذا فعلى ابن عباس في خروجهم الى البجاة سنة وان وسعهم الجامع وقال السري روى عن عمر بن حريث عن قتادة ومحمد بن واسع ويحيى بن عيينة شبل ماروى عن ابي يوسف في غير رواية الاصول انه لا يكره وعن ابي حنيفة لا بأس به وقيل له انت تفعل ذلك قال امانا فلا وقال عطاء الخراساني ان استطعت ان تحلوا بنفسك عشية عرفة فافعل وقال شمس الائمة السرخسى ولو فعلوا ذلك اى التعريف تشبيها بالواقفين لزعم ان يكشفوا رؤسهم ايضا تشبيها بالواقفين وهذا لا يقول به احد لانه تشبه بالتصاري في كمالهم ومتعبه اتم قال ولو فعلوا ذلك لطافوا ايضا حول مساجدهم وبنو بيتا آخر يطوفون حول تشبيها بالطائفين حول البيت ويسعون في اسواقهم تشبيها بالساعدين الصفا والمروة قلت الملائكة في جميع منوعة لان التشبه لا يستدعى العموم وهو شئ اى التعريف المذكور هم ان يجمع الناس يوم عرفة في بعض المواضع تشبيها بالواقفين بعرفة ش وهذا تعريف التعريف الذي يصنع الناس وهو الذي عليه انه ليس بشئ وقال الازراعى وحقه ان يقال بعرفات لان عرفة اسم اليوم وعرفات اسم المكان فقلت معناه بالواقفين يوم عرفة والواقفون بعرفات وادى شجرة على ان يقال جبل عرفة كما يقال جبل رحمة

والتعريف الذي
يصنع الناس
ليس بشئ وهو
ان يجمع الناس
يوم عرفة
في بعض المواضع
تشبيها بالواقفين
بعرفة

فذلك شائع في سنة الناس من ان الوتوف سنن هذا التعليل لقوله ليس بشئ اي ان الوتوف بعرفات من
عرف عبادة مختصة بكنان شئ اي بعرفات من فلا يكون عبادة ووتوف شئ اي لا يكون الوتوف عبادة ودون الوتوف
وفي بعض النسخ ووتوف اي دون عرفات من كسائر الناس كسائر شئ اي كيفية من كسائر شئ الطواف والسمي
بين الصفا والمروة فان الناس لا يسعون في الاسواق كشوفي الراس شهابا بالساعين في هذه الايام بالصلاة
فصل في تكبيرات التشريق شئ اي هذا الفصل في بيان تكبيرات التشريق ولما فرغ من بيان صلواتي العيد
واحد لها صلوة الاضحية شرع في بيان التكبيرات التي مختصة باباها فذلك افردها بالفصل في التشريق
الحكم اذا بسط في الشمس بحيث سميت بذلك ايام التشريق لان حكم الاضحية كانت شرق فيها معنى وقيل سميت
لان الهدى والضحايا لا تخرج من شرق الشمس اي تطلع وكان المشركون يقولون اشرق تكبير كما تكبيره يفتح انوار
الثلثة وكسر الباء الموحدة وسكون الياء اخر الحروف وفي آخره رارجل يعني اي ادخل انها الجبل في التشريق وهو
ضوء الشمس كما تغير اي يذوق المنع وذكر بعضهم ان ايام التشريق سميت بذلك وقيل بالتشريق صلوة العيد لانها تود
عند اشرق الشمس وارتقا عما كما جاري في الحريث لاجمة والتشريق وفي حديث آخر لا تخرج الا بعد التشريق والراد
بالتشريق فيها صلوة العيد كذا في المبسوط وفي الاضحية ايام الترمثاثة واليام التشريق ثلثه وجميع ذلك في بقية
اليام فان العاشرة من ذي الحجة تخرج خاص في الثالث عشرة تشريق خاص واليومان فيما بينهما للنع والتشريق وقال العاتق
شئ لائمة الكرد في هذه الاضحية يعني اضافته التكبير الى التشريق يستقيم على قولهما لان بعض التكبيرات يقع في ايام
التشريق عندها وعند ابن حنيفة لا يقع شئ منها في ايام التشريق ولكن ادنى الملايسة كلف للاضحية من وسائر
شئ اي المصلي من تكبير التشريق بعد صلوة الفجر من يوم عرفة وغيم شئ التكبير من عقيب العصر شئ اي صلوة
العصر من يوم النحر عند ابن حنيفة من شئ وهو قول عبد الله بن مسعود وعطية والاسود والنخعي ثم وقال شئ اي
ابو يوسف ومحمد ثم عقيب صلوة العصر من ايام التشريق شئ وهو قول عمر بن الخطاب وعلي بن ابي طالب و
عبد الله بن عباس وقيل قال سيفان الثوري وسفيان بن عيينة والبخاري والشافعي في قول وفي التحريم ذكر
عثمان بن معمر وفي المفيد والابكر وعليه الفتوى ذكره في الكامل والتحريم وهذا تسعة احوال وقد ذكرنا القولين لثلاث
يستم بعد ظهر يوم النحر في ذلك عن ابن مسعود فعلى هذا يكبر في سبع صلوات على قولهما في ثلاث وعشرين صلوة الى التكبير
من ظهر يوم النحر ويستم في صبح آخر ايام التشريق وهو قول مالك والشافعي في المشهور ويحيى الاضحية من ورعي ذلك
عن ابن عمر وعمر بن عبد العزيز وهو رواية عن ابن يوسف رجع اليه حكاه في المبسوط وشرح الما قطع الخامس عشر

كان الوقوف

عرف عبادة مختصة

ممكن شخص واحد

عبد الله بن عباس

فصل في تكبيرات

التشريق

بتكبيرات

من يوم عرفة

ويصلح عقيب

صلوة العصر من

يوم النحر عند

ابن حنيفة

في حنيفة

في حنيفة

في حنيفة

في حنيفة

في حنيفة

في حنيفة

في حنيفة

في حنيفة

في حنيفة

في حنيفة

في حنيفة

في حنيفة

في حنيفة

عرفته الى عصره في ايام التشريق على ذلك عن ابن عباس وعبد بن جبر الساسي وسيدا عن ظهر يوم النحر في ظهر
يوم النحر الاول وهو قول الحسن بن ابي ابيهم والساجي حكاه ابن المنذر عن ابن جبر الساسي وعنه احمد بن ابي نعيم
ظهر يوم النحر والى الامصار بن صحيح يوم عرفته واليه مال ابو ثور والاسان بن عمر عوف الى ظهر يوم النحر كما كان المنذر
وقاس مع من مغرب ليلة النحر عند بعضهم قال قاضي خن وغيره والمسلكت في مسئلة تكبيرات التشريق من مختلفتين
الصحيحة في مش وهم الشيوخ منهم الصبيان فالشيوخ عمر وعثمان بن عفان وعلي بن ابي طالب وعبد الله بن مسعود
والشباب عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر بن زيد بن ثابت وعائشة أم المؤمنين من فاخذوا من ابي ابو يوسف
وعنه من يقول على في اخذ بالاكثرة هو الاحتياط في مش ابي الاخذ بالاكثرة هو الاحتياط في العبادات مش والاكثرة
هو تكبيرات على وهو اكثر من تكبيرات بن مسعود والعبادات يتطابق فيها بالاكثرة واحتجا ايضا بقوله تعالى واذكروا الصلوة
معدودات والمراد في ايام التشريق بالنقل عن ائمة التفسير فان قلت فعلى هذا يلزم ما تكبيرات العبادات لا تسلم
لانه ثمة ولت شواهد الاصول على ترجيح قول بن مسعود بخلاف تكبيرات التشريق فان الترجيح لما لم يكن اتفاق مذهب
الصحيحة في الثبوت والرواية عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اخذ بالاكثرة احتياطاً من واخذ يقول ابن مسعود
مش ابي اخذ ابو حنيفة بقول عبد الله بن مسعود من اخذ بالاكثرة مش اخذ على انه المفعول مطلق لقوله اخذ
لان الجهر بالتكبير مرفوع قوله تعالى اذكرواكم تضرعاً وخيفة واتجوا وخيفة ايضا بقوله تعالى واذكروا الصلوة في ايام
والمراد منه ايام التشريق بالمثل عن اهل التفسير فكان ينبغي ان يكون التكبير واجبا في جميع ايام التشريق الا ان ما قبل يوم
عرفته نقص بالاجماع من الصحابة وفيما بعد يوم الاضحية والاجماع فكان الاقتصار على تكبير يوم بن مسعود واول
فان قلت لا تسلم عدم النص في ايام التشريق الا ترمى الى قوله تعالى واذكروا الصلوة في ايام سعدوات قلت لا تسلم
ان المراد منه الذكر المفعول عقيب العبادات بل المراد منه الذكر عند رمي الجمار دليل سياق الآية فمن تعجل في يومين
فلا تهم عليه ومن تأخر فلا تهم عليه لان ذلك الحكم يخص رمي الجمار وقالت الشافعية لا اخذ بالاكثرة اولى احتياطاً
لان هذا باب لا يعنى بالراى والزيادة في الاخبار عن الثقات مقبولة ولان هذه التكبيرات منسوبة الى ايام التشريق
وانتقدنا ان تكبير في غير ايام التشريق وهو يوم عرفته والنحر فان يكبر في ايام التشريق اولى وفي شرح الوبيضا
تكميل الاضحية فالناس فيه ثمان حاج وغيرهم فالجاء يبدون به عقيب ظهر يوم النحر وخمسون عقيب الصبح آخر ايام
التشريق والما غيرهم ففقه طائفتان اصحهما على ثلاثة احوال اظهرها انهم كالحاج والثاني انهم يبدون عقيب عرفته
عن الصبح وخمسون عقيب العصر من آخر ايام التشريق وقال الصيد لاسه وغيره وعليه العمل في الامصار والطائفتين

المسئلة مختلفة
في الصحابة من اخذ
بأعلى في اخذ بالاكثرة
فهو الاحتياط في العبادات
أخذ بقول بن مسعود
خلاف للاعلى لان الجهر
بالتكبير مرفوع

الطائفتين

المشايخ في النطق بالقول الاول اذ هو اقل حياطا وفي سبب المذهب فتروى الحاج سيد ابن مهران يوم النحر ويحتمل في صحيح
 آخر ايام التشريق في اختلافه وانه خير الحاج فلما في فيه لخصوص ثلاثة ايام كالحاج وهو المشهور ونقصه في نسخة
 الزني والبوليطي والامام هو القديم قال الحارثي انه في القديم والجديد وقال صاحبنا شامل هو نقصه في اكثر كتبه الثاني
 يريد بخلاف المغرب ليلة النحر كليلة النضر على اصله الثالث من صحيح يوم عرفة الى عصر آخر ايام التشريق كقولهما فالقول
 الاول خمس عشرة صلوة والقول الثاني ثمان عشرة صلوة وقال ابو اسحاق المروزي لا خلاف في المذهب انكبر من
 صحيح يوم عرفة الى عصر آخر ايام التشريق وانه ذكره ليلة النحر لقياس على ليلة النضر فله يوم النحر على قياس الحجج و
 اشارته طائفة منهم كابن شريح والمزني والرواني والبيهقي قال النووي هو الذي انتاره وقرره بما روى عن جابر
 قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يكبر من يوم عرفة من صلوة العداة الى صلوة العصر آخر ايام التشريق
 قال البيهقي برواية عن جابر الجعفي بها وروى الحاكم في المستدرک انه عليه السلام كان يحبره بسم الله الرحمن الرحيم
 وليفتي في صلوة الفجر وكبر يوم عرفة من صلوة الصبح وقطعها صلوة العصر آخر ايام التشريق قال هذا حديث
 صحيح لا اعلم في روايته منسوبة الى المخرج قلت روى البيهقي هذا الحديث باسناد الحاكم ثم قال هذا الحديث مشهور
 فمدرج عنه عن جابر الجعفي عن ابى الطيب وكذا الاسانيد ضعيف وقال النووي والبيهقي اشد تحريما من نسخته كما
 واتقن قلت هذا الذي هو اشد تحريما يروى عن الضعفاء وتكلف في التصحيح اذ وافق مذهبه واذا كان حديثهم
 عليه ضيفه وذكر من تكلم فيهم فاذا كان دابة التحريم كما ترى فليترك غيره كالحاكم واسناده من الحديثين المشافهة وفي
 جامع الاسيحي والجبتي وفتاوى العتبات والتحوير والخاصة الفتوى على قولهما اى قول ابى يوسف ومحمد وعليه
 عن الامعاء في اغلب الاحكام الفقيه الى جعفر بن شاذان بن النكير في الاسواق في الايام العشرة كذا
 في القنادى الطويلة وفي جامع التواريخ قيل لابي حنيفة يعني لابل الكوفة وغيره ان يكبر ويا ايام التشريق في الاثني
 والمساءة قال نعم قال في الحديث وكان ابراهيم بن يوسف يعني بالنكير في الحديث في الايام العشرة وقال الله ولى
 وعندى انه لا ينبغي ان يمنع العائنة من ذلك القلعة رغبتم في الخير وقال ماخذ كذا في الحديث هم والنكير ان يقول
 مرة واحدة الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر والله اكبر وهو قول عمر بن الخطاب وابن مسعود ووجه قال
 الثوري واحد واسحاق وفيه قول آخر الاول قول الشافعي انكبر ثلاثا معا وهو قول بن حبان والشافعي في الحديث قال
 الشافعي النكير ان يقول الله اكبر الله اكبر ثلاث مرات او تمسا او سبعا او تسعا لان التخصيص عليه في قوله النكير
 قال الله تعالى والنكير والله على ما يدركم والكبير قوله الله اكبر وقوله لا اله الا الله فله يوم عرفة الحمد تحميد فون شهر هذا

والتكبير لا يفتي
 مرة واحدة
 والله اكبر الله اكبر
 لا اله الا الله
 والله اكبر الله اكبر
 والله الحمد

وليس على جماعة

النساء اذا لم يكن

معهن رجل ولا

على جماعة المسافرين

اذا لم يكن معهم

مقيود فلهو

على كل من صلى

المكتوبة لانه تب

للمكتوبة وله

مارويها

من قبل والتشريق

هو الجهر بالتكبير

كذا نقل عن الغليل

بن احمد

واحمد وسائر الفقهاء لا يكبر عقيب النوافل خلافا لما في النوازل والجماعة على الاصح وفي الدراية
ولما في خلف النوازل فليكن احدهما ان يكبر تولا واحدا ولما في فيه قولان وفي المحامد طريقتان والثالث انه
لا يكبر خلفهما تولا واحدا وقيل يمين له الجماعة من النوازل يكبر له والا فلا يكبر خلفه واختلف المشايخ على قول ابي حنيفة
انه بل يشترط اقامته الحرة ايام الاواصح انه ليس بشهرط وعند السلطان ليس بشهرط وعند قول المصنف على ان
يصل على وجوب هذه التكبيرات وكذا قولهما على كل من صلى المكتوبة ونص في المفيد والمزيد وقاضيان وجامع الفقهاء
على وجوبها وذكر في قوادى المغنينا في النجدة انما سنة وبه قال مالك والشافعي واحمد والصحيح الوجوب لانها من
الشعائر التكبيرات اليبين هم وليس على جماعة النساء اذا لم يكن معهن رجل شىء يعنى اذا لم يكن امامهن رجل فان
كان يجب عليهن بطريق التبعية هم على الجماعة المسافرين اذا لم يكن معهم مقيم شىء اى وليس التكبير على جماعة النساء
اذا لم يكن امامهن مقيما واذا صلى المسافرون جماعة في مصرفة روايتان الاصح انه لا يجب عليهم هم وقالا شىء اى
ابو يوسف ومحمد بن شىء اى التكبير هم على كل من صلى المكتوبة شىء وبه قال مالك والشافعي والاوزاعي واشعور
عن احمد ان المقود لا يكبر لقول ابي حنيفة وقوله كل من صلى المكتوبة اى الفوض سوا كان مبرا او مقيما او مسافرا واجبة
او منفردا ولا تباع للمكتوبة شىء اى لان التكبير تباع للفرضية كبر كل من صلاها قلنا التبعية عرفت شرعا بخلاف
القياس لانه لم يشترع في غير هذه الايام فزاعى لهذه التبعية جميع ما ورد به النص والنص جعل من احدى شىء انظر
المصنف وجب ان يشترط النعم الخاص بالجماعة كما في الجمعة والعيد والمسلمون يكبرون عقيب صلوة العيد لانها لو
بالجماعة فاشبهت الجمعة وعند غيرهم لا يكبرون لان صلوة العيد في الاصل غير مكتوبة هم وله شىء اى ولا يبي حنيفة
هم وروينا من قبل شىء وهو الذى ذكره في اول باب صلوة الجمعة ولا تشريق ولا فطر الا فى مصر جامع فان قلت
هذه التكبيرات شرعت تبعا للمكتوبات فكيف يشترطها ما لم يشترط للمبتوع قلت النص على خلاف القياس
واختلف المشايخ في اشتراط الحرية على قوله فمنه من شرطها قياسا على الجمعة والعيد ومنهم من لم يشترطها قياسا
على سائر الصلوة وفائدة نظره فيما اذا ام العبد صلوة المكتوبة في هذه الايام فمن لم يشترطها لم يوجب التكبير من
لم يشترط اوجه ثم التشريق هو الجهر بالتكبير شىء اى بهذا الى ان المراد من قوله في الحديث المذكور انما لجماعة ولا تشريق
اى ولا يكبر وان كان متعدد كما ذكرناه في اول الفصل و اشار الى صحة حجة التشريق بمعنى التكبير بقوله ثم كذا نقل عن الغليل
بن احمد شىء وهو من ائمة اللغة وكذا نقل عن النضر بن سبيل وقال تاج الشريعة فان صح النقل عنهما فظاهر الاطلاق
من نقل قول الفقهاء فيقول ان التشريق في اللغة تقديم اللحم في الشمن والطلاق من الشرح لصلوة العيد ما هو شىء

ولأن الجهر بالتكبير
 خلاف السنة للشيخ
 ورده عند السجود
 هذا لا يخلو كما ينبغي
 على النساء إذا تقدين
 بالرجال وعلى المسافر
 عند اقتداءهم بالمقيم
 بطريق البيعة قال
 يعقوب صليت
 بهم المغرب يوم
 عرفة فسمعت
 أن الكبر فذكر بوجوه ثمانية
 دل أن الإمام
 وإن ترك التكبير
 لا يترك المقتدى
 وهذا لا يردى
 في حق الإمام
 إمامهم فيه محتكم لما هو

الشمس أي طلوعها أو اشترقها أي اضماتهما لأن ذلك وقتها وتسميته أيام التشريق إنما تأويله يوم النحر والآن
 الاضاحي تشرق فيها إذا عرفت ذلك يقول التكبير تصح مراراً بالتشريق مجازاً فيحمل النفس عليه وإنما قلنا لا يصح مراراً لأنه
 وضادة البعد شتر كان في الوقت ويكون كل واحد منهما شعاراً للبهيم من شعاره بالسلام ولما رتبته بينهما من حيث أنهم كانوا
 بهيموناً بالتكبير في الخروج إلى المصلى وهو سنون في عيد الاضحي بلا خلاف وفي عيد الفطر في رواية وطلاقاً باسم أهل البيت
 أو المسافر من على الأخرى إذا شقق صحيح كاطلاق الأسد على الجري والصلوة غير معينة به في الحديث لأن حكمها قد اختلف لقوله
 لا فطر ولا اضحي فان لم يرد بها صلوة العيدين هو ظاهر ويقول التشريق وإن كان على حقيقة فإنه أراد بقوله ولا تشريق ولا تكبير
 تشريق فحذف المضاف أقيم المضاف إليه تعاملاً انتهى قلت ولما يجاب بأن قال إذا كان التشريق هو التكبير لقوله كأنه قال
 تكبير التشريق وهذا متنع لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه فأنهم قالوا علم أن الخليل بن أحمد بن جرجان في حرم العراق يندى بقلع الفرمودي
 الأزدى التهمدي كان أماً في علم النحو واللغة وله تصانيف فيها وسيبويه أخذ عنه علوم اللاديات في سنة خمس وسبعين وانه
 وقيل عاش أربعاً وسبعين سنة ومن تلاحن به النفس من شميل بن حرشه التميمي المازني النحوي البصري لم تصانيف مات
 في سلع ذي الحجة سنة أربع ومائتين هجرية ومن بلاد فرسان وبها ولد وتشأ بالبصرة كذلك نسب إليها هم ولأن الجهر بالتكبير
 خلاف السنة مش أي بالجهر عند سماع هذه الشبهة مش انتشاره إلى الفرض والاقامة والمصر والجماعة والذكورية مش
 ورده مش أي بالجهر عند سماع هذه الشبهة مش انتشاره إلى الفرض والاقامة والمصر والجماعة والذكورية مش
 الآية مش أي إلا أن التكبير يجب على النساء إذا تقدين بالرجال وعلى المسافر من مش أي ويجب أيضاً على المسافر
 هم عند اقتداء بهم بالمقيم بطريق البيعة مش أي الإمام وفي النسخة غير أن المسافر تكبير جهر أو لالة أو تكبير جهر أم قال يعقوب مش
 أي أبو يوسف صليت بهم المغرب مش أي بالمسافر من يوم عرفته مش هذا مجاز لقول المغرب من النهار لأن ليلة
 النحر ملحقة باليوم الذي قبلها في حكم الوقت لأن مدركها مدرك الحج من مشهوت أن الكبر مش أي عن التكبير فكل من بصدقة
 هم فكله بوجوه ثمانية دل مش أي تكبيراً في حقيقة هم أن الإمام وإن ترك التكبير لا يدعو المقتدى مش كالأدنى تلو الآية سجدة
 أو تركها وهو إمام السامعين لا يترك السامعون هم وهذا مش توضيح لما قبلهم من مش أي لأن التكبير هو لا يرد
 في حرمة الصلوة مش بل يرد في فراغهم فلم يكن الإمام فيه حاش مش أي واجباً بخلاف سجود السهو إذا تركها الإمام تكبير
 المقتدى أيضاً فأنهم كانوا من مش أي الإمام هم متعجب مش أي وجوده في التكبير فكله إذا تركه الماسك في التكبير فكله إذا وقع
 الأساس من تكبير الإمام بالان قام وفي ذكر هذه المسئلة فوائد منها بيان منزلة أبي يوسف عند أبي حنيفة حيث قدس
 وأتم برى به ومنها بيان شتمه استأذنه حيث ذكره بسهوه فكله ليتذكر هو وكبير ومنها أن الإنسان إذا أقرض من سجن

الجوزية عليه ويعطيه عند الناس حتى يعطوه كما فعل أبو حنيفة رحمه الله تعالى ان يشأ حرمته استأذنه وان قد
 استأذنه وعلمه الا ترى ان ابا يوسف شغل ذلك حتى سقى فروغ فاتته صلوته في غير ايام التشريق فقصا ما في ايام
 التشريق وعلى العكس وقصا ما في ايام التشريق من العام القابل للايكير ولو قصا ما في ايام التشريق من العام من هذه
 السنة يكير اختلاف في السبوت حتى يكير قال الجمهور يقضي ما فاتته ثم يكير عقيب سلامه براءه وقال الحسن البصري يكير ثم يقضي
 وعن كحول ومجاهد يكير ثم يقضي واه قال بن ابي ليلى محل هذا التكبير ويركل صلوته بالتحليل قاطع من حديث علي وقته
 او كلامه اذ خرج من المسجد من نسبه فتذكر قبل وجود القاطع كبر وبعده لا يكبر وقال الشافعي يكير لا يكبر ليلة عيد الفطر
 عند الجمهور وانما كبر عند القدر والى صلوته العيد وعن سعيد بن المسيب عروة وداود وجوب التكبير في عيد الفطر وقته غرة
 الشمس ليلة العيد عند الشافعي ونذهب الجمهور قول علي وابن عمر والى امانته واخرين من الصحابة وبه قال عبد الرحمن بن
 ابي ليلى وسعيد بن جبير والشافعي والجمهور الزناد وغيرهم عبد العزيز وابان والجمهور بن محمد وحامد والحكم وماك واسحاق والجمهور
باب صلوته الكسوف شامى هذا باب في بيان صلوته الكسوف وجه المناسبة بين البابين من حيث انها
 بالجماعة في النها لغير اذان ولا اقامة واخرها من العيد لان صلوته العيد واجبة على الاصح كما ذكرناه فيما مضى والمناسبات
 بين هذه الابواب الثلاثة اعني باب صلوته العيد والكسوف والاستسقاء ظاهر واوردها على حسب تهما وقدم العيد لانه
 وتوهمه وكذلك قدم الكسوف على الاستسقاء لانه اذ لان الانسان حاله السرور والفرح وحاله الحزن والفزع
 فقدم حاله السرور على حاله الفزع يقال كسفت الشمس القمر يفتح السنين فيها وكسفا على المسم فاعله وكسفا كسوف
 اللازم والكسف المتعدي واخفا وانخفا فمى ست لغات في الشمس والقمر وقيل الكسوف اوله والخسوف آخره فهما لان
 يقال انخسفت الارض واساحت ما عليها وهو اقوى من الكسف قال النووي وقد جارت اللغات الست في الصممين
 والاشهر في ستة لغتها تخصيص الكسوف بالشمس والخسوف بالقمر وهو الاصح وقيل لا يقال في الشمس لاخسفت في القمر
 والكسف والقمران يرد وقيل الخسوف في الكل والكسوف في القمر فقط وقال الليث الخسوف فيما والكسوف في الشمس فقط
 ابن دريد خسفت القمر وكسفت الشمس وقال الفراء في الاجود كسفت الشمس وخسفت القمر وقيل العكس وقيل ما
 سوار وقيل الكسوف تغير لونها والخسوف تغيرها في السواد واصل الكسوف التغير منه كسفت الببال اى تغير الحال
 والخسوف الذهاب بالكلية ومنه قوله تعالى وخسفناه ويدراره الارض ولما كان القمر يذهب ضوءه كان اولى بالخسف
 قال شمس الائمة السرخسى في المبسوط غاي اهل الادب على محمد بن لفظ كسوف على القمر وقالوا انما يقال خسوف القمر
 لقوله وخسفت القمر قال قلنا الكسوف ذهاب دائرته والخسوف ذهاب دون دائرته وقيل الكسوف الخسوف تغيره

باب صلوته الكسوف

والصوف ذباب لونه قلت قد مر ان الكسوف والخسوف فمسا لا يعاب عليه وقال النخعي في كسيف الشمس كسونا وبمضا
وسد كسفا يعدي ولا يتعدى قال الشافعي الشمس طالعة ليست بكاسفة فتبكي عليك نجوم الليل والقمر اى لم يتكسف
صنوع النجوم مع طلوعها ولكن قلته صورا وكاوبا عليك لم يظهر لما نور وكذا لك كسف القمر لان الاجوف فيه اى يقال خفف
القمر وذكر الامام جلال الدين الاديب في شرح الايات يرفى حريز بن عبد العزيز ومضى قوله تبكي اى غلبت
النجوم فى البكار يقال كميته بكميته اى غلبته فى البكار وروى النجوم بالرفع والنصب فعلى تقدير الرفع كان الواو فى القوم
بفتح والالف لا شاع ثم قال اذا كسفت الشمس صلى الامام بالناس الركعتين مش اصل بشرة وعينه صلوة
والكسوف بالكتاب وسنة والاجماع اما الكتاب فقوله تعالى وما نرسل بالآيات الا تخوفوا والكسوف آية من آيات الخوف
واما تعالى يخوف عباده ليشركوا المعاصي ويرجع الى الطاعة التى فيها نورهم واما السنة فنقول عليه السلام اذا
راهم شيئا من هذا الفروع فافزعوا الى الصلوة واما الاجماع فان السنة قد جمعت عليها من غير انكار احد ثم يحتاج
بعد هذا الى معرفة سنة شيا سبب شرعية ما هو الكسوف لانهما تضاد اليه ويكرر تبكره وشرط جوارها بالانقطاع
مسائر الصلوة وضعتها هى سنة وليست بواجبة على الاصح وقال بعض شائخنا انها واجبة لادامتها ونقص فى الاراء
على وجوبها وكيفية ادائها بالجماعة ولكن اختلفوا فيها كما سبق بياننا فى مشارعنا تعالى وموضع صلواته يصلى فى الجماعة
الجماع او فى فصلى العبد وقتها هو الوقت الذى يستحب فيه مسائر الصلوة ودون الاوقات المكروهة وبه قال لك
وقال شافعي لا يكره فى الاوقات المكروهة فنقول ركعتين وفى المحيط عن ابن حنبل ان شأوا صلوا ركعتين وان شأوا
صلوا اربعا وفى البدائع والمفيد والتحفة والعينية ان شأوا صلوا ركعتين وان شأوا اربعا ان شأوا اكثر من ذلك
كبداروى المحسن عن ابن حنبل والجماعة فيها افضل فلذلك قال يصلى الامام بالناس ويجوز فرادى وذكره فى المحيط و
فى الذخيرة الجماعة فيها سنة ويصلى بهم الامام الذى يصلى بالجمعة والعيدين وفى المغنبة فى يومهم فيها امام جهم فان
السلطان لان اجتماع الناس ربا واجب فتمت وضلالا ولا يصلون فى مساجد هم لم يصلون جماعة واحدة
هم كميته النافذة مش فيه اذ ان دلالاته هم فى كل ركعة ركوع واحد مثل صلوة العج والجمعة وبه قال
النفصى والشورى وابن ابى ليلى وهو مذهب عبد الله بن الزبير وداود بن ابى شيبه عن ابن عباس هم وقال الشافعي
ركوعات مش اى فى كل ركعة ركوعان وبه قال مالك واحمد واسحاق وعن احمد واسحاق يركع فى كل ركعة ثلاث
ركوعات وكل ابن المنذر عن حنيفة وابن عباس فى كل ركعة ثلاث ركوعات وعن علي بن ابي حمزة عن عات
وعن اسحاق بن عمار فى كل ركعة ركوعات ثلاثه واربعه لانه ثبت ذلك كل عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال

ذا الكسوف الشمس
فما بالناس
كيفية النافذة
على ركعة ركوع
قال الشافعي ركوعات

الصلوات زيادة ولا يزال يركع ويقوم ويراقب الشمس حتى ينجلي وفي البدل قال ابو منصور اختلاف الروايات بحمل
على الفسخ ودون التخيير لاختلاف الائمة ولو كان علما لتخيير لما اختلفوا هم لشيء اسمى لاشفاقهم هم رواية عائشة
ش حديث عائشة اخرجه الائمة الستة في كتبهم عن عروة عن عائشة قالت خفت الشمس على عهد رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم فخرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى المسجد فقام فكبى نصف الناس راء فقرأ سورة
طويلة ثم ركع ركوعا طويلا ثم رفع راسه فقال سمع المسلمون حمده ربنا ولك الحمد ثم قام فقرأ سورة طويلة ثم ركن ركعة
الاخرى ثم ركع ركوعا طويلا ثم رفع راسه فقال سمع المسلمون حمده ربنا ولك الحمد ثم فعل في الركعة الاخرى
مثل ذلك فاعلم كل اربع ركعات واربع تحيات فاجتات الشمس قبل ان ينصرف ثم قام فخطب الناس فاشفى على الله
بما هو ابله ثم قال ان الشمس والقمر اتيان من آيات الله لا يخسفان لموت احد ولا يحيان فاذرايتما ذلك فافروا
الى الصلوة واخرج البخاري وسلم ايضا عن عطاء بن يسار عن بن عباس قال اكسفت الشمس على عهد رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم فذكر نحو حديث عائشة واخرجا ايضا نحوه من حديث عبد الله بن عمر بن حارث عن عائشة
اشد ذلك ركعات في كل ركعة اخرجه مسلم عن عطاء بن جابر قال كسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم فعلى من ركعات اربع سجودات واخرج ايضا عن عطاء بن جابر عن ابن عباس نحوه وحديث اربع ركعات في كل ركعة
اخرجه مسلم عن عطاء بن جابر عن ابن عباس نحوه وعنه ايضا عن ابن عباس نحوه وحديث اربع ركعات في كل ركعة
سجدة وعن علي بن ابي طالب عن ابن عباس نحوه وحديث اربع ركعات في كل ركعة اخرجه مسلم عن عطاء بن جابر
السلام صلى الله عليه وسلم في كسوف الشمس فقرأ سورة من الطول ركعتين ركعات وسجدتين وقيل في الثانية مثل ذلك ثم
جلس يدعو حتى تجا كسوفها وفي اسناد ابو جعفر الرازي واسمه عيسى بن عبد الله بن هاشم فيه مقال وذكر ابو جعفر
ابن خرم عن عائشة انه عليه السلام صلى في كسوف عشرة ركعات في اربع سجودات وروى ابو داود عشرة ركعات في
كل ركعة ثم صورة هذه الصلوة عند الشافعي ما ذكره في شيخ الوحي اقل هذه الصلوة ان يحرم بنية صلوة الكسوف ويقرأ الفاتحة
ويركع ثم يرفع راسه ويقرأ الفاتحة ثم يركع ثم يركع ثم يركع ثم يركع ثم يركع ثم يركع ثم يركع ثم يركع ثم يركع
سورة البقرة او بقدر ما يركع ويسبح بقدر ما يركع ثم يركع ثم يركع ثم يركع ثم يركع ثم يركع ثم يركع ثم يركع
يركع ويسبح بقدر ما يركع ثم يركع ثم يركع ثم يركع ثم يركع ثم يركع ثم يركع ثم يركع ثم يركع ثم يركع
وقال غيره لا يليل بل هو كما يسجد وفي سائر الصلوة والاول اصح ثم يركع في الركعة الثانية بعد الفاتحة مائة وخمسين آية ثم يركع
ويسبح بقدر سبعين آية ثم يركع ثم يركع ثم يركع ثم يركع ثم يركع ثم يركع ثم يركع ثم يركع ثم يركع

أما أخرجه عن حم ركة واحدة وسكت عن الأخرى قلت في بنين الجوابين إخراج اللفظ عن ظاهره فلا يجوز إلا بدليل الصريح
فلفظ النساء كما تصلون وابن جبان شل صلواتكم يرد ذلك وفي العارضة روى الكسوف عن النبي صلعم سبعة عشر
رجلا م والحال الكشف على الرجال قلوبهم من هذا جواب عن حديث عائشة ربه الذي استجبه الشافعي فيما ذهب إليه
أن حال النبي صلعم وهي الهيئة التي كان عليه السلام عليهما في صلوة الكسوف الكشف على الرجال من النساء بقرب
الرجال منه عليه السلام لأنهم يقومون قبل صف النساء ومن هذا أخذ محمد بن الحسن في الآثار فقال يحمل أنه عليه السلام
اطال الركوع زيادة على قدر ركوع سائر الصلوة فرفع أهل المصنف الأول رؤسهم فلما منهم أنه عليه السلام رفع رأسه
من الركوع عن خلفهم ورفعوا رؤسهم فلما رآى أهل المصنف الأول رسول الله صلعم ركعا ركعوا ثمة خلفهم ركة فلما رفع
رسول الله صلعم رأسه من الركوع رفع القوم رؤسهم ومن خلف المصنف الأول فظنوا أنه ركع ركوعين فردوه على حسب
ما رفع عندهم وشمل هذا الاشتباه فليقع لمن كان آخر الصفوف وعائشة كانت واقفة في صف النساء وراي عباس
في صف الصبيان في ذلك الوقت فقلنا كما وقع عندهم فعمل على هذا توفاها بين الروايتين قلت هذا الاحتمال لا يتجدد
شيئا لانا وان سلمنا هذا في كونهين فماذا يقال في ثلاث ركعات في رواية واربع ركعات في الأخرى كما ذكرنا وقال
الشافعي في قوله والحال الكشف على الرجال فيه نظر لأن الشافعي لم يمسك برؤسهم فلو كانت رواية بن عباس
ترجح رواية الرجال على رواية النساء بل تمسك برؤسهم ورواية بن عباس فلا تياتي في الترجيح إلا بما قلنا من القياس
فما بين عباس في ذلك الوقت كان في صف الصبيان فكلون روايته ورواية عائشة على السواء وعلى هذا قال
الأكمل فإن قيل روى حديثا من الرجال بن عباس قد كان في صفهم أجب بأنه كان في صف الصبيان في ذلك
الوقت قلت هذا أيضا لا يجري وكل منهما حام حول المحي فلم يجبا لأن الشافعي لم يتعلق بحديث عائشة في حدوده في
الاحتجاج لمذهبه بل يتعلق به وحديث جابر وعبد الله بن عمر بن العاص وغيرهما بل الصواب ههنا أن يقال فقلنا
في صلوة الكسوف بل يقال سجدوا وكل واحد منهم تعلق بحديث رواه أولى من غيره يجب ما أدى اجتهاده إليه
في صحته وموافقة الأصل المأمور في أبواب الصلوة وبوجوه تعلق بها حديث موافقة للقياس في أبواب الصلوة
لأن في سائر الصلوة من المكتوبات والتطوع مع كل ركعة سجدتان فكذا كذلك ينبغي أن تكون صلوة الكسوف كذلك قال أبو جابر
المروزي وأبو الطيب وغيرهما يحمل أحاديثنا على الاستحباب وأحاديثهم على الجواز وقال السروحي قد لم ينقل ذلك
بالمدنية إلا من واحدة فإذا حصل هذا الاضطراب لكبر سن الركوع واحد إلى عشرة ركعات نعل بالاصل من الشافعي
انتهى قلت فيه نظر لأن بعضهم قالوا صلى النبي صلعم صلوة الكسوف خيرة وفي غير ستة فروى كل واحد ما شاء من صلوات

والحالة الكشف
على الرجال قلوبهم

وعن مالك ليس في كسوف القمر مشقة ولا صلوة والفرد بين من لم يعلم وقال الشافعي فيصليها بما جاهد به كبره في الجهر بالقرآن
 ويخطب بين ما جالس في كسوف الشمس وهو قول احمد وسحق الان في الخطبة ثم يقول عليه السلام اذا رايتهم يتسارعون الى الهول فافزعوا الى
 الصلوة وسبق في هذا الموضع نظرون وبعين الاول ان هذا الحديث بهذا اللفظ غريب فينا لا يروى صحاح ما رواه البخاري وسلم وحديث
 عائشة فيما رواه ائمتهم ذلك فافزعوا الى الصلوة واثبات ان هذا الحديث لا يطابق ما رواه غيره فينا لا يروى ذلك الا على ما رواه
 في كسوف الشمس خطبة من قال الاكل اي في كسوف الشمس القم خطبة قالت ليس خسوف القمر جماعة فصل عن الخطبة فلا يحتاج
 الى ذكر القم وانما غرضه قول السفاتي في قول المصنف وليس الكسوف خطبة هذا ارجح الى كسوف الشمس والقمر وليس كذلك لان معنى
 كسوف الشمس خاصة كما ذكرنا لان خسوف فيه جماعة فكيف يكون فيه الخطبة حتى يبيحهم لانه لم ينقل شيء من اى لسان كون الخطبة
 في كسوف الشمس لم ينقل هذا غير صحيح لما روى البخاري وسلم من حديث اسامه ثم انصرف بعد ان اجلست الشمس والقمر فقال
 فخطب الناس فحمد الله واشي عليه باهوا له ثم قال ان الشمس والقمر آيات من آيات الله تعالى لا يسكنان موت احد ولا حياة
 ولكن يخوف الله بها عباده ما من شيء كنت لم اراه الا قد راى في تعالي هذا حتى الجنة والنار ولقد اوحى الى انكم تعلمون في قلوبكم
 شيئا وقربا من نعمة الرجال الحديث واخرجا ايضا من حديث ابن عباس فقال في رايت الجنة نفسها واكلت الجنة منها فافزعوا
 ولم اخذت الا كلمتهم منه بالبيت الدنيا ورايت النار فلم اكل يوم مثاقيل الحديث واخرجا ايضا عن عائشة انه قال يا ايها محمد
 اسد اخبرني عن ابيك ان ترى عبده او ترى الله الحديث واخرج مسلم عن جابر بن عبد الله عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 انك سمعته انك سمعته انك سمعته انك سمعته انك سمعته انك سمعته انك سمعته انك سمعته انك سمعته انك سمعته انك سمعته انك سمعته
 وقال صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه واخرج ابن جبان في صحيحه من حديث عمر بن العاص فقام فحمد الله واستسبح
 عليه الحديث وقال الاكل ولنا انه لم ينقل وذلك دليل على انه يفعل وقال صاحب الدراية ولنا ما روى من
 الحديث في المتن وعدم النقل وقال السفاتي معنى قوله لانه لم ينقل اى بطريق الشهرة قالت اما كلام الاكل
 فانه غير وارد وعلى منج الصواب لانه لم ينقل غير صحيح لانه عليه السلام قد فعله وكذلك قوله وذلك دليل على انه لم يفعل
 غير صحيح لانه عليه السلام قد فعله واما كلام صاحب الدراية فغيره نظرون وبعين الاول ان قوله ولنا ما روى من الحديث
 في المتن غير مسيد ولا يوجد لان الحديث الذي في المتن لا يدل على النفي الخطبة في الكسوف الثاني ان قوله و
 عدم النقل غير صحيح لما ذكرنا واما قول السفاتي اى بطريق الشهرة فاقرا منه ان النقل موجود واما قوله
 اى بطريق الشهرة فغير صحيح وكيف لا يكون مشهورا وقد رواه غيره واحد من الصحابة كما ذكرناه لان ائمتهم

بقوله صلى الله عليه وسلم
 اذ لم يذكر شيئا من هذا الا هو
 فافزعوا الى الصلوة وليس
 في الكسوف خطبة لانه لم ينقل

حيث رآه صلى وروى ذلك عن عمر بن الخطاب قال قال ابن ابي شيبة ثنا وكيع عن عيسى بن جهم عن ابي جهم عن عطاء بن
 ابي مروان الاسلمي عن ابيه قال قال جابر عن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قال علي بن ابي طالب
 المتعبدين ممن لا يبالى بهما لا يترقب عليه في تعصبا بالباطل فقال قال ابو عبيدة ان صلوة الاستسقاء بدعة لما قال النبي
 بسنة ولا يرد من غيري في السنة اثبات البدعة لان لم يثبت في الجواز فيكون الاستسقاء في المنع فطلق النفل لا يدل
 على كونه سنة ثم قال صلى الناس وحدثنا شاذان بن ابي جهم عن ابي جهم عن ابي جهم عن ابي جهم عن ابي جهم عن ابي جهم
 عن جابر بن عبد الله عن ابي جهم عن ابي جهم عن ابي جهم عن ابي جهم عن ابي جهم عن ابي جهم عن ابي جهم عن ابي جهم
 وحدثنا عنه وفي الحديث في ظاهر الرواية عن ابي جهم عن ابي جهم عن ابي جهم عن ابي جهم عن ابي جهم عن ابي جهم
 عن الاستسقاء بل فيه صلوة جماعة ودعاء موقت وخطبة فقال ما صلوة جماعة فلا ولكن فيها الدعاء والاستسقاء فان
 صلوا وحدثنا فلان عن ابي جهم عن ابي جهم عن ابي جهم عن ابي جهم عن ابي جهم عن ابي جهم عن ابي جهم عن ابي جهم
 ثم اخرج الامام واما الناس بالموضوع فلم ير ان يخرجوا ولا يصلون جماعة الا ان يامر من يصلي بجماعة ذكره في التهمة
 وان خرجوا بغير اذنه جاز لا لطلب الرزق والمصلحة فلا يتوقف على الاذن الا انهم يصلون جماعة ثم انا الاستسقاء
 والجماعة والاستسقاء في الدعاء المتضرع الى الله تعالى والطلب منه والاستسقاء لطلب المغفرة وليس فيه دعاء وموتى انا
 روى عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال جاء اعرابي الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله انا في صلاة فليتني
 بنيا ما يلزم لي بلقاء فقاموا على غير ما كنت شر ترك فما ياتيه احد من الوجوه الا قالوا قد اجمعنا واه ابن ابي جهم وذكره
 الشافعي الامام وروى ابن جهم عن ابي جهم عن ابي جهم عن ابي جهم عن ابي جهم عن ابي جهم عن ابي جهم عن ابي جهم
 بالقرارة فيها وقد امكن ان يقرأ في العيين والاستسقاء في الركعة الاولى بغاية الكتاب وسج اسم ربك الا على
 وفي التنية في فاتحة الكتاب بل انك حديث الشافعية فليما في صلوة استقبل القوم بوجه وقلب رواه وروى في رواية وكبرية
 قبل ان يستقر ثم قال اللهم استعنا واغننا من الدنيا فقاسمنا وسعنا من الدنيا فقاسمنا وسعنا من الدنيا فقاسمنا وسعنا من الدنيا فقاسمنا
 محمدا وآله وصحبه وسلم فاعلموا انهم لم يأتوا في الدعاء ولا في الركعة ولا في الركعة ولا في الركعة ولا في الركعة ولا في الركعة
 في ركعتيها وانزل علينا في ركعتيها اللهم انزل علينا من السماء ما يطور قاصي به بدعة ميتنا واستمعنا ما نطقنا
 انفسا وانا وما ليس كثير انقول في فاتحة الكتاب وروى في ركعتيها من الركعة وروى في ركعتيها من الركعة وروى في ركعتيها من الركعة
 قوله صلى الله عليه وسلم في الركعة الاولى وسجدوا في الركعة الاولى وسجدوا في الركعة الاولى وسجدوا في الركعة الاولى وسجدوا في الركعة الاولى
 بغيرهم وسجدوا في الركعة الاولى وسجدوا في الركعة الاولى وسجدوا في الركعة الاولى وسجدوا في الركعة الاولى وسجدوا في الركعة الاولى

فان صل
 الناس
 وحدنا لجاء
 واما الاستسقاء
 والدعاء
 والاستسقاء

بنا

بإثبات المشقة بمعنى الاول قوله طبا بفتح الطاء والسا والوحدة قال لا تيمري بولذي طبق الارض والبلابطوط
كما يطبق عليها قوله قد قابض الدال قال لا تيمري بوكثرة الماء والية قوله غير لا تيمري في غير قوله سياتطو المطر
الساحم وكذلك الج بالهمزة تخفيف الدال الساكن بالباء والوحدة المطهر لقوله تعالى استغفر واركع كما كان غفارا
يرسل السماء عليكم مدرارا ثم علق نزول الغيث بالاستسقاء للصلاة فكان الاكل فيه الدعاء والتضرع ودون الصلاة
ولما روي البخاري وسلم من طرق عن انس بن مالك رضي الله عنه قال دخل المسجد يوم الجمعة حل من باب كان
سجودا والفضاء ورسل الله عليه السلام قائم فخطب فاستقبله ثم قال يا رسول الله ملكك الموشى والاموال وانما قلت
السبل فافح البنية ثنا قال فرخ رسول الله عليه السلام يديه ثم قال اللهم اغفنا اللهم اغفنا اللهم اغفنا قال انس فخلوا
ما نرى من سحاب ولا قرعة وابينا بينين سلع من بيت ولا دار قال فخطبت من رائي ساجدة كمثل الراس فخطا توسطت السماء
استشرب ثم امطت قال انس فخلوا وما رايانا شمس سبعة ثم خل من ذلك الباب في الجمعة المقبلة ورسول الله عليه السلام
فانتم خطب فاستقبله قائما فقال يا رسول الله ملكك الاموال انقطع السبل فافح المذان يحسكما عنافه فرخ رسول
الله عليه السلام يديه ثم قال اللهم هو الدنيا ولا علينا اللهم على الاكام والظراب وبطنون الادوية ومنابت اشجر قال فاقبلت ومنجنا
نمشي في الشمس قال شريك فالتك انس بن مالك ابو الربيع الاول قال لا ادرى فمدا تستقي رسول الله عليه السلام
ولم يصلي له بهن في قوله ورسول الله عليه السلام استقي ولم يرد عنه الصلاة ش معني في هذا الحديث الذي ذكرناه ونه
عليه بقوله ورسول الله عليه السلام استقي لانظن ان قوله ولم يرد عنه الصلاة على الاطلاق فانه رويته احاديث كثيرة
باب الصلاة على صلوة الاستسقاء على ما ذكره الشيخ رحمه الله تعالى في قوله سجودا والفضاء سميت الارض الصلاة لانها بيوت
في تضاعف من عمر الذي كثر على نفسه ليست نال المسلمين هي ثمانية وعشرون الف عام من ساجدة مبي وادوان قوله في الحديث
لا قرعة لفتح القاف والزاء تطلق من السحاب السيل بفتح السين المكية وسكون اللام بالعين المكية جبل بدمية قوله
جولنا اى اجعلوا الدنيا يقال ايت لنا من روجو الاله الاكام جميع الكه وبه الاية وقيل المقصود من الارض والظراب
الظراب المعجزة جميع الظرب وهي الروافى والجبال الصغارهم وقال الشيخ ابي بوبوسف ومحمد بن ابي الكاظم بن شمس وقال الله
والشافعي واحمد الا ان عندهما وما لك يكره وعن احمد لا يكره وعند الشافعي واحمد في رواية يكره كما في الجمعة والعيد ثم انه
لم يذكر في ظاهر الرواية قوله في يوسف مع حمير وذكر عن محمد بن ابي الكاظم الامام اوثانبة في كنهين مع حمير كما في العيد وذكر في صحيح
قوله في يوسف مع ابي حنيفة وكذا ذكره في السيرة وذكره في رواية بشر بن غياث مع حمير وكذا ذكره الطحاوي مع حمير
والمرغيناني قال ابو حنيفة ليس في الاستسقاء صلوة وهو قوله في يوسف قال علماء الدين الكاشاني مناجاة جماعة قال

قلل تعالى
قللت استغفر
ربكم انك
غفار الالهية
وهو الله
صل الله عليه
وسلم استقي
ولم يرد عنه
الصلاة وقوله
يصلى كاهام
سركتين
لم يردى ان
البي صلى
الله عليه
وسلم صلى
فيه ركعتين

عن جماعة من أصحابنا عن الصادق عليه السلام في رواية ابن القاسم بعد تمامها وقيل قبل تمامها عند من
وقيل من أصحابنا عن مالك والمشتهر عن بعد تمامها وبه قال في كل شيء وما رواه كان نقلا والاش
اي وما رواه محمد بن الحديث الذي اتجه به كان لاجل نقول فيقلب اليهم من الحديث الى الخصيب فلم يكن لبيان
السنن وفي المصنوع والاول لما رواه موسى انه عليه السلام فيقول تبغون البيعة فيغير الواسع في ما كان عليه من العلم
الحال وفي الجارية فيقول انه عليه السلام يحول رواه فاسلمه فظن الراوي انه عليه السلام فيه وجبان آخر ان ذكرنا بان
قريب قيل في كلام المصنف فظن من جهين الاول انه تعليل في مقابلة النص وهو غير جائز والثاني انه كان ينبغي
ان ياتي بالنهي عليه السلام ان كان فعله تقا ولا واجب عن الاول انما لا نسلم انه تعليل في مقابلة النص بل هو من
باب التوقيف بالقياس المتعارفين الخمسين بالنفي والاثبات وذلك لان الاتج به محمد مثبت واما اتج به ابو عبيدة فان
حديث ابن ابي عمير ان النبي عليه السلام لما كان ليل وجده العيال قد عالت وتشتت قال بخاري ولم يذكر انه حول وهو
وفي نظر لان المصنف لم يذكر الاتج به ابو عبيدة من الحديث وانما ذكرنا الاتج به من القياس وبه النظر في عمل القياس
مع وجود الحديث الصحيح والجبس في ان في بانه عليه السلام يجوز ان يكون عليه بالجماعات الحال فيقلب الى الخصيب
تقلب له او انما لا يتاخر من غير ذلك فافادة في التام في ظاهره انما فيه القياس في غير ذلك لان اهل الحكم فيما فعله
عليه السلام في باقي بفيه وكيف يقال لافادة في التام في ظاهره او مجرد التام في القياس في القياس في التام في القياس في
عليه السلام ولو كان في امر غير واجب التام في النبي عليه السلام لكانت تترك بالقياس في التام في القياس في التام في القياس في
يقلب القوم اربعة عشر قول في قول سعيد بن المسيب عروة والثوري والليث بن سعد وبن عبد الحكم وابن ابي عمير
وعنه مالك والشافعي واهل القوم كالانام فيه هم لانه لم يقل انه عليه السلام لم يرمم بذلك شي اي لان الشان
لم يقل ان النبي عليه السلام امر اصحابه بذلك اي فيقلب لادوية من كانوا معه في صلاة الاستسقاء قيل فيه نظر لان
استدلال المنع وهو غير جائز لانه احتج بالاول والجبس لان استدلال النبي انما لا يجوز اذا لم يكن العامة متعينة
اذا كانت خلافا لاس بل لان اهتمام العامة الشخصية يستلزم انتفاء الحكم الا ترى الى قول محمد في ذلك الموضع ان
الخصم ان اسم المصنوع لم يرد عليه فان قيل ان القوم قلبوا اربعة عشر من قلب النبي عليه السلام في التام في القياس في
الجبس بان عليهم في كل حكم النفل حتى راوه عليه السلام فلعن عليه في صلاة الجنازة فلم يكن ذلك حجة فانما بدأ فقلت
قائل ان يقول لم يقل عنه عليه السلام انه عرف ذلك منهم في الظاهر انه لم يعرفهم لانه كان مستدرا القوم فاذا كان

وما رواه

كان نقلا ولا

ولا يقلب

القوم

ارديتهم

لانه

لن يقلب

امرهم

سلك

ولا يحضر
أهل
الزمن
الاستقام
لأنه
لا يستدل
السرحة
وأما
تنزل عليهم
لللعنة
باب
صلوات
الخوف
إذا اشتد
الخوف
جعل
الامام
الناس
طائفتين

كذلك فلا يصح قياس ذلك على طلع النعالم ولا يحضر من الاستقام لانه ش اي لان الاستقام لا يستقام
الزمن ش اي يطلب نزول الرحمة هم وانما ينزل عليهم النعمة ش فلا يستجاب دعائهم اي يطلب نزول الرحمة قال
تعالى وادعوا الكافرين الا في ضلال وادعوا السخط واللعنة المطلوب ذلك وبذلك الاختلاف فيهم بين اصحابنا ومنع صنع
خروجهم ونعموا للغة من شفعاء المسلمين به قال الزينى والشافعي ولم يكمل خروجهما باسا وقال سحاق ولا يؤمن
به ولا يؤمنون عنه وجوزوا الثاني من المالكية والظاهرية والشافعية خروجهم منفردين انما السفارهم وجمعهم من جيب
كذلك قيل استثنى في يوم فمقتن الناس وخرجوا مع انفسهم الى هيم او كان اسهم والى الصغار لم ينعوا من ذلك في المنزلة في
يخرجون ثلثه ايام في المحيط والبدائع والنعمة متناهية مشاة في غياض حلق او مرقعة او غسيلة منذ اللين منبوا
منه كسى رؤسهم ريقه بمون الصلوة في كل يوم قبل خروجهم وذكر النووي انه يصيبون ثلثه ايام ويخرجون في
اليوم الرابع وفي تذييل واما الرذنية او تان حثرت الاجابة بل يخرجون من اقل اقل المرق في الجواز وفي القديم الاستجاب
وفي خروجه الاكمل عن ابي يوسف انه قال حسن ساعنا فيه ان يصلي الامام كعتين جابره بالقرارة مستقبل القبلة بوجه
قاعا على الارض دون الزفير كما على قوس يحيط به الصلوة يتخلل بين فان حطبت غطية واحدة فحسن فاذا مضى حطبة
حول رواه وفي منية المفتي ان الكما على عصى او قوس كان حسنا وفي الاسيما في بلون قوسه ساعنا وجعلها على سكبكية قال
وذكر الكزنجي انه يتهدى قوسه في منقعه الكزنجي يعتب على قوس وسيف وعصى لانه يعميه على طول القيام وفي الذخيرة
للمالكية لا يخرج المنبر ولكن يتركه على عصى واول من احدث المنبر طين عثمان وفي البدائع ولا يصعد المنبر ولو كان
في موضع الدعاء وفي الجواب يستحب ان يابسه الامام قبلها بالقرية وروى المظالم تحصيل الناس بعضهم من بعض لان الزنود
سبب لصائب وفي الدراية المستحب ان يصلي صلاة الاستقام في مصلى العبد ويستحب اخراج الاطفال والفتيان الكبار
والاجازة الكلا الهية لمن مضطرب لا يخرج الاستقام المنبر بل يقوم الامام والناس تقوم وان اخرج الامام باز
باب صلاة الخوف اى في باب في بيان صلاة الخوف والمناسبة بين المايين من حيث انما شاعرا
بالعارض لكن قدم الاستقام لان لما حرض فيه ما دوى وهو انقطاع المياه وهما اختارى وهو الجهاد الذي سبب
كفر الكافر اذ اشتد الخوف جعل الامام الناس طائفتين ش هذه العبارة للقدوى والمصنف تبعه واشتد اذ الخوف
ليس بشرط من عانتا العلماء من اصحابنا فانه جعل في الخفة والمبسوط والمحيط سبب جواز انفس قرب العدو من غير
أفكر الاشداد وفي مبسوط شيخ الاسلام المراد بالخوف حضرة العدو والحققة الخوف لان حضرة العدو واقم مقام الخوف
كما في تعليق الرض عن سفر فكل هذا اذا راوا سوادا فقلوا انه العدو وحملوا صلاة الخوف فان بين ان العدو

تصلوتم جازية وان بين انه السوا والى وبما ومنهم من صلواتهم غير جازية قوله على الامام الناس طاعتين هذا
 انما يحتاج اليه في اثناعشر القوم في الصلاة خلف الامام واحد اذا لم يتنازعوا فالاختلاف للامام ان يجعل القوم طاعتين
 فيصلي كل طائفة بامام فطائفة يقومون بازااء العدو وطائفة يصلي بهم امامهم تمام صلواتهم يقومون بازااء العدو
 ويصلي بطل من الطائفة التي كانوا بازااء العدو وصلواتهم تمامها طائفة الى وجه العدو ويحذف في طائفة انصب
 والرفع الى انصب فعلى قدر رجل طائفة والما للرفع فعلى ان خبر من احدى طرف والقد يراد بها طائفة الى وجه العدو
 هم وطائفة خلفه بالوجهين ايضا نحوه هم فيصلي ش اي الامام هم بهذا الطائفة ش وهم الذين جعلهم خلفه هم
 ركعة وسجدين ش تسمية بهذا احدا عن قول بعض العلماء انه اذا سجد ركعة واحدة سجدت الصف الاول بحسبهم
 الثاني من العدو ثم تارخ الصف وتقدم الصف الثاني فيسجد بهم السجدة الثانية ويكرهم الصف الاول
 من العدو ثم يصلي الركعة الثانية على هذا الوجه ويشهد وسلم بهم وتكسوا بالظاهر قوله تعالى فاذا سجدوا فليكبوا
 من وراءكم تلقوا السجدة المطافعة فمعنى الى الكمال المعهود وهو السجدة بان فان قلت قوله ركعة كان كذا
 لان الركعة تارة سجدة ولم يتج الى ذكر السجدين قلت ذكر سجدتين تأكيدا للرفع في الاحتمال من فاذا سجدوا
 من السجدة الثانية معنت هذه الطائفة ش وهم الذين صلى بهم ركعة وسجدين هم الى وجه العدو وش بحيث لم يمت
 سلام العدو هم وجازت تلك الطائفة ش هم الذين كانوا اتفقوا تجاه العدو هم فصل على بهم الامام ركعة وسجدين
 وتشهد وسلم ولم يلبسوا لان ثبت عليهم ركعة وسجدة هم ومنهم الى وجه العدو وش وان يكون تجاههم وجا
 الطائفة الاولى ش وهم الذين صلى بهم الركعة وسجدين هم وصلوا ركعة وسجدين ومعايش يعني منفردون
 وانما على الحال هم غير قراءة ش يعني لا يقرءون هم لانهم لا يحتمون ش والا لا يحتمون عليهم قراءة وتشهد
 وسلموا ومنهم الى وجه العدو وش يعنيون تجاههم وجازت الطائفة الاخرى وصلوا ركعة وسجدين بقراءة هم
 لانهم مسبقون ش والى بيت عليه القراءة لانه في حكم المنفرد فيها عليه من الصلوة هم وتشهدوا واصلوا ش فتمت صلوة
 الطاعتين بهذا الوجه وقال مالك داخل بالباطنة الاولى ركعة وسجدين وقف متى تمت هذه الطائفة صلوات
 ويسلموا قبل امامهم فيهبون الى وجه العدو واتي تلك الطائفة التي لم تصلصلي بهم الامام الثانية وسلموا ثم ذهب
 الى وجه العدو وقول ان ش فعي واحده شك لان لا يسلم الامام عند ما لم يقف منتظا حتى تمت الطائفة الثانية صلواتها
 فيسلم بهم وقال النووي ثم اذا قام الامام الى الثانية يقرأ وبطلان القراءة متى تاتي الطائفة الثانية ولا يعتبر
 بهذه القراءة الطولية متى اذا جاءت الطائفة الثانية يقرأ معها الفاتحة وسورة قصيرة في احوال القولين وهو الى

طائفة على وجه العدو

طائفة خلفه فيصلي بهم

الطائفة ركعة وسجدة

فلا يقرأ من السجدة

مضت هذه الطائفة

الى وجه العدو وجازت

تلك الطائفة فيصلي بهم

الامام ركعة وسجدة

تشهد وسلم والوجه

وذهبوا الى وجه العدو

الطائفة الاولى فصلوا

ركعة وسجدة

وحدانا بغير اكلهم

لاحقون وتشهدوا واصلوا

ومضوا الى وجه العدو وجازت

الطائفة الاخرى صلواتها

وسجد بين بقرائة اكلهم

مسوقين وتشهدوا واصلوا

وقال في اسم الركعة اربع وسبعون ركعة في الطائفة الثانية والطائفة الثانية اذ صلى بهم الركعة الثانية فارقوه
 ليعتدوا الركعة الباقية عليهم ولا يردون مفارقتها والتفقوا على ان الطائفة الاولى اذا صلحت الركعة الاولى من
 الامام تنوي مفارقتها بالامام وتمت صلواتها وتذهب الى وجه العبد وفي المستصفى ثلثمائة اقول في قول
 مثل قولنا في قول مسلمي بالطائفة التي مع تمام الصلوة ثم تجي الطائفة الاخرى فصل بهم مرة اخرى فان
 عنده اقتدار الفقه من المتفضل جابر وفي قول وهو المشهور يصلي بالطائفة الاولى ركعة فيقوم ويتقف ولا يقرأ
 ويؤيد القيام في انتظار الطائفة الاخرى كما ذكره المذني ويصلي بهذه الطائفة تمام صلواتهم ثم يجي ان يؤيد
 مفارقتها ويسلمون حتى تجي الطائفة الاخرى فصل بهم ركعة ولا يسلمون بحيث جالس حتى يصلي هذه الطائفة تمام
 صلواتهم من غير نية المفارقة ثم يسلم الامام ويسلمون معه اذا في خلافتهم والوضوء وقال ابو بكر بن الغزالي في المعتمد
 قد روي عن النبي عليه السلام في صلوة الكوف روديات كثيرة اصحها ست عشرة رواية مختلفة وفي القيس شرح لموطا
 صلاها رسول الله عليه السلام اربعا وعشرين مرة وذكر بعده انه عليه السلام في عشرة مواطن والذي استقر عن ابن
 والمغزى اربعة مواضع ذات الرخاء عند الغاري ومسلم عن سهل بن عتيبة بن عتيبة بن عتيبة بن عتيبة بن عتيبة بن
 عن ابى داود والنسائي عن جابر ايضا وفي غيره عند النساء عن ابن عباس بن روى الواقي في المغازي سبعة
 بن عثمان عن وبس بن كيسان عن جابر بن عبد الله قال دل على رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوة الكوف غزوة ذات القلاع
 ثم صلاها بعد بضعان بينا ابن سنان قال الواقي وبذا عذنا اثبت من غير قيل واغربها رواه مسلم عن جابر بن
 انه عليه السلام صلى بكل طائفة كعتين فكانت للنبي عليه السلام اربعا ولهم ركعتان ركعتان من اغربها رواه ابو داود
 عن عتيبة بن اليان انه عليه السلام صلى بكل طائفة ركعة ثم يسلم ولم يقصوا وروى عن ابن عباس بن جابر
 بن ابي جابر ان صلوة الكوف ركعة ثم يسلمون وعلى الكوف ركعة ثم يسلمون وعلى الكوف ركعة ثم يسلمون وعلى الكوف ركعة
 على الامام ركعتان وعلى المؤمنين ركعة والذي نقله الجوهري عن ابن ابي عمير عن ابن ابي عمير عن ابن ابي عمير عن ابن ابي عمير
 الكفاة من الصحابة والقبائل من بعدهم ان الكوف لا يوجب الفقه وقال لا سيما في الكوف لا يوجب بقية الصلوة ويجوز
 المشي والانتقال وقال الحسن البصري يصلي الامام المغرب ستا والقوم ثلثا والاصل فيش اي في هذا الباب
 هم رواه ابن سعد وروى عن النبي عليه السلام صلى صلوة الكوف على الفقه التي قلنا ناش يعني ايعمل الناس طائفتين
 طائفة خلفه وطائفة في وجه العبد والى ثمانية ركعات ومعه ثلثين سجودا رواه ابو داود ومعه ثلثين سجودا
 فضيل ثلثا خفيف عن ابى عبيدة عن عبد الله بن مسعود قال صلى الله عليه وسلم صلى صلوة الكوف

ولا يصل فيه
 رواية ابو مسعود
 ان النبي صلى الله عليه وسلم
 صلى صلوة الكوف
 على الفقه التي قلنا

فيها

جميعا ما وصفت اخلفت رسول الله عليه السلام وصفا استقبل الله فيه فوصله بسم النبي عليه السلام ثم جاز الاثر وان قما صلا
 متقامهم و استقبل به و لا العبد فوصلني بسم النبي عليه السلام ركعة ثم سلم فقال به و لا فصلوا الا فسلم ركعة ثم سلموا ثم سلموا
 قما و اتقام او تلك استقبل العبد و رجع او تلك الى مقامهم فصلوا الا فسلم ركعة ثم سلموا و روي البيهقي ايضا
 و قال ابو عبيدة لم يسمع عن ابيه خضيف ليس بالقوي تكلت ابو عبيدة اسم عامر بن عبد الله ثمرة اخبره لا البخاري
 متنجبا في غير موضع و روي له سلم و غيره و خضيف بغير الناء المبرجة بن عبد الرحمن وثقة ابو زرعة و ابن منيع و غيره
 و ابن سعد و قال لسان في صالح و في المكبة طاردي سالم عن ابن عمر انه عليه السلام اطلقه في روي ابن سعد و روى البيهقي
 قلت حديث ابن عمر اخبره الا سميت السنة في كتبهم و اللفظ للبخاري رحمه الله تعالى قال غزوت مع رسول الله عليه
 قبل خيبره اذ نزل العدة و قنا سنا لهم قما رسول الله عليه السلام صلى بنا فقامت طائفة معه فصلوا و اقبلت
 طائفة على العدة و ركع رسول الله عليه السلام من معه و سجد سجدتين ثم انصرفوا مكان الطائفة التي لم تصل فجاؤا
 فسجد ركع رسول الله عليه السلام بهم كعتين سجد سجدتين ثم سلم فقام كل واحد منهم فركع لنفسه و سجد
 سجدتين و قال القرطبي في شرح سلم و الفرق بين حديث ابن عمر و حديث ابن مسعود ان في
 حديث ابن عمر كان قناهم في حالة واحدة و في حديث الامام كالحار و روى و في حديث ابن مسعود
 كان قناهم متفرقا على عينة صلواتهم و استدل السدي واصحابنا بحديث ابن عمر و اذ في حديث ابن عمر لم يذكر
 كيفية قناهم بل على انفسهم من مسعود فانه ليس في الكيفية و لكن انما اشبه من المالكية على تفديده و جهته و فقامت بهم
 و قال ابن ميثب قناهم معا و هو باطل اصح الشافعي و احمد بحديث صالح بن خوات بن جبريل عن ابن ابي عيشة
 انه عليه السلام صلى بها كذبها في غزوة ذات الرقاع في محجة البخاري و سلم و رواه مالك مرفوعا لانها كانت
 و رجع موقوف على سهل بن ابي عيشة على مرفوعة و له ان يكون الامام تابعا لما يبعين له و قال النووي في صحيح البخاري
 و اخرت سبحا و نوات الزنفل كبره و لا و موضع قبل خيبر من ارض عطفان و قيل سميت باسم سجرة هناك و قيل
 اسم جبل فيه بياض و حمرة و سواد و قيل الزنفل كانت في الوهنهم و قال النووي و لو فعل مثل رواية ابن عمر في
 صحته و قالان و اصح المشهور صحيحه و قول الغزالي قال بعض اصحابنا يعيد و قال النووي ايضا و غلط في شئيين
 احد بانسبة الى بعض اصحاب بل نص عليه الشافعي في الجديد و في الرسالة و الثاني في تفديده قلت هم ليقول
 قال الشافعي و اصح الحديث فهو مني و اصح شيئا يكون اصح من حديث ابن عمر و قد خرجته الجماعة و قال الغزالي
 في الوسيط له رواية خوات بن خيبر و هو غلط و انما الراوي ابنه صالح عن سسل شيئا خيبر الشيطان و قيل

المارزي حديث ابن عباس عن قول الشافعي واشتب وحدث جابر قول أبي حنيفة بهذا في العلم وهو سفيها عفا
ولا معنى لما ذهب إليه إذا كان العدو منهم ومن القبلة قلت بل أخذ أبو حنيفة وأصحابه واشتب برواية ابن عباس
والشافعي برواية سهل بن أبي حنيفة فقال لقد روي في شرح مختصر الكوفي وأبو نصر الغفاري في شرح
مختصر القدر على الكل بما رواه الخلف في الأولى ثم الركوب في حالة الذباب المحبى إذا كانوا نزلوا ولا يجوز أن
كان قريبا من العدو وفي التمهة فإن فخرنا كبرنا لا يصح صلواتهم سواء كانوا من القبلة إلى العدو ومن العدو
إلى القبلة وهذا جواب ظاهر الرواية عن أصحابنا وفي المزمع في أن كسب واحد منهم عند انفراجه إلى العدو
صلواته وفي المبسوط ما من ركب منهم عند انفراجه إلى وجه العدو وفقدت صلواته لأن الركوب على كثير خلاف لما شئ
إلى العدو وللشريعة هم وأبو يوسف وإن أكرهتم عيتنا في زماننا فهو مجروح عليه بما روينا من الكلام من بني تميم
الأول في معنى التركيب هو أن قوله وأبو يوسف أه جلية معطوفة على ما قبلها لأن قوله وأبو يوسف مثبت
وغيره الحماية أعني قوله فهو مجروح عليه بما روينا ونقول الغار فيها تعلق الحماية الشرطية بالمعنى والادنى في قوله
وإن أكره عطف على ما تقدمه من الكلام وأبو يوسف لم يكره عتية صلواته الخوف وإن أكره فهو مجروح عليه
بما روينا ولكن كلامه لا يخلو عن نظر لأن أبا يوسف لم يكره عتية صلواته الخوف في زمان الرسول حتى يكون
حديث ابن عباس صحيحا عليه لأن مراده بما روينا هو حديث ابن عباس وهو الذي قال والأصل فيه رواية ابن عباس
بل يمكن أن يقال فهو مجروح عليه بما روينا من كونه في غير الموضع منها حديث ابن عباس وأبو يوسف
أبو داود وأبو شيعة بن سليمان حديثي الأشعث بن سليم عن الأسود بن بلال عن ثعلبة بن نافع قال كنا
مع سعيد بن العاص بطرشان فقام فقال كيف سئمت رسول الله عليه السلام صلواته الخوف فقال هذا ما فعلنا
بهودار كنه وبهودار كنه ولمنعوا وأخرجوه أيضا النمل في وسعدين العاص كان عثمان رضي الله تعالى
استعمل على الكوفة وغار بالانس بطرشان فافتمها وهي بلا وكثرة المياه والأشجار ثمرة كيلان ومنها ما رواه
أبو داود وغيره عن عبد الرحمن بن سمرة رضي الله تعالى عنه ثنا سليم بن إبراهيم ثنا عبد الصمد بن جبيب أخبرني
أنهم غزوهم عبد الرحمن بن سمرة رضي الله تعالى عنه كليل قال صلى بنا صلواته الخوف وكابل بضم الباء الموحدة نأية
من بغزوهم رعيان بنا لهم الهد ومنهم ما رواه أبي يعقوب عن علي بن أبي حمزة عن أبيه عن علي بن أبي حمزة عن أبيه عن علي بن أبي حمزة
عن جعفر بن محمد عن سليمان بن علي بن أبي حمزة عن أبيه عن علي بن أبي حمزة عن أبيه عن علي بن أبي حمزة عن أبيه عن علي بن أبي حمزة
فتاوة عن أبي العباس عن أبي يوسف أنه صلى صلواته الخوف فهو لا اله إلا الله في الصلاة فقاموا بعد الصلاة

وأبو يوسف
وإن أكرهتم عيتنا
في زماننا
فهو مجروح عليه
بما روينا

من غير انكار احد فحل الجماع للموضع الثاني ان العلماء اختلفوا في مشروعية صلوة الجوامع بعد رسول الله
عليه السلام فالجمهور عليه مشروعيته وذهب الحسن بن زياد والوليد بن وهب والزهري والابويوسف في روايتهم انها
غير مشروعية الا الحسن فالحجة عليه ما ذكرنا من حديث حذيفة مع سعيد بن العاص اما الزهري فعمل في الصحيح
في زمان النبي عليه السلام حيث اخرنا يوم المندق وهو يوم دبر وروى عن جابر بن عبد الله يوم المندق في مقدم
عليه المشورة فكيف نسخ المتيقن في ذكره والنووي وغيره والابويوسف فانه عمل بقوله تعالى اذ انزلت فيهم فاممت
الصلوة فمضى بشرط كونه عليه السلام فمضى القياس لان الناس كانوا يرفعون في الصلوة خلفه كالاية فيقولون خلف
غيره فمضت بصفة الذباب الموجب على خلاف القياس لبنا لكل فريق فضاية الصلوة خلفه وقدر ارفع ذراعي
بعده فلا يجوز اذ لا يصفه الذباب والموجب واجب لم يوجب في الرواية عليه السلام بقا بقا الصلوة في غير مكانه عنده بعد عليه السلام
وان سجدوا في الخوف وهو متحقق بعده عليه السلام كما في حيوة ولم يكن ذلك وليا لزيادة فضاية الصلوة خلفه الا ان كل
المشي وترك الاستدبار فوضعت والصلوة خلفه فضاية فلا يجوز ترك الفريضة الا حلا في فضيلة ثم الآن يتاجرون في
فضاية تكثيف الجماعة فانها كما كانت كشركات فمضى عن قولنا في ذلك ان كانت فيهم عادات متبعة في تلك الاوقات كما في قوله
خبر ابن ابي عمير وقيل ان الخطاب للنبي عليه السلام لا يقتضي كما هو في قوله تعالى يا ايها النبي في الملقعة النساء كذلك في المحيط المصطفى
مع ان الاصل عندنا ان التعليق الحكم بالشر لا يوجب مع عدم شرط بل هو موقوف على قيام الكيل قد قام الدليل على
فعل الصحابة في زيادة فضاية الصلوة على وجه الحكم او نقول لما جاء للنبي عليه السلام من فجار لغيره بذلك لعذر صلوة المصطفى ثم
اختلف اصحابنا في نقل هذا الامة عن ابي يوسف فقال في المصطفى ولا يقتضي البعد عنه قوله الثاني وقدرت عليه وفي
المحيط وزياوات الشهيد وفي المصطفى في الملقعة الرواية ممتنة من غير تعرض الى كونه قوله الاول والثاني وفي
المحيط وفي شرح مختصر الكافي في فضيلة البعد الى ان هذا قوله الاول وقدرت عليه ثم علم ان الجوز في الاول غير
نقصان عدو الركعات الا عند ابن عباس الحسن السبيعي وطلاب حيث قالوا انها ركعة وقد ذكرناهم فان كان
الامام مقبلا صلى بالطائفة الاولى كعتين وبالطائفة الثانية كعتين شرا وانما اختص الامام لانه لو كان مقبلا يصح
صلوة من تقدمه برباعه وان الامام هو الخليفة او السلطان وفي الاداء يعتبر نية لانيته ويجوز ان يقولنا قال الله
واحمد والملك في المشورة وعن ذلك لا يجوز صلوة الخوف في الخوف وقال اصحابه يجوز خلفا لابن الماجنة فان قال
لا يجوز نقل النووي عن مالك بعدم جوازها في الخوف على الاطلاق غير صحيح فان المشورة عن الجواز كما ذكرنا وقال
ابن حزم يسهل في الخوف بكل طائفة اربع ركعات وفي المغرب يصلي بكل طائفة ثلاثا والثانية للامام تنطوع وهو صلهم

فلن كانت

الامام مقبلا

صل

بالطائفة

الاولى

ركعتين

وبالطائفة

الثانية

ركعتين

الحمد لله
 انصلي الله
 عليه
 وسلم
 صل
 انظر
 بالطائفتين
 ركعتين
 ركعتين

في العصر أربع طوافات يصلي بكل طائفة ركعة فسدت صلوته الطائفة الاولى والثانية لانها انقضت في غلطان
 الانصاف فلا يخص لها فيه وصحت صلوته الثالثة والرابعة اما الثالثة فلانها من الطائفة الاولى لا دور لها في
 الاول فقد انقضت الى وانتهت الاربعة فلانها من الطائفة الثانية لانها ادركت في انقضت الثانية في هذه انقضت
 ايضا في اوانه ومن صلى صلوته ثم قام بقبضه ما فاتة خلف الامام بقراءة فيما سبق لانه منفرد فلا يقرأ فيها الحق لا يخلط
 الامام حكما وقدمه بالحق على ما سبق واذا المقرأ الا لا يقف بقراءة الامام وان وقف اقل واكثر فلا يات
 ومنه المنافع يقدم بقراءة تطبق عليه اسم القيام وقال النووي في شرح المعذب ذاب كل فرقة ركعة
 ومن نظر فزاعها او كجى التي بعد بانفي عزاء ما قولان فيني عليها صحت صلوته الامام ومعه البطلان بزيادة الاظهار وفي
 المعنى لابين قدامة لا يصح صلوته الاولى والثانية لانها فاتتها بعد وطلبت صلوته الثالثة والرابعة اذا علمنا
 ببطلان صلوتهما وفي المعنى الثاني لو كان الامام مسافرا والقوم يتبعون صلى بالطائفة الاولى التي معه ركعة فانهم قوال
 بهت العدد وصلى بالطائفة الثانية ركعة وسلم ثم جادت الطائفة الاولى فصلى ثلاث ركعات بغية قراءة اما الركعة الثانية
 فلا شك في انهم لا يقرأ فيها لانهم خلف الامام حكما وفي الاخرين منفردين فيها وذكر الحسن في المبداء انهم يقرأون
 فيما وذكر الشيخ ان المتقدمة خلف المسافر لا تكون له القراءة فيها يقص رواية واحدة وان كان القوم منهم مسافرا
 يصلي بالاولى ركعة فمن كان مسافرا بقى لركعة ومن كان مقيما بقى لثلاث ركعات ثم غيرة من الى جهة العدد
 وتجمع الطائفة الاولى الى مكان الامام من كان منهم مسافرا يصلي ركعة بغية قراءة ومن كان مقيما يصلي ثلاثا بغية
 قراءة في ظاهرها رواية وفي رواية الحسن يقرأ في الاخرين بغية الكتاب لا يقرأ في الاول فاذا تمت الطائفة
 الاولى صلوتهما فهبت الى وجه العدد وجبى الثانية الى مكان صلوتهما فمن كان منهم مسافرا يصلي ركعة يقرأ ومن
 كان مقيما يصلي ثلاث ركعات الاول بغية الكتاب سورة والاخرين بغية الكتاب على الروايات كلها ملام
 انه عليه السلام صلى الظهر بطائفتين ركعتين بعين شاذ الحارث رواية مسلم عن جابر بن عبد الله عن النبي قال قبلنا على رسول الله
 عليه السلام حتى اذا كنا بذات الرقاع الحديث وفيه ثم نؤى بالصلاة فصل بطائفة ركعتين ثم تقرأ وصلى بالطائفة
 الاخرى ركعتين قال فكانت لرسول الله عليه السلام أربع ركعات وللقوم ركعتان ليس فيه ذكر الظهر وهو عند ابى داود
 واخره بسند صحيح عن الحسن بن ابى كبر قال صلى النبي عليه السلام في خوف الظهر فصلى بعينه ركعة وبعضهم يقرأ العدد فصل
 ركعتين ثم سلم فانطلق الذي صلا معه فوقف اصحابهم ثم جاؤا اولئك فصلوا خلفه فصل على سبعة ركعتين ثم سلم فكانت
 لرسول الله عليه السلام اربع ركعات واصحابه ركعتين واهل ان هذا الحديث صريح في انه عليه السلام سلم في ركعتين وحديث

جاء ليس مسرعا فذكر لك حمله بعضهم على حديث أبي بكر في وسعهم من لم يحمله عليه منهم القبطي وقال المنذري
 في مختصره قال بعضهم كان النبي عليه السلام في بعض سفره غير عكر سفرهم وسفره وقال بعضهم من خاص بالنبي عليه السلام
 لفصلية الصلوة فلهذا قيل فيه دليل على جواز اقتداء الفقه ضاقتلوا اعتراضه عليه السلام لم يسلم في السفر من كان في
 حديث جابر بن عبد الله عنه وقيل له عليه السلام كان مخيرا بين القصر والتمام في السفر فاختار التمام واما من غلبه
 القصر وقال بعضهم كان في حصر بطن فلهذا قيل له عليه السلام كان مخيرا بين القصر والتمام في السفر فاختار التمام واما من غلبه
 البسقي في المعرفة من طريق الشافعي اخبرنا القسيمي ابن عليته وغيره عن يونس عن الحسن بن جابر ان النبي عم كان يصلي
 باناس صلوة الظهر في الخوف بطن ثمانية صلى بطائفة ركعتين ثم سلم ثم جازت طائفة اخرى فصلى بهم ركعتين ثم سلم
 واخرج الدارقطني عن عتيبة عن الحسن بن جابر ان النبي عليه السلام كان محامدا النبي يجازي فندوى بالصلاة فذكره
 نحوه والاول صحيح الا ان فيه شائبة الانقطاع قال شيخ الشافعي مجهول واما الثانية فمضمومة بن سعيد القبطان الكوفي
 مضطربة غير واحد قيل لم ينفذ عن النبي عليه السلام انه صلى صلوة الخوف قط في حشره ولم يكن له حشر قط في حشره الا يومئذ
 ولم يكن آية الخوف نزول بعد ولما ذكر الطحاوي حديث أبي بكر في المذكرة قال محمد بن كيون ذلك كان وقت كانت العترة
 يصلي ركعتين فان ذلك كان لفعل والاسلام حتى نفي عنه ثم ذكر حديث ابن عمر ان النبي عليه السلام نهي ابنه علي
 فركعتين في يوم من قال والتعليك ان لا بعد الا بانه هم ويصلي بالطائفة الاولى ركعتين من الركعتين الثانية ركعتين ثم
 وبما قول جماعة اهل العلم وقال الثوري يصلي بالطائفة الاولى ركعتين والثانية ركعتين وهو اجماع في الشافعي واصحابنا الاول
 وصلا بالركعة الاولى على رضى ليلة السرير فخرج الماء وكسر الراس الى الصغير سميت بذلك لانهم كانت لهم حجرة عند كل بعضهم
 على بعض فذكر في الشافعي الاسلام وقال الشافعي في الامام في المغرب بالخيار ان شاء صلى مثل ذهابه وان شاء صلى مثل ذهابه الثوري
 قالوا انما الامام يصلي بالاولى ركعة والثانية ركعتين جازت صلوة الامام طه حرج مكانه وقال سحنون فذكرت صلوة
 لانه ترك سنتها وهو قول الشافعي وفدت صلوة الطائفتين اما الطائفة الاولى فلانهم انصرفوا في غير اوان انفسهم فمروا
 مسعود لوجود الشمس من غير حاجته واما الطائفة الثانية فلانهم في الاولى لا اذ اكتم الشطر الاول قد انصرفوا بعد الثانية وهو
 اوان عودهم اليها فانصرفهم فسد الا عجز عن العبادة من غير طه وعودهم اليها فسد الاقبال على الطاعة او جملتها من طه ففصل
 بالاولى ركعة فانصرفوا والثانية الثانية فانصرفوا وبالشأن الثانية فصلوة الطائفة الاولى فاسدة وصلوة الثانية جائزة
 ويقعول ركعتين بقرارة بغير قرارة لانه لا تعلق فيها والاولى بقرارة لانه سبوق فيها ولو انه صلى بثلاث ركعات بكل طائفة ركعة
 فصلوة الامام فامة وصلوة الطائفة الاولى فاسدة وصلوة الطائفة الثانية والثالثة صحيحة هم لان نصيب الركعة الاولى

ويصل

بالطائفة

الاولى

من

المغرب

ركعتين

وبالثانية

ركعة

واحدة

لان

تقصيف

الركعة

الواحدة

غير ممكن
فجعلها في كاد
اولي حكم السبق
ولا يقاتلون
في حال الصلوة
فان فعلوا جلت
صلواتهم
لانه صلى الله
عليه و
شغل عن
اربع صلوات
يوم الخندق
ولوحبار
الادلوم
القتال
لما
تركها

فحي يمكن شس تعليل لما قبله وتقريره بان الاصل ان صلى الامام لكل طائفة شطر الصلوة وشطر المشرق ركعة ونصف ركعة
حق الطائفة الاولى في نصف ركعة وتقسيفها غير ممكن لانها لا تجري في شئ من ركعاتها فمما في الاول اولى بحكم
السبق شس هذا كانه جواب عن ال مقدر تقريره ان يقال وان كان الامر كذلك فما وجه تخصيص الطائفة الاولى كغيرها
فاجاب بقوله فجعلها في حال ركعة الواحدة التي هي الركعة الثانية في الاول اى في الطائفة اولى ان يحكم بالسبق
ونفيه بذلك آخر وهو ان الركعة الثانية علم الركعة الاولى في وجه القراءة ونظم السورة والجمعة بالركعة الاولى
الثانية والطائفة الاولى هي المنتهية بالركعة الاولى ودون الطائفة الثانية هم الذين يتلون في حال الصلوة شس وقال
ابن السني قال شس في قتالهم وعليهم الاعادة وقال من شس الاعادة عليهم وفي العامة للشس في ثلثة اوجه في شس
الاول ان يطل جرح صاحب المذبذ والمذبذ في وقتها في الشرح في غير موضع فوات لوتك بوزان اقتال المطر ردة
احم بن اقدار بن المنذرهم فان فعلوا شس اى فان فعلوا القتال في الصلوة هم مطبعت صلواتهم وشس وقال شس
واما ولا يطل الظاهر قولهم ولا ينادوا عليهم والامر باخذ السلاح لا يكون الا للقتال ولما يجب هذا السلاح
صلوة النوف عند الشس في قول ان كان في وقتها فطوان كان لظاهر السلامة شس يقال حمود اذ وفتح لمصفا
الاحكام بما قبلهم لانه عليه السلام شغل عن اربع صلوات يوم الاحزاب ولوجاز الادارة القتال لما تركها شس الى ما تركه
صلوات مع القتال فون يظن ان صلوة النوف با شس عت بعد يوم الاحزاب فان قلت روى عن ابن اسحاق والواقدي
ان غزوة ذات الرقاع كانت قبل غزوة الخندق وقد سلمى رسول الله عليه السلام صلوة النوف في غزوة ذات الرقاع
وقال لا تار اى فثبت ان صلوة النوف كانت شس قبل الخندق فلما ترك رسول الله عليه السلام الصلوة يوم الخندق لابل
القتال لان القتال شس الصلوة قلت قال البيهقي لاجب لعم لان صلوة النوف انما شس عت بعد الخندق وقد جاز الشرح
في طريق الحديث بان صلوة يوم الاحزاب كانت قبل نزول صلوة النوف واد النساء في سنة وبن شيبه وعبد الله
في منصفها لاجب في سنة والواقدي والدارمي في سنة يومهم كلهم من ابن ابي ذر عن سعد بن عبد الحميد
بن ابي سعيد الخدري عن ابيه قال جئنا يوم الخندق فذكره الي ان قال وذلك قبل ان ينزل فربا لا اذكره وقال قتادة
عياض في شسنا وسمعنا شس الخندق كان قبل نزول الآية فعي ناسخه وممكن ان يعتن عن المنصف في احتجاجه بالحدث
المدكور بانه اعتمادى عن الواقدي لان هذا يختلف فيمن هذا قال النوف قبل نها اى ان صلوة النوف شس عت في
غزوة ذات الرقاع وبن سنة نفس من العبرة قول نها شس عت في غزوة بني النضير والحديث المذكور قد هم في اتفاقنا انما
بويوم هجر الخندق في المدينة والاحزاب هم الذين ذكرهم الله في قوله اذ جاءكم فمضى بكم ومن اظن نكروه لان اهل مكة جوا

الاخراج التوكلمية من فوق الواوي من قبل المشرق فهو فطمان ومن غفل الواوي من قبل المغرب فترش فترجوا
 وقالوا لكون جملة واحدة متى يتواصل محو الفاصل المديهم يرجع الصبا في ليلة ثالثة فستقت الثواب في وجوبهم
 وقلعت الملائكة الاوتاد وقلعت الاطناب اطفا نيران واكملت القديرو ساحت ائيل بعضهما في بعض وقذف في
 قلوبهم الرعب وكبرت الملائكة في جانب مد وجها منهم من غير قتال حين سمع رسول الله عليه السلام باقبا لهم في
 على المدينية اشار عليه بذلك سلمان الفارسي رضي الله عنه واشتد الخوف وظن المؤمنون كل ظن وقال بعض المناقبين كان
 محمد بعد الكوفة سرى وقيصر واليعقوبان يذهبان الى الغاية وكانوا ثم قريبا من شتر حتى انزل الله الله ذلك قوله تعالى
 يا ايها الذين آمنوا افكروا نعمتي علىكم فإني انزل اليكم الكتاب بالبينات وانا انزل اليكم القرآن بالبينات
 الملائكة الى قوله تعالى ورد الله الذين كفروا بالقرآن ليعذبهم لم يفلحوا وفي الله المومنين انزال اليهم بالبينات والقرآن بالبينات
 نصرت بالصبا وملكتم عاد بالبر والبحر فان شد الخوف شئ يعني اذا كان الخوف اشتد من الاول بحيث لا يتيسر لهم النزول
 عن الربة لاجل تجوهم العدد عليهم هم صلوا ركبا ناش احوال كونهم لم ينهم فلو ان شئ اي سفر فيهم لم يكونوا بالبر والبحر
 الى اي حية شامش ويحبسون السجود انقض من الركوع هم اذا المقيروا على التوجه الى القبلة شئ هذا قيد الى قوله المي حية
 شامش وفي الزخيرة اذا شد الخوف صلوا ركبا لاقيا ما على قدامهم او ركبا مستقبل القبلة او غير مستقبلها قال القاضي عياض
 سنة الاكمل لا يجوز ترك استقبال القبلة فيها عند البي حية وفي غلط منه ولا يجوز في جماعة عند البي حية والبي حية
 وبه قال بنابي السلي هم لقوله تعالى وان خفتم رجلا الا وركبا ناش اي فان كان كل من خوف من عدو فسلوا رجلا الا يركب
 ويومض من قبل بولما شئ لا يجمع بل قوله وركبا لا يجوز رجلا الا ما هم وسقط التوجه شئ اي الى القبلة هم لم يركبوا
 اي الاجل المفردة هم عن مجزئ الله تعالى انهم شئ اعلى ان ركبا هم يصلون جماعة شئ يعني عند مجزئ قوله تعالى
 هم ليس في شئ اي قاله محمد بهنا خلاف ظاهر الرواية وبغيره صحيح هم لا يركبوا في الجماعة في المكان شئ اي في مكان
 المسلوقة وفي الايزم الفصل من المقتضى في بين الاما ليس بما كان المسلوقة فلا يجوز كما لو كان شيئا من الاوطار او احوال
 وان صلوا ركبا ما والربة تسيروا والاصل ان كل مسلوقة تجوز ركبا يجوز السير كالنفل وفي المحيط والان السير كالنفل في
 المحيط والان السير كالنفل في الحقيقة وانما الضيف المي يعني فاذا جاءوا الى النقطت الاضافة اليه بخلاف ما اذا صلى بمجزي
 فيفسد مسلوته لان شئ فعله حقيقة وهو بان بخلاف ذلك اوجب لي وفيه نعت والارسلين يحصل في تلك الحال بل هو في رتبة
 الصلوة في زيادات التسيروا لا يجوز الا في المصعد عند البي حية وعن أبي يوسف في حالة المشي لا يركب وبه قال في
 والاشافى ويصلون ركبا وما شافى في جماعة الخوف من العدو والسبع سواء كانا تحت من السبع اذا لم يشق النزول الى

فان اشد
 الحق صلو
 ركبنا فزادى
 حيون بالركب
 والسبح الى
 او جهته شافى
 اذ الوكيل را
 على التوجه
 الى القبلة
 لقوله تعالى
 فان خفتم
 فركبا او ركبا
 وسقط التوجه
 للمعروف وصح
 انهم يصلون
 بجماعة وليس
 يصحح لا نعلم
 على التوجه
 المكان

والابواب السابقة في الصلوات التي هي من المعنى في نفسها وبها الباب في صلوة من يعني في غير ما قال اول تقدم
على الثاني والجماع جميع جادة وهي مفتحة الجبل لم يثبت العملي وكبريا اسلم الغش الذي يحمل عليها الميت ويقال مكس
فلكم كحاه صاحب المطالع ويقال الجنازة كبريهم وقتها والكنس في وقتها من غير حتى اذا استذكره ابن فارس
وغيره ومضاه من غير كبر النون هم اذا احتقر الازل شئ منهم النساء وكس الضاد الموحدة قال في المغرب احتقر الرجل ما كان
الوفات حضرت اولما كثر الموت ويقال فلان يتقصر اي قريب من الموت قال منه اذا احتقر الرجل وفي النهاية حضر الرجل
واحتقر على المسم فاعلم اذا في موته وروى بانجار البعير وقيل بضعيف وفي المحيط احتقر الرجل اي وفي موته وعلاماته
ان تترخي قدماه فلا يتقربان ويفرج الفخذين صدقاه ويمتد عذبة الخبث ان الخبيثة تتعلق بالموت ويدل على حله
هم وبالي القبلة على شقة الامين شئ وعليها انشاف في اكثر اصحابه قال لك احد ذكره الكافي ورواه ابن قاسم
سيد بن المسيب كثر من فعلن كان للجور اياه الميت في عن بي قتادة ان النبي عليه السلام من قدم المدينة معال عن الزك
بن معمر ورثي السعد فقا لواتوني واوصي ثبات ماله الكبار سول الله واوصي ان يوجه الى القبلة بما احتقر فقال سول الله
عليه السلام اصابا لفظه وقد روت ثلثة على يده ثم فبسط عليه قال اللهم اغفره واخرجه من جحيمك وقد فعلت قال
هذا الحديث صحيح ولا علم في توجيه المحتقر الى القبلة غير ذلك فقلت هذا ليس ما دل على الصفة المذكورة وانما في مجوده الايصا بالقبلة
الى القبلة ولما وجد التوجيه حديث عمن قتادة وكانت له نسخة ان بلسا النبي عليه السلام ما الكبار قال هي تسعة عشر
باسم والسنن في فضل النفس التي حرم الله وكل الربا وكل الشير والتولي يوم الزحف وتدف المصنات الغفلات الموت
وعقود اللوالدين المسلمين استكمال البيت الحرام فبلكم اسيار اسواتا اخرجه بودا ووفى الوصايا والنسائي في الحارثية ذكر
ابن خنيس بن شاذان في كتاب الجنائز لما ياتي توجيه المحتقر ولم يذكر فيه الا ان ابراهيم النخعي قال يستقبل بالبرق القبلة ومعطى بن
ابى رباح نحو رواية على شقة الامين بن علي بن مديونة هل قبله اجمال الوضع في القبرش يعني يتوجه توجيه من اشراف علم
الموت الى القبلة على شقة الامين بن عبد اجمال متعلقين توجيه فاني توجيه وجه القبلة على شقة الامين قال لا يراى في الامة
ولم يبين الامة كيف هي وقال السنن في الاضطباع على ستة افلاع اضطباع في حالة المرض فانه يسطيع على شقة الامين
عشر القبلة واضطباع في حالة الصلوة المضرب قد ذكرنا اضطباع في حالة النزح فانه يوضع كما يوضع في حالة المرض اضطباع
في حالة غسل بعدا مضى بمنزلة فلا روية في من اصحابنا كيف يوضع على التمت الا ان العرف فيه يضع مستلقا على قفاه بطول
نحو القبلة كما في حالة الصلوة واضطباع في حالة الصلوة عليه فانه يضع مقعضا للقبلة على قفاه واضطباع في حالة النوم
في الحارثية يضع على شقة الامين كما في حالة للنزح قلت هذا كلام العرف والقياس لم يذكر فيه اشراد احد شيئا مع ان المصنف

اذا احتضر
الرجل
وجه الى القبلة
على شقة الامين
المقبلة
بحال للوضع
في القبر

لأنه اعلم
والتحليل
الاستفتاء
لأنه ليس
مخرج الرحم
ولا دله
السنة تلقى
الشواحيث
لقوله
صل الله
عليه
وسلم
لقنوه
موتكم
شهادة
لأن لا اله الا الله
والله اعلم
الذي فيه
من الموت

فما سمع على اصطلاح الميت في قبره وهذا الشرح ذكره عكس بما ذكر صاحب الدرر في تاريخه حديث البراء بن عازب المذكور
انفا وقد استوفى الكلام فيه ثم انما اشرف على شئ من اهل البيت عليه السلام في القبر لانه في القبر لانه في القبر لانه في القبر
اشرف على القبر والاشرف على القبر لانه في القبر لانه في القبر لانه في القبر لانه في القبر لانه في القبر لانه في القبر
ش اهل بيتنا في القبر لانه في القبر لانه في القبر لانه في القبر لانه في القبر لانه في القبر لانه في القبر لانه في القبر
شرح الوجيز ويطبق على قتاده وفي المحيط والاسيما في وغيرهما ان يعرف انه يوضع مستقيما على قتاده وقد روى الى القبر
قالوا هو ليس بخرج الرحم ولم يذكره اوجه ذلك لا يمكن معرفته بالتجربة وهو اصل التقيضه شديد عقوبة الموت ومنه
اعضاؤه في راسه قليلا اليسير جبهه الى القبلة دون السار وبه قطع الجرحى والغز الى من انشا فعيته قال ام المؤمنين عليه
عمل الناس قال بوبكر الرازي هذا الم يشق عليه فان شق تركه حال والمخرج الى الرحم والاول هو السنة ش اهل
فوجهه الى القبلة على شدة الامين بولسته ولم يبين السنة ما هي من القبر لانه في القبر لانه في القبر لانه في القبر لانه في القبر
بالتشبيه وقال استغنى عن الشهادة ونظمتهم ولعن الشهداء ولعن الشهداء ولعن الشهداء ولعن الشهداء ولعن الشهداء
الشهادتين ثم فسر بقوله لا اله الا الله قوله شهد ان محمدا رسول الله وذكر السراج بلفظ الافراد ثم قال ومختلف في الجملة
والمبطلع والاسيما في وشرح الحديث الذي والتوحيد وجامع الفقه وجبريل يطلب والتقنية وفي المفيد والمفيد والتقية و
الينابيع المنافع عن الشهداء بولسته والفق فيما تقدم شهادة التوحيد لان الشهادة بارسالته تتبع لها القابل
يه دون الشهادة الثانية ولم يذكر الثانية في الحديث الذي يأتي بعده وبكذا اختلف كتب الشافعية وفي الذخيرة
للكافية والفق للمنايا اثن قوله لا اله الا الله ووجهه في قوله لا اله الا الله في قوله لا اله الا الله في قوله لا اله الا الله
من هذا ان ينسب المصنف بالافراد الاترازي اهلح وانتهى بالتقية فيهم لقوله عليه السلام لقنوه استوكم شهادة ان لا اله الا الله
ش هذا الحديث روى عن ابى سعيد الخدرى ابى هريرة وجابر بن عبد الله وعبد الله بن جعفر وعبد الله بن عمرو وآل بن الام
ابن عباس مسعود واما حديثه رضي الله عنهم وحديث الخدرى عند الجماعة ما عدا البخاري وحديث ابى هريرة عند مسلم نحوه
وحديث جابر عند الطبراني في كتاب الدعاء من فروعها من رواه القليل في الضعاف واعاد عبد الوهاب بن مجاهد وحديث عبد
بن جعفر عند البزار في مسنده وحديث عبد الله بن عمر عند ثمامين في كتاب البائز له حديث واهله بن الاشعث عن
ابى بصير في الحديث مسعود وابن عباس عند الطبراني وحديث ما عشته عند الطبراني في الضعاف من فروعها نحوه وعند
الضعاف من فروعها نحوه وعند الطبراني في الضعاف من فروعها نحوه وعند الطبراني في الضعاف من فروعها نحوه وعند
حقيقة ما يطارد التلقن حصول ذلك من الميت محال فالامر به حقيقة يكون له اللعاب عند القلق باه فوجب حمله على

يفعل في حال حيوة وعند ما لا يجي وفي المحيط والروضة لا يجي عند ما لا يرسل سرية بوقت يلبس عليه يد ويد
 يميل انما على السبعة خروقة بحسب اسانه ولما في وليته ويد عليها في منوية ايضا من زعموا ثانيا بلبسهم للتنظيف
 شئ اى تنظيف الميت وعن ذلك مثله وهو ظاهر قول محمد بن قيس بن عمار وقال الشافعي واحمد بن حنبل
 السجدة في تنظيف الميت في قميص من اقميصين وان كان قميص اقميصين فغسل في قميصين لم يمس
 عند اراوة غسله في السجدة والرافعي وغيره انما غسل يده في كفه ويصيب الماء من فوق القميصين فيغسل
 من تحتها واستدل على ذلك بحديث عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه قميص يصيبون الماء عليه
 ويدلكونه من فوق القميصين واه ابو داود وقال النووي اسناد صحيح قلت قيل انه ضعيف ولكن سألنا
 فنقول كان ذلك من خصائصه عليه السلام يدل على ذلك ما رواه ابو داود عن عباد بن عبد الله بن الزبير قال
 سمعت عائشة رضي الله عنها تقول لما ارادوا غسل النبي عليه السلام قالوا والله ما ندري انما هو رسول الله
 عليه السلام من ثيابه كما نجزه موتانا او نغسله وعليه ثياب فلما اختلفوا اتى الله عليهم النوم حتى لم يبق لهم حل الا
 ذوقته في صدره ثم كملوا كل من نادى به الميت لا يدرون من هو اغسلوا رسول الله عليه السلام وعليه ثياب
 فقاموا الى رسول الله عليه السلام فغسلوه وعليه قميص يصيبون الماء من فوق القميصين ودون ايديه وكانت عائشة
 رضي الله عنها تقول لو استقبلت من امرى ما استبرأت اغسله الا نساؤه يعني ارميها ان رسول الله عليه السلام
 يغسل بعد الوفاة ما غسلوا النجس وبذلك يدل على ان عبادهم كانت تجده ميتا كما كان في زمان رسول الله عليه السلام
 عند سائرهم فوضع من ذلك النبي عليه السلام لابل حترامة وتظلمه ولانه اذا غسل في قميصه غير القميصين باخرج
 منه وقد لا يطهر يصيب الماء عليه غير الميت به بخلاف النبي صلى الله عليه وسلم فانه كان مامونا في حقه لانه كان
 طيبا حيا وميتا على ان من يجهل خلاف ما فعل رسول الله عليه السلام فانه لم يلبس قميص عند غسله بل غسل في قميص
 الذي مات فيه انما الحديث بهم ووضوءه من غير مضغفة واستنشاق شئ بقتل يد الصناديق والاشياء
 وفي الملبوط ويبدأ بالميا من وضوءه وقال صاحب المغني ولاية غسل الماء فاه ولا منوية وفي قول اكثر اهل العلم
 وهو قول سعيد بن جبير والشافعي والنووي واحمد وقال الشافعي يغمض ويقتشق كما يفعل الحي قلنا المضغفة اول مرة
 المار في داخل الفم والاستنشاق او قال المار في الافم وجزبه الى الخيشم وبذلك ما متفق وقال النووي
 المضغفة جعل المار في فيه قلت هذا خلاف ما قال اهل اللغة وقال الجمهور المضغفة تحريك الماء في الفم والاس
 الرمن لم يصب من قال مثله قال النووي وفي المحيط والروضة فرق بين الميت والجانب في الغسل في خمسة

ونزعوا ثيابهم للتنظيف
 ووضوءه من غير مضغفة
 واستنشاق

والکافور
على مساجد
لان الطيب
سنة والمسا
ادلى بزيادة
الكرامة
ولا يسرح
شعر الميت
ولا يحته
ولا يقص
قفرة
ولا شعر

والحنوط ما يخلط من الطيب الكافور المرقى ولا يماسه رقعة ومنه الحديث ان يود لما استفتوا بالاعذاب يكفون بالافطاح
ويخلطوا بالعبر كليل السيفوا وفيه تنوير وفي الحيط الاباس سائر الطيب في الحنوط غير الزعفران والوبر في حق الرجال ولا لباس
في حق النساء زيف في المسك اجازة اكثر العلماء وامر به على روم واهتموا من بن عمر بن المسيب به قال مالك والشافعي
واسحاق وكثيره على الحنوط وقالوا رحم الله الله سنة واستعمال في حنوط النبي عليه السلام حجة عليهم وفي الروضة ولا لباس
يسجل المسك في الحنوط وفي الصالح الحنوط ذرية وبطريق الميت هم والكافور على مساجد شس ابي وسجل الكافور على
مساجده وهو جمع سبعين الف درهم الجبهة والانت واليدان والكرنمان والقدمان رواد البيت عن بن مسعود قوله
انفعني المساجد اولي لمدة الكرامة ومن زفر يده على عينية وانف وخرجه اللود وعنها وقال امام الحرمين وخرجه على
لطره الوام واليكافور طيب الرأس ويمنع كرههما عن الميت وفيه جرح في تنيف الميت فقط الميت من اسرار الله
والفساد وتوقية ويزيل الاساك والوام وكره احد وقال تليف العنود واما سمناء الانى المساجد وقال انفعني موضع الحنوط
على الجبهة والراحمين الكبريتيين والتدخين وفي المفيد وان لم يشغل الايض قال بن الحزمي والحق في السنب في المرة الثالثة
شي من الكافور قال وقال بغيره الاستب قلت تعليمها ذلك عنه خطا لان الطيب ينشئ ابي تطيب الميت او السطيف
سنة والاول هو الاظهر منها واستند في حديث ام عطية المزج في الكتب قال لمن عليه السلام اسلمها ثلثا او نمسا وجلن في
الاخرة كافورا وفي حديث عبد الله بن فضال اذا امت فاجعلوا في اخر فملى كافورا وكفوني في ثوبين قميص اخرجه الحاكم
وسكت عنه وفي حديث ابي بن كعب المتقدم في قصة آدم عليه السلام واخرج بن ابي شيبة في معنده ومن على روم كان عنده
مسك فاجمى ان يخط به وقال هو فضل حنوط رسول الله صلعم واه الحاكم ايضا وسكت المساجد على زيادة الكرامة هذا
كان جواب من سأل بقوله قد روي ان يقال لما كان الطيب سنة فبال تخصيص المساجد وبن سائر الكبريت فاحاط به عن بقوله
هم والمساجد الجوش يعني من غير باهم بزيادة الكرامة شس لانها الاغصاء التي عليها قوام المدين وفي الروضة ولا لباس
بان شيشه مخرقة كانه وفه وسامه بالقطر ان يحل القطن على وجهه جزا الشافعي ذلك في برة وثابت شسنا ونه
الاسيبي عن ابي حنيفة لا لباس بان شيشه مخرقة كالدير والاهل والا ذنين والقرم في الرخا في قال بعضهم ولا لباس بان
يسجل القطن في صلح اذنيهم ولا يسرح شعر الميت ولا كمينه شس التسريح على بعض الشعر عن بعض قيل تخليد بالشط وقال الشافعي
سرح شعره ولحمه يشط واسع اذا كان ملكبهم ولا يقص ظفره ولا شعره شس ولا يلقن عانة ولا يفتق ابطه ولا تجر به
قال محمد بن سيرين ومالك وقال بن المنذر هذا احب الي وقال الاوزاعي يقيس الاطراف اذ اطال ولا يقص غيره ذلك وفيما
خلاف الشافعي وذكر في البيان في محتاجة ثلثة اوجه احد لا يقصن ثا في ثمنين الثا لثمنين الكبريت للعنبر ولقولان

في غير النخاع القدسي كقولنا والحمد لله رب العالمين ذلك وقال الرازي خلاف ان هذه الامور لا يستحب وانما يجوز لان في الكراهية
وروي عليه صحيح الكراهية قال لودوي وميو المختار نقل البغدادي من الشافعية وفي مختصر الرازي قال لشافعي تركه
المحب لهم القول عما كتبه ربه علامه صعبون يتكلمون في معتقده اخبرنا سفيان الثوري عن حماد
عن ابراهيم عن عائشة رات امرأة تكدون راسها بمشط فقالت علامه صعبون يتكلمون ورواه محمد بن الحسن بن
كتاب الاثنا عن ابي فضيلة عن حماد عن ابراهيم النخعي ورواه ابو عبد الله القاسم بن سلام وابراهيم الحسني في كتابها
في غريب الحديث وقال ابو عبد الله ما خذ من نعوت الرجل نعوه لنعوه اذا مدت ناعيته فارادت عما كتبه ربه
ان الميت لا يحتاج الى تسبيح الدراس وذلك بمنزلة الاخذ بالناحية وفي المغرب قبل استنساخه من منسخت العبد
خطا قوله امر الصديق اقبل حرف البريحي ما لا تشاء به فاستطاع النفا للتخفيف كما في قوله تعالى سمع تبايرون فان
قلت ذكر الرازي في كتابه وروي انه عليه السلام قال فعلوا استيلاء ما فعلوا بغير وسكم وذكره الرازي في الوسط ايضا
وانظره افعلوا بغيركم ما فعلوا بغيركم قال ابن السلاحي تحت عنده فلم يجده باسا وقال ابو جابر في كتاب
السواك هذا الحديث غير صحيح وهم ولان هذه الاشياء للزينة وقد استغنى الميت عنها ش لانه فارقه وفارق لها
ولان من حكم الميت ان يذبح بغير اجزاء فلا ينضم بعض اجزائه ثم قد سمعهم وفي الحكي كان تنظيظ الالباب
الوسعة تحية ش قال صاحب الدرر اذ اجاب قول الشافعي انه تنظيظ بها كالحكي وقال السفاني هذا جواب
اشكال ابي لان شكل علينا الحكي حيث يسرج شعره وبقين نظره لانه يخرج الى المدينية ولا يعتبر في هذه والجزيرة
بمخلاف الميت فانه لا يسير في ازالة الجزر قلت الذي ذكر السفاني في جوابه ان خلاف الشافعي لم يذكر
في الكتاب حتى يباب عنه والضمير في كان يرجع الى كل واحد من نفس النظر والشعر وكذا لك الضمير في قوله تمت
اي كل واحد من النظر والشعر فصار كالتحان ش قال لا تراوي يعني ان النخاع سنة في حق الاموات
وون الاموات وكذا اقص النظر والشارب وشعر الاطقت بذا ليس معنى التركيب وبهذا جازا علم
يرجع الضمير في صارت الى التركيب كما ينبغي والضمير يرجع الى مقدرة قدره وصار الفرق او الحكم بين الميت والحكي
منه اذ ازالة الجزر ومن حيث انه لا يعتبر في حق الحكي لانه يحتاج الى الزينة كما في النخاع ويعتبر في حق الميت فلا يستر
في حق ازالة الجزر وكما في النخاع فانه لا يفتن بالانفاق فروع بغسل الرجال الرجال والنساء النساء والامان
يكون الميت مغيرة الاشياء او صغيرة لا تشي فلا بأس ان يغسلها الرجال النساء وقال ابن المنذر حكاه بالغيث المبرور
ما تكلم به الرجال الصغرة ما تكلم قلت ذكرني المبوط والصحيح الاول وقال الحسن بن عيسى النساء اذا كان تحتها او فوقها

لقول عائشة

علامه تصحيح

ميتكم وكان

هذا الاشياء

للزينة فوفا

استغنى الميت

عنها وفي

الحكي كان

تنظيظ

لا اجتماع

الوسعة

وصار

كالنخاع

يسير وقال لا وزاعي اسحاق بن ابي يحيى اذا كان بن السبع او خمس قال احمد واحمد بن سبع وهو قريب من قول
اسحاق بن يحيى قال غسّل المرأة الصغرى وغسّل الرجل الصغرى الحسن بن سبيح بن
والاداعي واحمد واسحاق بن محمد بن ابي عبد الله بن المنذر في كتاب الاجماع والاشراف والعزى واخرى للاجماع
على جواز غسل المرأة زوجها وعن احمد بن حنبل في رواية ذكرها عنه العودى واما غسله زوجته فغير جائز عندنا وهو
قول الثوري والاداعي ذكره الشيخ رحمه الله وقال الشافعي واما مالك واحمد واخرى يجوز فقال النودى استجوا
بحدِيث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ قُلْتُ اِنْ سَأَلْتُكَ عَنْ بَعْدِ رَأْسِي فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ اَنَا وَارِثُهَا يَأْكُلُ ثَمَرُهَا
اِنْ مَاتَ تَبَعِي فَسَلِّطْكَ وَكَفَنَكَ الْحَدِيثُ رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَةَ وَالدَّرَاقُطْنِيُّ وَالدَّارِمِيُّ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ وَضْعَةَ
مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ كَذَبَهُ مَالِكٌ وَغَيْرُهُ وَقَالَ ابْنُ الْجَوَازِيِّ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ فَقَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ وَاجْتَوَا
الْبَيْتَ بِمَا رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ وَابْنُ الْجَوَازِيِّ عَنْ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ لَأَسْأَلَنَّ عَمِيْنَ يَا سَاسَا اِذَا مَاتَ فَاسْلُبْنِي اَنْتَ
وَعَلَى بْنِ أَبِي طَالِبٍ فَغَسَلَا وَقَالَ ابْنُ الْجَوَازِيِّ فِي اسْتِثْنَاءِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَافٍ قَالَتْ سَمِعْتُ لَيْسَ بِشَيْءٍ وَقَالَ الثَّانِي
بِرُكُوكٍ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ رَوَاهُ فِي سُنَنِ الْكُوفِيِّ وَفِي تَرْغِيمٍ عَلَيْهِ فُلَانٌ اَنْتَ تَقِي وَقَالَ سَابِغُ الْمَسِيوِيَّةِ وَالْحَيْثُ وَالْبَدَلُ وَجَمَاعَةٌ
غَيْرُهُ اَنَّ ابْنَ سَمُوَةَ اَكْرَمَ عَلَيْهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ذَلِكَ فَقَالَ لَدُنْهَا زَوْجَتُهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ يَعْنُونَ اَنَّ الزَّوْجَتَيْنِ بَاقِيَتُهُ
بَيْنَهُمَا لَمْ يَنْقَطِعْ قُلْتُ وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّ لَوِثِيَّتَ الزَّوْجَتَيْنِ بَيْنَهُمَا تَزَوُّجُ امَاةٍ نَبَتَ زَيْنَبُ بَعْدَ مَوْتِ فَاطِمَةَ وَقَدْ مَاتَ عَنْ
ارْبَعِ حُرُوفٍ لَوَلَا مَاتَ الرَّجُلُ فِي السَّفَرِ وَمَعَ نِسَاءٍ اِنْ كَانَتْ فِيهِنَّ امْرَأَةٌ غَسَلَتْ وَكَفَنَتْ وَصَلَّيْنِ عَلَيْهِ وَتَقَوَّمَ اَمَامَهُنَّ
يُصَلُّونَ عَنْ دَايَمٍ وَالشَّافِعِيُّ النِّسَاءَ وَمَعَ مَنِّ يَصَلُّونَ عَلَيْهِ مِنْ ذَاتِ شَرْمٍ يَفْعَلُهُ اِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا امْرَأَةٌ وَمَنْ كَانَ فَرِيضَةً
اَنْتَ لَمْ تَكُنْ فِيهَا شَرْمٌ يَصَلُّونَ عَلَيْهِ النِّسَاءَ وَتَدْفَعُهُ وَيُرْوَى جَوَازُ غَسْلِ الْكَافِرِ لِمُسْلِمٍ مَكُوْلٌ وَسُفْيَانٌ وَطَائِفَةٌ
وغيرهم لا يحدّدون لَمْ يَكُنْ مَعَهُنَّ كَافِرٌ وَكَانَتْ مَعَهُنَّ سَبِيَّةٌ لَاقِشَتْ وَيُطَبِّقُ غَسْلَهُمَا الْغُسْلُ اَلْكَافِرَيْنِ شَرْمٌ يَصِلُ عَلَيْهِمَا
وَيَدْفَعُهُ اِنْ لَمْ يَكُنْ تَحِيْمُهُ اِنْ مَاتَ وَلَيْسَ بِمُحْتَمِلٍ لَمْ يَكُنْ كَافِرٌ وَكَافِرَةٌ اَوْ سَبِيَّةٌ لَمْ يَطْلُقْ مَدَّ الشُّمُوهُ فَارْتَبَلَ
بَيْنَهُمَا مَا تَقَدَّمَ وَكَذَلِكَ الْمَرْأَةُ تَتَيَمَّمُ عِنْدَ نَوْبِهِ قَالَ ابْنُ الْمُسَيَّبِ الشَّافِعِيُّ وَحَمَادُ بْنُ أَبِي سَلِيْمَانَ وَمَالِكٌ وَاحْمَدٌ وَقَالَ الْمُسَيَّبِيُّ
وَقَتَادَةُ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ أَبِي حَتْمَةَ وَابْنُ أَبِي حَتْمَةَ وَابْنُ أَبِي حَتْمَةَ وَابْنُ أَبِي حَتْمَةَ وَابْنُ أَبِي حَتْمَةَ
الْأَوَّلُ مَنْ كُنِيَ كُنَا حَيٍّ وَلَا تَتَيَمَّمُ وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ يَتَيَمَّمُ اَقُولُ وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ فِي امْرَأَةِ الْوَجِيهِ تَغْسِلُ الْاَجَانِيَةَ بِخُرْقَةٍ وَتَسْتَنْبِئُ
وَقَالَ قَاسِمُ بْنُ سَمِيْنٍ يَتَيَمَّمُ بِخُرْقَةٍ بِلَا غُلَافٍ وَتَتَيَمَّمُ الْحُرْمُ بِغَيْرِ خُرْقَةٍ وَغَيْرُ الْحُرْمِ بِغَيْرِ خُرْقَةٍ وَكَذَلِكَ اَلَامَةُ تَتَيَمَّمُ بِالرَّجُلِ
بِغَيْرِ اَلَامَةٍ بِغَيْرِ خُرْقَةٍ وَكَذَلِكَ الْمَرْءُ يَتَيَمَّمُ بِالرَّجُلِ اَنْتَبَهَ وَقَالَ مَالِكٌ لَا يَسُ بَابُ الْغُسْلِ اَمَهُ

ونبتة واحدة عند الضرورة وقال لا ترامي يصب عليها الماء ولا تكبر لأجل أني تلابت ونيطر إلى وجهها دون ذراعها
وقال مالك أكلت الأبل تيممها إلى الكومين والمراة للرجل إلى المرفعين ولو كانت زوجه ما لم توفضه لا يغسل خلافا
لكل الشافعي ولو كانت منه قبل موته أو أمدت قبله أو بعده أو قتلت ابنه أو اباه أو وطئت بشبهة قال في المحيط
في رواية الحسن عنه وبني الحاج يحرم عليها غسل خلافا لرواية المطاوعة الرجعية تغسل به قال أحمد وعند الشافعي لا
أحد جازا أخرها للباين والفتح وعند مالك في الرجعية كالمهين وفي الميسرة والمحيط لو كانت مجوسية وبني مسلم
لا تغسل إلا أن تسلم ولو أمدت ثم سلمت لا تغسل ولو وطئت بشبهة ثم ماتت وانقضت عدتها من ذلك الوطئ لا تغسل
خلافا لابن يوسف ولو طلق إحدى امرأته ثلاثا وقد دخل بها لم تغسل واحدة منها وفي المحيط إذا طهرتها ثم ماتت
الاصح أنها تغسل ولا تغسل أمه لأنه مثل الغير ولا يدبر به ولا أم ولد وفي البهائم في أم الولد روايتان في وجوب
يغسل يقول زفر وملك وأحمد والثمانية لا يغسل وقال النووي الأصح أنه ليس لام الولد أن يغسل سيده ما
ولد غسلا وقال المنذني النخعي تيمم قليل يغسل في ثيابه وقال السكاكيني يغسل في كبره ويغسل عند الشافعية
يغسل المومنان لم يكن قبل غسل من فوط ثوب قليل تيمم الأغسل على من غسل ميتا وهو قول عامة أهل العلم كابن
عباس من عمره فاشته وأحسن البصري والنخعي والشافعي وأحمد وإسحاق وأبي ثور وكهكاه أبو بكر بن المنذر وقال
الشافعي عليه وليس فيه حديث ثابت وعن علي وأبي حمزة أنها قال لا من غسل ميتا فليغتسل وفيه قال بن المسيب
وبن سيرين والزهري وقال النخعي وأحمد وإسحاق رحمه الله يتوضأ وقال مالك أحب إلى أن يغسل في استحباب
الشافعي وقال في أبو يعلى إن صح الحديث قللت بوجوبه والاول مسح وروى أبي هريرة أنه عليه السلام
قال من غسل ميتا فليغتسل رواه أبو داود وغيره وقال البيهقي الصحيح أنه موقوف على أبي هريرة وقال الترمذي
عن البخاري أنه قال إن أحمد وعلي بن المزني قال لا يصح في الباب شي وكذا قال محمد بن يحيى شيخ البخاري
ورواه البيهقي أيضا من رواة حديثه فروعا وأما حديثه سابقا وأما حديثه على ربه أن يغسل إلى ما يطالعاه
الغني عليه السلام أن يغسل من رواه البيهقي من طريق فهو حديث باطل وحديث عائشة رذاته عليه السلام كما في
من البخاري ويوم الجمعة ومن الحجابة وغسل الميت رواه أبو داود وغيره لما سئل عن هذا الحديث في الوضوء
محل الميت ضعيف وروى أبو داود الترمذي عن أبي هريرة عن النبي عليه السلام من غسل ميتا فليغتسل ومن غسل
فليغتسل وقال الترمذي حديث حسن قال النووي مثله عليه قوله حسن بل ضعيف من فقه البيهقي وغيره وقال لمزني
هذا الغسل في شرحه وكذا الوضوء من غسل الميت وحمله لأنه لم تصح فيها شيء وقال في المحققين لو غسل فغيره فغيره

من الوضوء ولا يغسل فاليمين اولى قال لنودي بذاقوى وقال اصحابنا هذا اذ ثبت حمل على غسل اصابه برغماء
الميت والتمس اذ حمل يصلى عليه والمحرّم وغير المحرم فيه سواء عندنا وقال مالك مثله وقال الشافعي واحمد وعطا
وداود لا يغسل راسه وان كان امرأة لا تغسل وجهها ولا يلبس الخيط ولا يقرب لطيب ولكنا عموم قوله عليه السلام
غظوا رؤسهم وانكم ولا تشبهوا باليهود ويستحب ان يكون الغسل اقرب الناس الى الميت فان لم يكن اقل وكان اقل
الغسل غسله اهل الامانة والوسع ولو كان الغسل قريبا او عالنا او كان فراجا ولكن كبره ولو اقتطعت سواي المسلمين
بموتى الكافرين فيغسلون ان كان المسلمون اكثر وقال مالك والشافعي رحمه الله يصلى عليهم بالتحرى ومن لا يدرى
انه مسلم او كافران كان عليه ساء المسلمين او في متاع دار الاسلام فيسل الا فلا ولو سجد في سجدة واحدة مع اربعة عشر
لا يغسل حتى يترى بالاسلام او يقتل في الجهاد اقتداف ولو سجد في سجدة واحدة بعد الدار ولو وجد اكثر الميت او نصف
مع الراس يغسل سواي عليه والا فلا وفيه قال مالك وقال الشافعي واخذتيل القليل ايضا يصلى عليه وقال ابن مبرين لا يغسل
الا على السبيل الكامل والغسل ان يغسل الميت مجانا او بخلاف الغسل الاجرة فان كان في البلدة غير ويجوز له اخذ الاجرة
وان لم يكن لا يجوز والماجرة فادخل كسنة واجرة الحمال الدخان من سائل المال

فصل في التكفين

السنن ان يكفن

الرجل ثلاثة

قبعة
اثواب ازانو

ولعانة لمارو

انصلح للصلاة

وسلم كفى في ثلثة

اثواب يفيق لثوب

فصل في تكفين ش اي بذافضل في بيان امور التكفين ولما فرغ من بيان غسل الميت شرع في بيان كفته
على الترتيب والتكفين متعلقان بكفن بالتشديد وقال الجوزي كفن غزل العنق يقال كفن من باب نصر
يفسر ثم قال وكفن معروف يقال كفنت الميت كفتنا هم السنة ان كفن الرجل في ثيابه اثواب ش وذكر دفعه لثوب
هنا لبيان كنيته التكفين لاني اصله لان اهل التكفين واجب ليس انه يدرى من على الدين والوصية والارث وليس
ان الميت اذ لم يترك ثنائه ولم يكن له من يوجب عليه نفقة يعرض على الناس ان يكفوه ان قدروا عليه ولا ثنائه
الناس اما قول صاحب التمهيد بمن كفن الميت بعد الغسل لانه سنة فنية تسامح وتدفن في البدائع وغيره الى انه واجب
وقيل فرض كفاية كالصلوة لغسلهم اذ ازارهم في ثيابه ش يجوز جرحه بالاشياء ورفها بالمرحله انها جليل من
اثواب اما الرفع فعلى انها خير بتهاد ومخروف اي هي ازار وقبض ولما قد وساقى بيانهما عن قريب هم لماروي انه
على السلام كفن في ثلثة اثواب جبرئيل يحوليه ش هذا الحديث واه الامية اثبة في كتبهم من حديث عائشة كانت كفن رسول
الله عليه السلام في ثلثة اثواب من ثياب بيضاء كفن في ثياب بيضاء في رواية ابى اي في ثلثة اثواب بيضاء في رواية الشافعي في ذكر
لعنة قوم في ثوبين ويرد فيه فقلت قد ادلت بالبره وكنتهم في رواية المسلمين انا حلة فانها تشبه على الناس انها اشرف ثياب كفن
فيها فليس لثوب لال المصنف بهذا الحديث لا يبره لا يحجبه عليه في عدة المصنف قلت استدلاله لا يتم لا يجد الحديث جابر

من جملة ما قاله قال الحسن رسول الله عليه السلام في ثلاثه اثواب تقيس وازاروا فافترقوا واه ابن عدي في الزكوة
 وها هو الماسب في الاستدلال حديث عائشة لا ياسب لانه مخرج فيه لعدم التقيس والشافعي اخذ بنظامه
 واحتج به على ان المية مكنتين في ثلاثه فانكفت وبما قال النووي في ازاروا فافترقوا ليس فيها تقيس الا في
 السور واحتج بك التقيس كقولنا وقال النووي في ثلاثه اكنة تقيمين في ثلثين وانما في ثلاثه فانكفت وقال ابن المنذر
 ومن قال كفي في ثلاثه اثواب ملاوس والا وراعي مالك يجزئ ان اذ لم يجر فيه غير ما قال قال النعمان كفي في ثلث
 في ثوبين قلت السنة هذه ثلاثه كما يكون في كتب اصحابنا ونقل عنه عطاء يكون يجزيه ثوبان وفي الحديث ومجموع
 الله ثلاثه اثواب تقيس وازاروا فافترقوا وموضع الامانة فان قلت اذ لم يتم الاستدلال بالبرهان المذكور
 فما ديل اصحابنا ان الثلاثه فيها تقيس الحديث ليس فيها تقيس فقلت اكثر اصحابنا اتبعوا الجاهل في الحديث المذكور بما على
 ان التقيس يقتل حديث الذي يوافق لما ذهبوا اليه غير ان صاحب الحديث قال ولكن حديث بن عباس انه عليه السلام
 كفن في ثلاثه اثواب فيها تقيس الحديث ليس فيها تقيس فقلت ان عليه السلام كفن في ثوب الذي مات فيه تروى البخاري
 وسلم بن عبد الله بن ابي سلمة قال سأل رسول الله عليه السلام ان يعطيني قميصي ليكفن فيه ايا وكفن فيه تروى البخاري
 انه عليه السلام كفن في سبعة اثواب يعني ثلاثه سمعته وعامة وسواديل وقصيدة الحق جلست تحته فقلت هذا
 الشرح نقله في الاما حديث عطاء جرد من فيه ثوبان فافترقوا واما حديث بن عباس فخرناه ابو داود واهي بن منهل
 وثمان ابن ابي شيبة قال لا يابن ابي داود عن ربيعة بن ابي ربيعة عن تميم بن عبد الله قال كفن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم في ثلاثه اثواب تجرأ به اياه ثوبان وقصيدة الذي مات فيه قال عثمان في ثوبه اثواب علة
 صرا وقصيدة الذي مات فيه واما حديث عبد الله بن منهل واما حديث البزار مرديا عن علي بن عيسى ورواه احمد وبن
 ابي شيبة ايضا فان قلت في سنة حديث بن عباس ربيعة بن ابي ربيعة وبن يعقوب ولا يخرج من حديثه قلت لا سلم
 ذلك فان مسلما قد اخرج له في البابات وفي الكافي في روى له مسلم ابو داود والترمذي والمخرج حديثه في مسند
 عنه وذلك ليل شاه بصحة فان قلت في سنة حديث علي بن ابي طالب بن محمد بن ابي بكر بن وهش بن الحنفية قلت قالوا ان حديثه على
 لمعنا واذ انا قد فحصنا واذ انا قد قبلنا روى الحاكم من حديث ايوب عن نافع عن بن عمر ما لا يتعدوا ثوبين
 عتيق بن زه واما في هذا الباب حديث آخر رواه ابن عدي في الكامل عن نافع بن عبد الله الكوفي عن سماك عن
 جابر بن سمرة قال كفن رسول الله عليه السلام في ثلاثه اثواب تقيس وازاروا فافترقوا وروى محمد بن الحسن
 في كتاب الآثار خبرنا ابو حنيفة عن حماد بن ابي سليمان عن ابراهيم الخنفي ان النبي عليه السلام كفن في ثوبين

في كتاب الزهد ايضا ثنا بارود بن معروف ثنا مسدد بن عمار بن ابي سنان عن جابر بن ابي سنان عن عباد بن ثعلبة عن ابي ثعلبة قال لما حضرت
 ابا بكر الوفاة قال عائشة رثا غسلا ثوبين بدين ثم كفنوني فيها فانما انوك احد رجلين انكسوا احسن الكسوة او
 سلوب اسوأ السلب وروى عبد الرزاق عن حماد بن الزهري عن عائشة رضي الله عنها قالت قال ابو بكر رثا ثوبين
 الذي كان يبرئ فيها غسلا بها وكفنوني فيها فقالت عائشة انكسوا ثوبين لك جديدا قال لان الحى احب الى
 الجدي من الميت وروى ايضا عن جريح عن عطاء قال سمعت جدي بن عمر يقول ابو بكر رثا اما عائشة واما اسماء بنت
 عميس بان يغسل ثوبين كان يبرئ فيها وكفن فيها فقالت عائشة لو ثيابا جديدا قال لا احب احق بذلك ورواه ابن
 سعد في الطبقات بالفضل بن بكير بن ابي سليمان قال سمعت القاسم بن محمد قال قال ابو بكر رثا ثوبين بدين
 الموت كفنوني في ثوبي بدين اللذين كنت ائسلي فيها و اغسل بها فاشهد بالليل والليل من اوقات غنى من
 سنة عبد الرزاق ورواه ذكره محمد بن الحسن في كتاب الآثار بلاغا فقال ما بينا عن ابو بكر رثا انما اغسلوا ثوبين بدين
 وكفنوني فيها قلت العجب من السوءى كيت يقول في الكتاب يقول في بكر الصديق اغسلوا ثوبين بدين كفنوني فيها لانه
 لفته روى البخاري خلاف هذا الخ عن عائشة ان ابا بكر قال لما في كفن رسول الله وم قالت في ثلثات الثوب
 يعني ليس فيها قميص ولا عمامة قال في اى يوم توفي رسول الله وم قلت يوم الاثنين قال ففى هذا قال يوم
 الاثنين قال رجوا فيما بين وبين الليل فظن انى ثوب كان يبرئ فيه يروى عن من عذر ان فقال غسلا ثوبين بدين واو زيد
 عليه ثوبين وكفنوني فيها قالت ان هذا اسلوب قال ان الحى احب الى الجدي من الميت انما هو للممة فلم يوف حتى اسى
 من ليلة الثلاثاء ودفن بغير ان يصحى انتهى الرفع في رثاء النبي صلى الله عليه واله وسلم وكسرا في ثوبين جديدا وصديده
 والجواب عن قولها ليس فيها قميص ان عناء لم يصب قميص جديدا وقميص كامله له ودعا رضى ويقال عنه لم يكن
 فيها قميص لاجلها وايضا حديث عائشة رثا معاذ بن عمرو عن عبد الله بن الفضل بن عباس والاولى ان
 يعمل بروايتها لانها خصوا كفن النبي صلى الله عليه وسلم وعائشة لم تحضر والحال ككشف على الرجال لانهم المباشرة وان منع
 ذلك لميت اولى من الثمانى هم ولان اولى لباس لاجلها بش نزاله عظمى والضمير في لانه يرجع الى الاقتصار الذى
 يدل عليه قوله فان اقتصر على ثوبين اى لان الاقتصار على ثوبين اولى لباس لاجلها وحيث يقتصر ايضا في كفن من علم
 ثوبين لانها كسوته بعد الوفاة فيعتبه بكسوته في الحياة ولانه اتوا بصلوته فيها بلا كراهة هم الا من القرن الى القهرم
 ش هذا دليل على ان الراس الذى هو احد الثياب الثلاثة واراد بالقرن الراس يقال لاول ما تطلع الشمس من
 الشمس قرن الراس فوزه اى ناصيته وقال الترمذي القرن ههنا بمعنى الشعر قلت كل صغيرة من شأنه الشعر

وكانه ادله
 لباس الجاهل
 وكان ارض
 القرن الى
 المقدم

ولا يهاخرهم فيها
 حالة الحيض ولا فساد
 بعد المعاكث ثم
 هذا بيان كفن
 السنة وان اقمتم
 على ثلثة اشواب
 جاز وحي ثوبان
 وخمار وهو كفن
 الكفائية ويكره اقل
 من ذلك وفي
 الرجل بكرة او انقل
 على ثوب واحد
 الا في حالة الضرورة
 لون مصغى عليه
 حين يستشهد كفن
 في ثوب واحد كفن
 في ثوبين كفن
 في ثوبين كفن
 على صدره فوق
 الذراع المرفوع
 ثم ازار تحت الفاقة

الروايات فيهم قال فيجوز الاكفان قبل التيميم فيما الميتم تراش الكفان لتسوية على منتهى الجبر الكفان على قوله اى
تيميم او تراش يعنى مرة او ثلثا او عسا ولا يزد اولى ذلك وفى الامام من الى على المولى من طائفة قال قال
رسول الله عليه السلام اذا جهرتم الميت فادبروا واتيمموا وادبروا فى جمرة لم يجز الاكفان وفى التيميم
يقول تكمل بالتيميم جميع الاكفان وتراش ميا قبل الغسل يقال جبركة اذا جمعه والاول بولائه وفى الذخيرة للملكية
وللتيميم اربع احوال عند خروج روبر كبره مالک واتيمم بن عيسى وعند غسلة يستحب تقطيع الرواح كتيميم ثيابا وهو
متفق عليه ونعت الجبارة متفق على كرايته وقال عزم لا تتبع الجبارة بصوت ولا نارواه ابوداود وولما فتن
بالنار وفى المسبوط يذكر الاجار فى التيمم والامام الميت بها فان التيمم اكره ان يكون اخرزاده من الدنيا فلام
لا على السلام امر باجمار اكفان اتمته وتراش هذا غريب لم يرد على هذا الوجه ولكن روى ابن حبان عن تميم
من حديث جابر شكا ذكرنا من ابى على انما ولكن انظر ان النبى عليه السلام قال اذا جهرتم الميت فاجمروا ثلثا وفى
لفظه فادبروا وفى لفظ التيميم جبروا كفن الميت ثلثا قال النووى وسنده صحيح والاجار هو التيميم بشى يقال
ثوب جبر اى جبر الطيب يقال من باب التيميم ومن باب الاكفان ثلثه جبر ومبر وجبرت الثوب واجمروا والذى
يتولى ذلك يقال له جبر من الاجار ومن التيميم فاذ فرغوا عنه شى اى من تكفين الميت هم صلوا عليه لانها شى
لا ان الصلوة على الميت هم فرغوا عنه شى اراد به فمضى الكفاية وبذا جمع عليه وقال صنف من المالكية يسنه قال
ابن القاسم فى المبرورة وقال سند صاحب الطراز هو المشهور بل قال مالک بن نفع من السنة والجمهور من السنة
والثالثة افضل منها الاجادة من ترجى بركته اولى من قرأته او غير با واستدلوا بانقاده عليه السلام لصلوة الكسوف
من الصلوة على ولده ولو كانت واجبة لهدمت قال النووى هذا قول مزود لا يلتفت اليه فقلت لا تعلق لهم به
فانه اخر ما حتى يجوز فالتيميم الجمع بينهما وفى البدائع والتمتة سنة فرغوا عنه صلوا عليه برفا جبروا ولو
عليه السلام صلوا على من قال لانه الا الله رواه الدارقطني وهو ضعيف وقال صاحب المحيط هى فرض كفاية كما
لكى لا تتبع الاجتماع على الترك كما لم يرد وقوع تكفين الميت واجب وقيل سنة والاول هو الصحيح نص على وجوبه
فى البدائع وغيره وعلى ورثته ان يكفونه فى جميع ماله قبل الدين والوصية والميراث كفن فى ثيابه فى حياته عند
خروجه للعديد والجمعة ويستثنى عنه اذا كانت التركة مباحا نيا او كانت مبرورة فاسما يقد مان على التكفين
وفى المحلى والدين مقدم على الكفن فكيف يجرى واجب على من حضر من المسلمين من غيرهم وغيره انتهى وقال فاس
بن عمر التكفين من الثلث وقال طاووس ان كان ما كثر فمن راس ماله والافن ثلثه ولو اتوا على جيلولة

قل وجبر الكفاية

قبل التيميم

فيها الميت تراش

لا على صلى الله

عليه وسلم

امر باجمار

الكلن اتمته

وتراش الاجمار

هو التيميم

فاذا جبروا

سنة صلوا

عليه لانها

فرض كفاية

كفن النكاح يثبت من ثلث ماله ومقتضى على وصاياه ويطلق الدين وبإبطال الورثة ولا يخبر الورثة على من كفن
 الاثنين بخلاف حله وحرقه فإن لم يكن له مال يجب على من نفقته في حياته من أقاربه الأربعة فأنجب على
 زوجهما عند أبي يوسف وعليه الفتوى وبكذلك في الملتفات ومقتضى المفتى وعامة كتب الفقه وفي شرح القرائن
 السرخسية لمعناها جمل قول أبي حنيفة وأبي يوسف وهو الأصح في قول الشافعي رضي الله عنه وبه قال مالك وقال أحمد
 الزوج كالزوجة وهو قول الشعبي وأحمد وفي جوامع الفقه ويجب على ولد أحمد محمد ثم قال الأقارب فالأقرب لأخ
 ثم على بيت المال وفي الجوامع أيضا فإن لم يكن شيء من ذلك سألوا من الناس بما يورثه وإن لم يوجد فليس وفيه
 قيل عليه أو ترثه على قربة ولا يجب على الزوجة كفن الزوج بالجماع لفقته وقال ابن الماجشون كنفه عليه وإن كان
 له مال مهورا من ماله وفي المرقنات في الروضة وغيرهما يجب الكفن على قدر الموارث كما إذا ترك أباً وأماً
 فعلى الأب السدس وعلى الأم الثلث أسداس فإن ترك بنتاً وأختاً لأب عليها فثمان ولو كانت له ثمانية مودة
 مولاه الذي اعتقه قال محمد كنفه على عائلته ومن لا يجب عليه نفسه لا يجب عليه الكفن وإن كان وارثاً كالزوجة
 وذكره المرقنات في لو كانت من يرثه بنته في تركته وإن كنفه من أقاربه لا يرثه في تركته سواء اشتمل بالزوج
 أو لا نص عليه في الماتوفي وفي جوامع الفقه ليس لعاصب الدين أن يمنع من كفن الشبهة وبثلاثه الثواب في
 الرطل وخمسة من المرأة مثل ما بها في العبدية والجمعة وقال الفقيه أبو جعفر كفن المثلثين باليد عليه غالياً قبل الوفاة
 ثمانية وفي المرقنات في لو كان في المال كنفه ومنه الورثة فأنه كفن السنة الأولى إن كان على العكس فأنه كنفه السنة
 ويحرم كفن السنة مع وجود الأيتام ولا يمتنع تحنينا الكفن وفي الذخيرة للمالكية ليس للزوجة منع الورثة من ثلاثه
 وإن استغفرت الدين وقال النووي في شرح المذهب عند الدين المستغرق كفن في قوب وأحد في أصح القولين
 وفي الوجوه الثمانية في ثلاثه كالمفسس ترك الدخايل الثلاثة وإن نبش قبره كفن غنايا من رسل المال وفيه
 المهركة وفاء الديون تجب على الورثة دون الغرما والعاصب الوسايا وإن نبش بعد المصنع كفن في خرقته ولو
 كنفه المجنب ثم كنه سبحة أو غيره فالكفن للمجنبي لأنه لم يخرج عن ملكه بعد التمليك إذا لم يمت ليس من الهد وفي
 الذخيرة جمل قول أبي يوسف ومحمد ولو وهبه الموارث ليكفنه به فنول ولو جمعت دراهم كنفته ثم فضلت فضلة رد
 على أصحابها إن علموا إن لم يعلم معطاهما صرفت إلى كفن ميت آخر فإن تذر تصدق بهما وهو قول الحنابلة
 وذكره ابن تيمية في وصية خسران وبينما ثوب الوثوب مباح فالأصل به وإن كان الحلي وارتأى
 فإن كان الميت كفن وبغيره منظر إليه ليرادوا بغيره أصيب آخره شيء منه التالف يقدم الحلي على الميت كما لو كان

الميت ما وهبناك منظر اليه لعطش قد مر به على غلبه الجفاف ما لو كانت حادثة الى الحي الى السيرة للصلوة او الى الماء للصلوة فان الميت يستبرئ به ما به الحق لانه باق على ملكه والى ملكه ان يسطر دليلا ان الله تعالى له العذر وقالت الشافعية والمالكية ويجمع بين الاثنين والثلاثين في كفن واحد عند الضرورة وعندنا لا يجمع بينهما في كفن واحد فلا سائر عورة احدى عورة آخر وفي قاضين ان اشتري الوتر من التركة تابوتا وثوبا عليه واعطى العزاء والشعراء والبرائح الخفايا في التعزية وبني في القبر فناء منكر او خيمة او مقبرة لا يجوز لغيره من جمع ذلك الا ان تابوتا ولو اشتري بعض الوتر من التركة تابوتا للميت من غير اذن البيته والاربن يقبر فيها بغير تابوت يجب عليه نهم مات قبل ذلك الا ان تابوتا بولابها وعليه ديون كينت فيها ولا يباع ثوبه للدين كما في حال الحياثة ان الشرف وانما صاحبه بالدفن في التجميع والتكفين لا ينعين استحسانا ولا تنكيل الميت ومنه صلوة الجلابي كفن في مثل الشكل كما يكفن البحارية في شيش ويسجده بقبوب

فصل في الصلوة على الميت ش اى هذا الفصل في بيان الصلوة على الميت ولما فرغ من بيان كنفية شريع في بيان الصلوة عليه على الترتيب ثم داو الى الناس الصلوة على الميت ش اى باقامة الصلوة على الميت ثم السلطان شخص لان في التقدم عليه اذ ابرش اى استغنا فاه والواجب تعظيمه وتوقيره ثم فان لم يحضر فالتعني ش اى فان لم يحضر السلطان فالتعني اولى الناس بالصلوة عليه ثم لا صاحب ولا شيش فيكون اولى من غيره ثم فان لم يحضر ش اى القاضى ثم فيستحب تقديم الامام الحى لانه رضى في حال حيوة ش اى لان الميت رضى الامام في حال حيوة فكذلك بعد مماته وبذلك الذى ذكره ترتيب القدوسى وروى الحسن في كتاب صلوة عن ابي نعيم روى ان الامام الاعظم هو الخليفة اولى بالصلوة عليه ان حضر فان لم يحضر فامام المصطفى بسلطانهما لانه في معنى الخليفة وبعده القاضى وبعده صاحب الشرع وبعده خليفة الوالى وبعده خليفة القاضى وبعده الامام الحى فان لم يحضره فالاقر بى من ذوى قرايبه وبهذه الرواية اخذ كثير من المشايخ وفي الذخيرة ذكر محمد في كتاب الصلوة ان الامام الحى اولى بالصلوة على الميت وفي البيه ذكر في الاصل ان الامام الحى اولى بالصلوة عليه وفي الذخيرة انما تقدم الامام الحى في كتاب الصلوة لان الخليفة والسلطان لا يوجدان في كل بلد ولا يجتمعان في الجاهل وقال الكاشغرى في كتابه تقديم الامام الحى ليس بواجب ولكنه اصلى اما تقديم الامام الاعظم والسلطان فواجب وقال تاج الشريعة اولى الناس بالامامة السلطان الاعظم ان حضر فان لم يحضر فسلطان كل مصر فان لم يحضر فامام المصطفى والقاضى فان لم يحضر احداهما فامام الحى ومنه الخلاصة لو حضر والى المصطفى والقاضى قالوا الى اولى فان لم يحضر

فصل

في الصلوة

على الميت

داو الى الناس

بالصلوة على

الميت السلطان

عليه

الخضوع في التقدم

انزله اربعة فان لم

يحضر فالتعني

صاحب ولاية

فان لم يحضر

فيستحب تقديم

امام الحى لانه

رضيه في حال حيوة

لكن حصة غنيمة خمسينة احم من القاصي وصاحب لشرط والمتماران الامام الاعظم اوسه فان لم يكن فسلطان
المصرون لم يكن فامام المصرون القاصي فان لم يكن فامام الحلي وقال الامام العتابي امامه عبد الجبار اولى بالمقام
مسجد الحلياهم قال ثم الولي ش اى قال القدوسى ثم الولي احم بالصلوة عليه قال النووى فى شرح المنزب
ان اجمع الوالى والولى فته لان مشهور ان تقديم الولي ثم امام المسجد ثم الولي والحمد لله والولى مقدم وشك على الضحك
وبالاول قال طه بن سعد وابو هريرة وزيد بن ثابت والحسن والحسين وعلقمة والاسود والحسن البصري وسويد
بن علقمة ومالك واحمد واسحاق قال بن المنذر وهو قول اكثر اهل العلم قال به اقول وجه قوله الحمد لله قوله تعالى
واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض مطلقا من غير فصل بين الحياة والمات والاعتبار بولاية النكاح ولان
معظم الغرض هنا الدار لليت فمن يتحقق بالشفقة فعادة اقرب اسه الاجابة بخلاف سائر الصلوات واما ما روي
ان الحسن بن علي بن الممات فخرج الحسين والناس معه لصلوة الجنازة فقدم الحسين رعى سعيد بن العاص وكان
امير على المدينة من قبل معاوية فابى سعيد ان يقدم فقال له الحسين تقدم وصل ولولا السنة ما قدمت لك لان
بزه صلوة مقام بالجماعة غالبا فيكون السلطان اولى ولان الوالى نائب الرسول عليه السلام وهو الذى كان
اولى بالمؤمنين من انفسهم فينبى نائب ستائمه فى التقديم ولان ولايته ولاية القاصي عاتته والاية محمولة على
الموارث وعلى ولاية الانكاح وليس ولاية الامامة كولاية الانكاح ولان ولاية الانكاح مما لا يتصل بالجماعة
فكان القريب اولى كالتفنين والتمس واما قوله دعاء القريب اولى بالاعادة فقلنا لا بل دعاء الامام اقرب لما روي
انه عليه السلام قال ثلاثية لا يحب دعائهم وعدتهم الامام كذا فى مسبو شيخ الاسلام والمجيطهم والاولياء على الترتيب
المذكور فى النكاح ش اى الترتيب المذكور فى النكاح كالترتيب فى الارث والا بعد بموجب بالاقرب وهما كذا كالترتيب
الاقرب فالاقرب من ذوى الانساب فان تساوى فى القرابة فاستمها اولى مثل ولدين وادونين للاب وام عوين
هما متساويان فى القرابة واحدما اكبر شامنا من الاخر ولو اجمع الاب والابن ذكرنى كتاب الصلوة ان الاب اولى
ومن شائنا من قال هذا قول محمد واما على قول بن خزيمة الابن اولى وبه قال مالك قال ابو يوسف الولاية
لها لكن الابن يقدم الاب عطفها لكان فى النكاح وقيل لا بل للاب اولى وبه قال الشافعى واحمد وفى المحيط وهو المصحح لوجهم
اخوان للاب وام اولاب فأكبرهم متساوي كما ذكرنا وبه قال الشافعى فى قول وكوارا والاسنان يقدم الامم على سائر
ذلك الا برضى الاخران الحق لها لكن قدمناه بالنسبة ولا سنة فى تقديم من قدمه وفى قول الشافعى الا تقي مقدم لانه
اولى وفى فتاوى العتابي الزوج كالاجنبى به قال الشافعى ومالك عن الطحا بيا ان الزوج اولى من الاجنبى وكذا الجار

قال
ثم الولي
والاولياء
على الترتيب
المذكور
فى النكاح

مجمع

وفي المحيط ابن عمر المراءى من رجسها اذ المكين لما ابن من الزوج وان كان منهما ولد فالزوج اولى منها فاما
 للشافعي وما لك وقال الله وربي سائر القرابات اولى من الزوج وكذا مولى العتاقة وابنه لانها عصيته وقال الشافعي
 الزوج اولى منها ومكين بن المنذر في السلف من ابي بكر الصديق وابن عباس وشعبي وعطاء وعمر بن عبد العزيز واسحاق
 واحمد وان الزوج اولى بالصلوة على زوجة من الولي وقال عمر بن الخطاب وسعيد بن المسيب الزهري وكيع بن ابي
 والحكم ومقاتلة واصحابنا وما لك والشافعي ولا ولاية للزوج لانقطاع الزوجية بالموت قال عمر بن عمر في امراته انتم احمق
 بها بعد موتها وقال لا وزاعي والحسن البصري الاب احمق ثم الزوج ثم الابن ثم الاخ وعند الشافعي واحمد يعني لذكره
 يقدم الاب على الابن وكذا الجدة وعند الشافعي وعند مالك الابن اولى ومن محمد ابو الميتة اولى من ابنها ثم ابنتها فكان من
 غير زوجها فان كان منه فالاب اولى ثم الزوج وفي شريح الاسيحي في ان ابنتها اولى من ابنها لانه عصيته لكن يقدم
 الجد وهو ام الميت ولا يقدم اباه وبوزوها الابن يعني الجد ثم الاب يقدم على الجد لكن يقدم اباه وكذا المكاتب اذا مات تيم
 او عبده فالولاية للمكاتب ولدان يقدم سيده وان مات المكاتب بن غيره فالاب او ابن وجاهرات فالمولي
 احمق فان ترك وفاد فاديت كسيرة او كانت المال حاضرة الا انما في التوى فالاب احمق عبد مات فانضم في الصلوة
 على المولى وابن العبد ابوه جاهران فالمولي احمق وقيل ابوه الجوه خوه الجواهر والى لانقطاع الملك بالموت والقوى على
 الاول ذكره في المستطبات وفي الحيونة الاب احمق من الابن عند الكل بكذا قاله بعض المشايخ وعن بشر بن محمد عن
 ابي خنيفة في النوا ادران الاب اوسله ولو كان الوليان تقدم ابي ان صلى لا وليا فخلقه جازت والاعتاد
 والا فامولى اعادتها وان دفن اعاد على قبره ولا يبعد من صلى مع الابن من غير الاولياء هم فان صلى غير الولي السلطان
 اعاد الولي شق قيدا بالسلطان لانه صلى السلطان فلا اعادة لاحد لانه هو المقدم على الولي ثم هوليس ينص على السلطان
 بل كل من كان مقدما على الولي في ترتيب الامامة في صلوة الجماعة فصله هو لا يعيد الولي ثانيا كذا في فتاوى الولو لمجي
 وفي نظيره وكذا المولى امام مسجد بجانب القاعة وفي التقيس للقوم الامامة ولو اقدم بعض الاولياء مع بل هوليس
 للمبايعين الاعادة هم يعني ان شارش ابي الولي وانما قديرا بل لا يعيد كان يفهم الوجوب ولما كان الحق له انشاء واجاز
 فعلة انشاء لم يحزم لما ذكرنا ان الحق للأولياء فليكون لهم الخيار في ذلك هم وان صلى الولي لم يحزم لاعدان يعلى بنية
 شوبه قال النخعي والثوري والليث والحسن بن حي وما لك وقال الشافعي والاوزاعي يصلي عليه وعند احمد في شهر
 وقال لمؤ في رواية ابيه اصحابا لاقسام الاعادة بل المستحب تركها وفي وجه كبره اعادتها وقطع
 الموت في مصاحبة العدة وغيره وعند الحنابلة فيها وجان وهتدوا للصلوة الصحابة على النبي عليه السلام افرادوا وقال ابن عمر

فان صلى

غيره الولى

او السلطان

اعاد الولى

يعني ان شله

لما ذكرنا الحق

للو ولياء

وان صلى

الولى لو لم يكن

لاحد

ان يصلى

بعد

كان الغرض
يتأدى
بالاول والتفصيل
بجانبه مظهر
ولهذا رأينا
الناس تركوا
عن اخره
الصلوة على
قبر النبي
صلى الله عليه
وسلم
وهو اليوم
كما لم يمنع

جميع عليه عند السير والتقل وقال بن دية انما يستحب من قول من السماع علما فان اختلف منصوص عليه بل صلوا عليه فقلنا
على مونا نام النخعي بن القدر تولى من ول صلوا عليه افرادا وجماعة على الاختلاف واهتمام من قبل ابو بكر بن دية ذكره ابن
القدر والاصح لضعف روايته وكلما اوردوا الطبراني انه عليه السلام قال دل من ينقل على رب العود وهو منوع قال لا بد لي
والنبي تولى صلوا عليه بصلوة جبرئيل عليه السلام وهو معلول فاصح انهم صلوا افرادا لا يجمعون احد وهذا قد مضى وقد مضى انه اذن
ذلك ذكره البزار والطبراني في حديث ابن عباس قال قال النبي عليه السلام الى قبر طبع صلوا خلفه فكل من رجا متوفى عليه فجمعنا
ما اشار اليه المصنف بقوله لان الغرض يتأدى على اول ش اى فغن الصلوة على الميت تأدى بالصلوة الاولى لا بالتأخير
كناية ولا معنى للتأخير من النفل بها غير مشروع بل كانه جواب عن سوال مقدمه ان يقال لم لا يجوز ان ينقل على الثانية
وكانت نافذة كما في غير ما من النفل فاجاب عن ذلك بقوله لا ينقل بها اى بالصلوة على الميت غير مشروع بمعنى لم يرد به الشرع
ثم وضع ذلك بقوله ولما شئنا ان لا يرد على الميت على الميت من رايها الناس تركوا عن اخرهم الصلوة على
قبر النبي عليه السلام وهو اليوم ش اى الحال انه اليوم هم كما لو وضع ش لان الناس التكاليف اياهوا الانبياء عليهم السلام فان
قلت الاقتصار على صلوة غير الاولى جائز وذلك دليل على سقوط الغرض من غير الاول والى جاز فقلنا ان النفل بها مشروع
قلت صلوة غير الاولى انما تعتبر عند عدم عرض الاولى فاذا تعرضت بالاعادة زال حكم صلوة غيره فكانت الميت بغير صلوة عليه
فاذا سلمت الاولى يكون ما سلمه هو الغرض فكيف يكون فلما فان قلت يتكلى الناس الصلوة على قبر النبي عليه السلام انما كان
تجلا من ان يتخذ قبره عليه السلام سجدا ولم يكن ذلك الابل عدم مشروعية النفل بها قلت لا يلزم من من الصلوة على قبره انما
سجدوا لا يريهم جواز ان ينقل عن قبره اهل العلم والاولياء مع مزيد اعتقاد العامة في التحطيم لهم اى من الشروع فان
قلت حق الميت انما كان مقتضيا بالصلوة مرة فلما يلزم سقوطه الا لان الصلوة في حقيقة دعاء وبها بقا كالمنوع شرع لا قاطبة
الغرض الغرض يسقط بواحد لكن لو اعد وكل صلوة كان حشا قلت الاسل ان الميت لا يتبع بالصلوة عليه بقوله تعالى وان
ليس للناس ان ياتوا به ولكن عرفوا نوره بالاشارة على اختلاف القياس فاذا كان كذلك سقط بالمرحلة الواحدة فلم يتصور الثاني في قضاء
من عندنا بل بالتوقيف بخلاف الدعاء فان التوقيف فيه باق كما بقى بالامر بالصلوة على رسول الله عليه السلام هذه على
سبيل الدعاء فان قلت صلى النبي عليه السلام على حمزة بن عبد المطلب وكان الغرض قبا تادى بالاولى قلت جيب
عنه يجوز ان الاول انما كان مبنوعا بين يديه فيوتى بواحد واحد من الذين استشهدوا وكان عليه السلام صلى على
كل واحد صلوة فقلنا الراوى انه عليه السلام صلى على حمزة في كل مرة فقال صلى على حمزة سبعين مرة الثاني يجوز ان يكون
المراد من قول الراوى صلى على حمزة سبعين مرة المعنى اللغو وهو الدعاء اى دعى سبعين مرة فان قلت قد صلى

يخبر الصلاة على الميت في قبره قبل ان ينفخ الميت ويتميز ثم اشار الى معرفة الطريق فيه بقوله هم والمعتب في خبره
 ذلك ش اى في قبره قبل ان ينفخ ش اكبر الراى ش اى غالب النعم انه لم ينفخ فعلى عليه واذا شك لا يصلى
 عليه رواه ابن رستم عن محمد بن يحيى الصحيح ش اخر ترجمه عاروى عن ابى يوسف انه يصلى عليه الى ثلاثه ايام وبعد ما
 لا يصلى عليه وروى بن رستم في نوادره عن محمد بن ابى عتيق لان الصحابة كانوا يصلون على النبي عليه السلام
 الى ثلاثه ايام ولما نفخته سنة اومه او لما الى ثلاثه ايام لقول ابى يوسف انه يصلى عليه الى ثلاثه ايام فاما ما الى
 شهر فكونه اخبرنا انهما الما على جده راكبها يصلى عليه من كان من اهل الصلاة عليه يوم موته فاسها يصلى عليه
 من كان من اهل ومن الصلاة على يوم موته سادسها يصلى عليه ابد فعلى هذا يجوز الصلاة على بقية الصحابة ومن
 قبلهم اليوم واقفوا على تعقيبهم ومن صرح به الماوروى والمحا على والعوزادى والغبوى والمم الحرمى الغز
 وقال اسحاق رحمه الله يصلى الما ومن السفر الى شهر والحاضر الى ثلاثه ايام وقال سمعون بن المالكى لا يصلى على
 القبر بعد اللذريق في الصلاة على القبور هم لانتكاف الحال ش اى لانتكاف حال الميت باليمن واليهال فانه
 اذا كان سينا تنفخ عن قريب وان كان منزه ولا ينطى في التنفخ هم والزمان ش اى ولا تنكاف الزمان
 فانه تنفخ في الشتاء وعن قريب لحارة ماتحت الارض في الشتاء وفي الصيف يط في لبرودة ماتحت الارض هم
 والمكان ش اى ولا تنكاف المكان فانه تبقى في الارض اصلية اكثر ساجتي في الارض الرغبة فلما اختلفت
 بزه الاشياء فمن الامر الى راسي المتكلم به فان قلت روى البخارى عن عتبة بن عامر انه عليه السلام صلى على
 قتله احد بعد ثمان سنين قلت اجاب السرخى في المبوط وغيره ان ذلك ممول على الدعاء ولكن غير مبدل ان
 الطرادى روى عن عتبة بن عامر ان النبي عليه السلام خرج يوما فعلى على قتله احد صلوات على الميت والجواب
 السديد ان اجسادهم لم يتلى ولما اوسطوا ان يبرى العين التي لوخذ عند قنور الشهيد اصابته اصبع حرة
 سيد الشهيد قبر النبي عليه السلام في زمن الوليد به فبينت لهم قدم فذوقا لوابه قدم رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال عروة لاد الله هذه قدم عمر بنى الله عنه والمدنية سجدة تاكل الميت الملح عمر بنى الله تعالى
 عنه بالنبي عليه السلام فاطللك به ذكره بن دحية في العلم المشهور وفي الموطان عم وابن الجوزى وعبد الله بن
 عمر والاصارمين كان السيد قد حضر قبرهما وبهما من احد فوجد الم تغيير اكانها تاتا بالاسس واقلمائة واربعين
 سنة والصلاة ان كبر تكبيرة هذا شروى في بيان كيفية الصلاة على الميت وبنيها بقولههم والصلاة ش
 اى الصلاة على الميت هم ان كبر تكبيرة آه ش ولم يبين كيف يبرى وجهي ان يقول نويت ان اصلى الله

والمعتبر
 في معرفة
 ذلك اكبر
 الراى هو
 الصحيح
 الحالى والى
 والمكان
 والصلاة
 ان كبر
 تكبيرة

وادعوا لهذا الميت ذكره في سنته المنعوت وغيره وذكر في البدائع وغيره ان يقول سبحانك اللهم وبحمدك آه
 بعد التكبير وفي المحيط بحديثه الحسن عن ابي مينة وذكر في البدائع وذكر الطحاوي رحمه الله انه لا يستفتح فيه لكن
 النفل والعادة انه يتم تختمون في سائر الصلوات وفي الروضة يقول سبحان الله الحمد لله ولا اله الا الله
 الذي يحيى المخلوق ويميتهم وهو حي قديم ابدى لا يزول ابد سبحان رب الارباب مسبب السباب وملك لا رقا
 الغنى عن خلقه الذي لا اله الا هو وان قراء الفاتحة على نية الدعاء جائز وليس في صلوة الجنازة قراءة القرآن
 عندنا قال ابن بطال ومن كان لا يقرأ في الصلوة على الجنازة ويكره من الخطاب وعلى بن ابي طالب وابن
 عمر وابو هريرة بن السبعين وعطاء وداؤد وسعيد بن المسيب وابن سيرين وابن جبر وشيخنا والحكم وقال
 ابن المنذر ومجاهد ومجاهد وجمادى وقال الكشي في البدائع انها ليست بمحمولة بها في بلدنا في صلوة الجنازة
 وعندكم وعطاء والشافعي واحمد واسحاق بن راهوية رضي الله عنهم يقرأ الفاتحة في الاولى وقال ابن حزم
 يقرأها في كل تكبيرة عند الشافعي وبذا النقل عنه غلط وقال الحسن بن علي يقرأها ثلاث مرات وقال الحسن
 البصري يقرأها في كل تكبيرة وهو قول شهر بن حوشب وعن الموزن محمودة يقرأ في الاولى فاتحة الكتاب وبقرة
 قصيرة ثم يكبر الله عقيبها ش اى عقيبها التكبيرة الاولى قال لا تراتى يعني يقول سبحانك اللهم وبحمدك آه
 قلت الحمد اعظم من قراءة سبحانك اللهم وغيره ولكن قال شمس الائمة السمرني اخفقت المشايخ فيه فقال بعضهم
 يكبر الله في ظاهر الرواية وقال بعضهم يقول سبحانك اللهم الى اخره كما في الصلوات كلها وبوراية الحسن عن
 ابي مينة توفي دعاء الاستفتاح للشافعي قولان احدهما انه ليس بقراءة الفاتحة واجبة عنده وهو قول ائمة
 لماروى جابر بن عبد الله السلام كان يقرأ فيها لم القرآن وقراء ابن عباس الفاتحة وجرثم قال عمر افعلت
 ليعلم انه سنة قلنا كان عليه السلام يقرأ في سبيل التنازل على وجه المداواة وقال الترمذي حديث عمار
 وابن عباس اسناد له ليس يقرأ ثم يكبر تكبيرة ثالثة ثم يصلي على النبي عليه السلام ثم الصلوة المعروفة
 في التشهد وقيل يقول في الثانية اللهم على محمد النبي الامي البشيرة النذير عبدك ورسولك سيد الانبياء والمرسلين
 وخير الخلق اجمعين وعلى آل محمد صلى الله عليه وسلم ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد اللهم اجعل نوحى صلواتك
 وخراسن بركاتك وتميتك ورحمتك رافحك على عبدك ونبيك النبي الامي وسلم تسليما كثيرا ثم يكبر تكبيرة
 ش ثالثة ثم يدعو فيها لنفسه وللميت وللمسلمين ش الدعاء فيها ان يقول اللهم اغفر لعمينا وميتنا وشاهدنا
 وغايبنا معترفنا وكبيرنا وذكرنا وامانا اللهم من هديته منا فاحيه على الاسلام ومن توفيته منا فتوفه على الايمان

ويحذف عقيبها

يكبر تكبيرة ويصلي

على النبي صلى الله

عليه وسلم

ثم يكبر تكبيرة

يدعو فيها

لنفسه وللميت

وللمسلمين

النس بن ابي رضى الله عنه فعند الحارثى في كتاب النسخ والنسوخ ان رسول الله عليه السلام كبر على ابي رضى
 تكبيرات وعلى بن ابي رضى سبع تكبيرات وكان اخر صلوته صلوات رسول الله عليه السلام اربعاً حتى فرج من الكبرياء ثم قال
 اسأله وله قوله فسمعت ابا عبد الله ابي نوح تكبيرة عليه السلام اربع التكبيرات التي كبر بها حسداً وشتاً وسباً وثمانياتاً
 قيل في ذلك وفي رواية المصنف قول بن عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه الفقه الاجماع على الاربع ولا نعلم احداً من فقهاء
 الامصار قال خمس الا ابن ابي ليلى وقال صاحب المبسوط وغيره من الاصحاب وقد ثبت ما زاد على الاربع فنعلم
 فكيف اما قول بن عمر فحقه نظر لان بن منذر ذكر في الاثر ان الحسن بن قول بن مسعود وزيد بن ارقم ومن
 ابن مسعود كبيره وان ما كبره الامام وما قول صاحب المبسوط فيه نظر لانه يمكن ان كل الكل على الجواز مع ان الصحابة رضى
 قد فعلوا ذلك بعد النبي عليه السلام وروى ابن حزم عن بن عباس ثمانية اربعاً حتى انكسر على الجواز ثلثاً وكذا
 روى من انس وقال بن مسعود انها كانت التكبيرات ثلثاً فزادوا واحدة وعبر جابر بن زيد انه امر به زيد بن
 ان يكبر على الجواز ثلثاً قال بن اسامة في غايه الصحاح وكبر زيد بن ارقم على الجواز خمسة عشر رضى الله عنه
 وعن علي بن ابي رضى كبر على سهل بن عتيق ثمانية عشر الف مرة وقال انه يرى وذكر بن بطلان من علي بن ابي رضى كبر
 على البدرى ستاً وعلى سائر الصحابة خمسة عشر غيرهم اربعاً وكبر على رضى على قتادة سبعا ولكن ما رواه محمد بن ابراهيم
 في كتاب الآثار في كفاية الاجتماع على استقراء الامم على الاربع قال ابو عتيق عن حسداً بن ابي سليمان عن ابراهيم
 الخفي رضى الله عنه ان الناس كانوا يصابون على الجنازة خمسة وشتاً واربعاً حتى قيل رسول الله عليه السلام ثم كبروا
 كذلك في رواية ابي بكر الصديق رضى الله عنه ولى عمر بن الخطاب رضى الله عنه ففعلوا ذلك فقال لهم انكم حشر اصحاب محمد عليه السلام
 معي فكلفونكم تختلف الناس بعدكم الناس حديث احد بابا بانيه فاجمعوا على شئ اجمع عليه من بعدكم فاجمع رضى الله عنه
 محمد عليه السلام ان ينظر واخر فبذرة كبر عليها النبي صلى الله عليه وسلم حتى قبض فباعتها ونما ويرفعون ما سواه ففعلوا فوجدوا
 جنازة اخرها فبذرة كبر عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم اربعاً قلت فيه انقطاع بين ابراهيم وعمر رضى الله عنه وصح على النبي عليه السلام
 اربعاً اخر صلوته صلواتها على الغياشي كبر اربعاً وثلثت عليها حتى توفي وذكر بن بطلان عن همام بن عمار ان عمر
 رضى الله عنه الناس على الاربع الا اهل بدو فانهم كانوا يكبرون عليهم خمسة وشتاً وسبعا وقال بن حزم عن الحكمي
 كبر عمر رضى الله عنه على اربعاً وزيد بن ثابت كبر اربعاً على امه وعبد الله بن ابي اوفى كبر اربعاً على ابنته وزيد بن ارقم
 كبر اربعاً وكذا البراء بن عازب بن عمرو وابو هريرة وعقبة بن عامر رضى الله عنهم صح ان ابا بكر الصديق صلى
 على النبي عليه السلام فكبر اربعاً وصله صلبه على عمر فكبر اربعاً وصلى الحسن على عمر فكبر اربعاً وصله عثمان

على جواب فكل واحد من هذه الامام لم يتابعه الا بعد الموت خلافا لوقوعه في قول زرق قال احمد بن ابي حنيفة
 واشيعة وفي الصحيح قال ابو يوسف يتابعون في الدنيا وهو رواية عن ابي يوسف ومكي احمد بن الشافعي في الانتقال
 اذ كان منساقا بعد الامام لا يتصل بها العلوة عندنا وعند الشافعي في الاطهر وعند اصحابه وجدا انها يتصل وعن صاحب
 احمد كذلك وفي الذخيرة لوزاد الامام خامسة سمعت صنفه ورؤي ابن القاسم عن مالك بن اعين فيما لا نسا من شارب
 الشيعة فيمنع تسليم الامام وهو المختار وفي الحديث وهو الصحيح وفي رواية عن ابي حنيفة رضي الله عنه يسلم ولا يتنظر
 وهو قول الشافعي ومالك في رواية بن المنذر وابن القاسم القتيبة وفي الذخيرة قال ابن القاسم يسلم
 وجه قول اخر من سعادته بمعية كما قلنا فمتا بعد المتتري كما في تنكيات الديرة وفي قول ابي حنيفة واصحابه
 اشار الى المصنف بقوله لا يسلم لانه منسوخ شى اى لان الزيادة على اربع تكليات منسوخة ولا تتابع في المنسوخ قال
 الاكل قلنا ثبت ان الصحابة تشاوروا في فعله الا في مملوكة ملأنا فصار ذلك مستوحيا بما عزم قلت فيه نظر
 لانه قد ذكرنا من جملة من الصحابة والتابعين ثم اتهم كبروا اكثر من اربع بعد النبي عليه السلام فكيف يكون اجماعا
 وكيف يكون المنسوخ بعد النبي عليه السلام وقال الا تترأسي لم يجز الاقتداء
 في التكبير الزائد على الاربعة كما لم يحول لاقية ابي حنيفة بعد اذ اول الامام على الاربعة والجماعة فعله كلامه يعني
 ان يتابعه المتقدم في ما لم يتجاوز عن فعل الصحابة وقد ذكرنا من جملة من اتهم كبروا اكثر من اربع بعد النبي عزم
 هم لما روينا شى وهو قوله لانه عليه السلام كبر اربعاهم ويتنظر تسليم الامام في رواية شى اشار بهذا الى انه
 اذ لم يتابعه المتقدم في زيادة ما ذكرنا من جملة من اتهم كبروا اكثر من اربع بعد النبي عزم
 امامهم فيسلم مع شى ليس بمشايخه ما وجب المتابعة فيه في الواقعات وعليه الفتوى وبه قال مالك في رواية
 وفي الخليفة في الانتظار وجواب وفي روضة الزندوسى لم يتابعه اذ كان يسلم من الامام اما اذا كان يسلم
 من الماذنين كبر كما في تنكيات العديم وهو المختار شى ونظر تسليم الامام في الزيادة وهو المختار ونرى
 رواية من ابي حنيفة لا يتنظر تحقيقا للحق فيه والاثبات بالدعوات استغفار للميت والبدائية بالثناء ثم بالصلاة
 ثم القاء شى اشار به الى بيان المقصود من اتيان الدعوات للميت بعد التكبير الشنة وهو ان المقصود من ذلك
 استغفار للميت اى طلب المغفرة له ولكن هذه الدعاء ليست سنة يعقل بها حتى يتحجب الله تعالى بهذه الدعاء
 وهو لا يبرأ اولا بالثناء ثم بالصلاة عليه السلام بعد التكبير الشنة ثم ياتي بالدعاء بعد التكبير الشنة وذلك
 لقوله عليه السلام اذ اراد احدكم ان يدعو خليفته بعد الدعاء فيصلي على النبي عليه السلام ثم يدعو كذا ذكره صاحب الدعاء

ولو كبر الامام

حسب ما يتبعه

انتم خلافا لرواية

لانه منسوخ

لما روينا ويتنظر

تسليم الامام

في رواية وهو المختار

وكذا يتلوا الدعوات

استغفار للميت

والبدائية بالثناء

ثم بالصلاة

المسماة

ولا يستغفر للمسي
ولكن يقول اللهم
اجعل لنا فرقا
واجعل لنا فرقا
وذخر واجعله
لنا شافعا وشفعا
ولو كبر له صام
تكبيره أو تكبيرتين
لا يكبر إلا حتى يكبر
أخرى بعد جملته
عند أبي حنيفة
وقال أبو يوسف
يكبر حين يحضر
لأن الأولى
لأنه لا يفتتح السجدة
بأثابه

ولم يبين من حيث الشك قلت في الحديث رواه أبو داود والترمذي في حديث فضالة بن عبيد
قال سمع رسول الله عليه السلام رجلا يدعو لمحمد بن عبد الله ولم يصل على النبي عليه السلام فجل بذنوبه ما عاه فقال له إذا
صلى عليك فليبدأ بالتكبير اللهم والحمد لله والثناء عليه ثم يصلي على النبي عليه السلام ثم يدعو بعد بأشياء قال الترمذي حديث
حسن صحيح ورواه ابن حبان في صحيحه والحاكم في المستدرک واعتبر بذلك بالتشهد في الصلاة وفي التهنيت ولا يخرج شيء
من الحمد والثناء والصلاة على النبي عليه السلام والدعاء للميت لأن هذه الأفعال ذكر كلهم والذكر فيه الأفعال
أولى وقال بعض المشايخ إن الشدة أن يسبح الصلوة الثاني في ذكر نصف الأول ويسبح الثالث وذكر نصف الثاني
وعن أبي يوسف أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يسجد من كل السجدة ويغني أن يكون بين ذلك وقال الكرخي ليس
سأذكر من التهنيت على الله تعالى ولا في الصلاة على النبي عليه السلام ولا في الدعاء للميت شيء موقت يتراعى ذلك
ما حضر وتيسر عليه ذلك لما روي عبد الله بن سعد بن أبي حنيفة قال ما وقت لنا رسول الله عليه السلام في صلاة
البناء فقلنا لا فإذ كبر ما كبر اللهم واتق من طيب الكلام ما شئت وتعدبنا الكلام فيه فيما مضى عن قريب
هم ولا يستغفر للمسي ولكن يقول اللهم اجعل لنا فرقا واجعله لنا جارا وذخرا واجعله لنا شافعا وشفعا لأن
المسي فرغ القلم عنه ولا ذنب له ولا حاجة إلى الاستغفار في البداية إذا كان الميت صبيبا يقول اللهم اجعله
فرقا وذخرا وشفعا فإني كذا روي عن أبي حنيفة وهو مروي عن النبي عليه السلام وفي الحديث إذا كان الميت
صبيبا أو مجنونا يقول اللهم اجعله لنا فرقا واجعله لنا شافعا وشفعا وفي الحديث يدعو الوالد
واللهوين وقيل يقول اللهم اكفني به أو اعظم به أجريا اللهم اجعله في كفلة الجاهل والمجاهد والمؤمنين وأهله
وأما غيره من داره وأبائهم من بلد اللهم اغفر لهما ورحمهما ومن سبقتنا بالإيمان قوله فرقا بفتح الفاء والراء والهمزة
الهمزة في الغرط والغراط المتقدم في طلب المار والمراهبة المتقدم في أم الآخرة ومنه قوله عليه السلام أنا فرطكم على الجوف
أي مقدمكم قوله ذخر الجمل إلى السجدة أي خير الباقيات ذخر قوله شافعا من شفاعة قوله شفعا تشديد الفاء المقبوضة أي بول
الشفاعة هو ولو كبر اللهم تكبيرة أو تكبيرتين لا يكبر إلا حتى يكبر إلا ما مضى من أي تكبيرة أخرى هو بعد جملته
أي حضور الثاني من عند أبي حنيفة ومحمد بن شرم إذا كبر اللهم اكفني به أو اعظم به أجريا اللهم اكفني به أو اعظم به أجريا
وكذا الحكم سواء إذا كبر اللهم بعد التكبيرة الأولى والثانية أو الثالثة قال ابن المنذر وهو قول الحارث بن يزيد والنعمان
وما لك فلا سمعنا في حديثه قال أبو يوسف يكبر من سجدة لأن الأولى من أي التكبيرة الأولى هو لا يفتتح سجدة
الافتتاح الصلاة كما في سائر الصلوات هو والسجدة يأتي بشيء أي تكبيرة الافتتاح بلا تنفاس كما في صلاة الجنازة وقوله قال

واحد في رواية ومن احسن ما كبرهم ولما شئ اى ولا في حقيقته ومحمد بنهما الله من ان كل كبيرة قد شئ من التكبيرات
 الاربعة هر فاجبة مقام ركعة شئ فلما يجوز للمسبوق ان يقتضى القايث قيل ان يشترع مع الامام والدليل على ان
 كل كبيرة فاجبة مقام ركعة انه لو ترك واحدة منها ليجوز صلوة كما لو ترك ركعة واحدة اقل اربع ركعات في الظن
 ثم عند ما يتعدى ما بعد السلام لم ترتفع الجنازة ولو فعلت بالايدي ولم ترفع على الاكثاف كغيره ففان الرواية
 وعن حماد كانت الى الارض اقرب اليك ولكانت الى الاكثاف اقرب لاكبر قيل فاقطع حتى يتابعه وعند الشافعي
 قولان وقد اشار الشافعي الى ترجيح التكبيرات مع ما فيه دواعي العوطة وفي الاشارة قال ابن السيب عطا واتفق
 والزهري بن سيرين والنوري وقاوة والاك واحد منهم التذني رواية واسحاق والشافعي المسبوق يقتضى
 ما فاتت باقبل ان يرتفع الجنازة فاذا ارتفعت سلم وانصرف كقول اصحابنا قال ابن المنذر روى اقول وقال
 ابن عمر لا يقتضى ما فاتت من التكبير روى قال الحسن البصري والشافعي والداودي واحمد ولو لم يركب الامام اربعاً
 ولم يسلم لم يخل منه وفاتمة الصلوة وعند ابن يوسف والشافعي فخل معه ويلقي بالتكبيرات ما كان خاف ذم
 الجنازة وفي المحيط وعليه الفتوى وعند الشافعي بقية انما تتمة ايضا صا رسوقا باسباع او اقل كما هو منه
 انه اتم الصلوة بالصفة المشروعة وان نعت الجنازة هو والمسبوق لا يجدي ما فاتت او ذم من شئ من اربع ارب
 عن قول ابن يوسف والمسبوق ياتي به وآخرون ان المسبوق ليس ان مقتداً او لا بما فاتت من الادراك مع الامام
 لانه اذا اقتدا به يقع في حقه ما فاتت قيل او ما ذكره الامام وانما نسخ كان ذلك في صدر الاسلام ثم نسخ وكلمته
 اذ في قوله اذ هو لتحليل يعني ان الاقتدا بما فاتت مستحب ثم لو كان شئ اى الرجل الذي يريد الصلوة وقت
 فاتت التكبير الاول هم حاضر مع الامام فلم يكبر مع الامام لا ينتظر الثانية شئ اى التكبير الثانية هم بالاتفاق شئ
 بين الامم الشافعية لا يميزه بالدرك شئ لكلام التكبير ضرورة العون لقان هم ويقوم الذي يصلي على الرجل الذي
 ابتداء الصلوة شئ اى ابتداء الصلوة لم لا شئ اى لان الصدر موضع القلب فيه نور الايمان شئ قال في القائل
 انك كتب في قولهم الايمان هم فيكون القيام عنده شئ اى عند الصدر اشارة الى الشفاعة لا يمان شئ يعني اشارة
 الى ان يشفع له بما في المسبوق وحسن اقامة الامام من الميت تحت الصدر قال في جامع الفقهاء في التذكار واختار الطحاوي هم
 وعن ابن حنيفة هم اذ يقوم في الرجل كجاءه من المرأة بعد ما شئ وقال ابن السيب في قول الشعبي وفي البيع روى الحسن
 بن علي حنيفة هم في كتاب الصلوة انه يقوم بجاءه من الرجل بعد ما شئ وفي المسبوق الصدر هو الوسط فان قيل يدبره راسه تحت يده وجاءه
 حال صاحب النماية هو الوسط يسكن له بهم المخل الفتي يعني بين يدي الشئ ليس كذلك فاعل الكل من صاحب النماية وهو الشافعي وقت قال

ولهما ان كل تكبير فاجبة

مقام ركعة واستحب

لا يتدى ما فاتت

اذهو من شئ ولو كان

صاحداً فاعلم بكبره

الايمان لا ينتظر الثانية

بالاتفاف لا يعتزلة

المسبوق ويقوم الذي

يصلي على الرجل والمرأة

تجذب الصلوة لا يضر

القلب وفيه نور الايمان

فيكون القيام عند

اشارة الى الشفاعة

لا يمانه من الجنيحة

ان يقوم من الرجل

يجزاه رأسه ومن

المرأة بجاءه وسطها

من صحت النسب في قيامه على المرأة عند عجزه عنها لولا انه لما كان لأم لم يكن النعوش فان يقوم الامام هذا
 مجتهدا يستر باسن القوم هذا النظم ابو داود والنظام الذي عن ابي غالب قال سألته عن النسب بين الملك على الجادة
 رجل فقام فناداه باسمه ثم جاءه الجادة امرأة من قرش فقال يا ابنة حمزة صل عليها فقام حيال سطر السري قال
 العلماين زيدا يا ابنة حمزة بكز ارايت رسول الله عليه السلام على الجادة مقامك منها ومن الرجل مقامك منه قال
 نعم فلما فرغ قال انظروا ونظروا ما جئنا عن ابي غالب قال ايت افس بن مالك يعلى على رجل فقامت حيال راسه
 فبقي الجادة اخرى فقاموا يا ابنة حمزة صل عليها فقام حيال سطر السري فقال العلماين زيدا يا ابنة حمزة بكز ارايت
 رسول الله عليه السلام قام في الجادة مقامك من الرجل وقام من المرأة مقامك من المرأة قال نعم فقام فاقبل علينا
 بن زيدا فقال انظروا وهذا النظم روى احمد واسحاق بن حماد وروى ابو يعلى الموصلي في مسانيدهم داود غالب اسمه
 نافع وقيل نافع البجلي الخياط البصري سماه يحيى بن معين صالح وقال ابو حاتم شيخ قوله المريد بكسر الميم وسكون
 الراء وفتح الباء الموحدة وبه الموضع الذي كتب فيه الاصل الغفر ويسمى حريد المدينة والبصرة والمريد ايضا الموضع
 الذي كتب فيه الشعر لعشيق والسكة الطريقية المصاحبة من النخل ومنها قيل لازمة السكة اصطفا في الدرر فيها قوله
 فقيه ابي مخنف من وقديني والد بهتان بكسر الدال وفتحها رئيس القرية ومقدم الثنا والاصحاب الزراعة وهو معرب
 وفونه اصلية وقيل زائدة وابو حمزة كفيته انس قوله المرأة الانصارية وفي رواية الترمذي امرأة من قرش قال
 النووي العلما كانت من قرش وبالحلف من الانصار وعكسه قوله وعليها نعل احمر النعل ففتح النون وسكون الهمزة
 المعطاة وفي آخره شين مجتهد هو مثل المدينة توضع على السري ونظي ثوب يستر بها عن عين الناس وهي كالقبة
 على السري هم قلنا تاويله ان جنازتها لم تكن منقوشة فقال بينا وبينهم شمس هذا التأويل غير صحيح لان سفي رواية
 ابو داود فربوا ما وعليها نعل احمر فكيف ان جنازتها لم تكن منقوشة فان قلت الما وروى يكون قد اعترض على وتأ
 الترمذي فانها لم يذكر فيها النعل قلت الحديث واحد في نفسه واحدة والراوى عن انس هو ابو غالب فتمثل ان الراوى
 عن ابي غالب قد اقتصر فيه عن ذكر النعل ولكن يمكن ان يقال ان المرأة التي صلى عليها انس كانت جنازتها منقوشة
 ولا يلزم من ذلك ان يكون النساء التي صلى عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم جنازته من منقوشات فبعض التأويل في ذلك
 بينا وبينهم اى من المرأة التي صلى عليها انس من القوم الذين كانوا صلوا معه ليتبرئوا من القوم الموحدين من الاشرار مع نفوذنا
 لم يحرموا حول هذا المكان ولم تسمهوا التقية بالآقا ومنه وضو الا تترى يقول قيل في تأويله لانه لم يكن النعوش
 وكان يقوم الامام حيال مجتهدا لان باسن القوم قلت كيف يقال لانه لم يكن النعوش وقد حكى البند بغير

قلنا تاويله

ان جنازتها

لوتكن منقوشة

فحال بيننا

وبينهم

فان صلوات على
 جنازة تركبانا الجنازة
 في القياس لا ينفذ
 دعاء وفي الاستحسان
 لا يجزئهم لا ينفذ
 صلوة من وجهه
 القيمة فلا يجوز
 تركه من غير ضرورة
 احتياطا ولا بأس
 بالاذن في صلوة
 الجنازة لان التقدير
 حق الولي ينفذ
 ابطاله بتقديم
 عليه وفي بعض
 الفتوى لا بأس بالاذن
 اى الاحتياط وهو
 ان يعلم بعضهم
 بعضا ليقضوا
 حقه ولا يصلى
 على ميت في مسجد جماعة

ان اول الخلفاء من قبل رسول الله عليه السلام فانه امر بذلك هم فان صلوات على جنازة تركبانا الجنازة في القياس
 لا ينفذ ما عاين في الاستحسان لا يجوز سماعه من غير ضرورة ولا قرينة ولا قنينة فيها ليس بسجد وفيه قال بعض
 المالكية هم وفي الاستحسان لا يجوز سماعه من غير ضرورة ولا قرينة ولا قنينة فيها ليس بسجد وفيه قال بعض
 غيرهم عاين ما عاين في الاستحسان لا يجوز سماعه من غير ضرورة ولا قرينة ولا قنينة فيها ليس بسجد وفيه قال بعض
 لا اعلم فيها خلافا وارادوا التحريم التكبير الاول فانما ترك فيها وكذا لك يشترط فيها استقبال القبلة والطهارة
 وسر العورة وازالة النجاسة هم ولا بأس بالاذن في صلوة الجنازة ش اى لا بأس بالاذن الولى بغيره بالامانة
 اذا احسن نظره شخص في تقديره من غير ضرورة وشهادة ارجى له لان التقدم حق الولي ش اى لان التقدم
 على غيره في الصلوة على الميت حق الولي ش فيك ابطاله ش اى يكفى لولى ابطال الله اى تركه بغيره هم التقدم
 غيره ش في الصلوة عليه قيل اذ ان ياذن الاقرب للمجهول تقدم في الصلوة عليه قيل اذ ان ياذن اوليا
 الميت للمصلحة منه الا انصراف قبل من الميت فانه لا ينبغي لغيره ان يذوقه وقته الا ما ذنم لانه عليه السلام قال
 اى المؤمنين ولينا يا مرن والى الميت قبل الفسخ والمرأة تكون فى الركبة وعن ابى هريرة قال قال رسول الله
 صلوا من شهد الجنازة حتى يصلى عليها فليدعها ومن شهد الا حتى يدعها فليدعها قيل وما القبر الطان قال
 مثل الخليلين تنفق عليه وفي سلم حتى يرضى في القبر ويؤى القبر اطل شل صدره وفي بعض النسخ ش اى تستفتح
 بجاء بغيره لا بأس بالاذن اى لا اعلام وبيان يعلم الناس بعضهم بعضا ليقضوا حقه ش اى ليدعوا وحق الميت
 لما روى عن ابى هريرة انه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول حق المسلم على المسلم خمس والسلام وعيادة المنيين
 واتباع الجنازة واحابة الدعوة وتشميت العاطس اخبره البخارى وسلم في الحديث وعيادة بعض المشايخ النصارى في
 الاسواق لانه شئ عن الجارية والاصح انه لا بأس به لان فيه تمكيد الجماعة من المصلين عليه والمنفقرين وفي الحديث
 وجاءت الفتوى بكبره النصارى في الجماعة والاسواق وفي قاضيها قد تحسن بعض النصارى في الاسواق للجنازة
 ترغيبا لانتاش الصلوة عليها وذكره بعضهم ذلك والاولى ص وفي الذخيرة ذكره بعض شيوخنا في ذلك وذكره الكركرى
 عن ابى حنيفة انه لا ينبغي ان يؤذن بها الا لهما وجير انما يوسى فيها وكثير من شيوخنا يجرى على ما روى به باسكان النصارى
 هم ولا يصلى على ميت في مسجد جماعة ش اعترضه عن المسجد الذى بنى لاجلها وبه قال لكثربن ابى ذؤيب قال لشافعى واخذوا
 وابو ثور ولا بأس بها اذا اختلفت تلويتها واجتواها روى عن سعد بن ابى قاسم روى ما توفى امرت عاتشة روى ما روى
 المسجد حتى صلى عليها ازواج النبي صلى الله عليه وسلم ثم قالت بعض من حج له لعلها بالناس علينا ما فعلنا فقال لانا نعم قالت استخرجوا

ما صلى رسول الله عليه السلام على جنازة سهل بن الربيع الا في المسجد واه مسلم وشار الى ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم
 . . . صلى على جنازة في المسجد فلا اجر له في ذلك الحديث رواد ابو داود وابن ماجه من حديث ابن ابي نعيم عن صالح
 سويلج عن ابن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى على ميت في المسجد فلا شيء له من الاجر الا في جنازة
 ابن ماجة فلا شيء له من الاجر الا في جنازة فلا شيء له من الاجر الا في جنازة فلا شيء له من الاجر الا في جنازة فلا شيء له من الاجر الا في جنازة
 والصحيح فلا شيء له من الاجر الا في جنازة فلا شيء له من الاجر الا في جنازة فلا شيء له من الاجر الا في جنازة فلا شيء له من الاجر الا في جنازة
 وعده من منكرات صالح شره استدل في حديثه ان لا يردى عنه وفيه عنه والى ما لا يخفى واما حديثه فانما ليس بثقة ولا
 النساك لا قال فيه ثقة وقال ابن حبان في كتاب الغرر اختلط بآخره ولم يثبته حديث حديثه من تنبيهه فاستحق الترك
 ثم ذكر له هذا الحديث وقال الربيع في صحيحه انما لا يخفى وقال ابو داود في صحيحه انما لا يخفى وقال ابو داود في صحيحه انما لا يخفى
 انه حديث لا يصح الا في جنازة فلا شيء له من الاجر الا في جنازة فلا شيء له من الاجر الا في جنازة فلا شيء له من الاجر الا في جنازة
 في النسخ المشهورة المسموعة من سنن ابى داود فلا شيء عليه فلا شيء له من الاجر الا في جنازة فلا شيء له من الاجر الا في جنازة
 وان سألتم فما ادى فليعلموا انما لا يخفى تحت الجواب عما قالوه من وجوب الاول ان ابا داود روى هذا الحديث
 وسكت عنه فلهذا دليل على انه لا يصح عنه الثاني ان يحيى بن عيينة الذي هو متصل في هذا الباب قال صالح ثقة الا
 انه اختلط قبل موته فمن تبعه قبل ذلك فهو بطلان حجة ومن تبعه قبل ذلك فهو بطلان حجة ومن تبعه قبل ذلك فهو بطلان حجة
 بن المغيرة بن الحارث وسكت ابن ابي ذؤيب الثالث قال ابن عساق انهم من قبل عن صالح ما رواه عنه ابن ابي نعيم
 من صاحب الزايع ان غالب ما ذكر فيه من قبل من ذلك قول النوفلي الذي في النسخ المشهورة والمسموعة من
 سنن ابى داود فلا شيء عليه فانه يرد قول الخطيب المحفوظ فلا شيء له من الاجر الا في جنازة فلا شيء له من الاجر الا في جنازة
 المرعيتي في فلا وجه له ولم يذكر ذلك في كتابه حديث يرد ما ذكرناه من رواية ابن ابي شيبة في مصنفه فلا صلوة له
 وقال الخطيب روى فلا اجر له فلا وجه له في هذا الموضع عايناه من تمامه في اللام مطلقا بل هو من غير دليل ولا داع الى ذلك
 ولا سيما ان الجواز عندهم روى لا يعارضه الا عند الضرورة ولا ضرورة بيننا واقتوى ما يذكركم به من رواية ابن ابي شيبة روى
 فلا صلوة له فلا يمكن له ان يقول ههنا اللام بمعنى على الفساد المعنى التماسا ان قول بن حبان هذا باطل حجة مائة على تعطيل الجواز
 فكيف هذا القول وقد روى ابو داود وسكت فاقول الامر ان يدل على منعه عنه وانه رضى به وحاشي من ان يرضى
 بالباطل السادس ما قاله الجوزي في النسخ واللام هو جعفر الطحاوي رحمه الله تعالى وهو ان الرذائل لما اختلفت عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث يحتاج الى الكشف ليعلم المتأخر منها فيجعل نسخا لما تقدم حديث عائشة روى اخبار عن فعل رسول الله

لقول النبي صلى الله عليه وسلم
 من صلى على جنازة في المسجد
 فلا اجر له

عاليه السلام في حال الالباب التي لم ينفذ منها شي وحديث ابي هريرة اخبار عن سفي رسول الله عليه السلام الذي تقدمه
 الالباب فصارنا سنا حديث عائشة واذكرا الصلوات عليها ما يؤيد ذلك فان قلت من التي قيل يكون هذا النسخ قلت
 من قبيل النسخ بدلالة التاريخ وبيان يكون احد النسخين موجبا للخط والآخر موجبا للالباب والآخر صار عليها فيكون
 متنازعا فان قلت لا يصح بالنسخ قلت لا يلزم النسخ مخرج هذا ظاهر فان قلت ليس بين الحسينيين منافاة فلا تأخر
 فلا حاجة الى التوفيق قلت نعم كما صح حديث ابي هريرة بالوجه التي ذكرناه فثبت التعارض فان قلت مسلما خرج حديث
 عائشة ولم يخرج حديث ابي هريرة قلت لا يلزم من ترك مسلم تحريم عدم صحته لانه لم يلزم نزاع كل صحيح عن النبي عليه السلام
 وكذلك البخاري ولئن سلمنا ذلك فان حديث ابي هريرة لا يخلو عن كلام فكذلك حديث عائشة لا يخلو عن كلام
 لان جماعته من الخلفاء مثل الرازي وغيره عابوا على مسلم على تحريم اياه سدا لان الصحيح انه مثل كراودا مالك الحديث
 عن ابي المعمر عن عائشة مرسل والمرسل ليس بحجة عند النحويين وقد ادل بعضهم حديث عائشة بانه عليه السلام انما صلى في المسجد
 بعد المطر وقيل لا يخرج من كل صلاة الا يخرج على الجنازة وخارج المسجد اولى وفصل بل وجب الخروج من الخلاف لاسيما في
 باب العبادات هم ولا ينجى الا اذا المكتوب شئ ابي لان المسجد يشبه لاقامة الصلوات المكتوبات فيكون في غير
 في غير المسجد اولى وافضل هم ولا يمتثل لموت المسجد شئ ابي ولان فضل صلاة الجنازة في المسجد يمتثل لموتهم وقام
 بتبنيهم وقد قال عليه السلام جنبوا مساجدكم مساجدكم ومجانيكم فاذا اقموا ان ينجوا العبيد واليهما بين المساجد
 فالميت اولى لاسيما لانه فلا يؤمن منه لموت المسجد هم وفيما اذا كان الميت خارج المسجد اختلف المشايخ شئ قوله اختلف
 المشايخ ميتا وخبره قوله فيما اذا كان الميت وانما خارج المسجد على التسع يعني في خارج المسجد وذكر في تيمية الشماوكر
 ناقلا عن قتادة بن الايام خير الدين اذا كانت الجنازة والقوم والامام في المسجد فالصلوة كبروتها باتفاق اصحابنا
 واذا كانت الجنازة والامام وبعض القوم خارج المسجد وباقي القوم في المسجد فالصلوة كبروتها بالاتفاق والكانت
 الجنازة وحدها خارج المسجد فاختل المشايخ فيه بعضهم قالوا يكره منهم السيد الامام ابو شجاع لما ان المسجد ينجى
 لاداء المكتوبات وقال بعضهم لا يكره لان المني موجب للكرامة وبيان احتمال لموت المسجد فقتل ولا يقال يلزم
 على ما ذهب اليه السيد الامام ابو شجاع ان لا يجوز القطوع في المسجد لانا نقول ان التطوع يتبع للمكتوبة فالحج بها
 بخلاف صلاة الجنازة لانهما خير آخره قال سماعيل المتكلم الصلوة عليه في المسجد كبروتها كراية تحريم وقتل
 شئ لا يمتثل كراية تيمية ذكره في تقيمية المنية هم ومن اتمل بعد الولادة سعى وغسل وصلى عليه شئ اتمل مفتاح التاء
 على بناء الفاعل لان المراد بهما رفع الصوت لا البعد فنفى المغرب الجوا العلال واستهلو ارفعوا اصواتهم عند رقة

ولا يبنى لاداء
 المكتوبات ولا يمتثل
 لموتهم ولا يمتثل
 المسجد وفيها
 اذا كانت الميت
 خارج المسجد
 اختلف المشايخ
 ومن استعمل
 بعد الولادة
 اتمل غسل
 وصلى عليه

واهل واهل على بناء المقول اذا اصر المراد وقع صوت بالبكاء عند ولادته وفي الايضاح الاستئصال ان يكون
 سنة ما يدل على حيوة من بكاء او تحريك عضو وان يطرق بعينه وبه قال الشافعي واهله وقال مالك لا يصلي الا
 ان يطلو ذلك فيحقق حيوة وعن مالك واحمد في رواية الاستئصال ان يتبل سارغا وفي شرح مختصر الكرخي
 ومن ولد حيا ثم مات فعلا به ذلك كله لعني التثنية والغسل والصلوة وكذا اذا استهل وفي التحفة وغيره ما دام
 يستعمل الغسل لا يورث ولا يسمى لان هذه الامور من احكام الاحياء وروى الطحاوي ان اثنين الميت
 يغسل وعن محمد في سقط استبان غلقة لغسل وكيفن ويخيط ولا يصلي عليه وقال النووي في الاستئصال سقط فصله
 عليه محمد بن ابي بن عباس انه عليه السلام قال في الاستئصال سقط صلى عليه وورث وهو غريب ومن رواية جابر واما
 الترمذي والنسائي والحاكم والبيهقي واسناده ضعيف ونقل ابن المنذر الاجماع على وجوب الصلوة على
 الطفل وعن ابن حنيفة لا يصلي عليه حتى يبلغ وخالق العلماء كاذبه وكفى القدرى عن بعض العلماء انه صلى عليه
 وبومرود وشاذ وعن المغيرة بن شعبه انه عليه السلام قال للراكب خلف الجنادة والماشي حيث شاولا طفل
 يصلي عليه رواه النسائي والترمذي واحمد قال الترمذي حديث صحيح ومن لا ذنب له يصلي عليه كالنبي والكافر
 الذي اسلم ومات غيبا قتل ان يحرق ذنبا والمجنون الذي استمر جنونه من حين البلوغ حتى مات
 وعن ابن عمر لم يصلي عليه فان لم يستعمل به قال ابن سيرين واسحاق وقال احمد وداود ولا يصلي عليه اذا كان له
 اربعة اشهر وفي المحيط قال ابو عبيدة اذا خرج اكثر الولد وهو يتحرك صلى عليه وان خرج اقله لا يصلي عليه وقال
 ابن حزم في المحلى يستحب ان يصلي عليه استل ولم يستل ولم يجب واستل بحديث عائشة روى انه عليه السلام
 لم يصلي على ولده ابراهيم وهو ابن ثمانية عشر شهرا وقد جاء حديثان مرسلان فقلت اخبرني ابو داود في سننه
 سن طريق ابن اسحاق حديثي عبد الله بن ابي بكر عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة قالت مات ابراهيم
 بن النبي عليه السلام وهو ابن ثمانية عشر شهرا فلم يصلي عليه رواه ايضا احمد واليزار وابو يعلى الموصلي
 مسانيدهم واما الحديثان المرسلان فرواهما ابو داود وايضا الاول قال عثمة بن عمار بن السبيعي ثنا محمد بن
 حبيب عن ابي بن داود وقال سمعت ابي قال لما مات ابراهيم بن النبي عليه السلام صلى عليه رسول الله عليه
 في القاف عاتقاني قال قرات على سعيد بن يعقوب الطائفي حديثكم عن المبارك عن يعقوب بن القعقاع عن عطاء بن
 النبي عليه السلام صلى على ابنه ابراهيم وهو ابن سبعين ليلة وقال الخطابي ان مرسل عطاء اولي الامر من وان كان صدر
 عائشة احسن اتصالا واغتمس هو وغيره ممن سلم ترك الصلوة عليه لعل ضعفه منها نقل النبي عليه السلام عن الصلوة عليه

فلا نسا من الموقى هم ومن لم يستل وبع في خرقته كرامة لعيسى آدم شس اى اكر المبنى آدم ذنصا على التليل
هم ولم يصل عليه لما دناش اشارة الى قوله عليه السلام اذا استل الملوو الحديث هم ويصل فى غير ظاهر الرواية
شس وجرى رواية عن ابى يوسف ومحمد بن عيسى فيه اخذ الطحاوى هم لانه نفس من وجب شس بديل استيلاوه
وانقضاء العدة به ولا يلزم من سقوط الصلوة سقوط الصلوة وانصل كما فى الكا قرحم وهو المختار شس اى غير
ظاهر الرواية هو المختار وعن محمد بن عيسى لا يصل عليه وهو ظاهر الرواية وبه اخذ الكرخى وعندنا شس لولم يظلم
فيه علامة الحيوة ولم يكن له اربعة اشرف في خرقته ودفع بلا فصل ان كان قد بلغ اربعة اشرف فيه قولان
القديم يعنى يصلى عليه فى الحديث لا يغسل لا يصلى هم واذا سعى صبحى احد ابويه فمات لم يصل عليه لانه تبع لهما
شس اى للابوين وفى بعض النسخ تبع لادى احد ابويه فمات لم يصل عليه لذى سبى لهما من واما لا يتبع
دار الاسلام لان تبعية احد الابوين الى لان الولد به والتبعية على مراتب واقوا بالتبعية الابوين واحد هما
ثم الدار ان لم يكن مع احد ابويه يكون مسلما يتعال الدار لان للدرا ثاثيرا فى الاستتباع كما فى القبط يوجب فى الدار
حيث يجعل على دين اهل الدار ثم بعد الدار تعتبر اليد حتى لو وقع فى الغيبة صبحى فى سحر جل فى دار الحرب فما يصلى
عليه يجعل مسلما يتعال لصاحب اليد وفى المعنى على اطفال المشركين الا ان يسلم احد ابويه او يموت مشركا فيكون
وله دة مسلما ويسبى منفذ واحد ابويه فانه يصلى عليه وقال ابو ثور اذا سبى مع احد ابويه لا يصلى عليه الا ان يسلم
وفى الاشراق وقال ابو ثور اذا سبى مع ابويه او احدهما او وحده ثم مات قبل ان يجازي الاسلام يصلى عليه الا
ان يقرب بالاسلام ويقتل شس الاستثناء من قوله لم يصل عليه يعنى اذا اقرب بالاسلام والحال ان يقتل صفقة الاسلام
وصفقة الاسلام على لذى ذكرت فى حديث جبريل عليه السلام انه يوم من بالند ولا تكتد وكتبه ورسله واليوم لاخر
والقدر غيره وشتره من الله يقتل معناه يعقد المناق والمصار وان الاسلام هدى واتباعه خير والكفر ضلالة
واتباعه شر وكذا شترى جارية وشتره من صفقة الاسلام فلم تعلم لا يكون بذلك مؤمنة وانا يصلى عليه عند الاقرار
بالاسلام هم لانه صحيح مسلمة تحاشى وبه قال بعض اصحابنا شس فى انقضاء الصلوة بظاهره بذهب الشافعى هم
او يسلم احد ابويه شس بنصب الامم عطف على قولان يعنى يعنى يصلى عليه اذا سلم احد ابويه ان لم يقرب الصلوة بالاسلام لانه
شس اى لان الصلوة تم بغير خير الابوين دناش اى من حيث الدين حتى ان الهبى اذا كان بين اليهودى والنصرانية
يتبع النظرية لان اليهودى شتر من النظر الى وكذلك بالعكس هم وان لم يسب مع احد ابويه صلى عيش وبه قال المختار
الصحاب الشافعى يتعال للسبى حتى لو مات فى دار الحرب بعد ما وقع فى يهسلم يصلى عليه قال بعضهم هو على كالم الكفر وهو ظاهر

ومن لم يستل
فى خرقته كرامة لعيسى
ادم ولم يصل عليه
لما دناش
فى غير ظاهر الرواية
الرواية لانه نفس
من وجب وهو المختار
واذا سعى صبحى
احد ابويه ومات
لم يصل عليه لانه
تبع لهما الا ان يقرب
بالاسلام وهو يقتل
لانه صحيح مسلمة
استحسانا او يسلم
احد ابويه لا يصلى
عليه الا ان يقرب
بالاسلام
وان لم يسب مع
احد ابويه صلى عليه

فلا تعرض الى الغسل والتكفين استلحق البيهقي وغيره من ائمة فقيه على الاغتسال من غسل الميت مع ان البيهقي روى
 هذا الحديث في سنة من طريق ثم قال لا حديث باطل اسانيد كلها ضعيفة وبعضها منكروا واستدل بن الجوزي بهذا
 الحديث لمن يرى بجواز غسل ترميم الكافر اذ مات وتكفنه وسواك ثم اجاب بان كان في ابتداء الاسلام وهذا
 ممنوع وليس عليه دليل علم ان الطالب وخديجة بنت خويلد زوج النبي عليه السلام في عام واحد وقال ابن
 اسحاق وقال البيهقي بل يعني ان خديجة توفيت بعد موت النبي طالب بثلاثة ايام وزعم ابو ادمي انها ماتا قبل
 الهجرة بثلاث سنين عام خروجه من الشعب وان خديجة توفيت قبل موت النبي طالب بثلثين ليلة وقال
 بعضهم الصحيح ان الطالب توفي في شوال سنة عشرة من النبوة بعد خروج النبي عليه السلام من مكة فماتت شهر
 واحد وعشرين يوما وكان عمره حينئذ ثمانين سنة ثم توفيت خديجة بعد النبي طالب بثلاثة ايام وكان
 موتها قبل الهجرة بثلاث سنين قال ابن كثير مرادهم قيل ان تقرض الصلوات الخمس ليلة الامم والاولا
 اسمه عبد مناف وبنو عبد الله الامم وكان له من الولد حفص وعلي ام باني اسمها فاخته قيل ومهد قيل فاطمة
 وهم حبيبة هو الذي كفل رسول الله عليه السلام بعد وفاته جده عليه السلام وفي بعض الشيعة الى ذوات مسلمات
 والذي صح في البخاري سنده هم لكن يعني فسل الشوب النجاشي في فريضة شياض الما عليه بنو النوف وغيره البهية
 بالميا من غير التفتيش من غير ملات سنة التكفين من عشرة اعداد وغيره حوطا وكافهم ويكره له خيرة ش من غير
 مراعاة ترتيب القبر وأشار الى ذلك كله اجماعهم من فريضة سنة التكفين والمحدثين وبذا يتعلق بالمسالكين
 مسالة الثالث عن الخزعة ومساخر القبرهم ولا يوضع فيه ش اى في اللحد يعني للجبيل لمحمد حتى يوضع فيه ثم يترك
 من المشقة كما قلنا في الجيفة ويقولنا قال الشافعي وقال مالك واحمد ليس لولى الكافر غسله ولا دفنه ولكن قال
 مالك بل لموارثه ولم يبين في الكتاب ان ابن المسلم اذ مات ولرب كافر بل يمكن ابوه من ايتام بمسند ومجتمعة
 ونفي ان لا يمكن من ذلك بل يعطيه المسلمون لان ابن اليهودي لما آمن برسول الله صلى الله عليه وآله قال رسول الله صلى الله عليه وآله
 وهو كذا في المسألة الأخيرة ولم يسل عليه وبين والده اليهودي وكبره ان يدخل الكافر في قبر قريب المسلم فيه ان
 موضع الكافر المعلن والمسلم يحتاج الى نزول الرحمة فيستقر قبره بذلك كذا في المبسوط والمحيط وذكر القبر تاشي لو كان
 هناك من يقوم من اقارب الكافر قالوا للمسلم ان يرد ذلك لهم ولكن يتبع الجائزة لنشأ الا اذا كان مسكنا فانه يبنى
 بمشي على حيد واما الجائزة ليعود مستقر لانهم وذكر الامام الكاشاني والمجيب ان الكافر انما يغسل لانه سنة في عامته
 بني اجم ولا نزال في قوله الله تعالى يكون ذكرا حبيبه عليه لا تطير حتى لو وقع في الماء يغسله بخلاف المسلم اذا غسل ثم

لكن يفعل غسل
 الشوب النجاشي
 في خزعة وتحفر حفرة
 من غير مراعاة سنة
 التكفين في اللحد
 ولا يوضع فيه
 بل يلقى

فيه فانه لا يغسله وقيل اغسل بيده وكذا صلى وهو حال ميت مسلم المكان قبل الغسل لا يجوز صلاته وبعد الغسل
 لا يجوز بخلات الكافر حيث لا يجوز قبل الغسل وبعد غير ان الكافر لا يخفى حال صلاته لانه ان الله تعالى ولا تقبل
 الاسلام فلما نتم له بالشفقة صار شر من المذنب في الخلعة والمترادة اقبل كيف له حفرة ويطبق فيها كالكلب
 ولا يرفع الي من اتقى الى ديمر لم ينفذ بخلات اليهودي والنصراني وذكر في النوازل انه يرفع الي من يدبر بنهم
 وقال ابو يوسف لا يرفع كما ذكرناه اذا اختلط موتى المسلمين وموتى المشركين ان وجدت علامة المسلمين في سياجهم
 وسر اربع الخنجان واختفاب وعلق العانة وليس السوا ويصلي عليهم بهذا ذكره في البداية فقلت في الخنجان
 نظرات اليهود وبعض النصاري يخشون وان لم يوجد جرد وكان المسلمون اكثر غسلا كلمهم وكفوا وصلى عليهم وفيه
 بهما المسلمون وان كان الكفار اكثر غسلا ولا يصلي عليهم وقال لسان في يفسلون ويكفون ويصلي عليهم وان كان
 موتى الكفار اكثر لا يصليون بالصلوة مسلمون وبه قال مالك واحمد والزمنا بن قدامة في المغني بها اختلطت
 الميتة بالاجتباب اوركت بالميتات حيث لا اعتبار بالكثر وهو الزام باطل فان الميتة اذا كانت اكثر لانه
 لا تجري وحكم الكل حكم الميتات وان كانت الزامة اكثر تجري واما اذا اختلطت انتة بالانبيات فالجزم في تأويله
 فيها يلح عند الضرورة والبضع الاستباح الا بالضرورة فلكي يجوز التحريم وان كانوا سواء يفسلون ولا يصلي
 عليهم قيل لا يصلي عليهم قيل يصلي عليهم وينوي بالصلوة والدعاء للمسلمين واما الدفن فلا راية فيه في المبسوط وذكر
 احكام الجليل في منقحه انهم ينفون في مقابر المشركين وقيل في مقابر المسلمين وقيل يخجلهم متبرعة على حدة وسوا
 قبورهم ولا ينسج وهو قول في بعض المندواني واهل الاختلاف في كتابية تحت مسلم مات على لا يصلي عليها بالاجماع
 ولكن تغسل وتكفن وختلفت الصحابة في دفنها قال بعضهم يرفن في مقابر المسلمين ترجيحاً للمسلم وقيل في مقابر المشركين
 وقال عتبة بن عامر وائمة بن الايقع يخجلهم على حدة وبذا احوط وفي بعض كتب المالكية يعين ظهراً الى القبلة
 لان وجهه انين الى ظهرا ووجه فروع اخرى ومقتضى في دار الاسلام مكان عليه سيا المسلمين يغسل وكيف يصلي
 عليه ان لم يكن فغسله واما ان الصحيح انه مسلم حكم الدار والحد في دار الحرب فان كان عليه سيا المسلمين فكذلك
 بالاجماع وان لم يكن فغسله واما ان الصحيح انه لا يغسل ولا يكفن ولا يصلي عليه ولا يرفن في مقابر المسلمين وعلى السبا وحده
 بالاجماع وفي الدار وحدار واما ان الصحيح العمل بها بغلبة الظن وفي التقنية حضرت صلاة في وقت صلوة المغرب قبل تقديم
 على شئ المغرب قيل يقدم له شئ عليها ولا خلاف في تقديم صلوة المغرب عليها وتقديم صلوة احدى عليها وتقديم شئ على الثانية
 لوجه الميت صيغة يوم الجمعة كره تاخير الصلوة عليه دفنه الى وقت صلوة الجمعة ولو غافا فوات وقت الجمعة بسبب نسيته

ليس في المشي بالخيار شي مؤقت غير ان العجاء اوصى من الاطباء في التحفة الاسرع بالبيت سنة ويكون
 ودون الجنب وفي البدائع وجامع الفتحة ليسر بالبيت بحيث لا يضطرب على الخبازة وهو قول جمهور العلماء لانه عليه
 حينئذ يسئل من تعال ما دون الجنب يسئل اى يسئل عن المشي بالخبازة فقال ودون الجنب داه ابو داود والترمذي عن
 ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قلنا بينا نحن المشي فقال ودون الجنب ان يكون خير العمل اليه وان يكون وان ذلك
 فقبه الامل النار وقال الترمذي في حديث غريب لا نعرفه من حديث عبد الله بن مسعود الاسن هذا الوجه وقال
 سمعت محمد بن جعفر النخعي يقول في حديث ابن جابر هذا وقال البيهقي في حديث ضعيف قلت راوى هذا الحديث
 عن ابن مسعود هو ابو ماجدة النخعي ويقال له النخعي قال حميد بن عمار بن عيسى بن عبد الله الجاهلي روى
 في الحديث من ابن جابر قال قال طلحة بن علفيا ويونكر الحديث وقال الدارقطني مجهول متروك وقال
 الترمذي مجهول وقال ابو احمد الكرابيسي حديثه ليس باقائه فان قلت روى النخعي وسلم رواه عن ابن جابر قال
 حضرت ابن عباس بن خبازة يومئذ في ربيعة فقال ابن عباس بن خبازة اذا رجعتم نعتنا فلا تروحوه ولا تروحوه
 وارفعوا روي عن ابن جابر في حديثه عن محمد بن فضيل عن بنت ابى بردة عن ابى موسى روى قال الربيعي عليه السلام
 بجماعة وحيي نعم كايض البرق فقال عليه السلام بفضل في جنازكم ويزايل على استحباب الرفق بالجماعة وترك البرق
 فكيف الجنبين ذلك وبين ان حديثه من حديث قال اما قول ابن عباس فانه راوا بالرفق في كنيته المشي
 ان يخطوا ويتكثف الغش عندهم نحو ذلك اوان يذرا روى لابن عباس والحديث المرفوع اولى بالاتباع
 واما حديث ابى موسى فانه منقطع من بنت ابى بردة وبين ابى موسى ومع ذلك فظاهر انه كان يخط في الاسرع
 بهامه واذا بانوا الى قبره وكبره الناس ان عليه قبيل ان يوضع من فناء القبائل لانه قد وقع الحاجة الى التعاون
 ش في العمل لان فيه انهما العائنة الامر الميت وكره الجاهل قبل وضعا احسن بن علي وابو هريرة وابن الزبير بن
 عمر والنخعي والشعبي والاذاعي واحمد واسحاق وقال لك والشافعي رضي الله عنه لا بأس بالجويس قبل ان يوضع
 وقال ابن شعبان الانزال الركبي يوضع ونار روى ابو داود ثنا احمد بن يونس ثنا سهيل بن ابى صالح الطخفي
 ابى سعيد الخدري عن ابيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا تبعتم الجماعة فلا تجلسوا حتى يوضع قال ابو داود وروى
 الشوري في الحديث عن سهيل بن ابى بردة قال حتى يوضع بالرفق ورواه ابو سارية عن سهيل بن ابى بردة
 حتى يوضع في اللحد سفيا فخط من ابى معاوية وهمل بن محمد بن حازم الضرير والقيام مكن منه ش من ابى الجويس
 يعني ان التعاون في حال القيام مكن من التعاون في حال الجويس فلا جرم كره المجلس قبل وضع الجماعة في الغنائق الزبال

لأنه صلى الله عليه وسلم

حينئذ يسئل من تعال

ما دون الجنب

واذا بانوا الى قبره

ان يجلسوا قبل ان

يوضع عن اتفاق

الرجال لانه متروك

الصلابة الى التعداد

والقيام مكن منه

بن جبر من بن عباس قال قال النبي عليه السلام اللهم انا واشتق اغفرنا وقال الترمذي حديث غريب من هذا الوجه وفيه
 جبر من بن عباس قال قال النبي عليه السلام اللهم انا واشتق اغفرنا وحديث جابر عن أبي حصين بن شاذان ووروني
 الحمد لله النبي عليه السلام من جاعة من الصعابة وهم سعد بن أبي وقاص ومن بن مالك ابو طلحة من الصحابة وبراء بن الحبيب
 والمغيرة بن شعبه وابن عباس فحدث سعد عن سلم والنسائي ابن جاعة منه قال في مرضه الذي بك فيه الله والى الله
 فحدثوا النبي فبذلوا ما فعل رسول الله عليه السلام وحديث انس عن ابن جاعة من حديث داود بن مسبارك بن فضالة من حميد الطويل
 عن انس بن مالك قال لما توفي النبي عليه السلام كان في المدينة رجل يلقب بـ رجل يفرح وقالوا استخرج ربنا وسعت اليها فقام
 سبق تركناه فارسل اليها فسبق صاحب الحمد فحدثنا النبي عليه السلام وحديث أبي طلحة عن سعد بن سعد في الطبقات قال انما محمد
 محمد قال ثنا عبد الرحمن بن عبد العزيز عن عبد الله بن ابي بكر بن محمد بن عمرو بن عبد الله بن ابي طلحة عن ابن ابي طلحة قال
 اختلجوا في الشق والحمد لله النبي عليه السلام فقال المهاجرون شقوا كما شقوا اهل مكة وقالت الانتصار الحمد والحمد لله كما شقوا بارئنا فلما
 اتفقوا في ذلك قالوا اللهم ارحمنا يا محمد النبي عليه السلام والى ابي مبيدة والى ابي طلحة فابها جات بل الاخر فليقل عمله قال في هذا قوله
 فقال الله اني لا رجوان يكون الله قد جاء انبياء عليه السلام انه كان يدعى الحمد فحدث بريدة عن عبد الله بن جبر
 حديث عاتقة بن يزيد عن ابي بريدة عن ابي مبيدة قال دخل عليه السلام من قبل القبلة والحمد لله والحمد لله فحدث بريدة عن عبد الله بن جبر
 قال البيهقي والبرودة هذا هو عمرو بن بريدة انتهى الكوفي وهو ضعيف في الحديث ضعف يحيى بن حسين وغيره وحديث
 المغيرة عن ابن ابي شيبة في مصنفه قال حدثنا النبي عليه السلام وحديث ابن عباس عن ابن جاعة قال لما راوا ذلك
 سخره الرسول الله عليه السلام يعني الى ابي مبيدة بن الجراح وكان يفرح بفرح اهل مكة ويعتوا الى ابي مبيدة وكان
 هو الذي يفرح لابل المدينة وكان يفرح فيقولوا اللهم ارحمنا رسولك فوجدوا ابا طلحة فحدثني في يوم بعد
 ابي مبيدة فحدث رسول الله عليه السلام قوله الحمد فاعتنى لابل موات المسلمين واشتق لهم يعني لابل موات الكفار ولو شقوا
 لمسلم يكون تركا لله لا اذ كانت الارض رغبة لا تحمل الحمد فان الشق يتبعين واشتق ان يحضره في وسط
 القبر ولو وضع فيها الميت وفي المبيدة ومنه اشتق ان يحضره في وسط القبر يعني جابها بالبراء وغيره وجمع
 الميت فيه وشقوه وقال فخر الاسلام في الحاشية الصغرى وان تعذر الحمد فلا بأس بتبعية للميت لكن الله ان يفرح
 في القبر والحمد لله افضل عند الله من الشق وقال صاحب الميسرة والمحيط والسالك وغيرهم عن عائشة رضي الله عنها
 افضل عنده وبهذا نقله العراقي في الذخيرة عنه وقال النووي في شرح المذهب اجماع العلماء على ان الحمد واشتق جائز
 لكن الحكم انت الارض صلبة لا يندثر بها فالله افضل وان كانت رغبة فيما فاشق افضل قلت في حديث ان تبين الشق

وقال صاحبنا في اختياره والاشق في رواية الرافعة الارض فميتة اللحد فيها حتى احادوا الارض ودفنوا في الخشب فاستحوذوا
 التابوت ولو كان من حديد ومثله في المعبود ويكون التابوت من رسل المال اذا كانت الارض رغو او نذير ما
 كون التابوت في فيه لا كروا في قول العلماء قاطبة وقال احمد ان كانت الارض رغو جعل من الحجارة شبه اللحد والار
 الشق وفي قاضيان ينبغي ان يفرش فيه التراب ويطين الطبقة العليا ما على الميت ويحيط اللبن الخفيف على بين الميت
 ويساره ليسير مثل اللحد وفي المحيط واتحسن شأنا اتخاذا التابوت للفساد فانه اقرب الى السر والحد منها عند الوضع في القبر
 ثم يدفن الميت ما على القبلة شئ يعني يوضع الجنازة في جانب القبلة من القبر ويحيط منه الميت فيوضع في اللحد وهو مذنب على بن
 ابي طالب ومحمد بن حنفية وسحاق بن راہويه وابراهيم التميمي وابن حبيب هم خلافا للشافعي شئ يعني خائف في ذلك خلافا
 للشافعي وانتعاب خلافا لمفعول الذي ذكرناه هم فان عنده سبل سلاش اي فان عند الشافعي سبل الميت سلا وهو
 ان يوضع راس الميت عند راس القبر وهو طرف الذي يكون فيه رجل الميت ثم من قبل اسه سلا وسلا سلاش اخرج الشافعي من
 يجهزها ويريد منها اخرج الميت من الجنازة الى القبر ومنه سبل سله اذا نزع من عنقه وقول الشافعي قال احمد لابس اليك
 كله والاك خير من ذلك وبه قال الشافعية هم لما روي انه عليه السلام سلاش روي الشافعي في سنده انا الشافعي عن
 عمر بن عطاء من مكرمة من ابن عباس قال سئل رسول الله عليه السلام من قبل اسه انه سلك من خالده الزنجي وغيره ومن ابن
 جريح عن عمران بن موسى ان رسول الله عليه السلام سئل من قبل اسه والناس بعد ذلك انما جعلوا صحابنا عن ابى الزناد
 ورويه والى النظر لا خلاف منه في ذلك ان النبي عليه السلام سئل من قبل اسه وكذا كذا بوبكر وعمر ومن طريق الشافعي روي
 البسقي وقال هذا هو المشهور فيما بين اهل بحارهم ولنا ان جانب القبلة منظم يتحجب الا وقال منه شئ هذا قيل علقى ولم
 يذكر دليلا نقليا غير انه اجاب عن احتجاج الشافعي في اسل فيقول روي احمد في شئ واثار ذلك على ذهاب اليا صحابنا
 من الاحاديث ما رواه ابن ماجة في سننه حدثنا يارون بن اسحاق ثنا البخاري عن عمر بن قيس عن عطية عن ابى سعيد ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اغد من قبل القبلة واتقبل استقباله ومنها ما رواه الترمذي حدثنا ابو كريب ومحمد بن عمرو السواق قال
 ثنا يحيى بن سليمان عن ابي عبد الله عن ابي خزيمة عن الحجاج بن اساطة عن عطاء بن عباس ان النبي عزم وغسل قبر ابيلا فاسرج
 له سراجا فاخذ من قبل القبلة وقال رحل الله ان كنت لا اذات الله للقران وكبر عليه اربعاً وقال حديث حسن منها ما رواه
 الجلال في جامعه عن عبد الله بن مسعود انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم في قبر عبد الله ذي الجهادين وابوبكر
 ومحمد وهو يقول ونفاسني انما كنت احبى اسده في لحده واخذ من قبل القبلة ومن الآثار ما رواه ابن ابي شيبة عن صفية
 من عمر بن سعد ان عليا رآه كبره لزيد بن المكلف اربعاً واخذ من قبل القبلة واخرج اليعاقبة عن ابن الجهمية انه ولي امر

ودخل الميت
 على القبلة
 خلافا للشافعي
 فلا عنه
 سئل لما روي
 انه صلى الله
 عليه وسلم سئل
 سئل ولما ان
 ان جانب القبلة
 معظم فنسب
 واخذ من

ابن عباس عليه السلام ارجعوا وادخلوا من قبل القبلة واخرج من براجم النبي اذ عليه السلام ارجل من قبل القبلة وقال اخبرني
 من اى اهل المدينة ياخذون بالميت من القبلة ثم جعلوا الى السلسل صنفين قسم اولهم من القبلة من قبلة القبلة لان جنتهم
 البهايم فكل من اقبل من القبلة فاقبلت روى ابو داود ومن عبد الله بن كبريطي الانصاري
 الصافي اذ صلى على جنازة ثم ادخله القبر من قبل ابيه وقال له من السنة وقال له سبق اسناده صحيح قلت ما روي من ان
 يعارض هذا فلا يتم به الاستدلال على ان ابراهيم التيمي الكراسل وقال ان اسئل الربيع فان صح فنية اوجب على ما ذكره كرم
 قريب في نشاء الله تعالى هم واضطربت الروايات في ادخال النبي عليه السلام في القبلة فادخل النبي عليه السلام فادخله المصدر
 المفصول في ادخال الناس النبي عليه السلام قبره ووجه الاضطراب ما روى انه سئل سلا وروى انه دخل من قبل القبلة فلا
 تعارضت الروايات لا يكون اقبل حجة للصحيح على ان قوله اقبل حادثة اسئل فغير صحيحة ولكن سلمنا فالجواب عما من وجوه الاول
 ان ما رواه الحسن ما فعل الصبي اذ قوله ما روي في فعل رسول الله عليه السلام ولم يزل احد كلام معه الثالث في التحليل ان ما رواه
 فعل خولما من اقامته لارادة الارض الثالث لم يكن من جهة القبلة بل من جهة القبلة في وضع الجنازة لغير الجنازة وفي الدرر
 وان مع ما رواه اذ قالها كان ذلك لاجل الضرورة لانه عليه السلام مات في حجرة عائشة ثم من قبل الجنازة وكان في سنة
 في دفن الانبياء عليه السلام ان يدفنوا في الموضع الذي قبضوا فيه فلم يتمكنوا من وضع السرة قبل القبلة لاجل الجنازة
 فلما دخلوا من اريد من الميت من جانب القبلة لما روى عن ابن عباس وابن عمر ان النبي عليه السلام قال ان الميت
 يدخل من قبل القبلة وفي الايضاح روى عن علي بن ابي طالب قال شهد النبي عوم على جنازة رجل وقال يا علي اتقبل القبلة يتقبلا
 وقولوا جميعا بسم الله وعلى مله رسول الله وضعوه عليه ولا يلبوه بوجهه ولا تلقوه بظهره ثم فاذا وضعه في الميت
 هم في حقه فيقول ان الله بسم الله وعلى مله رسول الله في اى بسم الله وضعناك وعلى مله رسول الله سلمناك وروى
 الحسن عن ابي عتيقة بسم الله وفي سبيل الله واداه بن ماجة عن ابن عمر وفي المحيط بسم الله وبالله وعلى مله رسول الله
 هم كذا قاله عليه السلام حين وضع ابا دجانة في القبر بش هذا وهم فاحش فان ابا دجانة قتل شهيدا يوم اليمامة سنة
 اربع مائة في خلافة ابي بكر الصديق روى ذكره ابن ابي عتيقة في تاريخه وفي معجم الطبراني ترجمته ابي جانة استمدح محمد بن
 اسحاق قال في تسمية من استشهد يوم اليمامة من الانصار ابو دجانة واسمه سمان بلسر السدين المهلهة بن خرشة بفتح
 الخاء المعجمة والدواشين المعجمة واليمامة بفتح الباء آخر الحروف مرتبة بالبادية يعني تمام سبيل الكذاب وهي بلاد في حقيقه
 وهي كثر تخلا من سائر الجاهل ولما تبنى بها سبيل الله ابو بكر الصديق خالدين الوليد بن ربيعة بن قومه قتال
 طويل واخر الامر تقدم اليه فبنى بن حرب مولى جبر بن سلم قاتل حمزة روى فراه بجويرة فاصابه وخرجت من الآخرة سدا

واضطربت

الروايات ادخل

النبي صلى الله

عليه وسلم فلا

وضعت في الحجرة

يقول واضعه

بسم الله صلى

الله رسول الله

كن قل الله رسول

حين وضع ابا د

في القبر

ينبغي صياح مولا عليه السلام وفي المعاوضة وقد دخل قبره عليه السلام اربعة رجال كبر العظمى والفضل ابنا علي بن ابي طالب
 بن حوث واسمات مولا وقال في ذلك الوقت فان تعذر فواحد والاقل ثلثة والآخيه عليه ما ذكرناه وهذا رحمه
 الحرم او في موضع المرأة في القبر وفي الواقتات فابل الصلاح من جوانبها يلى دفنها وان لم يكن لها محرم ينعما
 الا طائفة ذكر في المحيط والوترى والحرم من غير رحم ولا يدخل القبر امرأة ولا كافرون اكانا قريتين ذكر الله وحي
 في شجرة والقبا في جوامع الفقه وقال مالك كذلك الا ان يوجد من قواعد النساء من تطيق ذلك من غير محرم
 والاصح من قول احمد لا يباشر فيها النساء وفي شيع المذهب للموتى الا ان يتولى الدفن الرجال سواء كان
 الميت رجلا وامراة وهذا الخلاف فيه وقال صاحب البيان قال للصيداني ويؤتى النساء لمرأة من مقتسل الى
 الجنادة وسلمها الى من في القبر وكل شيئا بها في القبر قال صاحب البيان ولم اربطه الا غير الصديق في قالوا وقد فسر المشافعي
 على شملها قاله الصيداني في الامم وفي اليبايع لئلا ان يفرض في القبر التراب وفي كتب الشافعية والحائلي يميل تحت
 راسه لئلا او يحرق قال السروجي ولم اقف عليه عن اصحابنا وفي المبسوط والبدائع وغيرهما ولو وضع في قبره غير القبلة
 او على شقة الايسر او حمل اسه في موضع رجليه وسيل عليه التراب لا ينش قبره لمروجه من اليديم فان وضع اللبني لم
 يسيل التراب عليه خرج اللبن وترا على السنة في وضعه ويحذر ان لم يكن منسل قول شيبه رواه ابن نافع عن مالك
 وقال الشافعي يجوز نبشه اذا وضع غير القبلة واذا وقع متاع القوم في القبر لا ينش بل يحفر من جهة المتاع ويخرج
 كذا في المبسوط وفي جوامع الفقه لا يباشر نبشه واخرجه وعن المغيرة بن شعبه انه سقط خاتمه في قبره عليه السلام فما زال
 بالصحابة حتى رفع اللبن واخذ خاتمه وقيله بين اعينيه وكان يفتخر بذلك ويقول انا اخر عماد رسول الله عليه السلام
 ولوليت الميت وصارت ابايكم وزفنه فيه في قبره وذرعه والبناء فيه وسائر الانتفا عاتيه ذكره ان يكون تحت راس
 الميت في القبر لمحمد ونحو ما يكثر ذكره المرغنيان وذكره ابن عباس ان يلقى تحت الميت شي في قبره رواه الترمذي وعنه
 ابى موسى الكنجي بينه وبين الارض شي وقد جعل في قبره عليه السلام قطيفة حمراء قال شفران طهرت القطيفة
 تحت رسول الله عليه السلام في القبر رواه الترمذي ولم يكن ذلك من اتفاق وقيل انما جعلت القطيفة مستحبة عليه السلام
 لان المدينة سنة وقال في المعارفة قد روى ان العباس وعليه تنازع في القطيفة فبسطها شقرا ان تستلج الخلاف
 وتقطع التنازع في الميراث قال ابن ابي حنيفة وقال ما من كان عليه السلام يسبها ويفرشها فقال شقرا ان الله لا يملك احد
 ايدا قالوا في القبر ويسد الميت بالتراب ونحوه حتى لا يقلب يسوي اللبن على اللحية يسد القبر ويقام اللبن فيه
 وفي البدائع ذكر القبر سجد وهو الاقامته وفي المفيد ويسد سدا تاما كيلا ينزل التراب على الميت واستعمال اللبن فيه باجماع

ويستحب اللبن والقصب شئ انما صح بلفظ الجاهل الصغير لقوله رواته رواته القدرى لان رواته القدرى
لا تدل على الاستحباب بل على نفي المدة لا غير حيث قال ولا بأس بالقصب رواته الجاهل الصغير تدل عليه ولان رواته
القدرى لا تدل على جواز الجمع بينهما ورواية الجاهل الصغير تدل بذاته لانه لا يخلو اذا كان بلفظ
الجاهل الصغير ويستحب اللبن والقصب بواو العطف واما اذا كان بلفظ او كما في الاصل فلا يدل على ذلك ثم قال
الاكل بعد قوله ورواية الجاهل الصغير تدل لانه عليه السلام حمل على قبره طين قصب قلت ان اوقع الحديث وليا على
جواز الجمع بينهما فلا يدل على ذلك اصلا على ما لا يخفى هم لانه عليه السلام حمل على قبره طين من قصب شئ ورواية اشعبي
فرسلا اخره وبن ابي حنيفة في مسنده حاشا وروان بن معاوية بن عثمان بن امارت عن اشعبي ان النبي عليه السلام
حمل على قبره طين قصب وفي المغرب الطين بالضم الزم بالقصب وعلى عن شمس لا يمتدحوا الى انه قال بذاتي نفسي لم
يحمل اما انما تصب المعول بواو اي بافته انني فقد اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا يكره لانه قصب كذا وقال بعضهم
يكره لانه لم يرد السنة بالمعول واما التحصين السجدة من المروى فالباقى وانه في القبر يكره لانه لم يرد السنة بالمعول به غير شئ
يما للتراب شئ اى يصب التراب عليه بعد تسوية اللبن يقال بلت الدقيق في الخبز اب صبية من غير كبر كذا
ارسلته رسلا لاسن رل و تراب او طعام او نحوه قلت بلية بلية ميلا وابل اى جرى فانصب منه يما للتراب اى
يصب في طلب الطلبة بال تراب وابل لانه اذا صب التراب على اللبن لا يزيده على التراب الذي يخرج من القبر
وفي التفتة يكره الزيادة وعن محمد لا بأس بان يزا على تراب القبر ولا دل رواته الحسن بن ابي حنيفة ذكره في المحيط
ولا ينقل تراب قبر الى قبر اخر وفي استحباب حتى التراب عليه رواته ابي هريرة رواته النبي عليه السلام صلى على جنازة
ثم اتى القبر فمسح عليه من قبل راسه ثلاثا رواه ابن ماجه وفي شرح الوجيز روى انه عليه السلام مسح على قبر ثلاثا فثبات
وهو المستحب لعل احد وفي التيمم ويستحب ان يقول مع الاولى منها خاتمة كفى الثانية فيها غدا كذا الثالثة فيها غدا كذا وثالثها خاتمة
ساره اخرى هم لم يمت القبر شئ من التسليم وتسليم القبر فده من الارض مقدرا شبرا او اكثر قليلا وفي ديوان الادب يقال قبر
سمن اى غير مسطح وبقاى بوسى بن طلحة وزياد بن ابي حبيب والثوري والليث ومالك واحمد وفي المعنى وفتح التسليم
ابو علي الطبري وابو علي بن ابي هريرة والجوني والزمالي والرويانى والسهمي وذكر القاضي حسين اتفاهم عليه قالوا
الشافعي في ذلك فان عنده مسطح لما يجرى وقال القاضي عياض في الاكمال اختار اكثر العلماء التسليم بواو اما جبا و
ابن حنيفة والشافعي وفي المحيط وتسليم القبر قد يابح اصابع او شبر وفي قاضيان قد شبر وفي المذهب شمس القبر شبره ولا يخل
ش المجرب وقال شافعي مسطح وشمله عن مالك واجتج بارواه عن ابيهم بن محمد عن ابيه عن النبي عليه السلام

ويستحب اللبن

والقصب كانه

صلى الله عليه

والله وسلم

جعل على قبره

طن من

قصب ثم بهال

التراب ويسمى

القبر ولا يسطح

سطح قبر ابنه ابراهيم ووقع عليه الحما وبأروى الترمذي عن ابي الفتح الاسدي واسمه جان قال لي عن
 الابنك علي بن ابي بصير عليه السلام قال لا اذع قبر اسرة فالاسوية ولا تمتثالا الاسوية وبأرواه ابو داود
 عن القاسم بن محمد قال قلت علي عايشة رضى الله عنه فقلت يا امه اكشفي لي عن قبر رسول الله عليه السلام فكشفت لي عن
 ثلثة قبور الاسرة ولا نظيت سطوح بطحا العرصة الحمراء فريت رسول الله عليه السلام مقدما واما بكره اسمه بن
 بين كنعني البني عليه السلام وعمره اسم عند بل البني عليه السلام قولنا ما اخرج به البخاري في صحيحه عن ابي بكر بن ابي عمار
 ان سفيا ان الشارح حدثه انه والي قبر النبي سمنا وبوسن مرسل البخاري في صحيحه عن ابي بكر بن ابي عمار
 الاقول هنا وقول وقد وثقه بن معين وغيره ورواه بن ابي شيبة في مصنفه ونظف عن سفيا ان قال وقلت لبيت
 الذي فيه قبر النبي عليه السلام فزيت قبر النبي عليه السلام وقبر ابي بكر وعمر رضي الله عنهما والشارح
 انه ضعيف ومرسل وهو لا يحتج بالمرسل وعما رواه الترمذي ان المراد من المشرفة المذكورة فيه هي المبتدئة التي تطلب
 بها الملباة وعما رواه ابو الجودان رواية البخاري تعارضها فان قلت قال البيهقي والبخاري رواية القاسم
 ابن محمد راجح واولي ان يكون محفوظة قلت قال صاحب اللباب بذه كيوته منها من حديث البغض
 والعناد والافا حدير روى رواية ابي داود وعلي رواية البخاري في صحيحه وقال صاحب المغني رواية البخاري راجح
 واولي واسنده البخاري عن النخعي ان رسول الله عليه السلام سمع قبره وعن محمد بن علي ان قبر رسول الله عليه السلام
 سمع من النخعي قال رايت قبره شهد احد سمعته وعن محمد بن الحنفية انه جعل قبرين عباس سمنا وقال ثلثة
 السرخسي الترمذي من شعار الرافضية وقال بن قدامة السطوح هو شعار اهل البدع فكان كروا هم لانه صلي عليه
 ترجع القبور شذذ النبي رواه محمد بن الحسن في كتاب الآثار قال خبرنا ابو حنيفة م قال حدثنا شيخ لنا يرفعه
 الى النبي عليه السلام انه سمي عن ترجيع القبور وتبصيرها وقال السرخسي قوله في الكتاب لانه سمي عن ترجيع القبور
 لانه لعل له قلت اعجب منه كيف يقول هذا الكلام وقد رواه مثل الامام محمد بن ابي حنيفة وعجب منه امر الشراح
 حيث لم يتبين حدسهم الى هذا النبي هم ومن يشاهد قبر النبي عليه السلام اخبرانه سنهم شمس كلمة من موصولة في محل خبر
 علي لا يتبادر وقبره قوله واخراجه بالنظر الى لفظ المبتدئة وروى ان بعض شمس بن في كتاب البخاري باساده الى جابر
 رضى الله عنه قالت سألت ثلثة كلمة كذاب في قبر النبي عليه السلام سألت ابا جعفر محمد بن علي سألت القاسم بن محمد بن ابي بكر
 سالم بن عبد الله قالت اخبروني عن قبر ابراهيم في بيت عايشة فكلمهم قالوا انها سمعته وقدم مرسل البخاري في هذا مروي
 في المحيط لا يسحب القبر ولا يطيق في رواية النخعي وكره مجتهدون سفيان الثوري والكلبي والنسائي واما احمد وابنه

اي لا يرمي كانه

صلعم بن

عن تحميم

الفقيه روى

شاهد قبره

اخبر انه مسلم

التطين في مية النماراة لا يكره ذكره ابو نعيم ان النبي صلى الله عليه وسلم عليه او يكس عليه او ينام عليه او يقيض عليه
 الانسان من بول وعاء لظلمة او يعلم بعلامته او يصلي اليه او يصلي بين القبور وعلى الطماري الجلبوس المني ومن على الجلبوس لقتل
 الحجة ذكره ابو يوسف ان يكتب عليه وفي قاضيه ان دلايس بكتابه شيئا ولو نفع الاحبار ليكون علامته وفي المحيط للباس
 بالكتابة عند العز والباس برش الماء عليه فظا للتراب على القبر حتى لا يسد من كرهه ابو يوسف لانه يجري مجرى التطين
 ولا بأس بجراد او بعقود عليه ومن الحسن من ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الميت تسمى لاذ ان الماء الطين قبره ذكره
 في المنع وكبره ان يذفن رجلان في قبر واحد وقال القدرى في مفرقه والبصري في الميسوط والمغني في وفي القدرية
 ان وقعت الحجة الى الزيادة فلا بأس بان يذفن الاثنان والثلاثة في قبر واحد وفي المغني في او نمت وهو اجماع وفي
 ويقدم فلهما كحل بين كل اثنين جزء من التراب فيكون في حكم قبرين ويقدم الرجل في اللحد وفي صلاة الجنادة يقدم المرأة على
 الرجل في القبلة ويكون الرجل الى الرجل قرب والمراة عند البعد وفي المحيط وعيل الرجل ما على القبلة ثم غلغلة الغلام ثم المرأة
 ثم البقية وفي البصري والباس بجمعته اهل الميت وتغيبهم على الصبر على المنزى المني بقضاء الله عنها وعلى النبال نواب العباد
 والدعاء للميت بالرحمة والمنفعة وفي المغني في التبرية لصاحب المصيبة حسن فلا بأس بان يلبسوا في البيت او المسجد النسل
 يا قوتهم ويغبرونهم ويكره الجلبوس على باب الدار ما يقع في بلادهم من فرش البسط والسيما على نواحي الطرق من ثياب
 اما التبرية فاقوله عليه السلام من فراسما بآفة مثل جره رواه الترمذي وابن ماجة عن ابن مسعود قال المنزوي استناده
 ضعيف وعن ابى برونكا قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من غري بكل شي يرد في الجنة رواه الترمذي وضعفه ويقول للمزوي رحمه الله
 ابرك واسن عواك وغفر لميتك واكثرهم على انه يعزى الى ثلاثة ايام ثم يترك كيلا يتجبر وعليه الحزن ولا يذفن الميت في دار
 وان كان خفيلا يذفن في محراب المسلمين كما كان يفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم باصحابه فصحت الانبياء بذلك فحسن ابو بكر
 وعمر ومن ذلك بشرف جوار رسول الله صلى الله عليه وسلم واليسع اخو الخ الميت من القبر بعد الدفن الا اذا اجازت المدة او كثر
 والقدز مثل ظهر الارض مستحقة او اتخذ الشفع لما بالشفقة ذكرنا في الوقايع وغيره وفي جوامع النفقة والوقايع ولدنا في القبر
 ودفن هناك والام القبر من الدفن ولا يتقل الى بلدنا وعليها ان تصبر وتستحب ان يذفن حيث مات في مقابرهم وان حمل
 سيفا او طين فلا بأس به ومن لا يسفر فيل لا يكره له سفرنا ومن ثمان ثم انه امر بقبره كانت عند المسجد ان تحول الى
 البقيع وقال توسوا في ساجكم وقيل لا بأس في مثله وعن محمد بن اشرم ومعهية وقال لما رزى ظاهرا من هبنا جواد نقل
 الميت من بلد الى بلد وقد مات سعد بن ابى وقاص وسعيد بن زائد بالحق وقد دفنا بالمدينة وفي الحادي قال الشافعي
 احب نقله الا ان يكون بقرب مكة او المدينة او بمكة المقدس فاختار ان نقل اليها الفضل لدفن فيها وقال البغوي ببيت

بحجة منعه وقال انما حتى حسين والداري يحرم قعله قال النودي بنوا هو اللاح فلم يجرى ان يقول الميت من قبره
 الى غيره قال قد نبش معاذ امراته وجعل طلبة وخالف الجماعة في ذلك ولا يكره الدفن ليلا والمستحب الدفن هو قول اهل
 العلم من فقهاء الامصار منهم عتبة بن عامر وسعيد بن المسيب وشريح وعطاء والثوري والشافعي في احمد واسحاق وكرهه
 الحسن البصري والظاهرية بحديث جابر قال قال زجر النبي عليه السلام ان ربي لم يزل لي ليل حتى يصلي عليه الا ان يعظم انسان
 الى ذلك رواه مسلم واللعامة مروي جابر عن عبد الله قال اي ناس بارا في القبر فأتوا فاذا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في القبر فاذا هو يقول ما لو في صاحبكم وهو الرزق الذي كان يرفع صوته بالذكر رواه ابو داود وعليه شرط الشيخين في قوله
 عائشة وقاطبة رضي الله عنهما وغيرهما من الصحابة ليلا والهي في حديث جابر عن دفنه قبل الصلاة عليه والشيخ يابزين
 لا بأس به في القبر واذا لم يدنها الماشي وهو المشهور من ذهاب الشافعي وكره الثعلبي احمد ومنع بن حزم النحال في القبر
 دون غيره باكره للنساء زيارة القبور وهو قول الجمهور لقوله عليه السلام زواجات القبور رواه الترمذي وقال حسن صحيح
 ورواه بن ماجة وأحمد وفي القية قال ابو الليث لا تعرف وضع اليد على القبور استسنة ولا تسجوا ولا تزي به بأسا وقال
 علماء الدين التاجري هكذا وجدناه من غير تكبير من السلف وقال شريف الائمة بدعة قال جاب الله مشايخ مكة يكرهون
 ذلك ويقولون انه عادة اهل الكتاب وفي الاضائة وعادة النصارى وقال ابو موسى الحافظ الاصمعي في قال لفقهاء
 الخراسانيون لا يسمح القبر ولا يقبله ولا يمسح فان كل ذلك من عادة النصارى قال ما ذكره فيجوز وقال الزعفراني
 لا يمسح القبر بيده ولا يقبله قال وعلي هذا مضت السنة وما يفعل القوم الآن من السبت المنكرة شرعا في جوامع
 الفقه يزاول القبر من بعد ولا يقعد الزائر عند الدار الميت يستقبل القبلة وكذا عند قبر النبي عليه السلام وهو اختيار
 الزعفراني من الشافعية ايضا ويكره قطع خشب الرطب من القبور لانه تسبج ورجايت انس به الميت ولا بأس باليابس
 منه وعن هذا قالوا قطع خشب الرطب من غير حاجة لا يستحب وفي القية يكره ان يتخذ لنفسه تابوتا قبل موته وذكره
 الصلاة فيماتت وفي بطنها ولدي يشق بطنها ويخرج وبه افق ابو حنيفة في زمانه وخرج وعاش وسمرق بن حنيفة
 ولعلم بعد الدفن فيبش ويشق بطنها ويخرج وبه قال بن شريح من اصحاب الشافعي وقال بعض اصحابه لا يشق للكون
 القابله يمس بطنها فربما يخرج وقال حنيفة القوابل فان خرج والترك حتى يموت ثم يدفن: السؤال في القبر
 فان ات ولم يدفن اياها بان يحسن في تابوت ليعود من مصر فالدفن لا يسأل والسؤال لكل من حي حتى ان
 الرضيع يسأل بقلبه الملك ويلمه الله تعالى وهل للانبيا يسألون في القبر قال الامام الزاهد الصغار ليس في قبره
 ولا خبر وقال غيره يسألون والسؤال لا يخص هذه الامة في قول عامة العلماء وقال الشيخ الحكيم الترمذي في هذه الامة

فتاوى الفقيهية وهل يعذب الميت بكاء بل قال عامة العلماء لا يعذب والمحدث ميمون على لومته ويكره نقل الطهارة
الى القبرة في الامايد واسراج السرج وغيرها واتخاذ الدعوة لقراءة القرآن ويستمر القرآن وقراءة سورة الانعام
وسورة الاخلاص والتمرة وجميع الصبيان والصغار وكذلك وكذا اصليح اهل النظر لست ايام بعد رمضان ولباس القبرة
القرآن عند القبور لكن لا يكس على القبور ولا يدخل في القبرة ويدخل لقراءة القرآن وفي الخلاصة ولا يكسر من اليهود واذا دخلوا
في قبورهم وفي جميع العلوم يجوز النظر الى عظام النساء في المقابر قال بعض المشايخ لا ينظر الى عظم الا احتمال لا للمرأة
من باب الشبهة اي ذاياب في بيان احكام الشبهة وانما افرز هذا الباب عما قبله وان كان الكل في حكم الموتى لان
حكم الشهيدين في حكم غيره من الموتى في حق اثنين والغسل قال صاحب المنافع لما كان المقتول ميتا باجله يلبس ذكرا باب
الشبهة يعقب باب الجنائز وتبين ما اخرجه من بيان حال من يموت تحت افعاله عقبه باب من يموت بسبب
من بته وقال لا كل انما يوجب الشهيد بحاله لا يقتضاه بالفضيلة وكان اخر اجاب من باب الجنائز باب علمه كالفراج
بجمل على اسما من الميتة في مال لا يخفى واختلفوا في تسمية الشهيد فيقتل لان الملكة يشهدون موته فكان يشهدوا وقيل شوا
بالجثة فعلى ان يكون على وزن قيل معنى مفعول قيل لانه في عند الله حاضر ويشهد بفضله القدس ويحضر وقيل لا يشهد
ما عدا الله من الكرامة وقيل لانه ممن يستشهد به النبي عليه السلام يوم القيمة على سائر الامم المكذبين فعلى هذه المعاني
الشهيد يشجع فاعل الشبهة مبتدأ وقوله من قبله المشركون شمل جملة في عمل الرق على اذنه والشهادة على
ما ذكره ثلثة انواع الاول هذا والثاني قوله من اودع في المعركة شل وبوموضع القتال من وجاهت شمل جملة وقعت
حالا اي والحال انه وجده اثر جراحته ظاهرة وباطنة وكجى نفسه من المصنف عن قريب من اوقامه المسلمون شل هذا النوع
الثالث وكذلك لو قتل اهل الحمة الزمراء المستانون وانما قيد بقوله من ظلم شل احترامه عما قتل المسلمون رجلا او
قصاصا وانتصاه على من ظلم المذوف اي قتل ظاهرا ويجوز ان يكون تميزه اي من حيث الظلم وفي المحيط اوقل
ما تضمنه نفسه او بدمه او باللعن المسلمين او اهل الذمة بما ياتي قتل بغيره او نجاس او صفرا او كحلا او حرا او شرب
وفي البداية اوقل في المعصنة ابرجانية او ليطه قصب او طعن يرمح لانج له او رماه بنشابة لا فضل لهما او احرقه
بامطار او بكل شئ على الجحيد من جرح او يذبح او طعن لا يغسل ان قتل فيها بغير سلاح كالبحر الكبيرة والنشابة الكبيرة
او بدمه القصار او نكاحا او تغريقا او القاء من جبل او غيلا عند ابي نذيفة لانه شبه العن بالبحر الصغير والنشابة الصغيرة
ينسل اتفاقا لوجوب الدية او مات لوكرة او لكثرة او وجد مقتولا في محله ولم يعرف قاتله او افرسه سبع او تردى
من جبل او سقط عليه عائط وكذا المسطون والمطعون والفريق والحريق ومصاب ذوات الجن من صاحب امر قتل

باب الشهية

من قتله المشرك

او وجبت المعركة

وبله اثر وقته

المسلمون ظاهرا

والمرأة يموت جميع الدين عندهم رسول الله عليه السلام من الشهداء فهم شهداء في الآخرة واحكام الآخرة وفي المحيط وان
وجزغانيا احرقتا في المعركة ولا يدري كيف حاله لا يغسل وان كان يخرج ومعه فانه ارتقى من جوفه وهو ومعه
لا يغسل وان لم يكن كذلك فهو ميتة حققة انفسه فيفسل كذلك النازل من اسرته وعملنا في الغسل من ثياب في قتال
اهل الحرب فهو شهيد سواء كان به اثر او لا من قبل ظلمنا في غير قتل الكفار اخرج في قتالهم ومات بعد انفصال القتال كان
بحيث يقطع ثوبه فيه قولان في قول احدكم يكن شهيدا وبه قال مالك واحمد وفي الغني اذا مات في المعركة فانه لا يغسل
رواية واحدة وهو قول اكثر اهل العلم ولا يعلم فيه خلافا الا عن الحسن بن المسيب فانما قال لا يغسل الشهيد ولا يغسل به دم
تقبله فيكفن ويغسل عليه لا يغسل شيعته قتلته لم يكن ميبا للديته حال المباشرة واعتز به عن شعبة الغسل والخطا صورة الخطا اذا
قصد مباحا فانما ب منظوراً بصورة شبه العمد اذا قتله بصبي صغيرة او صبوة او ذكره بيده او كرهه بجله فمات ولو سقط
القصاص يعارض لاوله ووجب الدية كان شهيدا والقصاص ليس بعوض عن الجمل بل عقوبة يوجبها الله تعالى جزاء
للقتل ولله اجر يمين الصغير والكبير والحر والعبد والذكر والانثى والدية عوض مالي والصالح على الدية بعد القتل لا يجوز
وان شابه ذلك قتل الابنة لا يخرج عن الشهادة وكذلك الوتقتل زوجا كان الواجب الاصلي وجوب القصاص
فيكفن ويغسل عليه ولا يغسل على هذا حكم الشهيد المذكور في الفصول الثلاثة وهذه اخصية ثلثة اشياء الاول التكفين
وليس فيه خلاف على ما يسيح النشأ في الصلوة عليه فيه الخلاف وسيجي ايضا والثالث الغسل وليس فيه خلاف معتد
الاماروي عن الحسن وابن المسيب على ما ذكرناه من لانه شئ اني لان الشهيد الموصوف المذكورهم في معنى شهيداً احد
ش شهيداً احد قتلوا ظاهراً ولم يرتدوا ولم يجب قبلتهم دية فمن كان على صفته فهو شهيد ومن لا فلا وفي الذخيرة
الشهيد كل مسلم مكلف طاهر قتل ظاهراً في قتال ثلثة مع اهل الحرب او البغي او قطاع الطريق باي آلة قتل ولم يرتد
يعني ولم ياكل ولم يشرب ولم يعيش في المهرع يوماً او ليلة ولم يجب عن دمه عوض مالي حتى لو حمل للتمريض ومات في
أثناءه او على ايدي الناس يغسل وان حمل كيلاً يطأه انيل لا للتمريض فهو شهيد انتهى ويوم احدكم ان يوم السبت
لاحدى عشرة ليلة غلت من شوال ثلثة ثلثة للهجرة واحد جيل على باب المدينة ودون الفرج ويقال له وصيبتين وكانت
عدة المشركين فيه ثلثة آلاف وعدة الجبل ايتان فوس قتل منهم اثنتان وعشرون رجلاً وعدة المسلمين الفادول
عبد الله بن ابي المنافع ثلث اسكر فوج الى المدينة هم وقد قال النبي عليه السلام فيهم زلومهم بكمومهم ودايمهم
ولا تقبلوهم شمس قال الزلمي هذا شئ غريب قلت اخرج احمد في مسنده ومن الزهري عن عبد الله بن عتبة ان النبي
عليه السلام اشرف على قتلى احد فقال في شهيد على جوار زلومهم بكمومهم ودايمهم واخرجه النسا في عن ميم عن الزهري

ولم يجب بقتله

دية فيكفن ويغسل

عليه ولا يغسل

لونه في معنى شهيداً

احد وقد قال صلى الله

عليه وسلم فيهم

زولومهم بكمومهم

ودايمهم لا تقبلوهم

من عبد الله بن عليته قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم زلومهم بما حكم الحديث واخرج البخاري في صحيحه واصحاب السنن
 الاربعه عن المايث بن سعد عن الزهري عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن جابر بن عبد الله ان رسول الله
 عليه السلام كان يجمع بين الرجلين من قتلى احد فيقول يا اكثراخذ اللذان فاذا شدة الى احدهما قدسه في اللحد
 وقال انما شئيد على هؤلاء يوم القيمة امر قد نعمت في دماهم ولم نفيهم وزاد البخاري والترمذي ولم يصل عليهم واخرج
 ابو داود في سننه عن ابن عباس قال امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل احد ان يضر عنه المحبيد والمجود وان
 يدفنوا بدماهم وثيابهم واخرج ايضا عن جابر قال رمى رجل بسهم في اوتى حلقه فمات واودع في ثيابهم كما نحو خور
 مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لنودي سئد على شرط مسلم قوله زلومهم اي لغوهم فيما قيل تزل ثوبه اذا التفت فيه
 يقال كلمه كلها بالفتح وقرءوا عنهم دابة من الارض فكلهم اي تجزئهم وكل من قتل ظما بالمجديده وهو طاهر لم ينجس
 به عوض الى فموتى مغايرهم اي في معنى شهدا واحد وهما قيود الاول ان يكون القتل ظما احتراما عن القتل
 سبق على ما ذكرناه والاشا في القتل بالمجديده وانما يشترط هذا القيد اذا كان القتل بين المسلمين واما من اهل الحرب
 والبعث وقطاع الطريق فليس يشترط مقتيلهم شهيد باي شئ قتل الا انما احتراما بالمجديده وهو القتل بالقتل على قوله
 ابى حنيفة رضي الله عنه لان الاحترام اعني يحصل بقوله ولم يجب به عوض مالي لان على قول ابى حنيفة فيجب العوض المالى
 في القتل بالقتل فلا حاجة الى قيد المجديده والقيد الثالث ان يكون طاهرا فلا يكون مجنونا ومالكنا والقيد الرابع
 ان يكون بالغا ولا يكون عبدا وفي هذين خلاف بين ابى حنيفة وصاحبيه على ما يجي بيانه ان شاء الله تعالى
 والقيد الخامس ان لا يجب بقتله عوض مالي احترامه من شبه العمد والحفاظان الواجب فيما المالى والشرط فيه
 ان يكون ذلك حاله القتل فان القصاص اذا وجب ثم القتل مالا بالصلح فانه لا يمنع الشهادة وكذلك الحكم في
 قتل الولد فانه يجب المالى فيه حاله القتل ولا يمنع الشهادة كما ذكرناه وهما قيدان آخران لم يذكرهما المصنف
 الاول ان يكون مسلما والاشا في ان يكون غير مرتك وتما ذكره في الذخيرة الذي ذكرناه عن قريب وهو الجاهل
 الاحسن هم فليقتل بهم شئ اي بشدة واحد ومن لم يكن مجنونا فليقتل بهم هم والمراد بالاشرا الجراحة شئ المراد عن
 قوله او دمى في المؤكدة وبما اشترط الجراحة وعقارة القدرى به اثر الجراحة وفي الدنيا يجرى به الاثر علامته تدل على قتله
 كالنجم والطحن والجرح والمرض وسيلان الدم من عينه او اذنه او لا يكون ذلك الا بمجرد في الباطن انما كان سكر
 من دبره او ذكره او اذنه لا يكون شهيدا لان الدم يخرج من دبره المخاريق من غير ضرب في العادة اذا صاحبه
 يخرج الدم من دبره والجانب من يجرى دما من الفوق وتسيل الاسنان بالبراف وكذا اذا جدد ميتا وليس اثره الا

فكل من قتل

بالعنيد ظلما

وهو ظاهر بالفتح

ولا يجب عوض مالي

فهو مغمض فليقتل بهم

والمراد بالاشرا الجراحة

يرون من خوف وقد غفرت من الخوف وكونه في الموكلة ليس بسبب التشديد وان لا نسيان فان التسلل يكون الى الملامة ثم لا يلا
ولا لا يقتل شي الى ان لا يلا الذي هو الجواب ولا لا يقتل لان التسلل ايضا في اليه في الظاهر وكذا خرج الدم من موضع غير ما
اي كذا ولا لا يقتل خرج الدم منه ليس في العادة فخرج الدم منه كما لعين نحو ما ش مثل الاثام في قوله وفي ايات ولا لا يقتل
جرحه تعتبر اذ يخرج من عينه اواذنه او يصدع في فميه فاما ما يخرج من الفم او دبره او ذكره ونزل من اسفله من غير فلا يصلح عليه
القتل لانه قد يوجد ذلك من غير ضرب مادة هم والشاخصي ربح سيما من في الصلوة ويقول مثل لا يصلح على الشهادة
قال لك واسمائي وهو قول بل المدينة وقال النووي في مخرج المذهب المذهب الجزم بتحريم الصلوة عليه قال
بن حزم في المحكي ان شاذ اصله عليه ان شاذ اثره كذا ومنه ما هو قول ابن عباس بن الزبير وعقبة بن عامر
وعكرمة وسعيد بن المسيب والسنن البصري ومكحول والثوري والادري والمزني واحمد رضي الله عنهم في رواية فتاوه
الحلال وقال في موضع آخر لا يصلح عليه في رواية المروزي الصلوة عليه جود ويقول في قال اش فمهم السيف مما
للذنوب فانهم من الشفاعة ش تقريه اذ كان اسيف محال للذنوب لا للثبتي للشهيد فينبغي تغني عن الشفاعة
التي كانت الصلوة لاجلها وقوله على وزن فعال صانعة محامي من محاسنهم او محمي بحجة محمي وتحتي محمي ايضا
فمحميهم ويحي صارت الواو بالاسرة ما قبلها فانعمت في الباء التي هي لام الفعل هم ونحن نقول الصلوة على الميت
لانها ركرا متدة الشهيد اولى بباش امي بهذه الكرامة ولما اختل المسلمون لهذه الكرامة والشهيد من جملة اموات
المسلمين والصلوة عليهم فرض من فروض الكفاية عليهم فلا يستطعن غير فعل احد بالتعارض بخلاف غسله اذ انقضت شوقه
لا معارض لهم والطاهر من الذنوب ليس لا يستغني من الدعاء ش هذا جواب من قول اش فمهم السيف محال للذنوب
وتقريه ان العبد وان تطهر من الذنوب لم يبلغ درجة الاستغناء عن الدعاء هم كما ينبغي والصحي ش فان النبي مطهر من
مع انه صلى عليه مع هذا لم يبلغ درجة الانبياء وكذلك الصبي مطهر من الذنوب وقيل صلى عليه فان قلت وروى
البخاري عن جابر انه عليه السلام لم يصل على تلمي احد وروى ابو داود ومن اس بن مالك رضي الله عنهم ان شهدوا
احدا لم يغسلوا ودفنوا باسمه ولم يصل عليهم قلت وروى البخاري ايضا وسلم من ابى الخضر عتيقة بن عامر الجعفي ان النبي
عليه السلام خرج يوما فصلى على شهيد احد صلوة على الميت ثم انصرف قال عتيقة فكانت لاخر ما رايته رسول الله عليه السلام
على النبي وزاد بن حبان ثم دخل بيته فلم يجع حتى قبضه الله عز وجل والميت اولى من السابق في باب الترتيب على
جابر ثم كان يومئذ شوقا فقد قتل ابوه واخوه ونحوه في ذلك فربح الى المدينة ليدبر عالم وكيف يحكمهم فلم يكن ضرا
صحيح صلى رسول الله عليه السلام على شهيد واحد وقد روى ما راسي وذكر الوادي ايضا في غزوة احد قال عابر بن عبد الله

لا يها كماله
القتل كذا
خرج الدم من
موضع غير ما
كالعين وضوح
والشافعي في خلافها
في الصلوة وقول
السيف محال للذنوب
فاغنى عن الشفاعة
وتحتي لم يبق الصلوة
على الميت كظها
كرامته ولشهيدا
اولى بها والظاهر
عن الذنوب
لا يستغنى
عن الدعاء
كالنبي والصبي

كان اول من قتل من المسلمين يوم احد قتله سفيان بن عبدكس فصرى عليه رسول الله عليه السلام قبل المزمرة وروى النسائي
عن شد ابن العباد ان رجلا من الاعراب جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم ما امن به وابتعد الحديث وفيه انه استشهد فعصر عليه النبي
عليه السلام وروى البخاري في صحيحه انه عليه السلام صلى على شهيد واحد بعد ثمانين من المروع الاحياء والاموات ومن
ابن مالك الاخير قال كان نبأ قتله تسعة وخمسة عشر من فضيلة النبي عليه السلام فيمنون تسعة وبعون حمزة ثم حرقته حمزة
عاشر من فضيلة النبي عليه السلام فيمنون تسعة وبعون حمزة وروى البخاري في صحيحه انه عليه السلام صلى على شهيد واحد
من حمزة وكان يوتى بمسحة تسعة وخمسة عشر من فضيلة النبي عليه السلام وكبر بوسن سجدة تكبيرات قال وقد صلى على غيرهم كما روي
بشير او بن العباد انه عليه السلام اعطى عرابيا اسلما نصيبه وقال قسمة لك فقال ما على هذا اتيتك ولكن اتيتك على
الرحمى بمنادى اشار الى حلقه بسم قاسوت فادخل بنية ثم بال رجل قد اصابه سم حيث اشار فكنن في جيبه النبي عليه السلام
فصرى عليه فكان من صلوة ان يزاعج فخرج مما جاز في بديك فقتل شهيدا انا شهيد عليه فلم يغله وصلى عليه ورواه
النسائي ايضا واخرج النجاشي في الحديث لعينين احدهما لانه شاهد لما ذكره من الدلائل في اثبات الصلوة على الشهيد
والثاني روى عن من نذر ان يقاتل من النبي عليه السلام انه صلى على احد من قتل في الموقعة في غير غزوة احد فان قلت
لم لا يجوز ان نل الصلوة في الاحاديث التي ورد فيها الصلوة على الدعاء ومن قال ذلك ابن حبان والبيهقي قلت
في هذا قوله في الحديث الذي رواه عقبه ابن عامر المذكور صلوة على الميت فان قلت انتم لا ترون الصلوة على
القبر بعد ثمانية ايام فكيف يكون عليه صلى الله عليه وسلم معنى الصلوة العرفية وقد كانت واقعة احد في سنة ثلاث من الهجرة
وصلوة عليه السلام على شهيد واحد من خروجه من الدنيا بعد وقعة احد في سبع سنين قلت المذهب عندنا الصلوة
على القبر يجوز ما لم تنسخ والشهداء لا يتنسخ احيا عند الله فاذا لا يجوز حمل الصلوة عليهم على معنى الدعاء وكيف يجوز
هذا وقد كثر قول صلوة على الميت لنفي احتمال الحال فان قلت قال بن قدامة حديث عقبه مخصوص بشهداء احد فاذا
صلى عليهم في القبر وهم لا يرون الصلوة على القبر اصلا ونحن فيما بعد الشمر قلت اذ اثبت انه صلى على شهيد واحد
صحت الصلوة عليهم بعد من القائل بالفرق وقوله وهم لا يرون الصلوة على القبر فيه صحيح فاذا دفن الميت ولم يصل
عليه صلى على قبره ما لم تغمر كما ذكرناه فان قلت الصلوة على الميت لا تصح بلا غسل فما لم يغسل الشهيد لا تصح الصلوة عليه
قلت وكذا لا يدرى من لا يغسل فلما دفن الشهيد بلا غسل دل على انه في حكم المغسولين فكانت الصلوة عليه صلوة على
المغسول كما هو مفصول بصيغة الله تعالى فان قلت الشهداء احيا عند الله والصلوة انما شمرت على المموت
قلت هذا في غير ما في هذه الاخرة قوله تعالى بالاحياء عند ربهم يرزقون لاني احكام الدنيا والصلوة عليهم من احكام

الدنيا كسر الموتى ولما اتيهم من المماتين ورتبهم وتزوج نسائهم وحمل ديويتهم المولجة ويعتق امهات الاولاد
 ودرهم ويغزو وصاياهم ثم يميد فنون فذل لك كلالان الحياة لهم عند الله بعد الموت فان قلت قال لا شاف
 لعل ترك الصلوة مع التحقير على من بقي من المسلمين قلت بذ التعليل لا يتقبل لان الصلوة على الميت وما ولد
 يستغنى احد من الرعا كما ذكرناه وكذا كك التعليل في التحقير فانهم يتيمون القابهم ويخفون قبورهم ويكفون نفوسهم
 فان قلت الصلوة على الميت من باب اشفاعه والشهداء يستغفون لنا من الاجتماع الى من يشفع لهم قلت الصلوة
 عليهم زيادة كرامته لهم قضاء بحق الميت وقد اشار المصنف الى هذا المعنى بقوله والصلوة على الميت لانها كرامته
 وقد استوفينا الكلام هناك وقد ظهر من هذا ان ما ذهبنا اليه ارجح من وجوه جديدة الاول ان الخبر المقتب في هذا
 اولى من الثاني في الثاني ان اعدائنا الذي كانت اولى قال محمد في السير الكبير اخذنا بما اجمع عليه اهل العراق
 وروى ان الفرزدق في المدينة فوج بالكثره فان قلت بذ اخلاف ظاهر بذكرهم فان الترجيح بالكثره لا يعبر عنه
 قلت قد ذكر بعض مشائنا الترجيح بالكثره الرواء اذ يظن بصدق خبر الاثنين اقوى من خبر الواحد الثالث ان
 الصلوة على الموتى اصل في الدنيا وفرض من فروض الكفاية على المسلمين فلا يسقط من غير فصل احد الاربع لو كانت
 الصلوة عليهم غير مشروعة كما زعموا لنبى عليه السلام على عدم مشروعيةها وعله سقوطها كانه على علة سقوط غسلهم
 انما سيجزانه عليه السلام لم يصل عليهم وعلى عليهم غيره لما كان به من الجراحات وكسور راي عيته وما صاحب يوحنا
 من المشركين اساس ان لم يكن صلى عليهم في ذلك اليوم صلى عليهم في يوم آخر لانه لا يعتبر عليهم بمرور السن
 كما ذكرناه اساس قد ثبت انه عليه السلام صلى على غيرهم من الشهداء وبقولون لا شرع في الصلوة على شهيدنا الثالث
 ان الذي ذهبنا اليه احوط في الدين وفيه تحصيل الاجر والثواب العظيم وقد ثبت عن النبي عليه السلام انه قال
 من صلى على ميت فله قيراط ولم يفصل بين ميت وميت هم ومن قتل اهل الحرب او اهل البنى او قطاع الطريق فبا
 شئ قتلوه لم يفسل شئ عندنا خلافا للشافعي واما ك واحمد رضي الله عنه في غير اهل الحرب وقالت الشافعية قتل
 اهل البنى يفسل يفسل عليه في اصح القولين وشئ قتل قطاع الطريق طرقتان وكذا في قتل اللصوص طرقتان لو
 امر الكافر مسلما وقتلوه سبوا ففى غسله والصلوة عليه وجبان اصحابنا ان ليس بشهيد وعندنا شهيد وبه قال مالك و
 رضي الله عنه ولما كان في قتال اهل الحرب لغيرهم الا انه مكذبا في قتال اهل البنى وقطاع الطريق لانهم في حكم القتل
 كما في الحرب حتى لا يفتنون ما اتفداهم لان شهداء احد ما كان كلهم يقتل بسيف والسيوف لانهم من وقع بالهم
 وبغيرهم من قتل بالعدا وغيره ذلك وعلم النبي عليه السلام في حق ترك غسلهم هم واذا استشهد البنى فليس من اهل

ومن قتله اهل الحرب
 واهل البنى وقطاع
 الطريق فبا
 شئ قتلوه لم يفسل
 لان شهيد احد
 ما كان كلهم يقتل
 بالسيف والسلام
 واذا استشهد البنى
 غسل عند احنيفة

سويذ عنده الفرو والحشوة

والسلاح والحف

لها ليست من حبس

الكفن ويزيدون وينقصون

ما شاءوا اتما كما الكفن

ومن ارث غسل وهو

من صاخر خلقا في حكم الشهادة

لنيل مراض الحيوان

بذلك يخفف اثر الظلم

فلو يكن في معنى شهراء

احسن ولا يرتكش

ان ياكل ويشرب

او ينكح او يذل او يذل

من المعركة حية

وابن ماجه بنى عندهم من نزع عنه الفرو والحشوة اريد بالحشوة الثوب المشوي بالقطر فيجب على مطلق الناس
 ان يلبسوا هذه القماشية من اريد بها التبع في تغييره اقول هم والسلاح وان كان لا يشاء ان يلبس هذه الاشياء
 هم ليس من اجل الكفن من في المبطو وكفن اشبه ثياب التي ونزع عنه ليس من بين الكفن كالغزو والسلاح
 والجلود والحشوة والكفن والتمشوة وفي الذخيرة والسلوول وقال الشافعي نزع عنه ليس من ثياب الناس
 كالجلود والغزو والخفاف والدرع والبنصر والحبية والحشوة وفيه قال احمد بن محمد وقال مالك لا تنزع الغزو والجلود والحشوة
 وقال طرف لا ينزع الهنطقة ولا الخاتم الا ان يكثر ثمنها وفيه لا يبيح في ويكره ان ينزع عن جميع ثيابهم ويكره لهم
 الكفن ومنه الحشوة ولا يكتفون ابتداء ثياب احمر دون ثياب اسنة كانت عليه عند مقدمه ويزيدون
 وينقصون ما شاءوا ان اذا كان ناقصا من مد المسنون والتمشية من يزيرون وينقصون
 يرجع الى دليل القليل لانه لا يكتفون عليه لا اشارة في معنى يقال له انما قبل لذكره في قوله لو اشتهت اللحية على ان
 اشارة ليس بل نزعوا اكثر على مراعاة التور والكفن قلت اذكرنا وفيه تظليل الذي ذكر في الكتاب هم اتماما للكفن
 ش اى الاكل تمام الكفن قبل هو يرجع الى قوله يزيدون قلت لانه ان يرجع الى الكفن معالاة اذ الكفن من ثياب
 على اليد والمسنون يكون اما الكفن المسنون فاذا لم يكتفوا لاسيما كفن اسنة واثار في المبطو في نزع الاشياء والذخيرة
 الى ان هذه الاشياء كانت له من قبل له ووقعتني عن ذلك ولان هذه عادة اهل الجاهلية لانهم كانوا يدرسون اللحية
 بما عليهم من السلوة وقد يشاء ان يشبه بهم بول يث غسل ش على عينة الجوارح ان تارة المنة من فوق الغصوة ثم
 اشارة المنة وهو من قوله ثوب رث اى خلق وفي المغرب ارتش البرج او احمد من المعركة وبه ربح لانه يكون
 ما في كرش المتاع وقال ابو هريرة ارتش فلان على ما لم يبر فاعله اى كل من المعركة رشيته اى جريحا وبه ربح مراد
 الفقهاء من ذلك مما اشارة اليه المصنف بقوله وبوش اى المرتش ول عليه قوله ارتش كما في قوله تعالى
 اعدوا ما قرب بالتيقوى من صاخر خلقا ش الفتح اللام يقال ثوب خلق اى على سبوتى فيه المذكور والوش
 لانه في الاصل مصدر من خلق يخلق قال ابو هريرة وقد خلق الثوب بالفسخ فلو قد اى على في خلق الثوب مشدودا
 انما يتعد ولا يتعدى من في حكم الشهادة لنيل مراض الحيوة ش وهي راحة الحياة هم لان بذلك ش اى
 بذلك النيل من شرف اثر الظلم فلم يكن في معنى شهراء احد ش لانهم ما تواعلى اشارة التي وقعت فيها الحرب
 ولم يبالوا من مراض الحياة هم والارثما ش الذي يوجب غسل القليل هم ان ياكل ويشرب او ينكح
 او يذل او يذل من المعركة عياش او يذل او يذل في رواية ابن ساعدة عن ابى يوسف وفي رواية

عنه انه يري على كانه في العبد كذا اذ يتابع او تكلم بكلام طويل وذكر من سامة ان اكثر الكلام بمنزلة الاكل
 جسم لانه قال بعض مرافق الجيرة شرب بياض شربة شئ من الاشياء المذكورة هم وشهد احدنا ما اتوا عطاشا والكاس شرب
 اى كاس الماء ثم تذا طيم ثم يتقبو ش قال ابو جري الكاس كلنا فيه شراب وهي موشة هم خوفا من نقصان
 الشماوة شرب بياض الماء الذي هو من لوازم الاشياء حتى لا ياتوا من مرافق الدنيا وفي شئ اعطاني لعليلك
 ابن محمد النيشابوري من جارية بن زيد من امية ان رسول الله عليه السلام يوم احدا رسلني الى سعد بن الزيد وقال
 في ان رايته الى قرة السلام وقل لي يقول لك رسول الله عليه السلام كيف يجول قال جملت الطون بين انقلبه
 حاصبة وهو في آخر من ويسمعون منية بين طعنة برمح ومنية بسيف ومنية بسهم فقلت له يا سعد ان رسول الله
 عليه السلام يقرأ عليك السلام ويقول لك اخبرني كيف تنجك قال على رسول الله عليه السلام وعليك السلام
 قل لي يا رسول الله اجبر الله اجتهت وقلت لعمري الانصار لا يذركم ان وتل لي رسول الله عليه السلام وفيكم غير لطيف
 وفاضت بعينيه قال لعلامة الكردى في قوله خوفا من نقصان الشماوة قال تعالى ان الله اشترى من المؤمنين
 انفسهم باخذ الشهادتين بعض مرافقه لما في كان بذات صرفا في البيع قبل التسليم التحقق النقصان في تسليم البيع كما لو تصرف
 العبد في البيع قبل التسليم فانه يسقط بعض الشئ او يثبت لا يشتري الخيار ولهذا لو اشتهد العبد بغير لعمري
 للبيع منه وروى البيهقي في شئ الاجاب من ابى به من خذفيه العدى قال انقطعت يوم الرسول بن عمي
 ومعى سقية ما فقلت ان كان برزق سقية من الماء فوجدته ومسىت به فاذ ابرئ شئ فقلت استيقك فاشترى الى جانب شئ
 فاذ ابرئ يقول فاشترى من ابى عمي ان الطلق اليه فاشترى من ابى عمي فاشترى من ابى عمي فاشترى من ابى عمي
 هشام ان انطلق باليخيمة فاذ ابرئ فوجدت الى شأخ فاذ ابرئ فوجدت الى شأخ فاذ ابرئ فوجدت الى شأخ فاذ ابرئ
 مصرح كذا انطاه الخيول لانه لما شيا من الرثة شئ الاستثناء مع لم يكن ارتش غسل يعني لا يغسل في هذه الصورة فمحمودة
 قال الاتراني فيه نظر لانه لا يسلم ان حمل من المصلع ليس ينيل راحة فقلت في نظره فظن ان الحمل من المصلع انما يكون نيل
 راحة اذا كان لصرم القتال الاتراني الى ما قال في الذخيرة ولو كانوا في مقعة القتال فوجدوا جري نحو القوم في القتال
 ثم مات فهو شهيد قال الحاكم الشهيد ومجود مجود رفعه من المعركة والقتال على حاله بعد لا يجعله ميتا وانما ارتثا بذلك بعد
 انصرم القتال وفي التحفة وفي المحيط والمفيد ولحقى لولما وليته في المعركة ثم ولو آواه ش بالمدى لوضع من خطاوش مبر
 الخيمة الكبيرة فيه ست لغات من الفاء وكسرها وباء وكران الطاء الاولى وتشديد السين بغير الطاء والباء
 مع ضم الفاء وكسرها وذكر ابن تيمية هم اوحيته كان مرثاش فيفسل هم لما بينا ش اراد به قوله لانه نال من

كأنه قال بعض
 مرافق الجيرة وشهد
 احدنا ما اتوا عطاشا
 والكاس تدار عليهم
 فلم يبقوا خوفا من
 نقصان الشهادة
 الا اذا حمل من مصر
 كذا انطاه الخيول
 لانه كان شئ
 من الراحة ولو آواه
 فسطاطا فوجدت كان
 رثا لما بينا

ولو بقي حي حتى معنى
وقت صلوة فهو يقتل
فهو مرتكز ثلاث
الصلوة صارت ديناً
في دمه هو من الحكم
الهيبة قال وهذا
مروى عن أبي يوسف
ولو ادعى بشئ من أمور
الهيبة كان ارتشاً لعنه
أبي يوسف لأنه ارتقاء
وعند الحكم لا يكون
لأنه من أحكام الأمور
ومن وجد قيل
في المصنف أن الواجب
فيه القسمة والدية
فنف اثراً للظلمة إذا
حلواته قتل مجدياً ظلماً

م ولو بقي حي حتى معنى عليه وقت صلوة وبقتل فهو مرتكز ش اى والكمال انه يقتل واحتمل ا ما اذا سبق
معنى عليه لا يكون مرتكز كذا روى من ابى يوسف في الذخيرة وذكر سنه اومضى عليه وقت صلوة كالقذف
التيه اومضى عليه وقت صلوة وبقتل ويقتل على اوالها بما لا يمتى بحسب القضا رتبة كما في المجتبى والمسلح
يو وقت الصلوة قدر ما يجب عليه الصلوة وتفسيره في وقتها وهو راية عن ابى يوسف وعندنا يوم وليمة
ولو كان منتهى عليه يوم وليمة لم يكن مرتكزاً وعن محمد ولو بقي في المركة حياً يوم وليمة فهو مرتكز وان لم
يقتل في نوادر بشر من ابى يوسف اذا مكثت البرية في المركة اكثر من يوم حيا والموثوم في القتال وبقتل والا
يقتل فهو بمنزلة الشهيد قال لا تراهى انه لو تامل اليوم كل ثم ختمت من جرته اصابة في اول النهار كان شهيداً
وان تعمر القتال بنهر فهو يسبح في المركة حكمت وقت صلوة لا يكون شهيداً وذكر الكوفي في مختصره ان تارة
في مكانه وبو لا يقتل لا يقتل ان نادى على يوم وليمة لانه لا يفتى بجماعة فكان كالميت م لان تلك الصلوة نصير
دينا في ذمته وبوش اى كون الدين في ذمته م من احكام الامايرش فيكون مرتكز فيقتل م قال ش اى
المصنف رحمه الله م وبما روى عن ابى يوسف ش وروى عن محمد ش قول ابى يوسف الا انه قال ان عاش في
مكانه يوم كان مرتكزاً ولو كان قاتلاً او لم يكن وان كان قاتلاً من ذلك لم يكن مرتكزاً ولو ادعى بشئ من أمور الاخرة
كان ارتشاً عنده ش اى عند ابى يوسف م لانه ارتقاء ش كسبها لالتواب م وعند محمد لا يكون ارتشاً لانه
من احكام الاموات ش اى لا يثبت بشئ من أمور الاخرة من احكام الاموات وقال الصدر الشهيد في الجواب الخفير
قيل لا اختلاف فيما اذا ادعى بشئ من أمور الاخرة اما اذا ادعى بشئ من أمور الدنيا كان ارتشاً بالاجماع وقال
في شرح الطحاوى قيل لا لاختلاف فيما بينهما في الحقيقة فهو ابى يوسف فخرج في الذي ادعى بأمور الدنيا وجواب محمد
حسب في الذي ادعى بأمور الاخرة وقال ابو بكر الرازمي وان اكثر من كلامه في وصية فقال فليس لان الوصية
تستل من أمور الموت فاذا طالت شهت أمور الدنيا م ومن وجد قتيلاً في المفضل ش قيد بالمعركة لو وجد في
منازعة ليس بمرتكز بغيره ايمان الكييف فيه قسامة ولا دية ولا ينسل لو وجد به اثر يقتل م لان الواجب فيه القسامة
والدية فنحن اثر الظلم ش فلو كان في معنى شهيداً او قتيلاً م الا اذا علم انه قتل بجدية ظلماً ش هذا الاستثناء
من قوله غسل يعني لا ينسل القاتل في المظفر اذا علم انه قتل بجدية ظلماً مطلقاً ما كان هذا في اذ اعلم قاتله لو وجوب
القتصاص اما اذا لم يعلم قاتله فيقتل وان قتل بجدية لانه ليس فيه معنى شهيداً او قتيلاً لانه اذا لم يعلم قاتله يجب لعنته
والدية وعند الشافعي يقتل القاتل في المصراع قتل بجدية وان عرف قاتله لو وجوب الاعتصام به بدل الدم كما

ولذا ما قاله المصنف بقوله لهم لان الواجب فيه القصاص هو موتهم في الدنيا او في الآخرة
ان لم يوجد لهم والقائل لا يخفى عننا شئ من الحق في القصاص من غير الاضرار في الدنيا
شئ ان وجد لهم وفي الآخرة شئ ان لم يوجد كما ذكرنا والقصاص عقوبة وليس بعوض حتى ينفذ اثر الظلم
وان كان عوضا لكن نفعه وادبه والى الوثقة لا فخر في شئ الميت به بخلاف الدية فان لغنا ليد واليه يستحق
يعتق سنا ويتره وغنقه وصاها وكذا في ميسوط فخر الاسلام والسر فيه ان وجوب المال دون القصاص في كل
منته الحياة بدلالة ان المال ثبت بالشيء والقصاص ليس منته الجنابة لان المال ثبت بالشيء والقصاص
يجب الشبهة وعذابي يوسف ومنه ما لا يثبت بمنزلة السيف شئ اراد بهذ ان لا يشترط في القتل به
في المصراع فيل بالعدة عند جاهل لا يثبت في الباب مثل القتل من الحجر والخشب مثل السيف من باب ما شئ
لا يثبت القتل ظاهرا في المصراع علمه قاله علم انه قتل بالمثل لوجوب القصاص عند بها وعند ابى نعيمه رضي
عنه لا يجب القصاص في القتل بالمثل لانه لو وجب قتلها بما امان ميتوني وما اوجزها فلا يجوز الاول لقوله
عليه السلام الا بالسيف ولا يجوز المال في الزور من زيادة والقصاص منناه على المأثمه هم ويعرف ذلك
في الجنابات ان شاء الله تعالى شئ اى يعرف حكمهم القصاص من ابى نعيمه ظاهرا قاله في كتاب الجنابات
على ما في ان شاء الله تعالى هم ومن قتل في حد او قصاص قتل وصلى عليه شئ بالابا لاتباع الا ان ما كانا يظن
لم يسل الامام على المرحوم والمقتول قصاصا وصلى على غيره لانه عليه السلام لم يسل على عاص وصلى عليه غيره
وقال الزهري لا يصلى على المرحوم ههنا لانه شئ اى لان المقتول في الحد والقصاص هم باذل نفسه
لا يفاوت حتى يستحق عليه هم اى وجب عليهم وشهدوا بعدوا لوانفسهم لا يتبعوا رضات الله تعالى شئ بالطلب
رضي الله عن غير ان يكون عليهم هم فلا يمتنع بهم شئ اى يشهدوا احد في ترك الغسل واما ما عرفت
رواية النجاشي انه عليه السلام صلى عليه ونسج ان عليه السلام صلى على المرحومة في الدنيا
او من قتل في تعذيبا وعدا على قوم يقتلوه فيمن لا ظلم نفسه فلا يكون شتمهم هم ومن قتل
من البغاة شئ بعضهم السادة الموحدة جميعا كقصاص جميع قاتل وهو الذي يخرج طاعة الامام وهبل في
مها ورة حد هم او قطع الطريق لم يسل عليه شئ وفي الذخيرة عن محمد قاتل الطريق لا يصلى عليه سواء
قتل منه الحرب او قتله الامام معاد في المقتلات او قتلوه بعدا ونعت الحرب او را على عليهم يعني البغاة
ولذا اقطع الطريق اذا قتلوا بعد ثبوت يد الامام عليهم واما لا يصلى عليهم اذا قتلوا في حال الحرب او ربه والحرب

لان الواجب فيه القصاص
وهو عقوبة وفاضل لا يتخلص
عنها ظاهر اى ان لا يباذل
وعذابي يوسف ومحمد
ملا يثبت كالسيف ويعرف
في الجنابات ان شاء الله تعالى
ومن قتل في حد وقصاص
وصلى عليه لا يثبت
بازل نفسه لا يباذل
حق مستحق عليه
وشهدوا احد بلوا
انفسهم لا يتبعوا رضات
الله تعالى فلا يصلى
ومن قتل من البغاة
او قطع الطريق لم يسل
عليه

وفي الذخيرة ذكر الصدر الأشيد في الواحات ان تلقوا في الوبر لا يصلي عليهم وان قتلوا بعد ما وضعت اوزارهم على عليهم وكذا قطع الطريق مثل ما ذكر في الملتقات قال ابو الليث وبنناخذ ولم يذكر انهم اغتيلوا
 وذكر في الدين النسخي اختلاف المشايخ قيل يغيبون للفرق بينهم وبين الشهداء وحكم المقتول بالمعية علم
 الباني ولكن قيل بوجه لا يصلي عليه ابنة له ذكره في جوامع الفقه ومن قتل نفسه خطأ بان قصد رطلا من العدو
 ليفرض بالسيف فاقطع واصاب نفسه يغيب ويصلي عليه بلا خلاف ومن قتل نفسه بجدية ظاهرا ذكر الصدر الأشيد
 في الجوامع الصغير انه يغيب ويصلي عليه من ذاب في غيظه رنثي لله منه ومحمد بن الحنفية الباني وفي شرح السيرة ان فيه
 اختلاف المشايخ قال شمس الأئمة المحلى في الاصح انه يصلي عليه وقال القاضي ابو الحسن السعدي انه لا يصلي
 عليه لانه باع على نفسه وذكر السراجي ومن قتل نفسه وقيل في المنع يغيب ويصلي عليه وقال مالك والشافعي
 وادود وادود احمد رحمه الله لا يصلي عليه الا بامه لانه باع على نفسه وذكر السراجي ويصلي عليه بغيره الناس وقال الاذري
 ومحمد بن عبد العزيز لا يصلي عليه ورواية من اصحابنا ويغيب وكذا الروا ويصلي عليه عند جميع اهل العلم خلافا
 واهل البغاة فمنا الشافعي يغيبون ويصلي عليهم واختلف اصحاب احمد في ذلك ووليها فيه ما اشار اليه المصنف
 بقوله لم لان عليا رضي الله عنه لم يصلي على البغاة ش: ذكر بن سعد في الطبقات فقيته اهل السردان وليس
 فيما ذكر العلوة ونظرة قال لما كان بين علي ومعاوية ما كان وقع بعينين في صف سنة سبع وثلاثين
 وبيع علي ربه الى الكوفة فزجت عليه النواجح عن اصحابه وفسلوه بجزالة ذلك سموا الجوزية فارسل اليهم عبد الله
 ابن عباس فجاهم وجابهم فزج منهم كثير وغبت اخرون على بايهم وساروا الى سرهوان وتلقوا عبد الله بن
 خطاب بن الارت فسايرهم على رضى الله عنه فقتلهم السردان قتل ذوالشديد وذو لك سنة ثمان وثلاثين
 ثم رجع على رضى الى الكوفة فلم ير الاوايخا فون عليه من النواجح حتى قتل رضى الله عنه وقال السراجي ولنا
 ان عليا رضي الله عنه لم يغيب اهل السردان ولم يصلي عليهم فقتل له الكفارهم فقال لاخواننا بغوا علينا فقتلناهم ذاك عقوبة
 لهم ليكون زجرا للغير ثم كالمصلوب يتحرك على خشبة عقوبة له وزجر الخيرة فروع اذا قتل الباني في المعركة
 للكفار لا يغيب ولا يصلي عليه وكذا الذي قتل بالعمت عليه واه ابو يوسف عن ابي غنينة رضي الله عنه ومنه
 الخلاصة حكم من قتل بالبغى في الارض بالنساء والماكرين والنفاق الذي خنق غير مرة والمقتولين بالمعية علم
 اهل البغى وقطاع الطريق وحكم من قتل مسمى الايوست بظلمة كما اذا فترسه السبع او سقط عليه البناء وسقط
 من شارب حبل اوسال عليه الواوي وغرق في الماء حكم المقتول برجم او قصاص ومن قتل في المعركة لاسلما

لكن عليا رضي الله عنه لم يصلي على البغاة

او غير سلاح منها او خارج لغير سلاح او غيره ولم يجب دية فيكون شبيها مستندا والافضل + +
باب الصلوة في الكعبة شئ ما في ابواب في بيان احكام الصلوة في الكعبة وهي اسم البيت الحرام
ويسمى البيت بذلك لغيره من قولهم بر كعب اذا كان فيه شئ مبرع ولما كانت الصلوة فيها من الفلك
الصلوات من حيث جواز الصلوة فيها بالتوجه الى الجهات الاربع فقد اختلفا في غير ما وصارت كسائر
أجزاءها من ذلك لثقل دورها بالنسبة الى غير ما دلكون مساسا لاجبة الى غير ما اكثر وما وجبه المناسبة
في ذكرنا مقبيل باب الجنائز بان البيت مناسن الامن من وعله بالنسبة فكذلك التبرضا من است
م الصلوة في الكعبة جائزة فرضها ونفلها شئ ارتفاع فرضها ونفلها بالبدلية من الصلوة بدل الاثقال
وبقولنا قال جماعة من السلف منهم الثوري والشافعي ايضا وقول المصنف م خلافا لشافعي فيها شئ
في الفرض ونفل ليس كما ينبغي قال والسفنا في كان هذا اللفظ وقع سوا من الكاتب فان الشافعي يرى
جواز الصلوة في الكعبة فرضها ونفلها كذا ورد اصحابه في كتبهم من الوجيز والخلاصة والمذخبة وغيره ما ولم
يرد احد من علمائنا ايضا بهذا الخلاف فيما عندي من الكتب كالملبس والاسرار والايضاح والمحيط وشجرة
الجامع الصغير وغيره ما قاله بشرط البقرة المتصلة بالارض اتصال قرار اذا كان المصلي في حرم الكعبة
كالخلاء واشهر قلت ذكر في الوجيز لو انهدمت الكعبة والعبادة بالتمتع صلوة خارج الكعبة متوجها اليها لم
صلى على جبل في قبس والكعبة تحتمد ولو صلى فيها لم يجز الا ان يكون بين يديه شجرة او يتيه حاكطا والواقف
على سطحها كالواقف في الوصية فلو وضع شيئا لا يجزيه ولو غر خشبة فيه وجهان في الخلاصة لغيره جواز الصلوة في الكعبة
الى بعض شياها وقال الامام يربان السمرقندي في جواب ما قاله السنناني بان تزايد اصحاب ايشافعي
في كتبهم جواز الصلوة فيما لا يدل على ان عدم الجواز ليس قوله كما في كثير من المسائل وعدم ايراد اصحابنا على
لا يدل على ذلك ايضا ومن له ادنى سكة من العقل ذاق ذلك للح له بل ايب بطلان قول هذا القائل قال
الشيخ الامام عبد العزيز في الرد عليه الصريح ما ذكره السنناني فان اتفاق اصحابه على ايراد الجواز في كتبهم
وتعريفاتهم واتفاق اصحابنا على عدم ايراده خلاف في كتبنا يدل على عدم الخلاف مع اجتماع كل فريق في
بيان الخلاف وجدهم في بيان الاقوال لغير شبهة المصنف بقدر الاسكان وقال السجدي نصرة للمصنف
وما ذكر في الكتاب عن الشافعي محمول على ما اذا توجه الى الباب وهو مفتوح فان كان الباب مودودا
مقبية قدر شئ من جوارح كجوز قال النوسي هذا هو الصحيح وفي وجهه يدرج و قيل كفي كجوبا وقيل يشترط

باب الصلوة في الكعبة
الصلوة في الكعبة جائزة فرضها
ونفلها خلافا للشافعي فيهما

قدما قاما مدة طولها وعرضا ولو وقع بين يديه شاة أو قبله لم يكن له أخذ الاكل من كفاه فقال وايجاب بان حراجه
اذ اتوا الى الباب وبه مضجع وليست القبلة مرتفعة قد رموزة الرطل وبوخسب من اكل على السوط قلت كل
به الاضحية عن تامل ونظر البيت عليه البيت هم ولما كان في الفرض شئ يعني خلافا لما كان في صلاة الفرض فانما
لا يجوز في الكعبة ويجوز في النفل وفي الذبابة انما الفرض فان مالكا لا يسلي في البيت والحجر فريضة ولا ركعتا الطواف
الواجبتان ولا التمر فلا ركعتا الفجر وذكر الطبري في تفسيره عن مالك ان لا يسلي فيها الفرض ولا السجدة ولا يصلي
التسبيح فان صلى فيها مكتوبة اعاد في الوقت كمن صلى الى غير القبلة بالاعتقاد وعن ابن حبيب وان يصلي بعد اياه
ويقول مالك قال حماد قال في عبد الحارث لا يسلي فيه ومنع محمد بن حبيب الطبري العجني فيما رواه عن ابي الحسن المصنف
مسند بيتين بوجه فجمع ما ليس به الجواز في البيت ثم ان في الفرض على ما رواه الجواز في النفل شيئا ما وهو
القياس في النفل ايضا لان باه اوسع ولما يجوز قاعدا وراكبا بلا عذر ولا عليه السلام قال ان الطواف
في جوها لا يلحق فكله الصلاة ولما اشار اليه الحسن بقوله هم لانه عليه السلام صلى في جوف الكعبة يوم الفتح
شئ اخرجه البخاري وسلم عن ايوب عن ثوبان عن عمر قال لما قدم رسول الله عليه السلام يوم الفتح بمكة
ونزل بفناء الكعبة واصل الى عثمان بن طلحة فجا بالمشاح ففتح الباب قال ثم دخل النبي عليه السلام وبدا
واسامة بن زيد وثمان بن طلقه وادريس بن حبيب فعلق عليه فلبسوا فيه عليا والبغاري فكشوا فيه منها رطلين
ثم فتح الباب قال عبد الله بن مسعود ان رسول الله عليه السلام خرجوا ولبال على اثره قلت
لبال على رسول الله عليه السلام فيه قال صلى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت اين قال من العبدون تلقاوه
وقال ونسيت ان سالكم صلى واخرجه عن سالم عن ابن عمر قال انبرني بلال ان رسول الله عليه
صلى في جوف الكعبة بين العبدوين اليمينيين وامس بق البيت ربه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
الكعبة قال ابن عمر فقبلت والي النبي عليه السلام ثم سجد ووجد له في الكعبة بين اليمينيين فسالته يا ابا عبد الله
هل صلى النبي عليه السلام في الكعبة قال نعم كعتين من اساتين على اساره فقلت ثم سجد في الكعبة فقلت
ولكي كعتين فان قلت سجد البخاري وسلم عن ابن حبيب عن عطاء بن رباح عن ابن النبي عليه السلام فقلت
الكعبة فسام عند سارته وسمى ولم يسلي وبعث ابن عباس انبرني واسامة بن زيد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
لما دخل البيت وسعى فيه حتى سجد فلما خرج ركن في قبل البيت كعتين وقال هذه القبلة قلت اخذتها
بحديث بلال رطل لانه ثبتت وسموه على حديث ابن عباس لانه نفي وانما يؤخذ بشهادة الغيبة

ولما كان في الفرض لا يصلي الله
عليه وسلم صلى في جوف
الكعبة يوم الفتح

ومن قول ليلان بن علي بن أبي حمزة عليه السلام في حديث بن عمر انه صلى كعتين رواه البخاري
ولكن رواية ليلان بن علي بن عباس بن عبيد بن جابر بن عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن عبد مناف
من الغد وذلك في حجة الوداع وهو حديث مروى عن ابن عمر اخيه المداقطيني في سنة بائنا حسن
عن يحيى بن عبد الله بن عمر قال دخل النبي صلى الله عليه وسلم البيت ثم خرج ولبال غلغلة فقلت ليلان بن علي قال
لا فلما كان من الغد دخل فسال ليلان بن علي قال نعم صلى كعتين وخرج المداقطيني ايضا والطبراني
في حجة من جيب بن ابى ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم البيت فجلس
بين السائتين ركعتين ثم خرج فصل بين الباب والحجر ركعتين ثم قال هذه القبلة ثم دخل مرة اخرى
فقام فذمى ثم خرج ولم يسل واما حديث اسامة بن زيد فروى عنه خلافة احمد في سنة وبن جابر
في صحيحه عن ابن عمر اخبرني اسامة بن زيد ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى الكعبة بين السائتين فقلت خاص
الكلام في هذا الباب ان المخلص بين هذه الروايات المختلفة ما ذكرناه اولاً مع انه روى عن ابن عمر
ابن الخطاب وعبد الله بن السائب انه عليه السلام صلى في الكعبة فحدث عمر رواه ابو داود في سنة من سنة
مجاهد عن عبد الرحمن بن صفوان قال قلت لعمر بن الخطاب كيف منع رسول الله صلى الله عليه وسلم من دخل
الكعبة قال صلى ركعتين وفي اسناده زيد بن زباد وفيه مقال له انهم قالوا روى له مسلم مقرنا بغيره
واحتجبت له الاربعة والطحاوي وحديث عبد الله بن السائب رواه ابن جابر في صحيحه قال حضرت رسولاً
صلى الله عليه وسلم يوم الفتح وقد صلى في الكعبة فخلع نعليه فوضعهما على يساره ثم افتتح سورة المؤمن فلما بلغ ذكر موسى
وعيسى اخذته سحابة فركع واما التجواب عن قول مالك فنقول انه استقبال للمسجد الحرام وهو المأمور قال
موتى قول وجبك شطر المسجد الحرام فجزية قياساً على المصلي خارجاً فانه عيشة لا يتوجه الى الكل ويستدبر
البعض مع استقبال البعض لا غير لانه ما امر بالتوجه الى لكل في حالة واحدة لانه غير ممكن والابن حزم في
ماني الوسم وفي وسعه توجه البعض فيكون مأموراً بذلك لا غير وليست الصلوة كالطواف لان الطواف
بالبيت مأمور لا فيه والطواف بالكل ممكن فيجب الطواف خارج البيت ليقع على الكل لا ترى ان الطواف
خارج المسجد الحرام لا يجوز بخلاف الصلوة والاستدبار خارج البيت مع عدم استقباله هو مأمور بالاستدبار
فوقع الفرق بين الاستدبارين كذا في المبسوط والامرارهم ولاننا صلوة ش دليل على اى ودان الصلوة
في الكعبة صلوة هم تتجعت شرا الطماش من الطمارة عن السحرين وطمارة الثوب والمكان

وكما هنا صلوة استجعت شرا الطماش

لوجود استقبال القبلة
 لان استيعابها ليس
 بشرط فان صلى الامام
 جماعة فيها لم يحل بعضهم
 ظهره الى ظهره الامام جاز
 لانه متوجه الى القبلة
 ولا يعتد امامه على الخطأ
 بخلاف مسألة التوجه من
 جعل منهم ظهره الى وجه
 الامام لم يخرج صلواته لغيره
 الى امامه ولا صلى الامام
 في المسجد الحرام فتحل في التمام
 حول الكعبة و صلواته
 الامام فمن كان منهم اقر
 الى الكعبة من اوجه جاز
 صلواته اذا لم يكن في جانب
 الامام كان التقدم والتأخر
 الما يظهر عن مقتضى الحال

والنية لم لوجود استقبال القبلة ش لا يستقبل جزءا من الكعبة واستقبال الكل ليس بممكن ولا يجوز ولو
 معنى قوله لان استيعابها ليس بشرط اي استيعاب اجزاء الكعبة من فان صلى الامام فيها ش اي في
 الكعبة من سجدة ففعل بعضهم ش اي بعض الجماعة منهم ظهره الى ظهر الامام جاز ش اي جاز فعله كغيره من قبله وفي
 المرفعية وفي وجوب الفقه لوصولها فيها بمقتضى حاجت صلواتهم سواء كان المتقدم وجبه الى ظهر الامام او الى
 وجبه او الى جنبه او ظهره الى ظهره او الى جنبه لغيره اذا كان وجبه الى وجه الامام لاستقبال الصورة
 بمائل ولا يجوز صلوة ثلاثه من كان ظهره الى وجه الامام والثاني من كان وجبه الى الجبهة التي وجبه الى الامام
 اليما و هو من بينه ويقدم عليه بان كان اقرب الى الشمال من الامام والثالث من يساره مثله لتقدمه
 على الامام علم بذلك ولم يعلمه لانه متوجه الى القبلة ولا يعتد امامه على الخطأ ش اي والحال انه لا يعتد
 على الخطأ وقال الارزقي هذا التعليق ليس بواجب لوجوه اربعة من جعل ظهره الى ظهر الامام لان هذه العادة
 وهي توجه القبلة وعدم الاعتقاد بغيرها حاصلة فيما اذا جعل ظهره الى وجه الامام ومع هذا صلواته فاسدة
 وكان ينبغي ان يرد فيه قيد آخر بان يقال انه متوجه الى القبلة غير متقدم على امامه ولا يعتد امامه على
 الخطأ وانما بان الامام بان له ما عطل عدم ايجاز في الوجه الرابع بالتقدم على الامام دل على انه مانع فيقتصر
 عن ذكره في الاول فمما دلت على انه ينهم من الثاني من خلاف مسئلة التخرش يعني اذا صلوا في البيت فطلعت
 ففعل بعضهم ظهره الى ظهر الامام وقد علم حال امامه لا يجوز صلواته لانه اعتد امامه على الخطأ ومن جعل منهم ش
 اي من القوم منهم ظهره الى وجه الامام لم يخرج صلواته لتقدمه على امامه ش قيديه لانه اذا كان وجبه الى وجه الامام
 جازت صلواته كما ذكرنا وفي الايضاح ينبغي لمن يواجه الامام ان يكبل بينه وبين الامام ستره احترازا بالاشياء
 بعبادة الصورة هم وادام صلى الامام في المسجد الحرام فحلقت الناس على الامام فحلقت الناس فقلت
 حالاً والجبهة الشامية اذا وقعت حالاً بجزائبات الواو وصدف ولكن لا بد من قطعها ومقدرة
 والعيب من المائل حيث قال فقال بعضهم ان يكون حال تقديره فتركه استخرب بذواكسده الى
 البعض مع ان معنى انه تكسب على بذواكسده بجواب اذا وجب اذا وجب قوله من كان منهم ش اي من
 القوم هم قرب الى الكعبة من الامام جازت صلواته اذا لم يكن في جانب الامام ش لانه يستقبل الجبهة من الكعبة
 وليس يتقدم على امامه فصار كمن يسلمه خلفه وبما لان التقدم والتأخر انما يظهر عند احتياج الجانب ش لانها
 من الابعصار الاضافية فلا يظهر الا عند احتياج الجبهة بخلاف ما اذا كان من جهة الامام لانها لا يحسن سجدته

بالكعبة متقدما عليه في ذلك يميز به من حكم الاقتداء ومن صلى على ظهر الكعبة شئ اى على سطحها وعلى اتقارده
لفظ الطهر لورود الحديث به جازت صلوة شئ ولكن يكره وكذا على عبادها اذا كان متوجها الى ظهرها
الذى هو سطحها وان حمل السطح الى ظهرها لا تصح صلوة ذكره في جوامع الفقه وقال مالك لو صلى على ظهر الكعبة
يعيدا بدا وقال الشهب يعيد في الوقت وقال ابن عبد الحكم لا يعيد وقال صاحب الجلاب تكره المكتوبة
على ظهر الكعبة وفيها وفي الحرم خلا قال الشافعي شئ فانه لم يجوزها على سطح الكعبة الا اذا كان بين يديه شجرة
متصلة وان كان بين يديه عصا مفروزة مميزة ولا تستمر فوجها ولو جمع تراب السطح والعروة وحز
حزرة فوقت فيها واستقبل شجرة تامة ولو استقبل خشبانا متباذفت فوجها وقال ابن شريح يصح
في الكل وان وقت على طرف سطح الكعبة واستدير بالاجود بلا خلاف ثم لان الكعبة هي العروة شئ بكرة
الراءم والهواء الى عنان السماء ففتح العين وفيه وان الادب الغنان اسحاب ثم عندا دون
البناء للثقل شئ وفي المحيط والوبرى وغيرهما القبة هي موضع الكعبة والعروة مع الهواء الى عنان السماء
لان الجدران مؤلفة من الحجارة والطين والجير ونحوها وكل ذلك مما ينقل ويحول ثم الا ترى انه لو
صلى على جبل ابي قيس جاز ولا بناء بين يديه شئ وكذا لو صلى على غيره من المواضع العالية وفي شئ المنة
لو انهدمت الكعبة والغيها ببلند فوقت حاج العروة واستقبلها في صلوة جلست بلا خلاف اما اذا وقفت
على وسط العروة وليس بين يديه شئ شاخص لم تصح صلوة على المنصوص وقال ابن شريح يصح صلوة
هم الا انه يكره شئ استثناء من قوله جازت صلوة ويذكر التمهيد انه تاويل فعل الصلوة او ادائها
لما فيه شئ اى في المصلى على ظهر الكعبة ومن ترك التعظيم وقد ورد النهي عنه من النبي عليه السلام شئ اى
من ترك التعظيم وقيل عن دار الصلوة على ظهرها وجبت النسي رواه ابن عمر داخره الترمذي وابن ماجة بن
نافع عن ابن عمر ان رسول الله عليه السلام نهي ان يصلي في مسبعة مواضع في المزابية والحجيرة والمقبرة
وقارة الطريق وفي الحمام ومطاحن الابل وفوق ظهر بيت الله قال الترمذي حديث حسن ليس سعاد
بالقوى مشروعا امرؤ وقت سجد الامام وقد نوى امامته النساء فاستقبلت الجبهة التي استقبلها
الامام فندت صلوة الكل وان استقبلت جبهة اخرى لا تقصد ذكره المغناني وقال القرطبي في الذخيرة
بالمشروط في الاستقبال بعض هؤلاء وبعض بناءها او جميع بناءها فالاول قول ابي حنيفة ربه وانما شئ
قول الشافعي هم وانما شئ قول مالك واليه علم بالصواب الي المرجع والمآب عليه وعلى ربنا

ومن صلى على ظهر الكعبة جاز
صلوته خلوا فالشافعي ربه
لان الكعبة هي العروة
والهواء الى عنان السماء
عند نادون البناء كانه
ينقل الا ترى انه لو صلى
على جبل ابي قيس جاز
ولا بناء بين يديه كانه
يكره لما فيه من ترك التعظيم
وقد ورد النهي عنه
عن النبي صلى الله عليه وسلم

كتاب الزكاة

أسمى بكتاب في بيان أحكام الزكاة ، وقرنها بالصلوة تشبهاً بامتدادها ذكر الله تعالى في أي من
 العزائم في قوله تعالى وأتوا الزكاة وكذلك في السنة بني الإسلام ^{على} عشر شهادة
 أن الله لا اله الا الله محمد رسول الله وأقام الصلوة وإيتاء الزكاة وأما تقدم الصلوة عليها فلأنها حسن في معنى
 في نفسها لكن بالواسطة فكانت هي الخطيئة من الصلوة ويقال وجه مقارنتها بالصلوة بوجوب سبب وجوب
 العبادة نعم الله تعالى والنعمة بدنية ومالية والنعمة البدنية أعظمها وأتمها فكان صرف عناية المكلف ^{بعبادته}
 الحق والعبادة المالية بذريعة المال لهذا سمي النبي صلى الله عليه وسلم الصلوة عماد الدين والزكاة فطرة الإسلام
 فاتفقت حكمته الله تعالى بتقديم الصلوة على الزكاة وجعلت الزكاة ثمانية الصلوة للمذكورة ثم لفظ الزكاة
 قائم المصدر بمعنى الزكوة يقال زكى بالزكاة إذا أدى عنه زكاة وحصل مادته ياتي المعان بمعنى الطهارة
 قال الله تعالى وحنا من لدنا زكاة أي طهارة وقال الله تعالى وتزكهم أي تطهرهم وبمعنى انما يقال في
 الزرع إذا نمى وقال الجوهري زكس الزرع يزكو زكاة ممدودة أي نمى وازكاه الله تعالى بمعنى أنعم
 قال الاموي زكا الرجل يزكو زكاة إذا تم وكان في نصب وبمعنى خريقال هذا الامر يزكو بفلان أي
 لا يلق به وبمعنى آخر يقال تزكى الرجل أي تصدق وبمعنى هذا المخرج يقال زكى نفسه قال الله تعالى فلا تزكوا
 أنفسكم وبمعنى التنازل وبمعنى زكى لنفسه زكى نفسه قال الله تعالى فلا تزكوا
 به من رجليها وبمعنى صدقة لذللتها على صدق العبد في العبودية إذا دأب بالانها على النفس اشق وأما
 معناه الشرعي فنقد قال الشيخ قوام الدين الكاكي وشهدا عند المفتين من اصحابنا ايتاء جزء مقدور من انصبا
 المولى الى الفقير لله تعالى قلت بذات يحتاج الى قية آخر وهو ان يقال الى الفقير غير العاشمي وقيل الزكاة هم
 العمل المودى لانه تعالى امرنا بايتاء الزكاة والمراد باليتاء اخراجا من اعمد الى الوجود وقال السفناقي قال
 المفتون من اصحابنا ان الزكاة في عرف الشارع اسم لفعل الاداء بدليل قولنا الزكاة واجبة والوجوب بمنز
 صفات الافعال لاسن صفات الاعيان كذا في المبسوط ثم قال يجوز ان يقال ان الزكاة في اصطلاح الشارع
 عبارة عن حراج المربح المسلم العاقل اذا ملك نصيبا ملكا تاما طاعة من المال الى المصرف لرضى الله تعالى
 لاسقاط الغرض على وجه يقطع مع المودى وقال ج الشريعة الزكاة في اشرع عبارة عن ايتاء جزء من انصبا
 المولى الى الفقير لانها توصف بالموجود والذي هو من صفات الفعل ثم اطلقت على الله المخرج الى الفقير مجازا لانها

كتاب الزكاة

يوصف بطهر الخرج من الذنوب واللاتي ما له وبارك له وفيه مدفع لتلف المال المذكور في قوله صلى الله عليه وسلم
 ما نال من الصدقة ما لا انا لك فيه والاسحق هذا ما قاله الشيخ حافظ الدين النقي النقي الزكوة تملك المال من فقير مسلم غير غني
 ولا ماله بشرط قطع النفقة على من كان من كل وجه لله تعالى قلت ولو قال تملك جز من المال لكان حنا وتعالى الكلام
 في صفقتها بسبب جوبها وشروطها وتكليفها ما عفتنا في فريضة بكمه يجب تكليفه جاز على أي بيانه عن قريب ان شاء الله
 تعالى في ائتمنة ثمانية من العوة فرضت الزكوة واما سبب جوبها فالان لهذا انصاف الى المال فيقال زكوة المال
 والواجبات تنصاف الى اسبابها ولكن المال سبب باعتبار عين الملك ليعين التحصيل لا المال مقدور ومول النصاف اما
 شرطها فسبعة اربعة في المالك وموان يكون حراما لثلاثة اسباب وليس عليه دين وثلاثة في المملوك وموان يكون
 النصاف كمالا لولاها وسنانا ونحوه المتعلقه او لبعاد او امانها فانخرج عن عمدة التكليف في الدنيا والنجا عن العقاب
 ووصول التوب في الآخرة كذا في المبسوط هم الزكوة وتهيئ ش قال الكاكي اراد بالوجوب الفرق في اكا في ابيته
 وصفت بالوجوب مع انها فريضة لانه اريد بالتبوت والالزام فيكون واجبا قطعيا اولان صلهما ثبت بالدليل القطعي ولكن
 مقدرا ثابت باخبار الاحاد فان قوله تعالى وآتوا الزكوة لتحل في حق التعداد وتعمل صاحب الكتاب نظرا الى هذا
 عن لفظ الفرق الوجوب والفرض يلتقيان الفعل فيصح المطلق احد على الآخر مجازا وقال السنفا في وفي عليه
 والوتر فرق يرى بذكره لما ان اللاح من ذهب الى غنيمة رنه ان الوتر وجب الاذلى يقال فيه اراد بالوجوب الزم
 والثبت لانه يمتد منه لغة وقال السروجي وفي المبالغ والتحقه وغيرهما انها فريضة اراد بالوجوب التحقق والشبه قال
 عليه الصلوة والسلام وجبت اى ثبتت وتحققت اولانه لو قال فرضا لكان الفرض الذي هو التقدير وهو القابل
 في باب الزكوة لانه جاز مقدرا في جميع منافع الاموال هم على المبالغ العاقل المسلم ش الحار والمجور يتحققان به
 وتهيئ ذكر اربعة اشياء اول الحرية فلا تجب على العبد الثاني العقل فلا تجب على المجنون ثالث البلوغ فلا تجب على العبد
 والرابع الاسلام فلا تجب على الكافر وسجي بيان كل احد منها عن قريب لان هذا الكتاب شرح التقدير في نفس الامر
 هم اذا ملك نصبا كمالا ملكا تاما وحال عليه الحول ش الملك الانتصاف المطلق الحارز وقيل هو القدرة على التصرف على
 وجه لا يتعلق بذلك بته في الدنيا ولا غرامته في الآخرة وله الصلح هو كل الاحتياج في ذك الزكوة والملك التام المذكور
 يمكن جميع آثار الملك واهتز به من مال لمديون وملكاتين مال ضمان وبدل الخراج والميل القبض وقال السنفا في صاحب
 الدين يستحق عليه ياخذ من غير قضاء ولا رضى وذلك لانه عدم الملك في المودية والمغضوب قال ولا يلزم على هذا الزكوة
 فيها وبه حيث كان للرجوع في هبته وهو لم يمنع تمام الملك للموهب لانه متى تجب عليه الزكوة لانا نقول لا لا تملكها عليه

الزكوة واجبة على

الحرة العاقل البالغ

المسلم اذا ملك

نصبا ملكا تاما

وحال عليه الحول

الابتداء وبرزنا واما العداق قبل الشئ فان بالتمتع من المال ملك وتمازى ما به المقصود لا يحصل الا بالتمتع صغيره
 فبالزكاة بناء على تمام المقصود لا على حصول المال ملك حتى لا تجب الزكاة في مال النعمان وان وجب للمالك
 ونزاعنا في البسوط فيسئل ان يكون قوله لكما تاما استراذعنا البيع قبل التيقن حيث لا زكاة فيه لان كل علم يتم
 ولهذا لا يجوز تصرفه فيه الملك عبارة عن مطلق التصرف فيكون الملك فيه ناقضا ولا يلزم عليه من اصيل لانه يده
 تاما بتمتعها اما الوجوب فاقوله تعالى واتوا الزكاة وقوله عليه الصلوة والسلام وادوا زكاة اموالكم شئ اى اما وجوب الزكاة
 فاقوله عز وجل اقيموا الصلوة واتوا الزكاة وقدم الله تعالى بآياتها الزكاة والصلوة لطلب الوجوب على الخلق عند التأسيس
 والافتتاح وقال المروزي في غير موضع من آياته محتملة قال الشنبة في جواب ما سئل عن الوجوب بان
 بها وقال بعض المفسرين بملة بل كان ما قلنا ولما سلم الزكاة فالآية تقتضي الوجوب والزيادة عليه تعرف بانته والى
 المطلق هو توفيق على الديان عند بعض الشافعية ذكره الشافعي قوله وقوله عليه الصلوة والسلام وادوا زكاة اموالكم اى قوله
 عليه الصلوة والسلام وبرزنا ومن معني اخره التبرع في اقرارها بالصلوة فمن لم يبرح عن مال سمعت ابا امامة يقول
 سمعت محمدا عليه السلام يقول خطبني حجة الوداع فقال اتوا الله وصلوا خمسكم وصوموا شهركم وادوا زكاة أموالكم
 واطيعوا أئمتنا اذ امركم فاعلموا انية ركبوا وقال الشافعي في حديث حسن صحيح ورداه ابن حبان صحيحا والحاكم في مستدركه
 وقال حديث صحيح على شرط مسلم والنعرف لعله لم يخرجه وقد اخرج مسلم با حديث سليمان بن عامر وسائر رواة
 متفق عليهم روى في الايضاح رواية في الدرر ورواه الطبراني في كتاب سنن الاثنى عشرين صلى الله عليه وسلم
 قال انما لعبادة ركبكم وصلوا خمسكم وادوا زكاة أموالكم وصوموا شهركم وركبوا ركبتم فاعلموا انية ركبكم وفيه قصدهم وعلماهم
 الامة شئ اى على وجوب الزكاة اجماع ائمة محمد صلى الله عليه وسلم من بعدهم الاولين في ما ناسخا حتى كفر واجابوا ما مضى
 تاكما كذا في شرح الميطو وقال الكاشاني في البداية الدليل على فرضية الزكاة الكتاب والجماع والمحتوال استرض
 عليه بان ائمة لا ثبت بها الفرض الا ان تكون متواترة او مشهورة لا سيما فرضنا كغيرها عبادة والزكاة باجدا لا كغيرها
 الواردة فيها اخبارها ومحلها بها ثبت الوجوب دون الفرض لانه لا ثبت بوجوب الزكاة والصلوة وغيرهما من الامور الشرعية
 وانما ما بالمتقول المتألف لا ثبت بها الفرضية وقال الكاشاني اما المحتوال فمن حجة لئانه الاول منسب الى ائمة
 بنيت على توقيفية على اداء ما فرض الله تعالى على المؤمنين من التوحيد والعبادة والبيعة الى اداء المفروض ومنع روبا بانه يمكن حصول
 التوحيد فيه بغير هذه البيعة فلما يكون فرضا قال الشافعي لئنا نطهر المودى ونزكية اخلاقه ونخلق بالجد والكرم
 وروايت العداق ان الثالث في شكر نعمة المال شكر النعم بوضعتا وروايت الاثني فروع اذا اتسع من اداء الزكاة

اما الوجوب فاقوله تعالى
 واتوا الزكاة ولما صلى الله
 عليه وسلام وادوا زكاة اموالكم
 وعليه اجماع الامة

ولم يحمد وهو بها اخذت وغرر ولا يفتد زكوة على الواجب هذا قول اهل العلم مثل مالك والشافعي واظهر قوله احمد
ابن حنبل واصحابه وقال احمد بن حنبل وعبد العزيز واحمد بن حنبل والشافعي في قوله لا يفتد زكوة على الواجب
ونظره ما له وفي رواية عن احمد بن حنبل وعبد العزيز والشافعي في قوله لا يفتد زكوة على الواجب
بن معاوية عن ابيه عن جده انه صلى الله عليه وسلم كان يقول في كل سائنة الا بل في كل البين بنت لبون من
اعطاه ما هو خير اخله اجرنا ومن لم يفتد زكوة ما غريمه من غرامات ربنا لا يكل لآل محمد صلى الله عليه وسلم
منها شي قالت كان ذلك في بدو الاسلام حيث كانت العقوبات بالمال ثم نسخ هم والمرد بالواجب الفرض
لانه لا يشبه في شي امي لم ارد من قولنا في اول كتاب الزكوة واجبة الفرض لانها ثابتة بدليل لا يشبه فيه
وهو الكتاب والنفقة والمتواترة واجماع الامة وقد مضى الكلام فيه هناك ثم دسنا اياهم في شي مرفوع
بالابتداء وخبره معذون اى اشتراط المحرية في وجوب الزكوة هم لان كمال الملك بها شي اى بالمحرية اذ العبد
قد ملك اليه وانصرف بالكتابة والاذن وقد قال الكافي وقال عليه الصلوة والسلام ليس في مال المكاتب
زكوة حتى يتيقن فلما لم يوجب في مال المكاتب سحر انه من وجبه وقن من وجبه فغني غير المكاتب اولي لانه قن من كل
وجه والزكوة فظيفة بالية والامانة للمعينة فظلمت المحرية بالاجماع وقال لا ترازي انما اشتطت المحرية لما ذكر
الشيخ ابو بكر العبد المضاف الى الرازي في شرح الطحاوي بسنده الى جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال ليس في مال المكاتب زكوة حتى يتيقن وقال السرخسي العبد المأذون له ان كان عليه دين يحيط كسبه
فلما ملك سيده عند ابي حنيفة رضي الله عنه وعندهما يستحق الفرض الى غرامه وان لم يكن عليه دين يوجب
الزكوة فيه على مولاه وبه قال الشافعي رضي الله عنه وقال لكسفي الله لا تجزى زكوة في ذلك السيد لا عليه ولا في
سيده قال ابن المنذر وهو قول ابن عمر وجابر بن الزهري وشمسة والي عبدة والي عبدة والي عبدة وقال ابن المنذر
العبادة او جها طاعة على العبد وجوزوا له اخذ الصلوة من حرمته على الفقه وهو قول عطاء بن ابي ثور وداود
هم والبلوغ وانتقل لما ذكره شي اى واشترط البلوغ وانتقل لما ذكره عن قريب وهو قوله وليس على
العصبي المجنون زكوة هم والاسلام شي اى واشترط الاسلام في وجوب الزكوة هم لان الزكوة عبادة فلا
تتحقق من الكافر شي لان الامر بالعبادات لينال به المودعي الثواب في لا تارة والكافر ليس بل الثواب
للعبادة عقوبة له على كفره حكاه من الله تعالى وبدون الالوية لا يشبه وجوب الاداء ووجوب العقوبات
عليهم للزجر وجوبه بغير خلاف بهم بخلاف الجحيم لان الميتة غير معدومة لسبب الجناية والحد لا ينالها

والمدح بالوجوب للفض
لان لا يشبه فيه
فاستلطف المحرية
لان كمال الملك بها
والعقل والبلوغ لما
نذكر ولا سلام
لان الزكوة عبادة
ولا تحقق العبادة
من الكافر

ش اى لان الحول هو المكنون على من ان افاض من المكنون الاستثناء على النماء و لا يستثنى على الفصول المتقدمة ش اى لا يستثنى
 الحول على الفصول المتقدمة و هو الربيع والصيف والخريف والشتاء فان التجارات ما يتبعها الاسترباح فيها فى الصيف و دون
 الشتاء و قد يكون على العكس وكذلك فى الربيع والخريف فذلك علق الاستثناء بحولان الحول ثم لما اقيم حولان
 الحول تمام الاستثناء فبعد ذلك لم يعتبر حقيقة الاستثناء حتى اذا ظهر النماء ولم يظفر بحولان الزكوة كما سطر لما اقيم تمام
 المشقة لم يعتبر ج وجوب المشقة فذلك كما بهما و اما الغالبية و اما الاسعار فيها فادبر الحكم عليه ش بذلك جواب
 من سوال مقداره و هو ان يقال لم يعتبر استثناء الحول على الفصول المتقدمة فاجاب بقوله ان الغالبية تفاوتت الاسعار
 اى اسعار الاشياء فيها اى فى الفصول فادبر الحكم عليه ش على الغالبية شرط حولان الحول شرط الحول ش اى بحرين و
 اموال التجارة و السلوك بخلاف زكوة الزرع و لم يخفى رحمه الله تعالى الحول و صفاء السبب لم يجعله شرطاً و قال و لعله
 حتى فى قوله حتى يحول عليه الحول ليست للشرط و قال كذلك و لئلا يفتى بغير المدعى اذا اتم الغناب الربيع عند اخر الحول
 تنجب الزكوة و ان لم يكن نصاً فى و له و ساقى بيانه الشارح تعالى هم ثم قيل وجوبه على العور ش قال له هو الكثرة
 فانه قال هو وجوب اداء الزكوة و جعله العور اى على المال كذا قال فى المغرب و هو فى الاصل مصدر فارتفع
 اذا غلت فاستغنى بالشرعة ثم سميت بالحالة التى لا يرب فيها ولا يثبت فقيل جابره فلان و فخرج من فوره اى من
 ساعته قال تلج الشرعة رحمه الله تعالى و المراد به ان يجب انفع فى اولى و قات الامكان و هو ايضا قول عات
 اهل الحديث كذا روى عن محمد بنى المنفى عن محمد اذا كان له ما تنافى درهم فحال عليها حولان و لم ينك فقد اساء الاكل
 له ما تنفع و عليه زكوة حوال احد و عنه ان لم يورثه زكوة لا قبل شهادته و ان التاخير لا يجوز ذكره فى المحيط و من اختار من
 اصحابنا ان يطلق الامر على العور الامام ابو منصور السمرقندى فى لميزان عنه لا يعتقد فيه العور و لا التراخي الا ببليل زكوة
 يدور الامر و فى التورى لم يذكر فى ظاهر الرواية بل تجب جوباً موسعاً و مضيقاً هم لانه مقتضى مطلق الامر ش اى لان العور
 مقتضى مطلق الامر لان الامر لحاقه تاخيره و هو نفع حاجة الفقير و الدليل عليه انه اذا دعى فى اول و قات الامكان
 يخرج من العدة هم قيل على التراخي ش القائل هو محمد بن شجاع البلخى و كذا روى ايضا عن ابى بكر الصمغنى الكركى
 و قد روى هشام عن ابى يوسف انه ليسه التاخير فرق بينهما و بين ان الحج انج ينقص بوقت ياتى فى السنة مرة و فى التاخير
 تفويت و ليس فى لك فى الزكوة و فى التورى لو شئ السأمة مع المصدق قيل نعمين بالملك كبيع الوديعه و العارية قيل
 لا نعمين و هو الصحيح و يمنع الزكوة على الفقير لا نعمين بعد تعيينه فان لان يدفعها الى غيره و عند الشافعى على العور بصغير
 بالتاخير بعد الحكم به و قيل الحكم فى اتمام الاجنبى تولان هم لان جميع العمرة و الاداء ش اى وقت اداء الزكوة

لا يستثنى على الفصول

المتقدمة والغالب

تفاوتت الاسعار

فيها فادبر الحكم

عليه ثم قيل

هو واجبة على الفوق

لا بد من مقتضى مطلق

الاحد وقيل على

التراخي لان

جميع الحكم

وقت الاداء

فلا يجوز تقييده بالوقت مكان الاداء هم ولله الامتنين بهلك النصاب بعد التقريط اسي ولكون جميع الموقوفات
 الاداء لا يعين المزكي بهلك النصاب اسي نصاب كان بعد التقريط اسي التقيد بعدم الاداء في وقت التمكن وقال الشافعي
 وماك واحمد رضي الله عنهما بعضهما في الاستسكان لانه صدقنا في ذمتنا فلما اوجب حرجون النصاب فلا يتصور ليقاها الجواب
 بهلك النصاب بخلاف ما اذا استملكه لانه دخل في ضمانه ديننا على ذمته هم وليس على العبيد والمجنون زكاة عندنا
 وبه قال ابو داود والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي
 لا تجب الزكاة الا على من جبت عليه الصلوة والهيام وذكر محمد بن نجويه ان في النسيئة انما هي من عيسى بن مينا وهو قول
 علي رضي الله عنه ايضا ومن جفت عليه الصلوة وبه قال ابن شريح ذكره الشافعي وقال سائر اهل العراق لا يردون الزكاة
 على العبيد الا على من جبت عليه الصلوة ومن ابن مسعود رضي الله عنه ان قال ذابغ اثنان من بني النضير
 ترك وقال لا وراعي سعيد بن بلعزير تجب الزكاة في ماله ولا يتركها الوصي ولكن يعصها فاذا بلغ العظمى يركب به وقال ابن
 ابي السراي الزكاة في ماله فاذا اداها الوصي ضمن قال ابن شريح لا لا زكاة في الذبيبة لفضته ولكن ازال الابل والبقر والغنم وغيره
 وما قال لم يطلب ذكره ابن المنذر في الاسرارهم خلافا للشافعي رضي الله تعالى عنه في ان نصاب خلافا على ان مصدر فعل محذوف
 والتقدير خافنا خلافا كما لنا للشافعي ويقول قال مالك واحمد رضي الله عنهما فقالوا تجب الزكاة في مال العبيد والمجنون يطلب
 الوصي والولي بالاداء وباتهم بالترك وان لم يخرج الوصي وجب عليها بعد البلوغ والاقامة اخراجهما من سنين قال
 الشافعي وبعبارة ايشان في التجب الزكاة عليها بل تجب ماله وعندها لا تجب عليه ذكره في منعي واحمد في ذلك
 بدار والشافعي عن النبي بن ابي صلي عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عبد الله بن عمرو بن العاص ان رسول الله صلى
 عليه وسلم خطب الناس فقال من ابى بيتا له ماله فليخوله ولا يتركه من اياها العدة تارة قال الشافعي انما يروى هذا الحديث من
 الوجه في اسناده فقال ان النبي يبعث في الحديث وقال صاحب التبيين قال ابى سالت احمد بن حنبل عن هذا الحديث فقال
 ليس بصحيح ولطريق آخر فخره الدارقطني في سننه من عبيد الله بن اسحق بن عيينة عن ابن ابي عمير عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة
 عن ابيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ابى بيتا له ماله فليخوله ولا يتركه من اياها العدة تارة قال الشافعي انما يروى هذا الحديث من
 عن محمد بن عبيد الله الغفري عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ابى بيتا له ماله فليخوله ولا يتركه من اياها العدة تارة
 قال الدارقطني في صحيحه عن محمد بن عبيد الله بن اسحق بن عيينة عن ابن ابي عمير عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة
 ايضا حديث انس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ابى بيتا له ماله فليخوله ولا يتركه من اياها العدة تارة قال الشافعي انما يروى هذا الحديث من
 في الاوسط حدثنا علي بن سعيد الرازي حدثنا الفرات بن محمد الفراءى حدثنا سحرة بن عيسى الغفري عن محمد بن عبد الملك

ولله الامتنين بهلاكه

النصاب بعد التقريط

وليس على العبيد

والمجنون زكاة

خلافا للشافعي

ودواب لركوب عبيد بخرمة وسلاح استعمال زكوة لانها مشغولة بالحاجة الأصلية ش الحاجة الأصلية ما يمنع العاقل عن الاستعمال
 تنهتيا او تقديرا انما تنفقه والقياس على ما يتبع اليه المانع هو والدريد وكذا طعام اليه وتقبل به من الاكل اذا لم يكن من الزكوة
 وكذا المحجوز للولود والياتوت والنجاش والرمود ونحوها اذا لم يكن للتجارة وكل الواشترى فليس له ان ينفقه فذكره في المبسوط ثم
 بنائية ايضا ش وليست هذه الاشياء المذكورة بنائية ايضا والتماء على نوعين فخلق كالزكوة بنائية ايضا فاعادها للتجارة
 وكلاهما معد ومنع الاشياء المذكورة وبقيتنا قال شافعي ومما يؤولونهم وعلى هذا الكتاب يعلم الالهاش اي وعلى ما ذكرنا من
 وجوب الزكوة حكمه يعلم لانها قال لا تترجى استاقيده ليقول الالهاش اذا كانت للعين تكون فيها الزكوة لوجود التمام بالتجارة
 وقال الكافي قوله لا يملكها غيره فمضى لما انه لو لم يكن من الالها وليست هي للتجارة لا تجب فيها الزكوة ايضا وان كثر لعدم
 التمام واستاقيده لولا لبل في حق مصرف الزكوة فانه اذا كانت له كتب مبلغ النصاب وهو موقوف اليه للتدبير غير يجوز له اخذ
 الزكوة اما اذا بلغت النصاب لم يكن تجا اليها لوجود صرف الزكوة اليه في النهاية هم وآلات المتصرفين لما قلنا ش اشارة
 الى ما قلنا من قوله لانها مشغولة بالحاجة الأصلية وليست بنائية وآلات المتصرفين مثل قدور الطباخين والصباغين وهوايين
 العطارين وآلات النجارين ظروف الامتعة وفي الذخيرة لو اشترى جوالج بعشرة آلاف درهم توخر ما فلا زكوة فيها ولو كان
 سخا اشترى دوابا يبيعها واشترى معاجلا او متاعا ويراقع ونحوها فلا زكوة الا ان يكون من نية ان يبيعها وان كان من
 نية ان يبيعها آخر فلا عبرة لهذه النية والآخرة اذا اشترى اعيانا لا يبقى لها شرف في المعود كالصباغون والعلمى والاشنان
 والمجنس لا تجب فيها الزكوة لان ما ينفذه الاجير هو ما يانه عمله لا يانه الملك الاميان وكذا الخباز اذا اشترى طباخا ولحم الزعفران
 زكوة فيها ولا زكوة في السجود والادابان التي يبيع بها وفي المحيط بين سها وان كان يبيها في الثمن في المول كالصنف والزعفران
 والصنغ فغنية الزكوة وكذا الواشترى سبعا سبعا يجعل على وجه التجرة فغنية الزكوة قال ابو بصير في الاصل في هذا ان ما سوي لا يملك
 من الاموال لا تجب فيه الزكوة حتى ينفذ الى الملك طلبها بالتجارة او بالسوم ومن على فزوين فغنية بنين ثم قامت به
 دينته لم يتركها لما مضى ش اي ما سوي من الدينين فغنية بنين ثم قامت بها الدين بنين ما كانت لدينته الا ان يتركها ثم قامت
 غرض المدينون هم من الناس ش او كان شهوده فاسمين فغنية واكبت بنين او تركوا ابعد ما نسبوا او اخافوا فغنية لم يتركها
 دينته لانه اذا كانت لدينته تجب عليه الزكوة وفي مبسوط شيخ الاسلام ولو كانت لدينته عاد وليجب الزكوة فيها معنى لانه لا
 بعدنا واما ان حجة لدينته فوق حجة الاقرار بده رطبه بشام عن حماد وفي رواية اخرى منه قال لا يلزمه الزكوة لما مضى ثم
 كان يعلم ان لدينته او لم يمس الشايب بدهه او انما مضى هم وهي ش اي بدهه لانه من سبلة مال الضمان ش الملك
 الضمان للمال فالب الذي يبري فاداري فليس يبري عنده اني بغيره فغنية هو الضمان وهو الضمان والنفاد ومنه

ودواب لركوب
 وعبيد بخرمة
 وسلاح استعمال
 زكوة لانها مشغولة
 بالحاجة الأصلية
 وليست بنائية
 ايضا على هذا
 كتاب الحكم كلها
 وآلات المتصرفين
 لما قلنا من قوله
 على آخره بغير
 سبيل فغنية
 بنية لم يملكها
 من مع ما سوي
 بنية باراق
 على الناس
 وهي مسئلة للمالك
 الضمان

بنيان

وفيه خلاف
زفره وانشاء
ومن جملة
المال المفقود
والأقرب والضال
والمفصول
عليه في المال
الساقط في الهبة
والمدة في الفاقة
إذا نسي مكانه
والذي اخذه
السلطان
ودحوب
صدقة الفطر
بسبب الآتي
والضال المفصول
على هذا الحديث
لعمان السبب
قد تحقق وقوع
البعد غير محصل
بأنه حجب
كما في سبيل
وقد قلنا على الزكاة
في مال الضمار

في قايه شيئا وثمنا قديم من العلف والنفقة وقال ابن الأثير الضمار على وزن فاعل بمعنى فاعل أو فاعل في لغو المدا والظهير في قول الضمار ما
تكون عليه قائما ولكن لا يكون منتقيا شقيق من قوله نفقة ضامر وبها اذى يكون فيه سبيل الحق ولكن لا ينتفع به شيئا
بها له لم وفيه شئ اى وفي انصارهم خلاف زفره وانشاء شئ منفردا وانشاء شئ منفردا وانشاء شئ منفردا وانشاء شئ منفردا
احسن ارجح من ائيين وقال مالك رضى الله عنه تجب عليه زكاة حول واحد لان في الزيادة ضررا
عليه ومن جملة شئ اى ومن جملة المال المفقود شئ لان له مال لم يعدم قدرته عليه
هم والآتي شئ اى والعبد الآتي اى العارب لانه متاركا لناموس ولذا لا يجب صدقة الفطر عنه قال
لواحق الآتي عن كفارة يجوز لو كان كانا وى لما جاز كالاعلى والزم قلت يجوز اتفاق المكاتب مع نوى
الملك يه المال بالتجريم على الرق ودون ليد والرق لا ينتفع بالمايق ولا بالكتا به هم والمفصول بالمكن عليه بنية شئ
فاذا كانت عليه بنية تجب وى المحيط من مخراته لازكاة في المفصول لمجرد ان كانت له بنية اذ ليس كل شئ يدور
وقد افق العدل في عدة الغنى وان قرية الناصب في المنة في الاثني السائمة واتبعد الرافعي وجوب زكاة على الغائب
مدم ملكه قال اسجاري على القياس ان تجب على المالك ثم نجرم لان ما صبه والمال الساقط في الجرح لانه في حكم العدم
هم والمدة في الفاقة اذا نسي مكانه شئ قيد بالمفاضة احسن اذا نسي المدة في الفاقة او كرم او فبط او بيت وقال السرخسي
والمدة في البيت نصاب عند الكل ان كان في منزل او كرم او نخل او مشايخ فيه وكذا في الدار الكبيرة ذكره في البائع
وفي فزاة الاكل ودفنة في غير حرزونه فوضار بكتاف المدة في الفاقة او كرم او فبط او بيت وقال السرخسي والمدة في الفاقة لا مكان لول
اليهم والذي اخذه سلطان مساجدة شئ هذا عطف على قوله المال المفقود قال في ديوان لاوب مساجدة على ما لى فانه
والتصايب مساجدة على التمييز اى بحيث لم يمساجدة هم ووجب صدقة الفطر شئ هذا مبتداهم بسبب الآتي شئ اى سبب
الآتي هم والضال شئ اى سبب لئال الى التابة وبه يخل الشال ليس بهيد ومن ابيوان الذي تجب فيه الزكاة هم
والمفصول شئ اى سبب لمفصول هم على هذا اختلاف شئ خبر المدة لى على اختلاف المذكورة لى لآتي عند خلافا
زفره وانشاء شئ اى لزره وانشاء شئ اى سبب لآتي شئ اى سبب لوجوب هو كمال الضال النامي قد
ستتم هم وفوات اليد شئ اى فوات يه الملك هم غير ممل بالوجوب شئ اى لوجوب الزكاة هم كمال ابن ابي شئ اى لوجوب
لما وفوات يه الزكاة هم ولنا قول على لزره لآتي شئ اى لوجوب الزكاة هم كمال ابن ابي شئ اى لوجوب
الين على لزره عليه وسلم نقل الاصحاب كصاحب سوط والبيات وغيرهم وقال الزبيدي با غريب قلت اراد
انه لم يثبت مطلقا ثم قال وروى ابو عبيد في كتابه الاموال في باب الصدقة حديثا يزيد بن يارون اخبرنا بشام

عدم السقوط وهو قول زفر وما لك الشافعي وادعوا رواية عن محمد بن الحسن بن الفضل كذا جاهد وعان فلا بد من
 نية التعين وجب الاستحسان وهو قولهم لان الواجب جزؤه شئ اى جميع المال هم فكان شئ اى جزؤه منه
 هم متعين فيه فالاجابة الى التعين شئ لان التعين انما شرطه اجماع سائر الاجزاء فلا ادى كبح على وجهه لست بمراد
 المراجعة فقط الغرض لوجود الاداء والجزء الواجب ضرورة وبالكال لعدم من رخصان لانه يصاب بمطلق الاسم التعين
 فلا يحتاج الى التعين هم ولو ادى بعض النصاب سقط زكوة المؤدى شئ اى بالذلل هم عند محمد لان الواجب شئ اى
 شئ فاقصد في جميع اجزاء من زكوة وكذا اذا تصدق ببعض اجزاء من قدره ومن اى خيفة كقولهم
 وعند ابى يونس لا يسقط لان بعض غير معين يكون الباقي على الواجب شئ اى الواجب زكوة لمراجعة سائر الاجزاء
 هم مختلف الادل شئ وهو التصديق بالجميع لعدم المراجعة فيه فموضوع في الايضاح تصديق بمجموعه ونوى بها الزكوة
 بالتطوع يقع من الزكوة عند ابى حنيفة لان الغرض اقوى وعند محمد كذا نية قال مالك والشافعي وجمهورهم
 وفي الروضة وقع الى غير بيان نية ثم نواه عن الزكوة ان كان قائما في يد الفقير اجزاء والا فلا ولو اعطى رجلا مائة
 تطوعا فلم يتصدق المأمور حتى نوى الامر عن الزكوة ولم يقل شيئا ثم تصدق به المأمور وقع عن الزكوة وكذا لو قال
 تصدق من كذا عشرين ثم نواه من الزكوة ولو وقع زكوة الى رجل لم يقم الى المصدق عن نصاب الشاة ثم حوّل منه
 الى لابل فهو على الادل بخلاف امير التجارة فانما يقع عن الزكوة ولو غلب الكيل وراى المالكين ثم تصدق بها
 من كوتهم فهو من شئ المحيط وهب دينه ما بقي وراى من عليه بعد ان حوّل المديون فمضى لم تسقط الزكوة ونهها
 وفي النوازل الخمسين ولو كان فقيرا ولم ينو الزكوة اجزاء من زكوة هذا الدين استحسانا ولو تصدق به اجزاء قيا سا
 واستحسانا قيل هما سواء ومن ابى يوسف رحمه الله فيمن زكوة وهو ماله من كل الدين من عليه وجر فقير نية الزكوة
 عين او من آخر لا يجزئ قيا سا واستحسانا نية زكوة هذا الدين يجزئ استحسانا لا قيا سا وفي التكملة اداء التعين عن الدين
 يجوز لان العين غير من الدين واداء الدين من العين لا يجوز وهو ان يكون له على رجل ما يدرهم وخال عليها اكل وله
 على آخر خمسة واداهم جملها من لم يستين لا يجوز وفي المنفى اداء الدين من العين في الزكوة لا يجوز لانه اسقاط والواجب ما
 التملك به قال محمد وكذا لو دفع درهم كذا ليعتدق بها تطوعا ثم نوى من زكوة ماله فمصدق بها المأمور ما ذكره في
 نية الغنى وشك في شئ المذهب وكذا ادى الزكوة عن مال غيره فانما مال المالك وهو قائم في يد الفقير يجوز والا فلا ولو ادى
 زكوة غيره من مال نفسه بغير امره فانما له لا يجوز واداهم يجوز له ما ذكره وماتت عين تبك فيها زكوة وذكره المسائل في
 نية الغنى فتعتبر نية الموهل في الزكوة دون الكيل ولو لم يعلم المسكين انه زكوة يجوز لان النية للزكاة في شئ الاسلام

كان الواجب

جزء منه فكان

ستعينا فيه

فلا حاجة

الى التعين

ولو ادى

بعض النصاب

سقط زكوة

المؤدى

عند محمد

كان الواجب

شائع في الكل

وعند ابى يونس

لا يسقط لان

البعض غير

متعين يكون

الباقي محلا

للايجاب

تختلف

الاكل واللبس

اعلم بالاسواب

وفي جميع العلوم من صاحبها ان من اعطى الاثنية الصدقة والمتصدق عليه لا يعلم انه يعطيه لم يكن صدقة ولم يجره من الزكاة
نوى الزكاة بما دفع للصبيان اقراره في العبد من الاولن باقى بالبشارة او من ياتي بالباكية اقراره في الزكاة لان شيئا
من ذلك ليس به واجب نوى الزكاة بهما يدفع الى خليفته ولم يتأخره ان كان خليفته بحال لو لم يدفعه يعلم الصبيان ان
والا فلا وكذا ما دفع الى اقرع من الرضا ان النساء الذين لم يتأخرهم في الاعيان وغيره اثنية الزكاة كذا في الجنب
باب صدقة السلوة ثم لا في باب في بيان حكم صدقة السلوة ثم اراوا بالصدقة الزكاة كما في قوله تعالى انما الصدقة للفقراء
والسلوة جميع سائمة وهي المال الذي كذا اقال صاحب الدرر في حكم سائمة الماشية سواء اذا رعت واسامها صاحبها
ومن الاصل في كل بل ترمى ولا تغلف في الابل في سائمة كذا في المغرب وفي اثنية السائمة هي التي تساهم في البري قصد الله
لأنه لا يقصد الكرم والركوب والبيع وفي التي تساهم قصد البيع زكاة تجارة ثم اشترط ان تساهم في غالب الماشية لاني جميع السائمة
وانما اشترط السلوة ثم يتحقق النواهي التي يحصل الزيادة فيها سائمة بالثواب ومنها بعد زيادة اذا نعت المنة فاذا كثرت عليها
بالعلف لا يحصل معنى واذا اعتبر السوم اعتبره الاصل والاعلى لان حكم للمال فان قلت ما وجه البدء بصدقة الماشية ثم هذه
بذكر الابل قلت لان قاعدة هذه الامكانات في العرب يعلم بالابل الماشي والبدء بذكر الابل لان كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي
كتبته لابي بكر رضي الله عنه وكتبه ابو بكر رضي الله عنه في شيء من السائمة كان كذا في المطبوع المجمع رحمه الله كتاب الزكاة
بذكر الماشي في كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه يراها فيها زكاة الماشي وقال الكافي لان زكاة الماشية السائمة
تجمع عليها خصوصا في حق الابل فان الامام قد اتفقت الى ماية وعشرين وعطية اجتمعت الائمة الامامية من على رضي الله عنه
فانه قال في خمس وعشرين فمشتية وفي ست وعشرين بنت مائة قال سفیان الثوري في هذا الموضع وقع من رجال طاع ما
فانه اخذ من ان يقول بذكر الالف بذكر الالف من الالفين لا وقص منها وهو خلاف اصول الزكاة فان نوى الزكاة على ان

اب صدقة السلوة
فصل في الابل

الوقت يتلو الوجوب في هذا الكلام في انشاء الله تعالى

فصل في الابل في فصل غيابة كوة الابل في علم ان الكتاب في باب الابل في جميع الفصول الفصل منها وصل نوى
ومنها قطع الابل في العرب لا يكون في المفردات والابل كلها الهمة والباية ويحتمل الابل بخفيفا ويجوز في الصدقة
البلد وهي المرأة القصيرة العظيمة الخفيفة وقال ابن سمان في الائمة لعماد ذكر الماشية الى اربعة وزاد عليها اطلاق وهو حاضر
وابد الائمة في خمس من الحيوان التي تلد كل عام وقال ابو بصير الابل على وزن الابل المودود مائة اولان وقال ابن عصفو
في المتن فيما ذكره من الابل لا يجره الائمة لان الائمة فيه بل بالمشية فيمكن ان يكون تخفيفا ولا جهة في كل
لان لم يات الا في الشرع في الائمة في اهل نجد وساق لعماد في هذا ان يكون فيما انقلب الطار والهمة للضرورة

وحاشية في الويدوه وهو للشيخ من الانسان الباطح وطلب والابل من يبيع على الزكوة والاثاث ولغظما يوسف فقال
 ابل سامية وقال محمد في ابل سامية البعير واخبره وراجل من الناقة للانشي وصف الصالح ابل اسمع لاداء
 من لغظما ولكن موثقة ولا تغلظا الناقة الباطح الصغرى واكمل من الناقة والبعير من زكوة الانسان يقال للبل بغير ولانما
 بغير وشريت من لبن بغير لا يقال للبعير الا اذا اجزع ولا بل الا اذا اربع واخبره ويقع على الذكر والانشي وهي هونته فقال
 النودهي تقول ابل للنتة يقال للبل للناقة اذا وضعت ربع لبعث الراود نفع الماء المودة والانشي رابعة ثم يبيع وبهية و
 في الصلح الرفيع اسيل نتج في الربيع ودها دل النتائج فاذا نتج في اخذ مبيع وبهية وناقته مرتبة نتج في الربيع في
 مراع ايضا في الغنم المبيع الذي يولد لغيره منه فاذا فصل من هه ففصيل وبهية في مبيع اسنة حمار وقيل ولما نتج
 يسير سبيلا ثم انا الى ان يفصل ثم يفصل الى الختام احوال فاذا دخل في اسنة الثانية فهو ابن مخاض والانشي بنت مخاض
 مضنا فالاحتكارة وقد يمدان الى الموزنة يسير بذلك لان امه حملت بعده وهي ناقض يقال نضت احمال فاما اني نضت
 وجمع الولادة ومنه قوله تعالى فاعلها بالانحاض الى طبع النخلة اولها نضت بالانحاض من النوق والمخاض ايضا للنوق احوال
 واحد بانظف فاذا دخل في اسنة الثانية فهو ابن لبون والانشي ابنة لبون هي بذلك لان انضمت غيره فصارت
 ذات لبنين بابيا غالبا واذا وبع في الرابعة فهو ابن والانشي حقة لانه آمن ان كيل ويكرب وسمحت من الفحل وكل منه
 اذا كانت انش ولما جاء في احد عشر طرقة الفحل طرقة عمل عموه وطوقته لعموه وركوبه واذا طعن في السحابة
 فهو جنح يفتح الذال المجرى والانشي حدة وهي اخر الانسان المنصوص عليها في الزكوة وما فوقها من الكرايم واذا طعن في النقا
 فهو غنمي والانشي فتيه سحر بذلك لانها ثنية وبهية وبهية الانسان الجوزية في الناضية من الابل وتسع السابعة رابع و
 رابعة قال المطرزي يفتح الراود والباه وقال النودهي يبيع بعض الراود لانه لا يربا او رابعة ستة تدخل اسنة الثانية فهو
 سدس فاذا دخل في السابعة فهو ابل الذكر والانشي لانه بدل ما يبيع اطلع وسنة العاشرة فمخلف الذكر والانشي فاذا كبر فهو
 عود والانشي مودة ومنه وانما العود بالعود بهرم فاذا ابرهم فهو يفتح النقا وكسها المملعة والاسنانان وشارف وقال الالكافري
 اشارت اسنة العريكة الباطح الصغرى من ذكر الابل الذكر والانشي الابل المستوية الى مهر من جنيدان قوم من اهل اليمن والابنية
 من اهل اليمن وكذا النجدي وفضلية كحده يصلاب كرام بلغ الواحد منها مائة دينار والقار له بن الرشد والولاء يبول
 سدر يسيل في العراب فصح است والواحد يجرى كروم وادري ونزل ونزكي او هلا ركبت يصح سبيح بن اسلوب والبلان قيل
 يبول الصمرون ثمانين ثم ليس يبل اقل من ثمنين وثلث الابل لسانية مودة شش اضافته كس لاله الذود من قبل لافنا
 العدد اتمية وكما في قوله تعالى فاعلها بالانحاض الى طبع النخلة اولها نضت بالانحاض من النوق والمخاض ايضا للنوق احوال

قال ليس

في احتل

من غنمي

ذو دمه

قال ليس

فان الذي انقاره البيهقي كحاه الرافعي ووجهها وقال ايضا استدللنا عموم ذكر البقرة فيه على ان بقرة الوحش اذا ملكا بغير
 الزكوة كغيرها ومن اعمدوا ايتان احدهما الوجوب والاخرى المنع وهو قولنا ملك واجبوه هم وهي التي طعنت في الثالثة
 شئ اى التبعية هي التي دخلت في السنة الثالثة تسمى التبعية بيضا لا تبيع امه وقيل لان قرينة تيجان اذنية وسه
 الحسن والسنة بذلك لزلا وتما سنا وقال عطاء بن ابي نجرم اى لم يسل اى لم يبيع امه فهو متبع الى تمام سنة هو جريح ثم غنى
 ثم باع ثم سلبه من سدس ثم ضلعه وهو لم يسل فسر الشافعية التبعية والسنة مثل فسل اصحابنا وظل صاحب ربا في حديث
 قال في الجرحين التبعية بالردون سنة وقيل بالسنة والسنة بالهامة وقيل سنتان وكذا قول الفوري في الابانة تبيع
 ما استكمل سنة وقيل الذي تبيع امه وان كان له دون سنة وفي الواقع ان جماعة ملكوا في التبعية بالسنة اشهر وفي السنة
 بالهامة ولم ير الاصحاب هذا اختلاف معدودا من المذهب قال ابن حزم ان التبعية والتبعية بالسنة وان السنة
 بالهامة اربع سنين وهو المشهور عند المالكية هم وهذا امر رسول الله صلى الله عليه وسلم معاذ بن ابي النضر من شئ اى
 بذ الذي ذكرنا كنيته مسددة البقرة العنبي صلى الله عليه وسلم معاذ بن ابي النضر ووجهه الى النهرين وقد ذكرناه الا ان
 هم فاذا زادت شئ اى البقرة على اربعين جرب شئ اى لا ادا هم في الزيادة بقدر ذلك السنة ستين عندنا في
 شئ اى قال ابراهيم ومحمد وكحول هم ففي الواحدة الزائدة ربع عشر سنة وفي الاثنين نصف عشر سنة وفي الثلاثة
 ثلاثة ارباع عشر سنة شئ اى الفاء تفسيره تفسيره با حكم الزائد على الاربعين وهو ربع عشر سنة وهو جزء من اربعين جزءا
 من مائة جزء من ثلثين جزء من تبيع او تبعية وهو ثلث عشر باع السنة وهي اثنتان الزائدتين على الاربعين
 جزءان من اربعين جزء من مائة وستة وثمانين جزءا من ثلثين جزءا من تبيع او تبعية وثمانان عشرية
 او تبعية وفي الثلاث الزوائد على الاربعين ثلثة اجزاء من اربعين جزءا من مائة وستة وهي ثلثة ارباع عشر باو
 ثلثة اجزاء من تبيع او تبعية وهي عشر تبيع او تبعية وفي الاربعة الزائدة على الاربعين اربعة اجزاء من اربعين
 جزءا من مائة وستة وهي عشر باو اربعة اجزاء من ثلثين جزءا من تبيع او تبعية وهي عشر تبيع او تبعية
 وثلث عشر باو وفي الخمسة الزائدة على الاربعين خمسة اجزاء من اربعين جزءا من مائة وستة او خمسة اجزاء من
 ثلثين جزءا من تبيع او تبعية وهي سدس تبيع او تبعية وهكذا زيد الواجب على حسب الزيادة الى الاثنين هم وذا
 رواية الاصل شئ اى هذا المذكور يعود رواية الاصل الى المبسوط رواه ابو يوسف عن ابي حنيفة كذا ذكره ابو بكر
 ابي حنيفة الرازي وهو ظاهر الرواية هم لان العفو شئ اى علم الوجوب هم ثبت نصا شئ اى من جهة انفسهم من ثلث
 القياس شئ اى ما فيه من غلظ المال عن الواجب مع قيام المصلحة للوجوب بلوغني هم ولا نصا شئ اى في العفو ثلث

وهو الذي طعنت
 في الثالثة هذا
 امر رسول الله
 عليه السلام
 معاذ بن ابي النضر
 فاذا ارادت
 على اربعين
 وجب في الزيادة
 بقدر ذلك
 ستين عندنا في
 ففي الاحكام
 اربع عشرة سنة
 وفي الاشياء نصف
 عشر سنة
 وفي الثلثة
 ثلثة ارباع
 عشر سنة
 وهذا رواية
 الاصل في العفو
 ثبت نصا
 بخلاف
 القياس
 ولا نص
 هنا

من البقر الى اثنين وقيل فسر العجايز رضي الله عنهم قلنا قد قيل ان المراد منها العفارش اي المراد من الاوتار
الصغار من البقر وهي العجايز وبه نقول انه لا شيء فيها والمراد بها ان اردت به بقول المحدث في الابتداء وان
الوقت في الحقيقة اسم لما يبلغ نصابا وذلك في الابتداء كذا في المبسوط ثم خمسة اثنين تبيعان او تبيعان
اي ثم الواحد يستين من البقر تبيعان او تبيعان هم وفي سبعين سنة وتبيع وفي ثمانين سنتان وفي تسعين
ثلاثمائة تبيعة ش الا تبيعة جميع تبيع وفي تسعين ثلاثمائة تبيعة من كل ثلاثين تبيع هم وفي المائة تبيعان ومسته
ش اي الواحد يستين المائة من البقر تبيعان ومسته في اثنين تبيعان وفي الاربين مسته هم وعلى هذا ش اي
وعلى الوجه المذكور فمبلغ الفرض في كل عشرة من تبيع الى مسته ش فمئة مائة وعشرة تبيع وستان وفي المائة
واشترين ان شاء المالك وقع ثلث سنات وان شاء اربعة تبيعة واخير المالك عندنا وفيه قال احمد وعبدنا
وبعض المشافعية احسب للصدق وعلى هذا اكملنا وعلينا ذلك هم لقوله عليه الصلوة والسلام في كل اثنين من البقر
او تبيعة وفي كل اربعين من او مسته ش اي لقوله النبي صلى الله عليه وسلم وقد مر في حديث معاذ اخبره الطبراني
وفي حديث علي رضي الله تعالى عنه اخبره ابو داود وهو اسجوا من البقر سواش يعني في الزكوة في كل واحد منهما
وفيهم احد هما الى الاخر ليكمل النصاب واجبوا من جمع جاموسين يومع كويس يومع من انواع البقر اسم البقر
يطلق عليها الا ان اجاموس اخن في الحيط واجاموس كالبقر لانه بقر حقيقة مسته لو كان انه لا يشترى بقرية
اشترى اجاموس انكروا على القدر يعني قوله في قوله واجاموس البقر سواش اجاموس نوعين للبقر فكيف يكون اندونه
البقر سواش اجاموس من العرب سواش اسم البقر تينا ولهم اذا هو نوع من ش اي اجاموس اسم نوع لصحة الظاهر
اسم البقر عليها هم الا ان اديام الناس لا تتبع اليه ش يعني الى اجاموس في ذكر البقر هم في ديارناش اي فيهم
هم قلنا ش اي قلنا اجاموس هم قلنا لك لا يثبت بش اي ياكل هم اجاموس في يمينه لياكل هم بقر ش لعدم
العرف لان معنى اليمين على العرف مسته لو كرر في موضع شي ان بحيث كذا في المبسوط فان قلت اسم البقر تينا
الوشى والتجب فيما ذكره قلنا اجاموس هـ وذلك وحشي والوشيات من البقر والغنم وغيرهما لا يثبت في النصاب
المشوي وحشي كذا قال المالك في نفي اجاموس في الزكوة في البقر لو شط لم يثبت به احد عندنا في التجب مطلقا وبه
قال داود وعندها ان كانت الام المية تجب ان كانت وشية لا تجب وبه قال المالك

فم فصل في الغنم في بيان احكام الصدقة الغنم والغنم اسم جنس لا واحد له من لفظه وهي مؤنثة ولها اقبال في
التصنيف فبهي وكانه ما خوذ من الغنمية وقال ابو جبري الغنم اسم مؤنث مؤنثه للجنس يقع على الذكور والاناث وعليهما

قلنا قد قيل ان
منها هـ الصغار
ثم في اثنين تبيعان
او تبيعان وفي سبعين
وتبيع وفي ثمانين
مستات وثمانين
ثلاثة التبع والمائة
تبيعان ومسته
وعلى هذا فينصير
الفرض في كل عشرة
الى مسته ومن مسته
الى تبيع لقوله عليه
في كل اثنين من البقر
تبيع او تبيعة
وفي كل اربعين
مست او مسته
والجواميس من البقر
سواء كان اسم البقر
يتنا ولهما اذ هو
نوع من الاث
او هـ الناس
لا يتبع اليه
في ديارنا قلنا
فلذا لا يثبت
في يمينه لا ياكل
لحم بقر ولا غنم
فصل في الغنم

ليس في قلبي
أربعين من الغم
الساعة صدف
فإذا كانت أربعين
ساعة وحالها
الحول ففيها ساعة
إلى مائة وعشرين
فإذا ازدادت
واحدة ففيها
ساعتان إلى أربعين
فإذا ازدادت واحدة
ففيها ثلاث ساعات
فإذا بلغت أربعين
ففيها أربع ساعات
شفي كل مائة ساعة
هكذا رواه الألبان
في كتابه في معرفة
عليه السلام وفي
كتاب أبي بكر
وعليهما نقد
الجميع والبيان
والمغفر سورة

[illegible]

بمنه لا يخرج سوى في كمال النصاب الذي داره الواجب ان ذكره في بيعة لان لفظة انتم شاذ في كل شأن لان لفظة انتم خيبر والنصاب
 هو المعسر نوعان انهم احداهما في كل ما لا يخرج في كمال النصاب هذا لا خلاف فيهم وانهم في كل ما لا يخرج في كمال النصاب هو ما لا يخرج في كمال النصاب
 من انهم في كل ما لا يخرج في كمال النصاب هذا لا خلاف فيهم وانهم في كل ما لا يخرج في كمال النصاب هو ما لا يخرج في كمال النصاب
 عن ابي حنيفة شمس بن قيس قال لا يخرج في كمال النصاب هذا لا خلاف فيهم وانهم في كل ما لا يخرج في كمال النصاب هو ما لا يخرج في كمال النصاب
 وكسره في ذكره كان او انش من اهلان والموت ثم بيعة المذكور والاشي فاذا بلغ اربعة اشهر فصل من به قوله المعسر بيعة ومهما
 بخاريا لم يرد اذا ادعى وقوى فهو يفرع عنه وهو في ذلك كمدى والاشي عناق ومهما عناق على غير قيا من اهلان المالكيات
 احوال عليه فالاشي احوال عليه فالاشي احوال عليه فالاشي احوال عليه فالاشي احوال عليه فالاشي احوال عليه فالاشي احوال عليه
 وفي المالكيات ربع وفي النخاسة سبعة في السادة خالص ولا يوجب له في ذلك اسمهم والاشي منها تمت لينة شمس ابي الشثي من
 الغنم ما قد اتى عليه ستة هم وانهم في كل ما لا يخرج في كمال النصاب هذا لا خلاف فيهم وانهم في كل ما لا يخرج في كمال النصاب هو ما لا يخرج في كمال النصاب
 والاشي الكندي تمت لينة شمس ابي الشثي من اهلان المعسر وكذا في اهلان المعسر وكذا في اهلان المعسر وكذا في اهلان المعسر
 تمت لينة شمس ابي الشثي من اهلان المعسر وكذا في اهلان المعسر وكذا في اهلان المعسر وكذا في اهلان المعسر
 والمعسر لا يخرج منه شيئا وفي السلم في الابواب والاشي في السلم في الابواب والاشي في السلم في الابواب
 وفي بعض ما اكثر السنة شمس ابي الشثي من اهلان المعسر وكذا في اهلان المعسر وكذا في اهلان المعسر
 اشهر قيل ان نصف سنة وجمع الشئ ثمانية وثلاثين في السنة ثمانية وثلاثين في السنة ثمانية وثلاثين في السنة
 لولد الشاة في السنة الثانية فيع ولولد البقرة في الكاف في السنة الثانية في الكاف في السنة الثانية في الكاف
 وهو قولهما انه يؤخذ اربع شمس وروى الحسن بن زياد عن ابي حنيفة انه يؤخذ اربع شمس من اهلان المعسر وكذا في اهلان المعسر
 والشافعي في النحر وقال لك اربع شمس من اهلان المعسر وكذا في اهلان المعسر وكذا في اهلان المعسر
 للكونهم لقوله عليه الصلوة والسلام انما احبنا اربعة والاشي شمس لستم تفر الى حد من اشئ وهو غريب لا يعرف من واه
 ولا من اربعة وقال السروي جذا في من الابل مائة لان اربعة من الابل لا يؤخذ في الزكاة اذ الذكر الكبير في فيما والاشي من الابل
 لا يؤخذ لانه لا يجوز اربعة من الابل وقال صاحب التوسيع وبمعناه اربعة ابو داود وابن ماجه في الضمان ما علم من كل بيت
 قال كذا من بل من هجاب النبي صلى الله عليه وسلم يقال لربما شمس من بني سلم فمرت الغنم قارحوا من ابي داود ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يقول ان يبيع ولي ابوي منه للثني ورواه احمد في مسنده حديثا من بن عبد الله بن شمس بن عبد الله بن شمس
 عن ابي عبد الله من بل من مزينة وحمية قال كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كان قبل ثمن يوم لم يؤخذ

لان لفظة الغنم
 شمس لستم تفر الى حد من اشئ وهو غريب لا يعرف من واه
 والنصب ورواه به
 ويشخص الشئ
 في ذكره كذا في
 النصب من الضمان
 الكافي رواية الحسن
 عن ابي حنيفة
 والاشي منها ما قد
 سنة والعنف
 ما في سلمه
 اكثر من اربعة
 وهو قولهما
 انه يؤخذ اربعة
 لقوله عليه السلام
 انما احبنا اربعة
 والاشي

فصل في الخيل هي ما فصل في بيان حكم زكوة الخيل في يوم جمع العواك الزين ذكره با وانشاء كما كركب ولذا واحدها
 من الغنم واحد بافرس وقال الجوهري يذكر ويوث ويصغر بغية تار وهو شاذ واخيل الفرسان قال الله تعالى
 واجلب عليهم غنمك واخيل ايضا اخيل والثاني جمع اسم الجمع كالقوم والاقوام واخيلته اصحاب الخيل وقال
 ابن الاثير في النهاية يا خيل الله اركبي اتي يا فرسان خيل الله اركبي يحدث المضاف قيل لاحاجة الى حذف المضاف
 لان الخيل هي الفرسان كما قال الجوهري ويدل عليه قوله اركبي وانما ذكر فصل الخيل احكاما لفصل السواكم اذ هي
 سائمة ايضا واخره عن الفصول الثلاثة لان الاحتياج اليها اكثر من فصل الخيل ولتقدم اختلاف فيما يتعلق بفصل
 الخيل هم اذا كانت اخيل سائمة ذكره با وانشاء فضا جميعا باختيار ان سار اعطى من كل فرس دينار او ان سار
 قومها واعطى من كل ما تقي درهم خمسة درهم شمس انما قال صاحبها باختيار احتراز عن قول الطحاوي فانه جعل انما
 الى العامل في كل ما يحتاج الى حماة السلطان ولم يذكر نصا باخيل كم هو ولا ذكره في اكثر الكتب الا صاحب غيران صاحب
 تحفة المليك قال ان نصا باخيل قيل اثنتان وقيل ثلاثة وعن الطحاوي خمسة بذاعلى قول ابن حنيفة رضي الله عنه
 والاصح ان لا تقدر لعدم الفصل به هم وبذاش اي بذال المذكور به هم عن ابني حنيفة رضي الله تعالى عنهما
 وقال حاد بن ابي سليمان واسم سليم وهو شيخ ابني حنيفة رضي الله عنه وبه قال الغضني حكاه عنه في الروضة وهو
 قول زيد بن ثابت من الصابة رضي الله عنهم ذكره شمس الاثمة السرخسي كما ذكره في الكتاب هم وهو قول زفر
 ش اي قول زفر بن البريل وهو قول ابني حنيفة رضي الله عنه هم وقال الاش اي قال ابو يوسف وجمعيهما
 هم لانكوه في الخيل شس وبه قال عطاء بن ابي رباح ومالك والشافعي واحمد ويروى ذلك عن عمر بن عبد الله
 عنه واختاره الطحاوي وقال الخطابي اختلف الناس في زكوة الخيل وذكر من عمر رضي الله عنه انه قال
 لازكوة فيها وقال ابن المنذر وابن قدامة من اصحابنا بله الخطاء الراشدون لم يكونوا ياخذون منها صدقة
 وقال السجسي بهذا بطل ذكره ابو عمر بن عبد البر باسناده ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال لعلي بن ابي ربيعة
 تاخذ من كل اربعين شاة شاة الا تاخذ من الخيل شيئا فخذ من كل فرس دينار فصر على الخيل دينار او ثمانية
 في الخيل دينار او دينار وقال ابو عمر بن عمر بن ماجة الخيل عن عمر بن ماجة عن حديث الزهري عن السائب بن
 زيد بن عمر رضي الله عنه امر ان يؤخذ من الفرس شاتان او عشرة درهما وقال ابن رشد المالكي في القوم
 قد مر عن عمر رضي الله عنه انه كان ياخذ الصدقة عن الخيل هم لقوله صلى الله عليه وسلم ليس على المسلم في عبده
 ولا في فرسه صدقة ش اي لقول النبي صلى الله عليه وسلم وهذا الذي اخرج به الاثمة الستة في كتبهم عن رجال

فصل في الخيل

اذا كانت الخيل سائمة ذكره

او انما فصاحبها بالخياريان سائمة

اعطى من كل فرس دينار او ثمانية

قومها واعطى من كل ما تقي

خمسة درهم وهذا عند ابني حنيفة

وهو قول زفر بن البريل وقال الاثمة

في الخيل لقوله عليه السلام

وليس على المسلم في عبده ولا في فرسه

صدقة

این مالک عن ابی هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس على المسلم في عبده ولا في فرسيه
 واخرجه ابن حبان ايضا في صحيحه وزاد فيه الا صدقة الفطر وبه والزيادة عند مسلم ايضا وقال ابن حبان
 دليل على ان العبد لا يملك ذلوكا لو جئت عليه صدقة الفطر وعن ابی حنيفة روى رواتان قالوا سئلت
 وقال الاتراجمي المشهور عن ابی حنيفة روى انه لا يملك فيما شئى وفي فتاوى قاضيان والصلامة والغنى على قولنا
 في الاسر قوله انما يقال لا يجب في ماله شيى وبني زكوة السائمة على ان الواجب جزء من العين لا ما هم فيه حق الاخذ
 ولا لاخذ الا ما هم صدقة انهم لا يجمعهم ولا شئ اى ولا ابى حنيفة روى هم قولهم صلى الله عليه وسلم في كل فرس سائمة
 دينار وعشرة دراهم شئ اى قول النبي صلى الله عليه وسلم هذا الحديث اخرجه الدارقطني ثم البيهقي في سننهما
 عن الليث بن حماد الا مطعون حديثنا ابو يوسف عن فروك بن اعظم عن ابى عبد الله عن جعفر بن محمد عن ابيه عن جابر
 رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في كل فرس سائمة دينار وقال الدارقطني تفرد به
 فروك وهو ضعيف جدا ومن دونه ضعفا وقال البيهقي ولو كان هذا الحديث صحيحا عند ابى يوسف لم يخالف قال القزويني
 في كتابه و ابو يوسف هذا هو ابو يوسف يعقوب القاضى وهو مجهول عند قوم قلت فروك معروف ابى حنيفة بن محمد روى في الخبر
 بالرجال وتقول ابن القطان لم يصرح عاقل بل يقال في شئ ابى يوسف مجهول وهو اول من سمى القاضي القاضى القاضى
 شاع في ربع الدنيا الذي هو محل الاسلام وهو امام ثقة جود ونجته لئلا يترك الال با حديث المذكور عن ابى حنيفة فوسل
 بما رواه البخارى ومسلم عن ابى هريرة روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر ان قيل فقال رجل ربهما ثقتما فبعضنا
 ثم لم يشق الله في رقابهما ولا في ظهورهما في ذلك سنة فان قلت قالوا فقها اعارتنا وحل المتكلمين عليهما اذا كانا
 ثم نسخ بديل قوله قد عفوت لكم عن صدقة انجيل ان النقص لا يكون الا عن شئ لازم قلت فثبت ان صلى الله عليه وسلم
 قال ولم يشق حق الله في رقابهما وهو الزكوة لانهم اتفقوا على سقوط سائر الحقوق غير الزكوة وانه لاحق في المال غير الزكوة
 وما روى فيها من اطراف فوالله ما وعاره ذكره ربا وغيرهما مستوفى بالزكوة عند الجمهور وقد ذكرنا عن ابن الخطاب
 رضى الله عنه ما يصدق على ابى حنيفة رضى الله عنه هم قد اوردنا ما روى في القاضى في هذا المنقول عن غير بن ثابت
 رضى الله عنه شئ هذا جوايب من جئت ابى حنيفة روى عن الحديث الذي رواه ابو يوسف ومحمد رحمهم الله عن قولهم صلى الله
 عليه وسلم في الحديث المذكور والافس وان تأويله ان المراد من فرس الغارى لان انجيل كانت عزيزة في ذلك الزمان
 الثقتما وما كانت الا معدة للهاد ثم كثر بعد ذلك ولا سيما في بلاد العرب خصيصا في بلاد الالست فان انجيل في
 بلاد ساجى البرارى ترمى ولا يعرفون الحلف فمنهم من يملك منها الف اساقاقل واكثر فسات كالابل والبقر والغنم

وله قوله عليه السلام
 في كل فرس سائمة دينارا
 او عشرة دراهم وتأويل كونه
 فرس الغارى وهو المنقول
 عن زيد بن ثابت روى

لان الوثيق اذا كان للتجارة تجب فيه الزكوة كذلك كمثل اذا كانت سائمة لان التجار والاساتية ان
 في معنى دخول النما وسبب وجوب زكوة ماله النامي وايضا لما قرن النبي صلى الله عليه وسلم الفرس بالعبد
 كان ذلك قرينة على ان المراد عبد اخذته وقرن الركوب فانما اذا كانا للتجارة تجب فيها الزكوة بالاجتماع
 وفي المبسوط على انه لا يوجب من عينها لان مقتود الفقيه لا يحصل بذلك لان عينها غير مأكول اللحم عنده ولم يثبت
 ابو حنيفة رضي الله عنه لانه لا يوجب من عينه مطلقا وانما يوجب من عينه ما يملكه من اهل الطبع فانما سلاح وانما هوان الامنة او الملوحة
 لا يوجب من عينها قول ابو المنقول عن زيد بن ثابت الصحابي وهذا غريب وقد ذكره ابو زيد الربيع
 في كتاب الاسراف قال ان زيد بن ثابت رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 انما بنوا فرس النخاسي وشمل هذا الالفون بالراي انه مرفوع وروى احمد بن ربيعة في كتاب الاموال حديثا على
 ابن الحسن عينا سفيان بن عيينة عن ابي طاووس عن ابيه انه قال سالت ابن عباس رضي الله عنهما انيما صدقة
 فقال ليس على فرس النخاسي في سبيل الله صدقة وهم النخاس بين الدنيا والتقويم ما تورع عمر رضي الله عنه
 ش هذا الاثر غريب اخرجه الدارقطني في سننه عن ابي اسحاق عن حذيفة بن اسيد قال جازنا من اهل الشام
 الى عريض الله عنده فقالوا انا اصبنا اموالنا اخيلا ورفيقا وانما تجب ان تركيها فقال فاعلم صاحبنا قبي في فله
 انما هم شتموا اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا احسن سكنت على رضى الله عنه فسا فقال هبون واكتم
 جزية را تبه يذبح بها بعد كل خمسين الفرس عشرة دراهم ثم اعاده قريبا من السنة المذكورة الفقه قال في ربه
 على كل فرس دينار وقيل هذا في افراس العرب لغاوت قيمتها واما في افراسنا فالنقويم والادار من كل ما تاتي
 درهم غنم ودرهم ليس في ذكوره المنفردة ش اى وليس في ذكوره انجيل حال كونه منفردة هم زكوة لانها
 لا يتنازل ش هذا على الرواية المشهورة وذلك لعدم النما بالتنازل والتولد وفي المبسوط لا تجب الزكوة
 الا في رواية شاذة وفي المحيط المشهور عدم الوجوب هم وكذا في الاناث المنفردة في رواية ش اى وكذا تجب
 الزكوة في انجيل الاناث المنفردات في رواية عن ابي حنيفة رضي الله عنه انما بالولد هم وعنه الوجوب فيما ش
 اى وعن ابي حنيفة رضي الله عنه الوجوب للزكوة في الاناث المنفردات هم لانها تتنازل بالفحل المستعار ش اى ولما
 يوجد فيها النما بالفحل المستعار فيكون النما لصاحبها هم فكل ان ذكر ش المنفردة لعدم التنازل هم وعنه
 انما ش اى عن ابي حنيفة رضي الله عنه ان الزكوة هم تجب في الذكور المنفردة البعاش لالهلاق الحديث وفيه لا ينفذ
 باعتبار اناسائه هم ولا ش في البغال والحمير لقوله صلى الله عليه وسلم لم ينزل على نبيها ش اى في البنات بحمير

والتحجير بين الدنيا والتقويم
 ما تورع عمر رضي الله عنه في ذكورها
 منفردة زكوة لانها لا تتنازل
 ولكن لانها كانت المنفردة في رواية
 وعنه الوجوب فيها لانها تتنازل
 بالفحل المستعار المستعار
 الذي كره وعنه انها تجب
 في الذكور المنفردة
 ايضا ولا ش في البغال
 والتحجير لقوله صلى الله عليه وسلم
 لم ينزل على نبيها ش اى في البنات بحمير

والجواب رده النعماني ومسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه ولكن ليس فيه ذكر البغال ولنظا احمد بن حنبل
ثلاثه وفي آخره فسئل النبي صلى الله عليه وسلم عن النحر فقال ما انزل علي فيها شيء الا هذه الآية اجماعا النفاذ فيمنع
منشغال ذرة خيرة ومن يعمل مثقال ذرة خيرا يره قوله النفاذ مشددا لذلالمعية اى المنفعة في معناها
والنفاذ الواسع وقد اذاع الرجل من اصحابه اشد اعنهم والقبى منفردا وقيل بجناح جامته لا شتمال اسم الخيرة
النواع الطاعات والشر على انواع المعاصى ودلالة الآية على اجواب من حيث ان سوالهم كان احتكاره حكم الفرس
اهم لان اجاب بان ان كان بخير فلا بد ان يرى خيره والان لعاشق للليل العريض في عدم وجوب الزكاة من الخيرة والبيت
من حديث سعيد بن المسيب عن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عدت لكم عن
صدقة الخبيثة والكسوة والنحر قال ليسا احد روايتا الخبيثة اخيل والكسوة البغال والحمير والنحو المرات في العبدات
واحد حديث ضعيف ان فيه سليمان بن ارقم وهو متروك احد حديث لا ينجح به قاله البيهقي وقال في ديوان الادب بجهة اخيل
والكسوة الحمير والنحر البقر العوام قلت الكسوة بغير الكان وسكون السين المعلقة وقال ابن الاثير النحر يفتح النون
وضمهاى الرقيق وقيل الحمير قيل البقر العوام وقيل هى كل دابة تعلقت وقيل البقر العوام بالضم وغيره بالانفتح
وقال الفرار النحر ان ياخذ المصدق دينارا بعد فراغه من الصدقة هم لان الزكاة حينئذ شى اى من كونها للفقراء
هم متعلق بالمالية كسائر اموال التجارة وشى لوجود النصارى بالتجارة كما في عروض التجارة وغير ذلك من الاحكام
فمحصل شى من فصل ينفذ اذا وصل لاسنين هم وليس في الفصلا واحكام الباجيل صدقة عندى حنفية فليس
عنه شى لما في من بيان احكام الكسائر شرع في بيان احكام الصغار بغير الفار جمع فصل وكذا الناقة من
فصل الرضيع عن امه واحكام بغير احكامه وفي مذهب لدوان بكسر با جمع اكل بعتين قال ابو هريرة في باب الام
اكل البرق وقال في باب النفاق البرق اكل فارسى معرب وفى المذهب اكل بعتين ولد الفصاة في سنة الاول ولهم
احكام الباجيل جمع عجول بمعنى عمل كالبيل جمع ابول كذا حكى من الكسائي وفى المذهب العمل من اولاد البقر معين
نصفه امه الى ثمة وجميع العبداء والعمال في جمع فلم اسمع البقول مثله والباجيل اجمع قوله صدقة اى زكاة عند
ابى حنيفة رضى الله عنه هم وهذا آخر اقواله شى اى آخر اقوال ابى حنيفة رضى الله عنه هم وهو قول حماد
وبه قال الثوري والشعبي بوسيلان داود روىهم وكان يقول ولا يجب فيما يجب في اللسان شى اى كان في
يقول في اول الامر يجب في الفصلا واحكام الباجيل يجب في اللسان وهو جمع سنة وهى ذات السن من البعوض
والثنية هم وهو قول زفر وماك روىهم وبه قال داود وابو بكر من اصحابه هم ثم رجع وقال فيها واحدة منخاضة

والمقادير تثبت سمعا الا ان يكون
للتجارة كان الزكاة حينئذ
تعلق بالمالية كسائر اموال
التجارة فصل ليس الفصل
والباجيل والنحو صدقة
عند ابى حنيفة الا ان يكون
معها كبار وهذا آخر اقواله هو
قول صحى وكان يقول لا يجب فيها
ما يجب في اللسان وهو قول
زفر وماك روىهم وقال فيها
واحدة منخاضة

ش اى ثم رجع الى حنفية رضى الله عنه عن هذا القول وقال تجب فيها واحدة منها وهذا قوله الثالث هم ابو
 قول ابى يوسف والشافعى رضى الله عنهما في الجدي وبه قال الاوزاعي والشافعى وذكر الطحاوى روى في اختلاف العلماء
 عن ابى يوسف قال وفعلت على ابى حنيفة رضى الله عنه فقلت ما تقول فبين لك ابين مما قبلت فيها شاة مسنة فقلت
 ربما تاتي قريته للشاة على اكثر ما اوجبهما فقال ساعه ثم قال لا ولكن تؤخذ واحدة منها فقلت او يؤخذ اكل
 في الزكاة فتأمل ساعه ثم قال لا اذن لا يجب فيها شئ واخذ بقوله الاول زفره بقوله الثاني ابو يوسف بقوله
 محمد ومعه هذا من مناقبه حيث يحكم في مجلس ثلاثه اقاويل فلم ينعش شئ من اقاويله كذا في المبسوط وقال محمد بن
 لو قال قولنا ربنا لا نفدت به انتهى فقلت وجارية قول رابع وهو ان ياخذ الصدق مسنة ويروى على صاحب المال
 فضل ما يملك مسنة والصغيرة التي هي في ياشية وهو رواية عن الثوري وجهه للمناجاة وجارية قول خامس فهو يبيع
 جده الم يبيع عن غير كفاية لا يجب في خمس وعشرين من الفسلان واحدة منها وفي ست وثلاثين واحدة منها سكن
 واحدة منها متين في ست واربعين واحدة منها مثل سن واحدة منها ثلاث مرات وفي احدى وستين واحدة مثل
 سنا اربع مرات والاصل ان ابى حنيفة رضى الله عنه هنا اربع روايات كما ظهر من كلام الطحاوى ومن المشايخ
 من ردوا وقال ان مثل هذا من الصبيان محال فالكلام ابى حنيفة رضى الله عنه وقال بعضهم لا معنى لردوفانه
 مشهور مستفيض لكن يجب ان يوجب على المتيقن كمال ابى حنيفة رضى الله عنه وميل انه يتيسر ابى يوسف بل يسهل الى
 طريق المناظر فلهذا عرف انه يمتدحى اليه قال قولنا عمل عليه كذا في الفوائد الخيرية وقال صاحب التحقيق تكلم الفقهاء
 في صورت السلسلة فانها مشككة لان الزكاة لا تجب بدون معنى المحول وبعد المحول لم يبق اسم المحلان والفسلان
 والعاجيل قال بعضهم غلط في هذا لان المحول لم يبق على هذه اسم لا يوجب انعقا والمحول من حين الكيفية قال
 بعضهم غلط فبين كانت له امهات فصنت ستة اشهر فولدت اولاد ثم ماتت الامهات وبقيت الاولاد ثم ماتت
 وهي غفارة على هذا الاستغفار في اثنا عشر اشهر ثم بكت المسنة وفي الجامع الصغيرة بكت الامهات بعد
 عشرة اشهر بقيت الاولاد وقيل كان له نصاب هو مسنة فاستغفار وقبل حرام غفارة بشر او بهت او نحوها ثم بكت
 وبقيت المسنة فادهم وجه قوله الاول ان الاسم المذكور من اسم الشاة والابل والبقرة في الخطاب شى يبنى
 في النقص في قوله خذ من الابل هم يبنوا ول العنار والكباش كاسم الادى ولهذا جعلت الاياكل كالم الابل قال
 فصيلا ينجس هم ووجه الثاني شى اى القول الثاني وهو قوله فيها واحدة منها هم تحقيق النظم من الجانبيين
 شى اى من جانب الفقير والغنى وهذا لان في الجباب الكبير فزار بالانفى في عدم الجباب فزار بالفقير فوجب واحدة

وهو قول ابى يوسف
 والشافعى راجعه فتوله
 الاول ان الاسم المذكور
 في الخطاب ينتظر الصغار
 والكبار وجهه الثالث
 تحقيق النظم من الجانبيين

لا يجب في المازيل واحد
منها كوجه الاختيار المقلد
لا يحد حظه القياس فاذا لم يتم
ايجاب ما ورد به الشرع لم يتم
اصلا والا كان فيها واحدة
من المسان جعل الكل تعالى
في العتقاد انما يادون
تأدية الزكاة شمس عند أبي يوسف
لا يجب فيها دون الاربعين من
الحملان وفيما دون الثلاثين
من العجا حبل ويجز في خمس
وعشرين من المفصلات
واحد ثم لا يجب شيء حتى تبلغ
مبلغا لو كانت مسان يثنى الحملان
ثم لا يجب شيء يبلغ مبلغا
لو كانت مسان

من الصغار هم كما تجب في المازيل واحد منها شمس المازيل جمع من قول من النزل وهو خلاف السنن في التفسير
هو وجوب الواحد من الغنم المأزولة تحقيقا لما نقل من اجماعين وفي الاسرار اختار قول أبي يوسف
لانه اعدل فانما انما نقصان النزل والوجوب لا يصلي الى واحد منها ولم يسل اصلا فكذا كل نقصان السنن
مع قيام الاسامة وهم الابل وفي النماية ونقصان الوصف لا يستط الزكاة اصلا حتى ان في العمارة المملوك
تجب الزكاة بحسبها فكذا كل نقصان السنن هم ووجه الاخير شمس اي القول الاخير وفي بعض النسخ الاخير فهو
ليس في الحملان الفصلان والعجا حبل صدق وقوله ووجه الاخير مبتدأ وقوله ان المقدير لا يحد حظه القياس
شمس خبره هم فاذا امتنع ايجاب ما ورد به الشرع شمس وهو مبتدأ مخاض في خمس عشرة من الابل والشمس
من انهم هم امتنع اصلا شمس اي امتنع الوجوب بالكلية لان اخذوا من العتقاد اخذوا بالمال وذلك لا يجوز
واذا كان فيما شمس اي في العتقاد هم واخذوا من المسان جعل الكل تعالى شمس اي الكل من الصغار تعالى للوهود
من المسان هم في العتقاد انما يادون شمس اي في العتقاد الصغار يعني ينفقوا انصافا لصغارهم دون تأدية الزكاة
منها شمس اي من العتقاد حتى اذا دفع واحد منها لا يجوز بل يجب ما ورد به الشرع حتى لو كان المسان بعد
حولان احوال سقطت الزكاة عن الكل عند أبي حنيفة رحمه الله عن هذا انتمية كون العتقاد تعالى واحد من المسان
صورته رجل له تسعة وثلاثون حملا ومسته واحدة فاذا كانت المسته وسطا أخذت وان كانت جيدة لم تؤخذ
يودي صاحب المال شاة وسطا وان كان دون اوكوس لم تجب الا بذو وان ملكته الكلبة بعد احوال لعل الواجب
كله عند أبي حنيفة وعمرهم هم لان الواجب شمس اي وجوب الزكاة هم متعلق بالمال وقد فاته شمس بالمال
هم وعند أبي يوسف يجب في الباقي خمس في تسعة وثلاثين جزا من اربعين جزا من حمل لان الفصيل على اكل ائنا
وجب باعتبار الكلبة قبل بلاكها واذا ملكته الكل الا الكلبة فان فيها جزا من اربعين جزا من شاة مسته لان
كل الواجب لم يكن فيها بل كان فيها وفي العتقاد فكانت العتقاد كما شاكها فاذا ملكته العتقاد بقيت الكلبة
لقبيلها ثم عند أبي يوسف حسانه لا تجب فيها دون الاربعين من الحملان وفيما دون الثلاثين من العجا حبل وكسب
في خمس عشرة من المفصلات واحد شمس اختلف الرواية عن أبي يوسف في كيفية اداء الزكاة من الفصلان
ففي رواية بشر بن اسماعيل قال ابو يوسف رحمه الله اذا بلغ الفصلان عدوا وهو خمس وعشرون يجب فيها فصيل
منها ثم لا يجب شيء حتى يبلغ مبلغا لو كانت مسان يثنى الواجب شمس يعني لا يجب شيء حتى يبلغ مبلغا لو كانت مسان
يثنى الواجب فيه وهي تسعة وسبعون اذ فيها يجب ثلثا بون هم ثم لا يجب فيها شيء حتى يبلغ مبلغا لو كانت مسان

في شرح رواية ج ١

یثالث الواجب شش ای شش لایجب شش حتی تبلغ مبلغا ای عددا و هو اثنی عشر و خمسة واربعون لو كانت کبارا یثالث الواجب
و یثالث علی مینة المجهول من التثلیث و معنی یثالث الواجب هو ان یجب فیها ثلاثة من الفضل ان تبلغ
به الواجب من الکبار حیث تجب حقائق و بنت مخاض و قد اعترض محمد علی ابی یوسف رحمہ تعالی انما واجب من الشتر
صلی اللہ علیہ وسلم فی جنس الابل بصفة مخصوصة و ہی وجوب لکوة من خمسة الی خمسة و عشرين و من خمسة و عشرين
الی ستة و سبعین و لا یجب فی ہرین المومنین کذلک فی غیرہ و یجب من جنس ان الفرض یغیر بالسنة العدوی الابل و لا
فی الفضل فوجب اعتبار التغیر بالعدد و لا یجب فیما دون خمسة و عشرين فی رواية شمس ای فی رواية عن ابی یوسف
رواہ عنه الحسن بن مالک رحمہم و عنہ شمس ای و عن ابی یوسف رحمہم اثنی عشر فی رواية رواہ ابن شجاع عنہم انه
شش ای ان الشان ہم تجب فی الخمس شش بفتح الخاء و ثمنه خمس فضلان ہم نفس فیصل شش بضم الشاء ہم
و فی العشر خسا فیصل شش ای و یجب فی العشر من الفضل خمس من فیصل ہم علی ہذا الاعتبار شش یعنی
بجری علی ہذا القیاس الی خمس و عشرين تجب فیما و احدى منها ذکاة و اعتبر البعض لکل حم و عنہ شش ای
و من ابی یوسف رحمہم انہ یطرا الی قیمة خمس فیصل شش بضم الشاء ہم و فی الخمس شش بفتح الخاء ای فی الخمس
من الفضل ہم و الی قیمة شاة فیجیب لکما شش ای اقل القیتین قیمة خمس فیصل و قیمة الشاة و ذلک ان اقل
میتقین ہم و فی العشر الی قیمة شاتین و الی قیمة خمس فیصل شش ای یطرا فی العشر من الفضل الی القیتین
شاتین و قیمة خمسین من الفضل ہم علی ہذا الاعتبار شش ای بجری علی ہذا القیاس فیطرا فی خمسة عشر الی قیمة شاة
شاة و قیمة ثلاث انماس فیصل و فی العشرین الی قیمة اربع شاة و اربعة انماس فیصل و فی الخمس العشرین تجب
واحدة منها خر لاشی حتی تبلغ عددا یثالث الواجب فیر فی الکبار فیجب ثلاثة فضلان و قد مر بان ذلک ہم قال و من
وجب علیہ سن شش ای ذات من علی خدم المضاف و اقامة المضاف الیہ تامة و ہی بجاکما سمی لہنہ من التوفی
بالباک ان السن ما استدل علی سن من لدواب ہم فلم یوجب اخذ الصدق شش کسیر لال المشددة و ہما علی لکوة
الشی متوفی فیما من اربا بہا لقال مدقم بعد قیمة فمصدق ہم اعلی مناشش ای اعلی من السن ہم و رد الفضل
شش ای فضل القیمة مثلا اذا كانت قیمة السن المتغنیة للوجوب ثلاثین و رہما و قیمة الاعلی منها اربعون و رہما
اخذ المصدق الاعلی و یرد عشرة و رہم لصاحب المال ہم و اؤتد و مخاشش ای دون السن ہم و اؤتد و فضل
شش مثلا اذا كانت قیمة السن ثلاثین و قیمة الذی اخذ و عشرین یاخذ من مال عشرة و رہما و قال ابی یوسف
اذا وجبت بنت مخاض و لم یوجد اخذ ابن لیرین و یقال ما لک الشافعی واحد و عنہما لا یجوز ذلک لا بطریق القیمة

یثالث الواجب

و لا یجب فیما دون خمس

عشرين و فی رواية و عنہ

یجب فی الخمس خمس فیصل

و فی العشر خسا فیصل

علی ہذا الاعتبار و عنہ

ینظر الی قیمة خمس فیصل

و فی الخمس و الی قیمة شاة و

فیجب لکما و فی العشر الی قیمة

شاتین و الی قیمة خمس فیصل

علی ہذا الاعتبار قال

و من وجب علیہ سن فلان

یوجب اخذ المصدق علی ہما

و رد الفضل و اخذ و رہما

و اخذ الفضل

وهذا ينبغي على ان
احد القيمة في باب
الزكاة جازع عندنا
على ما نذكره
ان شل الله تعالى
اكان في الوجه
الاول لمان لا يخذ
ويطالبه بعين
الواجب وبقيته
لا يذبحه وفي الوجه
الثاني يجبر كانه
لا يبيع فيه بل هو
اعطاء بالقيمة ويجوز
دفع القيمة في الزكاة
عندنا وكذلك في الكفارة
وصحة الفطر والعشر
والنذر وقيل الشافعي
لا يجيز

هم وهذا شئ اى وهذا المذكور من اخذ الاعلى ورد الفضل او اخذ الادنى واستردوا الفضل هم معنى على ان ان القيمة
في باب الزكاة جازع عندنا على ما نذكره ان شل الله تعالى شئ اصل ذلك رواه البخاري حديثنا محمد بن عبد
الاناب حديثنا امانه ان الشاهد ان الباكر رضى الله عنه كتب لفرقة الصدقة التي امر الله رسول الله صلى الله عليه وسلم
من لابل معدة جازع عندنا وليست عنده جازع عندنا حقيقة فاما قبل منه الحققة فيجعل معها شئ ان سبقت له
او عشرين درهما من بلغت عنده صدقة الحققة وليست عنده الحققة وعنده الحققة فاما قبل منه الحققة فيجعل معها شئ ان سبقت له
ويعطى للمصدق عشرين درهما او شاتين كحديث ثم المعبة ما بين القيمتين في الرد والاسترداد اى شئ كان
لان القيمة تباوت بانكشاف النقص والعلاوة تقدير العشرين في الحديث ليس بلازم لانه كان بحسب الغالب
في ذلك زمان هم الا ان في الوجه الاول شئ وهو قول اخذ المصدق علما وورد الفضل هم شئ اى لم يخذ
هم ان لا يأخذ شئ اى الاعلى هم ويطلب شئ صاحب المال هم يعين الواجب بقيته لانه شئ شئ
ولا يجبر في الشرائع ان لا يترضى وفيه نظر عندى لانهم قالوا ان خيار المصالح حتى يكون نقابة لان الزكاة
وجبت بطريق اليسر فاذا كان للمصدق ولاية الامتناع من قبول الاعلى لزم العشر فيجوز على الموضوع بالنقص
فلا يجوز قلت ان خيار المصدق ذكره صاحب التجر يد في الوجه الثاني شئ هو قوله واخذ وخصاهم بجزء
شئ اى المصدق هم لانه البيع فيه بل هو اطار بالقيمة شئ فاذا امتنع بجزء لان دفع القيمة بجزء هم
ويجوز دفع القيمة في الزكاة عندنا شئ وهو قول عمر وابنه مسعود وابن عباس معا وذو طائفة
رضي الله عنهم وقال الشورى يجوز اخراج العروض في الزكاة اذا كانت بقيتها وهو مذهب لجان
واحدى الروايتين من احمد ولو اعطى عرضا من ذهب ففقدت قال شبيب يكره قال الطرسى يذوقل بمن في
جواز اخراج القيمة في الزكاة قال وابع اصحابنا على انه لو اعطى فضة عن ذهب اجزاء وكذا ذلك اعطى ذروها
عن فضة عندنا كذا قال سحنون لا يكره وهو وجه للشافعية وانتصار ابن مبيد في القيمة اذ ارجس لسان
هم وكذا في الكفارة وصدقة الفطر والعشر والنذر شئ اى وكذا يجوز دفع القيمة في الكفارة واداءها
المالية واذا ادى نصف قيمته ثم جدد من قيمته ثم ردى وفي قبيل في النذر فانه يجوز عند محمد ورفقه ولا يجوز عند
ابن حنيفة والى يوسف روى في صدقة الفطر لو ادى نصف صاع من تمر عن صاع من شعير بطريق القيمة لا يجوز
غير المنصوص من المنصوص يجوز في غير الربويات ذكروا في الجاهل وكذا يجوز الاستدلال بالشئ المنذور ولو يمين هم
وقال الشافعي لا يجوز شئ وبه قال داود واهل احمد وبه قال مالك لانه قال يجوز اخراج الذهب على الفضة

من الزكاة

ابتائنا المنصوص
لما في الآية من الضمان
ولنا ان الامر
بالاداء العتق
ايصال المرقى
امع عودا
فيكون البطالة
لنقد الشاة
فصار كالحزبة
مختلف
الهدايا
لان القرابة
فيها الزفة
الدم وهو
لا تعقل ووجه
القرابة في الفتنة
فهو سد خلقة
المحتاج وهو
معقول وليس
في العمل
والحوامل
والعلونة
صدقة

عن النبي هم ابتاء العالم من شئ يعني ابتاعوا العبد من ماله وهو موقوف على الله عليه وسلم
في خمس من الال شاة وفي اربعين شاة وهذا بيان لما هو مجمل في الكتاب فان الابتاء منصوص عليه في قوله
فيه فالتحق بمحدث بيان العمل الكتاب كان قال واداة الزكاة في اربعين شاة فلا يجوز التقا ولا يقال حق الفقير في العتق
لان الحق لا يتحقق ماعى بصورته ومعناه كما في حقوق العبادهم كما في الهدايا والضمائم اى كما يقع المنصوص
في الهدايا والضمائم لانهما متدرة باعيان معلومة شرعا فلا تنادى بالقيمة هم ولنا ان الامر بالاداء شئ اى الامر
باداء الزكاة الى الفقير هم ايصال شئ اى لابل الايصال هم للمرقى الموعود اليه شئ اى الى الفقير ليقبله
وامن اية الاصلية التدرية كما امر الله بها وهو حق الله الى الفقير الذي اى تحببكم اليه سلم ان المنصوص من الامر
باداءها ايصال له ذلك للمرقى الموعود وكفائة لفقير فكم يحصل رزق الفقير وكفايته بعين الشاة يحصل بقيته بل يابى
لا يتوصل بعين الشاة الى نوع من الكفاية وهي الاكل وبقيته ما يتوصل الى انواع من الكفاية فالتكثير كذا ذكره الشيخ فلفظهم
ان يقول في اربعة عين الشاة تحصل كفاية الاكل وميعدا بعد الاخذ يحصل كل الانواع بالكفاية والامتنان ان يقول التقييد
على الكتاب بغير الواسع لا يجوز بالاتفاق الا ترى ان عليه الصلاة والسلام قال في خمس من لابل شاة وكفايته في تحقيقه انظر
وعين الشاة التي جردت في الابل فخرجت ان المراد به رضى المال هم فيكون البعالة لنقد الشاة شئ اى فيكون الاصل
الاطلاق لنقد الشاة المنصوص عليه لا يقال فاعلم في تقدير قوله الشاة المنصوص عليها بالتشليل لا تقول ذلك انما اراد
بالفصل العظمى الذي هو جوارى والمرزق الموعود بالاية المذكورة هم وصار كالحزبة شئ اى احكم كما ذكرنا في القيمة
في الجزية فانه يجوز بالاتفاق لانه ادى الى ما سبقه من الوجوب فكذا يجوز القيمة في الزكاة لهذا المعنى فكل من عتق العبد
فيما اراقة الدم شئ فاجاب عن قياس الشاة على عدم جواز اخذ القيمة في الزكاة عنده وعلى عدم جواز اخذ القيمة
في الهدايا والضمائم فانه مستحق عليه الجواب ان معنى القرية في الهدايا والضمائم ان الله الدم وهو لا تقوم فلا يقسم شئ
مقام ذلك هم وبه لا تقدر شئ اى اراقة الدم غير معقولة ولا مستحق اراقة الدم من لولهاك بعد الذبح
قبل الصدقة بل لا يزم شئ هم ووجه القرية في الشاة في فريش وهو كمال القيمة في الزكاة هم سعة المحتاج شئ
يعنى سعة احتياج الفقير هم وهو معقول من اى يدرك بالمعقل فبنا في فيما الفرق بالقيمة لان المقصود كفاية الفقير فان قلت
لا تسلف ذلك ولذا لا يجوز ادائها الى الفقير الكافر والى الوالد والابن والولد وان كانوا اهل الشاة لم يأمروا بالاداء لغيرهم فان
قلت لا بد من كفاية الفقير كفاية اسما لا يكون لغاها هم وادوا ما تدبرهم الاداء هم قلت المقصود الكفاية الصالحة بعد الزكاة
لان ذلك ذواك فانهم ليس في العوازل والحوامل والعلونة صدقة شئ اى زكاة احوال جميع حال وبل التي احدثت العمل فقال

او هم فلا زكاة فيها وان سميت للتجارة ففيها زكاة التجارة حتى لو كانت اربابا لا زكاة لتساوي ما تجي درهم تجب فيه خمسة
وان كانت خمسة لا تساوي ما تجي درهم لا تجب فيها الزكاة وان سميت للزراعة ففيها زكاة الزراعة واشترى
ابلا السائمة بنية التجارة وحال عليها المحول تجب فيها زكاة التجارة ودون زكاة السائمة وجموعا على انه لا يميز بين زكاة السائمة
وزكاة التجارة وهو قول الشافعي وما كان واحدا هم شر السائمة هي التي تكفي بالرعي في اكثر المحول حتى لو علفها نصف محول
او اكثر كانت علوفة لان التعليل لا يكتفى به لان صاحب السائمة لا يجدون بياض ان يعلفوا سواهم في البرد والثلج فجعلوا كل بياض
لاكثر ولا خلاف ان السائمة في جميع المحول تجب فيها الزكاة والعلوفة في جميع السنة لا تجب فيها الزكاة وانما خلاص القول ان السائمة
في اكثر المحول فعندنا وعند بعض اصحاب الشافعي رضي الله تعالى عنهم لم يعلف في نصف السنة او اكثر كانت علوفة وقال الشافعي
في الاصح ان السوم شرط في جميع السنة حتى لو تركه لاسامة في نيان لو لم يعلف فيه لم يكون يموت ينقطع السوم واذ ترك العلف
في يوم او يومين بل ينقطع ام لا اختلف اصحاب فيه فمنهم من قال لا ينقطع لثلاثة المدة ومنهم من قال ينقطع كيف ما يوجد العلف
ومنهم من قال لو تعلف لعلف وقطع الاسامة ينقطع المحول ولو كان لعلف ساعة واحدة هم ولا يافذ المصدق ش وهو
اغذ الزكاة هم خيار المال ولا زكاة له ش الزكاة لا تجزئ الا بجمعهم جميع لو ذل هو الدون من كل شئ هم و
ياخذ الوسط ش بجمع عليه من اهل العلم فقال الزمعي اذا جاز المصدق قسم للمال اثلاثا ثلث خيار وثلث اواسط وثلث شر
ويأخذ المصدق من الوسط واد ابوداود وقوله الاشياء جمع شياء والمراد من الشرار الممازيل المنيعة ومن خيار السمان اجماعهم
لقوله عليه الصلوة والسلام لا تأخذوا من حرزات اموال الناس اى كوائنها واخذوا من حوائى اموالهم اى واسطها
ش اى يقول النبي صلى الله عليه وسلم هذا الحديث بهذا اللفظ غريب روى البيهقي لبعضه من سلا من هشام بن عروة عن
ابيه عروة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال المصدق لا تأخذ من حرزات اموال الناس شيئا فاذا اثارف والمكرو ذوات العيب
ورواها بن ابى شبيبة عن نفع من هشام بن عرواه ابوداود في المراكيل عذنا موسى بن هانئ عذنا حماد بن هشام بن عرواه
من حرزات اموال الناس جميع حرزة بفتح الحاء الملهة وسكون الزايم وبالزاي وبى خيار مال الرجل سميت حرزة لان
صاحب المال يحرزها في نفسه سميت به الحرزة الواحدة من الحرز ولهذا اضيفت الى النفس في حديث النبي صلى الله عليه وسلم في البيوت
والكبر بالفتح هو الصغير من ابل بمنزلة الغلام من الناس قولوا واسطها جمع وسط وفي المنقعي الاواسط اى الادون و
ادون الا على وقيل اذا كان عشرون من اثمان وعشرون من المعز اخذ الوسط ومعرفان يقوم الوسط من المعز اثمان
فمنه فذاة تساوي نصف كل واحد منها مثلا الوسط من المعز يساوي عشرة وراهم والوسط من اثمان يساوي عشرين فمنه فخذ
شاة قيمتها خمسة عشر ولو لم يكن فيها الا واحدة وسط يجب فيها ما يجب في الاواسط وان لم يكن فيها وسط يعتبر فضلها فيكون لو كان

شم الساعة
هي التي تكفي
بالرعي في اكثر
المحول حتى
لو علفها
نصف المحول
او اكثر كانت
علوفة لان
التعليل تابع
للاكثر ولا يأخذ
المصدق
خيار المال
ولا من الوسط
ويأخذ الوسط
لمقوله عليه
السلام
لا تأخذوا
من حرزات
اموال الناس
اى كوائنها
واخذوا من
حوائى اموالهم
اى واسطها

ولا نفيه
دظلم من
المجانبيين
قال
ومن كان له
نصاب
فاستفاد
في اثناء
الحول من
جنسه
ضمه اليه
ونزله به
وقال الشافعي
لا يضم لانه
اصل في حق
الملوك
فكذلك في
مخالفته
مخالف
الاولاد والارباب

[illegible]

وعلى بن الحسين وغيرهما من اهل الحديث وهو كذا الخط وقال الترمذي ايضا ودوى ايوب عبد الله بن عمر وغيره واحد من نافع
 عن ابن عمر بن قنفذ قال الترمذي باخراج هذا الحديث وانظر ايضا الموقوف واما حديث ابن ابي خزيمة جازين عن
 وقال احمد ليس بشي وقال يحيى ثقفه ولو كتب لما كان خفافا لمتنا لان حول الاصل حول الزيادة كما قالوا في الاولاد والافان
 والزيادة في البدن ليس من هم لان العبد لا يمتد في العلة في الاولاد والارباح شى بمعنى في الضم وهو موضع الاجماع
 لان عندنا شى اى عند الجائز هم متغير التمييز فيعتبر اعتبارا حول كل مستفاد واما شرط حول الاكثية شى لان المستفاد
 ما يكثر وجوده ولا يمكن مراعاة حول عند كل مستفاد والاعضاة احوال ذلك من كنية والكيفية والزمان وفي متبذره
 عند الكثرة جرح خصوصا اذ كان النصاب اتم وهو صاحب فله مستفاد كل يوم واما ودونهم وفي ذلك كذا في مسبوغ الشيخ الامام
 وفى المستفاد اعتبارا حول في المستفاد ودوى الى العشرة على موضوعه بالنقص استدلالا تراعى لاصحابنا بقوله لانا لى
 صلى الله عليه وسلم اوجب في خمس وعشرين من الاول بنت مخاض الى خمس وثلاثين فاذا زادت واحدة فمقبية بنت لبون الفصل
 بين الزيادة في اول حول او في اثباته واطال الكلام فيه قلت الذى تصدى لشرح كتابه بنى ان يتبع متن هذا الكتاب كذا
 كذا في مستفاد النظر في هذا الشرع والا لا يستفاد صلاحه لان المتن في ناحية والشرع في ناحية ثم قال الا تراعى فان قلت قصص
 في الحديث وقد ذكرنا الحديث الذى ذكرنا عن ابن عمر وعائشة رضى الله عنهم ثم طول الكلام من تعرض لمثل الكتاب فجان الله
 كيف حال قد صرح واما حاله لم يصح كما ذكرناه واتبع الشرع بقوله ولنا ما رواه الترمذي انه عليه الصلوة والسلام قال ان
 من السنة عشر قودون في زكوة اسوا لكم لما حدث بعد ذلك فلا زكوة فيه حتى ياتي رجل الشهر ثم قال وقال جابر بن جوفى وادرك
 بعناه دليل الزكوة على مثلك وقال السكاكي ايضا ولما قولنا على الصلوة والسلام علموا ان من السنة عشر قودون في زكوة اسوا لكم
 الحديث ثم قال رواه الترمذي جزمه بذلك لم يروى في الترمذي العيب من هو لا يستدركه فيما يتعلق بالزكوة ولا
 يذكره من قال بالاصح حاشا للصحة ولا كلف حلالا ومن اخر جزم دعوى بعضه علم الحديث ثم قال ان من بيتنا في ان النصاب
 هو قول عثمان بن ابي عمار بن كسب البعري والثوري والحسن بن صالح قال في المتن وهو قول الحسن بن صالح ثم قال شى
 اى لقد دوى هم والركوة عنهم الى حنيفة والى يوسف في النصاب ونقصه شى بمعنى اذا اجتمع في المال نصاب وعفو
 يتعلق الوجوب بالنصاب دون العفو عنه كما قال الشافعى فى المتن فى العفو والاكثية واخاها الذى هم قال
 محمد بن قيس فاشى اى الزكوة في النصاب العفو جميعا وقال الشافعى في القديم هم حتى ياتي بها العفو لى النصاب فها
 كل الواجب عند ابن حنيفة رضى الله عنه وابن يوسف شى هذا نتيجة قول ابن حنيفة والى يوسف وكان معنى ان يذكره في قوله
 وقال محمد بن قيس فها والعفو هو الذى تزد من نصابه نصابا لا يخلو عن الوجوب هم وعند محمد بن قيس فقط بقدره شى

ولنا الحانسة

في العدة الكلاو

والا يام كان

عندها التميز

في غير اعتبار الحولى

كل مستفاد

وما نظر المحول

الاكتساب قال

والزكوة عند

ابن حنيفة

والجورسفة رجة

في النصاب

دون العفو وقال

محمد بن قيس فها

فيها حتى ياتي

العفو

بقى النصاب في قوله

عند ابن حنيفة

والى يوسف رجة

عند محمد

ونفسه رجة

بسطا فها

فلا يصح فيها
اليهم وقيل
اذ انوى عدم
التصدق عليهم
سقط عنه
وكذا ما قدم
الى كل جائز
كانهم جاعلهم
من التبعات
نقرا ولا لاول
احوال وليس
على الصبي
هو بني يتقيد
في سائته
طلى على المرأة
ما على الرجل منهم
لا ان يصلم قد
جري على
سقف ما يجرى
من المسلمين
ويؤخذ من سائر
المسلمين
جسما لهم

سنة فقرارهم واليعرفونها اليهم ش اى الى الفقراء هم وقيل ش فاعلم الفقراء ابو جعفر فاذا بول هم اذ انوى
بالعق التصديق عليهم سقطت عنه ش اى سقطت الزكوة عن الدافع هم وكذا الدافع ش اى وكذا الحكمى وفيه انكره
السقوط هم الى كل جائز ش اى فاعلم من الملوك واصحاب المشوكه هم لانهم بما عليهم من التبعات ش اى المالم الحق
التي عليهم كالديون والنصب نحو ما يجمع بقية الفتح التاروكسار فقرار ان ما يديهم سوال الناس لورد ولما عليهم
الى اى باسالمهم في يد يديهم ش نعم بمنزلة الفقر حتى قال محمد بن سليمان يجوز اخذ الصدقة لعل بن علي بن يوسف
بن امان والى فرسان وكان امير الحج وجبت عليه كفارة بين فسال الفقهاء ما كفارة فافقه الربا الصيام ثلاثة ايام
هو الاول احوط ش اى القول الاول وهو اعادة الصدقة دون اخراج هو الا حوط لما لان فيه يخرج عن العدة تبين
وكذلك كمال يؤخذ من اجبايات اذ انوى عند الدافع من عشرة وركوته جاز وفي الجاهل الصبي لقاضي خان كمال
اذا صادر بملكو اخذ منه اموال الفنى صاحب الجلال الزكوة وعند الدافع سقطت عنه الزكوة وكذا لاد اوصى بثلث ماله
للفقر ارفق ففعل السلطان نظام جاز وقال الشبيهة في صدقات الاموال نظامه واما اذا صادره السلطان وفنى
مراد الزكوة المفعلى قول طائفة يجوز الصلح ان لا يجوز لانه ليس للطالب خذ زكوة الاموال الباطنة هم وليس على الصبي
من نبي تغلب في سائته شى ش قيد بقول في سائته لان العشر يوزع منهم شعاعا وتغلب بفتح التاء المشقة من فوق
وسكون الفين الموحدة وكسر اللام وقبى تغلب قوم من لغارى العرب لم يولد لهم قمار اذ عرهم ان يؤطع عليهم بخزينة
قالوا نحن من العرب بانف اذ اجمعت فان وظفت علينا بخزينة فحقنا بامدالك من لروم وان رأت ان تأخذها ما ينفذ
بعسكر من بعض ففقه علينا فشا وعرضه الله تعالى عنه الصابة وكان الذي يميز ويمنع كروى تغلبى فقال اياهم المظن
صالحهم فصارهم عمره على ذلك قال به وجزية فسموا ما شيعم فوقع الصلح على ضعف ما يؤخذ من المسلمين لم يرفعوا العلم
بده وعثمان رفر فكلزم اول الامامة واخرهم وقال محمد بن النواذر وكان صلحهم فيها ولكن بابه كالاجماع ولقول الرسول الله
صلى الله عليه وسلم ان ان ملكا يفتق على لسان عمر بن الخطاب وقال عليه الصلوة والسلام بن ما اذ اعلم الحق يدور ثم ان الصبي التغلب
اذا كانت له سائته من ابل البقر والغنم لا يجب عليه فيها شى لانها من حبل العبد على ان يضعف عليهم ما يؤخذ من المسلمين والصبيان
من المسلمين لا تؤخذ منهم زكوة فذلك لا يؤخذ من صبيانهم هم وعلى المرأة ما على الرجل منهم ش اى يجب على الرجل من اكله
بالضعف بما على الرجل منهم هم لان الصلح قد جرى على ضعف ما يؤخذ من المسلمين يؤخذ من مسلمة المسلمين دون صبيانهم ش
وردى الحسن عن ابي بن مفرغ رضى الله عنه انه لا يؤخذ من نسائهم وبقال الشافعى حرمانه ورفقه قول الشافعى ان الغنى
وقال الاخرى وسواها تيسر فاعلم ان لا يؤخذ من النساء ولا من اهل البيت ولا من اهل البيت ولا من اهل البيت ولا من اهل البيت

على مبيها نعم لانه مؤنة هم وان ملك بعد وجوب الزكوة سقطت الزكوة شش وفيه قال الثوري وابو ثور وداود واصلح
 في رواية اذ لم يبينها هم وقال الشافعي يضمن اذا ملك بعد التحاكم من الاداء لان الواجب في الزمة فصلا كصدقة الفطر
 شش لانه اذا حكل تقرر الوجوب عليه فاذا تلف فقد عجز عن الاداء فيبقى عليه كمال ما كان عليه من الزكوة وصدق الفطر هم ولا ينش
 بعد الطلب شش لانه مطالب عام فصلا كاستهلاك شش لانه لما كان مطلوبوا منتهى كماله استهلكه هم ولما ان الواجب شش
 اى الواجب عليه في الزكوة هم جز من النصاب شش اى ما كان الواجب من النصاب لانه اذا كان عليه من النصاب الزكوة
 تجب في العين وفي الزمة فعندما تجب في العين فهو المشهود من الوجوب في الزمة وفي قول اخر في الزمة والعين
 مرتبة بهما تحقيقا للتيسير شش اى لاجل التيسير بان يكون الواجب من غير النصاب اذا الانسان انما يحتاج ان يدفع عليه
 وهو قادر على ادائها الزكوة عن النصاب عن مال مطلق يجوز ان لا يكون له غيره في ذلك يساير الربا لو شئ فانهم يسكنون
 في المعافاة ولا يقدرون على تحصيل الذهب الفضة لبعدهم عن المباداة وتزوجهم عن الاسواق اذا كان الواجب جز من النصاب
 بهلاك النصاب لقوات اجزاء لقوات العمل هم فيسقط بهلاك عمل شش لان المأمور به ان يخرج الجز فلا يصور برون عمله
 وهو النصاب هم كدفع العبد السجاسة باجتنابه يسقط بهلاك شش بانه تمسك بسقوط الحق بعد فوات حكمه اذا فني
 عهد بجناته فقد فسخ عهده فمات العبد يستطحق والى الجنات لموت العبد لقوات عمله وكذا العبد المديون اذا فني واشتغل
 غيره اشغفه اذا صار نحو الرجل حق الشفعة وثبتت الشفعة عندنا لا يجوز المأمور به ان لا ادركه لقوات العمل الذي ضيف اليه
 فلا يبقى بدونه فلا يضمن هم والمستحق فقير شش بانه جواب عن قول الشافعي رضي الله عنه ولا منع بعد الطلب يعني الزكوة
 فقير لانه من المصارف لكنه هو الفقير الذي هم بعينه المالك شش للرفع يعني ليس المستحق كل فقير وانما يتعين تعيين المالك
 هم ولم يحقق منه الطلب شش اى من الفقير الذي بعينه ولم يكن له ملك بعد طلب المستحق فلا يكون تقديا فلا يضمن بخلاف اذا
 استهلكه لانه دخل في ضمانه فصار في ذمته فلا يتطهره وبعد طلب الساعي قيل يضمن شش يعني اذا ملك النصاب بعد
 طلب الساعي قيل يضمن الزكوة والقائل به يوجب الشئع ابو الحسن الكرخي لانه امانة عنده وقد ملك بعد طلب من يملكه المطالبة بغير
 كما اذا طلب صاحب لودين لودية فنفما مع المخرج مع اسكان الاداء هم وقيل لا يضمن شش القائل بوجوب ضمان البطالة لاداء
 وابو سئل ان رجلا جاحي وفي الميسرة ما يحتاجون لا يضمن وهو الاصح وفي المفيد والمزني وهو الصحيح وفي البدائع وشائع ما هو
 قالوا لا يضمن وهو الاصح وهو عدم ضمانه بقوله هم لانهم انما التقويت شش لان المالك كان خيرا في اعطاء العين او في ضمانها
 لان بوزن الدفع التصيل الغرض وفي المبسوط اذا جعس سائمة بعد ما وجبت الزكوة حتى ماتت لم يضمنها وليس له رد يرد اليه
 ان يضمنها العلف المار فان ذلك استهلاك وبالصيغة فما خذنا انما مراده اية جعس اليهودي من عمل اخر لانه مخير بين الاداء بين السائمة

وان ملك لملك بعد
 وجب ان يكون سقطت
 الزكوة لا وقال الشافعي
 في بعض احوالها
 بعد الفطر من الاداء
 لان الواجب
 في الزمة فصلا
 كصدقة الفطر
 ولا ينع بعد
 لطلب فصلا
 كاستهلاكات
 ولان الواجب
 جزء من النصاب
 تحقيقا للتيسير
 فيسقط بهلاك
 عمله كدفع العبد
 الجاني بالخيانة
 يسقط بهلاك
 والمستحق فقير
 المالك ولم يحقق
 منه الطلب بعد
 طلب الساعي قيل
 لا يضمن لان

ان النبي صلى الله عليه وسلم فعل من العباد من صدقة مستحقين وفي اسناد محمد بن ذكوان من صدقة التجارى المسلمين والذين فتنوا قواه بين
 خبايا قال السفناني عندنا يجوز التعجيل ولكن بين الاداء وبين الاداء في آخر الحول فرق، وهو ان في العمل يشترط ان لا ينقص
 النصاب آخر الحول وفي الاداء في آخر الحول لا يشترط بل اذا عمل شاة من العيين فحال عليها احواله وعنده تسعة
 وثلاثون فلزكوة عليه حتى اذا اذ كان حرم الفقراء وقعت نقلا وان كانت قائمة في يد الامام اخذ بالساعي وان لم يملك
 ضرسا وما اذا كان في آخر الحول فحققت من الزكوة وان لم تنقص النصاب دانه وفي الايضاح لو تحقق النصاب آخر الحول فلهما المبال
 ان يأخذ من الساعي ان كان قانما وكذا ان باط الساعي ان كان قانما وان اراد الى الفقير بقى نقلا وكذا في الزيادة في يومه
 للفقراء ثم لم يتصدق بشيء ورد عليه الثمن فودفوا الامام الى فقير فليس قبل الحول او مات او ارتد جاز من الزكوة وقال الشافعي ربا
 واخذ المسترجع ما دى من الساعي ان كان باقيا وان كان بالكا الحالب ببقية ولو دفع الساعي الى الفقير استرجع من الفقير ان كان
 باقيا وان كان بالكا لم يمس الساعي قيمة يوم دفعه في الاكل او جين من هو قول احمد وفي وجه الزكوة في يوم الثالث لو عمل الزكوة بنفسه
 فقير فمات الفقير او ارتد لم يقبل تمام الحول لم يكن من الزكوة ويسترجع ما دفعه اليه لو استمس الفقير من جهة الزكوة فعمل الحول بغيره
 وان يتخلى قبل من جهة الزكوة لا يسترجع كذا في اعلية وفي الزيادة لو كان عنده درهم ودينار وعمره فعمل زكوة جبرئيل عليه
 جاز التعجيل عن الباقي لان الجميع حشيش واحد وانما يكمل نصابه بما لا يجره في السنة ثم المخلقة لا يقع عن الاثر وعن ابي يوسف
 جاز تعجيل العشر بعد الزكاة ويقول علي بن ابي هريرة عن محمد بن شافعى وعنده محمد بن لا يجوز حتى يثبت هم ويجوز التعجيل لاكثر من ش
 وبقال الشافعي منى الشرع في وجهه في وجه لا يجوز ان صاحب الوجبة والوجه الاول يصح له وجه السبب تشريه ونصابه قال احمد
 لا يجوز الاكثر من متدين في السنين عنه راويين وجه لا يجوز ان صاحب الوجبة والوجه الاول يصح له وجه السبب تشريه ونصابه قال احمد
 يجوز عندنا هم اذا كان في مكان ما جازا حاشا فان شئ وبقي قال الشافعي رحمه الله قال في لا يجوز التعجيل الا من نصابه المبرور وفي كلامه
 اذا كان من خمس من اهل فعمل اربعه ثم ثم الحول وفي مكة عشر من السنين اخذوا بالتعجيل عن الفعل عند فرم الله لا يجوز الام
 زكوة الخمس لانه عمل ليس عليه لا يجوز هم الى النصاب ولو لم يملك في السنة وان لم يملك في السنة الى النصاب ولو لم يملك في السنة
 حكم المتبرع ان لا اوجبه لغير الوجبة كالسافر او اسلام فغان الرطل اذا صلى في اول اربعه جاز له وجوبه وسبيل لو جوب
 باب حكم زكوة المال ش اى باب اى حكم زكوة المال لما فرغ من الكلام على زكوة المنة شاع في بيان زكوة المال لانها في الام
 كتاب زكوة والكتاب يحل اى اى المال التجارة كالتجارة في عروض التجارة وعقار التجارة وغيره ما من احوال التجار وان كان
 اسم المال مثل السوم وغيره قد دوى من محمد بن ابراهيم المال كذا في كتابه الانسان من درهم او راية او ذهب وفضة او خمر
 او حيوان او ثياب واصلح وغير ذلك من الشئى للمال النصاب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان البادية يعمركم ان كنتم منى واصلح

ويجوز التعجيل لاكثر
 من سنة ولو كان
 ويجوز النصاب لو كان
 في مكة
 نصاب
 واحد
 حله
 لغيره
 لادى هو كمال
 في السببية
 والزاخذ
 عليه
 تابع له
 والله اعلم
 باب
 زكوة المال

فصل في الفضة

فيها

دون مائتي

درهم صدقة

لقوله

عليه السلام

ليس فيها

دون خمس

اواق صدقة

والاوقية

من بوزن درهم

فان اذا كانت

مائتي ريال

عليها المحمول

فيها خمسة دراهم

لان عليه السلام

كتب الى معاوية

ان خذ من كل

مائتي درهم

خصة درهم

ومن كل مائة

شكلا درهم

شكلا

ابل بحره والمطالبة بالجمع في ضرب عدد في شاك النسيه هي مفرقة الثلاث في الثلاثه وهم يسبون الثلاثه شارب اذا كان محبلا واصلها
يسبون اثلاثه ضلعا والنسيه مبردا سائر حساب يسبون الثلاثه ضربا بالنسيه محمد وداوي المغر الحلال العين المفروغ في غير من اذوب
والغفنة سوى المرفوف والصفر والبقيار والصابون مثله وذكر في الاجوف الواوي قال بالذبول ريال وقول بمعنى اذا صار امان
ويقول بمول الشيء اذا اخذه بالادويه نفسه قلت المال عبارة عما يتحمل باليقيل واكثر حتى لو اقر رجل قال فلان
مال يقبل تجوز في القيل واكثر وقال صاحب الهداية لا يصدق في اقل من درهم ثلث من المال الا كسره الخليل عليه السلام عاده في جميع على اموال
فصل في الفضة ش ابي ناضل في بيان حكم الفضة في باب الزكوة وقدم فصلها لانه اكثر من الذهب اروج واكثر
فغمار لا ترى ان المهر والصابون والسرقة التي يتهدى الامم بعضها منها دون الزهبت الفضة تتناول المفروغ في غيره
ليس فيا دون مائتي درهم صدقة ش ابي زكوة هم لقوله عليه الصلوة والسلام ليس فيا دون خمس اواق صدقة ش ابي
لقول النبي صلى الله عليه وسلم الحديث رواه البخاري مسلم بن حديث ابي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس
في ايا دون خمسة اواق صدقة ولا في ايا دون خمسة زرو وصدقة ولا في ايا دون خمس اواق صدقة ولا اواق جمع اوقية هم والاوقية
الربعون درهماش الاوقية بضم الهمزة وتشديد اليمام ومعه اواق في بشند اليا و تحفينا وكني الخميني ان يقال اوقية وقمح
على وقايا كزيت وركايا واكثر غير واحد ان يقال اوقية بفتح الراء وزن الاوقية افعول من اوقاية لانها قاي ما جاسا من الغرر
وقيل هي فيل من الاواق ليعمل وزن الجمع بالتشديدا فاعل كالامناجي والاضحية وفي التعريف فاعل وفي الزخيرة للمالك
كانت الاوقية في زمنه صلى الله عليه وسلم اربعين درهما والنواقة خمسة دراهم والقص لثمن درهم ليقع العامر وكسطر
والاول المشهور ويقال في بعضها حكمه ابو عمر والزهدي في مشد وقال جمال الدين الخمرج قوله في الكتاب
والاوقية اربعون درهما يمتثل ان يكون من تمام الحديث ويكتمل ان يكون من تمام المصنف فان كان من
تمام الحديث فاشهد ما اخرج الدارقطني في سنة عن يحيى بن يزيد بن يسار بن يزيد بن ابي شيبة عن ابي الزبير بن جابر
قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا زكوة في شيء من الفضة حتى تبلغ خمس اواق والاوقية اربعون درهما
انتهى قلت جمال كونه من الرسول لبعيد الحديث ضعيف فان يحيى بن يزيد بن يسار ليس بشي هم فاذا كانت خمس اواق
هم ياتي فيهم دهم دهم دهم دهم لانهم لا عليه الصلوة والسلام كسب في ساقين من جبل منى الله عن ان خذ من كل مائتي
درهم خمسة دراهم ومن كل مائة درهم ثلثا لاسن ذهب نصف شقال ش ابي لان النبي صلى الله عليه وسلم كتب الى معاوية بن جندب
حين وجه الى اليمن ان خذ من كل مائة درهم ثلثا لاسن ذهب نصف شقال ش ابي لان النبي صلى الله عليه وسلم كتب الى معاوية بن جندب
جبل منى الله عن حين وجه الى اليمن ان خذ من كل مائة درهم ثلثا لاسن ذهب نصف شقال ش ابي لان النبي صلى الله عليه وسلم كتب الى معاوية بن جندب

معلوم بعد البذل سبب في اسناده فانه ليقب الاخبار ومهما فلما كثر الاحتياج به واهتمت به في الاستدلال
 بهذا الحديث وروى ابو داود عن حديث علي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا كان لك ثوبان درهم واحد
 عليها الخول ففينا خمسة دراهم اعلم ان الدرهم كانت تختلف في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وكانت على ثلثة مئة
 على ما ذكر في الفتاوى الصغرى نصف منها كل عشرة مثاقيل كل درهم عشرون قيراطا ونصف منها كل عشرة ستة
 مثاقيل كل درهم ثمانية عشر قيراطا وثلاثة انماس مثقال ونصف منها كل عشرة خمسة مثاقيل كل درهم نصف مثقال وعشرة
 قرايط وكان المثقال نوعا واحدا وهو عشرون قيراطا وكان عمر رضي الله عنه يطالب الناس في سبيها واخراجها بالبر الذرير
 ويشق ذلك عليهم فالتوا سنة تخفيف فتشاور عمر رضي الله عنه اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فاتفقوا على ان يانه
 عمر رضي الله عنه من كل نوع ثلثة فاخذ فصار الدرهم بوزن اربعة عشر قيراطا فاستقر الامر عليه في ديوان عمر رضي الله عنه
 وتعلق احكامها بذكر الزكوة واخراجها لضباب السيرة ولتقدير الديات ومجر الكفاح وفي القرن الثاني كان الدرهم مائة الفواة
 فصار دوا على محمد رضي الله عنه فكتبه احدى على الدنيا رالا الله الامم محمد رسول الله واذنا حجة الله وله من جملان على الله
 عليه سلم فكانت تنفع له وفي الجوتى جمع النوازل والعيون ليتبره درهم كل بلدة ودينار ما وفي الخلاصة من العتيق اذ كان
 يوجب في كل نجي بجاية وهي انظر اربعة خمسة منها وبهذا المام السخى اذ التقبيل زمان عادة الاله الا ترى ان
 زمان النبي صلى الله عليه وسلم وزن ستة وفي زمان عمر رضي الله عنه وزن ستة وفي زماننا وزن سبعة وقال النووي
 رحمه الله كان اهل المدينة يتناولون هذا بالدرهم وقت قدوم النبي صلى الله عليه وسلم فاشهدهم الى الوزن وحل الميار وزن
 اهل مكة وذكر ابن قتيبة في القيمة وجان الفقه ان السبعة في الزكوة وزن اهل مكة وفي الايل كيل اهل المدينة كيل عليه سلم
 عليه وسلم المكيان على كيان اهل المدينة والوزن على وزن اهل مكة واه ابو داود وولسنا في وهو على غير شرط البخارى وسلم
 وقال الخطابي قال بعضهم لم يزل الدرهم على هذا الميار في الجالية والاسلام وانما غيره والشكل ونقشها وقام الاسلام
 والواقية اربعون درهما وقال الماورى في الاحكام السلطانية استقرن الاحكام في الاسلام وزن الدرهم ستة دراهم
 كل عشرة دراهم ستة مثاقيل وقال السروجي الدرهم المصري اربعة وستون حبة وهي الكبريت درهم الزكوة فاذا سقطت الزرة
 كان الضباب من الضباب من دراهم مصرية ثمانين درهما وثلثين فقط ذكره الشيخ شهاب الدين في فخرته واعلم ان الدرهم
 لا تعلق من قليل عشرة وتعلق عن الكثير وقا يكون عشرة فينقلها كالروى من نفقة وبذا المام كشوف فان من اخذ الفضة
 انما لعدة الطعم فغيرها درهم ولم ينفذ اليها غير الدرهم اجر الضراب والنقاش اذ لم يقف قط بالميار ولما حصل في كل
 امة درهم سلطانية وزن درهمين من العقر يقوم ذلك باجرة الصباغ هم والاشي في الزيادة حتى تبلغ اربعين درهما

ولا شك

في الزيادة

حتى يبلغ

اربعين

فيكون فيها درهمين اي ولا شيء بواجب في الزيادة على المائتين حتى تبلغ الزيادة اربعون درهما يكون فيها درهم واحد
ثم ثم في كل اربعين درهما درهم شش اي ثم يجب في كل اربعين درهما التي تزيد على المائتين درهما ثم وهذا شش اي هاتين
عنه اي في غنيته شش وبه قال الحسن البصري رحمه الله وكحول وعطاولاوش في رواية وعمر بن دينار والزهرى والوادعي
والشيبى وسيد بن اسبث وهند بن ابى الخطاب وابى موسى الاشعري رضي الله عنهم اجمعين الحسن البصري هم وقال صاحباه
شش اي صاحباه ابى غنيته وهما ابو يوسف ومحمد بنهما الدرهم ما زاد على المائتين فزكاة بحسب شش اي بحسب ما زاد وفي بعض
بحسب ما وكتب ليضمنهم بحسب اي بحسب المائتين حتى اذا كانت الزيادة درهما يجب الزيادة بحسب جز من اربعين جز من ثم
ولم يقل لما قال مالك والثنايفي واحد ونهني وواو وهو قول علي وابن عمر رضي الله عنهما وقال مالك وسواوات الدرهم
على المائتين لا يجب شيء حتى تبلغ اربعمائة ففيها عشرة دراهم وفي ثمانمائة عشرة دراهم وهو قول الثنايفي شش اي قول
صاحب ابى غنيته قول الثنايفي كما ذكرناهم بقوله عليه الصلوة والسلام شش اي نقول النبي صلى الله عليه وسلم هم في حديثي
وما زاد على المائتين فحسبها شش وقال الاثراني حديث علي بن ابي حمزة وحساب ذلك وتبعه الاكل في هذا القدر قلت هذا الحديث
رواه ابو داود وعنه ابن دريب بن جريدين حازم بن شخص آخر عن ابى اسحاق عن عاصم بن ضمره عن ابي حنيفة عن علي بن ابي
عن النبي صلى الله عليه وسلم ان كان لك مائة درهم وحال عليه الحمل فيها خمسة دراهم الحديث وفي اخره فما زاد فحسبها
ذلك قال ولا وري اعلى يقول فحسبها ذلك ما رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم قال ابو داود ورواه شعبة وسنان و
غيرهما عن ابى اسحاق عن عاصم عن علي بن ابي حمزة عن عاصم بن ضمره عن ابي حنيفة عن علي بن ابي حمزة عن ابي حنيفة
هم واشترط انصباب في الايدى لتحقيق الغنائش هذا جواب من قال انصباب يشترط في الايدى وكذا انصباب الاول
فاجاب بقوله فاشترط انصباب في الايدى لتحقيق الغنائش عليه الكف بانه لا يغني ولا انصباب في السواك ثم انصت
شش هذا جواب من قال لو كان اشترطه كذلك لما شرطه كذلك في السواك في الايدى كما شرطه في الايدى فاجاب بقوله وبعد
انصباب اي واشترط انصباب بن انصباب الاول في السواك لاجل التحريم من انصباب لان فيه ضرر للشركة على المالك هم
ولا ابى غنيته رحمه الله بقوله عليه الصلوة والسلام شش اي قول النبي صلى الله عليه وسلم هم في حديث معاذا قالنا نحن
شش قال الاثراني رواه ابو داود والرازي في شريعة طحاوي وسند الى معاذ بن جبل رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم امرهم ومن وجب اليه ان لا يأخذ من الكسور شيئا وكذا قال الاكل في شريعة والكل في ذلك قلت هو الذي روى
الدارقطني في سننه من طريق ابن اسحاق عن المنهال بن الجراح عن عيسى بن ابي نجيح عن عباد بن قيس عن معاذ
بن جبل رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم امرهم ومن وجب اليه ان لا يأخذ من الكسور شيئا الحديث

فيكون فيها درهمين اي ولا شيء بواجب في الزيادة على المائتين حتى تبلغ الزيادة اربعون درهما يكون فيها درهم واحد
ثم ثم في كل اربعين درهما درهم شش اي ثم يجب في كل اربعين درهما التي تزيد على المائتين درهما ثم وهذا شش اي هاتين
عنه اي في غنيته شش وبه قال الحسن البصري رحمه الله وكحول وعطاولاوش في رواية وعمر بن دينار والزهرى والوادعي
والشيبى وسيد بن اسبث وهند بن ابى الخطاب وابى موسى الاشعري رضي الله عنهم اجمعين الحسن البصري هم وقال صاحباه
شش اي صاحباه ابى غنيته وهما ابو يوسف ومحمد بنهما الدرهم ما زاد على المائتين فزكاة بحسب شش اي بحسب ما زاد وفي بعض
بحسب ما وكتب ليضمنهم بحسب اي بحسب المائتين حتى اذا كانت الزيادة درهما يجب الزيادة بحسب جز من اربعين جز من ثم
ولم يقل لما قال مالك والثنايفي واحد ونهني وواو وهو قول علي وابن عمر رضي الله عنهما وقال مالك وسواوات الدرهم
على المائتين لا يجب شيء حتى تبلغ اربعمائة ففيها عشرة دراهم وفي ثمانمائة عشرة دراهم وهو قول الثنايفي شش اي قول
صاحب ابى غنيته قول الثنايفي كما ذكرناهم بقوله عليه الصلوة والسلام شش اي نقول النبي صلى الله عليه وسلم هم في حديثي
وما زاد على المائتين فحسبها شش وقال الاثراني حديث علي بن ابي حمزة وحساب ذلك وتبعه الاكل في هذا القدر قلت هذا الحديث
رواه ابو داود وعنه ابن دريب بن جريدين حازم بن شخص آخر عن ابى اسحاق عن عاصم بن ضمره عن ابي حنيفة عن علي بن ابي
عن النبي صلى الله عليه وسلم ان كان لك مائة درهم وحال عليه الحمل فيها خمسة دراهم الحديث وفي اخره فما زاد فحسبها
ذلك قال ولا وري اعلى يقول فحسبها ذلك ما رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم قال ابو داود ورواه شعبة وسنان و
غيرهما عن ابى اسحاق عن عاصم عن علي بن ابي حمزة عن عاصم بن ضمره عن ابي حنيفة عن علي بن ابي حمزة عن ابي حنيفة
هم واشترط انصباب في الايدى لتحقيق الغنائش هذا جواب من قال انصباب يشترط في الايدى وكذا انصباب الاول
فاجاب بقوله فاشترط انصباب في الايدى لتحقيق الغنائش عليه الكف بانه لا يغني ولا انصباب في السواك ثم انصت
شش هذا جواب من قال لو كان اشترطه كذلك لما شرطه كذلك في السواك في الايدى كما شرطه في الايدى فاجاب بقوله وبعد
انصباب اي واشترط انصباب بن انصباب الاول في السواك لاجل التحريم من انصباب لان فيه ضرر للشركة على المالك هم
ولا ابى غنيته رحمه الله بقوله عليه الصلوة والسلام شش اي قول النبي صلى الله عليه وسلم هم في حديث معاذا قالنا نحن
شش قال الاثراني رواه ابو داود والرازي في شريعة طحاوي وسند الى معاذ بن جبل رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم امرهم ومن وجب اليه ان لا يأخذ من الكسور شيئا وكذا قال الاكل في شريعة والكل في ذلك قلت هو الذي روى
الدارقطني في سننه من طريق ابن اسحاق عن المنهال بن الجراح عن عيسى بن ابي نجيح عن عباد بن قيس عن معاذ
بن جبل رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم امرهم ومن وجب اليه ان لا يأخذ من الكسور شيئا الحديث

وهو نصيب قال الدارقطني النبال بن الجراح موالو السواد لم يتركوا الحديث وعيا ودينين لم يسبق من معاونو وقال بن جابر
كان يكذب وقال عبد الحق في أحكامه كتاب وقال ابن أبي حاتم سألت أبا عبد الله الحديث أنكره الكاتب حديثه وقال
ابو محمد الدارمي في مسنده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب مع عمرو بن حزم إلى شريك بن عبد الله بن وهيب بن عبد الله
أن في كل خمس أوقاف من الورق خمسة دراهم فما زاد فمضى إلى الربيعين ودرهما ودرهم وكمال النجم الكاف وتخفيف اللام وقال
الأكل معنى الحديث لا تأخذ من الشيء الذي يكون المأخوذ منه كسور اسمها كسور باعتبار ما يجب فيه قلت أنه قد يشبه الكافي و
قال الكافي وقلت من فيه زائدة وفيه نوع تاملهم و قوله في حديث عمرو بن حزم ليس فيما دون الأربعين صدقة شئ
أي وقول النبي صلى الله عليه وسلم وهذا الحديث قد مر في باب صدقة السواكهم ولأن الحرج مدفوع شئ من غير ما يجب
فيما زاد على المائتين شئ إلى المائتين هم وفي إيجاب الكسور ذلك شئ أي الحرج هم تعذر الوقوف شئ عاين في بعض
لفظ عليه وجود الشيء كسور الأثر أي أن كان له ما زاد درهم وسبعة دراهم يجب عليه في السنة الأولى خمسة دراهم
وسبعة أجزاء من أربعين كسراهم على قولها وفي السنة الثانية يجب خمسة دراهم وجزء واحد من أربعين جزء من درهم
وجزء آخر من أربعين جزء من ثمانية وثلاثين جزء من أربعين جزء من درهم وهذا لأنه كثيرا ما يكثر من الفقهاء فكيف بالعام
الذي لا خبرة له أصلا كذا ذكره الأثر الذي وقد اخذ من بسوط أبي اليسر والمقبية في الدرهم من التي تحسب
في الزكوة هم وزن سبعة مثاقيل شئ وقد مره وبقوله هم وهو أن يكون أكثر من مائتين شئ أي من الدرهم هم وزن
سبعة مثاقيل شئ والمثاقيل جمع مثقال قال ابن الأثير المثقال في الأصل مقدار من الوزن أي شئ كان من قليل أو
كثير والناس يلقونه في العرف على الدينار خاصة وليس كذلك وقال الجوهري والمثقال واحد مثاقيل الذهب قلت
عشرون قيراطا من الذهب هو مثقال وهو الدينار الواحد والدينار الواحد ستة وواثق والواثق جمع واثق وواثق
بكسر النون وفتحها وهو قيراطان قاله في المغرب وفيه أيضا أن أول من أحدث الدينار الحجاج وقال أبو عبد الله
سبس درهم فقلت ذلك بنو أمية ما صنعت الأمة عليه والقيروا نصف واثق قاله الجوهري وقال سراج الدين أبو الطاهر
بن عبد الله الرشد السجواني في تصنيفه لفي قمت الزكوة فقال أعلم أن الدينار ستة وواثق والواثق أربع ميسرات
والطسوج جتان والجمعة شيعتان والشيعة ستة خراول والخراول ثلثي عشرة فلسا والعلس ست مثاقيل والشيعة ست مثاقيل
والشيعة ثمان قطيرات والقطيرة ثمانية عشرة ذرة وذكر فيها الدينار بحساب أهل الحجاز عشرون قيراطا والقيروا شئ معبر أن
عنهم طسوجا وخمسة وفي المنافع الدينار ثمانية عشرة ذرة والجمزة وندراهم ستة مثاقيل والقيروا شئ
شيعرات وهو طسوجتان والطسوج جتان والجمعة سدس شئ درهم وهو جزء من ثمانية واربعين جزء من درهم والدرهم

وقوله في

حدثني

عن

فيما دون

الاربعة

صدقة

وكان

مدفوع

لإيجاب

ذلك

الوقوف

في

وزن

وهو

سكون

العشرة

منها

سبعة

مثاقيل

بذل لك حتى التقى
 في ديوانه
 واستقر له عليه
 واذا كان الغالب
 على الورق الفضة
 فهو في حكم الفضة
 واذا كان الغالب
 عليها الفضة
 فهو في حكم الورق
 فيصيران تبعة فقهه
 فصارا كالدرهم
 لا يتخلو عن قليل
 غش لا يخالط
 الا باله مقنوع
 لا يفيج عينا الغلبة
 فاصلة وهو ان
 على النصف
 لمعبار الحقيقة
 وسنذكر

بينة اشتراكال لقال فوزن الدرهم للمكي سبع وخمسون رتبة وهو ستة عشر رتبة وعشرون رتبة وهو درهم الزكوة قال
 عياض وزعم بعضهم ان الدرهم لم يكن معلومة الى زمن عبد الملك بن مروان وانه بجبالى العلماء جعل كل مشقة درهم
 ستة مثاقيل ووزن الدرهم ستة ووافق وهذا المصحح ولا يجوز ان يكون الدرهم مجهولة والا فقيمة مجهولة وهو متباين
 في ادوائها وتلقب بها البياعات ولا تكون كما ثبت في الاعاويت لمصحتي قال النووي رحمه الله هو الصواب الذي يجب ان
 ونما كانت تجوز من ضرب فارس والروم وصنار او كبار او قطع فضة غير مغروبة ولا منقوشة وبهذه مغروبة فمجهول
 اصغرا واكبرا فبقي لهما على وزنهم وتبعية الشقال في الجالبية ولا في الاسلام واما اهل العصر الاول فمن بعد ابراهيم
 الى يونانية عليه وقيل اول من ضربها عبد الملك بن مروان بالعراق في سنة اربع وسبعين حكاه سعيد بن مسيب ثم
 بغيرها في النواحي سنة ست وسبعين وقيل اول من ضربها سعد بن الزبير بامر ابيه عبد المؤمن الزبير سنة تسعين سنة
 ضربها كاسرة ثم غيرا بالحجاج وقيل اول من ضربها الدرهم والدنانير آدم عليه الصلوة والسلام وقال اولادى
 اتدفعوا حجة الابرار وقيل م الكايم فيه العنا في هذا الفصل هم بذلك جري التقدير يش اى المذكور وهو قوله ولا يعتبر
 الى اخره في ديوان عمر بنى الدعة ش الديوان اى بخرية التي كانت فيها يتلقى بالسياسيين وهي قطع من
 التوليس الموقوت من وزن الذهب او امير وى ان مرضى الدعة اول من دون الدراون اى تربط
 للولاة والقناعة هم واتباعه لا يعرفون ش اى على الذي قدره عمر بنى الدعة هم واذا كان الغالب على الورق الفضة
 ش الورق فيخرج العاود كسرة الراو بالمغروب من الفضة وقيل ان الراو كك الدعة بكمه الراو فيج اتفاق الفضة وقيل
 الورق الدرهم فاعلمه ونقل صاحب البيان ان الشافعية ان الرتبة هي الذهب والفضة قال النووي رحمه الله وهو غلط
 وفي الذخيرة لا في الرتبة الدرهم المسكوكه ولا يقال غيرا بالورق المسكوك وغيره وقيل بها المسكوك وفي النافع الفضة
 المغروب وغيره والرتبة تحقق بالمغروب هم فهو في حكم الفضة ش لان الفضة اذ كان قليلا لا يعتبر لان الفضة لا ينجح
 الا بقليل الفضة ش لان الفضة لا ينجح الا بقليل الفضة ش لان الفضة لا ينجح الا بقليل الفضة ش لان الفضة لا ينجح
 حكم العرض ش ج عرض نبيع الدين وسكون الراو وهو ليس بقدر وقيل هو المتاع هم ليقول تلحق قيمتها بالصالحات
 حتى تجب فيها الزكوة هم لان الدرهم لا تكون قليل فاش لا مانع اى لان الفضة لا تلحق ش اى لا تلحق الفضة
 ولا تلحق لاجل تفاسها في العمل والصياغة هم الا به ش اى بالثمن اليسير وتكسر من الكثير فجلت الغلبة فاصلة
 بين القليل والكثير وهو ش اى الكثير هم ان يزيد على نصف اعتبار الحقيقة ش اى حقيقة الامر من القليل والكثير
 لا خال لا يخافان الا بالزيادة على النصف لان الكثير ما يقابل قليل والقليل ما يقابل كثير هم وسنذكره ش اى وسنذكر

هذا اذا كان المذكور في العرف ان شاء الله تعالى الا ان في غالب النسخ المأثور من نية التجار وشروط الزكاة هم الا اذا كان
 ينقص منها فقتل في العرف ان شاء الله تعالى الا ان في غالب النسخ المأثور من نية التجار وشروط الزكاة هم الا اذا كان
 والظاهر ان غلوس الفضة من درهم ليس شرطا بل العبرة ان يكون في الدرهم فضة بقدر ان ينجى قلت لا يسئل في معرفة
 كون الفضة مينا قدر ان يغلوس والا يغلوس الا بالانوار وقال صاحب الزكاة في قوله واذا كان الغالب عليها من
 فهي في حكم العروض يربيه باذا كانت الفضة لا تغلوس بالانوار وان كان شئ يخمس منها الا لا يكون حكمها حكم العروض بل يحكم بها فيها
 من الفضة ويعينه الى ما عهده من ذهب او فضة او مال تجارة او بركى الكل وان كانت الفضة والذهب سواء تجب فيها انصافا
 ذكره ابو نصر في شرح القدرى وقيل لا تجب فيها اوربهمان وذهب وفي الحيط والبلد والحققة والذهب لا يتبر
 في الذهب والفضة صفة زائدة على كونها فضة او ذهب فوجب في الضرورة والنقود والحلى والتبر والمصوغ وعليه يصف
 والكسب المنقطة والجمام والسرور والاواني والسمامير المكرمة في المصحف واللوايا مينا او انصفت بالادوية والحوادث
 الا حرة وغيره او يجمع بين ذلك فاذا بلغت انصافا تجب فيها الزكاة ولو كان وزنها دون المائتين وبلغها وبقيتها تساو
 المائتين لا تجب وفي النيبانج اذا كانت المائتان في العدد وبلغت في الوزن لا تجب وان قل نقص في البانج لو نقصت
 المائتان جرة من ميزان وكانت تامة لا تجب الزكاة لاشفاقه لاشفاقه وجها وبها وقطع المالحى والندجى والمادوى
 واخرى لا تجب وعنه لا تسبى القيمة والجمان وعنه لو نقصت وانها او فقيس تجب الزكاة وبه قال احمد لم يأت في
 عين الفضة القيمة ولا نية التجارة شئ اى ولا تعتبر النية التجارة بخلاف العروض وقال الا ترازى فيه نظرا لانه لا حاجة
 الى ذكر القيمة وكان ينبغي ان يقول لا يعتبر في عين الفضة نية التجارة انتهى قلت في تخطيه نظرا لانه لا مانع من ذكر القيمة
 وبها من غلبها الكاشفة فلا يجوز فلا محذور في ذلك فلا مكل للنظر منه فانهم

فصل في الذهب اى هذا الفصل في بيان احكام الذهب ووجبه تاخير عن الفضة قدر منى اول فصل الفضة
 هم ليس مينا دون عشرين مثقالا من الذهب صدقة شئ وقال الحسن البصرى رحمه الله ليس اقل من اثنين
 دينار صدقة وهو شاذ وذهب طائفة ان الذهب اذا بلغت قيمة ما تسمى درهم فضة الزكاة وان لم تكن عشرين
 مثقالا وهو قول عطاء وطائوس والزهري واليوسفى سمعنا فى سليمان بن حرب وكذا الزكاة في عشرين حتى
 تبلغ قيمتها اتم درهم فاذا كان عشرين مثقالا شئ وحال عليه الخول هم فيها نصف مثقال المارونى شئ
 يعني المارونى في فصل الفضة وهو حديث معاوية والشمال ما يكون سبعة مناش الصغير في قوله مناش رابع الى
 قوله ما يكون في سبعة مناش قال الحسن بن قتيبة هذا مختصرا هم وزن عشرة دراهم شئ والشمال

الله
 في المصروفين شاء
 الا ان في غالب
 الفضة لا بد من نية
 التجار كذا في مسائر

العروض الا اذا كان

تخلص منها فقتل

تبلغ انصافا لانه

لا يعتبر في عين

الفضة القيمة

ولا نية التجارة والله

فصل

في الذهب ليس فيها

دون عشرين مثقالا

من ذهب صدقة

فاذا كانت عشرين

مثقالا ففيها نصف

مثقال المارونى

والشمال ما يكون

كل سبعة

منه سون

عشرة دراهم

وهو المعروف
 نصف كل اربعة
 خاتمة كل مال
 لان الواجب
 ربعه من ذلك
 فيما
 قلنا
 اذا كان مثقال
 عشرون
 مثقالا
 وليس فيما
 دون اربعة
 مثقال
 صدقة
 عند
 ان حنيفة
 ومنها
 يجب ان
 ذلك

وزن على الخبرتين قوله والمثقال وزن وعشرة دراهم وقال الشراح كلهم ان هذا وزنه عرف في فصل الفضة والبرص
 في الدرهم وزن سبعة وهو ان تكون اربعة منها وزن سبعة مثاقيل والدرهم باطل يتوقف كل منهما على الآخر واجابا بالكلية
 ما عرف الدرهم بالمثقال في فصل الفضة وما قال المعبر من صانها ما يكون وزن سبعة مثاقيل فكان ذلك محروفا ما بينهم ثم
 قال منها والمثقال ما يكون كل سبعة منها وزن عشرة دراهم ثم قال هم وهو المعروف من الدرهم والمثقال منها وهو المعروف فيما
 بين الناس الذي عرف به وزن الدرهم ولا دور في ذلك انتهى كلامه وقال الا ترى في قوله وهو المعروف ليس لغير
 عن البيع فلو قال والمثقال هو المعروف لكان بان الامر هو ما ولكن البيان الدرهم والدينار ثم قال وقد ذكر بعضهم في منتهى
 في هذا الموضع ما يكون من تحقيق البعد الف مخرج انتهى فالتعريف بهذا التوضيح على انما في فائدة قال نعم فيه دور الاله في ملكا شبة
 بقوله وهو المعروف فان الشك في ان كان محروفا في نفسها ولكن الجملة اذا وهم من نسبة كل منهما الى الآخر يجوز ان عرف
 نسبة ذلك بهذا او بغيره فاذك هذا بيان انك اذا عرفت زيدا وعمرا بينهما وكانك لا تعرف نسبة كل منهما الى الآخر بما في
 فتقول من زيدا فيجب السؤل عنه باذنه من عمر ثم مضى زمان ثم غفلت عما عرفت فطريق الضمن فستأخذ فتقول من عمر فتقول
 لك ابو زيد فتقول لك معرفة نسبة كل واحد منهما الى الآخر بالتصريح ولا يتبع احد وكذا هنا ذكر تعريف المثقال وان كان
 الاستثناء وقع بما ذكرنا ان لم يكن ذلك بطريق التصريح مع المماثلة لبقوله وهو المعروف انتهى وكذلك الكلي كما
 بهذا وفيه كناية يعرف بها البعد عن التحقيق بينه وبين ما قاله الا ترى ان اكثر من الف فخرج هم ثم في كل اربعة مثاقيل
 قيراطان ثم اى ثم الواجب اربعة مثقالا في كل اربعة مثاقيل قيراطان لان الاربعة مثاقيل ثمانية قيراطا فكان
 القيراطان رابع عشرة وهو عشرة مثقال لان المثقال كان ثمانية عشر دراهم وفي الصالحات غير الواجب دائق وهو له قيراط
 قيراطا يدل عليه عمدة على قراريط بضعيف الراء فابليت من اربعة في الضعيف يادوك ذلك دينار اصد دارقيراطا
 وقول الجوهري القيراط نصف دائق غير صحيح لان الدائق سدس الدرهم والقيراط نصف ربع وكل دائق قيراطان وثلاث دواقي
 المغرب الدائق قيراطان كما في الصالح الا ان يدعى الدرهم كانت اثنى عشر قيراطا وقد كان من الدرهم ما هو كذلك على
 عمدة عمر بنى الدعة او عبد الملك ثم صار الدرهم اربعة عشر قيراطا وكان كذلك في ايام الجوهري واطهر نرى وفي الحواشي
 القيراطان نصف دائق وشعبة وثلاثه خمس عشرة لان الواجب ربع العشر ثلث اى الواجب في الزكاة ربع العشر
 وذلك فيما قلنا اى رابع العشر فيما قلنا وهو ان في كل اربعة مثاقيل قيراطين والقيراطان من كل اربعة مثاقيل ربع العشر
 هم اذ كل مثقال عشرون قيراطا فكل اربعة مثاقيل ثمانية قيراطا وعشر الثمانية ثمانية وربع الثمانية اثنان فكل
 القيراطان رابع عشر اربعة مثاقيل هم وليس فيما دون اربعة مثاقيل صدقة عند ان حنيفة وعند ما يجب بحساب ذلك من

اي عندنا في يوسف ومحمد زهما الدين كجربا فداون الربية شائيل كجربا ما زاد وقال في الجانب وهو روي عن ابني عفيفه من
 هم وهي مسئلة كسور ش اي زده المسئلة وهي وجوب الزكوة فيما دون الربية شائيل فندمها وعدم وجوبها فيه
 ابني عفيفه رحمه الله مسئلة كسور يعني ان الكسور الزكوة فيما عند ابني عفيفه رحمه الله وعندنا بتجب كجربا ذلك وقدر
 ما الحكم فيه في فضل الفضة من الجانبين والاختلاف في المومنين واحكامهم وكل دينار عشرة دراهم في الشرح ش قال الامام
 فيه لفظ لانه اراوه بعد ان تقر بان الدينار وانشغال سواء وقد قرئ قبل هذا ان عشرة دراهم وزن سبعة شائيل لا وزن نيا
 واحد فيكون الدينار ش عشرة دراهم انتهى قلت الذي قاله قبل هذا كان في ابتداء الامم وقد رجع ذلك كل دينار بعشرة دراهم
 الا ترى ان الدينار قد قرئت من الذهب بالدينار ومن الورق بعشرة آلاف درهم وفي السرة لا قطع في اقل من دينار
 او عشرة دراهم ثم تكون اربعة شائيل في هذا ش اي في الخلاف المذكورين ابني عفيفه وبين صاحبيه رحمهما الله
 كما بين في درهما ش في مسئلة المائتين عند زيادة الاربعين وربما عليها الا ان الزيادة في كل واحد منها خمس النصاب
 هم قال ش اي القدوري في تبر الذهب والفضة ش التبر كسيرة الماء المتناثرة من فوق وسكون البارد الموقوفة
 لما كان خير مضروب من الذهب والفضة هم وعليها ش بغير الماء وكسيرة اللام اي جميع على بفتح الحاء وسكون اللام
 وهو ما تسمى به المرأة من ذهب او فضة وقيل او جوهرا والحلية الزينة من الذهب والفضة هم واواينها ش اي
 الاواني المصنوعة من الذهب والفضة هم الزكوة ش مرفوع بالابتداء وخبره وهو قوله مقار وفي تبر الذهب والفضة
 هم وقال الشافعي لا تجب في على النساء ونحوه الفضة للرجال ش وبه قال مالك والشافعي في رواية ائحاف وقد كان
 الشافعي يقول هذا في العراق وتوقف في مصر وقال هذا ما استخبره فيه وقال ابي حنيفة ما كان من على يليس ويعار
 فلا يكون فيه ان اتحد لتمر من الزكوة ففدية الزكوة وقال النسفي المدعي يركب علما واحد الاخير وقال الحسن البصري
 وعبد الله بن تميمه وقادة وحمد مرة وكانه عارية ويروي ذلك ابن عمر وجابر او زكوة من ذكره من السامي
 هم لانه ش اي لان الحلي هم تبدل في مبلغ ش وهو الحلي الذي يباح استعماله وكما كان كذلك فلما زكوة فيه
 هم فثابته ش اي الحلي يباح استعماله ثابته هم ثياب البذلة ش وهي ثياب البتة هم ولنا ان لبس ش اي
 وجوب الزكوة هم مال نام ش اي اصله نامي كقاضي صله قاضي فاعل اعلاهم ودليل النما هو جوش كانه
 عن سوال مقدر وهو ان يقال ممن ابن النما فيه فاجاب بقوله ودليل النما هو جوش وهو الاعداد ولا زكوة
 ش اي من حيث الخلق فلا تبطل بهذا الوصف باعداوه للاستعمال ودليل هو المعبر ش اي الدليل الذي
 يدل على انه محل التجارة من حيث الخلق هو المعبر لانفس النما بخلاف الثياب ش هذا جواب عن قوله فثابته ثياب البتة

وفي مسئلة كسور
 ذلك دينار عشرة
 درهم في الشرح فذكر
 اربعة مثاقيل هذا
 كما بين درهما
 قال في قوله
 والفضة وحليهما
 وادنيهما الزكوة
 وقال الشافعي
 لا تجب على النساء
 رخصة الفضة
 للرجال كما تبدل
 في مبلغ فثابته
 ثياب البذلة
 ولنا ان النسب
 ما كان دليل
 النما هو جوش
 وهو الحمد
 للتجارة فخلقته
 ودليل هذا المعبر
 بخلاف الثياب

قلت روى الترمذي حديث عمرو بن شعيب المذکور عن ثوبان بن أنس الحديث عن عمرو بن شعيب المذکور ثم قال ابن أبي عمير
ولا يصح في باب الشيخ انتهى قلت ما عيلسان بل الباب والطريق الذي رواه ابو داود وصححه وقال ابن القطان في كتاب
استاد وصححه وقال المندري اشارت لا يقال فيه وقال ابن الحوش المام فتيه تنج به البخاري وسلم وكذلك تنج به الجعفي المصنف
وقول الترمذي ولا يصح في باب الشيخ انتهى قال في المندري لعامة قصد الطريقين للذين ذكرهما ابو فان حديث ابى داود
رحمه الله لا يقال فيه وعمر بن شعيب وان كان حكم فيه بعضهم فقد قال شيخنا زين الدين وعلي البخاري وتبعه فيما كان
الترمذي عنه قال رايت احمد بن حنبل واهما بن رايويه وعلي بن المديني وابا عبد وعامة اصحابنا لا يجوزون بحديث عمرو بن
شعيب عن ابيه عن جده ما ذكره احمد بن المسلمين بن الناس من بعدهم فان قلت في حديث عائشة رضي الله عنها محمد بن عمر
قال الدارقطني هو مجهول قلت قال البيهقي في المعرفة هو محمد بن عمرو بن عطاء لكنه نسب الى جده فليس له مجهول وليس كذلك
وتبع الدارقطني في تحصيله عبد الحق وقال ابن القطان غنى عليه كما غنى علي الدارقطني وهو من الثقات ويحيى بن ايوب خرج
له مسلم وعبد الله بن ابي جعفر بن رجال الصحيحين وكذلك عبد الله بن شداد والحديث على شرط مسلم واخرجه الحاكم
في مستدركه عن محمد بن عمرو بن عطاء وقال صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه فان قلت في حديث اسمعيل بن عاصم
زيد بن ماري بالكوفة وعبد الله بن جهم قال بن معين حديثه ليس بالقوي وشهر بن حوشب قال ابن عدي لا يروى
بحدِيثه قلت سفي بن عاصم بن حبيب بن سنان الواسطي وثقه احمد وروى عنه وقال يحيى بن زكريا صدوق
وروى له ابو داود والترمذي وابن ابي عمير وعبد الله بن جهم وعبد الله بن عثمان ابن جهم القاري من القوا
قال يحيى بن معين وثقه حمزة ووثقه ابي داود واهما واهما والنسائي روى له مسلم والاربعة وشهر بن حوشب الاشعري
الاشعري المحض ويقال وشقي وثقه يحيى وعنه ثبت وعنه احمد والنسائي روى له مسلم مقرونا بغيره وروى
الاربعة فان قلت في حديث فاطمة بنت قيس نصيب بن فراس قال ابو فتيه كان كذا وقال ابن معين حديثه ليس بشي
وابو بكر الهندواني قال الدارقطني متروك وقال ابن الجوزي قال عمدة وهو كذاب وقال ابن معين وابن المديني ليس بشي
قلت اخرجه ابو نعيم الاصفهاني في تاريخه احمد بن حنبل عن شيبان بن زكريا عن عباد بن نعيم عن شعيب
النجفاب به سواء فان قلت حديث عبد الله بن مسعود قال الدارقطني هو مرسل موقوف قلت فليكن كسب نعيم به وحديثه
عن قبيصة بن عتبة احد شيوخ البخاري واكثره في الصحيح والمثبت الى ما قاله ابن القطان فان قلت حديث اسلم عليه
نائب بن مهران قال البيهقي تفرد به ثابت قلت لا يعرفه فان البخاري اخرجه له واخرجه الحاكم في مستدركه عن محمد بن مهاجر
عن ثابت به وقال صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه ومحمد بن مهاجر قال ابن حبان يصنع الحديث عن الثقات وقال ابو

لقوله

عليه

السلام

فيها

يقول

في قوله

من

كل ما

درهم

خمس

درهم

بالتجارة بالدرهم المضر به حتى ان يخرج منه من غير التجارة بقية ولا تساوي ما في غيره به فاجب في الزكاة
وان رغب في راس ماله لان من الذهب والفضة واليعة فيها الغريب ولا التقويم وانما جعل لغيرها من قيمتها لانه لا تقا
لها في نفسها والمقصود منها ليست اثنتا عشرة وانما المقصود هو ليقول بما فيها من لغيرها من قيمتها لانه لا تقا
تجب في العروض في عينها حتى اذا ملكك بعد التحول سقطت الزكاة وقال الشافعي رضي الله عنه في قيمتها فان قلت كل ما
اعتبر فيه الغياب فعلق الوجوب به اصله الايمان الماشية قلت لغيرها من اعيانها وانما لغيرها من قيمتها ليعلم ان
قد بلغت مقدار معلوما كالتين والوزن والعدد ويبلغ وزنا معلوما وعددا معلوما فله عليه الصلوة والسلام فيها
يقوم ما يهودى من كل ما حتى درهم خمسة وراهم شش اى يقول النبي صلى الله عليه وسلم في عروض التجارة يقول ما في
آخره وهذا حديث غريب لا يعرف من رواه من لغيرها من قيمتها رضي الله عنه ومن رواه منهم في هذا الباب ما عدا حديث مرفوعة و
موقوفه من المرفوعة ما رواه ابو داود في سننه حديثنا محمد بن داود بن سليمان حديثي يحيى بن حبان حديثنا سليمان
بن موسى ابو داود حديثنا ابو جعفر بن سعيد بن حمزة بن جندب حديثي حبيب بن سليمان بن ابي سليمان بن حمزة
عن حمزة بن جندب قال ما يمد فان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يامرنا ان نخرج الصدقة من الذي لم يبلغ
وسكت منه فيدل على انه يبيع منه وكذا في النذرى بعده وقال ابو عمر بن عبد البر في الحديث رواه ابو داود وغيره
باسناد حسن وسننا ما رواه الحاكم في مستدركه باسناوه الى ابي ذر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
في الابل صدقتها في البقر صدقتها في البقر صدقتها في ربيع درهم او درهم او درهم او درهم او درهم او درهم
لغيره ولا ينفقها في سبيل الله فلو كنتم يكون به يوم القيمة محمد الحاكم وقال على شريطة اثنين وسننا ما رواه الطبراني
في معجمه باسناوه عن حمزة رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يامرنا بالريق الرجل والمرأة الذي هو
بلاوه وهم عليه ولا يريد بهما الا يخرج عليهم صدقة وكان يامرنا ان نخرج الصدقة من الذي لم يبلغ - رواه
الدارقطني ايضا وسنن الموقوفة ما رواه احمد في مسنده وعبد الرزاق في مسنده والدارقطني في مسنده حديثنا يحيى بن حمزة
عن عبد الله بن ابي سلمة عن ابي عمر وعيسى بن ابيه قال كنت ابيع الاوم والجواب فمرني عمر بن الخطاب رضي الله عنه
فقال لي اوصدقه ما كنت فقلت يا ابي العونين انما هو الاوم والجواب قال فوصدا واذنكوتما وسننا ما رواه عبد الله بن
في مسنده اخبرنا بن جريح اخبرني موسى بن جريح عن ابي عمر رضي الله عنه انه كان يقول في كل مال يدرك في عيد
او تجارة او دواب او غيرها تجارة تدار الزكاة فيه كل عام وسننا ما رواه ابي يعقوب بن طبرق احمد بن حنبل حديثنا
بن فيات حديثنا عبد الله بن عمر بن نافع عن ابن عمر قال ليس في العروض زكاة الا اذا كان للتجارة وسننا ما رواه

ان اشتراها بغيرها فكان هذا بقدر الشتر عينا القيمة ما من بقدرها من وان اشتراها بغير النقود وان اشتراها بالعموم
 بقدرها بالبقدر الغالب شئ في نقد البلد فانه لو اشتراها بدينار فانه لا يصح تقويم الاشياء او كذا المورد فوجب التقويم
 بالغالب نقد البلد وان كان مساويا قيمتهما في البلد الذي يصير اليهم وعن محمد رحمه الله انه يقوّمها بالبقدر الغالب على كل
 حال شئ بهذا هو القول الرابع وبه قال الشافعي في وجه قوله على كل حال يعني سواء اشتراها بالدينارين او بغيره
 لان كل ما يحتاج فيه الى التقويم يستبرئ به نقد الغالب هم كما في المغصوب استهلك شئ اى كما يقوّم بالبقدر الغالب
 وقت الحاجة الى التقويم المغصوب والذي استهلكه المغصوب فلا يقوّم الا بالبقدر الغالب وقت الحاجة في البلد وفي الجبتي
 الوجوب بالعموم عننا باعتبار قيمتهما حتى يخير بين ادا اربع عشرة قيمتها او اربع عشرة قيمتها وهو احد قولى الشافعي و
 في قول عنه يودى اربع عشرة قيمتها حتى لو ادى اربع عشرة قيمتها لا يجوز وقال بعض اصحاب الشافعي رضي الله عنهم بانه
 ثلثة اقول في قول يخرج اربع عشرة القيمة وهو لقوله في الامم وعليه الفتوى وفي قول اربع عشرة النقص وهو قول
 ابي يوسف ومحمد وفي قوله يخير بينهما وهو قول ابي حنيفة كذا في الحليته هم واذا كان النصاب كاملا في طرفي الحول
 فقصه ان يماين ذلك شئ اى فيما بين طرفي الحول م لا يقطع الزكاة شئ وانما قيدنا بالقصان انما زرع
 هلاك كل النصاب فانه يقطع الحول به بالاتفاق وذكر النصاب مطلقا لئلا يؤول كل مال تجب فيه الزكاة كالنقدية
 والسواك وقال زفر بن شاذان النصاب من اوله الى آخره والشافعي رحمه الله فيه اربعة اقول احدها انه لو
 بعض النصاب وانما يقطع الحول وقال مالك احمد رحمه الله ان لم يقطع النقص الزكاة لا يقطع الحول
 والا يقطع والثاني في شئ بينهما والثالث يستبرئ في اخر الحول والرابع انه يقبض بعض النقص من بعض الكسوف وفي
 السواك والنقدية يستبرئ طكمال النصاب في جميع الحول وفي المحيط اشترى عصير للتجارة ثم خمر ثم حمل فهو للتجارة و
 كذا انشاء التجارة اذا مات فذبح عليه بانفول للتجارة وعبد التجارة اذا قتل خطأ فذبح عليه فانما في التجارة بخلاف
 لو ضاعه الولي على عبد او غيره لم يكن للتجارة وطيل بالكتابة واذا عجز لا يعود للتجارة ولو باع مال التجارة في الحول
 او بغيره منها لا يقطع الحول الذي في خلال الحول لا يقطع حكم الحول وان كان وقال زفر رحمه الله يقطع هم لانه
 يشق اعتبار الكمال في اثنا عشر شئ اى يشق اعتبار الكمال النصاب في اثنا عشر شئ لانه قد يزيد وقد ينقص اعتبار
 الزيادة والنقصان في كل ساعة فيقع الى المخرج وذلك مدفوع شرعاهما بالابدان شئ اى من كمال النصاب
 هم في ابتداء شئ اى في ابتداء الحول هم لانعدام شئ اى لانعدام سبب هم وتحقق النصاب بالنصاب وفيها
 شئ اى انتهاء الحول هم لاجب شئ اى لوجوب الزكاة هم ولا كذا شئ اى ليس الحكم كذا ذكرنا

وان اشتريها
 بغير النقود
 فوهمها بالبقدر
 الغالب عن
 محمد رحمه الله
 يقوّمها بالبقدر
 الغالب على
 كل حال كما
 المغصوب
 والمستهلك
 واذا كان النصاب
 كاملا في طرفي
 الحول فنقصه
 فيما بين
 ذلك لا يقطع
 الزكاة لانه يشق
 اعتبار الكمال
 في اثنا عشر
 شئ
 لا بد منه
 لفقد
 في ابتداءه لاف
 وتحقق الغناء
 وفي انتهائه
 للوجود كذا

فيما بين ذلك
كانت حالة البقلم
مختلفة ما كونه
المحل حيث يطل
حكم المحل ولا
الزكوة كالانعام
لنصاب في الجملة
والكذلك للزكوة
الادوية لان بعض
النصاب باق
فحق الانعقاد
قل وتصفية
العروض الى الذ
والفضة حتى يتم
النصاب كان للزكوة
في المال بالعتبار
التجارة وان افتقت
حيث الاموال
وبعض الذهب
الى الفضه للزكوة
من حيث القيمة
ومن هن الوجوه
مسببة بغير ما قلته
عند حقيقته وتوحيدها
بما لا يحسن

هم فيما بين ذلك من ابي قبيص بن الربيع والانتهاج لانه حاله البقلم بالزكوة الكمال حيث يطل حكم المحل ولا يتجرب
الزكوة كالانعام لنصاب في الجملة لان ذلك في المسئلة الاولى لان بعض النصاب باق فحق الانعقاد في ابي قبيص من
النصاب بغيره ثم تقادير له ولو كانت غنمة وذلك لتكامل القول ببقا الانعقاد حتى لو لم يكن جميع النصاب في اثناء المحل القطع المحل لعدم
النصاب والانعقاد جميعا لعدم المحل هم قال وتضمن قيمة العروض الى الذهب والفضة حتى يتم النصاب من هذا الجاهل هم لان
الوجوب بشئ ابي وجوب لانه كونه في المال من ابي في قيمة العروض الى الذهب والفضة هم باعتبار التجارة وان تفرقت جهة الاعاد
من ابي لانه للتجارة لان الاعاد في العروض جهة العباد الاعاد والتجارة وفي الذهب والفضة من الاعاد فحل حيث قطعها للتجارة
هم ولغيره الذهب الى الفضة من عندنا خلافا للشافعي رحمه الله لانه اصحابنا اختلفوا في كيفية تضمم على ما يجي الان قال الشافعي
واحمد رضي الله عنهما في رواية ابو ثور وادوا ولا تضم لهم للجملة من حيث التمنية من ابي على تضمهم به العروض فلان يكون
في الاقربة الى هم ومن هذا الوجه صار به شافعي من حيث التمنية صار لكل واحد من الذهب والفضة سببا للوجوب الزكوة
ودليل الشافعي رحمه الله انهما جسدان مختلفان فلا يصح احدهما الى الآخر لتكامل النصاب بل يستكمل النصاب بكل واحد منهما
كالمسئوم قلنا لا يتحقق تضم العروض الى العروض في الدرهم والدينار والسواكن لان العدة تضم في الجملة حتى لا يتفرق من الذهب
والفضة لانها تقوم بها الاشياء وكذا في عروض التجارة والذهب والفضة لان الكل للتجارة بخلاف السواكن لانها لا تجسم
فيها عند اختلاف الجنس فلا يضم بعضها الى بعض وكذا الاجناسية منها ويدل للذهب والفضة لانها ليست للتجارة ولانها ايضا
ما روي عن ابن عمر بن عبد الله الاشج ان قال ان هبة النعيم للذهب الى الفضة لا يجاب الزكوة هبة او الطائفة لا هبة بل هو
صلى الله عليه وسلم ذكره صاحب المسطوح والبدان وغيره على ما روي عن عبد الله الاشج القرشي روى الجماعة هم ثم تضمن القيمة
عند ابي حنيفة رحمه الله ان شافعي العروض فيضمها الى الدرهم والدينار وان شافعي فيهم الدرهم والدينار فيضم قيمتها الى
قيمة العروض وبه قال الاوزاعي والثوري واحمد في رواية هم وعندنا بالاجزاء شافعي من ابي يوسف ومحمد انضم
بالاجزاء به قال مالك واحمد في رواية ولا يرى الشافعي بانضم به قال احمد في رواية ابو ثور وادوا وذهب آخرون
الى ان انضم ان يكون اذ اكمل النصاب من احد الجاهل ان ذلك لو كان احد جائتا النصاب فلا بد ان يكون الاخر في النصاب
وكذلك النصف وغيره ولو كانت عشرة وثمانية ودرهم وقيمة الدينار فيجب ان يضم بالاتفاق على اختلاف الترجيح
عنده باعتبار القيمة وعنده باعتبار الاجزاء ولو كانت مائة ودرهم وخمسة وثمانية فقيمة النصاب لا يضم بالاتفاق لانه
المتعة ولو كانت مائة وخمسين ودرهما وخمسة وثمانية فقيمة الدينار لا تساوي خمسين ودرهما فبالزكوة على قولها اختلف
الشافعي على قول ابي حنيفة رحمه الله قال بعضهم لا تجب هذه لان انضم منه باعتبار القيمة لا يضم الاقل الى الاكثر

لأن الأقل ثلث ما أكثر فلا يكمل الضراب وقال الفقهاء الوجوه يجب على قوله وهو الجميع أن يعتبر الأكثر إلى الأقل كذا
 في المتاعف وذكر البردوي أن القيمة وبالجزاء عنده وعند ما بالجزاء فقط وفي الأبيحابي وغيره معنى الضم بالجزاء
 أن يكون من كل واحد منها نصف لضراب من غير نظر إلى قيمتهما أو من أحدهما نصف وريل ومن الآخر ريل أو من أحدهما
 نصف وريل ومن الآخر شئ وفي المحيط لوزاد على الضامين أقل من البعدين درهما أو أقل من أربعة مثاقيل
 من الذهب نعم إحدى الرمازين إلى المازي لقيم الضراب بعين درهما أو أربعة مثاقيل عند وعند ما لا يضم
 لأن الزكوة تجب في الكسوة منها نصف ليس بشرط فيها هم وهو رواية عنه شئ أي الضم بالجزاء وإنما هو من
 مذهب صاحبيه ورواية من أبي حنيفة رحمه الله رواها هشام عنه وفي المنير وأما الحسن عنه حتى أن من كان
 له مائة درهم ومنه مثاقيل ذهب تبلغ قيمته مائة درهم فعليه الزكوة عنه خلافا لما شئنا بيان تفرق الخلاف بين
 أبي حنيفة رحمه الله وصاحبيه في كيفية ضم الذهب إلى غيره والفضة وهو ظاهرهم إنما يقولان من شئ أي أبو يولي
 ومحمد يقولان من أن المعبرتيهما القدر دون القيمة شئ أي الاعتبار في الذهب والفضة القدر في قيمتهما لا
 هم حتى لا تجب الزكوة في مصوغ وزنه أقل من اثنين قيمة فوقها شئ في مصوغ نحو أريق وكاس ونحوهما إذا كان
 وزنه أقل من ثلثي درهم وقيته مائة درهم لا تجب الزكوة فيها بالاتفاق لأن القيمة ساقطة الاعتبار فيها كما في سائر
 حقوق العباد وهم يقولون شئ أي أبو حنيفة يقول هم أن الضم للمجانة شئ أي ضم الذهب إلى الفضة للمجانة
 بينهما في القيمة وهي شئ أي المجانة هم تحقيق باعتبار القيمة دون الصورة شئ لأن في اعتبار الأجزاء
 اعتبار الصورة ومسلطة المصوغ ليست فيما نحن فيه وليس فيها ضم شئ إلى آخر حتى تعتبر القيمة فإن القيمة في المصوغ
 إنما تظهر شبهة ما عند مقابلة أحد ما بالآخر وهذا ليس كذلك هم فيضم ما شئ أي فيضم الذهب إلى الفضة بالقيمة يعني باعتبار
 ما بين من مئة على العاشر أي هذا باب في بيان حكم من مئة على العاشر وأحق بالباب كتاب الزكوة أتابانا
 للبسوط وشرح الجامع الصغير ووجه المناسبة فيه ظاهرة لأن العشر المأخوذ من المسلم المأخوذ من العاشر هو الزكوة وبينهما
 إلا أن العاشر كما يأخذ من المسلم يأخذ من الذمي والمستامن ليس المأخوذ منهما زكوة فقدم الزكوة على هذا الباب على ما بعده
 لأن الزكوة إحدى أركان الدين وأما تقديم الصدقة عليها فظاهر ونقط العاشر اسم فاعل من عشرة القوم أمته هم
 عشرة بالضم أو أخذت منهم عشرة أو العلم فعلى ما في نسخة العاشر الذي يأخذ العشر أنما يستقيم على أخذه من الحر الذي لا من المسلم وأما
 لأنه يأخذ من المسلم ريل العشر ومن الذمي نصف العشر ومن الحر في العشر فعلى كل حال يلحق عليه اسم العاشر وفي الأصحاب
 عشرة القوم عشرة لهم الشئ عشرة العبد أو أخذت منهم القوم ومنهم العاشر والعشار يتشبه به عشرة وغيرهم بأشياء

وهو رواية عنه

حتى أن من

كان له مائة درهم

وخمسة مثاقيل

ذهب فبقيتها

ذهب تبلغ

مائة درهم فعليه

الزكوة عنه خلافا

لما هو الأكثر

المعتبر فيهما الله

دون القيمة حتى

لا تجب الزكوة في

مصنوع وزنه

أقل من ثلثي

درهم وقيته فوقها

هو وهو أن

الضم للمجانة

وهو يخفى

باعتبار القيمة دون

الضم فيهما

والله أعلم

باب في من

يؤخذ على العاشر

وإذا تم
الغاشر
بما فقل
اصبت منه
اشهر او
دين وعلق
صنف
والغاشر
من خفيه
الامام
عل
الطريق
ليأخذ
الصقات
من التجارة
فمن
اسكر
منهم

بأفصح إذا صرت عاشرهم وعاشر العشرة أحد عشر وعاشر التسعة مائة عشرة عشرة فبعضه والعاشر من بعضه الامام لا يأخذ الصقات
من التجار من المال الذي تجب فيه الزكاة لئلا ينسب التجار عساته في الفاد من قطاع الطريق والمقصود فان قلت روي
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه لعن العاشر من وذهبهم قلت هذا محمول على من يأخذ اموال الناس ظلماً وهم اليوم المكاشون
الذين يأخذون من التجار في العصر والشام وقلت في اكثر من عشرة موضع ظلماً وعدواناً وليقولون تأخذ الزكاة و
يكفون بسبب ذلك وهم الذين لعنهم النبي صلى الله عليه وسلم وقال لا يدخل الجنة صاحب كسبهم اذا امر الرجل على العاشر
بمال من اى اذ تمس على العاشر بمال من الاموال الباطنة وانما قلت كذا لان في الاموال الظاهرة وبى
السوالم لا يحتاج العاشر الى موصاحب المال عليه في ثبوت ولاية الاخذ له فان كان يأخذ عشرة الاموال الظاهرة
منه وان لم يمتصاحب المال عليه كذا في الاموال الباطنة لان الاداء لصاحب المال لكونه غير محتاج الى الحماية فاذا اخذ
الى الفاد وارتاح اليها انفصارت كالمسؤولهم فقال اصبت هذا شهر من اى فقال صاحب المال اصبت هذا المال بمعنى
يكل عليه الحول فلا زكاة عليه حتى يحول عليه الحول فان قلت قوله هذا شهر كيف يراد به ما دون الحول قلت ان الشهر جمع
قلته يقع على عشرة فبادر وما فلا بد ان يراد به ما دون السنة بهذا الطريق ولان تجوز التمازى من شهرها بالافاد و
الظاهر انه موهوم وفي نسخ كلها بانظاف شهر وكذا الشرح مشوا عليهم او على دين من اى اوقال على دين يراد به
دينا محيطاً بالمال والمراد من الدين دين العباد الذي عليه المطالبة من جهتهم والذي لا يطالب من جهتهم لا يمنع الزكاة
وهذا ايضا اذا لم يكن في يده مال اخر من ميسر الغناب قد حال عليه الحول فاذا كان في يده شئ من ذلك لا يفت بالغاشر
الى قوله وياخذ من هذا المال لم يكل عليه الحول لان تنفاد عنه ما يقع على ما عند من الغناب الا ان يكون من بل الزكاة
فيستلها ياخذ باعتبار الغناب آخر عند حال عليه الحول وكذا لا ياخذ اذا كان المال للصبي او المجنون هم وعلق صنف
ش لان القول للشارع بيمينه وكذا لا ياخذ اذا يصيق مع يمينه اذا قال ليس المال لى وانا ابيع فيه او وليه عندي
او ايضا عا ولايس للتجارة او قال انما صارب او مكاتب او عبد ما دون لى في التجارة وفي خزانه الاكل اذا كان رب المال
معداً له عشرة وعندي لى يوسف رحمه الله لا يمين عليه في هذه الوجوه كلها لانها عبادات ولا يبرح عبادات كالصوم والصلوة
والحج ووجه ظاهر الرواية انه لا يكذب له في العبادات بل كذب في العاشر وهذا يحصل الجواب عن سوال انفسا في بقوله الزكاة
عبادة لى كالصوم والصلاة فلا يشترط تخلف ثمان قلت يراد عليه هذا القدر فانه لا يشترط فيه وان انكره فبينه
حق العبادات ثمة ثمة لى بالكل والفقهاء بالكل متعذري الحد وجم والعاشر من الغناب الامام على الطريق من
اى الطريق الذي ير عليه احباب الاموال هم ياخذ الصقات من التجار من اى الزكاة فمن من اكثر منهم من اى

لان الاخذ منه بطريق الحماية وما فيه من المال يحتاج اليها من اى الى الحماية فلو لم تكن الحماية الامان كان جليسا
 امواله وانما لم يصدق في شئ من الفضول لعدم الفائدة في تقديره لانه لو قال لم يتم المحل فلا اعتبار باليد لان اعتبار
 لتفصيل الامن والحماية لم تزل نفس الامان وكذا لو قال على دين لان الدين الذي وجب عليه في دار الحرب لا يطاق
 به في دارنا وفيه نظر لانه يجوز ان يكون الدين المدعى وجب في دار الاسلام قبل مودعه على العائنه وفي الوكوف على الام
 لا يصدقون تجارنا في دعوى ذلك فمنح لا يصدق ايضا حتى لو علم انهم اصابه قوتهم لصدقه من ايعما وكذا لو قال للمال
 بعائنه لانه لا حرمة له ما بهما ولا امان وكذا لو قال لتجار لان الظاهر ان لا يتكلم في نقله الى غيره وارادوا فكل من
 وكذا لو قال او يتما الى عائنه آخر لان الماخوذ اجرة الحماية وقد وجدت بنفس الامان بكونه قاولو وفيه نظر لانه يكرر الاخذ
 من غير تجارة والامان وهو غير مشروع وكذا لو قال او يتما ان لا يصدق لان اقتطاعه كانه يجرى ان اقراره وبسبب من
 يدعيه صحيح شرايا ما بين استثنائه قوله لان في الجوارى لان كونه جريا لا ينافي الاستيلاء ونسب لما ثبت في دار الاسلام ثبت
 في دار الحرب وبه يخرج من ان يكون مالا والاخذ لا يكون الا من المال المحرور بهم فكذلك ما يثبت في اى فكذا يصح اقراره
 بان هذا وام ولدى هم لا ناس اى لان اية الولد من تبنى عليه شئ اى على ان نسب وفي بعض النسخ لانه يثبت عليه قال
 الاثر اى اى لان الشان اى اية الولد على نسب هم فانما ثبت صفة المالية فمن شئ اى في ايمات للولد لان من
 يثبتون الاباقره هم فلو غلبه الامن للمال شئ وكذا لو قال هم اولادى هذا المعنى وان قاتلهم برون لا يثبت اليه
 لان التدبير منه لا يصح في دار الحرب كذا في الجوارى وكذا لو قال كنت مقتتوم في دار الحرب لا يصدق لان مقتتوما
 لا يصح كونه ميراثا والاخذ لا يجب الا من المال شئ اى اخذ العائنه لا يجب الا من المال المرويه هم قال شئ اى مقتتوما
 هم ويؤخذ من السلم ربع العشر ومن الذي اخذ عشر من الجوى عشر شئ اى الذي يؤخذ من السلم الزكوة لانه لما اخرج
 الى البرارى احتاج الى حماية الامام فثبت له ولاية اخذ الزكوة منه كما في السواثم والذي اوجع الى الحماية اذا اصابه عتبه
 والسارق الى اموال اهل الذمة اكثر من ذلك وجب الاخذ به فاعا يؤخذ من السلم لتعقيق الذل بالافه وانما الجوى فان يؤخذ منه العتبه
 لما ثبت اضعاف في الذمة ثبت ضعف ذلك في الجوى فاعا الفضل الذل وياؤخذ من السلم كونه توضع موقوفه الزكوة فلو كانت
 زكوة تلك السنة وياؤخذ من الذمة ليس بزكوة ولا يؤخذ منه اقل الزكوة ولقد ثبت في منة الجزية والخراج ولا تسقط عنهم جزية
 في تلك السنة وكذا يؤخذ من الجوى ليس في مصادق الجزية وكيفية الاخذ المذكورى منسوب الى عتبه حسب اهل الاعايد
 وفيه قال ابن ابي السلي وانشأ في الثوري والوعبيد وقال ذلك يؤخذ من تبار اهل الذمة العتبه اذا تجردوا الى غير بلادهم
 مما قل او اكثر اذا باعوا ويؤخذ منهم في سفره كذلك ولو مر اى اى سنة وان اخرجوا الى بلادهم لا يؤخذ منهم شئ ويؤخذ

لان الاخذ

منه بطريق

الحماية وما في

يطلب من المال

يجوز الجاهل بغير

اقراره بنسب

بهم صحيح فكذا

بهم صحيح فكذا

تبنى عليه

فانما ثبت

صفة المالية

ففيه ولا خلاف

لان الملاق

ويؤخذ من السلم

براجع العشر

ومن الذمة

نصف العشر

ومن الجوى

المسافر

من التجار هم تمام الحول من اي قال حال الحول او الفلح من الدين من بان قال على دين محيط بالي هو كان
 منك الوجوب من اي لوجوب الزكوة هم والقول قول الكسبيتين وكذا اوقال اوتينا ما مائة خرش من اي غير
 هذا العاشر وهو انه اذ كان في تلك السنة ثمانية اذ اوى دفع الامانة منها بثلث اذ لم يكن مائة خرش في تلك السنة
 من ثمانية لا يصدق هم لانه ظهر كسبيتين وكذلك من اي وكذا القول قوله في دفع مائة من اوتينا ما مائة
 الى الفلح او في العمل لان الادا وكان مقفونا اليه من اي الى المالكم من فيش اي في المرم وولاية الاخير من السوا
 بالهم بالمرور من اي بالمرور المال على الساعي هم له قوله تحت الحماية من بالمرور عليهم وكذا الجواب في سنة السوا
 من اوقال العاشر في الابل والبق والغنم في ثمانية فقول من اولها اعيننا ثمانية والثاني قوله او على دين
 والثالث قوله اوتيت الى عاشر خرش في تلك السنة مائة خرش في هذا الفعل الثلاثة او علف صدق فيكون القول
 قوله وفي الفصل الرابع وهو اوقال اوتيت بنفسى الى الفلح لا يصدق وان علف وقال الشافعي رحمه الله
 يصدق من فيكون القول قوله وهذا قول الشافعي رحمه الله في الجدي وغيره وقال في الفلح لا يصدق به قال
 مالك واحمد وقال النووي رحمه الله في شرح المذهب اما الاسوال الظاهرة على الزرع والتمش والموشي والمعادن
 ففي صحيح القولين وهو الجدي وبقاؤه في سنة وفي القدي من ثمانية وفيما بينه فليدفعها ثمانية الى الامام او ثمانية
 وسوا ذلك الامام ما ولا واما جابرهم لانه اوصل الحق الى مستحقه وهو الفقيه واسقط المونة عن الساعي هم واما
 ان حق الاخذ كان للسلطان فلا يملك المالك الباطل من اي الباطل حق السلطان هم بخلاف الاموال الباطلة من
 لانها موقوفة الريم ثم قبل من اشار به الى ان في الفصل الرابع لا يصدق في قوله واخذته الساعي ثمانية اذ يكون له
 وهو ان فيه الخلف فقال ليعطهم الزكوة في الاول من يعني ليعط الزكوة في دفعه نفسه لانه اوصل الحق الى
 مستحقه والثاني من وهو اخذ الساعي ثمانية سياسة من يكون سياسته رزقه الله حتى لا يفصل ذلك مرة اخرى
 وخرجه لغيره على الاقام على باليس له ولسياسة القيام على شئهم باليعلم وهو من الاجوف الواوي وفي الميراث
 يقال ليسوا الدواب اوقام عليها وسياستها ومنه الوالي ليسوا الرعية سياسة اي على امرهم وقيل هي من
 اي الزكوة هم في الثاني من يعني في اخذ الساعي لان الزكوة حق المدعى واما يتوفيه من نصب ثمانية في شفاء حققة
 فثابتة اؤتمن الابل بالعرف اليهم والاول يقلب فلما شئ هذا كانه جواب عن سوال مقدم تقديره ان يقال الزكوة
 اذا كانت في اخذ العاشر فماذا يكون حكم الذي دفعه المالك الى الفقيه فاجاب عنه بان الاول وهو دفع المالك الزكوة
 الى الفقيه فلما كان على في منزله لغيره من الساعي الى المحبة يقلب فله فلما هم وهو يصح من اي القول الثاني هو يصح

تمام الحول او الفلح من الله
 كان سكر الله يوجب
 قبل العاشر مع الدين كذا
 اذا قال في ثمانية على عشر
 وصره اذا كان في ثمانية
 عاشه كانه اذ في وضع
 الامانة من في سنة
 ما اذا الميراث على عشر
 في تلك السنة كانه ظهر
 كذا به يفيين وكذا اذا
 قال اديتها ان يعني في الفلح
 في السوا الا ان يكون علف
 اليه فيه وكذا في
 بالمرور الى خوله تحت
 الحماية وكذا الجواب
 في صدقة السوا
 في ثلثة فقول في الفصل
 الرابع وهو ما اذا اذ اذ
 بنفسى الى الفقر في الفقر
 وان علف وقال الشافعي
 في سنة لانه على الحق الى
 المستحقين من ثمانية كذا السلطان
 فلا يملك بطلان على
 الباطلة من ثمانية في
 والثانية سياسة وقيل هو
 والاول يقلب فله وهو يصح

فمنها يصعد في السوء
واموال التجارة التي
خرج البراق في الجاه
الصغير وشهد في الجاه
وهو رواية الحسن
عن أبي حنيفة قال
ادعى في صدق خذوا
علاصة خذوا
وجه لاد الخطيبه
الخط لا يفسد علا
قل وما صدق
فيه المسلمون
فيه الذي كان
ما يوحى منه
ضعف ما يوحى
من المسلم غير اعلى
الشراطة تحقيقا
للتضعيف
بما يصح في الجاه
الاني في الجاه
من جهات اولاد
او غاها معقب
هم كذا

واخر من القول الاول وجه اخر لما ثبت ولاية الماندلس لما كان شرعا في الاموال الظاهرة كان او كبر المال فمما
لنوالكم اوى الجزية الى المتاحلة بنفسه ثم فيما يصدق شى اى في الذي يصدق رب المال في السواكم
واموال التجارة التي شرط محمد بن محمد لم يخرج البراة شى اى خط البراة او بة العلامة وفي الجاه البراة اهم
لخط الابرار من برى من الدين ولعيب براة واجمع برات والبروات لفة العلامة في الجاه الصغير شى وهو الذي
صفه الامام محمد بن محمد وشروط شى اى شرط محمد بن محمد لم يخرج البراة في الماصل شى اى لم يسطوهم وهو
رواية عن الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله لانه ادعى شى اى لان رب المال ادعى الدفع ولم يصدق وعاد عاتة
فيجب ابرارها شى اى انما بها لان العادة ان العاشر اذا اخذ كذب بذلك برادة فاذا لم يكن معه برادة فالظاهر
كيد به فلم يقبل قوله من غير برادة كالمرأة اذا جرت بالولادة فان شددت القابلة تبكت والا فلا علم على قول من
شرط اخراج البراة على شرط لم يمين معانقها فمما في المحيط واجمع التماس شى اى كلف لم يصدق عند أبي حنيفة
رشد له وقال لا يصدق شهادة الظاهر لهم وجه الاول شى اى وجه القول الاول وهو عدم اشتراط
اخراج البراة في ان الخطيب في الخط شى لان التروير يدعه فلا يمكن جملة كما لم يمتد علامته شى وقال الماندلس
فيما وقال صاحب المداينة في قوله فيما يصدق في السواكم واموال التجارة لفظ لان ما يصدق في السواكم الفصول
الثلاثة المذكورة لانه اذا قال على دين او اصبحت منذ اشهر او او تمالى الفقرا في المصنوعين اين ياتي بخطوط برادة
العاشر ولا يصدق ذلك الا في صورة واحدة وهو ان يقول اوتيت الى عاشر اخذوني ثمانية عاشر اخر فاجاب
الاكل عن ذلك بانه ذكر العام واراد انما شى اى الصورة المذكورة مجازا حتى قلت كانه اخذ الجواب من كلام الماندلس
لانه اقترع بالمذكور اجاب هكذا ولا يخلو عن تامل فانهم قال شى اى قال محمد بن محمد لم يصدق فيما يصدق
شى اى كلما صدق فيه المسلم من قوله على دين او لم يعل عليه الجوز او اوتيت الى عاشر اخر او هو ليس للتجارة
او هو بصفة عندي هم صدق فيه الذي شى اى اذا حلفهم لانه ما يوحى منه شى اى الذي هم صدق ما يوحى منه
شى لانه يوحى منه نصف العشر فمما في تلك الشرط شى اى انما يوجب وحال الخول والفرار من الدين
تحقيقا للتضعيف شى اى لابل تحقيق التضعيف وهو اخذ نصف العشر ضعف ما يوحى منه لم يورج العشر لان التضعيف
اشى اى انما يكون ان كان الضعف على اوصاف التضعيف عليه والا يلزم ان يكون تبديلا في اى فيه الشرط المذكورم ولا يصح
الذى لاني الجاهى يقول من امات اولادى شى اى لا يصدق الجزى الذي دخل وارتابان وم على احاشر
في الفصول المذكورة كلها لاني الجاهى اذا قال من امات اولادى هم غلمان معه ليقول هم اولادى

قبل جولان الحول لم يشتره حتى يحول عليه الحول ثم قيل في تناقض لانه قال في حيل عليه الحول ثم قال لانه لا يمكن
 من القام الا حولا وقال المترادفي وقد علم بعضهم في تصحيح هذا اللفظ وقال المراد الى ان يحول الحول وهذا كلف لبيد
 خارج عن الغرض ففعل السهون الكاتب لانه لا يجوز ان يكون كلام صاحب البداية لانه لا يمكن من القام حولا به دون حرف
 الا تشنا وقبل قوله حولا او يجوز لا يمكن من القام الا حولا به دون حرف ان في قبل قوله لا يمكن ان في ثلث اراء بقوله وقد
 لبعضهم من كتب حاشيته في هذا الموضع على ما هو به وقال السفاني في قوله لا يمكن من القام الا حولا اي الا قريبا من الاول
 وكذا قوله الكافي ورايت في بعض النسخ كلمة المكشولة كما تمكشطوا حتى لا يراد على مصنف شي وليس هذا الصريح وان اشرف
 ذكره وكلمة الا واجب كل واحد جوابهم لان الاخذ في كل مرة يستند الى المال من اي استمدك للمال هم وقتي لانه
 لفظ ش اي يحفظ المال اذا وان الاخذ من الجني لفظ مال لا يتبعه مالهم ولان حكم الامان الاول باق في ش
 على الحول ولم يرجع الى دار الحرب هم ولب الحول تير والامان لانه لا يمكن من القام الا حولا ش قد مر الكلام فيه
 القام والاخذ بعدة من اي بعد الحول هم لا يتسائل المال من الامكن الزكاة هم وان عتبه ش اي وان اخذ
 العاشر عشر الحولي هم فرج الى دار الحرب ثم رجع من يومه ذكره عشر واثنا عشر اي ياخذ عشر واثنا عشر ولو كان
 في يوم واحد وجد والامان به قال اتقوا ابو ثور وابوعبيد عن عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز رضي الله عنهم ان
 في السنة وقال ابو عبيد بن اذ كان المال الذي مر به يمين في المرة الاولى وان كان غيره واخذ منه هم لانه رجع بابا
 جديش اذا عصيته فقطع بالرجوع الى دارهم وبالعود اليها ثبت عصية جديدة فصار كالمال التجدد فيكون سنة ثانية
 كذا في الاصباح هم وكذا الاخذ بعدة ش اي بعد الرجوع الى العتق الى الاستيصال ش الاحتمال حصوله
 في سفره فاقم نفس السفر مقامهم فان مر في حجر او خنزير ش اي مر به يمينه القارة وبها يساوون ان في درهم هم عشر
 دون الخنزير ش اي لا يشتر الخنزيرهم وقوله ش اي وتول بهم عشر الخنزير اي قيمتها ش اي من قيمتها اي من
 قيمة الخنزير لانه من هذا الخنزير من قول مسروق فانه يقول ياخذ من عين الخمرهم وقال الشافعي لا يشتر ما لا يلا
 في ثمنه ش اي في ثمن الخنزيرهم وقال زكريا عتبه الاستواء في المائتين عند ش وكذا في التقيويم في قبا اهل الذمة ولهذا
 يجب الضمان على متلف خنزير الذي يكايب على متلف نمره في عشرهم وقال ابو يوسف لا يشتر بها من مر بها بملكة كانه
 ش اي كان ابو يوسف جعل الخنزير تبعا للخنزير لان مائة الخمر بديل ان اسلمت يث الخمر ولو اخربت من
 دار الحرب تدفع في الغنيمة ويملكها المسلم حتى توعلت تصير ملكا له الكاتب اذا خذله لم يصير ملكا له لكونه بخلان الخنزير
 فبطل تبعا للخرولى هم فان مر بكل واحد على الاثر وعشر الخمر دون الخنزير ش لعدم التبعية كما ان الباقية لا يشتر

لخمس حتى يحول الحول
 لان الاخذ في كل
 استيصال المال حتى
 الاخذ يحفظه وكان
 حكم الامن الاول باق
 وبعد الحول يجب الامن
 لانه لا يمكن من القام
 حولا والاخذ بعد الاستيصال
 المال وان عتبه فرج الى
 دار الحرب تعذر من يومه
 ذلك على ان يصح كانه رجع
 باسان جدين فلكل واحد
 بعد الاخذ في
 الاستيصال وان مر
 في حجر او خنزير عشر
 الخمر دون الخنزير وقوله
 عشر الخنزير من قيمتها
 وقال الشافعي لا يشتر
 لانه لا قيمة لها وقيل زكوة
 عشرها كاستواء الخمر
 للمائة عشرهم وقال
 ابو يوسف في عشرهما
 اذا امر بهي جعل كانه جعل
 للخنزير تبعا للخر فان
 وبكل واحد على الاثر
 عشر الخمر دون الخنزير

ووجه الفرق على
الظاهر ان القصة
في ذوات القوم لها
حكم العين والخبر
منه او ذوات الاشكال
ليس يحد الحكم والخبر
منها وان حق لاخذ
للمائة والسلم على خبر
فصله للتخيل فكذا
يجبها على غيره
ولا يجي خبر نفسه
بل يجب تشبيهه
بالاسلام فكذا
لا يجي على غيره
ولو مسمى او امر من
بني تغلب ممال
فليس على العبي شي
وعلى المراكمة على الجزل
لما ذكرنا في السواخر
ومن مسمى ما نشر
جائله درهم
واخيه ان له
في منزله مائة اخر
قد حال

فانما انقضت الى سائر الاموال بقيتها يتبعها ووجه الفرق على الظاهر من اي على ظاهر الرواية لاني ظاهر الرواية ان خبر
لا يغير منه مما سواه بها او على الانفراد من ان القيمة في ذوات القيمة من اخر خبر عن ذوات الاشكال من ما علم العين من خبر
ستماش ولما تخرج في خبره فاما بالقيمة اخبر على القبول كما لو اتاها بالدين من وفي ذوات الاشكال
ليس لها ان الحكم من اي لا يكون في معنى المشي لان ما يكون من ذوات الاشكال ان يجب ان يكون بدله مثلا له اعتبار
بغيره منسوب وان لم يكن مثلا لا يكون انما كان قدما ولا كذا لك الخبر لان من ذوات الاشكال وانما القيمة فيها
لا يكون من ذوات الاشكال ينزل منزلة انما العيين والدين على ذلك انه تخرجها على خبرها فاما بالقيمة لم تجر على القبول
فان قيل لا سلم ان القيمة لما علم العيين في ذوات القيمة الماترى ان الذي اذا باع داره بخبره وشفيعا مسلم بالخبر
بقية الخبر فلو كان ان ما علم العيين لما انما انما القيمة انما القيمة تمام الدين على القيمة نعم انما القيمة العيين
انما القيمة لم يترقى حتى العبا ولا عينا جميعهم بخلاف العشرة وموتى العذر وبل حيث اشبهت بغيره اشبهه لا استقامت
فان قيل فيفس ما قام به خبره انما القيمة خبره لا استقامت في آخره ونقصي بها وينا عليه وقت العادة بغيره وبين صاحب
ومن ذلك نكتة بسبب واختلاف الاسباب ينزل منزلة اختلاف الاميان من وانما خبرنا من اي من ذوات الاشكال
من وان قيل انما القيمة والسلم على خبره نفسه للتخيل ولا يجي على غيره ولا يجي خبره نفسه بل تشبيهه بالاسلام فكذا
لا يجي على غيره من ثم لا يجي على خبره وبسبب السلم على خبره نفسه حتى ان الذي اذا سلمه ولو كان له في خطها او غيره
لما انما القيمة فليكون ولما يمايه وغيره من انما القيمة وبسبب السلم على خبره نفسه وليس للسلم حماية بغيره نفسه حتى
ان الذي اذا سلمه وبسبب عليه لا يجي على غيره ولا يجي خبره نفسه ولو كان له في خطها فليكون ولما يمايه وبسبب السلم على خبره نفسه
وقال انما القيمة لا يجي على غيره من انما القيمة وبسبب السلم على خبره نفسه حتى ان الذي اذا سلمه ولو كان له في خطها او غيره
الى القاضى فاقاضى يامر بالرد وبسبب التسليم والامر بها مائة فانما القيمة بجماعة جماعة لغرض سيوفيه والذالك القضا
فاخر قاضهم ولو مسمى او امرأة من بني تغلب بال من انما القيمة وبني تغلب لان العيين من اهل الحرب الما
على العاشرة ليقين انما المال التجارية بوزنة العشرة لان الماخوذ من بني تغلب لم يملك الزكوة والماخوذ من الحرى على وجه
الجزات لا يجوز من الحماية والظاهر انهم يخذون من بنياننا حتى لو علم انهم لا يخذون من ميساتنا لا يخذون من ميساتهم
ايضا فليس على العيين شي وعلى المرأة على الرجل لما ذكرنا في السواخر من اي الماخوذ منهم في حكم الزكوة فيؤخذ
من السواخر ومن العيين الما ان صاحب مال التجارة لما علم على العاشرة ما يخذون من السواخر في الحاجة الى الحماية من
ومن مسمى العاشرة ما يخذون من السواخر كان الما يسلم او ذميا من واخره ان له في منزله مائة اخر قد حال

عليها الحق لم يترك المأنة التي مر بها فقامت اى ولان اولى باليتى بجمايشة من المصناب هم واما في بيته لم يترك
تحت مما يشاء فاما يصير بما مر به الى ما في بيته فاما يصير فاعلموا بما في ذمهم ليعتدوا به قال لا تترى قوله ليعتدوا
بالجوع الى انما عتدوا ليعتدوا بما مر به ان يكون عالما ونية ليعتدوا ليعتدوا من المال يد في الربح تجربة ليعتدوا
لم يصير بالما في غير ما دون له باو ذكوة كما يشاء اى ذكوة المائتين ليعتدوا بما دون في التجارة فاما انما في غير ما
وليس له اخذ شي سوى الزكوة هم قال من اى محرم له ذلك انما في غير ما يشاء اى في غير ما يشاء اى في غير ما يشاء
اى المأنة وكان ابو حنيفة رحمه الله يقول اول اية في المصناب من المصناب من المصناب من المصناب من المصناب من المصناب
رب المال نية من اى منى المصناب من المصناب من المصناب من المصناب من المصناب من المصناب من المصناب من المصناب
اى استعانة بالبيع والشراء هم فنزل من قوله المالك من يتصدق على من يشاء من اى ابو حنيفة رحمه الله
الى ما ذكره في الكتاب من وجوب العتدوا به وهو قوله المالك من يتصدق على من يشاء من اى ابو حنيفة رحمه الله
لانه من اى لان المصناب من المصناب من المصناب من المصناب من المصناب من المصناب من المصناب من المصناب
الزكوة من بل هو نائب في حق التجارة ولا في حق العتدوا به ولا في حق العتدوا به ولا في حق العتدوا به ولا في حق العتدوا به
ان يكون في المال من يتصدق على من يشاء من اى لان المصناب من المصناب من المصناب من المصناب من المصناب من المصناب من المصناب من المصناب
فيعتدوا به لانه من اى لان المصناب من المصناب من المصناب من المصناب من المصناب من المصناب من المصناب من المصناب
له بما في ذمهم وليس عليه دين عشرة من اى عشرة العتدوا به المأنة في التجارة هم قال ابو يوسف لا اذ
ان ابو حنيفة رحمه الله عن ابيهم المأنة قال الكافي والصحاح في المصناب رجوعه في العتدوا به فانه قاله ولو ذكر
في الضيق وشرح المختصر للكرخي هم وقاس قوله الثاني في المصناب من المصناب من المصناب من المصناب من المصناب من المصناب من المصناب من المصناب
وله التقرب من لان الاذن المأنة وفك في الجرح فصار كالنصاب من اى فصار له المأنة المأنة المأنة المأنة المأنة المأنة المأنة المأنة
في انه ليس بمالك ولا نائب عن مولا هم وقيل في الفرق بينهما اى بين العتدوا به المأنة المأنة المأنة المأنة المأنة المأنة المأنة المأنة
بمالك ولا نائب عن مولا هم ان العتدوا به ليعتدوا به حتى لا يرجع بالعتدوا به عند الموت اى من على المولى من اى
يبيع فيها وما زاد وفيما لم يولد ليعتدوا به فكلان هو المحتاج الى الحماية فاما يكون الرجوع في المصناب رجوعا منه في العتدوا به
على رب المال فكان رب المال هو المحتاج الى الحماية فاما يكون الرجوع في المصناب رجوعا منه في العتدوا به
كان مولا له منه من اى وان كان مولى العتدوا به المأنة ميعم يوفى منه من اى من المولى من لان المالك
من اى المولى من الا اذا كان على العتدوا به من خطب بماله من فليس له الا يوفى من المولى ايضا ما لا تفت

عليها الحق لم يترك المأنة التي مر بها فقامت اى ولان اولى باليتى بجمايشة من المصناب هم واما في بيته لم يترك
تحت مما يشاء فاما يصير بما مر به الى ما في بيته فاما يصير فاعلموا بما في ذمهم ليعتدوا به قال لا تترى قوله ليعتدوا
بالجوع الى انما عتدوا ليعتدوا بما مر به ان يكون عالما ونية ليعتدوا ليعتدوا من المال يد في الربح تجربة ليعتدوا
لم يصير بالما في غير ما دون له باو ذكوة كما يشاء اى ذكوة المائتين ليعتدوا بما دون في التجارة فاما انما في غير ما
وليس له اخذ شي سوى الزكوة هم قال من اى محرم له ذلك انما في غير ما يشاء اى في غير ما يشاء اى في غير ما يشاء
اى المأنة وكان ابو حنيفة رحمه الله يقول اول اية في المصناب من المصناب من المصناب من المصناب من المصناب من المصناب من المصناب من المصناب
رب المال نية من اى منى المصناب من المصناب من المصناب من المصناب من المصناب من المصناب من المصناب من المصناب
اى استعانة بالبيع والشراء هم فنزل من قوله المالك من يتصدق على من يشاء من اى ابو حنيفة رحمه الله
الى ما ذكره في الكتاب من وجوب العتدوا به وهو قوله المالك من يتصدق على من يشاء من اى ابو حنيفة رحمه الله
لانه من اى لان المصناب من المصناب من المصناب من المصناب من المصناب من المصناب من المصناب من المصناب
الزكوة من بل هو نائب في حق التجارة ولا في حق العتدوا به ولا في حق العتدوا به ولا في حق العتدوا به ولا في حق العتدوا به
ان يكون في المال من يتصدق على من يشاء من اى لان المصناب من المصناب من المصناب من المصناب من المصناب من المصناب من المصناب من المصناب
فيعتدوا به لانه من اى لان المصناب من المصناب من المصناب من المصناب من المصناب من المصناب من المصناب من المصناب
له بما في ذمهم وليس عليه دين عشرة من اى عشرة العتدوا به المأنة في التجارة هم قال ابو يوسف لا اذ
ان ابو حنيفة رحمه الله عن ابيهم المأنة قال الكافي والصحاح في المصناب رجوعه في العتدوا به فانه قاله ولو ذكر
في الضيق وشرح المختصر للكرخي هم وقاس قوله الثاني في المصناب من المصناب من المصناب من المصناب من المصناب من المصناب من المصناب من المصناب
وله التقرب من لان الاذن المأنة وفك في الجرح فصار كالنصاب من اى فصار له المأنة المأنة المأنة المأنة المأنة المأنة المأنة المأنة
في انه ليس بمالك ولا نائب عن مولا هم وقيل في الفرق بينهما اى بين العتدوا به المأنة المأنة المأنة المأنة المأنة المأنة المأنة المأنة
بمالك ولا نائب عن مولا هم ان العتدوا به ليعتدوا به حتى لا يرجع بالعتدوا به عند الموت اى من على المولى من اى
يبيع فيها وما زاد وفيما لم يولد ليعتدوا به فكلان هو المحتاج الى الحماية فاما يكون الرجوع في المصناب رجوعا منه في العتدوا به
على رب المال فكان رب المال هو المحتاج الى الحماية فاما يكون الرجوع في المصناب رجوعا منه في العتدوا به
كان مولا له منه من اى وان كان مولى العتدوا به المأنة ميعم يوفى منه من اى من المولى من لان المالك
من اى المولى من الا اذا كان على العتدوا به من خطب بماله من فليس له الا يوفى من المولى ايضا ما لا تفت

الصحاحان الواجب في ربيع العشرة قال احمد و مالك في رواية و ان في ان الواجب فيها الخمس مثل قولن وهو قول
 المزني و الثالث ما له بلا عيب و مؤنة فنية العشرة و ما له بتبث مؤنة كالمعيرة بالنار و نحوها فنية ربيع العشرة و قال مالك
 في رواية عن حماد بن عيسى في المعدن و في كل ما يخرج من الارض حتى القيروا كلهم فلا يشترط الحول في قولن لاشناضي و هذا
 هو الصحيح من غيره و قال مالك و في قول اخر يشترط الحول لانه كالكورة و في نسخة ان قبنا ان الواجب فيه الخمس لا يشترط
 الحول قولنا و اما و ان قلنا ان الواجب فيه العشرة فجهان احد هما انه يشترط لانه حتى يتعاقب بالذبيب و الفضة فيعقبه في
 كالكورة و الثاني و هو الصحيح لا يشترط لانه من انزال الارض فلا يعقب فيه الحول كما في الجيوب العشرة و لانه شئ اى ان
 كل واحد من الذبيب و الفضة هم ما اكله شئ يعني عين النماء و الحول للقيمة شئ يعني شئ الحول للقيمة فالنماء عين
 النقدين فلا يجب اشتراط الحول فان قلت ذكر في جانب الشناضي عدم اشتراط الحول و لم يذكر في جانبنا ان عندنا
 كذلك قلت لان الشناضي قائل بالكورة و كان عليه ان يشترط الحول فنفاه بما ذكره من اليل و نحن نقول لا خمس
 فلا يشترط فيه الحول و لما قوله عليه الصلوة و السلام شئ اى قول النبي عليه الصلوة و السلام و في الكورة خمس
 رواه الامامة السني في كتبهم من حديث ابى سلمة عن ابى هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه و سلم اعلموا
 جبار و البير جبار و المعدن جبار و في الكورة خمس اعزبه بطول و مختله و الكورة يطبق على المعدن و على المدفون كما ذكرنا
 و وجه التمسك به انه سئل عليه الصلوة و السلام عما يوجد في الطريق المار و الخراب العادي فقال فيه و في الكورة خمس
 فخطف الكورة على المدفون فعلم ان المراد منه المعدن و في رواية عن ابى هريرة سئل ما لك ازار رسول الله قال الكورة
 الذي خافه الله في الارض فان قلت لو كان الموجود في المعدن ما و ان الضباب و الواجد فغيره يعني ان لا يجب
 لما ان مصرف الخمس الفقير و هو فقير كما في اللفظة و كذلك لو كان الموجود لضبابا و الواجد يدون قلت الحديث عام شامل
 الفقير و المديون فان قلت لو كان الواجد و ما ينبغي ان يؤخذ منه الكل كما لو كان حربيا لانهما في الكفر سواد لا
 استحقاق لهما في الغنيمة قلت لا بل للذي حوشت الغنيمة فان اهل الذمة لو قاتلوا اهل الحرب فانه يضع لهم في الغنيمة فجاز ان
 يكون لهم حظ فيها حكم الغنيمة اما المحبى فلا حظ له فيها سوار قاتل باذن الامام او بغية او فنه فاعطى له من الغنيمة شئ فان
 قلت الجزاء لا يجب فيه الكورة كالحديد و نحوها لا يجب حتى المعدن كالغير و ج لا يطلع فان قلت حج الشافعي لربع العشرة
 عليه الصلوة و السلام قطع لبطلان بن الحارث العادي و القلبية و هي مواضع بناحية المدينة فاعز منها الكورة ربيع العشرة
 فيؤخذ منها ربيع العشرة الى يوم القيامة واه مالك ابو داود و القلبية بفتح القاف و البار المعوجة و قال البكري هي من جهة
 الفرع بغير القاف و الراوي من اعمال المدينة و الصغرى و الواو اعمالها من الفرع و مضافة اليها قلت قال ابن عبد البر

ولا يشترط
 قول
 في قول
 لانه عام
 كل ذلك الحول
 للتنمية
 وكنا
 قوله
 عليه
 السلام
 و في
 الركائز
 الخمس

وهو من الزكوة فانطلق
على العرش ولا يكافئ
في اليد الكفة وهو كما
ابينا غلبة كانت غلبة
وفي الفلك الخمس مخرجا
الصبيد لا يمكن في
احد الان للعناصر ما
حكمه لنحو اهل الظاهر
والا الحقيقة فلو وجد
فالمعبر والعلمية من الخمس
والحقيقة في حق الاربعة
الاخماس حتى كانت
للوارد ولو حتى ذكرا
معد فليس فيه شيء
عند الحقيقة ولا اجده
لحسن الاطلاق لم يكن
ولانه من اجزاء
الامر من مكس فيها
ولا مؤنة في
سائر الاجزاء
فكان في هذا
الجموعان الحيز
لا يخالف الحيلة

وقال ابو بصير في شرح الفلك الخمس فيه انما هي المصلحة والسلام المربك وانما قال يوزن منه وقال النووي في شرح الزكوة
وقال الشافعي في بيان انما هي اهل الحديث ولوايته لم يكن فيه رواية من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يبعثني هو كما
قال الشافعي في روايته ما كان قيل قد اعترف الشافعي انما تجوز في لم يثبت رفته عن ذكره تجاوب كافي لان كونه به به بعد
اقراره بذلك بغير دليل فان قلت رواه ابو روي عن كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
انه اخذ من سادات القباية الصدقة موصولا او فرجة المبيتي قلت كثير جمع على منعه لا يخرج منه ذكره البزار وانفرد به ابو جرة
ولم يأت على سنده وقال يحيى بن معين كثير ليس بشي وعن احمد بن حنبل وعنه الليث بن سعد وقال النعمان بن حمران انما هي
وهو من الركوش اي الركاز مشتق من الركز وهو الانبات والاهني حقيقة في المعدن ولانه منق من ارضه كما في الكنية مجاز
للمجاز ومن الغلق على المعدن من لما ذكرا كانت اراوة المعدن من الركاز افاق الحقيقة هم ولا ينش اي ولان الشافعي
المعدن هم كانت في ايدي الكفرة وحولها من بالماز الملهة اي جمعا وعاوتها من ايدينا غلبة من اي من بهيم
وكانت غلبة وفي الغنائم الخمس من اي الواجب العيان في الغنائم الخمس بالنفس هم بخلاف العبيد من جواب عما
قاله الشافعي انه قال سبقت يده اليه كالعبيد لانه لم يكن في يد احد من اي لان العبيد لم يكن في يد احد
فلم يكن يدهم الوجوب في العبيد على عدم الوجوب في المعدن وقياسه على العبيد قياس بالعارف وهو غير صحيح هم لان الشافعي
يا كنية من جواب عن سوال قد روي على قوله كانت غلبة تعديران يقال لو كانت هذه غلبة حتى يجب فيها من
كانت اربعة اجناس للمغنين لان الحكم في الغلبة كما اذا جاب بقوله لان للمغنين يا كنية لا حقيقة لهم لثبوتها
على الغائب من اي لثبوت اليد الحكية على ظاهر الارض هم وانما الحقيقة فلما وجدش اي واما اليد الحكية في ظاهر الارض
ظاهر هم فاقبنا الحكية من اي اليد الحكية من حق الخمس والحقيقة من اي اليد الحكية من حق الارزاق لانها
حتى كانت للواحد من انما عملوا الكذا ون العكس لان الحقيقة اقوى من الحكية ولا انهم اعتبروا اليد الحكية في جميع
من انما عبادة يتناولها انما تاملنا البصل بها في حق الغنائم ويتطيل العمل في تعيين من يدهم ولو جازي واربعون
فليس فيه شيء غزلي خيفة رحمة الله وشي وبه قال احمد بن حنبل والواجب لهما او فيهما وقال الشافعي ابو يوسف ومحمد
في الخمس من المال عندك والشافعي يحب الزكوة في الحال هم لاطلاق ما رويناش وهو قوله صلى الله عليه وسلم وفي الركاز
ان المعدن هم من اجزاء الارض مركب فيها ولا مؤنة في سائر الاجزاء فكذلك لا مؤنة هم في باقي اجزائها لان الجوز ولا
يخالف بجملة من فان قلت لو كان المعدن من اجزاء الارض ينبغي ان يجوز به التيمم واجب بان التيمم يجوز ما يجوز

الامن ابرارها عاقبة وبها ليس من جنسها قات في تال الكسبي هم ككلاف الكثر ما فيهم مركب فيا ش كذا في الامن ان الله لما
 التما حيا به قال لا ترى لملكك احد بالشر فاجب من الحديث والى جواب منه انه عام مخصوص منه الاجزاء فخص القساع فيه
 وقيل ان الامن لما خص به الدار كما نفل بها والامان به الولاية هم قال ش اى محمد بن الجاه الصغير
 هم وان وجد ش اى المعدن هم في ارضه من ابني عذيقه روايتان ش في رواية الاصل لا ش في رواية وفي رواية
 الجاه الصغير فيه الحسن هم ووجه الفرق على اصد لها ش اى على احدى الروايتين هم وفي رواية الجاه الصغير ان
 الدار ملكت فاليه من المون فلم ينس هم وون الارض ش اى بخلاف الارض فان فيها ثوبة الخراج والعشر
 فيه منس هم وانما ش اى ويكون الثوبة فيها هم ووجه الفرق في الارض وون الدار ش تقرير الفرق ان الام
 وان اصفى الارض للملك ما اهل الموضع ووجه الفرق في الارض فيها هم فكذا به الثوبة ش اما الدار فخاص بها
 لعن الحقوق كما في حكم المعدن هم وان وجد ركاز ش اى كذا انما منه به الركاز اسم شركين المعدن الكثر
 وقد فرغ من بيان المعدن واراد به الكثر هم ووجه الفرق فيهم ش اى في ارضه عند الشا في الضام للمار ش
 وهو قوله على الصلوة والسلام في الركاز الحسن فان قيل في هذا المشرك يلزم تعين المشرك وهو لا عموم له لانه يستدل بالثوبة
 على وجوب انفس المعدن يستدل بها على وجوب انفس الكثر ونقط الركاز شركين المعدن والكنة لما قال الضابط
 هم واسم الركاز فيخلق على الكثرة في الركز في ش اى في الركاز هم وهو الاثبات ش وفي المعدن بذاتي الضابط والى
 عن سوال المذكور ان هذا شرك من ش فان الركز الاثبات والركاز اثبت فيقال المعدن والكنة بالغي العام وكن
 كل واحد من انواع العام لاس النوع المشرك فظير به قوله عز وجل ووروا به اربع فائتة ناول البيع والشراء وكلها بهام
 بالغي العام وهو ما قلته المال بالمال فان قلت الرد بالركاز المعدن بلس العلف في الحديث الذي معنى قلت اضعف لما
 وخول الكثرة في الجواز ان يكون تعين التخصيص كما في قوله تعالى في ربنا يغفل ولو الذي هم ثم ان كان ش اى الكثر هم
 على ان لا يابى الاسلام كما كتب عليه كية الشما وقوله فبشره ان نقطه ش في الكثر هم وتعرف كذا ش اى حكم القطع هم
 في موضعنا ش في كتاب القطع هم وان كان على ضرب اهل الجاهلية كالنقوش على الصنم ش وهو ما كان له جسم
 او صورة فان لم يكن له جسم ولا صورة فهو وثن وقال ابن الماثية الصنم ما اتخذ الناس دون المتعالي هم فغيب ش
 كل حال ش يعني ان كان الموجود فيها او فقهه او رر صاها او غير ما وسوا كان الواجب فيه الاكبر احرا وعبد سلما
 او ذميا او كرا كان او شى وسوا وجب في داوا وارض او بوات الا اذا كان الواجب جريا او ستا خا فيؤخذ الا
 اذا كان الامان اقطع للمال لقوله على الصلوة والسلام لمسلمون فغيبهم عن انان وبعث في رن مملوكة خلت

مخلوكة الكرا كان غير
 مركب فيهم قال وان
 في ارضه فعلى حصة
 فيه ربا ش ووجه الفرق
 على احد فهما وهو رواية
 الجاه الصغير ان الدار
 ملكت فاليه من المون
 دون الارض ولها وجب
 للعشر فالركاز هو
 دون الدار فكذلك هو
 وان وجد ركاز في الارض
 فيه الحسن عندهم لما في
 واسم الركاز يطلق على الكثر
 المعنى الركز وهو الاثبات
 شمل ان كان على
 ضرب اهل الاسلام
 كالصنم عليه كية الشما
 فهو مثله للقطع وقد
 عرف حكمه في موضعها
 وان كان على
 ضرب اهل الجاهلية
 كالنقوش عليه
 الصنم ففعله
 للحسن على كل حال

أما كانت الدرّة في الصدقة فهي المشتري لان السك ياكل الصدق وكلما بالسك فهو للمشتري ولو اشتري جملها فهو جار
 في بلدته ويناظره لم يكن لانه لا ياكل عادة هم بخلاف المعدن لانه من اجزائها فينتقل الى المشتري ثم ينجي بانقال لان
 اليد لانه من عروق الارض هم وان لم يعرف الخطا لم يعرف الى ان يصحى بالعرف له في الاسلام ثم لم يعرف الخطا ولا
 رواية يعرف الى آخره وهو اختيار الحسن بن زكريا ابو اليسر يوضح في بيت المال لكذا ذكره التبركاشي هذا اذا لم يقبل مالك
 الارض انا وضعته فان ادعاه فالقول قول مالك بالاتفاق وان تصادقا انك فيه خلاف في ابو يوسف وقال الشافعي في المال
 اولى اذا ادعاه ويد قال مالك وان نازعه غيره وكان للمالك والى لان الظاهر ان ما في ملكه له ولو لم يدعه ولم يعرف
 حاله ما ظهر للمدعي ان لا يجعل لقطعة لغيره سنة وتلكما وعلى العقار انه مال ضائع يدفعه الى الامام ليضعه في بيت
 المال ولو كانت الارض في يده باعارة او اجارة وادعى ان المال فيه فهو اولى ولو نازعه من اخرج فالقول له في بيت
 بشرط الامكان لانه صاحب اليد وقال المولى المالك والى لان الدين تابع للارض وفي اعتبار التصرف قولان
 احداهما لا يتبرك بقول العوم الحديث وفي الحديث يتبرك ذكره في الامام وكذا في الحديث هم على ما قالوا ان ابي التمارين
 هم ولو اشتبه الضرب بش بان لم يعرف اهل موضع الاسلام او الجالية هم يحسن جابا في تمامه للذهب لانه اصل
 شئ اى لان الجابا في اصل اهل اقليم هم ويقل اسلاميا شئ اى جعل اسلاميا هم في زماننا لتقام الامم
 شئ اى عند الاسلام فان الظاهر ان ليس بمذوق الكفاية لو علم انه مذوق خمس والباقي للواحد اى من كان يورث
 لان عليا رضي الله عنه فعل كذلك الا ان يكون حربيا وقال الشافعي ايعر فمنا من ومن دخل دار الحرب فوجده
 في داره فمضمرا كان شئ في المحيط وضع محمد بن هاشم في الجاهل في الزكاة قال شيخ الاسلام اياها كان زكوة
 لا الكثرة والعقود في وضعها في الكثرة هذا ايهن كان الكثرة والمعدن في هذه الصورة سواء وقال لا ترازى بينهما
 اعلم ان الدار في دار الحرب اذا وجد كذا او وجدنا او كثر افعال وجوده في الصغار فمؤله بائس سواء دخل بائس
 او لغير بائس انتهي قلت النصف فبقوله بائس اذا وجد في داره ايهم لانه اذا وجد في الصغار في غير بائس فمؤله
 ولا يخفى دخل بائس او لغير بائس وبه قال ابن المايقول من المالكية وفي القتيبة ان دخلها بائس واخرجها ملك ولا يطيب
 له وقال الشافعي ان وجد في دار الحرب في موات لا يدرى ان عنده فخيرته خمس الباقي له وكذا اذا كانوا يدرى عنده في الصغار
 وقال مالك هو بين الحروب والاولى بين الولا يخرج الخمس هم رده عليه ثم شئ اى على اهل الحرب هم تحسروا
 عن التذم شئ اى لابل المارة من البذر الذي هو حرام لقوله عليه الصلوة والسلام لكل غادر ولو يعرف بيوته
 هم لان ما في الدار في يد صاحبها خصوصا شئ اى من حيث ان خصوص ايعني فحق ليس لغيرهم وان وجد في الصغار

بخلاف المعدن لانه
 من اجزائها فينتقل
 المشتري وان لم يعرف
 الخطا لم يعرف الى
 مالك يعرف في الاسلام
 على ان لا يورثه الضرب
 يجعل جابا في ظاهره
 المذهب لانه اصل
 وفي جعله لاجل الجابا
 ذاعنا لتقام الامم
 ومن جعل دار الحرب بائس
 فوجده داره فمضمرا
 عليهم تحسروا عن الذم
 لان ما في الدار في يد
 خصوصها وان وجد في الصغار

شراؤا بظنائة وموئنه بالمالك لاحد فيهم فوله من اى كلة ولا يحسن عند الشافعي بحسنهم لانه ليس به احد على
 ان يخصص ظلاله من راسه فان قيل يدعى ثمانية على الصحر فان التماس لو وجد شيئا من ذلك في دارنا في الصحر
 لاعتد له فيه ثبوت بذا عليه حكما يجب ان يكون كذلك وما وجد التماس مناسفة دارهم حيث الميعة في دارنا في الصحر
 لاحتققة واجب بان دارنا وارا احكامهم فتعتبر الميعة فيها بخلاف دارهم فانها دار قمر لا حكم فتعتبر فيها بالحقبة لا بالحقبة
 وذلك لم يوجد على ما في الصحر كذا في مانع من الامة وفي شرح الطحاوى واما ان اصحاب الامية في دار الحرب والمسلم
 الذي لم يهاجر اليها من كثر او معدن فهو كالتماس الا فيها اصحابا في ملك الحربي فهو لها ما عشرين والاحسن واذا اخرجوا
 فللباس التماس ان تخلص على ايدى يمين بوجوبه في حرم مسلم او ذى او يكتب او يدبر او ام والمسلم او ذى في دار الحرب حتى
 يستقدهم وان اتى ذلك على مثل بعضهم لا يجوز لا يخرج يمينهم ولا يسلطوا كانوا في دار الحرب في اسماهم هم ولا شى في مثل
 اى الامس فيهم لانه بمنزلة متلفعين غير محاربين اى لان هذا الواجب في الصحر التماس الذي يبيع اى شيئا
 للمدعى خفية من غير استيلاء وبه نرى قوله غير محاربين قال شافعي في المجموع ان يبيعهم وليس في الفروع الذي
 يوجد في الجبال من شى انما قيل بقوله في الجبال اتران انما يوجد بها او غيره مما ذكره ابن الزبيق والكلوب في خبر
 الكفار فابى بيب قهر فافهم بحسن الاتفاق لانه في القصة كسار الا وهو لم يقله عليه الصلوة والسلام شى اى يقول
 صلى الله عليه وسلم لا تفسخ الحرب شى داروا ابن عدى في الكمال عن محمد بن ابي عمر الكلاعى عن محمد بن عيسى عن ابي
 برة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا زكوة في الحرب ومنفذ ابن عدى عن ابن عمر بن ابي عمير قال لا يجوز الا اعلم غنينة
 بقتية وحدية منكم وغير محفوظ واخرجه ايضا عن محمد بن عبد الله الغزالي عن ابن عيسى عن محمد بن الحسن بن ابي عبد الله
 فيهم فيه واخر ابن ابي شيبة في منصفه عن مكرمة قال ليس في حجر الكلوب ولا حجر الزم زكوة الا ان يكون التجارة فان كان
 التجارة فزكوة الزكوة وقال الشافعي لا يفسخ الحرب والفروع جبر لانه لا يطلع ويجوز ليعلم الا ان بعض التجار انهم بعض وذكر
 في بسوط الزكوة في الحرب وهو محارب يرويه وفي الرقيق بحسن شى اى ان الرقيق يجب فيه يمين من هو فارسي محارب قد
 عرف بالحق فوجع الباطل بوجدة ونعم من يقول بكسر الباء بعد الهمزة هم في قول في غنينة اخذ به قول محمد بن خالد بن يوسف
 ابو ينفقة يقول اول الاشياء فيه وفي قوله الاول كان يقول اول الاشياء فيه وكنت اقول فيه يمين فلم ازل اناذره واقول
 كالا صاص حتى قال فيه بحسن ثم ريت ان الاشياء فيه فصار الهاصل ان قول ابى ينفقة الآخر وهو قول ابى يوسف الاول وهو
 قول محمد بن الحسن وعلى قول ابى يوسف الآخر وهو قول ابى ينفقة الاول الاشياء فيه لا يمين من يمينه ولا يستطيع رب يمينه
 فهو كالقير والقرط وقال الترمذي شى قال ابو يوسف لا يمين من يمينه بديل الميعة حتى بالذلة فصار كاللفظ ولما

فهو له لانه ليس في حد
 على ان يخصص فلا يجد على
 ولا شى فيه لانه بمنزلة
 غير محاربين قال الشافعي
 الذي يوجد في الجبال من
 قوله عليه السلام بحسن
 في الحجر من الذين يحسنون
 ابى حنيفة روى اخرا وهو قول
 نعم روى خلافا لابي يوسف

انما هو اذ به حرارة محمرة مضاعفا كما لو اذيب بالاناء وبعيناهم ولا تمسح باللو لود العنبر عند اذيتة ويحتمل ان يكون
 بغيره من لود او من واللام والثانية بالود والاولى بالزينة وكما قال في الاول اربع لغات قيل لا يلائق تخفيف الزينة
 لانه واللو لا يطر البع في الصدق فيدعي لودا فعني هذا انما هو لا تشي في المال وقيل ان اذيت به ان يكتف فيه بالود
 والعنبر قيل ان اذيت في البحر فلهذا يشي في البحر كما رواه ابن ستم عن محمد وقيل انه يخرج في كل يوم الى السائل فون
 في الاشجار تشي وقيل في تشي وابة وليس في انشاء الدواب شي ذكر ذلك في البسوط وقيل يخرج من بين في البحر
 قيل العنبر يت يكون في قعر البحر فباقيته المحوت فاذا استقر في بعض بقعة فارتدته والمياه تباد المحوت في البحر وقيل ان
 زبد البحر قالوا ان البحر اذا تاملت فيه الامواج صارت منها الزبد فلما يزال يضرب الريح بعضها على البعض حتى يكتسب من
 صفي الزبد فيقع عليه ثم بعد ذلك في السائل ويندب بالاشعة بين الزبد جفاء واليه اشار الله تعالى في كتابه
 فانما الزبد ينسب جفاء والماضيغ الناس فيكم في الارض والارض في الماء والزبد منه وقال ابو يوسف فيما
 تش اي يجب النفس فيها اي في اللؤلؤ والعنبر وفي كل حلية تش اي يجب النفس في كل حلية ايضا ثم خرج من البحر
 خمس تش الحلية على وزن فعلها بالكرهية ما يزين بين الذهب والفضة وغيرهما في البسوط قال سنان
 لود الذهب والفضة في قعر البحر فيجب فيه شي لان ما في البحر ليس في يداه قط لان قعر البحر من قعره لان عمر
 رضى الله عنه اخذ خمس من العنبر تش هذا غريب عن محمد بن الخطيب واما ما عن محمد بن عبد العزيز رضي الله عنه من رواه غيره
 في مضعة اخبرنا محمد بن سنان بن الفضل عن محمد بن عبد العزيز ان الخمس من العنبر رواه ابن ابي شيبة في مضعة ضاها
 وكعن محمد بن سنان عن محمد بن عبد العزيز عن العنبر فان قلت روى ابو يعين في كتاب الاموال انما الحكم من حم
 عن عبد العزيز بن محمد عن جابر بن روح عن رطل قد سماه عبد العزيز بن عباس عن علي بن ابيته قال كتب الى عمر بن
 ان اخذ من العنبر العشرة قلت قال ابو عبيدة هذا اسناد ضعيف وقول الي يوسف بن قول الحسن البصري والزيهري
 وعمر بن عبد العزيز رضي الله عنهم ولما تش اي ولا في حقيقته ومحمد ان قعر البحر لم يرد عليه القعر تش اي بالاناء
 لعدم القدرة ثم فلما يكون الماخوذ منه نية تش ولا شي فيه ثم وان كان الماخوذ منها افضة من ش وحصل
 بما قبله ثم وان روى عن عمر رضي الله عنه تش هذا جواب عن استدلال الي يوسف بقوله لان عمر اخذ من الخمس العنبر وروي في
 روى عن عمر بن محمد بن سنان بن روح عن اي ودفه ورماه الى البحر ثم يقول تش اي بوجوب الخمس من العنبر الذي روى
 البحر نقول فلم يبق عند محمد بن يوسف في حديث عمر وقال السفاقي لكن لا يخرج قول الي يوسف بطلان ما ذكر
 في الكتاب بن وسره البحر الذي يجب فيه الخمس فان في حديث ابن عباس كان العنبر ما وسره البحر ايضا على ما ذكره

والفصل في اللؤلؤ والعنبر
 ابو حنيفة ومحمد ردا وقال ابو حنيفة
 رده فلهذا في كل حلية تش
 من البحر خمس لان عمر رضي الله عنه
 الخمس من العنبر في كل حلية
 لم يرد عليه الا ان يكون هو
 منه غنمة وان كان ذهبيا
 اذ فضة والمروى عن عمر رضي الله عنه
 وسره البحر في نقول

في المصنوع وفي الخمس عنه فلما بد من زيادة القيد الذي يوجب الخمس لغيره وجعل في الحديث عنده من هو ان يقال والمروي
عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه فيما سوره البحر الذي من دار الحرب فدخل الجيش دار الحرب فوجدوه على ساحل بحر دار الحرب فاختدوه فكان
تيمنة فنجح الخمس في ما حاربه البحر الذي من دار الاسلام واخذوا من الناس او فيما سوره البحر
الذي من دار الحرب ولكن التيمنة واحد من المسلمين فلما ضمن فيه لانه لم يزل له التمسك لاجل ما به فليس فيما اخذوا التمسك من شيء
قلت هذا الطويل لا يفيد الا ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه قد ثبت كما ذكرنا بل روي عنه خلافة كاهن واما ابن عباس فان
ابن عباس روي عن ابن جريح عن داود بن عبد الرحمن العطار سمعت عمر بن دينار يحدث عن ابن عباس قال في التيمنة روي
عنه خلافة رواد عبد الزقاق بن جابر النعمري عن ابن طاووس عن ابن عباس عن ابراهيم بن سعد ان عاصم بن سنان
عباس رضي الله عنه قال ان كان فيه شيء فالتمسك بالاثارة في لابي يوسف بقوله روي ان علي بن
ابن عباس روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه في خبره وحدث على ساحل البحر فكتب اليه بذلك سيب بن زيد بن ابي
الخمسة قلت لم يبين من روي هذا من اهل الحديث وهل هو حديث صحيح او ضعيف مع ان له دعوى عريضة في هذا الباب وتبين
السبب في وضع نقطة واحدة بين السببين يجب ان ينظر الناظر فيه انه سبب باين من موحدتين وليس هو السبب في
العمامة يسكنون الا ان اخرجوا خوف وفي آخره باربعة وقال الزمخشري رحمه الله السبب جمع سيب بن زيد بن ابي
في الجاهلية المحدث وقال ابن الاثير السبب الزكاز وقيل السبب عروق من الذهب والفضة لتيب في المعدن
اي مسكوب فيه وينظر انتهى فالتيمنة في الاثر لا في لابي يوسف غير مناسب لانه لا يطابق قول ابي يوسف
في التيمنة في الخبر على ما ذكره في التمسك بل هو متعارف وجدر كما ذكرنا في التمسك بالصفة وقوله كانا نصب
على الحال اي وجعل في حال كونه كالاحمال كونه منوعا في البيت وغيره من التيمنة في الاسم فنه في المعدن
باب الحال تقول هذا الطبيب منه رطباً وانهم المراكز ولم يفسر وكما فسر فيما قبل من فسر الاثر في بقوله متعارف وجدر كما ذكرنا
اي كثر المعنى او او جدر متعارف في ارض غير مملوكة سبب فيه خمس فقال تاج الشريعة الفاظ الشارح في تفسيره المتعارف فلهذا كان
انه من معدن او يد كل ما يتبع شيئا ما او امانا او علما او آية ذهب وفضة او صا صا او حديد او قال السفياني المتعارف ما يتبع
بني ابيست من الوضاح ونحوه وقيل المراد بالذهب والفضة مالا لا يبيع ولا يبيع مكرارا
مخصصا من غير فائدة في حق الذهب والفضة وان لفظ الكتاب وهو قوله لانه تيمنة فنه في الذهب والفضة يقتضي ان
يكون المراد بالمتعارف الذهب والفضة قلت روي في الامام عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
الزكاة الذهب الذي يثبت بالارض ورواه البيهقي في المعرفه وفيه ابو يعلى جابر بن العري قال يحيى صدوق

متعارف كانا

وقال ابو زرعة ليس بثبته وراه البصير في الضمان ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الزكاة خمس قبيل وبما الركا
 يا رسول الله قال انذهب الذي غلبه في الارض يوم خلقت وذكره في الامام ايضا ولم يحكم عليه نيل على ان يتنازعه ومعه من يملكها
 وبعده من خبر الميراث ومنه خمس اش اى كجب فيه الخمس من سناه وجد في ارض الاملاك لما شق قيد قوله لا مالك لها لانه اذا
 كان له مالك فاحكم فيه كما ذكر في انذهب والفقهاء لم يوافقوا فيه بزيادة انذهب والفقهاء ش يدل عليه حديث ابى هريرة المذكور ايضا
باب زكوة الزروع والثمار في بيان احكام الزروع والثمار لما فرغ من
 بيان العبادات المالية المطلقة شرع في بيان احكام العبادات المالية المقيدة وهذا العشر عبادة مينة
 معنى العشرة على ما عرف فيكون مقيدا واطلاق اسم الزكوة عليه ان العشر يعرف بمصارف الزكوة
 وقال الامام بدر الدين الكرورى رحمه الله في الزكوة انها خرجت على قولها لانها في ثمرات الفواكه والحب والنباتات
 زكوة ولم يقدم صدقة الفطر على العشر لان مناسبة العشر بالزكوة اقوى لكون كل واحد منهما مائنا على القدرة المسيرة ولا
 تتساويهما وهو الملك بخلاف صدقة الفطر لان سببا لراس والاعمال في وجوب العشر قوله تعالى انفقوا من طيبات ما كسبتم
 ومما اخرجنا لكم من الارض قال المفسرون الاتفاق من المكسب اخراج الزكوة والاتفاق من الخرج من الارض
 اخراج العشر وقوله تعالى وتواضعوا يوم حصاده وقول النبي صلى الله عليه وسلم في اياه النجاشي من حديث الزهري
 عن سالم عن ابن عمر قال قال النبي صلى الله عليه وسلم فيما سقت السماء والعيون وكان العشر بالاعشار وفيما سقى بالانفاق العشر
 واخرج مسلم من حديث جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما سقت السماء والعيون وكان العشر بالاعشار
 وفيما سقى بالانفاق العشر قال ابو عبيدة رضي الله عنه في قليل ما اخرجت الارض وكثيره العشر من الاصل عشران كما كتب
 في الجبان ويقصد به تقياء اشتغال الارض بفتح العشر المحبوب والبقول والرباط والرياحين والوسمة والزعفران
 والورد والورس وجوز سبب ابراهيم وعبد حماد وزفرية قال احمد قال عثمان بن عبد العزيز ذكره ابو عمر وعبد
 عن ابن عباس وش وقال ابن المنذر لا تعلم احدنا كم ثمر النخل قال السجسي لقد كتب في ذلك فانه لا يخفى عليه من ثمر
 غيره وانما عصبه حكمة على ارتكاب منكم سواء سقى سباحش السبح الماء الجاري من سباح الماء اذا جرى على الارض وتنا
 على ان يقول ثلث سقى كما في قوله تعالى وستوا جهنم او سقت السماء الاول ان يقول العشر والصف العشر لان اولها
 احد بن علي ما جاد في الحديث الذي مضى قلنت انما سميت الشجر بالاسمين لان وجوب العشر في بلاد المسلمين
 انما افاض الارض التي تاتي من الانهار ومن المطر اكثر مما سقى بالالم واليب نظير العماران في ابى بكر وعمر لان خلقا
 لم تكن جامعة من ولايت ابى بكر فمكة فيكون عدل عمر اكثر فلذا ابراهم الما الخطب والقصب وانشيش من وكذلك ليشي الثمن

فهو الذي وجد في

الحكم على كل واحد

الارض كما ملك لها

لان عظمه بمنزلة

الذهب والفضة والذ

باب زكوة الزروع

والثمار قال

ابو حنيفة في قليل

ما اخرجت الارض كثيرا

العشر سوا سقى سقى

او سقت السماء القصب

والخطب والانشيش

واسع وذكر في الميسوط الطرافة عرض الحطب والسعف ورق جريد النخل الذي يصنع منه الماروج وغيره والماروا بقصب الفارسي وهو الذي يدخل في الانبيبة ويتخذ منه الاقدام مثل هذا اذا كان العصب تثبت في الارض وبجبال اما لو اغرنا الارض بقصب فايجب فيه العشرة وكذا الاسيماجي والمغنياني والموبري وتجب في قصب السك والذريسة وروسي الصحاب الاطال من ابي يوسف انه لا تجب في قصب الذريسة وهي رواية عن ابي حنيفة وفي لغة خراجة وسحوتة عطر نصير الى البياض بعفوة تجلب من الهندوسية ذريسة لا تزيد في ذرة ذرة ويحكي الكلام فيه في الكتاب ثم وقال لا يشي ابي يوسف ومحمد رحمهما الله الا يجلب العشرة الا في الماشرة باتية ش كانه في الشير والجوز والوز وفي الفتق على قول ابي يوسف وعلى قول محمد لا يجوز وفي المغنياني عن محمد انه لا يشتر في التبن والفتق والجوز واللوز والبنق والنوب والموز والخروب وعنه يجب في التبن والفتق قال الكرخي موالج عنه ولا في الاطبخ وسائر الادوية والسر والاشنان ويجب فيها يجب منه ما يبقى سنة كالعنب والرب وغيرهما من ان كان اسيماجي منه النجب الرقة لا يجب فيه العشرة ولا يجب في العفوة والصنوبر والحلبة وعن ابي يوسف انه اوجب العشرة في النخا وقال محمد لا يشي فيه كالرياحين في الميسوط عن محمد في التبن والاباص والصاب روياتان وفي الثوم والبصل روياتان وذكر في الميول ان التبن الذي يسحب فيه العشرة والعش في التفاح والنخوخ الذي سقى ويس ولا شئ في بذل الخبز والتمس او غيار والريضة وكل ما يذلل يصنع الا لا زجاجة ذكره القروسي ويجب في زراعتب ومن عياله ويجب في المكسول والكلاب والوز والان ذلك من جملة النجوب ولا زكاة عند الشافعي في التبن والتفاح والسنبل والرياح والنخوخ والجوز واللوز وسائر النجوس والرب ولا في الزيتون في المبيد وفي الورس في المبيد واجبا في القديم من غير شرط الصاب في قليله وكثيره ولا يجب في الترس المبيد وقول مالك مثل قول الشافعي وزاد عليه وجوب العشرة في البرس والسم والزيون والوجوب في الزيتون قول الزهري والاوزاعي والثوري والليث ورواية عن احمد وهو نذهب ابن عباس وابن عمر وقال احمي يجب فيها الشغل واليسر والكيل من النجوب وانما رسوا كان قايما كالحنطة والشعير والسلت وهو نوع من اشعر وفي المغرب نوع من اشعر لا تشتر لكونه بالغور والحجاز والعسل وهو نوع من الحنطة يزعم اصلا انه اذا خرج من قشرة لا يبقى بقا غير من الحنطة ويكون منه نباتان ونما في كمام واحد وهو طعام اهل صنعاء وفي المغرب هو بقمطين حبة سودا اذا اجدب الناس فخطوبها واكلوها ثم اذ بلغ خمسة وسق شل ذكرت ثلثة قيو في نذهب الصاميين الاول الثمرة احرار عن غير الثمرة والثمرة اسم شئ تفرق يصلح للاكل الشئ في البقا وصدان يبقى سنة في الغالب من غير ما يجز كثيره كالحنطة والشعير وميسوبها واكثره من الور والاس والوسمة الثالث ان يبلغ خمسة وسق والوسق ستون صاعا بصاع النبي صلى الله عليه وسلم اوتق ففتح الواو وروى بكسر الهمزة وذكره القاضى عياض وهو ستون جمعا قال الخليل هو حمل البعير والوفور حمل البغل والحمار

وقالوا يجب
العشرة الا في
نخله ياتية
يلزم خمسة وسق

والوصف ستون
مواضع يصح ان يطبق
الشك في الحديث
عند ما عرفت
في موضعين في الخبر
الانصاب في اشتراط
البقاء لهما في الاول
قوله عليه السلام
ليس بفادون خمسة
اوسق صدقة ولا
صدقة فيشترط
فيه انصاب للفقير
الفناء وكذا حنفية
قوله عليه السلام
ما خرجت الا من
فيه العشر من غير
فصل وتاويل ما
رويه ذكره
البحار

والوصف عند مجازاتها على ثمانية اطنان من رطل بالبند اوى وخمسة اطنان من رطل واربعة اطنان من رطل وعضداني يوسف الف وثمانية اطنان من رطل
قال الشافعي ومالك واحمد والوصف ثمانية اطنان من رطل وعشرون رطلا بالبند اوى عندهم وقال السفناني هم الوسق ستون صاعا
بصاع البني صلى الله عليه وسلم خمسة اوسق الف وباتيان لان كل صاع اربعة من وقال شمس الامة بهذا قول اهل الكوفة
وقال اهل البصرة الوسق ثمانية من هم وليس في الخبر واثني عشر رطلا عند جماعة من الفقهاء واثني عشر رطلا عند جماعة من الفقهاء
والشري وغيرهما والبقول كالكرث والكرس واثني عشر رطلا في النماية مع الخبر اثنى عشر رطلا وقال قيس ما كان على هذا
الوزن من الصفات ان لا يخرج على هذا لان مقدارها سائر ما لا يصدق لانه قد مضى في الخبر بين ابي حنيفة
وصاحبه في موضعين من حديثه في اشتراط انصاب في الخبر والآخر قوله في اشتراط انصاب في الخبر في موضعين في الخبر
وما شترطاهما في الاول من ابي لبيد في يوسف ومحمد في الاول وهو شرط انصاب هم قوله عليه الصلوة والسلام
ش اى قول النبي صلى الله عليه وسلم ليس فيادون خمسة اوسق صدقة في هذا الحديث رواه البخاري وسلم من حديث
يحيى بن عمار عن ابي سعيد الخدري رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس فيادون خمسة اوسق صدقة
ليس فيادون خمسة اوسق صدقة وليس فيادون خمسة اوسق صدقة وفي لفظ سلم ليس في حب ولا في صدقة حتى تبلغ
خمس اوسق وزاد ابو داود وفيه الوسق ستون جبدا وزاد ابن ماجة والوسق ستون صاعا والمراد من الصدقة النعمة لان
زكوة التجارة قرب فيها وادون خمسة اوسق اذا بلغت قيمة ما بقي درهمهم ولان صدقة في شرط انصاب فيه انصاب لتحقق النعمة في
دليل على اى لان النعمة صدقة كالزكوة يتحقق بها المال او يدل على انه لا يجب على الكافر ان يتصدق وتصرف مضاف
الصدقات وقيمة خمسة اوسق ما يتاوهم في شرط فيه انصاب لابل تحقق النعمة ولا في حنفية قوله عليه الصلوة والسلام
ش اى قول النبي صلى الله عليه وسلم ما اخرجتم الارض فقيه النعمة من غير فضل ش هذا الحديث غريب بهذا اللفظ
ومعناه ما اخرجتم الارض من الزهرى من سائر ما من ابن عمر الحديث وقد ذكرناه في اول الباب وليس فيه اشارة الى انصاب
لان عام تباين القليل والكثير فيقول على الوجوب من غير قيد واخراج بعض النسخ من الوجوب واعلم ان حقوق الفقراء
وقال ابو بكر بن العزني في عارضة الجورحى واقرى المذاهب في المسئلة ذهب الى حنفية دليله واوحط المسالكين واوحط
قيا ما شكر النعمة وعليه يدل عموم الآية والحديث فان قلت النعمة الزكوة من حيث انه يعرف الى اهل السمان المذكور
في الآية متعين ان يكون لما لا ينفك عنه وانصاب قلت النعمة كمنس حتى اذا اخرجتم الارض ثمانية اطنان من رطل اهل السمان فيجب انصاب
لرب المال والعشر يجب على الفقراء فيجب ان لا يتعلق بقدر معين لما لا يجب تحقيق الارض فيجب في القليل والكثير قوله من
غير فضل ليس من الحديث يبنى من غير فرق بين القليل والكثير وما يولد زكوة التجارة ش هذا جواب عن هذا

لهما
كانوا يبيعون
بالاوساق
دقيقة الوسط
او يعون درهما
ولا يعتبر
بالمال فيه
فكيف يصفته
وهو الغناء
ولهذا لا يفتقر
الحول لانه
لا يستعملوه
له مائة واربعة
في الثاني قوله
عليه السلام
ليس في الحضر
صدقة

الذكر اى يتناول ما رواه ابو يوسف ومحمد انه محمول على زكوة التجارة لهم لانهم كانوا يبيعون بالاوساق وقيمة الوسط اربعون درهما
تش فيكون قيمة ستة اوساق اربعا وربع وكان ذلك في ذلك الوقت قال الباقر عليه السلام على ذلك ان الكيل كان اليسير عليهم ولا يعتبر
بالمال فيه فكيف يصفته وهو الغناء من ايجاب عن قوله تحقق الغنى اى لا اعتبار بالمالك في النشرة ولهذا يجب العشرة في الارض المتوقفة
وارض المكاتب فاذا لم يمتد المكاتب فكيف يمتد بصفته وهو الغنى الحاصل بالنصاب وذكر في البسوط ان كانت الارض المكاتب الوصى
او يجوزون وجب العشرة في الخارج منها عندنا وقال الشافى لاشى في الخارج من ارض المكاتب العشرة عندنا لباس الزكوة فاجاب
ابا اعتبار بالمالك المعتمد فالعشرة من الارض النامية كالخراج فالمكاتب واخر فيه سواء وكذلك الخارج من الارض المتوقفة
على الربا ما لا يجب فيه العشرة ما وجد الشافى لا يجب لاني المتوقفة على اتمام ما عاينهم فانهم كالمالك هم واما
لا يشترط الحول مش والاصل عدم اشتراطه ففى المالك بالنصاب لا يشترط الحول في العشر ثم لما شمس اى لان اول
يشترطه لا يستأنس اى الطالب الناهم وبوش اى الذى يجب فيه العشر ثم كما بنادش لان وجوبه يتحقق بالارض
النامية والخارج يجب في قبيل الخارج فكذلك العشر ثم ولما فى الثاني شمس اى ولا يبي يوسف ومحمد في اشتراط البقاء
قوله عليه الصلاة والسلام مش اى قول النبى صلى الله عليه وسلم ليس فى الخضر واهل بيته صدقة مش هذا الحديث روى
روى عن جماعة من الصحابة وهم معاوية بن وهب وعمر بن عبد الله بن الخطاب وعبد الله بن عمر وعائشة وعبد الله بن عمر
ونافع بن عبد الله بن عمر بن الخطاب وعمر بن الخطاب رضى الله عنهم احدث معاوية بن جبل فرواه الترمذى حديثا
على بن حزم انما يدين بن يوسف بن الحسن بن عمار بن محمد بن عبد الرحمن بن عبيد بن موسى بن طلحة عن معاوية بن
ابى النبى صلى الله عليه وسلم يدين بن الحسن بن عمار بن محمد بن عبد الرحمن بن عبيد بن موسى بن طلحة عن معاوية بن
ليس صحيح وليس صحيح فى هذا الباب شمس اى النبى صلى الله عليه وسلم وانما يدين هذا عن موسى بن طلحة عن النبى صلى الله
عليه وسلم روى الحسن بن عمار بن محمد بن عبيد بن عبد الله بن المبارك وقال شيخنا زين الدين رحمه الله حديث
معاوية بن خزيمة الترمذى واما حديث طلحة بن عبيد الله فاخرجه الطبرانى فى الاوسط من حديث موسى بن طلحة عن ابيد
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس فى الخضر واهل بيته صدقة ومعه عتيق واما حديث على فاخرجه الدارقطنى والبيهقى من
رواية الصعب بن جبب قال سمعت ابا جابر العطار روى بحديث عن ابن عباس عن علي بن ابى طالب عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال ليس فى الخضر واهل بيته صدقة ولانى اعمام صدقة الحديث قال ابن حبان الصعب بن جبب
يروى عن الثقات بالملويات وقال صاحب الميزان ولا يكاد يعرف واما حديث محمد بن عبد الله بن جابر فاهو حديث
ابا ساد ومن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه امر معاوية بن جبل حين بعثه الى اليمن بان ياخذ من كل البعير دينار

والزكوة
غدير مني
فتعين
العشر
وله مارونيا
ومروهما
محمول
على سدة
ياخذ
الحاشر

[illegible]

عن من القية هم و انذا بوضعية شئ اى و بهذا الحيل المذكور انذا بوضعية هم فيه شئ اى فى الحديث الذى روياء و هو قوله
 ايشة الخسرات مودة فيمكن اعلا بالحيثين هم و لان الارض قلتى بايق شئ كالحطه و الشجر لان بيع الخسرات
 انش الا ترى ان محدا وضع الخراج على الكرم اكثر مما وقع على الزرع لان بيعه ابقى هم و السبب فى الارض النامية شئ
 الواو فيه الحمال و العامل فيها لقتنى اى و الحال ان السبب هو الارض النامية و هى موجودة فليس لموجب العشر فيها لا يتبعها
 انما السبب عن الحكم فى موضع محدا فى اثبات ذلك الحكم و هو لا يجوزهم و لهذا يجب فيها الخراج شئ اى لا يمل كون سبب
 هو الا انش النامية يجب فيها الخراج و فى بعض النسخ يجب فيها الخراج على تأويل المكان هم و اما الحطب و القصب و الخشيش
 لا يثبت فى الجنان مائة شئ لما ذكره الاشياء و فى اول الباب على وجه الاستثناء و لم يبين و هو ذكرها لتبيل عدم الوعد
 برأى قوله اما التصليية قوله لا يجب اى لا يطالب بامانة فى الجنان اى فى البستان مائة هم بل تبقى مناش اى بل تبقى
 الجنان من هذه الاشياء و تبقى على صيغة الجصول من التقية هم حتى لو اخذها شئ اى حتى لو اخذها الجنان هم مائة صبة شئ
 اى موضع القصب لاجل الاستغلال هم او شجرة شئ اى او وضعا لا شجرة فخرها لاجل الحطب هم او بنيا لا شجيرة شئ
 او تمه موضع لبنات الشيش هم يجب فيها العشر شئ و المراد بالذكور اى يجب فى كل واحد من هذه الاشياء العشر لانهما
 تصير غلة يجب فيها العشر هم و المراد بالذكور شئ اى فى قوله و القصب فى اول الباب القصب الفارسي هو الذى
 يتخذ من الاقل من ثمر فى البيت و قد مر بيانهم اما قصب السكر و قصب الزريعة فهما العشر شئ هذا فى الرجوع
 الى ما قلناه اول الباب الا الحطب و القصب لانه هناك لم يبين التفصيل الذى فيه لانه ذكر القصب مطلقا و يبين ان
 المراد من القصب المذكور هناك هو القصب الفارسي اما قصب السكر و قصب الزريعة فيجب فيها العشر و قال شيخ الاسلام
 فى بسوط و قصب السكر ان كان يخرج منه العسل يجب فيه العشر و الا فالا و قد مر الكلام هناك مستوفى هم لانه يقصد بها
 استعمال الارض شئ اى لان قصب السكر و قصب الزريعة يقصد بها الاستعمال فيجب فيها العشر هم بخلاف السعف
 و البتة لان المقصود الحب و التمرش و السعف نبتى العسلين و بالغا و هو مضر و النخل و منه قول بعضهم لو انت الغراب الذى
 فى كل صيدة ما صارت الغراب فى سف النخل لا يجب فيها لان المقصود بالزهر و الزرارة التمر و الحب هم و منها
 شئ اى و من السعف و البتة فان قلتى فى ان يجب العشر فى البتة لانه كان واجبا وقت كون الزرع نصيبا
 و البتة هو الفصيل و انما لانه ذوات فيه السيور و بها لا يتغير الواجب قلت انما لا يجب العشر فى البتة لان العشر كان
 واجبا قبل ادراك الزرع فى السابق حتى لو فصله بجنب العشر فى الفصيل فان ادرك قول العشر من السابق الى الحب
 هم و باقى بغرب شئ شئ نبت النين المبرمة و سكون الراو و بالبا و الموصلة و هو الذى لو القية هم او والية شئ اى ان يكون

وبله ياخذ ابو حنيفة
 فيه و لان الارض
 قد تستغنى بها ليق
 و السبب هو الارض
 النامية و لهذا يجب
 فيها الخراج اما الحطب
 و القصب و الخشيش
 لا يقتضيه الجنان
 عادة بل تبقى عنهما حتى
 لو اخذها مقبلة
 او حطية او صبتا للحطب
 يجب فيها العشر و المراد
 بالذكور القصب الفارسي
 اما قصب السكر و قصب
 الزريعة فهما العشر
 لانه يقصد بهما
 الارض بخلاف السعف
 و البتة لان المقصود
 الحب و التمر و منها
قال و ما سبق
 بغرب لو والية

ما یقدر بہ القطن اقل ثمانہ قنیر اولاً بالابہ ثم بالاسنہ ثم بالحل ثم ما یبیدہ تضعیف اکل واما الزعفران فانه یقدر
 اقل بالادۃ ثمانہ قنیر وذن بالطل ثم بالمن ثم ما یبیدہ تضعیف المن وذن مالک والشافعی واحمد بنی الحدیث
 لاشی فی الزعفران والقطن واما اخذ ابو یوسف فی القنیر بالادۃ فی لان الغالب عنہ فی العشر یعنی العاۃ
 واستدل علیہ بصرہ من مصارف الزکوٰۃ فكان الاحتیاط فی ذلک الاحتیاط بالادۃ فی واما اخذ محمد بالاصح
 لان الغالب فیہ عنہ معنی المونۃ واستدل علیہ ابو حنیفہ فی مال الصبی والحرثون والمکاتب والمال ذون المدین
 وارمن الوجع فلا یشی علی الاحتیاط فلا یقدر بالادۃ فی الشک والاصل برأۃ الذمۃ و فی غسل العشر اذا اخذ
 من ارض العشر ش ای کب فی غسل العشر و هو مروی عن عمر بن عبد العزیز والاداعی والزہری وریقہ وکول
 یحیی بن سعید وابن وہب بن مالک و سلمان بن موسی الفقیہ الاحدب الدمشقی واسحق والی مدینہ و احمد بن محمد بن
 واما قال اذا اخذ من ارض العشر لانه اذا کان فی ارض الخراج فلا یشی فیہ وارض العرب کلما عشرتہ و بی
 من اول العرب والغاریۃ الی آخر حبر الیمین ہی طراد من سرسع الدہنا وکل ما یج الی مسامرة الشام عرضنا
 واما من الخراج فتواد العراق کلما خراجتہ و ہی ما یمین العدن الی عقبہ حلوان عرضنا ومن العلت الی عباد
 طولا وکل ارض فتحت غزۃ وقرا وترکت علی ماوی الہما ومن علیہم الامام فانه یصح الجزیۃ فی اعناقہم اذا لم
 یسلو والخراج علی ارضہم سلوا ولم یسلوہم وقال شافعی لا یجب ش فیہ العشر و هو قول ابن ابی لیلی وکثر
 بن صالح و مالک حم لانه متولدش ای لان اہل متولدہ من الجوان فاشیہ الابرسم ش اعلی لذی یکون بن
 وود القتر و هو کبیر المہرۃ وکسر الراء وفتح السین قال ابو ہریرہ یوسرہ لہنا قوله علیہ الصلوۃ والسلام ش ای
 قول النبی صلی اللہ علیہ وسلم فی غسل العشر ش ہذا الحدیث سہذا اللفظ رواہ الترمذی فی کتاب الضعفاء من رریق
 عبد الرزاق اخبرنا عبد اللہ بن محرز عن الزہری عن ابی سلمۃ عن ابی ہریرۃ ر عن النبی صلی اللہ علیہ وسلم
 قال فی غسل العشر و لیس فیہ نصف عبد الرزاق ہذا اللفظ واما القطن النبی صلی اللہ علیہ وسلم کتب الی اہل الین
 ان یؤخذ من ہل غسل العشر و ہذا اللفظ رواہ الترمذی من رریق عبد الرزاق والحدیث معلول بعبد اللہ بن محرز
 قال بن جابر کما بالضعفاء کان من خیارہا واللہ اللانہ کان کذبہ ولا یعلم و یقلیل لاعتبار ولا ینعم علیہ
 و یرتد ید الراء المقننہ و ککبرا یقال لعلوا النساء متروک وقال بن عیین لیس بختہ و قال الماترادی فی ذلک
 واما ما روی الشیخ ابو الحسن القندوری الشیخ ابو نصر البغدادی فی حدیث عمر بن شیبہ عن ابیہ عن جدہ ان بنی حنظل
 کانوا یؤدون الی النبی صلی اللہ علیہ وسلم العشر من کل ثمن کل عشر قرب قربہ وکان النبی و اولادہ یصلون

فی غسل العشر

اذا اخذ من

ارض العشر

وقال الشافعی

لا یجب لانه

متولد من

الجوان فاشیہ

اکبریم

ولنا قوله

علیہ السلام

فی غسل

العشر

ولما كان زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه استعمل على كتاب الناحية سفيان بن عبد الله السخري فابو الان يروي اليه ما رواه قالوا اننا كنا
توحي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فكتب سفيان الى عمر فكتب اليه عمر انما اخل في باب عيب سيبو قالوا في اي باب عيب او اريك او اكون
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاحم لهم او يقيمهم والافضل بينهم وبين الناس فاودوا اليه ذلك حتى اجمع لهم او يقيمهم قالوا لا تروى
فذكر الحديث في السنن ايضا قالنا ليس الحديث في السنن بهذا ما رواه الذي ذكره في مجمع البهائي قال قالنا سيب بن الحسن الغضائري
المصري حدثنا احمد بن صالح حدثنا ابن وهب اخبرني انا سفيان بن زياد بن عمرو بن شبيب عن ابيه عن جده ان في سنة ثنتين من فم
كانوا يروون الى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نخل كان لهم العشر من كل عشرة قرب قربة وكان يحيى واوثين لهم فلما كان
عمر بن الخطاب رضي الله عنه استعمل على ما نزل سفيان بن عبد الله السخري فابو الان يروي والاشيا ما رواه قالوا انما كنا نروي الى
رسول الله صلى الله عليه وسلم فكتب سفيان الى عمر فكتب اليه عمر انما اخل في باب عيب سيبو قالوا لا تروى قالوا في سنة ثنتين
او اريك او اكون او يروى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاحم لهم او يقيمهم والافضل بينهم وبين الناس فاودوا اليه ذلك
يروونه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاحم لهم او يقيمهم ولان اخل في سنة ثنتين من الاوراق والاشيا اي الاوراق وجمع نوا
نتج النون وهو الزهر وفيها العشر ثلث اي في كل واحد من الثمار والاور العشر فكلما فيها يتولد منها ثلث اي فكلما
يجب فيما يتولد من الثمار والاور ثلثا من ثلث اي الذي يتولد منه الا برسيم وهذا جواب عما قاله السخري
فاشبهه الا برسيم وحاصله ان يقال لا نسلم ان القياس صحيح لان اخل تاكل الثمر والزهر وفيها العشر فكلما فيها يتولد منها ثلث
ودوا القرم لانه يتناول الاوراق ثلث اي اوراق شجر التوت ثم نوا عشر فيها ثلث اي في الاوراق وكذا فيما يتولد
منها وهو الا برسيم ثم من ان في صفة رضي الله عنه يجب فيه ثلث اي في النسل ثم العشر قل او اكثر لانه لا يثبت العشر
ثلث لاطلاق الحديث المذكور الذي رواه ابو البريرة وهو حديث الكتاب ومن ابى يوسف انه لا يثبت فيه القيمة ثلث
يعني اذ بلغ العسل قيمة خمسة واسق فقيمة العشر وهذا ظاهر الرواية عنه كذا قال الامام الابي جابي رحمه الله كما هو اعمد
ثلث اي كما هو اعتبار القيمة في اصله في قيمة خمسة واسق من او في ما يوسق ثم وعنه ثلث اي وعن ابى يوسف ثم
انه لا شيء فيه ثلث اي ان العسل لا شيء فيه اي لا يجب فيه شيء ثم حتى يبلغ عشر قرب ثلث بكثر القاف جمع قربة فمسنون
كذا في شرح الطحاوي ثم الحديث بنحو سياره انهم كانوا يروون الى رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا في ثلث اي عشر
قرب ثم انه وقع في بعض النسخ بكذا الحديث بنحو سياره وفتح السين المهملة وتشديد اليا آخر الحروف وبلد الالف را وكذا
تصريف وكذا وقع سيباب بالسين المهملة وبالباء الموحدة بعد الالف وهو ايضا تصحيح والصحيح بنحو شبابة يفتح الشين
المجمعة وتفتيح الباء الموحدة يقال بنوا شبابة قوم بالطاء من حيث كان تميزون النخل حتى نسب اليهم العسل

ولما كان الفضل

يتناول من الكون

والشارعين

العشر في اربعة

يتولى منها

دوا القرم لانه

الاوراق وكذا

فيها ثلث عند

يجب فيه الع

على ولا يثبت

النصاب عن

انه يجب

فيه قيمة

اوساق كماله

اصله عند

لا شيء فيه

يلغ عشر قرب

حديث بنو

شبابة انه

كانوا يروون

الى رسول الله

صلى الله عليه

كذا

وعنده خمسة امناه
وعن محمد بن خمسة
افراق كل فرق
سنة وثلاثون طللا
لهذه أقصى ما يقدر
وكان في قصب السكر
وصاير حب في الجبال
من الصل والثمار
ففيه العشرون
ابي يوسف في
انه لا يجب الاخذ
السبب وهي
الارض النامية
وجه الظاهر
ان المقصود
حاصل وهو الخارج
قال

فقال الحسن شاذلي وشاذلي يعقوب يعني بالعمدة وقال ابن مولانا شاذلي بفتح الشين المعبره وبالمعنى مكررة بلعن من فهم وسياية
بسين مملوكة بالياء مائة اثنين من تحتها وبعد الالف بالهمزة بواحدة فموسى بن عامر سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول انا
ابن الدوايك بن سلم فقال الجوهري في فضل السنين وهم سياية قوم بالطفاء وذكر في فضل السنين الثلاثة وبسي الرجل
فذكر في فضل الرازي في فضل السنين السياة العاقلة وقولهم اصبح من خير ايام سيارة وهو ابوسيرة العدو والى كان
يلعب بالناس من جميع اربعين سنة على حمارهم وعنه خمسة امناش اى وعن ابي يوسف في رواية اخرى يجب
خمس امناش وهي رواية الامالي م وعن محمد بن خزيمة افراق كل فرق ستة وثلاثون رطلا شل وكان من حق الكلام
ان يقول وقال محمد بن خزيمة في هذا النظر فطرنا انما قال وعن محمد بن خزيمة الى ان الحمد ايضا اقول ان ذكره تولا واحدا
ولم يلزم ان يذكر الجمع وفي السروحي وعن محمد بن خزيمة ثلث روايات اعدادها خمس قرب والعقبة خمس سنو ذكره في الحديث
وفي المنى القربة مائة رطل والثمانية خمسة انا والثالثة خمسة افراق قال السروحي وهي اربعون منا والفرق ستة وثلاثون
رطلا والفرق بين اثنين قال الازهرى النخوليين على السكون وكلام العرب على التحريك وفي التكملة وقرق بينا في المنى
فقال الفرق بسكون الراء من الاواني والمقادير ستة عشر رطلا وبفتح كميال يانعا ثلثين رطلا وقيل بالسكون مائة
ومشرون رطلا وقيل بالسكون اربعة رطل وذكر المنى اربعة وثلاثون رطلا ومثله من القاصي من السنا مائة
وفي الصحيح الفرق من السكون وقرب تحرك والافراق هو الذي يجب فرق يدل على تحريك الراء في المفرد لان الفرق
بالسكون يجب على افرق وفروق وعند احمد وصار العمدة عشرة اواق وهو قول الزهري ويروى من عمر بن عمر لانه
اقصى ما يقدر به شى اى لان الفرق اعلا ما يقدر به في هذا الموضع ثم ولذلك في قصب السكر شى قال الازهرى
يعنى ان في السكر يقدر به ثمانية انا عند محمد وعند ابي يوسف خمسة اوسق كما في الزعفران كما ذكره الحاكم الشبيهة بحصا
والامام الاصبغاني وغيرهم من رباط ابي يوسف ومحمد في السكر قال وهو على هذا البيان عطف على قوله كما زعفران
والقطن اى حكم اختلاف بين ابي يوسف ومحمد في قصب السكر كما في الزعفران والقطن انتهى قلت عطفه على الاقرب
هو الاصل والمعنى وكذا اقصى ما يقدر به في السكر الذى هو ستة وثلاثون رطلا وهو ما يوجد في الجبال من العسل الثمنا
فيه العشرين ذكره محمد في كتاب الزكوة وهي رواية اسد بن عمرو وم عن ابي يوسف انه لا يجب شى كذا ذكره في
الاملاوية قال الحسن بن زياد لم لا نعدهم بسبب شى اى بسبب الوجوب هم وهو الارض النامية شى الاولى
ان يقال السبب ملك الارض ولم يوجد وجه الظاهر شى اى وجه ظاهر الرواية وهو الوجوب هم ان المقدور
حاصل وهو الخارج شى مجرد الخارج لا كفى للوجوب لانه مباح كالصيد والنبات شى قال شى اى قال محمد

في الجامع الصغير وكل شئ اخر قبل الارض مائة العشر لا تحسب فيه اجرة العمال مثل بضم العين وتشديد الميم جميع ما
 هم ونفقة البقر مثل وغيره بالمثل كرمي الانهار واصلاح الارض وبه قال الشافعي قال في الوبري وغيره لا يلزم
 الارض بانفق على العلة من سقى ولا عمارة ولا اجرة حافط ولا اجرة عامل ولا نفقة البقر ويجب العشر او نصفه في
 جميع الخراج واجمعوا على ان ما تلف او سرق او ذوب بغير صنعه لا حرّم عليه في ذلك وقال مالك لو تلف الجاجة
 جميع خارج فلا ضمان عليه وفي المحيط وجامع الفتحة والمرفئ في الاياكل شيان لمعام العشرة حتى يودي عشره ولو اكل
 ضمن عشره وعن ابى يوسف رحمه الله لا يعين لكن كيل به النصاب وعنه ترك له ما يكفي وعياله وفي خزانة الاكل لا يجب
 على صاحب الارض ما لم يعم عياله وجرائنه وبداياه وما بقي فقيمة العشرة ان بلغ خمسة اوسق وفي شرح مختصر الكمر حتى
 وروى الفضل بن قاسم عن ابى يوسف رحمه الله ان ما اكل والطعم بالمعروف اصابه في تكيل الاوسق كما يلزم عشره
 وعن محمد بن يعقوب ذلك من تسعة اعشاره قال الشافعي رضي الله عنه لا يجوز للمالك ان يتصرف في الثمار قبل الخبز باكل
 ولا بيع فان اكل عزم وعزم العزم والاعتراف وقال احمد بن حنبل لا يكره له الاكل بقدر الثمن او الزرع ولو خرصه لم يخرص ترك
 ذلك وفي ذخيرة المالكية ولا يجب المأكول من الثمرة في الخبز وفي شرح الموطأ القليل انما يجب مالك وزنة فقيمة الثمن
 ابى يعقوب رضي الله عنه ان ما ياكل من الثمرة والزرع محسوب عليه وان ذهب الشافعي كذلك كما ذهب احمد وهو قول
 الليث وفي المرفئ في وجامع الفتحة ان مائة من العشر على السلطان دون رب الارض ولا يخرص الربط والغيب
 وغيرهما من الثمار والزروع عندنا وقال الشافعي والثوري الخبز بجمعه وقال الشافعي منعه من الربط الغيب لا
 خرص في الزرع وهو قول مالك واحمد وقال ابو عمر بن عبد البر ذكر اصحاب المالاعن محمد بن الحسن رحمه الله انه يخرص الربط
 ثرا والعيب زيبا وقال السروي رحمه الله لم يذكر اصحابنا ان يقول عن محمد بن عيسى عليه قلت يمكن ان يكونوا ذكروا وفيما عزم
 والخزوص عندنا صلاح الثمار يقول الخارص خرصها كذا وكذا الربط اي خرصها ويحكي عيسى كذا وكذا ثم ذكره النووي جليل
 لقائي وكثيري خارص واحصوا ثم بنوا الحكم وفي قول الشافعي لا يباين عدلين كالتكبير والمقولين في التساوت هم لان
 صلى الله عليه وسلم تيقاوت الواجب تيقاوت المونة مثل يعني ان النبي صلى الله عليه وسلم علم تيقاوت الواجب وهو العشر
 تيقاوت المونة في قوله ما تنقوا السباد والحدريث ولو احسب الاجرة والنفقة لدخل الفقهاء في خيم انار تفاع وكان في ذلك
 تجرير الفضي ما ثبت الشريعة وانما متفقهم فاما معنى قوله بالمثل اي لو نفع المنة لانه اذا نفعني الواجب تيقاوت لثما وتما
 وهو خلاف الجهر قال مثل اي محمد بن عبد الله يعني هم الذين شرأوا شراي شيئا من ثيابهم لانه لا يوجب تعيب قال الرازي
 اما في حال النسبة يجوز نفع لها ما وكسرها والا فليس لكسرها وقد حررنا في هذا ما كان في كتابنا

وكذا شئ الحجة

الارض وماله

الحشوة والحجبة

لعمل النفقة

لغير كل النبي

عليه السلام

حكم بتفاوت

الواجب بتفاوت

المونة فلا مانع

رفعها

قال قسبي

عن أبي حنيفة رحمه الله لا يشي أي لان الخراج هم اليق بحال الكافر من لان الكفر في اداء العبادات بخلاف
 الخراج لان الاسلام لا ينافي في العقوبة هم وعن أبي يوسف رحمه الله العشر من مال كونه مضاعفا من لان
 بالانقيصاف هم ويعرف من أي العشر المعاف هم مصارف الخراج من أي الى ارباق القابلة وصد الطرقي
 وتكون ذلك على النجس في باب العشر والخراج كما يشاء الله تعالى وذلك لانه انما يعرف ما كان له تعالى بطريق العبادات
 وقال الكافرا يصح لذلك في موضع موضع الخراج هم اعتبارا بالنسبة من لان انقيصاف وطبيعة فلا تغيرهم وبذلك
 أي انقيصاف هم اهون من التبديل من لان في الوصف والخراج واجبا عند الشافعي بالخارج عليه لانه لو كان
 من الارض ولا يشترط ان يكون له البيع والبيع هم وعند محمد رحمه الله في عشرة على حاله لانه ما
 مونة لما يشي أي لان العشر صار مونة للارض لان العشر مونة فيها شبه العبادات فلا تجب على الكافر اتياء ولا
 تجل عند اتياء وهو معنى قوله فلا يتبدل لان الخراج من على المسلم ثم في رواية ش على قول محمد وهو
 رواية ابيه الكبير يعرف من هذا العشر هم مصارف الصدقات من على حق الفقراء ويقتضى حق القابلة
 بالارض الخراجية هم وفي رواية ش عن محمد وهي رواية ابن سماعة عنه يعرف هم مصارف الخراج من
 لانه انما يعرف الى الفقراء ما كان له تعالى بطريق العبادات وما ل الكافرا يصح لذلك في موضع موضع الخراج
 كمال اخذه العاشر من اهل الذمة كذا في الاينان هم وان اخذ بانه مسلم من أي وان اخذ الارض العشر
 مسلم من الضماني الذي اشترى اياه من المسلم هم بالشفقة من أي بسبب الشفقة بان يباع هذا العشر في هذه الارض
 العشرية واخذ المسلم منه حتى اشفقتهم هم اوردت من تلك الارض هم على البالغ من وهو المسلم هم بعضا
 البيع فحق عشرة كما كانت من اولاد لطل الخراج او التصفية هم اما الاول من وهو صورة الامة الشفقة
 هم فحقوا لشفقة من أي العقد من العشرية الضماني هم الى الشفقة من وهو المسلم هم كذا في شبهة من أي
 فان المسلم اشترى ما اتياءه واما الثاني من وهو صورة الرد بالفساد هم فلا يرد من أي رواية البيع من
 من أي ومنهم من حكم الفساد جعل البيع كان لم يكن من في الاولى هم ولان حق المسلم من وهو البالغ هم لم ينقطع
 بهذا الشرط لكونه من الرد من لوقوعه فاسدا فلا خراج ولا انقيصاف اذا رد لغيره شي كذا لو رد على البايع بخيار وكذا اذا
 كان الرد بالبيع بقبضه فانه لم يرد ولو كان الرد بالانقضاء او بامان مسلم او اسلامية
 خراجية لان الاسلام لا ينافي في الخراج هم قال ش أي قال محمد رحمه الله ان كان المسلم دار خطبة من انما قد الدار
 الى الخطبة للبيان كما في قوله خاتم ففقه قال الشافعي كذا كان عندنا بخلافه حتى رحمه الله ويجوز نصب خطبة بتميز من هم

عن أبي حنيفة رحمه الله
 اليق بحال الكافر وعند
 ان يوسف عليه العشر
 مضاعفا ويعرف من
 الخراج اعتبارا بالتعليق
 وهذا هو من التبديل
 وعند محمد اربع عشرة
 على حاله لانه صار مونة
 فلا يتبدل بالخارج ثم في
 رواية يعرف مصارف
 الصدقات وفي رواية
 مصارف الخراج من
 اخذ بانه مسلم من
 اوردت على البالغ
 الميم فحق عشرة كما كانت
 اما اول فلحقوا لشفقة
 الى الشفقة كذا في
 من المسلم واما الثاني
 فوله بالرد والفساد هم
 الفسد جعل البيع كان
 لم يكن لرد حق المسلم
 لم ينقطع بهذا الشرط
 لكونه من الرد من
 واذا كانت لمسلمة

يجب العشر
في الماء العشر
الا ان سئل
عن ماء عشرين
وعند ما يوشك
عشران وقد
من الوجه المأمور
العشرى مائة
والله بالعيون
والبحار التي كانت
تحت الولاية
احد والماء
الحل الجلي الذي
التي شفقها
الاصحاح وما

الكتاب العشر على الكاف في الارض العشرية هم يجب العشر في الماء العشر في شئ يعني الماء الذي يسقى به الارض العشرية هم الان عشرين
رحمة العشر وان شئ اى يجب عشرين واحدهم وعندي يوسف عشرين شئ اى يجب عشرين هم وقد مر الوجه شئ اى وجهها
من الجانبين قدم وهو الذي اذا اشترى من سلم اربعة عشرية وجب عند يوسف عشرين وعنده محمد اربعة عشر واحد وقد
مرت روليان الصنف في العشر في رواية يعرف الى معارف الخراج وفي رواية يعرف في معارف العشر هم ثم الماء العشرى
ماء السماء والماء بالاراء والماء بالعيون والثمار التي لا تدخل تحت ولاية احد شئ هذا بيان للياه انما على نوعين مياه عشرية
وسباه خراجية فقولهم الماء العشرى الى قوله ولاية احد بيان للياه العشرية فالما تاج للارض فان كانت الارض عشرية
فالما الخراج منها عشرى وان كانت خراجية فالما الخراج منها خراجية ليعلم ما السماء وهو المطران كل ما ينزل
على الارض العشرية اى من المياه العشرية وان كان ينزل على الارض الخراجية اى من المياه الخراجية قوله والماء بارى
البار التي تحت في الارض العشرية والعيون التي تلت في الارض العشرية وفي المحيط بيرو تحت في الارض العشرية
وعين نهر في ارض العشر كان الماء فيها عشرين اربعة لارض وفي الارض الخراجية كذلك يتبع الارضى هم والماء الخراجى
ما الاثمار التي تنبت ما العاجم شئ جى الاثمار التي غار التي في بلاد العجم مثل نهر المالك ونهر يجرود ونهرهم والذوران
مثل نهر الانهار ما الخراجى فصار ما فخر اجاب وصارت الارض خراجية بعبارة كذا في ميسر ونحو الاسلام ثم اعلم
ان الارض العشرية ستة الاولى ارض العرب كالبحر واليمن ونحوها الثانية ارض اسلام اى ما على ذلك طوعا نقضا
ارض تحت مئة وتحت بين الفاتحين الرابعة ارض ايجيت وسقيت بماء العشر الخامسة ارض الخراجية انقطع عنها الماء
فسقيت بماء عشرى السادسة جبل داره بلانما سقاها بماء العشر والارض الخراجية ثمان الاولى التي تمت مئة وتحت
في ايدى يميم الخراج المعروف عليها كما فعل عمر بن الخطاب في ارض سواد العراق ومعه الثانية ارض احياءا كقروى بازي
الامام او قاتل فوضع له الامام في التهمة الثانية جبل داره ليسانما وان سقاها بماء العشر والرابعة لمب بعض الكفار من الام
ان يعرف على انهم خراجا من غيرهم والامامة ارض ايجيت ما الخراج والامامة ارض اشترى ما سلم من كافر
والسابعة ارض العشر اذا انقطع عنها الماء العشر فسقيت بماء الخراج الثامنة لمسلم راو خطه فجعلها بستانا وسقاها بماء الخراج
وقد تقدم ذكر ذلك كله في الولوالجى وغيره ومما يجوز شئ قال الا ترازى ما يجوز اسم لمنه مخ وقال السفن
نهر تزد بكسر التاء والذال المعجمة وتبعه الكلى في ذلك قلت قال صاحب المرأة هو نهر مخ ومنه عيون بلال السبب
ونهر مخ ومرتد واسوان ويصحب حتى يصيب في مجرى الجبال ومقدار جولة على الارض مقدار ثمانية فرسخ وقال
الاصحاح في كتابه ان نهر مجرى يخرج من حدوده جان ثم يغتم اليه انهار كثيرة في حدوده ويجعل وورش فغيره

هم يعني العشر المضاعف في الشربة شئ يعني في الارض العشرية هم والخراج شئ يعني الخراج هم الواحد في الخربة
 شئ يعني في الارض الخراجية هم لان الصلح شئ اى صلح عمرته على ما سئل هم قد جرى على تصفيف الصدقة شئ
 اى على تصفيف ما يجب على المسلمين من العباداة وما فيه معاناهم دون المونة المقتضية اى الخالية عن معنى العباداة
 وادارتها الخراج لانها مونة ليس فيها شئ العباداة وذلك ان صلح عمرته وقع مع شئ تنقلب في تصفيف العباداة ولو
 الخراج فلما لا يؤخذ من الصيام وسماهم صدقة مضاعفة وخراج واحد فان قيل الصبي القنبل والمرأة القنبلية او امرأ
 على العاشرة يند من المرأة دون الصبي فكيف ينفقها من الصبي القنبلية رتبة بعد رتبة وعنده قيل له لا ينفقها الا بئنة
 لا لا لك في العشر حتى يجب في الارض المونة فانه من الصبيان والنجا من بنات الزكاة هم اذا كان من المسلمين شئ
 حيث لا ينفقها الا بئنة للمالك والعاشرة بائنة الزكاة ولا زكاة على الصبي ثم على الصبي والمرأة العشر شئ اى يجب
 هم نصف ذلك شئ اى العشر اذا كانا شئ اى من في تنقلب هم قال شئ اى محبة حرامهم وليس في شئ
 شئ بكسر القاف وهو الزنث ويقال له القار ايضا هم والنظ شئ ينفق النون وسماهم وهو الاصح وهو ومن يكون
 على وجه الماء في العين وفي السبوط لاشئ في القيراط والنظ والملح لانها فارة كالماء هم في ارض العشر شئ لا ينفق
 من ارض الارض شئ هو جمع منزل الصم النون وكسول الرء ونزل الارض رءها وهو ينفق منها وغيره الارزاق
 كالمطعم ونحوها والنظ صين تغفر كمين الماء ولا عشر في الماء فخذ في القير والنظ وهو معنى قوله هم وانما يوش اى انظ
 هم بين فارة شئ من فارت القدر اذا غلت وهي صينة مبالغة وشبه فوارتها بقدرات الماء الذي يخرج
 من العين وهو معنى قوله هم كمين الماء شئ اى الذي يفوق حتى يخرج منها هم وعليه في ارض الخراج خراج
 شئ الصينة عليه قيل مرجعه وجهين احدهما ان يرجع الى النظم اعني عين النفط والقير بان يبيع موقع النفط
 والقير تابعا للمرض وهو اختيار بعض المشايخ والاخر ان يرجع الى البطل الذي تدل عليه القرينة اى وعلى الرجل
 في عين النفط والقير في ارض الخراج خراج هم وهذا شئ اى بذ الذي ذكرناه هم اذا كان حريما شئ اى
 حريم عين النفط والقير هم حالما لا زكاة لان الخراج يتعلق بالتمك من الزراعة شئ وروى ابن سامة عن محمد
 لا يبيع موضع العين لانه لا يبيع للزراعة وهو مختار في بكور الرضى ومنهم من قال لا خراج فيها وعلى ما هو لانا
 كالارض النبتة فلا تصلح للزراعة

باب من يجوز دفع الصدقة اليه ومن لا يجوز شئ اى هذا باب في بيان من يجوز دفع الزكاة اليه ومن لا يجوز
 دفعها اليه لما فرغ من بيان انواع الزكاة وبيان المعدن والركاز شرع في بيان مصادرهما من هو منها ومن

يعني العشر المضاعف
 في العشرية والخراج احد
 في الخراجية لان الصلح
 قد جرى على تصفيف
 الصدقة دون المونة
 المخصصة لهم على الصبي
 اذا كان من المسلمين
 العشر فيصنف ذلك
 اذا كان منهم قال البيهقي

في عين القير والنظ

في ارض العشر شئ

لانه ليس من الزل

الهر من واخاهو عين

في العين الماء وعليه

في ارض الخراج خراج

وهذا اذا كان حريهما

صالحا للزراعة لان

الخراج يتعلق بالتمك

من الزراعة

باب من يجوز

دفع الصدقات

اليه ومن لا يجوز

ليس منها وقال تاج الشريعة لما فرغ من بيان السب وقد راجب والخصاب المطلق والمقيش شرع في بيان معارفها ولم
يقدّم صدقة الفطر للتفاسد في مصر فما كان صدقة الفطر يجوز وهذا الى الذم لم قال الماسل في ش اي فحين يجوز ان تعرف
اليهم قوله تعالى انما الصدقات للفقراء والمساكين الآية ش يجوز في الآية الرن والغب ان الرن فعلى الابداء وقبوه
محذوف وتقديره الآية بما هما والغب فعلى المغولية والتقدير اقراء الآية قوله انما كلمة محروقة وقصر والقصر تحصيل
اعداد الاحبارين بآخرة وحصره فيه قال علماء المعاني والبيان انما يحصر الشيء في الحكم كقولك انما زيد مطلق واحصر الحكم في اشكر
كقولك انما المطلق زيد لان كونه ان للثبات والاذن في ليقين الثبات المذكور ونفي اعاده ونفي الآية والاعلم الصدقات
لا اصناف المذكورة لا لغيرهم كقولك انما الخلافه لغرض اي لهم لا لغيرهم ذكر الاربعة الاولى باللام والاربعة الاخيرة
بالياء لان بانه ارجح في استحقاق المصدق عليهم من ش ذكره لان في الدعاية على انهم احق بان توضع فيهم
الصدقات وذلك لما في دل الرقاب من الكتابة والرق او الاسر وفي قات النار من النوم من التخصيص ولا ينافي
العماري الفقير والمستضع في الحج بين الفقر والعبادة وكذلك ابن ابي في فضل وترجع لمنزلة على الرقاب والناير في الصدقات
يرجع قلّة الفقر والمساكين في كفة فليكن ما سب قسمة القليل على الكثيرين قسمة جميع القلة اذ جعل الام التعريف كان للكثرة
والاستسراق واليضا جميع القلة ليست في الكثرة وبالعكس قال المعاني ولو ان في الارض من شجرة اقسام وقوله ثمانية قروم
ثم ثمانية اصناف ش اي المذكورون في الآية الكريمة ثمانية اصناف ونحو من نصف كسر الصدا قال الجوزي رحمه الله
العنف النوع والغب والخصب بالفتح لغة فيهم وقد سقط منها ش اي من كيفية اصنافها المولفة قلوبهم ش وهم ثمانية
عشر علما ذكرهم الحافظ ابو موسى محمد بن ابي بكر الدمشقي في الماية وذكر عدى بن قيس فقام ابو قيس بن حرب من بني امية امارا
الى هشام وعبد الرحمن بن مروان بن بني قروم وكريم بن هشام بن خويلد بن بني اسد بن عبد الغزي وصفوا بن امية من بني
زبدة عدى بن قيس بن بني سم ومل بن عمرو وطيب بن عبد الغزي بن عامر بن لوى والحداد بن عامر من شقيق
والعباس بن مروان بن بني سليم وعيينة بن حصين بن بني القيس من فزارة وماك بن عرف بن بني خلعة والاقرب
بن حابس فاعطاهم النبي صلى الله عليه وسلم مائة مائة من الابل الاحوليط بن عبد الغزي وعبد الرحمن بن يربوع اعطاهما
خمس مائة من الابل وذكر نحو الاسلام زيد الخيل وعلمته بن ملاك فم وفي الكلال للمراعي من المين يدرب فتمت رسول الله
صلى الله عليه وسلم اربعا اعطاهم الاقرح بن حابس النخشي وربعا لزيد الطائي وربعا لعلمته بن علال الكلابي
وربعا لعلمته بن حصن الغزالي وكانوا من المولفة ومنهم ابوسفيان واسمه مخزوم بن حرب وصفوا بن امية واعطى رسول الله
صلى الله عليه وسلم الزبير فان بن بدر بن امرئ القيس كان ليعال له قمرى له وحاله اسلم سنة تسع فولا رسول الله صلى الله عليه وسلم

قليل من الفضل
قوله له دقاس
في المورقا
لغة في الكوفة
في ثمانية
اصناف وقد
سقط منها
المولفة قلوبهم

سنة

مروى عن ابي حنيفة رحمه الله قال مالك وابو اسحاق المزني من اصحاب الشافعي رضي الله عنه وبه
قال من اصحاب اللغة الاخفش وتغلب والفراء وفي الكمال عن ابي يوسف رحمه الله عن ابي حنيفة الفقير الذي لا يسأل
والسكين الذي يسأل وقيل الفقير الممنوع المحتاج والسكين الصحيح المحتاج ولنا في معنى قولنا من قول في شرط
في الفقراء الزمانية وعدم السؤال وفي قول لا يشترط فيها بل من له حاجة قوية وفي السكين قولنا في التقديم السكين
هو السائل او من له حاجة وفي الجريد السؤال ليس بشرط بل يعتبر فيه وجود شيء من المال والقدرة على تحصيله كما في
تيسيم وروى الحسن عن ابي حنيفة رضي الله عنه ان الفقير الذي يسأل ويظهر الفاقة وحاجة الى الناس والسكين
هو الذي يسأل ولا يلحق به زمانة قال تعالى او سكين ذات مرة اي لا يصح بالتراب من الجوع والعوى وفي الينايج
قال ابو حنيفة رضي الله عنه الفقير المذكور في الآية هو المحتاج الذي لا يسأل ولا يلحق على الابواب والسكين الذي
يسأل وفي المرتبة في الفقير والسكين الذي لا يسأل ان السكين يسأل والفقير لا يسأل وروى ابن همام
رحمه الله عن محمد بن ابي حنيفة رضي الله عنه ان الفقير اسواء حالاً من السكين وذكره الزهني في وقيل تفسير الفقير
في الآية فقراء المهاجرين والسكين الذي لم يهاجروا قال الضحاك وقيل الفقير من به زمانة والسكين الصحيح المحتاج
وهو قول قتادة وقيل الفقير من المال له يقع منه موت كما في الزمان ولا يعلية سائلاً كان او غير سائلاً وقال ابن القتيبي
يعني هذا الى الشافعي رحمه الله وقيل السكين الذي يفتش ويسكن وان لم يسأل والفقير من لا يفتش وهذا قول عبد الله
بن الحسن البصري بن عبد الله الصيرفي وقال محمد بن سلمة رحمه الله الفقير الذي له سكن ليكنه والحادم والسكين الذي لا مالك له
وفي طلبه الطالب السكين الذي سكنه العج من الطواف للسؤال والفقير المحتاج وقيل الفقير من السكين والسالكين من
اهل الذمة يروى عن عكرمة رحمه الله وقيل الفقير الذي ليس له مال وهو بين اهل مشربة والسكين الذي ليس له مال
ولا عترة هم وقد قيل على العكس شئ يعني ان السكين من له اذني شئ والفقير من لا شئ له وبه قال الشافعي والطحاوي
والاصمعي من اهل اللغة وابن النابري واستدل الشافعي وابن النابري بقول الشافعي اهل لك من اجر عظيم قوله
شئ يسكنه اكثر عسكه عشرة شئاً سمعه وبعده قوله قال الله تعالى اما السفينة فكانت لمساكين فاقبضت لهم سفينة وروى عائشة
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم يعني مسكيناً واتمنى مسكيناً واشترى في ذمة المساكين واعوذوا به من الفقر
رواه البخاري ومسلم والاصمعي مسكيناً واتمنى مسكيناً رواه الترمذي والبيهقي واسناده ضعيف فدل على ان الفقراء
لان الفقير يعني المفتقر وهو المكسور افتقار ولان ليعلى قد سمع على المساكين والتقديم يدل على الاهتمام بهم ولو
غيرهم والجمهور قوله تعالى للمفتقر الذين احصوا في سبيل الله الآية ساهموا في امرهم بالانفاق وترك المسألة

مراد عن حنيفة

وقد قيل

على العكس

ولان الجاهل لا يحسب نسياناً ولا غللاً فيسئل وسيرة من قبل على ان كل من لم يزل السبل في غفلة الفقر وانشد عن ابن الاعرابي يبيع بالليل
بن مروان ويشكر سمائه الفقير الذي كانت عليه وتوفي العيال ولم يترك له شيئاً ما في فقره وجوداً معلوماً وبني الناقة التي
تلب ويقال ماله حاله سبوا للبداعي شي وقال الجوهري نعم لا قيل ولا نية والجواب عن الشعر الذي اتج به ابن النابغة
ان قايده مجهول ولا تلم به وان لم يشره بل لو حصل له عشر شياه لكانت سعد وبعده والجواب من الآية انما هم مسكين
ترجموا وصنفنا فاما يقال لمن اشترى ثوبه وبعثه مسكين وفي الحديث مسكين اهل النار وقبل الاسلام ان اضافة السيفيه لهم
بسبب الحقيقة بان كانت ملكا لهم فلم يجوز ان يضاف اليهم بسبب الجواز لكونها في ايديهم حارة او ابارة والجواب عن الحديث
ان لم يرد بمعنى الفقر وانما اراد بقوله اعني مسكيناً اي ميسراً اضافة لعلها في غير ملكه ولا جازاً راقوله فلان الفقير بمعنى الفقير
وهو كسور الفقار منسوخ فان الانقش قال الفقير من قولهم فقرت له فقرة يعني اعطيته وكون الفقير من له فقرة من المال
لانني انا ما وجه تقديم الفقر فلما نعموا ليسا لكون اوقدوا الكثير منهم وجدهم على صاحب الزكاة بخلاف المسكين ومن
المنسب ان المسكين اسود كالاسن والفقر عند الشافعي رحمه الله على العكس الاول قول ابن عباس وجابر بن عبد الله ومجاهد
وكبرته والزهرري والحسن والاك وشهد من ابن زهد والبي عبدة جيلوس وابن السكيت وابن بريقه والعلبي والانقش
ونقيب وقال الشافعي رحمه الله هو قول اهل اللغة جميعاً وكل وجه شاي وكل واحد من الومين وهو فائدة
الغنائم لا تنظر في الزكاة بل تنظر في الوصايا والمال وقات والته ورهم ثم هانصان او صنف واحد شاي الفقير لا ينظر
صنفان او صنف واحد بل بين ذلك واحال البيان الى كتاب الوصايا بقوله وسنذكره في كتاب الوصايا ان شاء الله
ش قال فخر الاسلام في شرح الجامع الصغير ومن بابي يوسف انما صنف واحد حتى قال من اوصى بثلاث ماله فلان
ولفقراء والمسكين ان فلان نصف الثلث ولا فرق بين جميعا نصف الثلث لانها صنف واحد وقال ابو عبيدة رضي الله
عن ان ثلث الثلث فمجدد اثنين قال الاثرابي اقول هذا هو الصحيح لان العطف للمناصرة وقد عطف احداهما على الآخر
في الآية قلت يحتاج ان لا يشبه الاثرابي الحقير لانه الذي ذكره فخر الاسلام لثبتهم والعامل ش هذا المصنف الثاني
ذكره بن المسكين كما في الآية وهو مرفوع على انه مبتدأ وقوله هم يدفع الامام اية ش خبره وهو الذي ينفق الامام
بحماية الصدقات وهو الذي يسمى الساعي هم ان عمل ش قال تاج الشريعة رحمه الله قوله ان عمل نفق الجار من الاعا
باختيار ما كان لهم ليعملوا فيعطيه ما يسهل ش اي بقدر ما يفيهم واعوانه ش بالنسب اي وليقدر السبع اعوانه
والاعوان جميع عون وهو ان يفيهم بالساعة حتى ياتي قاضيه ان رمله ليعطى الامام كما في ثلثه ان كان ادقل وفي عبيد
فيعطيه ما يفيهم وعيالهم واعوانهم مدة ذهابهم وايهم لانه فرغ نفسه لهذا العمل وكل من فرغ نفسه ليعمل من المسكين

ولكل وجه

نظم هانصان

او صنف واحد

ولسن كذا في

كتاب الوصايا

ان شاء الله تعالى

والعامل يدفع

الامام اليه

ان عمل بقدر

عمله فيعطيه

ما يسهل على

يستحق على ذلك مذكراً كالقضاة وليس ذلك على وجه المجازة لانه لا يكون الا على عمل معلوم ومدة معلومة واجرة معلومة وقال النووي رحمه الله ويعلي الماشر وهو الذي يحبس ارباب الاسواق والعريف وهو الذي يعرف السبيل اهل الصدقات كالنقيب القبلية والهاب والفاطم والكاتب كلهم يأخذون من سهم العال ولا يأخذون في اجرة عمل ولا يتزاد في عدد هو الا بقدر الكفاية واما الامام والقاضي فلا يعرف اليها من الزكوة وفي الذخيرة وروى مالك السنن والاعمى وهو شافى وفي الذخيرة لو اخذ ما لم يمتنع من غير الزكوة فلا بأس به وان تله الى الامام بنفسه لا يستحق العال من تلك الصدقة وفي جوامع الفقه لو كان الكفاية العال تستغرق الزكوة كلها اخذ نصفها اذا اخذ النصف من النصف ولو ضاع المال من يده سقطت عماله واجر المودى كالمضارب اذا هلك مال المضاربة في يده بعد التعرف كذا في البسوط والايضا حرم غير مقدار الباشن خلافا للشافعي رحمه الله شى غير مقدار نصب على المال من قوله لا يسهى اى مال كون المصلحة غير مقدار الباشن قال تاج الشريعة واما قال الباشن نظر الى الاضافات الثمانية والمرد السبع بسقوط المولفة قلوبهم وقال الكاكي فان قيل كيف يستقيم قوله خير مقدار الباشن على قول الشافعي فان المولفة سقطت بالجماع فينبغي ان يقول خير مقدار البيع فالت المولفة من فان كفار مسلمون فان عنه سقطوا نصف لكفار فقط سقط مقدار الباشن ثم لان استحقاقه شى ما لان استحقاق العال لم يطريق الكفاية شى لان ما يأخذ اجرة من وجه لاجل عمله وصدة من وجه لانه عامل مدعى فاضا من صرف الصدقة والصدقة لا تجوز التقدير والاجرة لا تجوز التقدير بالكفاية فوجب رزقه على حسب الكفاية ثم في الكفاية يغير الوسط لا الشدة لا ما حرام لكونه اسرافا محضاً وعلى الامام ان يعجب من يرعى بالوسط من غير اسراف ولا تعبرم ولما يأخذ وان كان غنيا شى اى ولا لاجل استحقاقه بطريق الكفاية لاجل عمله يأخذ العال وان كان غنيا لان ما يأخذ هو عوض عن عمله والزكوة لا يجوز ان ترفع عوضاً عن شى فان قدرت العال منعت منسوب عليه فصار كسائر الاضافات قلت ساير الاضافات لا يتحقق الدفع اليهم كل حال والعال لا يستحق الا بالعلمهم الا ان فيه شيعة الصدقة فلا يأخذها العال الماشى تنزيهاً لقراءة الرسول صلى الله عليه وسلم من شبهة الوسخ شى ما استثنى اني المحبة من قوله لان الاستحقاق بطريق الكفاية حاصله ان ما اخذ بطريق الكفاية وان كان اجرة ولكن فيه شبهة الصدقة لكونه عالاً مدعى كما ذكرنا واذ بان فيه شبهة الصدقة فلا يأخذها العال اذا كان بائساً لقل عليه الصلوة والسلام ان هذه الصدقات انما هى او سارخ الناس وانما لا كل الحمد والال محمد به واه مسلم وقوله عليه الصلوة والسلام من اهل البيت لا تلحق لنا الصدقة واه البخارى والماتشى منسوب الى بنى هاشم وهم اكل على اهل عباس وآل جعفر

غير مصدق
بالتميز خلافا
للسان في كونه
استحقاقه
بطلان الكفاية
ولهذا يكفل
وان كان غنيا
الا ان فيه
شبهة الفصل
فلا يأخذها
العال الماشى
تنزيهاً لقراءة
الرسول عليه
عن شبهة
الوسم

والا الحارث بن عبد المطلب قوله ثم ما اى لائل التثنية لقراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم ونذوب مالك ثم كنذا وقيل
هو مذنب الشافعي ايضا في الصحيح ويكرم على بنى المطلب ايضا وفي النهاية الاصح جواز صرفها الى العامل منهم فان بعض المالكية
يجوز ان ليتاجر بعض بنى هاشم على حاستها وسوقها قال ابن العربي ولا يجوز لان حاستها وسوقها كجملتها ومنها
وفي الذخيرة جاز محمد بن نضر ان يكون العامل بالهشمية او عبد الله او بهيانا او ذبيبا يقاس على العامل بنى قنطرا وسلاح الناب
لاينا في الغنى وينا في الهاشمي لشرفه والعبد لعجزه والمكافؤ لعدم ولايته على السلم فان قلت ما تقول في هتدلال
الشافعي رضي الله عنه بانه عليه الصلوة والسلام بعث عليا رضي الله عنه الى اليمن مصدقا وفوض له فان الظاهر انه فوض
له فيما يافذه قلت ليس فيه بان انه عليه الصلوة والسلام فوض له في الصدقات وقد كان عليه الصلوة والسلام
فوض اليه امر الحرب والظاهر انه فوض له من الغنى لامن الصدقات ثم والغنى لا يوازيه من استحقاق الكرامة فلم
تعتبر الشبهة في جهة شئ هذا جواب عن سوال مقدر من جهة انهم تقديره وان يقال اذا كان المانع في جواز
استعمال عامل بالهشمية وجود معنى الصدقة فيما يافذه فالغنى كذلك ينبغي ان يمنع من العمل لان فناءه يمنع اخذ الصدقة
فاجاب بقوله والغنى لا يوازيه اى لا يوازي الهاشمي في استحقاق الكرامة فلم تعتبر شبهة الصدقة فيه لان فيه شبهة
الاجرة ايضا والهاشمي يمنع لان فيه حقيقة الصدقة فانهم تخطفهم في الرقاب شئ هو الرابع من المصارف اى
من الزكوة في فك رقابهم وموضع الزكوة في الرقاب وهو جمع رقية من يدين للمكاتب من شئ اى من الزكوة
ثم في فك رقابهم شئ هذا التفسير لقوله وفي الرقاب المذكورة في الآية اى يعاونون على ادائها بدل الكتابة وبه
قال الشافعي ومالك واحمد في رواية وهو قول اكثر العلماء رضي الله عنهم وقال مالك واحمد في رواية المراد به ان
يشترى بحري مال الصدقة عمدا فيعقده وهو المروى عن ابن عباس والحسن البصري وقال ابن تيمية ان كان معه
وفاد الكتابة لم يعط لائل فقه لانه عبده وان لم يكن معشئ اعطى الجميع وان كان معه بعضه ثم ساء كان قبل طول
او بعده وليس معشئ فتفسخ الكتابة ويأخذ من كونه قويا لكتبة ويجوز دفعها الى سيده لانه يعمل لعتقه وعند الشافعية
ان لم يعمل عليه ثم فسخ صدقة الميه وجمان وان دفعه اليه فاعتقه المولى وابراه من بدل الكتابة او عجز نفسه والمال فنفيد
الكتاب صح فيه قال النودى رحمه الله وهو المذهب وفي الغنى ان نفخت الكتابة فماني يده لبيده وهو قول عطاء بن ربيعة
واصحابه ورواية المروى والكوسج عن احمد كساير الكسابة فان ادعى انه مكاتب كلف البتة ونقل فيها الاستفاضة وان
صدقه سيده انه تقبل اذ من تلك الاشياء ملك الاخبار ولحقق الى المكاتب باذن سيده ولا تعرف الى سيده الا
بأذنه ولا تعرف الى مكاتبه وهو المذهب وجوز ابو يعلى بن حيران قال وهو ضعيف قلت اشتراط اذن المكاتب

والغنى لا يوازيه

في استحقاق

الكرامة فلم

تعتبر الشبهة

في حقه و

الرقاب اى

المكاتبون

منها في فك

رقابهم

في الدفع الى سيده بعبء جدا المنة تصادون المكاتب بغير اذنه وقضاء الديون من الاجاب لا يتوقف على اذن المديون وفي الحديث
وقد قالوا لا يدفع الى مكاتب الناس بخلاف مكاتب النفي وفي الجوامع لشعري بها الامام الرقاب في فقهاء المسلمين والاولاد
بجميعهم هو المنقول من ابي عوان المكاتبين من الزكاة هو المنقول كذا قاله الاثراني وقال السفاقي هو المنقول من
رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذا قال الاكلم ثم قال فانه روى ان رجلا قال يا رسول الله ولني على يد غني ابنة قال
فك الرقبة او اعطى النسيئة قال اوليس اسوا يا رسول الله قال فك الرقبة ان اثنين في غنقة قلت هذا الحديث اعرج ابن عباس
والحاكم عن البراء بن حازم قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ولني على يد غني ابنة من ابنة
وبها عدي من النصارى قال اعطى النسيئة وفك الرقبة قال اوليس اسوا احدا قال لا اعطى النسيئة ان تعرفوا بعتما وفك
الرقبة ان اثنين في غنقة انتي هذا ليس مني القص فان مراد المصنف رحمه الله تفسير الآية لا تفسير الحكم لغم الحديث
يعني في معرفة الفرق بين المتق والفك فمن هذا عرف ان الصواب مع الاثراني وروى الطبراني في تفسيره من
طريق محمد بن اسحق عن الحسن بن دينار عن الحسن البصري ان مكاتباً قام الى ابي موسى الاشعري رضي الله عنه وهو نائب
الناس يوم الجمعة فقال ايها الامير حب الناس على كعب عليه ابي موسى الاشعري فالتقى الناس عليه هذا يعني عارضة
وهذا يعني ملاية وهذا يعني خاتما حتى التقي الناس عليه سوا ذلك كثيرا فلما راي ابو موسى القتي عليه قال اجيبوه ثم امر به
فبيع واعطى المكاتب كتابته ثم اعطى الفضل من الرقاب نحو ذلك ولم يروه على الناس وقال ان هذا الذي اعطوه
في الرقاب هم والغارم من لزمه دين ولا يملك لصا بافضلا من دينه ثم هذا هو الخامس من المصارف يعني المصارف
للعارم ايضا قوله من لزمه دين الى آخره تفسير الغارم وهو من الغرم وهو من الخسران وكان الغارم هو الذي
خسر ماله واخسر انفق ماله وقال ابو نصر البغدادي الغارم من لزمه دين وان كان في يده مال لانه يستحق ان
يخصر كمن لا مال له وفي الذخيرة الغارم ان يكون له قدر دينه او كان له مال على الناس لا يملكه اخذه فوفى على انفاقه
وتحل له الصدقة وقال محمد رحمه الله الغارم هو الذي له مال غائب وديون لا يملكه من الصدقة الا قدر حاجته
بخلاف الفقير حيث يأخذ فوق حاجته وقال الشافعي رضي الله عنه من تحمل خرافته في اصلاح ذات البين مثل ابي
من تحمل الخرافة اصل الغرامة الزوم منه قوله ان خذما كان خرافا ويطبق الغريم على المديون وصاحب الدين وتلا
الا زهرى يعني اصلاح ذات البين اصلاح حال الرجل بعد المبانية والبين يكون وصلا ويكون فرقة وقال تاج
الشرع في اصلاح ذات البين يعني الاحوال التي بينهم واصلا حابا لاحسان والاففاق حتى تصير احوال اختلاف
ايلافا ووقفا لبدان كان احوال اختلاف وفاق ولما كانت الاحوال ملاية هم والملاءمة النارية بين العقبين

هو المنقول

والغارم من لزمه

دين ولا يملك

نصا بافضلا

عن دينه وقلا

الشافعي في

خرافة في اصلاح

ذات البين

والخلاف النارية

بين العقبين

تش الزكاة العداوة كما نفاها عنه من النار والمقاومة عبارة من تكفين الفتنة وفي الحديث والغارم ضربان ضرب لاصلاص
 ذات البين بان كل ما اتف في حربا لشكين فتنة فيه وجان احداهما ليعطي من النفا الذي تحمل الجواز وضرب عزم مصلحة
 نفسه من الدين في غير مبيعية فضل ليعطي مع النافية قولان قال في الام ليعطي مع النفي لعموم الآية والثاني لا يعطي لانا
 لو تعينا دية بعد التوبة لا يبر من ان لغير التوبة حتى ياخذ المال ثم يعود الى التسليم وفي سبيل العرش هو الساب
 اى وموضع الزكاة ايضا في سبيل العرش وفي تفسيره خلاف على ما ذكره الا ان هم منقطع الغزاة ش اى في سبيل العرش
 هو منقطع الغزاة هم عند ابى يوسف رحمه الله لانه ش اى لان قوله في سبيل العرش هو التسليم عند الاطلاق ش لان
 سبيل العرش عبارة عن جميع القرب لكن عند الاطلاق يعرف الى الجهاد وعنده محمد رحمه الله منقطع الحاج ش
 وفي المبسوط في سبيل العرش الغزاة عند ابى يوسف وعنده محمد رحمه الله فقوا الحاج وقال السروجي بعد ان عدت له من كتب
 اصحابنا لم يذكر احد منهم قول ابى حنيفة ثم قال فحشفت من ذلك من نحو ثلاثين مصنف فكل من لا يكلم الامام في معرفة سبيل
 مع وقوع الحاجة الى ذلك وفي الوبري هم الحاج والغزاة المنقطعون عن اموالهم وفي الايسجاني اراو الفقهاء من
 اهل الجهاد ولم يكلفوا غزاه فيجوز ان يكون ذلك قول ابى حنيفة رحمه الله وقال الكاكي منقطع الغزاة هو المرد من قوله
 ش وفي سبيل العرش ابى حنيفة والى ابى يوسف والشافعي ومالك وعنده محمد واحمد منقطع الحاج قلت لم يبين في اى كتاب
 راي ان ابى حنيفة مع ابى يوسف ولكن قيل انه اطلع عليه في موضع فنفى ذكره عنه وقال ابن المنذر رحمه الله قول ابى حنيفة
 رحمه الله والى ابى يوسف ومحمد في سبيل العرش هو الغزاة غير النخعي ومكي ابو ثور بن ابى حنيفة انه الغزاة دون الحاج وذكر
 ابن بطال في شرح البخاري انه قول ابى حنيفة ومالك والشافعي ونقله الثوري في شرحه وقال السروجي فمولا اهل
 قول ابى حنيفة ثم وجدت في خزائن الاكليل ماوافق نقل هؤلاء الجماعة فقال في سبيل العرش فقرا الغزاة عندنا وعنده محمد
 منقطع الحاج فذكر ايدى على ان ذلك رواية عن محمد بن قول ابن عباس وابن عمر بن عبد الله قال احمد في روايته وهما
 واختاره البخاري وقال ابن عبد الحكم يدل فيه سير النخعي والجمال والركب وكذا النووي بفتح الغزاة وفتح الجوايس
 العمارة وقال النووي في شرح المذهب هو الغزاة المنقطعون الذين لا حق لهم في الديون وفي المصنفين
 وقيل في سبيل العرش طلبية العلم وقال البني صلى الله عليه وسلم ما نية العلم ارسل الناس لسبين لهم ما نزل اليهم
 ما لبس من اتبعه في اول الاسلام فقرا منقطعون لانهم العلم على كافي هريرة وغيره وكانه خبرهم بعبارة فيهم ان
 الآن واما علم وقال السروجي رحمه الله وبذا البير فان الآية نزلت وليس هناك قوم يقال لهم طلبية العلم هم لاروي
 ان رجلا جعل ليعمر الله في سبيل العداوة البني صلى الله عليه وسلم ان كل عليه الحاج ش هذا الحديث له الصل في

وفي سبيل الله منقطع

الغزاة عند ابى يوسف

لا يهوا المتفاهم عنه

الوطلا وعند محمد

منقطع الحاج لاروي

ان رجلا جعل

بعبارة في سبيل

فاهم لا رسول الله

صلى الله عليه وسلم

ان رجلا جعل ليعمر

في سنن أبي داود والترمذي والحاكم والطبراني والبيهقي وغيرهم في هذه العبارة فروى ابو داود ومن ابواه عن ابي بصير عن ابي
عن ابي بكر بن عبد الرحمن قال اخبرني مروان الذي ارسل الى ام قنقل كان جليل رسول الله صلى الله عليه وسلم
فلما قدم قالت ام قنقل قد علمت ان علي بن حبة فاطمة ابنيها حتى وعلا عليه قالت يا رسول الله ان علي بن حبة لا ياتي
مستقل بكذا فقال ابو قنقل صدقت جنته في سبيل الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اعطها فلتعج عليه فانه في سبيل الله
فاعطاه ابو قنقل البكر فقال يا رسول الله صلى الله عليه وسلم في امرأة قد ذكرت وقعت فم من مل يجرى مني من حبي فقال
عمره في رمضان تجزي حجة ورواه احمد بن محمد ورواه ابو داود واليعنان وغيره في هذا الطريق وقال الا تراه في حديثه
وجوه قول محمد بن ابي النجار في الصحيح عن ابي الحسن قال قلنا النبي صلى الله عليه وسلم على اهل الصدقة للرجح قال
ليعلم من ذلك ان سبيل الله منقطع الحاج لان النبي صلى الله عليه وسلم صرف الصدقة اليه فقلت فيه ما لا ينبغي ثم قال
وجوه قول ابي يوسف ما روى البخاري في الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان قال احسا ورعد في سبيل الله
ولاشك ان الدرر للحرب للرجح فلعن الله المراء والجماع والالحج فقلت فيه نظر ايضا لا ينبغي فان قلت قوله في سبيل الله
كثير سواء كان ينقطع الغزاة او ينقطع الحاج لانه انما ان يكون له مال في وطنه او لان كان موافق لئيل يكون له
سببه فقلت في تفسيره لانه في شئ اخر سوى الفقر وهو الانقطاع في عبادة المدين الجهاد والحج فذلك في غير الفقهاء
بذلك فان العبد ينفق في الطلاق لاجلهم ولا تقرب الى اغنيا والغزاة عندنا شئ اي ولا تقرب الزكوة الى اغنيا ولا تقرب
عندهم لان يعرف هو الفقراء وشئ اي لان يعرف الزكوة هو الفقراء واشاء يقولوا عندنا الى خلاف الشافعي في
فان عنده يجوز ان ترفع الى الفنازي مع الغنا ورويه قال مالك قال الكاكي لقوله عليه الصلوة والسلام لا تكل الصدقة
الاخنة وذكر من جعلها الغزاة في سبيل الله ثم قال وذكر في التبيين الفنازي في سبيل الله والعمل عليها وبل اشترى
الصدقة بآله ورجل تصدق بها على المسكين ما بالها المسكين اليه وفي رواية المصنف ابن السبيل فأت هذا خبر حيث اسأل
بيان الخمسة على التبيين في الحديث رواه ابو داود ومسلم وسند انقال حدثنا عبد المدين سلمة بن مالك عن زيد بن سلم
عن عطاء بن يسار ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تكل الصدقة لثمن الا الخمسة لثمن في سبيل الله والعمل عليها او لغنا
او لرجل اشترى بآله او لرجل كان له جار مسكين فتصدق على المسكين فابدى المسكين الى النبي فبدرسل وقال حدثنا الحسن
ابن علي قال حدثنا عبد الرزاق قال اخبرنا سمر بن زيد بن سلم عن عطاء بن يسار عن ابي سعيد الخدري رضي الله عنه قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بئناه وبئنا منكم وادابا لا تراه في سبيل الله الا الخمسة لثمن في سبيل الله او لغنا
من السؤال لانه ان لم تستغني بالكسب لا يكل له الصدقة الا اذا كان غنيا فاعمل له لاستعماله بالجماع ومن كسب وقال

ولا يصرف الى
اغنياء القرى الخمسة
لان المصروف
هو الفقراء

الكل في المروا بالفتى بقية البدن والقدرة على الكسب انما تكون بقية البدن لا يملك المال فان الغنا في اذ استغنى
 بالكسب ليعتد به عن البها وبقاؤه الاخذ والكيل عليه ما روى في حديث آخر ورواه من فقر انهم كذا في البسوط وقال
 فيه فروع تامل لان العادى على كسب غيره مالك الصواب كمال له اخذ الزكاة عندنا علما لما ملك له المالك ان يميل على جنة
 الارزاق وقال الرازي في احكام القرآن قد يكون الرجل غنيا في اهل بيته بالدار والمال والخدم والخدم والخدم
 وله فضل مال تجب عليه الزكاة فيه ولا تشمل له الصدقة فاذا عزم على الخروج الى الغزو احتاج الى آلات السفر
 وصلاح الغزو والعدة فيجوز له اخذ الصدقة اذ قد انفق الفضل فيما يحتاج اليه من السلاح والعدة ولولا سفره
 للغزو كان غنيا ولا يحتاج في اقامته الى انفاق الفضل فاذا قد انفق الغزو جاز له اخذ الصدقة وهو غني في هذا اليوم فبما
 معنى قوله عليه الصلوة والسلام الصدقة تحمل للغنا في الغنى انتمى وقيل حديثهم ليعيد الحصر في الخمسة المذكورة بين الغنى والفاقة
 وذكره الحدوث الخمسة وقد جاز والدفع الى الغنى والمواظقة وليسوا من الخمسة فوجب تأويل حديثهم وقال السروجي رحمه الله
 ولعلمنا من قال بقوله حديث معاوية بن ربيعة انه صلى الله عليه وسلم قال لا علم ان الله تعالى فرض
 عليهم صدقة تؤمن من انفسهم فمروا في فقرتهم متفق عليه ولا يعارضه حديثهم لانه لا يصح ولو صح لا يبلغ رتبة الحديث
 الثابت في الصحيحين ومن ابن السبيل شئ هذا هو المصنف السابغ اى تؤنق الزكاة في ابن السبيل من كان له مال
 في ولده وهو في مكان آخر لاشئ له فيه مثل اى ابن السبيل من كان له مال في ولده والحال ان في مكان لاشئ له فيه ومضى
 المسافر ابن السبيل لكثرة ملازمة السبيل لانه لما حصل له كلفة الملازمة صار كانه ولد الطريق ومنه قوله لم يصح في ابن السبيل
 لانه قاله الا ترى ان من سافر في عمره مرة وجري له هذا يطلق عليه ابن السبيل ويكيل له اخذ الزكاة
 ولو كانت ملازمة السبيل شئ ما جاز لانه ان ياتى الصدقة فانهم وقال السروجي يجوز ان يقال ابن السبيل ملازمة
 من بلى الى بلد كما تدفع المادى الارحام سى ابن السبيل والسبيل يذكر ويؤنق وفيه الينا سبيل هو المتعارف في مصر
 قد قطع به او الحاج اراو الاصراف الى اهل ولهم بكدم على به وفي جوامع الفقهاء هو الغريب الذي ليس فيه شئ
 وان كان له مال في بيته ومن له ديون على الناس ولا يقدر على اخذها بينهم ولعدم البينة او لا عسارهم او
 لا يكيل له اخذها وقال بعضهم ابن السبيل هو من عزم على السفر وليس معه ما يكيل به قيل هذا خطأ لان سبيل هو الطريق
 فمن لم يكيل في الطريق لا يكون ابن سبيل وكذا لا يصح ابن سبيل بالغرم على السفر وابن السبيل كمال سبيل وقال ابن
 عباس ثم في قوله تعالى لا عابري سبيل هم المسافرون لا يجدون المالا فليسوا بالابن السبيل هو المسافر لاس عزم
 على السفر وفيه الينا سبيل ابن سبيل منقطع الغزاة وفي كتاب على ابن صالح الجرجاني ابن السبيل هو الذي لا يقدر على ماله

وابن السبيل

من كان

له مال سنة

وطنة وهو

في مكان

آخر كما شئ له فيه

قال فلهذا جعلنا

الزكاة للمالك

ان ينفع الى

كل واحد منهم

وله ان يقتصر

على نصف واحد

وقال الشافعي

لهيكون للادان

في كل ثلاثة

من كل صنف

لان الاضافه

سبعا

بحرف اللام للا

ولان الاضافه

ليبين انهم مصلو

له ثبات

الاستحقاق

في سفره وهو غني ويقدر ان يتقضى فالتقضى له من قبول الصدقة وان قبلها اهل من يعطيه ولا يلزمه الاستقراض
لاحتلال عجزه من الاواد وفي فرائد الاكل لا يكسب على ابن السبيل اداء زكوة حتى يرجع على ماله ولو لوقد غيره بغير
امره فبئنه فرضي به لم يجزه وبامره يجوز قيل اذا كانت قائمة في يد الغني ينبغي ان يجوز لان الاجابة للاتحة كالكافة
السابقة على ما عرفتم قال شمس اى صاحب الكتاب هم فذهبت الزكاة شمس اى هذه التي ذكرنا با من الاضافه
في جبات الزكاة اى مصارفها لاستحقاقها عندناهم ولما لمالك ان يدفع الى كل واحد منهم شمس اى من الاضافه
البقية المذكورة هم ولدان يتبع على نصف واحد شمس من ابيه وهو قول عمر بن الخطاب رضي عن ابن ابي طالب
وعبد الصمد بن عباس واتفق على انهم وعاذ بن صلح وبه قال سعيد بن جبير والحسن البصري وابراهيم النخعي وعمر
بن عبد العزيز وابو العاتية وعطاء بن ابي رباح واليه ذهب الثوري ومالك واحمد في ظاهر الرواية وابو ثور
وابو عبيد وعن النخعي اذا كان المال كثيرا احتل قسمته على الاضافه قسمته عليهم وان كان قليلا صرف الى نصف واحد
هم وقال الشافعي لا يجوز الا ان يعرف ان ثلثه من كل صنف شمس فيكون واحدا وعشرين نفسا وكذا الصدقة لفظ
ونفس الزكاة وقال الشافعي نعم الا لالمولين عليها فانه يجوز ان يكون العامل واحدا فان فرق زكوة بنفسه او
بوكية سقط نصيب العامل في فرق الباقي على سبعة اصناف احدى وعشرون نفسا او جردا حتى لو ترك واحدا
منهم ضمن نصيبه وهو قول عكرمة وداود والظاهر في وقال الاصطبري تصرف صدقة العطر الى ثمانية من الفقراء
لقلتها واختاره الرويان في الحلية هم لان الاضافه بحرف اللام للاستحقاق شمس اى لان اضافة الصدقات
اليهم بحرف اللام لقتضيه الملك اذا اضيف به الى من يصح منه الملك كقولك المال لزيد فان اوصي بثبات ماله
هو لا الاضافه لم يخرج ان بعضهم فكذلك في امر الشارع هم ولان ان الاضافه شمس اى اضافة الصدقات اليهم
هم لبيان انهم مصارف شمس وان تعلق العاقبة لهم هم لا لاثبات الاستحقاق شمس لان الجمول لا يصح مستحقا واللام
لاختصاص للملك كما يقال اهل للفرس ولما لمالك له وكان المراد اختصاصهم بالصرف اليهم وسما في اللام تروى
الى اكثر من عشرة ولكن اصلها للاختصاص ولم يذكر الزمخشري في الفصل غير الاختصاص لمعومه فقال اللام للاختصاص
كقولك المال لزيد والسر في اللام في الاية للاختصاص يعني انهم منعقون بالزكاة ولا يكون لغيرهم لقولهم
انما لمة لتقضى والتمتية لئني باشرهم اى لا يوجد ذلك في غيرهم ولا يلزم ان يكون مملوكه هم فنكون اللام لبيان
عمل صرفنا وايضا الفقراء والمساكين لا يصحون لكثرة تمكنا فواجمولين والتمتية من الجمول قال النووي
رجحه انه لو كان في اكثر من ثمانية من النصف لاثبت ملكهم لانه لثقل الى ودرتهم بهتم فدل على عدم الملك فبطل

وهو اجماع الامام الملك بن حبان الشافعي عندهم وايضا قوله تعالى وفي الرقاب وفي سبل الكرام فيها فاذا حصل عليه على الاقتصار من اتمام الجميع ولا يقيم الملك في الطرق وهذا يكشف بين وايضا انهم قالوا يجوز للامام ان يدفع صدقة الرجل الواحد والكر في غير واحد والامام يقوم مقام رب المال في الرقبة فابطوا الامام الملك والعدد ولم يتيقروا اما والضعف الواحد ايضا قال الشيخ شهاب الدين رحمه الله في العرق وفي هذه الصورة هو يذهب في الملك وقال ابن عباس في الروا في الآية بيان المصارف قال انما زكيت الى احد من الافراد كما ان الله تعالى امرنا باستقبال القبلة في الصلوة فاذا استقبلت خزائننا كانت متمثلة للامام وهذا يشي اي ما ذكرنا ان الاضائة لبيان انهم مصارف للالاباث الاضائق هم للمعارف ان الزكاة حق الله تعالى شئ لانها عبادة ولا يستحقها الا الله تعالى هم وبلغة الفقراء والمصارف شئ اي بلغة الفقراء والاحتياج صارت الاصناف المذكورة مصارف للزكاة لان الله تعالى ذكرهم باوصاف تبني عن الحاجة هم غلبا على شئ على صيغة المجهول اي فلا يملك ولا يملكهم باحتياج جهالة شئ اي بسبب احتياج جهات المصروف وانما ذكر الضمير لانه يرجع الى المصرف الذي يدل عليه لفظ المصارف هم والذي ذهبنا اليه من شئ اي من الاقتصار على صنف واحد في دفع الصدقات هم مروى عن عمر وابن عباس بنهم شئ اما مروى عن عمر بن الخطاب بنهم فاخرجه البصري في تفسيره من حديثه ليس عن عطاة قال انما الصدقات للفقراء الآية قال ايما صنف اعطيت من هذا اجزا او اخرجه عن حصص عن اليتيم عن عطاة عن عمر انه كان يأخذ القرض في الصدقة ويجعله في صنف واحد اما مروى عن ابن عباس فاخرجه البصري ايضا عن عمر بن ميمونة عن عطاة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس في قوله تعالى انما الصدقات للفقراء والمساكين الآية قال في اي صنف ومنه اجزا وقاله الامام الاسيما في شرحه فخصه الظاهر في جهالة ما يحكي ويجمع في بيت المال من الاموال اربعة انواع نوع منها الصدقات وهي زكاة البها والعشور وما اخذه العاشر من المسلمين الذي يرون عليه من التجار ونوع اخرها اخذ من خمس النخلة والمعدن والركاز ويعرف في دين النوصين في الاصناف التي ذكرها الله تعالى في كتابه وهو قوله انما الصدقات للفقراء والمساكين وهو قوله تعالى واعلموا انما غنم من شئ الآية ففي الآية الاولى في بيان مصرف البسة وفي الآية الثانية ما ذكره الله فيهم الله تعالى ورسوله واحد لان ذكر الله تعالى للبتك وسهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وذوي القربى ساقط عندهم وهم قراية رسول الله صلى الله عليه وسلم في يوم الثلاثاء اصناف العتاي والمساكين وابن السبيل وحملوا شئ فيهم وهم ذوو القربى ثابت والنوع الثالث هو الخراج والجزية وما صوغ عليه مع بني نجوان من الحبل ومع بني تغلب من العدة المضاعفة وما اخذ العاشر من التمان من اهل الحرب وما اخذ من تجار اهل الذمة تعرف هذه في عمارة الرباطات

وهذه للمعارف
ان الزكاة حق الله

وجعل الفقير

صاروا مصارف

فلا يملك الا لاحتياج

جهالة والذي

ذهبنا اليه هو

عن عمرو بن عباس

والنشاط والنجور وسد الشور وكرمي الانهار العظام التي لا ملك لاحد فيها كبحون والفراوات ووجليته ويعرف الى ارضها
 القضاة وارضاق الولاة والحقسيع والمسلمين والمقاتلة وارضاق العائكة ويعرف الى رصد الطريق في دار الاسلام عن
 اللصوص وقطاع الطريق والنوع الرابع ما اخذ من تركته لميت الذي مات ولم تترك وارثا او ترك زوجا او زوجة فصرف
 هذا نفقة الرضى في او يتيم وعلاجهم وهم فقراء ولكن الموتى الذين لا مال لهم ونفق اللقيط وقيل جنانية ونفقة من هو غاف
 عن المكسب ليس له من يقضي عليه في نفقته وما اشبه ذلك فيجب على الائمة والسالمين والولاة ايصال الحقوق الى
 اربابها فان لا يكسبوا عنهم على ياد من تفصيل ولستية من غير ميل في ذلك الى هوى ولا ميل لهم منها الا مقدار
 ما يكفيهم ويكفي اعوانهم بالمعروف وان قصر او في ذلك عليهم ومصارف طائفة مفنين هم ولا يجوز ان يدفع الزكوة الى
 ذي مش وقيل زفر رسة الله الاسلام ليس بشرط في صرف الزكوة وغيره با وقال الزهري وابن شبرمة يجوز دفعها
 الى الذي هم لقوله عليه الصلوة والسلام ش اي القول النبي صلى الله عليه وسلم لمعاذ فخذها من اغنياهم ودوا
 في فقرهم ش اي هذا الزكوة واخطاب لمعاذ بن جبل واخرج الائمة الستة حديث معاذ من حديث ابن عباس ان
 النبي صلى الله عليه وسلم بعث معاذا الى اليمن الحديث مشهور وفيه ان افترض عليهم صدقة في اموالهم فخذ من اغنياهم
 وترى على فقرهم قوله فخذها من اغنياهم اي من اغنيا المسلمين هذا بالاجماع لان الزكوة لا تجب على الكافر وكذا الصدقة
 في فقرهم يرجع الى المسلمين للمالك لهم الفطر وقال ابن المنذر اجمع كل من حفظ عنه انه لا يجوز دفع الزكوة الى ذي مش
 ويجوز صرف صدقة الفطر والنذور والكفارات اليهم ويجوز دفع صدقة الفطر الى الرببان عمر بن شريك ومرة الهذلي
 وعن ابني يوسف رحم الله ثلثا روايات فيها والاصح انه لا يجوز دفع الصدقة اليهم الا التطوع وبالمعنى قال مالك والشافعي
 واما الجوهري فلا يجوز دفع صدقة مالية بالاجماع حتى التطوع وفي خزائنه المالك يجوز صرف صدقة الفطر وصدقة النذر
 الى اهل الذمة اما الكفارات فلا هم قال يرفع اليه ش اي الى الذي هم ماسوي ذلك من الصدقة ش اراد به صدقة
 الفطر والنذور والكفارات كما ذكرنا فان قلت لم لا يجوز دفع الزكوة الى الذي كما ذهب اليه زفر لعموم النص ولا يجوز
 الزيادة عليه بخبر الواحد قلت هذا خبر مشهور ثلثة الائمة بالقبول فجاز الزيادة بهم وقال الشافعي رحمه الله لا يدفع ش
 اي ماسوي ذلك من الصدقة الى الذي هم وهو رواية من ابني يوسف رحمه الله ش اي قول الشافعي بالنسبة رواية
 عن ابني يوسف هم اعتبارا بالزكوة ش بان يقال هذه صدقة واجبة فلا يجوز دفعها الى الذي كالزكوة هم ولنا
 قوله عليه الصلوة والسلام ش اي قول النبي صلى الله عليه وسلم تصدقوا على اهل الماديان كلها ش هذا حديث
 مرسل رواه ابن ابي شيبة في مصنفه حدثنا جريون عبد الحميد من اشعث من جعفر عن سعيد بن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

ولا يجوز ان يتفرغ

الزكوة الى ذي مش

لقوله عليه السلام

لمعاذ فخذها

من اغنياهم

وهذه كافي فقرهم

قال يرفع اليه

ذلك من الصدقة

وقال الشافعي لا

لا يرفع وهو طاعة

عن ابني يوسف

اعتبارا بالزكوة

ولنا قوله عليه السلام

تصدقوا على اهل

الا ديان كلها

والصحيح ما ذكرناه وبه قال الثوري وملك والشافعي واحمد لا يسامح الميت شئ كان في نسبه الا ان اراد في ماله
بدون لا فقال هذا على خلاف استعمال العرب لان قياس كلامهم ان يقال لا يسامح في من كلمات الاستثناء وقال صاحب
المقتصد لا يسامح له وجهان احدهما ان يقول كما في القوم لا يسامح له في وجهه ويحمل ما زاد في كلامك قلت لاسي زيد بن نزل
لا مثل زيد والوجه الثاني ان تقول لا يسامح في فعل ما يعني الذي وزيد بن نزل في ماله من ماله الذي هو
زيد وقيل الجواب لا يسامح في الرق قليل وقد ذكرنا في المنع وبه الا نقل المتني وقال الميراث في رحمه الله في كتاب المداوي
للساوي ان لا يسامح في شخص اي اخضع ما ذكره بعده اذا قلنا ان المتني انما لا يسامح في ما غلبت زيارته ولا يشترط
بها شئ اي بالزكوة ثم رتبة تتحقق خلافها لما لا يشترط اليه شئ اي الى جواز شراؤه بالعبد بالزكوة لان المتني وبه قال
اسحاق وابو ثور وعبد المدين الحسن المنبري ورواه البخاري عن ابن عباس يفهم في تاويل قوله تعالى وفي الرقاب
شئ اولانه قال لا يشترط مملكه فيتعين ذلك هم ولنا ان الاتفاق استقام للملك وليس في ملك
شئ لان التملك كمن لاله الاصل في دفع الزكوة فان قلت انتم جعلتم اللام في الآية لانهما بية ودعوى التملك
بدلالة اللام فلم يتق الا دعوى مجردة قلت معنى جعل اللام للمعاقبة ان الموقوف يصير ملكا لهم في المعاقبة ثم يحصل لهم ملك
بدلالة اللام فلم يتق ودعوى مجردة هم ولا يدع شئ منها شئ اي الزكوة هم الى معنى شئ اي الذي يملك الضاب لان
الغني ثمانية انواع احدها الغني الذي يتلقى وجوب الزكوة وهو ان يملك انصابا من المال النامي الفاضل عن حاجته
والثاني الغني الذي يحرم له الصدقة وتوجب له الفطرة والاعتية وهو ان يملك ما يساوي ما يتق درهم فاضلا عن ثمانية
وثياب اهل بيته وخادمه وسكنته وفرسه وصلاحه والثالث الغني الذي يحرم له السؤال وعليه العاقبة وفي المعين عن احمد
روايتان في الغني المانع من اخذ الزكوة انه ما ملك اثنين درهما وفيه ثمان من الذئب وان لم يتق بكفايته في شرا
المداوية لابي الخطاب روى ذلك عن علي وابن سعود وسعد بن ابى وقاص والغني والثوري وابن المبارك وابن
جني وابن راهبوت والرواية الثانية والغني الموم لا اخذ الزكوة لا يحصل به كفايته الا انسان حتى لو كان محتاجا باحتله
الصدقة وان كان يملك انصابا وهو قول الشافعي ثم وفي رواية عن مالك وعندنا ملك الضاب الذي يصير غنيا
على ما ذكرته وهو قول ابن شبرمة ورواية المنيرة عن مالك والتقدير بالمعاقبة ملك الضاب ضعيف اذ لا ضابط
للمعاقبة ولم يرد به شرع والضاب ضابط شرعي لان الغني دافع لا اخذ وقال الحسن البصري وابو عبيد الغني من ملك
او ثمانية درهمين او ربعها ومن محمد رحمه الله لو كان للرجل وارثا وى عشرة آلاف درهم ليس فيها من فضل على كفايته
يملك لا اخذ الزكوة وان فضل فيها من ذلك ما يساوي ما يتق درهم لا شئ له ولو كانت ضيفته عليها لا افضل عنه ومن عياله

لا يستحق الميت

ولا يشترط بها

رقبة فتشملها

لما لا يشترط بها

في تأويل قوله

تعالى وفي الرقاب

ولنا ان الاتفاق

استقام للملك

وليس بمملكه

ولا شئ من الغني

والد ارمي من رواية الحسن عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم سلمة النبي نين في وجهه يوم القيمة وعن ثوبان
 اخبره احمد والبر والطبراني عن رواية سعد بن ابى طاهر عن ثوبان عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من قال من
 سال سلمة وهو عن غنى كانت شيئا في وجهه يوم القيمة واسناده صحيح وعنه سعد بن عمرو اخبره البر والطبراني في
 باسناد وجامعة قال قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يزال البدر لسائل وهو غنى حتى يلقى وجهه فلا يكون له عند الله وجه
 وعن رجل من بني هلال رواه احمد عن رواية في نزيل قال حدثني رجل من بني هلال قال سمعت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يقول لا تحل المسلمة لغنى ولا لذي مرة سوى وعن رجلين غير مسيين اخبره ابو داود والتماني عن رواية
 عبيد الله بن عبد بن الجار قال اخبرني رجلان انهما اتيا النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع وهم يلتمس الصدقة
 فسألاه منها فرفق فينا البصر وخفضه فزأنا جلد بن فقال ان شئتما اعطيكما ولا اخط فيهما الغنى ولا القوي كسب التمر
 بكسر الهمزة والقوة والشاة ومنه قوله تعالى في وقت جبرئيل عليه الصلوة والسلام ذم مرة فاستوى والسوى اصبح
 الاعضاء ومنه قوله انهم اليم وسكون الدال المحلة وكسر النون وبعين محلة هو الشديروهم من الدنعا وهو التراب ومعناه
 يتقصى يصاحبه الى الدنيا والعلم راشي لانه لم يرفع فيهم كسر النون والمجربة هو الشرايشق قوله لذي دم باله
 المهمة وتخفيف وموضع بكسر الجيم وهو باو وجب عند الدالة كسامة اليم وهو بالماطانية جنة على الشافعي في غنى المذوة
 ش فانه يجر ذوق الزكوة الى الغارزى وان كان غنيا فان قاتل نفسه هذه العامل التي حيث يحل له اخذ الصدقة من ابليس
 الذي لا اكثيرة في بيته قاتل لا سلمه انخفيس لان الذي ياتيه هذه العامل اجرة عمله لا باعتبار انه صدقة وان الذي ياتيه هذه
 ابن ابيس باعتبار انه فقير في هذه الحالة فان قاتل جاز في حديث ابن سعيد الفارسي عنه قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم لا تحل الصدقة لغنى الا في سبيل الله او ابن ابيس او جاز فقير فمصدق عليه مندى لك او يدعوك لما ناله فمدا
 بدل لما قاله قاتل معناه الغنى بكسبة اي المستغنى بكسبة عن السؤال فانه ان استغنى بالمكسب لا تحل له الصدقة الا اذا كان
 غارزا يفتقر له لا يشغله بالجهاد عن المكسب وكذا حديث معاوية بن جبل رضي الله عنه عن ابي ماروينا ش اي وكذا حديث
 معاوية بن جبل حجة عليه وقدمه قال ش اي قال القدر روى رحمه الله قال ولا يدفع الزكوة الى امرئ حتى
 وان علا ولا الى ولده وولد ولده وان سفل مش وكذا لا يدفع اليهم عشرة وسائر واجباته بخلاف الكارزانا وجهه
 له ان لا يطغى خمسة من يومن اهل الحاجة منهم ولو لم يمت ام ولده لم يعطه وكذا نحوه المتخوف من ما به بالزناهم لان منافع
 الاملاك بينهم متعلقة مش حتى يتحقق احداهما مال الاخر ولهذا لم يقبل شهادة البعض للبعض فكان انه موقوف اليهم صدقا
 الى نفسه من وجهم فلما تحقق التملك على الكمال مش فالشر والتملك الكمال م ولما الى امرأته مش اي ولا

وهو باطلا لا يحجة

على الشافعي في غنى

الغنى فهو كذا حديث

معاذ بن جبل

على ما روينا

قال ولا يدفع

الزكوة الى امرأته

الى امرأته وجبر

وان علا ولا الى

ولد ولده ولده

وان سفل كان منه

الا ماله لا يشغله

فلا يحقق التملك

على الكمال ولا امرأته

يدفع الزكوة الى امراته ثم لا يشترك في المنافع ما دونه من قال الصدقات في وجدها ما لم تكن في اي مال من غيره
وسواء كانت امراته في عدة رجعي او بائن او امة او ثلث ولو تزوجت امرأه الغائب فولدت اولاداً قال ابو حنيفة نعم
الاولاد من الغائب ومع هذا يجوز دفع الزكوة اليهم لا شأوا ولا ولد ولا ذكره الامام الترمذي رحمه الله وفي المصنف
وعند الشافعي رضي الله تعالى عنه يجزئ اذا دفنها الى امراته لانه لا حرمه بينهما ويجوز شهادته لهما عنده وفي المصنف
سند و المشهور عن الشافعي انه لا يجوز في الايجالي واما الاخرة والاخرات والاعمام والنمات والاخوال والحنانات
ما وادهم فلما بس دفع الزكوة اليهم وذكر الزيد بن ابي ان الفضل في مصرف زكوة المال الى هؤلاء البقية اخوة
واخوات الفقراء ثم اولادهم ثم عمامة وعمة الفقراء ثم اخواله ونحو ذلك الفقراء ثم زوجه امراته ثم اهل بيته ثم
اهل بيته ثم اولادهم ثم اولادهم ثم اولادهم ثم اولادهم ثم اولادهم ثم اولادهم ثم اولادهم ثم اولادهم ثم اولادهم
وبه قال مالك رحمه الله وانشأه الحزبي وابو بكر بن النعمان ثم قال لا تدفع اليه شي اى وقال ابو يوسف ومحمد بن عمر
عنهما تدفع المرأة زكوة ما لها من زوجها وبه قال الشافعي وشبه من المالكية وقال الفرغاني رحمه الله الشافعي وشبه قلت حكى
الشيخ عن ابن زوجه افضل عند الشافعي ثم لقوله عليه الصلوة والسلام شى اى لقول النبي صلى الله عليه وسلم كل
اجران اجر الصدقة واجر الصلوة قاله لامرأة ابن مسعود عن شى هذا الحديث اخرجه مسلم واخرجه الجماعة الا ابا داود ومن
زينب امرأة عبد الله بن مسعود قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما شأنا الصدقة تصدقني ولومن عليكن قالت جئت
الى عبد الله فقالت اهلك رجل خفيف ذات اليد وان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد امرنا بالصدقة فانه فاسد فان كان
يجزئ لك عني والا برزتما الى غير ذلك قالت فقال لي عبد الله اهل بيتك انت فانطلقت فاذا امرأة من الانصار باباب
رسول الله صلى الله عليه وسلم حاجتها قالت وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد كفي عليه النهاية قالت فخرجت
بلال فغنفلنا انجر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان امرأتين بالباب ليسا لالك التجري الصدقة منهما على انه واهما
وعلى ايتام في حجرهما ولا تجزئ نحن قالت فدخل بلال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال من هما فقال امرأة
من الانصار وزينب قال اى الزينب قال امرأة عبد الله بن مسعود فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لهما اجران اجر
القرابة واجر الصلوة واسم امرأة ابن مسعود زينب وبنت عبد الله بن معاوية النخعيقة ويقال اسمها ربيعة ويقال
ربطة ويقال اسمها زينب وربطة لقب لها وتقبل ربطة زوجة اخرى لابن مسعود وبى ام ولده ذكره ابن الاثير في
الصبايات وقال الطحاوى وربطة بذة هى زينب امرأة عبد الله ولا نفكر ان عبد الله كانت لامرأة غير ما في زمن
رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد سألته عن الصدقة على زوجات اى والحال ان امرأة ابن مسعود سالت النبي صلى الله

لا يشترك في المنافع

لأنهم المرأة التي لا يجتمع

ابن حنيفة في ما ذكرنا

وقال ابن فهم المية

لقوله عليه السلام

لك اجران اجر الصدقة

واجر الصلوة قاله

لامرأة ابن مسعود

وقد سألته عن

النسرة عليه

ولا الى ولد
اذا كان صغيرا
لا يبي غنيا
مبال ابية
ما اذا كان كبيرا
فقيرا لا يملك
غنيا بيسار
وان كانت نفقة
عليه بخل
الغني لا ينفق
كانت فقيرا
غنية بيسار
وبقى الفقير
لا يصير تكون
ولا تنفع
بني هاشم لقوله
عليه السلام
بابني هاشم
ان الله خلق
صريم عليكم

غنيا روي عن ابي يوسف ثم ولا الى ولد مخي اذا كان صغيرا لا يبي غنيا بال ابيه ش لا يبي ش ولا الى اب وموتوني
تقية الميتة اذ لم يكن للصغير اب وله ام غنية يجوز الدخ اليه وفي الذخيرة وذكر في بعض شروح الجامع الصغير ان علي
قول ابي نفقة من يجوز الدخ الي ولد النسي صغيرا كان او كبيرا وقال ما جاز يجوز في الكبير دون الصغير مغلطات ما
اذا كان كبيرا فقيرا لا يبي غنيا بيسار بيه وان كانت نفقة عليه ش كذا ان واسمه باقيا ما اي وان كانت نفقة الولد
الكبير على الاب بان كان ممنا واعي وان شي هو وبخلاف امرأة النسي لا يملك اذا كانت فقيرة لا تعنفية بيسار الزوج وتعبه
النفقة لا تكون مؤسرة ش لان مقدار النفقة لا ينفقها وفي النفقة يجوز الدخ الي امرأة النسي اذا كانت فقيرة وكذا كان
الي بنت الكبيرة الفقيرة لبي وموانعي الرقيقين عن ابي يوسف رحمه الله لان الزوج لا ينفق حواج الزوجة لبنت
الكبيرة وفي الصغير يجوز دفع الزكاة الي امرأة النسي بخلاف غنيته رحمه الله وقال لان فرض القاضي النفقة على
الزوج لا يجوز وقيل قول محمد بن ابي حنيفة وهو الصحيح وان لم يفرض القاضي النفقة لما جاز بالاجماع وانما شرط
النفقة بالنفقة على قول ابي يوسف لان الاستثناء يترك لان بل القضاء لا يصير بذلك في النافق ولو وثق
البي غير عاقل في نفقة مولى وبه اوابية لا يجوز من الزكاة ويجوز قبض الصغير بنفسه اذا عطل ذلك ولو وثق الى المسوقة
باز بخلاف الجنون هم ولا ينفق في بني هاشم ش اي ولا ينفق الزكاة الي بني هاشم وفي الاصلح الصلوات العداقات الوجبا
كلما عليهم لا يجوز بالاجماع الامة الاربية وروي ابو بصير عن ابي حنيفة عن ابي بصير عن الزكاة الي الماشي وانما كان
لا يجوز في ذلك الوقت سقط خمس الخس ويجوز النفل بالاجماع وروي ابن ساعدة عن ابي يوسف انه قال لا بأس
بصدقة بني هاشم بغيرهم على بعض ولا وصى الصدقة عليهم واليوم من غيرهم وفي شرح الامار عن ابي حنيفة رحمه الله
لا بأس بالصدقات كلها على بني هاشم والحرمة للعوض وهو خمس الخمس فلا سقط ذلك بموت عليه الصلوة والسلامات
لهم الصدقة قال الطحاوي وبناخذ وفي السفر يجوز الصدقة الي بني هاشم في قوله خلاها وفي المبسوط يجوز دفع الصدقة
المتكورة والاوقاف اي بني هاشم وروي عن ابي يوسف ومحمد في النذور وفي شرح مختصر الكرخي والاسباغاني
والعقيدة السماوي الوقت وفي الكرخي اذا طلق الوقت لا يجوز لان حكمهم حكم الاغنياء وفي الذخيرة الوقت على
اقرار رسول الله صلى الله عليه وسلم جاز وان كانت الصدقة لا تسلم وفي النسي عن ابي يوسف يجوز صرف صدقات
الاوقاف الي الماشي اذا سمى في الوقت وفي شرح التوحيد للكردي الصدقة على بني هاشم بطريق الصلوة والبر
قال بعض اصحابنا قل وقال بعضهم لا تسلم وفي شرح القدر والصدقة الواجبة كزكاة والشرع لم يرد
ولكفارات لا يجوز لهم لقوله عليه السلام ش اي لقول النبي صلى الله عليه وسلم يا بني هاشم ان الله عز وجل

أما هؤلاء فلا هم
ينسبون إلى هاشم
بن عبد مناف
ونسبته القبيلة
وأما ماويلهم
فلما رآه أن مو
لرسول الله صلى
عليه وسلم سأل
أفضل في الصدقة
فقال لا أنت مو
لأبي
مخبره وما إذا
القرشي عبد
نضر وأما حديث
تؤخذ منه البرية
وليتبر حال المتق
لأن القياس
والالحاق بالمولد
بالمضوق
خص الصدقة

عنهم وجعل بني أبي لهب من أهل البيت فتشبهوا بذلك خلافاً لما ذكره أبو نعيم والاسم
مما يؤيد ما سألنا به إلى قوله وهم آل علي إلى آخره ثم قلنا منهم بنو علي بن عبد مناف من
عمر ونامي باشما لأنه منهم الترياق لقدمه واسم عبد مناف الميرة ثم ولدته القيلة اليه شمس
إلى اسم بن عبد مناف ذكر الزبير بن كزار أن العرب سئمت طبعات شعب وقبيلة وعماره ولبن
لكنانية بن خزيمه قبيلة وقريش هو النفر من كنانة عماره وقبيلة ولبن واسم فخذوا العباس
بجمع القبائل والقبيلة تجمع العماره وعماره تجمع البطون والبطن تجمع الأفخاذ والفخذ يجمع
مفروضة وميمز مدحج ثم وأما ماويلهم من جمع مولى أي وأما ماويلهم من جمع مولى بنى
أخذ الصدقات ثم فلما روى ابن أبي رسول المدعي عليه وسلم سألنا أكل في الصدقة فقال لا أنت مولانا
هذا الحديث رواه أبو داود والترمذي والنسائي عن شعبة عن الحكم بن عيينة عن ابن أبي رافع
مولى المدعي عليه وسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم لبث رجلاً من بني مخزوم على الصدقة فقال لابي رافع
منها فقال لا أنت مولانا فقال لا أنت مولانا فقال لا أنت مولانا فقال لا أنت مولانا فقال لا أنت مولانا
وقال الترمذي هذا حديث صحيح واخرجه احمد في مسنده والحكم في مستدركه واسم ابن أبي رافع عبد الله واسم أبي رافع
اسم وقيل ابراهيم وقيل ثابت وقيل هريرة وكان كاتب علي رضي الله عنه قوله رجلاً من بني مخزوم هو الاربعة
الاربعة القرشي المخزومي بن ذلك النسائي والخطيب كان من مهاجرين الاوليين وكثيره أبو عبد الله وهو الذي اختفى
رسول المدعي عليه وسلم في داره بكية في أسفل الصفا حتى كملوا اربعين رجلاً آخرهم عمر بن الخطاب ثم وهو الذي
تقررت بالخبر أن قوله أكلنا الصدقة العزوة فيه للاستفهام على وجه الاستخبار والمراد بالصدقة الزكاة ولما سألني
في الدوالي وجمان احاديثها شملت مذمها ونفي وجه لا تدفع هم بخلاف ما إذا احتق القرشي عبد النضر ما حيث تؤخذ منه
الجزية وليتبر حال المتق من نفع التاء هذا جواب عن سوال مقدريه ان يقال كيف احتق مولى بنى هاشم ثم
حرمة الصدقة ولم يلحق مولى القرشي في منع اخذ الجزية اذ لا يجوز وضع الجزية على القرشي ويجوز وضعها على عبده
النصراني اذا اعتقه فقال في جوابه خلافاً ما إذا احتق آه وحاصل ان القياس ان يعتبر حال المتق نفع التاء ولا
يلحق بالمتق كغيره التاء في حال ما لان كل واحد منها اصل نفسه من حيث البلوغ والعقل والحرية وخطاب الشرع
هم لان القياس والالحاق شمس أي الحاق المتق بالمولد لشمس ان كان هم البعض وقد فرض شمس
أي النفس هم الصدقة شمس يعني وروى النص خاصاً بالصدقة فاتصرت على مورد النص لوروده على خلاف القياس

فلا يتبداه ولما يروى من مولى النبي الجارية دون الصدقة ايضا فتم قال ابو حنيفة ومحمد بن يحيى البدر عنهما اذ وضع الزكاة
 الى رجل فليطه فقير اش اى حال كون الدافع ليقين الرجل الذي دفع اليه الزكاة فقير ام ثم بان من اى منهم فمضى اى
 او كما فرأوه وقع زكوة في فلاة فبان انه ابوه او ابنه فلما اعادته عليه ش اى لما تب عليه اعادة الزكاة وهو قول
 الحسن البصري وابي حنيفة وبه قال مالك والشافعي واحمد بن حنبل في قول هذا من النسخة عنه واماني الكافرا فظاهر القولين الا انه
 وبه قال مالك واحمد وكذا ابوان بائنيما او احدا بويه او ابنه فانه يبيد ما عندهم وفي طريق اخرا ان كان الدافع من جهة
 الامام فيه قولان وان كان من جهة رب المال فليطه الا اعادة قولوا واما قوله او كما فرأوه الذي وقد صرح
 ابو بكر الرازي رحمه الله في شرح مختصر الطحاوي وقال صاحب التحفة واجمعوا انه اذ نظر ابن حربي او تاسم ابن الجوزي
 وفي التحفة ايضا اذ وضعها الى المذكورين فهذا معنى ثلثة اوجه الاول وضعها بنية الزكاة ولم يحيط بها لانه في اوفيق
 اسلم او دعى فهو على الجواز الاذابتين من نية الثاني وضعها على وجه الشك ولم يتجروا وتحوى لقلب ولم يفهم
 دليل الفقر فلا صل العشاء الاذابتين انه نية بغير جز الثالث اذ تحرى وطلب وفي المهنوط فماله فاجره انه
 فقير او كان جالس الفقراء او كان عليه ذى الفقر وفي القيد وكان يعين نفسه من ماله اية او كان ضربه او
 معه عصي فظهر خلافه فلما اعادته عليه عند ابني حنيفة ومحمد بن يحيى البدر ومحمد بن يحيى البدر ومحمد بن يحيى البدر ومحمد بن يحيى البدر
 قال الشافعي ثم وهو قول الثوري وابن حبان في حقه روى عن ابني حنيفة رحمه الله لم يوروا خطا ولا يمتنع وانما
 الوقوف على هذه الاشياء ش فليكون مقصرا فليطه الا اعادة ثانيا ولا تنفع الا الى من الزكاة فليس معناه
 انه يجب اسره او ما دعى لانه لا يرد بالاتفاق واهل الطيب المقتضى للقائض ذكر الخلو في ربه اية
 روى فيه واختلافه فمضى قول من لا يطيب ما ذا يعين بما قبل تصديق به وقيل يرد على معنى وجه التملك
 ليعيد الا واهم وصار كالاولاني والنياب من اى صار الحكم في هذه المسألة كالحكم في الاولاني والنياب يعني اذ
 توخا من ان يتجسس على اجتماعه انما هو اوصلى في ثوب تجسس على اجتماعه انما هو اوصلى في ثوب تجسس على اجتماعه
 والاولاني الطاهرة اذ اخطت بالجنة فان غلبت الطهارة ش ان يكون انما ان طاهر ان او احدث تجسس فانه
 لا يجوز له ان يتجسس على غيره فاذا تحرى فاذا توخا ثم ظهر الخطا ليعيد الوضوء واما اذ غلبت الطهارة او تساوت اليتم ولا
 تحرى اما لنياب الطهارة اذ اخطت بالجنة وليس ثم علامته يعرف بها فانه يتجرى مطلقا فاذا صلى ثوب بها بالتحري
 ثم ظهر خطاؤه اعادة الصلوة ثم ولما ش اى حلالا في حقيقته ومحمد بن يحيى البدر ومن بن يزيد فانه عليه السلام قال بينه
 يا يزيد لك ما نويت ويا من لك ما نويت من هذا الحديث اعزبه البخاري عن من بن يزيد قال البيت رسول الله صلى الله عليه وسلم

قال ابو حنيفة

ومحمد اذا دفع الزكاة

الى رجل فليطه فقير

ثم بان انه غنى او هاشمي

او كما فرأوه وقع في ظلمه

فبان انه ابوه او ابنه

فلا اعكده عليه

وقال ابو يوسف

عليه السلام اذا نظر

خطا بيقين وان كان

الوقوف على هذا

الاشياء وصله كالاول

والنياب له حديث

مع بن يزيد فانه

عليه السلام قال يا

يا يزيد لك ما نويت

ويا معن لك ما نويت

وقد دفع اليه وكيل ابية
صدقته كان الوقوف
على هذه الاشياء بالاجتهاد
دون القطع فتبي الامر فيها
على ما يقع عندكم اذا اشتبهت
عليه القبلة ومن في حيفلة
في غير الغنى انما يجزيه والظاهر
هو الاول وهذا آخرى وقد دفع
في الكبر للثلاثة من امر ما اذا شك
ولم يجد آخرى ندفع في الكبر
رأيه انه ليس بمصرف لا يجزيه
الا اذا علم انه فقير هو الصحيح
ولو دفع الى شخص ثم علم انه
عبد او مكاتبه لا يجزيه
لانهم اهل التملك لعدم اهلية
الملك وهو الركن على ما سر
ولا يجوز دفع الزكاة الى ملك
صاحب اى مال كان الغنى
الشرعي مقدرا بشرط ان يكون
فاصلا من الحاجة
الاصلية

اذا ولى وجبى ونسب على فاكفى وضامته لو كان ابى يزيد اخرج ومانه تصديق بها فوضعا عند رجل في المسجد فاقربا
فقال والى ما انك اردت فخاصته الى رسول الله عليه وسلم فقال لك مانوت يا يزيد ولك ما نذرت يا من وجز ذلك ولم
يتصرف ان الصدقة كانت فريضة او تقوى ما ذلك يدل على ان المال لا يخفى اولان مطلق الصدقة تصرف الى الفريضة
م وقد دفع اليه شى اى الى من وكيل ابية صدقته مثل هذا بيان صورة الورقة وبينها في متن الحديث لكون
ليس في الحديث ان وكيل ابية دفعه اليه واما فيه هو الذى اخذته ولم يدفعه اليه وكيل ابية م ولان الوقوف
على هذه الاشياء بالاجتهاد دون القطع شى اى هذا جواب عن قول ابى يوسف رحمه الله وان كان الوقوف على
هذه الاشياء يبنى سلطان الوقوف على هذه الاشياء يمكن كذا بالاجتهاد دون القطع واذا كان كذلك فمضى الامر
فيما على ما يقع عند من لان العلم بحقيقة الفقر والغنى خير ممكن فان الانسان قد لا يعرف احوال نفسه فليكن
يعرف احوال نفسه في غير ما والتكليف بحسب الوسع ووسعة الاجتهاد دون القطع م كما اذا ثبتت عليه القبلة
شى فانه تجزى بحسب وسعة العمل ما يقع على تحريم وعن ابى حنيفة رضى الله عنه في غير الغنى ان لا يجزى شى لىنى
اذا بان انه شى اى اذا فواؤه ابوه او ابنته فانه يبيده م والظاهر هو الاول شى اى ظاهر الرواية من
ابى حنيفة رضى الله عنه هو الاجزاء في الكل م وهذا شى اى عدم الاعادة م اذا تحرى ودفع في الكبر
انه شى اى والحال ان فى الكبر ايم مصرف شى اى للزكاة م اما اذا شك فلم يجز او تحرى ودفع
وفى الكبر انه ليس بمصرف لا يجزيه الا اذا علم انه فقير تجزى به صحيح شى احترازه عن قول بعض شائنا
انه لا يجزيه عند ابى حنيفة ومحمد رحمهما الله م ولو دفع الى شخص ثم علم انه عبده او مكاتبه لا يجزيه شى
وكذا اذا علم انه مبره او ام ولد به مخرج في شرح الطحاوى م لانعدام التملك شى لانه لم يوجد
الاخراج عن ملكه م لعدم اهلية الملك وهو الركن شى اى والحال ان التملك هو الركن فى الزكاة ولم
يوجد لان العبد ومانه لولاه والمكاتب عا بالحق عليه درهم م على ما مر شى اشارة الى قوله فقدان
التملك اذ كسب الملوكة لبيده وله حق فى كسب المكاتب فلم يتم التملك م ولا يجوز دفع الزكاة الى من ملك
نصا باس اى مال كان شى لىنى سواء كان من الفدين او من المروض او من السوا م لان الغنى الشرعي
مقدربه شى اى بالنصاب م والشرط ان يكون فاضلا من الحاجة الاصلية شى اى شرط عدم جواز دفع
الزكاة اليه ان يكون النصاب فاضلا من الحاجة الاصلية لانه اذا كان غير فاضل عن حاجة الاصلية لم يجز ان
اليه والحاجة الاصلية فى حق الدراهم والدنانير ان يكون الدين شغولا بها وفى غير ما احتياجه اليه فى الاستعمال

واحوال العاش ومن هذا ذكر في المبسوط لو كان له الف درهم وعليه الف درهم وله دار وقادوم غير الحسبة
 قيمته عشرة آلاف درهم فلما زكاة عليه لان الدين معروف الى المال الذي في يده واما الدار وانما وقم فقولوا
 بحاجة الماصية فلا يصرف الدين اليه وعلى هذا قال شافعي ان الفقهاء اذ ملك من الكتب ما يداوى مالا عظيما ولكنه
 يحتاج اليها لكل له هذا الصدقات الا ان ملك فاضلا من حاجة ما يداوى ما يتجى درهم وذكر المصنف في من كان منه
 كتب فقه او حديث او آداب يحتاج الى ورستها يجوز دفع الزكاة اليه وكذا المصنف وفي جوامع الفقه الزكاة
 على مصنف والكتب التي لا يحتاج اليها اذ بلغت قيمتها ما يتجى درهم يبيح جواز الدفن الى مالكها وعن الحسن البصري رحمه الله
 ما تعلق الزكاة ثلث عشرة الف درهم من الفرس والسلاح والاثاث والسيارات والحداد والدار كذا في الاصل
 هم وانما الهامش شرط الوجوب شئ يعني الشرط في عدم جواز الدفع ملك الغناب الفاضل عن الحاجة الماصية
 ما كان او غير نام والهامش شرط وجوب الزكاة لا كلام فيه فلا يشترط لحرمان الصدقة لان الحرمان بالانكاد
 هو كعمل بالناسي وغير النامي ولهذا يجب عليه مدة الفطر والاضحية هم ويجوز دفعها شئ اي دفع الزكاة
 هم الى من يملك اقل من ذلك شئ اي من الغناب وقال احمد رحمه الله لا يجوز دفعها الى من يملك ثلثين
 درهما لقوله عليه الصلاة والسلام من سال الناس وعنده ما يفيته بايوم القيمة وسئلته في وجهه فادوش
 قالوا وما يفيته يا رسول الله قال منسوخ درهما او قيمتها من الذهب ذكر الكافي هذا الحديث ولم يبين من اذبح
 ولا اجاب منه قلت هذا الحديث اخرج الترمذي عن عبد الله بن مسعود عن قوله فادوش وفي رواية الترمذي
 عنوش او كدوح النعوش شئ اي الحمد وش هو جمع خدش وهو قشر الجلد والكدوح جمع كدح وهو كل اثر
 من خدش او عنش وبهذا الحديث استدلل التوري وابن المبارك واحمد وسحق ان من كان عنده منسوخ
 درهما لم تمل له الصدقة وخالفهم في ذلك ابو حنيفة ومالك والشافعي فلم يروا الحديث المذكور حجة لضعفه وهو
 ان حسنة الترمذي فقد ضعفه ابن حنبل والسنائي والدارقطني وغيرهم لان في اسناده عيسى بن جابر قال الكوفي
 وقد تكلم شعبة في عيسى بن جابر من اجل هذا الحديث وقال شعبة بن جابر بن جابر بن جابر بن جابر بن جابر
 فقال امان النار وقد كان يروي عنه قديما وقد ضعفه جماعة هم وان كان صحيحا لم يثبت له في فقره وهم
 شش هذا اصل ما قبله اي وان كان هذا الذي يملك اقل من الغناب صحيحا غير منسوخ ولا امسى فادوش على
 الاكساب واخره من قول الشافعي رضي الله عنه فان عنده لا يجوز الدفع الى فقير قادر على الكسب وان لم
 له مال هم ولان حقيقة الحاجة لا يوقف عليها شئ اي لان حقيقة الفقر والغنى لا يعلمها الا الله عز وجل اذبح

وانما النساء

شرط الوجوب

ويجوز دفعها

الى من يملك

اقل من ذلك

وان كان صحيحا

مكتسبا لان

فقير الفقراء هم

المصارف

لان حقيقة

الحاجة لا يوقف

عليها

شخص عليه آثار الفقر وهو انفق القوم في نفس الامر لا يكسب شيئا هم قادر على الحكم على دليلها
ش اي على دليل الحاجة هم وهو ش اي دليل الحاجة هم فقد الغنا بش اي عدم الغنا وهو دليل غناهم فقام مقام
حقيقة الحاجة كما في الاشارة عن النجبة فيما اذا قال ان كيت تبغني فانت طالق قلت احبك وقال الشافعي رضي الله عنه
لا يجوز دفعها الى الفقير الكسب وقد ذكرناه وقال النووي رحمه الله في شرح المذهب القوي من اهل البيوعات
لم يجز عداوة بالكسب بالبدن لا اخذ الزكاة ولو شغل بالعلم وترك الكسب ويرى له النفع هلكت له الزكاة هم ويكره ان
يدفع الي واحد ما ياتي درهم فضا عدا ش قاله المفسر لا الكراهة فيما اذا لم يكن عليه دين او لم يكن صاحب عيال
اما اذا كان مديونا يجوز له ان يطبق قدر دينه وزيادة عن دينه دون المائتين وكذا اذا كان صاحب عيال يحتاج
الى نفقتهم وكسوتهم قوله فيما عدا هذا هم وان دفع جائز ش اي وان دفع اكثر من مائتي درهم جائز هم وقال في
لا يجوز لان الغني قارب الاداء ش لان كماله يحصل الغني اذا الحكم يقارن العدم هم ففضل الاداء الى الغني
ش وبه قال الحسن بن زياد هم ولما ان الغني حكم الاداء ش يعني يحصل الغني بعد الاداء وكلما فلا يكون الغني اللائق لنا
من جواز الاداء لان المائتين كغيره سابقا لا لاحقا وهو معنى قوله هم فينتقبه ش اي فينتقب الاداء قبل فيه نظر لان
حكم العدة يقارن غلايا خريفها كما في السنة الحقيقية فان الاستطاع مع افضل عند اهل السنة كلف ليح قوله فينتقبه
واجب بان الكل وان قارب التملك لكن الغني ثبتت بحقيقة الاداء لان الغني ليس ثم يقع للاشتباه به والاستثناء انما
ثبت بالنكاح والافتقار الى الضرورات وذلك بان يقبضه ولا يتقرب به وقال في الاصل المام الا واطا في الفقر وانما ثبت
الغني بملكه وحكم الشئ لا يعلم الغنا لان المائتين بالقبض لا بالقيمة والحوال لا يثبت البطان لان القضاة يستغني من الفقر
لانه ش اي لمن دفع المائتين درهم الى واحد يكرهه قرب الغني منه ش اي من دفع المائتين هم لمن على ولقبه ش
ش فان مملوته جائزه مع الكراهة هم قال ش اي قال محمد رحمه الله في الجاهل الصغير وان يغني بانهما
اسب اش قال الاثراني قال محمد بن ابراهيم قال محمد بن ابراهيم قال محمد بن ابراهيم قال محمد بن ابراهيم قال محمد بن ابراهيم
هذا خطاب يخطب ابا مغيثه وابا يوسف رضي الله عنهما قلت الذي قال الاثراني اقرب الى الصواب على ما لا يخفى
ان خطاب من محمد الى داغ الزكاة وانما كان اسب اليه لان المراد منه الاشارة من السؤال باء او قوت يومه واليه
اشار بقوله مناه ش اي معنى كونه اسب المائتين السؤال ش في يومه ذلك لقوله عليه الصلوة والسلام
انهم هم عن السنة في ش هذا اليوم هم لان الاغناء مطلقا هم وش بان يكمل غنيا ما كان بالغنا بالنصاب وقال
فخر الاسلام من اراد ان يتصدق به درهم فاشترى به غلوسا ليرى به فلو سافر فافقه تصرف في الصدقة لان البيع كان اولي

فادير الحكم على دليلها
وهو فقير النصاب
ويكره ان يدفع الى واحد
ما كفي درهم فضا
وان دفع جاز وقال
فخره لا يجوز له الغنا
قارن الاداء فحصل
الاداء الى الغني ذلك
ان للمغلول حكم الاداء
فينتقبه كغيره
لقرب الغني منه كسبه
ولقبه بخاتمة قال
وان يغني به انما
اجب الى معناه
الاغناء عن السؤال
مكره
لان الاغناء مطلقا

في الاغناء

من التفرق وفي قائمتهم ان اذا اراد ان يصدق به جميع ما لصدقة على واحد او على من ان يشترى به فلو ساء وتصدق
براسي جماعة من الفقراء وفي الناحية وقع زكوة الى فقير واحد افضل من تفرقة على جماعة حصول النفع لواء واحد وكون
الجماعة هم ويكره نقل الزكوة من بلد الى بلد ش وفي بعض النسخ ويكره الى انما الزكوة قال محمد بن واما يفرق
صدقة كل فريضة فيقولون ان من حديث معاذ بن اشعث البجلي رضي الله عنه وسلم قال لو نزلت من انبياء ثم وترت في فريضة
هم وفيه ش اي في ترك النقل الى بلد اخرهم رعاية حق الجوارش لان رعاية حق الجوارش ما يجب ومنها كانت
المجاورة بقدر كانت رعايتها واجب ولو نقل الى غيرهم اجزاه وية قال الشافعي رضي الله عنه في قول ولينقل المكية
لان الصدقات في عمدة على المدينة وسلم كانت تفيض اليه من القرى والقبائل وفي اصح قول الشافعي لا يجوز
النقل الا اذا تعديت المستحقين وقال السرخسي وذهب الشافعي الى ضرب والاصح حرمة النقل وعدم الاجزاء
وفي قول لا يحرم ويجوز وفي قوله يحرم ويجوز وفي الاصح بين مساندة القعير وغيره وان النقل اوصاف
احمد ولم يفرق بين مساندة القعير وغيره باوئين الماحوج والقراية وغيرهما وفي النسخ فان خالف ونقلها با
اجزاء منها اهل العلم واختاروا بالخطاب وهو قول الليث والملك وجوز النقل في رواية الى البصرة وهو قول الحسن
عبد الرحمن بن ممدى وشان النقل سمعان بن حبيب وعمر بن عبد العزيز نعم لان نقله الى الانسان الى قرابة ش
هذا استثناء من قوله ويكره نقل الزكوة لان فيه اجراء الزكوة واجراء الصدقة او الى قومهم ش اي او نقله الى
قومهم احوج من اهل بلده ش لان المقصود مساندة الفقير من كان احوج كان اوليهم لمافية من الصلة
ش في النقل الى قرابة وغيرهم هم احوج من اهل بلده ووجه الجواز ان يطلق الفقراء او مساندة من الحاجة
ولو نقل الى غيرهم اجزاه وان كان كذا ش واهل ما قبله وجه الكراهية في حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه وقدم
هم لان المصنف ش اي مصرف الزكوة هم مطلق الفقراء بالفضل ش في قوله تعالى انا الصدقات للفقراء والمساكين
ولم يقتضيه النص شي

هم باب صدقة الفطر ش اي هذا باب في بيان احكام صدقة الفطر ونسبتها الى الزكوة طاهران كلاهما من النوى
المالية واورد في البسوط بعد الصوم بالنظر في الترتيب الوجودي واورد ما لصدقة منها رعاية لجان القيمة
وكان حق هذا الباب ان يقيم على الشر لان الشر مؤنة فيما يعني في العبادة وهذه عبادة فيما معنى المؤنة
لكن العشر ثبت بالكتاب وهي ثابت بنحو الواحد ووقع الطحاوي رحمه الله هذا الباب في مختصر باب مسارف
الصدقات هذا هو السائب لان وجود الصدقة مقدم على الصرف وقال النووي رحمه الله صدقة الفطر غنفة

ويكره نقل الزكوة من
بلد الى بلد واما نقل
صدقة كل فريضة
فيهم لما روينا من حديث
معاذ بن وية رعاية
حق الجوارش لا يتكلم
الانسان الى قرابته
اولي قومهم احوج
من اهل بلده لافيته
من الصلة او زيادة
رفع الحاجة ولو
نقل الى غيرهم اجزاه
وان كان كذا وكان
المصرف مطلق الفقراء
بالنص والله اعلم
باب صدقة
الفطر

مکوٰۃ حریت ولا معیت بل ہے اصطلاحیۃ لفقہا کا نام اس فقرۃ الحق ہے النفوس والحقۃ ای زکوٰۃ الحقیقۃ قلت و نولنا لفقہۃ
اسلامیہ و کان اولی لانہا ما عرفت الا فی الاسلام و قال ابو یوسف المعرفی و اتما علی لسان صاحب الشرع و ہذا یؤید ما ذکرہ و یقینا
لما صدقہ الفطر و زکوٰۃ الفطر و زکوٰۃ رمضان و زکوٰۃ العیوم و منہا ما ہما اسم لما علیہ علی المال بطریق الصلوۃ و العبادۃ و ما
مقدور الخلفان الیہ لانا نقلی صدقہ تکراراً لا تراد ذکرہ فی الخیط و الصدقہ ہے العطیۃ الحقیہ یا وہا القرب عند اللہ تعالیٰ و سمیت بہا
لانہا نظر مدق الرجل ہم قال صدقۃ الفطر و اجبت علی الخواص و السلف و عند الشافعی و مالک و احمد فرض و روی عن یسیر بن
عیبہ و ابی بکر بن الاحم و ابن اللبان من الشافعیۃ و مکی بن عبد البر عن بعض المالکیۃ التاخرین و الدار و ودیہ و ذکر فی الذکر
عن مالک فی روایۃ انہما صدقۃ و لیت بواجبہ و استدلوا بحديث ابی ہریرۃ عن عبد اللہ بن مسعود عن عبد اللہ بن مسعود قال انہما رسول
صلی اللہ علیہ وسلم بعد صدقۃ الفطر قبل ان تنزل الزکوٰۃ فلما نزلت الزکوٰۃ لم یامرنا ولم یمننا و نحن لفعلہ و رواہ النسائی و ابن
ماجہ و الحاکم فی مستدرکہ و ابواب ان نزول فرض لا یوجب سقوط فرض آخر و ابواب ہما علی منہا و الاصطلاحی و ہونیت
بدلیل ذبیہ شنبہ ہم اذ کان مالک المقدار الغائب شئ من اشیء مال کان حال کون الغائب ہم فاصلاً من سکنۃ شئ حتی
لو کان لہ واران و الیکینا و الدار الاخری لا یسکننا یو ابراہم و ابی یوسف و ابی ہریرۃ و ابی یوسف و ابی یوسف و ابی یوسف و ابی یوسف
تجب علیہ صدقۃ الفطر و ذلک لو کان لہ واران و احدۃ الیکینا و یفضل عن سکنۃ شئ تنقبض قیۃ الغافل ہم و ثنیابہ
و اثانہ و فرسہ و سلا و عبیدہ شئ کذلک فی ہذہ الاشیاء ان فضل عنہ حتی تنقبض قیۃ الغافل و فی شرح الطحاوی
رمدہ عن العیون ان کان لہ متاع بیت و موعنہ متاع و قیۃ یاتی و ہم و جب علیہ صدقۃ الفطر و لم یحل الصدقۃ
و لو کان لہ دور و عوانیت لافلحہ و ہی لا تکفی عیالہ فمومن الفقہاء عندہم رمدہ و کل لہ الصدقۃ علیہا لابی یوسف
و علی ذلک کرم و الاراضی اذ اذ کان علیہا لافلحہ و اذ اذ کان لکنت العلم و قیۃ تاسدی و یاتی و ہم و ہو یحتاج
الیہا فی الخلف و الدرستہ و یصحح ذکر فی خلاصۃ الفتاویٰ انہ لا یكون الغائب و مل لہ اخذ الصدقۃ فقہا کان او عدینا
او اذ بالکتاب المبتدئ و البذلہ و المصحف علی ہذا وان کان زائد علی قدر الحاجۃ لا یکل لہ اخذ الصدقۃ وان کان لہ
نعمان من کتاب الککاح او الطلاق فان کان کلاہما من تصنیف مصنف واحد فاحدہما یکلون لہما یعنی الغائب
حرمان الصدقۃ و وجوب الفطرۃ وان کان کل واحد من تصنیف مصنف الزکوٰۃ فیہا و المراد من العبد عیدار الخدمۃ
لان فی عید التبارۃ لا تجب صدقۃ الفطرۃ عندنا بل تجب فیہا الزکوٰۃ ہم اما وجوبہا شئ ای اما وجوب صدقۃ الفطرۃ
ہم فلقولہ علیہ الصلوۃ والسلام شئ ای فلقول النبی صلی اللہ علیہ وسلم ہم فی خطبۃ او و عن کل حر و عبد مفرغ الذکر
لصف ماع من برا و صاع من تمر او صاع من شعیر شئ قوله او و افعل امر یزل علی الوجوب و عند الشافعی

قال صدقۃ الفطر واجبۃ
على الحر المسلم اذا كان مالکاً
لمقدار النصاب فاضل
عن مسکنه و ثنیابہ و اثانہ
وفرسہ و سلا و عبیدہ
اما وجوبہا فلقولہ علیہ السلام
فی خطبۃ او و عن کل حر
و عبد صغیر و کبیر نصف
صاع من تمر او صاع من شعیر

فريقته على اصحابه لا يفرق بين الواجب والفرع لكن هذا نزاع فنعلى لان الفرقية عنده نوان مقطوع حتى كيف ما جاز
 وغير مقطوع حتى لا يكفر باعاده ومن جملة صدقة الفطر لا يكفر بالاجماع ولهذا لا يكفر من قال انها مستحبة وقد ذكرنا من
 قريب وذكر في المختصر الفرائد في اصطلاح ولا مناقشة في الاصطلاح وفي الجرح والامانة ثبوت وجوبها بالنية
 قوله صغير او كبير بدون الوفا ولو كنا صدقة للذي يجب لاجله ويجوز ان يكون هما صفتين لاجله وهذا واضح فلا يجوز ان
 يكونا من جنس الى الجرح والعبد لانه لا يجب عليه صدقة الفطر عن ولده الكبير وقيل ان يرضخ الصغير الى الجرح والكبير الى
 العبد فيوجب المادون عن العبد الصغير لانه لا يجب عليه لئلا يوجب عليه عيبه الكبير فلان يجب عليه عيبه الصغير
 اولى قوله نصف صاع من بر هذا ذهب اصحابنا وعند الشافعي ثم صاع من بر ايضا وسبغ الكلام منه
 ان شاء الله تعالى ثم رواه ثمانية بن صعيبر العدي شمس اي روى الحديث المذكور ثمانية بالشافعية
 ابن صعيبر بن العدي وفتح العين المبتدئين وسكون اليا آخر الحروف وفي آخره راء والمذكور منه ان ابن داود وثلاثة
 بن ابى صعيبر بالنية وفي كتب الفقه ذكره بالاكثية وقال ابن معين ثمانية بن عبد الله بن ابى صعيبر وفي الكمال ذكره في ترجمة
 ابيه عبد الله فقال ابن عبد الله بن ثمانية بن صعيبر ويقال ابن ابى صعيبر بن عمرو بن زيد بن سنان بن المهاجر بن
 سليمان بن عدي بن صعيبر بن حمران بن كاهل بن عدي الشاعر العذري طيف بن زهرة وعذرة هو بن سعد
 بن زيد بن ثبات بن سعد بن اسلم بن الحاف بن فضالة وقال المزني عبد الله بن صعيبر رسول المعلى المعلى عليه
 وسلم وجهه وراسته زمن الفتح وعمل له وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم قيل انه ولد قبل الهجرة بأربع سنين وقيل
 ولد بعد الهجرة وان رسول المعلى المعلى عليه وسلم توفي وهو ابن اربع سنين وتوفي سنة ست وخمسين ومائة
 ثلثا وستين وقيل توفي ابن ثمانية وخمسين وقال المازني قال حميد الدين الضرير العذري راجع منسوب الى
 بنى عذرة اسم قبيلة والعدي منسوب الى عدي وهو جده قلت قال الراسبي العدي في تباين ثم عدا والعدي
 بفتح العين المعطاة وسكون الذا الهمزة بالراء والكلام في هذا الحديث كثير روى من وجوه كثيرة فان قلت كيف تبدل
 المصنف رحمه الله الحديث وقد تكلموا فيه واشتبهوا فيه علما وادعى البعض ارساله قلت ما استدله بالاعلى اصل
 وجوب صدقة الفطر على مقدار الواجب واستدل على المقدار كحديث ابى سعيد رسياتي في فضل مقدار الواجب
 ان شاء الله تعالى ولهذا قال لم يثبت الواجب لعدم القطع في اي ومثل هذا الحديث الذي هو خبر الواحد
 ثبت الواجب لا الفرع لانه ليس بديل قطعية هم وشروط اخرى تتحقق التملك في فاعل شرط الامام القدوري
 رحمه الله في شرط الحرة في قوله صدقة الفطر واجبة على الحر المسلم يتحقق التملك لان العبد لا يملك المال فكيف يملك

رواها ثمانية بن صعيبر العدي
 وبمثلها ثبت الواجب
 لعدم القطع في شرط الحرة
 لتحقيق التملك

هم والاسلام يشي اي شرط الاسلام هم يقع قربة ش لان الصدقة قربة وفي فعل الكافر لا يقع قربة هم واليسار
 ش اي وشرط اليسار بقوله اذ كان مالكا لهذا والخصاب هم لقوله عليه الصلوة والسلام من اى لقول النبي
 صلى الله عليه وسلم لا صدقة الا لمن ظهر غنى ش في الحديث رواه احمد في مسنده حدثنا يحيى بن عبد الله بن عبد الملك
 عن عطاء بن البرية قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا صدقة الا لمن ظهر غنى ش وذكر الترازى من ابى البرية
 هذا الذي اخبر به البخاري باسناده عن النبي صلى الله عليه وسلم قال خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى هذا الحديث رواه احمد
 في مسنده وفيه وايد ابن ليقل وهذا غير مناسب للافظاء ولا معنى وهو غير ظاهر قوله من ظهر غنى احد صادقة من
 غنى ولفظ الظاهر هم وهو جيب على الشافعي ش اي هذا الحديث جيب على الشافعي من قوله يجب على من يملك زيادة
 على قوت يوم نفسه وعياله ش لانه ذكر في آخر حديث ابن عمر عن غنى او فقير ولانه وجب ظهره للصدق لقول النبي
 صلى الله عليه وسلم فيمن استوى فيه الفقير والغنى آه قلنا حديث ابن عمر محمول اما على ما كان في الاجابة وانتم اتفقتم
 لا صدقة الا لمن ظهر غنى واما على الذي قال في آخره المانعكم فيه الله وما فقركم فيعطيه الله افضل مما اعطى هم
 وقدر اليسار بالخصاب ش قدر على صيغة المجهول واليسار مفعول به هم لتقدير انما انما الشرع به ش اي بالخصاب
 حال كونه مفاعلا كما ذكر من الاشياء ش التي هي مسكنة وثياب واثامته وفرسه وسلاحه وعبد له من هم لانها
 ش اي لان هذه الاشياء هم مستقاة بالخاصة الاصلية ش وهي يكون قايما بهم يستحق بالخاصة الاصلية كالمعدوم
 ش كالماء الذي يحتاج اليه في التبريد ش هم كالماء هم ش في حق جواز التبريد هم ولا يشترط فيه التبريد ش اي كالماء
 في هذا الخصاب ان يكون ناميا لوجوب صدقة الفطر لانهما يجب بالقدرة لا بالتمكن لا الميسرة لا ترى انما يجب على
 من ملك لخصابا من ثياب البذلة ما يساوي ما ترى و هم فاضلا من عاجلة الاصلية فلا يتحقق التام ثياب البذلة ولذا
 لا تسقط عنه الفطرة اذ المال له لوجوب بخلاف الفطرة فان وجوبها بالقدرة والميسرة فيشترط في الخصاب
 التام تحقق اليسر ولهذا اذ ملك المال له لوجوب سقط عنه الزكاة هم ويتعلق بهذا الخصاب ش اي الغنيل
 عن الحاجة الاصلية بدون شرط المافيه هم حرمان الصدقة ش يعني لوجوب هذا الخصاب يحرم عليه اخذ الصدقة
 هم ووجوب الاصلية ش يعني يتعلق بهذا الخصاب وجوب الاصلية هم والفقير ش اي يتعلق به ايضا وجوب
 صدقة الفطر ويتعلق به ايضا وجوب نفقة المارم عليه هم قال يخرج ذلك عن نفسه ش اي يخرج المقدار
 المشار اليه المذكور من نفسه اي لا بل نفسه ويخرج من الاخراج وقاعلة مضمرة فيه يعود الى الذي وجب عليه
 صدقة الفطر كحديث ابن عمر عن ش وهو ما رواه الائمة التامة في كتبهم من طريق مالك من نافع عن ابن عمر

والاسلام يقع قربة اليسار
 لقوله عليه السلام لا صدقة
 الا لمن ظهر غنى وهو جيب على
 الشافعي في قوله يجب على من
 يملك زيادة على قوت يوم نفسه
 وعياله وقد روي اليسار بخصاب
 لتقدير الغنا في الشرع به فاضلا
 عما ذكر من الاشياء لانها
 مستحقة بالخاصة الاصلية
 كالمعدوم ولا يشترط فيه الفقر
 والمستحق بالخاصة الاصلية
 ويتعلق بهذا الخصاب ش اي كالماء
 الصدقة ووجوب الاصلية والفقير
 قال يخرج ذلك عن نفسه
 محمد بن عبد الله بن عمر بن

قال مشرف رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة الفطر مما عاين من مسير او ما عاين من كل خير
 وعبد ذكر او انش من المسلمين قال ش اي القديري رحمه الله فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة
 الفطر على الذكر والانشى بالحديث سنن بخزني لفظ الحديث الرخ على تقدير الحديث تامه ويجوز الغصب على قتدير
 اقرار بالحديث اذ ائمه وتامه واحدا للملك صاعا قير او صاعا من شعير تعدل ان من نصف صاع من برهم وتخص من
 اولاده الصغار لان السبب في اى سبب وجوب صدقة الفطر من راس يوش اى يقوته من امة اذ اقام
 وعن ابي جبيره قتلت الرجل مائة اى تمت بكفايته واطمت مؤنته اى ثقله هم ويلي عيش اى استحق
 الولاية عليه نفسه كالولد الصغير والبسد ولذا لا يايهم على الجدة عن ابن يودي عن ابن ابنة لانه لا يتحق الولاية
 عليه بنفس بل بن بنة الابن فصاعدا كالموتى وروى الحسن عن ابي حنيفة رضى الله عنه ان عليا بن يودي عن
 ابن ابنة اذا لم يكن بن قال لانه كالميت هم لانها ش اى لان صدقة الفطر هم تضاف اليه ش
 اى الى الراس هم يعلق كانه الراس وهى اماره السببية ش اى علامة كون الراس سببا بالامارة بفتح المعززة وهى
 لان الاضافة الى الاختصاص واقوى وجه الاختصاص فانه السبب الى سبب كقولك كسب فلان وعمل فلان
 وقال فلان فى غير ذلك وفى الجوهرة كل من وجبت نفقة بكما او قربة او كمال تجب صدقة الفطرة وقال القوي
 فى الاخرة والبرهنة رحمة الله عليه الولاية التامة قال ووصف الولاية طر او كس لان الجنون وانما سق
 لا ولاية لهما مع وجوبها فى ما لها واحكامهم له ولاية ولا وجوب عليه انتهى قال السمر وحجى نفقة خطوطه ش اى
 عندنا الولاية التامة والموتى التامة فاحكامهم له الموتى عليه فلم يوجب الموتى فى حق الجنون الموتى و
 كذا ولاية الاب ولاية للغير عن النظر لنفسه ونفس فاسد واختار النفقة وحدها باطل طر او كس لان
 العبد الموصى به الانسان وخدسته لا خير يجب صدقة فطره على صاحب الرقبة على المذهب عندنا -
 ونفقة على صاحب الخدمه وعبد الكافر وزوجت النصرانية واليهودية نفقتهم عليه لا تجب عليه صدقة الفطر
 عنهم وكذا الاجرة نفقة تجب عليه نفقة ولا تجب صدقة عليه تجب صدقة عبده الممارب ومكاته
 عليه عبده ولا تجب نفقة عليه فبطل قوله هم والاضافة الى الفطر باعتبار انه وقت ش هذا الجواب
 عن سوال قتدير زكوة ان يقال لو كانت الامارة السببية لان الفطر سببا بالاضافة اليه فقال صدقة
 الفطر ليس كذلك عندكم فاجاب بقوله والاضافة اى اضافة الصدقة الى الفطر باعتبار انه وقتها ش وقت الوجوب
 لمكانات اضافة مجازية هم وهما يتعد ويتعد الراسات ابتداء اليوم ش اى لاجل ذلك تعد الصدقة تعد

قال فرض رسول الله صلى الله
 عليه وسلم زكاة الفطر على الذكر
 والانثى الحديث ويخرج عن
 اوكاله الصغار لان السبب في
 يمونه ويلي عليه كانه اضاف
 اليه يقل زكاة الرأس وهى اماره
 السببية والاضافة الى الفطر
 باعتبار انهما وقتها وهما تتعد
 يتعد الرأس مع اتحاد اليوم

الراس ان لم يتعد العظم فسم ان الراس هو السبب في اليوم من فان قيل تكرر تكرر الوقت في السنة اثني عشر مرة والاسم
 وبلغ جاع اتحاد الراس ولو كان الراس سببا لكان الوجوب مستكررا مع اتحاد اجيب بان الراس انما يصل
 سن باب نصف المونة وسبب تكرر بعض الزمان فصار الراس بابا تكرر ونفذ كما تكرر نفقه كما كان السبب جو
 التكرار حكاهم والاصل في الوجوب ش اي في وجوب صدقة العظم رهش اي راس الذي وسبب
 م وهو يكون في عليهما في ما هو في سنه ش اي في المونة والولاية م كما ولادة الصغار لا يكون
 ويلى عليهما ش اي يتولى امورهم م وما ليك ش البحر عطف على قوله من اولاده الصغار لم يلقا المنة
 والولاية ش اي في المالك م وما ش اي الذي ذكرناه من الوجوب م اذا كانوا ش اي المالك
 م للمنة ش لانهم اذا كانوا لا يجازي تجب عليه الزكاة م والاصل للمنة ش اي هذا الذي ذكرنا من
 وجوب صدقة العظم عن اولاده الصغار في حال كونهم لا مال لهم م فان كان لهم مال كودي من العلم عند ابى خليفة
 وابى يوسف ش يخرجها عنهم البوهم او وصى ابيهم او وصى وصيه او جد م او وصى وصيه او وصى نفعه العاقبة
 ومثل في الامنية ذكره الاستحباب ولا تجب على الوصي ما تفاق الروايات والمجون على هذا الخلاف م فعلا لم يجد
 ش فلهذا لا يجب عليه ش وبه قال زفر الشافعي واحمد واخي بن ابي حنيفة وابن المنذر والظاهرية لان الصغار
 بما ذكروا تجب على الصغير ولو ادى من مال الصغير ضمن لاسان لا كونه لشيء كونه المالك فلا تجب على الصغير
 م لان الشرع ابدى ش اي اجري وجوب صدقة العظم مجرى المنة ش اي قوله عليه الصلوة والسلام ووا
 عن يوتون م فاشبه النفقة ش حيث انهم الاب اذا كان الصغير لا مال له فانه كان له مال فيزني ماله
 م ولا يودي ش اي صدقة العظم عن وجبة ش وبه قال الشافعي والظاهرية وابن المنذر وابن
 سيرين من المالكية وخالفوا الكافي وقال ما كان احمد والشافعي والليث وسحق تجب على الزوجين وكذا من خالفوا
 ابى المنذر باجمع اهل المقاتلة على ان المرأة تجب فطرتها على نفسها قبل ان تنكح ونسب انه عليه الصلوة والسلام
 قال صدقة العظم على كل ذكر واشى ولم يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يخالف هذا الخبر وليس اجماع
 فلا يجوز اسقاطا عنها واصحابنا على غير ما ينفذ ليل قال ابن خزيمة في هذا الحديث عيب هو ان الشافعي يقول بالمرسل ثم
 اخذ بنما بمرسل في العالم وهو رواية ابيه بن يحيى الكتاب عن جعفر بن محمد عن ابى اسيد ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال صدقة العظم على كل حر وعبد ذكر واشى لمن ياتون واجاب الاستاذ عن هذا بقوله معنى الخبر ان صح ميراث
 للولاية بل ان العظم لا تدرى عنه فيه وودي قرابة ولا جانب انما ساء بهم هم لقصد والولاية والمونة فانه ش

والاصل في الوجوب ماسة هو
 مونه ويلي عليه فيلحق به ما هو
 في معناه كاولاد الصغار لا ينفق
 ويلي عليهم ومما ليك لقيام
 المنة والولاية هذا اذا كانوا لا
 كمال للصغار فان كان لهم مال
 يودي من مالهم عند ابى حنيفة
 وابى يوسف خلاف الصغار
 لان الشرع اجر المجرى المنة
 فاشبه النفقة ولا يودي من
 زوجته فهو الموكلة والمونة فانه

اي فان الزكوة هي لا يمسك اي لا ياتي زوجته هم في غير حقوق النكاح من بعض في غير الروايات يعني ولا
عليها مقصود غير ثلثة مقيدة بالنكاح هم ولا يزوجها اي ولا تزنيها من غير الروايات من بعض
والكسوة والاكس والرواتب جنة ثابتة من بيت اذا ثبت هم كالزكاة اي اذا ثبت هم فانها لا تزني
كثير الروايات هم ولا عن اولاد والكبارش اي ولا تجب عليه من اولاد الكبار لان لا يستحق عليه ولاية نصار
كما لا جانب هم وان كانوا في عيال لانهم اهل ولاية من بعض ما قبله بان كانوا فقراء ومنا والعيان ممن عيل كما
من غير وفي الحل حال الرجل عيال اذا اقامهم وفي الفائق يقول اذا احتاج وفي المحيط اذا كان الاب فقيرا
مجهونا تجب على الابن الولاية والموثقة ولا تجب على حفدة ابه فان كان في عيال ذكره في الفتحة وروى الحسن
عن ابى حنيفة رحمه الله انما تجب عليه وهو قول الثقات رضي الله عنه وفي اليتامى على الاب اذا كانوا فقراء وفي
العبارة روايتان عن ابى حنيفة رضي الله عنه ورواية الحسن في كتابه الروايات لا تجب اجمع على الاول فظهر فيه من بعض
عن ابى حنيفة لا تجب على الاب صدقة نظروا له الكبر الذي لا يركب من كان عاقلا ثم من الاب والجد وقال محمد
رحمه الله لو جن في صغر فلم يزل مجنونا حتى ولد له ولم تجب عليه صدقة الفطر من ولد له وان جن جنونا لم يطعنا في
حال صغره فهو بمنزلة البصير تجب على ابيه ولو كان البوان تجب على كل واحد منها صدقة كاملة عن ابى يوسف رحمه الله
ومكي الزعفراني سنة قوله في الاستحسان في قول ابى حنيفة مع ابى يوسف وعند محمد عليه المستتبع واحدة وان مات
احدهما فواحد الباقي في منها في ميراثه صدقة لزوج الالمحتمة وفي الفتحة لا تجب على الغني بعد الفقة والفقير
الفقر وفي رواية الحسن رحمه الله تجب على الحل عند عدم الاب وان كان الاب فقيرا لا تجب عليه بالانفاق الروايات
وتجب عليه نفقة ولا تجب على الجنية عن الجاهل ورواية احمد رحمه الله لم يوجب وفي رواية اوجبه وهو ما يوجب واودو
اصحابه وروى عن عثمان انه كان يعطي صدقة رمضان عن اخیل وقال ابو قتادة رضي الله عنه كان يعطون حتى من اخیل مني
الوترى لا تجب عن نفسه لامن غيره ومن سائر احوال عن اليتيم ولما روى عن عثمان اوجبه معمول على القطع هم
ولما روى عنهم من اي عن اولاد الكبار هم اوجبه زوجة من اي او اوى عن زوجهم انما هم اوجبه ابا واستحسان الثبوت
الاذن عاذة من والقياس لان الاصل كما اذا ادى الكسوة لغيره فما اوجبه الاستحسان ان الصدقة فيها معنى المنة فيخرج
ان سقط باو اليمين وان لم يوجد الاذن وفي العادة ان الزوج مولودى يورث عنها وكان الاذن ثابتا عادة بخلاف كسوة
لانما عبادة محض لا تقص به دون الاذن صريحا والاستحسان الولاية انواع ما ثبت الامر كاسلمه والبالع الاستحسان وبالضرورة
نظير بعضها والاباء الاذن والقياس لا يخفى وهو كثير النظر في الفتحة كما اذا اختلفا في الثمن قبل قبض المبيع لا يجب الثمن على البائع

لا يملكها في غير حقوق النكاح

في غير الروايات كالزكاة والاكس

الكله الكبار ان كلوا في عيال

الولاية ولو اوى عنهم وعن غيره

غير اهرم استحسانا

النبوة الاذن

ولا يخرج عن مكانه لعدم الولاية
والاكتساب من نفسه بقدره في الدبر
وام الولد ولاية المولى ثابتة يخرج
عنه ما لا يخرج عن مالكه للفقارة
خلافا للشافعي لا فان عنده وجوب
على العبد ووجوب الزكاة على المولى
فلا تنافيه وصدا صاحبها على المولى
بسبب كماله فدية على النماء
والعبد بين شركين لا نظر على
واحد منهما لقصور الولاية ولقوة
في كل واحد منهما وكذا العبد بين
اثنين عندنا في حقيقة الولاية ولا على كل منهما
مليخص من الرق وسن دون كاشفان
بنو ولا لا يقره الرقيق حالها

لانه المدعى لا المالك ويجب استحسانه لانه يكره جوب التسليم ما دناؤه المشتري من المثل وهذا المردود في الثاني لا يخرج عن مكانه
عنه الشافعي زعم ولا يخرج من مكانه لعدم الولاية بل في النكاح المكتسب المذموم والمشتري لا يجب عليه صدقة نظير
لانه لا يجب في تقصير ولا يجب عليه الا لانهم لا ملك لهم ولا المكتسب عن نفسه لقدره في اي ولا يخرج من المكتسب صدقة نظير
عن نفسه لا في غير ذلك الشافعي رضي الله عنه في اجدد احمد وفعال في القديم ثم يودي المولى عنه وهو قول عظام وفي المذموم
وام الولد ولاية المولى ثابتة في المثل لا تشتم بالبيع والابتلاء وانما تحت المالك ولا عبرة به هنا فان كان كذا كتاب
هم فخرجت عنها شاش بقدرها من الاخراج هم ولا يخرج عن ملكه للتجارة خلافا للشافعي رضي الله عنه ويش ويقوله قال مالك
رضي الله عنه هم فان عنده وجوب شاش اي وجوب الفطرة على المولى وجوب الزكاة على المولى في الثاني بين اثنين
لانما كان متعلقا هم فلا يتبدلان شاش فجب الفطرة في وقتها وزكاة التجارة بعد تمام احوالهم وعندنا وجوبها على المولى
سبب شاش اي بسبب العبدية كان اوله على المولى وجوب صدقة الفطرة كما لو كسب شاش اي كسب الزكاة عليه سبب
ايضا لاجل التجارة هم فيؤدي الى الشاش كبشره ما تملكه ولا يقصر المولى في يودي الى الشاش وهو لا يجوز له طلاق قوله
عليه السلام لا يشي في الصدقة اي لا يوفد في السنة مرتين فان قلت سبب الزكاة فيهم المالكية وسبب الصدقة موقوف
محل الزكاة بعض النصارى محل الصدقة الذمة فاذا جازا حقان مختلفان مباحا ومطلبا فلا شيء فيه قلت معنى الصدقة على
الموتى والعبد هنا بعد التجارة لا لكونه والنفقة مطلب الزادة فيسقط اعتبارها بحكم المقصد فانه السقوط حقيقة كما في
الابق والدعوى نعم لا تجب الصدقة لاول سبب الوجوب وهو الموتى لا الثاني بين الواجبين فانهم هم البعدين بين
شاش اي البعدين الكاين من الشركين للذمة لا التجارة وبمرت في البسوط هم لا فطرة على واحد منها لقصور الولاية ولو
في حق كل واحد منهما لان الولاية والموتى الكاين سبب ولم يوجد قال الشافعي مالك احمد على كل واحد منهما بقدر نصيبه
هم وكذا العبيد بين اثنين شاش اي وكذا ملك العبيد ان كان بين اثنين لا فطرة فيهم سلامه عندنا في حقيقة رحمة الله
كما لا فطرة في العبد الواحد منها بالاتفاق هم وحالا على كل واحد منهما ما يخصه من الرق دون الاشخاص من شاش اي دون الاضياء
وهو جيب شقص وهو النصيب يعني لو كان فيها خمسة اجدد مثلا يجب على كل واحد منها في الثاني لقصور الولاية وانما حصل انه
يجب في الزوج ودون الفرد كالثلاثة والخمسة والسبعة فلا يجب في الثالث وانما حصل السبب اتفاقا ويجب في اثنين
واربعة وستة عندنا هم بناء على انه لا يرى قسمة الرقيق شاش اي قال ابو حنيفة هذه المسألة على بنابر على انه لا يرى قسمة
الرقيق لثقات الفاش فلا يحصل لكل واحد من الشركين ولاية كانه في كل عبيد وجوبها بناسخ اي ابو يوسف ومحمد رضي الله
عنهما بران القسمة قياسا على التبر والعنف والابل ثم قال ابو يوسف ثم قال في بعض كتب اصحابنا وفي بعضها مثل

من له الخيار يسقط انما البيع المشتري وان انتفىض نفي البائع ثم سئل انما سئل قول محمد رحمه الله في البيع انما يسقط كلامه من الذي قال في الخيار يعني في مدة الخيار ثم واخيرا بربق سئل قال الامام عليه السلام
 البضاعة منه بزمان قبل المطلق اسم الكل واداة البعض لان معنى كل يوم الفطر ليس بشرط ثم وقال في كل من له الخيار
 سئل اي صدقة الفطر على من له الخيار ان كان للبائع فصدقة البائع وان كان للمشتري فصدقة المشتري وان كان الخيار
 له جميعا او بشرط البائع لغيره فعلى البائع ايضا سواء ثم سئل اي او انتفىض هم لان الولاية له سئل اي لمن له الخيار ولماذا اذا
 جاز اليه ثم فان فسخ الفسخ والفطر تجب بالولاية والموت فوجب الفطرة على من له الخيار ثم وقال الشافعي على من
 له الملك سئل اي الفطرة تكون على من له الملك يومئذ لا يشترط اي لان صدقة الفطر وذكر الضيق اعتبار الصدقة
 من من دفعه سئل اي من وطافه الملك ثم كالفقهاء سئل اي مدة الخيار على من له الملك يومئذ فكله الفطرة
 وقال لا تترى جرد الله وذكره في شرب البائع الصغير قول في ذكر ما ذكر صاحب الهداية قول الشافعي قالوا والقياس
 ان تكون الفطرة على من يكون له الملك يومئذ ثم قالوا فهو قول في ذكره وقال الكافي في الخلاف المذكور بين الشافعي
 في قوله موافق لما في المبسوط وشرب الطيوي رحمه الله مخالف لما في الاسرار وقفاوي فاشيخنا ان كان المذكور فيما
 على ما ذكر في الكتاب من الخلاف حيث ذكر فيما اعتبره في فرضي الصدقة الملك الشافعي الخيار ومنه المحيط قال في
 واكسب والشافعي في الصدقة يومئذ فطرته على من له الملك ان الخيار للبائع فكله وان كان للمشتري فكله عند مالك
 على البائع بكل حال ولكن ذكر في كتبهم من القيمة والعقيل موافق لما ذكر في الكتاب فقالوا في تمتهم لم يشتري مضافا بشرط
 الخيار وفي التعليق ابا بشرط الخيار فاعلم السائل في زمان الخيار فطرته على من له الملك ان قلنا الملك بلسان فالفطرة عليه ان قلنا
 للمشتري فالفطرة عليه وان قلنا الملك موقوف فالفطرة كذلك فقصه على من له الملك ثم قلنا ان الملك موقوف
 اي على ما يمين عليه اي ان كل ما كان موقوفه فالبائني عليه كذلك لان الرد في الاصل يستلزم الرد في الفرع ثم
 لا يرد له يعود الى قديمه كمال البائع ولو احيى ثبتت الملك للمشتري من وقت العقد فيعتد على ما يمين عليه بخلاف
 النفعه سئل بذا جواب عن قول الشافعي في كالفقهاء ثم لانها الحاجة الناجزة سئل اي الواقة في الحال من
 سجد الشئ بالكلية اتم بما يقضيه ثم فلا يقبل التوقف سئل على شيء فقبل قياس ما يقبل التوقف على التيسر
 ثم بركة التجارة على هذا الخلاف سئل صورة رجل له عبد للتجارة فباعه بموضع التجارة بشربا اشترى ثم
 ثم اقول في مدة الخيار فذكره على الخلاف المذكور على من يصير له الملك على من لا الخيار على من له الملك في صدقة الفطر
 رحمه الله لو باع عبد للتجارة فحال الخول في مدة الخيار فالمشتري للتجارة وبشرط الخيار من وقت البيع في حق سئل

معا لانه اذا ارد يوم الفطر والغبارة في
 وعلى ان خروجه على من له الخيار ولو كانت
 وقال الشافعي لا على من له الملك لانه
 من وطافه كالفقهاء قلنا ان الملك
 موقوف لا يرد له يعود الى ملك
 البائع ولو احيى ثبتت الملك للمشتري
 من وقت العقد فيعتد على ما يمين عليه
 بخلاف النفعه لانها الحاجة الناجزة
 فلا تقبل التوقف وذكروا التجارة
 على هذا الخلاف

للملك قبل حوزته لاجلها عشران ونياراد لاخره من يساويه في القيمة سبدا راجلها على السوار نفق آخر
احول باع صاحب المعروض من عرضه من الاخر بشرط ان يحار له او للشرى فادوات قيمة المعروض في مدة الحيا
قبل تمام الحول ثم الحول فان تقرر الملك عليه يجب عليه بجمعة الزيادة شئ وان تقرر للشرى يجب عليه
ذلك ايضا عندنا

فصل في مقدار الواجب وقته

الفطرة نصف صاع من اوسوق

او سويق او زبيب او صاع من تمر

او شعير وقال الزبيب عن ثلثه الشعير

وهو رواية عن ابى حنيفة وكذا

رواية الجاهل الصغير وقال الشافعي

صحيح ذلك صاع حنبل

ابى سعيد الخدري عن ابن عباس

خرج ذلك على كل واحد منكم صاعا

عليه وس

فصل في مقدار الواجب وقته ش اي هذا الفصل في بيان مقدار الواجب في صدقة الفطر في بيان وقته
الفطرة نصف صاع من اى صدقة الفطر نصف صاع من براد وقيق او سويق ش السويق البر
المقطع او زبيب او صاع من تمر او شعير وذكره الاشياء اليه وقد اختلف اهل العلم فيما اختلفوا فيه على
ما ذكره منها البر وهو المختار فلم يخالف فيه الا دواء ولما ذكره من فانه لا تجب الا من الفطر والشعير ولا يجوز
عنه فم ولا يفيقه ولا يقيم شعير ولا سويق ولا فطر ولا زبيب ولا غير ذلك فانه ذكره عن ابن عمر وغيره من الشعير
فلم يذكره غيره اتفاقا عليه منها الدقيق فقد ذكر في الاذقية القرافة شيخ مالک الدقيق وفي المدينة لا يجوز في قيق
ولا سويق وقال السدي رحمه الله قال مالک ان يخرج من قسمة من القسمة الشعير والسنات والذرة والذرة والارز
والزبيب الا قسطا ورا ابن جبير الكندي فصرح عشرة وقال ابن حزم في المحلى العيب قبل الحديث اجازة مالک من اقليم
الدقيق ومنها السويق نص بعض الصحابة لم يجدوا السويق لبرأت بعض النافع وقال الشافعي في بعض الاقوال لا يجوز الدقيق ولا
في الفطرة على ما يجزى بانه انما الله تعالى ومنها الزبيب فيه خلاف الظاهرية كما ذكره ذلك خلافا في غير المروءة
وقال ابو بكر بن العرب بن خنيز من عيش كل قوم من اللبن لبننا ومن اللحم لحمنا ويخرج اللوبيا وغير ذلك وقال النووي
رحمه الله يخرج في المنهيب لحم العيس لانه قوت وفي الجبن واللبن عنه ثم خلافا هم وقال ابو يوسف ومحمد
رحمهما الله الزبيب بتمر الشعير يعني لا يخرج منه الا صاع مثل لا يخرج من الشعير وهو رواية عن ابى
حنيفة ش اي قوله ما في الزبيب رواية عن ابى حنيفة رواها ابى اسحق بن عمرو بن النضر بن زيد وهم والاول باية كان
الضيق ش اي الزبيب مثل البر نصف صاع كذا روى عن ابى حنيفة في الجامع الصغير وقال الشافعي في جميع
ذلك صاع ش اشار به الى المذكور في قوله من اقليم لا يخرج من هذه الاشياء الا صاعا كامل ثم حديث ابي
سعيد الخدري رضي الله عنه قال لا يخرج ذلك على عبد رسول الله صلى الله عليه وسلم حديث ابى سعيد الخدري لاية
التي عنه منقولة ومطالها قال لا يخرج اذا كان فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذا الفطر كل من فيه وكبره زاد ملكا
من علم وصالحا من اقليم ما من ثمروا ما من زبيب فلم يزل يخرج حتى قدم معلومة حاجا او غيره انما العلم على

فكان فيما كرم الناس فقال اني اري ان يدين بين التمر الشام قد ل صاعا من تمر فاخذ الناس بذلك قال ابو بصير لما انا
 قال لا ازال اخرج ابا العاشق وحبته الشامي من هذا البيت في قوله صاعا من طعام قالوا او الطعام في الوتر هو اخطه ساء وقد
 وقع في رواية للحاكم صاعا من خبطة من الشامي من اجل هذا الحديث حجة لنا من يتدان معاوية بمثل نصف صاع من اخطه
 بدل صاع من التمر الزبيب قال النووي رحمه الله بهذا الحديث معتد بالي حقيقه ررح ثم اجاب عنه بانه فعل محابي وقد خالفه
 ابو بصير وغيره من الصحابة فمن هو اطول صحبه من قلنا ان تولهم الطعام في الوتر هو اخطه ممنوع بل الطعام يطبق على
 كل كحل وبنا عليه شيا لميت اخطه بديل ليل ما ساف عنه البخاري عن ابى سعيد قال كنا نخرج في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يوم الفطر صاعا من طعام قال ابو بصير رضي الله عنه وكان طعامنا الشعير والزبيب والاقط والتمر وقول النووي رحمه
 انه فعل محابي قلنا قد افقه غير من الصحابة بحكم الفقير بديل قوله في الحديث فاخذنا الناس بذلك لفظا للناس للعلوم
 فكان اجماعا فلو كان ذلك اخرج البخاري بمسلم عن ابي سعيد السجستاني عن نافع عن ابن عمر قال فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم
 صدقة الفطر على الكفا في الاثني عشر مائة درهم صاعا من تمر صاعا من شعير فدخل الناس به دين من خبطة ولا تصير فخالفة ابى سعيد لذلك
 يقول ما انا فاذا زال حشبه لانه لا يقدر في الاجماع سيما اذا كان فيه اختلاف الاربعة رضي الله عنهم او نقول اذا اذ لنا
 على قولنا واجب تطوعهم ولنا ما روينا ان اراد به حديث ثقاتنا الذي مضى في اول الباب وفيه المقرح بان الفطرة
 من البر نصف صاع من تمر ونصف صاع من الشعير صاعا من التمر نصف صاعا من الشعير صاعا من التمر نصف صاعا من الشعير
 ش اما بما عرفت من الصحابة فهم عبد الله بن مسعود وجابر بن عبد الله واليهود بن عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس
 ومعاوية واما ما ثبت ابى بكر الصديق رضي الله عنه فاما اخلفه الراشدون فهم ابو بكر الصديق وعمر بن الخطاب وعثمان بن عفان على
 بن ابى طالب بن هذيل بن عبد الله بن مسعود وعمر بن عبد الله بن مسعود وعمر بن عبد الله بن مسعود وعمر بن عبد الله بن مسعود
 جلد الخبز وطون ابراهيم التميمي وعالم الشيخ معلوم والا سود وعروة واليهود بن عبد الله بن مسعود وعمر بن عبد الله بن مسعود
 الا واعي سفيان الثوري جلد ثوبين المساكين عبد الله بن شيبان ومصعب بن عمير قال الطحاوي رحمه الله بن جلد ثوبين المساكين
 بن القاسم والحكم واهموه وبن مكرم في ذكرنا في الذخيرة اما حديث ابى بكر بن خزيمة البسطة ورواه عبد الله بن ابي
 سعفة اخبرنا عن عمر بن ابي طالب عن ابى بكر بن خزيمة في ذكرنا في الذخيرة اما حديث ابى بكر بن خزيمة البسطة ورواه عبد الله بن ابي
 أنين قال البيهقي هذا منقطع واما حديث عمر بن خزيمة ابو داود والنسائي عن عبد العزيز بن ابى زويد عن نافع عن
 ابن عمر قال قال كان الناس خمس رجل من الفطرة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم صاعا من شعير او تمر او سلت
 او زبيب فقال عبد الله بن مسعود كان عمر وكثرت اخطه جعل البر نصف صاع من خبطة مكان صاع من تمر كمال الدنيا

وكناسا ودينه هو من هب
 جماعة من الصحابة وفيهم
 الخلفاء الراشدون رضي الله عنهم

واما حديث عثمان بن عفان انه قال في خطبته اذ واكاه الفطر دين من خطبة قال البيهقي هو موصول
عنه اما حديث علي بن ابي طالب عن عبد الرزاق عنه قال علي بن ابي طالب من جرى عليه فقه نصف صاع من براود صاع من شبيب او
تسرم ومارواه شيب اي ومارواه الشافعي روى عنه من حديث ابي سعيد ثم محمول على الزيادة تقوعا
ش اي على الزيادة على قدر الواجب من حيث التطوع دليل انه قال كنا اكرمت ولم يقبل من النبي صلى الله عليه
وسلم وكان الناس في ذلك الزمان حرصا على التطوعات فكثيروا اداء الشقص وليس البركة التبرع والشيء فان التبرع والشيء شمس كما
ليس بأكول هو النواة والتخالة وعلينا هو ما كؤل واما البركة ما كؤل فان الفقير ما كؤل دقيق الحظفة بخالته بخالته
الشيء فلا يمكن قياس البر عليه ام واما شيب اي لابي يوسف ومحمد في الزبيب والتمريقان في القص
ش وهو النكاح والاشكال في زبيب شيب التمر من حيث انه ما كؤل وله عجلته لتمر نواه ام واما شيب اي والابى صنفه
رضي الله عنه ثم انه شيب اي الزبيب التمر يتقاربان في المعنى شيب هو الاكل ثم لا ينش اي لان الانسان ثم يوك
كل ان يشاء يجمع اجزا من شيب اما الزبيب فانه لا يرش في سنة شيب ولا يربى نواه الا من يتقنع في المأكول واما البر
فان الفقير لا يربى من شيب ثم يربى من التمر النواة ومن الشيعة التخالة شيب فاجاب عن قولهم ان الزبيب
يؤكله الشيعة وان الزبيب والتمريقان فاجاب بان الزبيب ليس يتقاربان التمر لان التمر يلقى منه النواة ولا
يؤكله شيعة الشيعة يلقى منه التخالة ثم ويجوز شيب اي ويكون البر ما كؤل عليه ويكون التمر يلقى منه نواه ثم
طهر التفات بين التمر والبشر فوجب الفطر من التمر صاعا من البر نصف صاع ثم ومارواه شيب اي مجموع
الشد وقال الكاكي والشيخ ابو الحسن القدر يربى من الدقيق والسويق ما يتخذ من البش يعني دقيق الحظفة وهو يقابل
اما حق الشيعة الشيعية يعني شيب من شيعة وذكرني المبسوط دقيق الحظفة وكما حطه ودقيق الشيعة كعبه عند نواه قال الكاكي
من اصحابنا شافعي قد مر عن شافعي انه لا يجوز الدقيق والسويق في الفطر ثم والادلى ان ياعى فيما شيب اي في الدقيق والسويق ثم
القدر والقيمة حيا طاش حتى اذا كان مخصصا عليها تبادى باعتبار القدر وان لم يكن باعتبار القيمة تغير ان يودى
نصف صاع من دقيق التمر يلقى قيمة نصف صاع من براودى نصف صاع من دقيق التمر لكن لا يتابع قيمة نصف صاع
من براودى يكون عالما بالاحتياط وفي جامع البركاني قال بعض شياخنا يجوز باعتبار العبد لانه مخصص عليه قال بعضهم يحذر باعتبار
لان الدقيق قريب من الحظفة فاجاب حتى لو اقتضى لا يجوز ثم ان من على الدقيق في بعض الاشياء او هل يحا قباله او بعض الاشياء
ما روى عن ابي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اؤكلوا قبل حرككم تركوه فطركم فان كل من سلم من دين ثم ودقته قال في
التمنية كذا في المبسوط وقال الاتراشي وذكر الشيخ ابو النصر حديث ابي هريرة انه ذكره في الحديث وذكر الاكل كذا

ومارواه محمول
على الزيادة تقوعا
وعلى الزبيب
انه والتمريقان
في المقصود لانه
والتمريقان في
لا يؤول كل واحد
بجميع اجزائه
ويبقى من التمر
ومع الشيعة
ولهذا ظهر الصواب
بين الشيعة وقوله
من الدقيق والسويق
ما يتخذ من البش
اشاد في الشيعة
كاشعير والادلى
ان ياعى فيهما
انقروا القيمة
احيا طاش
وان نص
على الدقيق
في بعض الاخبار

وقال الكافي ولنا ما روي عنه عليه الصلاة والسلام فذكره ولم يبين واحد منهم من حيث هذا الحديث
وما حاله ولقد امتنت النظر في كتب كثيرة من كتب الحديث فما وقعت عليه غير ان النسائي رضي الله عنه
روى عن ابي سعيد رضي الله عنه ان قال لم تخزن في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم الا صاعا من ثياب او صاعا
من زبيب او صاعا من دقيق الحديث ثم ولم يبين ذلك في الكتاب شي اي لم يبين محرمه من ذلك
اشاره الى الرعاية من القدر والقيمة واذا بالكتاب الجاهل الصغير اعتبارا للمغالب شي فان المغالب
ان قيمة نصف الصاع من التمر يساوي نصف صاع من البرم والخبز شي بنحو قوله لم يغير
فيه القيمة شي خبره يعني اذا ادى من خبز او من غير الخبز باعبار القيمة لا يجوز ان يملكه لان لم يرد
في خبره شي من النصوص وكان بمنزلة الذرة ولان الخبر ينفك عن خطه في معنى القوت لكن لا ينعى في القدر
فان خطه كلبية وان لم يزد ولا ينقص من البايعات القيمة هو وهو الصحيح شي يعني كونه باعتبار القيمة واحترز
بعدم قول بعض المتأخرين حيث قالوا يجوز ما اعتبرا القيمة فاذا ادى من خبز او من غير الخبز لا يملكه لان
من الدقيق والسويق باعتبار العين فمن اخبره جوز لانه انفع للمفقر ثم ثم يثبت نصف صاع من برزنا ما يبرز
عن ابي حنيفة شي رواه ابو يوسف رحمه الله عن ابي حنيفة رحمه الله ان العطاء لما احتلفوا في مقدار الصاع
انه ثمانية اطل او خمسة اطل انشأ رجل فقد اتفقوا على التقدير بما يسهل بالوزن وذلك دليل على اعتبار الوزن فيه
هم وعن محمد رحمه الله انه يثبت كيلاش رواه ابن رستم عنه انه يثبت كيلاش قال قلت له لو وزن الرجل منونين من
الخطه واعطاهما الفقير هل يجوز عن صدقة قال لا فانه يكون الخطه ثقله الوزن وقد يكون حقيقة الوزن فانما يثبت
نصف الصاع كيلاش والدقيق اولي من البر والدرهم اولي من التين فيا يروى عن ابي يوسف شي اما اولوية التين
من البر فلا يعمد بالنفقة واما اولوية الدرهم من الدقيق فلان الدرهم يقضي بها اثار كثيرة وهذا ما يبرهن وفي
جامع الجوهري قال محمد بن سليمان رحمه الله كان في زمن ابي حنيفة او قديمه ففضل من الدرهم في ثلث السعة الدرهم
انفضل هو وهو اختيار الفقيه ابي جعفر شي يكون الدقيق اولي من البر وكون الدرهم اولي من الدقيق كما يروى
عن ابي يوسف هو اختيار الفقيه ابي جعفر وقال الا تراه في هذا الذي ذكره في الهداية خلاف ما ذكره الفقيه ابو الليث
رحمه الله فاذا ورد حيث قال وكان الفقيه ابو جعفر يقول دفع الخطه افضل من الاعمال كلها لان فيه مواضع
وانها الشريعة لا تدفع للمعاجة وعمل به شي اي يدفع الحاجة هم وعن ابي بكر بن عمر شي تفصيل الخطه شي
اي ادى عن ابي بكر بن عمر ان الخطه افضل لان البعد من المعال شي لان الخطه تجوز بالاتفاق ولا يجوز الدقيق

ولم يبين ذلك
في الكتاب اعتبارا
للمغالب والمخبر
باعتباره القيمة
هو الصحيح ثم يغير
نصف صاع من بر
وزنا ما يبرز عن
ابي حنيفة او عن
محمد لانه يعتبر
بالدقيق اولى
من البر والدراهم
اولي من الدقيق
فيما يبرز عن ابي
وهو اختيار الفقيه
ابي جعفر لانه
اوجه للمعاجة وبطل
وعن ابي بكر بن عمر
تفصيل الخطه
لانه بعد
من الخلاف

والقيمة عند الشافعي رضي الله عنه وهو معنى قوله من اذن في الدين والقيمة خلاف الشافعي من كل ما اؤتمن له العمل الى كل
 اختلاف الشافعي في جواز الدين في الفطرة وجواز القيمة هم والصاع عند أبي حنيفة ومحمد ثمانية ارطال بالعراق
 شافعي بالارطال بالعراق وهو عشرون اسارا الاثنا عشر درهم واثنا عشر ارطال او اربعة مثاقيل والصاع
 بالعراق اربعة امداو كذا ذكره في الاسلام دقيق ثمانية ارطال بالهند ادى وارطال بالهند ادى مائة وثمانية عشر
 درهم واربعة اسباع درهم وقيل مائة وثمانية وعشرون درهما وقيل مائة وثلاثون درهما قال النووي رحمه الله الاول
 اصح وتقول ابي حنيفة رضي الله عنه هو قول جماعة من اهل العراق وقول ابي حنيفة رضي الله عنه هو قول من فروا ايضا فيا قلوا بكونها
 هم وقال ابو يوسف خمسة ارطال ثلث رطل شافعي الصاع خمسة ارطال وثلث رطل هم وهو قول شافعي
 رضي الله عنه شافعي وتقول مالك احمد ايضا هم بقوله عليه الصلوة والسلام صاعنا اصغر الصيعان شافعي اقول
 ابنه صلى الله عليه وسلم صاعنا اصغر الصيعان وبما غريب وروى ابن جبان في صحيحه عن ابن خزيمة عن العلاء بن
 ابي عمير عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وقيل له يا رسول الله صاعنا اصغر الصيعان ومدنا
 اكثر ولا مدنا فقال اللهم بارك لنا في صاعنا وبارك لنا في قليلنا وكثيرنا و اجعل لنا من المبركة بكتين انتهى قال
 ابن جبان وفي نزل المستقفي الاكابر عليهم حيث قالوا صاعنا اصغر الصيعان بيان واضح ان صاع المدنية
 اصغر الصيعان ولم يحرم من اهل العلم ان يوسنوا هذا خلافاً في هذا الصاع الا ما قالوا في زيون والعراقيون وزعم
 العراقيون ان الصاع خمسة ارطال وثلث وزعم العراقيون ثمانية ارطال من غير دليل ثبت على صحة فان قلت
 روى الدارقطني في سننه عن عمران بن موسى الطائي حدثنا اسمعيل بن سعد بن اخراسان في حديثنا اسحاق بن
 سليمان الرازي قال قلت لمالك بن انس رضي الله عنه يا ابا عبد الله كم وزن صاع النبي صلى الله عليه
 وسلم قال خمسة ارطال وثلث بالعراق في اربعة عشر رطل قلت يا ابا عبد الله خالف شيخ القوم فقال من هو قلت ابو
 حنيفة فيقول ثمانية ارطال قال فغضب غضبا شديدا وقال قال الله الله ما اجراه على الله ثم قال بعض جلسائيه
 يا فلان مات صاع جدك يا فلان مات صاع عمك يا فلان مات صاع جدتك فاجتمعت اصوع فقال
 مالك رحمنا الله فقال بعضهم حدثني ابي عن ابيه انه كان يودى هذا الصاع الى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وقال لا خير في هذا الصاع الى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مالك فماذا
 عززت هذه فحدثنا خمسة ارطال وثلث قلت يا ابا عبد الله اصدك باعجب من هذا انه يزعم ان صدقة الفطر
 صاع والصاع ثمانية ارطال فقال هذه اعجب من الاول بل صاع تمام عن كل انسان كذا ذكرنا علما منا ببلدنا

لذي الدين
 والقيمة
 الشافعي
 قال الصاع
 عند أبي حنيفة
 ومحمد ثمانية
 ارطال
 بالعراق
 وقال ابو يوسف
 خمسة
 ارطال
 وثلث
 رطل
 وهو قول
 الشافعي
 لقوله
 عليه السلام
 صاعنا
 اصغر
 الصيعان

وَلْتَنَافَسْنَ
مَارُوى
اِنَّه
عَلَيْهِ السَّلَام
كَانَ
يَتَوَضَّأُ
بِالْمَدِ
رَطْلَيْنِ
وَيَغْسِلُ
بِالصَّاعِ ثَمَانِيَةً
اَوْ رَطْلًا
وَمَكْزَا
كَانَ
صَاعُ
عُمَرَةَ
وَهُوَ
اَصْفَرُ
مِنَ الْهَاشِى
وَكَاثِرًا
يَسْتَعْمَلُونَ

[illegible]

الشمس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اشتغل العراقي وهو اصغر بالنسبة الى الماشي موصى عمر بن الخطاب عنه
 قال نحر الاسلام صلح العراق صلح عمر بن الخطاب وذكروا الطراويحي باسنادوه الى موسى بن طلحة وابراهيم بن خالد
 الصالح فوجدناه مجابيا والسحابي ثمانية ارباعا بالبغدادى وقال نحر الاسلام صلح عمر بن فضل فخرجنا بحججنا وكان
 بمن على كل العراق ويقولون في خطبة يا اهل العراق يا اهل الشقاق والشقاق ويا مساوى الاخلاق الم اخرج لكم صلح
 عمر بن الخطاب ساءا حجابا وقيل لا خلاف لان الرجل كان في زمن ابي حنيفة عشرة عشر اشرا والاشرا ستة واربعم ونصفها
 فاقا ثلث ثمانية ارباعا على ان هذا الحساب خمسة ارباعا وثلاث تجدد كل واحد منها الفاد ابرمين وثمانين على ذلك كله
 صاحب المباحث وقال في غير سديد الصبح ان اختلاف بينهم في الحقيقة لان الكل اعتبر للرجل العراقي فانه ذكر في
 عن ابي يوسف رحمه الله في كتاب العشر واخران خمسة ارباعا كل رجل ثلثون اشرا وثلاث ارباعا العراقي وفي الاصل
 خمسة ارباعا كل رجل ثلثون اشرا او ثمانية ارباعا وكل رجل عشرون اشرا او اربعة عشر في مستصفى وفي الاختلاف
 بينهم في الرجل لانه الصالح وفي شرح الارشاد الاختلاف بينهم في المدفان المدفون باربع ارباعا وعندهم كل
 وثلاث ولا خلاف ان الصالح اربعة ارباعا ثم التقدير بالارباعا وبن الاشارة لاجبة اقلعهم عندهم
 قال وجوب الفطرة متعلق بطلوع الفجر من يوم الفطر من شهر رمضان في اكثر النسخ قال وجوب الفطرة اي قال الله
 يعني وقت وجوب صدقة الفطرة تثبت بطلوع الفجر الثاني من يوم الفطر وفيه قال الشافعي رضي الله عنه في القيم
 يعني في القديم واحمد في رواية والكن في رواية وهو المشهور عنده المالكية وهو قول ابن القاسم وابن مطوف وابن
 الاجشون وابن وهب بن قال الليث والبوثر وأخرون هم وقال الشافعي رضي الله عنه بزوب اشس في اليوم الاخير
 من رمضان من قال سمع واحسنه رواية وهو قول الثوري ايضا ومن هم من قال يجب بطلوع الشمس
 كصلوة العيد وقال ابن العربي رحمه الله لا بد لهم حتى ان من اسلم او ولد ليلة الفطر يجب عليه فطرة غنما
 في ارباع ثمة اختلاف في المسئلة المذكورة فوجب الفطرة عندنا في هذه الصورة هم وعنده لا يجب من اشس
 عند الشافعي رضي الله عنه لا يجب الاصل في هذا ان وجوب الفطرة متعلق بطلوع الفجر من يوم الفطر
 متعلق بوجوب الاداء بالشرط المتعلق بوجوب الاداء بالسبب في الفطرة شرط وجوب الاداء لا سببه فكل ثمة ذلك في
 مستلتيه في احد سما ان الرجل اذا قال لبيد اذ اصاب يوم الفطر فانت حر فجار يوم الفطر عتق العبد ويجب على العبد صدقة
 الفطر قبل العتق لا بعد والثانية ان العبد اذا كان للتجارة يجب على المولى زكاة التجارة اذا تم التحول بالبيع الفجر
 يوم الفطر وقال الشافعي رحمه الله بان المسلمين شاهدين على الاصل المسود وموان العلول قيار العاتية في

الهاشمي

قال

وجوب

الفطرة يتعلق

طلوع الفجر

من يوم

الفطر وقال

الشافعي

بغير الشمس

في اليوم

الاخير

من رمضان

حق ان

من اسلم

او ولد ليلة

الفطر يجب

فطرته

عندنا

وعند

لا يجب

لم يزل الصوم له ولا قضاء عليه كذا من جاره غير لال رمضان بعد ما كل او شرب او جامع فتوى الصوم يسئل
 المقرب يجب به صوم وان لم ينهه فلا صوم له ولا قضاء عليه وان لم يذكر حتى غربت الشمس فلا قضاء عليه
 وعن ابن شريح والطبري وابن ديد الرضوي من الشافعية يصح النفل بعد هذه الاشياء لما لم ينه
 للصوم وهو من غايه الضعف ثم وقال الشافعي رحمه الله عنه لا يجزئ شي لان تعيين نية الصوم
 والنية بسم الله ليس شرطه وبه قال احمد وقال مالك جابر بن زيد والحري وداود ومالك والبخاري
 لا يجوز الفرض والنفل الا بنية من الليل ثم اعلم ان صوم رمضان فرض عين على كل من كان من سن القريب
 ان يذكر بنية اوله في اوله ثم يذكر انتوع الصوم مع الاشارة الى الحلاليات ثم لقوله تعالى كتب عليكم
 الصيام من اي فرض عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم من اجل انهم كانوا لا يفقهون الصيام
 آدم عليه الصلوة والسلام له حمدكم قال طحطه ابي عبد الله او لم آدم عليه الصلوة والسلام والصوم مما
 قدية ما اذن الله امره من افرا منه عليه وقوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه يدل على فرضه على
 الاجماع ولهذا كفر جاحده من اي شكوه قوله كبر فيهم الياء ورفع الفاء من غير تشديد يعني من الكاف بالان
 التكفير معناه حكم كبر جاحده والامامة اجبت من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم ليه يومنا هذا من غير تكثير
 هم والمندرج واجب لقوله تعالى وليوفوا نذورهم ثم بارسلان الامر للوجوب فان قلت كان ينبغي ان يكون
 فرضا كونه ثابتا بالكتاب لصوم رمضان قلت هذا عام يخص من كف ذر بالعبودية والنذر بالعبادة وعبادة الله
 وصلوة الجماعة فيثبت به واجب غير قطعي كالواجب بحر الواحد بخلاف قوله كتب عليكم الصيام فانه غير مخصوص
 به وواجب قطعي فان قلت قد خص منها ايضا المجانين والعبيدان واصحاب الاقدار ومع هذا ثبت الفرضية قلت
 هذا المخصص بالليل القطعي وهو لا يشرع النص عن القطع لان الفصل دل على اعتبار عدم دخول هولاء فلا يكون
 تخصيصا وقد يقال لان الامر لتفريع الذمة عما وجب عليه بالسبب فان كان من الشارح كشهو او شهر في
 رمضان يكون الثابت به فرضا وان كان من العبد يكون واجبا كما في المندرجين بين ايجاب الرب ايجاب
 العبد وسبب الاول من اي فرض من الشهر من اي حضوره ولذا شاي اي ولو كان الشهر سبب
 فرض الشهر ايضا فليدريش والاضاقة دليل السببية ويكره بذكره وكل يوم سبب وجوب صومه من
 اي صوم ذلك اليوم لان صوم رمضان بمنزلة عبادات متفرقة لا تخيل من يومين زمان لا يصلح للصوم لا ادا
 ولا قضاء وهو اللباني فصار كالصلوة كذا اختاره صاحب السرائر في الاسلام وقال شمس الائمة السرخسي اللباني

وقال الشافعي
 لا يجزئ له ان
 صوم رمضان
 فرضية لقوله تعالى
 كتب عليكم
 الصيام وعلى
 فرضية لفقده
 الاجماع ولهذا
 يكفر جاحدا
 والمندرج واجب
 لقوله تعالى
 وليوفوا نذورهم
 وسبب الاول
 المشهور لهذا
 لصنف اليه
 ويكره بذكره
 وكل يوم سبب
 وجوب
 صومه

وسبيل الثاني
النذر والنية
من شرطه
وستبينه في فقر
ان شاء الله تعالى
وجه قوله
في الصلاة
قوله عليه السلام
لا صيام لمن
له ريق الصيام
من الليل
ولانه لما قصد
الحزب كلال
لفقد النية
فقد الثاني
عن قوله انه
لا يتغير

كأول الايام سبب في سببهم وسبب انفسهم في سببهم اي سبب المنذور العيين المنذور والنية من شرطه
ش اي شرط الصوم لان الاعمال بالنيات وسبب في اي سنين شرط الصوم اي انه لا بد من نية في كل يوم
صوم يوم فبقية وقف الامساك في اوله على النية المتأخرة المقترنة ثم في تفسيره ان شاء الله تعالى في اي سنين
النية من شرطه لان النية من شرطه اي في اي سنين المنذور العيين المنذور والنية من شرطه
قال الشافعي رحمه الله في المسألة الثالثة وهو ان النية قبل الزوال بحسب نية عند انقضاء فاقم قوله على الصلوة والسلام
اي قول النبي صلى الله عليه وسلم لم يؤا صيام لمن لم يؤا صيام من الليل ش هذا الحديث بمنزلة الانقضاء في نية من الى
ما تم حال سالت الى عن حديث واه اسحاق بن عمار عن عبد الله بن ابي بكر السلماني عن ابيه عن حفصة مرفوعا لا صيام لمن لم
ينؤمن بالليل ورواه يحيى بن ايوب عن عبد الله بن ابي بكر عن الزهري عن سلم عن ابيه عن حفصة مرفوعا لا صيام
قال لا ادرى لان عبد الله بن ابي بكر ادرى من غيره في الحديث منه او سمعه من الزهري عن سلم
وقد روي في هذا من الزهري عن حماد بن عبد الله بن عمر عن حفصة قولها وهو حديث لا يشجره ولا يعضد الا في
عن حديث عبد الله بن عمر عن حفصة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من لم يمسح الصيام قبل الفجر فلا صيام
له الا لا انفا خالي داود والترمذي في لفظ ابن ماجه لا صيام لمن لم يمسح من الليل ومن النساء من الاقطين ورواه ابو داود
مرفوعا وموقوفه ورواه الترمذي عن عيسى بن ايوب عن عبد الله بن ابي بكر قال هذا الحديث لا يفرق مرفوعا الا ان هذا الوجه
قد روي في نفي عن ابن عمر قوله ورواه النسائي عن طريقين قال الصواب عندي موقوف ولم يصح رفعه لان يحيى
ابن ايوب ليس به راك القوي ثم اخبر عن ملك عن الزهر عن عائشة وخطة موقوفه ورواه مالك عن نافع عن ابن عمر
قوله روي الدارقطني في سننه من حديث يحيى بن ايوب عن يحيى بن سعيد عن عمار بن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من لم
يشبب الصيام تبس الفجر فلا صيام له ثم قال ورواه كثر ثم نقلت واقعه اليسته طلعك في سننه وفي خلافاته
قلت في رجال عبد الله بن عباد وغيره مشهور وقال ابن جنان وهو يعلب الاخبار وفيه يحيى بن ايوب ليس بالقوي كما
فان قلت اخرج الدارقطني ايضا عن الواقي باسناده الى سمويه ثبت سمويه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول من اتم الصوم من الليل فليصم من امسح ولم يمسح فلا يصح قلت اعلم ان الجوزي في التحقيق والموافق قوله ولم
يصح قال ابن الاثير من الاجامح ومما احكام النية والعزيمة وقال غيره بالتمسك بالنية في التمسك والاجامح في
قوله لم يفرق من الليل اي لم يفرق ولم يفرق من لم يفرق فقال ابن الاثير في رواية فوضت المسح او ارضته او اغرمت
عليه الاصل العزيمة ولانه لما قصد الحزم الاول فقد النية فسادا في ضرورة انه لا يتغير في اي لان الشافعي

وماروا
محمول
على نفى
الفضيلة
والكمال وفعله
دعوا له
صوم من
الليل ولا
يوم صوم
فيستوقف
الامساك
اوله على الفية
الساخرة
المتروكة
الكثرة كالنقل
سزا
لصوم
يكن
س
سد

ليلا اية يجوز بها قبل الزوال فان قلت قال ابن ابي زبي في التحقيق لم يكن صوم يوم عاشورا واجاب عليه في المسألة
يدل على انه جاز في الصيام من معاوية سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول هذا يوم عاشورا لم يفرض
علينا صيامه من قبل ان يصوم فليصم فاني صائم فصام ابن س قال وفيه دليل انه لم يابر من اكل بالقضاء قلت
منه حديث معاوية ليس يكتب عليكم الا ان وكم كتيب عليكم بعد ان فرض رمضان وبنا ظاهر فان معاوية اسلم عام
ويماناسم من النبي صلى الله عليه وسلم بعد اسلم في سنة تسع وعشرين نسخ صوم عاشورا رمضان ورمضان فوش في السنة
الثانية ومن عاشه رضي الله عنه فالت كان يوم عاشورا يوم القعدة وريث في اجمالية وكان عليه الصلوة والسلام
يصوم فها في رمضان صامه وامر بصيامه ولما فرض رمضان قال بن شار صامه ومن شار تركه متفق عليه
عن عائشة وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمر وجابر بن سمرة ان صوم عاشورا كان وزنا قبل ان يفر رمضان
فلما فرض رمضان فبن شام صامه ومن شار تركه وذكره ابن شداد في اجماله وامر بالامر بالقضاء فان لم يدرك
اليوم كاملا لا يلزم قضاء كما قيل فيمن بلغ ادا سلم في اثار يوم رمضان فان قلت اخرج ابو داود في سننه
عن سعيد بن ابى عروبة عن قتادة عن عبد الرحمن بن سلمة عن محمد بن مسلمة عن محمد بن اسمعيل عن النبي صلى الله عليه
وسلم فقال صمت يومكم هذا قالوا لا قال قاتموا البقية يومكم واقضوه قال ابو داود في صوم عاشورا قلت هذا حديث
مختلف فيه فقال البيهقي رحمه الله عبد الرحمن بن جابر بن محمد بن اسمعيل بن جابر بن محمد بن محمد وقال الشافعي
عبد الرحمن بن سلمة كما ذكره ابو داود ومثله عبد الرحمن بن سلمة وقيل ابن المنهال بن سلمة في الحديث رواه النسائي
وليس في رواية فاقضوه وقال عبد الرحمن بن سلمة في الاحكام الكبري ولا يصح هذا الحديث في القضاء هم وماروا
شاي ومارواه الشافعي رضي الله عنه من قوله عليه الصلوة والسلام لا صيام لمن لم يؤ الصيام من الليل
وقد اجاب عنه بقوله ومارواه هم محمول على نفي الفضيلة والكمال ومعناه لم يؤ صوم من الليل شاي كما
في قوله عليه الصلوة والسلام لا صلاوة لمار السجدة الحقة المسجدة قال بن الشافعي رحمه الله عنه ولين قال ما ذكرناه
حقيقة قلنا نعم ولكن فيه عمل يوم النص في نفي الجواز تركه لان صوم النفل يجوز قبل الزوال هم ولا
يوم صوم شاي هذا دليل معتول وهو ان يقال سلمنا ماروا ليس بمحمول على شي مما ذكرناه فيكون سارضا لمارونا
فيصير لما بعدة بن الجني وهو القياس وهو ان لا يوم صوم لان الصوم فيه فرض وكل صوم يوم هم فيستوقف
الامساك في اوله على النية الساخرة المقررة بالكثرة كالنقل شاي لانه وقت واحد فبا النية في اوله تخرج جنة
الوجوب كما في النفل هم وفي شاي اي توقف الامساك على ما ذكرناه هم لان الصوم ركن واحد مستد

تحت حمل العادة والعبادة واما كان كذلك بحيث ان الى بالعبادة والعبادة فلا بد من ذلك وهو من قولهم والنية
 النية من اي النية الصوم من بعد تعالي ش فنظر ان وجدت النية من اولن كلام لاد الام فخرج
 بالكثر من اي وجود ما في اكثر اليوم من حينة الوجود من اي جانب الوجود لان اكثر يقوم مقام الكس في كثير
 المواسم واذا كان كذلك يكون اقتران النية بالشرع شرطاً من غير ان يكون شرطاً اقتران
 النية به بل الشرع فيما لا يحيل الاكثر كما كل من لا يمارك ان ش متخلفه كالركوع والسجود والنووق والطواف
 من في شرطه فاما ش اي وان لم يمتيم بالصدق ش اي بالشرع من على اداها ش كما تحلو بفعل الركعة
 عن النية من بخلاف التقصير ش باجواب عما يقال لو كان الصوم كذا واحداً تمتد ادا النية المتأخرة فيجب ان
 كذلك لم يكن في التقضاء اشتراط النية من اليل فاجاب عنه بقوله بخلاف التقضاء من لانه ش اي لان الاساك
 من يتوقف على صوم ذلك اليوم وهو انفس ش يعني بصوم ذلك اليوم بالنية من قبله في اليوم لا بالسبب من نحو
 القضاء والكمالية فيكون الصوم قسراً من غير ان يكون من القضاء الا قبل ان يقع كون الصوم منه وذلك انما يكون
 بنية من اليل من بخلاف ما بعد الزوال ش باجواب عما يقال ان كان ركناً واحداً تمتد بنية ان يكون قسراً
 بالتصديق والكثر سوار فاجاب عنه بقوله لانه لا يوجد اقتران ش اي اقتران النية من بالكثر ش اي بالكثر المتأخر
 من شرع في حينة الفوات ش لانه لم يوجد الاكثر الذي يقوم مقام الكس بعد الزوال من ثم قال في المتقصر ش
 اي ثم قال القدوري في مختصره النوب اليه ما بين وبين الزوال ش بقوله في ذلك النية من الصبح انما النية
 ما بين وبين الزوال من وفي الجائع الصغير ش اي قال في الجائع الصغير انما النية من قبل نصف النهار ش اي انما
 الشرعي وهو من طلوع الفجر الى الزوال فمتا من ذلك وقت الضحوة الكبرى من وبين ش اي الذي ذكره في الجائع
 من الماحس لانه لا بد من وجود النية في اكثر النهار ونصف من وقت طلوع الفجر الى وقت الضحوة الكبرى فيقتصر شرط النية
 قبل ش اي قبل الضحوة الكبرى من يتحقق ش اي النية من في اكثر ش اي في اكثر النهار وقدر الحكم
 في ما قبل الباب من ولا فرق بين المسافر المقيم ش يعني في جواز النية قبل نصف النهار من خلاف الزفر جزمه ش فانه
 يقول السالك في اول النهار لم يكن مستقماً الصوم الفرض فلا يتوقف على وجود النية بخلاف المساك المقيم في البسوط
 لكونه المسافر وقت من صوم ولم يكن كل جاز صوم من الفرض عند ما خلا لفرق فان عنده لا يجزئ المسافر الا نية من اليل
 لان السالك في اول النهار لم يكن مستقماً الصوم الفرض فلا يتوقف على وجود النية بخلاف المساك المقيم في البسوط
 النية عند فروع قول مالك الليث وابن المبارك في رواية في نية واحدة في كل رمضان من لانه لا تفصيل فيما كان في كل

والنية تنبيهه الله تعالى في
 بالكثر نية العجز عن الصوم
 والحج لانه اركان يشترط قراءتها
 بالعقد على اداها بعد القضاء
 لانه يتوقف على صوم ذلك اليوم
 وهو النفل لا يحل ما بعد الزوال
 لانه لم يرد احد اقترانها بالكثر
 فترجحت حجة الفاعل ثم قال
 في المختصر ما بينه وبين الزوال
 في الجامع الصغير قبل نصف النهار
 وهو لا محالة لانه لا بد من وجوبه
 في اكثر النهار نصفه من وقت طلوع
 الى وقت الضحوة الكبرى لا وقت الزوال
 فتشترط النية قبلها في اكثر
 ولا فرق بين المسافر والمقيم خلافاً
 لفرق لانه لا تفصيل فيما كان في كل

ابن تيمية يفتي عن الفرض وفي رواية يفتي عائلته من النفل لان رمضان في حقه كشبان في حق المقيم وفيه في شبان
 تقع حماني نفل اسكان او او اجبا فكذا يرام او الفرض على احد هاشم اي على احد الروايتين ثم انما صرف الوقت على الايام
 وهو استسلام الفرض عن دستغافا فتمت حصيل الصوم في الصواب في الفرض اكثر ثم قال في الفرض الثاني من شوال والقسم الثاني من قوله
 في اول الباب الواجب ضمان وقد مر الضرب الاول وشرع به الثاني بيان الضرب الثاني ثم وروى ما ثبت في الزم من الابواب
 اثبتت في الزم كونه مستحقا فيها من غير النفل بل الوقت على ما قبل الفرض على ضرب ما لا في ما عليه ثم نقصا منه رمضان وضوم
 من في كفارة العين والظهار وكفارة قتل الصيد والحاف والمتعة وكفارة رمضان هو فلا يجوز الا بنية من الدليل لان غير
 مستقيم على ما بين القيعين في الابواب ثم قال لان الصوم القضا واجب في ما ان يوصف بحرم الاكل فلا يجوز ان لم يميز من الدليل و
 على هذا ايضا لا يفتي في العين لا يجوز الا بنية من الدليل وصوره ان يقول مذهبنا يوم يوم او صوم شهرهم والنفل كله
 ش ميسر في ما كان من الصالح السقيم والمقيم والمساوم يجوز بنية قبل الزوال خلافا لما لك فانه يجبك اطلاق ما
 رويناه في ش ومو قوله عليه الصلوة والسلام لا يصيام لمن لم نوال يصيام من الدليل هم ولنا قوله عليه الصلوة والسلام
 قوله النبي صلى الله عليه وسلم بعد ان العين عينه ما انما في اذناكم ثم يقول القول بحديثه واهلنا عائلته بنية
 من عائلته ام المؤمنين رضي الله عنهما فالت دخل النبي صلى الله عليه وسلم في يوم نفل بل عند من نفلت فقال في اذا
 صائم ثم انما في ابوابنا وقتنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في الناحية فقال في نفلت اصبح ما نال هم ولان المشرع من في الصوم
 هم خارج ضمانه فنفل في وقت الاساك في اول اليوم على غير وجهه صوما لنية على ذكرناه في شاربيل قوله ولان يوم يوم بغيره فنفل
 في اوله على لنية لنية في كفارة قتل النفل هم ولونوي بعد الزوال لا يجوز ش اي ولونوي الصوم تطوعا بنية والشرع كنية السمار
 لا يجوز لان لا يكون محلا لنية صوم الفرض لا يكون محلا لنية صوم اقل هم وقال الشافعي باجابه صواما من مين نوسه اذ هو يجوز
 عند ولو يمين على الشاولة ولا في نفل لرب الزوال لان من شرطه الاساك في اول النهار ش وبذا على الخ
 من يمينه في تمتعه اذ هو نفل بعد الزوال فهو صائم في اول النفل في الاصح وقبل من وقت النية وهو اختيار البقال وقد
 ذكرناه هم وعندنا لا يصير صائم من اول النهار لانه عبادته قبل النفل هي انما يتحقق باساك مقدرة بغيره وآن لنية بأكثرو
 ش اي بأكثرو من الاكثر ليقوم مقام الكل في مواضع كثيرة وفي المرتبة في لوني الاقطار بعد شروعه في الصوما
 لم يطرحت ياكل وكذا لوني الرجوع عنه لا يكون رجوعا له في لوني الكلام في الصيام لا يقتضيه
 يتكلم وقال الشافعي وبالك واكل لوني الاقطار وقت الاقطار في الليل لوني لوني الاقطار من النذير بنية
 يكون رجوعا ولو اكل او شرب او جامع او نام لا يكون رجوعا الا بعد المروسة من الشافعية وقال الاصطوي

والفرق على احد نعمانه ما هو
 الوقت في الاكل والضرب الثاني
 ما ثبت في الزم كونه مستحقا فيها من غير النفل بل الوقت على ما قبل الفرض على ضرب ما لا في ما عليه ثم نقصا منه رمضان وضوم
 وصوم الكفارة فلا يجوز الا بنية
 من الدليل لان غير مستقيم
 من القيعين من لا يثبت هو النفل
 كله يجوز بنية قبل الزوال خلافا
 لما لا في ناله يتكفل باطلاق ما
 وقتا قوله صلى الله عليه وسلم
 بعد ما كان يصوم غير صائم
 ان اذا الصائم كان المشرع خارج
 رمضان هو النفل بنية في الاكل
 اليوم على صيد فله صوم بنية على
 ما ذكره لوني بعد الزوال لا يجوز
 وقال الشافعي لا يجوز ويصير صائما
 يجوز من حين نوى اذ هو مخير عنه
 لكونه ميمنا على الشاولة ولعله
 ينشط بعد الزوال لان من شرطه
 الاساك في اول النهار وعندنا
 يصير صائما لئلا ياكل النفل ولا يملكه
 قدر النفس وهي انفسا يتحقق
 باساك مقل بغيره وآن لنية بأكثرو

قال يميني

لنأكل من القسطنطينية

البحر في البحر

الناس في البحر

من شغل

فان راد صاموا

وان غم عليهم

الكلوا من شغل

ثلاثين يوما

ثم صاموا القسطنطينية

صلواته عليه

صوم الرومية

وافضل الرومية

فان غم عليكم

الكلوا من شغل

عقد شعبان

ثلاثين يوما

كان لا فصل

فقد الشهر

فلا يقل عنه

الابرار ولا خير

ولا يصومون

يوم القسطنطينية

رحم الله هذا خرق الاجماع وان نوس ان يصوم هذا انشاء الله تعالى حجب بيته لان ابيته على القلب
دون اللسان فلا يلزم فيه الاستثمار وقال الكلوا من شغل الرومية لهذا المستند وفي القياس لا يصير صاموا لان
والعتق والمبيع وفي الاستحسان يصير صاموا لانه لا راد بالاطال بل هو استعانة وطلب التوفيق من الله تعالى قال
المرغبياني في يوم الصحيح بطل الشافعي في وجوه واحمد في رواية هم قال وينبغي للناس ان يقيموا الحلال
ش من اكل بال رمضان هم في اليوم التاسع والعشرين من شعبان ش لان الشهر قد يكون تسعة وعشرين يوما
والاثناس يكون عشرين اليوم التاسع والعشرين لان اليوم التاسع من طلوع الفجر والثاسه يكون من الغروب
عند الغروب هم فان راد صاموا وان غم عليكم الملال اكلوا عدة شعبان ثلاثين يوما ثم صاموا
ش وصوم يوم تمام المشلائين من شعبان اذا لم ير الملال مع الصغوا جماع من الايام انه لا يجب بل هو
ينبغي عنهم ان يقولوا عليه الصلاة والسلام بعد مو الرومية وانظر الرومية فان غم ش نعم الغنم البعثة
وتشيد اليمس وان ستر غطى عليكم الحلال هم فاكلوا شعبان ثلاثين يوما ثم ش هذا الحديث احسنه جهم النخاس
وسلم في بيته بزيه والنفذ النجاره قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا رقيوا الملال فصوموا واداروا يومه
فافطروا وان غم عليكم فاكلوا عدة شعبان ثلاثين ومنه لفظ لهما ف. واثلاثين ومنه لفظ فاكلوا عدة
ومن لفظ فاصوموا ثلاثين يوما والمصنف اخرج لهذا الحديث عن ابن عمر ان اليوم الثلاثين من شعبان يوم شك اذا غم
هلال رمضان فانه لا يجوز صومه الا فطروا هم ولان الاصل بقاء الشهر فلا يخلع عن الا بيل ولم يوجب
ش قال اكا كقولهم فان غم عليكم الملال من تمت الحديث وروى ان قال فان حال بينه وبين منظره
سحابة فظ. فعدوا ثلاثين يوما فقلت بهذا الحديث احسنه جهم ابو داود والترمذي عن سماك عن مكرمة
عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعا لا تصوموا قبل رمضان صوموا الرومية وانظر الرومية فان حال بينكم وبينه
سحابة فاكلوا عدة ثلاثين ولا تستقبلوا الشهر استقبالا ولا وقال الترمذي حديث من صام ورواه ابن
حسنه بن حبان سنة صحيحه ورواه ابو داود والطبراني حديثا ابو عوانة عن سماك عن مكرمة
صوموا الرومية وانظر الرومية فان حال بينكم وبينه صاموا عدة شعبان ثلاثين
ولا تستقبلوا رمضان يوم من شعبان ولا يمتد قول السجيين بالاجماع ومن رجع الى قولهم فقد خالف الشرع وقد قال
عليه الصلاة والسلام من آتى كنهنا او نجاه صدقة فيما قال فقد كفر ما نزل على محمد صوم ولا يصومون يوم الشك الا فطروا
ش قال السجاني في يوم الشك هو الاخير من شعبان الذي يمتد من اول رمضان او آخر شعبان وفي المبسوط

الشك انما يقع من جهتين اما بان علم بلال شعبان فوقع الشك انه اليوم الثلاثون منه او الحادي والثلاثون او غير ذلك
 رمضان فوقع الشك في يوم الاثنين من شعبان ام من رمضان وفي الفوائد الظهيرة يوم الشك هو اليوم الذي يتم فيه الثلاثون
 في المستقبل فلم يزل اللال ليلته لاستمرار السمار بالانعام وفي المجتبى اذا لم ير علامة ليلته الثلاثين والستة فنتجبت يقع الشك اما لو
 كانت السمار صحيحة فلم يزل اللال فليس يوم الشك ولا يجوز الصوم ابتداء لافضل وقال احمد يوم الشك بان تبارك الناس
 في طلب الحلال او شهيد بروية من يروى الحاشية وانه نقل في القول عن جماعة من الصحابة والابعين وفي تمة الشك فيه
 صورة الشك ان شهيد بروية الحلال من الاقبل شهادته كالعبد والمرأة والصبي واهل الذمة واقع في اسان الصوم
 ان اللال قد رعى لم لقوله عليه الصلوة والسلام شئ ابي يقول النبي صلى الله عليه وسلم لا يصيام اليوم الذي يشك فيه
 انه من رمضان الا لتو عايش في غريب جدا والشرع حكمهم لقوله على انه حديث ولم يبين احد منهم حالهم وهذه المسئلة
 على وجه شئ ابي سلمة الصوم يوم الشك على وجوه هي ستة على ما ذكره ام احدا شئ ابي احد الوجوه الخمسة هم ان
 ينوي صوم رمضان وهو مكره لما روينا شئ وهو قوله عليه السلام وهو لا يصيام اليوم الذي يشك فيه انه من رمضان
 الا تطوعا هم ولا يشك بالكتاب لانهم زادوا في مدة صومهم شئ وذلك لاجل محي صومهم في ايام الحر اخرو وزاد فيه
 فاذا نوى في صومه يوم الشك انه من رمضان كبره وفيه خلاف ابو هريرة وعمر ومعاوية وعائشة واسما رضي الله عنهم
 فان عند مجيب صوم هذا اليوم مطلقا ذكره ابن المنذر في الاشتراك وقال احمد وطائفة قليلة يجب صومه في الحسن
 يوم انحو وقال قوم ان الناس تبع لمام ان صام صاموا وان افطر افطروا وهو قول الحسن وابن سيرين وسواد العجمي
 والتابعي في رواية واحمد رحمه الله في رواية وذكر الطحاوي في نفي ان يصح يوم الشك منظر متلو ما غير اكل ولا عازم على
 الصوم حتى اذا تبين انه من رمضان قبل الزوال نوى ولا افطر وكذلك ذكره النووي رحمه الله في خزانة الامثل
 وعليه الفتوى هم ثم ان العلم ان اليوم من رمضان يخرج شئ ابي ان ظهر يوم الشك الذي صام فيه انه من رمضان يخرج
 عن رمضان وتقال النووي والا وراعيهم لانه شهيد الشهر شئ ابي شهر رمضان هم وصامه وان طهره من شعبان فكان
 شئ ابي صومه اطوعا وان افطر شئ ابي في ذلك اليوم هم لم يقف لانه في معنى المظنون شئ ولم يقل لانه مظنون الا
 حقيقة المظنون ان شئت به النظم بعد وجوبه بيقين والحال انه قد اده فشرع فيه على ان لم يوجد ثم علم انه اده
 واما هنا فلم يثبت وجوبه بيقين فلم يكن مظنونا حقيقة هم والثاني شئ من الوجوه الخمسة هم ان ينوي شئ يعني في
 يوم الشك هم عن واجب آخر وهو كبره ايضا لما روينا شئ ابي من قوله لا يصيام اليوم الذي يشك فيه انه من
 رمضان الا تطوعا هم الا ان يداون الاول في الكراهية شئ ابي الا ان يداون الاول في الكراهية

لقوله صلى الله عليه
 وسلم لا يصيام اليوم
 الذي يشك فيه
 انه من رمضان
 الا تطوعا وهذه
 المسئلة على وجوب
 احدها ان ينوي
 صوم رمضان
 وهو مكره لما روينا
 كانه تشبه باصل
 الكتاب وانهم
 زادوا في مدة صومهم
 ثم ان ظهروا اليوم
 من رمضان يخرج
 لانه شهيد الشهر
 وصامه وان ظهروا
 انه من شعبان
 ان كان تطوعا وان
 افطر لم يقف كثر في معنى
 المظنون والثاني ينوي
 عن واجب آخر وهو كبره
 ايضا لما روينا الا ان يداون
 دون الاول في الكراهية

فما كان فله من رمضان
 جزية لوجود أصل النية فكأن
 ظهر انهم من شعبان فقد
 قيل يكون قتلوا كانه
 منهي عنه فلا يتأدى به
 الواجب قبل نفيه عن
 الذي نواه وهو الاصح
 المنهي عنه هو القتل بالسيوف
 يصوم رمضان لا يقسم
 بكل صوم بخلاف يومه
 العبد لان المنهي عنه وهو
 تركه جابية يلزم كل
 صوم والكراهة هنا بكثرة
 البهي والثالث ان ينوي
 التطوع وهو غير مكروه لما
 رينا وهو حجة على الشافعي
 في قوله يكره على سبيل الاحتياط
 والمراد بقوله صلى الله عليه
 وسلم لا تنقدوا رمضان
 بصوم يوم ولا بصوم يومين
 الحديث هي التقديم بعض
 رمضان لانه يؤدى قبل
 اوله

لان الاول يسلم التسليم بالشعبان الكتاب دون هذا ثم انظر ان شى اى ان هذا اليوم هم من رمضان بخبره لوجود أصل النية
 وان نكرانه من شعبان فتدليل يكون تطوعا شى اى صوم هذا اليوم تطوعا لا معنى عنه فلا ينادى به الواجب شى اى
 الواجب اكمل فلا ينادى بان اقتصر فقط تطوعا وقيل بخبره عن الذي نواه شى من الواجب وهو الاصح شى اى
 هذا القول هو الاصح وكان المتقضي ان يقول وهو الصحيح كما قال فى المحيط وهو الصحيح هم لان المنهي عنه وهو التقديم على
 رمضان شى اى قوله عليه الصلوة والسلام لا تنقدوا على رمضان بصوم يوم ولا بصوم يومين رواه الامام مسلمة عن ابى هريرة
 عن النبي صلى الله عليه وسلم يصوم رمضان لا يقوم بكل صوم شى قوله لا يقوم بكل صوم خبره بقوله المنهي عنه وقوله
 وهو التقديم على رمضان بصوم رمضان عليه سعة فقه وقوله لا يقوم بكل صوم لا يوجد بكل صوم بل يوجد بصوم رمضان
 هذا والمراد من القيام الوجود تقديره ما ذكرناه فى الجامع البرهانى غير الصوم ليس معنى عنه لان الوقت وقت الصوم
 والانسان لا ينهى عن الصوم فى وقت ناهى احد الشكوك اما اذا صوم رمضان او الزيادة على ما شرع وهذا الاوجه
 بكل صوم وانما يوجد بصوم رمضان وكان ينبغي ان لا يكره واجب آخر لانا اثبتنا نزع الكراهية لانه مثل رمضان
 فى الفرقة او الصوم قوله عليه الصلوة والسلام لا يصيام اليوم الحديث فلا يشرى لنفس الصوم بالتقصان فبطل الاستحاط
 ما رجب عليه كالصلوة فى الارض المنصوبة فانه لا يوشرك رايتها فى استقاء القضاء هم بخلاف يوم العيد شى اى بخلاف
 صوم يوم العيد فان الصوم فيه مكروه باى صوم كان وهو معنى قوله لان المنهي عنه وهو ترك الاجابة شى الى دعوة الله
 تعالى هم بل يوم كل صوم شى اى يحصل لكل صوم من صوم التطوع او القضاء او الكفارة هم والكراهية هنا الصورة لنفس
 شى هذا جواب عما يقال فعلى هذا كان الواجب ان يكون صوم واجب آخر كرواها فاجاب بقوله والكراهية هنا الصورة
 وهو قوله عليه الصلوة والسلام لا يصيام اليوم الذى يشك فيه الحديث هم واثنى شى اى الوجه الثالث من الوجوه
 الخمسة هم ان ينوي التطوع شى اى الصوم فى يوم الشك هم وهو غير مكروه لما رونا شى وهو قوله عليه الصلوة والسلام
 الا تطوعا به قال مالك هم وهو جرح على الشافعي رضى الله عنه فى قوله يكره على سبيل الاحتياط شى اى بان لا يكون لعدو
 صوم يوم الخميس مثلا ما اذا اتفق يوم الخميس كوز يوم الشك فبكره صومه فيشكدها واذا وافق عادة فلا يكره
 واستدل على ذلك بقوله عليه الصلوة والسلام لا تنقدوا رمضان بصوم يوم ولا بصوم يومين الا ان يكون صوم يوم
 رجل فليصم ذلك اليوم وهذا النص على الجواز اوجب المصنف عن هذا القول هم والمراد بقوله عليه السلام لا تنقدوا رمضان
 بصوم يوم ولا بصوم يومين الحديث شى اى نعم الحديث وتام ما ذكرناه لان وقوله والمراد بمبتدأه وقوله التقديم
 بصوم رمضان خبره هم مني التقديم بصوم رمضان لانه يؤدى قبل اوله شى اى قبل وقت ان فيه تقديم الحسكر

على السبب وهو باطل والدليل على ذلك ان ما قبل الشهر وقت الطلوع للصوم المشهور لا يتصور التقدم بالطلوع فان قلت صوم رمضان هو ما يقع فيه فكيف يتصور التقدم فيه اجيب بان معناه ان ينوي الغرض قبل الشهر وهذا كما يقال شلا تقدم صلوة الفطر على وقته فان معناه ان ما قبل دخول وقتها وقال حجة الاحاديث الهداية بعد ذكر الحديث المذكور و آخر الحديث بتاويل صاحب الكتاب يعني الهداية فانه السند للشافعي ثم ان وافق صوما كان يصومه ش على سبيل العادة بان كان اعتاد يوم الخميس مثلا فوافق يوم الشك يوم الخميس ثم قال الصوم افضل بالاجماع وكذا اذا صام ثلثة ايام من آخر الشهر ش اي شهر شعبان ثم صام ايام ش اي اكثر من ثلثة ايام وانتصابه على الحال وقال الشافعي رضي الله عنه انما كبره النطوع اذا انتصف شعبان لحديث ابى هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا انتصف شعبان فلا تقوموا رواه ابو داود والترمذي والنسائي قلنا ليعارضه حديث عمران بن حصين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لرعل بل صمت من شهر شعبان ش قال لا قال فاذا انقضت فصر رواه البخاري ومسلم والبوداود والنسائي قال التذري الصحيح ان سرار الشهر اخره سمي بذلك لاستنار القمر فيه وقال احمد رضي الله عنه حديث ابى هريرة الذي ذكره الشافعي ليس بحجوزة قال وسالنا عبد الرحمن بن محمد بن فليح ثنابه قال وكان يومنا واكمه من حديث العلواني رواية حرب عن احمد بن حنبل في حديث مسكر وقال الحافظ ابو جعفر باعلى وجه الاستغناء على صوام رمضان لا الكراهية في صومه حتى لو علمت فاصحى لضعف في صومه منعناه قلت وكيف وقد راضه حاشا عديدي محتاج اليه تنهانا رواه البخاري عن ابى هريرة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم شعبان كله وسنة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصومه الا قليلا رواه مسلم ومنه ما رواه ابو داود والترمذي والنسائي وابن ماجة عن ام سلمة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن يصوم من السنة شهره الا طلالا لشعبان ورمضان ومنه ما رواه الطحاوي رحمه الله عن اسماء قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هو شهر ففضل الناس عن سياحه فدل على ان الصوم فيه ففضل من الصوم في غيره واهل افروه ش يعني لم يوافق صوما صومه ثم فقد قيل الفطر افضل ش وهو قول محمد بن مسلمة ثم احتراز من ظاهر النعمي ش وهو قولنا لا يصام اليوم الذي يليك فيه الحديث ثم وقيل الصوم افضل ش وهو قول نصير بن يحيى ثم اقتدا بما عرفت وعلى رضي الله عنه فانما كان يصومه ما نه ش قال تاج الشهر ليعرضه الله فكان يصومان يوم الشك من شعبان وكما يصومان لان الصوم يومان شعبان احب اليان من ان تفطر يوما من رمضان وكذا ذكره الاكل وغيره وقال حجة الاحاديث هذا غريب يعني لم ثبت على هذا الوجه وفي التحقيق لابن الجوزي رضي الله عنه مندوب على وعاشته رضي الله عنه انه يجب صوم يوم الثلاثين من شعبان اذا حال وونه عيم ونحوه قال

شمان وافق

صوما كان

يصومه فاصو

افضل كالاجل

وكذا اذا صام

ثلثة ايام من

آخر الشهر

فصاحدا

افروه فقد

قبيل الفطر

افضل احترزا

عن ظاهر النعمي

وقيل القنوه

افضل اقنوا

جعل في رواية

وافهم كانوا يصومون

وهو اصح الروايتين عن احمد رضي الله عنه قال وعلى هذه الرواية لا يصح يوم شك بل هو من رمضان حكاه وقال السرخسي
وقد صح عن اكثر الصحابة رضي الله عنهم واكثر الراجلين ومن بعدهم كراهة صوم يوم الشك انه من رمضان منهم عمر بن
وعلي وابن مسعود وحذيفة وابن عباس والزهري والشافعي والحنابلة والنسائي والترمذي وابن السكيت واكرهته
والشعبي والاذريعي والثوري والائمة الاربعه والوعيد والوثوري والاسحاق وجابر بن عبد الله علي بن الحارث عن جماعة
من الصحابة وعن ابني حريم يقول سمعت ابا هريرة رضي الله عنه يقول لان الشك في صوم رمضان الى من
ان انا خزلاني اذ تعجلت لم يغيبني واذا تأخرت فاستنى فشد عن عمرو بن العاص رضي الله عنه وعن معاوية
لان الصوم يوم من شعبان احب الي من ان افطر يوما من رمضان ويروى مثله عن عائشة رضي الله عنها
واسما بنت ابليح الصديق رضي الله عنهم والمنع ان يصوم المصطفى بنفسه شئ يعني خاصة ودون ان يامر غيره
بالصوم وفي جامع الكوردي والمنع ان يغيبه الخواص بالصوم والعوام بالتكلم والفرق بين الخاصة والعامة
هو كل من يعلم نية يوم الشك يوم من الخواص والا قومن العوام هم انما بالاعتياط شئ اي لامل الاحتياط
مع وقوع الفطر في رمضان وليفتي العامة بالتكلم شئ اي بالانذارهم الى وقت الزوال شئ اي الى
وقت زوال الشمس من كبد السماء اي لم يفتح بالافطار هم ثم بالافطار رضي الله عنه شئ قال انسفا -
رحم الله ثم الكاكي اي تمته الروافض وفي الفتاوى الظهرية لا خلاف بين اهل السنة انه لا يصام يوم الشك بمنية
رمضان وقال الروافض يجب صومه وقال الكاكي او نفيا للتم الزيادة في رمضان لانه لو افق للعوام
ربما يقع في صلواتهم يوم جواز الزيادة على رمضان لانهم لا يميزون بين رمضان وغيره وذكر الامام الكاكي
انه لو افق العوام باذنه ان الغفل فيه على يقع عندهم انه خالف رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث نهي رسول الله
صلى الله عليه وسلم عن صوم يوم الشك اذ يقع عندهم لما جاز الغفل يجوز الفرض اولا لانه لا يميز بين
العام والخصوص بذلك نفيا للاتمام وذكره في نسخة الاسلام رحمه الله في هذا الحكاية ابو يوسف رحمه الله وسببه
ماروي اسد بن عمر انه قال اتميت باب الرشيد فاقبل ابو يوسف رحمه الله القاضي وعليه امامة سواد جوف
اسود وهو ركب فرس اسود عليها سح اسود ولبد اسود وعليه شئ من البياض الا كجبة البياض وهو يوم الشك
فافق الناس بالفطر فقلت له او فطر انت فقال اذن الى قال لاني اذن صامهم وانما يغني بالفطر لعبد الصوم
زمانا لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اصبح اليوم الشك فنظر من شاء من اهل بيته وفي بعض نسخ الحديث
نفيا للتمته يعني تمته الصبيان الذي دل عليه قوله صلى الله عليه وسلم من صام يوم الشك فقد صام ابا القاسم

والخضار ان يصوم
المصطفى بنفسه
اخذا ببله حقيقا
وفيتي العكسة
بالشك الى وقت
الزوال شعر
بلا فطر انفيا
للتمة

الجمعة

ومن لأى هلال مفتا
وحد صائم وان لم يقبل
الامام بشهادة لقوله
صلى الله عليه وسلم
لرويته واظهر والروية
وقد رأى ظاهر وان لم
فعليه القضاء دون ذلك
وقال الشافعى عليه السلام
ان افطر لوقوعه في
امعان حقيقة شبهة
وحكم الوجوه الصوم عليه
ولكن ان القاضى قد شهد
بدليل شرعى وهو حكمة
الغلط فاورث شبهة
وهذه الكفارة تذكر
بالشبهات ولو افطر
قبل ان يواهم بشهادة
اختلف المتأخرون فيه
ولو اكمل هذا
الرجل فلتأين يوما
لو بضره

ومنها لم يجزم به وذكر المصنف رحمه الله بناس وجوه وتلقى وجدا آخر وهو ان يرمى الفطر فيه لم يمين قبل الزوال انه
من رمضان فنوى الصوم فانه يجزى وفي شرح المذهب النوى رحمه الله اذا قال الصوم فدا من رمضان اذا كان
منه والا فانما افطر واستطوع لم يجز عن رمضان اذا بان انه منه وقال الزنى يجزى عن رمضان هم دين راي بالان
وحده ش اى حال كونه وحدهم صام وان لم يقبل الامام شهادة لقوله عليه الصلوة والسلام صوموا لرؤيته شئنا
قطعة من حديث اخرجه البخارى رحمه الله وسلم عن ابى هريرة وقدر اى ظاهر الاش الذليلى العلم في حقه
وقال الحسن البصرى وابن سيرين وعطاء بن عثمان والبيهقي واسحاق ابن راهوية والبوشر واليعقوب المانع الامام ولم يذكر
بل الامام تقبل شهادة اهل الاقال في التحفة يجب على الامام وشهادته لثبته الفسق ان كان بالسلطان والاعلى
ان لم يكن بما عليه وان كان عدلا ومنه البديع اذا ساء اهل الطل وحده وروا الامام شهادة قال المحققون من شائخنا
لا رواية في وجوب الصوم عليه وانما الرواية انه يصوم وهو محمول على الذنب احتياطا في التحفة يجب عليه في
المبسوط عليه صومه وعن ابى حنيفة رضى الله تعالى عن الامام شهادة لانه اجتمع في شهادة ما يوجب القبول وهو العدالة
والاسلام وما يوجب الروية ومنها لغة الظاهر في ترجع ما يوجب القبول احتياطا لانه اذا صام يوما من شعبان كان خيرا
من ان يفطر من رمضان وفي المبسوط انما يروى الامام شهادة اذا كانت السابعة صحيحة وبمن اهل المصر وانما اذا كانت
معتبرة واجازة خارج المصر من مكان مرتفع تقبل شهادة هم وان افطر فعليه القضاء دون الكفارة شئنا
كان افطاره بالاكل والشرب والجماع وقال الشافعى رضى الله تعالى عن الكفارة ان افطر بوقوع شئ
الجماع وبما قال مالك واحمد رضى عنهما هم لانه ان افطر في رمضان حقيقة ليقبض شئ اى بمرضان فلا يطري لليعين
اقوى من الروية وشك فيه لا يعتبه هم وكما شئ اى فاطر الصيام حيث حكم وذلك هم لوجوب الصوم عليه شئ
لان وجوب الصوم عليه فيه يمين ربه فكذلك وجوب الكفارة لانه بجاؤه وان ان القاضى وشهادته بدليل شرعى
وهو تهمة المغلظ فانما مطلق التعانير وناشر عالما في شهادة الفاسق دى ههنا ركنه لانه لما يداوى غير في النظر
ظاهرا وانظر وحده البصر وقته المرفى وبعد المسافة فانما ظاهرا عدم اختصاصه للروية من بين سائر الناس فيكون
عاطاهم ما ورثت شبهة وهذه الكفارة تتدرى بالمشبهات شئنا وانه ليقول وبه الكفارة ليعنه كفارة الفطر
عن كفارة اليمين كوكافة الفطاهروا انما يندرى بالمشبهات بدليل عدم وجوبها على المعذور والمخطئ كذا في المبسوط
هم ولو افطر قبل ان يروى الامام شهادة اختلف المتأخرون فيه شئنا اى في وجوب الكفارة والصحيح انه لا تجب الكفارة
كذا في شئنا وى فاني شئنا رحمه الله ولو اكمل هذا الرجل شئنا وهو الذى روى الامام شهادة هم لانه لم يفطر الا

مع الامام لان الوجوب عليه لا يتأطش اى لان وجوب الصوم عليه بعد رواه امام شمس وانه كان لا اجل الاحتياط كونه
 هم والاحتياط بعد ذلك شمس اى بعد وجوب الصوم عليه في تأخير الافطر شمس اذا حصل الخطأ وقع له كبر روى في
 حديث غيره انه قال الذي قال رايت الحلال ان يتبع حاجته بالما ثم قال اين بل قال فقال فقلت فقال شعرت فقلت
 من حاجتك فقلت بالما ولو افطر لا كفارة عليه اعتبار الحقيقة التي عنده شمس وهي صوم ثمانين يوما بالبرية وقبولا
 قال البيت وما لك واحمد رضي الله عنهم وقال الشافعي رضي الله عنه ليعطسه او كذا روى عن مالك ثم واذ كان
 بالسما على قبل الامام شمس وادوا احد العدل في رواية الحلال رجل كان وامرأة حر كان او عبدا لانه امر ديني
 شمس يعني اذا اخبر عن امر ديني وهو وجوب اداء الصوم على الناس فيقبل خبره اذا لم يكن له لانه ربما سئل لغيره
 من موضوع القم فالتفت رويته دون غير خلاف ما اذا كانت السماء مصحبة لان الظاهر يكذبهم فاشبه
 رواية الاخبار شمس اى رواية الامام واث وقال الواحد العدل في الديانات هم ولهم شمس اى ولو كانت في
 عن امر ديني هم لا تختص بلفظ الشهادة شمس لانها لم تروى لغيره بخلاف الاخبارهم لانهم لم يسموا أنفسهم في شمس
 العدالة لان قول الفاسق في الديانات غير مقبول اذا لم يقبل مردود لان كونه التوقف قال الله تعالى
 ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا ولا يميز منه الدم وتاويل قول الصحابي عدلا او غير عدل شمس بانما جواب
 عن امر او على قول قبل الامام شمس وادوا الواحد العدل فاجاب بقوله وقال الطحاوي عدلا او غير عدل هم ان يكون
 مستورا شمس يعني غير معروف العدالة في الباطن وفي الجنب فان بعض المشايخ قال الطحاوي رحمه الله عدلا او غير
 عدل لا يصح وفي المحيط والذخيرة بغير الرواية والمستورا لا يقبل في ظاهر الرواية وروى الحسن عن ابن حنيفة ثم
 انه لا يقبل وهو الصحيح وفي الحقيقة كفى العدالة الظاهرة وفي الذخيرة وان كان فاسقا قبل هذا العدل ان الصوم من
 باب الديانات لان من باب العلامات وفي جوامع الفقه قال الطحاوي رحمه الله معناه العدل بحكم الاسلام وقيل
 معناه العدل بحكم الاسلام وقيل لو كان معناه ذلك لم يحتج الى اشتراطهم والعلة غيم او غبار شمس لما شرط
 في قبول خبر الواحد العدل ان يكون في السماء علة فسرنا بقوله والعلة غيم او غبار في الموضع هم او نحوه شمس نحو
 الذخاير والصاباب وفي الذخيرة عن ابى جعفر الفقيه قبول خبر الواحد في رمضان سواء كان بالسما علة او لا
 وعن الحسن انه قال يحتاج الى شهادة رجلين او رجل وامرأتين سواء كان في السماء علة او لا وذكر في القدوري
 انه يقبل شهادة الواحد للصوم والسما مصحبة عن ابى جعفر ثم خلافا لهما وفي الذخيرة بين كيفية التفسير عن ابى بكر
 محمد بن الفضل قال اذا كانت السماء مصحبة انما يقبل شهادة الواحد وانفسه وقال رايت الحلال فاجاب البدة

مع اكلهم لان الوجوب
 عليه الاحتياط ولا يثبت
 بعد ذلك في تأخير الافطار
 ولو افطر لا كفارة عليه اعتبار
 الحقيقة التي عنده واذ كان
 بالسما علة على اكلهم
 شهادة الواحد لعدل في
 رؤية السهل ورجل كل المؤمن
 حر كان او عبدا لانه امر ديني
 فاشبه رواية الاخبار
 ولهذا لا يختص بلفظ الشهادة
 وتشرط العدل لكان
 قول الفاسق في الديانات
 غير مقبول وتاويل قول
 الطحاوي لا عدلا كان
 او غير عدل ان يكون
 مستورا والعلة غيم
 او غبار او نحوه

في اصطلاح
جواب الكتاب
يبدخل المحدث
في القذف بعد
ماناب وهو الظاهر
الرواية لا نذكره
وعن أبي حنيفة أنها
لا تقبل لأنها شهادة
من وجهه وكان
الشافعي رأي واحد
قوله يشترطه
المتنفي والمجته عليه
ما ذكرنا وقد
صح أن النبي
صلى الله عليه
قبل شهادة الواحد
في رواية هارون

في الصحراء أو يقول رأي في البلدة بين نخل السحاب في وقت يدخل في السحاب ثم يجعل يده على القنطرة فلا يقبل
لأن التهمة وفي الحديث وكفى أن يفسر حبة الروية وإن احتمل روية القنطرة والأفلام وفي إطلاق جواب الكتاب
ش أي القنطرة وهو قول قبل الامام ثمادة الواحد العدل ثم يدخل المحدث في القذف بعد ماناب ش
لأن الصحابة لم يقبلوا ثمادة إلى بكرة بعد ما في القذف كذا في المبسوط وهو ظاهر الرواية لأنه خبر عن ش
أي عن امرئ بن حم وعن أبي حنيفة أنها لا تقبل لأنها شهادة من وجهه من حيث أنه يجب العمل به بعد القضا
ومن حيث أنه يخص مجلس القاضي ومن حيث أنه ليسقط العدالة فلا يقبل قوله وإن تاب كسائر المحقوق ثم و
كان الشافعي في أحد قوايه يشترط المتنفي ش أي ثمادة الأشبين وبه قال مالك والأوزاعي وأحمد في روية
واصح قول الشافعي وقول أحمد من قولنا وفي السروجي المذهب عند الشافعية ثبوت العدل واحد ولا فرق
بين القنطرة وبين غيره من القنطرة في الأصح ولا يقبل قول المستور في الأصح بشرط عطا وعمر بن
عبد العزيز المتنفي ثم والنجبة عليه ش أي على الشافعي ثم ما ذكرناه ش وهو قوله لأنه امرئ بن حم وقد صح أن النبي
صلى الله عليه وسلم قبل ثمادة الواحد في روية هلال بن رمضان ش هذا الحديث أخرجه أصحاب السنن الأربعة
عن زاهد بن قدامة عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهم قال جاء أعرابي إلى النبي صلى الله عليه وسلم
فقال اني رايت الحلال قال ان الشاهدان لا إلا الله قال نعم قال أشهد ان محمداً رسول الله قال نعم قال
يا هلال اذن في الناس فليبعوا موازاة ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما أو إلى الحاكم في المستدرک وقال
على شرط مسلم أنه أجمع لبسك والنجاري أجمع لعكرمة ونفط ابن خزيمة وابن حبان وابن ماجه قال لا يبول
اني رايت الحلال ليلة الحلال يعني هلال بن رمضان وقال الترمذي حديث ابن عباس فيه اختلاف روي
سفيان الثوري وغيرهم سماك عن عكرمة عن ابن عباس ش عن النبي صلى الله عليه وسلم روي في صحيح ابن خزيمة
رحمة الله قال الترمذي ان سفيان وغيره روي عن سماك عن عكرمة عن سفيان في نظر فيه حيث أنه اختلف فيه على
الثوري فرواه الفضل بن موسى الشيباني والبيهقي عن الثوري فذكره في ابن عباس وكذلك قوله وأكثر
أصحاب مالك يرويه عن عكرمة عن النبي صلى الله عليه وسلم في نظر فيه نظر من حيث أنه رواه عن سماك موصو لا
زائدة والوليد بن ابى ثور جابر بن ابراهيم الجعفي ومعاوية بن مسلمة في حديث زائدة في السنن الأربعة صحيح ابن حبان
والمستدرک حديث الوليد بن عبد الله واودود الترمذي وحديث عازم عن أبي علي الطوسي في الحكاية والدارقطني في سننه
وحديث معاوية بن مسلمة عن ابن عبد البر في الاستدراك وفي هذا الباب حديث عن ابن عمر أخرجه أبو داود وقال يروي الناس

فما خبرت رسول الله عليه وسلم في رأيته فصام وافرأى الناس بصيامه فان قلت اخرج الدار قطنى من فخص بن
 عمرو الايلي حدثنا مسعود بن كرام ابو عوانة عن عبد الملك عن ابن مسيرة عن طاووس قال شهد المدينة وبها بن
 عمرو ابن عباس رضى الله عنهما فجار بعل واليهما فشهد عند روية هلال رمضان فسيل ابن عمرو ابن عباس عن شيعة
 فامر ابن بخرية وقال ان رسول الله عليه وسلم لا يجزئ شهادته الاقطار الاشهادة وطعن قلت قال الدار قطنى ففرد
 حفص بن عمر الايلي وهو ضعيف ثم اذ قبل الامام شهادته الواحد وصا مؤلفين يؤمل الاقطار ونش يعنى اذالم
 يروى المطل وبه قال الشافعى رضى الله عنه في الامم فماروى الحسن عن يحيى بن يحيى لا احتياطش لموازاة خيال
 لا هلال ثم ولان القطر لا يثبت بشهادة الواحدش هذا خاسرهم وعن محمد بن شينارواه ابن سماعة عنه ثم انهم
 يعطرون ش وبه قال بعض اصحاب الشافعى رضى الله عنه وفي السنن وفي المذهب عند الشافعية وقال
 الحلو اسنى هذا اذا كانت السماء مغيضة وان كانت مغيضة يعطرون بخلاف وبالاثنين يعطرون
 اذا كانت مغيضة بالاتفاق وكذلك اذا كانت مغيضة وفي الفرائد ولد الاسلام على العدى لا يعطرون الا الاصل اصح
 وفي البدائع بخلاف ثم وثبت الفطر بناء على ثبوت الرخصة شهادته الواحد والكان لا يثبت بها ابتداء
 ش بن جواب عن اعراض ابن سماعة على محمد بن حنبل قال لم يافطر ليقول الواحد وانت لا ترى بذلك والجواب
 عنه بان الفطر يثبت بناء على ثبوت الرخصة شهادته الواحد فيما يقتضيه لا مقصودا وان كان لا يثبت
 بها اى بده الشهادة ابتداء فى ابتداء الامر لا يجوز ان يثبت الشئ فى ضمن غيره وان كان لا يثبت بصلته نفسه ثم كان
 الارث بناء على النسب الثابت بشهادة القابلة ش وان الارث لا يثبت بشهادة القابلة ابتداء وثبت النسب
 بشهادته وتعلم يثبت النسب بناء عليه وكوقف المتقول يجوز فى ضمن وقف العقار وان كان لا يجوز ابتداء بغيره
 والطريق فيصيحان في ضمن بيع الارض وان لم يصح ابتداء بغيره قياس على شهادته القابلة انما يقع على قولها دون قول
 يحيى بن كذا ذكره فى الايضاح ثم واذا لم يكن بالسكاه لم تقبل الشهادة حتى يراه جميع كثير ليقى العلم بخبرهم ش يعنى
 فى هلال رمضان فكلذا فى هلال الفطر عند العلة بالسما وادار العلم الشرعى وبوجوبه الظن لا العلم القطع
 قيل بولطير قوله فى الزوائد اذا كان مع رقية ما يروى فى الصلوة وعلم انه يعطى او غلب على ظنه وادار العلم على ما يروى
 او حقيقة العلم لا يتصور فيه ان التفرد بالرواية فى مثل هذه الحالة ش وهى حال كون العلة بالسما ثم بولطير غلب
 التوقف فيه ش وفى المحيط انفراد الواحد الاثنين يورث الرواية فى الغلط والكذب او التميل والطالع لا يخلف الا بالاش
 البعيدة الفاشنة حتى يكون جمعا كشر اش وكان القياس ان يقال حتى يكون جمع كثير ولقد رجعت الى نسخ والمحل

ثم اذا قبل الامام
 شهادة الواحد صلا
 ثلثين يوم فافطر
 فيماروى الحسن
 عن ابي حنيفة
 وكان الفطر لا يثبت بها
 الواحد ومن محمد
 انهم يعطرون ويثبت
 الفطر بناء على ثبوت
 الرخصة لا يثبت بها ابتداء
 وان كان لا يثبت بها ابتداء
 كما استفتى اكرت بناء
 على النسب الثابت بشهادة
 القابلة اذالم تكن بالسما
 علة لا تقبل الشهادة
 حتى يراه جميع كثير
 يقع العلم بخبرهم
 لان التفرد بالرواية
 فى مثل هذه الحالة
 يوهو الغلط
 فيجب التوقف فيه
 حتى يكون جمعا ككثير

غلبه فما اذا كان
 بالسما علة لا
 قد ينشئ العيون
 موضع الفقر ينفق
 لبعض من الناس القدر
 قيل في حد الكثرة
 المحلة وعن أبي
 حفصون رجلا
 اعتبارا بالقسامة
 ولا فرق بين اهل
 المصروع ومن
 خارج المصروع
 الطحاوي انما تقبل
 الواحد اذا جاء
 له لقله الموانع اليه
 الاشارة في كتاب
 الاستحسان وكذا
 ذلك على مكن
 في المصروع من
 الا لقله وحده لم يقبل
 في الصوم الاحتياط
 في الاحتياط

جمعا كثيرة يحتاج الى تقدير وهو ان يقال حتى يكون القوم من الراشدين جمعا كثيرة او تقدير نحو ذلك ثم بخلاف اذا كانت
 بالسما علة لانه قد ينشئ القوم من موضع الفقر ينفق لبعض من الناس القدر ينفق لبعض من الناس القدر
 العدلية السبع باعتبار ما بول اليه واللا يسمي قرا الابد ليثبت في الصحيح يسمى بلالا الى الثلاث ثم قيل في حد كثيرة
 اهل المحلة ش اشار بنزاد الى حد الكثرة قوله حتى يراه جميع كثيرة فقال حد الكثرة اهل المحلة ولا يكون اهل المحلة غالب الا
 جميع كثيرة وعن ابي يوسف رحمه الله خمسون رجلا ش اى حد يجمع الكثرة خمسون رجلا اعتبارا بالقسامة ش
 اى هو اعتبارا بالقسامة ويروى اعتبارا بالقسامة بالنصب وهو الظاهر وقيل بانه ذكره في خزانة الاكل وعن
 ابي حفص الكلبية انه ليعتبر الوفا وقيل اربعة آلاف بخمسة مائة وقيل خمسة مائة وقيل روى ذلك عن خلف وكذا
 في بلال شوال لغوي كثره كان وذكر في الخزانة المصنفين وقيل يفرض ذلك الى راي الامام او القاضي فان استقر
 ذلك في قلبه قبل والا فلا وقيل بانه قول محمد قلت ما اشبه هذا بقول تميمية في تقويضه الى راي المسلمين يوما بعد
 قول من اشتراط اربعة آلاف والوفاء من العواوب وعن محمد رحمه الله بتواتر الخبر من كل جانب يحصل العلم به و
 كذا روى وعن ابي يوسف جماعة لا يتصور اجتماعهم على الكذب وفي الخلاصة مقدار القلة والكثرة مفروض الى
 راي الامام وفي البدر قيل ينبغي ان يكون من كل مسجد واحدا واثنا عشر وقيل من كل جماعة رجل او رجلان ثم ولا
 فرق ش اى في عدم القبول ثم بين اهل المصروع ومن روى من خارج المصروع اذا لم يكن بالسما علة ثم وذكر الطحاوي
 رحمه الله تقبل الشهادة الواحد اذا جاء من خارج المصروع لقله الموانع ش وهي النبا والرخا ونحو هالان المطاع
 تختلف فيه بصغار العواوب خارج المصروع كذا في مكان مرتفع في المصروع واليه الاشارة في كتاب الاستحسان ش
 اى الى ما ذكره الطحاوي واليه الاشارة في كتاب الاستحسان ولفظ فاذا كان الذي يشهد بذلك في المصروع لعله
 في السمار لم تقبل شهادته ووجه الاشارة في الرواية يدل على نفى ما عداه وكان تخصيصه بالمصروع ونفى العلة في عدم
 قبول الشهادة وليد على قبولها اذا كانت الشاهد خارج المصروع وكان في السمار علة ثم وكذا ش اى وذكره قبل
 ثم اذا كان المراد على مكان مرتفع في المصروع لعدم الموانع ثم ومن يدعي بلال لقله وحده لم يقبل الاحتياط ش
 كون ذلك اليوم من رمضان وتقديره بالنظر لا بخلافه عن عده ثم وفي الصوم الاحتياط في الاحتياط ش اى الاحتياط في
 الاحتياط الصوم عليه في خزانة الاكل وفي بلال شوال وحده لا لقله لكان الاشتباه وقيل الكل سواء كما قال الشافعي ش
 ولو انظره ان الكفاية عيني في المحيط كثر شمس الاكثري من راي بلال لا لقله وحده ولم يقبل القاضي شهادته ما فلا
 يفضل قال محمد بن سلمة يسكت منه ولا يتوى بصوم وقال احمد رحمه الله لا يجزى كذا وقيل ان تبغى انظر ويكمل سراً

ثم واذا كان بالساعة لم يقبل في ليل الفطر الا شهادة رجلين او رجل وامرأتين لانه تعلق برفع العبد وهو الفطر فاشبه
 سائر حقوقه وشبهه في الرجلين المحبوبين والشرط ان لا ينفك العبد كسائر حقوقه واما الذي يفتي بان لا يشترط كما
 في عتق الامه وطلاق الحرة عند الكل وتعلق العبد عند ابى يوسف ومحمد واما على قياس قول حنيفة فينبغي ان ان تشرط
 المدعي كما في عتق العبد عنده ولا يقبل شهادة المحمدي في القذف وان تاب وكذا العبد والامه وهو قول حنيفة في
 والشاخي في اعتبار لفظ الشادة وجبان وعند الشافعي وما لك واحمد يقبل قول الاثنين سواء كانت السماحية
 مدعية في الفطر لانه حجة شرعية مثبت بها الحق ثم والاشفي كاللفظ في هذا في انه لا يقبل الا شهادة رجلين
 كما لا يقبل على ليل شوال ثم في ظاهر الرواية وهو الاصح في اي ظاهر الرواية هو الاصح ثم خلافا لما يروى عن ابى
 انه كحل ليل رمضان ش ان في قبول شهادة الواحد العدل كما في ليل رمضان هم لانه تعلق برفع العباد وهو
 التوسيع ليجوز الاضاحي ش هذا التعليل لظاهر الرواية الذي هو الصحيح وان لم يكن بالساعة ش يعني في ليل الفطر
 هم لم يقبل الشهادة جماعة يقع العلم بخبرهم كما ذكرنا ش اشار به الى قوله لان القدر بالرواية في مثل هذه الجملة
 الى آخره ثم قال وقت الصوم من حين طلوع الفجر الثاني الى غروب الشمس بقوله تعالى وكلموا واشربوا حتى يتبين لكم الخط
 الابيض من الخط الاسود ثم ان قال من الفجر ش ثم انما هو الصيام الى الليل والخطاب بياض النهار وسواد الليل ش بقوله
 فقمار الامصار وقد كان وقت الصوم في الابرار من حين يطلع العشار اذ ينام وهذا كان في شريعة من قبلنا فخلقنا
 عن هذه الامه وجعل اول وقته من حين طلوع الفجر ليعرفوا على وكلموا واشربوا الآية وكان الاعش ش بقوله اول وقت
 اذا طلع الشمس فسنح الاكل والشرب ليعرفوا طلوع الشمس وفي الدارية هذا غلط فاش لا يبعد بخلافه وذلك لانه خلاف
 نص القرآن وقال ابن قدامة رضي الله عنه لم يخرج احد على قوله وقال السدي رحمه الله فلفظ عن جماعة من السلف
 بهوافقه وعن زرقت كذا في رواية ساعة شحرت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قال هي النهار الا ان اسر
 لم تطع رواده النسي وعن حذيفة انه لما طلع الفجر تسحر وعن ابن مسعود ومحمد وقال مسروق لم يكونوا يعدون
 الفجر فحسبهم واما كانوا يعدون الفجر الذي يحل البيوت والطريق قوله من حين طلوع الفجر قال صاحب المنافع
 حين كبسه النون لانه معرب واضافته الى الفرد لا يجوز بناؤه بخلاف قول ابن بطة الزماني في علي حين غابت
 السب على الصبي فان النحر فيه بناء على الفتح لاضافته الى الجملة انتهى وانظر للمصنف الى الجملة
 يجوز بناؤه على الفتح والمضاف الى الفعل المضارع لا يجوز بناؤه عند الصبرين والكان جملة لانه معرب بخلاف
 المضاف الى الفعل الماضي واما ذلك من ذهب الكوفيين والفتحة في قوله تعالى بنا يوم نرفع الصاويين من

واذا كان بالساعة بالاسماء على
 لم يقبل لخل الفطر
 الا شهادة رجلين او رجل
 وامرأتين لانه تعلق
 نعم العبد وهو الفطر
 فاشبه سائر حقوقه
 ولا يصح كاللفظ في
 في ظاهر الرواية وهو الا
 حقا فالما روى عن
 ابى حنيفة ان كحل ليل
 لانه تعلق به فقه العباد
 وهو التوسيع ليجوز الاضاحي
 وان لم يكن بالساعة على
 لم يقبل الشهادة جماعة
 يقع العلم بخبرهم كما ذكرنا
 قال وقت الصوم من حين
 طلوع الفجر الثاني الى غروب الشمس
 لقوله تعالى وكلموا واشربوا حتى
 يتبين لكم الخط الابيض من
 الخط الاسود الى ان قال ثم
 انما هو الصيام الى الليل والخطاب
 بياض النهار وسواد الليل

والصوم هو الامساك
عن الاكل والشرب
والجماع ونحوها
مع النية في الشرع
لان الصوم في حقيقة
اللغة هو الامساك
لورود الاستعمال
الواحد فيه عليه
النية في الشرع
لتميز بها العبادة
من العادة لمختص
بالنهار لما قلنا كونه
لما تعذر الوصال
كان تعيين النهار
اولى ليكون على
خلاف العادة
وعليه مبنى العبادة
والطهارة عن الخبث
والنفاس شرط
لتحقق اداء الحق

فتمنع اعراب عندهم وهو نصب على الظرفية ولا يجوز ان يكون مبنيا على الفتح وذكره المفسر في الكشف يوم الامساك
نفس اللغة في الحرف وقال ابن مالك فيه وجبان فان انضيف الى الجمل الاصلية صرف وقال ابن جنبي في قوله والخبث
لشبهة نيط وهما يياض النهار وسواد الليل وقوله من الفجر هو الذي بين يياض النهار وسواد الليل لانه نزل بعد قوله حتى
يتبين لكم الحيط الابيض من الحيط الاسود من الفجر ولما سمع عدلين فانهم هذه الآية نطقين احد هما ابليس والآخر
اسود وكان ياكل حتى يتبين له الحيط الابيض من الحيط الاسود ففعل ذلك يوما فاذا الشمس طالعة فجارا الى البني
صل الله عليه وسلم وقال انك امر بغير العشاء في رواية ان وسادتك لغيره اي مناك طول وقيل انما ذلك
بياض النهار وسواد الليل وفي المجتبى في مسبوكة كثر اختلاف المشايخ في ان العبرة بالاول طلوع الفجر في ام لا بطول
قال الحلواني الاول احوط والثاني اوسع وفي شرح الارشاد والثاني اصح والادل احوط وهو الصوم هو الامساك
عن الاكل والشرب الجماع نهارا من الزينة في الشرع قبل هذا منقوض طردا وكسا انما كسا قبل الناس فان صومه بنتا
والامساك نايه واما طردا فمن اكل قبل طلوع الشمس بعد طلوع الفجر لما ان النهار هو اسم لزمان هو موع الشمس
وكذا لك في الحائض والنفساء فان هذا الجوع موجود والصوم نايه وآجيب عن الاول بفتح فوت الامساك
لان المراد بالامساك الشرعي وهو موجود وعن الثاني فان المراد من النهار النهار الشرعي وهو اليوم بغير
وعن الثالث بان بالحيف خرجت عن الهية الادارة شرعا طلت به السوال والجواب للشيخ الامام العالم بدر الدين
رحمه الله لانه شئ اي لان الصوم هو في حقيقة اللغة هو الامساك لورود الاستعمال في معنى الامساك وقد
معنى الكلام في شئ اول الكلام الا انه شئ اي لان الامساك هو في الحقيقة النية في الشرع فتبين بها العبادة من العادة شئ
لان النية هي الاصل في العبادة وهو مقتضى شئ اي الصوم هو بالنهار لما قلنا شئ وهو قوله تعالى ثم اتوا الصيام
الى الليل ثم ولا يشئ دليل عقله هو لما تعذر الوصال شئ وهو وصل النهار بالليل في الصوم هو كان تعيين النهار
اولى ليكون على خلاف العادة شئ لان العادة في النهار الاكل والشرب هو وعليه شئ اي على خلاف العادة
هو مبنى العبادة شئ لان العبادة في نفسها مسئلة واقاب النفس لم يحصل اليه فكانت على العبادة ما كان من
ذلك فتشئ هو والطهارة عن الخبث والنفاس شرط لتحقيق الاداء في حق النساء شئ اي لتحقيق اداء الصوم لان الخبث
والنفاس منافيان للصوم لقوله عليه الصلوة والسلام احدكم ان تقدر شطرا ما لا تصوم ولا تقبل فلو كان الصوم مشروعا
سعدا لما تعذر بخلاف الجنابة حيث لا تنع الصوم وهو قول عامة اهل العلم نعم على بن ابي طالب وعبد الله بن مسعود وبن
ثابت والورد والورد وابن عمر وابن عباس وعامر بن سلمة رضي الله عنهم وقال ابن عباس والشورى والحمد لله

ابن العربي

وإذا ثبت هذا

في حق كل

والله رب العالمين

في الوقوع للاستواء

في الركبة متجلا

الصلوة كان

هكذا الصلوة

من كراهة

النسيان عليه

في الصوم فينبط

وكيف

بين

والفصل

كان النص

لوح فصل

ولو كان محظيا

او مكرها فعليه

المضاء

الطاهر وشك و زاد الدارقطني فيه فاقضار عليه ولا كفارة قوله ثم على موكب كسر الله الشبهة من فوق وتشد يد الميم المصنوع
 احسن ثم يتبعه بانه و امض عليه و استتم و يقال ثم على امره و امضاه و ثم على امره امضاه فان قلت هذا الحديث يارض
 الكتاب و هو قوله تعالى ثم امضوا الصيام الى الليل فان الصيام امساك و وقفات فلا تدر على الجلاء لان اتقوا ان تكون
 يستلزمه امضوا الصيام الى الليل و الحديث يدل على ابقائه كما كان فيجب تركه قلت هذا السؤال مع جوابه لا مام حيد الدين الضرير و اجاب
 بان في الكتاب و لالة على النسيان معفونه لقوله تعالى ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا او اخطانا فانك انت الحارث موافقا
 الكتاب فعمل و يحيل قوله تعالى ثم امضوا الصيام الى الليل على حالة اتقوا اما تمام عند الان الاتمام فعمل التخياري فيكون عمدة
 الفتوى لانها ان النسيان ليس باختيارى فلا يثبت و قال تابع الشريعة هذا الخبر مشهوره و قال السلف حتى قال محمد بن عبد الله عقيب
 ندب المسئلة حاكيا عن ابن جنيته لو قال اناس اقلعت لتقتضي معنى قولنا قال الاتمة و رواه عنهم بنو الحديث قلت بالضم
 فان قال السائل سئل ذلك لكن النص ورد في الاكل و الشرب على خلاف القياس فكيف تعدى الى الجماع فاجاب بقوله
 ثم و اذا ثبت هذا شئ اى ابقاها الصوم من في حق الاكل و الشرب بما سياتي ثبت في الوقوع بالاسماء و انى المكنية شئ ان
 كما منها فظهر للآخرى في كون المكف عن كل ما كان في الاخرة فيكون الثبوت بالدلالة بالقياس من غير خلاف الصلوة
 لان الصلوة مذكورة شئ بنية الصلوة القيام و المكنية و السجود و الاتصال من واحد الى واحد و كل هذه الافعال
 من ذكر المصطلح فلا يعاب النسيان عليه شئ و لا يستلزم عليه النسيان عدم نفى ميات ما هو و لا مكنية شئ اى و لا شئ
 مذكور في الصوم فينبط شئ لان بنية الصلوة و غير الصلوة سواء لان الصوم امر مطلق فينبط عليه النسيان و لا
 فرق شئ اى و لا فرق في المسئلة المذكورة من بين النقل و الفرض شئ اى بين مجموع الفصل و صوم الفرض من لان النص
 شئ و هو قوله عليه الصلوة و السلام ثم على صوبك طلاق من حيث لم يفصل شئ من اقل و الفرض و قال مالك و ابن
 ابى ليلى و محمد بن مقاتل الرازي في الفرض يقضى و هو القياس كما ذكره الامام الجوينى و لو كان شئ اى
 الاكل و الشرب محظيا او مكرها شئ لفتح الراء فلعليه القضاء شئ الفرق بين النسيان و الخطا ان الناسى قاصدا
 للفعل ناسى للصوم و الخطى ذكر للصوم غير قاصد للفعل صورة الخطى اذا تضمنض فسبق الماء طهارة و صورة المكره حيل الماء
 في طلق الصائم كرا و في المحيط لوجامع ناسيا فخرج مع التذكرة فصوره تام و غدره فخر عليه القضاة و الكفارة و لو اكل ناسيا
 ففعل انت صائم و اكل بعده فلم يتذكر و اكل بعده انظر في قول ابن جنيته و قال زفر و الحسن لا يفيء ذكره في المحيط و في الخزانة
 فسامومه عند ابن جنيته و لا كفارة عليه و فى المكنية انى ان ما اكل ناسيا قبل النية ثم نوى الصوم ذكره في المتأخر
 انه لا يخبرى صومه و فى الوقاى النسيان قبل النية او بعده و ذكر ابو الليث رحمه الله ان نواوره ان رجلا نظر الى

غيره ياكل ناسيا كره لان لا يذكره اذا كان قويا على صومه والكان يضيف بالصوم الاكره لان ما يفعل ليس بمعصية عند الله
وفي فتاوى ابي حنيفة النعمان شاكرا بنحوه وان كان شيخنا حنيفة النخعي وفي الخزانة لولقياسا ناسيا كره فيه الا يشد صومه ولو اتبع
ناهي المصنف خطا لنفسه صومه وما قول اكثر العلماء وقال عطارد الحسن وقطادة وابن ابي ليلى والشافعي والشافعية
وقال ابي اسهم النخعي لا يفيد في الفرض وفيه في النفل ثم خلافا للشافعي فانه يمتنع بان سبب من ابي حنيفة على ان
والجناح عدم القصد وقال الكاكي للشافعي قوله ان احدهما يعطى كقولنا وبه قال مالك واختاره لمزني والثاني انه
لا يعطى وهو الصحيح عنه وبه قال احمد وابو ثور واختلف اصحابه فمنهم من اطلق القولين من غير فصل وان لا يبلغ ومنهم
من قال كذلك على الخالين ان بالغ ليل صومه وان لم يبلغ ليل فقولان احدهما لا يبطل وهو الصحيح ولنا انه ش
اي ان كل واحد من الخطا والنسيان والاكراه هم لا يغيب وجوه وغذا النسيان غالب شس يكون اعتبارا فاسدا
لان على خلاف النسيان شس اشارته الى فرق آخر وهو ان النسيان هم من قبل من لا انتم شس وانتم
لقد تعامى هم والاكراه من قبل غير شس اي من قبل غير من له الحق واذا كان كذلك هم فبغيره فان شس ولا يصح ان
يجعل على السواء ثم ذكره لظهوره في قوله كماله المقيد والمريض في حق قضاء الصلوات شس فان المقيد الذي يقيد احد اذا
مسك قاعد المقيد يقضي والمريض اذا سئل لا يقضي لان المقيد من قبل من ليس له الحق بخلاف المريض فان مرضه
من قبل من له الحق فانه ما فاقم شس اي انزل هم لم يعط شس باجماع الامة لا لمعنة لم يعط هم اقول
عليه السلام شس اي لقول النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث لا يفتن الصائم الفم والنجاسة والامانة شس هذا الحديث
اخرجه الترمذي حدثنا محمد بن عبيد المحاربي حدثنا عبد الرحمن بن زيد بن اسلم عن ابي عبيد عن ابي سعيد
الخدري رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث لا يفتن الصائم النجاسة والفم والامانة وقال
ابو عيسى الحديث الى سعيد الخدري حديث غير محفوظ وقد روى عن عبد الله بن زيد بن اسلم وعبد العزيز وعنه
من اهل الحديث عن زيد بن اسلم ولم يذكره واذا عن ابي سعيد وعبد الرحمن بن اسلم ضعيف في الحديث وقال اكثر
ذكره وانما الحديث في معرض الاستدلال ولم يذكره الاثراري واستدل بنا بقوله وبه لما روى صاحب السنن
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لا يفطر من قار ولا من اتم ولا من اجتمع ولم يذكر من هو صاحب سنن ولا
اسم الصحابي الذي رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم قلت هذا الحديث اخرجه الطبراني في الاوسط عن ثوبان بن
مسلم بن عبد الله بن اسلم ولا يوافق متين حديث المصنف الا نقول الترمذي هم ولنا انه لم توجد صورة الجماع شس وهو
ايلاج القبح هم ولا يصح شس اي ولان معنى الجماع هم وبه الاثر ال عن شهوة بالكسبة شس يعني عن الرجل

خلوا فالشافعية
فانه يعتبر بالناية
ولنا انه لا يغيب
وجوده وعنه
النسيان غالب
ولان النسيان
من قبل من
له الحق ولا كراه
من قبل غيره
فيفرقان
كالقيد والمريض
في حق قضاء الصلوات
فالحكم لم يعط لغيره
صلى الله عليه
وسلم ثلاث لا يفتن
الصائم النجاسة
والاحتلام ولان
لم توجد صورة الجماع
ولا معنى وهو كراه
عن شعبة قال

وكذا اذا انظر

الى المرأة فامتنع

لما بينا وصار

للمتفكر اذا

وكالمستعنى

بالكفر على

ما قالوا ولو

اذهن له

يفطر لعدم

المنافي وكذا

اذا احتج

بهذا ولما

روينا

والمرأة هم وكذا شئ اى لا يفطرهم اذا انظر الى المرأة فامتنع شئ اى انزل المتنى هم لما بينا شئ وهو قوله لا لم يوجد
صوره الجماع ولا منعه ثم ان سواد اذا انظر الى وجهها او فرجها بخلاف حرمة المعاصاة فاما تثبت بالنظر الى
فرجها وقال مالك ان نظرت مرة وكذلك وان نظرت مرتين فسدت وفى السروى بالنظر لا تقصد الصوم وان تكررت وكذا
بالانزال مع من غير تكرره وهو قول جابر وزيد الشورى والشافعى والى ثورود اختيار ابن المنذر وقال مالك
يفسد وان صرف وجهه عنها وهو رواية جابر عن ابن جابر ولا كفارة فيه عندهم ومما صار للمتفكر اذا امتنع شئ
يعنى اذا تفكر فى امره حسنا فانزل المتنى لا يفطر ولا صحاب مالك فى التفكر روايتان وخالف فيه بعض المتأخرين
هم وكالمستعنى بالكفر شئ يعنى ان الصائم اذا عالج ذكره فامتنع او عالج امره لم يفطرهم على ما قالوا شئ اى المشايخ
وهو قول ابى بكر الاسكاف وابى القاسم لعدم الجماع صورة وعائتهم قالوا يفسد صومه وعليه القضاة وهو
قول محمد بن مسلمة وهو اختيار الفقيه ابى الليث فى النوازل وقال المصنف فى التحفيس الصائم اذا عالج ذكره حتى
امتنع عليه القضاة وهو اختياره لانه وجد الجماع معنى وقيل فيه نظر لان معنى الجماع لعينه المباشرة على ما قلنا ولم يوجد حجب
بان معناه وجد وهو المقصود من الجماع وهو تقاضا الشهوة وتبديل لانه لا يفعل ذلك ان اراد الشهوة لا ليجل لقوله
عليه الصلوة والسلام كخ اليد ملعون وان اراد به التسكين ما بين الشهوة ارجوان لا يكون عليه وبال وقال الاثرانى
رحمه الله قيل لابي بكر الاسكاف يحل للرجل قال مثل ما ذكرنا ثم قال فى آخره وهو ما جاز فيه قال الفقيه ابو الليث
روى عن ابى حنيفة انه قال اما يهين ان يجبر اسير اس وقال الاثرانى والاصح عندي قول ابى بكر لان الجماع لم يوجد
لا صورة ولا معنى لعدم الايلاج والانزال باليد الا انك لم يصب احتياطا ونظمت فيه شيئا جلال الدين المنبرى رحمه الله
جزل نظمت فى ما يهين ان يجبر اسير اس وقال الاثرانى والاصح عندي قول ابى بكر لان الجماع لم يوجد
وفى الجدي يجرىم ولو عملت المرأة على الرجل ان انزلنا عليها القضاة والا لا تقصد ولا كفارة ولا فصل عليها
ولو ادمن لم يفطر لعدم الثاني شئ يعنى اذا دمن شعره وشارب لم يفسد صومه فلا يفطر لان المنافي للصوم المطلق
الثلاث ولم يوجد واحد منها هم وكذا شئ اى لا يفطرهم اذا احتج لهذا شئ اى لعدم الثاني هم ولما روينا شئ
وهو قوله عليه الصلوة والسلام ثلاث لا يفطرن الصائم الحجة والحق والاعتقاد ولكن تكره الحجة ولا يفسد صومه وبه
قال مالك والشافعى وادود وقال احمد وبعض اصحاب الشافعى لا يفطر الحاجم والمحجوم وفى وجوب الكفارة بما روايتنا
عن احمد وحديث فطر الحاجم والمحجوم وروى عن جماعة من الصحابة منهم رافع بن خديج رواه الترمذى وقال حديث مسند
صحيح وعلى بن ابى طالب اخرجه النسائى واختلف فى رفعه وقعه وسعد بن ابى وقاص رضى الله عنه

أخرج حديثه ابن عدي في الكامل وفيه وأبو بن الزبير فإنه متروك وشدا بن أوس أخرج حديثه أبو داود والنسائي
وقوبان مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم أخرج حديثه أبو داود والنسائي بنحو ابن ماجة وأسانة بن زيد أخرج
حديثه النسائي وفي مسنده اختلاف وعائشة أم المؤمنين أخرج حديثها النسائي واختلف في رفعه وقد وثقه وعقيل
ابن يسار أخرج حديثه النسائي الأضاح فوافوا وموقوفوا أبو موسى أخرج حديثه النسائي الأضاح فوافوا وموقوفوا
الأضاح فوافوا وموقوفوا ابن عباس أخرج حديثه النسائي فوافوا وموقوفوا أبو موسى أخرج حديثه الأضاح فوافوا
وموقوفوا وبالأل أخرج حديثه النسائي الأضاح في مسنده اختلاف والنس بن مالك أخرج حديثه البزار الأضاح فوافوا
والأنصاري أخرج حديثه ابن عدي وفيه ضعف والبالدر أخرج حديثه الوليد بن مسلم وفيه ضعف وقال شيخنا
في شرح الترمذي وقد ذهب أكثر أهل العلم من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الحجامة لا تفسد الوضوء
قال من الصحابة سعد بن أبي وقاص وعبد الله بن مسعود وابن عباس وزيد بن أرقم والحسن بن علي والبرقي
والنس وعائشة وأم سلمة رضي الله عنهم ومن التابعين الشعبي وعروة والقاسم وعطاء بن يسار وزيد بن مسلم
وعكرمة وأبو العالقة وأبراهيم النخعي ومن الأئمة سفیان الثوري ومالك والبخاري في مسنده النسائي وقال ابن
عبد البر الأضاح ميتة متنافسة متنافسة في إفساد الصوم من اتجم فاعل أو الذا السيقط الاضاح بما لا يزل
بان الصائم لا يقضي فإنه قال وصح النسخ فيها قلت لأن قول علي الصلوة والسلام قبل الحائض والحائض كان ثلث
عشرة من رمضان عام الفتح كان في السنة الثانية احتجامة عليه الصلوة والسلام كان في السنة الثالثة
ذكره جماعة لم يفتقر بشي هذا على الإطلاق قول عطاء والحسن وأبراهيم النخعي والأوزاعي والشافعي
وابن ثور ومن ذهب النس بن مالك وعائشة وأبو بصير إلى جوفه لم يفتقر للاضاح فان وصل نفسه أو طاهره
لفسد صومه عند مالك وأحمد وهو قول ابن أبي ليلى وسليمان التيمي ومنصور بن المعتمر وابن شبرمة وإسحاق وسفيان
شرح مختصر الطحاوي للباس بالكل سوار وجعل طهره ولم يوجد كذا في الحديث كما لو اخذ خطه في فيه فوجد مرارة في
حلقه أو ما فوجده عند أبيه أو يد أو يمين في حلقه وكذا الوصب لبنا في عينه أو دواء قطر طعمه أو مرارة في فمقه أو فمقه صومه ولو تزق
بعد الاحتياط فوجد الكمل من حيث اللون قيل فليس وذكر في جامع الفقيه لا ليس بين العين والدماغ منفذ فاش فوجد في حلقه
مر طعمه إنما هو أثره لا عينه وقال الأتراسي رحمه الله وليس بين العين والجوف منفذ فلا يعمل من الكمل من العين إلى الجوف
وإنما وصل إليه أثر الكمل وهو الطعم فقد وصل إليه من المسام فلا يفتقر كما لو امتثل بالمرارة الباردة فوجد مرارة في البطن ففتحت
هذا الكلام غير مذهب الأصحاب ما قاله المصنف ليس بين العين والدماغ منفذ وذكر الجوف ليس له منفذ إلى الأنف وقول الأضاح

ولو احتل لم ينظر

لا ندليس

بين العين

والدماغ منفذ

وأنما وصيلا يرثه الكل وهو القطر غير صحيح والطعم الذي هو أثر الكل كيف يوجد في الجوف ولا يوجد إلا في الحلق فيغذاه إليه
من الدماغ والدمع تير شريح كالعرق شمس جواب عن سؤال مقدروه وان يقال لو لم يكن بين العين والدماغ منفذ
لما خرج الدمع فابا بقوله والدمع تير شريح أي ينزل من الدماغ شيئا فشيئا كما تير شريح العرق من مسام الجفون والدخان
في المسام لا ياتي في شمس هو من جملة المسام قال الكاكي المسام المنفذ ما خوذ من سم البقرة وان لم يسمع الا من الطبيب
قلت وذكره الازهرى والمراد به مسام العرق لان المنفذ التي هي المناري المعتادة هم كما لو اغتسل بالماء البارد
شمس ذكر هذا نظير النسبة فانه لا ياتي في الصوم مع انه يجب برودة الماء في باطنه فان قيل هذا التعليل في مقابلة النظر
وهو باطل وذلك لما روى معبد بن بهودة الانصاري عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال عليكم ان لا تأخذوا المربع وقت النوم
وليتقه الصائم ان يجيب بان النبي صلى الله عليه وسلم نذبه الى الصوم يوم عاشورا والاكتمال فيه وقد اجتمعت الامة
على الاكتمال يوم عاشورا فهو راجع على الاول انتهى قلت هذا الحديث رواه ابو داود ومن رواه عبد الرحمن
بن النعمان بن معبد بن بهودة عن ابيه عن جد عن النبي صلى الله عليه وسلم انه راى بالاشد المرح عند النوم وقال ليتقه الصائم و
رواه البخاري في تاريخه وقال ابو اليعزم حدثنا عبد الرحمن بن النعمان الانصاري عن ابيه عن جد عن النبي صلى الله عليه وسلم انه راى
باليمنى صلى الله عليه وسلم ففسح راسه وقال لا يكتمل وانت صائم كتحمل ليل الاشد بحبل البصر ونبت الشعرة انتهى قلت لا
كبسة المنة بالعارسية ترمذ وذكره ابن الجوزي في باب شئ من على ان الالف فيه زائدة وقال الاشد بحبل البصر
بضم الميم وفتح الراء وتشديد الواو المفتوحة وبأشعار المهملة أي المطيب بالسك لانه جعل الرائحة تفوق بعدد
كم لا رائحة وقول الاكمل قد اجتمعت الامة على الاكتمال يوم عاشورا فيه نظر يحتاج الى الدليل على هذا وادعاء السؤل
لحديث معبد بن بهودة لانه يحكي عن معين قال حديث معبد بن بهودة لا يخرج به وعبد الرحمن ضعيف فاذا كان الامر كذلك
فكيف يقول الاكمل هذا التعليل في مقابلة النفس وهذا باطل ثم يجيب عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم نذبه الى الصوم
يوم عاشورا والاكتمال فيه ومع هذا لم يبين كيف نذبه ومتى نذبه فان قال نذبه حديث معبد قلنا قد سمعت حلال هذا الحديث
وان قال روى البيهقي في شعب اليمان من رواية حسين بن الشبر عن بن المسيب عن جرير عن النخاع عن ابن عباس
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اكتمل بالاشد يوم عاشورا لم يرد ابد قال قال البيهقي بعد ان رواه اسناده
ضعيف وجريه ضعيف والصحيح ان لم يكن ابن عباس وقال الاكتمال في معرض الاستلال بان الاكتمال لم يقطر ولنا ما روى
ابو بكر الجصاص الرازي في شرحه تحفة الطحاوي عن عبد الباقي بن مفلح عن عبد الرحمن بن ابراهيم عن محمد بن سليمان عن جرجان
بن علي عن محمد بن عبد الله بن ابي رافع عن جد عن النبي صلى الله عليه وسلم كان يكتمل بالاشد وهو صائم وقال البيهقي

والدمع تير شريح
كالعرق والدخان
من المسام
له ياتي في كافي
اغتسل بالماء البارد

ابو الحسين القدوري في شرح مختصر الكرخي قال ابن مسعود كان يقطع بالاشدخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان وعيناه مملوءتان من الكحل كحمة ام سلمة رضي الله عنها انتمى قلت الذي يتعدى لشرح كتاب يذكرفيه احاديث في معرض الاستدلال ينبغي ان لا يكتفى بهذا المقدار لان الحكم لايرضى به انا حديث ابى رافع فقد اخرج ابن عدى في الكامل باسناؤه وخوه وهو حديث نيكه قال البخاري محمد بن عبد الله منكر الحديث وقال ابن معين ليس حديثه بشي واما حديث ابن مسعود الذي ذكره فليس صحيح من وجهين احدهما ان الحديث ليس لابن مسعود واما هو لابن عمر رواه ابن عدى في الكامل قال ابن عمر بن الخطاب قال حدثنا سعيد بن زيد بن اخو حمار بن زيد حدثنا عمرو بن خالد القريشي عن جبيب بن ابي ثاب عن ابن عمر عن محمد بن علي عن ابن عمر قال سمع عليا رسول الله صلى الله عليه وسلم من بيت حفصة وقد اقبل بالاشدخ في رمضان وقال ابن عدى في هذه الاحاديث التي يروى بها عمرو بن خالد عن جبيب بن ابي ثاب ليست بحديثة محفوظة ولا يروى بها غيره وهو المغموم فيها وقال شيخنا زين الدين محمد بن خالد الهمداني الواسطي وقال ابو طاهر وقوله القريشي بديل كذا بعض لان كذا ابى ثاب في سنن الوبيعي ان حديث الاعمج به فان قلت ياروي عن علي بن ابي طالب ايضا رواه الحارث بن حديث ابى اسامة قال حدثنا ابو بكر ياجنا سعيد بن زيد عن عمرو بن خالد عن محمد بن علي عن ابي عن جده عن علي بن ابي طالب وعن جبيب بن ثاب عن نافع عن ابن عمر قال انتظرنا النبي صلى الله عليه وسلم ان يخرج في رمضان فخرج من بيت ام سلمة ركة كحمة وعات عليه السلام كحلا انتمى قلت قد وقفت على حال عمرو بن خالد وقال شيخنا زين الدين وذهاب الى شيان ليسا صحيحين لكحل لاصحهما فاما حديثه فمما روى في رمضان فان قلت روى ابن الجوزي في كتاب فضائل الشهور من رواية شريح ابن يوسف عن ابى الزناد عن ابي سعيد عن الاعمج عن ابى هريرة رضي الله عنه في حديث طويل فيه عياض عاشوراء لاكتفى فيه قلت روى في الموضوعات لهذا الاستدلال قال ياجنا حديث لايشك فيه ما نقل في متونه فان قلت روى الطبري في الاوسط عن جريرة قالت رأت النبي صلى الله عليه وسلم يقطع بالاشدخ وهو صائم قلت قال شيخنا زين الدين وفي اسناؤه غير واحد يحتاج الى الكشف عنهم ولو قيل لعله لا يفسد صومه بغيره اذا لم ينزل شئ اى يريد القدوري او محمد بن الجاهل الصغير بقوله ولو قيل لا يفسد صومه اذا لم ينزل شئ المعنى هو عدم نيل صوره ومعنى شئ اى عدم ما ينافي الصوم من حيث العلوية وهو اياها في الفروع ومن حيث المعنى وهو لانزال بالمس عن شهوة وقد روى البخاري محمد بن مسلم عن عائشة رزاه الله عليه الصلوة والسلام كان يقبل ويذاشر لبعض النساء وهو صائم وكان المكلم لارب قوله لا لربكسنة العترة وسكون الرما قال ابن الاثير اى للحاجة ليعني انه كان عالما بالهوا وقال الكشي يروى بالغيب العترة والوايعون الحاجة وبعضهم يروى بكسنة العترة وسكون الرما وله تاويلان لهما روايت بالحاجة وقيل

ولو قبل امرأة

لا فسر هو

یہی بہ اذالم

يَنْتَرِلْ لَعْمِ مِلْمِنَا

صورت و معنی

فحينئذ لا ريب والمأرب والاشافي اراوت به عضو وحسب به من الاعضاء المذكورة فان قلت روى ابن ماجه عن رداية
 عن جابر بن عبد الله بن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قلت للنبي صلى الله عليه وسلم عن رجل قبل
 امراته وجماعها كان قال قد افطر جميعا ثم قال فينبغي ان لا تجوزا القبلة للصائم الا انتم قال المراد منه ان ينزل بالقبلة
 ثم يفتاح بين الحدين انتهى قلت هذا الحديث ليس بشي لاننا لم نصلح هذا الجواب اذا كان الحديثان متساويين في الصحة
 حديث ميرتة هذا الا يساوي حديث ما شئت من لان في اسناده ابا نير بن العنبي لا يعرف اسمه وهو مجهول وقال الترمذي
 في كتاب العلل المعروف لسالك محمد عن هذا الحديث فقال هذا حديث منكرا لا يحدث به واقطف العلماء في القبلة
 للصائم على اربعة مذاهب احكاما باجماعا مطلقا وهو قول ابن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما وسعد بن ابى وقاص
 مابى بهيرة وعائشة بنو بقال وعطاء الشيبى والحسن البصرى وهو قول احمد اسحق وداد وادناهم ابن عبد البر
 وادناهم ابن كرايهما مطلقا للصائم وهو قول ابن مسعود وابن عمر وقال ابو هريرة عن ابن السميع ابن شبرمة ومحمد
 بن الخنفية ان من قبل فعليه قضاء ذلك اليوم والثالث الفرق بين الشيخ والثاب وغير بعضهم عنه بقوله بالفرقة بين
 من تحرك القبلة شهوة وبين من لا تحرك وهو قول ابن عباس وقول ابى حنيفة بنو وهاب وسفيان الثوري
 والثاني والاربع التفرقة بين صيام الفرض وصيام النفل مكره في الفرض ولا مكره في النفل وهي رواية ابن وهاب
 عن مالك فان قلت حديث عائشة روى كان يقبل في شهر الصوم الذي رواه الترمذي ومسلم كما هو الاثر لا يلزم
 منه ان يكون منظر الان ليل الصوم شهر الصوم قلت في الذي رواه النجاشي ومسلم وهو صائم كما هو الاثر فان قلت لا يلزم
 منه ان يكون في رمضان قلت في رواية ابى بكر السلمي عن مسلم كان يقبل في رمضان وهو صائم فان قلت الصائم
 سمي عن اجماع فينبغي ان يمنع من القبلة ايضا لانها من دواعيها قلت هذا غير وار ولا ان المحرم منوع عن الطيب
 وهو من دواعيها والصائم ليس بمنوع عنه وفي جوارح الفتحة مكره فس فرجيا ولا باس بالقبلة والمعاقبة اذا امن
 على نفسه وكان شيخا كبيرا وعن ابى حنيفة مكره المعاقبة والصائمة وعنه مكره الباشرة انما حثت لا لثوب وذلك
 ان المعاقبة وجماعها وان لميس فرجيا به فرجيا والقبيل الحاش مكره وهو ان يضع شفتيهما بخلاف الرجبة
 والمصاهرة شئ يعني انها ثيبان بالقبلة بالمشوة وكذا بالمس وان لم ينزل هم لان الحكم هناك شئ اي في الحصة
 والمصاهرة هم ادبر على السبب شئ اذ حرمة المصاهرة متبقي على الاحتياط وامانها فالفاسا وتعلق بالموتة
 ولم توجد صورته ولا معناها لهذا لا تقيد الصوم بفعل التكلم على ما ياتي في موضعنا الشاء الله تعالى
 شئ يعني في باب الرجبة هم ولو انزل لقبلة المس فعليه القضاء شئ لانه يجب بحجرو الافساد ودون الكفارة

مختلف الحق

والصائم

الحكم

ادبر على السبب

على صلاتي

موضع الشاء

ولو انزل بقبلة

او لمس فعليه

القضاء دون

ش لا نلنا لا نجب الاكمال الجنائية لاننا نسطع بالشبهات كقوله في العبادات والعقوبات وعدم صورة الجماع صفة
 شتبهت فلم تجب الكفارة فان قيل لا نسلم ان كمال الجنائية شرط لوجوب الكفارة الا ترى انما تجب نفس الايلاج وان لم
 يحصل الانزال والاكمال الا بوجوب بان الايلاج يحصل بنفس الايلاج ولهذا تجب الغسل انزل اولم ينزل اما
 الانزال فامر زائد على الجماع ولهذا لا يشترط في تحليل الزوج الثاني لانه شيع ومباينة فيه لم يوجد معنى الجماع ش
 وهو قفنا المشمومة بالمباشرة هم وجود المناقش للصوم هم صورة ش اي من حيث الصورة هم او معنى مشمن
 اي او من حيث المعنى كلفى الاسباب القفنا احتياجا ش اي لاجل الاحتياط هم واما الكفارة فتقتضى الى كمال
 الجنائية لاننا ندرى ش اي تنفخهم بالشبهات ش وهنا شبهة عدم صورة الجماع كما ذكرناهم كالمجرم وش
 يعني مثل الحمد وفانما ندرى بالشبهات هم ولا بأس بالقبلة اذا امن على نفسه اي الجماع والانزال ش
 قال السفنا في صحت الرواية بكلمة او وقال الكافي الرواية في الفسخ المفروقة على المشايخ كلها وقال الاثران في صحت
 الرواية عن مشائنا بما رواه بكلمة او الوجه عندي ان يذكر الرواية لان الامان على ابدىها ليس بكافا لعدم الكثرة
 بل الامان منها شرط لعدم الكراهية حتى اذا امن الجماع ولم يامن الانزال نكروه له القبلة لتعريض الصوم على
 الفساو وقال تاج الشريعة رحمه الله قول اي الجماع او الانزال انما ذكره لان المشايخ اختلفوا على قول
 محمد رحمه الله اذا امن على نفسه قال بعضهم اراو بالامن عن الوقوع في الوقوع وقال بعضهم اراو بالامن
 عن خروج النسيهم وكبره اذا لم يامن ش يعني اذا لم يامن الانزال والجماع هم لان عينه ش اي عين القبلة وذكر الصغير
 باعتبار القبول والمراد من عين القبلة نفسهم ليس بغير ش وبذا طاهرهم وربما يصير فطر العاقبة ش يعني
 باعتبار المال لوجوب الجماع او الانزال هم فان امن بعينه يعني ش اي نفس القبلة هم واجبه ش اي القبلة
 لاننا ليست بنفسها مبطونهم وان لم يامن ش اي الجماع او الانزال هم تعبه عاقبة ش اي ماله هم وكبره ش
 حينئذ هم والشافعي اطلق في في المالحين ش اي جوزه القبلة فيما اذا امن على نفسه ولم يامن وفيه نظر لان ذكره
 في وجيزهم وذكره القبلة للشارب الذي لا يملك اربهم وبالحج عدا ذكرناه ش اي الحجية على الشافعي رضي الله عنه
 ما ذكرناه وهو قوله لان عينه ليس بغيرهم والمباشرة الفاشية ش وهو ان يبايعا حجودين ويس فرجه ظاهر فحجهم
 مثل القبيل في ظاهر الرواية ش كبره اذا لم يامن ولا يكره اذا امن هم وعن محمد انه كره المباشرة الفاشية لانها تفر
 ماتحلو عن الفاشية ش عن الوقوع في الجماع وهذه رواية الحسن عن ابى حنيفة رضي الله عنه هم ولو دخل حلقه ذباب وهو
 ذكره لصومه لم يغير ش لانه مغلوب فيه كما في النيار والدخان هم وفي القياس فليس بصورة لموصول المغير الى يوف

الوجه معنى الجماع وهو لئلا
 صوره او معنى يكفى
 لا يوجب الفضل احتيا
 واما الكفارة فتقتضى الى
 كمال الجنائية لا يفتا
 تنه روى بالشبهات
 كالمجرم ولا بأس بالقبلة
 اذا امن على نفسه
 اي الجماع او الانزال
 ويكره اذا لم يامن كان
 عينه ليس بغيرهم
 يصير فطر العاقبة
 فان امن بعينه
 وبالحج له وان لم يامن
 تعبه عاقبة وذكر له
 والشافعي اطلق فيه
 في الحالين الحجية عليهم
 ولما تفرق الفاشية مثل القبيل
 في ظاهر الرواية عن محمد
 انه كره المباشرة الفاشية
 ولو دخل حلقه ذباب وهو
 ذكره لصومه لم يغير في

ذكره لصومه لم يغير في

وان كان لا يعتد به
كالتراب والحصاة وجه
الاستسكان انما ليس بمتعلق
الاحتراز عنه فاشبهه
الجنار والابحان المختلفوا
في المظهر والتلبيح ولا يصح
نفسه كالمكان المستفاد عنه
اذا اوا احبته واسقف
ولو اكل تحتها بين اسنانه
فان كان تليق لغيره وان
كان كذا لم يضر وقال في ذلك
يفطر في الوجوه لان
الفطر له حكم
الظهار حتى لا يفيد
صومه بالمضمضة
ولان القليل تابع
لاسنانه بمنزلة ريقه
عجلاؤه الكثير لانه
لا يبقى فيما بين
الاسنان والفاصل
مقدار الحصة وما
دونهما قليل

مبنى شيخنا

وان كان التين في بطن كمران اصله باقلا والافرق بين المالكول وغيره كالتراب والحصاة وجه الاستسكان انه
لا يستطاع الامتناع عنه فاشبهه الغباد والدخان شئ فانه لا يستطاع دفعهما وان وصل الذباب الى جوفه لم يخرج
حياله لغيره فذكره في الحادوي وهو قول نخون من المالكية وفي خزائن الاكل ولو دخل جوفه وهو كاره لم يضره
هم واختلفوا في المظهر والتلبيح شئ يعني اختلف المشايخ في المظهر فقال بعضهم المظهر ليسه والتلبيح لا يفيد وقال بعضهم
على العكس وقال ما منهم بافسادهما والاصح انه ليس به شئ لحصول الفطر معني هم لا مكان الامتناع عنه
اذا اواه شئ اى منهم خبيثة واسقف شئ قلت اذا كان في البرية وليس عنده خبيثة ولا شئ يمنع المظهر عنه
فالمعنى ان لا يفيد ولو غاض المار فدخل اذنه لا يضره بخلاف البدن لان الماء ليس به مائع وفي الخزائن لو دخل حلقه من
تمويه المار في اذنه فاصح انه لا يضره فقد اصلاح البدن لان الماء ليس به مائع وفي الخزائن لو دخل حلقه من
دموعه او عرقه خبيثة قطران او نحوها لا يضره والكثير الذي يجذب لونه في حلقه ليس بصومه ولو نزل الحائط
من النفس في حلقه على عمدته فلا شئ عليه ولو بلغ براق غير افسد صومه ولا كفارة عليه كذا في المحيط وفي البدائع
لو تابع ريقه بجمية او صدقة قال المحلواني عليه كفارة لانه لا يضره بل يثبته وقيل لا كفارة فيه ولو جمع ريقه
في فيه ثم ابتلع لم يضره وكذا ذكره المنعنيان هم ولو اكل لحمين اسنانه لم يضره شئ يعني اذا كان قليلا ولم ياكل
كثيره يضره وقال زفر رحمه الله يضره في الوجبين شئ يعني في القليل والكثير هم لان الفم له حكم الظاهر حتى لا يفيد
صومه بالمضمضة شئ وقال الشافعي واحمد وفي تمتعوا ان تخر على اخراجه فابتلعه ليطهر والا لا وفي مشرع
الارشاد وان كان مما يجزى به الريق لا يضره عنده وان كان لا يجزى ليطهره ولان القليل تابع لاسنانه
بمنزلة ريقه بخلاف الكثير لانه لا يضره فيمن بين الاسنان شئ فكان الاحتراز عنه مكنيا وقال محمد رحمه الله في الجامع الصغير
انه اذا ابتلع فاما اذا استخرج فانه سببه ثم ابتلعه يجب ان يفيد صومه ومنهم من قال لا يفيد صومه سواء تعد ابتلاعه
اولم يقصد الاتري قال محمد في الجامع الصغير عن محمد بن يعقوب عن ابي حنيفة في الصائم يكون في اسنانه اللحم فاكله
متعمدا فقال ليس عليه قضاء ولا كفارة هم والفاضل شئ اى بين القليل والكثير هم مقدار الحصة شئ وانما
بشدها ليمم المفتوحة قال الثعلبي والخمار وقال المبروك بن مكي ومادونهما شئ اى ومادون الكهنة فهو مفضل
شئ ولم يذكر محمد في المبسوط والجامع الصغير فذكره في شرح زفر ويعقوب لابن شجاع ابي عبد الله العيني قال اخبرني
ابن ابي مالك عن ابي يوسف رحمه الله عن ابي حنيفة انه كان بين اسنانه في قدر الحصة فطره اجمل قدر الحصة كثيرة لانه
لا تبقى بين الاسنان غالباً ومادون في قال الصدوق الشاهد رحمه الله الحصة فصاعداً كثيراً ومادون ذلك قليل قال ابو بصير

قوله

ويستوى فيه ملأه الغم
نصادونه فلو عاروكلنا
فبند عند ان يوسفة لانه
خارج حتى انتقض به الطهارة
وقد دخل وعند محمد لا
لانهم توجد صورة الفطر
الابتلاء وكذا امثاله لانه
لا يتعدى به عادة وان
اعاد فسد بالاجماع لوجود
الادخال به الخارج فيحقق
صورة الفطر وان كان اقل من
ملأه الغم فحارم بفسد صورة
لانه غير خارج ولا صمد له
في الادخال فان اعاد فكل ذلك
عند ان يوسفة لعدم الخروج
وعند محمد لا يفسد صورة
لوجوب الصيام منه في الادخال
فان استقام بعد ملأه فينحليه
لما دونها والقياس من ذلك به
ولا كفارة لعدم الصورة وان
كاره من ملأه الغم فكل ذلك
عند محمد لا لاطلاق الحديث
وعند ان يوسفة لا يفسد لعدم
الخروج حكما

في المسدرك وقال هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه وقال الدارقطني رحمه الله رواه عنكم ثقات قوله استقام
بالمد استعمل من قاري يلقى طلب القى وكذلك تقيا ولا تقنا عليه في القى لان كل ما يخرج من البدن لا يفسد الصوم
كالبول والغائط ونحوهما فكذا القى وكان هذا هو القياس في الاستقامة الا اننا تركنا ما بالحديث فان قيل روى
الطحاوي عن من روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فانظر في ان يكون القى مفسدا كما هو بنسب
الشعبي والبعض اجيب بان معناه فان نقصنا فافطر توفيقا بين الحديثين هم وليستوى فيه ش اى في القى الذي
ذرعهم ملا الغم وما دونه ش يعني اذا ذرعهم القى لا يفسد سواء ملا الغم واقل منهم فلو عاروش اى القى الذي
ذرعهم وكان ملا الغم ش اى والحال انه كان ملا الغم فسد عند ان يوسفة رحمه الله لانه خارج ش
حقيقه ش حتى انتقض به الطهارة وقد دخل ش اى الخارج فيفسد الصوم هم وعند محمد رحمه الله لا يوجب
صورة الفطر وهو الابتلاء وكذا استقام ش اى معنى صورة الفطر لانه لا يتعدى به عادة ش لان الاعتبار
بمصول التغذي او التزوي الى الجوف قيل لا سلم عدم حصول الفطر معنى الاترى ان بالقى يندفع الصفراء
او البليغ وفيه صلاح البدن واجيب بان صلاح البدن اذا كان الخارج لا يوش في نقص الصوم ولذا لا يفسد الصوم
بالقصد وفيه صلاح البدن ولذا ليس عليه الاطباء الاستقراء الكلي هم وان اعادوش اى وان اعاد الذي قاربه
فما اذا ذرع فيه ملا الغم فسد ش اى صومه هم بالاجماع لوجود الادخال بعد الخروج فيتحقق صورة الفطر ش
يدخل الخارج في الجوف بنفسه وان كان ش اى القى الذي ذرعهم اقل من ملا الغم فسد ش يعني بفسد الجوف
هم لم يفسد صومه لانه غير خارج ولا صمد له في الادخال ش لان الدخول يترتب على الخروج ولم يوجب الخروج هم فان
اعادوش اى فان اعاد الذي تقياهم فكذا ش اى لا تقصد هم عند ان يوسفة لعدم الخروج ش فلا يوجب
الخروج هم وعند محمد رحمه الله لا يفسد لوجوده من في الادخال ش وهو فطره والبعض اثر الفعل هم فان استقام بعد
ملا فيه فليحيا القصد ش ذكره العمد تأكيد لان الاستقامة استغفار من القى وهو التكلف فيه ولا يكون التكلف الا
بالعمد كذا قال الاتري وقال الكافي قوله عمدا اشارة الى انه لو استقام ناسيا لصومه لا يفسد صومه قلت هذا هو الاول هم لما
رويناش وهو قوله عليه الصلوة والسلام من استقام بعد اغتيا القصد هم والقياس من ترك بش اى بالحديث المذكور لان
القياس ان لا يفسد الا بالدخول الاتري انه لا يفسد بالبول وغيره ولكن ترك القياس بالحديث وكذلك ان عليه ملا
كفارة على عدم الصورة ش وهو الدخول هم وان كان اقل من ملا الغم فكذا ش عند محمد رحمه الله ش اى لا يفسد ملا
الحديث ش لانهم انفصل بين القليل والكثيرهم وعند ان يوسفة رحمه الله لا يفسد لعدم الخروج حكما ش اى من

حيث الحكم ولما لا يفتقر به الطهارة هم ثم ان عاوش الى جوفه نفسه فيما اذا استقار اكل من لار النحر ثم لم يفسد عن
 شئ اى عند ابى يوسف رحمه الله لم يفسد حتى يفرغ وان اعادة شئ اى اعادة ما صنعهم نعتش اى فمن ابى يوسف
 رحمه الله انه لا يفسد شئ فى روايتهم لما ذكرنا شئ يريد به عدم سبق الخرج هم وعنه شئ اى وعن ابى يوسف رحمه الله
 فى رواية اخرى هم انه يفسد فالحق بقاء الحكم لكثرة الصنف شئ وهو من الاستقار وصنع الاعادة هم قال ومن ابتلع الحصة او كثر
 شئ انما قال ابتلع ولم يقل اكل لان الاكل هو المصنع والابتلاع جميعا والمصنع لا يحصل له الحصة ونحو ما يجازى لا يتباعد
 فانه يحصل لانه عبارة عن احوال الشئ فى الحكم هم افطرش الا على قول من لا يتقدم على قوله وهو الحسن بن يحيى فانه يقول
 انظر باقتناء الشهوة وهو قول بعض اصحابنا لك هم لوجود صورة الفطرش باصباح الشئ الى باطنه ثم لا يفسد
 عليه اى عدم المعنى شئ اى عدم معنى الفطر وهو التغذي والتمسك الى البدن وتقال ماك تجب عليه لانه فطر غير خذور
 وكل من هو كذلك يجب عليه عنه كذا قال الكل وهو خلاف ما نقله فى الذخيرة القوافية ولو اتبع حصة او لونه او ما لا
 يتجدد به يقال ماك يقضى ولا يكفر لغوهم قال محسن من اصحابه عليه الكفارة ان تقدمه والباقي انما هو قال ابن القاسم
 لا شئ فى سوره وفى عمدة الكفارة وذكره فى الجواب وهو من كتب الى الكية عن بعض المتأخرين من اهل الكية والافضل وشيخه
 الفطر وعدم الكفارة وفى البدائع لو اتبع بالايكل غلة او كثر الى رواجهم والذهب والفضة فطر ولا كفارة عليه كذا لو
 اتبع حسا او شئنا او جوزه رطبة او يابسة او تلبسا او فطر قيل ان عمل القشر الى ملته او الكية وان يضعه منقعه شئ
 تجب الكفارة وان لم تكن مستقوية لا تجب الا اذا صنعها وفى الارزوايعين لا تدمر الكفارة وانما فى دقيق الحظيرة
 الا عند محمد وفى دقيق الارزوايعين وفى الذخيرة قيل ان لا يميزون وذهب تجب الكفارة بأكمله وفى المصنوع وحده لا تميز
 الكفارة الا اذا اعتاد ذلك وفى الذخيرة قيل فى قليله دون كثيره لانه مضى وقيل تجب بقطعه او اتبع جبهه خطه كذا الكفارة
 بخلاف جبهه الشعير الا اذا كانت مقطوعة ولو اكل الحماة غير طين فطر الكفارة بخلاف الشحم وقال النفيعه ابو النيث حرمة
 والاصح عندى فى الشحم كذا وما فى الشحم اللحم القدي تجب الكفارة لانها لو كان بذلك ولو اكل لحم الميتة وشئ منه
 قد وردت الكفارة عليه والافعال الكفارة وفى المحيط لو اتبع مسميته فطر قيل لا تدمر الكفارة لعدم اليقين بوجوبها
 الى الجوف وقيل يجب الكفارة روى ذلك عن ابى حنيفة ايضا وهو الاصح وبه قال محمد بن مقاتل الرزنى والاول قول الصنف
 وان مضى الا فطر لانها شئ متبقي بن اسنانه وفى خزانة الامس فى النفاة والخوذة الكفارة وان اتبع رايه معجزة
 فلا كفارة عليه وفى كتاب الصيام لم يحسن بن زياد فى قشر رمان رطبة وجوزه رطبة وعنه الكفارة ولا كفارة فى الكية
 ومنها ولو اتبع طوبى او خضعة فطر وفى القشر كفى وفى ابتلاع مسك او زعفران الكفارة وفى الخمر لانه ولو اكل طينا

ثم ان عدم يفسد
 عند عدم سبق
 الخرج وان اعادة
 ذوقه لا يفسد
 ملاحظا وعنه ان
 يفسد فالحق
 بقاء الفطر للكثرة
 قال من ابتلع الحصة
 والمحدثين فطر
 صورة الفطر ولا كفارة
 عليه لعدم المعنى

فعلية القضاء والكفارة الا اني الطين الارسني عليه الكفارة الاعتدالي يوسف رحمه الله فانك سكر الاطيان عنده وقال محمد بن
 بنسنة الغاريقون يدا رى به وفي اتبلع الحليبي رويان هم ومن جامع في احاد المسلمين عاذاش بها قبل والبرزوق
 بقوله الا ان كان ناسيا لا يجب عليه شي اصابه فعليه القضاء وش وعليه جهور العلماء قال الاوزاعي وبعض اصحابنا
 ان كفرا بالصوم لا يجب عليه القضاء لانه من جهنم وان كفر بخبره وجب على قول عن الشافعي انه اذا كفر بالقضاء عليه
 لانه عايد الصلوة والسلام من الاعرابي الكفارة ولم يبين حكم القضاء وثانية البيان عن قت الحجة لا يخفى وقال صلى الله
 عليه وسلم من افطر متعمدا فعليه على المطاهر وليس على المطاهر سوى الكفارة تبقى ولنا انه وجب عليه الصوم شهرا والشهرا
 انعدم فلا بد من القضاء كما لو كان معذورا فلم يوجد فليطعمه ما عنده كما في حقوق العباد وانما اراد عليه الصلوة والسلام اقبله
 بنسنة ما على المطاهر بسبب القطر وبقول لكن وجوب القضاء عند تقويت الازمنة فيشكل كذا في المبسوط لم استدركا
 لا مصلحة انما يتبين من معنى الاجل الاستدراك للمصلحة التي فانت بانساده العدم وان الشريعة حكيم لا يجره بالاسك الا الحكم فانا
 موت هذه الحكمة والمصلحة بالانفساد بحسب القضاء ليدركها كانت هذه الحكمة المصلحة قد انقضت بالمتوفى بالجماع لغوت
 قهر النفس المتنا في بينهما فوجب القضاء لاستدراك القضاء بحسب على المعذور وعلى غيره المعذور اولى هم والكفارة ش
 اى وعليه الكفارة ايقامه بكامل الجناية ش صورته ومما يدين القصر في الفجر وجوب قوله في قوله وقال الشافعي اخفى
 وسبب ما بينه وبين الكفارة عايد بقوله الرمي واما ما بينه وبين الكفارة فانه في رواية الحسن عنه لا يجب الكفارة
 في الوطئ في الدية المذكورة الا انما في اليمين المحيطة بحسب الكفارة بالجماع هو الصحيح بخلاف ما سمعنا لانه متعلق بالرمي
 ولم يوجد به ولا يشترط الانزال في الخليل ش اى في القبل والبرهم اعتبارا بالاعتساف ش يعني اذا دخل فرك
 وجب عليه الغسل فكذا الكفارة وقيل الكفارة تدرى بالشبهات واليمين معنى الجماع وهو قضاء الشهوة في ريشته
 والغسل بحسب الاحتياط فمقاسا لحد ما على الاثر غير صحيح واما ما بينه وبين الجماع فانه ان تعذر الشهوة في تحقيق دونه
 ش اى بدون الانزال والانزال ش وليس شرط الا تدرى ان من اكل قمعة حبت عليه الكفارة وان لم يوجد شبع
 واليه اشار بقوله وهذا ش اى قولنا الانزال هم وانه انما في ش هذا جواب عن سوال ذكر في المبسوط ان تكامل الحقة
 شرط لاجاب الكفارة وذلك لا يحصل بدون الانزال فانما انقضت شهوة المحل قهر بالاطلاع والانزال شبع ولا يعتبر
 في تكميل الجناية هم وعن ابى حنيفة انه لا يجب الكفارة بالجماع في الموضع المذكور ش وهو البرهم اعتبارا بالحد وعند
 ش اى عند ابى حنيفة نفي التدرى فانه لم يحل هذا الفعل جناية كاملة في ايجاب العقوبة التي نيزى بالشبهات وهذه
 عقوبة تدرى بالشبهات كالحذو وفي جانب المفسول ليس قضاء الشهوة وبه قال لبعض اصحاب الشافعي رحمه

ومن جامع في

التبليين عامدا

وعليه القضاء

المصلحة والغاية

لتكامل الجناية

الانزال في المحل

بالا نتسل وهذا

قضاء الشهوة

وانما ذلك شمع

انه لا يجب الكفارة

في الموضع

بالحد

هم الاصح ان يجنب شئ اى الكفارة رواية عن ابى يوسف عنهم ان النجاسة تكمل قضاء الشهوة شئ من محله السبب ثم هو لفظ
 بهذه النجاسة وبه قال ابو يوسف محمد والشافعي رضي الله عنهم قال مالك احمد وعليهما ائسل وقال ابن قدامة قال ابو حنيفة
 فى الشهادة روايتين عنه الكفارة فى الوطئ فى الدبر قلت فى الصحيح والاصح ما ذكرناه من وجوب مية او مية من الكفارة انزل
 او لم ينزل خلافه لاشياء شتى فى الصحيح عندنا تجب الكفارة وفى شرح المذهب للنفوسى الوطئ فى قبل مية او دبر باطل يوجب
 انزل او لم ينزل وفيما دون الفرج لا يبطل الا بالانزال والكفارة فيه كقولنا وتجيب الكفارة فى المبهمة والمية هم لان النجاسة
 اكملها فى قضاء الشهوة فى محل شتى ولم يوجد شئ اكملها بالرفع الا من غير ان الاول ان يكون بالنصب بدلا من النجاسة
 وتكون فى قضاء الشهوة يكون خبر ان والتقدير ان اكمل النجاسة فى قضاء الشهوة حاصل المعنى ان الكفارة لتعقل النجاسة الكفاية
 وتكفيها لا يكون الا بقضاء الشهوة فى محل شتى ولم يوجد الا ترى ان الطبع السليمة تنفذ هذا ما كان يعمل به فقال الشافعي
 فذلك اعجاب الشهوة والسبب او لفظ السقم ثم علمنا انما تجب الكفارة بالوطئ على الرجل تحببه المرأة شئ من اداء الطاعة
 المرأة اما اعجابا على نفسها فعليها القضاء وان الكفارة وبه قال مالك والشافعي والحنابلة والاصح الروايات قال
 النخعي بن هو قال اكثر العلم اى هم وقال الشافعي رضي الله عنه قول النخعي بن هو قال اكثر العلم اى هم وقال الشافعي رضي الله عنه
 وهو رواية عن محمد بن قول تجب الكفارة واحدة على الوطئ عندنا لا يحمل عليها وهو قول الاوزاعي ما ثبت كقولنا ثم
 لانما متعلقة بالجماع شئ اى لان الكفارة متعلقة بالجماع بمعنى السبب بل الجماع هم وبه شئ اى الجماع هم فعلى شئ اى
 فعل الرجل هم وانما هى محل الفعل فلا تجب عليها وفى قول شئ الشافعي رضي الله عنه ثم تجب تحمیل الرجل عندنا شئ اى الوطئ
 بقوله لمية فانه اذا كان جماعا او اذا كان مع فلا تحملا كما تكفيهم الصوم اعتبارا بالاعتسالات شئ معنى قياسا على ما لا الاعتسالات فانه
 عليه لانه او مع ما فيه من الخلق المتعلق بالجماع فيقوم الى بدنى وما الى كان ما ليا فيه العزيم وما كان بدنيا فعليا كمن ما
 الاعتسالات فانه عليه الاعتسالات عليها وفى مقدمه فمئة سنة ثم من احد اذا كان اجمعيا من اجل الاطعام او العتق تحيل وتين
 انما جنس من اى والسبب عند الشافعي ان اذا كان جماعيا من اجل الصوم فمئة كل واحد ان يصوم ولا تحيل منها لانه عبادته بدنية ولا
 يخرج فيها التحمل والى الثالث اذا كان الرجل من اجل الاعتسالات وهى من اجل الصوم فيه وجبان اى ما عليه الصوم لعدم اهل
 فيه والثانى ان يسقط عنها العتق الرجل الرابع اذا كان من اجل العتق وهى من اجل الاطعام تحيل عنها وما امتد اخلاص
 فيه وجبان اى ما عليه اخلاص لانما جنس من مختلفان ولا تدخل مع الاختلاف والثانى تدخل فيه اى لو كان هو
 من اهل الصوم وهى من اهل العتق فوجبان اى ما لا تحيل عنها لانه عاجز والثانى تحيل فبقية فى مائة الى ان يغير
 والسبب لو كان من اجل الاطعام وهى من اهل الصوم لا تحيل عنها لانه بدنى فلا تحيل فيه السابغ لو زنى

ولا يصح انما تجب
 لان النجاسة متعلقة
 القضاء الشهوة ولو
 مية او مية فلا كفارة
 انزل او لم ينزل خلافا
 للشافعي لان الحياية
 تكملها بقضاء الشهوة
 فى محل شتى لم يوجد
 ضم عندنا كما تجب
 الكفارة بالوطئ على
 الرجل تحبب على المرأة
 الشافعي لا فى قولنا
 عليها لانه لم يمتد اخلاص
 بالجماع وهو فعله اى
 على محل الفعل وفى
 قول تجب ويحيل الرجل
 عنها اعتبارا بما لا

بأداة لا تحيل عنها لان التحل بسبب الرطوبة ولم يوجد ولذا لا يلزم منه شيء ما دام الاستسالم التام من اذ كان نائمًا فاستدخلت
 فذكره فغلبها الكفارة لان الرجل لم يحلبها مخطئة التاسع اذ اقدم الرجل من سفره فخرجه عما كان نائمًا فغلبها فغلبها
 يتحمل ولو جاعها مع العلم بصومها فيه وجهاً احدها لا تحيل والثاني يتحمل ولو نالها عليه الصلوة والسجد ثم شئ
 قول النبي صلى الله عليه وسلم من افطر في رمضان فعليه ما على المظاهرة من ثمن قال الا ترى هذا ما رواه اصحابنا في التكميل وذكر
 السنن في ثمنه الكمل مجرد من غير بيان في حاله ولا نسب الى احد وقال الكاكي وفي المبسوط اخرج علماءنا بقوله عليه الصلوة والسلام
 من افطر في رمضان فعليه ما على المظاهرة رواه ابو هريرة روى وقال صحيح احاديثه حديث غريب لم اجد واستدل ابن
 الجوزي في التحقيق لم يذهبوا من رواية البخاري وسلم عن ابى هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم
 امر رجلاً افطره رمضان ان يتيقن رقبته او يصوم شهره من ثمنه بعين او يطعم سبعين مسكيناً انتهى قال ووجهه بان الكفاية
 بالافطار وهو معنى صحيح وقال الكاكي وما رواه في المتن رواه الدارقطني بمجناه قلت روى الدارقطني في سننه
 عن يحيى الساجي ثنا شيخه عن اسمعيل بن سالم عن محمد بن ابي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم امر الذي
 افطره في رمضان بكفارة افطاره وكلمة من ثم قال الا ناث والذكر وش قال الدارقطني ومن اتيته سنكس وفي بعض النسخ
 تنظم الذكر والاثاث ثم ولان السبب في اى سبب الكفارة من جنابة الافاوش اى افساد الصوم ثم افساد التواتر
 من ذلك اذ حصل التواتر ولم يوجد الا فساد لا يجب الكفارة كما في التواتر في اليا في رمضان ثم وقد شاربته فيها من آ
 في جنابة الفساو وشاركته في الكفارة فوجب عليه كما يجب عليه في اجاب من قولنا ان في من قوله الاول من التحل لانا
 شئ اى لان الكفارة هم عبادة او عقوبة شئ واياها كانت التزمية والايحري فيها شئ اى في العبادة والعقوبة
 هم المحل شئ لان العبادة فعل انتباهي فلو جاز التحل ليحصل الجبر اللازم من ثمنه فثبت المأزوم وانا العقوبة فقد
 شرعت زجرًا للجاني لاعلى خميره وهذا جواب عن قوله الثاني من قوله اكل شئ اى انما هم وشرب ما يغذي به او
 تداوى به شئ في نهار رمضان وكان مدارهم فعليه القضاء شئ اى قضاء ذلك اليوم وقال الا وراعي ليس عليه القضاء
 واستدل بحديث الاعرابي فان النبي صلى الله عليه وسلم بين حكم الكفارة ولم بين حكم القضاء قلنا انه يجب عليه الصوم شهره
 وقد الغدوم الاداء من فيزومه القضاء وانما بين للاعرابي ما كان مشكلاً والكفارة شئ اى من القضاء وهو
 قول جمهور العلما منهم الشعبي والزهري والثوري والحسن البصري وعطاء ومالك واسحاق واليونان ومحمد
 ابن حريز الطبري وكان سيده من جبيه يقول الكفارة على المخطئ في رمضان اى مخطئ كان لان في آخر حديث
 الاعرابي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال كل انت وعيالك فان شئ بهذا حكم الكفارة ولنا ما ياتي عن قريب

ولنا قوله صلى الله عليه وسلم
 من افطر في رمضان
 فعليه ما على المظاهرة
 وكلمة من تنظم الذكر
 والاثاث ولان
 جنابة فساد
 الوقوع وشاركته
 فيها ولا تحل الا في
 عبادة وعقوبة ولا
 يثبت التحل ولو اكل
 ما يتيقن به وما يداوى
 به فعليه القضاء والكفارة

وقال سعيد بن المسيب مومنه وقال عطاء عليه تحريمه فان لم يجد فبذرة او بقرة او عصفور ما من طير على الارض يمكن
 وقال ربيعة بن ابي عبد الرحمن عليه ان يصوم ثلثي عشر يوما لقوله تعالى ان عدة الشهر عند الله اثنا عشر شهرا وعند
 ابراهيم النخعي عشرين يوما لانه قال يوم رواد عنه حماد بن ابى سليمان وقال ابن عمر بن عبد البر انما وجب الا ان
 يكون كالمدة تخرج على وجه التغليب والغضب وعن ابن عباس رفع عليه عرق ربة او صوم شهر او ايام ثلثين يمكن
 وعن ابن سيرين يقضي يوما وموروا به عن الشعبي ومنه برب ابن جبير ورواه القاضي بكرا عن النخعي وعن عمر بن الخطاب
 يوما ولطيم يمكن واحد او عن الحسن البصري انه سئل عن رجل افطر اربعة ايام ياكل ويشرب فيقول قال ليس ارباع
 رقاب فان لم يجد فبذرة من البدن فان لم يجد فبذرة من صاع من التمر لكل يوم فان لم يجد فصام لكل يوم يومين
 وروى عنه الحسن بن علي بن السيب وعنه علي بن ابي طالب قال لا يقضي ابدان صام الدهر كذا روى
 ابو هريرة روى قال ابو عمرو بن عوف عن حماد بن ابي سليمان قال لا كفارة عليه شئ ولكن يعجزه السلطان وتجب
 عليه اسك بقلية يومه ودية قال احمد ورواه الامام شاذلي لان الكفارة هم شرعت في الوقاع شئ الى الجنايات
 هم بخلاف القياس لارتفاع الذنب بالتوبة فلا قياس عليه غير شئ بيانه ان الاعوجاج جاز الى البني على الله
 عليه وسلم تأبانا وما والتوبة رافعة للذنب بالنقص ومن ذلك وجوب البني على الله عليه وسلم الكفارة فعملنا انما
 على خلاف القياس وما كان كذلك الا القياس عليه غيرهم وان الكفارة تعلقت بجناية الاطوار شئ الى ان
 الكفارة في الوقاع تعلقت بجناية الافساد والصوم هم في رمضان على دية الكمال لان الوقاع تمتد تحققت شئ الى
 الجنايات في الاكل والشرب فوجب القول بوجوب الكفارة بالطريق الاولى لان الكفارة وردت زجرا او التزاما
 انما يكون في اتيان حرام تدعو اليه النفس ودواعي النفس في الصوم الى الاكل والشرب اكثر منها الى الجوع
 فلما وجب في الجماع الزجر فلان تجب الكفارة في الاكل والشرب او لم تدعوا اخرى قيل لا نسلم عدم تعلق الكفارة
 بنفس الوقاع لانه حرام في الصوم واجيب بان وقاع التروية هو جنة ليس بحرام بالنقص فلو ان الكفارة
 باقيا والصوم فليل لا نسلم تعلقا باقسام الصوم والفساد ما حصل به الاطوار بالجماعة والنواة لا يجيب نفسه
 لكن لا معنى وجه الكمال فيما ذكر لعدم ثبوت معنى الصوم وهو قهر النفس بالتجوع هم وبايجاب الاكل
 اعرف ان التوبة خير مكفرة لهذه الجنايات شئ هذا جواب عن قول الشافعي نعم ان الكفارة شرعت في الوقاع
 بخلاف القياس لارتفاع الذنب بالتوبة وبيانه ان يقال لا نسلم ان هذه الجنايات ترفع بالتوبة فان الشرع لما
 اوجب الاعتاق كفارة هذه الجنايات علم انها غير مكفرة لمساكنية السرقة والزنا حيث لا يرتفعان بمجرد

وقال الشافعي

لا كفارة عليه

لا كفارة عليه

في الوقاع

القياس

الذنب بالتوبة

فلا يقاس عليه

غيره ولكن الكفارة

تعلقت بجناية

الوقاع في بعض

على وجه الكمال

الوقاع وقد تحققت

وبما يجاب لك

تكفير اخر

التوبة

بغير شرط

المكسر

ثم قال والكفارة مثل
كفارة الزنا والمارونية
ولمجد الله عليه وسلم
قال يا رسول الله هلكت
واهلك فقال ماذا صنعت
فقال واقعت امرأة في
رمضان متحلاً فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم
اعتق رقبة فقال لا مملوك
الا فبقي هذه فقال سم
شهرين متتابعين
فقال هل جاءني ما جاء
الاهم الصوم فقال اطعم
ستين مسكيناً فقال لا
فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان يكون في شهرين متتابعين
يعرق فيه ثم عشرة صاعاً
وقال فرقة على المساكين فقال
والله ليس بأكبر لاني لمدينة
احد احوج مني ومن عيالي
فقال كل انت وعبالك
يتركوك ويجوز احد بعدك

التوبة بل بالحدود التي بايجاب التمس متعلق بقوله عرف والتقدير عرف بايجاب الشارع الاعتقاد ان التوبة غير
كافية وقوله تكفير الغيب على التفسير اي لاجل التكفير فان قال ان التكفير لاجل كفره في استدعاء الزنا جبراً فلفظ في التوبة
والتي هي التوبة في غير من زوجه الاول ان الجماعة يوجب الفطر من الحكم فكان اشتد بخلاف الاكل والشرب والشارب
انما الاحرام فليس سبب الجماعة ولا الفطر لاسر محظورات الاحرام وانما كانت ان الشارع اوجب في الوقوع عند
عدم الملك ولم يشترع في الاكل عند عدم الملك فكان اشتد والمراتب ان تمام الجوع يتبع الفطر لغير الضرورة
فانما هو بوجوب شبهة الابانة والكفارة لا يجب بالاشتد بخلاف الوقوع فانه لا يجزى من الصائم ولا يفي بالشرع
بالزكاة ولا عيان من نظر بخلاف الاكل فكان اشتد واجيب عن الاول بان لا فرق بين جوع الصائم والكفاية واجيب
على ما قيل فليس فطره ان ومع ذلك وجبت الكفارة وعن الثاني خوف الجماعة في الحج اقوى حتى لا يرتفع بالحلق
انما ان يوفى طواف الزيادة بخلاف سائر المحظورات حتى ترتفع بالحلق وهذا كما هو واضح عن الثالث التوبة بين ما لا
والتي هي في الكفاية حرة وابانة وعن الرابع ان تمام الجوع لا يمنع الفطر عن الضرورة لان الضرورة عبارة
عن سائر المحظورات للصحة لخوف الحلاك على نفسه بسبب من الجوع لان الجوع عبارة عن شدة الجوع وقوع الجماعة عن الاكل
وهذا لا يمنع من الجوع والضرورة عبارة عن جوع المقتدة التي تلحقها بالطبيعة وذلك الخلق لا يتصور لبعده من جوع الزاد
انما التي لا تلازم دخول الجوع عما فيه لا يتصور لبعده وعن الخامس فهو الجواب عن الاول من جهة قال والكفارة مثل
كفارة النكاح اي الكفارة التي تجب بالوقوع مثل كفارة النكاح وهي عتق رقبة فان لم يجز فبعض شهرين
متتابعين فان لم يستطع فاطعام ستين مسكيناً لكل مسكين نصف صاع من براء صاع من تمرهم لمارونية شراذم
قوله عليه الصلاة والسلام من افترق في رمضان فعليه على الظاهر من الحديث الاعرابي فانه قال يا رسول الله هلكت
واهلك فقال ماذا صنعت فقال واقعت امرأة في شهر رمضان متحلاً فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
اعتق رقبة فقال لا مملوك الا فبقي هذه فقال سم شهرين متتابعين فقال بل جاني وما جاني الا من الصوم فقال
اطعم ستين مسكيناً فقال لا احد فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يكون في شهرين متتابعين يعرق فيه ثم عشرة صاعاً
فيه خمسة عشر صاعاً فقال فرقة على المساكين فقال والله ليس لي شيء الا منية احد اجمع مني ومن عيالي فقال
كل انت وعبالك يتركوك ولا يتركوك احد البوك ش الكلام في هذا الحديث على النواع الاول ان هذا الحديث
اخرجه الائمة اثنى من حديث ابي هريرة فقال البخاري حدثنا ابو اليان اخبرنا شعيب عن الزهري قال قال
اخبرني حميد بن عبد الرحمن حدثنا ابو هريرة رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم

سنتين مسكينا قال الرجل يا رسول الله اجده فاق يفرق من ثم قال خذ افصدق به قال يا احد اجمع يا رسول الله
 مني فضلك رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى بدت اينا به ثم قال كلمة ورواه من طريق اخرى وقال ابن ماجة حدثنا
 ابو بكر بن ابى شيبة قال حدثنا سفیان بن عيينة عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن ابى هريرة قال اتى النبي
 صلى الله عليه وسلم رجل فقال بلكت فقال وما البلك قال وقعت على امرأتي في رمضان فقال النبي صلى الله عليه وسلم
 احسب رقبته قال لا اجد ما قال صم شهرين متتابعين قال لا اطيق قال اطعم ستين مسكينا قال لا اجد قال اطعم ثلثين
 فبينما هو كذلك اذ اتى بمكيل يدعى الفرق قال اذ صم فتصدق به فقال يا رسول الله الذي لبثك بالحق ما بين
 الايتيا اهل بيت اجمع اليه منا قال فانطلق فاطعمه عيا لك النوع الثاني في معناه قوله من اصابه اصله من فاشبعته فتمت
 السنون فصارت مينا ثم زدت فيه الميم فصارت مينا وتضاف الى جملة اسميته وفعلية وتحتاج الى جواب تمام المعنى
 وجوابه مينا هو قوله اذ جاء رجل زعم ابى بشكو ال ان هذا الرجل هو سلمة بن خضر البياضي فيما ذكره ابن ابى شيبة
 في مسنده وعن ابن الجارود وسلمان بن سخروني جامع الترمذي سلمة بن خضر وهذا في المتن لم يثبت الاعراب والاعراب
 نسبة الى الاعراب والاعراب ساكنو البادية من العرب الذين لا يقيمون سنة الايام ولا يدخلون الا الحماجة
 والعرب اسم لهذه القبيل من الناس سواء اقاموا بالبادية او المدن والنسبة اليه على قوله بلكت في رواية البخاري
 وكذا في رواية البيهقي وفي متن حديث الباب بلكت والبكت والكتبة تهة لفظ والبكت وقال الخطابي
 رحمه الله هذه اللفظة غير محفوظة واصحاب سفیان لم يروها عنه انه كتبه اقول بلكت فخطه غير ان لبعض اصحابنا
 ما يخفى ان المعلى بن منصور روى هذا الحديث عن سفیان فذكره في الخوف فيه وهو غير محفوظ والمعلى ليس بأكبر
 القوم في الخط والالتقان انتهى قلت اخرجه الدارقطني في سننه عن ابى ثور حدثنا معلى بن منصور حدثنا سفیان
 بن عيينة عن الزهري به وفيه بلكت والبكت وفي رواية البيهقي في سننه ايضا جاءه رجل من موثق فحدثه ويق صدره
 ويقول بلكت الابد والبكت وفي رواية ويدعوا بالويل وفي رواية وليم وجهه وفي رواية الحجاج بن ارطاة ويدعوا ويل
 وفي مرسل حميد بن السيب عن الدارقطني ويحشى على راسه باله اسب قوله قال مالك في رواية مسلم وما البلك وكذا
 في رواية الترمذي وابن ماجة وفي رواية ابى داود وما شاكك وفي نسخة الكتاب ما ذاهضت فذكره في نفع الفهم
 والزمك لى شيعته عشرة رطل والعرق ليعت الميعين والرامه وقال ابو حنيفة في الرجل يجر الصواب عند اهل الاعتراف
 واكثرهم يروونه بسكون اللوا في ديوان الادب العرق لزميل قال ابو حنيفة في رجل من الكسالى الكسالى اكبر
 من العرق والعرقه زنبيل وفي المحكم الفرق واحدة فرق قوله لست من الذين يتعذرون الالة قال الاصمعي الالة

فأنزل فعلية
القضاء لوجوب
الجماع معنى الكفاية
عليه لا غداية
الصوم وليس في
احسان الصوم في غير
رمضان ككفاية
لان الاضطرار
في رمضان ابلغ
في الجناية فلا
يلجأ إلى غير
قال من تحقق
أو استعطا
أفطر في آذنه
أفطر لقوله
عليه وسلم
أفطر عما دخل

في تحذير المرأة او في غلبتها ولم يرد به الواطئ فانه فيما تجب الكفارة ثم فانزل فعليه القضاء لوجوب الجماع معنى ش وهو الاكل
عن المس لشهوة هم ولا كفارة عليه ش وبه قال الشافعي وقال مالك واحمد وابو ثور تجب الكفارة لوجوب دينك حرمة
الصوم ولما يجب عليه القضاء بالاجماع هم لانعدام الصورة ش اى صورة الجماع وهو اطلاع الفرج في الفرج هم
وليس ش افساد الصوم في غير رمضان كفارة ش على ان قواده ان الكفارة تجب باسناد قضاء رمضان اعتبارا
باوادة هم لان الاضطرار في رمضان البلى في الجناية ش لان فيه تنكح حرمة الصوم هم ولا يلحق به غير ش اى غير رمضان
بريمضان وهذا بخلاف الكفارة في الجماع حيث يستوى فيه الفرض والنفل لان وجوبها لحرمة العبادات وفي رمضان
لحرمة الامان لانفس العبادات فانك صوم رمضان وغيره هم قال ومن احق ش اى وضع التحفة في الدرر وغيره
بفتح الـ بكذا في المغرب وقال ابن الاثير التحفة ان يعطى المريض الدار من اسفل وهي معروفه عند الاطباء في
الحديث انه كره التحفة وقال اصحابنا لا باس بالاتقان حال الضرورة وهو قول النخعي وقال مجاهد والاشجبي كره
هم او استعط ش بفتح الـ را الضياء اى صب السعوط في الالف وهو بفتح السين اسم دواء يعصب الفم المرضي ويمنع
اياء ولا يقال استعط على بناء الجول والرجود واداء يعصب في وسط الفم او اقط في آذنه ش وقطره مثله
واقطره وقطره قطر اسال هم فطر ش بالغا جواب من اى افطر الصائم بالاتقان والاستعطا والافطار في
الاذن عند عاتة العلماء الا عند حسن بن صالح وهو اود فانما قال الا فطر وقال مالك والاوزاعي في السوط
ان انزل الى حلقه ليعطى والا لا ولما لك في التحفة روايتان وفي الزهبي نسخة توجب الفطر لا يلق بها الرضا
نقله عن نواو ربهام لان الرضا انما ثبت بالعين الذي يشبهه المتعارفين الشبي والغير والتعذية الا ترى
انه في حال الكبر لا يوجب والتحفة مفارقة للشرب في هذا المعنى هم لقوله عليه الصلاة والسلام افطر مما دخل ش
هذا الحديث رواه ابو يعلى الموصلي في مسنده حدثنا احمد بن محمد بن عيسى حدثنا هرون بن مسعود عن رزين الكبيري قال
حدثنا هرون بن عيسى قال لما سلمى بن بركان واصل ابن مسعود شيعة فزعموا فدخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقال يا عائشة بل من كسرة فأتيتهم فبرص فوضعت على فمها قال يا عائشة بل من دهن لعلني منه شي كذا قال قبله الصالح
انما الاضطرار مما دخل وليس مما خرج وروى عبد الرزاق في مصنفه هذا موقوف على ابن مسعود فقال انما الاضطرار
عن واصل بن داود عن ابني هريرة عن عبد الله بن مسعود قال انما الاضطرار مما خرج وليس مما دخل والنظر في الصوم
سما دخل وليس مما خرج ومن طريق عبد الرزاق ان عبد الله بن مسعود قال في معنى ما خرج في مصنفه موقوف على ابن
عباس فقال حدثنا وكيع عن الاكثش عن ابن ثعلبان عن ابن عباس رضي الله عنهما فقال حدثنا وكيع عن الاكثش

عن ابن تليان عن ابن عباس قال الفطر مما دخل وليس مما خرج وهو لوجوه ومعنى الفطر وهو وصول ما فيه صلاح البدن إلى
الجوف شئ أي إلى جوف الراس والبطن وهو الكفاة على ما علم بالصورة شئ أي صورة الفطر وهو الوصول إلى الجوف
من المنفذ المعهود وهو الفم ولو دخل في أذن الماء أو دخل في شئ أي أو دخل الماء أو دخل في نفسه لم لا يفطر صوم لا يفطر
والصورة شئ أي ما بالمعنى صلاح البدن وهو معدوم لأن الماء الذي يدخل في الأذن أيضا لا ينفع وأما الصورة
الوصول إلى الجوف من المنفذ المعهود وهو الفم وعند الشافعية لو قطر في أذن ماء أو دخل في أذن ماء ففطره
في أحد الوجهين وقال القاضي حسين والقوتوني وأصحاب الفطيرة ومحمد العراقي ولو اغتسل فدخل الماء أو دخل في شئ عليه
أو صبه فيها فعليه القضاء والخيار للشافعية عليه فيما ذهبوا قول مالك والأوزاعي ودأود في خزانة الأكل أو وصل الماء
في أذن الماء لا يفطره كذا عند بعض مشائخنا بخلاف الذين يجعلون عليه القضاء وفي السليمانية من يخبر بالدواء فوجبه
طعم الدخان في حلقه يقضي الصوم وفي الخزانة عن أبي حنيفة رضي الله عنه فممن تستشق فوصل الماء وما غلظت يقضي
هم بخلاف ما إذا دخله الدين شئ يعني الفطر إذا دخل في أذن الماء في الدين لوجوه وصلاح البدن وهو لوداوي ما جاز شئ
وهي الطغية التي تبلغ الجوف وهو أمة شئ بعد الفطر والتشديد وهي الشبهة التي تبلغ أم الراس وأما لوداوي من
أمة أو أضرته بالعصا أو أضرته أم راسه وهي الجلبة التي تلحق الدماغ والحقيل للشبهة أمة على معنى ذات أم غيبية
رافعية هو بدو العسل إلى جوف شئ يرجع إلى الجلبة هو أمة أو أضرته شئ يرجع إلى الأمانة فطره عند أبي حنيفة رغم شئ
ويقال الشافعية وأحمد والذين يعيل هو الرطب شئ أشار بهذا إلى أن المراد من قول يعيل إلى جوفه هو الدوا
الرطب لأن الخاف فيه وأما إذا كان بالسبب لا يفطر صومه بالجماع كذا في المبسوط وخفة الفقهاء وغيره ما يظلمه لكونه
مما لا يفسد اللحم السخسي رحمه الله في قوله الرواية بين الرطب واليابس وأكثر مشائخنا على أن العبوة للوصول
حتى إذا علم أن اليابس يصل إلى جوفه ففسد الصوم وإذا علم أن الرطب لم يصل لا يفسد في الأجnas لا فرق
بين الرطب واليابس إذا وصل إلى الجوف فطره إذا لم يصل إلى الجوف لم يفطره ثم قال كذا انفسه ومحمد بن شعيب في
تفسير المحرر وما ذكره في الأصل طاعنا في الرطب أنه لا يفطره فثبت على الغالب أنه يصل إلى الجوف غالباً ثم قال رسول
ابن أبي مالك عن أبي يوسف عن أبي حنيفة عن ابن كان الرطب يصل إلى جوفه ولم يفرق القدرى رحمه الله بين الرطب واليابس
في كتابه التفسير بل حقق الخلاف فيما بيننا بين أبي حنيفة وصاحبيه وقال لا يفطر لعدم اتساقه بالوصول شئ أي
المنفذ الأصغر والمنفذ للصوم هو الوصول إلى الجوف من المنفذ المتشابهة التي غلقها الله تعالى في البدن وهو المنفذ
فطره وأما أخرى شئ أي إذا ظهر المنفذ إذا انفتح وأنزوى العسل من شئ إلى الباطن وإذا اتسع يعيل فلا يتفق

ولو جرح معنى الفطر
وهو وصول ما فيه
صلاح البدن إلى
الجوف كذا في حلقه
لا يفطر للصوم
ولو قطر في أذن الماء
أو وصل الماء لا يفطر
صومه لا يفطر
والصوم هو لوداوي
الدين ولو جرح
أمانة أو أضرته
على جوفه أو دما
عند أبي حنيفة
يصل هو الرطب
لا يفطر لعدم
بالوصول لا يفطر
المنفذ وهو أصغر

كان في اليابس من اللذات وله
 ان يطعمه الذي يتلاقى صلو
 الجراحة في الاصل
 فصل الى الجوف بخلاف
 اليابس لانه ينشف صوة
 الجراحة فيمنعها والخطر
 في احليله فيعظم عندي حيلة
 وقال ابو يوسف لا يفعله ولو
 عينه مضطرب فيه فكانه
 وقم عند ابو يوسف بن
 وبين الجوف من هذا الجرح
 منه البول وقم عند ابو حنيفة
 ان المذلة يتيها كحاشي البول
 يترشح منه وهذا ليس من
 باب الفقه من ذاق شيئاً منه
 لم يفطر لعدم الفطر صوة ومعنى
 هو كذا له ذلك ما كانه من
 الصوم على الفساد وكذا المرأة
 ان تمسح بصبيها الطعام

ولا يصل الى الجوف فلا يفسد الصوم كما في اليابس من الدوايش اى كمال الفسيفى تداويه بدواء يابس لانه يستسك
 فلا يصل الى الباطن ولقولهم انما مالك ربه الله ولم يش اى ولا يحميته نعمه ان رطوبة الدوايش رطوبة الجراحة
 فتزداد ميلا الى الاصل ش لان ما كان مبطناً في نفسه ولسبب ظاهره اذ انما على السبب الظاهر والرسول
 الجوف هو موجب القطر لانه مبطن لا يوقف عليه ولسبب ظاهره وهو كون الدوايش الخاسر كذا لان كل ما عليه
 التحد والتمسك واذا كان الدوايش رطبا يصبها بالغا يصبها رطوبة الجوة اليه فيخرج الى الاصل ثم ينقل الى الجوف
 ش بانحداره وتسددهم بخلاف اليابس لانه ينشف رطوبة الجوة فيفسد فيها ش اى فم الجوة فلا ينقل الى الاصل
 ثم ولو اقطر في احليله ش مخرج البول من الذكر لم يفطر عنه اى حيفه ربه الله ش وقيل مالك واحمد والبول
 ودوايش اصحاب الشافعي ثم وقال ابو يوسف ربه الله فيفطره ش وقيل الشافعي ثم وقال محمد مضطرب فيه
 ش اى غير مستقر على وجهه كذا في الاصل مع اى حيفه ربه الله وذكر الطحاوى في حيفه مع اى يوسف
 انه شك في جوده المنفذ من الاصل الى الجوف فتوقف وروى ابن سنان عن محمد انه توقف في امره فيه ثم
 وكذا وقع عند ابو يوسف ان من يش اى بين الاطيل ثم وبين الجوف من هذا ش هذا الشدة الى ان الخاف من اى
 والى يوسف وبه السنية تنبى على انه هل بين الشاة والجوف من هذا ش حاشية بين الجوف ومثبه الذكر اى لا يفتطر
 يقبل لانه من هذا ما يغفل البول الى الشاة بالترشح كالجوف الجذبة والبول يوسف يقبل منها المنفذ ثم ولما ش
 اى ولكن المنفذ منها يخرج منه البول ش من المنفذ وقم عند ابو حنيفة ان الشاة حاشية فيها ش اى بين الاطيل
 والمنفذ والبول يترشح منه ش اى من المنفذ وبه ليس من باب الفقه ش يعنى ليس هذا الخلاف لانه الصوة
 مستقاياب الفقه بل متعلق باصطلاح اهل تشريع الابدان مع الحكماء فلهذا توقف محمد لانه اسفل عليه امره فاضطرب
 قوله فيهم من ذاق شيئاً لم يفطره ش الذوق معرفة الشيء بغيرة من غير احوال عينية في حلقه وانما قد الذوق بالفم لا
 ليس بخصوس بانه يصل اليه عليه سلم قال لا حتى تذوق عسلية لم تعدم الفطر صوة ومعنى ش اى ما صوره فلانه يصل
 الى الجوف شى من المنفذ المصود واما من لم يعلم الى البدن العليم وكذا ولش اى لاصحاهم ذلك ش
 اى ذوق الشيء بالفهم لما فيه ش اى لما في الذوق من تعريف الصوم على الفساد لانه لا يؤمن ان يصل الى جوفه
 وفي المحيط لابس بذوق العسل او الطعام ليعلم حبه ورد يليله يعين حتى لم يدقه وذكره في فتاوى سحر قد و
 قال الحسن بن فضال وابن حنبل وابن ادريس لابس وفي فتاوى جاحيغنان قال بعضهم ان كان الفرج بين الخاق
 لابس للمرأة ان تدون الرقة لسانها وتيل الكراهية في صوم الفرض دون الفطر ثم وكذا المرأة ان تمتنع بصبيها الطعام

ادوات

اذا كان له من بدش اى اذا كان للمراة من النسخ بدش اى عدم احتياج بان وجبت عليها ونحو ذلك وقال ابن المنذر وروى
عن ابن عباس قال لباس ان تضع العائنة لعبيها الطعام وكبره الا وراعى وملك ذوق الطعام حتى لا يطيل وكبر
اشترى ومضعة للطفل وكذا اطلق الثور الكراية وفى الذخيرة لما كبره ذوق الطعام ومضعة الطعام فى الفم
لا تفر وقال سيد الطرازان وجبة طعمه طعمه ولم يثبت بالابتلاع فطعمه المذهب انطراه خلافا لما عدوا فى المضعة
ان وجبة طعمه فى مضعة اطعمه لما بينا ش اشار الى قوله لما فيه من تعريف الصوم على الفساد والمأس اذ لم يجز
بذوق الكراية للولدش لان ما به الحيا الا فطامه عند الضرورة فامضعة اولى ولان حق التعريف لا يملك
ليفوت الى بدل وجوب القضاء لان حق العبد مقدم والمذموم وجب استغن عن الحاجة هم الا ترى ان لما ان فطامه اذا كانت
وعلا فباش هذا التوضيح لقوله ولا لباس اى اذا كان لما الا فطامه عند فطامه الولد اذا صامت فامضعة اولى كما قلنا
هم ومضعة العلك ش كسب العيين الذى يفتح واما بالفتح فهو مصدر من علك ليلك علكا اذا كاهم لا يظفر الصيام
لانه لا يعمل الى الجوف ش ويقال الشافعى لانه لا يدور فى الفم ولا يصل الى الجوف هم وقيل اذا لم يكن ملتصقا ش
سعمل اى بان مضعة غيره حتى انضمت اذ كاهم لم يفسد لانه لا يصل الى ش اى الى جوفهم بعض اجزائه ش لانه
اذا لم يكن ملتصقا انفتحت فيدخل فى مضعة من ذلك ش حتى يفسد صومهم وقيل اذا كان ش اى العلك هم المصنف
ش لان الاسود يذوب لا يصل الى جوفه شى واذا كان ابيض ملتصقا لا يظفرهم وان كان ملتصقا ش اصل ما قبله
اى الاسود يفسد ولو كان ملتصقا لانه تنفست ش فيدخل منه شى الى الحلق هم الا لانه كبره للصائم ش هذا استثناء
من قوله ومن مضعة العلك لا يظفرهم لما فيه من التعريف للفساد ش لانه يتوهم حصول شى منه الى الباطن فيكون
موضعا للصوم على الفساد هم ولا يتيم بالافطار ش وفى بعض النسخ ولا يتيم بالافطار لان من راه من يعيظ ان
لا يظفر وقال على بن ابيك وما سبق الى القلوب انكاره وان كان غمك اعتذاره وقال الشافعى رضى الله عنه كرهه
لانه يخفف الفم ويعيش ذكره فى التذويب عن كمن يدرب المعدة ويغنى الطعام لشئى الاكل ذكره فى المبطو وانشار
فى الجاسع الصغرى الى انه لا يكره العلك لغير الصائم ولكن يستحب للرجال تركه لاسن عذر مثل ان يكون فى فمه خمر ولا
يكبره للمراة اذا لم تكن صائمة لقيامه ش اى لقيام العلك هم مقام السواك فى حقن ش لضعف اسنانهم ومضعة
تبقى الانسان ولا يملك للثة كالسواك وقال الكاكي واما قال ولا يكره وان لم يكن موضع للثة لان مضعة العلك يورث
نهال الجبين هم ويكره ش اى العلك هم للرجال على ما قيل ش ذكره فى الاسلام هم اذ لم يكن ش اى العلك هم من
ش اى من ابله علة فى فمه لان الاشتغال به عند عدم الحاجة تنال بما لا يفيدهم وقيل لا يجب ش اى العلك لجا

اذا كان لها من بدش
بيننا ولا بأس اذ لم يجز
بدش مائة للولد الا تفر
ان لها ان تفر اذا خاف
على ولدها ومضعة العلك
لا يظفر الصائم لانه لا يصل
الى الجوف وقيل اذا لم يكن
ملتصقا يفسد لانه يصل
بعض اجزائه وقيل اذا كان
اسود يفسد وان كان
ملتصقا لانه لا يفتحت
الا انه يكره للصائم لما فيه
من تعريف الصوم الفم
ولا نه ينهم بالافطار
ولا يكره للمراة اذا لم تكن
صائمة لقيامه مقام
السواك فى حقن ويكره
للرجال على ما قيل اذا
لم يكن من علة وقيل لا

عن النبي عليه وسلم في هذا الباب ثم هو ابو حاتم مضعف قال البخاري فيه منكر الحديث وقال ابو حاتم الرازي في اعجب الحديث
وقال النسائي ليس بثقة واسم ابني ما كثر طريق بن سلمان وقيل سلمان بن قيس بن سلم بن طارق وروى ابن سعد في الكنا
والبيهقي من طريقه والطبراني في الكبير من رواية حبان بن علي عن محمد بن عبد الله بن ابي رافع عن ابي عبد الله بن ابي
عن النبي عليه وسلم كان كتحليل بالاناء وهو صائم ومحمد بن ابي حاتم قال البخاري فيه منكر الحديث وقال ابن معين ليس حديثه شئ
ابن ماجه من رواية لقيطه الزبيري عن هشام بن عروة عن ابي عبد الله بن عاصم عن عائشة روت قالت اكلت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو
صائم والزبيري بن ابي جهم عن ابي سعيد الزبيري قال الترمذي هو من مجاهيل شيوخ بقرينة في رواية لا يتابع عليه
وقال شيخنا زين الدين رحمه الله ليس بحجول بل مشهور بالضعف ضعفه ابن عدي والدارقطني والمخطب هم واسط
الصوم فيه شئ امي وذهب ايضا الى الصوم في يوم عاشوراء ما روى البخاري ومسلم عن سلمة بن الاكوع رضى الله عنه
قال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا من اسلم يوم عاشوراء فامروا ان يؤذون في الناس من كان لهم يصوم فليصم بقرينة يوم
وسن لم يكن اكل فليصم فان اليوم يوم عاشوراء وروى مسلم عن جابر بن سمرة روت قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
ياوم عاشوراء يوم عاشوراء وخشنا عليه وميتا به عنده الحديث وروى فيه احاديث كثيرة هم ولا بأس بالاحتمال
لرجال اذا تصدع التداء في دون الزنية شئ لان الزنية للنساء وقال الاثر النجاشي ينع احتمال الرجل بالكل
سماح اذا تصدع التداء في الزنية فلا قلت لم ادر ما فائدة قيد الكمل بالاسود وليس الكمل الا لاسود وقال السرخسي
ولا بأس بالاحتمال في الرجال في الصوم وغير التداء في دون الزنية قلت اقتلفوا فيه فذهب الثوري وابن المبارك
واحمد واسماء الى كراهة الكمل للصائم وكلى ابن المنذر عن الشافعي في جوازها بالكرامة وانه لا يفتقر سواء وجب
ملح في حلقه انه قال شيخنا زين الدين وكذا روى عن عطاء الحسن البصري والنعني والاوزاعي وابي منيفة في
ابي ثور رفته وكلى عن مالك واهله انه اذا وجب عليه الخلق افطر وكذا ايضا عن سليمان التميمي وسليمان بن المعتمر
وابن شبيب وابن ابي ابياتهم كانوا يبل به صومه وقال قتادة جوازها لا يكره بالصبر وقال الثوري واسحاق كره
وفي سنده ابي داود عن العائش قال ما رايته احدا من اصحابنا يكره الكمل للصائم في المبتلى لوجه طعم الكمل في حلقه
او دما على لابس يدخل رايكم المسك والودود رايتم الفدات وثمان السار فانها غير معتبرة بالاجماع ولو بزيق في
اثر الكمل ولو نه في بركة لا يفسد عنه الاكثر فان قلت فذكر الاحتمال موقوف في هذا الباب فافادته ذكره ثمانية بعد
قلت قال الكمال اخذ من النهاية قلت لكل موضع فائدة فليست من الاول عدم الفطر به ولا يلزم منه عدم
الاكثر بل يجوز ان يكون الشئ مكرها للصائم وهو غير مفطر كما اذا ذاق شئ بلسانه وبهذه المسئلة يعلم انه مكره

والى الصوم فيه
ولا بأس بالاحتمال
للرجال اذا
فصل به التداء
دون الزنية

قد تحكىف حكمه بين الرجال والنساء كما في العلك فلم المسئلة بالسئلة الثانية انها لا يفترقان اذا قصد الرجل شتيافا في الزنية
مع ان هذا من خواص الجامع الصغير وذلك من مسائل القدرى والثالث من مسائل القدرى هو يستحب من الشارب
شرب كذا البقية الدال قطعاً مصدر من دهن راسه اوجده اذا طلاه بالدهن ليعلم الدال هم اذ لم يكن من قصد الزنية
قال فخر الاسلام رحمه الله اصل ذلك ان الصوم كلف عن الشهوة وليس في دهن الشارب شهوة لاصوته ولا معنى
فلم يكن مخطوياً بالصوم وليس يحرم بالصوم الارتفاق ولا يجب بالشعوب بخلاف الاحرام فانه يحرم به دهن الشارب
وقال الاثراني وقول طه بن عيسى لا يستحب من شعر الوجع وبذلك جاءت السنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قيل
عمل الخضاب انتهى قلت السنة التي جاءت باستحسان دهن شعر الوجع فوجدناه رواه الترمذي عن عدي بن موسى قال حدثنا
عبد الرزاق عن معمر بن زيد بن اسلم عن ابيه ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كلوا الزينة
واذهبوا فانه من شجرة مباركة وقوله اذهبوا به قيل دهن شعر الوجع وغيره من خضائمه قاله التي جاءت بالخضاب
ما رواه الترمذي في الفضا قال حدثنا احمد بن منيع قال حدثنا ما دين خال الحارثي قال حدثنا فاضل بن ابى اسلم عن
عنه بن عبد الله عن جده وكان في ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم قال كان في رسول الله صلى الله عليه وسلم
فوتة والائمة الاخرى في رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اغتسل عليه الزينة لم يعل عمل الخضاب شي اى لان
وهن الشارب ليعمل عمل الخضاب بالخضاب جازت السنة ولكن اذ لم يكن قصد الزنية بل لحاجة اخرى يدل عليه رواه
عن الترمذي في المبطل لا باس بالخضاب لاجل النساء لاجل الحرب فاجب خضاب لاجل النساء لا لاجل الزينة على ما
هم ولا يفعل شي اى اى الذين لم تطويل الحية اذ كانت شي اى الحية هم بقدر السنون وهو القفصة ثم لعلم الكاف و
قال الكافى طول الحية بقدر القفصة عندنا وما زاد على ذلك يجب قبله كما رواه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
انه كان يأخذ من طولها ورواه ابو موسى السامى في جامعة قلت لفظ الترمذي كان يأخذ من عرضها وطولها اخبر
حديث عمر بن شبيب عن ابي عبيد بن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يأخذ الحديث وقال بنا حديث غريب قلت هذا
لا يدل على ان الذي كان يأخذ النبي صلى الله عليه وسلم القفصة ثم جاز انما فيه احداهما عن ابن عمر رضي الله عنهما
والساقى من حديث مروان بن سالم المقنع قال رايت ابن عمر رضي الله عنهما يقيض على الحية فيقطع ما راد على الكف وذكره
النجاشي تعليقا فقال وكان ابن عمر اذا جاز او عمر قبض على الحية فما فضل اخذته وجعل من قال رواه النجاشي
وانما يقال في مثل هذا ذكره ولا يقال رواه والاخر عن ابى هريرة اخبره ابن ابى شبيب عن حديث ابى ذرقة قال
كان ابو هريرة يقيض على الحية فيأخذ ما فضل عن القفصة ولكن ليعارض بها حديث ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم

ويستحسن هو الشارب
اذ لم يكن من
قصده الزينة
لانه يعمل عمل
الخضاب
ولا يفعل لتطويل
الحية اذ كانت
تقدر السنون
وهو القفصة

أما قالوا اشربوا من الماء الخارج من الفجاري وسلم ولكن ان يجاب عنه ان المراد باعفاء الامان لا التحق كذا
 كما قيل الجوس والليل عليه اجار في رواية مسلم من رواية ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من شرب
 الشارب واعفوا من الخافوا الجوس فان الجوس كانوا يحلقون لحاهم وتكون شواربهم ولا يخذون منها شيئا
 اصلا وفي المحيط اختلف في اعفاء اللحية قال بعضهم تبركها حتى تكلف وتكبر والعنق ستة نماز وعلى ثقبه قطعها ولا لباس
 بنبف الشيب وانما اطراف اللحية اذا طالت ولا لباس بالانخذ من حاجبه وشعر وجهه بالمشيبه الخنثين هم ولا لباس بالبلوك
 الرطب ش اي اللباس للصائم استعمال السواك بعد الفطرة والعنق ش يعني في اول الفطر واخره واذا كان بالزيت
 فلا لباس به فبالباس اولى وكذلك اذا كان مبلولا بالماء او غمره بماء ولقطة الماء مع الصلوة لا لباس بالزيت بالماء
 للصائم في الفريضة بالانخذ والعنق ش اي العلم ان محمدا ذكر في الاصول ان لا لباس ان لبستك بالسواك الطيب
 ولم يذكر ان رطوبة بالماء او بالزيت بالاصلية التي تكون في الاشجار والذكور انما يقيدها بالانخذ او بالانخذ او بالانخذ
 لكان نقائل ان يقول اذا كان رطبا بالزيت لا لباس به اما اذا كان بالماء نيكهوا ان يبين الحوم جال الخي ولما اخص
 بهما بالماء اولان ذلك اشكال ولا يعتبر بالانخذ البوليوسف وانه انما يقيدها بالانخذ او بالانخذ او بالانخذ
 لان ما يقي من الرطوبة بعد الفريضة اشترط ما يقي بعد السواك وقد روي عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 عاتقه رضى الله عنه ما يقي السواك برقيقها ثم يغسله كذا في الفوائد الطيبة ثم يغسله ثم يغسله حتى يفي الكفاية
 الفريضة قيل مرارة اذا توضأ للمكتوبة والافيكيرة وقيل ارادوا صومهم الفريضة ثم يغسله ثم يغسله حتى يفي الكفاية
 وهو المروي عن مالك فانه قال يكره السواك في الفريضة بعد الزوال عن الفريضة ثم يغسله ثم يغسله حتى يفي الكفاية
 ولو ترك السواك لا يؤمن ان تظهر رائحة فمهم فليطعم الناس انما يكره وقيل ارادوا صومهم الفريضة ثم يغسله ثم يغسله حتى يفي الكفاية
 كلها وقال احمد رحمه الله لا يكره بعد الزوال في النفل ويكره في الفريضة وقال مالك يكره السواك الرطب بالانخذ والعنق
 لما فيه من تعريض الصوم على الفساد بسبب دخول الرطوبة ولكن ذكر في شرح الوجوه عن مالك يكره في المشورة وعنه
 كره بعد الزوال وهو رواية عن احمد كما روي جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا استقر فاستاكوا بالانخذ او بالماء
 تنسكوا بالانخذ فانه ليس من صلاتكم تيسر شققه الا كانتوا راين عيني يوم القيمة وعن علي رضى الله عنه من فزع غسل فك
 الى هنا علم الحكماء وقوا وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم كان ياهر الى آخره حديث جابر والاطباء والدارقطني
 والبغوي من طريقة في حديث كيسان ان عمر القصاب عن عمرو بن عبد الرحمن عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم
 آه وكيسان ابو عمر صفه ابن معين والساجي وقال الدارقطني ليس بالقوي وقال شيخنا في مشيخ الترمذي تنسكوا

وكذا بالاس
 بالانخذ
 السواك
 وكذا بالانخذ
 والدارقطني
 الترمذي

والله صلى الله عليه وسلم
خلال الصائم
من غير
عصل وقال الشافعي
كره بالعتي لما ينيه
من الزالة الاشر
لحموه وهو الخلو
شابه الشهيد
لما هو في العبادة
لا يلق به الا حفا
فله دم الشهيد
انه اثر الظلم
راق بين الرطب
لا خضر وبين
لمنول بالماء
ارينا افضل

في حكم السواك للصائم على ستة اقوال الاول انه لا باس به للصائم مطلقا قبل الزوال والى سائر ما سطر وطب وهو قول الربيع
ومحمد بن سيرين والى حنفية وهو اصحابه والثوري والاذناني وابن عثيمين ويروى عن علي وابن عمر انه لا باس بالسواك
الرطب للصائم روي ذلك ايضا عن مجاهد وسعيد بن جبيرة وعطاء الثاني في كراهته للصائم بعد الزوال واستحبابه قبله يربط
او لا يسر وهو قول الشافعي في صحيح قوله والى ثور ودوي على انه كراهته السواك بعد الزوال رواه الطبراني في المعجم
كرهته بعد العصر قطري روي عن ابى هريرة الرابع التفرقة بين عموم الفرض وخصوص النفل فيكفر في الفرائض بعد الزوال
ولا يكفر في النفل لانه لا بد من الرابطة السواك والى غير من اصحابنا عن احمد بن حنبل ومالك صاحب الحديث في كراهته
عن القاسم بن حسين القاسم انه يكفر للصائم بالسواك الرطب مطلقا وهو قول احمد وسأول النصارا ورواه مالك صاحب السواك
كرهته للصائم بعد الزوال مطلقا وكرهته الرطب مطلقا وهو قول احمد وسأول النصارا وهو قول مالك صاحب السواك
نفس اى يقول النبي صلى الله عليه وسلم غير خلاف خلال الصائم السواك شئ هذا الحديث رواه ابن ماجه في سننه من حديث جابر
عن الشيباني عن مسروق عن عائشة بنت خاتم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من خالف الصائم السواك والخلال بكسر الخاء
جمع خاء بالفتح وهو الخلاء قال ابو هريرة من غير خصل شئ يعني الحديث مطلقا لم يخصص فيه رجالا فقال في شئ بما قال ابو يوسف
رحمه الله ان الرطب لما يكرهه هو قول الشافعي كرهه بالعتي شئ اى كرهه السواك للصائم بالعتي وهو بعد الزوال هو الا
فيه شئ اى لان السواك بالعتي هم من ازاله الاثر المحمود وهو الخوف شئ نعم الخاء المحمودة قال الشافعي في كراهته
في شرح غير بل الحديث ان اصحاب الحديث يقولون نفع الخاء وانما يتركف نعم الخاء بعد زلف فيه خيل فلو انما اذا خيل فاما الخوف
ينفع الخاء نعم الذي بعدهم الخوف وقال الشافعي نعم الخاء والخاء وقال الشافعي نعم الخاء في كراهته وهو شبيه شئ
اى شابه الخوف دم الشهيد فان كل واحد منهما هو عبارة عن عيب وصفه الطبيب في الخوف فمن قوله صلى الله عليه وسلم الخوف
نم الصائم عند الطبيب من ريح المسك اما دم الشهيد فتقوله عليه الصلوة والسلام الدون لوان الدم والريح ريح المسك
وما يكون محمودا عند الله فبذلك الاستبقاء كما في دم الشهيد حيث قال عليه الصلوة والسلام زلوم بكم ومسمودا نعمهم فان
هو اثر العبادة شئ اى خوف نم الصائم اثر العبادة هو واللائق به الا حفا شئ اى الا لائق باثر العبادة الا حفا رواه
عن الربيع بن خثاف دم الشهيد فانه اثر الظلم شئ فيبقى عليه ليكون شهيدا اى خصه يوم القيمة فاما الصوم فبين ربه
فلا حاجة الى الشاهد وهو الفرق بين الرطب والافضل وبين المبلول بالماء شئ هذا النفي لقول ابى يوسف انه لا يكره شئ
يكفره اذا كان مبلولا بالماء لم يكره شئ رواه قوله عليه الصلوة والسلام غير خلاف خلال الصائم السواك وهو عن قريب
مفضل شئ اى هذا فضل والعرف اذا قدرنا كذا لان الامر بالاكبر في الجزاء المركب والمفرد من مسائل الصوم

شرع في هذا الفصل المرحوم في بيان وجوه الاعتذار باليسيرة للغير في الصوم هم ومن كان مرضيا في رمضان شئ اى في مرضه
 والمرض معني غيول به ويجلوه في بدن الحى اعتذار الطلوع الاربعة فان قلت ما يذو الوافى قوله ومن كان مرضيا قلت سمعت
 من الاساذة الكبار ان هذه الواو التي ذكرني اول الكلام الذي لم يذكر شيئا قبله سمي داوا الاستسقاء ولم يذكر النية هذا هم
 فخاف ان صام زادوا مرضه فطرش هذا يشير الى ان مجرد المرض لا يمنع اى لا يوجب اباة الاطعام فغلب على العباد المستعفة بغير
 عامة العلماء وقالوا ولو جرب الابطاة بنفسه لطالبه الالبية وكل من عن ابن سيرين كذا قلنا الالبية محمولة على مرض يوجب المشقة
 بالصوم بليل قوله تعالى يريد الله لعلكم تغفون العسر على السراة فيوجب الابطاة لانه لا يتخلو عن مشقة بخلاف المرض فانه
 نوعان ما يوجب المشقة وما لا يوجبها فوجب الفصل فقل كل مرض يذو الصوم يوجب الابطاة وما لا يذو كان خوف زيادة المرض
 من مرضه لا يطر خوف الهلاك وذكر الامام الحبيب معرفة طريق ذلك لما يستجاده اوله قول طبيب طوق وقال القاضي سلام
 الطبيب طوق المرض على اقسام سبعة كخفيف الاشيق معه الصوم وينقد وخفيف الاشيق منه ولا يتقد وشاق لا يزيد
 بالصوم وشاق يزيد وشاق لا يزيد به ولكن يحث مع الصوم على اخيرى وشاق يخشى طوله ويخرج نحيش المرض بقا الاول
 والثاني كالصبر الذي لا يذو الصوم فلا يطر والاشيق والاربع والخامس السادس اظفروا ان صاموا اجزا هم
 على الصحيح الذي يخشى المرض بكالمش يخشى زيادته وهذا الصرع الاضيق للمغنى للمغنى في المرض في الالبية خوف المرض
 ومنه الذخيرة المرض الذي يمنع الاطعام يخاف منه الموت او زيادة المرض وفي المحيط الابداع خوف ازدياد المرض
 كاف واليه وقعت الاشارة في الجامع الصغير ان لم يظفر به او جمعوا وعينا او حصى شديدة الاظفر وعن ابن جنيته في
 اذا كان بخور الابداع ما عدا بخور الابداع وقضى شئ لقوله تعالى فتكون منكم مرضيا او على سفر فذو من بابهم اخر
 هم وقال الشافعي رضي الله عنه لا يطرش لغير خوف ازدياد المرض هم وبه شئ اى الشافعي هم بنية خوف الهلاك نية
 نفسه او فوات العفو شئ اى يخاف فوات عضوين اعضائه هم كما يعبره التيمم شئ لغيره تركه استلزاما
 للمريض اذا اذاع على نفسه وعضوين فخير له التيمم بخور زيادة المرض هم ونحن نقول ان زيادة المرض من الزيادة
 قد يقضى الى الهلاك فوجب التحذير شئ اى عن الزيادة الى الهلاك فلو بقي من المرض لغير الضعف باقى على الاطعام
 سئل القاضي الامام فقال لا والبيع المرض لا يضره فلو خاف ان يعود المرض لو صام قال الخوف ليس بشئ وذكر الامام
 المتحذير شئ الامامة اذا ضعف في الطبع والخبر والغسل فحاشا فطرات وقفت وفي القصاب وكذلك الذي ذهب اليه
 سواكل السلطان للمارة فاشد المحر وتوقف فاكل لم يذو ولو خاف ان صام يضعف فيمنع قاعدا عن محمد رحمه الله
 الصوم وينبغي قاعدا عن محمد رحمه الله النجاشي من اشتد مرضه كره صومه ولو خاف نقصان العقل او زيادة الرجوع

ومن كان
 مرضيا في
 رمضان فحاشا
 ان صام
 ازداد مرضه
 الاظفر وقضى
 وقال الشافعي
 لا يطر وهو يتخير
 خوف الهلاك
 او فوات العفو
 كما يثبت التيمم
 ونحن نقول ان
 زيادة المرض
 واستلزام قد
 تقضى الى الهلاك
 فيجب الاحتراز عنه

وان كان مساكراً
 يستصبر بالصوم
 فهو ما افضل
 وان افطر وقضى حارة السفر
 لا يخرج من المشقة
 تجعل نفسه عن
 يختلف للرض فانه
 قد يخفف بالصوم
 فشرط كونه مفضيلاً
 الى الحج وقال الشافعي
 الفطر افضل لقوله
 صلى الله عليه وسلم
 ليس من البر الصيام
 في السفر ولنا ان مقتضى
 افضل وقتين
 كان له دواعيه
 الى ما رواه الجمهور
 في حالة الجهد

يفطر ولو اتعب نفسه في عمل حتى اجده العطش فافطر وكفر لانه ليس له ريف ولا سافر وميل نحو انه لا يقال البقاء
 وقال مالك في المواطن اجده الصوم افطر وقضى ولا كفارة عليه ولو علم القاضي يقيناً ان يقال العود وخاف الضعف
 يفطر قبل الحرب ومكان سافر الاستيفار بالصوم ففطر ثم وجب ان كان في مكة ما ذكره في كتيبهم وقال
 الشافعي هو المذهب ولكن تغلبت هذه المسئلة من كتب اصحابنا على خلاف ما وقعت في كتبهم فان النوازل ذكر ان الصوم
 احب من الافطار في السفر لثبوتها ووجهه سبب الرسول عثمان بن العاص الشفي وخليفة ابن عباس وعائشة رضي
 الله عنهن قال عروة بن الزبير وعمر بن ميمون والوكبر بن عبد الرحمن وطائفة من الفضل بن عباس وابن المبارك والوثوب
 وابو داود والاسود بن زييد والثوري والبخاري ومجاهد وعمر بن عبد الله بن مسعود والشافعي والشافعي والشافعي
 الفطر افضل في حقه وعذا احمد رحمه الله عنه الصوم في السفر مكره وذكروا في المغني عن عمر وابي هريرة لا يصح الصوم
 في السفر وعن عبد الرحمن بن عوف الصوم في السفر لا يفطر فيه سوا ذكره المذري في شرح مختصر سنن ابني داود
 وقال ابو عمر بن عبد البر في قوله الشافعي في قوله وعنده قال الصوم احب الى الله وان افطر
 اى المسافر ومقتضى جازئ الشافعي لا يوافقهم لان السفر لا يعبر عن الشقة في الشقة في السفر لا يفتقر الى الشقة في السفر
 فادبر الحكم في علي اصل السفر ثم جعل نفسه في اى نفس السفر ثم عذر بخلاف الرض لانه قد يخفف بالصوم ثم لا يفتقر
 ونحوه ثم فطر فيكون في اى نفس السفر ثم مضى الى الحج ثم ولذا لا يجوز الافطار في السفر لانه قد يفتقر الى الشقة
 تمام الشافعي الفطر افضل في اى من الصوم ثم يقول عليه الصلوة والسلام ثم في اى لقول النبي صلى الله عليه وسلم ثم
 من البر الصيام في السفر ثم في اى من الصوم ثم يقول عليه الصلوة والسلام ثم في اى لقول النبي صلى الله عليه وسلم ثم
 في سفر في اى من الصوم ثم يقول عليه الصلوة والسلام ثم في اى من الصوم ثم يقول عليه الصلوة والسلام ثم في اى من الصوم
 بركة الله التي رخص لكم وروى ليس من ايام صيام في ام سفروى الله بعض العرب رواه عبد الرزاق في مصنفه وقد
 ذكرنا ان هذا القول من الشافعي لم ينع ولا يملك عنه ولكن مذنب احمد كذا نقل عنه ابن الجوزي واستدل بهذا الحديث
 ثم ولان رمضان افضل التوقيتين ثم اراد بما خارج رمضان وفي مسبو فخر الاسلام لا شك ان رمضان افضل
 التوقيتين الا ترى ان عداة من ايام اخرها خلف من رمضان والخلف لا يساوى الاصل بحال واليه منا الله عليه وسلم
 اختار لنفسه الصوم ثم ذكر الرخصة عند شكواهم الجهد كما روينا من حديث ابى هريرة فدل ان الصوم افضل وهو معنى قوله
 ثم مكان الاداء فيه ثم اى في رمضان اولى وفي البسطة الصوم غزيرة والفطر رخصة والاخذ بالغيرية اولى وما رواه
 ثم هذا جواب عن الحديث المذكور وهو ما رواه الشافعي رضي الله عنه ثم يحمل على حالة الجهد في الحج اى الشقة

و نحن نقول به ولما ذكره الصوم في السفر لم يجده بالاجماع والخطات المرضي او المسافر في اي اوقات المسافر
 وهو على ما لماش اى والخال انما على العالمين مات المرضي في مرضه والمسافر في سفره لم يلزمهما القضاء لانها
 لم يدركا عتق من ايام اخرش لان شرط وجوب الادراك عدة الايام الاخر بالنسب فلم يحصل الادراك فلم يلزم
 هم ولو صح المرضي وقام المسافر ثم ماتا لم يلزمهما القضاء بقدر الصحة في المرضي وقام في اي وقت لا لاقا
 في المسافر لم يوجد الادراك في ايام اخرهم بهذا المقدار وفادته في اي وقته لم يلزم القضاء وجوباً وصية
 بالايطاش في معنى يجب عليه ان يوصي بان يلزمه من ثلث مال لكل يوم يسكنه بقدر ما يجب صدقة الفطر وان لم يوصي بغير
 جائز ان لم يوصي بالايه سمم الادراك لم يسقط في حكم الدنيا عندنا خلافاً للشافعي على ما يجب هم وذكر الطحاوي في مرضي
 في المذكور في المسئلة او في وجوب الوصية بالايطاش عن الثاني في خلافنا من ابى حنيفة ثم و ابى يوسف وبين محمد
 فقال عندنا اذا وقع يوم لا يلزم قضاء ما يجب فيلزم الوصية بالصوم وعندهم تلزم الوصية بالايطاش ما لم يصح ما قدر على قضاء
 تجب الوصية بالايطاش عنه المصحح بالاتفاق هم وليس يصح في اي هذا الخلاف ليس يصح وقال البركاري في حاشية الرانزي في
 الخلاف الذي يوافق الطحاوي ولا نعرف عنهم بل المشهور من قولهم جميعاً انه لا يلزم القضاء ما ادرك وقال في
 ذكر الطحاوي رحمه الله هذه المسئلة خلاف النكاح في قولنا وهذا فاعط وقال صاحب الايضاح في الصحيح ان الخلاف بيننا
 وقال الحنفى وليس يصح هم وانما الخلاف في النذر في فان المرضي اذا قال لتعلى ان الصوم شهر افادت قبل
 ان يصوم لم يلزمه وان صوم يوم واحد الزم ان يوصي بجميع الشهر في قول ابى حنيفة ثم و ابى يوسف وقال محمد رحمه الله في
 بقدر ما صح لان ايجاب العبد معتبر بايجاب الله تعالى قضاء القضاء رمضان هم والفرق لماش اى ابى حنيفة و
 ابى يوسف رضي الله عنهما بين قضاء رمضان والنذر من ان النذر سبب وقدر وجوب المانع وهو عدم صحة الذمة
 في التزام اداءه قد زال بالبر واذا وجد السبب المتقضي و زال المانع لم يلزم الوجوب في الاحالة وصار يصح
 نذر في وقت قبل الاداء واذا انكم الوجوب علم تحقيق كما لم يلزمها يتحقق في حق الخلف وفي هذه المسئلة السبب
 العدة فيقتدر بقدر ما ادرك في لان وجوب القضاء مشروط بشرط ادراك العدة فوجب بقدر الادراك وقيل
 تعصيان ارضى الطحاوي بان لا يتيم في عزارة علمه واجتماعه وورعه وتقديره ثم ذكر مولده ووفاته ثم مع كنه
 معاني الآثار وقال بل ترمي له لطيفة في سائر المذاهب مختلفاً عن مذهبنا وقال قد شأنا جماعة بعده بكثير من الزمان
 باعتبار ان الخلاف لم يبلغهم فذلك ليس بحجة لهم عليه لان جعل الانسان اليتيم حجة على غيره في تركه لنا صدى
 من مخالف كل من يصح لذي عشرين هم وهذا لا يفيدي في التعمية لان كل من نشأ بعد الطحاوي فقد اعترف بفضله

واذا مات المرضي والمسافر
 وهو على حاله لم يلزمهما
 القضاء لانهما لم يدركا
 عدة من ايام اخر ولو
 صح المرضي وقام المسافر
 ثم ماتا لم يلزمهما القضاء
 بقدر الصحة والاقامة
 لوجود الادراك بهذا
 المقدار وفادته وجوب
 الوصية بالايطاش وذكر
 الطحاوي في خلافنا بين
 ابى حنيفة وابى يوسف
 وبين محمد وليس يصح
 وانما الخلاف في النذر والفرق
 لهما ان النذر سبب
 فيظهر الوجوب حتى الحلف
 وفي هذه المسئلة السبب
 ادراك العدة فيقتدر
 بقدر ما ادرك

على القضاء عليه القضاء وفي البداع الضاعف الترامي عند عاصيته مشاعرا لم يقص عليه غيره آخره وعنده الكثير على الغزو
 ركاه وعن اصحابنا والعجم الاول وكل الكثرة في الضمن الاصحاب انه موقوف باليمين الزنا بين من يهجرهم ولا فدية
 عليهم خلافا للشافعي رحمه الله يقول الشافعي عليه الفدية وبه قال مالك واحمد قالوا عليه لكل يوم من الطعام ولو اضر
 القضاء الى رمضان الشافعي انهم عندهم ومنه يهجرهم ويؤذي عن ابن عمر والبيهقي ومنه يهجرهم ومنه يهجرهم ومنه يهجرهم
 وابن مسعود ويقول قال انه فيهم ان وجوب القضاء على الترامي متى يكون له ان يتكلم في نفسه لا ولو لم يكن وجوب القضاء
 على الترامي لما كان له ان يتكلم لان تأخير الواجب عن وقته الضيق بالنفس لا يجوز فان قلت روى الدارقطني عن
 ابى هريرة عن ابن مسعود انهم لم يهجرهم حتى دخل رمضان آخر صام الذي اؤتمروا عليه في
 عليه ثم يعلم عن كل يوم مسكيا فقلت في اسنادهم من يهجرهم وهو ضعيف جدا والرواية في يهجرهم من يهجرهم
 ايضا ضعيفهم والحامل والمرضع على الواجب يعني اولان الحائض في كل واحد منهما ما شئت على الاثر او بدليل ما ذكره في
 اذا خافت الحامل والمرضع على نفسها او ولدتها الحامل التي في طهرها ما ولدته الثلث التي سائر الايام في كل واحد
 كما في حائضها قال لان ذلك مما صار من الضعفة الشائبة الى الحائض فصار كمالها في حال الحيض من النسب
 كل من ونام سبعة ايام في حائل وذات ارضاء وذات ارضاء وذات ارضاء وقال بسورة بالسان او في حائل وذات ارضاء
 واذا اريد به الحيض يجوز احوال التام الى حال ساقطة الا ان اوعدها في الفدية كالمراة من الرضعة الشابة النحلا
 اذا كانت ام ولد المولود لا ينفذ الا ان الصوم واجب عليها او لا ينفذ عليه واجبة ان كان في شئ من الحائض
 ينبغي ان يشترط ان يكون الاب موسرا او ينفذ المولود في غيره انا اذا كان الاب موسرا او الولد لا ينفذ غيره
 فحينئذ يجب عليه الامه الارضاء على نفسها او ولدتها انما ينفذ ما شئت باجماع اهل العلم ومنه فحينئذ شئت به
 قول علي بن ابى طالب وعبد الله بن عباس وابى هريرة والنسائي وابن عمر وعكرمة ومجاهد وعطاء وسعيد بن المسيب
 وابى الزناد والنسائي بن يحيى بن سعيد واهموا حتى وسعيد بن جبير وطائفة من الاوزاعي والشافعي وقال مالك الكلب
 عليه فمضى ويرد على ذلك من ربيعة وخالد بن زيد والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي
 ابن المنذر ويحكى ذلك من القاسم وسالم ومكحول وسعيد بن عبد العزيز لانه عاخر عن الصوم فاشبهه المرء في اذا مات
 قبل البراءة اذا مات قبل الاقامة والصبي والمجنون ولا شافعي قولان اعدا لا تجب الفدية عليها اجماع وجوب الصوم
 عليها اذا توفي تجب الفدية لكل يوم من طعام وهو الصبي وعدمه وجوب الفدية هو الفدية وجوبها هو الجدي في السجدة
 هي مستحبة هم دفعا للرجحان في كل يوم من طعام وهو الصبي والمجنون ولا شافعي قولان اعدا لا تجب الفدية عليها اجماع وجوب الصوم

لا بد عليه

لا بد وهو القضاء

على الترامي حتى

كان له ان يتكلم

والحامل والمرضع

واجبة على نفسها

ام ولدها انما

وقضتاهما للرجح

في مسأله

لِقَوْلِهِ مِنَ اللَّهِ:
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
لَا يَصُومُ أَحَدٌ
عَنْ أَحَدٍ وَلَا يَمْلِكُ
أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ

عليه صلوات الله عليه وسلم عن الشافعي رضي الله عنه عن كل صلاة مداوحي النوازل روي عن محمد بن الحسن ان قال تعبدت
لكل صلاة منين من صلاة وبقال الشافعي في القديم الصوم وعليها عنه الوسيلة ليعرف بحجوه وهو قول الزهرري وبني ثور
والكوفي ودود وهو قول طائفة من خلافة والحسن ايضا وعندهما يصوم الولي عنه صوم النذر هو مندوب ابن عباس
وعليه عني يوم رمضان ورواه الاثرم واختار ابن عثيمين ان صوم النذر كرمضان لا يصام عنه وقال احمد بن
الحسين بالولي بل كل من يصوم عنه يجزيه بقوله عليه الصلاة والسلام ثم اى القول النبي صلى الله عليه وسلم لا يصوم
امدح هذا الحديث احدش نافع غير فروع روى موقوفان ابن عباس وابن عمر بن الخطاب بن عباس رواه النسائي
في سنة الكبري في الصوم من رواية عطابن ابى سليمان عن ابن عباس قال لا يصيام احد من اصحابنا اليوم احد من احد
ولكن عليهم عند سكان كل يوم منين من صلاة وتحدث ابن عمر رواه عبد الرزاق في مصنفه في كتاب الصوم ما بين عن قتال
لا يصليان احد من احد ولا يصوم احد من احد استدلل اصحابنا في هذا الباب باروى الترمذي عن شعث بن سوار عن
محمد بن عبد الرحمن بن ابى ليلى عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله عليه وسلم مات عليهما يصوم ويكمل
يوم مسكين قلت وقال الترمذي ولا تؤذوه فما الامس بهذا الوجه الصحيح عن ابن عمر انه موقوف وضعفه عبد الحق في
احكامه حديثا شقيق وابن ابى ليلى وقال البيهقي في الحديث قال محمد بن ابى ليلى كثير اليوم وروي اصحاب نافع
عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قوله وروي ابو بكر الرازي في شرحه لمحمد الطحاوي قال حدثنا ابن نافع قال
حدثنا محمد بن بشير عن محمد بن عبد الله بن سعيد المستطيرق عن اسحاق الازرق عن شر مكين عن ابن ابى ليلى عن نافع عن ابن عمر
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مات وعليه رمضان فليصم عنه مكان كل يوم نصف صاع مسكين فان قلت رو
البخاري عن حديث عروة عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من مات وعليه صيام صام عنه وليه وروي
ايضا باسناد الى مسلم الطيليين عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال جاء رجل لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال
يا رسول الله ان امي ماتت وعليها صوم شهر افأفقيه عنها قال نعم فقيد الله ان ان يقضي تلك المرام من حديث مالك
الا طعام الذي يقوم مقام الصوم مما بناه دليل حديث ابن عمر واحديث ابن عباس فيمنته اضطراب لان في رواية
عطابن بجاء عن ابن عباس قالت امرأة للنبي صلى الله عليه وسلم ان اتيت ماتت كذا في الصحيح وفي رواية الحكم بن سعيد عن
ابن عباس قالت امرأة للنبى صلى الله عليه وسلم ان امي ماتت وعليها صوم مذكرة في الصحيح ايضا ولا يصح الاحتجاج
به على اننا نقول انها ذكر فيه القضاء وذلك يحصل بالا طعام فلا يراد الصيام فان قلت يروى عليكم الحج حيث يقضى
عن الميت قلت لا ايرا ولان كلامنا في العادة البنية فما للصحة والنج عداوة تتعلق بالمدين والمال ممبعا

اعتداد باب الصوم لان شرط الخلقة استمرار العجز عن شئ اى لان شرط كون الفدية خافيا عن الصوم في حق الشيخ الحسن
 دوام العجز فلما قدر على الصوم اتقى شرط الفدية وشمل هذا الاصل في التمسك به ليزم الحرج بتقاعف الصلوة فان كانت
 يزم الحرج ايضا في الشيخ الثاني لانه اذا لم يكن يوم مسكينا انصف صاع ثم قدر على الصوم فامر بتقضا الصوم وطلوبان
 الفدية ليزم الحرج لانه يقين ماله بلا فائدة وهو جرح قلت المعنى فيه ان الشيخ الثاني قد رعى الاصل قبل حصول المقصد
 بالتلف وهو استمرار العجز فقبل حكم الخاف هناك تدرج الاصل بعد حصول المقصد بالتلف فلا يصلح حكم الخاف كمن كفر
 بالصوم ثم بعد التيقن فان الوجوه لا يلزم في حق ما حصل الفراغ من الصوم من مات وعليه قضاء رمضان فادعى شئ من
 قرب من الموت فادعى بقضاء رمضان لان الاصل بعد الموت لا يصوم ثم وادعى لكل يوم مسكينا انصف صاع
 من براد صاع من تمر او شعير شش روى كذلك سليمان التيمي عن عمر بن الخطاب وادعى عاصم بن زرير عن ابي عبد الله
 في آخره وضمنا كالشيخ الثاني شش روى كذلك سبب العجز الكمال ثم لا بد من الاصل فان شئ من
 اذا ادعى ليزم الاطعام عنه على الولي من ثلث ماله وبقال مالك تجزيه الشار الله وانه لم يرض الا ليزم على الوسيلة
 الاطعام ومع هذا لو اطعم جاز الشار الله ثم نزلنا الشافعي شش فغناه الحاجة الى الاصل بابل ليزم الولي ان لم يرض عنه
 او لم يرض وبقال احمد وعلى هذا الزكوة شش اى وعلى هذا الخلاف الزكوة وسدس الفطر ليعنى ان الميت اذا اوصى
 بذلك ليزم على الولي اخرا لاجتماع الزكوة والنفقة ولكن اذا تبرع الوصى باخراج الزكوة وسدس الفطر حسابا
 وعند الشافعي رضى الفقهاء على عند يجب للاخراج وان لم يرض هم هو ميتة وشش اى الشافعي ليعنى ان الدين هو دين الميت
 شش لكل ذلك حتى مالى تجزيه الميتا بهم وكما ان دين العباد يخرج من جميع المال وان لم يرض شش فكل ذلك هذا
 هم وان شئ اى ان الاطعام الذى حل عليه قوله ثم عنه وادى عبادته ولا بدنية من الاختيار شش ولم يرض ان يتبرع
 بعد الموت هم وذلك شش اى الاختيار من الاطعام والوراثية لا تناس اى لان الوراثة هم جبريت شش
 اختيار فيها هم ثم شش اى الاطعام هم تبرع ابتداء حتى يتبرع الثلث شش اى من ثلث المال لميت وغناه الشافعي
 واحمد من جميع المال بدون الاطعام وتولى مالك لقولنا ولما كان الموت سقطا لعبادة في احكام الدنيا وانما شرط
 الاطعام فجاز من الثلث هم والصلوة كالصوم شش يعنى حكم الصلوة كما الصوم في نواز الاطعام عندهم باستحقاق الشك
 شش لان القياس عدم الجواز لان الصلوة لا توى بالمال حال الحيوة فكذلك العبادات الا ان شش استحقاق التجرى
 لما انما شبه الصوم من حيث كونها عبادة بدنية هم وكل صلوة توبة للصوم يوم يوم صحيح ولا بدنية عن الولي ولا يعشش
 اخره عن قول محمد بن سفيان قال يجب لصلوة يوم نصف صاع على قياس الصوم ثم رجع فقال كل صلوة فرض

لان شرط الخلقة استمرار
 العجز ومن مات عليه قضاء
 رمضان فادعى به الطعن
 عليه لكن يوم مسكينا انصف
 صاع من براد صاع من تمر
 او شعير كالتبرع عن الاداء
 في آخره وضمنا كالشيخ الثاني
 شش روى كذلك سبب العجز
 كمال ثم لا بد من الاصل فان
 شئ من ثلث ماله وبقال مالك
 تجزيه الشار الله وانه لم يرض
 الا ليزم على الوسيلة
 الاطعام ومع هذا لو اطعم
 جاز الشار الله ثم نزلنا
 الشافعي شش فغناه الحاجة
 الى الاصل بابل ليزم الولي
 ان لم يرض عنه او لم يرض
 وبقال احمد وعلى هذا
 الزكوة شش اى وعلى هذا
 الخلاف الزكوة وسدس الفطر
 ليعنى ان الميت اذا اوصى
 بذلك ليزم على الولي
 اخرا لاجتماع الزكوة
 والنفقة ولكن اذا تبرع
 الوصى باخراج الزكوة
 وسدس الفطر حسابا
 وعند الشافعي رضى
 الفقهاء على عند يجب
 للاخراج وان لم يرض
 هم هو ميتة وشش اى
 الشافعي ليعنى ان الدين
 هو دين الميت
 شش لكل ذلك حتى
 مالى تجزيه الميتا
 بهم وكما ان دين
 العباد يخرج من
 جميع المال
 وان لم يرض
 شش فكل ذلك
 هذا هم وان شئ
 اى ان الاطعام
 الذى حل عليه
 قوله ثم عنه
 وادى عبادته
 ولا بدنية من
 الاختيار شش
 ولم يرض ان
 يتبرع بعد الموت
 هم وذلك شش
 اى الاختيار من
 الاطعام والوراثية
 لا تناس اى لان
 الوراثة هم جبريت
 شش اختيار فيها
 هم ثم شش اى
 الاطعام هم تبرع
 ابتداء حتى يتبرع
 الثلث شش اى من
 ثلث المال لميت
 وغناه الشافعي
 واحمد من جميع
 المال بدون
 الاطعام وتولى
 مالك لقولنا
 ولما كان الموت
 سقطا لعبادة
 في احكام الدنيا
 وانما شرط
 الاطعام فجاز
 من الثلث هم
 والصلوة كالصوم
 شش يعنى حكم
 الصلوة كما
 الصوم في نواز
 الاطعام عندهم
 باستحقاق الشك
 شش لان القياس
 عدم الجواز لان
 الصلوة لا توى
 بالمال حال
 الحيوة فكذلك
 العبادات الا ان
 شش استحقاق
 التجرى لما انما
 شبه الصوم من
 حيث كونها
 عبادة بدنية هم
 وكل صلوة توبة
 للصوم يوم
 يوم صحيح ولا
 بدنية عن الولي
 ولا يعشش اخره
 عن قول محمد
 بن سفيان قال
 يجب لصلوة يوم
 نصف صاع على
 قياس الصوم
 ثم رجع فقال
 كل صلوة فرض

على جهة منبره صوم يوم وعن الشافعي رضي الله عنه عن كل ملة مداوتي النوازل روى عن محمد بن الحسن انه قال تعبدوا
لكل ملة مائة سنة من خطبة وقال الشافعي في القديم الصوم ويصلي عنه الوسيلة في نفعه يجوز وهو قول النزهي وابي ثور
والكوفي وادود وهو قول طاووس وقتادة والحسن ايضا وعند احمد الصوم المولى عنه صوم النذر وهو مذنب ابن عمار
ويطعم عنه في يوم رمضان ورواه الاثرم واختار ابن عثيمين ان صوم النذر كرمضان الا لصيام عنه وقال احمد هذا
الاختصاص بالمولي بل كل من يصوم عنه يجوز له قوله عليه الصلوة والسلام شئ ابي لقول النبي صلى الله عليه وسلم لا يصوم
امدني ولا يصلي احد من اهل بيته نذر عيب مرفوعا وروى سفيان عن ابن عباس وابن عمر حديث ابن عباس روى عنه
في سنة الكعبة في الصوم من رواية عطاء بن ابي رباح عن ابن عباس قال لا يصلي احد من اهل بيته ولا يصوم احد
ولكن يطعم عنه مكان كل يوم مدين من خنطة ورواه ابن عمر روى عنه الزاقي في مصنفه في كتاب الصوم عن ابن عمر قال
لا يصليمن احد من اهل بيته ولا يصوم احد من اهل بيته الا في هذا الباب باروي الترمذي عن شعيب بن سوار عن
محمد بن عبد الرحمن بن ابي ليلى عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله عليه وسلم في رجل مات وعليه صيام يطعمه بكل
يوم مسكين قلت وقال الترمذي ولا تعرفه مرفوعا الا من هذا الوجه والصح عن ابن عمر انه موقوف وضعة عبد الله في
احكامه من شبيب وابن ابي ليلى وقال البيهقي في الحديث قال محمد بن ابي ليلى كثير الوهم وروى اصحاب نافع
عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قوله روى ابو بكر الرازي في نسخة نسخة الطحاوي قال حدثنا ابن نافع قال
حدثنا محمد بن بشير عن محمد بن عبد الله بن سعيد المستعبر عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من مات وعليه رمضان فليطعم عنه مكان كل يوم نصف صاع مسكين فان قلت روى
البخاري من حديث عروة عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من مات وعليه صيام صام عنه وليه وروى
الفيضا باسناده الى مسلم الطين عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال
يا رسول الله ان امي ماتت وعليها صوم شهر افاتقته عنها قال نعم فدين الله اني اني اني قلت المراد من حديثه
الا طعام الذي يقوم مقام الصوم مجازا بدليل حديث ابن عمر واما حديث ابن عباس في منتهى قطار لان في رواية
عطاء ومجاهد عن ابن عباس قال قال النبي صلى الله عليه وسلم ان نعتي مات كذا في الصحيح وفي رواية الحكم عن سعيد عن
ابن عباس قال قالت امرأة للنبي صلى الله عليه وسلم ان امي ماتت وعليها صوم فذكرت اني ابيع ايضا ولا يصح الاجتماع
به عانا فنقول انما ذكرناه القضا وذلك يحصل بالا طعام فلا يراد الصيام فان قلت يروى عليكم انكم حيث يقضيه
عن الميت قلت لا يراد لان كلامنا في العبادات البنية فما العادة وان عبادته تعالى بالدين والمال جميعا

فهو له صلاته
عليه وسلم
لا يصوم احد
عن احد ولا يصلي
احد عن احد

ان شاء فيه وعذر فيها عاده والمرض عذري الايام كلها ذكر ذلك في الذبيحة وروى بشير عن ابي يوسف اذ كان منها
 في الثمار او ذراعتها رمضان لا يفطر وان افطر يصوم يوما مكانه لقوله عليه الصلوة والسلام ش ابي لقول الشيخ
 صلى الله عليه وسلم فطر واقتض يوما مكانه ش قال الا تراه في هذا ليس بجديث البني صلى الله عليه وسلم بل هو كلام
 الصحابي رضي الله عنه قلت هذا هو فاحش فقد رواه ابو داود الطيالسي في مسنده عن حديث ابي سعيد الخدري في
 قال صنع رجل طعاما وادعى رسول الله صلى الله عليه وسلم ففطره ففطره واقتض يوما مكانه وروى
 نحوه الدارقطني من حديث محمد بن النضر عن جابر بن عبد الله في قوله لقول اني صائم كل يوم يوما مكانه هم
 واذا بلغ الصبي او اسلم الكافر في رمضان ش ابي في يوم من ايام رمضان هم امسك بقية يومها ش وكذلك
 الحائض اذا طهرت والنفساء والجنون اذا افاق والمرضى اذا برأ والمساكين اذا اقام فكل هؤلاء في الامساك
 عن المفطرات سواء وكذلك كل معذور زال عذره بعد طلوع الفجر اما لوزال قبل طلوع الفجر لم يصوم وقولنا
 قال احمد في صحيح الروايتين وبعض اصحاب الشافعي رضي الله عنه والبولور وهو قول الاوزاعي واهن بن بنيه
 واسحق وابن الماسبيون وقال الشافعي في ذلك وادورن في سبب الامساك ولا يلزم لان هذا يخص الابرار يصوم
 لا ظاهره ولا باطنا فلا يلزم الامساك كما في حاله العذرهم قضاء لمجي الوقت بالشبهة ليعني قضاء في الوقت
 بالثبته بالعائدين ولا تعرض لنفسهم للثبته وفي النهاية اختلفوا في امساك بقية اليوم انه على طريق الاستحباب
 الا من فطر فكيف يجب عليه الكف عن المفطرات وقال الشيخ الامام الزاها الصغار رحمه الله اجمع ان ذلك على
 طريق الاستحباب انتهى وعلى قول ابن شجاع لا خلاف بيننا وبين الشافعي رضي الله عنه ومن معه من ووافوا ش
 ابي الصبي الذي بلغ والكافر الذي اسلمهم فيه ش ابي في اليوم الذي بلغ فيه الصبي واسلم الكافرهم لا قضاء عليهما
 لان الصوم غير واجب فيه ش وقال زفر وسحاق واهن في رواية يجب القضاء قيا على الصلوة واذا بلغ الصبي
 قبل الزوال لم يكن صائما فعلا اذا نوى الصوم في ظاهر الرواية لانه اهل للفطر بخلاف الكافر وعن ابي يوسف
 رحمه الله يجوز صومه من الغرض بخلاف الكافر قبل الكفر لانه عنه ولو اسلم في غير رمضان ولو نوى الصوم قبل
 الزوال كان صائما حتى لو افطر يلزمه قضاء وفي رواية الغنيتين لا يصح فطره ولا فرضا بخلاف خارج رمضان حيث يكون
 تفطرا في حق الصبي ولا يتعلق به الذم ومن في المحيط اذا اسلم بعد الطلوع لا يصح صومه لا فرضا ولا نفلا ولا يصح فطره
 وفي ظاهر الرواية لا يصح واذا قدم المسافر من سفره قبل الزوال وكان قد نوى الاضطراف نوى الصوم اثره
 وان كان في رمضان وجب عليه الصوم لزوال المرض في وقت اليته وكذا لو كان مقيما في اول الوقت فسا لا يلزم الفطر

لقوله صلى الله عليه وسلم
 افطر واقتض يوما مكانه اذا
 بلغ الصبي واسلم
 الكافر في رمضان امسك
 بقية يومها فضاء
 الوقت بالثبته ولو افطر
 لا قضاء عليهم
 لان الصوم غير واجب فيه

لو انما في منار رمضان ولو كان كل شيئا فنوى الصوم حيث يقع صومه عن اعراض الان الجنون اذ هو السبب موجب
 لا ينافي في اية الوجوب انما الصواب والكفر فنيان اية الوجوب هم واذا نوى المسافر الاطفار ش يعني في غير رمضان
 بديل توليها ليعود وكان في رمضان هم ثم قدم على المصنف اى صرحه قبل الزوال فنوى الصوم بانه الان
 السفر لا ينافي في اية الوجوب ش اى وجوب الصوم وهذا صحيح اذ هو في السفر هو ولا يحتمل الشرح لانه لو لم يصح
 وكان في رمضان ش اى وكان المسافر الذي نوى الاطفار وقد تم صومه قبل الزوال في رمضان قال النكاري
 في الكرامين المصنف لان ما قبله الصافي مسافر قد تم صومه قبل الزوال في رمضان بانه لا يحتمل القول لان السفر لا ينافي
 اية الوجوب وش هذا الكلام لا يستعمل في مثل قلت قال الشافعي ان المراد من قوله واذا نوى المسافر الاطفار
 في غير رمضان كما ذكرنا من قريب فهذا هو محل كلام المصنف على النكاري وكان الاكل ان الاول في غير رمضان
 واذا شئت في رمضان فلا يلزم تكرار القول تاج الشريعة رحمه الله قوله واذا نوى المسافر الاطفار ثم قدم على المصنف قبل الزوال
 فنوى الصوم المكان مراده من هذا الصوم تطوعا فيكون من الوجوب في قوله لا ينافي اية الوجوب بالبوت وكان
 هذا معينا لما رواه الوجوب الاصطلاح واما قلت كذلك لانه ذكر لعبه وكان في رمضان انتهى قلت يكن الورد
 بالشرح الاول في التعليق الاترازي في دعواه النكاري في كلام المصنف فليعامل مع فعله ان يصوم في الزوال المرض
 ش وهو السبب من في وقت الية الاترازي انه لو كان قريبا في اول اليوم ثم سافر لايام له الفطر ترجيها لاني اقامته
 ش على جانب السفر لعمرو فند على اقامته التي هي الاصل من هذا الاولى ش يعني يترجح اقامته الاولى وبها الاولوية
 ان المرض في يوم السفر قائم في وقت الاطفار في تلك المسئلة ومع ذلك لم يوجب له الاطفار فلا ينافي في هذه المسئلة
 وجوبه ليس بقائم فيها وليم الا انه ش اى الان المراد المذكور هو اذا غطى المسلم ش يعني في مسئلة الذي انمر
 ومسئلة اعظم الذي سافر من ايامه انما هو لقيامه بثبته ليس ش هو السفر لان في الاصل من سبب الفطر في وقت
 بالسبب موجب لكانه يكون موثقا بثبته مسقطا لكانه وان لم يصير الفطر مباحا له بغيره النكاح الفاسد بان ساقط
 لاني انما كمن سببي للموتى من اعمى عليه في رمضان لم يقض اليوم الذي حدث فيه الا بما يوجد الصوم فيه وهو الاساس
 المقرون بالنية اذا انظر وجوده ش اى وجود النية هم منه ونقض ما بعده لانعدام النية ش اى حتى ما بعد ذلك
 اليوم الذي حدث فيه الا بما لعدم النية فيه لان انما يمنع وجود النية ولا يصح التوهم بدونا ولو كان الرجل للنبي
 انمى عليه في رمضان من نكاحه اتحاد الفطر في رمضان او كان سافرا فيقضي الكل لعدم النية في الكل هم وان اعمى
 عليه دل اية منه قضاء عليه يومه تلك الية لانما ش اشار به الى قوله لوجود الصوم فيه وهو الاساس المقرون

وإذا نوى المسافر الإفطار

ثم قدم المصطفى الزوال

فتوى الصوم الجزء ١٤٨

اهلية الوجوب ولا مصلحة

الشرع والكان في رمضان

فعلية ان يصوم لمزوال حرف

في وقت الفة الاقوى انه

لوکین مقیمہ اول البہم ثم سافہ

لا بأس به الفظة حمداً

الاقامة فهذا اولى الامانة

والله اعلم

آية الله في الدنيا والآخرة

حیاتیات کی تعلیم میں نئی تہذیب

في رمضان لم يقص يوم الله فيه

حَدَّثَنِيهِ الْأَعْمَاءُ لَوْ جَوَّازُ الْقَوْمِ

وهو الإمساك الممنون باليد

إذا العلم وجودها منتهى وفي

ما بعد لا تقدم اليه وان

اتمنى عليه اول ليلة من

فضاء كله غير يوم تلك الليلة

وقال مالك لا يفيض ما بعده
 لأن صوم رمضان عند
 شاذي بنية واحدة بمنزلة ^{أحد} ^{أحد}
 وعندنا أكبر من البنية لكل يوم
 لأنها عبادات متفرقة لأنه
 يتخلل بين كل يومين ماليس
 بزمان لهذه العبادات متفرقة
 انما كانت من اعمى عليه في
 رمضان كل قضاء لا يقع من
 يصف القوي ولا يزال الحجي يصير
 عزاً في التخفيف في الاستطاعة من
 جن في رمضان كل لو يقض خلافاً
 شوبهه بالانها ولثان المسقط
 هو الحزم والتمسك لا يستوعب الشهر
 عادة فله هو المحزون يستوعبه
 فيتحقق الحزم وان افان المحزون

[illegible]

ومن لم يسنق رمضان
كله فهو صوما ولا فطر عليه
فصاؤه وقال زفر بن رادي
صوم رمضان بدون
النية في حق الصحيح
لان الامساك مستحق
عليه فعلى ابي وجبه يؤديه
يقع عنه كما اذا اوجب كل
النصاب الفقيه ولان المستحق
الامساك بحجة العبادة ولا
الابالية وفي حجة النصاب
وجد نية القرية على هام
في الزكوة ومن اصبح غداؤه
فكله ككفارة عليه من حجة
وقال زفر عليه الكفارة لانه
لا يتاوى بغير النية عند
وقال ابو يوسف ومحمد
اذا اكل قبل الزوال لعجب
الكفارة لانه فوت
امكان التحصيل

كالصبي ولا رواية عن ابي حنيفة رحمه الله واختلاف فيه التفرغ على قياس مذهبه والاصح انه ليس عليه
قضاء راسخه وبه قال ابن المنيون المالكي وفي البدائع المجنون العارضي اذا افانق في اوله او في وسطه
او في اخره ففقه جميعه وفي الاصل روي عن ابي حنيفة رحمه الله انه سوي بينهما من لم ينو رمضان
الصوم او لم فطر افعليه فضاؤه شش هذا المسألة من خواص الجامع الصغير ثم لا بد من التاويل لهذه المسألة
لما ان ذلك حال المسلم كانه يوجد البنية الا ترى ان من اعتمر عليه بعد غروب الشمس من الليلة الاولى
من رمضان انه يعبر سائرا في يومه لم يعرف منه نية الصوم ولا الفطر لما انا حملنا امره على النية على
ظاهر حاله قال السفناني ثم قال مشايخنا تاويل هذه المسألة ان يكون رمضان او مسافرا ومنشكا اعتداه
في رمضان حتى لا يصلح حاله وليلته على الغزوة ونية الصوم كذا ذكره فخر الاسلام رحمه الله وم قال زفر بن رادي
صوم رمضان بدون النية في حق الصحيح التميمي بن الوثنجاء موالذي روي هذا القول عن زفر وروى في
عطا ومجاهد واستجدوا هذا من زفر رحمه الله وكان الكرخي يكره ان يكون هذا مذهبه عند قبوله فيه انه يتاوى به
ومر قول مالك واسحاق ورواية عن احمد وانما قيد بالصحيح والتيمم لان المريض والمسافر لا يلزم من ائتمت
هم لان الامساك مستحق عليه فله ان يوجبه ويوقع عنه شش لانه يتبين باصاه وصفه يتبين الله عز وجل فله ان
يلزم تعيين الوصف لم يلزمه تعيين العمل لانه يتبينهم كما اذا اوجب كل النصاب من الفقير شش فانه لا يفتقر
هم ولان المستحق الامساك بحجة العبادة ولا عبادة الابالنية شش لقوله عليه الصلاة والسلام انما
بالنيات ومن في سبيل النصاب وجديته القرية على امر في الزكوة من بائنا العمل وجديته القرية كما تارة
العمل الا ترى ان من وجب فقير شيئا لا يملك الرجوع لمحصل الثواب له فان قلت اعطاه النصاب لفقير واحد
للكفارة باطل عند زفر فكيف ذكر الجواز هنا على مذهبه قلت قالوا جاز ان يكون المراد منه اى على مذهبكم وقيل تاويله
ان يكون الفقير مديونا فعند ذلك يجوز اداء النصاب زكوة بالاتفاق ومن الصحيح غير ذلك اى حال كونه فقيرا
هم للصوم فكل الكفارة عليه ابي حنيفة رحمه الله شش سوا كل قبل الزوال او بعده وكذا لو جامع ولقول ابي حنيفة
رحمه الله قال مالك والشافعي والحمد لله وقال زفر عليه الكفارة لانه يتاوى عنده بدون النية شش لانه
ليست بشره وقال الشافعي والحمد لله لم يفتقر الى العمل قبل الزوال لعجب الكفارة لانه فوت إمكان
التحصيل شش اى تحصيل الصوم لان قبل الزوال يجب حكم الامساك موتوق على ان يصير صوما قبل نصف النبا
فصار باكره مقبولا مكان تحصيل الصوم لانه الزوال فاما كونه فوت على ذلك فلا يصير مقبولا فالكفارة عليه وقال ابو بكر

عن الصوم
قال واذا نحر
وهو يظن ان
البحر لم يطلع
فاذا هو قد طلع
او افطر وهو يظن
ان الشمس
قد غربت فاذا
هي لم تغرب
امسك بقية
يومه قضاء
لحق الوقت بالحق
الممكن او نفيا
للتعذر وعليه القضاء
لان حقهم مضمون
بالمشاكل في الرضا
ولا كفارة عليه
لان الجناية فاقتر
لعدم النص
وقه قال غريب
ما جاز ان لا يتم
قضاء يوم علينا
بسير

عن الصوم من اى مثل تحقق المانع عن الصوم اراد ان المانع من التمتع تحقيقه كان المانع من الصوم تحقيقه وذلك لان
هرامه كان بالشيء من العبادة العظمى من اهرامه والصلوة بين يديه اليك كرهه لشيء من عبادة العظمى قالوا السحر من اهرامه
السحر قال واذا تسوى قال القدورى م وهو يرى من شمس البصر والارض والسموات والارض والسموات والارض والسموات
والمراد من الظن غايته الظن حتى لو كان شكك في كفارة كذا ذكره الامام حميد الدين الضرير جاز في الدين السحر في مستغنى
قال الترازى وذلك لا يجمع على الطلاق ان الرواية في كل المتشاكلات ذلك لا ترى الى ما ذكر في شرح المحار
رحمه الله لو شك في طلع الغروب لا يفضل لان التيسر فان تسرع الشك لم يفسد يومه ولا قضاء عليه لانه في اليقين من الليل
وشك في النهار والاصل ان اليقين لا يرد بالشك لا اذا سحر او كبر الله ان الغروب وقت السحر وجعل اليقين
اليقين ثم قال كذا ذكر في كتاب الصوم ان الغروب لا يفسد يومه ولا قضاء عليه لانه في اليقين من الليل
لم تغرب امسك بقية يومه فصار الحق الوقت بقدر الممكن او نفيا من اى لاهل الفهم لم يفسد يومه فصار
غدا رب اتهم الناس بالفسق والتحرر عن موافق التهمة واجب بالحيث تم وعليه القضاء من غدا لان اليقين يقطع
والجواب ما صحق بن راجية وادود والمزني فان عندهم لا يجب عليه القضاء لان صومه لا يفسد من لانه من اى ان
قوات الاداء من حق مضمون باشل من شرعا فاذا فوته قضاءه من كفى في الرضا والسماق من اى كفى في الرضا
والسماق بقدره والسماق بقدره وسومه ولا كفارة عليه لان الجناية فاقتر عدم التقصير من غدا ولا يفسد يومه
الكفارة م وفيه من اى مثل اقلنا م قال عمر بن الخطاب رضى الله عنه ما تجافنا لاثم وقضاء يوم علينا سير من قال
الترازى في شرحه هذا رواه ابو عبيد في كتاب غريب الحديث عن ابى معاوية عن العباس عن زيد بن وهب عن عمر
رضي الله عنه انه افطر في رمضان وهو يرى ان الشمس قد غربت ثم نظر فاذا الشمس طالعة فقال عمر رضى الله عنه ان
ما تجافنا لاثم اى ما لنا اليوم لا تعدنا ونحن نعلمه وكل ما يابل فهو متجاف جنت قال تعالى فمن غاف من موطن جنتا
سبلا ما قولنا نقضينا وبل قال ليقول كان الشمس طلعت فاقتر عدم القضاء روعا لانه لا يملك ان يلقى باليكن
يوم ليس عليه ولا كفارة عليه لانه لم يفسد يومه فصار الحق الوقت بقدر الممكن او نفيا من اى لاهل الفهم لم يفسد يومه
رحله بعد ما صحق من رواية عند الثقات ما ورد في بعض نسخ السند في كذا اعيان افعال ليس يصحيم وقد اوردوا في شرح الحديث
ان عمر رضى الله عنه في فطرهم اصحابا يومه الموز ان لما ذكره قال الحسن بن الميمون كان اعيان افعال ليس يصحيم وقد اوردوا في شرح الحديث
ولا قضاء لاهل اى ما لنا اليوم لا تعدنا ونحن نعلمه وكل ما يابل فهو متجاف جنت قال تعالى فمن غاف من موطن جنتا
سبلا ما قولنا نقضينا وبل قال ليقول كان الشمس طلعت فاقتر عدم القضاء روعا لانه لا يملك ان يلقى باليكن
يوم ليس عليه ولا كفارة عليه لانه لم يفسد يومه فصار الحق الوقت بقدر الممكن او نفيا من اى لاهل الفهم لم يفسد يومه
رحله بعد ما صحق من رواية عند الثقات ما ورد في بعض نسخ السند في كذا اعيان افعال ليس يصحيم وقد اوردوا في شرح الحديث
ان عمر رضى الله عنه في فطرهم اصحابا يومه الموز ان لما ذكره قال الحسن بن الميمون كان اعيان افعال ليس يصحيم وقد اوردوا في شرح الحديث

ج

من اخلاق المسلمين لا يفطروا تاخير السجود والسواك سبق هذا الحديث اخبرنا الطبراني في معجمه عن شاذان بن محمد بن محمد بن
 العبادي عن شاذان بن سليمان بن حرب عن شاذان بن زيد بن علي بن ابي العباس عن سفيان بن عيينة عن ابي العباس عن ابي
 ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 ابن ابي شيبة في مصنفه عن قتادة بن ديارق عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 روى عن الحسن البصري قال ثلاث من اخلاق المسلمين تعجيل الفطر وتأخير السجود ووضع اليدين على الشمال في الصلوة
 ولهم كلام احسن اشرح في حال هذا الحديث غير ان كلامهم قال لقوله صلى الله عليه وسلم هذا الاترازي سمعته ابي بصير قال
 السفاني بعد ان ذكر الحديث مجرد اوافي المنافع وذكر وضع اليدين على الشمال في الصلوة مكان السواك ولكن ما ذكرنا من موافقة
 لما ذكر في المبسوط وروى البيهقي من رواية ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم ان قال المأمثلة الانبيا
 امرنا ان نعجل الفطران ونؤخر السجودنا ونضع ايدينا على شمالكنا في الصلوة ورواه ايضا كذا من رواية ابن عمر رضي الله عنهما
 ومن رواية ابي برة رضي الله عنه ثم قال كل هذا ضعيفة فان قلت على تقدير صحة يدل على ان تاخير السجود واجب اذا كان خيرا
 واجبا يكون السجود ايضا واجبا قلت الحديث الذي في المتن يدل على انه مستحب وسنذكر بعد هذا الحديث وفي المحيط
 السجود وسنذكر في الباب الرابع سنة فاذا كان نفس السجود مستحبا وسنذكر في كتابنا ما ذكرنا من فائدة تأخير السجود
 اخبرنا عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 وقال ابو بصير في كتابه في طبع الفجر عجل الاكل الشراب الجماع حتى يتحقق الفجر قال لم يقل حدثتكم به الا انكم
 عليه القصدون ان عمر رضي الله عنه قال كان الرسول صلى الله عليه وسلم هو ذاك ليل اوابن ام كلثوم قال لم يكن منبها الا
 ان نزل هذا ويرى في هذا رواه البخاري في مسلم وعنه بن ثابت رضي الله عنه قال سمعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ثم قمنا الى الصلوة قلت كم كان قد راى بينهما قال تسعين آية رواه البخاري في مسلم فان قيل ما وجه تأخير السجود من اخلاق المسلمين
 فخصوا بابل الاسلام فان النبي صلى الله عليه وسلم فرق بين صيامنا وصيامهم اهل الكتاب بابل السجود اجيب بوجاهة ابن جرير
 ايضا احدهما ان يقال لا نسلم انه لم يكن من التمسح بوجاهة ان يكون ونحوه لا تعلم والاشارة عليه الصلوة والسلام قال ثلاث
 من سنن المسلمين اى ثلاث من اعمالهم فلا يلزم منه ان يكون لكل واحد منهم ثلاث فحصل الجواز ان يكون
 كل واحد منهم مخصوصا بصلته كما يقال للعلماء حصول حجة في البحث والمنظرة والتصنيف فلا يلزم من ان يكون
 الكل مجتمعا في واحد ورايت حاشية نسبت الى شيخنا علام الدين السبكي رحمه الله وحي انه قال الاخصية في الوجاهة
 ان يقال الام في المسلمين للنفس فلا عذر فيكون من اخلاق منبها صلى الله عليه وسلم لان الجنس يعبد على قوله

من اخلاق

المسلمين

تعجيل الفطر

وتأخير السجود

والسواك

او يكون ذلك من خواصهم والمد العلمم الا انه اذا شك في الفجر شرب فوجد ترك الشرب هو المتيقن لا حرام او غير
 في الحرام ومع هذا لا يجب عليه ذلك كما ينبغي ان كان من صغره شرب اي معنى الشك هم تساوي المتقين فلا يفضل ان
 يدع اكل تجزأ الحرم شرب قبل هذه العبارة فيما ساقه لان الظن رجحان الافتقار وعلقت كبريا لعل عنده
 على طواع الفجر طواع الفجر اجاب على الفجر لعل والظن هو الرجحان وهو اذا تساوى وان مراد بذلك تساوي
 الامتين فلا يفضل ان يدع الاكل والشرب بل يجب عليه ذلك شرب اي ترك الشرب هو المتيقن لا حرام او غير
 عليه ذلك متساوي في امر الدين هم ولو اكل فصومه تام لان الاصل هو الاكل في رواية عن مالك بسطل صدر
 في الغرض انما استبان الفجر قد طلع ومن ابى منعه ثم اذا كان في موضع يتيسر الفجر او كانت الليلة مقمرة او متغيرة كان
 يضر عليه وهو يشك لا ياكل ولو اكل فقد اساء شرب رواها الحسن عن ابي حنيفة ثم لقوا عليه الصلوة والسلام شرب
 اي لقوا النبي صلى الله عليه وسلم ومع ما يريكم الى ما يريكم قال السفناني وتبعه الكاكي فان الكذب رتبة وان
 الصلوات طائفة ولم يذكر من رواه من العبارة ولا من خرج من الائمة والافاضل في الاماكن فاما ما ذكره
 وليس هذا من ادب الشرح وليس في ذلك لاس من الغفر قلت هذا الحديث رواه الترمذي في كتاب الطب النساء في
 الاثر عن ابي الجون اسعدى قال قلت للحسن بن علي رضي الله عنه ما حفظت من رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال حفظت من روى ما يريكم في ما يريكم روى الترمذي فان الصدوق طائفة والكذب رتبة وقال الترمذي حديث
 حسن صحيح ورواه ابن حبان في صحيحه والحاكم في مستدركه وقال صحيح الاسناد ولم يجزها به ورواه الطبراني في الصغير باسناد
 الى عبد الله بن عمر بن نافع عن ابن عمر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الخصال بين الحرام بين
 قول ما يريكم من رابره باسناد الائمة الشك التهمة اي ومع الشك لا يجوز ان يجعل نيك الائمة وهي في الاصل تلقى بنفس
 سكنت والطمانتهم وان كان الكبر اياه اكل والفجر شرب اجمي المال ان الفجر طالع فغايتة فداءه شرب اي فداء
 ذلك اليوم هم على ان لا يراى وفيه الاحتياط لا شرب لان قضاءه ليس عليه ولي من قضاءه عليه وعلى طاعة
 لا قضاء عليه شرب وفي الاضاح هو الصحيح لان المتقين لا يزال الامتلاء شرب لان الليل هو الاصل فلا يغفل عند
 المتقين وكذا روى عن ابي يوسف رحمه الله وجعل هذا في الكتاب طاعة الرواية هم ولو علم ان الفجر طالع لا كفارة
 عليه شرب اي لو غفل طالع الفجر فداءه اكل وفي الكبر اياه ان الفجر طالع لا تجب عليه الكفارة هم لا ينبغي
 الامر على الاصل شرب لان الليل هو الاصل هم فلا يتحقق العمدة بجمش استحقاق الفصد على الاطلاق
 سنة رمضان ظهور طالع الفجر فلا تجب الكفارة سنة فبعض الشئ عمدة بجمش النون وسكون الهمزة كالماء

الا انه اذا شك في الفجر
 ومعنا وتساوى الظنين
 الا فضل ان يدع الاكل
 فخر زاعن الحرم ولا يجب
 عليه ذلك ولو اكل فصومه
 تام لان الاصل هو الليل
 وعن ابي حنيفة اذا كان
 في موضع لا يستيقن الفجر
 او كانت الليلة مقمرة او
 او كان يصعب عليه وهو يشك
 لا ياكل ولو اكل فقد اساء
 لقوله عليه السلام من لم يدر
 الى ما يريكم وان كان الكبر
 ان اكل والفجر طالع فعليه
 قضاءه ولا يغفل الرواية
 الاحتياط على طاعة الرواية
 لان المتقين لا يزال الامتلاء
 ان الفجر طالع لا كفارة
 لانه بنى الامر على الاصل
 فلا يتحقق العمدة

المقدمة الحديث من وجوه واراد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذ انسى احدكم ما كل
او شرب فليتم صورته فانما اطعم الله وسقاه علمه من اى وعلم معنى الحديث وجوانه لا يفسد هم هكذا
شس المصنف هكذا لك لا تجب عليه الكفارة في رواية عن ابي حنيفة وفي رواية الحسن بن عمار من رواية ابي حنيفة
عن ابي حنيفة رحمه الله انه سئى اى الكفارة من حيث كذا اعتناش اى وكذا روى عن ابي يوسف رحمه الله
ومحمد ان الكفارة تجب من لانه لا اشتباه من اى في معنى الحديث لانه لما علم معنى الحديث علم ان القياس
تتروك به فلم يشبه عليه الحمل من فلا يشبه من اى حتى يشبه وبين الشبهة المبرزة في اسقاط الكفارة لان فلان من
بالحديث من وجه الاول من اى وجه المذكور الاول وموعد من وجوب الكفارة من قيام الشبهة الحكمية بالنظر في اعتبار
من اى الشبهة وهي شبهة الحمل وهو العلم لان الشئ لا يتجى مع فوات ركز لياوى في هذا الاصل والاصل
العلم فلا تجب الكفارة خصوصاً اذا تأيدت تلك الشبهة باختلاف العلماء فان عند مالك بن النضر وابن كتيبة
يف علمه بالاكل ناسيا وهو اختيار محمد بن مقاتل الرضى من اصحابنا واختلاف العلماء يورث الشبهة وقال
المجربى بالميزمة الكفارة وان كان عالماً لان الشبهة تملك في الحمل باعتبار عدم ركن العلم حقيقة وفي مثل
الشبهة العلم لياوى الجمال كالاب اذا طلى جارية ابنه لا يميزه المدس او علم مرتبة او ان العلم له وهو من
قوله من لا يشئ العلم كلى الاب جارية ابنه من يجوز فيها لا تشئ التذكير باعتبار عدم التمييز الذي فيه الى القياس من
التأنيث باعتبار عدمه الى شبهة التحقيق في سقوط العلم عن الاب في الصورة المذكورة ان قوله عليه السلام
انت وذاك لا يملك يقضه ان يكون مال الابن لملك الاب لكن انتفى ذلك دليل آخر فقيمت الاضافة
مؤثرة الشبهة وهي شبهة الحمل فاستوى فيها العلم وعدمه فلم تجب الجزاء لانتفاء الشبهة الى اصل هم ولو اعتبر فظن
ذلك من اى الاحتياط من يفرضه ثم اكل شهراً شس اى قصد اهم فعليه القضاء والكفارة لان العلم لا يستند
دليل شرعى من اى لان ظن التحريم يستند الى دليل شرعى متى سقط عنه الكفارة فان الجملة كالنقد
في خروج الدم من العروق والقصد لا يفسد وكذا الجملة وقد صح في الزمارة ان النبي صلى الله عليه وسلم اجتمع
موم واتهم ومهاجم فدل بما على ان الجملة لا تغفل النعائم هم الا اذا افتاء فتية بالفساد شس اشتد من قوله
والكفارة لىنى لا تجب الكفارة على المحرم اذا اكل بعدا افتاء فتية لفساد وصوره بالجملة وقال الحكماء فتية من الجملة
لان عندهم لا يغفل المحرم والجور بغاير فقرة عليه الصلوة والسلام انظر المحرم والمجتموع وقال المجربى فتية طر ان الفتية
من يوفى الفتوى وليتدلى قوله في البلدة ولا يجزى لغيره وكذا روى الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله عنه وابن

بغض الحديث علم

فكذلك في ظاهر الرواية

وعن ابن حنيفة انه تجب

وكن اعنيها كذا لا يشبه

فلا يغيبها وجه فتية

قريب لم لا يغيبها

الحكمة بالنظر الى

القياس فلا يتجه

بالعلم كولى الاب

جارية فحاشا له

وطن ان ذلك يفسد

اعظم اكل تعدد

عليه القضاة لا يفتا

لان الظن ما يستند

الى دليل شرعى الا

اذا افتاء فتية بالفساد

عن محمد بن بشر بن الوليد عن ابي يوسف رحم الله ان الفتوى دليل شرعي في حق الله لان العالم كله يرجع الى فتوى الفقيه وقد اختلف الفقهاء فيه فصار ذلك عندنا في الشبهة صوم وبلية الحديث من ومنه قوله عليه الصلوة والسلام افطر الحاجم والمحجوم فمن اعتمد من شئ الحديث من كذا كذا عند محمد من شئ اي انجب الكفارة من لان قول الرسول صلى الله عليه وسلم شئ بان من لا يزل عن قول ان شئ من بيان فها ان قول المعنى بانظر الحاجم يكون عندنا في سقوط الكفارة فنقول الرسول صلى الله عليه وسلم سوفيق كل قول اولى بان يكون عندنا في عدم جوب الكفارة من وعن ابي يوسف خلاف ذلك من شئ اي خلاف المذكور عن محمد ومباروي ابن سماعة وشبر عن ابي جهم لم يرد اذ انظر الحجة الحديث عليه نص الكفارة من لان على العالم الاقتراد بانفساء يوم الابدان في حق الله في حق الله الا حديث من شئ يعني العالم اذا سمع حديثا ليس له ان ياخذ ظاهره لانه لا يتأكد في معرفة احواله لانه قد يكون من شئ او من رواه عن علي بن عماره من فان عرفنا تأويله من شئ اي تأويل الحديث من تجب الكفارة لانفساء الشبهة من شئ حاصل المعنى ان العالم اذا بلغ الحديث ومن قوله عليه الصلوة والسلام افطر الحاجم والمحجوم وعرفنا تأويله ولم يمتعه فكل بعد ذلك عندنا في عدم الشبهة وتأويله ما ذكره الطحاوي في شرح الآثار باسناد الى ابي انا الصنفاني قال انما قال النبي صلى الله عليه وسلم افطر الحاجم والمحجوم لانها كانتا متباينتين حتى حبطا بها فافطره فصار كما لم يظن لانها افطر الحقيقة والمحجوم هو عقل بن سنان قيل ان النبي صلى الله عليه وسلم مر به وجماعا معه وبه اثبات آخره فقال عليه الصلوة والسلام افطر الحاجم والمحجوم اي فطره بما صنع به فوقع عند الراوي انما قال افطر الحاجم والمحجوم فغير الواو على ان المحجوم مفعول فاعتمد به هذه رواية والرواية المشبهة بالواو على ان المحجوم عطف على الحاجم من قول الاوزاعي رحمه الله لا يورث الشبهة كما لفة القياس من شئ هذا جواب عن سؤال سفيان بن عيينة قال لانفساء انفساء الشبهة ذلك وحده بل قول الاوزاعي في ذلك شئ لهما ايضا فبقوله ان الجاهل فطر الصائم قال احمد ايضا فاجاب بان قول الاوزاعي لا يورث الشبهة في سقوط الكفارة لاني لفة القياس وهو ان الفطر ما يزيل لا ما يوجب لا يقال في عبارة تناقض لانه قال الا اذا اثناء ففقه ففتواه لا يكون الا بقوله ثم قال وقال لا يورث الشبهة والبيان في هذا الباب لا يكون الا ما خلف القياس فكيف يكون شبهة من غير الاوزاعي ودون القول ذلك بالنسبة الى العالم وبه بالنسبة الى من عرفنا تأويله واسم الاوزاعي عبد الرحمن بن عوف بن ابي عثمان من الاوزاعي وعنه ابن من جده ان وقال الواقدي رحمه الله كان ليكن بيروت ولبه بالجماعة مات بميت سنة سبع وخمسين واثني وسبعمائة سنة من ولواكل بعد ما اختلفت ففعله انفساء الكفارة

لان الفتوى دليل

شرعي في حقه ولو

بلغه الحديث فاعلم

فكان لك عند محمد لا

لان قول الرسول عليه

لا يزل عن قول المفق

وعن ابي يوسف لا

خلاف ذلك كان

على العالم الاقتراد

بالفقيه بعد الابدان

في حقه ان معرفة الاحاد

وان عرفنا تأويله تجب

الكفارة لانفساء الشبهة

وقول الاوزاعي لا يورث

الشبهة لانه لفة القياس

ولو اكل بعد ما اختلف

ستعد فعليه القضاء

والكفارة

ولما ان النسيان يلبس
وجود لا وهذا نادرا
الكفارة لانعدام الحجابة
فصل في حجابة الجبهة
على نفسه واذا قال الله
على صوم يوم الخمر افطر
فهو القدر صحيح عندنا
خلافه لا في الشافعي
هما فيكون انه قد عاوه
معصية لورود النسي
عن صوم هذه الايام
ولما انه نذر بصوم
في العيد وهو ترك
اجابة دعوة الله تعالى
فيصم بغيره ما كانه ففعل
عن المعصية المحلولة
يقضي استعاطا للواجب
وان صام فيه يخرج
عن العدة

التي تختلف الناموس والمنعوم لما ان النسيان يلبس وجوده من نفيته الى الحج ولا يصح الجماع بالناسي صوم هذا
اي تمام الناموس والمنعوم من نادرش فالقضاء لا يفتي الى الحج ولا تجب الكفارة لانعدام الحجابة من عدم المقصد
ويقول زفر الشافعي قال ابو حنيفة رحمه الله في رواية ابو ثور وعلى هذا الخلاف اذ حسب الماء في حلق الصائم ثم
ثم فصل فيما يوجب عليه على نفسه من ايجاب الشفط على نفسه لما فرغ من بيان ما يوجب العدة
شرح في بيان ما يوجب العدة على النفس من ايجاب العدة بوجوب ايجاب الله تعالى في الشهادة وانما حصل ما ذكره شافعي ان
النذر لا يصح الا بالاثبات شرط في الاصل لا اذ اقام الدليل على خلافه احد بان يكون الواجب من جنس الواجب العدة
والثاني ان يكون مقصودا لا وسيلة الى التمام لا يكون واجبا عليه في العمل او في بيان الحال فلذلك لا يصح النذر لبقاء
الريض لانعدام الشرط الاول ولما لا يوجب العدة السلاوة لانعدام الشرط الثاني ولا بصلوة الظهر وغيره من المنفردات
لانعدام الشرط الثالث فان قلت يشكل على هذا النذر بالحج ماشيا والاعكاف واعتناء الرغبة حيث تجب به الاشياء
بالنذر مع ان الحج بعقده الشئ غير واجب فخرنا وكذا لك نفس الاعكاف من غير مباشرة بسبب وجوب الاعكاف
غير كونه لك لا عتاق قلت هذه العدة من المستثنى الذي قام الدليل على وجوب بخلاف القياس صوم واذا قال الله على
صوم يوم الفطر فطرش لان الصوم فيه منى عنه موقفي من لان مشروعية الصوم لا تقتضي بين صوم وصوم فالصوم
في ذات عبادته لان فيه انما المنفعة مدغرة على وتطهيره ولكن قطع الصوم هذا اليوم منى عنه يجب اتساقه فمد النذر
سحق كونه نذرا باجتهاد مع يجب لنفسنا وسياة الام خلافا لزو الشافعي من وماك احد وهو قول ابو حنيفة رحمه الله
في رواية ابن المباركة عنه وقال ملك لو نذر صوم يوم قدوم فلان نعم يوم العيد قال بن عبد الملك يقتضيه في حال
الشافعي رضي عنه العدة صوم هاشم اي زفر الشافعي رضي الله عنه ما يقول ان نذر من اي نذرهم ما هو
معصية لورود النسي عن صوم هذه الايام من وجوب يوم العيد واليوم التشريق واشار بهذا الى حديث عمر رضي الله
اخيه البخاري وسلم عن عبيد قال شهدت الجدة عمر رضي الله عنه قبل الصلوة قبل الخطبة ثم قال ان سوال الله
صلواته عليه وسلم منى عن صيام يدين اليهودين ما يوم الاصحى فشاكلون من ثم نسكهم ما يوم الفطر فطرهم من صيام
هم ولما ان نذر الصوم مشروع من النظر الى نفس الصوم ولكن اقتران بالنسي من والنسي غيره من اي لمضى في
هم ومترك اجابة دعوة الله تعالى من لان الناس لضيقات الله تعالى في هذه الايام من فصح نذرهم من لان نذر
غيره لا يمنع صحة من حيث ذاته هم لكنه يطرأ اقتران المعصية بالمادة من وهي النسي المذكور ثم يقتضي استعاطا للواجب
من اي الاصل استعاطا للواجب وهو النذر وان صام فيه من اي في يوم النحر من النذر من اي صومه

ثم لانه اياه كما التزمه من كما اذا نذر ان يصل على طلوع الشمس السلي في وقت آخر فاذا سلى في ذلك الوقت خرج
 عن كسبه لانه اياه كما التزمه من وان نوى يمينا شئ يعني ان نوى يمينا في قوله سلى على صوم يوم فليكن كفارة بين
 اذا افطر من الفرق بين النذر واليمين ان في النذر يلزمه التقصير دون الكفارة وفي اليمين يجب الكفارة دون
 صومه المسئلة على وجوه سنة من الاول هو قوله م ان لم يؤشباش يعني قال مدس على صوم يوم الفطر
 لم يؤشباش ولا يمينا م او نوى النذر لا غير شئ يعني لم يؤشباش هذا هو الثاني من الوجوه السنة م او نوى النذر
 نذر ان لا يكون يمينا شئ هذا هو الثالث م يكون نذر اش يعني في هذه الوجوه الثلاثة م لانه نذر بصيغة مشقة
 النذر في الوجه الاول بلانية كونه حقيقة كلام في الوجه الثاني تعين بطريق الاول لانه قد ادا النذر بغزمية وفي الثالث
 اولي وامر اخرى كونه مراد لانه قد نذر بغزمية وفي غير ذلك يكون مراد م كيف وقد قرر بغزمية شئ اى كيف
 لا يكون نذر والى ان الله قد نذر بكلامه بغزمية اى بنية م وان نوى اليمين نوى ان لا يكون نذر يكون يمينا شئ
 هو الوجه الرابع م لان اليمين محتمل كلامه شئ لان الالام كى بمعنى الباء كقولك تعالى انعم لى بالى بالى الى قول
 ابن عباس رضى الله عنه دخل اوم البنية فله اغربت الشمس شئ خرج اى فبالمعنى م وقد عرفت شئ اى وقد عرفت
 بنية وفي غير هذا الصنف هو المراد م وفي غير شئ فلم يلزمه حيث ففاه م وان نواها م هو الوجه الخامس م
 وان نوى النذر واليمين م يكون نذر اى بنية م وعنده اى بنية م وعنده م حتى لو لم يلزمه يجب التقصير والكفارة
 التقصير باعتبار النذر والكفارة باعتبار اليمين م وعنده اى بنية م وعنده م حتى لو لم يلزمه يجب التقصير والكفارة
 شئ هو الوجه السادس م ولو نوى اليمين فقط في المسألة المذكورة م فذلك شئ اى فذلك م يكون نذر
 ويمينا كفى الوجه الثالث م وعنده م شئ اى عذابي حنيفة ومحمد رحمة الله م وعنده م شئ اى عذابي يوسف
 رحمه الله م يكون يمينا كفى يوسف رحمه الله م النذر فيه شئ اى فذلك م على صوم يوم النذر يوم حقيقة شئ
 لعدم توقفه على البنية م واليمين م شئ اى واد اليمين م مجاز حتى لا يتوقف الاول شئ اى النذر على البنية
 يتوقف الثاني شئ اى اليمين م على البنية فلا يخطئها شئ اى فلا يخطئ كلامه النذر واليمين م لانه يلزم م شئ
 والى الجواز لفظ واحد وهو لا يجوز وذلك كفى في قوله لا م انت على حرام ان نوى بالطلاق كان طلاقا وان نوى
 باليمين كان يمينا فلا يحتاج م ثم المجاز تعين بنية شئ اراد انه اذا اراد المجاز تعين بنية وقيل الحقيقة حنيفة لانها
 بينهما م وعنده م شئ اى وعنده م النذر واليمين م شئ اى فذلك م وعنده م النذر واليمين م شئ اى فذلك م
 نوى اليمين تعين المجاز بنية فلا يكون الحقيقة مرادة م وليما شئ اى لى حنيفة ومحمد رحمة الله م ان لانا م

لانه اذا كان التزمه من كما
 يمينا فعليه كفارة بين
 يعنى اذا افطر وذهبه المسئلة
 على وجوه سنة ان لم يؤشباش
 او نوى النذر لا غير شئ
 النذر واليمين لا يكون يمينا
 يكون نذر لانه نذر بصيغة
 كيف وقد قرر بغزمية م
 نوى اليمين ونوى ان لا يكون
 نذر ان لا يكون يمينا كفى
 محتمل كلامه شئ اى قد عرفت
 غلبة وان نواها لا يكون نذر
 وعنده م شئ اى حنيفة
 وهو كى يوسف
 يكون نذر او نوى اليمين
 فذلك م عنهما م
 يكون يمينا كفى يوسف
 ان النذر حقيقة واليمين
 مجاز حتى لا يتوقف الاول
 على البنية ويتوقف الثاني
 ينظم بهما ثم المجاز يتعين
 ومن يتبعه لا يخرج الحقيقة كما
 انه لا تاف بين الحقيقتين

وقال الساجد عن أبي سريته رضي الله عنه واه الدارقطني في مسنده في الضعفاء عن سعيد بن المسيب عن أبي سريته رضي الله عنه
قال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم بل بل بن ورفاعة الخراشي على جبل اورف ليصيح في فجاج بسبب الا ان المذكورة
في الحلق واللبنة والعلولة الا ان قرين واياهم في ايام اكل وشرب وبها وفي سعيد بن سالم ما رواه احمد بن محمد بن
ومن عبد الله بن عوف الخراشي ايضا بسند الوافدي قال ابن عوف ان النبي صلى الله عليه وسلم على راحته
ايام منى انما الناس انما ايام اكل وشرب بل قال الدارقطني الواقدي ضعيف قلت لا يثبت اليه في هذا
وعام حلة الانصارية رواه اسحق بن راهبه بن مسعود عن عمر بن حفصة عن عاتمة قالت بعث رسول الله
عليه وسلم عليا بن ابي نديا ايام منى انما ايام اكل وشرب وبل يعني الفجاج وعن زيد بن خالد الجهني رواه ابو يعلى
في مسنده باسناد حسن قال مر رسول الله صلى الله عليه وسلم جلفا فتاوى ايام التشرع الا ان هذه الايام ايام اكل وشرب
وفجاج وعن ثوبان بن العدي رواه مسلم في صحيحه عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ايام التشرع ايام اكل وشرب
في طريق وذكره وقال المنذري هذا الحديث روى عن جماعة من الصحابة مع كثرة طرقها منها ما هو مقصور على اكل
والشرب ومنها ما هو فيه وذكره ومما فيه وصلوة وليس في شيء منها وبل وهو لفظ غريب ثم وقد بينا الوجه فيه
اي في قوله صلى الله عليه وسلم يوم النحر والغد عنه ش اي دنيا العذرة اي عن وجه النبي وهو ما ذكره في اول الفصل
بقوله ولما انما تاربط يوم شرمع والنبي غيره واراوا بالعدا الجواب عنه ثم ولو لم يشرع التتابع ش اي ولو لم يشرع التتابع
التتابع في قوله صلى الله عليه وسلم سنة ولم يذكر متابعه لم يجز عدم هذه الايام ش يعني الايام الخمسة المذكورة ثم لان اصل
فيما يشرع الكمال ش فلما ينادي بالنقص لان اوجب طلاقا ينادي بالنقص ثم والمودعي ش لفتح الدال ثم نقص
لكان المعنى ش فيه بالحديث المذكور ثم بخلاف ما اذا عينا ش متصل بقوله لم يجز عدم هذه الايام يعني بخلاف ما اذا
عين السنة بان قال صلى الله عليه وسلم هذه السنة كسبت يوم هذه الايام فيم لاز التزم بوصف النقصان فيكون الاوار
بالوصف الملتزم ش لفتح الزاي لان واجب ناقصا ينادي بالنقصان ثم وعليه ش اي على النادر المذكور ثم كفاية يميز
ان اراد يمين ش لان كلامه كماله وكسب وجهه اي وجه هذا على عند قوله عدم يوم النحر وفي بعض النسخ وقد سبق فيه
من قبل في بعض ما قد عرفت وجوبه ش وكذا سمع في نسخة الا تراهي وفسر بقوله اي وجه ما اذا قال صلى الله عليه وسلم هذه السنة
عند قوله صلى الله عليه وسلم يوم النحر واراوه الوجه لهنة المذكورة ثم ومن صبح يوم النحر انما ش اعني ش اي لا تقصا عليه
لان النقصان انما سببه على سلامة الوجوب عن ثباته لوزنه والصوم في يوم النحر اعم فلا يجب شي من
الي يوسف ومحمد في النوادر ان عليه النقصان لان الصوم لا يشرع لمنه كالنذر ش يعني قياسا على النذر في يومه الا انهم وصا ش الحكم

وقد بينا الوجه فيه
والعن رفته ولو لم يشرع
التتابع لم يجز عدم هذه
الايام لان الاصل فيها
بالتزم الكمال والمودعي
ناقص ملكا في النحر
ما اذا عينا لانه التزم
بوصف النقصان فيكون
الاكلاء بالوصف للملك
قال وعليه كفاية يمين
ان اراد به عينا وقد
سبق وجوبه ومن
اصبح يوم النحر صائما ثم
افطر لا شئ عليه وعن
ابي يوسف ومحمد
في النوادر ان عليه
النقصان لان الشرح
لمنهم كالنذر وصا

كالشروع في الصلوة في الوقت المذكور من مثل وقت طلوع الشمس وقت الزوال وقت الغروب حيث يجب القضاء فيها
 الوقت المذكور والفرق
 لا في حيفته في وهو
 الرواية ان بنفسه شروع
 في الصوم يسمى صالحا
 حتى يحدث له الحالف
 على الصوم مضطرا
 تركها للنهي فيجب ابطاله
 فلا تجزئ صيانه ووجوب
 الفضل بمتبني عليه
 ولا يصير تركها للنهي
 بنفسه التذرع وهو ان
 وله بنفسه الشروع في
 الصلوة حتى يترك ركعة
 ولهذا لا يحدث له الحالف
 على الصلوة فوجب حيا
 المؤدى ويكون مضمونا
 بالقضاء وعن أبي حنيفة
 انه لا يجب القضاء في
 فضل الصلاة ايضا
 وهو الاول
 والله اعلم بالصواب

م كالشروع في الصلوة في الوقت المذكور من مثل وقت طلوع الشمس وقت الزوال وقت الغروب حيث يجب القضاء فيها
 اذا فسد بام والفرق لا في حيفته بل في ان يتركها في وقتها من غير ان يتركها في وقتها من غير ان يتركها في وقتها
 المذكور وهو من غير ان يتركها في وقتها من غير ان يتركها في وقتها من غير ان يتركها في وقتها
 وبغيره من غير ان يتركها في وقتها من غير ان يتركها في وقتها من غير ان يتركها في وقتها
 الطلاق اسم الصائم عليه حتى يتركها في وقتها من غير ان يتركها في وقتها من غير ان يتركها في وقتها
 الرواية ان يتركها في وقتها من غير ان يتركها في وقتها من غير ان يتركها في وقتها
 صيانة المؤدى م ولا يصير تركها للنهي تفسيرا لغيره وهو الموجب من ابي النضر وهو الموجب لانها ايجاب في الذمة وهو
 وجار المقصود ان مجرد الاصل عن الوصف فلا يمكن تركها للنهي م ولا يفسد تركها في وقتها من غير ان يتركها في وقتها
 في الصلوة حتى تتم ركعة من الشروع في الصلوة ليس بصلوة لان تمامها بالركوع والسجود ولهذا من
 والاجل كون الشروع ليس بصلوة م لا يثبت له الحالف على الصلوة من ابي لا يثبت له الحالف في الشروع اذا حلف على ان
 لا يصح بالركعة ويسجد فاذ ركع وسجد صارت ركعة فثبت بها حينئذ م فوجب صيانة المؤدى من ابي لا يثبت له الحالف في وقتها
 فيها صحاحا يجب عليه حصول المؤدى م ويكون مضمونا للقضاء من غير ان يتركها في وقتها من غير ان يتركها في وقتها
 انه لا يجب القضاء في فضل الصلوة ايضا من ابي لا يثبت له الحالف في وقتها من غير ان يتركها في وقتها
 عن ابي لا يثبت له الحالف في وقتها من غير ان يتركها في وقتها من غير ان يتركها في وقتها
 القضاء بالشروع في الصلوة في الاوقات الثلاثة اذا فسد او اعلم ان في الوقت لا يثبت له الحالف في وقتها من غير ان يتركها في وقتها
 ذكر المصنف الاول ان الشروع في الصلوة بالتكبير لا يقتضي وجوب ليست من الصلوة عند انفصال الشروع بها ولا من
 بخلاف الصوم الثاني ان الصلوة وجوبها بالقول كالذكر بخلاف الشروع في الصوم فانه بالنية الثالث ان الصلوة
 لزوما بالقول الثانية بوجوب الصوم بالنية وهذا كان الاول قويا فلا يلزم من ضمانه الا في ضمانه لا ضمت الرابع ان
 الصوم لا يمكنه الفعل الا على وجه المعصية والصلوة يكون اداء على غير وجه المعصية بان يصير في وقتها من غير ان يتركها في وقتها
 وجه الاستصحاب كذا لا يكون تركها للنهي قبل التذرع ان التذرع يمنع في رواية ابي يوسف وعبد الله بن المبارك في حيفته من غير
 ذكره في البعد وغيره في شرح النكاح في يوم يوم التذرع لم يفسد قال محمد رحمه الله عليه القضاء ولو لم يتركها في وقتها من غير ان يتركها في وقتها
 رحمه الله في اليومين قبل قول محمد بن ابي حنيفة رحمه الله والعلامة ابي يوسف رحمه الله قلت يجوز التطوع بالصوم من غير
 صوم رمضان وقيل ان كل يوم من غير رمضان عليه صوم يوم من غير رمضان عليه الصلوة والسلام من تمام فلو علم عليه

من رمضان لم يقف ناله لاقبل منه حتى يصوم وفي سنة من لم يصوم في رمضان عن احمد انه يجوز ان يصوم في غيره من اشهر السنة
 رمضان في يوم العشر من يوم العيد وهو قول سعيد بن المسيب الشافعي واحمد واسحاق وزيد بن اسلم وابن ابي عمير
 ورويت كراهية عن علي والحسن والزهري وهو رواية عن احمد في المسبوط فتح جوازته على من صلى الصلوة في اول الشهر
 بعد على صوم يوم فري على لسانه شهر لانه شر ولو قال لمصلي صوم يوم آخر من اول الشهر واول يوم من آخره
 والسبب في ذلك ان يومه من يوم عدا ونوى كل ما دار العدا التبع بنية ولو قال صوم يوم ونوى صوم كل ما دار يومه من
 ذلك في جملة الغنة ولو قال صوم الجمعة بغير صوم يوم الجمعة لا غير الا ان نوى ايام الاسبوع وان كان الجمعة لغير الاسبوع
 ولو قال لمصلي ان اصوم اليوم الذي يقدم فيه فلا نقدم ليل الا ان يتي لان اليوم اسم للبيان من ذلك ان قدم بعد ذلك
 ما رواه الحسن عن ابى يوسف رضى الله عنه في التقدمة وان تقدم بعد الزوال فلا رواية فيه وقال القسري انظر التسمية فيها وان
 قدم قبل الزوال صام بها. رقت النية وفي الواقيات قال لمصلي ان اصوم اليوم الذي يقدم فيه فان شكر الله تعالى
 ولو ان لمصلي ان يصوم في يوم رمضان ما كان عليه كفاية بمن اتفق عليه لو قال صام على ان اصوم الا ان قلعت عن الصوم

اشتمال العيشة لان غلبت عليه

هم بالناحية كاف من اي هذا باب في بيان كذا انه من الصوم لانه شرطه تقدم طبا فيقدم وانه لا يحكمه ولا فعل
 من عكف وهو متوقف فصار ولا من كفت ولا من تقدمه والكف والتعدي يعني الحصر والمنع ومنه قوله تعالى والدمى
 معكوف ومنه الاعكاف في المسبب اليه من الشئ من غير الاقبال على الشئ بطريق المروية ومنه قوله تعالى لا تحلفوا
 على الصنام لهم ومن ضرب من باب طلب يعني يجوز في مقابلة كسيرة الشئ وصحة ما في الشئ الاعكاف هو العكاف
 في المسبب مع النية وفي النهاية تفسير شريعة هو ثابت والقرآن في المسبب لانه الاعكاف يكون الشرع فيما على الشرع
 القوي مع زيادة اشتمال المسبب وصحة انه سنة ولكنه في تفسيره وتفسيره في قوله تعالى لا تحلفوا على الصنام لانه
 الاعكاف في حق الرجال وان كان يجوز للمرأة ان تعكف في سبب الحاجة وتبطل كان احبا للزواج وان كان متزوجا
 الداعي الى طلب الثواب حكمه ان كان واجبا ما هو حكم سائر الواجبات لان نكاحا ما هو حكم سائر النكاحات فليفتقر الحائض
 الى الحاجة لازمة طبا او شرعا فخطورة الجماع وادعيه او ادعيه ان لا يحكم الا بخبر وان يلزم الاحتكاف مشروطين
 وان يجاز افضل المساجد كالمسجد الحرام والمسجد الجامع من الاعكاف مستحب ش في المبسوط قوله مشروطين
 هو ما ذكره في الحديث عارضة الا عذري قول صاحبنا جازي من حيث المالكية هو الصحيح انه سنة مؤخره ش
 ذكره في المبسوط والبدائع والتمهة وقوله لا يحسب احترازا عن قول القدوري انه مستحب من لان المسمى به

والأصل في
 في الكلام
 مستحب
 في قوله تعالى
 على الصنام

واطلب عليه لعشر الاخر من رمضان شئ هذا فخرج الائمة الهتة في التميم عن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم
كان يتيكف العشرة الاخر من رمضان حتى يقبضه المذثم اعطت ان واجه من بعده الابن مائة فانه اخرجه عن النبي
قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتيكف العشرة الاخر من رمضان فسا فرعانا فلما كان العام القابل اعطت عشرة
يوما واخرجه ابو داود والنسائي ايضا ونظما ولم يتيكف عامهم واسواقه وليل الهتة شئ قبل المواظبة وليل الوجوب
واجيب بان المواظبة وليل الهتة الموكدة وهي في قوة الوجوب والاسن ان يقال باذ عليه الصلوة والسلام فلم يترك
على من تركه ولو كان واجبا لكان المواظبة لما ترك معارضته ترك الذكر وذكر في العبادة والبدائع ان الزبير
قال عجا من الناس كيف تركوا الاعتكاف ورسول الله صلى الله عليه وسلم كانه ليعمل الشئ ويترك الاعتكاف حتى يشر
عليه الصلوة والسلام قبل في جوابه ان اكثر اصحابه عليهم الصلوة والسلام لم يتيكفوا قال فاكتمت همه الله لم يتيكف
ابا بكر رضي الله عنه وعمر رضي الله عنه وعثمان رضي الله عنه وابن المسيب لا احد من سلف هذه الامة اعطت الا ابا بكر
ابن عبد الرحمن رضي الله عنه وراهم تركوه شدة لان ليلة دناره وسواره قال في المجموع تركوه لانه مكر في حقهم اذ هو كال
النسي عنه م قال شئ اى القدورى م وهو اللبث في المسجد مع الصوم ونية الاعتكاف اما اللبث فركنه لا يني عنه
شئ اى لان الاعتكاف يجزئ اللبث م فكان وجوده به شئ اى فكان وجود الاعتكاف باللبث م والصوم
موش طه عنه خلافا لما شئ موه الموش اى الصوم الواجب من شرط وهو مذموب على ابي عجم وابن عباس عائشة
وعامر الشعبي وابراهيم النخعي ومجاهد والقاسم بن محمد ونافع وابن المسيب الا داود اعنى والزهرى وبقال مالك التورى
والحسن بن حنبل والشافعى في القديمة قال شافعى واحمد ليس بشرط وبقال داود والشافعى في الواجب لاني لغفر
وهو قول عبد الله بن مسعود وطاوس وعمر بن عبد العزيز رضي الله عنهم والذينة شروكنا في سائر العبادات شئ
لغنى في كل العبادات لقول الله عليه الصلوة والسلام الاعمال بالنيات م موش اى الشافعى رضي الله عنه م يقول
ان الصوم عبادة جوصل بنفسه فلا يكون شرطا لغيره وبقال احمد في رواية وهو مذموب بن مسعود وكانا فافقيا
مع الشافعى رضي الله عنه لانه كونه شرطا لغيره ان يكون تبعا وبين الاصل التبع مافا وكانا تركنا القياس استسنا
بالحديث الزمى شارح الية قوله م طه قوله عليه الصلوة والسلام شئ اى قول النبي صلى الله عليه وسلم م افقنا
به الموش واو الدارقطني ثم البيهقي من حديث عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
لا اعتكاف الا بصوم فيه سويد بن عبد العزيز قال الدارقطني انه موش وقال البيهقي وسويد بن موش لاني لا افقر بوق روى عن
عطاء عن عائشة بن جوق قالت روى ابو داود في مسنده عن عبد الرحمن بن اسحق عن الزهرى عن عروة عن عائشة قالت الهتة على

واطلب عليه العشر
لاخر من رمضان
لمواظبة ليل الهتة
هو اللبث المسجد
مع الصوم وسنة
لاعتكاف ما اللبث
فركنه لا يني عنه
فكان وجوده به
والصوم بشرط
عندنا خلافا لما شئ
والذينة شرط لمن سلك
العبادة هو قول
عبادة وهو اصل فيه
فلا يكون شرطا لغيره
قوله عليه السلام
ولا اعتكاف الا بالصوم

وهو الصوم ثم الاعتكاف والصوم الذي في مسجد جماعة من اراد به الصلوة في جماعة بعض الصلوات كسجد الاسواق
 ثم يقول خذني منى العدة لا اعتكاف الا في مسجد جماعة من هذا رواه الطبراني في معجمه شاعلي بن عبد العزيز ثنا جراح
 بن منهل ثنا ابو عوانة عن معين عن ابراهيم النخعي ان خذني منى العدة لا اعتكاف الا في مسجد جماعة من هذا رواه الطبراني في معجمه
 بن عمون انهم متفقون قال فلعلهم اصابوا واخطأت اذ سئلوا ونسيت قال اما اذا علمت انه لا اعتكاف الا في مسجد جماعة
 هم وعن ابي حنيفة رضي الله عنه انه لا يصح الا في مسجد جماعة ثم تصلي فيه الصلوة ثم لا تعادة اعتكاف الصلوة ثم تصلي
 بكنان تودي في الصلوة ثم يذهب رواية الحسن بن ابي حنيفة رضي الله عنه لا يجوز الا في مسجد لمام وموزون وتصل فيه الصلوة
 كما رواه في النواوي يجوز الاعتكاف في الجامع وان لم يصلي فيه بالجماعة اما اذا كان يصلي فيه الصلوات الخمس بالجماعة
 فانه لا يفسد قال لا امام اريحي في شرح الطبراني الفصل لا اعتكاف ان يكون في المسجد الحرام ثم في غيره
 العدة ثم يذهب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم في مسجد بيت المقدس ثم في المساجد الا ان كان في المسجد
 عن ابي يوسف رضي الله عنهما ان الاعتكاف واجب لا يجوز اذ كان في غيره مسجد الجماعة وفي البداية للاعتكاف الواجب
 والنقل لا يصح الا في المسجد قال الطحاوي رحمه الله لا يصح في كل مسجد وقال الا تاتوا في الصلوة عند الموضع في كل مسجد
 قلت هذا قول الطحاوي رحمه الله لا يصح الا في نفسه اما المرأة فتختلف في مسجد بيت المقدس الرذان من بيتها والمكان المستحب
 للصلوة هم لا هو الموضع للصلوة فيتحقق انظار ما يذهب في اي انظار ما للصلوة اي في الموضع الذي تصلي فيه في
 انفسه والتورسي وابن حبان وفي السراجي ولا تكلف في مسجد ذكره في الاصل وفي بيته المفتي ولا اعتكاف في المسجد
 بانه في الحيروسي الحسن رحمه الله عن ابي حنيفة رضي الله عنه جاز له ان يعتكف في المسجد وفي البداية ليس له ان
 في بيته في غيره بيتها وهو الموضع المعتكف فيها وفي الرغزاني لا يجوز في بيت المسجد وفيه وقال ابن بطال قال
 الشافعي رضي الله عنه تكلف المرأة والعبد والمساكين شأوا وقال المنوي المذهب ان المرأة لا يصح اعتكافها الا في
 م ولو لم يكن لها بيت من غير محل موضع فيتحقق في بيتها لو لم يكن في بيتها موضع فيتحقق في بيتها ولو لم يكن في بيتها
 فليس له رجاء ان يتباعد لان بينهما الاعتكاف لكن لا ينبغي له ان يتكلف لغير اذنه وجها وكذا العبد لا يكلف لغير اذنه ولا يكون
 له ثم ان شهاص ويلزم ويأثم فيه قال الشافعي وقال مالك ليس له ان يعتكف والمكاتب لو اعتكف لغير اذنه يصح
 وليس له منه وقال مالك لم منه ولم تملك المتكف في المسجد او في غيره جاز له الرجوع الى بيتها فقلت
 فيتم ترجع الى المسجد على اعتكافها وعند مالك رحمه الله يعتكف فيها في المسجد ولا يجزئ شأ
 المتكف من من المسجد الا الحاجة الانسان من وهو التورط واراثة البول ثم اوجبه من شأ اي والجنبة

لا اعتكاف الا في مسجد جماعة من اراد به الصلوة في جماعة بعض الصلوات كسجد الاسواق
 الا في مسجد جماعة من هذا رواه الطبراني في معجمه شاعلي بن عبد العزيز ثنا جراح
 بن منهل ثنا ابو عوانة عن معين عن ابراهيم النخعي ان خذني منى العدة لا اعتكاف الا في مسجد جماعة من هذا رواه الطبراني في معجمه
 بن عمون انهم متفقون قال فلعلهم اصابوا واخطأت اذ سئلوا ونسيت قال اما اذا علمت انه لا اعتكاف الا في مسجد جماعة
 هم وعن ابي حنيفة رضي الله عنه انه لا يصح الا في مسجد جماعة ثم تصلي فيه الصلوة ثم لا تعادة اعتكاف الصلوة ثم تصلي
 بكنان تودي في الصلوة ثم يذهب رواية الحسن بن ابي حنيفة رضي الله عنه لا يجوز الا في مسجد لمام وموزون وتصل فيه الصلوة
 كما رواه في النواوي يجوز الاعتكاف في الجامع وان لم يصلي فيه بالجماعة اما اذا كان يصلي فيه الصلوات الخمس بالجماعة
 فانه لا يفسد قال لا امام اريحي في شرح الطبراني الفصل لا اعتكاف ان يكون في المسجد الحرام ثم في غيره
 العدة ثم يذهب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم في مسجد بيت المقدس ثم في المساجد الا ان كان في المسجد
 عن ابي يوسف رضي الله عنهما ان الاعتكاف واجب لا يجوز اذ كان في غيره مسجد الجماعة وفي البداية للاعتكاف الواجب
 والنقل لا يصح الا في المسجد قال الطحاوي رحمه الله لا يصح في كل مسجد وقال الا تاتوا في الصلوة عند الموضع في كل مسجد
 قلت هذا قول الطحاوي رحمه الله لا يصح الا في نفسه اما المرأة فتختلف في مسجد بيت المقدس الرذان من بيتها والمكان المستحب
 للصلوة هم لا هو الموضع للصلوة فيتحقق انظار ما يذهب في اي انظار ما للصلوة اي في الموضع الذي تصلي فيه في
 انفسه والتورسي وابن حبان وفي السراجي ولا تكلف في مسجد ذكره في الاصل وفي بيته المفتي ولا اعتكاف في المسجد
 بانه في الحيروسي الحسن رحمه الله عن ابي حنيفة رضي الله عنه جاز له ان يعتكف في المسجد وفي البداية ليس له ان
 في بيته في غيره بيتها وهو الموضع المعتكف فيها وفي الرغزاني لا يجوز في بيت المسجد وفيه وقال ابن بطال قال
 الشافعي رضي الله عنه تكلف المرأة والعبد والمساكين شأوا وقال المنوي المذهب ان المرأة لا يصح اعتكافها الا في
 م ولو لم يكن لها بيت من غير محل موضع فيتحقق في بيتها لو لم يكن في بيتها موضع فيتحقق في بيتها ولو لم يكن في بيتها
 فليس له رجاء ان يتباعد لان بينهما الاعتكاف لكن لا ينبغي له ان يتكلف لغير اذنه وجها وكذا العبد لا يكلف لغير اذنه ولا يكون
 له ثم ان شهاص ويلزم ويأثم فيه قال الشافعي وقال مالك ليس له ان يعتكف والمكاتب لو اعتكف لغير اذنه يصح
 وليس له منه وقال مالك لم منه ولم تملك المتكف في المسجد او في غيره جاز له الرجوع الى بيتها فقلت
 فيتم ترجع الى المسجد على اعتكافها وعند مالك رحمه الله يعتكف فيها في المسجد ولا يجزئ شأ
 المتكف من من المسجد الا الحاجة الانسان من وهو التورط واراثة البول ثم اوجبه من شأ اي والجنبة

يخرج لياهم انما يمشي عاتية يعني المذبح وكان النبي صلى الله عليه وسلم على منبتك من الجاهلية الى ان مشى في الجاهلية
غائب بن العلاء واقربح اليمامة الستة في التبريد عن عاتية يعني المذبح الستة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في الجاهلية وسروا في
فدني الى اليمامة كان لا يدخل البيت الا بالجمعة والانساجم ولا معة من قومنا مشى اى دفع العاتية بعد فلما
سار الخروج في القعدة لم يقف لما شئى من ان القنودات تبيع المياوات كفى في خروج اقصاء الحاجات لا تروى
بين ان يمشى تحت تحت غير وقف المسير الا فانه بانز كان الكسب منى المذبح يقول اذا خرج لياهم لانه في ان
يدخل تحت سلطان فان اذاه سقط غير وقف المسير فسد اعتقاد لعدم الصعوبة فيه وبالمس لشيى فانه عليه
والسلام كان في فعل خيرة اذا خرج لياهم كذا في المسير اجم ولا يكسب بعد فانه من الظهور من التبع الخافى بعد
وقال لمخرجة من المصدا على قول الشيخ الفاعل والمعد والقبول والودع والكوع وفي القول المصدا
مصدى معنى الظهور من مفتح العدة والظهور وقال بن الاثر الظهور بانهم والشيخ المار الذي يظهر كالمؤيد والوفاء
كالسجور قال سيوبى الظهور بالتبع على الا والمعد معهما لان ثابت بالعدو وقوة بقدر راسخ اى لانه
هم والجمعة فانه من اجم وخرج من لانه حاجه فينبغي ان يكون من لانهما الا بالخروج هم وجمعة وقومنا مشى
اى الجمعة مسلم وقومنا يكون الخروج كيتا مشى وقال الشافى الخروج الياساس اى الى الجمعة منشد لانه
لان كونه الاعتكاف في الجانب مشى وبه قال مالك بنى المذبح وفي الذخيرة المالكية بيان الخروج للجمعة على المشي
عنه كقولنا وقال ابن العربي اذا خرج للجمعة لا يغيب في السجود وقولنا قال سعيد بن جبير الحسن البصري والشيخ احمد بن حنبل
وابن المنذر وفي الاكمل ومن منزلة الجمعة لا يكف الا في المسير ومبر المشهور من ذهب مالك وهو قول
الشافى والكويتيين وقال السراج قوله الكوفيين غير صحيح وعن قول الاعتكاف في كل مسجد مشروى فاذبح
الشرع من اى في مسجد غير جامع فافوزة مطلقه من فهم السجود وسكون الطار وكسر اللام اى هو في كل
م في الخروج من الى الجمعة ثم يخرج حين تنزل الشمس لان الخطاب بتوجيه البعيدة مشى الى العذر وال
الشمس عن ليد السجود وان كان منزلة البعيدة عند مشى اى عن الجامع ثم يخرج في وقت بكة ادا كما مشى
اى ادراك الجمعة ويصل قبلها مشى اى قتل الجموع اربعا مشى اى اربع ركعات ثم وفي رواية ست اربع
سنة وركعتان تحية المسعى واربعا وستا مشى اى اوست ركعات على حسب الاختلاف في سنة الجمعة
فان عند ابي حنيفة وجب ليعلى اربعا وعند ابي يوسف ليعلى ستا وسنتا اربع لانهما لقت بها مشى كذا كرا
المسنة ثم ولو قام في مسجد اربعا من ذلك مشى اى اوست من صلاة الجمعة وسنتها ثم لا يقرأ في

انما العاتية تحت عاتية
كان الصومعة اسلام كذا
من معتكفة لانهما لسان كذا
معلوم دفعه اذ كان من الخراج
في اقمه في اقمه برانهم
مستثنى ولا يكسب اى افرغ
من الظهور كان فانه ثابت بالاندر
يقدر بقدر ما دام المذبح لانهما
مصارف حاجته وهى معارف قوعها
وقال الشافى في الخروج الياساس
مفسد لانه يمكنه الاعتكاف
في الجامع وهو يقول الاعتكاف
في كل مسجد مشروى واذ اجم
الشرع فافوزة مطلقه
في الخروج من الى الجمعة
الشمس عن ليد السجود وان كان
اى ادراك الجمعة ويصل قبلها
سنة وركعتان تحية المسعى واربعا
فان عند ابي حنيفة وجب ليعلى
المسنة ثم ولو قام في مسجد اربعا
ذلك لا يغيب الاعتكاف

حامل او ناسيا خلقات المخرج كراو في شرح الارشاد والخراج لاوار الشادة وان تعين لاواكسالات هذا الواقع الا نادر خلا
 حجة لنا وروى قال مالك عند الشافعي معنى المد عند الوعين او ابا عليه لا تبطل بالمزوج وان لم تعين تبطل في الذخيرة
 المالكية يوديانا في المسجد ولا يخرجهم ولا باس بان يبيع شئ اى المختلف هم او يتباع شئ اى او يشتري هم في المسجد
 من غير ان يحضر السلعة شئ وفي التميمية هذا اذا لم يشرى الحاجة الاصلية لا للتجارة فانه للتجارة كرهه لان المسجد
 بني للصلوة لا للتجارة وفي الذخيرة ان يبيع ويشترى في المسجد الطعام ولا بد منه واذا اراد ان يخذ ذلك تجزئ كرهه لو قال
 اكخرني فوالس غير ان يحضر السلعة دليل على ان لا باس بطلاق سوا كان له منه بدا ولم يكن وقال الشافعي لا يشتري الا كرهه
 منه وقطع المادى كبراه البيع والشراء بل المصالح وقال في البدعي كرهه البيع والشراء في المسجد وشاء عن ابي حنيفة
 قال النووي في شرح التمهيد هو الاصح كرهه عطا والزهرى وكان مالك يعقل ببيع شراء الطعام ثم يرجع في وجوب لفقه
 للمختلف ان يبيع ويشترى في المسجد من غير اعضاء السلعة زوج وراجح ويحرم كسح وعمرة وتطيب تبرؤ وفي نواحي المسجد
 يصعد المنارة وبه قال مالك وغيره والشافعي وقال محمد لا تطيب المختلف وقال عطاء لا تطيب المختلف وفي الخوذة كرهه التحرز
 للمختلف ومنع محزون من المالكية انما المختلف في اذنيه في الفرض والنفل وكذا اذا نذر في غير المنارة والمنارة منه
 ما كرهه واجاره اخرى مع الطعام لانه شئ اى لان المختلف هم قد يحتاج الى ذلك شئ اى الى البيع والشراء هم ان
 لا يجوز لهم ان يبيعوا ما يحتاجون اليه من اعضاء السلعة البيع والشراء لان المسجد بمنزلة شئ اى عينا بالمجوز
 من التحويل بالمال السلعة منه ان بقعة المسجد قد تحزمت هم عن حقوق العبادات فصارت خالية فحالة تعالى هم
 وفيه شغل باس اى وفي اعضاء السلعة شغل لاسيما في البيع والشراء بها اى بالسلعة فذكره مع البيع للجماعة هم ويكره لغيرهم
 البيع والشراء في شئ اى في المسجد فلو عليه الصلوة والسلام شئ اى القول البني على المد عليه سلم جنبوا ساجدكم
 الى ان قال فيكم وشرككم شئ اى في الحديث رواه جماعة من الصحابة ورواه الاستيعاب في حديث ابن ماجه
 ان النبي صلى الله عليه وسلم قال جنبوا ساجدكم جنبوا لكم وشرككم وشرككم وشرككم وشرككم وشرككم وشرككم وشرككم وشرككم
 وسل سبواكم واتخذوا على ابوابها الطاهر وجروا في الجمع ورواه الطبراني في معجمه عن ابي الحسن كبر عن كحول عن ابي الدرداء
 وابي امامة ورواه قالوا سمعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول فذكره وسنده متعيف ومعاذ بن جبل سطر روى عنه
 عبد الرزاق في مصنفه من حديث كحول هذا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اجنبوا ساجدكم الحديث باللفظ المذكور
 وروى الشافعي عن ابي هريرة عن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا رايتم من يبيع او يتباع في المسجد فقولوا
 لا والله تجاركم هم قال ولا تكلموا لا يخرج شئ قال المد تعالى قل لعبادي يقولوا التي هي احسن اى قل للذين

ولا باس بان يبيع
 ويتباع في المسجد
 من غير ان يحضر
 السلعة لانه قد
 يحتاج الى ذلك
 بان لا يحد من بيعهم
 بحاجة الا فيه قالوا
 يكره اجنبوا للسلعة
 للبيع والشراء لان
 المسجد بمنزلة شئ اى
 العباد فيه شغل بها
 ويكره لغيرهم
 والشراء فيه لقلوبهم
 عليه السلام جنبوا
 ساجدكم جنبوا لان
 قالوا لا تكلموا
 ولا تكلموا لا يخرج

يقولون لا تشبهوهم فانهم قد فعلوا ان لا يصوموا في ايام الحج والعبادة في اول
 قرآن القرآن والحديث والسنن والتدريس وكتابة اسرار الدين وسماع العلم قال القاضي عياض والوكيل بن العربي نعم
 بانك مرفي لك وجوب قول ابن جبريل واعتبروا بالطوائف والصناعات فقال ابو الطيب في الجواب قال الشافعي في الامام
 والشيخ الكبير اباس بان ايس في المسجد الاقصى ونظرة كبر قال النووي اما في المشافعي فيقول على الاصح
 المستدرة والمغادرة والواقعي جاليس فيه وضع ولا تتحاشوا في العوام والمأذون والقبول والتقصير من قصص الشافعي
 عليهم الصلوة والسلام وحكاية اسم الله تعالى لا ينبغي ان يجرى له كذا من فدية لا يجوز ان يعلل بما يمنع منه انتهى فقلت يمنع من
 ذلك لمن كان غير مكلف ومنع المظنة الذي يسلون السواعيد في المساجد وبورون الاماكن في المناسبات والاحتفال
 ليست لها صفة في جوامع الفقه كره التعليم فيه بانه كذا في المصنفين بانه لا ينبغي ان يعلل في المساجد فلا بأس
 بان يخطب فيه ولا يسلط في العذر وكره على من يكره فيه من يكون له الصمت من شئ ابي كذا الحديث مع الناس قال الامام
 حميد بن ابراهيم انما كره الصمت اذا اعتقه قربة المأذون بغيره قربة فلا يكره لقوله عليه الصلوة والسلام من سمع صوتي فليسمع
 عبد الصمد بن عمر بن عثمان قال الكافي قبل من صمت فذر ان لا يملك له مكان في شئ من قبلنا وقيل ان يملك من تلاكم
 اصلا قال الامام في الدين خواهر زادهم ان صوم الصمت ليست تجزى في شئ من شئ قالوا ان صوم الصمت
 من فعل الجوس وروى ابو بصير عن علي بن ابي حمزة انه سئل عن صوم الوسا من صوم الصمت عن
 ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم انه امر بخلع نذر ان يقدم في الشمس ان يملك ولا يستعمل في يوم ان يملك
 ويستعمل فيكم رواه البخاري عن علي بن ابي حمزة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يصوموا في الاماكن ولا صلات يوم في الاماكن
 رواه ابو داود في المصنف الصمت من الكلام ليس من شئ لئلا يسهل الاماكن واجازة ابو داود وابن المنذر هم كذا في
 ما يكون انما من متصل بقوله كره لا الصمت يعني تجزى بان شاء بعد ان لا يكون في كلامه ثم والمأذون ثم في الاماكن
 ويحكم على المتكلم الوطى لقوله تعالى ولا تلبسوهن وانتم عاكفون في المساجد من قبل كيف تنهت المتكلم الوطى
 واجب بان يجوز له الخروج للحاجة فذكر ذلك ايضا بحكم الوطى عليه لما ان اسم المتكلم لا يزول عنه بذلك الخروج
 في شئ من الاماكن كذا في البخاري ولينصرون حاجتهم في الجماع ثم فيقولون فيخرجون الى مكانهم فزول ولا تلبسوهن
 وانتم الاية رسد اركان الوطى بالليل او بالنداء عامه كان او ناسبا وبه قال مالك واما مدد وسوا كان في المسجد
 او خارجا وعند الشافعي رضى الله عنه ان كان ناسبا لا يملكه او لا بالتجيمع ثم يسل على المنهيب وبه قال ابو داود
 ونقل المزني عن الشافعي ان راعى كذا لا يفسد الوطى لا بالوجه الجهد وقال الامام الحرمين في شئ من ان لا يفسد

في المساجد
 فان صوم الصمت
 ليس بقربة في شئ
 لكنه تجازي
 في الاماكن
 في شئ من شئ
 في المساجد
 في شئ من شئ
 في المساجد
 في شئ من شئ
 في المساجد

في

بالوطي في البر ودعي السبيبة اذا لم يوجب فيها الحدود وعلى امام الحرمين فقال النوى المذنب المشهور ان الاعتكاف
 ليس بكل دعي وسواء فيه المرأة او البهيمة او اللواط وغيرهم وكذا الممس القبلية ش اي وكذا يحرم لمس وجبة وقيل لا
 وفي بعض النسخ ذكره المس وقال الشافعي رضي الله عنه اذا كان للمس بشرية فلا يعتد به وفي قوله الكس المس القبلية
 كان معهما انثال ليسد اعتكافه وروى الانزال لا يف وان نظر فاشترى او افكر او اجلم لا يفسد وفي الحديث والبدائع
 والمتعة والمنافع قالوا يحرم عليه المس القبلية ان كان معها انثال ولم يشترط فيها الشهوة وفي العبدان لغة في امر
 بشهوة فاشي لا يفسد بل يغسل ويعود في مكانة وفي الرغبتا في كبره للمكانة الشهوة الغاشقة وان امن على نفسه لا يفسد
 للصائم اذا امن وبها يدل على ان المس من غير شهوة لا يحرم على المتكفف وان الطلاق المحترق في الكتب المشهورة
 وعن ابن سامة انه ذكر عن بعض صحابا ان جماع الناس لا يفسد الاعتكاف لانه فرج الصوم ثم لانه ش اي لان
 من لمس القبلية ثم امن وداعيه ش اي من دواعي الوطى هم فيحرم عليه ان يوطئ غيره ش اي في الوطى فيوطئ
 الاعتكاف ثم كما في الاطرام ش اي كما هو مخطور في حالة الاسلام والمطهر في الغلبة المني وكثيرا ما يوجب الاطرام يقال
 اكشني اذا رزقته ثم خلاص الصوم ش جواب عن سوال مقدر ان يقال للجماع ليسد الصوم كما لا يفسد الاعتكاف
 فاجاب بقوله يملك الصوم لان الكفة ش اي عن الجماع ثم كفة ش اي ركن الصوم ثم انشودة فلم يتعد
 اي وداعيه ش اي فلم يتعد حكم الرمة من الوطى في قوله الله يرد هذا الموضع ان الجماع مخطور في الاعتكاف لانه
 الجماع في الصوم فان تقبيل المس لا يؤتم بالصوم لان الجماع ليس حرام في الصوم لكن الكف عن الجماع ركن فيه وش
 بالجماع فاما شئت القوات الركن بصورة وجوب الكف فلم يتعد الحرمة الى دواعي الا اذا حافت الوقوع في الجماع وفي ذلك
 الركن هو الابتنى لا الكف عن الجماع فكان الجماع من مخطورات اللبت بليس ان الحرمة ثبتت بالنسي بقوله تعالى
 ولا تباشروهن وانتم تكونون في المساجد ومسجد النبي المصطفى الى دواعي لانه من توابع المخطورات كما في الاطرام
 ثم فان جامع ش اي المتكفف هم ليل او نهارا ش اي في المس وفي النهار ما ذكره من عامدا ش اي في نهاره
 هم او نهارا ش اي او جامع حال انسابهم فليل او نهارا ش اي في ذلك ما ذكره من عامدا ش اي في نهاره
 وقال الشافعي رضي الله عنه اذا جامع ناسيا لا يبطل اعتكافه وفي ابن سامة من انسابا مثله لان الليل فطر
 الاعتكاف بخلاف الصوم ش اراد بهذا بيان ان كل كان من مخطورات الاعتكاف لا تختلف فيه حكم الصوم والحد
 والتميز لانه اذا جامع ليسد اعتكافه وسواء جامع ليل او نهارا او عامدا او ناسيا وكل كان من مخطورات الصوم فثبت
 فيه حكم الصوم والحد وليس في النهار والليل او نهارا او عامدا او ناسيا لا يضره ولو اكل في النهار ناسيا

وكذا المس والقبلة
 لانه دواعيه في
 عليه اذ هو مخطور
 كان في الاطرام بخلاف
 الصوم لان الكف
 ركن في الصوم مخطور
 فلم يتعد الى دواعي
 في جامع ليل او نهارا
 عامدا او ناسيا
 يبطل الاعتكاف
 كانت الليل
 ش اي في نهاره
 ش اي في الصوم

وحالة العاكفين مذكورة فانه
يعذر بالنسيان ولو جمع بين
دون الفجر فأنزل وقبله ولو
فأنزل بطل اعتكافه كانه في معنى
الجمعي حتى يفسد به الصوم
طوله ينزل لا يفسد ان كان
محرمه ليس في معنى الجماع
وهو المفسد ولهذا لا يفسد
الصوم ومن اوجب على نفسه
اعتكاف ايام لم يفسد اعتكافها
لياكلها ولا يركبها ايام على سبيل
لجمع بينها وانما اذا حكم باليأس
يقال ما ريتك منذ ايام والرد
باليأس وانما يمتد بغيره له
ليشترط التتابع كان مبني
الاعتكاف على التتابع كان
الاوقات كلها قابلة له مجله
الصوم كان مبني على التفرق
لان اليأس غير قابلة للصوم
على التفرق حتى ينص على التتابع
وان نوى الايام خاصه صحت
بينه كانه نوى الحقيقة

لا يفرق كونه واجبا في النهار ناسيا لا يفسد وهو ان فسد الاعتكاف ولو اكل في النهار عاده انفسه الاعتكاف انفسا
هم وعاد العاكفين مذكرة فالاخير بالنسيان من اشار بهذا الكلام الى التفرق بين الصوم والاعتكاف وجوب ان
اقرن به اذ يركد وجوالة العكوف فلا يفسد بالنسيان عاده ولا يفسد بالنسيان والصائم لم يفرق بين حاله مذكرة فيفسد
بالنسيان وهو ايضا جواب عن سوال متقدر يقال الاعتكاف فرغ على الصوم والفرغ بالاصل في كل فلو جامع ناسيا
في رمضان لم يفسد الصوم فكيف انفس الاعتكاف فاجاب بقوله عاده العاكفين مذكرة هم ولو جامع من اى اعتكاف فمفنا
دون الفجر من مثل الطبع الفجر هم فأنزل او قبله وليس فأنزل بطل اعتكافه في معنى الجماع حتى يفسد به الصوم
لانه انزل بمباشرة فصار كالا نزال بالولي من حيث قصد الشدة والتشافي فيه ثلثه اقول احدا ان لا يفسد اعتكافه
وان نزل كما لا يفسد الا حرام بها وان نزل فانما استقراره في المعنى لان كل واحد منهما يوم الليل والنهار والاعتكاف
ان يفسد بها الاعتكاف وان لم ينزل وبه قال مالك سقم والثالث مثل قولنا وبه قال الزني واصحاب احمد ولو نزل
لا يفسد ان كان محرما ليس في معنى الجماع وهو المفسد من اى الجماع هو المفسد ولهذا لا يفسد به الصوم من اى
ولا جمل ان التمسك او اللبس من غير انزال لا يفسد به الصوم لانه ليس في معنى الجماع ومن اوجب على نفسه اعتكاف ايام
من نحو ان يقول مستعني ان اعتكفت ثلثة ايام لم يفسد به الصوم لان ذكر الايام على سبيل الجمع متبادل
بابزائمان للياسي يقال ليك منذ ايام والرد بلياليها لان ذكر العدد العدين على طريق الجمع ينطبق بابزائمان
من العدد الا ترى الى قصه ذكره عليه السلام حيث قال ان كل من شمس ثلثة ايام لا يفرق ان كان النسيان ثلث ايام سوا ذلك فافسد
هم وكانت من اى الايام هم متساوية وان لم يشرع بالتتابع لان سبني الاعتكاف على التتابع من وجوده في اليوم
والليالي هم لان الاوقات كلها قابلة لمن اى الاعتكاف قوله كلما بالنصب لانه توكيد الاوقات وخبر ان قوله قابلة
ولقولنا قال مالك احمد ولا حتى ندر الصوم المطلق معايقان في وجوب التتابع وقال نفيوا والتشافي هو بالجملة
تابع ان روى كانهذا الصوم من جملة الصوم لان مبناه على التفرق لان اليأس غير قابلة للصوم فيجب على التفرق حتى
ينص على التتابع من نحو ان يقول بعد على ان الصوم شهر متتابع بلزمة التتابع وانما قال بعد على ان الصوم
شهر ليكون له الخيار ان شاء تابع وان شاء فرق لان التفرق فيه اصل لوجوده في النهار خاصة هم وان نوى الايام
خاصه صحت فبذلك لا نوى الحقيقة من اى حقيقة كما هو اذا اليوم اسم لبس من النار فان قيل الحقيقة منسوبة الى
بدون تفرقة دينية فما وجه قوله لانه نوى الحقيقة آجب كانه انما ما ذهب اليه بعض ان اليوم مشترك بين سائر
النهار ومطلق الوقت واحده من التشارك يحتاج الى ذلك لتبيين الدلالة لا التصل للدلالة وعلى نصيبه بذلك

مخاره ما عليه الاكثرون وهو انه مجاز في مطلق الوقت فبوابه ان ذكر الايام على سبيل الجمع صارف عن الحقيقة فيحتاج الى التنية دفعا للصارف عن الحقيقة لا للدلالة ثم دل على جبرش على نفسه ثم تكاف يمين بغير بلبا سيما ش هذا الخبر الرواية لان التنيين متناولان يومها معا فيقال لم ارك ليلتين في بلع الغروب في اليوم الثاني ولوندر عكاف ليلية لا يفتح لانه لا يتناول يومها واليلية ليست بحمل للصوم واذا ذكر عكاف يوم معهم وقال ابو يوسف رحمه الله لا بد من اليلية الاولى لان التنية خبر الجمع شش كون التنية غير الجمع ظاهر ولما كان كذلك كان لفظ التنية ولفظ المفرد سواء ولوقال على ان عكاف يوم لم تدل ليلية بالاتفاق فلذا في التنية م وفي المتوسطه شش اي في اليلية المتوسطه وفي اليلية الوسطى م مفردة الاتصال شش لحي اتصال البعض الآخر ببعض هذه المفردة لم توجد في اليلية الاولى قبل ان ابو يوسف ترك اصلا لان التنية لم يجمع عنده كما في السنة الطريق ومخاذاة النساء وجوا يتحمل ان يكون روايتان في ان التنية لم يجمع ام لا وقال الاكل فان قيل لما كان التنية غير المجموع وجب ان لا يفتي في التنية بالاثنتين سوى الامام وقد انقضى بالاثنتين كما تقدم في باب الجمعة اجيب بان الاصل ما ذكرت بهنا بان العمل فيها بجماعة الوجودان والجمع الا اني وجدت في الجمعة معنى لم يوجد في غيرها وهو انه انما سميت بجمعة لئلا الاجتماع وفي الجماعة والتنية ذلك فان كانت الثانية في تحقق معنى الجماع كالجمع فان التنية بها انتمى قلت كلامه بعده العبارة يومهم انه هو القائل مما قاله حيث اسند على نفسه وليس كذلك فان القائل لهذا ابو يوسف رحمه الله حيث قال في النهاية والابو يوسف فيقول كان من حق كرم التنية ان ينافي حكم الجمع في كل موضع لان فيه عملا بالادعاء وهو وحدان وتنية وجمع الا ان قد وجدت في الجمعة فذكره الى آخر ما ذكره الاكل وقال صاحب النهاية قول قال ابو يوسف رحمه الله لا تدل اليلية الاولى كان من حقه ان يقال عن ابى يوسف رحمه الله كما هو المذكور بلطف عن في فتح مرفوع البطل والجاسع الكبير وجه الظاهر شش اشار به الى ان ما ذكره ابو يوسف خلاف الظاهر من ان في التنية معنى الجمع فيخرج من شش اي بالجمع ثم احتياطا من شش اي لاجل الاحتياط من الامر العبادة شش اي لاجل الامر العبادة وفيه اشارة الى ان ابا حنيفة رحمه الله لم يفتي التنية بالجمع في الجمعة لعدم الاحتياط في ذلك لان الاحتياط في الخروج عن حصة ما عليه تعيين كون في الاماكن غير معين لان الجماعة شرط على عدة بالاتفاق وفي كون التنية بمعنى الجمع تردد ولما ذاب المفرد والجمع اذ هي بينهما في اشتراط الجمع لا تردد في الخروج وكان شش طوا والمنه الاعتكاف فقه الحامة بالجمع خروج عنها بمقتضى لان ايجابا ليلتين مع يومين احوط من ايجاب يومين بلبا فانهم + + +

م كتاب الحج

ومن اوجب

اعتكاف يومين

يلزمه بلبا اليها

وقال ابو يوسف

لا تدخل اليلية

الاولى لان التنية

غير الجمع والنية

ضرورية لا اتصال

وجه الظاهر ان

في التنية معنى

الجمع فيلحق به

احتياط الامر القاطع

والله اعلم

م كتاب الحج

شيء في هذا الكتاب في بيان احكام الحج وانما ذكره في غاية الترتيب بين العبادات الارضية اما الصلوة فاما عماد الدين فانما
عبادة متكررة فذكرت اولاً واما الزكاة فلهذا تالية للصلوة واما الصوم فلانه عبادة بدنية فالتالية كما للصلوة والحج فلانه عبادة
مركبة من البدن والمال واخر عن الصوم لان المفرد قبل المركب ولان الصوم يتكرر دون الحج فالحج احتياج اليه اكثر فذكر
الامر لذي هاتما فذكر الناس ثم قال هذا الماء خاطره في وجبه النسابة في هذه المقام نسبة الشخص شيئا لنفسه مع كسبه
بالحج فذكر الحج في اللغة القصد لفتح الحاء وكسره ياء وفي الشريعة عبارة عن قصد مخصوص الى مكان مخصوص على وجه
في اوان مخصوص وذكر بعض العلماء كتاب الناسك عوض الحج منهم الطحاوي والكرخي وصاحب لايفضاح والنسائي
جميع الناسك لفتح السين بمعنى النسك هو ما يتقرب به الى الله تعالى لكنه اختص في العرف بفعل الحج والعمرة
والحج من الشرائع القديمة وروى ان اوم عليه الصلوة والسلام للحج ثلثة الملائكة وقالت برحمتك فانما تجدنا في
البيت قبلك بالفي عام وقال تعالى لا يراهم عليه السلام واذا في الناس بالحج الا ترى عن ابن عباس رضي الله عنهما كانت الانبياء
عليهم الصلوة والسلام يحجون مشاة فقاموا على ارجلهم وحمل عليهم الصلوة والسلام كما ما شير في عنه صلى الله عليه وسلم
كان في من الانبياء اذ اتيك قومه فحينئذ يعبد الله تعالى حتى يموت وكذا من مهنات فيما نوح وهو وصي
وشيب عليهم الصلوة والسلام وقبورهم بين زفرهم والحج فخرج عليه السلام بحمل الطونان حج الاضاد
كل شيء بعد ابراهيم عليه السلام قد حجهم قال الحج واجب على الاحرار البالغين العقلاء الاصحاء اذ اقدروا على الزاد
والا رقة فانما عن المسكن ما لا بد منه وعن نفقة عيال الى حين عودوا اذا كان الطريق في زمانه من هذه على عبارة الفقهاء
بعينها وذكر المصنف ثم شرع في حكاية كلمة وذكر الشرح كلف ان المصنف ذكر باللفظ الجمع فقال على الاحرار البالغين العقلاء
الاصحاء وذكر في الزكاة لفظ الواحد فقال الزكاة لا يطبق على الواحد اقل المسلم ثم اجابوا عن ذلك بناء على عادات الناس
انهم لو دون الحج في الغالب بجميع عظمهم والارزاق واجبة فلان كل واحد يودي زكاة ما لا يما اجتماع فالت مال الجواهر السبل
في عبارة القدر في رحمة الله لان المصنف رحمه الله نقل عبارة عن هذا الوجه ولو نقل من غيره وجواب آخر في
القدر في الان والام واللام اذا دخل على الجمع يثقل معنى الجملة ويروا به انفسهم ومنه بالوجوب من
ومنه القدر في الحج لفظ الوجوب والتفسير المرفوع في وصفه يرجع الى القدر في المقدم من كلام الشرح ان يرجع الى
المصنف وليس كذلك قال وصفه بالوجوب وسكت الكفار بما ذكره في اول كتاب الزكاة بقوله والارزاق بالوجوب
النفق الذي لا يشبهه في شيء الا اشار الى هذا ايضا بقوله وهو فرضية محكمة ثبتت فرضية كتاب سفي
ان قوله ثبتت فيه تلخيص السائل ان معنى الوجوب الثبوت لا يكون ثباته بالكتاب الا ان

الحج واجب على الاحرار البالغين

العقل والاصحاء

اذا قدره وعلى الزاد

والراحلة واصفاه

عن المسكن

وما لا بد منه

وعن نفقة عياله

الى حين عوداه

وذكر الطريق امنا

وصفه بالوجوب

وهو فرضية محكمة

ثبتت فرضيتها

بالكتاب

ثم نوبس الى الكتاب ثم قولنا عز وجل ومن على الناس حج البيت الاية من حيث وجدوا من التاكيد منها قولنا على الناس
 وكما به على اللازم اى حوز واجب في رقاب الناس ومنها انه ذكر الناس ثم ابدل من حيث استلخ اليه بيلا مدون
 تكريها ليعمل وفي هذا الابدال من التاكيد ايجابان الابه الى تنبيه على الزيادة والثبات انه الينما بعد الابهام فيفسد على
 ومنها قوله من كوفان العشي من العالمين فكان قوله من لم يحج فليطعم على ترك الحج وكذا قال صلى الله عليه وسلم من
 ولم يحج الحديت كذا قال الكاكي فان قلت روى الترمذي من حديث علي بن ابي طالب صلى الله عليه وسلم من لم يحج
 زادوا راحلة بئله الى بيت الله ولم يحج فلا عليه ان يموت يهوديا او نصرانيا وقال الترمذي غريب وفي اسناده قتال
 وقد روى عن علي موقوفه ومنها ذكر الاستخارة وذلك ما يدل على القسط والوسط والخذلان ومنها قوله فان العشي
 عن العالمين ولم يعل عنه لانه اذا استغنى عن العالمين تناووا الاستغناء عما لا يقبل انما قال على الناس ولم يقبل
 على المؤمنين لان غير الحج غير واجب على الملوك مع شمول اسم المؤمنين لهم وليدل على عدم اختصاصه بوجه
 الاية بحسب انفسهم ولا يجب في العمارة واحدة لانه عليه الصلوة والسلام شئ اى لان البني صلى الله عليه
 وسلم قبل له الحج في كل عام ام مرة واحدة فقال لابل مرة واحدة فافازوه فوطئ على سرش هذا الحديث رواه
 ابو داود وابن ماجة في سننهما عن يفيين بن جسيم عن الزهري عن ابي مسنيان بن يزيد بن امية عن ابن عباس رجا
 ان الاخر بن عباس صلى الله عليه وسلم ل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله الحج في كل سنة ام مرة
 واحدة فقال لابل مرة واحدة فافازوه فوطئ ورواه الحاكم في مسنده وقال حديث صحيح الاسناد الا انها لم يخرجهما
 بن جسيم ومن الثقات هم ولان سببه شئ اى سبب الحج هم البيت شئ اى الكعبة هم وهي لا يتعد فلا
 الوجوب شئ وقد علم ان السبب والم تكرر لا يتكرر لمسبب انما كان سبب البيت لا ضافته اليه يقال حج البيت
 والاضافة لابل سببية وقال الكيا في مناسكه ان بعض الناس عن بعض الناس يجب في كل سنة ويومرو
 وقال بن العربي في العاقرية يجب في العمرة واحدة باجماع الامة الا من شذ فقال يجب في كل خمسة اعوام
 ما روى عنه عليه الصلوة والسلام انه قال على كل مسلم في خمسة اعوام ان ياتي بيت الله الحرام عن ابن العربي
 قاتنا رواية هذا الحديث حرام فكيف العمل به وقال السروجي رحمه الله وزاد ما يدل على استحباب ذلك ومن مجر عز
 الى بريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قال الله عز وجل ان من حجته وسعت عليه لم يزد في
 كل خمسة اعوام لمحرم اخرجه ابو ذر الهروي والوكيع بن ابي شيبة وسعيد بن منصور ويروي اربعة اعوام الفاضل
 حديث ابى سعيد الخدري رضي الله عنه ونقطة ان الدعاء في التوال ان عبد الصمت له سبعة اوسعت عليه خمسة

وهو قوله تعالى الله

على الناس حج البيت

الاية ولا يجب العمرة

واحدة لانه عليه

قبل له الحج في كل عام

ام مرة واحدة فقال لابل

مرة فافازوه فوطئ واحد

فكان سببه البيت

وانه لا يتعد فلا

يسكر الوجوب

ثم هو واجب على الفور
عند أبي يوسف وروى عن
أبي حنيفة لا ما يدل عليه
وعند محمد والشافعي
على التراخي لأنه وظيفة
المرتكب العزيمة كقول
في الصلوة وحده لا أول
أنه يختص بوقت خاص
والموت في سنة واحدة
غير نادر فيقيق احتياطاً
ولهذا كان التعميل افضل
تخذاً وقت الصلوة لأن
الموت في مثله نادر وإنما
شغل الحوية والبلوغ لفوق
عليه السلام إجماعاً
بأنه يشرع ثم اعتق نعليه
سجدة لا سلام وإيا صبي
بأنه يشرع ثم يلمح نعليه
سجدة لا سلام

عليه راجعاً إجماعاً إلى المودع وقال ابن
أبي يوسف وشي وبه قال أحمد وفي البيع والتمتع عن الكشي أنه على الفور والامام أبو منصور الماتريدي يميل إلى
على الفور بمعنى يجب الفورية عند استماع شرط الوجوب بتعيين العام الأول عند أبي يوسف رحمه الله حتى يأن
بالتأخير عنه والراوس الفوران يلزم المأمورية في أول أوقات الاسكان مستعارة للسرعة من غارت القدرة
أو غلت ثم وعن أبي حنيفة ما يدل عليه شي أمي وروى عن أبي حنيفة رحمه الله ما يدل على أنه على الفور
يشمل قول أبي يوسف وهو ما قال ابن شجاع كان أبو حنيفة رضي الله عنه يقول من كان عنده ما يجز به وكان يريد الفجر
فأنه يذبح بالبحر لا في وقتها ما يدل على أنه على الفور وفي الحديث والكراني أن أصحاب الدياريتين عن أبي
رضي الله عنه أنه على الفور وفي تقنية الميضية تجب فيه على القنار وفي الادارية رفع الأثر ثم وعند محمد والشافعي
رضي الله عنه على التراخي شي وبه قال أبو حنيفة في روايته وذكر الامام علي بن موسى السني أنه على التراخي ولم
يفره إلى أي وجوه من غطار اصحابنا والضعيف في انقضاض مذهب الشافعي وذكر أبو عبد الله البلخي أنه قال على التراخي
عن اصحابنا جميعاً وفائدة الخلف أن الأمر بالتأخير عنه إلى يوسف ولا يأنم بالتأخير عنه رحمه الله حتى قول محمد بن علي بن
أن العام الأول تعيين لكن عند محمد رحمه الله السنة الثانية بشرط أنه لا يفوت بالموت وإذا مات عنه الشافعي
لا يأنم وقال بعض اصحابنا يأنم بالتأخير عن السنة الأولى إذا مات في عامه قال بعضهم يأنم بالتأخير عن السنة التي مات فيها
ثم لأنه شي أي أنهم يلمحون المرسى الأتري أنه لا رادوا في السنة الثانية كان مودعاً لا يقتضيه فكان العزيمة كما
في الصلوة شي لأنه إذا أخر الصلوة إلى آخر الوقت يجوز وكذا إذا أخر الحج إلى آخر العزيمة بل إن لا يفوتهم وجه الأول
وموقوف إلى يوسف رحمه الله عندهم انقضاء بوقت خاص شي وبه أشهد أن من كل عام وكلما انقض بوقت خاص
وقد فات عن وقت لا يترك إلا بالبرك الوقت لعينه إلا ليكون مقتضاه ذلك مدة لم يأت في فيه الحياة ثم هو
في سنة واحدة شي مشتهر على الفصل الرابع لا يضيح المزاج غير أنه يقتضي احتياطاً شي لا يقتضيهام وإنما أشهد
أي ولا جل الاحتياط ثم كان التعميل أفضل شي اتفاقاً ثم كانت وقت الصلوة شي جواب عن قوله كان وقت
في الصلوة هم لأن الموت في ثمانين ربيعاً يعني لأن الموت في مثل وقت الصلوة فماذا نأمرهم والتأخير
السورة والوتر لقوله عليه الصلوة والسلام شي الذي يقول النبي صلى الله عليه وسلم وأبو حنيفة يأنم في سنة واحدة
بأنه لا سلام وإيا ما يشرع ثم يلمح عزه أن سلام شي بهذا الحديث رواية الحاكم في سنة واحدة من حديث محمد
بن الحسن حديثاً يزيد بن ربيع حدثنا شاذلي بن عبد الله عن أبي بلال عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله

عليه وسلم لما صلى حج ثم بلغ الحديث فعليه ان يحج حجة اخرى وايا اعلى الى حج ثم باجر فعليه ان يحج حجة اخرى واما بعد
 حج ثم اعقبت فعليه حجة اخرى وقال حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه فان قلت رواه الشيخ في سننه ثم قال الشيخ
 ونفعه فخر بن عمر بن السنال عن يزيد بن دراج عن شعبة ورواه عن شعبة موقوفه فقلت قال الشيخ واه لا يحل
 جملة الحديث سليمان الاعمش عن الهارث بن شرحبيل عن ابى عمرو قال الجواد بنى عن يزيد بن دراج بنى عن فخر بن
 التفرغ وليس في رواية الحاكم عشر حج وذكره في انبياء الكثرة لان احسن من ان الامام لا يبان انصار الحكم عليه قال
 ابن المنذر اجمع اهل الاسن لا يجزئ بخلافه ان يصحى والعبد لا يتبرج بها في حجة الاسلام فاذا بلغ العصى واعتق الحبل
 ووجد اليبس يلبس عليه كما قال ابن عباس سفر وعطا والتخف والتورى والكت الشافعى وابن جنبل والوثوب والاعمال
 ممول على ان حج قبل اسلام ثم اسلم واجر اوج بعده وانما اوجب عليه الابعادة لانه كان باجرا باحكام الحج وكانوا يحج
 في ذى القعدة فلا يتدبرم ولا يشئ اى ولان الحج هم عباداة والعبادات باسرها موقوفه عن الصبيان من لا تقدر
 العلم على ان وقت البلاء والعبادة فيجب عليه الصلوة والصوم ولا يجب الحج لان الحج لا يتاخرى بدون المال غالبا
 ولا يملك العبد شيئا وان ملك في الصلوة والصوم لم يمتنع من العمل بالزراعة والعقل شدة الصلوة التكليف من ان
 قول القائل وقولهم وكذا صحت المخرج من شئ كتمان قوله الامام اى وكذا صحيح المخرج من لا تكليف بدون الوسع ولما
 لا يجب على من لا يحسنه لى جواره كما بينه ان كان مفسلا علمه انما كان من دون الصلوة من
 العاجز لا يجب عليه ان لا اذا كان لا يحسنه فحجه وعنه غيره من لا اى اذا وجد من كفايته مونة سفره ووجد اولاد
 لا يجب عليه الحج عند ابى حنيفة من ان لا يحسنه من وبقيل ذلك وادوية سفره من يقوده الى الحج والادوية والادوية
 كفاية لا يابا بالادوية الغيب والنجية من الابل ولا يضره الا ان لا اى من حمله وقيل شيئا لان
 الى عنقه اربعة اشترى فيخرج ولا يجب عليه الحج في قوله المشهور وذكر الحاكم الشبيه في الحقة لا يضره من لا يحسنه
 والذخيرة الماد وجد الامامى زادوا راحة ولم يرد حمله الا بالزمن لم يفسد في قولهم بل يجب الاحتياط عند المال
 لا يجب وعنه ما يجب هم خلافا لما شئ اى لابي يوسف ومحمد فانه يجب عليه عند ما وذكر شيخ الاسلام ما يرد فانه
 على التهمة وبقيل له قال الشافعى واهمهم وقد مر في كتاب الصلوة من شئ اى وقد مر الكلام في ذمة المسلم في
 الصلوة من شئ اى الجوزهم والحقه من ابى حنيفة انه شئ اى الحج هم يجب عليه من شئ اى وقد قال الشافعى في
 ونهذ رواية الحسن عن ابى حنيفة عنى المد عن المد المشهوره خلاف ذلك وفى انبياء لا يجب على الصبي ان لا يحسنه
 والكافر والمعتد والمؤمن والاعمى والمريض والمجنون من لا يملك زادوا الرحلة فان حمله الانبى على المعتد والمعتد

وهذه عباداة
 والعبادات
 بانها موصولة
 عن الصبيان
 والعقل شرط
 لصحة التكليف
 وكذا صحة الجوارح
 لان الحج دونها
 كائنا من الاعشى
 اذا وجد من كفايته
 مونة سفره ووجد
 اولاد لا يجب
 عليه الحج عند ابى
 حنيفة
 وكذا ما وجد من
 كفايته
 مونة سفره ووجد
 اولاد لا يجب
 عليه الحج عند ابى
 حنيفة
 وكذا ما وجد من
 كفايته
 مونة سفره ووجد
 اولاد لا يجب
 عليه الحج عند ابى
 حنيفة

الاصلاحیۃ فی حکم العدم و ذکر فی فتاوی قاضیان فاضلا عن فرسہ و سلامہ و قال بعض العلماء ان فان الرجل تاجر الکلیک
ما لو وقع منه الزاد و الراحله لزم له و ایامہ و نفقۃ اولادہ و عیالہ من وقت خروجه الی وقت رجوعہ و یقی بعد رجوعہ عن طار
التمارۃ التي تجربها كان عليه الحج و الا فلا و ان كان حرنا عیالک یا کفی الزاد و الراحله و یقی لآلات الحر من
البقر و نحو ذلك كان عليه الحج و الا فلا هذا كله اذا كان افاقيا و اما ان كان کما اوسا کنا القرب مکة كان عليه الحج و ان
كان غیرا لا یلزم الزاد و الراحله و لا یشرط ان یمکن فاضلا عن نفقۃ عیالہ شیء هذا الیضا بیان لقولہ فی اول
الکتاب و عن نفقۃ عیالہ ام ایمن عودہ شیء العیال جمع عیال کجاء و جیدکذا فی المغرب و ذکرہ فی باب الوالد
فیدل علی انه جوف و اوی یقال عیال عال عیالہ ما نم و انفق علیہم و عیال الرجل من علیہ نفقۃ و لکن قول المصنف
رحمہ اللہ فاضلا عن نفقۃ عیالہ ثم تعلیل لقولہ لان النفقۃ حق مستحق للزاد و شیء یدل علی ان الراوی من عیالہ مولم
و ایضا قال و حق العبد مقدم علی حق الشرع بامره شیء یدل علی ذلك لکن لیس لراوی من العیال المرأة و حد
و قد قال قاضیان رحمہ اللہ فاضلا عن نفقۃ عیالہ و اولادہ و الخار و اما ان كان حق المرأة مقدما علی حق الشرع
لیس علی حق المدعی فی فی احکام الدنیاء حاجۃ العبد و غنی المدعو و بل قوله بامره ای بامر الشرع و الباقی یعلق بقوله
مقدر و لم یقدر النفقۃ بحدہ معلومۃ لان مدۃ السفر تختلف باختلاف المواضع فقدر و اذ ذلك مطلقا بدیهۃ عودہ
و قال الکافی ثم قدر النفقۃ مئة شهر اومدة سنة علی حسب اختلاف المسافة و عن ابی یوسف و نفقۃ شهر بعد عودہ قال
الرضائی فی المستخرج شهر عن الکاتب و فی المیطع عن ابی عبد اللہ و نفقۃ یوم بعد رجوعہ الی وطنہ لانه یغدر علیہ الکاتب
فی یوم قد مره و قال الکافی انی رحمہ اللہ و یجب نفقۃ الفقارۃ فلیس من شرط الوجوب علی اہل مکة و من حولہم
الراحۃ لانہم شیء ای لان اہل مکة و اہل من كانوا حولہم لا یحتاجون نفقۃ زائدۃ فی الاداء فاشبه السعی الی
شیء فی عدم اشتراط الراحله و لا بد من امن الطريق لان الاستطاعۃ لا یثبت دونہ شیء هذا
بیان قوله فی صدر الکتاب اذا کان الطريق اما و الراوی من امن الطريق ان یمکن الغالب فینہ
السلامۃ و لو کان مینہ و بین مکة بحر یزمرہ الحج عندنا و لا یزمر عند ابی یوسف و الشافعی رضی اللہ عنہ و قال
عامۃ اصحابنا لا یزمرہ و ذکرہ فی قاضیان غیرہ و قیل ان کان التجارۃ ہو الغالب یمکن و بہ قال احمد و ساق
والاعطفرے من اصحاب الشافعی رضی اللہ عنہ و الصبیح انه لا یجب کحل حال و بہ قال بعض اصحاب
الشافعی رضی اللہ عنہ لان کل احد لا یقدر علی رکوب المہر و الفرات و الدجلۃ و سیحون و جیحون و انما
ولیس بجار و قال بعض اصحاب الشافعی رضی اللہ عنہ ان کان الرجل ممن یتبارک و رکوب المہر کالمہرین و انما

و یشرط ان یمکن
فاصله عن نفقۃ
عیالہ الی عیال
عودہ کما فی النفقۃ
حق مستحق للمرأة
و حق العبد مقدم
علی حق الشرع بامره
ولیس من شرط
الوجوب علی اہل
مکہ و من حولہم
الراحۃ لکما مر
لا تلحقہم مشقۃ
زائدۃ فی الاداء فاشبه
السعی الی الحجۃ
و لا بد من امن
الطریق لان الاستطاعۃ
لا یثبت دونہ

قال وعقب
في المرأة أن يكون

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

۴. به اوزوج

وڪليجيون ڏيها

ان

غيرهما

انذاکار ہنفا

۱۳۱۵

وہیں ملے

ثلاثة ايام

وقال الشافعي

محمد زبیرالحق

ذات الحجة ۱۳۰۲

والاخرى

فقد ومعهما

نسب قات

وقال أبو بكر الاسكاف رحمه الله لا قول الحج فزني في زماننا قاله سنة ست وعشرين وثلاث مائة وافني أبو بكر الزاهد
بجدا واقتل سقط الحج عن الرجال ايضا في هذا الزمان وبه قال أبو البري والبرهان الصغير بنو اوزم وأبو الفضل الكاظم
بخراسان وعن الشيخ أبي بكر الوراق انه خرج ما قبلها من سفر حلة قال الاصمابروني انكسب سبع مائة كبيرة في سفر حلة
واحدة فزوده هم قال ويعتبر في المرأة ان يكون لها محرم يحج بها او زوج مش وفي اكثر النسخ قال ويعبر اي قال القدر
رحمه الله ويعتبر في المرأة آه وسوا ركائز المرأة شابة اعجوزة قال في القاضى خاتم الولو الجي وصفه المحرم كل من
لا يجوز زنا كحتم على السبايداي وجو كانت المحرمة بقرابة او رضاع او صهرية لان المحرمة تنزل التهمة والعهد والحوالة
فيه سواء الا ان يكون مجوسا يفسد نكاحا خلافا لغيرها معه ولا يجب عليها ان تروج لبيع معها اما ان يجب على الفقير
اكتساب المال لابل الحج وقال محب الدين الطبري وافني ابو حنيفة في اشتراط المحرم والزوج اصحابا لمعدية
قول النخعي والحسن البصري وسفيان الثوري وابي ثور وابن حنبل واسحاق بن راجويه واحد قولي الشافعي قال
ابن المنذر والمحم للمسلم اصيل وقال البخوي من الشافعية القول باشتراط المحرم اولى والتفقوا على انما
يغير محرم في غير الفرض وقال ابن سيرين يخرج من رجل من المسلمين وقال احمد رحمه الله لابس ان تافيت
قوم صالحين غير محرم ولا يجوز زنا ان يحج بغيره جاسش اي بخبر المحرم والزوج يعني بغير واحد منهما ولا يشترط كونها
هم اذ اكانا بينما وبين كونه ثلثة اصيل ش وقيل اقل من ذلك يحرم على ما يجي عن قريب قيل لما سئل النبي
صلى الله عليه وسلم عن اصيل فسر بالزواج والراثة ولم يذكر المحرم فلو كان شرط المذكور واجيب بان السائل كان
رجلا وقيل جارية في الحديث لا تمنعوا الماء الله مسا جد الله واجيب بان المراد به حضور الجماعة ولم ير ذلك بدليل سائر
ابن ماجة بن يونس بن يونس قيل جازت لما العجزة الى دار الاسلام بلا محرم فتخفى ان يجوز الحج واجيب بان خوفنا في
نه دار الحرب اكثر من خوف الطريق هم وقال الشافعي يجوز للحج اذا خرجت في رفقة ومعا نساء ثقات
لحصول الاسن بالرفقة مش وقال مالك رحمه الله وفي شرح الوجبة بل يشترط ان يكون مع واحدة منهم محرم
فيه وجنان نعم وبه قال الفقهاء واممهم الا وان لم يجدوا نساء ثقات لم يكن للمالح هذا اهل المذهب تروا فلو
احد ما ان تخشى مع المرأة الواحدة ذكره في الاما وتار جماعة من الائمة ان عليهما ان تخشى وحدها
اذا كانا امنا مكل هذا عن الكلبسي وهو قول الاوزاعي واماني حج النفل فالاصح ان لا تخشى مع النساء
وحدها وفي المروية وقال الشافعي رضي الله عنه في قول تخشى مع نساء ثقات ولا تخشى مع واحدة
وان كنت في قول تخشى مع واحدة وفي قول تخشى وحدها وقال مالك رضي الله عنه في المروية

يخرج بالجموع مع رجال مؤمنين وفي المرأة الواحدة الماسونية لا يشترط الحوم ولا الزمجم ولنا قولنا عليه الصلاة والسلام
 شئ ائتمن على النبي صلى الله عليه وسلم لا تأمن امرأة الا ومعهما محرم مثل هذا الحديث رواه الزبيري في مسنده وحديثنا
 عرقبن على حديثنا ابو جعفر عن ابن جريح اخبرني عمرو بن دينار انه سمع معبد امولى ابن عباس رضي الله عنهما قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تأمن امرأة الا ومعهما محرم فقال رجل يا بنى العبد انى اكتسبت في خروءة كذا وامراتي حابة قال ارحم
 فخرج معهما ورواه الدارقطني في سننه عن حجاج عن ابن جريح به ونقطه قال لا تأمن امرأة الا ومعهما محرم وروى الطبراني من
 حديث ابى امامة الباقى قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يكمل الاكل للمرأة ان تجامع الا مع زوجها او محرم
 واخرج البخارى ومسلم عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تأمن امرأة الا ومعهما محرم او محرم
 واخر جابر بن ابي هريرة مرفوعا لا يكمل الاكل للمرأة الا مع زوجها او محرم او محرم بالعدد واليوم الآخر ان نساء قريظة
 منهن وفي لفظ المسلم ثلثا وفي لفظ لافوق ثلث وفي لفظ لثلاثة ايام فصاعدا واخر جابر بن عباس رضي الله
 مرفوعا لا تأمن المرأة الا مع ذى محرم ولم يوقت فيه شيئا وقال المنذرى ليس في هذا الروايات تبين ولا اختلاف
 فانه يتبين ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم قالما في مواطن مختلفة بحسب الاسوة وتبين ان يكون ذلك كله نظرا
 لاقبل الاعداد واليوم الواحد اول العدد واوله الاثنان اول الكثير والثلث اول الجمع وكانه اشار ان يشل
 هذا في كل الزمن لا يكمل لهما السفر فيه مع غير محرم فكيف يمازى وقد اورد الاثران في حديث ابى هريرة المذكورة والاول
 يدل على ان خروجهما الى دون السفر بغير محرم لا يجوز ثم اجاب بما نفى بان الاحاديث ان كانت سورة الزميمة
 ما دون الثلث وان كانت مقدمة يقع العمل ايضا الى آخر ما ذكرته وعوى الانسح لا يصح لعدم العلم بالساجد
 ما ذكرناه هم لا ينادون بالجموع يخاف عليهما الفتنة وتزداد بانضمام غيرها اليها شئ فان المبتوتة اذا اعتدت في
 بيت الزوج يتكلمون بباركلم لمن انضمامها اليها فتنة اجيب بان انضمامها اليها فتنة اجيب بان انضمام المرأة
 اليها اجنبها وشئ وتما وتعليقها عسى الجبر عنه فكيف با دنا لم يكن في الفتنة كذلك لان الاقامة موضع امن
 وقدرة على دفع الفتنة وقال الاكمل وفيه نظر لان مثلما لا يبعد نقض الكلام فيها ولان جواب المسندين نقض
 جواب المنع والاولى ان يقال من ناقضات دين وتقتل لا يؤمن ان ينجح فيكون عليهما الافساد وتوسط
 في التطين في التمكن فتخرج عن منها في السفر وهذا المعنى هو مسمى الجسر لا يمكن الاستعانة به بآورد الكاكة اشكال في قوله
 يخاف عليهما لى الفتنة وسواءه لشكل على هذا سفرها جرة لان لها الهجرة من دار الحرب الى دار السلام
 بغير محرم مع ان الهجرة ليست من اركان الدين والحج منها فينبغي ان يجوز لهما الحج بغير محرم بانظر

ولنا قوله عليه السلام
 الا لا تأمن امرأة الا
 مع محرم ولا تأمن
 المحرم بخاصة
 عليها الفتنة
 وتزداد بانضمام
 غيرها اليها

الاعلى قلت قد مر جواب عن قريب فحضر انفيده هنا فقول المأجرة لا يسئل السفر ولكننا انفقنا النجاة الا ان الترسى لها
اذا وصلت الى حرس المسلمين من دار الحرب صارت امنة ليس لها بعد ذلك ان تسافر بغير حرم ولا نامة فخطرة هنا
لنؤلفا على نفسها الاترى ان العدة لا تمنعها من الخروج هناك لو كانت مستدة لم يكن لها ان تتجلى للبحر وناثير فقد الحوم
في المنع من السفر كما في العدة فاذا امنعت من الخروج لسفر الحج لسبب العدة فكذلك يسبب فقد الحوم ولم تاحرم الحلو
اى ولا جيل زيادة الفتنة بالفهم المرأة اليها تحرم الحلو على الزوج هم بالاجنية مع اى المرأة الاجنية هم ولان كان
معها غير باسش اى مع الاجنية فليس بالاجنية فان قلت اذا شمل على الزوج الطلاق المرأة لما قلتم بحال بنينا ومنه ما
انقضى حتى تركى الشهود وكذا قلتم بالحيولة تنقضى في الطلاقات الثلاث اذا اعتدت في بيت الزوج فبهم جلتهم الفهم
المرأة الى المرأة فتنة اجيب بان الاقامة بموضع من الامنية تقدر على دفعه في مثل تلك الحالات السفر فانه منطية العجز
مع ان النفس فرق بينهما بخلاف ما اذا كان بنينا وبين مكة اقل من ثلاثة ايام عرض هذا متصل بقوله ولا يجزى لها
ان تتجلى بغيرها معنى يلج لها الخروج بدونها اى بدون الزوج والحرم لا يلبس لها الخروج الى ما دون السفر بغير الحرم
معش فان قلت ما تقول في حديث ابى هريرة رضى الله عنه المذكور عن قريب آجاب الاتراى بان الخبر الذى
يكون معموله بوجوبين اولى بالاخذ من الخبر الذى يكون معموله من وجب اراد ان الخبر الذى فيه الثلاث معمول
بالوجوبين يعنى في الثلاث وفيما دونه معمول به من وجب وقيل فيما دون مسافة القصر اضطراب كثير وقال الرضا بنى
فيما دون مسافة القصر قال ابو يوسف رحمه الله اكره لها ان تسافر لولا وكذا عن ابى حنيفة روى فان قلت روى الخبر
من حديث عدى بن حاتم رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم قال يوشك ان يخرج الطخينة من الحيرة لولم
لا يحرم معها الاثاث الا انه قال عدى رايت الطخينة ترعى من الحيرة حتى تعلقون بالبيت لا تنحرف الا انه لم يذكر
محو ولا زواج والحيرة كبر الحمار المملعة قربة بقرب الكوفة والبيتة اليها جبرى وعارى على غير قياس والوجع فبهم الجهم
كسر الزام قلت حديث عدى هذا يدل على الوقوع ولا يدل على الجواز بوجه من وجوه الدلالة بمطابقة ولا بالترام
لانه روى في معرض الثنا على الزمان بالامن والعمل وقد خرج المرأة على ذلك بلاخفة لبيان الاستدلال
عليه ولا يقال تاخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز لان القول ما اخره بل بين حرمة خروجها في عدة احاديث
صريحة ثابتة ولان الطخينة سبب المودع والمرأة الركبة والغالب انها لا تسافر فى هذا السفر البعيد مع حود حوا
الا دما يكملها ويركها سواد جها ويخدمها ويخدم عليها والغالب كالتحقق سالت عائشة فان قلت اجمع الشافعى
عنه باروى عن عمرة ثبت عبد الرحمن انها قالت سالت عائشة رضى الله عنها فخرجت ان الباسع والهند رضى

ولهم انهم الحلو
بالاجلية وان
كان معها غيرها
يجوز ما اذا كان
بنينا وبين مكة
اقل من ثلاثة ايام
لا يباح لها الخروج
الى ما دون السفر
بغير حرم

بخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لا تاكل لامة ان تسافر ثلثة ايام الا ومعها محرم فانفتحت لينا عاتية
 رضى الله عنها وقالت ما كنن لما محرم وعن ابن عمر انه سافر مع مولاة ليس به محرم لها ولا لما محرم وورد عن الزهري
 سني المرأة عن المسافر محمول على الاستفراجه البات فانما يجوز السفر المباح كما عندنا لما محرم في وجوه سفر الحج
 والاول مع عند الرويان من اصحابه قلت قال الكاكي وغيره اعجب من الشافعي انه لم يعمل بالامانة حيث الصحاح
 المشهورة لم يعمل بالشرع والشيء وابن عمر عثرت شذوذها وعدم ولا التمس على عدم اشتراط المحرم مع ان الاثر خرج عنه
 واثرا عاتية يدل على تعميها واثرا بن عمر رضى الله عنها قيل ان يكون قبل الميخ الخبز الكبر وعلم الحديث على الاستفراجه البات
 بجبر لما روى من قوله عليه الصلوة والسلام الطلق حج مع امرأك ثم واذا وجبت محرم لم يكن لزوجهما مناش
 وبه قال احمد بن حنبل والبرقور واسباق وهو قول ابراهيم النخعي وقال مالك رضى الله عنه لا يمتنع على القول
 بالغور وفي القول بالترخي قولان وقال ابن السيرة في الاثر ان لا نعلم انهم يختلفون ان الذين لا يمتنعهم وقال الشافعي
 رضى الله عنه ان لا يمتنع مناش في الطهر القولين ثم لان في الخروج من اى في خروج المرأة الى سفرها ثم نفيت
 حقه من اى حق الزوج ثم ولان حق الزوج لا يفسد في حق الفرائض من اى الترى انه لا يمتنع من مناش
 والصلوات ثم الحج مناش اى من الفرائض حتى لو كان الحج نفلا لان لا يمتنع من ولذا كان لان حكمها
 من ساعته ولكن لا يجوز تحليلها الى فزع الهدى ويكلمها من ساعته وعليها بدى التحليل الابلال وعمرة وجبة لصحة
 المشروع بخلاف حج الاسلام فان هناك التحليل الالهى وتحليلها انما ساء لا يمتنع بها محرم عليها في الاحرام من نفس نفرا ولا
 التحليل بالنسي ولا بقول طلتك ثم ولو كان المحرم فاسقا فالو من اى علمائهم لا يجب عليها من اى لا يجب الحج
 على المرأة ثم لان المقصود من حفظها عن الوقوع في سوء وهو ما لا يحصل به من اى بالفاسق لا احتمال الغشقة
 ثم ولما من اى المرأة من ان يخرج مع كل محرم من اى سواه كان ترادوا عبد اسلام او ذميا لان الذي يحفظها مرد
 كمن مسلمة ثم لان يكون من اى المحرم محسوبا لا يفتقد باخرة من كتمانها ولا يوسن عليها ولا يجوز الصبي
 ولا الجنون لانه لا يتاقي منها الصيانة من لانها لا يصونان انفسها فكيف يصونان غيرهما والصبيته التي بلغت حد
 من اى ترادوا عن الصبيته التي لا يشبه ثلثها لانها تسافر بها من غير محرم بمنزلة البانة لا تسافر بها من غير محرم من لان
 يلحق فيها ولا يوسن من وقوع الفساد عليها ثم ونفذ المحرم عليها من اى على المرأة من لانها تنسل به من اى المحرم
 من الى اى الحج من وبقاى احمد قال صاحب النسخة اذا خرج المحرم الانفقة منها بل يجب عليها نفقة ذكره في شرح الفقه
 ثم انما يجب عليها نفقة لانها تكون من الحج بالالموم كما لا يمكن الا بالزاد والراحة وذكر في خرج الطحاوى ان لا يجب عليها

واذا وجدت مهرها لم يكن
 للزوج منها وقال الشافعي
 له ان ينفق كلان في الخروج
 تقويت حقه ولان حق
 الزوج لا يظفر في حق الفرائض
 وانما مناهل حتى لو كان الحج
 نفلا لان لا يمتنع ولو كان
 المحرم سقا فلو لا يجب
 عليها لان المقصود لا يمتنع
 ولها ان يخرج مع كل محرم
 كما ان يكون محسوبا
 لانه يعتقد ابلت من كتمانها
 ولا عبرة بالصبي الصغير
 لانها تنافي منها الصيانة
 والصبيته التي بلغت
 حد الشفق بمنزلة البالغة
 حتى لا يسافر بها من
 غير محرم ونفقة المحرم عليها
 لانها تنسل به الى اى الحج

لفقته ولا يجب عليه الحج وفي البعيد قال الإفصاح لا تجب عليه الحج حين يخرج الحوم بال نفسه في القدوري تنقح
 على عمر الحج بما وفي المغني لا تجب لفقته الحوم والزوج عليهما في المبسوط عن محمد لا تجب لفقته الحوم عليهما وفي
 كل من قال فقال الحوم يمنع الوجوب وهو حج لقوله لا تجب لفقته الحوم عليهما وعند الشافعي سفر لا يجب الحج عليهما حتى
 رقيقا مخرجا ونسوة ثقات ولو باجرهم واختافوا في ان الحوم شرط الوجوب او شرط الاداء على حسب اختلافهم في امن الطريق
 من اى اختلف العلماء فيه فقال وجود الحوم او الزوج شرط الاداء فليهما ان تخرج وفقته الحوم عليهما وكذا قال
 القاضي ابو حازم عبد الحميد بن بشر شرط الاداء في رواية ابن شجاع عن ابى حفص الكبيري والكرخي عن ابى حنيفة ثم شرط الوجوب
 ذكره في المحيط وفائدة الخلاف في الظاهر وجوب الوصية ومن شرط وجوب الحج عليهما علوا ما عن العدة اى عدة كانت
 وعند احمد شرط التخرج في عدة ما عن وفاته حين يخرج في الطلاق الهائس ثم واذا بلغ العقب لجدوا حرم او عتق العبد
 فمضي اشس على حجامه لم يخرج عن حجة الاسلام لان احراما العقد لا دار النفل ولا يتقلب واد الفرض سن فان قبل
 الاحرام شرط عند ما بنزه الوضوء للصلاة والعصى اذا تواضع قبل البلوغ ثم بلغ بالس تجوز به الصلوة فانما الاحرام شبه
 الوضوء من حيث انه ارتفاع الحج كما ان الوضوء منقطع الصلوة ونية سائر اعمال الحج من حيث انه لينحل في اعمال
 الحج فيكون من هذه الوجود وكما والاختفى العبارات بالاختصاص وصل كذا في جامع شمس الامنة وفي المبسوط لو بلغ
 بعد الاحرام قبل الوقوف او الطواف لم يخرج عن حجة الاسلام عندنا وعند الشافعي سفر يجزى به وكذا بناء على ما في كتابنا
 الصلوة اذا صلى في اول الوقت ثم بلغ في آخره يجزى به عندنا وجعله لم يبلغ قبل ادائها وهما ايضا يجزى به كان بلغ قبل مباشرة
 الاحرام فتخرج عن الفرض ثم ولو بعد العصى الاحرام قبل الوقوف ونوى حجة الاسلام بازمش يعني لو وجدوا احرامه
 بعد البلوغ قبل الوقوف ونوى حجة الاسلام بازمش حجة الاسلام والعبد نوى ذلك من اى تجديده الاحرام
 بعد العتق قبل الوقوف ثم لم يجزى ش اى عن حجة الاسلام من ان احرام العبد غير لازم لعدم الابلية مش ولندا
 لو عثر المايه قضا رولادام ولو تناول شيئا من محظوراته لايهزئ منه فاذا كان احرامه لايهزئ منه فليس تجديده الاحرام المفروض
 لكونه محظورا فليخرج من ما عدا ما عدا الباطل وما عدا تنفيس الاولى ضرورة الامتثال وتجديده الثاني لان البيع اول كان محظورا فليخرج
 من الاحرام العبد لازم مش لانه من اهل اللزوم كمال الابلية فلا يفسد احرامه للفصل الانقضاء فلا يبرم فلا يمكنه
 الخروج منه بالشرع في غيره مش للزوم ابرائه له ولو اصاب عيدا الزم الصيام لكونه جانيا على احرامه فاذا كان كذلك لم يخرج
 بعد العتق من فسخ ذلك الاحرام +

اختلفوا في ان الحوم شرط الوجوب
 او شرط الاداء على حسب اختلافهم
 في امن الطريق واذا بلغ العقب
 بعد ما اهرم او عتق العبد
 فمضي اشس على حجامه لم يخرج
 عن حجة الاسلام لان احراما العقد لا دار
 النفل ولا يتقلب واد الفرض سن فان قبل
 الاحرام شرط عند ما بنزه الوضوء للصلاة
 والعصى اذا تواضع قبل البلوغ ثم بلغ
 بالس تجوز به الصلوة فانما الاحرام شبه
 الوضوء من حيث انه ارتفاع الحج كما ان
 الوضوء منقطع الصلوة ونية سائر اعمال
 الحج من حيث انه لينحل في اعمال الحج
 فيكون من هذه الوجود وكما والاختفى
 العبارات بالاختصاص وصل كذا في جامع
 شمس الامنة وفي المبسوط لو بلغ بعد
 الاحرام قبل الوقوف او الطواف لم يخرج
 عن حجة الاسلام عندنا وعند الشافعي سفر
 يجزى به وكذا بناء على ما في كتابنا
 الصلوة اذا صلى في اول الوقت ثم بلغ في
 آخره يجزى به عندنا وجعله لم يبلغ قبل
 ادائها وهما ايضا يجزى به كان بلغ قبل
 مباشرة الاحرام فتخرج عن الفرض ثم
 ولو بعد العصى الاحرام قبل الوقوف ونوى
 حجة الاسلام بازمش يعني لو وجدوا
 احرامه بعد البلوغ قبل الوقوف ونوى
 حجة الاسلام والعبد نوى ذلك من اى
 تجديده الاحرام بعد العتق قبل الوقوف
 ثم لم يجزى ش اى عن حجة الاسلام من ان
 احرام العبد غير لازم لعدم الابلية مش
 ولندا لو عثر المايه قضا رولادام ولو
 تناول شيئا من محظوراته لايهزئ منه
 فاذا كان احرامه لايهزئ منه فليس
 تجديده الاحرام المفروض لكونه
 محظورا فليخرج من ما عدا ما عدا
 الباطل وما عدا تنفيس الاولى ضرورة
 الامتثال وتجديده الثاني لان البيع
 اول كان محظورا فليخرج من الاحرام
 العبد لازم مش لانه من اهل اللزوم
 كمال الابلية فلا يفسد احرامه للفصل
 الانقضاء فلا يبرم فلا يمكنه الخروج
 منه بالشرع في غيره مش للزوم
 ابرائه له ولو اصاب عيدا الزم الصيام
 لكونه جانيا على احرامه فاذا كان
 كذلك لم يخرج بعد العتق من فسخ
 ذلك الاحرام +

فصل

ثم مل ش اى ان ينقض العبد لانه لا يبرم لانه لا يكون لاني الكركب لما فرغ من كركبه عليه الحج وكذا شرط الوجوب

والمدينة في بيان اول ما يبدى به من فعال الحج وحي المواسم التي لا يجوز ان تجاوزها الانسان الامور كلها
 التي لا يجوز ان يجاوزها الانسان الامور خمسة عشر الواو في اول المواسم واول الاستمتاع وقد ذكرنا في المواسم
 مرفوعه بالابتداء وخبر خمسة اى خمسة مواضع وهو جمع ميعات اصله موقات قلت الواو بالسكون والاسكان قبلها كالمواسم
 لمع ميزان اصله موازن فضل به ما ذكرناه والميعات على وزن مفعال وهو الوقت المجدو فاستعمل المكان قال البرسري
 رحمه الله الميعات موضع الاحرام لابل المدينة مش وبجواز الكوين التقدير لابل المدينة البنية نظرون مستقر وقال البكر
 هم ذو الحليفة مش تصغير مطلقه وبى بيمين بنى جشم بن هوازن ويمين حفاة لقبيلتين بنيه وبين المدينة اعمرو
 وكان نزل تحت شجرة في موضع السبى الذى بنى الحليفة اليوم قال ابن خزم على اميال من المدينة وقال عياض
 فى الاسمال على سبعة وقال النودى نحو ستة اميال وقال ابن الصبا سبل وقال مجاهد بن الطبري رحمه الله بنى
 خطاه ظاهر قلت وذكر الواقعي مينا بين المدينة ميل وهو ايضا خطأ لان الحسن يروى ذلك وقال شيخنا فى الحرم
 بنيه وبين مكة عشر اصل قيل عشرة ايام بنيه وبين المدينة فرخان ستة اميال هذا هو البصوات الميل ثلث فرسخ و
 الفرسخ ثلث الف خطوة وقال السجوى الميل الربعة آلاف فطرح بذرار محمد بن قرح الشاسى قلت القوام مسمون
 يسبحون ذوالحليفة ابا على رضى الله عنه هم وابل العراق ذات عرق مش كبر العيين الكلام فيه كالكام فى
 ذى الحليفة لابل المدينة وهذا الشاى من المواسم وهو ما بين المشرق والمغرب من مكة قال الكزاسى هم سبى
 ميعات جميع اهل المشرق مينا وبين مكة اثنا اربعون ميلا قال غيره مينا ميعات قال الشافعى مش اصل فى جهم فى بنى اهل
 المشرق الاحرام من العيين اسم لذات عرق وهو سهو منه مينا ميعات وعن ابن جرير لم يفتح هذا المصراع التوازي
 رضى الله عنه فقالوا يا امير المؤمنين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لابل بجدة قرأناه جوب عن طرقتنا وان اردنا
 فاقى قرأنا شق علينا قال فانظروا هذا من طريقكم قال محمد لم ذات عرق رواه البخارى وقال شيخنا فى الذين
 فى الامام المصطفى البصرة والكوفة وغيرهما يقرب منها قال وهذا الحديث يدل على ان ذات عرق فيها لا مشهورة قلت انكر
 ذلك عليه وقد اخرج مسلم فى صحيحه من حديث ابى الزبير عن جابر قال سمعت ابا عبد الله رضى الله عنه الى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال فانذا لابل المدينة ذوالحليفة والطريق الاخرى الجحفة ومحل اهل العراق ذات عرق ومحل اهل نجد
 من قرن ومحل اهل اليمن من الميما فان قلت شهد الراوى فى رفعه قلت ان جبر ابن ماجة من حديث ابى الزبير
 قال خطيبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال محل اهل المشرق من ذات عرق ثم اقبل لوجهه اى الفتى
 فقال اللهم اقبل لقبولهم وهذه الرواية ليس فيها شك من الراوى فان قلت فى سنده ابراهيم بن ريث

والمواقف

التي لا يجوز

ان يجاوزها

الاشخاص

الاحرام

خمسة اهل

المدينة ووا

الحليفة واهل

العراق ذات عرق

الجوزی پہنچ چلت روی ابو داود فی سنیہ عن طلح بن حمید عن اعمش عن عائشہ رضی اللہ عنہا ان رسول اللہ
صلی اللہ علیہ وسلم وقت لابل العراق ذات عرق رواہ النسائی البیہقان قلت کان اعمش من نیک ما لہ من شیخ
الفتح بن حمید قال ابن عدی قلت روی عبد الزان روى عن مالک عن نافع عن ابن عمر ان البنی صلی اللہ علیہ وسلم
وقت لابل العراق ذات عرق فان قلت کان الدارقطنی یقول عبد الزان لم یتابع علی ذلك رواہ اصحاب مالک عنہ
لم یذوا فیہ میقات اہل العراق قلت روی الزبیری فی سنیہ عن مسلم عن خالد الیقینی ابن جریج عن عطاء عن ابن عباس
قال وقت رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم لابل المشرق ذات عرق ورواہ الشافعی ابن سعید بن سالم ابن جریج ابن جریج
عطاء ان رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم لابل المشرق ذات عرق رواہ الشافعی مذکورہ مرسلاتہما فلم یوجہ الا انکار علی
الشیخ تقی الدین فیما قال لان الصواب مہد وقال الانرازی فان قلت کیف وقت رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم
ذات عرق لابل العراق ولم یفتح العراق الا بعد رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم ثم اجاب بان مثل ما وقت لابل الشام
ولم یفتح الشام الا بعدہ بحملہ العسکر والسلام وقد کان بطریق الوحی ان العراق سیکون والا سلام کما کان لیلان الشام
کذلک م ولابل الشام جحفۃ سنہ الکلام فیہ مثل الکلام علی ما قبلہ وبذا ہوا الثانی من المواہب وہی میقات اہل
المغرب والشام من طریق تبرک وہی قریۃ بن المغرب والشمال من مکہ مینا وہی مکہ اشان وثمانون میلًا وقال
رضی اللہ عنہ مینا ثلاث مراحل او اکثرہ او اقل وقیل اربعہ مراحل وقال الفزالی فی بسطہ فہوسون فرسًا فقال فی الشان
مینا وہی بنجرۃ اسیال ومینا وہی بنجرۃ ثلاث مراحل ویقال لہا مینۃ کسیر لہا علی وزن مینۃ وضبطت فی
ابی وبرا سکان الماد فتح الیاء علی وزن مفعلة والاول العجم وانما مینۃ الجحفۃ لان العاملق اخر جواۃ عاد من بنجرۃ
فوز لہا مینۃ بنجرۃ الیاء علی وزن مفعلة والاول العجم وانما مینۃ الجحفۃ لان العاملق اخر جواۃ عاد من بنجرۃ
الجحفۃ موضع بالقرب من ریح وبنجرۃ سم غالی لا یسکن بہ والعوام یقولون جحفۃ بہ الریح لم یس کہ لک بل ہی مثل
ما ذکرناہم ولابل بنجرۃ قرن سنہ ہذا موال ریح من الموالیۃ ہو لفتح القاف وسكون الراء بلا خلاف ویقال اقول
المنزل اقول قرن الثالبع وقال الجوزی القرن لفتح الراء مینۃ وہی میقات اہل بنجرۃ ومنہ او یس القرنی قال
المرابجہ ہوا خود علیہ من مکانین فیہ سنہ ترکیب الراء ونسبہ او یس اے قرن لیلان مراد وظلہ القاف
وغيرہ ونسبہ الاکل قیل ہوا بسكون اسم الجبل الشرقی علی الموضع وبلغ متقرن الطرق وبنجرۃ النون
قال صاحب الطالع فلما من عمل الیمامۃ ونسبہ مناسک البصرۃ قرن مینۃ بنجرۃ الیس من بنجرۃ الجواز بنجرۃ
ونجرۃ الطائف وقرن شتی مکہ مینا اشان واربعون میلًا وکان فیہ وقتہ الطعان علی سبۃ عامہ یقال

ولاہل الشام

جحفۃ ولاہل

بنجرۃ قرن

يوم قرن وفي الامام بنو قنبر في يوم وليلة هم ولابل اليمن لميلك من وذا هو الخامس من المواقيت وقيل
 العلم بالتمرة موضع النيا وقال ابن السيد اكرم بالراء ايضا وهو جنوب مكة بينه وبين مكة ثلاثون ميلا وفي الامام بنو
 جبل في جبال تامة على البليتين من مكة وهو ميقات المتوجعين من بعض اليمن لان اليمن بعد ونامت في
 النودى رحمه الله بنو خضره تركت على تاويل المكان والبقعة والنشد بعثتم عرق العراق لميلك اليمنى +
 الحليفة بحرم المدني + والشام حنفة ان مررت بها + وابل نجد بقرن فاستين + ولا خذ ذكره فاج انشد بقرن
 قرن لميلك ذو الحليفة حنفة + بل ذات عرق كلما ميقات + نجد تامة والمدنية مغرب + شرق + وهي الى الذي
 مرقات + وقال الارزاني في شرحه + وما قاتمة في المواقيت + بلدات عرق عراقى + بللمعاني + وذو الحليفة
 مدني + وحنفة واني ثم نظر قرن لابل نجد + منه الاحرام باني + فلذو الموت واتبو نجاب اولشان هم لكذا
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في المواقيت لمولاد من اى المواقيت الخمسة المذكورة قوله مولاد اى
 للمذكورين من ابل ذى الحليفة وابل العراق وابل الشام وابل نجد وابل الحنفة الاصل فيه فاداه البخارى وسلم
 من حديث طاووس عن ابن عباس رضى الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وقت لابل المدنية ذى الحليفة
 ولابل الشام الحنفة ولابل نجد وابل اليمن لميلك من ابل الى عشرين من غير ابل من ابل الى الحج واهل
 ومن كان دون ذلك فمن جهات الشامي ابل مكة من بلى ليس فيه ذوات عرق وانما ذكره في حديث عائشة
 رضى الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وقت لابل العراق ذوات عرق في الكلام فيه انفاستهم هم
 التوقيت ش بسكون النقرة لوقت في التوقيت هم المنع عن تأخير الاحرام عما ش اى عن هذه المواقيت
 بالتأخير لان التقديم ليس بمنع عندنا لكن اذا قدم الاحرام قبل اشهر الحج كوان ساءا عندنا وعند الشافعى رضى الله
 عنه لا يجوز ان يصح بى شيخ الطحاوى رحمه الله قلت التقديم الاحرام سنة هذه المواقيت ما يلى بالاجماع وقال
 داود الطاهرى اذا احرم قبل هذه المواقيت فالحج لولا عمرة والا قبل عتمة التقديم الاحرام سنة هذه المواقيت
 والتأخير اليها رخصة من المدعى على ورفى بالناس وكره التقديم بالاك امدوا من قبل والشافعى يبيح
 لان النودى ذكر في المنهاج الافضل ان يحرم من ديرة البلد واني قول من الميقات وهو النودى وقال
 ابراهيم التميمي كافوا يستحبون لمن لم ينج ان يحرم من بينة ونقل القرطبي عن علي رضى الله عنه انه قال
 تمام الحج والعمرة ان يحرم بها من ديرة البلد وعن عمر رضى الله عنه شله احب جباله وقيل القرطبي
 في شرح الموطا باسناده ان ابن عمر ابل من بيت المقدس وقال ابو عمر بن عبد الاحرام ابن عمر بن

ولا اهل اليمن

يلعلم هكذا

وقت ريشو

عليه السلام

هذه المواقيت

لهو لا يوافق

التأخير

المنع من التأخير

الاحرام عنها

بيت المقدس عام الفيلين وذكر انه سلكوا الطريق ومعه الفيل فلما اتوا عمرو بن العاص واليوسى من غير انفاذ
 نهض اليه بيت المقدس فاحرم من رواه مالك وسعيد ويعل طاعة ذلك ان علي بن ابي طالب وعبدة
 بن مسعود وعمران بن الحصين وابن عمرو بن عباس وعبد الله بن عامر رضي الله عنهم اجمعين من المواضع
 قبل المواقيت وهم فقهاء الصحابة رضي الله عنهم وقد شهدوا احرام رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلما
 ان احرامه عليه الصلوة والسلام من ميقاته كان تيسيرا على اصحابه ورخصة لهم وابن عمر كان اشد الناس
 اتبا عا لرسول الله صلى الله عليه وسلم وقال القرظبي كان احرام ابن عمر وابن عباس من الشام وكان
 احرام عمران بن الحصين من البصرة وابن مسعود من الفارسية وكان احرام علقمة والسود وعبد الرحمن بن
 يزيد الشيباني رحمه الله من يوتيم واحرام حيد بن جبير من الكوفة طائفة رواه سعيد بن منصور رضي الله عنه وهو قول
 الثوري والحسن بن حنبل وقال اسمعيل القاضي والذين ابرسوا قبل الميقات من الصحابة والتابعين كثير
 لانه يجوز التقديم عليها بالاتفاق شئ اى لان الشان انه يجوز له تقديم الاحرام على المواقيت لما خلافت وقهر
 الآن الكلام فيه ثم ثم الافاق شئ مؤمن كان خارج المواقيت قبل الصواب يبقى نسبة الى المفرد والافاق
 واحد فان السلا والارض وبسبب لواجبها اذ انتهى اليها شئ اى الى هذه المواقيت ثم على تقدير دخول مكة عليه
 ان يحرم قصد الحج او غيره او لم يقصد عندنا شئ وعند الشافعي لم يجوز له مجاوزة الاحرام اذا لم يرد النكاح
 في النهاية قال الشافعي رضي الله عنه فانما يجب الاحرام عند الميقات على من اراد دخول مكة للحج والعمرة فاما من اراد
 دخولها لغير ذلك فليس عليه الاحرام عنده سواء واحد لان النبي صلى الله عليه وسلم دخلها يوم الفتح لغير احرام فان اراد دخولها
 للتمتة او طلب عزيمة لغيره قولان وفي المساج للنووي من قصد كبره غير محرم لا شك في استحبابه ان يحرم الحج او غيره وفي
 قول يجب لان تكرر دخولها كخطاب وعلما وقال مالك من دخل مكة غير محرم تمتد اوجا لما فقد اسارا ولا شئ عليه في
 التمام ويحرم على غير المتردين ودخلها وان لم يرد النكاح في المتن قال احمد رحمه الله لا يدخلها احد لغير احرام وعنه ما يدل
 على ان الاحرام مستحب ثم لقوله عليه الصلوة والسلام لا يجاوز احد الميقات الا محراما شئ اى القول النبي
 صلى الله عليه وسلم وبذا الحديث رواه ابن ابي شيبة في مصنفه حدثنا عبد السلام بن حرب عن حميد
 عن سعيد عن ابن عباس انه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يجاوز الوقت الا باحرام ورواه
 الطبراني في معجمه ولان وجوب الاحرام لتفخيم هذه البقعة الشريفة فيستوى فيه التاجر والمقيم
 وغيرهما شئ اى غير التاجر والمقيم مثل طلب غريم له في الحرم او بارب من احد او طالب حاجته ونحو

لا ينحصر النقطة
 عليها بالانفاذ

ثم لا فاق

اذا انتهى اليها

على قصد

دخول مكة

عليه ان يحرم

قصد الحج والعمرة

المواقيت

عندنا نقوله

عليه السلام

لا يجاوز واحد

الميقات الا محراما

ولان وجوب الاحرام

لتفخيم هذه البقعة

الشريفة فيستوى

فيه الحاج والمقيم

وعندهما

ذلك لان المقصود من الاحرام عند الميقات تعليم مكة شرفها الله تعالى والملكى بالاستيطان لها والاولا حولها
 جعل نفسه تباعا لئلا يعلم تصوره من القدوم عليها فلا يلزمه ما يجب بحق القدوم على الانا فحق فانهم كالمراسل من
 الحصن وقال ابو بكر رحمه الله في العارضة الدخول بغير احرام لاجل القتال حلال بديل واجب حتى لو فعل فيها
 كفار يجب قتالهم فيها بالاجماع ومن كان في داخل الميقات من اهل البيت ومن كان وطنه بين الميقات ومكة
 ومن كان يدخل مكة بغير احرام لاجل حاجته من اجل حاجته لم يكثر دخوله مكة وفي ايجاب الاحرام في كل مرة حج بين
 من اهل ظاهره والخرج مرفوع شرعاً من نصاروا كابل مكة حيث يبلغ لهم الخرج منها ثم دخوله لغير احرام لما جزم
 روى عن ابن عباس رضي الله عنه انه عليه الصلوة والسلام رخص للمطالين ان يدخلوا بغير احرام وانظروا فيهم
 لا يجاوزون الميقات فدل انه من كان داخل الميقات هم بخلاف ما اذا قصدوا اداء النسك من اهل الحج
 او العمرة حيث لا يجوز دخوله بلا احرام ولا مجاوزة الميقات بالاحرام ان خرج عن الميقات لم لا يتحقق احيانا
 من اهل البيت ان قصد من كان داخل الميقات ان النسك يتحقق في بعض الاحيان هم فخرج من حيث يخرج
 قصد غير ذلك ليس بخطأ وبمشيئة من خرجوا فانه كثير وفي ايجاب الاحرام حج هم وان قدم الاحرام
 على هذه المواقيت من اهل المواقيت المذكورة هم جاز من هذا الجماع خلاف الدوا والنظار هري فانه يجوز ولا
 له هم لقوله تعالى واتموا الحج والعمرة لله ان احرمكم بها من اهل الحج والعمرة هم من ديرة بل كذا
 قاله علي وابن مسعود رضي الله عنهما حديث علي رضي الله عنه رواه الحاكم في المستدرک في المعبر من حديث
 اوس بن ابي اياس حدثنا شعبة عن عمه بن حمزة عن عبد الله بن ابي سلمة المرادي قال سئل على رضي الله عنه
 عن قول الله عز وجل واتموا الحج والعمرة لله قال ان تحرم من ديرة الملك وقال حديث صحيح على شرط الشيخين
 ولم يخرجاه ورواه البيهقي في سننه وقال وروى من حديث ابي هريرة رآه من فوافيه نظرو حديث ابن مسعود
 رضي الله عنه غريب وقال الاترازي روى ذلك عن علي وابن عباس رضي الله عنهما ولم يبين حال تخريجهم قال في
 النهاية كان شيخنا رحمه الله كثيرا يقول ان ذكر الدار بها بلفظ التصغير بما لا يعظم من الله تعالى يعني ان بيت
 تعظيم وغيره من البيوت يصغرهم والافضل التقديم عليها من اهل البيت تعظيم الاحرام على المواقيت هم لان
 اتام الحج مضبوطة بالمشقة فيه اكثر والتعظيم لا يفرش وقال الشافعي رحمه الاحرام من الميقات هو الافضل لان
 الاحرام عند من الاداء وبه قال مالك واحمد وهو اختيار الحنفى والبوليطي وعن الشافعي رحمه الله كقولنا وفي شيخ
 الوجيز وهو الاظهر وعن ابي سلمة زهير النخعي رضي الله عنه وسلم انه عليه الصلوة والسلام قال من احرم من مكة

ومن كان

دخل الميقات له

ان يدخل مكة بغير

احرام لحاجته

يكثر دخوله مكة وفي

اجاب الاحرام في كل مرة

خرج بين نصاروا كابل

مكة حيث يبلغ لهم الخرج

منها ثم دخوله لغير احرام

لحاجتهم بخلاف اذا

قصد اداء النسك

يتحقق احيانا فلا حرج

فان قدم الاحرام هذه المواقيت

جاز لقوله تعالى واتموا الحج

والعمرة لله ان احرمكم بها من اهل الحج

بعباس من ديرة اهل مكة

قاله علي ابن مسعود

ولا افضل التقديس بوليها

لان اتام الحج مفقود

والمشقة فيه اكثر

والتعظيم اذ

وعني بحقيقة
 انما يكون افضل
 اذا كان يملك نفسه
 ان لا يقع في محظور
 ومن كان داخل
 الميقات فوفته
 الحل ومعناه الحل للذ
 بين المواقيت
 وبين الحرم لا يبيح
 احرامه من غيره
 اهله وماوراء اليقات
 الى الحرم مكان واحد
 ومن كان بمكة فوفته
 في الحج الحرم وفي غيره
 الحل لان البني
 عليه السلام امر
 اصحابه ان يخرجوا
 بالحج من جوف مكة
 وان يهرهات

الاتصى الى المسجد الحرام كحج او عمره غفر الله ما تقدم من ذنبه وما تأخر ووجب له الحليمة وفي رواية وان كانت
 اكثر من زبد البحر رواه ابو داود واحمد وابن ماجة والدارقطني فان قلت ما حاله قلت ابو داود اذا اخرج حيا ولم
 يتكلم في رجالة كان حجة لان فيه مسارعة الى الطاعة ومن عجل بحقيقة رحمه الله انما يكون شئ اى التقديم هم فضل
 اذا كان شئ اى الذي يجرى قبل المواقيت هم يملك نفسه ان لا يقع في محظور من مخطورات الاحرام وفي الحديث
 قال اصحابنا وكلما قدم الاحرام عليها فهو افضل اذا ملك نفسه ومن بعض اصحابنا شئ يستحب التقديم عنده قولنا
 واحدا فان قلت كيف يكون التقديم افضل والبني صلى الله عليه وسلم احرم من الميقات قلت كان ذلك لبيان الجواز
 لمن لا يمس على نفسه ارتكاب مخطور الاحرام والاحرام شفقة على نفسه فاهم ومن كان داخل الميقات فوفته الحل
 شئ اى موضع احرامه الحل وقد نفسه بقوله هم معناه اهل الذي بين المواقيت وبين الحرم لا يجوز احرامه
 من غيره اهله شئ بذليل لما دعه من معنى الحل يعني المزاولة الذي بين المواقيت وبين الحرم لا يطلق
 ان لو كان مراده المطلق فيمنع يصير به كالاتفاق ولما جازله ان يحرم من ويرة اهله وحيث جازله ذلك حاله
 ان يحرم من ويرة اهله جاز من اهل المواضع شأ من اصل وشأ اذا كان من اهل بستان بنى عامر ونحوه او جاز
 او خليف فالا فضل ان يكون احرامه من منزله ويجوز عندنا تأخيره الى الحرم ولا معنى لذكر الحل الذي هو قبل
 منزله الى المواقيت ومثله في المواقيت الى آخر الارض وفي الحديث والبدن من كان داخل الميقات كاهل بستان
 بنى عامر فيمقاته في الحج والعمرة من داره الى الحرم ومن داره افضل ولذا الاتفاقي اذا اهل في البستان والمكة اذا
 اخرج اليه من الحرم يكون حكمه حكم اهل البستان هم وماوراء الميقات الى الحرم مكان واحد شئ في حقه بذليل
 حل الاصطبا والاختلاف في هذه الاماكن هم ومن كان بمكة شئ اى ومن كان ولمن بمكة هم فوفته شئ
 اى فوفته احرامه من في الحج شئ يعني في وقته في الحج هم الحرم شئ يعني يحرم منه هم وفي العمرة شئ اى في تعدد
 العمرة هم الحل شئ اى خارج الحرم هم لانه عليه السلام امر اصحابه ان يخرجوا من جوف مكة شئ هذا القول
 اخرج به مسلم عن ابى الزبير عن جابر قال امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نخرج من جوف مكة الى منى قال فانا لله
 فانا لله من الاصل وذكره البخاري تعليقا فقال وقال ابو الزبير عن جابر اننا من البطحاء وهم وامرنا فاحلنا شئ
 ان يعمرنا من التقيم شئ اى وامر البني صلى الله عليه وسلم فاحلنا شئ هو عبد الرحمن بن ابى بكر رضي الله عنهما وبذا
 الحديث اخرج البخاري ومسلم عن عائشة قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فوافيق في منى فالحل
 كان بذى الحليفة الى ان قال فلما كان ليلة الصدر امرني رسول الله صلى الله عليه وسلم عبد الرحمن فذهب بها

ج

الى التيمم فاقبلت بعبارة مكان عبرتها فطافت بالبيت فقصي الله عزها ومجتمعا هم موش اي التيمم في الحل
هو موضع قريب من مكة عند مسجد عائشة رضي الله عنها روى في بيانها ان بينه وبينها يقال له تيمم وعن ثعلبة بن يقطين له تيمم
هم ولان ادا الحج في عزته شئ يعني المحرم للحج من كبره اداؤه في عزته يعني بوقوفهم في الحل شئ اي والحال
ان عزته في الحل قال الاثر ازي قوله عزته وهي في الحل وفيه نظر لان اسم الموقف عرفات سمى بحج اذا رجع كذا في
الاكتشاف وعرفته اسم اليوم الا سمع من ذي الحجة والذى في الحل فهو الموقف لا اليوم استحي قلت فلهذا ليس بوار ولا
اعترف بكلام الزمخشري رحمه الله لان اسم الموقف آه ان اطلاق عزته مفرد الا يجوز على الموقف وليس كذلك فانه
يطلق عليه عزته ايضا قال صاحب المغرب عرفات علم الموقف يقال لها عزته ايضا فانه لما غاب عن جوارحه من
فيكون الاحرام من الحرم للتحقيق نوع سفره شئ لان الحج عبارة عن سفره هم واداء العترة في الحرم فيكون الاحرام في الحل
لذا شئ للتحقيق نوع سفره هم الا ان التعليل افضل شئ بهذا الشارة من قوله وفي العترة اكل يعني ان اجرام المكي في العترة
اكل ويجوز له ان يكرم من حيث شاء من الحل الا ان احرامه من التيمم افضل هم لورود الاثر شئ وهو الجهر الذي مضى
بشئ اي بالاحرام من التيمم

باب الاحرام شئ هذا باب في بيان صفة الاحرام ولما فرغ من ذكر المقدمات شرع في بيان ان الاحرام كيف
يفعل شئ عن باد الاحرام مصدر من احرم الرجل اذا دخل في حرمة لا يتكلم كما تقول شئ اذا دخل في شئ وفي عرف
افتقار ان يحرم المباحات على نفسه لا غيره العبادات فان من العبادات ما لها تحريم وتحميل كاصلوة والحج ومنها ليس
لها ذلك كاصوم والركوة وفيه من الامور لا يتنهي اليه الفعل كلبس غير المحيط وترك التطيب وترك النظافة ويرى
الحصية العبدودة وهي كلها تشبه بالاموات وكان الاشارة الى ما مات في سبيل الله هم قال واذا راوا الاحرام شئ
الواو فيه للاستفهام كما سمعته من مشايخ الكبار اي اذا راوا من تصدح الحج هم اغتسل او توشوا والغسل افضل لما روى
البيهقي صلى الله عليه وسلم اغتسل الاحرام شئ هذا الحديث رواه الترمذي عن عبد الله بن يعقوب كلفني عن ابن الزناد عن
خارجة بن زيد بن ثابت عن ابي زيد بن ثابت انه سأل النبي صلى الله عليه وسلم نحوه لاله لا يغتسل
قال حديث حسن غريب واخرجه الطبراني في معجمه والدارقطني في سننه ولفظها اغتسل الاحرام وقد ذكر الاثر ازي هنا
احب حديث في غسل من لاد الاحرام ولكن كلها احاديث القول وليس منه حديث يطابق متن الكتاب والذي وثقه
عن الترمذي هو المطابق هم الا انه للتطهير شئ اي الا ان هذا الافتنال لزيادة تطهير البدن واثار الى ان يغتسل
خلافا لادوا الظاهر في فانه واجب عنده ونقل عن بعض اهل المدينة ان الدم يجب تبركه وعن الحسن البصري اذا تركه ناسيا

وهو في الحل
ولان ادا الحج
في عزته و
في الحل فيكون
الاحرام من الحرم
للتحقق نوع
سفره واداء العترة
في الحرم فيكون
الاحرام من الحل
لشئ التيمم
افضل لورود
اثره والله اعلم
باب الاحرام
قال واذا راوا
اغتسل او توشوا
والغسل افضل
لما روى انه
عليه السلام
اغتسل لاجرامه
الواو للتطهير

يفتسل اذا تذكره والمهور على ان هذا الغسل مستحب للاحرام ثم حتى تومر به الى البض شس والاحرام استيجاب ثم وان
لم يقع فخرها من شس اي عن الماضي لان اعتسلا ما قبل الطهر لا يجزها عن الحدث وانما هو قطع الراية وتطيق لبدا
وحرة للحيات وكذا الغشاء ثم يقوم الوضوء معاه شس اي في حق اقامته لانه لا في حق الفضيلة ثم كما الجمعة والعيد
لكن الغسل افضل لكن معنى النظافة فيه ثم شس لا يشمل البدن فيتم النظافة ولا يجزئ التحريم عن العجز من الماء كما الجمعة والعيد
اقال مالك واحمد وقال الشافعي رضي الله عنه ليس اليتم عند العجز من الماء وفي جوامع الفقه لانه ان الغسل قبل طهره
احسن بعده ثم ترضاه لم ينفل الغسل للاحرام كما الجمعة ثم كان عليه عليه السلام اشارته شس اي لان النبي صلى الله عليه وسلم
اعتار الغسل كما في حديث الترمذي وروى الطبراني في معجمه الاوسط من حديث عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم
كان اذا خرج الى مكة اغتسل حين يريد ان يحرم ثم قال وليس ثوبين جديدين اربعين شس اي وليس ثوبين خمسين
وقال الشيخ ابو بكر الرازي في شرحه لغيره الطحاوي انما ذكر جديدين اربعين شس لان بعض اهل البيت كره ليس الجديد عند الاحرام فثبت انهم ساءوا اذا
جاءه جديدين يكون ثوبيين خمسين ثم اذا زادوا شس كما بانهم ساءوا على التزنا لان في قول ليس ثوبين ثم ان يكون خطا او غير خط وتولدا
اوروا بان المردون ليس ان يكون غير خط لان الحرم منع من لبسه ويرجع المعنى الى تقدير ليس ثوبا كاللار في وسطه وثوبا آخر
تيروي به والار من السرة والردا كاليت اشبه بالكنف ولهذا ليس لبس الخيط لان لبس الخيط من الزينة وزيته التار
يرفعه تحت يمينه ويقيه على كتفه الا اليسر يعني كتفه الايمن كشونفا ولا يزره ولا يحمله بجبال ولا يمسكه ولا يشدا زاد وجعل في نفسه
ولا يبعد الروا على عانقه ولو فعل ذلك يكون سيئا ولا شئ عليه وقال الدرر قلني وهو مذموب الشافعي رضي الله عنه مالك
عليه القدي ولا باس بالطيسان والتميزه وهو قول ابن عمر رضي الله عنهما ابني ابي ابي لا باس به وان زره وفي البدل وهو قول
ابن عباس لانه ليس يحيط وعن الحكم بن عتيبة انه كان لا يرى باس ان يتوضأ الحرم ثوبه ويقدد على ثغاره ذكره ابن منصور
وهو قول ابن السيل باه امام الحرمين والفخر الى والمتولي كالازار وغيره وعن ابني نصر العراقي انكر ان يزره ولا شئ عليه به
قال ابو ثور وابن المنذر وقال النعمي بنوشا ذم ود ولا مستبر لان الامتعة على خلافه وروى عليه الصلوة والسلام
محمادة عقد ثوبه فقال انزع الخبل ويك لم ياحره بالغديته وقال ابن تيمز رنه رواية ازاره وقال في الميسر والبلج
ولا باس ان يحرم بهما شس قبل بباد لا يقدد اهم لانه عليه الصلوة والسلام تزره وتزدي عند احرامه شس اي لان النبي
صلى الله عليه وسلم تزر بالجمعة افضل من لا يتر ازار لان اصل التز بزمين وقال في المنبر تزي يعني بجمعة على اسة
لبس الازار والحق على كتفه الروا والى يث انزع الجار ي في صحيحه عن كريب عن ابن عباس رضي الله عنهما قال انطلق النبي
صلى الله عليه وسلم من المدينة بعد ما تزل وجل وادبره وليس لماره ورواه هو واصحابه الحديث بطوله ثم ولا شس

حتى تومر به الى البض

وان لم يقع فخرها

عنها فيقوم الوضوء

معه على الجمعة والعيد

لكن الغسل افضل

ان يكون معنى النظافة

فيه اتم ولا يزره عليه

اختاره قال

وليس ثوبين

جديدين

او غسيلين لا ازاره

لانه عليه السلام

انفرد فارتدى

عند احرامه لانه

اي وكان الحرم ممنوع من لمس الخيط ولا بد من شتر العورة وودع الرداء والبرقع وركب المشايخ اي شتر العورة
 وودع الرداء والبرقع كما عناه شتر راو به الا اذا اردوا رداهم والجدي افضل لانه اقرب الى الطهارة شتر في اليمن
 اليه ووالفق سواه وليستحبان يكون الا اذا ردوا رايه فيمن لم يرد شتر ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال اقبسوا من ثيابكم البياض فانها من خير ثيابكم وكفونها فيها موتاكم واخرجه الترمذي من حديث سمرة بن نندب قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم البسوا البياض فاذا طهر واكسب وكفونها فيها موتاكم وقال حديث صحيح وفي البسوا بالبس
 الحرم والبرقع او لم يكن معبوسا بالزعفران والعتق والورس ولا خيطا وفي خزانه الامم ليس الحرم والبرقع والبرقع
 وفي البدل والصوف والبرد الملون كالعربي وان اقتصر على ثوب واحد جازى قول شتر العورة به ثم قال ليس لطيبان كان له
 شتر اي ان وجده وعبارة تشترط به لا يملك من غيره ان لم يكن عنده شتر من ذلك وتجب الطيب عند الاحرام
 مذبح جمود اهل العلم من الساف والنايف الفقهاء واهل العلم واهل الحديث منهم سعد بن ابى وقاص وان عباس بن
 الزري وان الزبير والبراء بن عازب وعبد الله بن جعفر ومعاوية وعايشة وام حبيبة ومحمد بن الحنفية وعروة و
 القاسم وابراهيم وابن جريح والشعبي والبخاري وسفيان بن عيينة والشافعي واحمد واسحاق وابن المنذر وداود
 واصحابه والمطالع كرهه عطاء والزهرى والاك ومحمد بن الحسن زعفراني يفتي عنه بعد الاحرام كانه لا يسهل ولا يسهل
 به ادم عند محمد رحمه الله وزفر وفي الموطأ في الاشياء عليه اذا فعل ذلك في قوله حميدا وفي ظاهر الحديث لا فرق ما بقي عنه
 وما لا يبقى ويستوي فيه الرجل والمرأة وكذا استبرأ بالعدو والنهر وتطيب اصناف الطيب من البان والازرية والكانور
 والفضول والزعفران والورس وذكرها النووي والريحان والنسرين والمرنجوش وكذا لا بد من البلادان الطيبة
 كبدن البان والورد والبنفسج هم وعن محمد بن شتر اي عن مسلم الطيب هم كرهه اذا تطيب بالشيء حينه بعد الاحرام
 شتر اي جاتني عيتي بدينه بعد ان احرم هم وهو قول مالك والشافعي شتر وقول زفر ايضا هم لانه يتنقع
 بالطيب بعد الاحرام هم وهو ممنوع عن ذلك لان البقاء حكم الابتناء وعن مالك من الطيب مطلقا هم وهو ممنوع
 شتر اي عن اصحابنا هم حديث عائشة رضي الله عنها قالت كنت الطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم لاحرامه قبل
 ان يحرم شتر حديث عائشة رضي الله عنها قالت كنت الطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم لاحرامه قبل ان يحرم
 وسنه فقط كافي انظر ويصير الطيب في مفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو حرمهم ولان المني عن شتر اي ان
 الطيب هم عند تطيبهم الاحرام شتر يعني ابتداءهم والباقي شتر من اثره هم كالتابع له لا تعمله به شتر ولا حكمه لتكليفه فيكون بمنزلة
 المسدود هم بخلاف الثوب شتر يعني بخلاف ما اذا ليس ثوبا قبل الاحرام بل يفتي على ذلك الاحرام حيث يمنع عنه

ممنوع عن البس الخيط
 ولا بد من شتر العورة
 وودع الرداء والبرقع وذلك
 فيما عناه والجدية
 افضل لانه اقرب الى
 الطهارة قال وشتر
 ان كان له وعن محمد
 انه يكره اذا تطيب بما
 عليه بعد الاحرام
 قول مالك والشافعي
 انه لا يسهل ولا يسهل
 بعد الاحرام ووجهه
 شتر عائشة رضي الله
 عنها قالت كنت
 الطيب رسول الله
 عليه السلام لاحرامه
 قبل ان يحرم ولان
 المني عن شتر الطيب
 بعد احرامهم والباقي
 كالتابع له لا تعمله
 بخلاف الثوب

لانه مابين عشق قال
وصلى ركعتين لما روى
جابر بن انان النبي عليه السلام
صلى بدي الخليفة
ركعتين عند احرامه
قل وقال اللهم ان
اريد ان اخرج فيسرتي وتقرب
لان ادعوا في ازمنة
متفرقة واماكن مبعثاته
فلا يعرف عن المشقة
عادة فيسأل التيسر
وفي الصلوة لو يذكر كمثل
هذا الداء علمه من بها
يسير واداءه عادة
متيسر قال ثم يلي
عقيب صلوة طارو
ان النبي عليه السلام
لبي في دبر صلوة

لم يجعل تباهم لانه ما بين عنده شئ اى من بدنه ومن هذا اذا حلف لا يطيب فدام على طيب كان بجسده لا يئخذ
واذا حلف لا يطيب بهذا الشوب فدام على لمسه خشت فان قلت استدل محمد رحمه الله بارواه الطلى اوى باساده الى صفوان
بن اسبه يعلى بن ابيته عن ابي عبيد جده ان رجلا اتى النبى صلى الله عليه وسلم بالجعرانة وعليه حبة وبه وبعده فحطه ورا
فقال يا رسول الله انى احببت وانما كترى فقال انزع عنك الجبة واغسل عنك الصفرة ورواه احمد واليضا واستدل
احمد ايضا بارواه مالك فى الموطن نافع عن اسلم ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه وجده يرح طيب فقال ممن ساج
هذا الطيب فقال معاوية بنى يا اسيه المؤمنين فقال مثل لعمرى فقال معاوية ان ام حبيبة تطيبت يا اسيه المؤمنين
فقال عمر من عزمت عليك فامتنع فقلت قلت الجواب عن حديث يعلى ان الطيب كان خلوقا وبه وكره
لارجل الا للاحرام وعن حديث معاوية انه روى بالنسل تطعا لوجهه الى اصل انه فعله بعد الاحرام وفى الزينة
يكبره للمحرم ثم الشمار الطيبة ولا شئ عليه وسلم عن مالك ولا يكره عند الشافعى رضى الله عنه هم
قال شئ اى القدورى رحمه الله صلى الله عليه وسلم فى غير الاوقات المكروهة وفى بعض النسخ وعلل معتبر
بلفظ المضارع وكذا فى متن القدورى وليس فى بعض النسخ فلفظ قال وفى الرواية يستحب ان يصلح وفى الشرح
هذه سنة وتجزية المكتوبة كالتيه هم لما روى جابر ان النبى صلى الله عليه وسلم صلى بذي الحليفة ركعتين عند غروب الشمس
نسبة هذا الحديث الى جابر لم نضع والذى فى حديث جابر يترفعين وعدلى ما رواه جابر فى حديث طويل ان صلى فى مسجد
نوى الحليفة ولم يذكر عددا نعم روى ابو داود وعن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم
ما بظا صلى فى مسجده بذي الحليفة ركعتين اوجب فى مجلسه الحديث هم فقال شئ اى قال القدورى هم وقال
شئ الذى يريد الحج وقال الامم والذى يريد الحج الى النخيلة فى بعض النسخ لم يذكر قال الاول والحقه بحديث جابر
صلى الله عليه وسلم بذي الحليفة وقال اى النبى صلى الله عليه وسلم والصحيح الاول لانه هو الشئ فكتب
المقروء على الاساتذة هم اللهم انى اريد الحج فيفسره لى وتقبله منى لان او ابشش اى لان هذه العبادة وبه وعلل
مسوأل تيسير لانه عبادة عظيمة تحصل بانها هم فى الزمنة متفرقة واما كن تباهت فلا يصرى عن الشقة مادة
فيسأل التيسير لانه عبادة عظيمة تحصل بانها شائعة فاستحب طيب التيسير والتيسير من الله تعالى هم وفى
الصلاة لم يذكر مثل هذا الدال لان ما يتيسر واداءه عادة يتيسر وفى التفتة والتفتة وغيره قال محمد
فى الصلاة يجب ان يقول اللهم انى اريد صلوة كذا فيفسره الى وتقبلها منى كفى الحج فلا فرق هم قال شئ لى عقيب صلوة
لما روى ان النبى صلى الله عليه وسلم اتى فى صلوة شئ وفى قال مالك واحمد والشافعى فى التيسير هم وقول الزنى

بشار الکلبیہ امر بان یدعو الناس الی الحج فصدوا بالقیس وقال ان الله تعالى امر بنا بالبيت له وقدرني الامم
 فبلغ الله تعالى صوته الناس في اصحاب الاسهم وارحام امهاتهم فمنهم من اجاب مرة ومنهم من اجاب مرتين واكثر
 على حسب جواهرهم مجموع وبيان في قوله تعالى واذن في الناس بالحج الآية فالتبعية اجابة الداعي بالخلاف ولو
 الخلاف في الداعي اشار المصنف الى ان الداعي هو الخليل عليه الصلوة والسلام وقيل الداعي هو الله تعالى كما قال
 تعالى يدعوك لم يغير لكم من دنوبكم وقيل رسول الله صلى الله عليه وسلم كما قال ابن سيد ابني دار واوتخذ فيها ما دية
 وبيت داعيا واراد بالداعي نفسه عليه الصلوة والسلام هم ولا ينبغي ان يحل بشي من هذه الكلمات شي ليكن اللهم
 ليكن آه قوله يعني بضم الباء من الاخلاق وفاقله هو الحرم يجوز ان يكون على صبغة الجمول ايضا هم لا ينفرد المنقول
 من ابي ذر التبعية على البنية المذكورة هو المنقول هم باتفاق الراية ش في نظرية الاليس ذكره منقول بالاتفاق الروايات فذكر
 حديث التبعية عن عائشة وعبد الله بن مسعود وليس فيه والملك لانريك كحديث عائشة واخرجه النجاشي صحيح
 عن ابي علقمة عن عائشة رضي الله عنه قالت اني لا اعلم كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ياتي ليكن اللهم ليكن
 لا شريك لك ليكن ان الحمد والنعمة لك ليكن وحديث ابن مسعود واخرجه النسائي في مسنده عن حماد بن زيد عن ابن
 بن ثعلب عن ابي اسحاق عن عبد الرحمن بن زيد عن عبد الله قال كانت تبكية رسول الله صلى الله عليه وسلم ليكن
 اللهم ليكن لا شريك لك ليكن ان الحمد والنعمة لك ولم تحضر الشرايع لهذا وسكتوا عنه غير ان الاثر اني سمع
 المصنف على هذا حديث قال في تفسير قوله ولا ينبغي ان يحل شي من هذه الكلمات اسي لا يقتض من التبعية المذكورة
 المشهورة باتفاق الرواة عليها واخرج مسلم عن ابن عمر قال وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يهيل بالابل حول
 صلى الله عليه وسلم من بلاد الكلمات ويقول ليكن اللهم ليكن ليكن وسعديك والنجي في يدك ليكن ورستج
 ليكن والاعلى وروى اسحاق بن راهوية في مسنده واخرجه ابوتيه بن حجاج بن عازم قال سمعت ابي جعفر عن ابي اسحاق
 الهادي عن عبد الرحمن بن زياد قال سمعنا في اماره عثمان بن عفان رضي الله عنه عن عبد الله بن مسعود فذكر حديثا
 فيه طول وفي آخره وزاد ابن مسعود في تبكية فقال ليكن وعد والتراب واسمعتك قبل ذلك ولا بدده وروى النسائي
 وابن ماجه عن ابي اسحاق عن ابي هريرة قال كان من تبكية النبي صلى الله عليه وسلم ليكن اللهم ليكن ليكن ولا يقتض عنه شي
 اسي عن ذكر التبعية المذكورة وفي الاية جابي ان نرا عليها ونفضل براه ولا يضره شي هم ولو زاد فيها شي اسي التبعية
 المذكورة هم جاز خلافا للشافعي ثم في رواية الربيع عنه شي اسي عن الشافعي في رواية الربيع والربيع يهوان سليمان
 بن الحجاز البصري مولاهم المصري الموفون روى كتب الامهات عن الشافعي ثم هو واحد شافعي ابي جعفر الطحاوي

ولا ينبغي ان
 يحل بشي من
 هذه الكلمات
 لانه هو المنقول
 باتفاق الرواة
 فلا يفتقر عنه
 ولو زاد فيها جاز
 خلافا للشافعي
 في رواية الربيع عنه

ورأى ذاك وهو المشافي وابن ماجه وذكره ابن حبان في الثقات مات سنة سبعين وماتين قال العلي ومي وكان
 مؤلف الجاهن وبقيسطا مصر واخيه قال الربيع بن سليمان البحرى المصرى الاعمى ممن روى عن ابي الحسن في روى
 عنه الطحاوى ايضا وثقة ابن معين بن ديس وقال مات سنة ست وخمسين ومائتين روى المزني عن ابي الحسن في جواز الزيادة
 في شئ روى عنه لا يستحب الزيادة على تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم بل يكره بآية قال احمد وقال ابو حنيفة ذكر اهل الحديث
 عن ابي الحسن في رضى الله عنه انه ذكره الزيادة على ذلك وقال هو غلط لا يكره ولا يثبت بل يكره بآية قال احمد وقال ابن المنذر هو
 شئ اى المشافى نعى الله عنه ثم اعتبروا بالاذان والتشهد شئ اى عتبة ذلك التلبية بالاذان والتشهد في الصلوة ثم
 من حيث انه ذكره في نظم شئ اى من قرب بالغلط مخصوصة لا يجوز التغير فيها كما لا يجوز في الاذان والتشهد هم والناس في الصلاة
 شئ اى الجاهل بهم والجاهل بهم هم كاهن مسعود وابن عمر والى جريرة شئ ابن مسعود وهو عبد الله بن عمر عبد الله
 وفي اسم في جريرة اسلاف كثيرة والاكثر على ابنه عبد الرحمن بن عكرمة روى اليماني وقال الباقون من عبدى كان اسمهم في
 الجاهلية عبد الله شئ قال ابو جريرة رضى عنه في رسول الله صلى الله عليه وسلم عبد الرحمن التميمي في جريرة له حدث روى عنه
 في كفى فيقول الى انت ابو جريرة فيقول رآه رسول الله صلى الله عليه وسلم في كفى جريرة فقال يا جريرة هم راوا على المشافى
 شئ يعنى في التلبية الزيادة ابن عمر في الحديث الذي اخرجته عنه عن نافع بن ابن عمر عن ابن عباس في روى
 صلى الله عليه وسلم ليك اللهم ليك أو كما هو المذكور المشافى روى قال وكان عبد الله بن عمر بن زيد في تلبية ليك ليك والتلبية
 بآية والرخي ليك والتسليم واخرج مسلم ايضا الزيادة من قول الله تعالى وقعدوا لآية عن قريب ومن ابن مسعود
 لى عذرة جميع فقال رجل ومن هذا الاعمى فقال عبد الله ليك عذرة وصحى وانتراب فيقول لاهن مسعود فانسأب
 الرجل في الناس رواه سعيد بن منصور وذكره في الزاوية الميسرة في جانب المصطفى اجمل الناس في الصلاة الله
 ليك عذرة والتراب واراد الله محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم في رواية ليك عذرة فحقا تعبدوا في تلبية عذرة والتراب
 ليك اذا المصارع ليك ليك اذا الملق ليك يا ليت ليك من عبد الله ليك واما زيادة اى جريرة رضى الله عنه على
 التلبية المشهورة فقد ذكرنا ما عن قريب هم ولان الفتى والثنا والطهار والعبودية فالتسليم من الزيادة عليه شئ لا يكمل
 زاد من ذلك كان افضل لانا الاذان فلاننا علام بدخول الوقت فاذا زاد على المشافى ليقين انه ذكر لنا الله على الله
 لا علام بدخول الوقت واما التشهد فانه يدعو في الشافى بآية والتسليم الاول اخلال بغير الصلوة فان
 قلت بل ورد ان الابداء كانوا يلبون اذا حجوا قلت ذلك ذكرني شمسك الطبري عن الازرق في تلبية الانبياء عليهم
 والسلام شئ منهم بنى بن متى عليه الصلوة والسلام فيقول ليك فراح الكرب وكان موسى عليه الصلوة والسلام

هو عتبة بالاذان
 والتشهد من حيث
 ذكره في نظم
 الجاهل بهم
 وابن عمر
 على المشافى
 الشافى
 فاجتمع من الزيادة عليه

اولا كذا كذا انوي اسي لسان اخر سوا كان كمين العربية او لا كمينها هذا جواب ظاهر الرواية وروى الحسن عن
ابي يوسف ان كان لا كمين التلبية جاز والا فلا كما في الصلوة اما ابو حنيفة فانه مر على اصله وهو ان الذكر
الموضوع في ابتداء العبادة لا يتخص عنه بعبارة بعينها ولا يلقه كتابية الصلوة واما ابو يوسف رحمه الله
فتقدر فرق بين الاحرام والصلوة على ما هو المشهور بينهما وهو ان غير الذكر يقوم مقام الذكر وهو التلبية فلا يركب
غير العربية بخلاف الصلوة هم والفرق بينهما اي بين الاحرام وبين الصلوة على اصلها اي على اصل
ابي يوسف ومحمد ان باب الحج اوسع من باب الصلوة من الماتر انه يعبر شارعا بسوق الهدي هم متى تقام
غير الذكر مقام الذكر وكقيد البدن من اوسو قهما هم فكذا غير التلبية وغير العربية من اي مكانا غير التلبية يقوم
مقامها غير العربية كذلك اذا كان يذكر يقصد التعليم ويقع اي المحرم اي كتاب في بعض من قال من اي القاروي
هم وينبغي ما في الحديث عن النبي والفسوق والجدال والاصل فيه من اي في وجوب الاتقاء هذه الاشياء هم
قوله تعالى فلا رقت ولا فسوق ولا جدال في الحج من قرأ بن كثره والبوم فلا رقت ولا فسوق بالربن والتسعين
وقرأوا نفع وعاصم وابن عاصم وقرءوا والكسا في فلا رقت ولا فسوق بالفتح بدون التسعين وكلهم اتفقوا على نفع
اللام في ولا جدال بدون تنوين هم هذا مني بصفة النفي من وهو ابن في التركة والمعنى فلا رقت ولا
تجادلوا هم والرفق الجبل من كذا انفسه وان عباس وابن عمر وعطابن ابى ربل وعطابن السائب ومعاذ
والحسن البصري والزهرى والنخعي وقادة هم او الكلام انفاش من اي الرفق الكلام انفاش كذا انفسه وروى
هم او ذكر الجاه بحضرة النساء من اي الرفق ذكر الجاه بحضرة من وقيل مطلقا هم والفسوق المعاصي من ابو الخ
عن طاعة الله تعالى هم وهي من حرام مطلقا وهي هم في حالة الاحرام اشد حرمة من في حالة الطهارة من انفسهم هم
والجدال ان يجادل رفيقه من وهي حالة الاحرام اي يخالفهم معه وقيل مجادلة المشركين في تقديم وقت الحج وكذا
من حال الزمخشري ان قرىضا كانت تخالف سائر العرب تنفق بالمشعر الحرام وسائر العرب يفتقون بعرفة وكانوا
يقدمون الحج سنة وهو النبي ذوه الله الى وقت واحد والوقوف الى عرفته فاجاب الله تعالى ان قد ارتفع الخلاف في
الحج هم ولا يفتل صيدا من اي لا يقتل المحرم صيدا قال الا تراه اي لا يذبح ولا يقتل لان القتل يستل في
المواضع ما لا يذبح المحرم الصيد حرام قلت الاحتياج الى هذا التفسير لان القتل حرام فان القتل اعم من القران ايضا
مذكور بلفظ القتل لا بلفظ الذبح قوله صيدا راو به الصيد لا المصدر او لو اراد به المصدر وهو الاصل لما صح ان
القتل ليد والاراد صيدهم لقوله تعالى وحرم عليكم صيد البر وما دتم حرامش والحج مع حرام معنى محرمون

والفرق بلبية ويص

الصلوة على اصلها

باب الحج اوسع من باب

الصلوة حتى يقام غير

الذكر مقام الذكر كقيد

البدن فكذا غير التلبية

وغير العربية قال ينبغي

ما في الله تعالى عنه

من الرقت والفسوق

والجدال ولا يصل فيه

قوله فلا رقت ولا

فسوق ولا جدال في هذا

نفي بصفة النفي والرفق

والكلام انفاش او ذكر

الحج معناه السنة والفسوق

المعاصي من اي الرفق

والجدال ان يجادل رفيقه

وقيل مجادلة المشركين في

تقديم وقت الحج وتقديم

صيد البر ولا يقتل

الصيد وانما حرم

لا يكب المفلسين قلت قد ثبت الامر من صاحب الشريعة بقطعها وهو مصدقة على الشائع بحكمة ولان حكم الفعل فساد
 انما يعرف من جهة الشريعة وقال المرحوم وهو لا يام بالفساد والامر بقطعها مع ما يميز من خلاف المالية يدل على خلاف ما قالوا بالاشارة
 معنا في الغنيين وسبع ابرجبل في السيرة والملك واقتنا فيهما او اذ البس الغنيين من غير قطع تلمذ له في رواية وقال ابن المطال
 في شيخ النجاشي والبطيحي في سناسك ان عبد بن حنيفة رضي الله تعالى عنه حبب لعدة من قومه فقلت هذا العقل عن عبيد
 الاصل له ولا تجلب لعدة به عند ناس القطع وان وجد الغني من غلبس الغنيين من غلبس الغنيين فقلت على ما لا بأس نحوه
 وعندنا ما كان واحدا في رواية في قولنا انهم وكلهم بهذا المفضل الذي في وسائطهم عند عقده الشراكش انما قال
 بناسي في باب الحج اترار عن الكعب لم يذكر في باب الوضوء فان الكعب هنا ما الذي انما به بقوله دون الثاني بالنون
 والاشارة من توفيق من الفتوة وهو الارتفاع هم فياروي هشام عن محمد بن حماد بن هشام بن عبد الله الراوي
 فانه روى عن محمد بن الحنفية ان الكعب هو الثاني قالوا ان ذلك وهم عن هشام بن عمار بن محمد بن محمد قال ذلك
 في مسألة الوضوء وقد مر الكلام فيه هناك هم ولا يعطى راسه ولا وجهه من راسه ولا وجهه من راسه ولا وجهه من راسه
 ولا يعطى راسه ولا وجهه والاول اصوب على ما لا يخفى هم وقال الشافعي رضي الله عنه يجوز للرجل تعظيعة الوجه
 وبه قال مالك واحمد في المشهور عنه هم بقوله عليه الصلوة والسلام ثم ابي يقول النبي صلى الله عليه وسلم هم احرام الرجل
 في راسه احرام المرأة في وجهها من راسه الى راسه في راسه احرام المرأة في وجهها قال به في راسه احرام المرأة في وجهها
 عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال احرام الرجل في راسه احرام المرأة في وجهها قال به في راسه احرام المرأة في وجهها
 لا تخم ولا وجهه ولا راسه فانه يعيش يوم القيمة مليا قال في محرم توفى من راسه احرام المرأة في وجهها
 سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما قال احرام المرأة في وجهها قال به في راسه احرام المرأة في وجهها
 في ثوبه ولا تسود مليا ولا تخم ولا راسه ولا وجهه فانه يعيش يوم القيمة مليا ورواه الباقر بن محمد بن ابي
 قال ما كان ابو عبد الله عليه السلام يروي ذكر الوجه في هذا الحديث تعظيعة من راسه الى راسه احرام المرأة في وجهها
 دينار ولا تعظيعة راسه وهو المعهود فقلت المرحوم في ذلك الى سلم الى الحكم فانه كثير الايام واليعاض في التعظيعة كما يكون في
 المشابهة واما شبهة بين الراس والوجه في المحرمات وتسل في البس من التعظيعة فان قلت كيف يستدل اصحابنا بتسل
 هذا الحديث في شبهة على خلاف حكم هذا الحديث في محرمات حيث يضع به اليصنع بالخلا من تعظيعة راسه ووجهه بالبس
 خالفنا الشافعي رضي الله عنه وهو يتسل بهذا الحديث فقلت كيف بان الحديث فيه دلالة على ان الاحرام ما يثابته
 تركه تعظيعة الراس والوجه فانه عليه الصلوة والسلام على كل ترك التعظيعة بان يثابته مليا ابي محرمات في تعظيعة راسه

والكعب المفصل
 الذي في وسط
 القدم عند مفصل
 الشراكش في راسه
 هشام عن محمد بن
 ولا يعطى وجهه
 ولا راسه وقال
 الشافعي يجوز للرجل
 تعظيعة الوجه بقوله
 عليه السلام
 احرام الرجل في راسه
 واحرام المرأة في
 وجهها ولنا قوله
 عليه السلام
 لا تخم ولا وجهه
 ولا راسه فانه
 يعيش يوم القيمة
 مليا قال في محرم توفى

الحرم ووجهه اذ مات فاروى عن عطاء بن النسي على النبي صلى الله عليه وسلم عن محمد بن قيس قال سئل عن رجل ارأسه ووجهه ولا يلبس باليهود ووجهه الا عرابي يولد في اوقسته راحلة تاويلان النبي صلى الله عليه وسلم عرف بطريق الوحي خصوصية
 بمقامه اياه بعد موته وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحض بعض اصحابه شيئا فقلت الشيخ ذكره اذ كان في مكة او قالوا
 عطاء بن النبي صلى الله عليه وسلم الى آخره فذكرنا ان بظاهره انه مرسل وليس كذلك فانه متصل بالرجال في رضى عن عبد الرحمن
 بن صالح اللادري حديثنا حفص بن غياث عن ابن جريح عن عطاء بن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 انما وجهه موتاكم ولا تشبهوا باليهود والعجم بن الاثرابي انه ذكره في المشافى رضى الله عنه في جواز تعظيطة الوجه
 مارواه النجاشي عن ابن عباس قال ان رجلا كان مع النبي صلى الله عليه وسلم وقصته راحلة الحديث وهو الذي
 ذكرناه عن مسلم في الاستدلال الذي استدله به المصنف فذكره الاثرابي الاستدلال الشافعي رضى الله عنه وذكرنا
 حديث ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم المحرمات لا تنقث ولا تلبس القفا في رضى الله عنه ورواه ابو داود
 عن علي بن عمر عن ابي بصير عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الاثرابي فاذا لم يجد المرأة تعظيطة فصبها مع ان كشف وجهها
 موجب لاغتية فاولى ان لا يجوز للرجل تعظيطة الوجه لان الاحرام في الرجل كدسه في المرأة انتهى وقد انصف في هذا
 يث قال حيث ذكرت حديث النجاشي المشافى وليس فيه ذكر الوجه ولا يذكر الوجه الا في رواية مسلم كما ذكرنا وترك الحديث
 الذي ذكره المصنف الاستدلال الشافعي رضى الله عنه في خلافه في وجه الرجل هم ولان المرأة لا تنقث وجهها ان كشف
 فتمت فالرجل بطريق الادلى من النبي صلى الله عليه وسلم وجهه وفائدة ما روى الفرق في تعظيطة الرأس من اي فائدة
 مارواه الشافعي رضى الله عنه وهي قوله عليه الصلوة والسلام احرام الرجل في رأسه واحرام المرأة في وجهها والفرق في
 تعظيطة الرأس يعني يجوز للمرأة ان تنقث وجهها ولا يجوز للرجل ان ينقث وجهه في الاحرام قلت ذكرني في روضة الشافعية
 يعطى اذنه وحيته ما دون ذقنه ولا يمسك الفقه بثوب الا باس في امساك بعبه ولا يعطى نيه ولا العارضين قال
 احمد رحمه الله ولا يعطى اذنه لقوله عليه الصلوة والسلام الاذان من الرأس وبعث قال مالك رحمه الله وعلى الطبيب
 او طابره او حابيه او خشب او حجر او زجاج او نخل وهو المصنف او على او جوفات حيلة فلا شيء عليه ويغسل باجر او غيره من غير غلبه
 وفي شرح المنهاج للنووي لو وضع على رأسه زنبيل او حمالا يجوز في اصح الظرفين وعن عطاء بن رضى الله عنه لباس الكليل
 على رأسه ويكره ان يكب وجهه على حجة بخلاف خديره وله ان يضع يديه على رأسه وكذا غيره ونسب الماء ونحوه على رأسه
 بطريقه في شدة بلان فعلية الغيرة وعن الشافعي احمد رضى الله عنه الحائض يطيب وفي المجامعة استدلال على وجهها ثوبا
 ان اكرت ولاس طبيب وفي اكثر النسخ هم قال لا يمس طباشير اي قال القهوري رحمه الله والطيب بالرجبة طيبة

ولان المرأة

لا تنقث وجهها

ممن ان في

الكشف فتمت

فالرجل بالطريق

الادلى فافادة

ماروى الفرق

في تعظيطة

الرأس قال

ولا يمس طبيب

الحلية الطيب يات طيب به فخره الطيب كالمسك والزعفران والعنبر والصندل والورد والياسمين والكانفور وفي
 الرمان النافري قولان وكذا المزعفر والينكوف والزعفر عند بعض اصحابنا وفي تشتم الفتح على المرحوم شي من لرايين
 وفي الحديث انه روي مستندة كذا زعفران والبندق ونحوها والحناء طيب بخلاف الملتصقي رحمه الله وهو سمته ليست طيب
 عن ابي يوسف حمه السدي الحنا وحناء طيب عند ابي حنيفة رضي الله عنه بخلافها وقيل الخفاف في خطي العراق هم اهل قوله عليه
 والسلام تش من ابي لقول النبي صلى الله عليه وسلم هم الجاج اشعث تش تش هذا الحديث اخرجه الترمذي وابن ابي عمير
 بن يزيد عن محمد بن عباد بن جعفر عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قام رجل فقال يا رسول الله من الجاج فقال اشعث تش تش
 اشعث يعني الشين المجبة وكسر العين الحما وبالناء المشانة وهو بمنزلة الس صله من اشعث وهو انشاء العبر وغيره فاعلم بعد
 ومنه يقال رجل اشعث وامرأة شعثان تش تش لفتح القاء المشانة وكسر الفاء تارك الطيب واصله من التش وبولويج الكرية
 هم وكذا لا يد من تش ابي كمال لا يد من طيبا لا يد من ايضا وبه قال مالك وخلافه لا تشا في ح وابن جبير في شعر المند لا تش
 والشعر والسمن من شعر عاتن الاوهان المحرم تتعالم على المحرم في بدنه اذ القلم طيبته وتورم في الرأس الميطب ينعمش في جميع
 البدن واستدلوا على ان الامة بحديث فرقد السج الزاهد عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اود من زيت غير زيت وهو محرم وراه البهقي قال النوى رحمه الله بضعيف وتقال فرقد ليس بشي وقال ابن حبان
 كانت فيه غفلة فزاد حفظه وكان يرف المسند ويرف وسند الموقوف من حيث لا يعلم فظل الاحتجاج به بضعفة يحيى
 بن معين قوله لا يغبر حيث ابي غير طيب هم لما روينا تش هو قوله عليه الصلوة والسلام الخ اشعث تش تش ولا يماحق
 راسه ولا شعره تش تش شعر الطير وفانته ولذا خلق لميته واخذ شاربه هم بقوله تعالى ولا تأكلوا مما ترككم الانبياء فيدل بوجاهة
 على النبي لما قال الرأس وبالله النبي عن حلق شعر البدن لان شعر الرأس يتبع الامن عن الازالة لكونه ناسيا يحصل الازالة
 بازالة وبالله المعنى في شعر البدن فليكن به دلالته هم ولا يقص من لمية لان في معنى الخلق تش من حيث الاتفاق بهم
 ولان فيه تش ابي في القص من المجبة هم ازاله اشعث تش تش قد تفسره عن قريب هم وقضاء التف تش تش بفتح التاء
 المشانة من فوق والفاء وبالمشانة وقال المطرزي هو الوسخ والمراد قضاء ازاله التف تش تش وقيل هو فسق الاحرام وقضاء
 بجمت الرأس الاغتسال وقال الكاكي قضاء التف تش تش فكم الاطفار وتنف الاطوار والاستدرا
 ولقبولنا قال تشا في واحد وملك في رواية وقال اصحابنا يطا لا يجب شي في غير شعر الرأس يقال مالك في روايته هم
 قال ولا يمس ثوبا صغوباء تش تش الموشى بالواد وسكون الرواد وبالسمن الحما وهو بنيت طيب الراحمة وفي القاصح
 احمر فانه يشبه نحو الزعفران مجلوب من الصين وفي الصالح الورس نبت اصفر يكون باليمن في الديوان بين اصفر

لقوله عليه

السلام الحاج

الشعث

القول وكذا لا يد

ساده و لا

خلق براسه

ولا شعره تش تش

لقوله تعالى ولا تأكلوا

ووسم الكية ولا

يقص من لحيته

لانه في معنى الخلق

ولان فيه الالة

الشعث وقضاء

التف تش تش لا

يلبس ثوبا صغوبا

بورس

ولئلا عقلان ثكان بضوئيه
 قسطاط في احراره ولا نه
 لا همس بدنه فالتضيه
 الببت ولو دخل تحت اسفل
 الكعبه حتى غطته لكان
 له يصيب رأسه ولا همس
 فلا بأس لانه استظل
 ولا بأس ان يشد وسط
 الهيمان وقال مالك
 يكره اذا كان فيه نفقة
 غيره لانه لا يضر و ر
 ولما اتوا ليلين في معنى ليلين
 المحيط فاستوت فيهما ليلتان
 ولا يغسل رأسه ولا الحنية
 بالخطمي لانه نوع طيب
 ولا نه يقتل هوام الرأس
قال ويكثر من التلبية
 عقيب الصلوة وكل ما عل
 ذكره أبو حنيفة وادى اوقع
 رواه الشيخان في الصحيحين
 عليه السلام كقول النبي
 عند الاحرام

فمكره هم واما ان عثمان رضي الله عنه في احراره من روي ابن ابي شيبة في معنفة حدثنا وكيع حدثنا اصبغ
 عن قتبية ابن مهران قال رايت عثمان رضي الله عنه بالاطم في فسطاطه فرب وسيفه ملحق بالشجرة ذكره في باب المحرم
 دخل لسلامهم ولانه من اى ولان القسطاط هم لا يمس بدنه فاشبهه بالبيت من فلكه لانه لا استظلال في البيت بالصف
 هم ولو دخل تحت استار الكعبة حتى غطته ان كان لا يصيب رأسه ولا وجهه فلا بأس به لانه استظلال من فلكه لا استظلال
 بالشجر في المعنى كره ذلك هم ولا بأس بان يشد وسطه بالهيمان من روي ابو داود في صحيحه والذين هم وقال مالك
 يكره اذا كان فيه نفقة غيره لانه لا يضر و ر في ذلك من روي ان كان منه نفقة فلا بأس بهم ولما انشأ في شاة الهيمان وسط
 هم ليس معنى السبل الخيط في استوت بل في التان من روي في نفقة ونفقة غيره وقال ابن المنذر وخص في الهيمان المنطقة للهم
 ابن عباس وسعيد بن المسيب وعطاء وطاوس وجابر والقاسم وغيرهم في ان الشافعي و احمد واسحق وابو ثور رضي الله عنهم في ان
 قال ليس ان يقبل يذبل بسوء بعضه في بعض وقالت عائشة رضي الله عنها في المنطقة للهم وروى علي بن عبد الله
 عن ابن ابي عمير عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا بأس بالهيمان في البيت من روي في نفقة ونفقة غيره وقال ابن المنذر وخص في الهيمان المنطقة للهم
 لا يكره ان يخطى القراق لانه لا يضر طيبة هم ولا يثقل هوام الرأس من روي في نفقة ونفقة غيره وقال ابن المنذر وخص في الهيمان المنطقة للهم
 رأسه ولجبة بالخطمي يجب عليه الدم عن ابى حنيفة وقال تب عليه الصدقة وعن ابى يوسف رواه ان اخرا ان اعدجا
 انه لا شئ عليه جنة بمنزلة الاثنان والثانية يجب عليه دمان ودم لانه طيب ودم لانه يثقل هوام الرأس ويصعب الوضوء في الموضع
 او بالصابون او بالماء القراح لا شئ عليه من قال شئ اى القاروى رحمه الله ويكثر من التلبية عقيب الصلوة من روي في بعض
 النسخ الصلوات وفي المحيط عقيب المكتوبات ودون الغفائات والافضل في ظاهر الرواية وعليه الاجماع الا ان مالك احمد
 قال لا يبي عند اصطدام الرقاق هم وكل ما عل شرفا شئ اى صعد كما امره فقامهم او ربطوا وادى اوقع ليلان من نفخ الر
 وسكون الكاف وهو صاحب البلى في السفر هم وبالسحار من روي في نفقة ونفقة غيره وقال ابن المنذر وخص في الهيمان المنطقة للهم
 جمع صحهم لان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يلبون في هذه الاحوال من روي في نفقة ونفقة غيره وقال ابن المنذر وخص في الهيمان المنطقة للهم
 حدثنا ابو خالد الاحمر عن ابن جريح عن سباط قال كان السلف يستحبون التلبية في اربعة مواضع في دبر الصلوة واذا مبطوا
 واذا اوطعوه وعن القاء الرقاق وعن ابى معاوية عن الاعشى عن خثية قال كانوا يستحبون التلبية عند دبر الصلوة
 واذا استقبلت بالربص راحته واذا صعدت فاه وابطوا واذا اوتوا القى بعضهم بعضا وفي الامام كان عليه الصلوة وسبلاهم
 يلى ذى القى راكبا او صعدا وابطوا وفي اوبار المكتوبة وفي آخر الليل وقال النخعي كان السلف يستحبون التلبية

في

وان لم يستطع شيئا من ذلك
استقبله وكبر وحمل حمله
صل على النبي عليه السلام
قال ثم اخذ عن يمينه
مما يلي الباب وقد نظيم
رداءه فخطوف بالبيت
سبعة اشواط لما روى
عليه السلام استلم الحجر
ثم اخذ عن يمينه مما يلي
الباب فطواف سبعة اشواط
والاضطباع ان يجعل يده
تحت ابطه الايمن ببقية
على كففه الايسر هوسنة
وقد نقل ذلك عن
رسول الله عليه السلام
قال ويجعل طوافه
من وراء الخطم وهو
اسم موضع فيه الميزاب
يسمى به لانه حطمت من
البيت

وقدم تفسير الحجر انما قوله استلم الاركان اراد بالاركان الحجر الاسود والركن اليماني فاجمع باعتبار تكرار الاشواط
هم وان لم يستطع شيئا من ذلك استلم اي من الاستلام الحجر او اساسا لم يحسن وغيرهم استقبله من هذا الاستقبال
ستسب غير واجب لما روى الترمذي من حديث ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يستلم الحجر الاسود
ولا عينان به صرنا ولسان يطلع به فيشتمه لمن استلمه او تقبله وجملة الاستقبال ان يستقبل الحجر ويضع يده على
كففيه نحو الحجر الى السمار ويكون ظهره الى البيت وكبر على وجهه والتعالي وصل على النبي صلى الله عليه وسلم ثم قال ثم اخذ
عن يمينه مما يلي الباب من الضمير في يمينه يرجع الى الاخذ الطائف دون الحجر وقيد به لانه لو اخذه عن يساره يكون
الطواف منكوسا فاذا طاف منكسا لم يعد به عند ما دام مكبا فاذا رجع قبل الاعادة فعليه دم كذا في الذخيرة وفي
مبسوط شيخ الاسلام وقال الشافعي واحمد وما لك لا يعتد به وفي المبسوط لو افترق الطواف من غير الحجر فلم يذكر محمد
رحمه الله هذا الفصل في الاصل وقد اختلف المتأخرون فيه فيقولون لا يجوز وقيل يجوزهم وقد اضطلع رداؤه
الصواب برأيه وهذا هوسنة وبه جملة وقعت حال كونه قد ان الجمة الفعلية المأتمية اذا وقعت حال الابد
فيها من كونه قطارة او قدرة نحو قوله تعالى او جاءكم صرحت صدورهم اي قد صرحت صدورهم ورجعوا في استفاق
الصبح من اضطبع وهو الضد وهو استعمال منه قبلت تاؤه طار لاجل الضاد فخطوف بالبيت سبعة اشواط
اي سبع مرات وهو جمع شواطيق قال هذا شوطا اي طلعا بفتحين وهو البناء وهو الغاية هم لما روى ابن النبي
صلى الله عليه وسلم استلم الحجر ثم اخذ عن يمينه مما يلي الباب ثم طاف سبعة اشواط من هذا الحديث اخره مسلم عن جعفر
عن ابن محمد عن ابيه عن جابر رضي الله عنه قال لما قدم النبي صلى الله عليه وسلم بدأ بالحجر الاسود فاستلمه ثم مضى
على يمينه فحل ثيابه واستوى اربعة ارجل والاضطباع ان يبيل رداءه تحت اليد الايمن ويقبض على كففه الايسر
اي يبدى كففه الايمن ويغطي الايسر وهو سنة من اي الاضطباع سنة وعن مالك رحمه الله اعرف الاضطباع
وما ريت احد فعله وعن احمد استحباب الاضطباع ولو ترك الاضطباع والركل لاشي عليه عند الجمهور وعليه الاجماع وعن
احسن البصري والنسوي وابن الماجشون عليه دم ولا يضطبع عند السعي عند الجمهور وعن الشافعي رضي الله عنه فياضطبع قيسا
على الطواف هم وقد نقل ذلك من اي الاضطباع هم من رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم رداؤه ابو داود ومثله
من حديث ابن جريح عن ابي يعلى عن النبي صلى الله عليه وسلم مضطباعهم ويكمل طوافهم من راء الطواف
اي من خارج الطيف هم وهو من اي الطيف هم اسم موضع في الزبير يسمى به لانه حطم من البيت اي كسر
الجمهور وكذلك حطم وهو الكسر وهو على وزن فاعل بمعنى مفعول اي محطوم لان البيت رفع وترك

هو مخطو ما وقيل غنيل بمعنى فاعل اى حاتم لان العرب كانت تطلق فيه ما طقت بطن الباب فتبقى حتى تكمل بطول الزمان
قال المصنف اعظمهم موت في الميزاب اى ميزاب الرحمة وقال صاحب النهاية الخطم اسم لموضع مية وبين البيت افرجهم
وسمى جواش اى وسى الخطيم جواش لانه راسه لا يجر منه شئ اى من البيت وقال تاج الشريعة
هو فيل بمعنى مفعول من جره او ادفعه لانه موضع حجر وسى الحجر بالخطيم وعلى العكس تولى قال ابن دريد في البهرة
وفيه تراجوا سميل عليا السلام وهو من البيت شئ اى الخطيم من جهة البيت هم لقوله عليه الصلوة والسلام شئ اى
لقوله البني على الصلوة وسلم هم من حديث عائشة رضى فان الخطيم من البيت شئ اى الميثاخر الجارى ومسلم لم يفظ المسلم قالت
سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم من البيت هو قال نعم قالت فما بالهم لا يدخلونه في البيت قال ان قومك قصرت
بهم الفقه قلت فما شان باه مرتفعاً قال فعل ذلك قومك ليدخلوا من شأؤهم ومن شأؤهم لان قومك حديث عهد بغير
واخاف ان تتركوا بهم فلفظ ذلك ادخل الجدار في البيت والزيق باه بالارض وروى ابو داود والترمذي عن طهمة
عن امه عن عائشة رضى انها قالت كنت احب ان ادخل البيت واصلى فيه فاخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي
فادخلني في الحجر فقال صلى في الحجر اذا اردت دخول البيت فانما هو قطعة من البيت فان قومك اقتصر وامين بتوا
الكعبة فاخرجوه من البيت انتهى والجرح موطأ وروى على صورة نصف دائرة خارج عن جدار البيت من جهة الشام ليس
كله من البيت بل مقدار ستة اذرع من البيت بحديث عائشة رضى الله عنها في صحيح مسلم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
ستة اذرع من الحجر من البيت وما زاد ليس من البيت هم لهذا يجعل الطواف من وراء الشئ اى فلكون الخطيم من البيت
يجعل الطواف من وراء الشئ اى من خارجهم حتى لو دخل شئ اى الطائف هم الفجرة التي بينه وبين البيت لا يجوز شئ
اى بين الخطيم وبين البيت لا يجوز وكان الاحتياطي في الطواف ان يكون ما وراءه اى يكون اكليم من البيت هم الا انه
اذا استقبل الخطيم ووجهه لاتجه الصلوة شئ هذا الشئ من قوله وهو من البيت جواب سؤل مقدم بان يقال
لو كان اكليم من البيت لكانت الصلوة اذا توجه المصلى اليها جاب بان الصلوة لاتجهه اذا توجه اليه دون
البيت هم لان ريفته توجه الى البيت بضال الكتاب سنن وهو قوله تعالى قولوا وجوهكم كلها يا بني في القبلة فلفظ
يتاوى باثنتهم بالجزم لانه احتياطي لان فيه شبههم والاحتياطي في الطواف ان يكون وراءه شئ اى وراء
الخطيم ليس فرق اطراف البيت هم قال شئ اى القدر وروى رهم ويرى في الثلاث الاولى من الاشواط والثلث
ينتهي الميم والمان كذا البرولة اشار اليها بقوله هم ان يبرز شئ اى ان يحول هم في شبهة اللعين كالمبارز فيتميز بين
الصنفين مع الاحتياط شئ اى مع كونه مضطرباً في هذه الحالة وقوله في شبهة الميم على وزن فعله كالمبارز

وسمى حجر لا يبر منه اى
منه وهو من البيت لفظه
عليه السلام في حديث
عائشة رضى فان الخطيم
من البيت فلمن يجعل
للطواف من وراءه حق
لوحظ الفرجة التي بينه
وبين البيت لا يجوز اذ
اذا استقبل الخطيم وحده
لا يجوز به الصلوة لان فرجة
الوجه اشبهت بنفس الكنا
فلا ينادى بما ثبت بخير
الوصف احتياطاً لاحتياطي الطواف
ان يكون وراءه قال
ويرى في الثلاث الاولى
من الاشواط والثلث
ان يبرز مشية اللعين
كالمبارز فيتميز بين الصنفين
وذلك مع الاحتياط

لا ندع لم دليل الوجوب
ولنا قوله عليه السلام
وليصل الطائف لكل
اسبوع ركعتين في كل يوم
للموجوب ثم يدعو الى الحجر
فيستلمه طاروا ان النبي
عليه السلام لما صلى
ركعتين عاد الى الحجر
ولا اصل ان كل طواف
يعد سعي يدعو الى الحجر
لان الطواف لما كان
يفتحه بالاستسلام فكذا
السعي يفتح به بخلاف
ما اذا لم يكن بعد سعي

الدليل على وجوبها في بعض النسخ هم لانهم دليل الوجوب ولنا قوله عليه الصلاة والسلام وليصل الطائف لكل
اسبوع ركعتين في كل يوم لا اصل له واستدل بعضهم لذلك بما رواه النجاشي ومسلم عن ابن عمر
قال قال النبي صلى الله عليه وسلم طواف بالبيت سبعمائة مرة على كل واحد منكم ركعتين في كل يوم وهذا لا يدل على الوجوب على ان
الذي في الرواية ابا القاسم عامر بن محمد الرازي روى في فوائده باسناده الى النافع عن ابن عمر قال سمعت رسول الله صلى
عليه وسلم لكل اسبوع ركعتين استدلال الرازي على الوجوب بقوله ولنا قوله تعالى واتخذوا من مقام بارئهم مصلى قرا ابن كثير
وابو عمر وعاصم والكاظمي بكسر الهمزة على صيغة الامر وسطا في الوجوب حتى قلت هذا ينبغي من كلام المصنف لان
الاستدلال على وجوب ركعتين بهذا الحديث ينبغي ان يكون الكلام فيه فان قلت ذكر صاحب الانصاف لما فرغ من الحديث
عليه وسلم ان الطواف صلى ركعتين عند المقام وعلى قوله تعالى واتخذوا من مقام بارئهم مصلى رواه الترمذي وغيره وعن
عمر بن الخطاب عليه الصلاة والسلام من صلى ركعتين في كل طواف فله اجر عظيم قال بعضهم
في الآية انها في البقرة يصلي وليس فيها الامر بالصلاة ورديع بان كل الآية على ذلك لا يصح الا ان كان لا يصلي قبله ولان
اتخاذ البقرة ليس لئلا ينافي فعل الصلاة فلا يجوز حمله عليه وقال صاحبنا في حديث جابر بن عبد الله عليه الصلاة والسلام
صلى ركعتين بعد طوافه وعلى هذه الآية فيه عليه الصلاة والسلام ان صلواته كانت اثنتا عشرة صلاة في كل طواف
السعي وقادة امره وان يصليوا عند المقام وقال ابو طاهر الاطهر وجوبهما في الطواف الواجب بال دخول في الطرفة قال
والا خلاف من ارباب الازاهل ناهي ليسا ركنا والذهب انما واجبتان بحران باله ثم قال وقال ابو حنيفة ثم قلت لا يجوز
عند حنيفة من صلى الله عنه وجوبه باله صلى الله عليه وسلم في اي مكان شاء ولو بعد رجوعه الى مكة وتقول الشافعي او امره صلى الله عنه
وعند الشافعي يصليها او امره في الحرم وليست شرطه الطواف عند الاثني عشر ركعة من حجها ومن ادعى في تركها عند من ولا شافعي
قولان في وجوبها وحجها اثنا عشر ركعة وعند احمد ستة ركعة وسبعمائة ركعة في الطواف عندنا وقد علمنا النسيب فيها
عندنا شافعي رحمه الله فان الاخير يصليها عن التاخر عنده وعندنا لا يدخل للنسيب في الصلاة وهو قول مالك
رضي الله عنه ولو طاف وصلى ركعتين ففي وقوفهما عن البعض وجهان هم والامر للوجوب في كل طواف لان الامر مطلق الجود
عن التمرين يدل على الوجوب ثم يعود الى الحجر ثم يعود الى الحجر ثم يعود الى الحجر ثم يعود الى الحجر ثم يعود الى الحجر
ابن النبي عليه السلام لما صلى ركعتين عاد الى الحجر والاصل ان كل طواف بعده سعي يعود الى الحجر لان الطواف لما كان
يفتح بالاستسلام فكذا السعي يفتح به سعي اي باستلام الحجر قال الشافعي لان السعي لا يفتح بالركعة التي قبله
بل انما يفتح بالركعة التي بعده لان السعي هو خلاف ما لو لم يكن بين السعي والركعة التي بعده ركعتين

فلا يسنى للمعتمر بالاجابة الطواف ثم قال هذا الطواف من شئ الطواف الذي ذكرناه من طواف القدوم ويسمى طواف النية
ويسمى ايضا طواف النية وطواف احداث النية بالبيت هم من طواف القدوم سنة ليس يجب شئ من طواف
استدوم ليس بواجب عندنا وقال الشافعي واجزم وقال مالك ان واجب شئ من طواف القدوم ثم قوله عليه الصلوة والسلام
اي لقول النبي صلى الله عليه وسلم من حج البيت فليحط طوافه من شئ الطواف الذي ذكرناه من طواف القدوم ثم قوله عليه الصلوة والسلام
النية وقال مالك ان تركه فحرام على من عليه طواف مكة فليحط طوافه من شئ الطواف الذي ذكرناه من طواف القدوم
في قوله تعالى وليطوفوا بالبيت المستقيم من الامة المطلق لا يقتضي التكثير بل شئ ولا يراو الا الواجدهم وقد ثبت من طواف
طواف الزيادة بالاجماع فثبت في غير رواه او لا يلزم التكثير فلا يجوز وقال الا ترى في هذا الاستدلال ضعف لان لقائل ان
يقول سلمنا ان الامة المطلق لا يقتضي التكثير وسنلزم ان طواف الزيادة واجب على كل من طواف مكة فليحط طوافه من شئ الطواف
سنة وجب عليه ليل اخره وجب له الزيادة فالليل الاخر من غير الكتاب الذي يوجب لان غيره لا يعلل به لانه في ما ثبت بالليل
القطعي فلا يعلل به بقوله ولهذا قلنا الى اخره وارادوا لا يوجب به بعد تمام التحلل فلو جعلناه وجبا لا يوجب في كل من طواف
الاحرام وما الجواب عن من ينفرد بشار الية لضعف بقوله من غير رواية شئ في الحديث الذي رواه مالك من طواف شئ من شئ
الطواف من حجة وهو دليل الاستصحاب لان النية في اللغة اسم للارادة مبتدأ به على سبيل التبريد فلا يدل على الوجوب وان كان
على حجة الامة كما في قوله عليه الصلوة والسلام اكبروا الشهود فان قلت تشكك في بقوله تعالى فليحط باحسن ما وجب بالسلامة وما
وان كان بافضل النية قلت الجواب المقيد باحسن ما وجب فكانت النية بمنزلة الحسن فان لفظ النية مناجاة على طريق المحاسبة لقوله
واذا حجتم فليحطوا على احوالهم وجوبهم وليس على اهل مكة طواف القدوم والقدوم في حقه من طواف القدوم من طواف
يخرج الى الصفا من باب بني خزيمة ويسمى بالاصفا واليتعين بل هو مستحب وهو واجب الجواب الى الاصفا ولا شئ من
جعل الزيادة سنة وصحاحه مستحب به قال مالك وليقدم عليه الية من الزيادة ويقول بسم الله والحمد لله والصلوة على رسول الله
صلى الله عليه وسلم والتمسك بالباب حيثك والوقوف فيها واخذ في من الشيطان الرجيم ثم فيصعد عتبة البيت والصلوة
على الصفا ثم قبل كعبته ثم المشي الى الشافعي ثم وعده ذكره الطبري في مناسكته عن احمد ان الية عليه السلام في من
مالك ثم يستقبل البيت ويكبر ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم ويرفع يديه في مناسكته عن احمد ان الية عليه السلام في من
بجوابه من حوائج الدنيا والاخرة ثم لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم صعد الصفا حتى اذا نظر الى البيت تمام مستقبل القبلة
يركع ركعتين على شئ من نوافي حديث جابر بن عبد الله بن جهم ثم قال ان شافعي من الية عليه السلام والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم
هم بقية ما على الية عليه السلام في شئ من نوافي حديث جابر بن عبد الله بن جهم ثم قال ان شافعي من الية عليه السلام والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم

قال وهل الطواف طواف

القدوم ويسمى طواف

النية وهو سنة وليس

بواجب قال مالك انه واجب

لقوله عليه السلام من

اتي البيت فليحط بالطواف

ولما ان الله تعالى بالطواف

والامة المطلق لا يقتضي التكثير

وقد ثبت من طواف الزيادة

وفيهما ايه سماه حجة وهو

دليل الاستصحاب كما في شئ

اهل مكة طواف القدوم

لانهم قدموا في حقه

قال ثم يخرج الى الصفا

فيصعد عليه وليستقبل

البيت ويكبر ويصل على

علي النبي صلى الله عليه وسلم

ويرفع يديه في مناسكته

لحاجته لما روي ان

النبي صلى الله عليه وسلم صعد الصفا

حتى اذا نظر الى البيت قام

مستقبلا القبلة بين يديه

التمسك بالباب حيثك

يقعد ما على الية عليه السلام

فانما أقرب الى الاجابة لانها وسيله اليها فلا جرم لم يكن في حمله من الدعوات من اى كما يقدر الدعاء واصلها
 في الوقتين الا ترى ان الدعاء في الصلوة يكون بعد قراءة التشهد والصلوة على النبي عليه السلام وان كان في كل موضع يدعو المستحق عليه
 بعد ان يثني على النبي صلى الله عليه وسلم واما ذكر الدعاء بعد الصلوة فليس كذلك بل هو في الطواف لان حاله
 الاسلام حاله ابتداء العبادات والطواف تشبه الصلوة والدعاء يلقى به بعد الفراغ من العبادات والسعي تمتة ذلك فاشبهه أكثر صلوة
 فاستقام له حاله في جميعه والربع سنة الدعاء في البيتين سنة وروى فيه حديث منها ما أخرجه ابو داود وفي سنة في
 الدعاء من حديث ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المثلثة ان ترفع يديك فذكر منك ويكلم ونحوها والاشارة ان
 أشبه بالسعي واحدة والاشارة ان ترفع يديك ثم أخرجه عن ابن عباس ايضا وموقفا ومنها ما رواه ابو داود ايضا من حديث
 السائب بن زيد عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم اذا سعى رفع يديه فرفع يديه في سعيه وسعى في سعيه وسعى في سعيه
 ما رواه ابو داود واليعاقبة من حديث ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال سلوا عبد الله بن النخعي انكم تعلمون انكم تعلمون انكم تعلمون
 فرغمتم فاسألوا ما وجبكم وقال ابو داود وروى هذا الحديث من غير وجه كلها وابته وبهذا الطريق اسلمها وبهذه الطريق ايضا
 ما رواه الترمذي وفي الدعوات من حديث سليمان بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الدعاء كالمسح من عبده ان يرفش
 يديه فيرد بها ما مضى من الدنيا وقيل الترمذي من حديث ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الدعاء كالمسح من عبده ان يرفش
 سالم عن ابيه عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سعى في سعيه رفع يديه في سعيه وسعى في سعيه
 وقال حديث غريب لا يعرفه الا من حديث جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الدعاء كالمسح من عبده ان يرفش
 المعاولات التي بين ايديهم ولا يجوز الا بغير حاج به وقال النووي رضي الله عنه وقد ثبتت له عليه الصلوة والسلام في سعيه في الدعاء
 ذكرت من ذلك نحو عشرين حديثا في شرح المذهب وما يصح له فابقه رايه البيت البرقي سنة ثمان مائة منظر من الحج الصاعد
 لان الاستقبال في البيت هو المقصود بالصعود ويخرج الى الصفا من اى باب يشاء من ابواب المسجد وما خرج اليه
 صلى الله عليه وسلم من بابي مخروم وبطلان سعيه بالصفاء لانه كان اقرب الى ابواب الصفا من ابواب الطائف في البيت من حدة
 نافع عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرج من المسجد الى الصفا من بابي مخروم وهو ما ينفش وما كان قربة من
 الصفا دون ما ذكره ابوابهم قال في حديثه اى من اى باب من ابواب الصفا فخرج من المسجد الى الصفا من بابي مخروم وهو ما ينفش وما كان قربة من
 القدوس في ثم يخرجهم ويشي على منبته في اى على سكونه ووقاهم فاذا بلغ بطن الوادي في ثلث لم يبق اليوم اليوم
 شس لان الرسول سنة ولم يبق له انما لا يصل لريال ان حضرة واصغر ليعلم ان بطن الوادي في ثلث لم يبق اليوم اليوم
 المسبوح سعيه من الميادين الا حصر من سعيه انما ذكره الا حصر من بطون القليب ان انما حصر الا حصر كما ذكرنا

عن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله
 سنة الدعاء وانما يصعد
 بقدر ما يصير البيت
 بجري سنة لان الاستقبال
 هو المقصود بالصعود
 ويخرج الى الصفا من اى
 باب يشاء وما مضى من الدنيا
 صلى الله عليه وسلم على
 بنى مخروم وهو الذي سعى
 باب الصفا لانه كان
 اقرب الى ابواب الصفا
 لانه سنة قال في حديثه
 نحو الموضع في سعيه
 فاذا بلغ بطن الوادي
 سعيه بين الميادين الا حصر

بالبرقيات ان اراد بالبرقيات او اشافى رضى الله عنه فلا يصح لان البرقيات كانت لما ذكرناه ولم يذكرها وجب الله ذلك واتفق
فيه اثنان من اهل العلم من قال بخلافه رواه لا شيء واحد وجب الايجاب ومنهم من قال بالاول الاية وهو قوله تعالى ان الصفا
والمرورة من شعائر الله فان الشما تجميع شعيرة وهي العلامة وذلك يكون فرضا فالاول الاية يدل على الفرضية واخرها
على الاية ففرضنا بها وتعلقنا بالوجوب لانه ليس لغرض على وهو فرض على ان كان فيه نوع من كل واحد من الغرضين الايجاب
ويقل بالايجاب فقلت اننى قال علما جارا واولم يقف على حال الحديث وكيف يحصل به وهو حديث ضعيف
حتى قال انما احاديث رواة هذا الحديث منكره وقال ابن حبان رضى الله تعالى عنه لا يجوز تعلق بخبره وهم والان اكنية اثبت
الا بدليل قطعي به ولم يوجد حديث مبنى فيها رواه اثنان من رضى الله تعالى عنه ثم لم يبق من روى شي اى الشافى سوى روى الله عنه
هم كتب استبها كما فى قوله تعالى كتب عليكم اذا حضرتم الموت اكلية ش قبل فيه نظر لان الوصية للموالمين والاقرين
كانت فرضا ثم نسخت فكان كتب والالة على الفرضية قالوا وان ذلك ليس مجمع عليه بل قال بعضهم ليست بنسوة بل
بجمع للوارث من الوصية واليائ والمال كيفية ذلك ثم لم يبق فيه حكمة حراما من اى خبره واذ من الطواف واسمى بغير حكمة حراما
لا يخلق ولا يفسد من حرمه بل لم يخلق قبل الاتيان بانما له ش اى بانما له الحج فيقيم حرمه على يوم النحر وهو وقت
التحلل قال الكاكي قوله ثم يقيم بكم حراما انا اقره عن قول ابن عباس رضى الله عنهما قال يخلق او يفسد على
لما روى عن جابر رضى الله عنه انه قال خرجنا من رسول الله صلى الله عليه وسلم حجرة الوطى فمنا من ابن حكمة ومنا من ابن
بعرة فكنت فيمن اهل البصرة فدخلنا مكة فبصرنا ربه ذى الحجة فلما طمنا وسعنا امر النبي صلى الله عليه وسلم من اهل بيته
بالاحلال فاحللتنا وادخلتنا النساء والجواب عنه انه منسوخ لانه كان ذلك في الابد او حين كان الناس يفتنون العرة في شهر
الحج من ايجاز النحر فامرهم ان يخلوا او يجهلوا بعمرة تقربا الى الحكم الشرعى ورواه عنكم اجماعى ثم نسخ ذلك واذا فرغ من السجى وهو
بعمرة خلق او قسوة ذلك التمتع الذى لم يبق المدي وبه قال احمد رضى الله عنه وعن مالك والشافى طاسوا ويكث كذا حاله
الى يوم التروية ثم حرم الحج يوم التروية من ميعات بل حله وان قدوم امره كان افضل وان كان سفره والحج او تمتعنا
ساق المدي لا يحل بل يعجز حراما ويؤدى الى احواله الى وان التحلل هم ويطوف بالبيت كلما بدا له ش اى كلما ظهر له ان
يطوف هم الا ش اى لان الطواف هم بشية الصلوة ش بمعنى فى التراب وان الحكم الترابى ان الاخفاف والشربة لا يفسد
هم قال طية الصلوة والسلام الطواف بالبيت صلوة ش هذا الحديث رواه ابن حبان رضى الله عنه من حديث طاوس عن
ابن عباس رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الطواف بالبيت صلوة الا ان الله تعالى قد اهل فيه المنطق
فطلق فيه فلا يطق الا بخره واخرجه الى الحكم ايضا وسكت عنه ونهى قوله صلوة بمعنى بشية الصلوة لا يفسد بصلوة حقيقة ولهذا يجوز

ولان الركنية كانت
الا بدليل قطعي
ولم يوجد حديث
مبنى فيها
كتب استبها كما فى
قوله تعالى كتب
عليكم اذا حضر احدكم
الموت اكلية فيقول
بكم حراما
بالح فلا يحل قبل
الايتان بافعاله
ويطوف بالبيت
كلما بدا له ش اى
الصلوة قال عليه السلام
الطواف بالبيت صلوة

الكلام فيه وقد رواه الترمذي رضي الله عنه بإسناد الطواف حول البيت مثل الصلوة ثم قال وقد روي بذلك ما هو فاسط
 عباس ثم هم والصلوة خبر موضوع فكذا لك الطواف من خبر موضوع وفي شرح الطحاوي رضي الله عنه الطواف للمفرد أفضل
 والصلوة للركل كذا أفضل وهو من باب عامة أهل العلم لأن الغرض من الطواف هو الصلاة لا غيره فلو كان المراد من الطواف الصلاة
 والصلوة أفضل لغيرها واليه الإشارة بقوله تعالى إن طهرتموني لأطيقن قبل أن طهرهم إلا أنه لا يسمى عقيب هذه الطواف في هذه
 الحلة من غير الاستئذان من قوله ولطوف بالبيت كلما بدا لك يعني بالسعي بين الصفا والمروة عقيب هذه الطواف التي يأتي بها
 في هذه الحالة بكتبة إلى إيهان التخلل هم لأن السعي لا يجب فيه من شيء إلى شيء بل هو بالمرجع المصروف من عند قوله وإن كان مفردا
 بالمرجع إلى هنا هم الأمانة والتفضل بالسعي غير مشروط من عدمه وروى بعض أن قلت سعي تتبع الطواف ولهذا
 لا يجوز قبله والتفضل بتبعه مشروط فيجب أن يكون التفضل بالسعي أيضا مشروفا بتبع الطواف قلت السعي إنما ثبت كونه عبادة
 بالنسبة لخلاف التماس فيقتصر على هو والنقص والنقص وبالأتيان مرة فلا يشترط تأنيبا بالتماس لأنه لا إحمال له ثم وصل
 لكل سبع من شيء إلى كل سبعة أشواط وهو طواف واحد ثم كعتين من وفيه خلاف إلى يوسف رحمه الله وإن عذبه يجوز
 أن يجمع بين أسبوعين فصاحا قبل أن يصل ركعتين الطواف وبه قال أحمد ولكن عذابي يوسف رحمه الله غير من
 وتبركاته أو خمسة أو سبعة وعنده أبي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما كره الجمع بين الأسبوعين وبه قال مالك رضي الله
 وعنده الشافعي رضي الله عنه الأفضل الأفضل من كل أسبوعين ركعتين هم وهي ركعتا الطواف على ما بينا من وهو
 قوله عليه الصلوة والسلام على الطائف لكل أسبوع ركعتين ذكره عند قوله ثم يأتي المقام فيصلي ركعتين ثم قال
 فإذا كان قبل يوم التروية بيوم من شهر وهو اليوم السابع من ذي الحجة لأن يوم التروية الثامن من شهر من شهر
 وإنما سمي يوم التروية بذلك لأن إبراهيم عليه السلام رأى ليلة النفا من كان قاضيا يقول لأن الله تعالى يأمر
 بنبيك أن يكفك فما أصبح روي أبي أنكرني ذلك من الصيام إلى الروا من الله عز وجل من الشيطان فمن لك سمي يوم
 التروية فما السعي ربي مثل ذلك فعرف أنه من الله تعالى من ثم سمي يوم عرفة ثم سمي في الليلة الثانية من شهر من شهر
 اليوم العاشر يوم النحر وقال أبو بكر الأنباري في كتابه لا بد أن يسميت التروية لأن الناس يرون من الممارطة
 في هذا اليوم ويملكون المبالغة إلى عرفة وسمي وإنما سمي يوم عرفة لأن جبريل عليه السلام علم إبراهيم عليه السلام
 أن السك كما يوم عرفة فقال اعرفت في أي موضع تطوف وفي أي موضع تقضي وفي أي موضع تقف وفي أي موضع
 تحز ويرى فقال عرفت فسمي يوم عرفة وسمي يوم الأضحية لأن الناس يخشون فيه بقراتهم فقل إن آدم عليه الصلوة
 والسلام لما سيطر بالارض وقع بالنسبة وامرأة حوا عليها السلام وقعت بالنسبة فليتها الاغشية عرفة وسمي يوم عرفة

والصلوة خير موضوع

فكذلك الطواف كذا

لا يسمى عقيب

هذه الاصل في

هذه الاصل في

لا يجب فيه الامور

والفضل بالسعي

غير مشروط ويصل

لكل أسبوع ركعتين

وهي ركعتا الطواف

على ما بينا قال

فإذا كان قبل يوم النحر

سبوع

المعز كل سنة الاخرى خطب الامام خطبة من اى خطبة واحدة من خطبة بين الخطبة بعد صلوة الظهر
يعلم الناس فيها الخرج الى بني مش وهي قرية فيها ثلاث سالك بينها وبين كية فرسخ وبني في الحرم لانها منحوتة
يكون في الحرم والغالب على بني التذكرة والصرف وقتها ثمان الف بيت بني لان الحيلوت تساق الى شايها وهو
جمع منية وبني الموت وقيل لما تمني من الدماء اي تراق وقيل ان جبرئيل عليه السلام لما اراد ان يفارق ادم
قال ما ذا تمني فقال ادم ابعثه قسي ذلك الموضع مني هم والصلوة بعزات من اى يعلم الصلوة بجعل عزات
هم ولو فوق بها والا فاخته والحاصل ان في الحج ثمان خطب اولها ما ذكرناه من وهو الذي ذكرنا الامام
في خطبة بكة يوم التروية هم والثانية من اى الخطبة الثانية هم بعزات يوم عرفة من قبل صلوة الظهر
خطبتا كس بينهما جاسة خفيفة قال ابو حنيفة يعني المدعيه بتدعي الخطبة اذا فرغ المودون من الاذان
بين يديه لخطبة الجمعة وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى في خطب الامام قبل الاذان فاذا مضى صدر من خطبة
اذن المودون هم والثالثة من اى الخطبة الثالثة هم يعني في اليوم المسمى عرفة من يعلم الناس
فيها النفر وطواف الصبر ولا يحتاج يوم النحر الى خطبة لانهم قد علموا بما يحتاجون اليه في خطبة يوم عرفة
وما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم خطب يوم النحر فانه لما كان خطبة من خطب الحج وانما كانت من خطب
الوداع عليهم الاحكام لما علم انه لا يفتقر مثله بعد ما من الاجماع والشرة هم بفصل بين كل خطبتين يوم
اي يفصل الخطبة الذي هو الامام بين كل خطبتين من الخطب الثلاثة بيوم وذلك كما ذكره ان الاولي قبل يوم
التروية بكة والثانية يوم عرفة وبينها يوم وهو يوم التروية الثامن من الشهر والثالثة في يوم المسمى عرفة
وبينها يوم وهو يوم العيد العاشر من شهرهم وقال زفر بن زفر بن المدعيه في خطبة في ثمانية ايام من اليات من استأبها
هم او لحا يوم التروية لانها ايام الموسم من اى لان هذه الايام الثلاثة ايام الموسم وفي المغرب موسم حاج
سومهم جميعهم مشتق من الموسم وهو العداية هم وجميع الحاج من اى موضع اجتماعهم وذلك لان المقصود انما يقع
في هذه الايام من نسيب ان تكون الخطبة في يوم التروية ويوم النحر ما استأبها من جميع شغل ايامهم التروية ويوم
حاجتهم الى الخروج الى منى واما يوم النحر فاستأبها بالحق والرمي والطواف فلهذا تميزت الخطبة فيها بقولنا قال الشافعي
رئى المدعيه على عن وعن احمد بن محمد بن زفر بن المدعيه في الخطبة في اليوم السابع هم فكان ما ذكرناه من اى من المقررين بين كل خطبتين
هم انفع من ما ذكرناه من وفي القلوب انفع من بني الوعد اذا اتهم فاذا صلى الغر يوم التروية بكة منج الى منى
من يعني بعد طلوع الشمس وعند غير بن عبد الرحمن بن زفر بن المدعيه الى منى قبل الزوال وبه قال مالك وتجب ان ينزل عند

خطب الامام
خطبة من يعلم فيها
الناس الخرج الى بني
والصلوة بعزات
والفرق والاختصاص
والحاصل ان في
ثلاث خطب ولها
ما ذكرناه الثانية
بعزات يوم عرفة
والثالثة من اى
الحج عرفة في فصل
بين كل خطبتين
بيوم وقال زفر بن
خطبة ثلثة ايام
من اية اولها يوم
التروية لانها ايام
الموسم وجميع
الحاج وتبين المقصود
منها التعليم ويوم
التروية يوم النحر
يوم التفتال فكان
ما ذكرناه انفع
وفي القلوب
انفع فاذا صلى الغر
يوم التروية
بكة منج الى منى

ش لا تذكرون فيه من لا ترو دعوتهم وتبيل مراده ش اى مراد محمد رحمه الله تعالى من قوله وينزل مع انك
هم اى لا ينزل على الطريق كى لا يفتس على المارة ش تشبهه الراى الناس الذين يرون فى الطريق وفى قفا
انظر تيه وينزل بعرفات فى اى موضع شاء الا انه لا ينزل على الطريق وتب قال الشافعى رضى الله عنه فى قوله والنزول
يقرب ببل الرحمة افضل وقال مالك واحمد رضى الله عنهما ينزل بطن شجرة والنزول فيه افضل بقال الشافعى رضى الله عنه
قول تالوا ينزل عليه الصلوة والسلام فيه ثمانية بعزته وقد تال عليه الصلوة والسلام ارتفعوا بطن عذرة ونزول عليه
والسلام فيه لم يكن عن قصدهم فاذا زالت الشمس ش اى ش يوم غرة وفى الفضل واذا زالت الشمس غفلت ان لا يشتم
وليس بواجب كما فى الجمعة والعيد من لم يصلي الامام بالناس نكرو والعنف يعتدى ش اى قبل الصلوة هم خطبة خطبة يوم
الناس الوقوف بعزته والمزودة ش هى الشعر المرام وقال فى المطالع من المازلاق ولا تخاف من لسان العدو وقوله
قال المروى رحمه الله سميت بالاجتماع الناس فى زعمى الليل وتبيل الذي دافى حوا دارم فيها اى لا يجتمعون فيها
لا يجتمع الناس فيها ومزودة فوق من من الجانب الشرقي وغرات فوق مزودة من الجانب الشرقي الى النسيم
مزودة الى مسج غرات ثمانية اى الى سى ثلاث اياما هم روى البخار والنحو والحق وطواف الزيارة ويوجب خطبتين
يكس منها جاسة كما فى الجمعة كذا فى فضل رسول الله صلى الله عليه وسلم ش يعنى فى حديث جابر رضى الله عنه انه عليه الصلوة
والسلام خطب بعزته قبل صلوة الظهر وصلة الخطبة مذكورة الكرخى رحمه الله روى ان الامام محمد بن ابي طالب رضى الله عنه عليه السلام
ويكبر ويخط الناس وبارمهم جميع عليهم فربما جهم عانى بهم الله تعالى عنه ويخبر الناس معالم جهم وليتيمهم ثم روى الله تعالى بحجة
ثم ينزل وفى الذخيرة يتبدل بالتكليم الخطبة العيد هم وقال مالك نرى الدعوى ثم خطب بعد الصلوة انها فطرية وغدا وتكررها
خطبة العيد ولما روى الشافعى انما روى كذا فى فضل رسول الله صلى الله عليه وسلم ولان المقصود منها ش اى من
هم تعيد الناس ش من الوقوف بعزته والمزودة وروى البخار هم راجع منها ش اى الجمع بين الصلوات من الناس
هم وفى ظاهر الغريب اذا صعد الامام المنبر ش جلس من المودون هم كمانى الجمعة ش انا قال كمانى الجمعة لان روايت جابر
بن جعفر الاذان بعد الخطبة ورواية اخرى تقتضيه قبلها فاستقرت بصلي الى القياس على الجمعة هم وعن ابي يوسف روى ان يوزن
تبيل خروج الامام ش لان لا يوزن الا اذا رانظلم كفى سائر الامام هم وعند ش اى روى ابي يوسف هم ان يوزن بعد الخطبة
ش وبه قال مالك رضى الله عنه وفى البداية عن ابي يوسف روى ثلاث روايات وظاهر الرواية كقوله ما روى الشافعى من اواف
من خطبة الا لا يكس حصة خفيفة ثم يقوم وليتيم خطبة الثانية والمودون يانفرون فى الاذان معه ويخفف حيث يكون
واخذ مع فراغ المودون من الاذان هم راجع مذكورنا ش اى تصح من لا يذكرونا وهو ظاهر الغريب قال الاكمل

وفيل مراده ان لا ينزل على الطريق
كى لا يفتس على المارة قل اذا
زالت الشمس صلى الامام بالناس
الظهر والعصر فبما الخطبة
خطبه يعلم فيها الناس الوقوف بعزته
والمزودة وروى البخار والنحو والحق
وطواف الزيارة ويوجب خطبتين
يفصل بينهما الجمعة كى الجمعة
هكذا فى فضل رسول الله صلى الله عليه وسلم
وقال مالك لا يخطب بعد الصلوة الا انها
خطبة وعظ وتكررها ش خطبة العيد
ولما روى انما روى كذا فى فضل رسول الله صلى الله عليه وسلم ولان المقصود منها ش اى من
الناس والجمع منها ش اى الجمع بين الصلوات من الناس
اذا صعد الامام المنبر ش جلس من المودون هم كمانى الجمعة ش انا قال كمانى الجمعة لان روايت جابر
بن جعفر الاذان بعد الخطبة ورواية اخرى تقتضيه قبلها فاستقرت بصلي الى القياس على الجمعة هم وعن ابي يوسف روى ان يوزن
تبيل خروج الامام ش لان لا يوزن الا اذا رانظلم كفى سائر الامام هم وعند ش اى روى ابي يوسف هم ان يوزن بعد الخطبة
ش وبه قال مالك رضى الله عنه وفى البداية عن ابي يوسف روى ثلاث روايات وظاهر الرواية كقوله ما روى الشافعى من اواف
من خطبة الا لا يكس حصة خفيفة ثم يقوم وليتيم خطبة الثانية والمودون يانفرون فى الاذان معه ويخفف حيث يكون
واخذ مع فراغ المودون من الاذان هم راجع مذكورنا ش اى تصح من لا يذكرونا وهو ظاهر الغريب قال الاكمل

من حديث ابن بكير عن ابن عباس رضي الله عنهما في ذكر كسر الكتاب وحديث جابر عن ابن عباس رضي الله عنهما قال
 صلى الله عليه وسلم كل عرفة موقف وارقفوا من بطن عرفة وكل المزدلفة موقف وارقفوا من بطن محمرة وكل من
 منحر الاوداء العقبه وفي مسنده القاسم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم
 موقف وارقفوا من عرفة وكل مزدلفة موقف وارقفوا من وادي محمرة وكل فجاء من منحر وكل يوم التستريق
 فوج وحديث ابن عمر عن ابن عباس رضي الله عنهما في الكمال بلفظ حديث ابن عباس رضي الله عنه في حديثه في بيعة عرفة
 ايضا وفي مسنده يزيد بن عبد الملك العمري عن النخعي في حديثه عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه في بيعة عرفة
 وعرفات عن ليار الموقف وقيل رامي النبي صلى الله عليه وسلم الشيطان في بطن عرفة فنهى عن الوقوف فيه فكان بنا
 نظير النبي عن الصلوة في الاوقات المذكورة الشك وقال بعضهم كانوا يكرهون الوقوف في بطن عرفة فنهى عن الوقوف فيه فكان بنا
 عرفة وبطن محمرة قال ينيق الامام ان يقف بعرفة على راحلة شئ من الابل والبهيمة القوي على الاسفار والاحمال الكركر
 والاشي فيه سوار والمار فيه للباينة وهي التي يتخارها الرجل للركبة وراحله على النجاة وتقام للحق وحسن المنظر فاذا كان في
 جماعة الابل عرفت من ان النبي صلى الله عليه وسلم وقف على ناقته فنهى عن الوقوف في بطن عرفة فنهى عن الوقوف فيه فكان بنا
 صلى الله عليه وسلم حتى اتى الموقف فجعل بطن ناقته القصد الى الصغرات وجعل خيل المشاة بين يديه واستقبل القبلة بركبته
 يقال ناقته قصدا اذا قطع طرق اذنها ولا يقال حل القصي انما يقال حل قصص على خلاف القياس وقيل ابن زيد في
 الجبهة القصوى ثم ناقته النبي صلى الله عليه وسلم وان وقف شئ من الابل والبهيمة القوي على الاسفار والاحمال الكركر
 م والاول افضل شئ من الابل والبهيمة القوي على الاسفار والاحمال الكركر م والاول افضل شئ من الابل والبهيمة القوي على الاسفار والاحمال الكركر م
 وسلم وقف على ناقته فنهى عن الوقوف في بطن عرفة فنهى عن الوقوف فيه فكان بنا صلى الله عليه وسلم وقف على ناقته فنهى عن الوقوف في بطن عرفة فنهى عن الوقوف فيه فكان بنا
 جابر الطويل م وقال عليه الصلوة والسلام المواعظ استقبلت شئ من الابل والبهيمة القوي على الاسفار والاحمال الكركر م والاول افضل شئ من الابل والبهيمة القوي على الاسفار والاحمال الكركر م
 عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان لكل شئ شدة فاذا انشرف المجلس استقبلت
 القبلة ثم لمحت بجلودك وسكت خذلكا في مسنده هشام بن زياد قال لذيبي في مخصوصه هو ترك وروى ابو يعلى
 الوضلي في مسنده والطبري في معجم الوسيط حديث حمزة بن ابي حمزة القيسي عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اكرم المجلس استقبلت به القبلة ورواه ابن عباس رضي الله عنهما في الكمال واعلم بحكمة النصيب وقال انه
 يقف لحديثه ورواه ابو بصير في تاريخ اصبهان في باب العيين المملوك من حديث ابن الصلت عن ابن شهاب عن نافع عن
 خير المجلس استقبلت به القبلة ثم لمحت بجلودك وسكت خذلكا في مسنده هشام بن زياد قال لذيبي في مخصوصه هو ترك وروى ابو يعلى

قال ويبلغني

للامام ان

يقف بعرفة على

راحلة لان النبي

عليه السلام

وقف على ناقته

وان وقف

على قد صبيه

جاء ذلك ولى

افضل لما بينا

ويبلغني ان يقف

مستقبل القبلة

لان النبي عليه

وقف كذلك

وقال النبي عليه

خير المواقف

ما استقبلت

به القبلة ويعد

ويعلم الناس

انها سلك

لما روى ان النبي عليه السلام
كان يذبح يوم عرفة ثوباً
بين يديه كالمستطعم المسكين
ويذبح يوم عاشوراء وثن
اكثر من بعض الدعوات
وقد اوردنا تفصيلها
في كتابنا المتقدم بعد
الناكس في عدة من
الناكس بتوفيق الله
قال وينبغي للناس ان
يقفوا بغير الالهام به
يدعوا ويعلم فيقولوا
وينبغي ان يقفوا بغير الالهام
ليكون مستقبل القبلة هذا
بيانا للافضلية لان عرفات كلها
موقف على ما ذكرنا قال
ويستحب ان يغسل قبل الوقوف
بعرفة ويحجبه في الدعاء
اصا الاغتسال فهو سنة
وليس بواجب ولو كثر بالوضوء
جاز كل في الجمعة والعيد وغيره
اكثر حرام اما الاجتهاد
فلا نه عليه السلام

من غيب عليهم ايضا على النصب الذي قبلهم لما دوى ان النصب الذي على سلكهم يدعون يوم عرفة اذ يدركه المستطعم المسكين
شبه الحديث رواه البيهقي في سننه عن ابن عباس رضي الله عنهما رايته عليه الصلوة والسلام يدعون يوم عرفة اذ يدركه
المستطعم المسكين رواه الزبير في سننه عن ابن عباس رضي الله عنهما عن الفضل رايته رسول الله صلى الله عليه وسلم
وانما بوجه اذ يدركه المستطعم او كثر المستطعم في تقديم المستطعم الذي هو صفة فائدة وفي المبالغة في تحقيق المبالغة
حينئذ انما تحصل كلمة الاستطعام وهي حال الاحتياج هم يدعون بما شاء من الدعاء في
في هذا اليوم ان تغرب الشمس يضي ساحة فاعة في اشارة الدعاء ويدعون بما سجدت عليه في الدنيا وفي الاخرة فاعة مستجاب
مردود ويحجبه في قطع من عينية قطرات من الدم فاعة دليل القبول لا اجابة يدعون بالوجه ولا بد له الا فاعة ولا يصح ما
وجبرته ويحج في الدعاء قوة الرجال اجابة ولا يقتصر فيه وان وردت الاشارة ببعض الدعوات شئ كلمة ان واصالة ما قبلها
ذلك لان كل الناس ما يقدرون على حفظ الدعوات وهذا الدعاء بناء على الميسرة من الادعية المأثورة في
هذا اليوم ما رواه القرطبي في جامعته سنن ابن عمر بن شيبان عن ابن عباس رضي الله عنهما قال صلى الله عليه وسلم قال خير الدعاء
يوم عرفة وخير ما قال انما النبيون من قبلي الا الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شئ قدير وقد
اوردنا تفصيلها في اي تفاصيل الدعوات في كتابنا المتقدم شئ في المسعى بعد الناكس هم بفهم العين لنا
السلام في عدة شئ كبعض من الدعاء شئ الناكس بتوفيق الله عز وجل شئ بين الدعاء والدعاء وبين الناكس
والناكس جناس هم كل من يقف للناس ان يقفوا بغير الالهام لانه يدعون ويعلم فيقولوا شئ في يحفظوا من العوى صا بوجه
مذنت الواو ولو عرفوا بين الالهام والاكسرة واشتغلت الفضة على الالهام فذنت بعد سلب تركها الى ما قبلها هم ويسموا شئ
مذنت النون منه من قوله فيقولوا علامته للنصب لانها مدحونان على قوله ان يقفوا الذي سقط منه النون لاجل
الناصب هم وينبغي ان يقفوا الحاج وارا لا نام ليكون مستقبل القبلة شئ لان وجب الالهام في القبلة فشكل من يقف
وراءه يكون مستقبل القبلة هم وبناش اي وقوف الحاج وارا لا نام هم بيان للافضلية لان عرفته كلها موقف شئ
ففي اي موضع من عرفته موقف جازم على ذلك شئ اشار به في قوله عليه الصلوة والسلام عرفته كلها موقف الى اخره ثم قال
ان يقف قبل الوقوف بعرفة ويحجبه في الدعاء اما الاعتناء فانه يستوي ليس واجب شئ انما قال ولا يستحب ان يقف
ثم قال اما الاعتناء فهو سنة لانه في صفة الشرح وكلام القدر في فاعة قال يستحب ان يقف فاعله ثم قال انه يستوي كل
سنة مستوي من غير عكس قيد يقف ولا يقف بوجه فيع ومن يومهم ان لا تفعل سنة مؤكدة وهي لواجب في القوة وما رايته احد
من اشرار غفلة لئلا الدعاء هم ولو اكتفى بالوضوء جاز كل في الجنة والميدين في الاحرام واما الاجتهاد فانه عليه الصلوة والسلام

عن أبي حمزة عن النبي صلى الله عليه وسلم اجتمع في الدار في هذا الموقف لامة فاستقبله الا في الدار والمظالم ثم انما اخبره
ابن ماجه في سننه عن عبد القاهر بن المصور عن عبد الله بن كنانة عن ابن عباس بن مرواس عن ابيه كنانة عن ابيه
عباس بن مرواس ان النبي صلى الله عليه وسلم في لامة عشيته عوفيا المنفعة فاجاب في قد عرفت لهم ما هذا المظالم فاني
آخذ المظالم قال ابن شنت اعطيت المظالم الحجة وعرفت المظالم فكم يجب غشيتة فلما اصبح بالزلفة اعادة الدار فاجاب
باسأل فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال انفسهم فقال ابو بكر بن عمر رضي الله عنهما يا ابا انثامى ان هذا ساعد يا
تفحك فيما الذي اضمك اضمك الله منك قال ان هذا ساعد ليس لما علم ان الله قد استجاب وعافى وعفوا لاسي هذا
فجعلت على ساعد يدعوا بالويل والشدة فاضحك يا ايت من خيرة ورادة الطير في مسجدة احمد بن حنبل في مسند ابيه
وابن يعلى الموصلي في مسنده ورادة ابن عدى في الكامل واعانة كنانة واستد عن البخاري ان قال كنانة روى عنه انه سئل
وقال ابن حبان في كتاب القصة كنانة بن العباس بن مرواس السلمي روى عن ابيه روى عنه انه سئل كنانة الحديث جدا
ولا ادرى التخليط في حديثه من ابيه ومن يهملها كان فهو ساقط الاحتجاج باروى وذلك لبعظم اتق من المناكير عن
المشايخ وروى ابن الجوزي في الموضوعة من طريق الطبراني حدثنا اسحاق بن ابراهيم المديني حدثنا عبد الرزاق
حدثنا سمع عن سلع عن قتادة يقول لثنا جلال بن عمرو عن عباد بن الصامت رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى
عليه وسلم عرفت ابي الناس ان الله يقول عليكم في هذا اليوم فنفذكم الله التبعات فيما بينكم وديب مسيكم للحكم واعطى لحكمكم
ما سألوا فقولوا بسم الله وايسر من جوف موقف على جبال عرفت ينظرون ما يصنع الله بهم فاذا انزلت المنفرة ووجهه وجوه بالويل والفتنة
ثم قال بنا حديث لا يصح والراوى عن قتادة مجمل وجلاس ليس بشي قال ايوب لا روى عنه فانه ضعيف فقولنا في الدار
جميع ودم المظالم جمع وظلمة وهو الظلم المتعلق بحق العباد بها الماني حق الدم الذي يجب قصا صافا غير صاحبه عن الاستغفار واما
في حق المظالم التي وجبت لبعضهم على بعض فاجوز صاحبه من الانصاف قبل توقف دعاء النبي صلى الله عليه وسلم بعفته في
الدار والمظالم الى المروافة فاستقبله فيها في الدار والمظالم ايضا في الروحي عن الحسن رضي الله عنه قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم ان الله يطول على اهل عرفة فاني باهل عرفة يوم عرفة فيقول انظروا يا ملاكتي التي انظروا الى
عبدى شتى غير ان اقبلوا الفيلون الى من كل فج عميق فاشهدوا في قد عرفت لهم التبعات التي بينهم قال ثم ان القول فانهم
من عوفات الى جميع قال ملاكتي انظروا الى عبادى فتقوا واعدوا في الطلب الرغبة والسلا شهدوا في قد عرفت فاستقبلهم
لحسم وقتلت منهم التبعات التي بينهم وادابوذر عن ابن احمد الراوى في مسندهم ويلي في موقفه ساعة بعد ساعة شس
قال الاكل يعني يتكلم ذلك الى ان يرى دل حصاة من العقبة قلت ليس المراد ان يستمر على التلبية واما ما يليه في كبر

احتجبت الدعاء
في هذا الموقف
سقييل
لا منه ف
الا في الدار
والمظالم ويلي
في موقفه سائلة
بعد سائلة

وقال مالك لا يقطع
التلبية لا يقف
بعرفة لأن الإجابة
باللسان قبل الوضوء
بألا وكل ذلك ما رو
ابن النبي عليه السلام
ما زال يلبى حتى
أتى جمر العقبة
ولأن التلبية فيه
الكسبية في الصلوة
فيأتي بها إلى آخره
من الإحرام قال
وإذا غربت الشمس
فامضوا من الناس

ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم تكون التلبية في ذلك من غير القطع وذلك لأن التلبية في الإحرام كالتي في
الصلوة ولذا يوجب في الاشتغال واختلاف الأحوال كما في التكبير في الصلوة فكما تحلل بين التلبات في الصلوة كما في ذلك
ينبغي أن تحلل بين التلبية والتكبير والتسليم والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم يوجب في التلبية لا آخره من الإحرام وهو
الفضل بن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يزل يلبى حتى رمى جمر العقبة فتفق عليهم وقال لا يكسب قطع التلبية
كما يقف بعرفة لأن الإجابة باللسان قبل الاشتغال باللسان من معنى هذا الكلام أن التلبية إجابة اللسان والإجابة
باللسان قبل الاشتغال باللسان كالكسبية في الصلوة في الإفتتاح في الصلوة هم ولما روى ابن النبي صلى الله عليه وسلم ما زال يلبى حتى
رمى جمر العقبة في هذا الحديث أخرجه الأئمة الستة في كتبهم عن الفضل بن عباس وقد ذكرنا الآن وهو قول
ابن سعد وابن عباس عطاء وعطاء بن أبي ليل والثوري والشافعي وأحمد وإسحاق قالوا يلبى حتى رمى جمر
العقبة ويقطع مع أول حصاة يرميها وغدا إسحاق والطائفة يقطعها إذا رمى الحصيات السبع بأسرها على
ابن أبي طالب صلى الله عليه وسلم أنه كان يقطعها إذا راغت الشمس من يوم عرفة ثم كان التلبية فيه شأى في الإحرام كالتكبير
في الصلوة فيأتي بها من أي التلبية شأى آخره من الإحرام ثم وهو يكون عند رمى جمر العقبة وكان يقطع
أن تكون التلبية التي في الحج الآن إقباس ترك فيها بعد الإجماع فبقى ما رواه على أصل الإقباس والقارن
مثل المفرد بالبحر في قطعة التلبية وقال الكوفي يقطع التلبية في أول حصاة في جمر الفاسد وما الحرم بالعمدة فانه يقطع
التلبية حتى يسلم الحجر الأسود عندنا وعند مالك حملة سدأرا رمى البيت وعند محمد جمره الذي يفوته الحج تحلل بعرفة
ويقطع التلبية حين يأخذ في الطواف الذي يحل به ويقطع الحصة التلبية إذا فرغ من رميها لأنه لا يوجب التحلل وقال القنادري
في شرحه فان علق الحاج قبل أن يرمي جمر العقبة قطع التلبية لأنه تحلل من الإحرام والتلبية لا تثبت بعد التحلل قال
فان زالت الشمس قبل أن يرمي ويذبح ويحلق قطع التلبية في قول أبي حنيفة ومحمد حملة سدأرا ومحمد بن همام
محمد بن سعد عن أبي يوسف حملة سدأرا قال يلبى ما لم يحلق وتزول الشمس من يوم الفودومي ابن ساعدة عن محمد
رحله سدأرا من لم يرم قطع التلبية إذا غربت الشمس يوم الفودوما إذا فرغ قبل أن يرمي فقد ترك الكسبية رحله سدأرا
ابن همام روى عن أبي حنيفة ومحمد حملة سدأرا يقطع التلبية لأنه تحلل بالذبح وروى ابن ساعدة عن محمد بن همام
أنه لا يقطعها ما لم يرم ويحلق وقال الحسن عن أبي حنيفة ومحمد حملة سدأرا يقطع التلبية لأنه تحلل بالذبح أنها يقطع
التلبية بالذبح الطاهر والمتنع وما إذا فرغ المفرد لم يقطعها لأن تحلل لم يقف على وجهه قال غزير الشمس شأى
يوم عرفة فافضل الامم شأى رجع وانما قال فافضل اتباعا لقوله تعالى فاذا انفضت من عوفاتم والناس منه

فلو مكث قليلا بعد
غروب الشمس فافضت
الهوام لحوف الزحام
فلا بأس بسلامة
ان عاكفة ربه بعد فاضت
الهوام دعوت يغراب
فاطرت ثم فاضت
قال واذا في مزدلفة قال
ان يقف بقرب الجبل الذي
عليه الميقات يقال له روج
لأن النبي صلى الله عليه وسلم وقف
هنا الجبل وكذا غيره يخرج في الزمر
عن الطريق كيلا يضر بالكاره
فيلزم عن غيره ويساوي ويستحب
أن وراء الهوام لما يذبح الوقوف
بعد **قال** يصلي المومنان
المكروهات ما كان واقفا
مثل فرك باذان اقلتين ليكبا
بالجم بعد طهارة يتعابرهم
ان النبي صلى الله عليه وسلم
جمع بينهما باذان اقلته وحلق

بالاعتناق ولو بدعية فبعضه حتى يخرج من عفات اذا خرج بغيره فغلبه دم ولا يقف بالوقوف في الحيط وخرانه الا كما قال ابو يوسف عليه
الاصح فيه يشأ عن أبي حنيفة رحمه الله ولو مكث قليلا بعد غروب الشمس فافضت الهوام لحوف الزحام فلما بشئ من كذا الحوف طاعة
من الصلح لم يروى ان عائشة رضي الله عنها بعد فاضت الهوام دعوت يغراب فافضت ثم فاضت شئ فابوا ابن ابي شيبة
في مصنفه حديثا ابو خالد الاسمر عن يحيى بن سب عن القاسم عن عائشة رضي الله عنها انها كانت تدعو يغراب فتعظم تعظيمه
م واذا في مزدلفة فافضت ان يقف بقرب الجبل الذي عليه الميقات كالمعبر موضع كان اهل الجاهلية يوتدون عليه النار
يقال لذلك الجبل قرح بضم القاف كذا في المغرب وقيل انما كانوا ادم عليه السلام هم يقال له قرح شئ ابي قال له الجبل
قرح بضم القاف ففتح الزبد بالي الهامة وهو غير مصرف للعلل العلمية كذا قال الكاكي ماتت جوصل تقديره كذا بعد دل
تخرج كز عن زافر في الحديث لا يقول قوس قرح من سائر الشياطين قيل سبي يقبح لتسوية الناس بجهلهم الى المعاصي
من القصر وهو المنين وقيل من القصر وهو الطريق والادان التي في القوس الواحدة فخره ويكن هذا ايضا في الجبل
لكنه في الطريق والادان هم لان النبي صلى الله عليه وسلم وقف عنده الجبل شئ يعني جبل قرح رواه ابو داود والترمذي
وابن جرير عن عبيد الله بن ابي رافع عن علي رضي الله عنه واللفظ للترمذي قال وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرفة
الحديث فلا يصح في قرح فوقف عليه روى الحاكم في المستدرک عن جابر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال حين
وقف بعرفة هذا الموقف كل عرفة موقف قيل من وقف على قرح قال هذا الموقف كل الزدلفة موقف هم وكذا في رضي الله
عنه شئ كذا وقف عرفه رضي الله عنه على قرح وهذا غريب يعني ليس اصلهم ويخرج في الزول عن الطريق كيلا يطأها
ينزل عن سبيلها ويبارك شئ حال كذا واذا جاز الهوام الزدلفة هي المشعر الاظم وهي التي اقصيت من وادي عات
الى بطن محس فانزل بها حيث شئت عن بين الطريق وعن سبيلها ولا تنزل على جادة الطريق فتؤدي الناس ذلك
لقوله عليه الصلوة والسلام مزدلفة كما موقف وارتفع عن بطن محس والانتزول على الطريق فهو ممنوع بالمزدلفة ورواه
لا يقطع الناس عن الاجتيازهم ويستحب ان يقف شئ ابي الحاج هم ودار الهام لما يذبح الوقوف بعرفة شئ شارب
الى قوله لانه يدعو ويعلم فبما يستمعوا هم قال يصلي الامام بالناس المغرب المشعر وهو باذان واقامة واحدة شئ في
اكثر السبع قال يصلي الامام ابي قال القزويني رحمه الله في مختصره وم قال فرباذان واقامتين اعتبارا بالجمع بعرفة شئ
ابي قيا ساعية واخرا لاطراوسى وبه قال الشافعي في قول ابو داود ابن الماشون الماك في قول الشافعي رحمه الله فاجتنب
دون الاذان م ولما رواه جابر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم جمع بينهما باذان واقامة واحدة شئ ابي جمع
بين المغرب والامامة باذان واقامة واحدة يعني في الزدلفة وهذا رواه ابن ابي شيبة في مصنفه حقهنا حاتم بن اسمعيل عن

ابن جعفر بن محمد بن جابر بن عبد الله قال صلى الله عليه وسلم في السفر والمغرب والتاريخ ما كان واحد واحد وقامته واحدة
 والجمع بينهما واحد في حديث جابر الطويل عنده سلم انهما باذان واقامتين بل يقطع ثم في الحديث
 مصلح به المغرب العشاء باذان واحد واقامتين ثم الجمع بينهما شيئا الحديث وعند النجاشي ايضا عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم
 قال جمع النبي صلى الله عليه وسلم بين المغرب والتاريخ كل واحد منهما باقامة ولم يجمع بينهما ولا على شراعه وبينهما وبينهما
 لرواية ابن ابي شيبة وقال لا تزدني رحمه الله والترمذي لقولنا بان نقول ان حديث جابر رضي الله عنه مضطرب كما ترى
 لانه حدث في رواية باذان واقامتين وفي رواية باذان واقامته قلت انما يصح الحكم بالانطراب لو كانت زيادة رواية جابر
 في الصحيح والرواية التي تنسب باذان واحد واقامة واحدة ليست في الصحيح ولان التواريخ في وقتة شئ اى موداة في وقتة
 هم ولا يفرق بالاقامة اعلا ما شئ اى لاجل الاعلام لانه معلوم في جميع اهل الوقتة خلاف العصر في وقتة لانه شئ اى
 لان العصر مقدم على وقتة فاذا به شئ اى بالاقامة هم الزيادة الاعلام شئ فان قلت بزيادة الفوات لانه ان شئ
 اذن واقام لكل صلوة وان شئ اقص على الاقامة فينبغي ان يكون هذا لك قلت الفوات كل واحد منها صلوة على حدة
 فينفر كل منهما بالاقامة بخلاف الصلواتين بالزوجة فانها صلاتا كل صلوة واحدة بدليل انه يجوز التطوع بها فلاجل هذا انفرد
 كل واحدة بالاقامة ولا تطوع بينهما شئ اى بين المغرب والعشاء الزيادة هم لا يخل في الجمع شئ لان النبي صلى الله عليه وسلم
 وسلم لم يطوع بينهما ولو تطوع شئ اى بينهما لم تتداخل شئ شئ مثل التفتة انفقارانية بخودك هم عاد الاقامة
 لوقوع الفصل شئ فيحتاج الى اعلام آخر قال الكاكي رحمه الله قال شئ العلامة رحمه الله يوسى بين التطوع والتفتة
 والتفتة شئ آخر في عادة الاقامة وهو يوافق بما ذكر في المبسوط ولكن اشتط في المبسوط لا يسبج بالذي اختص
 في مبسوط الزدوى الى اعادة الاقامة والى اعادة الاذان والاقامة في النفس وغيره هم وكان ينبغي ان يعيد
 الاذان ايضا شئ لقول زفر رحمه الله كما في الجمع الاول شئ اى كما يعيد الاذان ايضا في الجمع الاول وهو
 الجمع بين الظهر والعصر بعرفة هم الانا اكتفينا باعادة الاقامة لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى المغرب
 بالمزوجة ثم تعشى شئ اى كل العشاء هم ثم افرد الاقامة بالعشاء شئ اى بصلوة العشاء وهذا الحديث
 غريب وتنبه لضعف النبي صلى الله عليه وسلم لشكل لانه قد ذكره لا قبل باذان النبي صلى الله عليه وسلم جميع باذان
 واقامة واحدة وانجعه على زفر رحمه الله في اعادة الاقامة وكان ذلك هو الثابت الصحيح عنه ضرورة وبعد ثبوته لا يمكنه
 التمثيل ما ذكره بعد لانه لم يجمع ولم يثبت له عليه الصلوة والسلام لم يجمع الامرة واحدة فكيف يستدل فان قلت هذه صلوة
 التعارض فيعمل كل واحد على حاله قلت لا يمكن بناهنا لاننا نفي صحة الحديث الذي كرهه فن ائنا في التعارض حتى يوفقوا

ولان العشاء وقتة

فلا يفرق بينهما

اعلا ما يختلف

العصر بوقتة لانه

مقدم على وقتة

خافد به الزيادة

الاعلام ولا يطوع

بينهما كما لا ينبغي

بالجمع ولو تطوع او على

بشئ اعاد الاقامة

لوقوع الفصل كان

ينبغي ان يعيد الاذان ايضا

كان في الجمع الاول لا

اذا اكتفينا باعادة

الاقامة لما روى النبي

صلى الله عليه وسلم

صلى المغرب بمزوجة

ثم تعشى ثم افرد الواقمة

للعشاء

أو اطلع الفجوات وقت طلوع ذلك ان صلى المشاء الاخرة في الطريق بعد دخول وقتها لم يجد الا على التقدير خوف طلوع
 الفجر فان قلت قوله عليه الصلوة والسلام قام عن صلاة الحديث خبر واحد يوجب الترتيب تجب عليه الاعادة وان ذهب
 مذهبنا لم تجب له الوقت فثبت بان محسوب الاعادة هناك لوجوب الترتيب هو قائم بالمعنى الكثرة ومنها وجوب الاعادة وانما
 الجمع فيصير ان كان الجمع في وقت المشاء فان قلت قوله عليه الصلوة والسلام لا صلوة الا انما تحته الكتاب لا تجب
 الاعادة لو صلى بدون فاتحة الكتاب ناسيا او عامدا ومنها وجبت ما دام الوقت باقيا قلت خبر الواحد يوجب العمل على وجه
 لا يؤدى الى البطلان الكتاب ثم ومنها الاعادة من باب العلم بتمام الوقت باقيا لما انه صلى قبل الوقت الثابت بخبر الواحد قبل
 الوقت لا يجوز فوجب الاعادة كافي في سلة الترتيب اما في القاطعة فقد علمنا بسلك الميعة في حال حيث قلنا يوجب التسوية في السجدة
 صلوات الله عليه وآله ثم انما في قوله تعالى فقلوا بالاعادة بيان خبر الواحد بطلان قوله تعالى فقلوا بالاعادة في قوله تعالى فان قلت
 ففي حديث اسامة ايضا القول بوجوب الاعادة في الوقت فوجب البطلان قوله تعالى ان الصلوة كانت على التوفيق
 كن يا موقوتا قلت قالوا الاعادة فيه السعي فما اقتصار خبر الواحد للفساد قومي فقلوا بالاعادة بعد الوقت كننا
 قائلين بالفساد ولتقدمي فثبت كذا مبطلين بوجوب قوله تعالى ان الصلوة كانت على المؤمنين كننا بموقوتا ولا نقول
 فان قلت خبر اسامة خبر واحد لا يجوز تاخير المغرب عن وقته لان محاطة الوقت واجبة بالدلائل القطعية ولو كان
 من اشياء تجب الاعادة على الإطلاق لانه ذى المغرب قبل الوقت الثابت بالحديث المشهور قلت قال الشيخ الكاظم عليه السلام
 وجوب التأخير ثبت بالجمع بين القصة وهو من المشايخ يجوز للزيادة به على الكتاب فصار للمصنفات والمؤلفين بما وافقت
 وقتان احدهما ثابت بالدليل القطع والثاني ثابت بالسنة المشهورة الا انه مأمور بالاداء في الوقت الثابت بالسنة
 فاذا اداها في الوقت الثابت بالكتاب ثبت له اصال الجواز وكان منبثا في لغة السنة المشهورة فيومر بالاعادة تحقيقا
 للجمع فاذا فات وقت الجمع فلا فائدة في الامر بالاعادة بعد ما ثبت جواز الاداء بعد علمه فاشكل عن ابي يوسف رحمه الله
 بان صلوة المغرب انتهى صلاها في الطريق اما ان وقت صحته او لا فان كان الاول فواجب الاعادة لاني الوقت
 والبعده وان كان الثاني وجبت فيه بعده لانها وقت فاسدة فلا تغلب صحته بمحض الوقت واجب بان الفساد
 معروف بظهوره في الثاني لئلا يكسر في مسألة الترتيب ثم قال واذا اطلع الفجر من من ثم التزم يصلي الامام بالناس الفجر
 ثم صلى صلوة الفجر بغير شئ فثبت خبره بطلان السبل قاله الا ترى ثم قال كذا في الديوان وقال الاكل الناس ظلمت
 آخر الليل وفي بعض الشرح من قاطع الديوان ان ظلمة الليل قد وافقت على ما نحن عليه على ما سيظهر انتهى قلت اذ بعض الشرح
 شرح الا ترى من رواية ابن مسعود رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم صلاها يومئذ بغير شئ ثم ارادوا ان يترجموا مسلم

قال واذا

طلع الفجر

الامام بالناس

بغير رواية

ابن مسعود

ابن النبي

عليه السلام

صلواتها يومئذ

بغير

عن عبد الرحمن بن يزيد عن ابن مسعود قال راي رسول الله صلى الله عليه وسلم على صلوة الاية فقاموا الاصل من صلوة المغرب
والشباب يجمع صلوة المغرب ومن قبله يتبعها قوله قبل يتبعها ما معناه العود المعتاد في كل يوم الا صلواته قبل العشاء فجلس بها
كثيرة ليلة لخطب الجاهلي وصلى المغرب من طلع المغرب في لفظه سلم انه صلوا عليه وسلم جميع الصلوات من جميعا وصل المغرب من طلع المغرب
فيقول لم يطلع المغرب ولا يدركه فلو لم يطلع المغرب في لفظه سلم انه صلوا عليه وسلم جميع الصلوات من جميعا وصل المغرب من طلع المغرب
صلواتا فجلس في المدلول قوله واذا طلع المغرب صلى الامام بالناس المغرب فجلس هم ولان في التعليل دفع حاجة الوقوف فيجوز ش
اي التعليل ثم تقدم العوض عنه ش اي كذا يجوز تقديم العوض عنه قبل وقتها دفع حاجة الوقوف بها واعتض عليه ان
في الدليل العقلي لا يتطابق المدلول بانه ان تقريره في التعليل دفع حاجة الوقوف ودفع الحاجة يجوز التقديم للعوض عنه
وتقديم العوض كان على وجهه فيكون ههنا اتساعا للثبوت وهو خلاف المطلوب واجب بان مساواة ما جاز قبل العوض على وجهه
الحاجة الى الوقوف به باخاف يجوز التعليل بالفرض هو في وقتها ادلى ثم وقف ش اي ثم وقف الامام بعد ان جلس
بصلوة العجم هم اي ووقف من الناس فدعاش باشارته من الادعية ويرفع يديه ويستقبل بها وجبه بطواف في النوازل
ويجوز بالرد لانه نحو ادعي بوضوء الامام ثم لم يشرع في جميع جوار حتى من النار يا ارحم الراحمين ثم لان النبي
صلى الله عليه وسلم وقف في هذا الموضع يدعوت حتى روي في حديث ابن عباس رضي الله عنهما انما يتجيب له دعاؤه لامته
حتى الدار والمظالم ثم فيه حديثان احدهما قوله لان النبي صلى الله عليه وسلم وقف في هذا الموضع واشار به الى المشعر الحرام
الذي هو الجبل الذي يقال له نحر ويعد قوله تعالى فاذا كرا من المشعر الحرام وبنا في حديث جابر الطويل رضي الله
حيث قال ثم ركبا اسي النبي صلى الله عليه وسلم القمل حتى الى المشعر الحرام فاستقبل القبلة فجاه وكبره وجاهد
فلم ينزل واقفا حتى اسفر جبا فذبح قبل ان تطلع الشمس الحديث الثاني هو حديث عباس بن مرداس رضي الله
عنه وليس هو حديث ابن عباس الذي هو جبر الله وقول المصنف في حديث ابن عباس رضي الله عنه فم
ملكهم فيه على هذا احد من الشراح واحمد بعض ما ان المصنف انما راوا ابن عباس رضي الله عنه كذا في ابن عباس
بن مرداس وبنا فخطا من جميع احدهما ان ابن عباس اذا طلق الازار وبه الاعمدة بن عباس فاذ راوا كذا
لقيد والثاني ان المصنف ليس من عبادته ان يذكر انش فعي دول الصحابي عند ذكر الحديث فلما يليق به
ذلك والما حديث ابن عباس بن مرداس فذكر كذا عند قوله والما اجتماعا فله عليه الصلوة والسلام اعتد
في الدار في هذا الموقف لانه فاستجب له لاني الدار والمظالم ومهنا يتجيب له دعاؤه لانه في الدار والمظالم
بالرفع فيها والمظالم من مظلمة وهو الظلم واسم ما فوه فلما يعني حتى استجيب له دعاؤه في الدار والمظالم والاصل

وكان في التعليل
دفع حاجة الوقوف
فيجوز تقديم العوض
بعوضه ثم وقف في نحر
معه الناس فذاع
الوف الذي عليه السلام
وقف في هذا الموضع
يدعوت حتى روي
في حديث ابن عباس
فاستجيب له دعاؤه
والمظالم
ولا منه حتى الدار

ان يترقى حقوق العباد ولكن قالوا ان الله تعالى يرضى المضموم بالازداد في يوم تخرج من ثلوا وضوا تخرج في الدنيا والمظالم
واستوجب المظفر فان مات بذات من الذي يتجاول عام المظالم لال هو عام لجميع المستملقة في التخلص من غم الكلام
في اوعايب حتى الدار والمظالم فقد ذكرنا انه بالرفق فيها لان حتى المظفر لكافي قولهم قدم الحاج حتى الشاة ويجوز الجفيا
على ان تكون حتى جارة كما في قولك اكلت السمكة حتى راسها وهننا قيل حتى ظهر ما قبلها لان الراس داخل
في اكل السمكة لا يقتدير الكلام استحباب له عاؤه ولا مسته في ذنوبهم حتى الدار والمظالم فان قلت الشرط في الرفق ان
يكون ما بعد ما جاز ما قبلها وفيد له عار والمظالم ليس من حين الدار قلت لا بد من التأويل وهو ان يقال
ان معنا واستحباب له كل ذنب لا مسته حتى استحباب له في الدار والمظالم ثم ما الوقوف شئ اي الوقوف بالزلفة
هم واجب عن اذ ليس بركن حتى لو تركه بغيره عزله من ركنه ثم ان ركنه لا زاد وجام وتقبل السيل الى منى فذا شئ
عليه قال في المحيط المبيت بمزدلفة سنة وبقال حجاب وعطا وقتادة والزهرى والثوري واسحاق وابونور
هم وقال الشافعي انه ركن شئ اي ان الوقوف بالمزدلفة ركن ونسبته هذا القول الى الشافعي غير صحيحة لانه ذكر في
تفسيره ان الوقوف بالمزدلفة سنة قال الارنازي رحمه الله صاحب المداية وجد نقلها صحيحة عن الشافعي
رحمه الله انه ذكره وقال الشافعي في الكافي رحما الله نسبته لهذا القول الى الشافعي رحمه الله وقع سهوا من الكافي
لما انه ذكر في كتبه انه سنة وذكر في المبسوط الليث بن سعد ركن الشافعي وفي الاسرار علقته وفي فتاوى
قاصيخان رحمه الله ان كان سنة وذكر في الحديث الكافي والشعبي وعلقته ونسبته هذا ايضا الى مالك رضي الله عنه
سهوا لان الصحيح من مذهبه ان الوقوف بها سنة والتأويل بها واجب وكذا الوقوف مع الامام سنة عنه
وذهب علقته من قيس والشعبة والفتح والحسن البصري والاذاعي وحامدين ابى سليمان الى ان الحج ليعقوت
مقبوض الوقوف بالمزدلفة ويروى عن ابن عباس الزبير وفي المبسوط وعلى قول الليث بن سعد هذا الوقوف
ركن وقالت الظاهريين من لم يدرك مع الامام صلاة الصبح بالمزدلفة لطل حجاب كان رجلا ولو دفع من عرفته قبل
غروب الشمس فلا شئ عليه حجة تمام فقوله تعالى فاذا ذكر بعد عند المشعر الحرام وبمثل شئ اي وبمثل هذا الامر كما
في الآية الاية هم ثبت الركبة شئ لان نص قطعي فام بالذكر كون المشعر الحرام والذكر يكون مع الوقوف فيكون فرضا
ولنا ما روى في الصلاة والسلام تقدم مضغطة اليه بالليل شئ في الحديث فترجى صاحب السنن الاربعة عن عطاء بن
ابن عباس رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقدم مضغطة اليه فباس ياربهم لا يرمون الحرة حتى تطلع
الشمس يروى البخاري رضي الله عنه ومسلم عن سالم عن ابيه عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه كان يقدم مضغطة

شم هذا الوقوف

واجب عندنا

ولیس ہر کن حق

لوتکه بغیر عذر

يلزمه الدم وقال

الشافعي رحمه الله

رَبِّهِ لَقَوْلُهُ تَعَالَى

1892

۱۰۰

کتابخانه

على الملأ

ضعف الاميل

هم كذا وقع في بعض النسخ المحقق وهو غلط والصحيح اذا اسفر افاض الامام فاناس من منسوبيه قال الاقرازي
 هذا الذي قال صاحب الهداية رحمه الله صلى الله عليه وسلم كذا وقع من الكتاب لاسن القدوري رحمه الله نفسه الاقرازي ان
 الشيخ ابوالفضل البغدادي رحمه الله وهو من تلامذة الشيخ ابى الحسن القدوري رحمه الله في هذا الموضوع في الشرح
 يقول قال في غم بفيض الامام من مرفة قبل طلوع الشمس والناس معه حتى ياتى بنى واثبت الامام
 ابو الحسن القدوري رحمه الله في محقق الكرخ في مثل هذا فقال وفي غم الامام قبل طلوع الشمس فيا ترى فاعلم
 ان ذكر صاحب الهداية منقول في محقق القدوري رحمه الله فذلك سبب من الكتاب لاسن القدوري والشيخ
 ابو الحسن القدوري رحمه الله فافضل لقاس ان نزل قدمه في هذا القدر وهو محتر عال في الفقه وغث دراني
 الحديث وانما هي من دليل على غارة علمه من محقق القدوري رحمه الله فاذا اطالته عرفت انه محقق الفقه كان
 عند الصيوبة ولا ياله بكل احد ويرجع طرف الناظر الى منزلة من كمال دريانتى قلت هذا كله لا ينافي وقوع السهو منه
 لان تعرض له كبوه والعلم الزلة وقد وقع من كبار العلماء ممن تقدموا من السهو والخطا مع هذا وقوع السهو
 لا ينافي جلال قدره وغارة علمه ولكن سمعت من استاذة الكبار يقول ان القدوري رحمه الله لما فرغ من تصنيف
 مختصر المنسوب اليه حج وافد المختصر معه ولما فرغ من طوافه سئل ان يوقف على خطا فيه وسهو منه
 عن قائم انتم انتم المحقق وتصحيحه وزودوا الى اخره فوجدت فيه خمسة مواضع اوسنة وواقع فوجدت في كتابه ما لا يوجد
 ان وقوع هذا الخط من الكتاب لاسن الله علم محقق القدوري رحمه الله الذي عنده بقرادى وجدى وقصر على
 شيخنا الشيخ كذا والمؤلفه كلها موثق الا بطن محقق فافاض الامام والناس قبل طلوع الشمس حتى ياتوا
 منه قوله والصحيح اذا اسفر ذكره في المحيط محمد رحمه الله الاسفار يقال اذا لم يتج من طلوع الامتداد ما يصلي فيه
 ركعتان هم ان النبي صلى الله عليه وسلم وقع قبل طلوع الشمس في هذا الحديث رواه الجماعة الاسلام
 عن عمر بن سميون قال شهدت عمر بنى سعد بنه صلى الله عليه وسلم يجمع الصحيح ثم وقف فقال ان المشركين كانوا لا يفيضون حتى
 تطلع الشمس ويقولون اشرك بشي وان النبي صلى الله عليه وسلم قال لهم ثم فاض قبل ان تطلع الشمس ثم يفيضون
 الثانية ذكر البلاء الموصدة اسم جيل وكانوا يقولون اشركتكم كما يميز من الافاقه بالغيث الموجه هو الاسلام انما في بقية
 العقبة فمن في بعض النسخ هم قال سوف اى القدوري رحمه الله في بقية العقبة الجيزة المجر الصنية ومجمعا الجار وباسمى
 المواضع التي يرسم جارا وجارات لما بينهما من الملازمة وقيل لجمع ما هناك من المعنى من جبر
 القدم اذا اجتمعوا سميت جمرة العقبة لانها جيل في طريق منى كذا في مبوط البكري رحمه الله وذكر في مبوط شيخ الاسلام

هكذا وقع في
 نسخ المحققين
 غلط والصحيح
 اذا اسفر افاض
 الامام والناس
 لان البنى عليه
 وقع قبل طلوع
 الشمس
 قال فيستند
 بجمرة العقبة

فيريدها من بطون الوادي
 بسبع حصيات مثل:
 حصي الخرف كان
 النبي عليه السلام لما
 انى متى لو خرج على شئ
 حتى يرى بهر العقبة
 وقال عليه السلام عليكم
 حصي الخرف لا يؤذى
 بعضكم بعضا ولو رمى
 بالكبر منه جاز للحصول
 الذي غير انه لا يرمى بالكبر
 من اكله تجار كيا لا ينادى
 به عند ولا وورماها من
 فوق العقبة اجزاء من
 ما حولها وضعت الذنك
 والفضل ان يكون
 من بطون الوادي ثلاثين

انما سميت بذلك لان بيوتهم على السلم لم يزلوا جارا شيطان يوسف سنة فكان ابايهم عليه السلام يرمي اليها لاجبار طوله وكان
 بحجر ثمين يديه يسيرة في المشي الاسرع في المشي هم فيها من بطون الوادي شئ في الحجر من اسفل الوادي الى اعلاه
 كما رواه عمرو بن مسعود في الصحيحين والترقي عن ابن مسعود انه عليه السلام لما في حجرة العقبة جعل البيت عن يساره فمضى
 عن يمينه وفي رواية انه اسطى قال ابن مسعود فمضى بعدته في القام الذي انزلت عليه سورة البقرة وانما خص سورة
 البقرة لان معظم مناسك الحج فيها ولو رايها من اعلاها جاز الاول السنة فان عمر بن الخطاب رضي الله عنه لما من اعلاها للتعظيم وفي
 البدل في التفتة باخذ الجبل من الزلفة اوسن الطريق وفي المحيط ياخذ من الطريق وفي مناسك جمال الدين المحمدي
 قد جرى انما يتجمل المحصى من جبل على الطريق فيجعل سبعين حصاة وفي مناسك الكرواني رحمه المديري عن من الزلفة سبع
 حصاة لحديث الفضل بن السنته وقال قوم ياخذ منها سبعين حصاة ويكره كس الحجارة الا عن عذر ولتجنب التقاطها
 من الطريق والامر في ذلك ما سيجي حصيات مثل حصيات الخرف بالامر والذال المجتهد الرمي برؤس الاصابع والخوف
 بالي للمهله الرمي بالقبض قال الحسن البصري في مناسك حصي الخرف مثل النواة وقال الشافعي رضي الله عنه يكون
 انة من الزلفة طولا او عرضا لان النبي صلى الله عليه وسلم لما في رمي الجمرات على شئ حتى رمى حجرة العقبة بالي حديث
 جابر الطويل حمدا مرفوعا قبل ان يطالع الشمس حتى الى بطون محمدا فتركها لئلا ياتهم سلك الطريق لوسط التي تخرج على الجرة
 الكبري حتى الجرة التي عند الشجرة فاما ما سيجي حصيات مثل حصي الخرف لان النبي صلى الله عليه وسلم لما في رمي الجمرات
 على شئ حتى رمى حجرة العقبة ثم فعله المخرج على شئ اى لم يقف عنده يقال حرت به فاعتبت عليه الى ان وقفت مع حجة
 بالاقاف هم وقال النبي صلى الله عليه وسلم عليكم حصي الخرف لا يؤذى بعضكم بعضا شئ في الحديث رواه الطبراني رحمه الله
 سبعة الاوسط من حديث ثابث عن ابن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لما في محمدا عليكم حصي الخرف في
 رواية ابن جهم عن جهم بن صليمان بن عمرو بن الاحص عن امة قال ابنت رسول الله صلى الله عليه وسلم رمى الجمرات من بطون الوادي
 الحديث في اخره واذا ريتهم الجمرات فادخل حصي الخرف هم ولو رمى بالكبر شئ الى كبر كبر حتى يخطي الخرف هم جاز للحصول
 الرمي غير انه لا يرمى بالكبر من الاحجار كيا لا ينادى به غيره شئ الى المحيط لا يتوب الكبار وعند عمر بن الخطاب كبر لا ينادى به
 رحمه الله عنه ليتجنب ان يكون كبر من حصي الخرف اكل القطر حتى والشافعي رحمه الله وقال البدر الصانع عن قول الشارع ان شئ حصل الخرف
 السنة لا كبر من ذلك هم ولو رايها من فوق العقبة اجزاء شئ ما يحصل الرمي غير انه لا ينادى به غيره واذا هم ان
 ما حولها وضعت الذنك شئ لان بعض الصحابة هم كانوا يرمونها من فوق العقبة التي ان عبد الرحمن بن زيد قال ان الناس
 يرمونها من فوقها واد الناس الصغار والناس من بطون الوادي لا يكون من بطون الوادي شئ وهو صلى الله عليه وسلم

ومقدار الوضوء يكون
بين الوضوء وبين موضع
السقوط خمسة
أذرع كذا روى الحسن
عن أبي بصير عن
مادون فذلك يكون طمحا
وطوحها طمحا أجزاؤه
رعى الله فيه لأنه
مسقى لخالفه السنة
ولو وضعها وضعا لمجره
لأنه ليس بمى ولو رها
فوقعت قريبا من الحرم
لكيفه لأن هذا القدر رها
لا يمكن لأجزائه ووقعت
بعيداً عنها لا يجزئ لأنه
لم يعرف قربة إلا في مكان
مخصص ولو رها بسبع حصيات
جملة فلهذا طمحا لأن
المقصود عليه تفرق
الأضلاع إذا أخذ المحصيات
موضعاً شاملاً من الحرم
كان ذلك كونه لأن عايناً
من الحصاة وذهبها كجمل
في الأثر فينبشام به

عن وسط السبابة ويرى بطنه لا يسهل في البدن عند الصلاة والسلام ثم وضع أحد سبابتيه على الأرضى كأنه يحذف
وكيف روى جازم ومقدار الرمي أن يكون من الرمي وبين موضع السقوط خمسة أذرع كذا روى الحسن عن أبي بصير
عن عبد الله بن مادون ذلك يكون طمحا فليكون سببا لخالفه السنة ثم ولو طمحا طمحا أجزاؤه الأثر من الرمي
إلا أنه سمي لخالفه السنة ولو وضعها وضعا لم يجزئ لأنه ليس بمى فليكن القاضى عياض رجمه السد من الرمي
أن الطرح والوضع لا يجزئ قال وقال أصحاب الرمي سبجى الطرح ولا يجزئ الوضوء قال وقد افتتوا أبو ثور
لأنه قال أن كان ليسى الطرح رها أجزاؤه على المأمورين عن بعض أصحاب الشافعى رجمه السد أنه يكفي
الوضع ثم ولو رها ما فوقعت من الحرم فكيفه فإن بذ القدر مما لا يمكن الأثر عنه ولو وقعت بعيداً عنها لا يجزئ
لا يشترط أى لأن الرمي لم يعرف قربة إلا في مكان مخصوص بشرط هو الجرة لأن نفس الرمي ليس
بقربة فلا يقع قربة إلا في المكان المخصوص الذي عينه الشارع ثم ولو رمي بسبع حصيات جملة فلهذا طمحا
شأن أى رمية واحدة فعليه أن يأتي بالبقية ثم لأن المقصود عليه تفرق الأضلاع شأن أى لأن المقصود
بموضع الرمي بسبع حصيات متفرقات لا عين الحصيات وقال الحاكم الشهيد رحمه الله الكافي وإن رما بالكثر
من سبع لم تنفعه تلك الزيادة ثم وإذا أخذ المصطفى من أى موضع مثلاً من عند الجرة فإن ذلك يذكره شأن بقوله الشافعى رحمه
وقال أحمد رحمه الله وابن شعبان المالكي لا يجوز وقال الحاكم الشهيد في الكافي فإن رما ببصاة أخذت من عند
الجرة أجزاؤه وقد أساءوا وقال القدوري رحمه الله في سننه قال روى بجزم من الحرم جازم قال مالك رحمه الله
لا يجوز لنا أن الرمي إلا بغير صفة الجرم فماذا الرمي كما جاز في الأثر بخلاف الماء المستعمل عند ناحت لا يجوز
استعماله ثانياً لأنه لا تغلق النجاسة إليه بالاستعمال وقال القدوري والعجب من مالك رحمه الله حيث جاز الوضوء
بالماء المستعمل وإن كان الاستعمال بغير اسم الماء ومنع الرمي بالجزم وإن كان الرمي بغير صفة انتهى قلت وذكر الحاكم
مالك والشافعى جميعاً الديناني في هذه المسئلة ثم لأن ما عدا ما من المصطفى مروءش أى لأن ما عدا الجرة من المصطفى
مروء ولم يقبل السد من راسه ثم كذا جازم في الأثر شأن أى يكون مروءاً جازماً الحديث ثم فينبشام به شأن أى فينبشام به
بما لا بد والأثر أخرجه أبو بكر في دلائل النبوة عن عبد الله بن خراش عن العوام عن نافع عن ابن عمر عن أبي بصير عن قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قبل حج امرئ إلا رقى حصاة ورداه إسحاق بن راهوية في مسنده عن ابن عباس عن أبي عبد الله
قال في حصاة الجمر قبل من رقى وما قبل من تركه روى ابن أبي شيبة أيضاً نحوه متفقاً وروى الحاكم في مسنده أنه لا يطفئ
في سننه عن يزيد بن سنان عن زيد بن أبي شيبة عن عروة عن عبد الرحمن بن أبي سبيد الخدري عن أبي بصير عن

القدرى قال قلنا يا رسول الله صلى الله عليه وسلم به الجمار التي يرى بها كل عام فقتب انما تتفق فقال
 انما قبل منها رفعه فلو انك رايت ما اشبال الجبال قال لا كما رضى الله عنه حديث صحيح الاسناد لم يخرجناه ويزيد بن سال
 ليس بالتركه واعلم الشيخ في الامام بن يرمى بن سنان فيمنه قال قال صاحب التفتيح هذا حديث لا يثبت فان ابافرة
 يزيد بن سنان ضعفه الامام احمد والدر خطي رحمه الله وغيره ما تركه الناس في غيره ورواه ابن ابي شيبة في مصنفه
 موقوف على ابن سبعة قال القليل من حصي الجمار رفعه الكاكي رحمه الله وذكرنا عنه قوله هكذا بالاشارة قال عليه الصلوة
 والسلام من قبلت حجة رقت حجة وعن سعيدين جبر حجة لعد قال قلت لابن عباس من مال الجمار ترى من رقت
 الخيل عليه السلام لم تتركها فضايا اي بالاسد لا في فقال لا اعلم ان من قبلت حجة رقت حصاة ومن لم قبلت
 حجة ترك حصاة قال مجاهد لما سمعت هذا من قبلت على حصاة علامة ثم توسطت الحجرة لما قبلتها
 لما قبلتها حصى من لم قبلت حجة فان من قبلت حجة رقت حجة وقال وقدرى عن سعيدين بن جبر
 رضى الله عنه انه قال لابن عباس فذكر مثل ما ذكره الكاكي الى قوله فضايا بالفتح فضايا وقال ابن عباس اما
 علمت ان من قبل حجة رقت حصاة انتفى قلت كل هذا من عدم اطلاعهم على كتب الحديث وانما ذكرنا الامم
 التقليد من رقت هذا شي اى وعلى فكرنا ان ان اخذه الحصى من عند الحجرة كما روى لم يفعل شي اى لواقع من موضع
 الحجرة ام اجزاء او بفعل الرمي شي لان المقصود التشبيه بما روى عليه السلام في امانة الشيطان وانه ما حصل له ويجوز
 الرمي بقل كان من اجزاء الارض عندنا ش سوا ما كان مدرا او غلنا او بالسا او بقبضة تراب في السرجى وكذا النقرة
 والنقرة والزرير والاحجار النفيسة كالديات والزر والبلش ونحوها والمخ الجلي والكل والزرير والبلور والعقيق
 والفيروز والسكران والحشيش والعين واللؤلؤ والذبيب القفصة والجواهر هي كيار القبول فانها ليست من اجزاء الارض
 وبقولنا قال الشورى من خلفا للشاننى حمة السدش فانه هذه لا يجوز الا بالجرى والسرورى وعدة الشاننى حمة السدش
 والامم والكران وجر النقرة قبل ان يطبخ وحجر الحديد على المذهب الصحيح وما يتجر من القصور كالغريز والديات
 والعقيق والبلور والزرير جبرنى اصح الرابطين الوميين هو قول حماد وسمع الاسد حة نوع من الحجر يقول الشاننى ح
 قال كلك قال انفا في من المانية لا يجوز بل الامم والكران وعن احمد حمة السدش لا يجوز الحجر الكبير فذهب ابو داود الى انه
 يجوز بكل شئ حتى البقرة والعصفور الميت وقال ابن المنذر حمة السدش لا يجوز الا بالحصى ذكره القرطبي من لان المقصود
 فعل الرمي شي فقلنا ولم يذكر قيل الشاننى حمة السدش هو قول ابن النافور وهو المزموم وذلك شي اى المقصود من الرمي
 ح يحصل بالطين كما يحصل بالحجر والمقصود هو امانة الشيطان وهو يحصل بكل ما كان من انفا في نفسه من اجزاء الارض

دم هذا الفعل اجزاء
 لوجود فعل الرمي
 الرمي بكل ما كان من
 اجزاء الارض عندنا
 خذوه قال الشاننى ح
 كان المقصود فعل الرمي
 وذلك يحصل بالطين
 كما يحصل بالحجر

عَلَيْهَا مَا أَذَرْتَنِي بِالْكَذِبِ
 وَالْغَفْطَةِ فَانْتَهَيْتُ عَنْهُ
 سَمِعْتُ فِيهِمْ يَقُولُ قَالَتْ
 يَدُ عِيَالٍ أَحَبُّ لِي مِنْ خَلْقٍ
 أَوْ يَقُولُ لَمْ يَرَوْهُ عَيْنُ
 رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ
 لَمْ يَقُلْ أَنَّهُ أَوَّلُ مَنْ كُنَّا
 فِيهِ وَمِنَّا هَذَا لَمْ يَرَوْهُ
 ثُمَّ نَزَلَ عَنْهُ خَلْقٌ
 وَلَئِنْ خَلَقَ مِنْ سَبِيلِ
 التَّحَلُّ وَكَذَلِكَ يَرَى
 حَتَّى يَخْلُقَ بِهِ
 لِحْصُوهُ فَيَقْدِمُ الرَّحْمَى
 عَلَيْهِمَا ثُمَّ يَخْلُقُ مِنْ
 مَخْطُومَاتِ الْأَحْرَامِ
 فَيَقْدِمُ عَلَيْهِ الذَّيْمُ
 وَأَمَّا عِلْقُ الذَّيْمِ بِالْحَبَّةِ
 لِأَنَّ الدَّمَ الَّذِي يَأْتِي
 بِهِ الْمَفْرُوعُ طَرَفُ الْكَلَامِ
 فِي الْمَفْرُوعِ وَالْحَلْقُ فَفَضْلُ
 لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ
 رَحِمَ اللَّهُ الْعَقِيقِينَ قَالَهُ
 ثَلَاثًا الْمَحْدُوثُ

سَمِعْتُ شَيْخَ بِلَادِي

٢٠

كِتَابُ الْحَلْقِ

كَمْ أَذَرْتَنِي بِالْكَذِبِ وَقَالَ الْكَلْبِيُّ الْمَقْصُودُ وَالتَّشْبِيهُ بِإِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي بَابِ الشَّيْطَانِ انْتَهَيْتُ فِي كَلَامِي مِنْ سَبْعِ
 نَظَرِ الْكَلَامِ الْأَتَارِزِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فَانْقَالَ كَلْبِي كَمَا كَانَ مِنْهُ فِي فَتْنَةِ خَالِيَا قُوتِ الْمَرْوَةِ وَالْبَلْخِشِ وَالزُّجَرِ وَالدُّبُولَةِ وَالْعَقِيقَةِ وَالْفِرْدُوسِ
 غَزِيَّةً فِي النَّفْسِ بِغَيْرِ مَهْمَةٍ فَعَلِي تَقْلِيدِي يَنْبَغِي أَنْ لَا يَجُوزَ الرَّمْيُ بِهَذِهِ الْأَشْيَاءِ وَالْكَالِمُ الْكَلْبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فَانْقَالَ
 الْمَقْصُودُ وَالتَّشْبِيهُ بِإِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَفُضِيَ الرَّحْمَى بِهَذِهِ الْأَشْيَاءِ لَا يُوجِبُ التَّشْبِيهُ مِمَّنْ يُخَافُ مَا أَذَرْتَنِي بِالْكَذِبِ
 وَالْغَفْطَةِ فَانْقَالَ يَجُوزُ لَانَّهُ لَمْ يَسْمَعْ نَهْلًا لَارِيَا شَيْشٍ فِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّ فِيهِ الرَّحْمَى حَقِيقَةً بَلْ قَوْلُهُ لَانَّهُ لَمْ يَسْمَعْ
 نَهْلًا صَحِيحٌ وَقَالَ الْأَتَارِزِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ لَانَّهُ نَظَرَ لَارِيَا فَلَمْ يَدْرِ عَلَى الْأَمَانَةِ بَلْ عَلَى الْأَعْرَاضِ وَفِيهِ الْيَتِيمُ لَانَّهُ الْأَعْرَاضُ
 فِي الْيَا قُوتِ وَنَحْوِهِ مَا ذَكَرْنَا قُوتِي وَاشْتَدَّ وَاطَّعَ فَعَلِي كَلَامِي يَنْبَغِي أَنْ لَا يَجُوزَ عِنْدَهُ يَجُوزُ مَا قَالَ مِنْ أَيْ الْقُدُورِ
 رَحِمَهُ اللَّهُ ثُمَّ يَنْبَغِي شَيْشٍ أَيْ مَعْدِي حَبَّةُ الْعَقِيقَةِ مِمَّنْ أَحَبَّ شَيْشٍ أَيْ الذَّيْمُ يَنْبَغِي أَنْ يَشَادَ
 وَأَعْلَى الْحَبَّةِ بِإِعْقَابِ الدَّمَ عَلَى الْمَفْرُوعِ سَجَبَ لَأَوْجِبَ الْكَلَامُ فِي الْمَفْرُوعِ فِي الْقَارِنِ وَالْمَتَّقِ فَإِنَّ الدَّمَ وَاجِبٌ عَلَيْنَا
 مِمَّنْ نَحْمِلُ أَوْ يَقْصُرُ شَيْشٍ أَيْ مَعْدِي وَبَيْنَ الْحَلْقِ وَالتَّقِيقَةِ لَانَّهُمَا جَاهَا وَاجِبٌ سَوَارِكَانَ مَفْرُوعًا وَفَانَا وَتَشَبَّهَا
 لَكِنْ الْحَلْقُ أَفْضَلُ وَفِي الْمَسْبُوطِ أَلَا الْمَسْبُوطُ لَنَا فَانْقَالَ خَيْرُ بَيْنَ الْحَلْقِ وَالتَّقِيقَةِ إِذَا لَمْ يَكُنْ شَيْشٌ عَلَيْهِ أَوْ مَقْصُودًا
 أَوْ مَصْفُوفًا فَتَحْتَكَانَ لَانَّ خَيْرَ بِلَادِي الْحَلْقُ وَجَبَ قَالَ الشَّامِيُّ فِي الْقَدِيمِ وَاحِدٌ قَالُوا فِي الْجِدِّ يَجُوزُ الْقَصْرُ لَمْ يَرَوْهُ إِنْ
 الْجَيْبُ صَالِي أَيْ عَلَيْهِ سَلَامُهُ قَالَ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي يَدِنَا إِذْ لَمْ يَرَوْهُ ثُمَّ خَلَقَ ثُمَّ نَسِيَ شَيْشٍ أَيْ خُجْبَةٍ أَوْ خُجْبَةٍ الْجَاذِبَةِ الْأَبْنِ
 مَاجِدَةٍ عَنْ مُحَمَّدٍ سَيِّدِي عَنْ النَّسَبِ بْنِ مَالِكٍ رَحِمَهُمُ اللَّهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَتَى مَتَى وَاتَى الْحَبَّةَ
 وَرَأَى ثُمَّ أَتَى مَنْزِلَهُ نَسِيَ ثُمَّ قَالَ الْخَلْفَاءُ خَذُوا بِأَرْكَانِي جَانِبَهُ الْأَبْنِ ثُمَّ الْأَبْنِ ثُمَّ جَعَلَ يُعْطِيهِ الْكَاسَ مِمَّنْ دَلَّانَ
 الْحَلْقُ مِنْ سَبَابِ التَّحَلُّ كَذَلِكَ الذَّيْمُ حَتَّى يَحْلُلَ بِهِ الْحَصْرُ شَيْشٍ أَيْ الذَّيْمُ الْيَتِيمُ مِنْ سَبَابِ التَّحَلُّ كَذَلِكَ الْحَلْقُ وَكَذَلِكَ يَحْلُلُ الْحَصْرُ
 وَلَيْسَ عَلَيْهِ حَلْقٌ أَوْ تَقْصِيرٌ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ أَيْ يَنْبَغِي بَيَانُهُ فِي بَابِ الْأَحْصَاءِ مِمَّنْ يَقْدِمُ الرَّحْمَى
 عَلَيَا شَيْشٍ أَيْ عَلَى الذَّيْمِ مِمَّنْ خَلَقَ مِنْ مَخْطُومَاتِ الْأَحْرَامِ شَيْشٍ أَيْ مِنْ مَخْطُومَاتِ الْيَتِيمِ مِمَّنْ يَقْدِمُ عَلَيْهِ الذَّيْمُ شَيْشٍ
 أَيْ عَلَى الْحَلْقِ فَانْقَالَ ذَلِكَ مِمَّنْ عَلِقَ الذَّيْمُ بِالْحَبَّةِ شَيْشٍ أَيْ أَمَّا عِلْقُ الْعَدُوِّ بِالذَّيْمِ فَقَوْلُهُ أَنْ أَحَبَّ مِمَّنْ لَانَ الدَّمَ
 الَّذِي يَأْتِي بِالْمَفْرُوعِ وَطَرَفُ شَيْشٍ لَانَّهُ مَسَافَرٌ مِنَ الْكَلَامِ مِنْ نَسْيِي فِي هَذَا الْبَابِ مِمَّنْ فِي الْمَفْرُوعِ شَيْشٍ أَيْ فِي الْحَلْقِ الْمَفْرُوعِ
 وَكَذَلِكَ عَنْ قُرَيْبٍ مِمَّنْ خَلَقَ فَفَضْلُ مِمَّنْ أَيْ مِنْ التَّقْصِيرِ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى الْحَقِيقَةَ قَالَتْ مَا الْحَالِيتُ سَمِعْتُ هَذَا
 أَحَدًا مِنْ خُجْبَةِ الْخَارِجِيِّ سَمِعْتُ مِنْ بَنِي عَمْرِو بْنِ عُمَرَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ رَحِمَ اللَّهُ الْحَقِيقِينَ قَالُوا وَالْمَقْصُورِينَ
 لَا رَسُولَ اللَّهِ وَفِي بَابِ الْإِنْبَاءِ كَمَا كَانَ الرَّابِعَةُ قَالَتْ الْمَقْصُورِينَ قَوْلُهُ الْحَدِيثُ بِالضَّبِّ أَيْ أَخْبَرْتُ الْحَدِيثَ كَمَا وَجَدْتُهُ رَفِيعَةً عَلَى سَبِيلِ

مخروف الجهر طاهر بالرحم عليهم شمس اي طاهر البني صلى الله عليه وسلم بالرحم على الحالفين قال الاكل في كل ما شرب
عليهم وقال الكافي المراد به هنا التلظظ به مراراً يعني كرر لفظ رحمة الله وهو قريب من الاول قال
ساج الشكوت حيث قال ثلاث مرات حيث قال رحمة الله الحالفين من طاهر بين التوبين اذ ليس احد ما فوق الا فرقت طاهر
من باب اللفظة واصلة للشراكة بين اثنين وهما ليس كذلك بل هو بمعنى فعل كافي قوله تعالى وسارعوا الى
امر الله في الحديث طاهر بين درعين اي طاهر بينهما سنا وليس احد ما فوق الاخر ومنه بارد على رضي الله عنه يوم بدر
لفرضه وان وقال الرازي رحمه الله قوله طاهر الحديث بالرحم عليهم ورفع لفظ الحديث فبدل على ان لفظ الحديث هو فعل
وطاهر فوله بالرحم في محل المفعول ليس كذلك بل على طاهر هو النبي صلى الله عليه وسلم لما ذكرنا فافهمهم ولان الملقى لكل
في قضاء والتفت شمس اي في الزالة الوسخ لان قضاء التفت فصل اشرب والافطار ومنق لا يطرد طلق العانة والتفت
بالقحات الوسخ ومادة بالمشاة من فوق فادبر مشاة وكون الملقى لكل جماع واختلف فيمن وجب عليه الملقى وليس على
راسه شعر قيل يجب عليه امر بالمسي على راسه وبه قال مالك وبعض اصحابنا شافعي حمالا لان الواجب على امر بالمسي على
راسه وزالة الشعر الا ان يعجز عن احدهما وقد عارض في الآخر فما قدر عليه بقي وما عجز عنه سقط وقال بعضهم يستحب به قال الشافعي
واحد منهما الله وهو المقصود شمس اي زالة التفت هو المقصود ومنه في التقصير بعض التقصير شمس اي في تقصير شعر
بعض التقصير فاقامة السنة واما قيد البعض لان كلام الملقى التقية لا يكون الملقى افضل من التقصير في نوع قصور
هم فاشبه الغتال مع الوضوء شمس فان المتفضل اذا ترك الوضوء اكتفى بغسله فانه يجوز ولكن الافضل ان يتوضا او لا
ثم ينتقل فان في ترك الوضوء نوع قصور ويكتفى في الملقى بربيع الراس اعتبارا بالمسح شمس في الوضوء لان الربيع يقوم
مقام الكل ومعلق الكل شمس اي اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم شمس اي افضل به قال الشافعي رحمه الله وهذه
أقل ما يجزى ثلاث شعرات وفيه سبوا وقال مالك واحمد ومحمد بن عبد الله بن علي سبوا على مسح الراس وفي محل
النوازل خلق كلاس من هم وفي التقية ان يكتفى بحس شعرة مقدار الاثنية شمس وهذا التقيد يروى عن ابن عمر رضي الله
عنه وعليه اجماع الامة والامة فيه كالرجل وفي الوضوء ان يكتفى بربيع راسه مقدار الاثنية وكذلك الرجل يتأخذ من كل
قرن مقدار الاثنية ولو تور حتى زال شعره فهو كالحلق وبه قال الشافعي رحمه الله ومن الاشعر له لو امر موسى لا ياخذ
من لمية او شارب وقال الشافعي رحمه الله ياخذ استحباً وبه قال مالك واحمد ومحمد بن عبد الله بن عمر رضي الله عنه
فصل ذلك قلنا فعل ذلك انما هو لا التقيد من بين الملقى وعند الشافعي رحمه الله من بين الملقى فافهمنا
بين الملقى فقال الكافي ذكره بعض اصحابنا ولم يفرقه لعله احمل الادلة اجماع السنة فانه عليه السلام

طاهر بالرحم

عليهم وكان

الحلق اكمل

في قضاء التفت

وهو المقصود

التقصير بعض

فأشبه الغتال

مع الوضوء ويكتفى

في الملقى بربيع

اعتبارا بالمسح

وحلق الكل شمس

اول اقتداء برسول الله

عليه السلام

وفي التقصير ياخذ

من ريس شعرة

يقدر الاثنية

بما يمينه فقال لكافي وقد اذنا به صنفه رسول الله يقول الجاهل من قال فان الشق لا يمين من لم يعرفه كناية معروفة
قلت الحكيم يري ما يري عن وكيع قال قال ابو جعفر محمد بن اسحاق في سنة البواب من المناسك عليها حجام وذلك
حين روت ان احاق ياسي وقفت على حجام فقلت له كبر تعلق ياسي فقال لي ابو ياني فقلت نعم قال انك لا تبيتن
عليه مجلس فجلست منخرقة من القبله فقال لي حول وجبك الى القبلة فقلت و اردت ان يحلق ياسي من الجاهل
الايسر فقال لي اور الشق الايمن من راسك فاوردته فحلق حولي واما ساكت فقال لي كبر فجلت كبر حتى قمت
لاذهب فقال رايت عظامي في رباح يحلق هذا خرب ابو الفرج في مسير القوم للساكن الى شرف الاماكن اقتدا
برسول الله صلى الله عليه وسلم خرج الجماعة الايمن باجرة عن ابن سيرين عن انس بن مالك الى طريق رسول الله صلى
عليه وسلم المبركة وتوكلت عليه وحلق ناول الحاق شقة الايمن فحلق ثم وعى اباطلة الا انصاري رضى الله عنه
فاعطاه ثم ناوله الاخر فقال احلق فحلقه ابو طلحة فقال اتسمي من اناس والتقصير ان ياخذ من رؤس شعوه
مقدار الاثلاثة وقدمه الايمن ثم وقفل له شئ اسي لهذا الحاج المفرد من كل شئ شس من مخطورات الاحرام
ثم الا انسا رش قال الا نزي الرواية بنجب النساء لانه مستثنى من الموجب هم وقال مالك حمدا تعالى الا الطيب
ايضا شس من كل الشان في رجمه رضى الله عنه وقال الليث الا النساء والصبيذ كان في شس من خمر الكرمي من كل شئ اسي
الطيب من من دواعي الجماع شس كالمس من القبلة لهذا حرم الطيب على المعتدة وروى عن عيسى بن ابي بصير انه قال
لا يحل الطيب هم ولما ناوله على الصلوة والسلام شس اسي قول النبي صلى الله عليه وسلم فيه شس اسي فبين رمي حلق
وفزع هم حل له كل شئ الا النساء شس هذا خرب الطحاوي روى عنه في شرح الامار باسناده الى عائشة رضى الله عنها
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا رستم حلقهم فقد حل لكم الطيب والشباب وكل شئ الا النساء وروى ابو داود
عن حجاج بن ابراهيم عن الزهري عن عمرو بن عاصم انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا رمي احدكم بحربة
العقبة فقد حل له كل شئ الا النساء قال ابو داود وفي الحديث صنف والحجاج بن اسباطة لم ير الزهري ولم يسمع منه وهو
مقدم على القياس شس اسي الحديث مقدم على القياس الذي تاسه الكشي المجوز الطيب القياس قال الحجاج
لا يحل له بعد الحلق قبل الطواف فكذلك الطيب من من دواعي الجماع وجوابه هو قوله وهو مقدم على القياس ماصلة لا ينسلم
ان الطيب من من دواعي الجماع ولكن سلمنا ان نقول لعل خيرة الواحد في من العوايا القياس لان التثنية في القياس ماصلة
في خيرة الواحد في القياس لا في السلم ولا يحل الجماع فنادي الفري عن ناس كل بعين من مخدوم خلافا لنافسي شس ان عنده
في مخدوم يحل الجماع فيما دون الفري واما باسناده شس اسي لان الجماع فنادي الفري طم فقاما المشبهة بالنساء فيؤخر الى

وقد حل لكافي
الا النساء وقال
بالطه والاطيب
ايضا لانه من
دواعي الجماع
قوله عليه السلام
فيه حل لكافي
الا النساء هو
مقدم على القياس
لا يحل له الجماع
فيما دون الفري
عندنا خلافا
للمشايخ لانه
قضاء الشهور
بالنساء فيؤخر الى

فكان من فقهاء أهل مكة
 وأول وقتها بعد طلوع
 الفجر من يوم النحر
 ما قبله من الليل
 وقت الوقوف بعرفة
 والطواف منبسط عليه
 وأفضل هذه الأيام
 أولها كالحج المنفصل
 للحديث أفضلها
 أولها فإن كان سعيين
 الصفا والمروة عقيب
 طواف القدوم لم يزل
 في هذا الطواف ولا سعي
 عليه وإن كان سعيين
 السعي يزل في هذا الطواف
 وسعي بعده لأن السعي
 لم يشرع إلا بعد الطواف
 ما شرع إلا مرة في كل طواف
 بعد سعي

الفقيه لم يقصد انفسهم وليؤفوا انفسهم وليطوفوا بالبيت العتيق والمراد بالمراد والساكن التسمية على ما قيل قوله تعالى على انفسهم
 من يوم تامة الانعام قوله فكلوا منها ليس بالمراد ان شارب كل من اتمعه وان شارب كل من هذا المراد في قوله تعالى اذا صلتم فاصطادوا
 فان مثل ذلك الامر لا يمتد سنة لنا ولعلنا بالواجب يوم علينا قوله الناس بعد الذي لم يوسس به وشدة الفقيه فقال بئس الرجل
 وبئس اذلهما ذا يوسس قوله فنعلم انفسنا لاخذ من الشارب تعليم الاطهار ونقلنا لا يوطر وحلق امانته ولا اخذ من الشارب وكان
 المخرج من الاحرام الى الاصل البيت العتيق القديم يسمى به لانه اعق من الفرق في يوم الطوفان قيل انه اعق من الجبارة فاعقب
 عليه جبار وقيل لانه لم يرد احد من الناس قوله ثم قال وليطوفوا بالبيت العتيق فانه عطف النحر والنحر موقت بايام النحر فاما
 وقتها واحد شئ اى وقت النحر الطواف لان حكم المعطوف حكم المعطوف عليه لان الاخيرية لم تشرع بعد ايام النحر والاطواف
 شرع بعد ذلك فان قلت هذا الطواف يجوز اذا وبعده ايام النحر ولو كان موقفا لما جاز القضا بعد الوقت كسائر الطواف والوقوف
 بعد وقت قلت انما لا يجوز وقتها بعد الوقت لان انسب وقتان بل لان القضا شرع بالتطوع والتطوع بها غير مشروعة بخلاف
 التطوع الطواف فانه مشروعة كذا في مسودة الكبرى ثم واول وقتة شئ اى اول وقت طواف الزيادة ثم بعد طلوع الفجر يوم
 النحر لان اقبل من الليل وقت الوقوف بعرفة والطواف واجب عليه شئ اى على الوقوف بقولنا قال مالك قال الشافعي رحمه الله
 اول وقتها انصف الليل من ليلة النحر قال احمد واخر وقتة اليوم الثاني من ايام التشريق فان اخره عند اخاف عليه
 وم عند ابى حنيفة وقال ابو يوسف محمد بن احمد لا شئ عليه في شرع القدومي اخره ايام التشريق عند ابى حنيفة
 رحمه الله وعند اخره غير موقت به قال الشافعي واهم وقال مالك معهم السد فخره في سعي الجبارة عن الشافعي واهم محمد بن احمد اول
 وقتة من نصف الليل لفضلته في مناره واخره غير موقت به وفضل هذه الايام شئ اى ايام النحر اولها كافي الاخيرية
 شئ فان التفتة في اول ايام النحر افضل ثم وفي الحديث افضلها اولها شئ اى وجاء في حديث النبي صلى الله
 عليه وسلم افضل التفتة يقول ايامها وهذا الحديث غريب جدا يعني لم يثبت ولا ادلى ان يقال بهذا الاجماع ثم فاما كان
 سعيين الصفا والمروة عقيب طواف القدوم لم يزل في هذا الطواف شئ اى طواف الزيادة ثم ولا سعي عليه
 اى من الصفا والمروة ثم وان كان لم يقدم السعي شئ يعني عقيب طواف القدوم ثم في هذا الطواف وسعي بعده لان
 السعي لم يشرع الا مرة والركل ما شرع الا مرة في طواف بعده سعي شئ الاصل هنا ان السعي الواجب في الحج موقوفة طواف
 الزيادة لانه ذكره في الحج فينبغي به هو الواجب بخلاف طواف القدوم فانه سنة فلا يبعه به هو الواجب لانه اعلى من السنة
 فلا يبع ان يكون تبعها لانه ما زلتقديم السعي وفعليه عقيب طواف القدوم رفعة طلبا لا تحفظ لان يوم النحر يوم الا
 في الاصل فاذا لم يشرع بتقديم السعي عقيب طواف الزيادة لانه هو الذي لا يصل في الركل ان كل طواف بعد سعي عليه

فان قيل

ثم يرى جوهرا للعقبة
 كذلك ولا يقف
 عند جاهها كذا
 جابر بن عبد الله
 من عند رسول الله
 عليه السلام
 ويقف عند
 الحجرتين في المقام
 الذي يقف فيه
 الناس يومئذ
 ويقف ويهلل ويكبر
 ويصلي على النبي
 عليه السلام ويدعو الله
 لحاجة ويرفع يديه
 لقوله عليه السلام
 لا ترفع يديك

سبح اى عند الحجر الثانية وهى التى على الحجر التى على مسجد الحيف ثم يرى حجرة العقبة كذلك من اى جهات ثم
 ولا يقف عند ياش اى عند حجرة العقبة ثم يذرى حجارة من يده فى كل موضع من تلك الموضعين من اى جهات ثم
 سبب نصب على الحال من قوله كذا من انه يفعل روى جابر بن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وجابر بن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انما فعله فى الحج الذى سببه المصنف الى جابر بن عبد الله روى عن
 جابر بن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انما فعله فى الحج الذى سببه المصنف الى جابر بن عبد الله روى عن
 ابن عمر عن عبد الرحمن بن عوف عن ابي عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انما فعله فى الحج الذى سببه المصنف الى جابر بن عبد الله روى عن
 من صلى الظهر ثم رجع الى منى فمكث بها الى ايام التشريق روى الحجر اذا زالت الشمس كل حجرة سبع حصيلات يكبر
 كل حصة ويقف عند الاولى والثانية فيطيل القيام ويتضرع ويرجى الثانية ولا يقف عند الثالثة قال النضرى فى تحفة
 حديث من وراه ابن جابر فى صحيحه والما فى مسنده كذا قال صحيح على سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ويقف عند الحجرتين
 الحجر الاولى والوسطى فى المقام الذى يقف فيه الناس ثم يدعو على الودادى كذا فى الحديث ويكبر بعد ذلك
 ويشتم عليه ويهلل ويكبر ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم يدعوا الله تعالى بحاجته ثم كان ابن عمر بن عباس مسجدا
 بن حبيزة الاسود وطاوس النخعي مضمي معنهم يطلبون القيام عند الحجرتين وقال ابن المنذر لا شئ عليه فى تركه
 القيام لانه سنة لاعد الثورى رحمه الله فانه قال يرفق داهم يرفق يديه ثم يقف عند الوقوف فى الحجرتين وفى
 الموضعين فى رقعتهما عند منكبى سبطاوى اليسار يرفع يديه عقيب كل حصة ويكبر ويهلل ويسبح ويحمد الله تعالى شئ
 عليه ويسال حاجته ثم ياتي المقام وقيل انه يقول عند كل حصة يريها بجميعه يسبح الله واسم الله ثم يرفع يديه ويقول
 اللهم اجعل جابر وراؤنا مغفورا وعاملا شكورا وروى الحسن عن ابي صيفيه رحمه الله قال تعجب ان يكون من اراد
 وبين الحرم خمسة اذرع وفى خزانه الاكلان رايا من بعد فوقت الحصة قريسا من الحجرة اجزاء وقال لكراني عليه
 وعند الشافعي رحمه الله لا يجزيه وهو قول ابن عثيمين والوراء فى الوفا فوقت فى المرساة لا يجزيه وذكره النووى رحمه الله
 ويجزيه الطرح وان روى حصة فوقت فطارت حرمى فوقت الثانية فى الحرمى ودون الاولى لا يجزيه وان بقى
 طاهر قبل وصوله لا يجزيه وان وقت الحصة على حجر او ارض صلبة فتدحرجت او على ثوب انسان فطارت
 ووقت فى الحرمى اجزاء ووجه قال احمد والشافعي ومهما اسقى الراح وود وقت فى منى البليد على الحمل فتدحرجت الى الحرمى
 وعند الشافعية لا يجزيه فى الحرمى وكذا النووى لوروى عن القوس وبالرجل لا يجزيه لقوله عليه الصلاة والسلام
 لا ترفع اليد الا فى سبع مواضع وفى الحديث تقدم فى باب صفة الصلوة ولفظ الحديث فى شرح الآثار باثبات

الحج

صبر حتى روي الجار الثالث في يوم الأربعاء
 الرابع وله ان يفر ما لم يعلم الفجر
 من اليوم الرابع فاذا طلع الفجر من يوم
 الرابع لم يكن له ان يفر ما لم يعلم وقت
 الروي وفيه خلاف الشافعي
 وان قد ارى في هذا اليوم
 يخفى اليوم الرابع قبل الزوال
 بعد طلوع الفجر جازن في الجنة
 وحسن السحان وقال لا يجوز
 اعتبار ايسار الايام واما التقاد
 في رخصته التفرد فاذا تضمن
 التقى بها من هذه يومين اربع
 ولا تساهل في التفتيش في هذا اليوم
 حتى انك قد تظن في جوان
 في الاوقات كلها اول مجلات
 اليوم الاول والثاني لا يجوز
 الذي فيها الا بعد الزوال الشك
 من الرواية لانه لا يجوز تركه
 فيها حتى على الاصل كونه يوم الفجر
 فاذ وقت الروي فيه من وقت طلوع
 وقال الشافعي اوله بعد نصف
 الليل لما روي ان النبي عليه السلام
 الرعاء ان يرمع السيل

صبر حتى روي الجار الثالث في يوم الأربعاء
 ان يفر ما لم يعلم الفجر من اليوم الرابع فاذا طلع الفجر من يوم
 الرابع لم يكن له ان يفر ما لم يعلم وقت
 الروي وفيه خلاف الشافعي
 وان قد ارى في هذا اليوم
 يخفى اليوم الرابع قبل الزوال
 بعد طلوع الفجر جازن في الجنة
 وحسن السحان وقال لا يجوز
 اعتبار ايسار الايام واما التقاد
 في رخصته التفرد فاذا تضمن
 التقى بها من هذه يومين اربع
 ولا تساهل في التفتيش في هذا اليوم
 حتى انك قد تظن في جوان
 في الاوقات كلها اول مجلات
 اليوم الاول والثاني لا يجوز
 الذي فيها الا بعد الزوال الشك
 من الرواية لانه لا يجوز تركه
 فيها حتى على الاصل كونه يوم الفجر
 فاذ وقت الروي فيه من وقت طلوع
 وقال الشافعي اوله بعد نصف
 الليل لما روي ان النبي عليه السلام
 الرعاء ان يرمع السيل

الرواية

ولان ليلة النحر وقت
الوقوف والري يتربص عليه
فيكون وقته بعد الظهر
ثم عند لي حنيقة جمد
هذا الوقت الى غروب
الشمس لقوله عليه السلام
ان اول نسكنا في هذا
اليوم الرمي جعل اليوم
وقته وذهاب الغروب
الشمس وعن ابى نؤ
انه يقتل في وقت الزوال
والحجة عليه ما روينا
وان استرا الى الليل رماه
ولا شئ عليه لحديث
الماء وان استرا الى الغد
دسه لا تنقض جنس
الرمي وعليه دم عند
الحنيفة لا لتغير
عن قتله كما هو من قال
فان سماها سركبا
جزء الحصول فعل الرمي

لأن الرمي ثابت بمكان القياس ثم دلان ليلة النحر وقت الوقوف من يعني وقوف الحزافه ثم الرمي يرتب عليه
شئ اى على الوقوف ثم فيكون وقته بعد الظهر وشئ اى فيكون وقت الرمي بعد الوقوف ويكون الرمي دينا على
الوقوف بالاجماع والقول بان وقته بعد النصف من الليل يرمى الى خرق الابعاج ثم عند ابى حنيقة رحمه الله عليه
الى غروب الشمس شئ اى عنده وقت رمي جمره العقبه من وقت طلوع الشمس الى غروب الشمس فسمى لكالمس
عنه كذا ذكره القدرى رحمه الله عليه الصلوة والسلام شئ اى القول النبى صلى الله عليه وسلم ان اول
نسكنا في هذا اليوم الرمي شئ اى الحديث قد تقدم عند قوله ثم يحل اى وقصر ومضى الكلام فيه هناك ثم جعل اليوم وقتا له
شئ اى جعل النبى صلى الله عليه وسلم اليوم وقتا له يعنى جعله ظرفا فجاز في كل جز من اجزائه الى غروب الشمس
ثم دنا به شئ اى دنا به اليوم ثم الغروب الشمس شئ لان اليوم من طلع الفجر الصادق الى غروب
الشمس ثم وعن ابى يوسف انه شئ اى روى عن ابى يوسف رحمه الله ان وقت الرسم
يبتدئ الى وقت الزوال شئ وابعده فقار لان الوقت يعرف بتوقيت الشارع والشرع ودنا به الى وقت الزوال
فما يكون ابعده وقتا له فى الاضلاع واصل محمد رحمه الله سنة وقت الرسم كاصل ابى حنيقة رحمه الله عليه
شئ اى على ابى يوسف رحمه الله ما روينا شئ وهو قول عليه الصلوة والسلام ان اول نسكنا في اليوم
الرمي دنى بسو شيخ الاسلام الحاصل ان ما بعد طلوع الفجر من يوم النحر الى طلوع الشمس وقت الجواز مع الاساس
وباعده الى الزوال وقت مسنون وابعده الى الغروب وقت الجواز من غير اسارة والليل وقت الجواز مع الاساس
ثم وان اخذ الى الليل شئ اى وان اخذ من جمره العقبه الى الليل ثم راء شئ اى فى الليل ثم ولا شئ عليه
لحديث الرعايش لانه عليه الصلوة والسلام رخص لرعاء الابل ان يربوا اليها ثم وان اخذ الى الغنم شئ اى وان اخذ
الرمي الى غنوم النحر رماه لانه شئ اى لان غنوم النحر وقت جنس الرمي عليه ثم عند ابى حنيقة رحمه الله عليه
اى التاخر الى رمي من عنده كما هو به شئ اى وان اخذ من الشك عن وقت يوجب الشك من وقته
يوجب الله من عنده ثم قال ان رماش شئ اى فان رمى المارح كونه ثم ركبها لاجزاء لم يحصل فعل الرمي شئ فى المبط
والحيط على بوضيعة جمره بكون الرمي كالبواشيا لم يحصل الرمي شئ فى محل النوازل عن ابى يوسف رحمه الله عليه
يوم النحر افضل فباعده من الايام راجلا لانه اذا روى عن فعله عليه الصلوة والسلام وقال الشافعي رحمه الله عليه
النحر وادام النحر في ركبها لانه عليه الصلوة والسلام روى فيها ركبها لانه اذا روى في الاملا والصح ان المارح غير الاول ركبها

نحو

[illegible]

وكان نزوله قصداً
وهو الاسم حتى يكون

للنزول به سنة

علی ماروی اند

عليه السلام

قال لا صحابة انا

نازیون عند

خُفْ خُفْ

بہارِ کائناتِ حدث

في
تقاسم المشكون

نصف المليون

اشكره على محراب

1. 2. 3. 4.

الحمد لله

بصد من اري سري اراده من الشكرين لطيف صنع الله تعالى شح ابرج
 بالحبس من شدة كلال في الطواف سيق حيث كان انظار الله والقوة ليعطي به الشكرين هم قال ثم دخل مكة وس في الكثر
 النسخ قال اي القدومي رحمه الله ثم دخل الحاج كثر بعد نزوله بالحبس من شدة كلال في الطواف سيق حيث كان انظار الله والقوة ليعطي به الشكرين هم قال ثم دخل مكة وس في الكثر
 اي في السبقة الاشواطهم وبه الطواف الصدق لان الصدور بعن كثر اي يروح والصدور يفتحون بها الزرع هم ليس طواف الويل
 ش لان طواف البيت يحصل من الويل يفتح الواد اسم التوديع كسلام بمعنى التسليم وكلام بمعنى التكليم وطواف الترميد
 اي يسمى ايضا طواف الترميد بالبيت لان طواف البيت يصدر بعن ش اي بصدور هذا الطواف عن البيت في بعض النسخ
 يصدر عنه اي يروح عن البيت الاول يومه وهو ش اي طواف الصدور واجب عندنا ش به قال احمد رضي الله عنه
 هم خلافه للشافعي يروح ش فان عنه يستحب في كل قولين به قال مالك حمله سدرته وادوم على ما ذكره في كل طواف
 القدوم فقال ابن قدام في المتن ده انقله لونه خفيفه رحمه الله فيها هذه غفلة فالتاخر في التقدم دون العكس قال السدي
 رحمه الله وجب الدم على ارك طواف الويل الحسن البصري ومجاهد الثوري في كل واحد واحد وعن ابن عباس بن خباب عليه السلام قوله
 عليه الصلوة والسلام ش اي ليقول النبي صلى الله عليه وسلم من حج هذا البيت فليكن آخر عمره بالبيت لا يوفى شخص
 للنساء الخفين تركه ش يجوز في الاخرى نصب الطواف بالعكس في كل من صلى بالنبي صلى الله عليه وسلم للنساء الخفين هو
 جميع ما قلنا من تخصيص الحائض برفقة الذكر دليل على الوجوب ايضا وبما الحديث رواه البخاري عن ابن عباس
 ابن عباس رضي الله عنه قال قال الناس ان يكون آخر عمرهم عمدة بالبيت الطواف الا انه خفف عن المرأة الحائض في
 لفظه المسلم قال كان الناس يتصرفون في كل ربة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يفر احد حتى يكون آخر عمره
 بالبيت رواه الشافعي رحمه الله ورواه في آخره فان اخل ذلك الطواف بالبيت وبه الزيادة وتوافق باقي الكتاب قال
 هم الا على اهل مكة لانهم لا يصدرون ولا يودعون ش هذا استثناء من قوله هو واجب اي طواف الصدور واجب على اهل مكة
 فانه ليس من الواجب عليهم قال الترمذي رحمه الله لو كان واجباً لكانت حوائجهم من قول المصنف لانهم لا يصدرون
 ولا يودعون فلا يحتاج الى التحويل هم ولا ريب فيه ش اي في طواف الصدور لما بينا انه شرع مرة واحدة ش
 اشار بقوله لما بينا الى قولنا في بعضه وان لم يشرع الا في طواف بعبه سعي وفي السردى ويسقط طواف
 الويل عن سنته عن المكي لان التوديع لسان الفارق والمقتر بالموافقة فمن دوها من فوسى الاقامة كثر في
 الترمذي الاول وبعده لا يقطع على خيفة رحمه الله عند الشافعي حمله ليقطع عدم مفارقة البيت عن الحائض والنفساء هم
 ويصل كقبي الطواف بعد ش اي بعد طواف الصدور لما قد ناس اي في اوائل هذا الباب بقوله عليه الصلوة والسلام

العشر لكن لطيف صنع الله
 به فصار سنة كلال في الطواف
 قال ثم دخل مكة وطاف
 بالبيت سبعة اشواط
 لا يرسل فيها وهذا طواف
 الصدور ويسمى طواف
 الويل وطواف آخر عهد
 بالبيت كما نذير طواف البيت
 ويصلى به عنه وهو واجب
 عندنا خلافا للشافعي في
 لقوله عليه السلام من حج
 هذا البيت فليكن آخر
 عمره بالبيت الطواف
 وخصص للنساء الخفين كما على
 اهل مكة كما نهيهم لا يصدرون
 ولا يودعون وكلاهما فيه
 لما بينا انه شرع مرة واحدة
 ويصل كقبي الطواف
 بعد لما قد منا

عَنْ شَرَحِ بِدَائِجِهَا

1262

کتاب الحج

المصلي الطائف لكل سبع ركعتين ثم يأتي نزع فريش من أنما لم يدرى أن النبي صلى الله عليه وسلم استنجزه ولو انفسه فرب
نزع فريش في الدولة البرش قال لا شيء قال في النفل صلى الله عليه وسلم استنجزه والوجه كيف
يقنع بذلك المقدار وقدرى احد في مسند والطبراني في معجم ابن عباس رضي الله عنه قال جاء النبي صلى الله عليه وسلم نزع فريش ولو
فريش منها ثم حج فيها ثم فرغنا في نزع فريش قال لا والله ان فعلوا عليها السعة لبدى ثم روى عن ابن مسعود في كتاب الطبقات
في باب حجة النبي صلى الله عليه وسلم بالوفى المذكور في الكتاب قال اخبرنا عبد الوهاب عن ابن جريج عن عطاء الله ما نزع نفسه
الدويبة من نزع فريش من نزع فريش ثم فرغنا في الدولة البرش ثم روى عن ابن جريج عن عطاء الله ما نزع نفسه
ثم يقبل التبتة في اي عتبة الباب ثم يأتي المزمع بهو المين للبرش في اي بابن الحجر الاسود الى باب البيت ثم يقض صدق
وجهه عليه في التبتة في اي عتبة الباب ثم يأتي المزمع بهو المين للبرش في اي بابن الحجر الاسود الى باب البيت ثم يقض صدق
صلى الله عليه وسلم فعل المزمع ذلك ثم يذخره لرب الوافى في سنة عن النبي بن صالح عن عرو بن شبيب عن ابي شبيب قال طبت
مع عبد الله بن جابر الكلبية طبت التبتة وقال فتود باس من النار ثم نفض واستلم الحجر فقام بين الركن والباب فوضعه صدره وقبض
وفرا في كفيه بكروا بسطها بسلام قال كبركرايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقدم قالوا في اي شاة في البيت
سوق في الحج ثم يمشي وراه سوق في الحج الى البيت ثم يمشي وراه سوق في الحج الى البيت ثم يمشي وراه سوق في الحج الى البيت
سوق حال كونه متهابا كسخر على فراق البيت حتى يخرج من المسجد الحرام فذا سوق في اي نفل الذي يكثرنا
ثم بيان تام الحج سوق في اي الذي فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم
فصل سوق في اي نفل في بيان مسائل شتى من افعال الحج وكذا ما يفصل عاقله لثقة الباب ثم فان لم يدخل الحرم مكة
وتوجه الى غزاة وقف بهاسش وفي بعض النسح ووقف فيها على بابناش في قبل هذا الفصل من احكام الوقوف بغيره
ثم سقط عن طواف القدوم لانه مشرع في ابتداء الحج على وجه تيسر عليه سائر الافعال في اي باقى الافعال ومنه
السور فما يكون الاثبات به سوق في اي بطواف القدوم على غير ذلك الوجه سنة ولا شئ عليه لانه سوق في اي
ترك طواف القدوم لانه سوق في اي لان طواف القدوم سنة ونيزك السنة لا يجب الجا به سوق في اي وقت
طواف القدوم في ابتداء الحج قبل الشروع في الافعال والسنن اذا فاتت عن وقتها لا تقضى وعندنا ما كرهه الله
طواف القدوم واجب يحل تركه الى جابر الا في حق الملهق للوقوف فانه يسقط عنه عند جابر وذكر في الزيادة
ومن ادرك الوقوف بغيره ما بين زوال الشمس من يومهاش في اي من يوم غزاه في اي طواف الغنم يوم الفقد
ادرك الحجش اعلم ان اول وقت الوقوف من وقت الزوال وهو ذهب الكثرة والشمس يومهاش

151

ولا ينافي انما عرفات ولم يثبت وقوع القباية والنوم واما زيارتها في طلب غريم لم يارب سن في جميعه مع وقوعه
 بخلاف السكران والمجنون والمنع عليه ذكره النووي رحمه الله وهو قول مالك وابن حنبل والمسن البصره
 ابو ثور وقال عطائفي عليه خبره وقال الحسن البصري رحمه الله يبطل حجه وعن التوقف فيه وقال
 ابو ثور لا يصح من النائم فقال في الذبيحه عن مالك رحمه الله من قف نفي عليه حتى وقع اجزاه ولا دم عليه
 لان ما هو الركن قد وجد وهو الوقوف ولا ينعى ذلك بالاغلا والنوم ش لان المقصود من الوقوف حصوله في كل
 المكان وقد وجد ركركن الصوم ش اى فعل الصوم وافعال الحج كلها باعتبارى ولو نوى ثم نام كل يوم
 يجعل صاماً ولو لم يلق ذلك الفعل بالاخياري لوجود النية كذا ههنا اذ اجتزأ بعرفات ونوى بل اولى لان هذا الوقوف
 لو حصل كالصوم يلزمه التوقف الى العام التالي وفيه ضرر عظيم بخلاف الصلوة فانها لا تبقى مع الاغلا
 ش لان شرط الصلوة اعنى الطهارة تنقضي بالاغلا فينتفي المشرطهم والميل يخل بالنية ش هذا جواب
 عن سؤال مقدور وهو ان يقال ينبغي ان لا يجوز الوقوف بعرفات اذ اجتزأ بها وهو لا يعلم لعدم النية فاجاب
 وقال سلمنا ان الميل يخل بالنية م وهي ليست بشرط لكل ركن ش فلا يخل هذا اجازة الوقوف وان كان جازها
 بالموضع فان قلت فيشكل على هذا ما اذا اثنان حول البيت خلف غريمه او خلف من سبغ ولا ينعى الطواف
 لا يجزئه وان وجدت النية في اصل الاحرام مع انه ركن قلت الوقوف ركن عبادة وليس بعبادة معصوفة
 ولهذا لا يتنفل به بخلاف الطواف فلا نه عبادة مقصودة ولهذا لا يتنفل به فلا يبر من وجوب اصل النية فيه م ومن
 اعنى عليه فابل عنه ش اى احرم من رقاؤه جاز عند ابي حنيفة رحمه الله سدع ش يعني احرمانه من نفسه
 بطريق الاصالة وعن الرقيق بطريق النيابة حتى لو قتل صيدا عليه دم واحد كذا في المبسوط وصورة المسئلة
 ان الرقعة ان لم يسهو الراد او تجنبوا المخطورات صار هو محرماً ويتأهل الاحرامان وصار احرامهم عنه كاحرام الا
 عن ابنه الصغير وانما قيد بالمال الرفقاء لانه اذا احرم عنه واحد من الناس اختلف المشايخ فيه على
 قول ابي حنيفة رحمه الله قال الشيخ ابو عبد الله الجرجاني كان الحصان يقول لا يجوز ثم رجع وقال يجوز
 م وقال لا يجوز ش وهو قول عامة الفقهاء وبهذا الخلاف فيما اذا لم يوجد الاذن بالاحرام من النفي
 عليه صريحاً فاذا اذن صريحاً جاز بالاتفاق وانما رايه بقوله م فلو امر انسان ش اى فلو امر رجل جلا
 م بان يحرم عنه اذا اعنى عليه انام فاحرم المامور مع بالاجماع حتى اذا افاق واستيقظ من الامر بذلك م وانما بافعال
 الحج جاز من اراد بالاجماع عند الصحابة لان عندك والشاخي احرماً لا يجوز من ذلك قال النووي لا يجوز عند ابي يوسف

لان ما هو الركن قد
 وجد وهو الوقوف
 ولا ينعى ذلك كذا
 والنوم كركن الصوم
 بخلاف الصلوة لا هنا
 لا ينعى مع الاغلا
 يخل بالنية وهي ليست
 بشرط لكل ركن
 اعنى عليه فابل
 عنه رفقاً وبهذا
 عند ابي حنيفة
 وكذا لا يصح ز
 ولو امر انسان
 بان يحرم عنه
 اذا اعنى عليه
 او نام فاحرم المامور
 مع بالاجماع حتى
 اذا افاق واستيقظ
 وانما بافعال الحج جاز

رسول الله صلى الله عليه وسلم حرمت فاذا با و ز و ما سدت احدا جلجا بها من راسها على وجهها فاذا روتها
 فشقها هم ولا نه ش اي سدل الشئ على الوجه بمنزلة الاستطال بالمثل ش فانه يجوز فذلك بدل المثل
 بفتح الميم الاولى وكسر الثانية وبالعكس الودج الكبير بحاجي هم ولا ترغع هو متعنا بالتبعية ش فذا هو انشا في
 من انخسة غيرهم لما فيه ش اي في رفع صوتها من الفتحة ش عن عطاس سليمان بن يسار لا ترغع المرأة صوتها
 بالتبعية بل تسع نفسها رواه عنها سعيد بن شعور رحمه الله وقال ابو عمر بن عبد البر جميع العلماء على ان انخسة المرأة
 ان لا ترغع صوتها بالتبعية لان صوتها عورة وعند البعض ان لم يكن عورة فهي شتمتي وقال الطاهرية ترغع
 صوتها كالرجل والقوات اليسم هم ولا ترمل ش فذا هو الثالث من انخسة عشر احوالا لترمل في طوافها
 لانه تجد سر العورة لانه لا يطلب منها انطعا بالجلد لان بدنها غير مباحة للحرب القتال هم ولا تسعي بين الميادين
 ش بين الصفا والمروة هم لانه محل سر العورة ش موقيل الرجل ويسعى كليهما فذا هو الرابع من انخسة
 هم ولا تخلق ش هو الخامس منها هم ولكن تقصده ش هو السادس منها هم لما روى ان النبي صلى الله عليه
 وسلم نهى النساء عن الخلق وامرهن بالتقشير ش فذا غريب لانه مركب من حديثين في نهى النساء عن الخلق
 عليه وسلم احاديث منها ما رواه الترمذي في الحج والنساء في الزينة من حديث قتادة عن عباس بن عمر
 عن علي بن عمر قال قال نبي رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تخلق المرأة راسها ومنها ما رواه الزبير بن
 حديث ميثم بن عروة عن ابيه عن عائشة رضي الله عن النبي صلى الله عليه وسلم نهى متشكلا ومنها ما رواه الزبير ايضا
 من حديث وهب بن عمير قال سمعت عثمان يقول نهى النبي صلى الله عليه وسلم متشكلا واما حديث التقصير فذا رواه
 ابو داود في سننه من حديث عافية بنت شيبه قالت ان شعثا م عثمان ان ابن عباس قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ليس على النساء خلق انما على القمار التقصير وفي فتاوى الوولو الحجي تقصير من بلغ شهرها
 قدر الاطالة وقيل تاخذ من اطراف شعر راسها كالاعانة ثم تحرقه بالربع هم ولان خلق الشعر في وقتها مشكلا فحرم
 العمية في حق الرجال ش الثلاثة حرام فلا تجوز حرام فلا تجوز اقامته بالكتاب احرام والنسبة في وقتها التقصير
 وقال المظفر في رحمه الله المشكلة قطع بعض الاعضاء وتسويها للوجه وتغيير الهيئة هم تلبس من الخيط ما يسترها
 ش هو السابع منها اي تلبس ما يسترها ولكن لا تلبس المصوغ بغير اذن خزان الا ان يكون قد غسل
 لان هذا يزيد ويومن وداعي الجماع وانه ممنوعة عن ذلك في الاحرام كالرجل هم لان في لبس غير الخيط
 كشف العورة ش وهو حرام هم قالوا ش اي قال اصحابنا المتأخرون هم ولا تستلم بحجر ش هو الثامن

ولا نه بمنزلة الاستطال
 بالمثل ولا ترغع صوتها
 بالتبعية لما فيه من الفتحة
 ولا ترمل ولا تسعي بين الميادين
 لانه محل سر العورة ولا
 تخلق ولكن تقصده لما روى
 ان النبي عليه السلام نهى
 النساء عن الخلق وامرهن
 بالتقشير لان خلق الشعر
 في حقها مشكلا كخلق الخيطة
 في حق الرجل وتلبس من
 الخيط ما يسترها كالجلد
 ليس غير الخيط كخفف
 العورة قالوا ولا تستلم بالحجر

لذا كان هناك جسم لها
ممنوع عن عفاة
الرجال كان نجد
للمنهم خاليا قال
ومن قلد بدنة فقل
او نكح او نكح او نكح
او شيطان الاشياء
وتوجه معهما يريد
فقد اكرم لقوله عليه السلام
من قلد بدنة فقل
اكرم وكان سوقا
في معنى التلبية في ذلك
الاجابة لانه لا يفعل
الامن يريد الخيرة

ثم اذا كان هناك جميع من الناس لانها ممنوعة عن حماة الرجال لان سجدة الموضع خاليا من هذا الكرامة لم يذكر
المصنف الا ثمانية عشر من تلك الثمينة السبع والاطلع بخلاف الرجل العاشرة ليس عليها كفارة في تأخير الطهارة
الا فمعة عن ايام النحر بعد الحيف والنفس الساجدة لما ترك لموافاق الوداع بعد ركعتي الفاس
الثاني عشر اشتراط المحرم لها او الزوج في مسافة السفر الثالث عشر لما لبس الخفين الرابع عشر لما لبس الفخازير
والفخازير في ثلثه النساء في ايديهن لتغطية الكف والاصابع لان سعد بن ابى وقاص كان يلبس ثيابه القفاز
ومن محرمات وضعت عاتقه فيه وبقال عفا والشورى وعلى عن ابن عمر وذكره القرطبي وقال البغوي
ومن المحرمات قول الشافعي في النوى في اصح قول الشافعي المنع منه خلاف ما نقله البغوي في الخامس عشر لما
لبس الحلي السادس عشر لما كشف وجهها وان كانت مشاركة لرجل فيه لكن لا يجوز لها ذلك الا في الاحرام
فان قلت كيف علم المصنف في هذه الاشياء قلت في حقها ما يشترط في حق المرأة ان يتألفا في احرامات ثم قال ومن
قلد بدنة في وفي بعض النسخ قال ابي محمد في الجامع الصغير لان هذا من مسائله ثم قلوا عفا في اهل
الطهارة ثم اوردنا في اهل اولامل النذر الذي عليه ثم اوردنا في اهل اولامل جزاء الصيد بان
من وجبت عليه قيمته فاشترطت له القيمة بدنة في سنة اخرى وقلد بالاقبال الحلال صيد الحرم فاشترط
القيمة بدنة ثم اوردنا في الاشياء مثل دم المتعة والقران والدماء الواجبة كالحيض وغيره قال تاج المعتمد
رحمه الله فخر مبداء الاشياء تيسير عليه وقال الا تراه في كان ينبغي ان يقول او يشترط من الاشياء كما في الجامع الصغير
لان اشياء مفعول له بالعطف على ما قبله واحد شرط ان يكون مصدر فان تعدد المصدر فلا بد من اللام في قولك
عفا في اشياء التي قلت الذي قاله النخاعة بانه لا بد من اللام اما طهارة او مقدرة ومنها مقدرة تقديره والشئ في الاشياء
ثم وتوجه معاش اى مع البدنة حال كونه مريدا في هذا الحرم من اى صار محرما لم يقوله على الصلوة والسلام
من اى يقول النبي صلى الله عليه وسلم من قلد بدنة فقد احرم من هذا حديث عوف بن عمرو بن مفرغوا وتوجه
ابن شيبه في مصنفه على اربع مجازين وابن عمر قال حدثنا ابن ابي عمير عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال
من قلد بدنة فقد احرم حدنا كعب عن سفيان عن جبيب بن ثبات عن ابن عباس قال من قلد او ملل او شق فقد
ثم لان سوق المدي في معنى التلبية في طهار الاجابة في اى في اجابة وعار ابراهيم عليه السلام ثم لانه
اى لان التقليد لا يفعل الا من يريد اى او العمة في سنة شرح الطحاوي رحمه الله ولقد بدنة لم يغيره
الاحرام لم يغيره ولو شاق بل ايا قاصدا الى كونه صار محرما بالسوق في اوله ونحوه وقال صاحب لانيته في حديثه

الايام في حرايج زفاد ومسد الباب على العامة لانهم لا يعرفون ذلك واما من وقف على الحق فليقل الجهد
 دون العلم فلا يكبره حكاة عن في البسوط وغيره وتغيير الاشعار عند ابني صنفه رضي الله عنه وعند ابني يوسف
 الطعن بالرحمة اسفل الشام من قبل اليسار وقال الشافعي رضي الله عنه من قبل اليمين وقال فوالاسلام رحم الله
 الاشباة ان الاشباة من قبل اليسار هم بخلاف التقليد لانه مختص بالمدى شى بينى لا يكون تقليد البدن بالاتفاق هم وتقليد
 الشاة غير مستأش فان من علوة العرب ان لا يتعدوا الشاة هم وليس بنبهه ايضا وشى وقال لك فوالشافعي
 واحمد فم تقليد النعم لما روى انه عليه الصلوة والسلام المدي مرة غما وقدره كذا لقوله الكاكي رحمه الله عن كسهم ثم قال
 قلنا هذا غير ثابت لان روافد شك رسول الله صلى الله عليه وسلم ما رواه انتى قلت كيف يقول بهذا وقد اخرجنا الائمة
 استه عن الاسود عن عائشة رضي الله عنها اهدى رسول الله صلى الله عليه وسلم مرة الى البيت فمنا فقلنا بل سلمه اليه الاشباة
 قالت لقد رايتني القلايد لمضى رسول الله صلى الله عليه وسلم من النعم فيبث به ثم يعمر فمنا حاله انتى ولا يصير تقليد
 النعم هو ما عناه ناولا روى عن ابن عمر رضي الله عنهما فانه لا يتعدوا النعم وانا نقول ان البدنة فلا يصير محبا به وعن ابن عباس رضي الله عنهما
 يصير محبا بتقليد الشاة والنعم والبدن والبقر وفي بعض النسخ هم قال شى اى قال محمد بن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما
 من الابل والبقر شى والهدى من النعم والبقر قلت هم وقال الشافعي رضي الله عنه من الابل خاصة شى وقال ابن
 وقال مالك بن النضر بن الابل فمن لم يدرى فم البقر فم تقليد عليه الصلوة والسلام شى اى يقول النبي صلى الله عليه وسلم فمن حديث
 ابنته والمتبعين منهم كالمدي بدنة والذي يليه كالمدي بقرة شى هذا الحديث رواه البخاري وسلم عن عروة بن ربيعة فم فلفظها
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اغتسل يوم الجمعة فراح فكانا قرب بدنة ومن راح في الساعة الثانية فكانا قرب بقرة
 ومن راح في الساعة الثالثة فكانا قرب بقرة ومن راح في الساعة الرابعة فكانا قرب بقرة ومن راح في الساعة الخامسة فكانا قرب بقرة
 تسرب وجاجة ومن راح في الساعة السادسة فكانا قرب بقرة فاذ اخرج الامام حضرت المسألة كتمه
 يستمون الذكر وفي لفظ لها اذا كان يوم الجمعة وقفت الملائكة على باب المسجد يكتبون الاول
 فالاول ومن التسبى كمثل الذي يهدى بدنة ثم كاذبه يهدى بقرة الى آخره وفي رواية النسائي
 قال في الخامسة كاذبه يهدى عصفورا وفي السادسة كاذبه يهدى عصفورا وفي رواية قال في الخامسة
 كاذبه يهدى بطة ثم كالمدي وجاجة ثم كالمدي بيضة وقال النووي في انما اجبة وطمسها
 صحيح الا انها شاذان لغيرها الروايات المشهورة وذكرنا لاثرا في الحديث الذي ذكره المصنف بعينه الترمذي
 اكرهه الى ان من مضى منها شى اى بين البدنة والبقرة وبواد اللطف وهو دليل المارة فثبت ان البدنة غير البقرة

مجلات التقليد لانه مختص

بالبدن وتقليد الشاة من

معتاد وليس بنبهه

قال والبدن من الابل

والبقر وقال الشافعي

من الابل خاصة لقوله

عليه السلام في حديث

الجمعة والمستعمل سنة

كالمدي بدنة والذ

بده كالمدي بقرة فصل

وفى جاست الفتاوى وبها انما اذا اوجب على نفسه البدنة فهو بائعها رخصنا انشاء اهدى الابل وانشاء اهدى البقرة
ولوا اوجب على نفسه الهدى فهو غير من ثلثة اشياء اما الابل او البقرة او النعم ولوا اوجب على نفسه البقر فلو اوجب
خاصة هم ولذا ان البدنة تبنى عن البدنة وهى الضميمة ش يقال بدن سيدن بدن فاقدمهم وقد اشتركت فى شى
الابل والبقر هم فى هذا المعنى شى فى الضميمة هم ولهذا شى اى ولاجل اشتركا فى هذا المعنى هم يجرى كل
واحد منهما شى اى من الابل والبقر هم عن سبعة النفس شى والمعجب من صاحب البدنة رحمه الله تعالى حيث
يستدل بالدليل القاطع وانهم يستدل بالحديث وقدر روى عن على رضى الله عنه انه جعل الهدى من ثلثة من
الابل والبقر والنعم والبدنة من الابل والبقرهم وانهم من الرواية فى الحديث كالمهدي جز وراش معنى فى موضع
البدنة قلت هذه اللفظة وان كانت فى سلم ولكن رواية البدنة باقفا هم عليه وسلم ليس لما قال المصنف ولفظ سلم
البنى صلى الله عليه وسلم قال على كل باب من ابواب المسجد مكتوب الاول فالاول مثل الجز ورتهم ثم لهم حيث صغر
الى مثل البيضة فاذا جلس الامام طويت الصحف وحضروا الذكر وقال السجوى روى قوله كالمهدي جز وراش الاصل له
البدنة ثمانية متفق عليها ولم يذكر فى كتب الحديث كالمهدي جز وراش ما علمت انتفى قلت قد عطف عليه بذكر من الكتب
الا عادت مطابعا فقال جعل هذا الكلام جملنا فاشفى قوله بذلك لم يكن من حسن الابل ان يطابق هذا
وكان معنى ان يقول وقد فعل او فعل او يطلع عليه والعجب من الملل ايضا حيث يقول وليس ثبت تلك الرواية
يعنى رواية كالمهدي جز وراش وكيف تزداد وقد اخرج مسلم باذكارنا ولو اطلع هو ايضا على هذه الرواية لم يفعل كذا ثم
اجاب عن تعليل الشافعى رضى الله عنه بقوله فصل بينهما فاعلم ان النهاية بقوله للتبشير من حيث الحكم بالعرف لا يدل
على اختلاف الجنبية كذا التخصيص باسم خاص لا يمتنع الدخول تحت اسم العام كما فى قوله تعالى من كان عدوا لله

ولما ان البدنة بنوع
عدو البدنة وهى الضميمة
وقد اشار كفى هذا المعنى
يجزى كل واحد منهما
من سبعة والصحيح الرواية
فى الحديث كالمهدي
جز وراش الله تعالى
بأسباب القرآن

وعلى ما ذكره ورسله وجبريل وميكائيل والى الله اعلم

باب القرآن اى فى باب فى بيان احكام القرآن وهو لله مصدر تفرقت به اذ لا اى جمعت بينهما وشعرها
البحر بين الحج والعمرة وفى الصفحة التى تاتى وهو من باب ضرب يضرب واقرن الرجل اقرن رجه ليا يعيب من
قوامه وفى المشارق يقال قرين ولا يقال اقرن ولذا يقال اقرن التمرتين فى لغة واحدة وفى الحديث نبى عن
الاقران فى الترملة القاضى عياض روى فى التمر الروايات قال وصواب القرآن فى صحيح البخارى فى باب التمتع والاقراء
قال السفهاني فى شرحه الاقران غير متساويان فاعلم انى قال وصوابه قرين وانما الاقران على القرآن تقدم بطبعه على القرآن
ولان القرآن انما عرف بعد معرفته الاقران ثم قدم القرآن على التمتع لانه افضل منه وقال تاج الشريعة رحمه الله

حق الحق تقدم على المفرد في البيان والذكر الا ان المفرد قد علم ان معرفة القرآن مرتبة على سبعة الافراد
ومعرفة الزمان مقدرة على معرفة الصفات هم القرآن افضل من التتبع والافراد مشوبوا باختلاف الزمان وبني آفاق
المروزي رضي الله عنه وابن المنذر في احوال الشافعي ثم وجه قال النووي واسحاق بن راهوية ومحمد بن جرير
الطبري وكثير من اهل الحديث واختيار النظارية وروى ذلك عن علي وعائشة وابي طلحة ومروان بن الحنفية
بن مالك وابن عمر وابن عباس والبراء بن عازب والهرماس بن زيار والبايعي وسيرة وحفصة ام المؤمنين رضي الله عنهن
هم وقال الشافعي رحم الله ابو ابي انا افضل من غيره وقال مالك التتبع افضل من القرآن من وجه قال الشافعي
في قوله هم لان من اتي القرآن فليمتصصه من ذكر في القرآن والذكر للقرآن فيه شئ ابي في القرآن قال الصدوق
فمن تمت بالقرآن الى ركن فاذا كان ناكورا في القرآن يكون اتم لو لم يكن اتم لم يذكر في القرآن هم ولا شافعي قوله عليه
السلام وروى في القرآن ركنه من غير غريب جدا وذكر الكافي وروى الشافعي ان عليه السلام قال العائشة
اجرك على قدر ابتكركم والقرآن ركنه والافراد عزيمته فالتمسك بالعزيمة اولى اتقى قالت الشافعي رضي الله عنه لم ينس
بهذا وانما استدل بالافراد لما روي عن عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم افرد الحج وبعث اخيه العباس
وسلم ايضا عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال ابلنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحج فافردوا به اخيه الزبير عن
مبارك بن نافع الصائغ عن عبيد الله بن عمر بن الخطاب عن ابن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم افردوا به اخيه الزبير
وعثمان بن ابى افرجة وسلم عن ابى الزبير عن جابر قال اقبلنا مع النبي صلى الله عليه وسلم بالحج وهم في الافراد
فيادة القلبية والسفر والحاق شئ لان القائلون يودون الشك في سفر واحد يلبي لهما بقلبية واحدة ويحاق مرة واحدة
والمفرد يودون كالتسكية بصفة الكمال فكان افضل هم ولنا قوله عليه الصلوة والسلام شئ ابي ولنا قول النبي صلى الله عليه وسلم
هم ابل محمدا بجمعة وعمره عايش في الحديث افردوا به اخيه العباس عن ام سلمة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول قال يا
ابن ابي عمير وعمره معا وانا حديث غيرنا انا ما افردوا به اخيه الزبير عن ام سلمة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول قال يا
صلى الله عليه وسلم يلبي بالحج والعمره يقول ليبيك حجة وعمره فان قلت قال ابن الجوزي رحمه الله في التتبع جميعا بعد ان
اشافيد كان حيا فاما لم يمتهم احوال قلت روي صاحب التتبع فقال بل كان بالعباد الجاهل كان له ثمن عشرين
سنة لان رسول الله صلى الله عليه وسلم اجاز الى المدينة ولان عشرين سنة في ذلك ما افردوا به
مسلم عن كبر عن ابي انا سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبي بالحج والعمره جميعا قال كبر فحدث بذلك ابن عمر رضي الله عنهما
فلقيت انا فحدثه فيقول ابن عمر قال انك لم يبعنا الا ما سمعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ليبيك

القرآن افضل
من التتبع
والافراد وقال
الشافعي
الاخر افضل
وقال مالك
التتبع افضل
من القرآن
لان له ذكر
في القرآن
وكذا ذكر القرآن
والشافعي
قوله عليه السلام
الافراد
ولا زيادة التتبع
والسفر
والحج
ولنا قول
عليه السلام
يا آل محمد اهل
الحج
وعمره معا

قال رحمه الله

المقران ان كحل

بالعمة والجد معا

م: المقامات

—

ریحان علیہ

الصلوة والسلام

الحی علیہ السلام و سلم

فيسرهم الى قلوبهم

مسئله لان القرآن

هو الجمع بين الحزب

من قولك غريت

الشيء بالشيء إذا

جمہوریہ ہندوستان

١٢٥٥

1354

طريق مكة قبل

ان لطوف لها

الرابعة اشواط

لان الحمد قد

تحقق الادلة

منہا قاتلہ ومتی

عزیم علی داس

بن عمر ولم يرفعه قال وهو أصح وقال الخطابي رضي الله عنه رتب حديث ابن عمر خطأ وفيه اللادوي فرفعه وأما يونس
ابن جابر نفسه قال بكذا رواه الحافظ وأحمد بن حنبل ذلك لا يجوز بل داود وعنه عبد الله أصلاً فكيف يجوز حديث ابن عمر في هذا
ومع عنده قال ينتفع رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة العود ومع عنده قال أفرد الحج والمفرد المنتفع يستأجر
بطوافين وسبعين وداود ابن مثنى على هذا الأصل مسائل منها ان القرآن الفضل لا يجمع بين العبادتين بحدود
وعنده الشافعي رضي الله عنه بخلافه بطواف طوافين ويسعى سبعين وتقدم فاعمال العمرة على افعال الحج وعنده
خلاف ذلك والحدود الواجب فيه عدم السكن في مكة في البرية لا السكن في مكة لا الأكل منه وعنده وما من عندنا كتاب
تفسير الاحكام وعنده داود واحمد اذا احضر القرآن بكل يهدين عندنا وعنده لمحمد بن همام وصلة القرآن
ش وفي بعض النسخ قال اى القدوسى ومع وصلة القرآن من اى بل بالعمرة والحج فاعمال الميقات ويقول
عقب الصلوة ش وفي الركعتان اللتان يصلحها عند الشروع في الاحرام هم المقيم في اداء الحج والعمرة فيصلى
وتقبلها حتى ش وذلك بعد ان ياتي بجميع ما ذكره من الاغتسال والوضوء والاحرام وغير ذلك
لان القرآن هو الجمع بين الحج والعمرة من قولك قربت الشيء بالشيء اذا جمعت بينهما ش القرآن يصدر من
قرن يقرن من باب نصر يفسد واستوفينا الكلام فيه من اول الباب ثم وكذا ش اى وكذا يكون قارنا
اذا دخل حجة طاعة ش يعني احرجه بعمرة ثم ادخل على العمرة حجة ثم قيل ان يطوف بالبيت اى
للمحرم لا بلبته اشواط لان الجمع يتحقق اذا اكثرت ش اى من العمرة ثم قايم ش لان اكثر الاشواط منها
انصر كان الكل باق وانما قد يقول قيل ان يطوف لها بلبته اشواط لان لو ادخل الحج عليها بعد ان طاف
اربعة اشواط لا يصير قارنا بالاجماع وعنده الشافعي والكل رضى الصرعة واحمد لا يصير قارنا ايضا في الصرعة الا اذا
ولوا حرم حجة ثم ادخل عليها عمرة يصير قارنا ولكن اساء لانه خالف السنة وقال الشافعي رضى الله عنه لا يفسد
فيحرم الجمع فيها كما لو احرم بعمرة ثم ادخل عليها الحج وقال في البلد لا يجوز وقال اى وفي الذرية عن مالك بن عبد
القرآن هو اجتماع الحج والعمرة في احوام واحدا والترمذي انما ادخل الحج على العمرة كان قارنا وان طافا بعمرة
شوا ثم ارف ان قال سند صار قارنا عند ابن القاسم ولو لم يكن باخره كفى العمرة بعد وفي قول يصير قارنا في اشواط
يرتفع باقية ثم حتى عزم على اداءها ش اى على اداء الحج والعمرة ثم يسأل الله التيسير في ش اى في الحج والعمرة ثم
تقدم العمرة على الحج فيه ش اى في مواسمها وقال الكاكي اى في القرآن وقال ايضا يجوز ان يرتب الصغير السن
ففيما سأل الذي دل عليه قوله يسأل الله تعالى وقال الا تارنى قوله تقدم معطوف على قوله يسأل الله فان قال معطوف

الناقص على الصانع فيه فقال الا ان كان عنده سال بعينه انما في وسواله انه ان يقول اللهم اني اريد ان اجمع العروة في سنة
لست و تقبلها مني قلت هم وكذلك يقول ش اي بتعريف العروة على ان في التلبية يقول هم ليك العروة وتجو حاله
يبيد انما فعل العروة من في التلبية لا لا يشترط اولاني افعال العروة هم فكذلك يبدوا بذكر ش اي بذكر العروة يقول
العلم اني اريد العروة كما ذكرنا الان هم وان اخذ ذلك ش اي وان اخذ ذلك العروة او لا هم في الدعاء ش بان قال اللهم اني اريد
الحج والعروة الى اخره هم والتلبية ش بان قال ليك عروة وعروة هم بالاس بلان العوا والمجمع ش دون الترتيب قال الكراني به
تقديم الحج على ذكر العروة اقول بل رسول الله صلى الله عليه وسلم قال السفتاني في شرحه الجباري قد مر على هذه العروة على الحج وروى الترمذي تقديم
الحج على العروة الاول المعصن به الرواية والى لان افعالها متقدمة على افعال الحج وفي التلبيح تقديم الحج على الحج في التلبية انما فعل هم
فلما روى بقية ولم يذكر ما عند التلبية ابراهه اعتبارا بالصلوة ش غير وادى بذكر كذا باللسان ان احوط الذكر فيها باللسان
واجب بل كيتي مكر ما عند التلبية غير واجب ولكن الذكر باللسان احوط كما في البصيرة هم فاذا دخل ش اي القارن هم من ابتداء
أطراف البيت سبته اشوا لاس يرسل في الثلاث الاول و. وبسعي بعد بطوف يدي بالصفا والعروة به افعال العروة ثم يركع في افعال الحج
فيطوف طواف القدوم سبته اشوا لاسيعصم كذا في البيت في المفر ش اي في المفر والحج هم ويقدم افعال العروة فتكون تعالى من
تنتج بالعروة الى الحج ش بانه ان السد قال في حل الحج غاية ونهته الى التمتع فيكون المذهب من العروة انما هو افعال العروة ثلثا بتعريف
العروة على الحج في التمتع ثلثا في القرآن ان القرآن في مناه وهو معنى قوله هم والقارن في معنى التمتع ش لان
كل منها جماعين الذي كيتي في فقهه وفي التفتة اذا افروا بالحج ثم قبل الفرائض في افعال الحج احرم به العروة يصير قارنا ايضا لانه
اساء لكر السنة هم ولا يخلق راسين لبعرة والحج لان ذلك بناء على احرام الحج وانما يخلق في يوم النحر كما يخلق المفر وتخلي
باسحق عندنا لا بالذبح كما تخيل المفر ش قال الدماكي رضي الله عنه وقال الشافعي رضي الله عنه بالذبح لا يروى انه عليه السلام
والسلام قال لا اهل منها حتى انزلنا ان عليه الصلوة وهما لم قال في رواية الا اهل منها حتى اطلق ولان التحليل جليل
باحق كما في المفر وتاويل ما رواه حتى انخرم اهل حق بعد انتي وقال الامام رضي قال بعض الشافعية رضي عن الشافعي رضي الله
يتصل بالزيج باليسر مشهور من الشافعي ثم وتخيلا ان يكون ذلك من رواية المشهور عنه ان المحلل هو الرمي انهي قلت بول
يجوز مذيب الشافعي كما جاز في غيره حتى قال لا يقول هم ثم يذنبه بينا ش اي اتيان القارن بافعال الحج والعروة جيزا و
ذنبها به قال جماعة من اصحابه رغم والتلبيين وقد ذكرنا من قريب هم وقال الشافعي في طريق ش اي القارن هم
طوا فاما واحد وسبعا واحدا ش وبه قال مالك والشافعي وهو الرواية عنه وهو قول الزهري والحنن البصري رضي الله عنه ولا يروى
وسالم وابن سيرين هم لقول عليه الصلوة والسلام ش اي لقول النبي صلى الله عليه وسلم هم وفلت العروة في الحج التي لم

وكذلك يقول عليك بغير
وتجوز معاه فليبدأ بافعال
الحج يمكن لك سيداً
بذكر ما ذكرنا من ذلك
والدعاء التلبية لا يسن
بل لان الواجب هو التلبية
بطلبه ولم يذكر هذا التلبية
احرامه اعتبارا بالصلوة
فذلك من اهل طائفة
سبعة اشواط يروى في ذلك
الاول منها هو خمسة سبعا
بين الصفا والعروة وهذا
افعال الحج ثم سبعا افعال
الحج فيطوف طواف القدوم
سبعة اشواط يروى
بذلك كيتي في المفر وفيه
افعال العروة فلهذا حكمنا
بفتح بالزج الحج والقارن
فمنع التمتع ولا يخلق
بين العروة والحج لان
ذلك جناية على احرام
الحج وانما يخلق في يوم
النحر كما يخلق المفر وتخلي
وبجعل بالحل عندنا
ولا لا يخرج كما يخلق
المفرد ثم ما
مذهبنا وقال
الشافعية يطوف
طوا فاما واحد وسبعا
سبعا واحد قوله
عليه السلام فذلك
المعنى في الحج
هو ما قلناه

من نحو الطواف والسعي والطواف ركن والسعي واجب فالمراد بخلان واوضح ذلك بقوله هم الا ترى ان السعي
انقطع بالمراد بخلان بتجزيته واحدة يؤيد ان السعي لما ان التزمه في غير وقت فخرى المداخل فيه ثم دسني الزيادة
منها جواب عن الحديث الذي اخرج به الشافعي عن ابي سفيان الذي رواه الشافعي رضي الله عنه ثم قيل
وقد في العمرة وقت السعي بطريق حذف النصف واقامه المضاف اليه مقاسه ويجوز ذلك عن عدم القياس لما
قوله تعالى واصل القرية اى اصال اهلها وانما قدر ذلك لان حقيقة العمرة لا يمكن قبولها حقيقة الحج لان الغرض
لا يمكن ان يكون طرفا شي آخر فتميز الجازبان بزاوية الوقت مجازا فيكون المعنى يجوز اداء العمرة في اشهر الحج وذلك
لأنه قول اهل الجاهلية ان العمرة لا يجوز اداؤها في اشهر الحج للبيان ان القصد بان في بطواف واحد وسعي واحد فقلت
روى الدراز قطني عن ابن ابي ليلى من عطية عن ابي سعيد ان النبي صلى الله عليه وسلم بين الحج والعمرة فطاف لهما بيت
طوافا واحدا وبالصفا والكره طوافا واحدا فقلت قال ابن الجوزي رضي الله عنه ان ابي ليلى بن عبد الرحمن بن ابي ليلى بن
ضيف وقال في التنبية وعطية بن محمد بن قيس والسنن صحيحه فمعناه طواف لهما على صفة واحدة بليل ماروي
عن محمد بن عبد الله وغيره واخرج الدراز قطني عن محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن الانصاري عن
ابن ابي عمير قال طفت مع ابي وقدمت بين الحج والعمرة فطاف بالطوافين وسعي لهما سعيين وحدثني ان عليا رضي الله عنه
فعل ذلك وحدثني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل ذلك ثم فان طاف طوافين سعي وفي بعض النسخ قال فان طاف طوافين
اى قال محمد رحمه الله في ابحاث الصغير بن يعقوب عن ابي حنيفة رضي الله عنه في القارن فان طاف طوافين ثم لم يمت
ومجته وسعي سعيين يجزئه سعي قال الترمذي لو قال صاحب له اية في قوله وسعي بلفظ او يجزئ الفاركان او
لان صورة المسئلة السعيان بعد الطوافين والايضه ذلك من حرف الواو ولهذا ذكر محمد رضي الله عنه في ابحاث الصغير
بلفظ ثم حيث قال محمد رحمه الله عن يعقوب بن ابي طيفه يعني القارن يطوف طوافين ثم يمت سعيين
قال بن جزيه وقد اساء انتهي قلت تقديم لفظ طاف طوافين يشتر ان الطواف كان قبل السعي وان كانت الواو للجمع
على ان بعضهم ذكر انها تجزئ للترتيب ايضا لان غير مشهورهم انه اني بانه المستحق عليه وهو الطوافان وسعيان
وقد اساء بن جزيه سعي العمرة وتقديم طواف التيمم عليه سعيهما فقلت الاول مع المصنف حيث قال طواف التيمم بين طوافي العمرة
لان الظاهر من كلام محمد رحمه الله ان المراد احد الطوافين طواف العمرة والآخر طواف الزيارة لا الطواف القدوم
ولهذا قال في جواب المسئلة بتجزيه وللمهرن عبادة عما يكون كافيا في الخروج عن عبادة الغرض ولا يحصل الخارج بان
استدرك الغرض الناقصة الثانية مع محمد رضي الله عنه في هذه المسئلة كان ينبغي ان يجزئه لانه ترك الترتيب المشترط

الا ترى ان

شفق النطق

لا يتدخلان

وتجزيه واحد

يؤيدان

ومعنى طواف

دخل وقت

العمرة في وقت

الحج قال

وان طاف

طوافين

لعمركم تجزئه

وسعي سعيين

يجزئه لانه

ان يمس

هو المستحق عليه

وقد اساء

بتأخير سعي العمرة

وقد اساء

طواف الزيارة

عليه

ولا يجوز على المحدث
 فذا هو كان المتقدم
 والتأخير في المناسك
 لا يجوز لدم جدها
 وعند طهارة
 سنة وتركه
 لا يجوز الدم
 فتقدمه ادله
 والسوق وانما يترك
 بالاشتغال على آخر
 لا يجوز الدم فلذا
 بالاشتغال بالعدو
قال واذا روي
 يوم النحر بربها
 اربعة ايام بعد يوم
 فهذا المعلق
 لا يفي معنى المتعة
 والهدى منصوص
 فيها والله اعلم
 والبقرة والغنم
 على ما ذكر في ما به
 ان شاء الله تعالى
 وارجو بالمبدئتها البعير
 وان كان اسم البديلة
 يقع عليه وعلى البقر
 على ما ذكرناه في يوم
 سبع البعير يجوز
 سبع البقرة فانما البديلة
 ما يذبح صاحبها يوم
 في النحر هو يوم نحر

فيبطل كما اذا قدم السبي على الطواف ثم والى زينة حتى شق اى دم هم الماعذ بها شق اى عند ابي يوسف في وجوب
 هم فكل برش معنى عدم اللزوم ظاهر هم لان التقدير والتأخير في المناسك لا يوجب الدم عندنا وعند شيخنا اى وعند
 رضي الله عنه هم طواف التيمم سنة وتركه لا يوجب الدم فتقدمه اولى والسبي وتأخير والاستسقاء ليس آخر لا يوجب الدم وكذلك
 بالاشتغال بالطواف شق اى بطواف التيمم لان جدها احد بطواف التيمم والاخر طواف العمرة هم واذا روي الباقون
 شق وفي اكثر النسخ قال واذا روي اى قال القدر وري رضي الله عنه واذا روي القارن حرقه العقيقة يوم النحر هم في
 شاة او بقرة او بنية او سبع بذية او دم القران شق اى في هذا المذكور ودم القران هم لان شق اى لان القران هم
 في معنى التمتع شق لان كلاهما يقال في سفرة واحدة والمتعة اسم بمعنى المتع هم والهدى منصوص عليه في ما شق اى
 المتعة بقوله تعالى فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدي اى عليه ما استيسر من الهدي فاذا كان
 الهدي واجبا على التمتع بالنقص فذلك يجب على القارن لانه في معنى التمتع في الجمع بين الفسكين هم
 والهدي من الابل والبقرة والغنم شق اى من هذه الثلاثة ولما قال والهدي منصوص عليه في المتعة بين الهدي
 بقوله والهدي اى الهدي المذكور في قوله تعالى فما استيسر من الهدي وان الهدي من هذه الثلاثة ثم احل نفسه والاحكام
 التي فيه على باب الهدي بقوله هم على ما ذكره في باب ان شاة الهدي شق اى في باب الهدي هم واراد بالبدية مناسك
 اى اراد القدر وري رضي الله عنه بقوله او بدية او سبع بذية هم البعير وان كان اسم البدية يقع عليه شق اى على البعير هم على
 البقرة شق لان اسم البدية يطلق عليها هم على ما ذكرنا شق في اخر الفصل الذي قبل هذا الباب واعلم ان قوله واراد بالبدية
 البعير كان جواب عن سوال مقدروا وان يقال انتم قلتم قولون البدية تطلق على البعير كيف قال القدر وري رضي الله عنه
 بسنا او بقرة او بعدد بدون او سبع بذية والواب نحن لانكرا لطلاق البدية على كل واحد من نفسه فواو هنا كذا
 فان قلت سلينا ذلك لكن المنصوص عليه وعلى هو واسم الهدي به الى الاحكام وسبع بذية ليس كذلك ولما قال ان نعلت
 كذا فليس بهي ففعل كان عليه ما استيسر من الهدي وهو شاة فاجواب ان القياس ما ذكرتم ولكن ثبت جواز سبع البدية البقرة
 بحديث جابر رضي الله عنه قال اشركنا حين كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في البقرة سبعة وفي البدية سبعة وث
 اشاة واحد ما لنا واذ انوي سبع بذية فلارواية فيه وعلى تقدير التسليم فالفرق ان الذر ينصرف الى التعارف كالبعير
 وبعير الهدي ليس بهي عرفاهم فكما يجوز سبع البعير يجوز سبع البقرة شق كحديث جابر رضي الله عنه المذكور فاذ لم يكن لش
 لقارن هم ما يذبح صاحبها يوم النحر شق اى في وقتي هذا وان احرم بالعمرة هم فربما شق اى اخر الثلاثة الايام هم يوم
 عزته شق يوم قبل الزوية يوم يوم الزوية يوم عزته قال طاووس الشعبي ان النبي صلى الله عليه وسلم وعطاء بن رباح في يوم النحر

وعلقه وعمره من دنياه وقال شمس لا تلهي عن حق الله وكذا هو يوم يوم عرفة قال الشافعي ربه وقال الاوتار
والشورى ربه يوم من اول العشر الى يوم عرفة ويجوز ان يصومها قبل الايام بالجمع ويصومها بالجمعة او عدل وب
قال وطاعة الله وكل ابن النذر عن ابني نوزان عن عني ابي حنيفة رضي الله عنه انه يجوز قبل ان يحرم بالجمعة قلت هذا
غير صحيح والفعل عنه غلط لا يجوز لما بعد الايام بالجمعة وكذا ذكره في المبسوط والمحيط والبدائع قال هذا بخلاف
حرم وسبعة ايام من ايام الصوم ايامهم اذا رجع الى ابيه لقوله تعالى فمن لم يجد فصيام ثمانية ايام في الحج وسبعة اذا
رجعتم ملك عشرة كاملة فالحاصل وان روي في التمتع فان كان مثلاً لا يشاء في ايام القارن هم مطلقين باول الشك
ش اى العمرة والحج وقد مر بانهم والمراو بالجمع ش اى في تولد ثمان فصيام ثمانية ايام في الحج هم ايامهم وقت
ش اى وقت الحج هم لان نفسه ش اى نفس الحج هم لا يصلح فافش لانه عبادة من الانفال المصونة بفضل
لا يصلح ان يكون طرفاً بفضل آخر وهو الصوم فيعيد الوقت وهذا عندنا وعندنا في رواية حتى لو صام بعد ايام العمرة كونه
وعنه الشافعي ربه ايامه ملك وانه لا يصح له ان يصوم بالثلاثة ايام الا بعد ايام الحج لان الصوم عبادة بذنية فاجوز قبل وقتها كقولنا
قلنا الله وشركه وقت الله تعالى الا اذا الشك في سفره وادته يظهر في العمرة فان الله تعالى من علينا وشيع العمرة قد
اشهر الحج روى القول الكفر في غير الحج في العمرة فكانت حى الاصل في باب التمتع والقران فاذا وجد سبب وجوب الهدى جاز
الله ما اذى غلبه فلما جاز عظم لان الافضل ان يصوم من هذا الشك من تولد والمراو بالجمع وقته اى المراد بالذكية
تولد تعالى فصيام ثمانية ايام في الحج هو الوقت كذا في الافضل ان يصوم من قبل يوم التزوية يوم ويوم التزوية ويوم عرفة
لان الصوم بدل عن الهدى فيجب ثمانية ايام الى اخره وقته حاش اى الاجل بجاهم ان يقدر على الاصل من هذا الهدى وان كان
ش اى ان صام سبعة ايام هم كذا بعد ان عزم على الجواز في اى مكان كان هم ومنعنا من اى معنى هذا الكلام هم بعد
منعنا ايام التستر لان الصوم منبأش اى في ايام التستر من معنى ش اى لقوله عليه الصلاة والسلام الا تصوموا
في نزه الايام وقد مر في كتاب الصوم وانما يبعد هذا الكلام لقوله ومنه الا لم يذكر في التقيد ولكن المراد بالادوية فقد ذكره
لان شمس كلام القدورى ربه وقال الشافعي لا يجوز ش اى الصوم السبت بركة الا ان يقيم بها من ش اى الصوم سبعة
هم مطلق بالرجوع الى البلد ش فيكون الرجوع شرطاً فاذا اتى شرطاً اتى الشرط وهم ولان منعه اذا رجع حتى
فرغم اذا القراع سبب الرجوع الى البلد فكان الا اذا بعد سبب ش اى بعد وجود السبب وهذا من باب ذكر
السبب وهو الرجوع واداة السبب وهو الفراغ وكان الا اذا بعد سبب هم فيجوز ش وانما حيل الى الجواز لان الرجوع
ليس شرطاً لاتفاق الا ترى انه اذا نوى الاقامة بكة جاز له الصوم السبت بكة وان لم يجد الرجوع الى البلد وقته قبل معناه

وسبعة ايام اذا
رجع الى اهل البلد
من بعد صيام
ثلاثة ايام في الحج وسبعة
اذا اجتمع تلك عشرة
كاملة الفاضل وان
في القصر فافش
لانه موقوف على الشك
والمراد بالجمع
وقت كذا في نفسه
يصلح طر الا ان
الفعل ان يصوم قبل
يوم التزوية يوم و
يوم التزوية ويوم
لان الصوم بدل عن
الهدى فيجب ثمانية
الى اخره وقته رجاء
ان يقدر على الاجل
فانصاعاً عنه بعد
ضابطه من الحج جاز
معناه بعد صيام
التستر وان الصوم
فيه كونه على
الشك في الجواز
معلق بالرجوع الى
القام فيمنع تجديده
لتعد الى الحج ولما
ان معناه رجوعهم
غدا الى الحج فغدا
اذا القراع سبب
الرجوع الى البلد كان
اداء بعد السبت

ولا يصير لافضا
 بجهد التوجه
 هو المصير
 من هب يصنفه
 بينا والفرق له
 بينه وبين
 الفكر يوم الجمعة
 اذا توجه اليها
 ان الامم صلا
 بالتوجه متوجه
 بجهد الظهور
 والتوجه بقران
 والتمتع منعه
 قبل اداء التوجه
 قال سقط عنه
 دم القران كاندما
 ارفقت عن التوجه
 يفرق كادما للسكون
 وعليه لم يضره
 بعد الشرح فيها
 وعليه قضاه
 لعملة الشرع فيها
 فاشبه الله العلم
 باب التوجه
 ان من سلك

وقال الاطاريقي رضي الله عنه في مختصره الى عرفات قبل ان يطوف بعرفة فان ابا حنيفة رضي الله عنه كان يقول قد صار برك
 لافضا لعرفة بين توجهه وتوجهه فيها دم وعرفة مكانا ومعنى في حجة وقال ابو يوسف وغيره لا يكون لافضا لعرفة
 يقف بعرفة بعد زوال الشمس قال ابو بكر الرازي رضي الله عنه في شرحه لمختصر الاطاريقي في هذا الاختلاف الذي ذكره ابو جعفر لافضا لعرفة وانما
 عن ابي حنيفة دم فيما رواه ابن ابي عمير والاصح لانه لا يكون لافضا بالتوجه حتى يقف بعرفة بعد زوال الشمس
 وروى صاحب الاطاريقي عن ابي يوسف رضي الله عنه عن ابي حنيفة رضي الله عنه انه يكون لافضا بالتوجه وذكرنا كما حكم الشافعي في الكافي من
 نوادر ابن سماعة قال وفي قول ابي حنيفة رضي الله عنه هو رافض لعرفة بين توجهه الى عرفات وعند الشافعي رضي الله عنه لا يصير لافضا
 بالتوجه ولا بالتوقف انتهى قولنا في هذا الشافعي رحمه الله لا يكون لافضا مالم يركب الطواف هم ولا يصير لافضا بغير الطواف وهو الصحيح
 بل وان كان الطواف في حجة فافضا مالم يركب الطواف هم ولا يصير لافضا بغير الطواف وهو الصحيح
 الى حنيفة رضي الله عنه في رواية اصحاب الاطاريقي عن ابي يوسف رضي الله عنه في حجة رضي الله عنه وقد وافقهم والفرق له في
 الى حنيفة رضي الله عنه في رواية اصحاب الاطاريقي عن ابي يوسف رضي الله عنه في حجة رضي الله عنه وقد وافقهم والفرق له في
 ش وفي بعض النسخ هنا كذا في قوله فافضا مالم يركب الطواف هم ولا يصير لافضا بغير الطواف وهو الصحيح
 ونرى من فروضها بالتوجه في القران ونرى من قبله في اداء العرفة فافضا مالم يركب الطواف هم ولا يصير لافضا بغير الطواف وهو الصحيح
 عرفات هم وسقط عنه دم القران ش وفي بعض النسخ قال وسقط عنه دم القران ش وفي بعض النسخ قال وسقط عنه دم القران ش وفي بعض النسخ قال وسقط عنه دم القران ش
 هم لان ما ارفقت العرفة لم يركب الطواف في بعض النسخ ش وفي بعض النسخ قال وسقط عنه دم القران ش وفي بعض النسخ قال وسقط عنه دم القران ش
 ش اي انما العرفة الفدية هم احتملوا في هذا ش اي في العرفة لان الشرح في دمهم لان ما ارفقت العرفة لم يركب الطواف في بعض النسخ ش وفي بعض النسخ قال وسقط عنه دم القران ش
 هم فاشبه الله العلم باب التوجه فافضا مالم يركب الطواف هم ولا يصير لافضا بغير الطواف وهو الصحيح
 من تأمل كذا في مسودات شيخنا الاسلام والعدل
 باب التوجه ش في باب في بيان الحكم التوجه وانما آخره عن القران لانه انضل من التوجه عندنا والتوجه من التوجه والتوجه من التوجه
 وجوبه ما يتبعه بغيره كان وقال ابو جبري رحمه الله التوجه السادة والمتابع ايضا المفقود وانما مقت به وقته يستجيب تمامه والاسم
 التوجه وسنة التوجه وسنة الطلاق وسنة الحج لانه الانقطاع وفي المشرق سنة الحج في جميع غير مكة بين الحج والعرفة في التوجه
 في سفره وفي السنة بغيره من التوجه في جميع غير مكة بين الحج والعرفة في التوجه في سفره وفي السنة بغيره من التوجه في جميع غير مكة بين الحج والعرفة في التوجه
 لانهم كانوا يرون العرفة في التوجه في جميع غير مكة بين الحج والعرفة في التوجه في سفره وفي السنة بغيره من التوجه في جميع غير مكة بين الحج والعرفة في التوجه
 فان كل من رجع الى التوجه قبل سمي التوجه التوجه بالاسماء والطيب بين التوجه والتوجه في جميع غير مكة بين الحج والعرفة في التوجه

عن شيخنا

فإن ظاهر الرواية عن اصحابنا ان فيه جماعتين السابقتين فكان افضل كالقرآن ثم وعن ابني حنيفة رضي الله عنه
 ان الافراد افضل من وجبة قال الشافعي رضي الله عنه في صحيح توابه والظاهر ان المتتابع سفره واقع لعمرة والمفرد
 سفره واقع لحجة من ان المتتابع محرم من الميقات للعمرة ثم يدخل مكة ويبدأ بها فالحائز حرم بالحج فيكون سفره قوما
 للعمرة فان بعد الفراغ من انفاها يعتبر فيها حكمها كالحج ولهذا لا يطوف للتمتة كالحج ثم وجب ظاهر الرواية ان في التمتع
 جماعتين البناءتين وسفره وقع لحجة وان تخللت العمرة بينهما لا يحتاج للحج كتحلل السنة بين الجمعة والسعي اليها
 ثم يعني ان السنة تخللت بين صلوة الجمعة وبين السعي الى صلوة الجمعة ومع هذا لم يكن السعي الى السنة بل الى فرضين
 ثم والمتتابع على وجهين تمتع من اى احدهما تمتع من بسوق المدي ش وهو ما يجرى الى الحرم من الابل والبقرة
 والعنقم ثم تمتع من اى والاخر تمتع من الابل بسوق المدي ش وربما يكون بغير سوق المدي وذلك ان التمتع بهو
 الترفق باداء الشكسين وربما يكون ذلك بسوق المدي وربما يكون بغير سوق المدي ومعنى التمتع الترفق من
 الرفق واراو به الانتفاع ثم باء الشكسين ش وها العمرة والحج ثم في سفر واحد من غير ان يلزم بشيخنا بصدرة
 الامام يقال لهم ما بالمش اذ انزلهم الى ما بينا سميحاً ش اخترت من الامام الفاسد فانه لا يمنع صحة التمتع
 عن ابني حنيفة رضي الله عنهما وبني يوسف والامام الصحيح النزول في وطنه من غير لقاء حفصة الاحرام وعنده مالك رضا البلد المسافر
 بلده وشك بلده في ذلك وعند الشافعي واحد رضي الله عنه لا اعتبار بمسافة القصير وقال الاكل رحمه الله قال بعض
 اشرارهم عرف المصنف التمتع بقوله ومعنى التمتع الترفق الى اخره واعترض عليه بانه غير ان له دخول من ترفق بها اذا كان
 احدهما في غير اشهر الحج والاخر في اشهر الحج وكذا اذا وجد السكان في كل اشهر الحج لكل احدهما حصل في شهر
 الحج من بده سنة في السنة الاخرى فانها ليسا بتفقيتين وكان الواجب ان يقول التملك التمتع بهو الجمع بين الشكسين
 اشهر الحج في سنة واحدة من غير الامام باء المايحيا انتهي قلت اراد بقوله بعض اشرارهم الانتزاع في فانه اعترض به
 سنة حرم ثم جاب الاكل بقوله والجواب ان ما ذكره المصنف فهو فيه وما يكون الترفق في اشهر الحج في عام واحد وهو
 شهر حرم وفيه حاشية اى يدخل الامام صحيح ثم خلافات فنيها ان شاء الله تعالى ش يعني في هذا الباب ثم وصفت ش اى
 صفة التمتع ثم ان مبتدى من الميقات فحرم للعمرة ويدخل مكة فيطوف بها في ش يعني بين الصفا والمروة سبعة اشواط ثم
 ويحلق او يقصه وقد قل من حرمه ش بهذا ذكره القدوري رحمه الله في صفة عمرة التمتع اشارة الى المصنف بقوله ثم وبدا
 به تفسير العمرة ش وبى الاحرام والطواف والسعي وحلق والتقصير ثم حرم بالحج من الحرم وبفعل ش ما يفعل الحرام بالحج
 فاذا حلق يوم النحر فقد حل من احرام العمرة والحج جميعا قوله حلق او يقصه في التخيير فمن لم يكن مشعرا حلة او مقصوفا
 فله ان يحلق يوم النحر فقد حل من احرام العمرة والحج جميعا قوله حلق او يقصه في التخيير فمن لم يكن مشعرا حلة او مقصوفا

وعن ابن حنيفة
 ان الافراد افضل من
 للمتنع سنة واقع
 فحرمه بالمفرد سفره
 واقع لحجة وبظاهر
 الرواية ان التمتع
 جعل بين البناءتين
 فاشبهه بالقرآن في
 زيادة تسليط
 وهو ارفق من الدم
 وسفره واقع لحجة
 وان تخللت العمرة
 لا ياتى بها للحج
 السنة بين الجمعة
 بالسعي الى الميقات
 على وجهين
 بسوق المدي
 ومتتابع لاسوق
 المدي ومع التمتع
 الترفق باء الشكسين
 في سفر واحد من
 غير ان يلزم بشيخنا
 للامام صحيحاً وبخلافه
 اختصوا بنبيها
 ارشاد الله صفة
 التمتع بالمقات
 في اشهر الحج ثم حرم
 ويدخل مكة
 وقصوف لها
 ويسعى بها حلقاً
 وقصلاً ثم حرم هذا
 هو تفسير العمرة

يوم النحر لا ذنبك وان قطع التبتية انما يكون عند ذنبك من الشراك وان اقتتاج الطواف باستلام الحجر
 ذنبك فيقطعها عنده وكذلك يقطع المفرد بالبحر عذاول حصاة من جمرة العقبة فان قلت ينبغي ان يقطع المفرد بالبحر
 التبتية من ابتداء الطواف القدوم لانه ذنبك ايضا قلت التعليل في تعارض النص لا يجوز وقد ثبت في صحيح البخاري
 عن ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم اراد ان يرفق الفضل من مزدلفة الى منى فلم يزل يلبى حتى رمى جمرة
 احرى قال ش اى القدوم رضى الله عنه هم يقيمون حلالا لانه حل من العمرة وش وقال في شرح الاقطع به الذي
 ذكره القدوم رضى الله عنه على وجه الشطر وانما معناه ان اراد ان يقيم الحج من عامه فيقيم حلالا الى وقت احرى الحج
 وان لم يرد وان يحج من عامه فلا يقيم حرمه واذا كان يوم التروية احرى الحج من السبب ش اى المسبب الحرام والاحرام يوم
 التروية ليس بشرط لازم بل تقيد به على يوم التروية افضل وفي المبسوط والموطأ ولوقوم الاحرام على يوم التروية
 جائز بل لا فتنيل لماذا اشق وفيه المسارعة الى العبادة وبهذا الافضلية ليست بمختصة سابق العدى بل هى تقديم
 الاحرام الحج للمتمتع افضل مطلقا وبه قال مالك وقال اصحاب الشافعى رجع لغير واحد المذهب ان يحرم به قبل اليوم
 السادس من ذي الحجة ان يحرم من احرام المسبب فليس يلزم من هذا ان يحرم من الاحرام من السبب لانه في معنى
 وميثاق المكي الاكرام لما ينشأ من اى من افرق فصل المواعيت وهو قوله ومن كان ليلة فوته في الحج اكرامه وفى اكل وقال
 الكلى ان يرضى ان يكون السبب باكرامه ان المراد من السبب الحرام والمسبب اكرامه عبارة عن جميع اكرامه لقوله تعالى
 فلا يقرءوا المسجدين احراما لانه وقيل المراد اكرامه لان في المسبب لانه الاحرام منه افضل ثم ومن ش اى هذا الذى نرى
 من العمرة وصل ثم اكرامه بالحج يفعل هم ما يفعل الحاج المفرد لانه مودع الحج ش اى لانه فى صدره اكرامه وتعلق بانذار
 المفرد لانه ش استئنا من قوله وفعل ما يفعله الحاج المفرد منى الا ان هذا المودع هم يربط فى طواف الزيارة
 ويسعى بعده ش اى يسعى بين الصفا والمروة بعد طواف الزيارة هم لان هذا اول طواف لى الحج بخلاف المفرد لانه
 قد سعى مرة ش لان السعى لا يكره ولا يسرى فى طواف الزيارة لعدم السعى بعده هم ولو كان هذا المستبعد باكرامه بالحج
 وسعى قبل ان يروح الى منى لم يربط فى طواف الزيارة ولا سعى بعده لانه قد رافى بذلك ش فلا يأتى به مرة اخرى ولا
 لم يذكر فى الاستئنا، الا صورة واحدة وشان آخر ان يستئنا احد جان لا يطوف طواف القدوم لانه فى معنى المكي ولو كان
 سعى حق المكي طواف القدوم بخلاف المفرد بالحج والقارن فان طواف القدوم لمن فى حقه والاخر لا يجب عليه الكس
 فيه اجمع بين النسيك بخلاف المفرد فانه لا يجب سعى عليه ومن التمس للفضل لى طوافه ش
 وهو قوله تعالى فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر لى اى فعلية ما استيسر لى الذى هو من الابل والبقر والغنم

قال في معنى مكة

حلالا لا ذنبك

من الحج فان ذنبك

يوم التروية لهم

بالبحر من المسجد

والنظر الى الحج

من الحج الى المسجد

فليس يلزم وهذا

لان فى معنى الكس

وميثاق المكي

فى الحج اكرامه لما ينشأ

وفعل ما يفعله

الحاج المفرد لانه

سعى مرة ش لان

ويسعى بعده لان

هذا اول طواف

فى الحج بخلاف المفرد

لانه قد سعى مرة

ولو كان هذا المقدم

جدا لى الحج

وسعى قبل ان يروح

الى منى لم يربط

الزيارة ولا يسعى

لانه قد رافى

بذلك

مودة عليه من المقدم

للسعى لى

لكنه

فان لم يجد صام ثلثة
ايام في الحج سقوا اذا
رجع على الوجه الذي بينا
في القرآن فان صام ثلثة
ايام من شوال لم يضره
يجوز ان يذبح
وجوبه للصوم انتم
لانه بدل من الحج وهو
هذا العمل من وقت
فلا يجوز ادائه في
سبيل صام بعد ما
بالله تعالى ان
عندنا ولا نلتفت
لذوقه تعالى فصيما
ثلثة ايام في الحج
انه اذا بعد انعقاد
سبيل فلا يلزم
في الصوم عليه
ولا فضل في الحج
وهو في الحج
طرا الى الحج
فان لم يجد صام
افضل من الحج
العلماء في الحج
او ساقه فان كان
فان لم يجد صام
عنه في الحج
افضل من الحج
العلماء في الحج
او ساقه فان كان

هم فان لم يجد صام ثلثة ايام في الحج وسبقت ايام صام سبعة ايام هم اذ ارجع على الوجه الذي
بيناه في القرآن من عند قوله واذا لم يكن لرايدك صام ثلثة ايام في الحج اخر ايام عمرته وقد مضى الكلام فيه بانك
مستغنى عن فان صام ثلثة ايام من شوال ثم اعتمرش اى احرم للمرة هم لم يجز عن ثلثة لان سبب وجوبه للصوم
التمتع لانه بدل عن الحج وهو في هذه الحالة غير متمتعش للاحقيقة ولا حكمة اما حقيقة فظاهر واما حكمة فكانت لم يحرم
بصام فليجوز ادائه قبل وجود سببه وان صامها بعد احرام بالعمرة قبل ان يطوف حازعنا من ش وبقال احمد
في رواية عية يجوز بعد التمام لم يجز بعد خلافه للشافعي من ش فان عنده لا يجوز من ش اى للشافعي رحمه الله
قوله تعالى فصيما ثلثة ايام في الحج من ش وجب الاستدلال بانك تعلم ان خبران صياهما يجب ان يكون في الحج والحج
يلج الى الجوزم وانك تعلم ان التمتع هم ادوش اى ادى الصوم هم بعد انعقاد سبب لان السبب في الحج
وهو التمتع بالعمرة الى الحج لانه طريق يتوصل به الى التمتع واداء السبب به تحقيق السبب جازم والمراد بالحج المذكور في
وقته على ما بينا من ش يعني في القرآن اذ لم يزل الحج لا يصلح ان يكون مفرا والمراد وقت الحج هم والافضل تأخيرها حتى
صيام ثلثة ايام هم الى آخر وقتها ويؤيد عمرته لما بينا في القرآن من ش وقد مر في القرآن ان الافضل ان يصوم قبل
يوم من التزوية ويوم عمرته لان الصوم بدل عن الهدي في تسمية تأخيرها الى اخر وقتها جاز ان يقدر على الاصل وان صام
سبعة ايام بعد فراغه من الحج قبل الرجوع الى مكة جازعنا واذا كانت صوم ثلثة ايام حتى في يوم النحر لم يجز والاعلام
وفيه خلاف مالك وانشا من رضي الله عنه وقد مر في القرآن هم وان اراد التمتع ان يسوق الهدي احرم من اى احرم لم
لا يحرم بالحج لم يفرغ من العمرة هم وساق به وهذا افضل من اى هذا الذي يسوق الهدي افضل من الذي لا يسوق
هم لان النبي صلى الله عليه وسلم ساق الهدايا من نفسه هذا رواه البخاري وسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما قال تمتع
رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع بالعمرة الى الحج وادى فساقت معه الهدي اى يثهم ولان فيه من ش اى
سوق الهدي هم استدوا من ش اى تهية لغيرهم لو سارهم فان كانت بذنتش بهية بدنة باعتبار انهم هم فقد باذرة
من ش وهي سفرهم او فعل كحديث عائشة رضي الله عنها من ش فقلت انما قلت فلما مر رسول الله صلى الله عليه وسلم
رواه الائمة لينة هم على ما روينا من ش اراد به ما ذكر قبل باب القرآن هم والتقليد اولي من التحليل لانه من ش اى
التقليد هم ذكر في القرآن من ش وهو قوله والسدس والقلم وبعين النسب ذكر في الكتاب اى في كتاب الله
هم ولان من ش اى ولان التقليد هم للاعلام من ش اى ان بدى هم والتحليل للنسب من ش ولد من البرد ودفن الذبا
هم من ش اى ثم قيل لانه يصير حرمات في تقليد الهدي والتوبة على ما بينت من ش اى ذكر قبل باب القرآن فقوله من ش اى
مما قبله من ش اى

مما قبله

هم الاولى ان يهتد الاحرام بالتلبية من قال الاية اذ رضى الله له لو اوفى والاولى للمال ثقات في يافيه بل
 المني ان ان تعد البنية وساتما بنية الاحرام يصير محرما سواء لم يبعد ذلك ولم يلب ولكن الاول ان يهتد الاحرام
 بالتلبية ثم تعد البنية وساتما هم ويسوق البدني وهو شئ السوق ول عليه قوله ويسوق هم افضل من ان يقولوا
 لان النبي صلى الله عليه وسلم اكرم من ذى الحكمة وهداياه متساو بين يديش لما روى النجاشي وسلم بن ابراهيم رضي الله عنهما
 تمت رسول الله صلى الله عليه وسلم احديث وقد غنى اللان هم ولادش اى ان السوق هم المني في التشهيرش بان
 بهى هم الا اذا كانت لا تغادش هذا الشئنا من قوله وهو افضل ممن يقولوا وهو يوطأ هم فنعينه يقولوا شئ اى حين
 كونها لا تغادش يقولوا هم واشهر البنية شئ ذى الكثر الشئ قال اى القدورى رم واشهر البنية هم عند ابي يوسف
 ومحمد شئ وبه قال مالك والشافعي واحمد رضى الله عنهم فان الاشعار عندهم متشبه لكن عند الشافعي ريماء واحمد
 مرون قبل الين وغيره يمان قبل اليسار هم ولا يشترع عند ابي حنيفة رضى الله عنه شئ وفي بعض النسخ ولا يشترع
 اى البنية هم ويكره شئ اى الاشعار شئ الاشعار الى التفسير الاشعار بقوله هم والاشعار بها لا بد بالاجماع شئ اى خرم الله
 من البنية يجرى ما وفى المبسوط الاشعار بالاعلام سمي هذا الفعل بذلك لانه اعلام الحرام فنه شئ اى من حيث اللنة
 جنى الاشعار فى اللغة اشعار بالما بالانج ونحوه ومنه حديث كقول لمن اشترع على قومك اى طعنه بالرمح حتى يدخل انسان
 جوفه وانما شاعرنا شاعرنا اشعار باليد بقوله هم صفة شئ اى صفة الاشعار هم ان يشق سنامها شئ اى سنام البنية هم
 بان يطعن شئ اسفل سنام من اجانب اليمين شئ وفى النهاية وصفة الاشعار وهو ان يضرب بالمنجغ فى احدها
 سنام البنية حتى يخرج الدم منها ثم يطعن بذلك الدم سنامها قالوا شئ اى علما واما المثارون شئ فخر الاسلام وغيره
 هم والاشتب شئ اى الصواب فى البنية هم بوجو اليسر شئ اى بوجو الطعن بالرمح فى اسفل سنام من الجانب اليسر
 هو الطعن بالرمح فى اسفل سنام من اجانب اليمين وقد مر بيانها فى ما شئ هم لان النبي صلى الله عليه وسلم طعن جانب
 اليسار ثم ودش اى من حيث الصد الكبر هم وفى جانب اليمين اتفاقا شئ اى وقع من حيث الاتفاق لا من حيث
 المقتصد والمقتصدان ذلك كله روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم رواية الطعن فى اليمين فاخرهما سلم عن
 ابن حسان من ابراهيم بن ابي حنيفة ان النبي صلى الله عليه وسلم فى الكيفية ثم دعى بدينار شئ اى صفة شئ هما
 اليمين وما رواية الطعن فى اليسر فرواها ابو يعلى بن ابي منه فاننا ذير حديثنا بدينار بل روى عننا شئ اى الكجج
 عن قنادة عن ابن حسان عن ابن عباس رضى الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما اتى ذا الكيفية
 اشعر بنية فى شقه اليسر ثم سلت الدم باصبعه فلما علت به راحلة البيلة البلى انتقى وقال ابن عبيد فى كتابه

كتاب الحج

واكلوا ان يعقد
 الاحرام بانها
 يسوق البدني
 اشترى من النجاشي
 كانه عليه السلام
 احرم بذات الحجة
 وهداه لسناب
 بين يديه
 فى استهزاء
 لا شقاق بين
 يقولوا قال
 واشهر البنية
 ابي يوسف ومحمد
 ولا يشترع عند ابي حنيفة
 ويكره ولا شاعر
 هو الا سنام بالرمح
 لغة وصفت
 ان يشق سنامها
 بان يطعن
 فى اسفل السنام
 من الجانب اليمين
 قالوا ولا شئ
 هو لا يسر لان
 النبي عليه السلام
 طعن فى حده
 اليسار مقصودا
 اوفى جانب الكثرة
 اتفق

فقلنا

وشتوبت ب... باب... والمثلية...
 م...
 على...
 بكذا...
 ويمنى...
 لمن...
 في...
 المثلثة...
 عن...
 التمارض...
 احد...
 ان...
 والمحرور...
 في ذلك...
 الاشعار...
 ان...
 في...
 قبل...
 مراد...
 الاشعار...
 رضى...
 ابو...
 ايجاز...

فقلنا
 بحسنه
 ولا يجهل
 انه مثله
 فانه معنى
 ولو قد
 افعال
 خالصة
 للمصنف

بان قطع الكحل فقط دون الوجه فلا بأس بذلك واسما صل ان الذي قاله ابو حنيفة رضي الله عنه لا يدخل في
 باب الشك في حقيقة حتى يروى عليه شيء والذي ذهب اليه كالشك في صحة الحج فعلمنا ان كانا في شوق اذن الحيوان للعدا
 ولا شك ان الحنك انما هو قطع عن موضع ان فرض عند الشافعي رجم واحضروا سنة سوكة عندنا فارتدت بين الاسلام ولم
 تزل تواجب قوم على تركه قولا عليه ولا لكانك الا شمار فان الناس تركوه عن اخرهم ولم يتركوا على ذلك احد وعن
 ابن عباس رضي الله عنهما رضي الله عنهما انهما رخصا في تركه ولا يظن بها الترخص في تركها سنة النبي صلى الله عليه وسلم ان
 عليه الصلوة والسلام فعلم مرة وفي جامع الاستبابة معنى قول الراوي ان النبي صلى الله عليه وسلم شعر بنية طهرا
 بعلامة ويمكن ان يكون ذلك سوى الحج لان الاشعار هو الاعلام كما ذكره الامام المجهولهم واشعار النبي صلى الله عليه وسلم
 صيانة له من الاشعار في وجوبها قال الشافعي رضي الله عنه من روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وقهره بنحو ان يقال سلمنا انه
 عليه الصلوة والسلام شعر ولكن الاحتياجه الى ذلك وهو صيانة الذي اى حفظها هم لان المشركين لا يتقنون عن
 تركه الا برب اى لان المشركين ما كانوا يتقنون عن تركه عن النبي صلى الله عليه وسلم وقيل ان ابا حنيفة رضي الله عنه
 كره شعره ما رآه من انما لمبا لغته في وجه يخاف منه السوء في شى من الاشعار والمراد الى اذن الكحل وقدره في ذلك لان
 هم قتل انما رآه في علي القليل في شى اى اختياره وتخصيصه على التقيد لانه يحصل من التقليد ما يوجب الغرض من الاشعار
 هم قال شى اى القدرى رجمه الدم واذا دخل شى اى المتمتع هم كطاف شى بالبيت سبعة اشواط هم وبنى
 شى بين الصفا والمروة سبعة اشواط هم وذاش اى ذاب الفحل وهو اطواف وسعى هم لمرة شى الحج هم على رابنا
 شى متمتع لا يسوق الكحل شى اراد به ما ذكر في اول الباب عند قوله وصغته اى يبتدى من الميقات فيبتدى بالعمرة
 هم الا بى شى اى غيرهم لا تحلل شى بعد فوزه من العمرة لانه ساق الدمى بين متمتع يسوق الدمى ومتمتع لا يسوق
 لانها ميتا ويا ن في نفس الطواف والسعى ولكن الذي يسوق الدمى لا تحلل بعد فوزه من المتمتع حتى يحرم بالحج
 يحرم من يوم الحج لان حتى هذا ليست للمناية لفساد المعنى لان معناه لا تحلل الا بعد الايام باج وليس كذلك لانه لا
 تحلل الا اذا حلق يوم النحر فيمنه يكون حتى هذا للحال كما في قوله من فرض شى لا يرجو هم يوم التروية شى
 وفي اجابته هذا ليس بلان من حتى لو احرم يوم عرفه وقبل يوم التروية يجوز ولان احرام اهل مكة يوم التروية فلعلم
 حصه بهذا المعنى هم بقوله عليه الصلوة والسلام شى اى يقول النبي صلى الله عليه وسلم لو استقبلت
 من امرى ما استدبرت لما سقت الدمى ولعلها عمرة وتحملت منها شى ذاسمريت اخبر به النجاشي روى وسلم
 من شى رجم قال خرجنا بصريح الحج فلما قد منا كلمة امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نصلح عمرة وقال

واشتهر النبي

عليه السلام

لصيانة الهدى

لان المشركين

لا يمتنعون

عن تركه لانه

وقيل ان يخلص

كره اشعار اهل

زمانه لمبا لغته

على وجه يخاف

منه السوء وقيل

انما كره اشعاره على

التقليد قال

فاذا دخل كحل

وسعى هذه العمرة

على كيناف متمتع

لا يسوق الهدى

الانه لا يحل حتى

يجز بالحج يوم التروية

بقوله عليه السلام

واستقبلت من

امرئنا السيد برئ

ما سقت الهدى

ولم يعلها

عمرة وتحملت

منها

لو استقبلت الحديث ومناه لو علمت اولاً علمت اخرها من ان يسوق الهدى بالغ من التحلل لما سقطت الهدى و
 اجمعه عمرة بان اكتسبت بالعمرة فنيح اجمعه بها ولكن سقطت الهدى فلا جعل فيها تقدير اجملها عمرة فعمل هذا من في الكسبة
 بالغ من التحلل وقال الكاكي قوله من امرى شي على ان الجوارح وسوق الهدى التحلل شي آخر وكذا في ان استبرت بمعنى
 الذي قوله بجملتها هي الفقرة او اجمعه او الحج باعتبار الخبر قوله وتحملت منها ما من العمرة وانما امر النبي صلى الله عليه
 وسلم اصحابه ان يضيخوا احرام الحج ويجعلوه عمرة لما بلغوا مكة لتحقيق الحائفة المشركين وكانوا لا يضيخون ولا يحلقون
 وفيه نظر وان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحلق الا فاخذوا النبي صلى الله عليه وسلم وقال لو استقبلت في آخر
 وقبولنا قال احمد وقال فانك الشافعي رحمه الله المتبع الذي ساق الهدى اذا فرغ من افعال العمرة فيجعل كمن
 لم يسبق الهدى الا ان عند ذلك رحمه الله لا يفيح رويته الا يوم النحر وعند الشافعي رحمه الله غير عند المردوم وهذا
 شى اى قول النبي صلى الله عليه وسلم يفيح التحلل عند سوق الهدى شى اى عند سوق المتبع الهدى هم
 ويحرم بالحج يوم التروية كما يحرم اهل مكة شى لان احرامه كى هم على ما بيناه شى اشارة الى ما قال وعليه يوم المتبع
 للنفس الذي تلوها معنى قوله تعالى فمن تمتع بالعمرة الى الحج هم وان قدم الاحرام قبل شى اى قبل يوم التروية
 هم جاز شى بل هو افضل ربه قال الشافعي يضيح الله عنه الافضل للمتبع الذي ساق الهدى ان يحرم بالحج
 يوم التروية قبل الزوال متوجها الى منى وعن مالك رحمه الله يستحب ان يحرم بين اهل ذى الحجة عند رويته
 العملاء هم وما عجل التمتع من الاحرام لم بالحج فوفا افضل لما فيه شى اى في التقديم اذنى التعجيل هم
 من السارقة شى الى اخرهم فزيادة الشقة شى فزيادة عمرة احرامه وما كان اشق على البدن كان افضل
 هم وهذه الافضلية في حق من ساق الهدى في حق من لم يسبق شى اى كذا جاسوا في هذه الافضلية هم وعليه يوم
 وهو يوم التمتع على ما بيناه شى الارادة بذكره في اول هذا الباب بقوله زيادة فلك هو اراقه الدم فان قلت معنى قوله
 وهو يوم التمتع بعد قوله وعليه يوم قلت قوله وعليه يوم قول القدوري رحمه الله وفسره بقوله وهو يوم التمتع لانه في
 صدر شرحه وقال الاترازي انما فسر فاعيا يوم بعض الفقهاء الاترازي ان صاحبنا والفقهاء هم فقال عليه يوم لا تركا
 ما هو مخطو احرامه فظن ان تقديم الاحرام من التمتع على يوم التروية مخطو وهو سهو منه واذنا خلق يوم النحر ففصل
 من الاحرامين شى اى من احرام الحج والعمرة جميعا هم فان خلق محقق للحج كالحرام في الصلوة فمقتحل شى
 اى بالخلق هم مناشى اى على الدارين يخرج عنك ان الصلوة يخرج الصلوة لاسلام كان المانع من تحلل احرام العمرة وسوق الهدى لما وجه
 نزل الى من ففصل الاحرامين جميعا الى الناس الى الطوائف الزيادة وهذا لا جاز لم يعرف في الناس احرام الحج وهذا لو جامع الناس

وهذا في التحلل عند
 سوق الهدى يحرم
 بالحج يوم التروية
 كما يحرم اهل مكة على
 ما بينا لان قدم الاحرام
 في الجواز لم يحل التمتع
 من الاحرام بالحج فهو
 افضل لما فيه من
 وزيادة المشقة
 وهذا الافضلية
 في حق من ساق
 الهدى وفي حق
 من لم يسبق عليه
 دم وهو يوم التمتع
 على ما بينا واذ خلق
 يوم النحر ففصل
 حل من الاحرام
 لان الحلق
 محقق في الحج كالحرام
 في الصلوة فيفصل
 به عنهما

وإنما خص القرآن حيث قال وترن لانه اذا خرج المكي الى الكوفة وقرن لا يكون متحما واذ عاد واجتمع الى بلده فبعضه
 من العمرة ولم يكن ساقى الهدى بطل تمتعه لانه لم يلبس فيه ما يبين النسكين لما صحى وذاك يطل التمتع شى
 بالامام الصحيح يطل التمتع بانفاق اصحابنا قاله الكل وقال الامامى خلافا للشافعى رضى الله عنه وقال الكاظمي يطل
 تمتعه بالاجماع اعند الشافعى وذاك جهما الله بحج العود الى الديقات لاحرام الحج ساقى الهدى او لا يطل تمتعه لا اقام
 وقيل ان فى احد قولى الشافعى رضى الله عنه يكون تمتعا وقيل لا اعرف الامام هم كذا روى عن عدة من التابعين
 شى وكذا روى الطحاوى فى كتاب احكام القرآن عن سعيد بن المسيب وعطاء بن ابي سراح ومجاهد بن اسلم الغنى عن
 التمتع اذا جاع الى الجدة فوافى من العمرة بطل تمتعه انتهى وقال الحسن بن محبوب وان رجع الى بلده واختار ابن المنذر
 هم واذ ساقى الهدى فالامام لا يكون صحيحا يطل تمتعه عند ابى حنيفة والى يوسف رحمهما الله وقال محمد بن جهم الله
 يطل تمتعه عليه لانه اذا جازع من شى فانما يولد له ان لا يمتنع كان له ان يكتمهم ولما شى لابي حنيفة ان يوجب
 رجها الله هم ان المودى يمتنع عليه شى اى واجبهم ادام على نية التمتع لان سوق الهدى شى اى سوق الهدى
 هم يمتنع عن التحلل فليصحب المام شى ولا يطل تمتعه من خلاف المكي اذا خرج الى الكوفة وانه من العمرة وذا ساقى الهدى
 حيث لم يكن تمتعا لان العود بها لم يمتنع عليه شى اى ان يعود المكي من بلد الى مكة فيخرج حتى عليه لانه في مكة فيحصل
 الحاصل محال هم فصحب المام بلبش فلا يصح تمتعه ومن ازم لم يمتنع قبل شهر الحج وطاف لما اقل من اربعة اشواط
 ثم دخلت شهر الحج فتمتها وادرج كان تمتعا شى وبقال الشافعى رحمه الله فى القديم وقال فى الجديد فى الام
 لادم عليه وبقال احمد بن حنبل فى ظاهر المذهب لا فرق بين ان يكون عبوره على ميقات قبل شهر الحج او بعد فلو
 قال ابراهيم بن محمد بن ابي يعقوب قبها لا يكون تمتعا ولو جازع في شهر الحج يكون تمتعا وقال مالك رحمه الله اذا دخل الى العمرة
 حتى دخلت شهر الحج صارت تمتعا اى تيمم العمرة بان ياتي سائر الاشواط وقال الشافعى رحمه الله لا يكون تمتعا كذا فى شرح القل
 سوارط الاقل او اكثر هم لان الاحرام عندنا شرط فصيح تقديري على شهر الحج شى وبقال مالك رحمه الله فلو كان المكي
 لما كانت شرط الصلوة جاز تقديري على وقت الصلوة واما اعتبار اداء الاعمال فبإش اى فى شهر الحج هم وقد وجد
 الاكثر ولا شك حكم الكل شى اذا لم يعارضه نص لهذا لا يقام ثلاث ركعات من الظهر مقام اربع ركعات اقامة الاكثر تمام الكل
 لان النص لائق بان فرض المقيم اربع ركعات هم وان طاف لم يمتنع قبل شهر الحج اربعة اشواط فاما عدا شى اى كثر من اربعة
 اشواط وان تصاب على حال هم جميعا على ذلك لم يكن شى متبع لانه اذى الاكثر قبل شهر الحج واما من اى كثر من الاكثر
 فى حكم الكل هم لانه صار جازا لا يفيد نسكه شى اى عمرته هم بالجمع شى لان كثر العمرة هو الطواف فغنيا كذا حرام لانه اذا اكثر

واذا عاد والمتحما الى بلده بعد
 فاعده من العمرة ولم يكن ساقى
 الهدى بطل تمتعه لا اقام
 فمابين النسكين المام صحى
 وبن لك يطل التمتع كذا روى
 عن عدة من التابعين واذ ساقى
 الهدى فالامام لا يكون صحيحا
 ولا يطل تمتعه عند ابى حنيفة
 والى يوسف رحمهما الله
 اذ اكل بسفر تبين وانها كان العود
 مستحق عليه مادام على نية
 التمتع لان سوق جهم من الفضل
 فلا يصح المام بخلاف المكي اذا خرج
 الى الكوفة وحرم العمرة وساقى الهدى
 حيث لم يكن تمتعا لان العود بها
 غير مستحق عليه لانه اذا جازع
 بقدر قبل شهر الحج فصارها اقل من اربعة
 اشواط فغنيا شى فغنيا هم
 كان متعلا عن الاحرام عندنا شرط فصيح
 تقديري على شهر الحج اربعة اشواط فاما عدا شى اى كثر من اربعة
 اشواط وان تصاب على حال هم جميعا على ذلك لم يكن شى متبع
 لانه اذى الاكثر قبل شهر الحج واما من اى كثر من الاكثر
 فى حكم الكل هم لانه صار جازا لا يفيد نسكه شى اى عمرته هم بالجمع شى لان كثر العمرة هو الطواف فغنيا كذا حرام لانه اذا اكثر

حضر اذا احتل
منها قبل اشهر الحج
ومالك في جبر الاقام
في اشهر الحج والحج
عليه ما ذكره في
الترغيب باذلال
والمقتم المترق
باداء النسكين في
سفرة واحدة في
قال واشهر الحج
شوال وذو القعدة
وعشر من المحجة
كذا روى عن
العبادة الثلاثة
وعبد الله بن
الزبير رضي الله عنهما
عليهما السلام

لما تيسر له احرام الحج بالوقوف ولكن عليه دم عندنا كما في المبسوط ولكن هذا روي عن مالك على اختلاف لان عدم الفداء بالجماع
بعد طواف الاكثر عند الشافعي ومالك جميعا المندفيع بالجماع قبل التعميل فصار كما اذا احتل منها شي من العمرة ثم قبل
الحج شي يعني لا يكون متمتعاً ومالك حرم التمتع بالاتمام شي اي اتمام العمرة في اشهر الحج شي يعني لو طاف سنة
اشواط قبل اشهر الحج وطاف شوطاً واحداً في الاشهر يكون متمتعا حج من عامه ذلك وقال في شرح مختصر الكوفي قال
مالك رحمه الله اذا اتى بالافعال قبل الاشهر ففي احرام العمرة حتى دخلت الاشهر حرم الحج فهو متمتع وماله عتبة
اي على مالك حرم التمتع ما ذكرناه في مش وموانع الاكثر حكم الكل وموانع التمتع باذلال النسكين في معنى ان التمتع
بالنسكين يكون باذلال الافعال العمرة والحج والمتمتع المترق باذلال النسكين في سفرة واحدة في اشهر الحج شي
من امه ان توجب الافعال كلها او اكثر بان في اشهر الحج حتى يكون متمتعاً قال اشهر الحج شوال وذو القعدة
وعشر من ذي الحجة شي وفي اكثر النسخ قال اشهر الحج آه اي قال القدوري رحمه الله ولما ذكر قبله اشهر الحج احتاج
الى بيانها فقال قال اشهر الحج وكذا ذكره الطحاوي رحمه الله في مختصره الا انه قال والاشهر الاولي من ذي الحجة وهذا
هو الميعات الزمانى والتفق اهل العلم على ان اوله سهل شوال واختلفوا في آخره المذهب ان آخره غروب الشمس من يوم
العاشر من ذي الحجة وقال احمد رحمه الله لم يروى عن العباد والاشهر من يوم عيد النذير يعني التمتع من العباد والاشهر
الافعال فلكونه عيد النذير بن مسعود وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس رحمه الله وفي اصطلاح الحديث اربعة فاجزا
عيد النذير بن مسعود واذخلوا عيد النذير بن عمر وابن العاص وذاو وعبد الله بن الزبير قال احمد وغيره وعطاه الجوهري
اذا دخل ابن مسعود واخرج ابن العاص وقال البيهقي لان ابن مسعود تقدمت وفاته وهو لا رعا شوا حتى احتج
الى علمه باليقين ابن مسعود كل من سمي بعبد الله بن الصعبة يعني من اثنين وعشرين رجلا قاله النووي رحمه الله اما
حديث ابن مسعود وفرواه الدارقطني عن شريك عن ابى اسحاق عن ابى الاحوص عن عبد الله بن مسعود قال اشهر الحج
شوال وذو القعدة والعشر من ذي الحجة واما حديث عبد الله بن عمر وفرواه الحاكم في مستدركه في تفسير سورة البقرة
عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر في قوله عز وجل الحج اشهر معلومات قال شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة
وقال حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه واما حديث عبد الله بن عباس وفرواه الدارقطني عن شريك عن ابى اسحاق
عن الضحاك عن ابن عباس قال اشهر الحج شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة واما حديث عبد الله بن الزبير وفرواه
الدارقطني عن محمد بن عبيد الله النخعي عن عبد الله بن الزبير نحوه وكذا روى عن عطاء بن رباح عن الشعبي عن الثوري فتاوة
وسعيد بن ابي عزة وابو جيب الدائلي عن مالك قال مالك في المشورة عنه ذواته بما روى ذلك ابن عمر رضي الله

عن الافعال المعلومه من الوقوف والطواف وحج ذلك والاشهر زمان فلما تجزى الوقوف والطواف اسمي حجة
 اشهر قلت قال الفراء معناه الحج في اشهر معلومات يعني ان احرام الحج فيها وقال ابو علي الفارسي معناه الحج
 حج اشهر معلومات يعني ان افعال الحج ما وقع في اشهر الحج وقال الرخشي اى وقت الحج اشهر كقولك البرد
 شهران هم ونداش اى يخلو من قلنا من فوات الحج بعض عشر ذى الحجة مبدل على ان الاربعة من ايام الحج شهر
 معلومات شهران وبعض الثالث لانه لا كان وقت الحج باقيا بعد فاضى العشر لم يثبت الحج لان العباد
 لا تقوت مع قضاء وقته فان قدم الاحرام بالحج عليها شى اى على اشهر الحج هم جاز احرامه وانعقد بخلافه
 للشافعي رحمه الله فان عنده يصير محرم بالعمرة شى هذا قوله الجبدي وهو قول عطاء وطاوس ومجاهد بقولنا
 قال فى القديم وهو قول ابراهيم النخعي والحسن البصري وابن شبرته والحكم ديه قال مالك واحمد رحمهما الله
 وقال داود الظاهري لا ينعقد وهو قول جابر وعكرمة هم لان الاحرام يكن عنده شى فلما تجزى تقديمه على الاشهر
 كسائر الاركان هم وهو شرط عند شى فخير تقديمه على الوقت هم فاشبه الطهارة في جواز التقديم على الوقت
 شى فان الوضوء للصلاة يجزى تقديمه عليها هم ولان الاحرام تحريم اشيا شى اى يتلذذ تحريم اشيا وقتل الصيد
 ولبس المخيط وحلق الراس ونحو ذلك هم واجبا باشيا شى كالحرمى والسعى ونحوها هم وذلك يصح في كل زمان
 شى ذلك اشارة الى المذكورين تحريم اشيا واجبا باشيا هم وصار كما التقديم على المكان شى اى الميقات قلنت
 هذا التعليل فى مقابلة النفس وهو ادى انه عليه الصلاة والسلام قال المثل بالحج في غير اشهر الحج محل العمرة وفى ذلك
 دلالة على انه ليس بشرط بحيث لم يصح تقديمه قلنت هذا الحديث شاذ جدا فلا يعتمد عليه هم قال اذا قدم لكوفى بعمره فى اشهر
 الحج شى وفى اكثر النسخ قال واذا قدم اى قال محمد رحمه الله فى الجامع الصغير واذا قدم لاجل عمرة فى اشهر الحج هم
 وخرج منها شى اى من العمرة او قصر وحلق شى وكلما واحد لكن انصرف التفسير لانه يعلم منه حكم المعلق بالطريق الاول
 ودون العكس هم ثم اتخذ كلمة او البقرة من اى اذا اتخذ البقرة هم واما شى فبمعنى اقام بها بعد افرغ من العمرة وحلق
 فأتخذا والدارين خواص الجامع الصغير لهذا سوى من اتخذا والدار وعمدنى شرح الطحاوى هم وقد مر من عامه ذلك نحو متبع
 شى فى الوجعين المذكورين لم يذكر فى الجامع الصغير فيها خلافا لما فى الوجه الاول بقوله هم والاول شى اى الوجه الاول
 ونحوها فاجب بعد اتخذ كلمة داراهم فلانة تفرق بنكيس شى اى بالعمرة والحج هم فى سفرة واحدة فى اشهر الحج من
 غير المام شى بالدار الما جميعا هم واما الثانى شى اى الوجه الثانى وهو ما اذا جازعها اتخذ البقرة داراهم فقبيل
 هو بالاتفاق شى لم يعلم منه انه بالاتفاق فى كونه متمعا وفى كونه غير متمتع وذكره لمصاص انه لا يكون

وهذا يدل على ان المراد
 من قوله تعالى الحج اشهر
 معلومات شهران وبعض
 الثالث او كلمة فان قدم
 بالحج عليها جازا لم ينعقد
 بخلافه فالتاثير فى فان عنده
 يصير محرم بالعمرة لا يثبت
 عنده وهو شرط عند فاشبه
 الطهارة فى جواز التقديم على الو
 قت
 ولان الاحرام تحريم اشيا واجبا
 اشيا وذلك يصح فى كل زمان
 وصار كالقديم على المكان
قال واذا قدم لكوفى بعمره
 فى اشهر الحج وخرج منها وحلق
 او قصر او حلق فأتخذا البقرة
 داراهم فاجب من علم ذلك
 فهو متمتع اما الاول فلهذا
 تفرق بنكيس فى سفر
 واخذ فى اشهر الحج
 واما الثانى فقبيل هو بالاتفاق

تمتعنا على قول الكل ذكره في الميعة وقيل هو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ذكره الحكم الشهيد من أبي حنيفة رحمه الله
 بن معاذ ومعهذا لا يكون تمتعاً شياً بهذا ذكره الطحاوي م لان المتع من يكون عمره ميقانية شى يعني يكون
 من الميقات م وحجته كية شى وهذا ليس كذلك شارة اليه بقوله وفكاه هذا ميقانيتين لان الميقاتين
 الميقات حلالا واما غيرهما الاحرام من الميقات فكان الملم بالهم وله س اى والابى حنيفة رحمه الله ان السفر
 الاولى فأكنته بالمعنى الى وطنه شى ويرى الى ابيه الذى ابتداء السفر منه الا ترى ان الرجل يتقبل من بلد الى بلد
 فحجبه ذلك سفر واحد م وقد اجتمع السكان فيه شى اى في هذا السفر فوجب دم المتع شى احتياطاً لامر
 العبادة واما قال فوجب دم المتع ولم يقل فتمتع لان فائدة الحملان تظهر في حق وجود الدم فقال وجب التمتع
 وهو دم قريبه لكونه دم شكر ولهذا حل القتل م فيه فصار الى ايجابة باعتبار هذه الشبهة احتياطاً وبقى منها وجهان
 احدهما هو ان يخرج من مكة ولا يجاوز الميقات حتى يخرج من عامه ذلك فهو تمتع بلا خلاف ولم يذكره المصنف لان حكمه
 يعلم من الوجه الاول والاخر وهو ان يجاوز الميقات راعياً الى ابيه ثم حج من عامه ذلك فهو
 غير متمتع لانه الملم بالما صحيحاً وشك لا يكون متمتعاً ولم يذكر المصنف ايضا لكونه معلوماً فاقدمهم فان لم يعمرو
 شى اى فان قدم الكوفة م فافد ماش اى فافد البصرة فبعضى بالجماع م فخرج منها شى يعني
 اتها على فسادهم وقصر وعلق شى فحل ثم ثم اتوا البصرة وانشأوا شى فخرج اليها وحملوا دارهم ثم اتوا الحج
 وج من عامه ذلك لم يكن متمتعاً عند أبي حنيفة رحمه الله وقالوا تمتع لانه شى اى لان خروجهم من البصرة
 م انشاء سفر وقد ترفق فيه فليسكن شى فصار كما لو حج الى ابيه راعياً فقصا ما خرج فانه يكون متمتعاً بالاتفاق
 فلذا هذا الاصل ان خروجهم الى البصرة كخروجهم الى ابيه عند ما وعند خروجهم الى البصرة بمنزلة المقام بمكة ولو كان
 بمكة لا يكون متمتعاً وليس للمكي تمتع ولا قران لان التمتع من يكون عمره ميقانية م ومكة كذلك في المتوسط م
 وله شى اى والابى حنيفة رحمه الله انه باق على سفره شى اى على سفره الاول م الم مرجع الى وطنه شى
 ولم يحصل له سكان صحبان في سفره واحدة لفساد العمرة فلم يكن متمتعاً ولهذا لو لم يخرج من مكة اوفى الميقات
 حتى قضا ما اوج من عامه لا يكون متمتعاً بالاجماع فان كان مرجع الى ابيه ثم اعتمر في الشهر الحج وج من عامه ذلك
 يكون متمتعاً في قولهم جميعاً شى اى في قول ابى يوسف وابى حنيفة ومحمد رحمهم الله لان هذا انشاء سفر انشاء
 سفر الاول شى اى يرجع الى ابيه وقد اجتمع السكان فيه شى اى في هذا السفر الذى انشاء بعد رجوع الى ابيه
 م ولو بقى بمكة ولم يخرج الى البصرة حتى اعتمر في الشهر الحج وج من عامه ذلك لا يكون متمتعاً بالاتفاق لان عمرته كية

وقيل هو قول أبي حنيفة رحمه الله
 لا يكون متمتعاً لان المتمتع
 من تكون عمره ميقانية م
 مكية وفكاه هذا ان سيقان
 وله ان السفر الاول فاقية
 مالم يعد الى وطنه وفند
 احبهم له سكان فيه فوجب
 دم المتمتع فان قدم بوجه فاقية
 وخرج منها فوجب دم المتمتع
 دارهم اعتمر في الشهر الحج وج من
 عامه لا يكون متمتعاً عند أبي
 وقالوا هو متمتعاً بهذا انشاء
 سفر وقد ترفق بخسركى له
 انه باق على سفره مارجع الى
 وطنه فان كان مرجع الى ابيه
 ثم اعتمر في الشهر الحج وج من
 عامه لا يكون متمتعاً في قولهم
 جميعاً لان هذا انشاء
 سفره انشاء اوله قد
 احبهم له سكان صحبان
 ولو بقى بمكة ولم يخرج الى البصرة
 حتى اعتمر في الشهر الحج وج من
 لا يكون متمتعاً بالاتفاق لان عمرته كية

والسفر الاول انتهى بالجملة الفلسفة
ولا ينضم له هل ملكة ومن انظر
في اشهر الحج من عامه فانهما
انسد مضي فيه لانه لا يمكنه
الخروج عن عهد الاحرام الا بالاداء
وسقط دم المتعة لانه لا ينفق
بادر نسكين صحيحين في سفر واحد
واذا تمتعت المرأة ففقط
بشاة لم يخرجها من دم المتعة لانهما
انت ذنبي الواجب وكذا الجوار
في الرجل واذا احاضت المرأة
عند الحيض اغتسلت وحرمت
وضمت كالحيض من الحيض
لا تظن بالبيت حتى تظن بحد
عائشة راجع من حاضته
ولان الطواف في الحيض والنفق
في مفارقة محل الاغتسال لا يجوز
لانهما لا يكونان
حاضن بعد الوقوف طواف
الزيادة الضرورة من ملكة
ولا تنقض عليه لظن ان هذا
لانه عليه السلام

تش لقوله تعالى ذلك لمن لم يكن اياه حاضري السجدة لحرمانه فكذا هذا السجدة والسفر الاول انتهى بالجملة الفلسفة
ولا ينضم له هل ملكة ومن انظر
في اشهر الحج من عامه فانهما
انسد مضي فيه لانه لا يمكنه
الخروج عن عهد الاحرام الا بالاداء
وسقط دم المتعة لانه لا ينفق
بادر نسكين صحيحين في سفر واحد
واذا تمتعت المرأة ففقط
بشاة لم يخرجها من دم المتعة لانهما
انت ذنبي الواجب وكذا الجوار
في الرجل واذا احاضت المرأة
عند الحيض اغتسلت وحرمت
وضمت كالحيض من الحيض
لا تظن بالبيت حتى تظن بحد
عائشة راجع من حاضته
ولان الطواف في الحيض والنفق
في مفارقة محل الاغتسال لا يجوز
لانهما لا يكونان
حاضن بعد الوقوف طواف
الزيادة الضرورة من ملكة
ولا تنقض عليه لظن ان هذا
لانه عليه السلام

سئل ابي لان التبي صلى الله عليه وسلم رخص النفس ايضاً في ترك طواف الصدر من هارواه البخاري وسئل عن طائوس عن ابن عباس رهما الله قال امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يكون آخر عهدنا بالبيت الا انه خفف عن المرأة اخف بعض وروي الترمذي والنسائي عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن الله غنم حج البيت فليكن آخر عهده الا يحض فخص لمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال الترمذي حديث حسن صحيح وهذا اجماع والنفس كما لم يفسح ومن اتخذ مكة داراً فليس عليه طواف الصدر لانه شئ ابي لان طواف الصدر على من يصير ريش ابي على من يرجع الى طه من الاما اذا اتخذ داراً بعد ما حل المنقر الاول شئ يعني اليوم الثالث من ايام النحر لانه وجب بدخول وقته فلا يسقط عنه من بيت الاقامة بعده ذلك كمن اصبح وهو قديم في رمضان ثم سافر لاجل الفطر وما اذا اتخذ داراً قبل ان يحل المنقر الاول فلا يجب عليه طواف الصدر لانه كقيم سافر قبل ان يصبح فانه يباح له الا يطأرم فيمري عن ابي خنيفة رضي الله عنه ويروي بعض عن محمد بن حماد الله لانه وجب عليه بدخول وقته فلا يسقط عنه من بيت الاقامة بعد ذلك شئ ابي بعد دخول الوقت وانما قال فيما روي عن ابي خنيفة رضي الله عنه ويروي البعض عن محمد بن حماد الله لانه هذه العبارة لا قبل الاشتباه الاختلاف في الرواية فان الكوفي والقعدي وصاحب الايضاح قالوا لا يسقط عنه طواف الصدر في قول ابي خنيفة وقال ابو يوسف رهما الله لا يسقط الا اذا شرع في الطواف ولم يذكر والمجيز قولنا وقال الامام الاجمعي في صاحب المنطوية وصاحب المنجمل اختلاف بين ابي يوسف ومحمد رهما الله فقالوا لا يسقط عنه طواف الصدر عند ابي يوسف وعن محمد بن حماد الله لانه لا يسقط ولم يذكر ابي خنيفة قولنا وقال في شرح الجامع الصغير عنه اذا اتخذ داراً قبل المنقر الاول ما اذا وجد المنقر فقد لزمه الطواف فلا يبطل باختياره السكنى ولم يذكر لفلان واحد من اصحابنا بل ذكر المسئلة على الاتفاق وذكر الصدر الشبيهة في شرح الجامع الصغير لما اذا دخل المنقر الاول فقد لزمه طواف الصدر فلا يبطل باختياره السكنى وهذا قول ابي خنيفة ومحمد وقال ابو يوسف رهما الله يبطل عنه وذكر الخلاف بين ابي يوسف صاحبيه كما ترى وذكر الامام العباسي المسئلة وقال لا يسقط باختياره هذا قول ابي خنيفة رحمه الله وعندنا لا يسقط ولا لزمه في شرحه

باب الجنائيات شئ ابي بن ابي في الحكم الجنائيات التي تعترى المحرمين هي جميع جنائيات الجنائيات التي لم يفسح محمد ثم عاينوا حل بها ونفس ولكن انقضا بخصوفاً بالفعل في النفس الاطراف اما الفعل في المال فهو خصواً والمزاها فعل ليس للمحرم ان يفعل وانما جمع لبيان انها منها النوع وفي المنع الجنائيات ما يحجب من شئ ابي تحت التسمية بالمصدر من جنبي عليه شئ وهو عام لا ينقص ما يحرم من الفعل واصلة من جنبي الثمر وهو اخذه من الشجره وما اذا تطيب المحرم فعليه الكفارة شئ اجل ذكر الطبيب وذكر الكفارة ثم شرع في تفصيل ذلك بقوله ثم فان طيب عضواً كان ما اذا شئ ابي على العضو فمفسد

رخص للنساء المحرمين

في ترك طواف الصدر

من اتخذ مكة داراً

عليه طواف الصدر

على من يصير ريشاً

اتخذ هادراً بعد ما

حل المنقر الاول فيها

يروي عن ابي خنيفة

ويرويه البعض عن

محمد بن حماد الله

عليه بدخول وقته

فلا يسقط عنه الجنائيات

الا قاما بجثثك والله

بالصواب الجنائيات

واذا تطيب المحرم فعليه

الكفارة فان طيب

عضواً كان ما

زاد فعليه

نفس اما نفس الطيب فانه ممنوع منه باجماع اهل العلم والعقود عليه الصلوة والسلام في الحرم الذي هو حصة راحلة لا يحلوه
 متفق عليه داما مقداره فهو ما ذكره من انه اذا طيب عضو او اكثر منه فانه يجب عليه دم وبوشاة ودعوى الشاة في
 جميع الوقوف على ما ياتي فينا الله تعالى هم وذلك شئ اى العضو الكامل هم مثل المراس والساق والفخذ وما شابه ذلك
 شئ مثل الوجه والعضد في المحيط يحتاج الى مغفرة الطيب والى مغفرة ما يلزمه بالطيب بها نكل ما لا تحت طيبه مستلذة
 كالفرع والفرع والبنفج والياسمين وكبير السمين في اليد والرجل كالبنفج والورد والزعتر واللبان والخيري وسائر الابدان في
 المخرجين في كالمسك والعاوية والعنبر والبرود والورين والصدن والكاوي واما مغفرة ما يلزمه بالطيب فالطيب على عضو
 كامل وذكر الفقيه ابو جعفر ان الكثرة تعتبر في نفس الطيب لاني اخبر فان كان كثيرا فذكر كقيل في بار الورد وكفتم
 الفالية والمسك بقدر ما يشكره الناس ان كان في نفسه كثيرا وكفتم من بار الورد ويكون قليلا فالعبرة بالعضو لا بالطيب
 حتى لو طيب بالقليل عضو كاملا يجب بدم وفيه دونه صدقة وان كان الطيب كثيرا فالعبرة بالطيب للعضو حتى لو طيب
 بربع عضو يلزمه الدم في الذخيرة ان كان الطيب كثيرا وقال الامام غفر له ان كان الطيب في نفسه قليلا الا ان طيب
 عضوا كاملا فهو كغيره وان كان كثيرا لا يعتبر فيه العضو فاخذ بالاحتياط وان سمع ولم يفرق بدمه شئ فلا شئ عليه ان التفرق
 ففي الكثير دم وفي القليل صدقة وفي مناسك الكرماني رحمه الله لو طيب جميع اعضاءه فعليه دم واحدا لاحتاجا وكبره وكان
 الطيب في اعضاءه المتفرقة جميع ذلك كانه ان بلغ عضوا كاملا فعليه دم والا صدقة وفي النوادر ان من صبها به
 فاصابها كلها فعليه دم ولا يعتبر قصده ذكره في الذخيرة فجعل الاصبع الواحدة عضو الكبري بخلاف ما ذكره في بعض النسخ
 وفي النوادر عن ابي يوسف رحمه الله طيب شارب كمل او بقدره من لحيته او راسه فعليه دم فجعل الشارب عضوا وان
 طيب بعض الشارب او بقدره من اللحية قصده ذكره في المحيط وان دخل بيتا في حجر فعلق ثوبه راحته فلا شئ عليه
 لعدم عيانه بخلاف الواجب ثوبه فانه يجب في الكثير دم وفي القليل صدقة هم لان اجنابة متكامل بكمال الارفاق شئ
 اى الانقطاع هم وذلك شئ اى تكامل الارفاق كائين من في العضو الكامل فية ترب عليه كمال الموجب شئ
 بفتح الجيم وهو الدم هم وان طيب اقل من عضو فعليه الصدقة لقصور اجنابة وقال محمد رحمه الله يجب بقدره
 من الدم شئ يعني ينظر كم قدره من قدر ما يجب الدم فيكون عليه بجانك وان كان نصف العضو يجب عليه
 نصف الدم وان كان ربع العضو يجب عليه ربع الدم هم اعتبارا للجزء بالكل شئ كفا في الحساب اذا اشترى
 شيئا بدينار يجب ان يكون نصفه نصف دينار لغيره دم وفي المتن اذ طيب ربع عضو فعليه دم اعتبارا بالعلق شئ
 اى قياسا على حلق ربع المراس فان فيه ما هكذا في طيب ربع العضو لان ربع يحكي كانه الكل وعند الشافعي رحمه الله

وذلك مثل الداء
 والساق والفخذ
 وما اشبه ذلك لان
 يتكامل بتكامل الارفاق
 وذلك في العضو كاملا
 فيترتب عليه كمال
 المنزلة في طيب قلبي
 عضو فعليه الصدقة
 لقصور اجنابة وقال
 محمد لا يجب بدمه
 من الدم اعتبارا للجزء
 بالكل وفي المتن اذ
 اذا طيب ربع العضو
 فعليه دم اعتبارا بالعلق

يجب الدم في قليل وكثير وممن ذكر الفرق فيها شئ اى بين طيب ربح الصلوة حيث يجب الدم ومن حلق
 ربح الرأس والليته حيث يجب الدم ومن لم يلبس اشارة الله تعالى شئ اى من بعد ذلك واثار ربالي قوله لنا ان
 حلق بعض الرأس اتفاق كامل الى آخره ثم وجب الدم شئ اى ثم وجب الدم تادى بالاشارة في جميع الموضع شئ اى في كل
 موضع فقال يجب الدم ثم تادى بالاشارة في جميع الموضع اوجب بحدثة الذى يختص شئ اى حد اذ اطاق طواف الزيادة جنباً اذا
 اذا جاع ليل لوتو بحدثة لا بحدثة الا البذمة ثم تذكر ما شئ اى تذكر الموضعين ثم في باب الهدي اشارة الله تعالى شئ
 وهو اذ ابواب الغنيمات ثم وكل صدقة في الاحرام شئ اى كل لفظ صدقة يذكر في باب الاحرام مثل قوله فليقتلوا
 قتله بغيره ثم غير مقدرة شئ يجوز ان يكون مجرداً على انما صدقة ويجوز ان يكون منصوباً على احوال اى كل صدقة
 تذكر حال كونه غير مقدرة شئ في النصف او الثلث او الربع وغير مقدرة احترازاً عن المقدرة وهي في حلق الرأس
 الهوام فان الصدقة مقدرة بثلاثة اصبع من طعام فمنى نصف صاع من برش اى الواجب فيها نصف صاع وبه
 جملة وقعت خبر المبتدأ اعني وكل صدقة م الا يجب بقتل القملة او بجرادة شئ فان في قبلها يتصدق بها قال
 في التفتة فتوكلت من طعام وذكر ما كان في الكافي له قتل القملة وما تصدق به فوجزيت ما روى عن عمر بن الخطاب
 ان قال تمره خير من جرادة وسياق الكلام عليه اشارة الله تعالى م كذا روى عن ابى يوسف رحمه الله شئ اى يعني يتصدق
 بها شئ في قتل القملة او بجرادة كذا روى عن ابى حنيفة جرداً ثم قال فان خضب رأسه بجماع فليعلمه ثم شئ وفي اكثر نسخ
 قال فان خضب قال محمد رحمه الله فان خضب رأسه وبهية بالجماع فليعلمه ثم شئ اى لان الجماع لم يلق
 ما كان والاشافى رضى الله عنه واحمد رحمه الله ليس طيب ولا يذم شئ وقعا هو ما روى ان زواج النبي صلى الله عليه
 كن تخضب من بالجماع ومن محرمات قال النووي وهو غريب رواه ابن المنذر بخبرنا وقال يكون حجة وذلك على انه كان قبل
 احرام من اوضح قلنا ثم قال عليه الصلوة والسلام انما طيب شئ هذا حديث روى البهيقي في كتابه المغيرة في الحج
 ابن الهيثم عن كبر بن عبد الله بن الاشج عن حمزة بن ثابت حكيم عن ابي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا طيب من
 محرمه ولا نسى الجماع طيب ثم قال البهيقي انا وضعت فان ابن الهيثم لا يثبت بقلت قال ابو داود وصحت احمد قيل
 ما كان بخير من بصره لا ابن الهيثم وقال احمد بن صالح كان ابن الهيثم صحيح الكتاب بل بالاعلم من بغيره كان عند عبد الله بن
 لهيعة الاصل وعندهما اخرج وقال مخرج الاحاديث وغرارة السروجي في الفاية الى النساى لم يصرح في قوله عليه الصلوة والسلام
 الى النساى وروى احمد في مسنده من حديث انس بن مالك كان رسول الله صلى الله عليه وسلم تعبد الفارعة قال الاصمعي
 نور الله عن ابى حنيفة الذي روى في البهتان انما من انواع طيب م وارجح ما رواه شئ اى فانما من انواع طيب م

ومن ذكر الفرق
 الله
 بينهم من بعد ان شئ
 ثم وجب الدم بيل
 صاع
 بالاشافى في جميع الموا
 الذي موضعين
 الله
 في باب الهدي ان شاء
 وكل صدقة في الاحرام
 غير مقدرة في نصف
 صاع من برش
 بقتل القملة او بجرادة
 هكنا روى عن ابى
 قال فان خضب
 رأسه بجماع فليعلمه
 انه طيب قال عليه
 الجمل طيب وان
 صار ملبس

فعلية دمان التعلية
 للتعلية ولخضب
 رأسه بالوسمة لا شئ
 عليه كانهما ليست
 وعن ابي يوسف انه
 اذا خضب رأسه
 بالوسمة لا يحل لها
 من الصلح فعلية
 الجواب باعتبار انه يخلق
 رأسه وهذا هو الصحيح
 ثم ذكر في الاصل رأسه
 وحديثه واقصوا على ذكر
 الرأس للجسم الصغير
 دل ان كل واحد منهما مصلو
 فان اذهبن زيت فعلية
 عندا في حقيقته وقوله الصد
 وقال الشافعي اذا استغله
 في الشعر فعليه الازالة فثبت
 وان استغله في الاظفار عليه
 لا يغسله الا ان يغسل
 الاظفار الا ان يغسلها
 فقتل الصلح

لبه المحرم راسه اذا جعل في راسه من الصلح او غيره لئلا يشعث في الاحرام فعلية وان لم لا يطيب دم للتعلية
 اى لتعلية الراس لانه جناتان فيجب وان علم من هناك ان السادة السابقة لم يكن راسه لبدا فلهذا يجب دم واحد
 وقال الحاكم في كافيته وان خضبت الحزمة بهما باحنا فعليها دم اذا كان كثير فاشا وان كان قليلا فعليها صدقة وقال
 محمد رحمه الله ليعدم ما يجب فيه الدم فينظر هذا القدر منه فيجعل عليه الصدقة بحسب ذلك ثم ولو خضب راسه بالوسمة فلا شئ
 عليه شئ قال الاثراني الوسمه بكسر السين سكوتها اسم شجرة ورقه خضاب الكسر انصح وكذا قال الاكل اخذ من الغريب
 ولكن قال فيه ورتما خضاب يخب بخد خداهم لانهما ليست بطيب ش لانهما ليس لهما راحة مساوة اما تغيب الشعر
 وذلك ليس باستمتاع وانما هو زينة واذا خاف ان يقتل الدواب فعليه صدقة لانه ينزل النفس ثم وعن ابي يوسف
 رحمه الله انه اذا خضب راسه بالوسمة لاجل المعالجة بالصلح فعليه الجواز باعتبار انه يخلق راسه ش اى يطيب
 من التعلية ثم وبها الصحيح ش اى تاويل ابي يوسف رحمه الله بالتعليل لان تعلية الراس توجب الجواز في كل شئ
 ان خضب راسه بالوسمة فعليه دم في قياس قول ابي حنيفة رحمه الله في قياس قول ابي يوسف رحمه الله صدقة وفيه
 عن الحسن بن ابي حنيفة رضى الله عنهما اذا خضب راسه بالوسمة يطعم مسكينا نصف صاع وفي الينابيع عن ابي يوسف
 رحمه الله صدقة في الوسمه ثم ذكر في الاكل ش اى المبسوط ثم راسه ولو شئ شى بمعنى ذكر في المبسوط في سادة احنا
 راسه ولو شئ كليه الجواب واخطت ثم واقتصر على ذكر الراس ش بدون ذكر الحمية في اجماع الصغير شى بمعنى ما ذكره
 في جامع الصغير ثم على ان كل واحد منهما شى اى من الراس والحية ثم مضى شى بالدم معنى يلزم لكل واحد منهما
 دم ولا يشترط الجمع لانه مرتبة الجواز في اجماع الصغير على الراس واشترط موصلا بالوسمة فان اذهبن زيت فعليه دم
 عندا في حقيقته رحمه الله شى انما خص الذكر بالزيت لانه لو اذهبن شى شى في كذا في التجريد الاصلاح واليه اشير
 في المبسوط وقالوا على صدقة شى ولا فرق بين الراس ساكر البكدم وقال الشافعي رحمه الله ان استغلى شى
 فعلية دم لا ازالة الشعث شى اى الوسمه وان استغله في غيره شى اى في غير الشعر ثم فلا شئ عليه لانهما
 شى وبه قال مالك والشافعي في الصحيحين عن احمد رحمه الله لا يجب العذية استعمال الدم من ان كان
 في شعر الراس والحية لانه ليس بطيب وفي المحلى كره ابن عمر رضى الله عنه ان يدين المحرم راسه بالسمن لصلح
 اصابعه ولم يجب فيه شى وعن مجاهد اذا تدادى المحرم بالزيت او السمن او التبنج فعليه الكفارة ثم وكلها
 شى اى ولا يبي يوسف ومحمد رحمه الله دم اى ان الزيت ثم من الاطعمة الا ان فيه ارتقا
 بمعنى تتل الهواء شى وفي جميع ما ذكره منى في الاكل في الدواب ما يقتل من ذوات السموم كالعقارب

والتحريم

والحيات ولكن المراد بها العقل على سبيل الاستعارة ثم وانما الشئ فكانت خباية قاهرة من تحجب الصفة
 لا الدم ثم دللنا في حقيقته انه شئ اى ان الزيت هم اصل الطيب شئ على معنى ان الروح تلقى فيه فتصير خالية
 والحكم متعلق بالمعنى لا الراءحة ولذا نسمي الحمر الطيب او الرمان لاشئ عليه وان كان يكرم ويلايخوج من نوع طيب
 شئ لان فيه تليل رائحته ثم ويقبل البوم طين الشعر ويزيل القفوت فتشكّل الجباية بهذه الجملة فيوجب الدم
 شئ وبما قال احد رحمه الله في روايته ثم وكونه مطعوما لا ينافيه شئ اى كون الزيت مما يוכל لا ينافي الطيب وبما
 جواب عن قولهم ان الزيت من الاطعمة قياسا على اللوز والشحم غير متقيم لما ذكرناه مثل الطيب يكون طيبا من وجهه
 الشحم واللحم كما نزع عن شئ وجه التشبيه انه مما يוכל وهو الطيب باختلافه وهذا اختلاف شئ اى الخلف
 المذكورين العلماء في الزيت اجبت شئ فخرج الباء الموحدة وسكون الحاء المملعة بالراء المثلثة من فوق
 اى الزيت الطيب وهو الذى القى فيه الطيب ثم ما حمل اجبت اما الطيب منه كالبنفسج والزنبق شئ فخرج الزاى
 وسكون الهمزة في فتح الباء الموحدة فقال الشراح كلهم هو من اليا سمين قلت فى بلاد الشام وحلب يقال زنبق اليا سمين
 طوال عليها شامخ صفراء رايحة لطيفة ولها منظر حسن كل غصن قد يزروع او اكثرهم وما شبهها شئ كدور البان واللوز
 هم يجب استعماله بالدم بالافاق لانه طيب شئ وعن ابن ابي عمير والبنفسج ليس طيب وقال بعض اصحابنا طيب قولنا
 واحدا وبعضهم ليس طيب قولنا واحدا وقال بعضهم فيه قولان ثم وهذا شئ اى الذى ذكره من الجملات فى اول ان الزيت
 من وجوب الدم او الصلابة هذا ما نفع شئ اى اليرجى ثم على وجه الطيب شئ على ما يعتاد الناس فيه ثم ولوداوى برجر
 او شقوق رجله فلا تقاربه عليه شئ اى لاشئ عليه ويجرح فى الميسرة وانما ذكر نفع القفارة ورن الدم لئلا يلد الدم
 والصلابة ثم لانه ليس طيب فى نفسه انما هو اصل الطيب هو طيب من وجهه شئ ومطعم من وجهه شئ فيشترط استعماله
 وجهه طيب شئ يعنى يشترط تصدق طيب به بخلاف ما اذا تدوى بالمشك شئ لانه طيب بنفسه فلا يشترط فيه
 تصدق الطيب به وما شبهه شئ كالخمر والكاغور والزعفران هم لانما شئ بنفسها فيجب لدم وان استعملت على
 وجهه لادوى هم وان لبس ثوبا بخيطا شئ اصله خيوط كعبج صلبة مبرج شئ قلت الضمة على اليا فخرت جامع
 ساكنان فخرت الواو وكسر التاء لاجل اليا هم او غطى راسه بيا كما طاف عليه دم شئ وفى الاسرار مسبوقة شئ
 اوليلة كالماء وليس اللباس كله من القطن المسلول والعباءة وغيره من لوبيا كما طاف عليه دم واحد وكذا اللوز اما ابركا
 نزع من الليل لم يغرم على تركه لان اللبس قد اتحد كذا ذكره التمرناش والولوا كجى هم وان كان اقل من ذلك شئ
 اى من يومه كالم غفلة صفة شئ لنقصان الاستعمال هم وعن ابى يوسف جلة تارة ان لليس الكثر نصبت يوم غفلة هم

وازالة الشئ فكانت خباية قاهرة من تحجب الصفة
 قاهرة ولا ي حقيقته انه شئ اى ان الزيت هم اصل الطيب شئ على معنى ان الروح تلقى فيه فتصير خالية
 الطيب ولا يخلو من نوع طيب
 ويقبل البوم طين الشعر ويزيل القفوت فتشكّل الجباية بهذه الجملة فيوجب الدم
 القفوت والشعث فيمكن عمل الخنا
 بهذا الجملة فيوجب الدم وكونه
 مطعوما لا ينافيه كذا زعفران
 وهذا اختلاف فى الزيت اجبت
 الحمل اجبت اما الطيب منه
 كالبنفسج والزنبق وما شبهها
 يجب استعماله بالدم بالافاق
 لانه طيب وهذا اذا استعماله
 على وجهه الطيب ولوداوى به
 جرحه او شقوق رجله فلا تقاربه
 عليه لانه ليس بطيب نفسه انما هو
 اصل الطيب وهو طيب من وجهه
 فيشترط استعماله على وجهه
 الطيب كخمره اذا تدوى بالمشك
 هم شئ لانه طيب بنفسه لا يشترط
 راسه بيا كما طاف عليه دم وان كان
 اقل من ذلك لم يغرم على تركه
 انه اذا لبس الكثر من نصف يوم غفلة هم

وهو قول الجديفة اولاً
وقال الشافعي رحمه الله تعالى
اللبس ان يلبس ثياباً يتكامل
بالاشتغال على بدنه وقتل معنى
التزويق مقصود من اللبس
فلا يحصل اللباس من ثياب
من اعتبار المتكامل يحصل على
الكل فيلبس الدم فقدر باليوم
لانه يلبس به فخرج عاده وبقا
فيما دونه المجانية فتجب
الصحة فبدان ابا يوسف
اقام الاكثر مقام الكل ولما ورد
بالقيص او اقسم به او تردد
بالسر او فلا بأس
يلبسه ليس المحيط وكذا الرطل
منكبيه في القبا ولما ورد
يد في الكمين خلافاً لغيره
لأن اللبس القبا لا يلبسه ليس القبا
ولما وردت حفظه والتقدير
تغطية الرأس من حيث الوقت
ما يلبس ولا خلاف انه اذا غطي
جسم رأسه يوماً كاملاً وجب عليه
ان لا يلبس منه غيره وذهب
رأسه فالمراد من ان حقيقته
انه اعتبر الواسع

بني شرح بلية

١٥١٨

كتاب ربح

شرباً واداه حسن بن زياد عن ابي حنيفة ثم يقول اني لو شفت رجلاً قد ادلاش ابي وكان يقول ثم رجوع وقال
لا يلبس الدم حتى يكون يوماً كاملاً وقال الشافعي رحمه الله تعالى يجب الدم بنفس اللبس شرباً واداه يومه
ثم لان الاتفاق شرباً اي الاتفاق ثم يتكامل بالاشتغال على بدنه شرباً اي بالاشتغال على بدن اللباس
ولما ان معنى التزويق مقصود من اللبس وهو رفع الحذر والبرهان لللبس اعد لما قال تعالى سائر ليعلمكم اليوم
فلا يحصل شرباً اي اللبس بهذا المعنى ثم اللباس من شرباً اللباس ساعدهم فلا بد من اعتبار المدة ليحصل
اي اللبس على الكمال ويجب الدم شرباً بالنصب لانه معطوف على قوله ليحصل ثم قد شرباً اي باعتبار المدة
ثم باليوم لانه يلبس فيه شرباً اي في اليوم ثم ثم شرباً في الليل ثم في الليل ثم في الليل ثم في الليل
بالتأخير ثم في الليل اذا لبس ثوباً يلبس بالليل ثم في الليل ثم في الليل ثم في الليل ثم في الليل
ونقصه فبالمراد الجانية شرباً اي دون اليوم ثم فيجب الصدقة شرباً لان الجانية يسيرة في هذا الباب في الصدقة
كذلك في المبسوط فان قلت لم لا تقاس على اليمين قلت ليس الفرق مقصود في اليمين لان مخالفتها من غير
اللبس مطلقاً بمجرد اللبس وان قل ثم ثم ثوبان ابا يوسف اقام الاكثر شرباً اي اكثر منها ثم تمام لكل شرباً لان المراد
يرجع الى متى قبل الليل فنخرج ثياباً التي تلبسها الناس فكان اللبس اكثر اليوم ارتفاق مقصود لكن لما لا يضبط فان
احوال ربح الناس قبل الليل الى موتهم فتمت بعضهم ربحاً في وقت البعض وبعضهم قبل وبعضهم في مكان الظاهر
هو الاول ثم ولما ربح في القيص شرباً اي جملته واداهم او اشبه به شرباً اي بالقيص من الاشع وجوان غير ثوبه
تحت يده اليمين ويلقيه على منكبيه لا يلبس اوتار دالسه اوتار شرباً اي اشبه به شرباً اي بالقيص من الاشع وجوان غير ثوبه
لانه لم يلبس لبس المحيط شرباً اي كلبس المحيط فيكون غير متأكد فلا يتحقق الارتفاق ثم وكذا لو ادخل منكبيه في القبا
ولم يدخل يديه في الكمين شرباً اي لا بأس به ثم خلافاً لغيره شرباً والشافعي رحمه الله ثم لان لبس القبا شرباً
كذلك ما ورد في حاديهم ان كان من اقبية خراسان فصلى في ذلك خيق الكمين فعليه الضربة وان كان من اقبية العراق
طويل الميزان لم يلبس الكمين فلا فدية عليه حين يدخل يديه في كفيه او يصيح هؤلاء هم لان المدة ليس القبا طمناً يتكلف
في حفظه شرباً حتى لو ربحه لما ادخل يديه في كفيه او يصيح هؤلاء هم لان المدة ليس القبا طمناً يتكلف
يجب عليه الدم لوجود الارتفاق الكامل ثم والتقدير في تغطية الرأس من حيث الوقت ما يلبس ولا خلاف انه اذا غطي
الكل لم يلبس عليه الفروع قوله اياديه وهو قوله او غطي رأسه يوماً كاملاً ولا خلاف انه اذا غطي جميع رأسه يوماً كاملاً
يجب عليه الدم لانه ممنوع منه ولو غطي بعض ايديه لم يرد عن ابي حنيفة رحمه الله انه اعتبر الربح شرباً اي بربح الرأس

وان خلق الرقبة بعينها خلقه
 دم كانه عضو مقصود بالحلق
 وان خلق الاطمين واحد
 فعليه ان كان كل واحد منهما
 مقصود بالحلق معناه ان
 وفيه الوحدة فاشبهه العانة
 ذكر في الاطمين خلقه من
 الاصل الفذ وهو اسنة
 وقال ابو يوسف ومحمد
 اذا خلق عضو فعليه دم وان
 اكل طعام لم يرد به الصدور
 او الساق والشبه ذلك كانه
 مقصود بطريق التنوير فليكن
 بحلق كذا يتقاصر عن خلق
 بعضه وان اخذ من شريكه
 فعليه طعام حكوه على ومثله
 انه ينظر الى الماخوذ لم يكن
 من ربع الحية فيجب على الطعام
 ذلك حتى لو كان مثله مثل ربع
 الحية بلزومه فيه به الشا

من وسط الواسع قدر الربع بربعه عاده فخلق الربع بالكل احتياطا لا لاجاب الكفاية في المناسك بل انها منبتة على الاخي
 هم وان خلق الرقبة كلها فعليه دم لانه مقصود بالحلق وان خلق الاطمين واحد بها فعليه دم لان كل واحد منهما مقصود
 بالحلق لدمع الاذي ومنه الرقبة ش فان قلت كان ينبغي في خلق الاطمين ان يجب دم ان اذ كل واحد مقصود
 بالحلق قلت الاصل في بنائات المحرم اذا كانت من جنس احد من جنس ختان واحد لا ترى انه اذا توجع جميع بدنه ما يميزه
 دم واحد دم فاشبهه العانة ش في وجوب الدم وفي جامع قاضيه ان اذا كان شعرا لم يوجب دم كثير لفي خلق رقبته دم
 ذكر في الاطمين ش اي ذكر محمد رحمه الله في الاطمين هم الحلق منها ش اي في الجامع الصغير في الاصل ش
 اي وذكر في المبسوط هم النصف ش اي نصف الاطمين هم وهو ستة ش اي نصف الاطمين هو ستة وفي العائل
 بالثمة اولى وفي الاصل انه لا يخرق في الاصل في الحلق وان كانت الستة بواحدة وفي شرح الطحاوي ولو خلق من
 احد الاطمين اكثر وجب الصدقة لانه ليس في البطن في البدن ليس لاحد حكم الكل م وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله
 ش قيل قولهما بيان قول ابي حنيفة لانه مخالفا في ذلك وانما هذا بالذكر لان الرواية مخفوفة عنها كذا في الكافي
 هم لو خلق عضو فعليه دم وان كان اقل ش اي من العضو قطع ش اي الواجب طعام هم اراد به ش اي اراد
 محمد رحمه الله في الجامع الصغير بالعضو الكامل هم الصدر والساق وما شابه ذلك ش نحو الساعد والعانة والابطال
 الكامل رحمه الله في مخالفا لما ذكر في المبسوط حيث ذكر فيه الاصل من خلق عضو مقصود بالحلق فعليه دم وان خلق عضو
 غير مقصود فعليه صدقة فيما ليس مقصود ش شعر الصدر والساق ولم يذكر اختلاف فيهم لانه مقصود بطريق التنوير ش
 اي باستعمال النورة يقال تنور اذا طلى بالنورة هم فذلك ش اي الجناية هم سب حلقه ونقصا عن خلق بعضه ش
 ولهذا قالوا بعد المحرم فخرنا حزن بنس مية في التنوير فعليه صدقة اذا عتق لانه بناتية يسيرة وان طلى من غير ذنبي فعليه
 دم اذا عتق لان بناتية فليطه لا فرق بين الحلق والنصف والتنوير في وجوب الغدية عند الامة لا رتبة هم وان اخذ
 من شارب فعليه طعام حكوه عمل ش هذا من مسائل الجامع الصغير وفي شرح الطحاوي حرمة الله ولو خلق شارب فعليه
 صدقة لا تتبع الحية وهو قليل وتليد الشارب مقصود بالحلق فان من عاده فبعض الناس خلق الشارب ان حية
 وكان الواجب كمال الجناية بمائة واجب بان مع الحية في كفاية عضو واحد لا اتصال البعض البعض فلا يوجب في حكم
 اعضا بتمترة كلاس فان من العاديه من عاده خلق مقدم الراس ذلك لا يدل على ان كذا ليس بعض واحد من اعضاء
 ش اي عني ما ذكر من حكومة العالم ان ينظر ان هذا الماخوذ لم يكن من ربع الحية فيجب عليه الطعام ذلك حتى
 لو كان ش اي الماخوذ من شارب ربع الحية ش اي ربع الحية هم لزمه قيمة ربع الشاة ش فصدق وعلى هذا القياس

سائر الاجزاء رواها تامل مثلاً لا يجوز ان يكون ثلث الثلج او نصف الثلج او غير ذلك يعني الاول ثلث الشاة وفي الثاني نصف الشاة هم ولفظة الاخذ من الشارب شس يعني ذكر محمد رحمه الله في الجامع الصغير لفظه الاخذ من الشارب م يدل على انه شس اي ان الاخذ من هو السنة فيه شس اي في الشارب م دون الحلق شس في شرح الآثار ان الحلق سنة وهو احسن من القصر والقصر من جائز وقبول الطحاوي رحمه الله في كتاب الكرامية باب حلق الشارب ثم ذكر الاحاديث فيها لفظ قص الشارب منها عن عمار بن ياسر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الفطرة عشرة فذكر قص الشارب واخرجه ابو داود باقم منه ومنها عن عمار بن ياسر رضي الله عنهما مثله واخرجه الجماعة ما خلا البخاري فلفظ مسلم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عشرة من الفطرة قص الشارب بالحديث ومنها عن ابى هريرة رحمه الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال الفطرة خمس ثم ذكر مثله واخرجه مسلم ومنها عن شعبة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً طويلاً شاباً فذبحه النبي صلى الله عليه وسلم حتى سبوك وشقفة فقص شارب الرجل على عود السواك واخرجه ابو داود واحمد ثم قال فيذهب قوم من اهل المدينة الى بئره الآثار واخذوا به فقص الشارب على احفاله المتقى قلت في شرحي الذي شرته كتاباً في الطحاوي رحمه الله المسمى شرح معاني الآثار اريد بالقص هو الا رسالاً وسعيد بن المسيب وعروة بن الزبير وجعفر بن الزبير وغيرهم بن عبد الله بن عتبة وابا بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام فانهم قالوا استحبوا القصر الا اذا كان فيه ذهاب حميد بن هلال وحميد بن الجهم ومحمد بن سيرين عطاء بن ابي طايح وكر بن عبد الله ونافع بن جبير وعكر بن مالك قالوا لا يملك وقال عياض ذهب كثير من السلف الى منع الحلق والاستبصال في الشارب كان مالك يرى حلقه مثله واما ما رواه فاعله ثم قال الطحاوي وقال القصر في ذلك آخرون فيقال لو اهل استحباب احفار الشارب وباراه افضل من قصه لانه في ذلك فليصل منهم اهل الكوفة وكقول ومحمد بن عجلان ونافع مولى بن عمر وابو جعفر رحمه الله والبوسفت ومحمد رحمه الله فانهم قالوا استحبوا احفار الشارب هو افضل من قصه وروى ذلك عن عبد الله بن عمر والي سويد الخدري ونافع ابن صبيح وحميد بن الكوع وجابر بن عبد الله وابى اسيد وعبد الله بن عمر واجتواني ذلك ما رواه الطحاوي من حديث ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال احفوا الشوارب واحفوا عن الالي واخرجه سلم والترمذي وباراه عن انس عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله وزادوا لا تشبهوا باليهود واخرجه البرزاني مسنده ولفظه خالفوا الجوس خذوا الشوارب وادفوا الالي وباراه عن ابى هريرة قوله تعالى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خذوا الشوارب اخذوا الالي واخرجه سلم والاخذ والاستبصال قال الخطابي يقال احف الشارب لراسه وتقال ابن زيد يعني شارباً طليماً اذا استاصل اخذ شعره ومنه قوله احفوا الشوارب وقال السجستاني الاخذ احف من تولهم احف شارباً اذا استقصى في اخذته قلت اريد الطحاوي رحمه الله يتوجب باب احلق الاحف لان لفظ

ولفظه الاحف

من الشارب

نزل على الله

هو السنة فيه

دون الحلق

الحلق لم يردوا على ان الاضمار لا يتصل حتى يرى جلده وكان ابن عمر رضي الله عنه حتى يرى جلده ويعلم من ان
 كلمة ان الاضمار افضل من القصد وهو خلاف ما ذهب اليه المصنف من ان لفظ الاضمار هو الشك لان الاضمار لا يلقى
 من الاضمار وقال الكاكي رحمه الله وذكر الطحاوي في شرح الاثر ان حلقه سنة ونسب ذلك الى العلماء المشايخ انتهى
 لم يذكر الطحاوي كذلك وانما قال بعد رواية الاحاديث المذكورة والتوفيق بينهما ان الاضمار افضل من القصد ثم قال
 نعم باب حلق الشارب وانما اراد بذلك الاضمار حتى يصير كالملح وفي الحديث حلقه سنة وقصه حين وفي المحيط المجمل حسن
 من النص وهو قول ابى حنيفة وصاحبيه رحمه الله وسنة النبي شارح حتى يوازي طار شرب هذا نصه في القصد
 وموان ياخذ من الشارب حتى يوازي بالزرار المعبر من الموازنة وهي المقابلة والموازاة والاصل فيه العمرة يقال فيه
 وازنيته اذا جازيته وقال الجوهري رضي الله عنه ولا يقل وازنيته وغيره اجازته على تخفيف العمرة وقلها والاطار ككسرة
 الطوف الاعلى من الشفة العليا وفي المغرب طار الشفة ينتهي جلده ولو لم يستقبل من طار المنجل والودت وان حلق
 موضع المحاجم في كسر الشفح هم قال شس اي قال القدرى رحمه الله هم والحق المحوم موضع المحاجم شس وفي بعض النسخ
 مواضع المحاجم وفي بعضها موضع المحجومي جمع محجمة ككسر الميم هي قارورة البجامة ويقال لها المحجمة ايضا ككسر الميم والمجهم
 بفتح الميم والمجهم اسم مكان للمحجومي جمع على محاجم ايضا والمراد به الاول انا ذكرنا بالجمع الاختلاف عادة الناس في موضع
 البجامة فان العرب يتجهون على الراء من الفرس بين الكفتين اهل المدينة على البطم فليعلم عن ابى حنيفة رحمه الله شس
 وبه قال الشافعي احمد وقال ابن خزيمة وهو قول البراء بن راسم النخعي عطا وقال الحسن البصري من اجتمع وهو محرم فمديهم وقال
 مالك رحمه الله من فعل شيئا من ذلك فاما دفع عن نفسه في غلبه الفدية هم وقالوا عليه صدقة لان شس اي لان وضع البجامة
 هم انما يحلق لاجل البجامة وهي ليست من المخطورات شس اي من مخطورات الاحرام ممنوعة فكل ما شس لا يكون
 من المخطورات هم ما يكون وسيلة اليها شس اي الى البجامة لانه وسيلة الى الاعم والبجامة من الايام فيه شس
 اي غير ان في الحلق هم ازالة شس يعني التفث فتجب الصدقة شس لان ليس في كل منها ترفيق ولا نيل انة
 هم ولا ابى حنيفة رحمه الله ان حلقه شس اي حلق موضع المحاجم هم مقصود لانه لا يتوسل شس يسار هم
 الى المقصود شس وهو البجامة هم الابه شس اي بالحلق هم وقد وجد ازالة التفث عن عضو كان موجب اليوم
 شس قبل الاشك ان حلق موضع المحاجم وسيلة الى البجامة وما كان وسيلة الى الشيء كيف يصح ان يكون
 مقصودا واجب بالانابة في كونه وسيلة ان يكون مقصودا لا ترى الايمان ونسبته لصحة جميع العبادات
 وهو مع هذا من اعظم المقاصد وان حلق راس محرم شس اي وان حلق المحرم راس محرم احسن

وان سبب ان القصد
 حتى يوازي طار
 قال ان حلق
 موضع المحاجم فغلب
 عن ابى حنيفة
 وقيل عليه صدقة
 لانه لما يحلق لاجل
 البجامة هي ليست
 من المخطورات
 فكل ما يكون وسيلة
 اليها الا ان فيه
 ازالة شس من التفث
 فتجب الصدقة
 وكذا ابى حنيفة ر
 ان حلقه مقصود
 لا يتوسل الى المقصود
 كازالة شس من الازالة
 التفث عن عضو
 قبل الاشك وان
 مقصودا واجب بالانابة
 في كونه وسيلة ان
 يكون مقصودا لا ترى
 الايمان ونسبته لصحة
 جميع العبادات
 وهو مع هذا من اعظم
 المقاصد وان حلق راس
 محرم شس اي وان حلق
 المحرم راس محرم احسن

هم بامر الله وبغير امره فعلى الخالق الصدقة وعلى الخالق جرم من وفى البدن خلق لاس محرم او حلال او قلم او طاهر او
 محرم فعليه صدقة سوار كان نائما وفى شرح الوجيز اذا خلق حلال او حرام المحرم بغير امره نظير ان كان المحرم نائما
 او مكبرا او غفيا عليه فتيقن ان اجماعا ان الفدية على الخالق ويقال لك رحمة الله واحمد لانه هو المقصود ولا تقصير
 من جهة المخلوق والثاني انها على المخلوق ويقال ابو حنيفة رحمة الله واختاره المزني لانه هو الملتزم فيه فذكر المزني
 ان الشافعي رحمه الله قد خط على هذا القول لكن الاصحاب نقلوه عن ابو يعلى وجردوه غير مخطوط عليه ولو حلقه بامر
 فالفدية على المخلوق ولا شيء على الخالق قول واحد اذ يقال لك واحمد رحمة الله لان فعل الخالق يضاف اليه
 سوار كان الخلق محمدا وحلالا هم وقال الشافعي رحمه الله لا يجب ان كان بغير امره بان كان نائما لان من اصله شئ
 اى من اصل الشافعي من ان الاكراه يخرج المكراه من ان يكون موافقا بحكم الفعل والنوم المانع منه شئ اى من الاكراه
 لان الاكراه لا بعد مقصده والاخذ بالفعل بالنوم بعد ما نام ثم وغدا بسبب النوم والاكراه يتبعى المأثم ودون
 شئ لغني يتبعى الاثم الذى هو حكم الاخرة ودون الحكم الذى يتعلق بالدارم وقد تقرر سبب شئ اى سبب وجوب الفدية
 والواو فيه للحال ثم وهو شئ اى السبب مما لم من الراحة والزينة شئ اى ما نال المخلوق من الزينة والراحة
 بزوال الشعث ومن الزينة بزوال انتشار الشعر فان قلت ذكرنى الديات ان فى شعر الراس دية لانه فوق الكحل
 لان وجود الشعر حال وزينة وجعل منها فترات الزينة قلت شعر الراس زينة من حيث هو الخلق فلكذلك تلحقه
 بزواله والمزاد منها من الزينة زوال الشعث وهو امر عارض بزيه صفرة الوجه فكان هذا غير زوال فاطلق بهنا جلا
 ومهناك زينة للفرق بينهما فتمت زينة الدم تماش اى وجبا لان النذر من قبل من ليس له الحق فيخط الحكم
 بخلاف المضطر حيث تماش اى بخلاف المحرم المضطر الى خلق راسه فانه اذا خلق تخيير بين الاشياء الثلاثة ان خلق
 نزع شاة وانما تصدق بها على ستة مساكين وان شاء صام ثلاثة ايام وفيه نفى القول الشافعي رحمه الله فانه
 يقول اذا خلق المحرم غير مضطر فوخي بين الاشياء الثلاثة كما فى حال الضرورة ثم لان الاكراه هنا شئ اى فى الاضطرار
 ثم سببا وشئ اى من قبل الله عز وجل ثم منها شئ اى فى الاكراه من العباد شئ اى من قبلهم ثم كمال
 المخلوق راسه شئ مما وجب عليه من الدم ثم على الخالق لان الدم انما زينة بان نال من الراحة شئ وهو
 الانتفاع ثم فصارت شئ اى المخلوق ثم كالمغزو فى حق العقر شئ حيث لا يرجع بالعقر على الله صورته تسترى
 جارية فاستولد باثم استفتت بغير قيمة الولد والعقر ويرجع بقيمة الولد على البالغ ولا يرجع بالعقر لان العقر بسبب
 ما كان من الراحة والوطى ولهذا قال المصنف على من نفع الساق وكذا اذا تخرج امرته فاستحققت لا يرجع على الذى

بامر الله وبغير امره فعلى
 الخالق الصدقة
 وعلى المخلوق ثم وقال
 الشافعي لا يجب ان كان
 بغير امره بان كان نائما
 لان من اصله ان كان
 يجوز المكراه من ان يكون
 موافقا بحكم الفعل والنوم
 البتة منه ومعنى السبب
 النوم والاكراه يتبعى المأثم
 دون الحكم وقد
 تقرر سببه وهو ما نال
 من الراحة والزينة فتيقن
 الدم حتما بخلاف المضطر
 حيث يخير بين الاشياء الثلاثة
 هذا سماوية وهو هنا
 ثم لا يرجع المخلوق لاسه
 على الخالق لان الدم انما
 لونه مما نال من الراحة
 فصار كالمغزو فحق العقر

وكن اذا كان المحلق حلولا
لا يختلف المحلق في الحلوق
راسه واما المحلق بخلافه
المصدق في مسئلتنا في
الوجهين وقال الشافعي
لا شئ عليه وعلى هذا
المخلوق اذا حلق المحرم
رأس الحلول له ان معنى
الافتراق لا يتحقق بحلق
شعر غيره وهو الموجب
وكن ان ازاله ما يكون
بدن الانسان من
مغطيات الاحرام
لا يستحقه الا ان
مبذلة نبات المحرم فلا
يفترق الحال بين شعرة
وشعر غيره لان كمال
الحنبالية في شعرة فان
اخذ من شارب حلولا
او قلما اظا فيروا

نزدوجا لانها حرة لان المنور هو الذي استوفى منافع البضع وقال في شرح مختصر الكوفي رحمه الله كان الوعاء يقول
يرجع وعليه الكفارة لان المحلق الجاهل الى التلغيف فصارت كانه لا يفرق بين الحلق والاعانة فافهم. وكذا اذا كان المحلق حلولا
يختلف المحلق في حق المخلوق راسه شئ يعني اذا حلق محال راس محرم يجب على المخلوق الدم عند ما يحصل
الاتفاق الكامل وعند الشافعي رحمه الله اذا لم يكن بامر ولا شئ عليه وفي السكون وجوب دم واما المحلق
قلزم الصدقة في مسئلتنا شئ يعني فيما اذا كان المحرم حلق المحرم في الوجهين شئ اي فيما اذا كان المحلق بامر
المخلوق او بغير امره وقال الشافعي رحمه الله لا شئ عليه شئ اي المحلق وبه قال مالك واحمد رحمهما الله ثم على هذا
الافتراق شئ اي ميتا وبين الشافعي رحمه الله اذا حلق المحرم المحال شئ فعدنا يجب الصدقة على المحلق
وعند الشافعي لا شئ عليه ماله شئ اي الشافعي رحمه الله ان معنى الاتفاق لا يتحقق بحلق شعر غيره بل
شئ كالحجيم اي الموجب عدم هو الاتفاق ولا يحصل الاتفاق للشخص بحلق شعر غيره ولمن ان ازاله ما يميز
بين الانسان من مغطيات الاحرام لا يستحقه الا ان شئ اي لا يتحقق ما يميز الا ان مبذلة بيان المحرم قال
الشافعي رحمه الله لا يتحقق ان الحلق اذا حلق راس محال في المحرم ان يجب على المحلق الجاهل كمانى قطع
نبات المحرم ولكن وجبت رواية له بل وجبت رواية انه لا يجب شئ قيل لا يتحقق لان شعرا يحلل في المحرم البصير
م مبذلة بل لا يميز بين ما يصير بالاحرام فلا يميزه براه فلا يفرق حال بين شعرة وشعر غيره شئ اي بين حلق شعر
نفسه وبين حلق شعر غيره لان الايمان يزول في الصورتين ثم الايمان كمال الحنبالية في شعرة شئ فاجاب عن حال
مقدريان يقال لم يفرق الحال بين الصورتين يعني ان يجب عليه الدم في حلق شعر غيره فاجاب ان كمال الحنبالية في حلق شعر
نفسه لوجود العين ازاله الا من والاتفاق الكامل لهذا يجب الدم بخلاف شعر غيره فقلت فان حلقه الاتفاق الكامل
من الرواة والرواية للمحلق بل لم نوع اتفاق بان يرمع الدار ينفقه فلها وجبت الصدقة لغرضه واستنتم
وان اخذ من شارب محال شئ وفي بعض النسخ فان حلق من شارب محال كذا في نسخة الترمذي قال هذه من سبل النسخ
وقد نص في شرحه فخر الاسلام ابو حنيفة عن محمد بن عيسى عن محمد بن علي عن حنيفة في المحرم بانخذ من شارب الحلال والقيص من الغفارة
قال ابو حنيفة في الآخرة فيقال المصنف لفظا حقيقا لفظ محمد رحمه الله ثم اقول شئ بالفتنة قال الترمذي رحمه الله لان
التفصيل لا يثبت في الفصاحي حرام بطون الا في الفصاحي كمانى مودته الا بالدم والى المصنف كمانى غلقت الابواب ما نحن فيه من
قبيل النكاح انتهى قلت ليس التعليل هنا بمعنى ما ذكره لاسي من كمانى هذه النكاحية وانما فعل بالتشديد بنا للتعدي كمانى قوله
فرجة ولفظ الجاهل انجب ليعني بالتشديد في التعدي ثم ذكر المقل المذكورم اظا في شئ جميع اظا في جميع لفظه ومجربا

ثم اطعموا شاربش في لفظ محمد رحمه الله في الجماع الصغير لطيف شي في لفظ النفس في الكثرة وفي اخذ شارب لظلم
 اطعمه اطعمه قال الشاج اي صدقة بطعام كالمطعم وقال لا تراهي عبارة مشككة بانه قال لفظه ان ارا وقوله
 اطعموا شارب العدم يعني قليلا او كثيرا كلفنا شاربنا ولا يجوز لانه مرجح في شرح الاخرى بالحجاب الصدقة تصاعن الى جيفة وحده
 في قول المحرم اطافير كمال ان ارادوا خصوص بلادة الصديق فخص صاع من حنطة فلا يجوز ايضا لان انما لفت
 غيره اذ في من انما لفت نفسه انتقم قلت لا اعتراض على محرم ايضا لان معنى قوله لطيف شي من الصدقة وكذا قول الصنف
 اطعموا شارب وهو في معنى ما ذكره محمد ولا اعتراض على محرم ايضا ولا معنى لقوله لطيف شي من الصدقة لان الاخرى رحمة الله
 نص في اسباب الصدقة كما ذكرنا وبين شراح الكثرة الصدقة بقوله اي صدقة بطعام كالمطعم كما ذكرنا في الوجه فيه
 ما بينا شرب يعني قول ان انما لا يتصور من بدن الانسان من مخطورات الاحرام الى ان قال فلا يفرق بين اشعة وغيره
 غيره وم ولا يعبر عن نوع ارتفاع شرب هذا جواب عن قول الشافعي رحمه الله في قوله لا يجب شي على المحرم اذ حلق
 راسه كالحال لانه قاسه على ما اذا ليس غير مخيطا في عدم ارتفاعه فكما لا يجب في لباس غيره شي فكذلك هنا
 ودر عليه المصنف بقوله ولا يعبر اي المحرم عن نوع ارتفاع وبين ذلك بقوله لانه ياذي شرب اي لان المحرم
 الذي حلق للحال او اخذ من شارب او اطافير و ياذي شرب تبث غير فان كان اقل من التاذي فيلزمه اطعام شرب
 اي بان الصدقة بطعام كالمطعم كما ذكرنا وان قص شرب اي المحرم اطافير في رجليه شرب اي اطافير جليلة
 اراد بقبض اطافير وكلها من اليدين في الرجلين فغلبه دم لانه شرب اي لان قصته بدم من المخطورات شرب اي
 من مجموع المحرم لما فيه شرب اي لما في القص المذكور من قضاء النكث شرب اي من انما الفسخ من وازالة
 ما يتصور بدن الانسان اذا قل كمالا شرب اي كل الاطافير من اليدين في الرجلين فغلبه دم لانه شرب لان
 قص الاطافير لا يجوز للمحرم وقال عطاء يجوز ولا خلاف فيه عند الامة الاربعه ولا نزاع على دم شرب اي على دم احد
 من ان يحصل في مجلس واحد لان الجناية من نوع واحد شرب اي قص الاطافير الارتفاع من حيث القص وشي
 وبقا قال حماد ولكل الشافعي في دم وان كان شرب اي قص الاطافير كمالا في مجلس فكذلك شرب اي يجب
 دم واحد محمد رحمه الله لان بنا شرب اي في هذه الكفارة على التداخل شرب اذا اتحد الجف من فاشبه كفارة لفظ
 شرب اذا فطر في ايام رمضان كفارة واحدة وكما تبطل الكفارة ايضا اذا ترك الجماع في ايام كلهما فخرج عن هذا
 سجيذة التلاوة لانها ليست بكفارة محمد رحمه الله اذا وجدت فعالا متفرقة من مجلس واحد في مجلس واحد ويجب
 من غير كفارة في تداخل الكفارة قولان في مثل قول محمد رحمه الله وحكي عن مالك كذلك في قول مثل قولهما الام اذا

اطعم ما شرب والوجه فيه
 ما بينا لو لا غير ان في ارتفاع
 لانه ياذي تبث غير قال كان
 اقل من التلاوة نفس فبانه اطافير
 وان قص اطافير بدنه ورحيله
 فذاته لم يذم من المخطورات ما
 من قضاء النكث وازالة ما
 يتصور بدن الانسان
 فلذا قلنا كمالا فبانه ارتفاع
 كامل فيلزمه الدم ولا يزداد
 على دم ان حصل في مجلس
 واحد لان الجناية من
 نوع واحد فان كان في مجلس
 فذلك الذي عند محمد
 لان مبداها على التداخل
 فاشبه كفارة لفظ

تخللت الكفارة لا ارتفاع الو
بالكفارة وعلى قول أبي حنيفة
وإني يوسف يجب أربعة
دملكون قلوني كل مجلس
يدأ أو رجلا في الغائبة
معنى العباد في تقييد
التداخل بالتحاد المجلس
كافي أي السجدة وإن
فص بدأ أو رجلا وفعله
دم إقامة الرفع مقام الكل
كافي للخلق وإن كل قض أقل
من خمسة أظافر فعليه
صدقة معناه يجب
بكل ظفر صنف وقال زفر
يجب الدم بقص ثلثه منها وهو
قول أبي حنيفة الأول استخانا
لأن في أظافر اليد الواحدة
وجه المذكور الكفارة لا ارتفاع الو
أقل كافي للدم فلهذا قلنا مقام
فلا يقيم كلهما مقام كل واحد
ملا بينهما وان قص خمسة أظافر
من كل يد وجعل عليه خمس من حنيفة
وإن يوقل كل دم لعلها بالواحدة
من كل يده

عن شيخنا ج الشيخ يعني أن كفارة من يجب كفارة أخرى ثلثية ثم لا ارتفاع الأولى ثم أي تجزية الأولى ثم بالتأخير
ش نص في إفراشية تجزية مبتدأة ثم وعلى قول أبي حنيفة وإني يوسف تجزئة بقية ما أن قلوني كل مجلس بدأ أو رجلا
لأن الغالب فيه من أي في هذا التكفير مع معنى العبادة ش دليل أن كفارات الأحرار تجب على المعذورات كما لمكة
وإجماع أبي والناس تجب عليه لا تجب العقوبات بخلاف كفارات العترة فالتجرب على المعذورين في تقييد التداخل
بجهد المجلس ش يعني لا يكون التداخل إلا إذا اتحد المجلس لأن اتحاد المجلس يثبت في عدم المتفرقات وإذا اختلفت
المجالس تخرج جانب كل مجلس المجالس كما في أي السجدة ش إذا تكررت في مجلس واحد تجب سجدة واحدة فالكفارة
في مجالس مختلفة فعليه كل واحدة سجدة ثم وإن قص بدأ أو رجلا ش أي أن قص المحرم أظافر رجل واحد فغير دم
أقامته للرفع مقام الكل كما في المعلق ش أي كما إذا حلق ربع راسه فانه يجب عليه دم لأن الربع يحكي كفاية الكل
ثم وإن كان قص قبل من خمسة أظافر فعليه صدقة معناه ش أي حتى قول القدوري في قص الأظافر من خمسة بقوله
فعليه صدقة معناه ثم يجب لكل ظفر صدقة وقال زفر حرمة الدم يجب الدم بقص ثلثه منها وهو ش أي قول زفر حرمة
ثم قول أبي حنيفة حرمة الدم الأول استخانا لأن في أظافر اليد الواحدة وما والثلثية ش أي الأظافر الثلاثة ثم
أكثرنا ش أي أكثر الأظافر من اليد والرجل لأن حكم الأكثر حكم الكل ثم وما المذكور في الكتاب ش أي القدوري أراد
بالذكر وجوب الصدقة لكل ظفر ثم أن أظافر كل واحد أقل من يجب الدم بقله ش باتفاق ثم وقد اتفقا بمقام لكل
ش الواوئية للحال أي حال ذاته قد اتفقا أقل ما يجب الدم بقله ثم غلما يقيم أكثرنا ش أي أكثر الأظافر الواحدة
ثم مقام كلهما لأنها تؤدي إلى الاتينية ش أي إلى الاتينية باعتبارها في الكافي المأذون عدم التناهي العسل المذكور
في أصول الدين في وجوده لا تجري لأنه لو كان وجب الدم باعتبار الأكثر كان يجب الدم أو الصدقة في عشرة الأصابع لأن ش
أكثر بالنسبة إلى نصف العشر في العشر لا يجب بالاجماع وقال الأتاري رحمه الله بيانه أن بيان المودى بالاتينية أي الجبنا
الدم في خمسة أصابع اليد الواحدة أو الرجل الواحدة بمصوب الارتفاع الكامل بقص الربع لأن مجموع الأصابع عشرة و
وإن خمسة ربع ذلك ثم إذا وجدنا الدم في ثلثه أصابع أقامة لأكثر مقام الكل بل يؤوله اعتبار ذلك فيما دون الثلثة لأن
الأصبعين أكثر الثلثة فيلزم أن يجب فيهما دم أيضا لأننا نصف الأصبعين ما يقابل فليس كثير يكون أكثر فيلزم حينئذ
بالأكثر في كل أصبع لاثباته فلا يجوز للزوم خرق الاجماع من لك فانهم ثم وإن قص خمسة أظافر متفرقة من يديه ورجليه
فعليه صدقة عند أبي حنيفة وإني يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله عليه ش هذه من مسائل القدوري قوله متفرقة
بالوصفة المذكور كما في قوله تعالى سبع بقرات سمان ثم اعتبارا بالاعتناء من وجبة واحدة ش لأن خمسة ربع الأصابع

فصلاهما متفرقة كقصدنا من يد واحدة ومن جعل احدهما وبما اذا خلق ربيع الراس من مواضع متفرقة من
 اى واعتبار ايضا بما اذا خلق ربيع لاسن من جوانب مختلفة فانه يصير بعضه على الجفنة في مواضع متفرقة
 من ولها شى اى ولا يابى حذيفة والى يوصف من ان كل الجفنة ينبل الرأفة والزينة وبالقصر على هذا الوجه شى
 على وجه التفرق من يتاوى بش لا اختلاف ما يتوقع به من وشيشة شى اى يريدنى المنظر كروا وهو من الشو
 وهو العين يقال شانه شيشية شينا والشين هو اناس حيث ان العمل لا يكون نقص البعض في البعض طاعة لا كان
 في المنظر فخر واوله شغل القلب من ذلك بخلاف ما خلق شى كانه جواب عما يقال من جهة محمد رحمه الله فيجب ان يكون كذلك
 في الحلق من جوانب الراس فاجاب بقوله لم لانه شى اى لان الحلق على هذا الوجه من مقاد على ما مر شى
 في ان الاثر والرب ليعملون ذلك لانه مقاد وعندهم نقص البعض دون البعض ليس بتباد فافترق
 فاذا التقصرت اجنابة تجب فيها الصدقة شى بمقدار ما به ويجب بقلم كل ظرف طعام مسكين شى وقال انك حذيفة
 في ظرفين فدية وقال ابن القاسم في الواجب في الواحدة لاشى في الواحدة لان يبيط به اذى وقال شبيب
 مسكينا وقال الشافعى رحمه الله واجب الفدية في الثلاثة وفي ما دونها من كل ظرف طعام مسكين شى
 متفرقا شى يعنى وكذا الحكم لكل ظرف طعام مسكين عندنا وعند محمد رحمه الله وهو اذ نفس الكس من خمسة اصناف
 متفرقا وانقصا على اى صنفه احد ونحو ذلك شى اى قلما متفرقا يعنى من الاطراف وليس من عضو واحد
 الا ان يبلغ ذلك شى الى الطعام واما شى اى تبلغ قيمة الطعام الذى وجب لاجل نقص الاصناف المتفرقة واما
 فحذيفة فنقص عن شى اى عن الدم من اى من الطعام واما شى حتى لو نقصت عشرة ظفر من كل عضو اربعة فعليه
 اكل ظرف طعام مسكين الا ان يبلغ ذلك طعاما فينقص منه ما شى وفي شرح المجمع والتلفوا في كيفية التقصا عن
 كذا يبلغ الواجب وما قيل فنقص من صاع او نصف شى حتى ينقص منه الواجب عن الدم والواجب ان نظرا على اصوع
 من الشى او الفخران لم يبلغ ذلك ما خرج فيكون الواجب البعض من الدم تكون الصدقة بقدر بقدر شى وكذا في نصف
 صاع من دم قال ان الكسفر المحرم تغلق فاخذ ثلاث شى عليه لانه لا يبقى بعد الاكسا فاشبهه بالباس من شى ثم شى شى
 يجب عليه اذ قلعه وكذلك الشعر المقطوع وقال ابن المنذر في الاثر ارجع الى السن لان نيل عن نفسه كان نكاسا
 كان عباس بن سعيد بن السبيد سعيد بن جبير مجاهد ابراهيم النخعي سفيان الثوري ومالك بن الحنفى والشافعى واحمد اسحاق
 والى ثورم وان طيب شى اى المحرم اوله وصلو من غير شى اى من اجل عدم فوجوه ان شى شى وانشا
 تصدق على شى مسكين ثلثة اصبع من الطعام ان شى يصير ثلثة ايام بقوله تعالى فدية من صيام او صدقة او نسك

وبما اذا خلق ربيع الراس
 من مواضع متفرقة ولها
 ان كمال الجفنة ينبل الرأفة
 والزينة وبالقصر على هذا
 الوجه يتاوى شى وشيشية
 ذلك غلوف الحلق
 لانه مقاد على ما مر اذا
 نقصت الجفنة تجب
 فيها الصدقة فيجب
 كل ظرف طعام مسكين
 وكذلك لو قلما اكثر من
 متفرقا لان يبلغ ذلك فافترقا
 ينقص من اى من الطعام ما كان
قال وان الكسفر طهر
 تغلق فاخذ غلوشى عليه
 لان لا يموعد له نكاسا
 فاشبهه بالباس من شى
 وان تقصير والى خلق
 من غير فهو مخبر
 ذبح شاة وان شاء تصدق
 على ستة مساكين ثلثة اصبع
 من طعام وان شاء صام
 ثلثة ايام بقوله تعالى فدية من
 او صدقة او نسك

والطعام في الحديث حيث قال اطعم مساكينهم وعند محمد رحمه الله لا يجزئ لان الصدقة مبنى على التملك مس اى
الصدقة المذكورة في قوله تعالى او صدقة تبني على التملك هم وهو المذكور شئ في الآية المذكورة وانما ذكر الصغير
بالنظر الى انما كان في قوله تعالى الاطعام الا الصدقة قال عز وجل او اطعام عشرة مساكين قبل التبدل الصدقة على
التملك وقال عليه الصلاة والسلام نفقة الرجل على اهل بيته ولا تملك ههنا فانما هو الاباحة + +
فم فصل شئ اى هذا فصل منه فصل نون ومهما وصل لا ينفون لان الاعراب لا يكون الا بالتركيب وان نظر
الى مرجع امراته بشهوة فامنى على شئ معنى سوى الغسل وانما قال امراته وان كان الحكم في غير امراته كذلك
الا ان نظر فرج الانبياء حرام ولا ينفون بالتمسك بكتاب الاحرام فزاعى الادب وقال امراته واداروا الفرج موضع البكارة
ولا يمكن النظر اليها الا اذا كان سكنية لئلا ينظر الى ظاهر الفرج فليس شئ كذا في الكفا في هم لان المحرم عليه هو الجماع
ولم يوجد شئ لان الجماع هو قضاء الشهوة على سبيل الاجتماع صورة ومعنى اما الصورة فهو الايلاج واما معنى فهو الانزال
ولم يوجد ذلك هم فصلا كما لا تفكر فامنى شئ فانه لا يجب عليه شئ وكذا لو طال النظر او ذكر منه وعن عطاء
لو طال النظر فامنى فيفسد حجه ولو وقع فعليه بذلة عند احسن البصر والجمع من قابل وهو قول مالك رحمه الله
وفي المعنى لو نظر ففقد بصره فعليه شاة عند احمد رحمه الله وان كر فعليه بذلة وحجة تامة عند الاثنية الثلاثة وقال
الا ذاعى رحمه الله الانزال فيما دون الفرج فيفسد الحج وقال عبد الله بن الحسن اذا لمس فانزل بطل حجهم وان قبل
او لم يشهوه فعليه دم شئ سواء انزل او لم ينزل على رواية الاصل كما نذكرهم وفي الجماع الصغير يقول اذا
مس بشهوة فامنى شئ انما ذكر لفظ الجماع الصغير لانه شرط الانزال حيث قال فامنى اى انزل ولم يشهوه
القدورى ذلك كما اشترط في الاصل حيث قال والمس والتقبيل من شهوة والجماع فيما دون الفرج انزل او
لم ينزل لم يفسد الاحرام ولكنه يوجب الدم هم ولا فرق بينهما اذا انزل او لم ينزل فذكر في الاصل شئ اى كسر
محمد رحمه الله الفرق بين الانزال وعدم الانزال في المس والتقبيل من شهوة في الاصل ومنه في المبسوط وذكر في
شرح الطحاوى والكنزى كما في الاصل وفي شرح المذهب النووي رحمه الله يحرم المس بشهوة والقبلة والمباشرة
فيما دون الفرج بشهوة ولا يفسد بذلك حج انزل او لم ينزل ولا يجب بآونة فدية احلقت ولما لمس القبلة
بغير شهوة فلا يحرم ولا شئ عليه باختلاف ومغلطوا امام الحرمين العراقي فيه حيث اعتبره متقبض الوضوء في محرمته
هم وكذا الجوارب في الجماع فيما دون الفرج شئ اى يجب الشاة ولا يفسد به الاحرام انزل او لم ينزل الجماع فيما دون
الفرج هو الا اذا خال بين الفخذ والسرّة فان الفرج يادب القبيل والديه هم وعن الشافعي رحمه الله لا يفسد احرامه

وعند محمد لا لا يجزئ لان
الصدقة تبني على التملك
وهو المذكور
فان نظر الى فرج امراته
بشهوة فامنى لا شئ
عليه لان المحرم هو الجماع
ولم يوجد فصار كما لا تفكر
فامنى ان قبل او لم
بشهوة فعليه دم وفي
الجسم الصغير يقول
اذا لمس بشهوة فامنى
فلا فرق بينهما اذا انزل
او لم ينزل ذكره في كماله
وكذا الجوارب في الجماع
فيما دون الفرج هم وعن
الشافعي رحمه الله لا يفسد احرامه

في جميع ذلك من ذلك اشارة الى اللبس شبهة والتقبل بشبهة والجماع فيما دون الفرج يعني مفيد احرامه عند الشافعي
 حرمة الله فخذ الصور الثلاثة اذا وجد الانزال وتوضي قوله ان اذا انزل واعتبر بالصوم من فاء الصوم انما
 يفيد بهذه الاشارة اذا انزل لانه موافقة معني وقال السروجي ولا اصل له يعني نسبة هذه الرواية الى الشافعي
 غير صحيحة لان احرامه لا يفيد في شيء من ذلك من الذي تقدم انما قال ذلك بحسب نقله ما ذكرناه الآن من
 شرح المذهب وفي متن المتن لا يصح بنا لسن اشارة بشبهة قبل الوقوف فاعني فسد حجه وكذا اذا لم يسن في رواية
 وهو شاذ ضعيف وفي المنافع يعني الفساد والتقصان الفاعش لا البطان قال ابن المنذر اجمع اهل العلم ان الحج
 لا يفيد الا بالجماع ولنا ان فساد الحج متعلق بالجماع شرا على جوار التكليفهم ولهذا لا يفيد بسائر المخطورات
 من اى متعلق فساد الحج بالجماع لا يفيد الحج بسائر التكليفات الاحرام من قبيل التقبيل لبس الخيط واستعمال
 الطيب ونحوها من هذا شراى اللبس التقبيل لما انزال من ليس بجماع مقصود شرا لان الجماع المقصود هو
 الايلاج من فم فلا يتعلق به متعلق بالجماع شرا المقصود من الفساد الا انه فيه شراى اى في اللبس التقبيل من معنى
 الاستتماع والارتفاق بالمرأة شراى الاتقاء بهام وذلك لخطور الاحرام فيزيهه الدم شراى لما تقدم ان فاء
 الجماع ملحقه فيلزمه الدم اى نزع الشاة من خلف الصم شراى هذا جواب عن اعتبار الشافعي حرمانه بالصوم تقديره
 هو قوله ان المجرم فيه شراى اى في الصوم فضاء الشهوة والاحصاء بدون الانزال فيما دون الفرج شراى
 الاستعمال من الغنمين لا الذين لانه يحصل فيه قضاء الشهوة بدون الانزال قال القدوري في شرح مختصر الاخرى اوطى
 في الموضوع المذكور لا يفيد الحج في احدى الروتين عن ابن حنبله حرمانه لانه دلى في موضع لا يتعلق وجوب الحجر
 فلا يتعلق بسا واجب كالوطى فيما دون الفرج ولا يفيد الحج في الرواية الاخرى لانه دلى لوجب الانفصال من غير انزال
 فصاعدا لوطى في الفرج وي قوله ما فان جامع في احد السبيلين قبل الوقوف بوفته فدرج شراى وفد حج المرأة
 ايضا سواء كانت مطاوعة او كبرية ثم عليه شاة ويضي في الحج كما يضي من لم يفد حج شراى وكذا عليها ويحرم
 شرك بقره جزو وقال الشافعي ما لا كاحد عليه بنية على الحج الآن في الجماع الصغير لعينه غيبوبة منخفضة وكذلك
 لو استخلت فذكر حراما وذكر مقطوعا فسد جمعا بالاجماع ولو لم تذكر بخرقة ثم ادخله ان وجد حرارة الفرج والذلة فيه
 والافلاو قال الشافعي حرمانه في قول وفي اصح قوليه يفيد مطلقا سواء وجد حرارة الفرج والذلة او لا والافلا
 ما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن اتيه امرأته وما تحمّلان بالحج قال يريان وما يضيان في حجتهما وعليهما
 الحج من قابل شراى هذا رواه ابو داود في المراسيل حدثنا يحيى بن ابراهيم حدثنا معاوية بن سلام عن يحيى بن كثير نا فايز بن

في جميع ذلك اذا انزل واعتبر
 بالصوم ولنا ان فساد الحج
 يتعلق بالجماع ولهن كما يفيد
 بسائر المخطورات وهذا ليس
 بجماع مقصود فلا يتعلق به
 ما يتعلق بالحج لان فيه
 معنى الاستتماع والارتفاق
 بالمرأة ذلك لخطور الاحرام
 فيلزمه الدم بخلاف الصوم
 لاني لم فيه قضاء كشبهة
 ولا يحصل بدن الانزال
 فيما دون الفرج ولنا ما في احد
 السبيلين قبل الوقوف بوفته
 فسد حج عليه شاة ويضي
 في الحج كما يضي من لم يفد
 والحاصل فيه ما روى ان رسول
 عليه السلام سئل عن
 واقعه امرأته ما حل من الحج
 قال يضيان وما يضيان
 في حجتهما وعليهما الحج من قابل

بن نعيم اوزيد بن نعيم سبل الوشيعان جلا من خدام جامع امراته وها محمد بن نسال الرجل البني تالي السند وسمي فقال
 اقتضيا لهما ما سدا به ايراده البيني وقال انه منقطع وهو زيد بن نعيم لما شك قال صاحب المجهر في النفس من
 ابن البيني انه زيد لما شك وروى احمد بن حنبل رحمه الله ثنا اسمعيل بن اليوب عن فيلمان بن حريز انه سمع عليا
 الارزمي قال سالت ابن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن رجل امر امراته من عمن اقبلا معا بعد فقضيا المناسك حتى لم يبق عليهما
 الا الافاضة وقع عليهما نسالت ابن عمر فقال لهما ما قالا قوله وها محمد بن الوادعيه للحال قوله يريه ان دماي
 اى يرين كل واحد منهما دماهم وكنه النقل عن جماعة من الصحابة في حكم الله عز وجل يعني كذا نقل الحكم المذكور قبله فمن جامع
 قبل الوقت عن جماعة من الصحابة روى مالك في الموطا انه بلغه ان عمر بن الخطاب علي بن ابى طالب اباهما في وقت
 سلكوا من رجل اصاب البهيم ومعه من الحج فقالوا اني قد اوجعنا حتى يقضيا جميعا ثم عليا حج في قابل المدي وقال
 علي رضي الله عنه فانما ابلغنا بحجهم علم قال فمروا حتى يقضيا جميعا وقال الشافعي يجب بذية اعتبارا بالجماع بعد الوقت
 شس وبقال مالك واحمد واهب عليه شس اى على الشافعي رحمه الله اطلاق ما روينا شس موقوفه عليه الصلوة
 والسلام يريان ما وذكر الدم مطلقا ولم يقيد بشئ فنقلنا دل الشاة لانه يتغير في وقت المطلق فيصير الى الكمال
 وهو البذية قلت فيصير الى الكمال في المباشرة مع حصول التيقن به والشاة كمال فتجرب وعمر عايفد حجة يستظهر
 وعمر عايف بن جبير روى ابى اسلاوى شاة والثانية بقرة والثالثة فيسد حمارا بقرة الاشئ عليه فيستغير الله تعالى
 هم ولان القضاء لما وجب عليه شس اى على هذا المباح وبه اجماع فخره من بين الجوابه وهو قوله اجماع ولا يجب
 الا لاستدراك المصلحة حتى لا يجازي شس الغاية بقضاء مع انما يكون المباح قبل الوقت القضاء هم فيكفي بالشاة لاجل
 ما بعد الوقت شس اى بخلاف اجماع بعد الوقت لو فات هم لانه لا قضاء عليه شس فتجب البذية فتعاطى الجناية
 وعدم حتمها لهم القضاء هم ثم سوى من السيليين شس اى سوى القدوري رحمه الله من السيليين القبل والدير
 في فساد الحج بالجماع هم وعن ابى حنيفة ان من غير القبل منها شس اى من السيليين هم وقيل شس اى من الرجل المراد
 هم لا يفيد شس اى الحج ثم التقاضى الوطى شس حتى لا يجب احد عنده وتقدم الكلام فيه عن قريب وكان عنه
 شس اى عن ابى حنيفة رحمه الله رويان شس الاولى انه لا يفيد حجة قال في شرح الطحاوى لوجبا معناه في الدبر
 فعلى قياس قول ابى حنيفة لا يفيد حجة وعمره كما قال في الفخرية لا يجب الثانية انه يفيد روى الكنجي عنه انه تجب
 الكفارة في رضائهما كالباع في الفرج هم وليس عليه شس اى على هذا الرجل الذي جامعهم ان يفارق امراته
 في قضاء ما افسد شس اى الزوجين انفسه بالجماع هم عندنا خلافا لما لك رحمه الله انما خرجا من بيتهما

وهكذا نقل عن جماعة من
 الصحابة روى وقال الشافعي في
 تجب بذية اعتبارا بالجماع
 بعد الوقت والحجة عليه اطلاق
 ما روينا وكان القضاء لما لا
 ولا يجب الا لاستدراك
 المصلحة بخلاف معنى الجناية
 فيكفي بالشاة بخلاف تكبد
 الوقت لانه لا قضاء به
 بعد السيليين وعن ابى حنيفة
 ان في غير القبل منها وقيل لا يفيد
 التقاضى معنى الوطى فكأن
 رويان وليس عليهما بغير
 امراته في قضاء ما افسد
 عندنا خلافا للمالك
 اذا خرجا من بيتهما

ولزفره اذا احرموا للشافعي
اذا انتهى الى المكان الذي
جاء فيه فيه له اهمال ذلك
ذلك فيقعان في المواقعة
فيفترقان ولئلا يجامع
وهو الكحل بينهما قائم
فلا معنى للافتراق قبل
الاحرام لا باحة الوقاع
ولا بعد لا نعمانين لكان
سالمتهما من المشقة
المشديد بسبب لذة
يسير فيزدادان من ما وجع
فلا معنى للافتراق ومن
جامع بعد الوقوف بعرفة
لوفسد حجه وعليه بنية
خلافا للشافعي لا فيما
اذا جامع قبل الذي لقوله
عليه السلام من وقف
بعرفة فقد تم حجه

نفس يعني اذا اراد قضاء الحج الفاسد بالجماع من عام قابل فيفترقان عند مالك من حين خروجهما من بيتهما قال ههنا
نوفى شرح الوخير فيقتسم ان قول مالك رحمه الله فيفترقان اذا احرموا لما هو مذهب فروعهم ان يكون عنه روايتان
وقال السروجي رحمه الله وما ذكره عن مالك الا سهل له قلت فيه فية لانه لم يطلع على كتب المالكية كلها وذكر في المبسوط
وغيره ان مالك في هذا موضع زفره ولزفرنا احراما شى اى وخلافا لزفرنا عنده فيفترقان اذا احرامهم ولا شافعي
شى اى وخلافا للشافعي رحمه الله اذا انتهى الى المكان الذي جاء بهما فيه شى ففترقان فيفترقان اذا انتهى الى المكان
الذي جاء بهما فيه وبه قال احمد وذكر ابن المنذر قول احمد مع زفره بقول الشافعي قال اسحق وفي المحيط والمبسوط
والا بسبب حاجي استحباب الافتراق عند خوف المعادة وقال مسند الافتراق استحباب كقول الشافعي خلافا للحنابلة قال
ولو كان في اجابا لوجب به دم كسائر واجبات الحج وقال النووي استحباب وفي القديم يجب فان قلت وبى عمن
وعلى وابن عباس رضي الله عنهما انهم قالوا فيفترقان فانه حجة قلت انها يكون حجة اذا انفرد العشر لم يوجبها
وقد روى عن الحسن وعطاء مثل قولنا وما قد ابدى كما عصر الصحابة فيكون خلافا معتبرا فلا يبعد الاجماع ثم شى اى
لشافعي رحمه الله وقيل لما كانت الاول اولى لانه اقرب في بعض النسخ لعمري لزفره ومالك الشافعي وبه الاصح
لانه ذكره وليعلموا موقع الاقتران انما شى اى ان الزوجين من يتذكران ذلك شى اى الجماع الذي وقع
في المكان الذي اتياه فيقعان في المواقعة شى اى في الجماع ففترقان شى حتى لا يقع فيما وقعا واولا
م ولئلا ان يجمع وبه الكحل بينهما قائم فلا معنى للافتراق قبل الاحرام شى لقيام الكحل والافتراق ليس بواجب
في الاداء فلا يكون لكان في القضاء ثم الاباحة الوقاع شى اى الجماع وبه يتعلق بقوله قبل الاحرام ولابعد
شى اى لم يبعد الاحرام لانها تذكيران بانحطتهما من المشقة الشديدة شى وبى السفرة الثانية للقضاء
بسبب لذة بسيرة شى وهو الجماع الذي يقضي في ساعته فيروان لما تخره فلا معنى للافتراق شى فلا يقبل
الاجماع به ومن جامع بعد الوقوف بعرفة لم يفسد حجه وعليه بنية خلافا للشافعي رحمه الله اذا جامع قبل الذي
شى فان عنده اذا جامع قبل اى يفسد حجه والمرد بالرمي حجه والعقبة وبعد الرمي الايف بالانه عنده محلل
قال مالك واحمرهما الدم لقوله عليه الصلوة والسلام شى اى القول النبوي صلى الله عليه وسلم من وقف بعرفة
فقد تم حجه شى هذا دليل لنا وليس للشافعي اخرج احمد واما الصالحين ابن جبار انما كرم حديث عبد الرحمن
بن عمر شهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو واقف بعرفات واما ما من من لم ينفذ اليارسول الله صلى الله عليه وسلم
قال عروة من جاء قبل الفجر من البيت فجمع فقد تم حجه لفظ احمد وفي رواية لابن داود ومن ادرك عرفة قبل ان يطلع الفجر فقد

أورد الحج وفي رواية للداودي والبيهقي الحج عرقه وما يجب البذرة لقول ابن عباس من حركه شمس هذا جواب عما يقال
أذا لم يفسد الحج بجماع بعد الوقوف كونه اثر القرآن فكان ينبغي ان لا يجب شيء بعد ما لا يقبل الجناية فلا يقتضي
جزاء واقتدير الجواب ان وجوب البذرة لقول ابن عباس رضي الله عنه وهو ما رواه مالك في الموطأ عن ابن الزبير
عن عطاء بن ينيط عن عبد الله بن عباس رضي الله عنه انه سئل عن رجل وقف وهو مني قبل ان يفيض فامروا ان يخرجه
ثم ادلته شمس اى اولان الجماع ثم ادى على النوع الارتفاق فينقطع موجب بش يفتح بحجيج لو جوب بالطابق
بين الموجب بقتضي الحكم وقال الامل قبل ان يذكر كونه اوليان اثر ابن عباس هذا غير مشهور فاقى بهما كليون باجابه
قال وفيه نظر لان المطلوب اثبات الوجوب بموت غير الواحدة لا يتوقف على الاشتراك انتهى قلت ان لم يتوقف
على الاشتراك يتوقف على صحة طريقه فاذا اشتبهت صحة الفرض فصلا عن ثبوت الواجب ثم وان جامع بعد الحلق
فعلية شاة لبقا احرامه في حق النساء ودون لبس الخيط والاشبهه ففقدت الجناية واكتفى بالشاة في المسألة
وان جامع بعد الحلق كذا وقع في عامة النسخ على بعض النسخ قبل الحلق فان كانت الزواية قبل الحلق فلا نه
يصح بعد الوقوف ان كانت الرواية بعد الحلق فلا نه تحرم في حق النساء في المسألة وان جامع قبل الحلق
في الزواية قبل الحلق لم يلزم حجه وعليه بدته وان جامع بعد فعلية شاة رسم البذرة ثم ومن جامع في العرة
قبل ان يطوف اربعة اشواط فربعت عمرته فمضى في ما شئ من غير ان يركبها ثم وقف فيها وعليه شاة من جامع
بعد ما طواف اربعة اشواط او اكثر فربعت عمرته فمضى في ما شئ من غير ان يركبها ثم وقف فيها وعليه شاة من جامع
لو كره في الخيط ووجوب الشاة بالوطي في الشاة قول اصلا والشورى في الشاة بالوطي والاشهر واجمعوا على انه لو طوى
قبل الطواف فسدت عمرته فان طوى قبل الشاة فليس بدم ومعلوم ان طوى قبل الشاة او اختاره اهل المذنب وقال
اصحابه والوثور وعليه بهي قال انك لا تفي عليه بذرة ثم وقال الشافعي في البذرة شمس اى تفسد عمرته سواء كان
الجماع قبل اربعة اشواط او لا ثم عليه بذرة اعتبارا بالحج شمس اى قياسا على الحج ثم اذهب شمس اى العرة ثم فرض
عنده شمس اى عند الشافعي رحمه الله ثم كالج شمس اى كثر في الحج ثم ولنا انما شمس اى ان العمرة ثم سنة فقلت
انظر تبة عنه شمس اى عن الحج ثم فجب الشاة فيها شمس اى في العمرة ثم والبذرة شمس اى تجب البذرة ثم
في الحج انما للاتفاق شمس اى بما دلل على سنة العرة ما رواه جابر رحمه الله ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن العمرة
اى واجبة قال لا وان تعمركم لكم ومن جامع ناسيا كان كمن جامع تعمدا شمس اى في حق افساد الحج والاحرام لان حق الامر
وجه قال مالك والشافعي في القديم واختره المزني وفي الجديد لا يفيد بالنسبة الى ان يعلم وفيه ثم عليه ذكر المصنف خلافا

واعلم يجب البذرة لقول ابن
عباس من حركه شمس هذا جواب عما يقال
فإن غلط ما روي وان جامع
بعد الحلق فعليه شاة
لبقاء احرامه في حق النساء
دون لبس الخيط وما اشبهه
فخضت الجناية فاكفى بالشاة
ومن جامع في العرة قبل ان
يطوف اربعة اشواط فقد
عمرته فمضى فيها وقضوها
وعليه شاة ومن جامع بعد
ما طواف اربعة اشواط او اكثر
فعلية شاة ولا تفسد عمرته
وقال الشافعي في قصد في
الوجوبين وعليه بذرة اعتبارا
بالج اذ هي فرض عند الحج
ولنا انها سنة فكانت حط
رتبة منه فوجب الشاة فيها
والبذرة في الحج انما للاتفاق
ومن جامع ناسيا كان
كمن جامع متعمدا

يقال للشافعي في جميع الناس
غير مسند الحج وكذا الخلاف
في جميع النائمة والمكره هو
يقول الخطب يعدم هذه
العوارض فلم يقيم الفعل
جناية ولنا ان الفساد باعتبار
معنى الارتفاق في الاحرام +
ارتفاعه مخصوصاً وهذا لا يعدم
هذه العوارض والحج ليس في
معنى الصوم كان كالكراهات
الاحرام من كراهة لم يتركها
الصلوة بخلاف الصوم والله اعلم

فصل ومن طواف طواف

القديم محسناً فاعليه صدقة
وقال الشافعي إذا اعتبر به
لقوله عليه السلام الطواف
مهلوة إلا أن الله تعالى أباح
فيه النطق فتكون الطهارة
من شرطه ولما قوله تعالى
وليطوفوا بالبيت العتيق
من غير قيد الطهارة فإنما كان

يقولون ثم قال الشافعي رحمه الله تعالى الناس على قسمين المحجج والمشكك في الدين لا بد من ان يكون المحجج قد علم في دينه ما عليه من كل العمل
في حجاج النعمة والمكره ثم يشي ان اجامعا قبل الوقوف بعرفات فيضرب الحج عند خلافه لشافعي ثم كذا الخانات في غير النعمانية
بما توجه من قول الوهبة رحمه الله من اصحاب الشافعي لان الخانات بالفناء في المكنته لان كراهه الرجل على الوطى متفق هو يقول
شئ اي الشافعي يقول ثم اعطى فقدم بهذه العوارض شئ اي بالنسيان والنوم والاكرام فلم يقع الفعل بان يشي فلا ينفذ
ثم قلنا ان الضاد باعتبار معنى الارتفاق في الاحرام ارتفاقا محضه جاش هو الارتفاق بالجماع والضاد متعلق بعين
الجماع ثم وبذا شئ اي بالارتفاق المحض ثم لا ينفذ بهذه العوارض شئ لا رادوا ان اثره في العوارض في النذر
الماثل لافي النذر لم يفعل ولهذا يلزم الاعتقال مع وجوده في العوارض ثبت بجزية لصاحبه وبسببوى فيه الصغير
والكبير والعاقلة والمجنون كذا في البسوط والنوم لان في الجماع الا ترى ان النائم يحسمه ويمكن ان تحصل اللذة اليه ولم يعلم
بالحج فيمنع الصوم شئ هذا جواب عن اعتبار الشافعي رحمه الله بالحج بالصوم وتقديره ان يقال قياس الحج على الصوم
صحيح مع ان حالات الاحرام شئ اي سببها ثم فكره فبنته حالات الصلوة شئ وهي الانتقال من القيام الى
الركوع ومن الركوع الى السجود ومن السجود الى القعود على غير ذلك من الهيات ثم عجبت لهم شئ لانه امر بطول الطلوع
عليه حله وليس عند الصائغ ايضا يذكره في غالب الاوقات +

ثم فصل شئ اى هذا الفصل فى مسائل فصله عن المسائل التى قبله فلاجل المنافية بينهما ذكر لفظ فصل من طواف الطواف المتقدم مما يشاء اى حال كونه ممثلاً ثم فعلية صدقة شئ كل موضع وجبت فيه صدقة فهو نصف صاع من اوصاع من شئ اى اوصاع من رطل الا انما يجب قبل جرادوة او قبل او بالذات شعرات قليلة من اشد وعضو من اعضائها فان فيه يتصدق بها ثم قال الشافعى بالاعتد بشئ اى بالتيه بطواف المحدث والناجز بالرم ونحوه لقوله عليه الصلوة والسلام شئ اى لقوله النبى صلى الله عليه وسلم الطواف صلوة الا ان الله تعالى اباح فيه لخلق شئ هذا الحديث تقدم فى باب الاحرام ثم انما يصف استدلاله بها للشافعى رحمه الله على ان الطهارة شرط لصحة الطواف ولقوله قال لا يك أحمد قوله اباح فيه لخلق بالاجماع اى الكلام فكلون الطهارة من شرط شئ اى من شرط الطواف فلا يصح بدونها كالصلوة من ولنا قوله تعالى ليطوفوا بالبيت العتيق من غير قيد الطهارة فلم يكن فى شئ من هذا استدلال ان الله تعالى امر بالطواف بعد الدوام من الكعبة من غير قيد الطهارة فلم يكن فى شئ من هذا التشبيه فى أنه صلوة كما لا لا حقيقة فلو اقتضاه ولا عموم المقضى عندنا كونه صلوة حتى تنقش حججنا والبيت كما فى الصلوة وما لا استحسانا فدل كلام مبتدأ كان ذلك وان كان ارجح فيه الكلام لا زالة اشكال المحررة الا ترى اننا في الشافعى من الخراف عن البيت بخلاف الصلوة مع ان محمى بن حنين ضعف الحديث وقال انه منقطع

ثم ثم قيل بي سنة قبل الحاق الطواف في الطواف سنة ابتداء من ذلك الصلوات وجبت ثم هو قول أبي بكر الرازي م لانه
يجب تكبيرا الجائز في كل ركعة من الطواف واجبت كما يجب الحائز كما هو لان الخبر وجب العمل فينبيت به الوجوب شي اي وجوب
الطواف ثم ماذا شرع في هذا الطواف شي اي طواف القدر من حلال مقدرا ان القابل لما كان العمل بهذا الطواف سنة
وترك لا الوجوب ما على ذكر في شرح الطواف وجب صدقة على كل في الاصلح فيجب ان لا يجزى في الحديث شي لانه لا يرد التسمية
بين تركه وبين الاتيان بمجرد ما فاجاب بقوله فاذا شرع في هذا الطواف ثم وهو سنة شي اي حال انه سنة لم يوجبها
بالشرع شي فاذا وجب بالشرع المذموم فيلزم منه ويدخله نقص ترك الطواف فيجب بالصدقة الطواف شي اي الجمل
الاطعام لانه رتبة شي اي القرب بة طواف القدر من حلال الوجوب بايجاب الله تعالى وهو طواف الزيادة شي وهما
سؤالان الاول ان يحمل النقص ترك الطواف على تقدير كونه سنة في حيز النزاع فلا يوجد في الدليل والوجوب ان
ترك السنة يوجب نقصا او يجزى بالكتابة التي ان من فاضل من عفات قبل الامام وجب عليهم قال لانه ترك سنة النزاع
الثاني انه منقوص بالصلوة لانه اذا فعلها نقص تحييجي في السوء لم يطهر ولو رتبة النقص عن بة النقص فيها
فليكن منها ايضا كذا الجواب ان الشارع جعل الحائز في الصلوة نوعا واحدا فلا يصار الى غيره في الجمع جملة من عاداته
بالدم وقد يكون بالذنية وقد يكون بالصدقة ما كمل المصلي اثنين من رتبة النقص على رواية القدر في
التي اختارها المصنف ما على ذكره الطواف في شيع الاسلام انه اذا طواف طواف التهمة محمدا فلا شي عليه لانه لو تركه اصلا
لم يجب عليه شي فكذا اذا اتى به محمدا فلا يحتاج الى شي ممن هذه الكلمات ثم وكذا الحكم في كل طواف هو بطواف شي اي المذكور
في طواف القدر روي الحكم في كل طواف هو بطواف غير بعض مشايخ العراق يزيه بالدم وهو طواف طواف الزيادة محمدا فعليه
شاة لانه ادخل النقص في الركن شي لان طواف الزيادة كركن من وكان شي اي النقص من افش من الاجل شي اي
من النقص الذي يدخل في الواجب فينبى بالدم شي لان الدم على حسب الواجب وان كان شي حال كونه من حيا
فعليه بة كذا روي عن ابن عباس رضي الله عنهما شي فها عرس عن ابن عباس ثم لان الحائز اغنا من الحديث شمس
وهو الحائز من فيجب جبر نقصا بالذنية اطرافا لثقات شي من الهنا بين شي وكذا اذا طواف اكثر شي اي اكثر طواف
الزيادة من حيا او محمدا لان اكثر شي اي حكم الكل شي اي تركه وتصيدا في مسوط شيع الاسلام اذا كان لاكثر حكم الكل في
الجمع لان الشرع اقام مقام الكل في وقوع الامن عن النقص ان احتياطا وصيانة او تحفيضا لانه عليه الصلوة والسلام قال
من وقع لوجه تقديم محمدا لا يقيد بالجمع بعد الرمي بالاجماع ولو صلح اكثر الناس كان محمدا ولما كان هذا الامر على هذا الوجه
اليسير جري على هذا الاصل فان اكثر شي اي بالكل ويجزى مجزء صيانة للجمع الغفوات لما ان الطواف استوجب لكل ركعة

شتم قبل هي سنة الاربعة
انها واجبت لا ينبغي شي
الحائز وكان الخبر وجوب
العمل فينبيت به الوجوب
فاذا شرع في هذا الطواف
وهو سنة يصير واجبا
بالشرع ويدخله نقص
بترك الطواف لا يبره
اظهار الدنو بة من ان
بايجاب الله وهو طواف
الزيادة وكذا الحكم في كل
طواف هو بطواف
طواف الزيادة محمدا فعليه
شاة لانه ادخل النقص
في الركن فكان الحش مؤثرا
فيجب بالدم وان كان حيا
فعليه بة كذا روي
عن ابن عباس وهو كان
الحائز اغنا من الحديث
فيجب جبر نقصا بالذنية
اظهار التفاد وكذا اذا طواف
اكثر حيا او محمدا لا يرد
اكثر شي اي حكمه كذا

والا فضل ان يعيد الطواف
 ما دام بمكة ولا ذبح عليه في
 يعين النحر وعليه ان يعيد
 ولا يصح ان يؤمن ولا عداة
 في الحديث استعملها وفي الحنابلة
 ايجاب الفسخ النقص بسبب
 الحنابلة وقصروا بسبب الحديث
 ثم اذا عاده وقد طاف بمكة
 لا يجر عليه وان عاده بغير
 ايام النحر كان بدلا لعادة او يتبعى
 لا يشبهه النقص وان اعاده وقد
 طاف جنبا في ايام النحر فلا شيء عليه
 لا نه اعاده في وقته وان اعاده
 بعد ايام النحر لم يرد الدم عند
 ايجيفته لا بالتأخير على ما روي
 من عبد بن ربه يوجب الى اهله وقد طاف
 جنبا عليه ان يعود لان النقص
 فيجوز بالعمى استدراكه فيرد
 ثم يرد عليه ان يعود بغيره
 جازا لئلا يفسد حاله ويوجب الى
 يرد طافه عن ان عاده وطاف جاز
 وان بعث بلا شاة فهو افضل لا يفسد

هم والا فضل ان يعيد الطواف ما دام بمكة
 على ان الطواف الاول وان كان بغير طهارة ينعقد في الاثر الدم على قولنا في غيبه حرمة التمسك بالخير فلا كان متدبرا
 بقصا في قدا عاده لم يفتق الا شبهه النقصان في نقصان الطواف بالحديث وبى لا يوجب شيام وفي بعض النسخ
 اى وفي بعض نسخ القدوري قال الكاكي اى نسخ البسوطا ذكرناه وهو صحيح وعليه ان يعيده شى الطواف وهو يدل
 على وجوب الاعادة بالنسبة التي فيها الا فضل ان يعيد الطواف بكيد على الاستمبالا لوجوب عده على ان كان الطواف
 مع الحديث فكذلك تحمل على ان كان مع الحنابلة لان النقص في الحول شى يراد في الحنابلة هم والاصح انه لو لم يلا عاده في الحديث
 استحبابا في الحنابلة ايجابا فخر النقصان بسبب الحنابلة وقصروا بسبب الحديث ثم اذا عاده وقد طاف شى النحر
 ان طوافهم محمدا لا يجر عليه شى فقال المترادى رحمه الله فها هو من صاحب الهداية رحمه الله لان تأخير النحر عن
 وقت يوجب الدم عن الى حيفه رحمه الله فكيف لا يكون عليه الدم اذا عاده طاف الزيادة بعد ايام النحر وهو تأخير النحر
 عن وقته على ان الرواية في كتب من قد منه بخلاف ذلك سهل في شرح الطحاوى رحمه الله اذا عاده طواف الزيادة
 بعد ايام النحر يجب عليه الدم لانه عاده لسبب الحديث او بسبب الحنابلة انتهى قلت قيل ان شى من اعادى سبب
 الصالحين في اوجبه ليست صاحب الهداية الى السهم وان عاده بعد ايام النحر ثم هو لا يوجب فلاحا يحتاج الى جواب هم لان
 بعد الاعادة لا يتبعى الا شبهه النقصان فخر اى بسبب التأخير لانه لا يوجب التأخير لانه اياه كونه بالحديث فيكون تأخير
 بطريق التمسك لان النقصان اعم من هو وجوبه وبغير النحر كذا في النحر في هم وان اعاده وقد طاف جنبا شى النحر
 انه قد طاف حال كونه جنبا في ايام النحر فلا شى عليه لانه اعاده في وقته فان اعاده بعد ايام النحر لم يرد الدم عند ايجيفته
 بالتأخير على ما روي من غير شى اى بتأخير النحر عن ايام يجب الدم عند عده النقصان شى في ان العادة طوافه الاول
 امر الثاني قال الكرخي رحمه الله المعبر من الاول الثاني حيلة وقال ابو بكر الرازى المعبر من الثاني وهو الاصح ورجح في الاشباح
 قول الكرخي وهو اقرب الى الفقه وهو وجوب الى اياه وقد طاف جنبا شى اى الى ان طاف جنبا عليه لم يرد لان
 النقص كثير في عاده استدراكا لى شى تداركا لما منه من الصلحة هم ولغيره با حرام جديد شى لكن هذا اذا
 جازا الميقات اما اذا لم يجد فلاحا جاز الى احوام جديد هم وان لم يجد بعث بذاته اجزاء لما بينا انه جاز له شى لان
 فيه حق معنى النقصان وفيه لغير الفقهاء ايضا هم الا ان الا فضل من العود شى شتار من قوله وان لم يرد بعث
 بذاته اجزاء يعنى لكن الا فضل ان يعود لان استدراكا لى شى يحسنه وهو الطواف الاول من استدراكه في غير
 وهو العديهم وهو وجوب الى اياه وقد طاف محمدا ان عاده وطاف جاز وان بعث بلا شاة فهو افضل لا يفسد

هم معنى النقصان في غير نفع الفقراء ولو لم يكن طواف الزيارة حلالا حتى يرجع الى ابله فلهما ان لم يرد ذلك الا اذا لم يلزم
 التحلل منه وهو موجود من المناء ابدأ حتى يطوف ومن طاف طواف الصدر حتى نفعه صدته لانه دون طواف الزيارة
 وان كان في جاش مثل ان واهله باقبل اي وان كان طواف الصدر واجبا هم ولا بد من طواف الزيارة والتفاوت
 بين العرض والواجب يعني اذا طاف طواف الزيارة واكثره عند ما تجب الشاة فينبغي ان يلزم الصدقة اذا طاف
 طواف الصدر واكثره مما طاف طواف الزيارة فالتفاوت في الاكثار من التسوية بين العرض والواجب فلا يجوز ومن ابى خيفه
 انه تجب الشاة في اي طواف طواف الصدر ثم يادى وهو رواية الكرخي ثم ان الاول اصح من الثاني في حجة العترة
 اصح وهو رواية القدوري ولو طاف من اي طواف الصدر جنبنا فعليه شاة لانه نقص كثير من طواف اي
 طواف الصدر دون طواف الزيارة فينبغي بالاشاة في اي اذا ادبى من طواف الزيارة فيجب في طواف الزيارة
 جنبنا بنية بعين او بقية فيغيره الشاة في طواف الصدر جنبنا لان الاكثار من التسوية بين العرض والواجب هم ومن ترك
 من طواف الزيارة ثلثة اشواط وما شئ اي شوط او شوطين هم فعليه شاة في ش وقيل الشاة في طواف
 فعل ترك فلا يحل حتى يغسل كذا في شرح القطع ومنه سبب الشاة في اي طواف الصدر والواجب هم ومن ترك طواف
 واحدة او خطوة لم تجز ولا التحلل من حاجاته لان تقدير الطواف بالعدد السبع ثابت بالنفس من المواترة فكان
 كما لم ينقص في القرآن ما يقدره الله تعالى فيكون ذلك المقدار من طواف القدر كذا في اي وجود اعداد الركعات
 فانه لا يقوم الاكثر فيها مقام الكل فكذا في الطواف انما قلنا بقوله لان النقصان ترك الاقل يسير فاشبه
 النقصان بسبب الحدث فكل من شاة شاة انما كان كذلك بجانب الوجود راجح وافعال الحج متجانسة تقبل بعضها
 الفصل عن بعض ولهذا اذا اتى بعض الاشواط ثم استعمل بعد آخر ثم اتى بالباقي جاز سجلاط اصوله فانه لما لم يست
 بمجانسة وليس بعضها يقبل الفصل عن بعض لانه اذا افسد جزءا فيها يفسد الجميع فلم يجز فاقامة الاكثر مقام الكل فثبت
 التماس تقبل الفصل في الطواف بحيث لم يتعلق صحة المودى بصحة الباقي اقيم الاكثر مقام الكل فتم الرجوع الى ابله
 اجزاء لان لا يجوز بيع شاة كما بينا في شرحه الى قوله لان النقصان ترك الاقل يسير فقل يرجع الى قوله لانه في
 معنى النقصان فيه لنع الفقراء ومن ترك اربعة اشواط من اي من طواف الزيارة هم يبقى محرم ابا حتى
 يطوفها من اي من طواف النساء لانه لا يكفى سوى النساء بالحق وانما يبقى في حق النساء لان المتروك الاكثر فصا
 كان لم يطف اصلا من فلا يجزىه الدم ومن ترك طواف الصدر او اربعة اشواط منه شاة او ترك اربعة
 اشواط من طواف الصدر فعليه شاة لانه ترك الواجب او الاكثر منه شاة او ترك

معنى النقصان فيه نفع
 الفقراء ولو لم يطف طواف
 الزيارة اصلا حتى يرجع الى
 ابله فلهما ان لم يرد ذلك
 الا اذا لم يلزم التحلل منه
 وهو موجود من المناء ابدأ
 حتى يطوف ومن طاف طواف
 الصدر حتى نفعه صدته لانه
 دون طواف الزيارة والتفاوت
 بين العرض والواجب يعني
 اذا طاف طواف الزيارة واكثره
 عند ما تجب الشاة فينبغي ان
 يلزم الصدقة اذا طاف
 طواف الصدر واكثره مما طاف
 طواف الزيارة فالتفاوت في
 الاكثار من التسوية بين العرض
 والواجب فلا يجوز ومن ابى
 خيفه انه تجب الشاة في اي
 طواف طواف الصدر ثم يادى
 وهو رواية الكرخي ثم ان
 الاول اصح من الثاني في حجة
 العترة اصح وهو رواية
 القدوري ولو طاف من اي
 طواف الصدر جنبنا فعليه
 شاة لانه نقص كثير من
 طواف اي طواف الصدر دون
 طواف الزيارة فينبغي بالاشاة
 في اي اذا ادبى من طواف
 الزيارة فيجب في طواف
 الزيارة جنبنا بنية بعين
 او بقية فيغيره الشاة في
 طواف الصدر جنبنا لان
 الاكثار من التسوية بين العرض
 والواجب هم ومن ترك
 من طواف الزيارة ثلثة
 اشواط وما شئ اي شوط
 او شوطين هم فعليه شاة
 في ش وقيل الشاة في طواف
 فعل ترك فلا يحل حتى
 يغسل كذا في شرح القطع
 ومنه سبب الشاة في اي
 طواف الصدر والواجب هم
 ومن ترك طواف الصدر
 واحدة او خطوة لم تجز
 ولا التحلل من حاجاته لان
 تقدير الطواف بالعدد
 السبع ثابت بالنفس من
 المواترة فكان كما لم
 ينقص في القرآن ما يقدره
 الله تعالى فيكون ذلك
 المقدار من طواف القدر
 كذا في اي وجود اعداد
 الركعات فانه لا يقوم
 الاكثر فيها مقام الكل
 فكذا في الطواف انما قلنا
 بقوله لان النقصان ترك
 الاقل يسير فاشبه النقصان
 بسبب الحدث فكل من شاة
 شاة انما كان كذلك
 بجانب الوجود راجح
 وافعال الحج متجانسة
 تقبل بعضها الفصل عن
 بعض لانه اذا افسد
 جزءا فيها يفسد الجميع
 فلم يجز فاقامة الاكثر
 مقام الكل فثبت التماس
 تقبل الفصل في الطواف
 بحيث لم يتعلق صحة
 المودى بصحة الباقي اقيم
 الاكثر مقام الكل فتم
 الرجوع الى ابله اجزاء
 لان لا يجوز بيع شاة
 كما بينا في شرحه الى
 قوله لان النقصان ترك
 الاقل يسير فقل يرجع
 الى قوله لانه في معنى
 النقصان فيه لنع
 الفقراء ومن ترك
 اربعة اشواط من
 اي من طواف
 الزيارة هم يبقى
 محرم ابا حتى
 يطوفها من اي
 من طواف
 النساء لانه
 لا يكفى سوى
 النساء بالحق
 وانما يبقى في
 حق النساء لان
 المتروك الاكثر
 فصا كان لم
 يطف اصلا من
 فلا يجزىه
 الدم ومن ترك
 طواف الصدر
 او اربعة
 اشواط منه
 شاة او ترك
 اربعة اشواط
 من طواف
 الصدر فعليه
 شاة لانه ترك
 الواجب او
 الاكثر منه
 شاة او ترك

ومادة الحج بمكة يوم بالاعادة اتمامه للكل
 في وقت واحد ومن تركه لغيره اخطأ
 لو انصرى فعليه الصدقة ومن طاف
 طواف الواجب في جوف الحج من كان بمكة
 مادة لكل الطواف وراه الحطيم ورا
 ل ما قد مضى والطواف في جوف الحج
 من حوله الكعبة وبين من الحج فليبين
 هذين الحطيمين فاذا انقضى ذلك فقد
 نفي نقصان طوافه وادامته اعلا
 ليكون مرد بالاطواف على الوجه
 روع ان اعطى على الوجه خاصة اجزا
 نه فلا في ما هو المتردد
 ان يخل من ميمنه خارج الحج
 في يتهى الى الشرف بين جبل
 الفجرة ويخرج من الجان
 اخر هكذا يسهل صلبه فان
 صلبه بعد فليعلم انه يمكن
 وادامه بترك ما هو قريب من الحج
 من على طواف الزيادة في وقت واحد
 في الحج فليعلم انه يمكن
 زيادة جوفه على طوافه وحده
 احسن في الوجه كذا لا يخلو
 والزيادة كذا واجبة على طواف الزيادة
 بالحج من غير جوفه حتى لا يخلو
 من طوافه فيقول المصنف ان طواف الزيادة
 سيقى الا عاده فيصير تارك الطواف

الا كمن الواجب وادامه بمكة يوم بالاعادة اتمته الواجب في وقت من اى الى اطلق لان طواف الصدقة
 ليس بموت بايام ولذا لا يجب شي بالتأخير عنه بالانصاف ولا يرد عليه لانه في الطائف من ترك ثلثة اشواط
 من طواف الصدقة فليعلم صدقة ش لان الاصل انها يجب في ترك كل دم يجب في انقضاء كل في الرمي المردودة
 ان يجب لكل شوط نصف صاع من برهم ومن طاف طواف الواجب ش في بعض النسخ ومن طاف الطواف
 الواجب من في جوف الحج ش اى الحطيم من فان كان بمكة اعادة ش اى اعادة الطواف من لان الطواف من وراه
 الحطيم واجب على ما قد مضى من اراد به قوله عليه الصلوة والسلام الحطيم من البيت وعند الشافعي وما كذا احد
 رضي الله عنه الطواف من جوف الحج لا يبتد به من الطواف في جوف الحج ان يرد على الكعبة ويدخل ابعثر من البيت
 بينهما وبين الحطيم فاذا فعل ذلك فقد اتم طوافه فادامه بمكة اعادة كل ليكون موكدا بالطواف على الوجه المشرع
 لان اعاده على الوجه خاصة اجزله لانه في ش بالاعادة اى تاركه ما هو المتردد ش وهو الطواف بالحطيم من
 وهو ان ياخذ ش اعادة ذكر الضمير الرجوع الى الاعادة بالنظر الى الخبر عن ميمنه خارج الحج حتى يتهى الى اخره ثم
 يدخل الحجر من الفجرة ويخرج من الجان الآخر كما يفعل سبع مرات ش وعند الاثني عشر تفسيره ان سور الحطيم
 فيقول حمل الحطيم خاصة لان الحطيم ليس من الحطيم كذا ذكره القدوري والنووي غير من الشافعية وفي المعنى
 الايجري بالطواف عند الحطيم لانه لا يحتاج الى الحطيم لانه عليه الصلوة والسلام ان ينفذ طوافه لئلا يخلو على الحطيم فان حطى على الحطيم
 صلبه فليعلم انه يمكن النقصان في طوافه بترك ما هو قريب من الحج ولا تجزئه الصدقة ومن طاف طواف الزيادة على
 غير فليعلم ش قال الكافي في حجة الجنب تلت لعل لهذا الاحتمال لان المراد به كذا الاصح فربما هو طواف الصدقة في آخر
 ايام التشريق ش حال كونه ظاهر فليعلم من ش اى دم واحد وتجزئه شاة نقصان الحديث ثم فان كان طواف
 الزيادة جنبا فعليه ان يعمد الى حفيضة رضي الله عنه ش لان الطواف مع الجنابة في حكم العبد وهذا يوم بالاعادة
 وادامه بمكة وجوبا لا استحبابا ولما كان في حكم العبد وجب تقل طواف الصدقة لانه لان الغرض منه في اتماده الا ان كان
 للافعال على الترتيب التي شرعت فطلعت فية على خلاف ذلك الترتيب فاعتقل طواف الصدقة على طواف الزيادة
 فيصير كانه طواف طواف الزيادة في آخر ايام التشريق ولم يطفئ المصدم وقال عليه دم واحد لان في الوجه الاول ش
 من هو اذا طاف طواف طواف الزيادة على غير ضرورة لم يقل طواف الصدقة على طواف الزيادة لانه واجب واعادة طواف
 الزيادة بسبب بحث غير واجب انها ليست بحج فليعلم ان طواف الزيادة في الوجه الثاني ش وهو اذا طاف طواف الزيادة
 جنبا لم يقل طواف الصدقة الى طواف الزيادة لانه مستقيم الاعادة فيصير تارك الطواف الصدقة

مؤخر الطواف الزيادة عن ايام الفرج المبرك طواف الصدر بالاتفاق من بين ابي حنيفة وصاحبه ومات فيه
 الاثر ش وهو طواف الزيادة من على الخلف من بين ابي حنيفة وصاحبه فانه يجب دمان عنده ودم
 عندها هم الا انه يوم باعادة طواف الصدر وادام بكة ولا يوم بعد الرجوع على ما ينشأ من ابي حنيفة قوله ترك طواف
 الصدر واربعة اشواط فعليه شاة الى قوله وادام بكة يوم بالاعادة هم ومن طواف لعمرته وسعى على غير نحو
 ذهل ش اى حلق او قصره فادام بكة بعيد ما شى اى بعيد الطواف والسعى جميعا ما شى عليه ش بعد
 الاعادة هم اما اعادة الطواف فلتكن النقص فيه بسبب الحدث واما السعى ش اى واما اعادة السعى فليس عليه
 والمردة هم فانه ش اى على السعى من طواف الطواف فاذا اعادة ما شى عليه لا ارتفاع النقصان فان رجع الى امله
 قبل ان يبعد فعليه دم لترك الطهارة فيه ولا يوم بالعود لوقوع التحلل باءاد الركن ش وهو الطواف والسعى
 هم اذا نقصان يصير وليس عليه شى شى ش قال الكاكي رحمه الله قوله ليس عليه ميعوف على قوله فعليه
 دم لترك الطهارة وهذا جواب سوال وهو ان يقال لما قام الدم مقام الطواف عند الرجوع الى اصله صار كانه
 اعادة الطواف ولو اعادة لا يجب عليه اعادة السعى ولما لم يعد السعى وجب الدم كما اذا اعادة الطواف ولم يعد السعى
 على رواية التمر تاشى وقاضى خان وغيره فاناجاب عن السؤال فى الفتاوى الطهارة فقال انما زير دم لعدم اعادة السعى
 لان بالاعادة ارتفع المودى بقى السعى قبل الطواف فلتاقت الاعادة فيلزم الدم بخلاف ما اذا لم يعد الطواف
 وارق الدم حيث لا يقع المودى هم لانه اى به على شرط ان يقد به وكذا اذا اعادة الطواف ولم يعد السعى شى
 لاشى عليه من فى الصحيح ش من الرواية واخره بما ذكره فى جامع التمر تاشى وقاضى خان وغيره بان اعادة الطواف
 ولم يعد السعى كان عليه دم واحدا المصنف شمس الائمة الخسرى والمحبى لان لاشى عليه لان الطهارة ليست بشرط
 لاسعى والكانت شرط للطواف اختصاصه بالميت واعتباره بالصلوة من وجه لما جاز فى الحديث وانما الشرط
 فى السعى ان ياتى به على شرط طواف معتد به وهو ان ياتى معتد به الا ترى انه يعلق من ترجى ك السعى من الصفات
 والمردة فعليه دم وجبة بام لان السعى من الواجبات عند تاشى وعند الشافعى ركن عند ما وجب هم فيلزم ترك
 دم دون الفسا ش لان كل فسا ليس بركن فادام يقيم مقامه كالركن قوله دون الفسا واخره ناعى قول مالك
 واحمد فان السعى ركن عندنا فيلزم الفسا بركنهم لانهم قبل ايام شى اى قبل غروب الشمس قال الترمذى انما يقدر قبل
 غروب الشمس لانه غابت الشمس وبطام الامام بالان يجوز للناس الدعوى قبل الامام لان وقت الفرج قد دخل واذا
 قاتل الامام فقد ترك السنة فلا يجوز للناس تركها ورجح فى شرح مختصر الدرر دونه قبل الامام هم من عرفات فعليه دم

مؤخر الطواف الزيادة عن ايام الفرج
 يجب ان يترك طواف الصدر بالاتفاق
 الاثر على الخلف
 الا انه يوم باعادة طواف الصدر
 على ما ينشأ من ابي حنيفة
 على غير نحو ذهل ش
 ولا شى عليه اما اعادة الطواف
 النقص فيه بسبب الحدث واما السعى
 فلا بد من الطواف واذا اعادة السعى
 لا ارتفاع النقصان وان رجع الى امله
 قبل ان يبعد فعليه دم لترك الطهارة فيه
 ولا يوم بالعود لوقوع التحلل باءاد الركن
 اذا نقصان يصير ليس عليه شى شى ش
 لانه اى به على شرط ان يقد به وكذا اذا
 اعادة الطواف ولم يعد السعى شى
 ترك السعى بين الصفا والركن ولا فعليه
 وجبة بام لان السعى من الواجبات
 عندنا فيلزم تركه لاشى عليه لان الطهارة ليست بشرط
 ومن افاض قبل الامام من عرفات
 فعليه دم

وقال الشافعي رحمه الله في قولنا ان الركوع اصل الوقوف فلا يؤمن تركه الا طاعة شيء من اهل الاعادة الى خبر من الليل
وهذا المذكور هو احد قول الشافعي رحمه الله في قوله لا تحجب الدم لقولنا وبه قال احمد والاك ان الجمع بين الليل
والنهار في الوقوف لا يكون مدركا لانه اذا ادرك النهار كذا ذكره الكاكي عنه والجمع بين الليل والنهار ليس بشرط عند
بل يكفي جزو من الليل والنهار وقال السروجي لم يقل مالك رحمه الله باسقاط الوقوف في شيء من النهار وانما
كره الوقوف عنده وقوف لحظة من الليل دون النهار وعنده غيره من الفقهاء ان ركعتي نية في خبر من ليل والنهار
ولنا ان الاستدانة الى غروب الشمس واجب فلو كان عليه الصلوة والسلام من اى القول النبي صلى الله عليه وسلم
فانصرف بعد غروب الشمس في هذا حديث عريب وذكر الازناني رحمه الله بهذا الحديث ولم يذكر من حاله شيئا وامر
بالنسي في الاضافة من عرفات وكان ينبغي ان يستدل في هذا بما في حديث جابر الطويل رحمه الله فلم يزل عليه الصلوة
والسلام واقفا حتى غرقت الشمس وروى ابو داود والترمذي وابن ماجه عن علي بن ابي طالب رضاه عليه الصلوة
والسلام انفاض منها حين غرقت الشمس ورواه نسك رسول الله صلى الله عليه وسلم جميعا على انه انفاض من
عرفات بعد غروب الشمس فعلم ان الاستدانة في الوقوف الى جز من الليل واجبة فلا يترك دم وهو من قولهم
فيجب ترك الدم شمس قبل اذا وقت ليل ولم يقف بالنهار لانه في شيء بالتأنيق فاعلم ان لا يتركه شيء اذا وقت
نهارا ولم يقف ليل لان الوقوف بالنهار اصل وبالليل تبع واجيب بان الوقوف المعتد به كذا بان الوقوف
بالنهار او بالليل الا ان الواجب هو الوقوف بخبر من الليل لا المحالة ثم اذا وقت بالنهار ودون خبر من الليل اتى بالركن
ودون الواجب فلهزيمة واما وقت بالليل ودون النهار لم يحجب عليه شيء لان الجزء الاصل من قوفه اعتبر ركنا
ما يجوز الثاني اعتبر واجبا فاعلم ان الركعتين الواجب لم يترك شيء من نخلات ما اذا وقت ليل لان استدانة الوقوف
على من وقت نهارا ليلناش اى بالاجماع وبما اتصل بقوله ولنا ان الاستدانة الى غروب الشمس واجبة قبل
قوله عليه الصلوة والسلام من وقت بوقت ليل او نهارا فقد ادرك الجمع يقتضي ان لا تكون الاستدانة شرطا في الليل
ولا في النهار فكيف جعل شرط في النهار ودون الليل واجب بترك ظاهر الحديث في حق النهار بقوله عليه الصلوة والسلام
فانصرف بعد غروب الشمس فبقي الليل على ظاهره هذا ورد الاكل في شجرة اجمعت منه كيف يجب بهذا الجواب لا الى الحديث
الصحيح كيف ترك ظاهر الحديث لا يعرف ولله اصل عند المحققين من كان عاديا في عرفة بعد غروب الشمس لا يسطع عليه
في ظاهر الرواية لان المتروك الاصل مستدركا في اختيار ظاهر الرواية مما روى ابن شجاع عن ابي خزيمة رحمه الله ومن
ما ذكر الحسن بن زياد رحمه الله في مناسك انه يسقط لانه استدرك ما فاتة فلان الواجب عليه الاضافة بعد غروب الشمس قد اتى

وقال الشافعي رحمه الله في قولنا
عليه لان الركعتين اصل
الوقوف فلا يلزم بتركه طاعة
ولنا ان الاستدانة
الى غروب الشمس واجب
لقوله عليه السلام فاعلم
بعد غروب الشمس فبقي
تركه الدم بخلافه فاذا
وقت ليل لان استدانة
الوقوف على من وقف
نهارا لا ليل فان عدل الى
عرفة بعد غروب الشمس
لا يسقط عنه الدم في قضا
الرواية لان المتروك
لا يصير مستدركا

فيسقط عنه الدم وقد قال الشافعي وأحمد رحمهما الله في شرح القدرين وهو الصحيح واختلفوا في أي الأيام الثلاثة
 من تركها إذا ما قبل غروب الشمس فمنه زفر جرح الله لا يسقط وعند الثلاثة يسقط وبه قال الشافعي وأحمد
 من ترك الوقوف بالزمن فله عليه دم لأنه من ترك الوقوف فله دم من ترك الوقوف فله دم من ترك الوقوف فله دم
 وعند الشافعي رحمه الله نفس الوقوف سنة والمبيت بزدلفة واجب وتشتري من هذا من جازوا ليلا عن علة
 اوضعت اوقات الحرام فلا شيء عليه وقدمت المسئلة من ترك رمي الجمار في الأيام كلها من رمي الجمار في الأيام كلها
 آخرها أيام التشريق من عليه دم لم يتحقق ترك الواجب ويكفيه دم واحد من ترك السبعين حصاة كلها
 لأن الجنب من ترك رمي الجمار في أيام التشريق من عليه دم واحد من ترك الواجب ويكفيه دم واحد من ترك السبعين حصاة كلها
 نفسه ورمى أيام التشريق شيء واحد والأصح أن يجزئ الرتبة وذكره في شرح البزيمه كما في الحلق من ترك رمي الجمار في
 حلق الإبريس فان حلق رجب في غير اوانه يوجب الدم ثم حلق جميعه لا يوجب الا اذا واحد الكذا في المبسوط من
 والترك من ترك رمي الجمار من عليه دم واحد من ترك الواجب ويكفيه دم واحد من ترك السبعين حصاة كلها
 وهو اليوم الرابع من ترك رمي الجمار من عليه دم واحد من ترك الواجب ويكفيه دم واحد من ترك السبعين حصاة كلها
 غير معقول فيه وانما عرفناه قربته لا يفعله عليه الصلاة والسلام في هذه الأيام فلا يكون قربته في غيرها كما لا يكون
 قربته في ارفة الدم في غير أيام النحر وما دلت الأيام باقية فالاعادة ممكنة في غيرها على التاليف من ترك رمي الجمار في
 على الترتيب وبه قال الشافعي رحمه الله في قول من في قول يسقط رمي كل يوم بعض الاوقات من وقته ثم تأخيرها
 من ترك رمي الجمار من عليه دم واحد من ترك الواجب ويكفيه دم واحد من ترك السبعين حصاة كلها
 ومحمد رحمه الله فان عند ما لا دم عليه من ترك رمي الجمار من عليه دم واحد من ترك الواجب ويكفيه دم واحد من ترك السبعين حصاة كلها
 الثالث بين النفر وبين الاقامة تعضي أي كونه مطلوباً فكيف يجب تركه الدم واجب بان التحية قبل طلوع النفر من
 يوم الرابع فما لم يطلعه وجب عليه الاقامة ويجب تركه الدم كما قطع اذا تركه الشروع من ترك رمي الجمار من عليه دم واحد من ترك الواجب ويكفيه دم واحد من ترك السبعين حصاة كلها
 الجمار الثلاثة من يوم واحد فله عليه الصلاة والسلام من ترك رمي الجمار من عليه دم واحد من ترك الواجب ويكفيه دم واحد من ترك السبعين حصاة كلها
 وهو من تركه لان لكل من تركه الدم نسك واحد وان كان تركه اقل من تركه وهو من تركه نسك واحد وان كان تركه اقل من تركه وهو من تركه نسك واحد
 نصف مصلح من تركه لان يكون التردد اكثر من النقص من تركه نسك واحد وان كان تركه اقل من تركه وهو من تركه نسك واحد وان كان تركه اقل من تركه وهو من تركه نسك واحد
 الصدقة يعني اذا ترك الجمار الثلاثة فان رمي ثمان حصيات وترك ثلاث عشرة حصاة من غير بدل يتركه الدم من تركه نسك واحد وان كان تركه اقل من تركه وهو من تركه نسك واحد وان كان تركه اقل من تركه وهو من تركه نسك واحد
 ترك الاكثر من تركه وان ترك رمي حجرة العقبة في يوم النحر فله دم واحد من تركه نسك واحد وان كان تركه اقل من تركه وهو من تركه نسك واحد وان كان تركه اقل من تركه وهو من تركه نسك واحد

واختلفوا فيما اذا ما قبل

الوقوف ومن ترك الوقوف فله دم

فله دم لأنه من ترك الوقوف

ومن ترك رمي الجمار في الأيام

كلها فله دم لم يتحقق ترك الواجب

ويكفيه دم واحد من ترك السبعين

حصاة كلها كما في الحلق والترك

انما يتحقق بغيره وللشافعي

من ترك رمي الجمار في الأيام

قربة الا انها وما دامت الايام

باقية فالاعادة ممكنة فيها

على التاليف ثم يباح له ما لم

عند حنفية لا خلاف قاله اوان

ترك رمي الجمار فله دم واحد

نسك واحد من ترك رمي

الجمار الثلاثة فله عليه

الصدقة لان في هذا اليوم نسك

واحد وكل من تركه اقل من تركه

المتروك اكثر من تركه فله عليه

بالزمن الدم ولو تركه اقل من تركه

وان ترك رمي حجرة العقبة

في يوم النحر فله دم واحد

ترك

بقوله رميا اختر اربع اوار وعليه الم قبل انك ان يقال كيف قلت ان رمي جرة لبقية كل نطفة من هذا اليوم من الحج
واحلق وطوان النصارى من خلفه هذا اليوم فلما قال لم يمش خبت الاشياء المذكورة ثم وكذا اذا نزل الاكثر منها من
اسمى بحيلة الدم ايضا فانكر الاكثر من جرة العقبة ثم وان ترك منها حصاة او حصاتين او ثلثا ماشى اى ثلاث حصيات
ثم تصدق لكل حصاة نصف صاع الا ان يبلغ وما شئت ثمان من قوله تصدق لكل حصاة نصف صاع يعني
اذا بلغ قيمته تصدق لكل حصاة قيمة الدم ثم ينقص ما شارش من معنى ينقص من الدم ما شارش لا تذهب اليه التسوية
بين الاقل والاكثر لان المتردد بالاكل فتكفيله الصداقة ومن اخر احلق حتى منعت ايام الغفران ثم غدا في ضيقه
رحمه الله وكذا اذا اخر طواف الزيارة وقال لا شئ عليه في الوجين شئ اى في تاخير احلق وتاخير طواف الزيارة
والاصل في هذا ان تاخير النكاح يلجوب الدم ام لا فعند ابى حنيفة وجوبه ما لا هم وكذا الغفلات شئ اى
بين ابى حنيفة وجوبه في تلخ الرمي شئ بان خر رمي جرة العقبة من اليوم الاول الى الثاني وكذا اذا خر رمي البحار
من اليوم الثاني او الثالث الى الرابع ثم وفي تقديره نكاح على نكاح شئ اى وكذا الغفلات بينهما في تقديره
على نكاح ثم كاحلق قبل الرمي وخر القارن قبل الرمي واحلق قبل النجش شئ بيانه حلق المفرد بالحج او القارن
او المتمتع قبل الرمي وخرج القارن او المتمتع قبل الرمي والنجش بخلاف ما اذا رجع المفرد قبل الرمي واحلق قبل النجش
حيث اوجب عليه شئ لان النكاح لا يتحقق في قتال المفرد فيجب ان اوجب عليه عليه واعلم ان يفعل في يوم النحر اربعة
اشياء الرمي والنحر واحلق والطواف هذا الترتيب اوجب له لا يخالف العمل فيه فقال ابو حنيفة والشافعي رحمهما الله في
واحد واحده رحما الله واجب على كل من اذخر لشافعي رحمه الله سحبا او قدم احلق على النحر جاز ولا يجب شئ عنده قولنا
واحد واحد وكذا نحن بما ولو قدم على الرمي لزمه من عند الشافعي عن ذلك قال احمد ولو قدم كل واحد على الآخر سحبا او جازا
لا شئ عليه ان كان عاديا فاضى وجوب الدم برونه ان عند ابى حنيفة التقديم والتاخير لوجب الدم سحبا او جازا وبه
قال نزلنا ذلك عند ابى يوسف ومحمد رحمهم الله لا شئ في التقديم والتاخير وانما يجب في حق قول القارن قبل النجش
دم باعتبار احلق في اذانه خباية على حرمله باعتبار التقديم والتاخير ولو لم يصح قول الشافعي لم يمش اى الى يوم
ومحمد رحمه الله ان فاته يستدرك بالقضائى اى بالاتفاق ثم ولا يجب مع القضاء شئ اخر وله شئ اى لا يجب
رحم الله محمد بن حنبل رحمه الله قال من قدم نكاحا على نكاح غيره ثم مش به هذا والغالب النجش ابن مسعود في بعضها
ابن عباس رحمه الله وهو الاصح رواه ابن ابى شيبة في مصنفه حدثنا سلام بن طبعه والواحد عن ابن مسعود عن ابن عباس
عن مجاهد عن ابن عباس قال من قدم نكاحا في حجه واخره فليهدى لذلك ما وقال الشيخ في الدائم واربهم مما جاز في

هذا اليوم رميا وكذا
اذا تركوا اكثر منها من
ترك منها حصاة او حصاتين
او ثلثا تصدق لكل حصاة
نصف صاع الا ان يبلغ
دما فنقص ما شارش
المتردد هو الاكل فتكفيله
الصداقة ومن اخر احلق
حتى منعت ايام النحر
فكفيله من جرة العقبة
وكذا اذا اخر طواف الزيارة
وقال لا شئ عليه في الوجين
وكذا الحلق في تاخير الرمي
وفي تقديم نكاح على نكاح
كاحلق قبل الرمي وخر القارن
قبل الرمي واحلق قبل النجش
لهلكن ما فاته مستدرك ما
ولا يجب مع القضاء شئ
اخر وله حديث ابن مسعود
ان قال من قدم نكاحا
على نكاح غيره

هو يقول الحق غير مختص
بالحرم كان النبي عليه السلام
واصحابه احصوا بالحديبية
وحلقوا في غير الحرم ولهم ان
الحلق لما جعل محللا لصا والصلوة
في غير الصلوة فانه من واجباتها
وان كل محللا فاذا اصاب نسكا
اختص بالحرم كالذبح وبعض
الحديبية من الحرم فلما حلقوا
فالحاصل ان الحلق يتوقف
بالزمان والمكان
في الوقت في حق التضمين
بالدم اما لا يتوقف في حق
التحلل بالاتفاق والتقصير
في العروة في الزمان بالاجماع كان
اصل العروة لا يتوقف على المكان لا بد
قال فان لم يقصر حتى رجع وقصر فلا
عليه ولم يجز اعفاء اذ انهم لم يعقر
فهم علوان في مكانه فلا يلزمه
منه فان حلق العلق قبل ان يذبح
فعلية فليس في حقيقته كادك
بالحلق في غير اوانه كان اوانه بدن
الذبح ودمه متاخرا للذبح

لا يجب دم وهو قول من ابي ابو يوسف يقول هم الحلق غير مختص بالحرم لان النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه
بالحديبية وحلقوا في غير الحرم ثم هذا الحديث اخرجه البخاري وسلم عن الحسن بن محبوب وعمر بن ابن الحكم قال
خرج النبي صلى الله عليه وسلم من الحديبية في نصف عشر من الصجاء حيث وفيه فاحرمهم بالحق فحلقوا في الحديبية
ويخرج الحرام والحديبية تصغير جدا اسم موضع قريب من مكة ولما شئ اى لابي خزيمة ومحمد بن جهم لم يدم لان الحلق
لما جعل محللا شئ بكلامهم صارا كالسلام في آخر الصلوة وانه شئ محلل مع بذاب هو واجب ولهذا لو تركه سايبا يجب
سجودا لم يترك من واجباتها شئ اى في السلام من واجبات الصلوة هم وان كان محلا شئ محلل ما قبله فانه انما احتضن
شيء عبادته اختص بالحرم لا يغيره بقول المعنى فيختص بالحرم ويقال انك احمد رحمه الله في روايته هم كالحق شئ حيث
يختص بالحرم وبعض الحديبية من الحرم شئ بما جواب عن تسكابى يوسف رحمه الله بالحديبية المذكور وبه قال
الثاني رحمه الله في الظاهر فاعلمه فلقا في شئ اى في الحرم الذي هو من الحديبية هم فالحاصل ان الحلق موقت
بالزمان والمكان شئ عند ابي خزيمة وعنده ابي يوسف لا يتوقف بهما وعنده محمد رحمه الله يتوقف بالمكان دون الزمان عند
آخر رحمه الله يتوقف بالزمان دون المكان وقد مر الكلام في انهم وهذا الخلاف المذكور في الوقت في حق التضمين
بالدم اما لا يتوقف في حق التحلل شئ بالزمان بالمكان ان الكلام في وجوب الدم عند من يقول بالتوقيت بحج الدم
تبركهم بالاتفاق شئ كونه متدابة بالاتفاق هم والتقصير وعلق في العروة غير موقت بالزمان بالاجماع شئ في العروة
حيث لا يتوقف بالزمان قلت في ايام الغزاة كانت موقفة قلت كراميتها فيها ليست من حيث انها موقفة
بل باعتبار اشتغالهم بالاجماع فيها فلو اعتمر فيها راغلا شئ من افعال الحج فكيف ذلك هم لان اصل العروة لا يتوقف
شئ اى بالزمان اصل العروة الطواف ويسمى فلا يتوقف بالزمان بالاجماع هم بخلاف المكان لانه موقت به شئ
اى بخلاف مكان العروة فان اصلها موقت به وبالحرم فكذا يتوقف ما يترتب عليه او هو الحلق والتقصير حتى لو حلق
خارج الحرم لم يترتب عليه من عند ابي خزيمة ومحمد رحمه الله كما في الحج وعنده ابي يوسف رحمه الله لا شئ عليه كذا في البسطة
هم فان لم يقصر حتى حج وتصل لا شئ عليه في قوله ثم عيا شئ بنى اكثر النسخ قال فان لم يقصر حتى قال محمد بن الجهم الصغير
فان لم يعلق المقترقي عاد الى الحرم فلا شئ عليه في قول ابي خزيمة وصاحب جميعا لانه بدل المتركة في مكانهم معناه شئ
اى قال محمد بن رحمه الله في اجماع المعنى من حكم مسئلة هم اذ خرج المعتمر عما شئ ذكره العروة الى الحرم فخرج من اجماع بعضهم
لانه شئ اى ان المعتمر اتي بشئ اى بتقصير او حلق هم في مكانه فلا يلزمه فانه حلق العاد قبل ان يذبح
فعليه ان عند ابي خزيمة ودمه بالحق شئ اى بسبب الحلق هم في غير اوانه لان اوانه بدن الذبح ودمه متاخرا للذبح شئ

قال امر النبي صلى الله عليه وسلم يقتل الفرج وسماه فوليقتا وعن ام شريك رضي الله عنه انه عليه الصلوة والسلام
امر يقتل الاذنان وداه البهازي وسلم وروى ابو سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال يقتل المحرم السبع العادي والكلب العقور والفاقة والعقرب والحدادة والغراب وداه التزني وقال هذا
حديث حسن برواه ابو داود وايضا فذا فيه ستة والمذكور في الصحيح خمسة والذي ذكره لمصنف ستة الاول
الكلب العقور ذكر ابو عمران ابن عيينة قال الكلب العقور كل سبع يعقر ولم يحبس به وعن ابى هريرة جملته الكلب
العقور الاسود وعن مالك جملته الكلب العقور كل سبع يعقر والناس وعده عليهم مثل الاسود والنمر والغندار ما كان من السباع الا بعد
وبمثل الضبع والشعوب وشبهها فلم يقتله المحرم وان قتل قداه وزعم النووي رحمه الله ان العلماء اتفقوا على جواز قتل
الكلب العقور للمحرم والحلال في الحبل والحرم واحتسبوا في المراءى به يقتل هو الكلب المعروف كحاه عياض عن ابى حنيفة
والاذا زاعى وادحسن بن جزي واحتسبوا به الذئب وحمل زفر الكلب على الذئب وحده وفي المبسوط المراءى به الكلب العقور
الذئب ويقتل الكلب والذئب واحد لان الكلب المعروف ابى وليس يصيد ولا يجل الاسد وان صح انه عليه صلوة
والسلام ساه كليا لثمنه البطال الخذر قلت هذا قول ابن ندى المحض والصحيح ما ذكرنا ان التخصيص على عدو لا ينافي
ما زاد عليه وقد ذكرت في شرح الكفر عن ابى حنيفة رحمه الله الكلب العقور وغيره والمئانس والمئانس من سواه
وقال ابو المعالي جميع الكلب الكلب وكلاب وكليب وهو جمع غزير لا يكا ويوجد الا قليلا نحو عبد وعبيد وجميع الكلاب
اكاله في المحرم ليقال في جميع كتاب كلابات واكاله كالحمل جماعه الكلاب والكلبة الا انشى وجميع ما كلبات جميع كلبه
وفي المحيط والبدائع الكلب العقور شانه الوثوب على الناس ويغيرهم ابتداء وروى هذا المعنى هو جرد في الاسد والنمر والغندار
بل انه كان ورد والنفس في الكلب العقور قد ورد فينا ذكرناه ويدل عليه قوله عليه الصلوة والسلام السبع العادي في
حديث الترمذي الذي ذكرناه الثمانية من الستة الذئب وقد ذكرنا ما فيه من الكلام ولكن الظاهر انه هو الذئب
في الكلب وهو الذئب المعصوم والثالث الحداة بكسر الحاء وبعد الدال الف ممدودة بعد الحقة مفتوحة ومجملها مثل
عنب وداي كذا في الحديث وقيل المحجوبى رحمه الله حداة وفي المطالع الحداة لا يقال فيها الا بكسر الحاء وقول جاز الحداة
يعني بالفتح وهو جميع حداة وبار الحداة على ذين الشرا ويجوز قتل الحداة سواء كان للمحرم والحلال لا يمنع بعدى بالاذن
وتختلف اللحم من ايدى الناس وروى عن مالك رحمه الله في الحداة والغراب انه لا يقتلها المحرم الا ان يتيديا
بالاذن ويشهور من مذهبه خلافة الراعي الغراب وقد ذكره لمصنف على ما تجوز وقال غيره الغراب لا يقع الذي في
ظهره وبخيه البياض والغراب الاورع والاربع الاسود والاربع البياض والاربع البياض وروى المنع عن ذكائها جميعا

فانها مبتديات
بالاذى والمراد به
الغراب الذى ياكل
الجيف هو المروى
عن ابى يوسف
قال واذا قتل الحرم
صبي اول عليه
من قتله فعليه
الجزا اما القتل
فلقوله تعالى
لا تقتلوا الصيد
وانتم حرم ومن
قتله منكم ومنعه
فجزاء الآية نص
على ايجاب الجزاء
واما الدلالة

در رمى الغراب ولا يقتله وقال بقوم واجتبا محمد بن ابي سعيد الحمزى رحمه الله ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يقتل
قال احمية والعقرب والفؤيقية ورمى الغراب ولا يقتله احمد بن حنبل رواه ابن ماجه وقال ابو عمر بنى الله عنه ليس هذا
ما يتجوز على حد بنى بن عمر بنى من ذكره انما هو احمية السادس والعقرب وذكر ابو عمر بنى حماد بن ابي سليمان الحكم
ان الحرم لا يقتل احمية والعقرب رواه عنهما شعبة قال حجتهما انهما من هوام الارض وقال القاضي لم يخلق في
قتل احمية والعقرب وقال ابو عمر لا خلاف عن مالك رحمه الله وجوب العلم انى قتل احمية والعقرب فى الحرم
وكذلك الانعامى ولا شئ فى قتل الرتلاء دام للاربعه والاربعين من فاعلمها مبتديات بالاذى شئ اى فان السنة
التي استغنا لم رسول الله صلى الله عليه وسلم لانها مبتديات بالاذى يعنى ان يؤذن ابتداء من غير تعرض احد اليمن
والمودى يقتل من والمراد بالغراب الذى ياكل الجيف هو المروى عن ابى يوسف رحمه الله بشئ يعنى دون الغراب
غراب الذئب والفتق وبنى السروجى امر رسول الله صلى الله عليه وسلم يقتل احمية فى الحرم ابرت جوبه بالحد
حيث كانت آدم عليه السلام فا دخلت الميس احمية بين ايديها وكما كانت يروه لم تتركها رضوان خازن النخلة ان تدخل
والفارة ابرت جوبه بان عمدت الى جبال سفينة نوح عليه السلام فقطعتها والغراب ابدى جوبه حيث بشته نوح بنى الله
عليه السلام ليا تبه بخبر الارض فكر امه واقبل على حقيقه والوزنة فخطت على نار ابراهيم عليه السلام من بين ساكنه وادب
خلفت من قاتل الميم شئ وبنى غالب النسخ قال واذا قتل احمية قاتل القدرى رحمه الله اذا قتل الحرم من صيدا
او دول عليه شئ اى على الصيد من قتله شئ بان قال فى مكان كذا صيد يقتله المروى عليه عليه الجزاء شئ
اى فعلى الدال الحرم الجزاء سواء كان المدلول محراما وحلالا وسجى تفسير الجزاء ان شار الله تعالى من اما القتل
فلقوله تعالى لا تقتلوا الصيد وانتم حرم شئ اى اما حكم القتل وهو وجوب الجزاء ومن قتله منكم متعمدا فجزا مثل قتل
من النعم الآية شئ استدلال على حرمة قتل الحرم الصيد بهاتين الآيتين الكيتين احداهما قوله تعالى يا ايها الذين
امنوا لا تقتلوا الصيد وانتم حرم وقد بنى الله تعالى عن قتل الصيد فى حالة الاحرام والواو فى قوله فانتم للحال اى
وانتم محرمون والحرم جمع حرام يعنى محرم وقال المنوى والعراقى جمع محرم ليس يصح من جهة الصنعة ووقع الاجماع
على تحريم قتل صيد البر على الحرم وتحريم اصطاده وكذا قتل المنوى رحمه الله الاجماع عليه ويدل عليه الآية
المذكورة والآية الثانية قوله عز وجل ومن قتله منكم متعمدا فجزا مثل ما قتل من النعم اى عليه جزا يائى المقتول
من النعم الوحشى ومثل الحيوان قيمته لان المثل المطلق هو المثل صورة ومعنى فاذا قتل ذلك حمل على المثل
المنوى وهو القيمة من نص على ايجاب الجزاء شئ اى نص عز وجل على القاتل من واما الدلالة شئ اى اما

علم دلالة المحرمية على قتل الصيد فنعلم خلاف الشافعي رحمه الله تعالى وما كان يصحى الله عنه ولا يسميه القلبية
 فيها أربعة أقسام امان يكون الدلال والمدلول حلالين او محرمين او الدلال حلالا والمدلول محرما او بالعكس من
 ذلك والاول ليس مما نحن فيه والثاني على كل واحد منهما جزاء عندنا والثالث على المدلول الجزاء ودون الدلال
 وفي الرابع عكسه وقال الشافعي رحمه الله لا شيء على الدلال اصلا لم يقول شي اى الشافعي لم يقول الجزاء
 تعلق بالقتل والدلالة ليست تقتل في شبهة دلالة الحلال لا شيء على صيد المحرم حيث لا يجب على الدلال
 شيء لانه لا يصلح للدلالة بالحمل وبهذا تجلت الموضع اذ دل سارقا على الوديعة التي تحت يده يجب عليه
 ضمانها لانه انتم غفها باثبات يده عليها ولنا ما روينا من حديث ابى قتادة رضى الله عنه عن شاذل بن ابي قتادة
 هذا تقدم في اول باب الاحرام عند قوله لا يقتل صيدا لقوله تعالى لا تقتلوا الصيد وانتم حرم ولا يشترط الدليل
 عليه الحديث ابى قتادة ومالك فيهما هم وقال محققنا اجمع الناس على ان على الدلال الجزاء ريش قال الكاظمي
 رحمه الله هو عطاء بن ابي رباح تلميذ ابن عباس رضى الله عنه وقال مخرج الاحاديث هذا غريب وكان ابن ابي رباح
 صرح بنى الميسوط وغيره وذكره ابن قدامة في المعنى عن علي وابن عباس رضى الله عنه وقال الطحاوى رحمه الله
 هو مروي عن عدة من الصحابة ولم يرو عنه خلافه فكان اجماعهم ولان الدلالة من مخطورات الاحرام لانه نوعيات
 الامم عن الصيد اذ هو من كليلة اذ للتكليف والضمير يرجع الى الصيد من من التفرغ اليه من توجسه
 شيء اى بسبب توجسه وصل الوضوء خلاف الامم وقال ابن الاثير والوضوء المخلو ومنه يقال كان حشا اذ كان
 خاليا لا ساكن فيه م وتوابعه من اهل النجاس وبالدلالة يزيل ذلك فصار كالامان من شى اى صار اناله انكسار
 م ولان المحرم باحرامه التزم الامتناع عن التعرض فيضترك التزمه شى اى بسبب ترك ما التزمه بعدم
 التعرض اليه م كالمدعى شى اذ دل سارقا على الوديعة من تجلات الحلال لانه لا التزام من جبهته شى فلا يميز
 شى فان قلت كان ينبغي الجزاء على الحلال ايضا اذ دل لانه لم يترك التعرض لصيد المحرم بالاسلام قلت
 الاسلام ليس يكافى في ايجاب الضمان بل التزم الامان بعد خاص هو المقتضى لهذا اذ دل الاجنبى بسيرة الوديعة
 انما لا يجب على الاجنبى ضمان ان كان الاسلام موجودا م على ان فيه الجزاء ريش اى فيما اذ دل الحلال على صيد
 المحرم الجزاء م على ما روى عن ابى يوسف ومنه في قوله في مختصر الاجنبى م والدلالة الموجبة للجزاء ان
 لا يكون المدلول عالما بكان الصيد وان يصدق في الدلالة شى اى وان يصدق المدلول الدلال ليكون في معنى
 الامان م حتى لو كذب المدلول الدلال م وصدق غيره شى اى غير الدلال م الا ان كان على المكذب

ففيها خلاف الشافعي وهو يصح
 الجزاء تعلق بالقتل والدلالة
 ليست تقتل فاشبهه بالدلالة
 الحلال حلالا ولنا ما روينا
 من حديث ابى قتادة لا شيء
 وقال عطاء رضى الله عنه اجمع الناس
 على ان على الدلال الجزاء وكان الكاظمي
 من مخطورات الاحرام لانه نوعيات
 الامم على الصيد اذ هو من
 بسبب توجسه وتوابعه فصلا كالدلالة
 وكان المحرم باحرامه التزم الامتناع
 عن التعرض فيضترك التزمه شى اى بسبب ترك ما التزمه بعدم
 التعرض اليه م كالمدعى شى اذ دل سارقا على الوديعة من تجلات الحلال لانه لا التزام من جبهته شى فلا يميز
 شى فان قلت كان ينبغي الجزاء على الحلال ايضا اذ دل لانه لم يترك التعرض لصيد المحرم بالاسلام قلت
 الاسلام ليس يكافى في ايجاب الضمان بل التزم الامان بعد خاص هو المقتضى لهذا اذ دل الاجنبى بسيرة الوديعة
 انما لا يجب على الاجنبى ضمان ان كان الاسلام موجودا م على ان فيه الجزاء ريش اى فيما اذ دل الحلال على صيد
 المحرم الجزاء م على ما روى عن ابى يوسف ومنه في قوله في مختصر الاجنبى م والدلالة الموجبة للجزاء ان
 لا يكون المدلول عالما بكان الصيد وان يصدق في الدلالة شى اى وان يصدق المدلول الدلال ليكون في معنى
 الامان م حتى لو كذب المدلول الدلال م وصدق غيره شى اى غير الدلال م الا ان كان على المكذب

قیمته فی ذلک المكان والا فقیوم فی قرب الاکان الذی له قیمته فیه و یجوزی قتلهم اونی اقرب المواضع منه من
 من المواضع الذی قتل فیه م اذا کان فی برش ای اذا کان القتل فی بریه تم قتل الصيد علی ضربین محرم
 سباع فالحمز قتله یغیر سبب یجوز علیه الجزار بالنس والباح انواع احدی فی حالة الاضطراب فیسباح بلا خلاص والضمین
 قیمته وجب غیره اوله سمیه کما اذا کان اکل مال النیر فی الخمصة قال الا ذاعی لانسان فی حالة الضرورة والثانی اذا
 صاب علیه ولم یکنه ففقد فلاشی علیه وقال فی خرجه الله علیه الجزار کما یحل الاصل فقل لو یکبر من یحتمل وجوب الجزار
 عن ابی حنیفة رحمه الله واخطأ فی نقل الثالث اذا فلعص صیداً من سبع او شکة فقتل ذلک فلاشی علیه قال
 عطاء وهو رواه عن احمد وعنه ابی یوسف وهو قول قتادة والراجح لو حضر بالمارا وتور الطبع فوقع فی ذلک صید فلا جزاء
 علیه ولو کان اصطياد الا اذا حضر الذئب والا اصطياد الذی شرع بالابته لکن فوقع فی غیره فمات فلا جزاء علیه
 لعدم التقوی وکذا لو ارسل کلب علی مؤذنه فخره لا یضمن ذکر ذلک الا سبجاً فی هم فقیوم به ذوا عدل شئ
 ای یقیم الصيد رجلاً من عدلان ممن لهم معرفة فی قیمته الصید ثم هو یخیر شئ ای ثم القاتل فیمیز فی الفداش
 وفي بعض النسخ فی الفدیة هم ان شار اتباع بها دیا ووجبه شئ ای اشتری بها ای بالقیمه دیا ووجبه
 ان بلغت دیا شئ ای قیمته قیمته ما یدید به وان شار اشتری بها طعاماً وتصدق به علی کل
 مسکین نصف صاع من براد صاعاً من تمر او شیء شئ فان فعل فیهوا باخیارهم وان شار صام شئ مکانه
 یوماً کما لا وان شار تصدق به لان صوم نصف النهار لا یجوزهم علی نذر شئ فیا یاتی ان شار الله تعالی هم وقال محمد
 والشافعی رضی الله عنهما تجب فی الصيد النطیر فما لیه نظیر شئ ای یجب فی قتل الصيد مشکله فیا لیه مثل حبس قیمته
 وبه قال مالک واحمد واكثر اهل العلم ثم فیه نظیر لیه هم نفی الطبی شاة وفي الضبع شاة وفي الارنب عناق شئ
 الاشی من اواد المغز وفي خزائن الاکل عناق او جدی وبعوا الذکر عن اولاد المغز وبعوا دون الجعجع هم فی الیربوع
 جفرة شئ وتقال الراضی رحمه الله یجب ان یكون المراد منها بالجفرة ما دون العناق لان الارنب خیر من الیربوع
 تکلیف یتبوی فی وجوبها قلت ذکرتم فی وجوب الطیر والحمام باحیاب الشاة فیها وقال الا تراهی رحمه الله الیربوع هم
 حیوان من اشهرت فوق الجرد والذکر والاشی فیه سوار وقال الجوهري رحمه الله الباریه زامة لانه لیس فی کلانهم
 بعلول وارض من بقية ذات بریع والجفرة ینفع الجعجع وسکون الفار الاشی من اولاد المغز وفي النعامه بدته وفي
 حمار الوحش بقرة شئ وکذا فی بقرة الوحش بقرة وفي الثعلب الجزار روی ذلک عن عطاء قتادة والک الشافعی
 واحمد رضی الله عنهما فی رواة الجزار هو الشاة ولاشی فیه عند الزهري وعمر بن دینار وابن ابی شیح وابن المنذر

اوفي اقرب المواضع منه لاذکان
 فی یزقیقومه ذوا عدل ثم هو
 تخیر فی الفداء ان شاء ابتاع
 بها کذا یروى عن ابی یوسف
 هو یا وان شاء اشتری بها
 طعاماً وتصدق علی کل مسکین
 نصف صاع من براد صاعاً
 من تمر او شیء وان شاکها
 علی ما ذکره قال محمد الشافعی
 تجب فی الصيد النطیر فما لیه نظیر
 نفی الطبی شاة وفي الضبع شاة
 وفي الارنب عناق وفي الیربوع
 جفرة وفي البغامة
 بدنة وفي الحمار الوحش بقرة

لقلوله تعالى فزء مثل ما تكل
من النعم ومثله من النعم
ما يشبهه المقتول صورة لا ينفك
لا تكون دفعا والصفي اية رزاجوا
النظير من حيث الخلق والنظر
في النعمة والظلي سمار الوحش
ولا ريب على ما بينا وقال
عليه السلام الضبع صيد
وفيه الشاة وليس له نظير
عند محمد لا يحب القيمة
مثل العصفور والحمام
واشبهها ما اذا وجبت القيمة
كان قوله كقولهم الشافعي
يوجب في الحاملة

وروي ابن القاسم عن مالك في الضبع قيمة طعاما او صيا ما في رواية ابن وهب ثاة وواجب ابن جبيب
في الدب الغزال وواجب الرافعي الغزال في ام جبين ثم الحكم الملقح في البالد وروي الشافعي والبيهقي باسناد عثمان
بجواب ابن المنذر نعم الحكم الملقح وتشد الام وهو اصل اي المحزون في السادة مطر بن مارق وهو ضعيف جدا قال
يحيى بن معين هو كذاب وتختلف الشافعية في كل الام جبين قال النووي الاصح حل اكلها ووجب الغزال فيها
وام جبين واية على صورة المحرم وعطاف في القنفذ ثاة رواه عنه سيد بن منصور وهو شاذ لان القنفذ لا يشبه الثاة
لاني الصورة ولا في المعنى عطاف القيمة لقوله تعالى فزء مثل ما تكل من النعم وشك من النعم ما يشبه المقتول صورة ش لان
من النعم بيان الشاة لان القيمة اكلها والصحاب رضي الله عنهم اوجبوا النظر من حيث الخلقة والنظر في النعمانية
والنظر في حمار الوحش والارباب على ما بينا هـ شـ اراد به اذكرة من قوله نعمي البطي ثاة الى اخره والمراد من الصحابة عجمته
منهم على ما رواه الشافعي ومن جهة ما رواه البيهقي في نسخة عن سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاف الخراساني ان عثمان
وعليا وزيد بن ثابت وابن عباس ومعاوية رضي الله عنهم قالوا في النعمانية لقيمة الحرم بذية من الابل انتهي وقال
الشافعي انها قول في النعمانية بذية بالقياس لهذا الاثر فان هذا الاثر غير ثابت عند اهل العلم بالحديث قال البيهقي بسبب
عدم ثبوته ان فيه ضعفا وانقطاعا وذلك لان عطاف الخراساني ولدته حسين قال ابن جريج وغيره فذكر عمر ولا عثمان
ولا عليا ولا زيد بن ثابت وكان في زمن معاوية جميعا ولم ثبت له سماع من ابن عباس رضي الله عنهما من احوال ان
ابن عباس توفي سنة ثمان وتسعين وعطاف الخراساني مع انقطاع حديثه هذا متكلم فيه وروي مالك في الموطن ان جبر
ابو الزبير عن جابر ان عمر رضي الله عنه قضى في الضبع كبش وفي الغزال بعز في الارب بعناق وفي اليربوع بعفوة
هم وقال صلى الله عليه وسلم الضبع صيد وفيه الشاة شـ هذا الحديث اخرجه الائمة الاربعة اصحاب السنن صحيح
جابر بن عبد الله قال سالت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الضبع اصيد هو قتال نعم ويجعل فيه كبش قال اتروني
حديث حسن صحيح هو وليس للنظر شـ اي من حيث الخلقة هم عند محمد رحمه الله تجب القيمة مثل العصفور والحمام
واشابهها شـ مثل الحمام والقرى والفاخته هم واذا وجبت القيمة كان قوله شـ اي قول محمد رحمه الله كقولها
شـ اي كقول ابني يوسف ابني حنيفة في تعزيم المصيدة والشارب قيمة العدى وان بلغت ذبا او اقترى بها طعاما
للمصدق كما عرفت قريب وحاصل الغلط في موضعين احدهما ان اخبارا الى القاتل عند ما وعند محمد رحمه الله
معناه في ذواته اعد لهم الشافعي رحمه الله يوجب في الحاملة شـ ليس الحكم الا تعين القيمة عند محمد رحمه الله اخبار
للمكيد والثاني تجب القيمة فيما له نظير اوله لم يكن له نظير عند ما وعند محمد رحمه الله معناه في ذواته اعد لهم

أولاً فيه من التعريف
وفي صدره التخصيص
والمراد بالنفس للعلم
جزءاً قيمة ما قل من
الدغم والحقن العلم
يطلق على الوحش
والأهل كما قاله أبو عبد الله
والأصح ما والمراد بما
هو القدر به
دون إيجاب المدين
ثم الخيال إلى العاقب
في أن يجعل هذا
جاء أو طعنا أو صوما
عند أبي حنيفة
أبي يوسف
أبي يوسف
محمد بن أبي الشافعي
الخيال إلى الحكمين
في ذلك قال سفيان
يحب الغيب على ما ذكرنا
وأن حكماً بالعلم أولاً
فغنى ما قل أبو حنيفة
أبو يوسف
شرح رفقهم عليه
ليكون الخيال إليه
كأن كفاؤهم
وكم الشافعية

حتى تردوا ما علمي قول من يقول بحجب الغضب ولعين وادوار القيمة يحلص فكذا كذا القيمة ثابتة بالكتاب
ورولين بالثمة وهذا الكلام سمعت من كلام السفناتي وغيره هم اول ما فيه من تعميم سرش واول ما فيه
اسي لما في دليل اهل مني من تعميم لانه قنابل ما لا غير وليس لك من في منتهى التخصيص سرش وفي اعتبار
بصورة التخصيص قلنا وله في نظرية فقط ولعين تعميم اولى لان النص حينئذ اعرف فانه هم والمراد بالنص انهم علم
باجواب عن قوله لان القيمة لا تكون بمقتضيه والمراد بالاية هم فجزا قبيحة قاتل من انهم الوشني سرش ولما
اعترض المتعاض بقوله كيف يقول من نعم الوشني انهم يرايه الا بالي ولا يجب قتل الابلي فاجاب ودعا لغيره
هم وهم انهم يطبق على الوشني هو الاصل كذا قاله ابو عبيد بن قيس وهو سرش بن ابي القيم من تعميم سرش هو لاهم
وفي بعض نسخ ابو عبيد بن قيس في آخره وهو القاسم بن سلام الغياضي صاحب كتاب بحديث الاول الصح
هم والاصح سرش وهو عبد الملك بن قريب وبما الامان في النسخة فثقتان في نقلهما فقال الحكمي يطلع على
يطلع على الوشني ايضا فان قلت ما تفسر بقوله بريا وهو جال من جزاء فاذا كان الجزاء القيمة كيف يمكن ان يكون
بريا بلغ الكعبة بان معناه اذا قوم فبانت قيمته بريا بان الكعبة هم والمراد هنا سرش بن ابي القيم صاحب كتاب
محمد رحمه الله سرش قوله عليه الصلوة والسلام الصنيع نبي وفيه اشياء لانه له بين الصنيع والاشياء من حيث
الخلق والاشياء لانه من حيث القيمة وهذا الحكمي قال سرش في رضى الله عنه في اول المعز والغمام
بالغمام وبجارية باجارية والمراد القيمة والدليل عليه انهم اوجبوا في الحاشية شاة ولا شاة في هذا في النظر فدل انهم
اوجبوا بالقيمة ثم اوجبوا سرش ثم ايجاب لعين ثم ايجاب سرش ثم ايجاب الحكمي يكون انما هم الى القاتل في ان يسجله
سرش اسي في ان يجعل له كذا هم بريا او طعنا او عودا عند ابو حنيفة وابو يوسف جميعا الله كذا في كفارة اليمين حيث
يكون بان خيار الراني اعافه شيئا راحا لا شاة الشاة من الاطعام والاكسوة والتحريم ان انما يلوقت بالاحاف
فكذا منهاهم وعدة محمد وانشاء نبي الله صلى الله عليه وسلم عن انما سرش ان شاة هم الى الحكمي سرش اسي في تعيين النوع
هم فان حكما بالقيمة يجب انفسهم بريا وان حكما بالاطعام او بالصلوة فعلى ما قال ابو حنيفة وروى ابو يوسف
سرش يعني من اعتبار القيمة من حيث المعنى هم لاهم اسي لابي حنيفة وروى ابو يوسف جميعا الله هم ان التيمم سرش
رفعا لاهم عليه فيكون انما رايه كذا في كفارة اليمين سرش حيث يكون انما راني اعافه وقد ذكرنا انهم
ولهم وانشاء نبي الله صلى الله عليه وسلم وكذا لمصنف في كذا سرش في كون انما الى الحكمي المذكور في كتب
اصحابه ان انما راني القاتل كذا في قول ابو حنيفة وروى ابو يوسف جميعا الله ولم يذكر في المبسوط والاسرار

ويشرح التاوييات قول الشافعي رحمه الله تعالى على قول محمد بن قيس قال الكافي في قوله لا يمسح برأسه من غير طهر
 مع الشافعي في هذا الكتاب عدم كونه مع محمد بن قيس رحمه الله وذكره في الحديث واما قلت ان في قوله لا يمسح برأسه
 الى اجتماعه وما لم يحكم فيه فلا بد من الحكمين ثم قيل يجوز ان يكون القائل احدهما وفيه وجهان احدهما يجوز وهو الذي
 وقال مالك رحمه الله لا بد من الحكمين في جميعه وفي قوله لا يمسح برأسه على قائل الصبي ان يمسح برأسه مع انهم وكذا في قوله
 فربح لم يمسح برأسه ان شارف قوله وصرف تيمنه الى الطعام وقصد ان يمسح على كل مسكين ما ولو انشأ ما صدر بدل كل ما يؤمن
 لا يخرج الطعام وانما التقوى بحكم الطعام لعرفته قدر الصيام هم قوله تعالى يحكم به فواعد ان يحكم به يا الائمة
 ووجه ذلك انه هم فكر المسمى منصوب بالانه شى اى لان قوله يداهم تفسير لقوله تعالى يحكم به فواعد ان يحكم به
 بهم فغيره يقول يداهم وكان انما على تقديره فيسجل التيمم فثبت ان لم يمسح برأسه فثبت ان لم يمسح برأسه فثبت ان لم يمسح
 حكم حكمه فذكره شى لان كونه اى لا بد من الحكمين فثبت ان لم يمسح برأسه فثبت ان لم يمسح برأسه فثبت ان لم يمسح
 وبنافعا وفي ذلك فثبت ان لم يمسح برأسه فثبت ان لم يمسح برأسه فثبت ان لم يمسح برأسه فثبت ان لم يمسح
 بالفعل هم الطعام والصيام كونه اى شى التيمم والتيمم على يداهم فثبت ان لم يمسح برأسه فثبت ان لم يمسح
 هم فيكون اختيار اليمين شى ويقال ان الشافعي رحمه الله لا يمسح برأسه فثبت ان لم يمسح برأسه فثبت ان لم يمسح
 هم قلنا شى جواب عن شبهة بل لا محذور والشافعي رحمه الله لا يمسح برأسه فثبت ان لم يمسح برأسه فثبت ان لم يمسح
 ان ما قاله انما يصح اذا كانت كفارة معقوبة على اليمين او ليست معقوبة على يداهم الاختلاف اعراضا لان قوله
 كفارة معقوبة على الجوارهم بل ليل انه شى اى ان الجوارهم مرفوع به شى قال الا ترازى شى قوله بل ليل
 انه مرفوع اى بل ليل ان الكفارة مرفوعة وانما ذكره في كفارة على ما قبل المعطوف انتهى وفيه تامل لا يخفى
 هم وكذا لقوله تعالى وحصل ذلك ميانا مرفوع شى والعدل ما يعادل الشى من غير منبذ للصوم والطعام
 وذلك اشارته الى الطعام وبيان تيمنه على كفارة قوله مثله رجلا فاذا كان الاواب كذا كذا هم فلم يكن
 فيهما شى اى في الآية هم دلالة اختيار الحكمين شى في الطعام والصيام واذا لم يثبت اختيار فيهما
 للحكمين لم يثبت للمسمى لعدم القائل بالفعل هم وانما يرجع اليهما شى اى الى الحكمين هم فنه تفويض
 المتن شى يعنى اسما جازع الرجوع اليهما في تفويض الذى الفه القائل لان القيمة امر يقع فيما لا اختلاف
 هم ثم الاختيار بعد ذلك شى اى بعد التفويض اى من عليه شى الجوارهم الى الحكمين هم ويقوم
 شى يعنى الحكمين المختلف هم في المكان الذى هما به شى اى الحرم من الاختلاف القيم شى اى قيم الاشياء

قوله تعالى يحكم به
 ذو العدل مستكم
 هذا الآية ذكر
 الهدى منصوبا
 لانه تفسير
 لقوله
 يحكم به
 او مفعول الحكم
 للحكم ثم
 ذكر الطعام
 والصيام بكلمة
 او فيكون الحياه
 اليهما قلنا
 الكفاية عطف
 على الجوارهم لعل
 الهدى بل ليل
 انه مرفوع وكذا
 قوله تعالى
 وحصل ذلك ميانا
 مرفوع فليكن فيهما
 دلالة اختيار الحكمين
 وانما يرجع اليهما
 في تفويض المتن
 ثم الاختيار بعد
 ذلك الى من عليه
 ويقوم الحكمين
 اما بكلمة القيم

بمكان ولنا قوله تعالى هداية بالغ الكعبة وضعت بمكة بالغ الكعبة والمراد من الكعبة الكعبة المشرفة
 بالاجماع لانها لقمان عن ابي رافع الدار فاري بها ما هو لها وهو احرم الذي لم يرد من احرام ويجوز الاطعام فيه
 سس ابي في غير مكة هم خلافا للشافعي سس فان عنده لا يجوز الاطعام على غير فقر ملكة وبه قال ابو ثور
 قول عطاء بن يونس بالمدى سس ابي الشافعي يعتبر الاطعام بالمدى قياسا عليه هم واجاب عن سس سس
 والمدى هم التوسعة على سكان احرم سس يعني على فقر ملكة هم ونحن نقول المدى قربة غير مقولة
 فيختص بكان اوزمان اما الصدقة فتقرب مقولة سس كل زمان ومكان سس فلا يختص بواحدة منها
 وقياس الشافعي بضعيف لان ما ثبت بخلاف القياس بغيره لا يقاس عليه هم والصوم يجوز في غير مكة لانه
 قربة في كل مكان سس فيجوز في مكة وغيره هم فان فرج بالكوفة سس وسس بعض النسخ فان ذهب ابي
 فان فرج بالمدى بغير مكة وقوله بالكوفة بتشليل لا يجوز من المدى ولكنه هم انما هو من اطعام سس
 يعني جازبه الماسن اطعام وسس ذلك بقوله هم معناه سس ابي معنى جازبه عن اطعامهم اذ التصديق بالهم
 وفيه وفار بقبية اطعامهم يعني انما يخرج عن ابيهم بالتصدق في يده اذ اصاب كل مسكين من ابيهم ما يلزم
 قيمته نصف صاع من البر على قياس كفارة اليمين او كسبي عشرة مساكين ثوبا واحد انما هو من اطعام اذ انما هم
 كل مسكين من ما قيمته نصف صاع من البر هم فان الاراقة سس ابي الاراقة اى اعمالة بالمكان غير المحرم
 هم لانتوب عنه سس ابي لا تجزى عن المدى حتى لو سرف المذبح او سرف قبل التصديق لا يجزى عن
 لان الاراقة قربة مخصوصة بكان وزمان هم واذا وقع الانتصار سس ابي اختيار الثالث هم على المدى
 بيدى ما يجزى بغيره سس وهو الجذع الكبير من الهان والثنى من غيره هم لان مطلق
 اسم المدى بغيره سس ابي انما يجزى من الاضحية وذلك في يدى القربان لان التمسك
 الصدقة فان يدى الصدقة قد يقع على الثوب كما في قوله ان فعلت كذا انشوبى يدى ولكن لا يقع في يد
 الصدقة على الثوب الا اذا كان اشار بان قال ثوبى او هذا الثوب فلو قال ان فعلت كذا انشوبى يدى بلان
 يقع على شاة لان المدى يقع على الابل والبقر والغنم والشاة اذ ناله كذا في الميسوط والاسرار هم وقال
 محمد بن الشافعي رضي الله عنه يجزى معارفهم فيها سس ابي في الضحية المدى هم لان الضحية او اجبوا
 عنا قسا وحفرة سس يعني تكفوا في الارنب بئناق وفي البرير بوع ببقرة وكلام صاحب الهداية في ابيدلى على
 ان اخلاف في هذه المسئلة بين ابي حنيفة وبين محمد وان ابا يوسف منع ابي حنيفة وذكره الميسوط والاسرار

ويجوز الاطعام فيها
 خلافا للشافعي
 صور يقترب بالمدى
 والاعمال التوسعة
 على سكان احرام
 ونحن نقول
 الهدى قربية
 غير محقق لانه
 فيختص بكان
 او زمان اما الصدقة
 قربة معقولة
 في كل زمان ومكان
 والصوم يجوز
 في غير مكة لانه قربة
 في كل مكان فان
 ذبح بالكوفة
 احرام الاطعام
 معناه اذ تصدق
 بالهم فيه واما
 بقيمة اطعام كان
 الاذلة لا تنوب عنه
 واذا وقع الانتصار
 على الهدى
 ما يجزى في الاضحية
 لان مطلق اسم الهدى
 منقر اليه وقل الحمد
 والشافعي لا يجزى
 صفاء النعم فيها
 لان الصحابة في
 اوجي عنا فاذا جرت

والكلب العقور بئر من ذكر المصنف في اول هذا الفصل حيث قال فاستثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الحمل العقور من وجوب استوائه واهتمامه بزيادة الفارة فصارت سبعة وذكرنا الكلام في مقتضى تلك الروايات
 ومنها ما قال الا ترى انما الذنب فلم يذكر في الروايات الصحيحة في كتب الاحاديث ولما لم يرد في مقتضى تلك الروايات
 وعلى رواية الكرخي يباح قتله ثم قال مصلح ان الذنب لا يباح قتله لان النبي صلى الله عليه وسلم ذكر النخمس ما بين في كثير
 يدل على ان غير النخمس حكمه غير حكمين واللام يمكن كذا كذا النخمس معنى انتهى قلت وذكرنا العدد المعين لا ينافي ما زاد على ذلك
 من التزويد والمزيد عليه معنى باعتبار حال يقتضيه ذلك وقد ذكرنا هناك من وجوب الذنب من اهل الحديث وذكرنا
 ما قالوا فيه وقال كل ذكر المصنف في اول هذا الفصل التمس على رواية الدلالة قلت كان هذا جواب عن سؤال تقدم
 تقديره ان يقال لم يذكر الذنب في الاحاديث التي اخرجها الشيخان وغيرهما وليس فيها ذكر الذنب في المصنف
 ذكره بزيادة عليه ما جاب انما ذكره من حيث رواية جارت فيه اوضح حيث دلالة النص بان في الذنب
 ما في الكلب مع زيادة وبيان في بعض الروايات ان الكلب العقور هو الذنب روى عن ابن عمر وغيره واما الفارة
 ففي رواية البخاري ومسلم عن عائشة رقت قتلت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس فوارس يقتلن في كل
 واحرم الغرب المسلمة والعقرب الفارة والكلب المسلم اربعة كلن خمس فوارس يقتلن في كل واحرم الغرب المسلمة
 من لدا بكن خمس فوارس وفي لفظ المسلم اربعة كلن خمس فوارس يقتلن في كل واحرم الغرب المسلمة والعقرب الفارة والكلب
 العقور انتهى وسميت الفارة فوارس بكونها من جملة لاذي الناس وفيها اموالهم لقوله عليه الصلوة والسلام
 اي القول النبي صلى الله عليه وسلم خمس من الفوارس يقتلن في كل واحرم اموالهم واحية والعقرب الفارة والكلب العقور
 ش هذا الحديث روى بوجوده في الصحاح كما ذكرنا والا قرب لما ذكر المصنف حديث عائشة رقت وليس فيها اية في الفارة
 هم وقال عليه الصلوة والسلام يقتل الغرب المسلمة والعقرب الفارة والكلب المسلم اربعة كلن خمس فوارس يقتلن في كل
 روى البخاري ومسلم عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يقتل المسلمة والعقرب الفارة والكلب المسلم اربعة كلن خمس فوارس يقتلن في كل
 والغراب وبذا كما ترى فيه تقديره وتأخير بين رواية المصنف وبين رواية البخاري ومسلم وقد ذكرنا الذنب في
 بعض الروايات ش قد ذكرنا في اول الفصل من رواد واما حاله فليدرك هناك وفي قوله ذكره يجوز ان يكون مسلم
 صيغة المعلوم وان يكون مسلم صيغة المجهول والثاني اقرب هم وقيل المراد بالكلب العقور الذنب ش قوله لان
 روى عن عثمان الكلب العقور الذنب هم او يقال ان الذنب في معناه ش اي في معنى الكلب العقور انما القول
 الاول الى ان ذكر الذنب مثبت بالرواية والقول الكافي الى انه بدلالة النص هم والمراد بالغراب ش اي المذكور

والكلب العقور

سبعة فوارس

سبعة فوارس

سبعة فوارس

سبعة فوارس

سبعة فوارس

سبعة فوارس

سبعة فوارس

سبعة فوارس

سبعة فوارس

سبعة فوارس

سبعة فوارس

سبعة فوارس

سبعة فوارس

سبعة فوارس

سبعة فوارس

سبعة فوارس

سبعة فوارس

سبعة فوارس

سبعة فوارس

سبعة فوارس

سبعة فوارس

سبعة فوارس

سبعة فوارس

الذى لا يملكها
ويحيط باله
بالأذى
على مستحق
لا يملكها
بالأذى
ان الكلب العقور
وغير العقور
وتحرم منهما
سواء كان للتعبد
في ذلك المجلس
وكذا الفساراة
الاهلية والوثنية
سواء كانت
والبرون ليسا
من الخمس
المستثناة لأنها
لا يملكها
بالأذى وليس
في مثل البعوض
والنمل والبراغيث
والقراوش لأنها
ليست بصيد
وليست بمولودة
من البدن
ثم هي مذكورة
بطلانها

في الحديث هم الذي ياكل الحيف ش جمع حيفه هم ويحيط ش اي يحيط الحجب بالنفس يعني ياكل الحجب تارة
وياكل النفس اخرى وقد ذكره المصنف في اول هذا الفصل والمراد بالغراب هو الذي ياكل الحيف هو المردى
عن الى يوسف رح واعادوهنا وادفنه لفظ ويحيط وقوله لانه يتهدى بالاذى ش ويرد بهذا ما قاله الاكل
بان هذا وقع تكرار او كان هذا مستغنى عن ذكره والمؤذى يقتل هم اما العقور غير مستثنى لانه لا يمسى غرابا ولا يتهدى
بالأذى ش اما عدم تسمية غرابا فسلم واما عدم ابتداءه بالأذى فغيره نظر لانه اذا لم يقع على دبر الدابة فينبغي ان لا يحجب
فيه الجزاء انتهى فقلت هذا عجيب منه لانه قال اوله ولا يتهدى بالأذى فنكر وقال الجوهري العقور طائر معروف
وصوته الققهه وقال الكاكي قيل في صوت العقور سرورهم وعن ابن مغيرة روى ان الكلب العقور وغير العقور
والستائس والمتوحش منها ش اي من الكلب العقور وغير العقور هم سواء لان المتهدى في ذلك المجلس ش
يعني الحقيقة التي تسمى كلبا الا فرادى وفرد وحده ليس بصيد ولذا يجوز قتل جسده فيستوي فيه الالهى والوثنى
والعقور وغيره قيل في نظر لانه نقص لا بطلان الوصف المخصوص عليه وهو كونه عقورا واجب بان ليس القيد بل التمام
نوع اذ ان كان ذلك طبع فيه هم وكذا الفارة الالهية والوحشية سواء ش لاطلاق اسمك ش
والضرب واليربوع ليسا من الخمس المستثناة لانها لا يتهدى بالاذى ش يعني يجب في قتل كل
منها الجزاء لانها من الصيد ولانها ميتغان وحشيان باصل الخلقة ولا يتهدى بالاذى بخلاف الفارة
فانها مستثناة ولانه ينقب الفراخ ويسرق اموال الناس ويحرم عليهم يوم يتم ويدخل المضائق
ويفسد فسادا كبيرا ولا يلى يوسف رحمه الله في السمود والدلف الجزاء لانها من الحجب المستثنى من ش
الذى لا يتهدى بالاذى هم وليس في قتل البعوض والقمل والبراغيث والقراوش لانها ليست بصيد
ش لانها ليست بموتوحشة عن الاذى بل هي طالبة للاذى وليست بهذه الاشياء من قضاة التفش هم وليست
بمولودة من البدن ش واحقره من القمل على ما يجي وذكره علي بن ابي طالب لانها طالبت للاذى في موضع السلب
وفي موضع السلب يكون لعل كثيرة بمعنى ملة واحدة في ان الحكم يقتضى بالجميع كما يقتضى بانفسار الواحدة وفي الجملة
ليس في قتل القنفذ والخنافس والسلاطع والوزع والذباب والزنبور والدابة وصياح الليل والعصافير
بشئ من بدن ش لانها من اموال الارض وحشراتها وليست بصيد ولا لمولودة من البدن بخلاف القمل
ولم يوجب عمر وعطاء ابو ثور والشافعي واحمد رحمهم الله فيها شيئا وعن الى يوسف رحمه الله
يجب الجزاء بقتل القنفذ ثم هي ش اي البعوض وما ذكره معهم مؤذية لبطاها ش فلا يجب الجزاء بقتلها

بفتح الفاء هم والوزنات مثل سبع وزعت وهي المساة ام ابرش هم ويكن ان يداش اى اخذ السحابة هم من غير حيلة
وكذا الايقضا لاخذ فله من صيد ابرش فلا يجب بقائها اجزاؤه قال الشافعي واحده من صلب صيد الحرم فقيمة
لان اللبن من اجزا الصيد ابرش اقله تعالى السقيل كما في بطوننا وكلمة من اللبنة في ثوبه قال الشافعي ومالك واحده
وقال الرويانى من ثوبه ثمانية والفاضى من ثوبه ثمانية الا يصغره وهو قول مالك قال الذوى وقال ابو عبيدة ان نقص الصيد
ختمه والا فاقا وقال الشافعي ونقصه غلط وقال الكرامى رضى الله عنه لو حارب الصيد فاعلى ناقض بكماله يرويه قوم بنقص الصيد
عن ضمان المبرج هم فاشبهه كل من اى فاشبهه كل لانه قيل من عينه وقيل اولى الصيد جرام على الحرم فكل ما كان منه اعتبارا
المعنى بالكل هم من ثوبه كل ما لا يוכל لحمه من الصيد كالسباع يش نذا لفظا القدر ونهى بعينه وقال الامام حميد الدين
ارادوا بالسباع البرية والغنم ونحوها من ارباب القرو والعيل كذا قاله حميد الدين وقال الاثرانى في قوله ان السباع
كلها مختلف في ثوبه قال عازى عاودة انتى ثابت في فطره نظر لان الوصف الذى وصف بالسبع وقال عاودة لا يوجب القرو
والعيل عاودة ثم قال الاثرانى ويجوز ان يريد بقوله ونحوها اى سباع الطير وكذا قاله الكلى وهو الاوجه
والدلف والعيل والثالب انتى ثابت فيه تاس لا يخفى وقال الكلى ونحوها اى سباع الطير وكذا قاله الكلى وهو الاوجه
وقال السروجى وتاخرت منه ذلك بين سباع البهاجم وسباع الطير فقيمة اجزاؤه الاما استثناه الشروع وهو ما عدناه
من شئ منى فامضى من الخمس الفواستهم وقال الشافعي لا يجب اجزاؤش اى في السباع اصلا وبه قال احمد وقال
مالك السباع المبتعية بالضر من الطير ولو حش كانهما والذب والارباب لا جزاؤه في غير ما يجب وفي السروجى وقال
الشافعي فيما لا يוכל لحمه والا فاقا المتولد مما يוכל لحمه كالسبع كالبهيمة وسكون اللحم وهو المتولد من الذئب
والضبع هم انما شئ اى لان السباع هم جبلت شئ اى فاعتت هم على الايدى فاعتت في الفواست المشتتة شئ لانها جلت
مؤدية بلبعها نكل ما كان في طبعها الا يذا اصار كالمس الفواستهم وهذا السهم الكتاب يتناول السبع باسمه ابرش
بجميع ما هم شئ اى من حيث اللغة الا ترى انه غير الصلوة والسلام معين وعلى سبعة مائة بن الى لب فقال الكلى
عليه كلبان كما يك فافترسه الاسد بده فانه الى الله عليه وسلم ولنا ان السبع صيد لتوحشش وبعده عن اصين الناس
هم كونه شئ اى لكونه هم مقتولا لاخذ انا بالده شئ كذا فى الاسد والنمر هو اولى عطا به شئ اى اولا لاجل الاصطبا
به كانهما هم ولده في اذاه شئ كذا فى المنترى فيجب بقائها اجزاؤه والقياس على الفواست فتمش شئ جزاؤه ان يداش
سط الفواست فقدره ان يقال هذا القياس محتمل فضعف لوجوه الفارق هم لما فيه شئ اى في قياسه من ابطال الله
شئ الذى نص عليه الشارع ولا يجوز فان قيل انتم ابطالتم عدوا خمس حيث اقلتم بها غير اقل له نحن اقلنا بها ما هو

والوزنات يمكن
اخذ امر غير حيلة
وكذا لا يقصد
بالاخذ فلم يكن
صيدا ومجرب
صيد الحرم فعليه
قيمة لان اللبن
سحر اء الصيد
فاشبهه كله ومن
قتل ما لا يוכל لحمه
من الصيد كالسباع
ونحوها فعليه
الجزاء الاما استثناه
الشروع وهو ما عدناه
وقال الشافعي لا
لا يجب اجزاؤه
جبلت على الايدى
فاعتت الفواست
المشتتة وكذا
اسم الكلب
يتناول السباع
باسمها لغة ولنا
ان السبع صيد
لتوحشه كونه
مقتولا لاخذ
اما لجل اولى عطا
اوله فاذاه والقياس
على الفواست فتمش
من ابطال الله

فلا يصح الاستدلال واجب بيان ذلك في خطابات الشرع واما في الروايات قيل فيه نظر لان قول عمر في هذا المجلس بمنزلة خطا بالشرع
 لانه في حيز الاستدلال لا يتغير الفسده والواجب ان الاستدلال انما هو بغيره وقوله رواية مسندهم والان المرحوم يمنع عن التعرض
 شرب الاستدلال لا يتغير حديث الفواسق ووجوب الجرح ممنوع من جهة الشرع عن التعرض الى الصيدهم لانه دفع الاذى
 شرب اي ليس ممنوعا من التعرض لاجل دفع اذاهم ولما شرب اي دلائل كون امتناعه عن التعرض لاجل اذاهم كان
 باذوا شرب من الشرع هم في دفع المتوهم شرب اي الاذي المتوهم هم من الاذي كما في الفواسق شرب الخمس لانه لما كان
 متمسكاً بتوهم الاذى منهم هم فلا يكون ما ذونا في دفع المتحقق شرب اي الاذي المتحقق وهو الصالح هم اولي شرب
 وبلغ منه ولما لو امكنه دفعه لغيره لكان قد دفعه لغيره اذ ذكره الطحاوي كما نظف مع الدارف فلما صار قتل ما ذونا مالا
 النفس لا يكون مقتله موجبا للضمان هم ومع وجود الاذن من الشارع لا يجب الجرح اذ قال شرب اي للشارع هو الجرح
 الجرح الصالح لانه لا اذن لشرع موجود من صاحب الحق وهو العبد شرب على انه روي عن ابى حنيفة انه لا يجب فيه الجرح
 الضمان وبقال الشافعي ولا يلزم العبد اذ اصال بالسيف مقتله المصول عليه حيث لا يضمن مع انه لم يوجد الاذن من مالك
 كان العبد مضمون في الاصل لانه اذ لم يملك كالحرقه لانه لا اذن للمولى لكونه مكلفا لولا اذاجا بالبيع من قبل وهو
 المحاربه سقط حقه كما اذا ارتد وسقط البتة التي هي ملك المولى انما كان في ضمن سقوط الاصل وهو نفسه فلا يميز
 كما اذا ارتد هم وان اضطر المحرم الى قتل صيد شرب اي ان اضطر الى اكل لحم الصيد ويصرع في بعض نسخ من نسخة القدوس
 هم مقتله فعليه الجرح لان الاذن شرب من الشارع هم مقيد بالكفارة بالنفس كمان الحاق به وهو قول المالكي فان كان حكمه مضاعفا
 او باذى من رأسه وجب الاستدلال بان انما خلق مخطور الاحرام وقد اذن له الشارع في حال الضرورة مقيدا
 بالكفارة وكذا قتل الصيد مخطور الاحرام فيحتاج لاجل الضرورة مقيدا بالكفارة ولا يسلط عنه ما يتعلق به من الكفارة
 هم ما تلونه من قبل شرب وهو قول القاضي فغاية من صيام او صدقة او نكاح ولو وجد المحرم صيدا
 وميته باكل الميتة وبقال مالك واحمد والثوري رحمهم الله وقال ابو يوسف والشيباني ياكل الصيد ولو وجد
 الجرح وفي الذخيرة جعل الاتوي رواية الحسن عن ابى حنيفة روى في النخبة عنه ابن سماعة النخبة قال لا يمسك
 واختاره الطحاوي وعندنا كره في نهيهم والاباس للمحرم ان يبيع الشاة والبقرة والبعير والجمجمة والبط الا بالبيع
 وفي بعض نسخ القدوسى البط الكسبي وهو المنسوب الى كسرية ياتيه من نواحي بغداد والمد والابل هم لان هذه الاشياء
 ليست بصيد لعدم التوضي شرب لانها مخططة بالناس به اي اعينهم هم والمد والبط الذي يكون في المساكن
 والحياض لانه الوفي شرب من الناس هم باصل التحفة شرب واما البط الذي يطير في غابة جنس آخر لا يجوز الجرح به

ولان المرحوم منع
 عن التعرض للمرحوم
 الاذ ولما كان ما ذونا
 في دفع المتوهم
 من الاذى كما
 في الفواسق فلا
 يكون ما ذونا
 في دفع المتحقق
 دعي وجوب الاذن
 لا يجب الجرح حقا
 بخلاف الجرح الصالح
 لانه لا اذن لمن حقا
 الحق وهو العبد
 وان اضطر المحرم
 الى قتل صيد فغاية
 فعليه الجرح لان
 الاذن مقيد بالكفارة
 بالنفس على ما تلونه
 من قبل ولا بأس
 للمحرم ان يبيع الشاة
 والبقرة والبعير
 والذخيرة والبط
 الاكله لان هذه
 الاشياء ليست
 بصيد لعدم
 التوضي واما
 بالبط الذي يكون
 في المساكن
 والحياض فلا يجوز الجرح به

لا من جمل الصيد وهم ولو فوج ما مسروا شئ من الواد وهو ما في صدر ريس من سرورته اذا البسه ساريل فقتلوا
 هم فعلية الجزاء شئ وبقي الشافعي واحمد خلاف ذلك لئلا يشي المالك ثم انه الوف مستأنس بالمتن حتى حيه
 بطوره نوضه شئ فخرج عن حد الصيد هم ونحن نقول ان احكام متوش باصل الخلقة متمتع بطيرة ذوات الكنان بطي النور
 والاستيناس عارض فلم يمتش كالتطير وحمار الوحش فان قلت البراءة لا يحل بركوة الاضطرار حتى لو سعى منها
 الى سرج حام لا يحل ولو كان حيدا اصل بركوة الاضطرار قلت من الاصحاب من قال يحل بركوة الاضطرار ذكره في
 المحيط بركوة الاضطرار استعطف بالخبر لا يكون صيدا الا ترى ان الثوري لو نزل فلم يقدر عليه ذكي بركوة الاضطرار لم يمس
 هم وكذا اذا قتل طليبا مستأنسا اى وكذا يجب الجزاء اذا قتل الحرم طليبا مستأنسا في البوت هم لانه صيد في كل
 فلا يسلط الاستيناس شئ لانه عارض هم كالبعير اذا نذش اى اذا فرقه يدو ما من في سبب قريب هم لا يانحك الصيد
 في الحرة على الحرم شئ لان بالنذر ولا يخرج عن حكمه المياهم واذا فوج الحرم صيد اذ نجية ميتة لا يحل اكلها وقال
 الشافعي يحل ما ذبحه الحرم لغيره لانه عامل له شئ اى لان الحرم عامل لغيره هم فاقطع فعل الميتة وهذا القليل
 اية الى ان اللازم في لغيره متفق بقوله ذبح وهكذا ذكره ايضا في الايضاح للقوله يحل ولكن ما ذكره في المبسوط
 يدل على انه حلال لغيره وسواء ذبحه لاجل غيره او لاجل نفسه وفي متمم ما يدل على هذا قال ما ذبحه الحرم ميتة فأكمله
 عليه وهل هو ميتة في حق غيره فعنه قولان في الجدي يكون ميتة وبه قال مالك والبرخيفية قولان ذكية لا فيلنك
 كذبح المترد وفي القديم يحل لغيره وفي السروجي في شمع الذهب للنودج ذكية الحرم عليه باختلاف وفي تحريمه
 على غيره قولان الجدي يتحرر به وهو الاصح عند اكثرهم وفي القديم حله وصححه كثير منهم ولنا ان الذكوة فصل
 مشرع وبها فصل حرام فلا يكون ذكوة كذبحه الجوحس شئ فان قلت اشكل على هذا فوج الغير لغيره فانه
 حرام ومع ذلك يحل تناولها قلت النفي في معنى عين الذبح ولم يصير المذبح حراما لئلا يبل لصيانته في
 النيب ولذا يحل ذبحه باذن المالك فكأن الذبح مشروعا في نفسه انا بهنا نفس الفعل حرام لعينه
 لقوله تعالى لا تقتلوا الحميد الاية فقد وصف الصيد بالحمية فدل على خرف المحل عن قبول الفضل المحلال
 هم وهذا شئ اى كون ذبح الحرم حراما لان المشروع شئ اى الذبح المشروع هم هو الذي قام مقام الميتة
 بين اللحم والدم تيسير ايش لان الذبح لا يتبين بحد وج كل الدم اجنس لغيره نجس من الطيب لان الميتة حرام
 باعتبار الدم المسفوح بالدم لان الشئ اقام الذبح مقامه تيسيرا ولذا لو ذبح ولم يسيل الدم يحل اكله ولو ذبح الجحش
 وسال الدم لم يحل اكله فيتنفى الحكمين مشروعا على اصل القياس هم فينعدم شئ اى الميزان وكل

ولو ذبح الجحش حراما
 فعليه الجزاء
 لما كان ذكوة
 مستأنسا لا ميتة
 بجناحه لبطوره
 فهو ذكوة
 نقول انهم متوش
 باصل الخلقة
 متمتع بطيرة
 وان كان بطي
 والاستيناس عارض
 فلم يعتبر وكذا
 اذا قتل طليبا
 مستأنسا
 صيد في كل
 فلا يسلط الاستيناس
 كالبعير اذا نذش
 لا يانحكهم الصيد
 في الحرم على الحرم
 واذا فوج الحرم صيد
 فذبحه ميتة لا يحل
 اكلها وقال الشافعي
 يحل ما ذبحه الحرم
 لغيره لانه عامل له
 فاقطع فعل الميتة
 ولنا ان الذكوة فعل
 مشروع وهذا فعل
 فلا يكون ذكوة
 كذبحه الجوحس
 وهذا لان الشئ اقام
 مقام الميتة
 الدم المسفوح
 بالدم

من باقره من شاي بالعدم الفصل الشرع وهو الذكوة لان العدم لم يعدم المحلية كالعدم لعدم الالبية كمن في الجوسى
فان اكل اللحم الذاب من ذلك شاي من الذي ذبحهم شيئا فليته قبيحة اكل عند في حنيفه رمى البدن على عنه شر
بذا الخلاف بين ابى حنيفه وصاحبيه فيما اذا اكل من الصيد بعد ما اذى جزاء فغذره يجب اكله وعندنا لا يجب عليه الا الاستغفار
اما اذا اكل قبل اذ اذ انزل وفل ما اذا اكل في ضمان الجزاء بالا جماع وبخرج في المختلف وقول الشافعي مثل قولنا كذا
في الايضاح وقال الصدوق رحمه الله اذا اكل من المذبح قبل اذ اذ الجزاء او فلا رتبة في
يقولنا في غير ان يقال يجب فيه الحبس او مضاعفة القتل ويجوز ان انما ست اخلان موقالا
ليس عليه جزاء اكل شيش وبقا قال الشافعي عنده ما كذا اكل واكثر اهل العلم
وان اكل منه محرم آخر فلا شئ عليه في قولهم جميعا شاي اى لا شئ عليه من قبيحة اكله الا غلات كالخالد اذا قتل صيد
الحرم فاكل منه لم يمسش اى للبي يوسف ومحمد م ان هذه شاي ذبيحة الحرم م يتيه فلا يزيه باكلها الا الاستغفار
شيش والتوبة لا يمسعيتهم وصار كما اذا اكله محرم غيره وشاي غير الذاب او اكله ملال م ولا يبي حنيفه ان حرمة
اى حرمة تناول الاكل الحرم الذاب م باعتبار كونه شيش اى باعتبار كون المذبح م يتيه كما ذكرناه شيش من ان
المذبح يتيه م باعتبار ان منظور احرامه شيش اى ان المذبح احرامه لان حرمة المذبح اى خروج الصيد عن المحلية شر
اى كونه ممنوعا اصطلاحا وم الذاب شيش اى واخرج الذاب م عن الالبية في حق الزكوة فصارت حرمة تناول
بهذه الوساطة شيش وحي كونه يتيه والاصل والاكل من منظورات احرامه وخروج الصيد عن المحلية والذاب م يتيه
م مضافة الى احرامه شيش اى الى احرام الذاب فوجب تناول الجزاء م بخلاف عموم آخر لان تناول ليس م منظور
احرامه شيش لانه لم ينفصل الى احرامه ولا باس باكل الحرم لم يصيد اصطلاحا ملال وذبحوا لم يدل الحرم عليه شيش
اى على اصطلاحه م ولا امره بصيده خلافا لما كذا م فم اذا اصطلاحه لابل الحرم شيش فان عنده لا يجوز اكل
ما اصطلاحه الحلال لابل الحرم وان لم يكن باذن الحرم وقال في الموطن اذا اكل الحرم من ذلك الصيد الذى
صيد لابل يجب عليه جزاء الصيد كله وبقا قال الشافعي واحمد وابو ثور م شيش اى لما كذا م قوله عليه الصلاة والسلام
شيش اى قول النبي صلى الله عليه وسلم لا باس بان ياكل الحرم لم يصيد لم يصيد او يصيد له شيش بذاته
رواه ابو داود والترمذي والنسائي ولكن لفظه عندهم صيد البر كذا وانتم حرم لم يصيد وده ويطار كذا فخرجوا
يعقوب بن عبد الرحمن رحمه الله عن عمرو بن ابى عمرو عن المطلب بن عبد الله بن خطب عن جابر بن عبد الله
رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول صيد البر الحديث قال الترمذي رحمه الله

بالعدمه وان اكل الحرم الذاب
من ذلك شئ فعليه قبيحة اكل
منذ في حنيفه وقال ليس بجزاء اكل
وان اكل منه محرم آخر فلا شئ عليه
في قولهم جميعا اكله ان هذه ميتة فلا يتيه
بكلها اكله الاستغفار وصار كذا
اكثرهم في غير ذلك حنيفه حرمة
باعتبار كونه ميتة فاذا ذكروا بقتل
انه محظور احرامه كل احرامه هو
الذى اخرجه عن الصيد عن المحلية
والذاب عن الاهلية في حق
الذكوة فصارت حرمة تناول
بهذه الوساطة مضافة
الى احرامه فوجب عموم آخر لان تناول
ليس من محظورات احرامه لا
باس بان ياكل الحرم لم يصيد
اصطلاحا خلافا لذي ذاب من
الحرم عليه ولا ولا يصيد خلافا
لما كذا لا فيما اذا اصطلاحه لابل
الحرم اذ قوله عليه السلام لا باس
باكل الحرم لم يصيد لم يصيد
او يصيد له

عبد الله بن حنبل لا يعرف له سماع عن جابر وقال النسائي لم يرو عن أبي عمرو بن العباس في الحديث
 ان كان قد روى عنه مالك وقال صاحب التلخيص عمر بن ابي عمرو حكى فيه بعض الاثر في الحديث عن مالك اورد
 له البخاري ومسلم في صحيحهما والمالك بن عبد الله لم يسمع من جابر في حديثه ولا في غيره من الآثار في الحديث
 هذا الحديث في معرض الاستدلال لما كلف لم يذكر ان لفظ ما ذكره المصنف يخالف ما ذكره اصحاب السنن في صدر
 الحديث ويجب سنده ان قال لولا عليه الصلوة والسلام صيد البر لكم حلال الحديث ثم قال رواه الترمذي وصاحب
 التلخيص على صاحب السنن صحيح الترمذي ايضا صاحب السنن لم يروى عن الصحابة رضي الله عنهم تذكروا انهم الصيدين في الحرم
 فقال عليه الصلوة والسلام لباس شمس هذا رواه محمد بن الحسن البجلي في كتاب الآثار اجاب ابو عبيد بن عمير عن محمد بن
 عثمان بن محمد بن عبيد الله رضي الله عنه عن محمد بن النكار عن عثمان بن محمد بن طلحة بن عبيد الله رضي الله
 عنه قال تذكروا انهم الصيدين باكلهم الحرم والنبه على الله عليه وسلم ثم قطعوا دعواه فاستيقظ المني صلى الله عليه وسلم
 فقال فيهم تنازعوا فقالنا انهم الصيدين باكلهم الحرم فاما باكلهم الحرم فهو حلال فذكر المصنف فان قوله لباس شمس
 قوله فاما من حيث اللفظ وان كان في الحقيقة بمعنى واحد على ان الفرق بين الظن واليقين ظاهر على ما علمنا
 واللام في روى انهم الصيدين في الحرم الذي رواه مالك بن عمرو وادب اللام في قوله لا يصيد في الحرم
 عليك من فعل على ان يمدى اليه الصيد دون الحرم لان عليك الصيد انما يتحقق فيما يباح الى الحرم لا فيما يحرّم
 الحرم لان الحرم ليس صيدا حقيقة فاقضى الحديث حرمة تناول الصيد على الحرم وبه نقول لاحرامه اكل الحرم كمن يفتنه
 من اوصعاه ان يصيد بامر من ابي او ان يكون مجتبا او يصيد بامر غيره فيحرم وعلم ان هذا الحديث روى بالرفع
 ايضا وايضا وكره رواه اصحاب السنن على ما ذكرناه ان من خالفه لا تمسك لما كلف بهذه الرواية لا تقصص العمل
 غيره ولا لعله صار مسطورا على السمع لا على الفاعل ومع هذا فلهذا الحديث ضعف في حديثي بن معين والنسائي في دار الترمذي
 وقال الترمذي منقطع وقد ذكرناه الآن وقال الشيخ محمد الدين الهيثمي والصحيح عندي بالنسب واهم ما يفتنه في ان قال
 ان الله يصاد وكم بعد الغاية تخالف حكم ما قبلها فيستقيم السند فيمنع لانه صار تقديره على الحرم اكل الحرم
 نفسه مما صيد والى غاية اصطلاحه لا غير ما قبله في الغاية ثم ثم ثم عدم الدلالة في اي شيء والقد قد في
 في قوله انهم يذكرون الحرم وهذا نصيب على ان الدلالة في قوله ثم ثم ثم اي شرط عدم الدلالة عن القدر
 نص في رويته على ان الحرم اذا دل حلالا على صيد الحلال فذهب الحلال كمن لا يملك اكله ولا يحرمه كمن لا يملك
 فاشهد بهاهم قالوا فيه روايتان شمس اي قال المتأخرون من اصحاب النبي صنفه في غيرهم اصطلاحه حلال

لما ما روى ان الصحابة
 تذكروا انهم الصيدين في الحرم
 فاما باكلهم الحرم فهو حلال
 واللام في روى انهم الصيدين في الحرم
 فاما باكلهم الحرم فهو حلال
 فاما من حيث اللفظ وان كان في الحقيقة بمعنى واحد على ان الفرق بين الظن واليقين ظاهر على ما علمنا
 واللام في روى انهم الصيدين في الحرم الذي رواه مالك بن عمرو وادب اللام في قوله لا يصيد في الحرم
 عليك من فعل على ان يمدى اليه الصيد دون الحرم لان عليك الصيد انما يتحقق فيما يباح الى الحرم لا فيما يحرّم
 الحرم لان الحرم ليس صيدا حقيقة فاقضى الحديث حرمة تناول الصيد على الحرم وبه نقول لاحرامه اكل الحرم كمن يفتنه
 من اوصعاه ان يصيد بامر من ابي او ان يكون مجتبا او يصيد بامر غيره فيحرم وعلم ان هذا الحديث روى بالرفع
 ايضا وايضا وكره رواه اصحاب السنن على ما ذكرناه ان من خالفه لا تمسك لما كلف بهذه الرواية لا تقصص العمل
 غيره ولا لعله صار مسطورا على السمع لا على الفاعل ومع هذا فلهذا الحديث ضعف في حديثي بن معين والنسائي في دار الترمذي
 وقال الترمذي منقطع وقد ذكرناه الآن وقال الشيخ محمد الدين الهيثمي والصحيح عندي بالنسب واهم ما يفتنه في ان قال
 ان الله يصاد وكم بعد الغاية تخالف حكم ما قبلها فيستقيم السند فيمنع لانه صار تقديره على الحرم اكل الحرم
 نفسه مما صيد والى غاية اصطلاحه لا غير ما قبله في الغاية ثم ثم ثم عدم الدلالة في اي شيء والقد قد في
 في قوله انهم يذكرون الحرم وهذا نصيب على ان الدلالة في قوله ثم ثم ثم اي شرط عدم الدلالة عن القدر
 نص في رويته على ان الحرم اذا دل حلالا على صيد الحلال فذهب الحلال كمن لا يملك اكله ولا يحرمه كمن لا يملك
 فاشهد بهاهم قالوا فيه روايتان شمس اي قال المتأخرون من اصحاب النبي صنفه في غيرهم اصطلاحه حلال

وهذا لا يجب بتفويت
وصف في المحل وهو الاضحية
على الحرم بطريق الكفاي في اجزاء
على فعله لان الحرمة باعتبار
معنى فيه وهو احرام الصوم
يصلم جزء الاضحية لا ضمان
الحال وقال زفر بن محمد بن
اعتبار اعم واجب على الحرم والفرق
قد ذكرنا وهل يجوز فيه الصلابة
في اتيان ومن فعل الحرم بعينه
ان يرسل فيه اذا كان في بيده خلا
للمشافي اذ فانه يقول حق الشرع
لا يظهره مملوك العبد لاجل
العبد ولانه لما حصل في الحرم
وجب ترك التمتع من حرمة الحرم
او صار هو من صيد الحرم

في ضمن الجزاء فمن قتل صيدا ملحوكا في الحرم قلت حرمة الحرم حصلت في وقت الايام فيما نحن فيه لان حرمة
الحرم اثبات الامن للصيد وكذا حرمة الاحرام فكان الضمان صدق تعالى في الحرمة فيجعل اعداءها بما لا يشاء
بمخالفات الصيد الملحوك بان ما يجب بان يقتل حق الصدق تعالى فلا يمكن ان يقتضيه بحق العبد فصار في حق العبد
كان الضمان لم يستوف كذا في الاسرار ومن شئنا شئنا بين قتل الحرم الصيد وقتل الملال صيد الحرم في جزاء
الصوم في الاول ودون الثاني بقوله لا شئ اى لان وجوب الضمان يجب بمقتضى وصف في المحل ترك
اراد الوصف الامن والمحل الصيد وهو الامن شئ اى الوصف هو الامن وهو الواجب على الحرم بطريق الكفاي
جزاء على فعله لان الحرمة باعتبار معنى فيه وهو احرامه شئ ولما اذا اشترك ملالان في قتله يجب عليه ضمان واحد
بمخالفات المؤمنين فانه يجب على كل واحد منهما قتيمة كالملة لا جزاء القتل هم والصوم يصلح جزاء الاضحية لا ضمان الملال
شئ اما صلاتية الصوم جزاء الاضحية فلقوله تعالى او عدل ذلك صيدا او اعدم صلاحية ضمان المحل فلا بد انما
بين الصوم وهو العرض وبين المحل وهو العين هم وقال زفر بن محمد بن الاعتبار اعم واجب على الحرم شئ و
يرى قال الشافعي والملك واحمد لان الواجب بها كفارة كالواجب على الحرم فيما دى بالصوم والفرق شئ
اى الفرق بين قتل الحرم الصيد وبين قتل الملال صيد الحرم في جواز الصوم في الاول ودون الثاني هم قد
ذكرناه شئ هو الذي ذكره بقوله والصوم يصلح جزاء الاضحية لا ضمان المحل هم وبطل بخره العبدى فيه روايتان
شئ في رواية جندب بن جابر قال الشافعي وزفر والملك واحمد حتى لو سرق المذبح لعبد الذبح لاشي عليه شيطان يكون
عنه ما مثل قيمة الصيد لان العبدى مال يعمل صدق تعالى والاراقة طريق صالح لم يعمل الملال صدق تعالى فالضمان بغيره
وفي رواية يجوز حتى لو سرق المذبح لابن اوى الواجب ويشترط ان يكون قيمة المذبح العبدى شئ قيمة الصيد
ومن دخل الحرم بصيد فليد ان يرسله شئ اى في الحرم اذا كان في يده شئ قال في النهاية ليس يجوز
حلال حتى يظهر خلاف الشافعي رضى الله عنه فان الحرم لا يتوقف وجوب الارسال على اولى بعضه لا يجب
الارسال على دخول الحرم فانه يجب عليه الارسال بالاتفاق هم خلافا لشافعي فانه يقول حق الشرع لا يظهره في مملوك الصيد
لما به شئ لان الصدقة غني والبعد متعجب فلا يجب الارسال هم ولما انه لما حصل في الحرم وجب ترك التعرض لحرمة الحرم
اى ترك التعرض للصيد لابل حرمة الحرم او صار هو من صيد الحرم شئ فليقل ان وجوب الارسال وفي نسخة الارسال
بخط ابي حنيفة من صيد الحرم كذا في ابي حنيفة قال قوله اذ صارت من صيد الحرم فليقل ان وجوب ترك التعرض كذا في نسخة
الصيد قال لا كمال ايضا لا يقوى كما مضى قال لا لما صار في الحرم وجب ترك التعرض لحرمة الحرم وبين الملال فانه يقول اذا صار

لنبي الصديقين صيد الحرم بالبر لا يزول الحرم حتى لا ينشأ من فاسق الا من لم يراش و هو قوله عليه الصلوة والسلام لا ينفر
صيدها من فان باعوه وبيع فيس اى فان باع الحلال الصيد الذي دخل من الحرم وبيع فيه اى فى الصيد من ان
كان من شى اى الصيد مما كان البيع لم يخرج منه من الحرم و ذلك حرام وان كان فائدا فليكن الجزاء من شى صيد
بقية من لانه تعرض للصيد بتقويت الامن الذى استحقه وكذلك بيع الحرم الصيد من محرم او حلال لما قلنا من اشارة
الى قولنا ان البيع فى الصيد لم يخرج منه من الحرم و فى مناسك الحسن نقل صاحب لا يباين ان اى متعاقدا
البيع فى الصيد اذا كان محررا يجوز البيع سواء كان بيعا او هبة او صدقة وان كان المتعاقدا ان ملاين فيظن ان موضع
ان كان فى الحلال باع البيع سواء كان لهبنا كان فى العمل والحرام واحد باقى العمل والآخر فى الحرم وان كان الصيد
فى الحرم لم يخرج البيع فان سلمه للمشتري فذهب كان على الحرم الذى باع فيه اياه وعلى المشتري قبضه للبايع اذ كان قد اصدقه
ومنه طلال ثم احرم ثم باع للبايع ان يمين بهذه القيمة فى الجزاء الذى عليه وكذا بيع الحرم الصيد من محرم او حلال
لنبي يرد البيع ان كان الصيد قائما وان كان فائدا فليكن الجزاء من الحرم وفى بيته شى اى والحال ان فى بيته
اى نقص صيد فليس عليه ان يرسله ولا يرد ولا يرد ملكه عند موته بسبب الاوزاعى وجابده وعبد المدين المارث و
واحد الى ثور لكن يجب ان يرد عنه ان كان فى يده او عليه او هبة او فى نقص صيد او كان مربوطا بملك معه وقال
ابو ثور رحمه الله لا يرد له الا ما كان من المذمة ان كان فى بيته او فى نقصه المذمة راسا له وقال الشافعى رضى الله عنه
عليه السلام شى و به قال لك احمد فى رواية عن كل منها وقال لا يرد له ملكه من لا يتعرض للصيد بمسكه
فى ملكه فصار كما اذا كان فى يده شى وبها با على ان الاحرام على يرد الملك عن الصيد لملك ام لا فعندنا لا يرد
وعنه يرد له ولما ان الصعابة سم كانوا يرحمون وفى سيرة صيد وواجن من رواه ابن شبة فى مصنفه
ابو بكر بن عباس عن يزيد بن ابى زياد عن عبد المدين العارث كياج وينزل عند المائتين من الصيد ما يربطها عندنا
بن حرب عن ليث عن جابر بن عبد الله عن ابي مع جاعة و اجناس من الصيد ثم يحرمهم بالرسالة والدواجن ثم
واجن هو الذى لا يرد المكان والفسن تولمهم بعد واجن وشاة واجن اذ كان مقيما بالبيت لا يرمى واروا بالصيود
نحو الضفاد والسرايين والبالاين نحو الفزال ثم والتمس غنم راسا لم يرمى اى يتعلل عن الصعابة ثم راسا للدواجن
بعد الاحرام وبذلك جرت العادة الفاشية من شى اى يكون للدواجن فى البيوت وهم موصون اى جرت
العادة المستمرة المشهورة من العشرة وهو المذمور وقال قاضيان الاترى ان الوصل يحرم ولرببت حمام لا يجب عليه
ارسالها من دية من احد الحج من لى العادة الفاشية من احد الحج اتى بحكمه باقيا عليه الصلوة

فاستحق الا من لم يراش فان
باعه رد البيع فيه ان كان
قائما كان البيع لم يخرج
من الحرم للصيد وذلك
حرام وان كان فائدا فعليه
الجزاء لانه تعرض للصيد بتقويت
الامن الذى استحقه وكذلك
بيع الحرم الصيد من محرم او حلال
لما قلنا من احرم وفى بيته
اى نقص صيد فليس عليه
ان يرسله وقال الشافعى رضى
الله عنه ان يرسله لا يمتنع من
للصيد بمسكه فى ملكه
كما اذا كان فى يده لى الصعابة
كلوا من موصون وفى سيرة صيد
ودواجن ولم ينقل عنه
ارسالها وبذلك جرت العادة
الفاشية وهى من احدى الحج

فصل كل واحد منها بشئ اى من الآخذ والقاتل جزاءه هم لان الآخذ متعرض للصبي فتعزيت الاسن والقاتل
مقر له ذلك بشئ اى للمتعرض الموجب لتعزيت الاسن هم والبقير كالا ابتداء في حق الغنمين كشهود الطلاق قبل التلاوة
اذا رجعوا اش لانهم يعينون باقرار البشما وتم كان على شرف السقوط فيمكن لزواج على ما عرفت هم يرجع الآخذ على
ش فان قلت ليس للآخذ في الصبي لانه غير مكلف يرجع على القاتل فالضمان يجب باحدين الامرين
قلت يد على الصبي مقبرة بحق الآخذ لانه يمكن من ارسله واستعاد الجناية عن نفسه فالقاتل صار مسؤولا بذاته
ان لم يملكه الآخذ لكان صلب المذنب اذا قتله انسان في يده فاوى الغاصب منه فانه يرجع على القاتل بغيره كما لو ملكه
كان المذنب لا يقبل العقل من كل ملك هم وقال زفر لم يرجع لان الآخذ مؤاخذ بصبيته وش وبقرعة للصبي لانه
فلا يرجع على غيره لانه لا يتاخر من قبل الرجوع من ثلثة المالك بوساطة الضمان والصبي غير قابل للملك في حق الحرم هم
يرجع على غيره وش كسلم فذهب فزير ذى فاطمة من يده آخر فائدة الذي من الغاصب لم يرجع الغاصب على التلف
بشئ فكذا ينام ولان الآخذ انما يعير بالضممان عند اتصال المالك بشئ اى بالآخذ هم فتوش اى القاتل
هم بالقتل جعل فعل الآخذ علة فيكون بشئ اى قتلهم فتمت مباشرة علة العلة فيقال بالضمان بشئ اى بصفات
هم عليه بشئ اى القاتل هم كالمغاصب بشئ اى اذا تلف المخصوص فتمت الغاصب فان حصل الضمان بغير
عليه والجواب عما استشهد به زفر ان غاصب الخنزير اثبت له يد مقومة لان خروجه عن محل التملك بانته بملات
الصبي لان ذلك فيه زيادة احترام في حق الحرم باحرامه لكونه الاذى فبقية له يد مقومة وان لم تثبت له ملك هم
قطع حبش الحرم او شجرة ليست بمملوكة وهو ما لا يثبت الناس فعليه قيمته بشئ الواو في الجبال اعلم ان ماله له انسان فلو
انواع البرية ان يكون من غنم ما يثبت الناس كالجوز واللوز والفتح والكثير ونحوها ومن غنم ما لا يثبت له كغنم
الغنم الاشمل وكل واحد منها ان يثبت بنفسه او يثبت الناس فثبت له لا يجب الجزاء الا في نوع واحد وهو الذي
يثبت بنفسه ما لا يثبت الناس ولا شئ في الانواع الثلاثة لانه ما يثبت للحرم بل الى المبيت كذا عاكب لا يثبت فاما
البقر ولم يكن حريمه واني المبسوط حريمه شجر الحرم كحريمه صيده فان صيده باكل منها وبادى اليها لم يستحل بظلمة وغيره
على اغصانها وليكن اليها في الحواطر والمطرق كالمضطر واي يثبت الناس عادة فلولهم والناس يزرعون
في الحرم ويحصدون من عدد رسول الله صلى الله عليه وسلم من غير كيد وقال مالك ولا باس بما يثبت
الناس في الحرم من الغنم والشجر كما نرى البقول والزرع وهو بقول ابى الخطاب وابن عقيل من الجناية
وقال القاضي من يبيع الجزاء وهو قول الشافعي في الجزاء في الشجر بكل حال وهو المذهب عنده فاجيب

فقل كل واحد منهما جزاء لان
الآخذ منه من الصبي بالآخذ
الاسن والقاتل مقرون
والقير كالا ابتداء في حق
الغنمين كشهود الطلاق قبل
التلاوة اذا رجعوا اش لانهم
يعينون باقرار البشما وتم كان
على شرف السقوط فيمكن لزواج
على ما عرفت هم يرجع الآخذ على
ش فان قلت ليس للآخذ في الصبي
لانه غير مكلف يرجع على القاتل
فالضمان يجب باحدين الامرين
قلت يد على الصبي مقبرة بحق
الآخذ لانه يمكن من ارسله واستعاد
الجناية عن نفسه فالقاتل صار
مسؤولا بذاته ان لم يملكه الآخذ
لكان صلب المذنب اذا قتله انسان
في يده فاوى الغاصب منه فانه
يرجع على القاتل بغيره كما لو
ملكه كان المذنب لا يقبل العقل
من كل ملك هم وقال زفر لم
يرجع لان الآخذ مؤاخذ بصبيته
وش وبقرعة للصبي لانه فلا
يرجع على غيره لانه لا يتاخر
من قبل الرجوع من ثلثة المالك
بوساطة الضمان والصبي غير
قابل للملك في حق الحرم هم
يرجع على غيره وش كسلم فذهب
فزير ذى فاطمة من يده آخر
فائدة الذي من الغاصب لم يرجع
الغاصب على التلف بشئ فكذا
ينام ولان الآخذ انما يعير
بالضممان عند اتصال المالك
بشئ اى بالآخذ هم بالقتل
جعل فعل الآخذ علة فيكون
بشئ اى قتلهم فتمت مباشرة
علة العلة فيقال بالضمان
بشئ اى بصفاتهم عليه بشئ
اى القاتل هم كالمغاصب بشئ
اى اذا تلف المخصوص فتمت
الغاصب فان حصل الضمان
بغير عليه والجواب عما
استشهد به زفر ان غاصب
الخنزير اثبت له يد مقومة
لان خروجه عن محل التملك
بانته بملات الصبي لان
ذلك فيه زيادة احترام في
حق الحرم باحرامه لكونه
الاذى فبقية له يد مقومة
وان لم تثبت له ملك هم قطع
حبش الحرم او شجرة ليست
بمملوكة وهو ما لا يثبت
الناس فعليه قيمته بشئ
الواو في الجبال اعلم ان
ماله له انسان فلو انواع
البرية ان يكون من غنم
ما يثبت الناس كالجوز
واللوز والفتح والكثير
ونحوها ومن غنم ما لا
يثبت له كغنم الغنم
الاشمل وكل واحد منها
ان يثبت بنفسه او يثبت
الناس فثبت له لا يجب
الجزاء الا في نوع واحد
وهو الذي يثبت بنفسه
ما لا يثبت الناس ولا
شئ في الانواع الثلاثة
لانه ما يثبت للحرم بل
الى المبيت كذا عاكب لا
يثبت فاما البقر ولم
يكن حريمه واني المبسوط
حريمه شجر الحرم كحريمه
صيده فان صيده باكل
منها وبادى اليها لم
يستحل بظلمة وغيره على
اغصانها وليكن اليها في
الحواطر والمطرق كالمضطر
واي يثبت الناس عادة
فلولهم والناس يزرعون
في الحرم ويحصدون من
عدد رسول الله صلى الله
عليه وسلم من غير كيد
وقال مالك ولا باس بما
يثبت الناس في الحرم
من الغنم والشجر كما نرى
البقول والزرع وهو
بقول ابى الخطاب وابن
عقيل من الجناية وقال
القاضي من يبيع الجزاء
وهو قول الشافعي في
الجزاء في الشجر بكل
حال وهو المذهب عنده
فاجيب

في الدوة وهي الشجرة الطيبة لقوة وروده عن ابن عباس رضي الله عنهما وليس لصحة وصحة مالك رحمه الله
وفي اصغر من ذلك شاة والكبيرة بالبقرة والصغيرة بالشاء عند الشافعي وابن حنبل ولا يصل له الا ما روى عن
عطاء والشافعي لا يملك الصابة وقيل الشافعي يبيع من مائة الى الف الاصل وعن بعض السلف انه اوجب في الدوة
بدنة وعن عبد الله وابن المنذر ابن ابي نعيم في الدوة سبعة دنانير اربعة دنانير وقال مالك والشافعي والظاهر
وابن المنذر لا ضمان في شجر الحوم ولا في شجرة كقطع الحوم في الدليل وهو قول الشافعي في القديم وقال في
الجديد يلزمه الجواز وبه قال احمد لكن الجواز عند الشافعي في الدوة بقرة كما قلنا عن قريب وفيما دونها شاة وفي الصنف
القيمة والمعتبر فيما ان يكون سبعة للظنية وقال ابن المنذر لا اجد وليا فيه من كتاب ولا سنة ولا اجماع الا انما
جاء من شاة شاة من قوله فليمة قيمة لينة لا يجب عليه شي في قطع ما جفت من اي من لان حرمتها من اي حرمة
حشيش الحوم وحرمة شجر الحوم ثبت بسبب الحوم قال عليه الصلوة والسلام لا يملكه غلام ولا يملكه كلب ولا يملكه
فدمر ولا يكون للصوم في هذه القيمة من اي قيمة شجر الحوم وحشيشه من اجل لان حرمة ولما بسبب الحوم لا يملكه
من ضمان الحمال شاة لان ضمان الفحل كما في حصيد الحوم على ما بينا من اشارة الى قوله والصوم يصلح جزاء
لا ضمان من ضمان الحمال ثم تصدق بقيمة على الفقراء واذا اداها شاة اي اذا ادى القاطع قيمة الشجرة
الفقراء من ملكه شاة اي ملك الشجر كما في حقوق العباد كما غاصب ادا ادى قيمة المغصوب الى مالك ملك
المغصوب فان قلت في التمسح عليه تحصل المعاوضة وفي التمسح لا تحصل قلت تحصل المعاوضة في التمسح الغصيان
الغصيان ائتمن الله تعالى وقد ملك العوض فملك القاطع العوض وهو الشجر وكبره بغيره شاة اي شجرة
والشجر بعد القطع لانه ملك بسبب مخطو شاة عاقل واطلق ان يبيع بطريق الناس اية ملكه شاة ولا يبيع
اشجار الحوم وفي ذلك الحاس صيد الحوم لانه يجوز البيع مع الكراهة شاة لانه ملكه بالضمان من خلاف
الصيد شاة لانه يجوز بيع الصيد بعد اداء القيمة اصلا والفرق ما ذكره ان شاة الله تعالى شاة وهو
قوله لان بيعه بائر لقرض الصيد لا من ليقف عليه بغيره شاة ثمانية عشر شرطه والذى قيمة الشاة عاقل
شاة متصل بقوله وهو ما بينه الناس من عرفه اية شاة من الا من بالاجماع شاة لان الناس
يزرعون في الحوم ويصعدون فيه من عمره لينة على الله عليه وسلم اية بوننا هذا من غير نكير من
احد من ولان الحوم لمغصوب اية الحوم شاة اي الذي يحرم قطعه وهو الشجر الذي ثبت له
الحوم والشاة اية على الكمال عند عدم النسبة اية غيره بالانبات شاة اي بانبات احد من ولا يثبت

لا يبيع ما جفت منه لان
بها نبت بسبب الحوم
قال عليه السلام لا يبيع ما جفت منه
ولا يبيع ما جفت منه ولا يبيع ما
لصوم في هذه القيمة مدخل
لان حرمة تناولها بسبب الحوم
لا بسبب الحرام فكل من ضمان
الحال على ما بينا وتصديق بقيمة
على الفقراء واذا اداها ملكه كما في
حقوق العباد ويكره بيعه بعد
القطع لانه ملك بسبب مخطو
شاة فالوطاق له في بيعه بطريق
الناس الى مثله الا انه يجوز
البيع مع الكراهة بخلاف
الصيد والفرق ما ذكره والله
يبدله الناس عاقل وعاقل
غير مستحق للا من بالاجماع
ولان الحوم المنسوب الى الحوم
والنسبة اليه على الكمال عند
عدم النسبة الى غيره بالانبات
وما لا يثبت

عليه وسلم لما بلغ المد على رسوله مكة الحديث وقد ذكرناه عن قريب وفي آخره الاذخر ثم فوجئ بقطعه وبغيره من استنثار
الانسان في امرهم وبخلاف الكفاة من معطوف على قول بخلاف الاذخر وذلك لانها ليست من حلة النبات
مثل انما هو شئ من خرزوع في الارض فثبت من بار السمار لا من الارض في النبات فثبت من الارض وانما كان
قال في الكافي والكفاة للنجس الكفاف وسكون الميم وفتح العزة يجمع كل ميم على عكس ثمره فان قيل النفس عام وقد خص منه الاذ
بالنفس او الاجماع فلم لا يجوز تخصيصه بغير الرعي والفقرة قلنا الاذخر خص بالاستنثار لمتصل بالحكمة فذا قلنا فلا يجوز تخصيص
الترابي بخبر عن بعض اصحابنا كذا قيل وفي المسبوط والبدائع تاويل الحديث انه عليه الصلوة والسلام كان من قصده
فيه الاستنثار فثبت البساس ستم او كان ادعى اليه انه يخص فينا سبق البساس او ان البني صلى الله عليه وسلم عمه فجار
جبرئيل عليه السلام بالرفضه فقل الاذخر دم وكل شئ في هذا القائل فما ذكرنا من شئ ينفى من الجنائيات من ان ذئب على
المفرد واخيه شئ ابي على القارن دم وان دم لجمته ودم محتره وقال الشافعي ستم دم واحد شئ ابي عليه دم واحد
وبما قال مالك واحمد في الفهر الراديين عنه دم بنار على ان يحرق من اجرام واحد عنه شئ لان اجرام العزة داخل في
اجرام الجمعة عذ حتى ان القارن يطوف طوافا واحدا وسبعمصين دم وعنه باعرا من دم وقدر من قبل شئ اراد
بانه ذكره بقول في باب الانتكاف بينا وبين الشافعي ستم بنار على ان القارن عذبا يطوف طوافين وستم
سبعين في عذبه طوافا واحدا وسبعيا واحدا ان تجاوز شئ وفي بعض النسخ هم قال شئ اتقى القدر وستم
الان تجاوز القارن شئ في بعض نسخ القدر وستم الله الان مجاوز من باب المفاعلة والاول من باب القارن
وهذا استنثار من قوله عليه وان الذي في هذه المسئلة وفيه نظر لان للقارن دمان ابي على القارن دمان في كل
موضع يجب فيه على المفرد دم الا في صورة واحدة وهي ان يجازم الميقات غير محرم شئ ابي حال كونه
غير محرم بالعمرة او الحج فيلزمه دم واحد شئ وفي بعض النسخ يلزمه ذلك الدم دم واحد وقال القدر وستم
في شرح مختصر الكرخي وليس في الاصول مستحب على المفرد دم وعلى القارن دم الا في هذه المسئلة ففيه
نظر لان القارن اذا فاض قبل الامام عليه دم واحد وكذا الذي ان الزايرة جنبنا او حنثا وقد رجى الى الميقات
عليه دم واحد وكذا لك اذا وقت القارن بعزته ثم قتل صيدا اخلانا فزفره فان عذبه يجب عليه دمان هم لمان
المستحق عليه عند الميقات احرام واحد شئ بذل الخيل لمان الزفراي الواجب عليه عند عبور الميقات احدا الا حرايز
هو احرام واحد للحمرة دم وبنار واجب واحد لا يجب لاحرام واحد شئ الا ترى انه لو احرم بالعمرة عند الميقات ثم جاوز
ثم احرم بالحج لاشئ عليه ستم انه قارن بخلاف سائر المظهورات فاذا صار جنبنا يتيمه مكيما بمظفورة احرامين فبذلك

فيجوز قطعها ورضيه وعجلت
 الكفاة وذلك لأنها ليست من جملة
 البناءات وكل شئ فعله القدر
 مما ذكرنا ان فيه على الفرد
 دما فاعليه دما كن دم لحته
 ودم لعمقه وقال الشافعي
 دم واحد بناء على انه محرم
 باحرام واحد عند وعندنا
 باحرامين وقد مر من قبل
 قال الا ان يجاوز الميقات
 غير محرم بالعمرة والجم فيلزمه
 دم واحد خلا للفرق لما
 ان المستحق عليه عند
 الميقات احرام واحد
 وبناختر واحب واحد
 لا يجب الاجزاء واحد

النقص فيها وهبها ليس كذلك كذا اهل الجمة بعد ما وزعم اهل كية كية فليعلم واحد بانحراف احرار العمرة
واذا اشترك محرمان في قتل صيد فكل واحد منهما خاسر كامل شئ وهو قول الحسن وشيخ وسعيد بن جابر والشافعي والثوري و
به قال مالك والمتولي من الشافعية وهو رواية عن احمد واشاروا الى بكر من المالكية وعن ابن عمر بن الخطاب سمعوا طواغيت
والزهرى وحماد بن ابى سليمان والدا نعيم ان عليهما جزاء واحد لان كل واحد منهما بالشركة يصير جانيا جانية لقول
الدلالة فيقتدر الجزاء بعد الجناية شئ الشافعي سمع يقول جوهان المحل والمحل واحد ونحن نقول هو ضمان الفعل
والفعل متعدد واذا اشترك حلالان في قتل صيد الحرم فليهما جزاء واحد لان الضمان بدل عن المحل لا الجزاء المميز
الجناية فيقتدر شئ اى الجزاء بمسما والمحل شئ واحد والمحل واحد على كل واحد منهما نصف قيمة الصيدان
كانوا اكثر من ذلك ثم الضمان على عدم كونهما جانيان فليهما جزاء واحد لان الضمان للمحل على كل واحد منهما كذا في
الامناضات الفعل واذا باع الحرم الصيد او ابتاعه شئ اى اقتراه فالبيع باطل لان بيع الحرم الصيد حال
كونه حيا لم تعرض للصيد بمعنوية الا من يبيع بعد ما قتل فيقتدر شئ وكلما باع باطل فيكون البيع باطلا وقال النافط
لو اشترى او باع حال احراره اى بغير الاكل للبيع وان قبضه لم يشترى فاستهلكه والبايع محرم والمشتري حلال
فقط المباح قيمة الصيد للكمالة والبايع عليه المباح ان كان صاده حال احراره وان صاده وهو حال ثم احراره
ثم باعه حال احراره فله المشتري قيمة المباح ومن افترق فليعلم من الحرم فولدت اولاد فماتت هى واولادها فليعلم
جزاؤهم من شئ اى جزاء الام والاولاد هم لان الصيد بعد الاخراج من الحرم يبقى مستحقا للامن شرعا من شئ
بعد اخره من الحرم متصف بوصف شرعى وهو الامن واذا كان كذلك لبقى مستحقا بان يكون امنان جهة اشتراف
ولقولهم ومن دخله كان امنافى منه هذا الوصف ولمذا من شئ اى ولاجل استحقاقه للامن شئ عام يجب و
الى ما منه وبه حصة شرعية من شئ اى يكون الصيد واجب الرد الى المامن اى الى موضع المانة وهو الحرم صفة شرعية
متميزة الى الاولاد من شئ لى مثبت وجوب الرد الى الحرم فى الاولاد البضالان الاوصاف القارة فى الامانة
تسوى الى الاولاد كالحرية والكتابة والتبوير فان قلت يفتقد هذا الولد المنصوبة فانما واجب الرد ولم يسر الى ذلك
قلت صفة المنصوبة ليست بصفة شرعية فلا تعدى الى الولد فان قلت المعنوية صفة شرعية فيبقى ان يستهلك
قلت هى صفة غير لازمة فلا تسرى بخلاف التبوير وغيره فان صفة لا تتردى فى جامع قاضى فان ان سبب جوب الضمان
فى المنصوبة تقويت اليد ولم يوجد ذلك فى الاولاد لا حقيقة ولا حكما لان المالك لم يطالب الاولاد حتى اذا
طالبه واستمتع كان ضمانا لما حق الرد لعدو له فى كل ساعة فاذ لم يرد ومنع كان ضمانا مستمرا

واذا اشترك محرمان في قتل
صيد فكل واحد منهما
خاسر كامل لان كل واحد منهما
بالشركة يصير جانيا جانية
فقدور الدلالة فيقتدر
تبع الجناية واذا اشترك
حلالان في قتل صيد الحرم
فليهما جزاء واحد لان الضمان
بدل عن المحل لا الجزاء عن
الجناية فيقتدر بلقاء المحل
كحليل قتل رجلا خطا
يجب عليه مادية واحدة
وعلى كل واحد منهما كذا
واذا باع الحرم الصيد او ابتاعه
فالبيع باطل لان بيعه حيا
تعرض للصيد بمعنوية
الامن وسبب عدم مقتله
بيع مدينة ومن اخره
من الحرم فولدت اولاد
فماتت هى واولادها فليعلم
جزاؤهم من شئ اى جزاء الام
والاولاد هم لان الضمان
للمحل على كل واحد منهما كذا
في الامناضات الفعل واذا
بايع الحرم الصيد او ابتاعه
شئ اى اقتراه فالبيع باطل
لان بيع الحرم الصيد حال
كونه حيا لم تعرض للصيد
بمعنوية الا من يبيع بعد ما
قتله فيقتدر شئ وكلما
بايع باطل فيكون البيع باطلا
وقال النافط لو اشترى او باع
حال احراره اى بغير الاكل
للمبيع وان قبضه لم يشترى
فاستهلكه والبايع محرم
والمشتري حلال فقط
المباح قيمة الصيد للكمالة
والبايع عليه المباح ان كان
صاده حال احراره وان صاده
وهو حال ثم احراره ثم باعه
حال احراره فله المشتري
قيمة المباح ومن افترق
فليعلم من الحرم فولدت
اولاد فماتت هى واولادها
فليعلم جزاؤهم من شئ اى
جزاء الام والاولاد هم لان
الضمان للمحل على كل واحد
منهما كذا في الامناضات
الفعل واذا بايع الحرم
الصيد او ابتاعه شئ اى
اقتراه فالبيع باطل لان
بيع الحرم الصيد حال كونه
حيا لم تعرض للصيد
بمعنوية الا من يبيع بعد ما
قتله فيقتدر شئ وكلما
بايع باطل فيكون البيع باطلا
وقال النافط لو اشترى او باع
حال احراره اى بغير الاكل
للمبيع وان قبضه لم يشترى
فاستهلكه والبايع محرم
والمشتري حلال فقط
المباح قيمة الصيد للكمالة
والبايع عليه المباح ان كان
صاده حال احراره وان صاده
وهو حال ثم احراره ثم باعه
حال احراره فله المشتري
قيمة المباح ومن افترق
فليعلم من الحرم فولدت
اولاد فماتت هى واولادها
فليعلم جزاؤهم من شئ اى
جزاء الام والاولاد هم لان
الضمان للمحل على كل واحد
منهما كذا في الامناضات
الفعل واذا بايع الحرم
الصيد او ابتاعه شئ اى
اقتراه فالبيع باطل لان
بيع الحرم الصيد حال كونه
حيا لم تعرض للصيد
بمعنوية الا من يبيع بعد ما
قتله فيقتدر شئ وكلما
بايع باطل فيكون البيع باطلا
وقال النافط لو اشترى او باع
حال احراره اى بغير الاكل
للمبيع وان قبضه لم يشترى
فاستهلكه والبايع محرم
والمشتري حلال فقط
المباح قيمة الصيد للكمالة
والبايع عليه المباح ان كان
صاده حال احراره وان صاده
وهو حال ثم احراره ثم باعه
حال احراره فله المشتري
قيمة المباح ومن افترق
فليعلم من الحرم فولدت
اولاد فماتت هى واولادها
فليعلم جزاؤهم من شئ اى
جزاء الام والاولاد هم لان
الضمان للمحل على كل واحد
منهما كذا في الامناضات
الفعل

م فان اوى جزاء لما شى اى جزاء الطبيعة ثم ولدت ثم ماتت الاولاد ليس عليه جزاء الولد لان بعد اوار
الجزاء لم يمتق المنة شى اى مستحقه الا من فيمنه لم يمتق الاولاد مستحقه لامن ايضا لم يمتق على ملكه خارج الموم ثم
منه قوله لان وصول الخلف من وهو القيمة الى الفقرة اى كوصول الاصل من وهو الصيد الى الموم لان
انه لو غصب ببارية فادى قيمتها ثم ولدت اولاد فاستهلكها واولاد لا يجيب عليهم شى فكذا هنا كذا فى الجامع الجوزي
وكذا فاسر الامام حميد الدين الفريز رحمه الله قوله لان وصول الخلف كوصول الاصل وقيد بقوله لان وصول القيمة
الصيد الى نفسه اى كمنه بمنزلة وصول الصيد الى الموم وقال الا ترى فيه نظرا لانه يجوز ان يعرف القيمة الى
فقرانه كمنه وغيره عندنا فاذا اوى الجزاء الى غيرهم يسقط ايضا من اى لم يصل الخلف الى فقرانه فلا يستقيم التحليل
بان وصول الخلف الى فقرانه كوصول الاصل الى الموم انتهى قلت فليخبر موجه فلا بد شى على المصنف على
الشيخ حميد الدين الفريز انا المصنف فانه الملق بموئيل الوصول الى فقرانه كمنه والى غير فقرانهما وقال الشيخ
حميد الدين الفريز رحمه الله فانه قيده باعتبار الغالب والعدا علم بالصواب

م باب مجاوزة الوقت لغير احرام شى اى بذا باب فى بيان حكم من جاوز الميعات لغير احرام وما ذفر
عن بيان حكم التجاوز الواقعة بعد الاحرام شرح فى بيان البنائة الواقعة قبل الاحرام فاشترى كمن فى معنى البنائة
لكن لما كانت البنائة بعد الاحرام على الكمال قدم بيانها على هذا الباب والباب والباب من باب الدفاع علة
تكون بين الاثنين ولكننا نحن الجواز كمانه قوله تبارك وتعالى وسارعوا الى مغفرة من ربكم يخبر
اسرعوا الوقت قال فى الجملة الوقت معروف اسم وقع على الساعة فى الزمان والمعين فعلى هذا يكون حال
الوقت فى معنى المكان مجازا كما استعمل المكان فى معنى الزمان مجازا فى قوله ثم هناك عى وقال الجوزي
الوقت معروف والميعات الوقت المفروب للفعل والموضع يقال بذا ميعات اهل الشام للموضع الذى يخرجون
منه فعلى هذا يكون الميعات على مكان الاحرام حقيقة لا استعمال اهل اللغة الميعات فى معنى المكان قال
الارنازى رحمه الله ولا يخفى عن تامل وقال الاكل فاما من غيره فان قيل كان الواجب ان لا يجيب على من
جاوز الميعات لغير احرام شى لان الموم للاشياء المبرجة للكفارة هو الاحرام والاحرام غير موجود فى ذلك الوقت
فالجواب ان من جاوز الميعات لغير احرام ارتكب الهنى عنه ولكن به فى جملة نقصان نقصان به بالدم الا ان ذلك ذلك
فى اوله بالرجوع الى الميعات لم يبق قبل ان يطوف انتهى قلت فذهب الحسن البصري ونفى ان الاحرام من الميعات غير
واجب فلا يجب عليه شى اذا جاوز الميعات لغير احرام وفى المبسوط ولو جاوزه واحرم انعقد احرامه الا عند

ادى جزاءها ثم

انزلت ثم ماتت الاولاد

ليس عليه جزاء الولد لان

بعد ذاء الجزاء لم يمتق المنة

كمنه وصول الخلف

كوصول الاصل والله اعلم بالصواب

باب مجاوزة الوقت

لغير احرام

الكرخي غير با وقال زفر لا يجوز وهو القياس اعتبارا بما لا ريب ليلئذ فانه اذا كان عليه حجة وجبت بالتدريج
 حجة الاسلام فانه لا يقطع بها المذوذة فكذلك ههنا والجاس ان كل واحدة منهما واجبة بسبب غير سبب الاخر
 م وصار ذلك كما اذا تحولت السنة من التي دخل فيها كثر ثم خرج فانه لا يقوم مقام ما لم يدخل كونه بل خلاف
 م ولنا انه مما سئل في اي يدرك م المتروك في وقتة من وجوب السنة التي دخل فيها كذا م لان الواجب
 عليه تنظيم هذه البقعة من اي الكعبة م بالا حرام من اي البقعة التي لم ينتهي الى الميقات كان حقا ان يحاوزه با حرام كونه
 امخا في تلك السنة لاني سنة اخرى كما اذا اتاه ش اي البقعة التي هي كذا حال كونه محرابا في الاسلام في التبادول
 يعني من اول الامر فانه يجوز عن حجة الاسلام التي نوى وعما لم يدخل كذا م بخلاف اذا تحولت السنة لانه صار
 في وقتة من اي وقت الحج م فلا يتاوى الا با حرام مقصود من اي قصدى م كما في الاعتكاف المذووش
 اى كما اذا نذر ان ليكف شهر رمضان بياهم فانه لا يصوم رمضان من هذه السنة دون العام الثاني من اي
 اذا لم يكف شهر رمضان الذي نذره في الاعتكاف حتى جاز رمضان العام الثاني فصامه فاكفك فيه فصامه عما عليه
 لم يكف لانه لم يكف في رمضان الاول صامه الصوم مقصودا فلم يتاوى الا بصوم مقصودا كذا فان قيل سلمنا
 ان العبرة بتحويل السنة نصيرة وينا ولكن لا نسلم ان العبرة بغيره وينا لاننا موثقة فينبغي ان تستط العبرة الواجبة بدخول
 كذا بغير احرام بالعرة المذوذة في السنة الثانية كما تسقط جى بها في السنة الاولى اوجب بانه لا شك ان العبرة
 بتاخيرها الى ايام النحر فثبت ان وقت كذا وصار كالمعتول لما انفصارت ويناهم ومن جاوز الوقت
 اى الميقات م فاحرم بعرة فافسد باش اى العرة فسد باجماع م منعه فيها وقضا باش اى العرة ثم نفقها
 م لان الاحرام لم يقع لانما ش اى لانه عقد لازم لا يخرج الرغب بعد الشروع فيها الا بالوارد والقضاء فلا
 التزام الاداء على وجه العترة ولم التعل م فصام من اي حكم بياهم كما اذا افسد الحج ش فانه نفقها كذا م بياهم
 وليس عليه من كل الوقت ش لانه اذا فعلها با حرام الميقات يجزى بالنقص من حق الوقت بالحج ورتا بغير احرام تسقط
 عنه الدرك من تسمى في الصلوة ثم افسد باهم قضا ما سقط عنه سجود السهو وعلى قياس قول زفره لا يسقط عنه الدرك لى
 او لم يلزم لان جنائته لا تقع بالعود وكذا اذا جاوز الميقات ثم احرم بعرة ثم وجب عليه القضاء بالافساد لا يسقط عنه
 بالقضاء لعدم ارتفاع الجنابة بالقضاء فاسأل على تلك المسئلة م وهو نظير الاختلاف من اي هذا الاختلاف بينا
 زفره العدان الدم الواجب للمجاورة عن الميقات يسقط بالقضاء عنه ولا يسقط عن نظير الاختلاف الواقع م في فائت الحج
 جاوز الميقات بغير احرام من ثم احرم الحج فانه الحج لغوات التوف بعرفات وبكى فالحال العرة ووجب عليه القضاء

وقال زفر لا يجوز وهو القياس
 اعتبارا بما لا ريب بسبب النقص
 كما ان تحولت السنة وثلاثة تلو في التو
 في وقتة لان الواجب عليه تنظيم هذه
 البقعة بالا حرام كما اذا اتاه محرابا في
 الاسلام في التبادول
 تحولت السنة كذا صلا دينا في وقتة
 فلا يتاوى الا با حرام مقصودا
 في الاعتكاف المذووش فانه يتاوى
 بصوم رمضان من هذه السنة

دون العام الثاني ومن جاوز الوقت

فاحرم بعرة فافسد باش اى العرة فسد باجماع م منعه فيها وقضا باش اى العرة ثم نفقها

وقضاها كان الاحرام يقع لازما

فصار كما اذا افسد الحج

وليس عليه دم للمتروك الوقت

وعلى قياس قول زفره لا يسقط

هو نظير الاختلاف في فائت

الحج اذا جاوز الوقت بغير احرام

رضي الله عنه ليقطعه الدم إذا لم يذبحها ولا يشبهه الكبش وعنده فرس الله لا يقطع الدم في الحائض في الألفا في النما
قال تقدم في الألفا في شئ فأن كان التسبب بينا فأما لان المتبوع في آخر احرام الحج كالمكي فانهم والله أعلم به التوفير
محرم باب انشاء الاحرام في الحج باب في بيان حكم انشاء الاحرام الى الاحرام ولما كانت بدو من أهل مكة
ومن منتهى داخل الميقات بنائية وكذا انشاء الاحرام العروة الى الحج في الألفا في عقيب باب الجنابة بعد الألفا
لكونه نوعا من الجنابة هم قال ابو حنيفة نعم إذا احرم المكي لمسرة وطاف لحاشو طمأ احرم بالحج فانه برئ من الحج
وعليه لم يفته دم وعليه حجة وعمره شئ انما فيه المكي لان الألفا في لو احرم بعمره طاف لحاشو طمأ احرم بالحج فانه برئ من الحج
في الحج فيها ولا يرضى الحج لان بناء افعال الحج على افعال العمرة في حجة عندنا وعند الشافعي رضي الله عنه
وما يكسب في حق المكي ايضا مشروعية القرآن والتمتع عندنا وانما فيه قبوله وطاف لحاشو طمأ لان اذ المليف
للعمره اصله يرضى العمرة بالاتفاق وقيل بقوله شوطا وراوية اقل الاشواط حتى اذا طاف شوطين او ثلاثة
اشواط كان الخلف فيه كما ذكره اما اذا طاف للعمرة اكثر الاشواط برئ من الحج بالاتفاق هم وقال ابو يوسف
ومحمد رضى العمرة حسب البناء لانها ليس تهناء واداء وخف مؤنة فصارت اولى بالبرئ من الحج
هم وتنهى ما شئ اي العمرة وعليه دم لانه لا بد من فسخ احرام شئ اي الحج او العمرة لان الحج بجميع ما شئ
اي الحج والعمرة في حق المكي غير مشروع شئ اي عندنا خلافا للشافعي ذلك لقوله تعالى ذلك لمن لم
كين اهدا مضى المسجد الحرام هم والعمرة اولى بالبرئ من الحج لانها اولى حاله اقل اعمالا واليسر
تفصلا يكونا غير موقوتين لان العمرة سنة والحج فريضة لان ادا ما يكن في جميع سنة الا سنة ايام كبره فيها
هم وكذا اذا احرم بالعمرة ثم بالحج ولم يأت بشئ من افعال العمرة لما قلنا شئ برئ من العمرة ايضا بالاتفاق ومنه
عبارة تسامح لانه عطف بقوله وكذا المتفق عليه على التحلف فيه وفيه تلبس اذ احرم بالعمرة ثم بالحج ومات شئ
من افعال العمرة كما قلنا بقوله لان ادا اقل اعمالا واليسر تفصلا فان طاف للعمرة اربعة اشواط ثم
احرم بالحج رضى الحج بخلاف لان لاكثر حكم الكل فمتبعه رضى بها كما اذا فرغ منها شئ اي من العمرة لعدم اكمالها
هم ولا كذلك اذا طاف للعمرة اقل من ذلك عندنا في حجة نرضى في بعضها وكذلك بخلاف كبره من تولدوا كبره كقولنا
السفقا في قول الامام حسام الدين في العيوب وكذلك وقال الكاكي ايضا بوليت في سنة المعتصم اهل وكذلك
وجدت بخط شيخنا وقال الامام في نسخة ولا كذلك بناء جواب سوال مقدر بان قيل لما قال المعتصم انما
لاني للعمرة اربعة اشواط رضى الحج لان لاكثر حكم الكل وروى عليه السؤال بان يقال كيف يرضى الحج على ما

فان كانت

باب احرام فاقم الاحرام

قال ابو حنيفة رحمه

اذا احرم المكي بعمره وطاف

لحاشو طمأ احرم بالحج

فانه برئ من الحج وعليه

دم وعليه حجة وعمره

ابو يوسف ومحمد رضى

العمرة احب اليها وتضاها

وعليه دم لرفضها به

رضى احدهما كان الجمع

بينهما في حق المكي غير مشروع

والعمرة اولى بالبرئ من الحج

حكاها واقل اعمالا وارضاه

لكونه غير موقوت وكذا اذا احرم

بالعمرة ثم بالحج ولم يأت بشئ

من افعال العمرة لما قلنا

فان طاف للعمرة اربعة اشواط

ثم احرم بالحج رضى الحج

لان لاكثر حكم الكل فمتبعه

رضى بها كما اذا فرغ منها

كذلك لا خلاف في

اقل من ذلك فانه

الى حيث تفي الشبهة بما اذا طافوا بالمرء ولم يوجد الاكثر الذي حكم الكل فاجاب عنه يقال ولا كذلك فانما
 العبرة بغير ذلك لان الباشقة لا يعلل لرفض العرق في اوطاف الاصل العبرة بوجود الاكثر لم يعلل لغيره
 ما ذكره بقوله ولم يش اى دليل ينفذ به ان اهرام العبرة قد تكرر باثباته من افعالها واحكامها لم يتكرر لرفض
 غير التاكيد ليس برفض المتاكيد وهذا لان الحكم جاز ان يكون معلولا للعلل حتى وعدم الكل لانه لا يوجب لكل
 عدم الحكم ولان في رفض العرق شىء اذا وجد آخر لقوله ولا كذلك اى والجواب ان في رفض العرق وجود بعض افعال
 العرق وشار اليه بقوله والى حاله بذهش ليعنى والى حاله ان اتي شىء من افعال العرق لم يبال العمل شىء بانفسه
 اسم ان معنى ان البطل العمل في الطواف الذى اتى بهم وفى رفض الحج امتناعا عنه شىء اى ولان في رفض الحج
 امتناعا عن الابطال والامتناع ايهون في الابطال لان ما وقع مقتبه ولا كذلك اذا فعل شيئا موعده
 بالرفض ايهما نفعه شىء ليعنى الحج عنده والعبرة عندنا به لانه تعلل قبل اوانه شىء بعد اوانه لافعالهم لتعد المضي فيه
 شىء لكون الجمع بينهما غير مشروع هم فكان فى معنى المحصر شىء مرجح ان تعد المضي بعد الشروع وعلى المصير
 لتعلل ويكون الدم وجبر لا دم لسك على ما ياتي انشاء ما لتعد الى هم لان فى رفض العرق تعدا ما لا يغير شىء
 اى غير ان فى رفض العرق تعدا العبرة لا يغير لانه خرج منها بعد الشروع هم وفى رفض الحج شىء اى ولان فى رفض
 الحج تعدا شىء اى تعدا الحج الذى رفضه شىء اخر شىء وعرق شىء بالرفض اى مع تعدا عرق اخرى غير العبرة
 لانه شىء فبما هو ايش فى معنى ما ياتي شىء وفات الحج لتعلل بفعل العبرة لكن لودى او لا العبرة التى شىء فيها
 ويفرغ منها شىء اى بمرء اخرى هم وان مضى عليها شىء اى على العبرة والحج ليعنى لم يغير رفض المكى ومن فى مناهة العرة
 والحج بل مضى عليها او ادها ما اجزاه لانه اوى افعالها كما التزمها غير اية معنى عنها شىء اى من اهرام الحج والعبرة
 وتقال صاحب النهاية وفى نسخة شىء بخطهما اى من العبرة اذ هى المستبعدة للرفض اجماعا فيها او لم تستعمل لكون
 الحج والكلام فيه الانما هى الداخلة فى وقت الحج وبسببها وقع العصيان هم والنسب لا يستحق الفضل على ما عرف
 من حدناش لان النسب اذ كان المضي فى غيره لا يعيد المشروعية على اصل الحقيقة على ما عرف فى موضعته و
 فى الكفاي فان قيل قد ذكر الشيخ فى احوال المسئلة ان الجمع بينهما فى حق المكى غير مشروع بهما قال النسب تحقيق المشروعية
 وبغيره يتناقض قلنا اراد بقوله غير مشروع كما لا يكتفى فى الاضافي فيندفع التناقض فى حق المكى هم وعندهم
 شىء اى دم جبرهم لم يجمع بينهما شىء اى من الحج والعبرة هم ولا تكتفى فى العصيان فى عمله لا تركا به ليعنى عنه
 شىء وهو الجمع بينهما فتركب محظورا فعليه دم جبر لا يعلل له ولا السائر الاغنيا فيصدق به على المساكين

ان اهرام العبرة قد تكرر
 ما ذاع شىء من افعالها واحكامها
 لم يتكرر لرفض غير التاكيد
 ليس برفض العرق
 والحالة هذه البطل العمل
 بغير رفض الحج امتناعا عنه عليه
 دم بالرفض ايهما نفعه كانه
 يتعلل قبل اوانه لتعد المضي فيه
 فكان فى معنى المحصر كالات
 فى رفض العرة وعداؤها لا يغير
 فى رفض الحج قضاء العبرة لانه
 فى رفض الحج وان مضى عليها
 اجماعا لا ينادى افعالها
 كما لا يغيرها اختياره من على عنه
 والنسب لا ينعيم تحقيق الفعل
 على ما عرف من اصلنا
 بصلية دم يجمع بينهما لانه
 كونه القصاص فى عمله
 كونه تركا به المنهى عنه

وهذا في حق المكي دم جابر
وفي حق الأنقي دم شكر ومن اسرم
بالجحثم اسرم يوم النجفة اخر
فان حلق في الاولى لزومه
الاهخرى ولا شئ عليه وان
لم يحلق في الاولى لزومه الاخر
وعليه دم قصير ولم يقصو عنه
ابي حنيفة وقاله ان لم يقصر
فلا شئ عليه كان الجمع
بين اسراى الجح او اسرا
العروة بربعة فاذا حلق فرسو
ان كان نسكا في الاخر اثم الاول
فروجاية على الثاني لا شئ غير
اوانه فله زومه الدم بالاجح
وان لم يحلق حتى تجزى العام
القابل فضل اخر الحلق عن
وقته في الاخر اثم الاول وذلك
يوجب الدم عند ابي حنيفة
وعندهما لا يلزمه شئ على
ما ذكرنا فلهذا سوى بين
التقصير وعن ماله عند
وشطه التقصير عند

ومن فرغ من عمرته لا يقصر
فأحرم بأخرى فعليه ذلك
قبل الوقت لأنه جمع بين
أحرامى العمره وهذا مكر ولا
فيلزمه الدم وهو دم حبر
وكفارة ومن أهل البيت
بعمره لزمه لأن الجمع بينهما
مشروع في حق الأفاقي والسنة
فيه فيصير بمنزلة قارنا
لكنه أخطأ السنة فيصير
مسببا فلو وقف بعرفات
ولم يأت بأفعال العمره فمر
رافض لعمرته لأنه تعذر
عليه أدائها أذهى مبنيه
على الجمع غير مشروع فان توافر
اليهام لم يكن رافضا حتى يقف
وقد ذكر سرنا من قبل

محصورة في الأوقات الخمسة الأولى فلا يكون حجابا من الأحرامين فيلزمه الأحرام الثاني لكن بعد الأحرار لكن لا يستقيم
بما ذكره لأن الحج بين الأحرامين بعده ومن فرغ من عمرته لا يقصر فأحرم بأخرى شئ اى بعمرته أخرى
ثم فعلية وحرامه قبل الوقت شئ اى قبل وقت الأحرام بمعنى أن وقت الأحرام العمره الثانية بعد الحلق
أو التقصير الأولى فلما أحرم الثانية قبل ذلك يكون محرما قبل الوقت فبمعناه ما بين أحرامى العمرتين وما بين
توابعهما لأنه جمع بين أحرامى العمره وبما شئ اى الجمع بين أحرامى العمره والجمع بين أحرامى الحج وروايتان فما انفق
شئ فان قلت يجب الدم بهاية واحدة في الجمع بين أحرامى العمره والجمع بين أحرامى الحج وروايتان فما انفق
على أحدهما قلنا لا يجمع في هذا الأحكام إنما كره لابل الجمع في الأفعال وفي التسمية لا يفتحق الجمع خلال أهل
الحج الثاني لا يردى في هذه السنة فانما يردى في السنة الثانية والجمع بين أحرامى العمره بسبب الجمع خلال الحوان
العمره في كل سنة ومن أهل البيت ثم أحرم بعمرته لزمه شئ نها هو القسم الثاني من الأقسام الأربعة المذكورة
وهو أفعال أحرام الحج على أحرام العمره فإذا أجمع بينهما لزمه لأن الحج بينهما مشروع في حق الأفاقي شئ قوله
أهل البيت معصية بالنبية وإنما أنشأ القضاة لفظ أهل على التسمية في كثير من المواضع أشارت إلى السنة في التسمية
رفع الصوت هم والسنة في شئ اى في الأفاقي ومعنى المسئلة أن الأفاقي إذا أحرم بحجة ثم بعمره قبل أدائها
من أفعال الحج لزمه لصدوره من الهدية لكن إتيان أفعال العمره قبل أفعال الحج وإنما الترتيب فيها هو وسيلة
والعبرة المقصود فيصير بذلك شئ اى الجمع بين الحج والعمره مما شئ الأجمع بين النكس هم لكنه أخطأ السنة
شئ لأن القارن من يحرم بالحج والعمره معا ولقد أجمع أحرام العمره لا مكس فيصير سياش لأن الله تعالى
جعل الحج أحد الفاتنين في قوله تعالى فمن تمتع بالعمره إلى الحج فكان يفتى أن يدخل الحج على العمره لا العكس لكنه
لما لم يرد بالحج مع لأن الترتيب وجد في الأوامر وان فات في الأحرام هم فلو وقف بعرفات ولم يأت بأفعال
العمره فمر رافض لعمرته لأنه تعذر عليه أدائها شئ اى أداء العمره هم أذهى شئ اى العمره ما ففعله هي سبيل
هم مبنيه شئ نصب على الحال من هي والتماس فيا معنى الإشارة في هي كذا قال في النهاية كذا كانت حقيقة
بخطبته في فنية نظره على الحج شئ متعلق بقوله مبنيه هم غير مشروعه شئ حبر المتبدا في جامع فاضحان لما وقف
بعمرته بعد ذلك عليه إذا عمل العمره بعد الوقوع لأنه لو فعل لكان بانها أفعال العمره على أفعال الحج وذلك غير
مشروع فان توجه اليه ما شئ اى إلى عرفات هم لم يكن رافضا شئ لم يمتع حتى يقف بعرفات حتى يوبأ
لرفعه من الطريق إلى مكة فطاف بعمرته ثم وقف بعرفات كان قارنا هم وقد ذكرناه من قبل شئ

اي في ثياب القرآن فقال ولا يصير افضا بعد التوجبه هو الصحيح من ذهب الى منية الى اخره فان طاف بالحجش اى
 فان طاف طواف القدوم بالحج ثم احرم بعرة ففرض عليها الزمارة شئ ما ياتي بانفعال العمرة ثم بانفعال الحج ثم
 وعليه دم شئ يعني دم الكفارة شئ لا ياكل منه لا خالف السنة في هذا الجمع ثم مجمعة منبأش اى من الحج وكونه
 ثم لان الجمع بينهما مشروع على ما مرش الا وادبو قوله لان الجمع بينهما حتى الاقافى مشروعه من نفع الاحرام
 بينهما شئ اى بين الحج والعمرة والمراد بهذا الطواف شئ اشار به الى الطواف الذى في قوله فان طاف
 بالحج ثم احرم بعرة ثم التيمية شئ وهو طواف القدوم وانه شئ اى وان طواف القدوم هم سنة وليس بركن
 سنة لا يلزمه تبرك شئ لان اذا ترك السنة اصلا لا يلزمه شئهم واذا لم يات بها هو ركن يمكن ان
 ياتي بانفعال العمرة ثم بانفعال الحج فلهذا الوصف عليها جاز وعليه دم مجمعة منبأش وهو دم كفاة وجبر وهو الصحيح
 شئ اختر به عما اختاره خمس الائمة وقاضيان والحجوبى انه ودم شكر لا ودم القرآن لتحقيق القرآن بوجوب
 الترتيب المشروع في الاركان وانما فوات الترتيب في طواف التيمية وهو من التوابع فصار كركن الكربة
 في الاحرام كذا في المبسوط ولكن اختار المصنف انه دم جبر لما اختاره فخر الاسلام لانه خالف السنة
 فكان كقران السلك فلا ياكل هو منه ولا يفتنهم لانه بان افعال العمرة على افعال الحج من وجب شئ و
 ذاك لان طواف التيمية وان كان سنة لكنه من جملة افعال الحج من هذا الوجه وذلك مكرهه وهو وسبب
 ان يرفض عمرته لان احرام الحج قد تاكل شئ من اعماله بخلاف ما اذا لم يطف بالحجش لانه لا يرفض العمرة
 لانه لا يكون بانها افعال العمرة على افعال الحجهم واذا فرض عمرته لقيضها للصحة المشروع فيها وعليه دم
 لرفضها شئ اى لرفض العمرة لانه بالرفض يصير بانها فيلزمه الدم ومن اهل العمرة في ايام النحر شئ قال
 السفاقي رضى اى المحرم بالحج اذا وقف بعرفات يوم عرفة ثم احرم بالعمرة يوم النحر قبل الحلق او قبل
 طواف الزيارة لان حكم من اهل مبنا من بعدنا اجل من من الحج بالحلوق ياتي ذكره وقال الاسكس والغاير الا ان
 على ما ذكره وادنى ايام التشرية لزمته شئ اى العمرة لما قلنا شئ يريده قوله لان الجمع بينهما مشروع
 في حق الاقافى هم ويرفضها شئ اى ويرفض العمرة هم اى يلزمه الرفض شئ قال محمد بن الجايع الصغير
 وقالوا في شرح الجامع الصغير معناه ان يلزمه الرفض والمصنف ايضا قال كذلك هم لانه قد اوى كركن الحج
 فيصير بانها افعال العمرة على افعال الحج من كل وجه وقد كرهت العمرة في هذه الايام ايضا على ما ذكره
 شئ في باب القرآن هم ولهذا شئ اى ولاجل كونها كرهية في هذه الايام هم يلزمه رفضها فعليه دم رفضها

فان طاف بالحج ثم احرم بعرة ففرض عليها الزمارة
 وعليه دم شئ يعني دم الكفارة شئ لا ياكل منه لا خالف السنة في هذا الجمع ثم مجمعة منبأش اى من الحج وكونه
 على ما مرش الا وادبو قوله لان الجمع بينهما حتى الاقافى مشروعه من نفع الاحرام
 طواف التيمية شئ اى بين الحج والعمرة والمراد بهذا الطواف شئ اشار به الى الطواف الذى في قوله فان طاف
 لا يلزمه تبرك شئ اى اذا ترك السنة اصلا لا يلزمه شئهم واذا لم يات بها هو ركن يمكن ان
 ركن يمكن ان ياتي بانفعال العمرة
 شئ بانفعال الحج فلهذا الوصف عليها جاز وعليه دم مجمعة منبأش وهو دم كفاة وجبر وهو الصحيح
 جاز وعليه دم مجمعة منبأش وهو دم كفاة وجبر وهو الصحيح
 وهو دم كفاة وجبر وهو الصحيح
 لانه بان افعال العمرة على افعال الحج من وجب شئ و
 الحج من وجبه ويستحب ان يرفض
 عمرته لان احرام الحج قد تاكل شئ من اعماله بخلاف ما اذا لم يطف بالحجش لانه لا يرفض العمرة
 لمن اعماله بخلاف ما اذا لم يطف بالحجش لانه لا يرفض العمرة
 الحج واذا فرض عمرته لقيضها للصحة المشروع فيها وعليه دم
 الشرع فيها وعليه دم لرفضها ومن اهل
 بعرة في يوم النحر في ايام التشرية لزمته
 لما قلنا ويرفضها اى يلزمه الرفض
 لانه قد اوى كركن الحج بالحلوق ياتي ذكره وقال الاسكس والغاير الا ان
 على ما ذكره وادنى ايام التشرية لزمته شئ اى العمرة لما قلنا شئ يريده قوله لان الجمع بينهما مشروع
 في حق الاقافى هم ويرفضها شئ اى ويرفض العمرة هم اى يلزمه الرفض شئ قال محمد بن الجايع الصغير
 وقالوا في شرح الجامع الصغير معناه ان يلزمه الرفض والمصنف ايضا قال كذلك هم لانه قد اوى كركن الحج
 فيصير بانها افعال العمرة على افعال الحج من كل وجه وقد كرهت العمرة في هذه الايام ايضا على ما ذكره
 شئ في باب القرآن هم ولهذا شئ اى ولاجل كونها كرهية في هذه الايام هم يلزمه رفضها فعليه دم رفضها

وعمره مكان شئ اى عليه عمره مكان العروة المرفوعة من الملباس اشار الى قوله لان الجميع بينها شدة وعمره من
الاخافى هم فان معنى ملباس اى على العروة التى احرم بها يوم النحر اجزاء شدة وفى بعض النسخ عليها او على
الحج والعروة لما قيل كيف اجزاء يقولون لان الكراية لى غير ما هو مكرمة مشغولان به الايام باء
بقية الاعمال الحج فيجب تخليص الوقت له شئ اى اليوم قطعنا شئ اى الاجل العظيم له والاعظم له ان يكون ليكن الوقت
خالصا له بلا مزاحمة منزهة عليه دم كعبه بينها شئ اى الجميع من الاحرامين هم امانى الاحرام شئ اى باعتبار ان
احرم بالعروة قبل الحلق هم اوفى الاعمال الباقية شئ اى واجبة في الاعمال الباقية من رمى الجمار وغيره على
تقدير الاحرام بعد الحلق قبل الطواف للزيادة او لبعده فان قيل ليطواف الزيارة كيف يكون جامعا لهما فصل
من الاحرام لصل الطواف للزيارة قلنا كفى لكن عليه بعض واجبات الحج وهو رمى الجمار في ايام التشرية هم
شئ اى التشرية هم وبذلك كفاية ايضا لادم شكر وقيل اذا احرم الحج ثم حلق لا يرفعنا شئ اى العروة من سنة
ظاهر ما ذكره في الاصل شئ اى المبسوط قال فيها لا يرضى مطلقا هم وقيل يرفعنا احترازا عن النسي شئ وهو العروة
في ايام النحر والتشرية هم قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله شئ هو عمر بن عبد الله السدواني من كبار العلماء مات سنة
وحمل الى بلخ ودفن يوم الجمعة خمس بقين من ذى الحجة سنة ثنتين وثلاثين وثلاث مائة وهو ابن ثنتين وستين
سنة هم وشأننا على هذا شئ اى على هذا القول وهو فرض العروة هم فان فاته الحج ثم احرم لعروة او بحجة فاذ يرفعها
شئ اى يرضى اذ فاته حتى لا يلزم الحج بين المحبتين او المعتبرين يانه ان فاته الحج جازا حراما لان احرام الحج
باق واستمرهم لان فاته الحج يحل بفعل العروة من غير ان يقلب احرامه احرام العروة شئ وهذا عندنا في حنفية
ومحمد وقال ابو يوسف يقلب احرامه احرام العروة فاندفع الخلاف فظهر من لزوم الرضا اذا احرم بحج نحر
وعند جارية فضا ليل العير بما سماه من احرام الحج وعنده لا يرفعنا بل يعنى فيها كذا ذكره فخر الاسلام وغيره الذين
مرضنا في وكذا في المبسوط على ما ياتي في باب الفوات ان شاء الله تعالى في تفسير شئ اى فاته الحج الذي
احرم لعروة هم بما سماه من الترتين شئ احداهما العروة المرفوعة والاخرى لكونه فاته الحج هم من حيث الاعمال فظي
ان يرفعنا شئ العروة التى احرم بها هم كما لو احرم لعروة فان احرم بحج بصير بما سماه من المحبتين احراما شئ
اى من حيث الاحرام هم فعليه ان يرفعنا شئ اى الحج هم كما لو احرم بحجتين عليه قضاء وشئ اى قضاء
تلك الحجية هم لصحة الشرع مبينا وهم س اى عليه دم هم لرفعنا بل يحل قبل اداة شئ لا يحل قبل اداة تلك الحجية
باب الاحصار اى في بيان حكم الاحصار اعقب باب المجانيات باب الاحصار لان فيه ما هو جازم

ورقة مكان الملباس فان معنى عليها
لان انكره فخلق في غيرها وهو كونه
مشغولان في هذه الايام بالادام بقية لعمال
الحج فيجب تخليص الوقت له فظي
لجودها ما في الاحرام انى لعمال الباقية
تلاوه ادم كفارة ايضا وقيل يحل
لجودها ما في الاحرام على ظاهر ما ذكر
في الاصل وقيل يرفعها احترازا
عن النسي قال الفقيه ابو جعفر
على هذا فان فاته الحج ثم لم يعثر
او حجة فانه يرفعها لان فاته الحج
يحل بفعل العروة من غير ان يقلب
احرامه احرام العروة على ما ياتي في باب
الفوات ان شاء الله فصيحا
بل العروة من حيث الاعمال
فعليه ان يرفعها كما لو احرم بعروة
وان لم يحج بصير بما سماه من
المحبتين احراما فعليه ان يرفعها
كما لو احرم بحجتين عليه قضاء
لصحة الشرع فيها ودم لرفعها
بالتحلل قبل اداة
باب الاحصار

في الحرم الاصغار في اللغة المنع من حصره اذا منعه من المصير هو المنوع تقول العرب احصر فلان اذا منعه خوف
او مرض من الوصول الى ايام حجه او عمرته واذا حبسه سلطان قاه تقول حصر وفي الحج الاصغار من حصر
او مرض او كسر وقلنا يفرق بين اوزان باب نفقة او رواه عندنا هو فاني الحج والاصغار لكل ما ليس بالثبوت
في الاشراف وهو مذهب ابن مسعود وعطاء الخنسي والثوري والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي
وابن عباس وعروة ومجاهد وعليه الحسن وسالم والقاسم وابن سيرين والزهري والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي
والشافعي وهو قول عباد والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي
وهو قول مخالف لقول مجتهدى الفقهاء ومذهب العرب قلت هذا قول مالك والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي
على ما ذكره الشافعي في الاستيعاب والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي
وتبين موضعنا ليعون الله تعالى ونحن نذكره مختصرا الاول ان الاصغار متحقق لكل مانع يمنع الحرم من الوصول
الى البيت الاتمام حجة او عمرته من خوف او مرض ومنع سلطان او قاهر في حبس او منعه حديثه الثاني ان الاصغار
الاختلاف بالبرج عندنا وبه قال الشافعي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي
الثالث يتحقق الاصغار في العمرة عند ما اهل العلم وهو مذهبنا ذكره في المبسوط وغيره وذكره صاحب الدين الطبري
عن ابن عمر بن عبد الله بن عباس انه لا يتحقق لعدم التوقيت وخوف الفوات وذكر ابن قدامة الحنبلي انه قول مالك
والرافع لا يجوز ذبح دم الاصغار الا في الحرم عندنا في الحج والعمرة وقال ابو بكر الرازي في احكام القرآن
هو قول ابن مسعود وابن عباس ان قدر عليه عطاء وطاوس ومجاهد والحسن البصري وابراهيم الخنسيان
الثوري وقال الشافعي رحمه الله مالك والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي
احد ما لا ينقص يوم النحر الخامس ان يجوز ذبحه قبل يوم النحر في العمرة اتفاقا وكذا في الحج عندنا في نفقة
رضي الله عنه وبه قال الشافعي رحمه الله مالك والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي
ومجتهد والثوري والشافعي رحمه الله مالك والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي
لم يجز له التحلل قبله السادس لا يحتاج الى التحلل بل يتحلل بالذبح وقال ابو يوسف يخلق فان لم يلحق فلا تنقض عليه وفي
لكنا ما في نفقة المحصر وايتان عن ابى يوسف في رواية لا يجب وفي رواية لا يجب وفي رواية النوادر عني بالدم
بشره وعندنا مالك واجب وعند الشافعي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي
عندنا وبه قال الشافعي ومالك في امدت ولي وفي قول آخر يصوم عشرة ايام وهو قول احمد واشتبه في المذهب

ذو سجد بالحرم ولم يكن وقال الشافعية في احوالهم يجوز في سجدة بالكل مع القدرة على ذبح في الحرم ومجموعا على انه لو
 احصر في الحرم لا يجوز فخرج به في الحل وكذا لو احصر في الحل لا يجوز وسجد في الحل في غير مكان الاحصار عندهم الثاني
 والعشرون لو احاط العدو بالتحليل في الزمين او الغولين للشاخص وعند الجماعة تحليل الثالث والعشرون في احصاء
 كيف ما كان العدو في المنع عاما او خاصا وعند الشافعي لا تحليل لشدة في قول الربيع والعشرون قال في الذبحة
 المالكية للحضرة خمس مالات يجوز له التحليل في ثلاثة منها ويتنع في وجهه ويصيح في وجهه وان شرط الاحلال فاحل الثلاثة
 ان يكون العدو طاريا بعد احرامه او متقدما او لم يعلم به او علم وكان يروى انه لا يقيد بغيره وان علم انه يقيد
 او شك لا يحل ان يشترط في صورته الشك وعندنا لا التفصيل في ذلك ويتحقق في الكل وتحليل من الخامس والعشرون
 القارن اذا احصر تحليل منها وتلزم عمرتان وحجة عندنا سواء كان في الفرض او النفل وعند الشافعية لا يلزم شي في النفل
 السادس والعشرون في الاصل ان المحرم اذا قضى حجة من مائة فلا عمة روى الحسن عن ابي حنيفة رضي الله عنه عليه السلام
 كما لو اخرا الى العام القابل السابع والعشرون الحاج عن الغير اذا احصر حبيب دم الاضمار على الامر عندنا وعند
 ابي يوسف رحمه الله الحاج الثامن والعشرون اذا حرمت المرأة الحج التطوع فلتزوج ان تحليلها بالقبيل والمساكنة
 والمس والتطبيب وفصل ظفر ونحوها في الحال من غير فريضة وعليها ان تعبت بها في ذبح في الحرم وكذا العبد والامة
 وعليها المدي بعد وقتها وقضاء الحج والعمرة وكذا العبد اذن المسلم له ان ذلك لم يكبره له تحليلها وروى عن ابي يوسف
 وزفر ومالك والشافعية انه ليس له تحليلها لا سقاطا حقه بالاذن كالزوجة والصحيح ظاهر الرواية انه لا تحليل بالنبي لا
 بقوله حللتك التاسع والعشرون لا يلزم المولى بالمدي وان كان باذنه وذكر القدوري رحمه الله في شرحه تحفة الكافي
 ان المولى اذا اعتقه يجب على المولى ان يعيث المدي عنه وقبل اعتاقه لا يجب عليه التلاوثون في الدنيا مع الوتر
 المرأة باذن زوجها لا تحليل الا بالذبح وروى زفر عن ابي حنيفة رضي الله عنه ان ثم احصارا الى يوم النحر
 احلا لها فان زال في مدة فقد ران تدرك الحج بعده لا تحليل بذبح ذلك المدي ويجب عليها المضى في الحج فان لم تنفله
 حتى فاتها الحج تحلل بالعمرة المجدي والتلاوثون اذا زال الاحصار وقد روى على الحج بعد الذبح جاز له التحليل استحسانا
 وفي رواية زفر عن ابي حنيفة رضي الله عنه لا تحليل الثاني والتلاوثون المدي يسع بذنه او بقرة او شاة بلكاها
 وهو قول عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وعلي بن ابي طالب وعبد الله بن عباس رضي الله عنهم وبه قال
 الجمهور وعن عائشة وابن عمر رضي الله عنهم لا تجزئ الشاة القتل والثلاثون في السن يجزئ ما يجزئ في الاضحية
 عند الجمهور وقال مالك رضي الله عنه لا يجوز من الكل الا الشاة فصاعدا وقال الاوزاعي يجزئ الجذع

من الكحل عن سببة الاشاة الرابع والثلاثون الخطي في رواية العلل وعدد الشهور ليس بمحصر بل هو فائت الحج وقيل
 وادود واصحابه هو محصر وان وجده وكيفية ان يدسب معه ويأتي بافعال العمرة فلا احصاء لذكره قالوا وان كان لا يمكنه
 المرواح صله نصف راحلة او غير ذلك فهو محصر في التخصة ان خاف ان لا يكون المشي مع القافلة اذ المهلك راحلة فهو
 محصر الخامس والثلاثون قال عبد الله بن وهب بن عبد الله بن الزبير بن العوام المرض سوا لايحل المحصر فيها وقال ابو
 بكر الرازي لانهم انما موافق من فقهاء الامصار السادس والثلاثون تحقيق الاحصاء عندنا بعد الاحرام و
 قال مالك رضي الله عنه لا يكون محصر حتى يغتسل الحج الا ان يدرك فيها بقى فيتحمل في مكان السابغ والثلاثون فيسبغ الجوار
 الى جوارز قال النعمان عند الضرورة وقال مالك لا يجوز سوا كان الحاضر مسلما او كافرا اثنا من والثلاثون
 اذ السبوا الدروع والمغفر للقتال فعليه الفدية وقال قوم لا شيء عليهم القاسم والثلاثون لا يحصر في فاسلح
 فله ان يتحلل عند الائمة واصحابهم وقال وادود واصحابه لا يثبت احرامه بالانفساء وقال مالك والحسين
 يتقلب عمرة الاربعون قال مالك الثلاثة المدي واجب وهو بشرط التحلل وقال اشيب هو ليس بشرط التحلل
 الحادى والاربعون قال في الحجة قد روي عن علي واهل بيته والحسن ان كل المصروفون البيت فعليه
 بدى آخره ونسوى الذي لزمه وعندهنا لاشي عليه الثاني والاربعون قال الحكم بن عتيبة على القارن اذا
 حل عليه حجة وعمرات وعندهنا حجة وعمرتان الثالث والاربعون لو احرم حجتين او عمرتين ثم احصر
 يتحلل بهيمن عند ابى حنيفة وعند ابى يوسف ومحمد والشافعي واحمد ومبدي واعد الرابع والاربعون لو امرت
 المرأة بغير محرم بغير اذن الزوج بحجة الاسلام فهي محصورة وله ان يحلها بغير بدى ذكره في الاصل وذكر الكوفي
 انه لا يحلها الا بالمدى ولو جاء بها قيل كره وقيل لا يكره لحصول التحلل قبل الجماع بالنسبة فذكره
 في الحديث الخامس والاربعون في البداية المفردة بالحج اذا تحلل ثم زال الاحصاء رعته فاحرم وحج من عامه
 فليس عليه نية القضاء ولا عمرة عليه وروى الحسن عن ابى حنيفة رضي الله عنه ان عليه قضاء حجة وعمره ولا بد
 من نية القضاء وهو قول زفر رحمه الله كما لو تحولت السنة السادسة والاربعون في الجماع من الشبهة ان دخل
 المحصر قبل بدى فعليه الفدية بخير في الطعام ستة مساكين او صيام ثلثة ايام او شاة وعند الائمة الثلاثة
 غير مالك عليه شاة السابغ والاربعون المحصر ان رجع الى ابله قال عروة ابن الزبير رضي الله عنه
 لا يحل فيه الاراسه وخالفه الجماعة اثناس والاربعون قال ابو بصير والجوكر البقالي ان الحج
 يسقط عن الحاج اذا اراد الحاج وصعد عنه وان لم يخرجهم والوكر البقالي تلميذ ابن شعبان ونفقيه

مصر في وقتها هو مذهب ابن شعبان التاسع والاربعون لوباع العبد والامة المحرمين جاز البيع وقال سمعون لا يجوز
بينهما وليكلمنا المشتري عندنا وقال مالك والشافعي وذرير والبولوث ليس له تحليلها الخمسون روى محمد بن سمانه
عن محمد بن حمد الله ان الامة المروجة اذ اذن لها سولانا في الحج فاحترمت فليس لزوجها ان يحلها ذكره في العلم
الجماعي والشمس بنعقد احرام العبد والامة بغير اذن المولى عند الفقهاء كافة وشيبت فيما حكم الاحصاء و
قال اهل الظاهر لا ينعقد الثاني والخمسون في البدائع لو احرم بشي ولم يزوج ولا عمة ثم احصر بمكة وعرة وكل
بديهي واحد وعليه عرة في الاستحسان وفي القياس لا تقين حجة ولا عمة الا بالشرع في عمل احدهما وهو
قياس قاعدة زفر الثالث والخمسون المذهب عندنا ان المدي ليس له بدل والاصح عند الشافعي ان
له بدلا وفيه ثلثة اقوال الاول العام فدية الماذمي وفي الصيام ثلثة اقوال احدا يصوم الثلث وان في
جوم الحاق والثالث هو المقتضى بل ذكره محب الدين الطبري رحمه الله في مناسكه الرباع والشمس في
تأنيها ان اذا احصر لعبد الوقت ليعتد بالحيل بالمدي وهو محرم عن النساء حتى يفيض الى البيت فيطوف
طواف الزيارة في يوم النحر وطواف الصدر ويحاق بهذا ذكره في الاصل الخامس والشمس روى رجل احرم بحجة او
عرة ثم احصر بحيث يدي الاحصاء في الاحصاء ثم حدث احصاء آخر فان علم انه يدرك به يد ولو لم يكن ان يكون
لاحصاء الثاني جاز وحل به وان لم يزوج حتى لم يحجزه السادس والشمس في البدائع وغيره تحليل الزوجة
بتطبيها وبما لها باذن الزوج والمولى ولا يقتصر تحليلها الى المدي السابع والشمس اتصال في الحج بغيره
فيه والقضاء لو افسده فلو احصره فقتله وتحلل لا يبرمه القضاء والاصح انه يبرمه القامس والشمس ذكر السفقنة
والطبري عن ابن عباس انه قال ليس على المحصر بدل وانما البدل على من نقص حجه بالثبوت فاما من حجه عدد او
غير ذلك فانه يحل بغير مدي ولا يرجع ان كان معه مدي وهو محصر نحوه وان كان لا يستطيع ان يعيث به وان
قد روى عن يث به لم يحل حتى يبلغ المدي محله رواه عند البخاري وسلم قال فمن اعصابه الله تعالى بمرض او كسر
او كسر فليس عليه شيء رواه سعيد بن منصور ورواه به بالثبوت النساق الطبري رحمه الله التاسع والشمس
في احصر ان كان العبد ويرجى زواله وعلم انه قد بقي من الوقت ما لا يملكه او راكفانه تحليل عند اجماعه وبه قال
ابن القاسم وعبد المالك وقال اشتهب لا يحل حتى يوم النحر ولا يقطع التلبية حتى يرجع الناس الى عرفته
الستون المكي اذا تلبس بالحج ثم احصر كبرفانه يطوف ويسعى ويحل وكذا النسيب بكلمة اذا احرم بالحج وبه قال الشافعي
وقال مالك اذا بلغ محصورا حتى فرغ الناس من الحج خرج الى الحل ويحرم بعرة ويفعل بالغير المتستر ويحل

وعليه الحج من قابل والهدى مع الحج وكذا الغريب اذا احصر بنا كما عند ابن المنذر في الاشتراك وقال الزهري
 لا بد للمحصر المكي ان يفت ودان نفس لنفسا المحامي والستون قال القرطبي في شرح الموطأ من احصر مرضى الكوفة
 عن فقد صل في موضع ولا بد عليه القضاء والغاية جماعة آتيا في الستون على المحصر يدي واحد وقال مالك
 لا شيء عليه وقال مالك والزهري روى عليه هديان الاول تحمّل به في حلاق الشعر وازالة الثفت في الحال ويأتي
 محرمان حتى يصل الى البيت ويلطوف ويسبي ويكيل وعليه الحج قاطلا وهدى ثمان هم واذا احصر المحرم
 بعد او اصابه مرض فنه من المضي جاز لا التحمل ش قوله المحرم يتناول المحرم بالحج والمحرم بالعمرة قوله من المضي
 ش اي الوصول الى البيت والتحمل الخروج من الاحرام ثم العدو لتحمل المسلمين والكافرين فان كانوا المسلمين
 واجتاحت المحرمون الى القتال فلا يلزم منهم القتال ولهم التحمل وان كانوا كافرا لا يجب القتال اذا لم يزد وعد
 الكفار على الضعف بشرط وجد ان المسلمين ابي القاتل وقال الاخرون لا يجب القتال وان كان العدو كفارا
 وكان في مقاتلة كل مسلم اقل من مشركهم وقال الشافعي لا يكون الاعتصام الا بالعدو وش منه ليس للمحرم
 التحمل بعذر المرض وبه قال مالك واحمد في رواية بل يصير حتى يصيح فان كان بعجرة اتمها وان كان محمرا بجافا
 تحمّل بعد العمرة هذا اذا لم يشترط اما اذا اشترط التحمل عند المرض وقت الاحرام بان قال ان امرئ غلبني
 تحمّل فقد نص في القديم على صحة هذا وبه قال احمد ومحمد في رواية ورواية جماعة من اهل الحديث الحديث ثبت الزهري
 جماعة عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم انه عليه السلام قال لما تريد الحج فخذ انشاء الله تعالى فقال عليه السلام
 والسلام على واشترط ان تبلى حيث حبست وقال النووي يصح نبت الزهري بن عبد المطلب بالبيعة وصاته الاسلية
 كما ذكره الفراء في غلط قلنا الاشتراط لا يمنع ان يجب بدونه كاشتراط الخرافا التحمل الى من بلوغ الهدى بحل وقال
 الزهري وهو الراوي للحديث لم يقل احديا الشرط اذ لو تحمّل بالشرط من غير هدي لما شرع الهدى لان كل من احرم
 كان اشتراط وقال امام الحرمين تاويل الحديث اي حبس الموت اي حين اوركني الموت انقطع احرامي قال النووي
 هذا التاويل بالملهم لان التحمل بالهدى مشروع في حق المحصر لتحصيل النجاة ش من الصيود وبالحلال ينحو
 من العدو ولا من المرض ش بليلى قوله تعالى فان احصرتم الاية والاية في الاحصار بالعدو وبليلى قوله تعالى
 فاذا امنتم فمن بينه بالعمرة الى الحج والامان من العدو ولا المرض وانما يكون من المرض الشفاء ولا نه عليه صلوة
 والسلام كان محصر بالعدو وفيها لم يرد به النص تيمسك بالاصل وهو لزوم الاحرام الى مراد الامان
 الا ان يشترط ذلك عند الاحرام لما مر من الحديث وروى عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال لا

واذا احصر المحرم بعد او اصابه
 مرض فنه من المضي جاز التحمل
 وقال الشافعي لا يكون كالحصار
 الا بالعدو لان التحمل بالهدى
 شرع في حق المحصر لتحصيل النجاة
 وبالحلال ينحو بعد كل المرض

الاسن العدو و ابن المرض واستدل عليه بهذه الآية ذكر ذلك عنه ابن زيد في القواعد ولم ين ان آية الاحصاء وردت
 في الاحصاء في المرض باجماع اهل اللغة مثل ستم ابن السكيت وهو من كبار اهل اللغة قال في كتاب الاصل يقال قد
 احصره المرض اذا ستمه من الشفاء من حاجته يريدنا وقد حصره العدو ويحصره اذا امنوا عليه فلم ين ان الاحصاء بالمرض يحصر
 بالسكون بالعدو ومنهم ابو بكر محمد بن الحسن بن زيد في كتاب الجمهرة احصر الرجل اذا شئ من الشقة لمرض او عالج في
 الشقة بل فان احصر ثم الاحصاء هو ان يحضر الرجل ما يحول بينه وبين ان يم من مرض او كسر او مد وما يقال احصر الرجل
 احصاء فهو محصور ان حبس في سجن او دار فهو محصور وقال ابو جعفر النخاس جميع اهل اللغة على ان الاحصاء انما هو
 من المرض ومن العدو ولا يقال الاحصر وقال الفخشي والكسائي والفراء والعميدية حضرت الرجل فهو محصور اي
 حبسته واحصرني بولي وقالوا وما كان من ذهب لفقه او مرض مدته احصر وما كان من عدو او خبر اقبل منه محصر
 وقال ثعلب في الصحيح احصر بالمرض وحصر بالعدو وقال النوري قال ابن اللغة احصره وحصر بالعدو وقيل احصر وحصر
 بمعنى واحد قال البهري والنسائي وكل ابن فارس ان ناسا يقولون حصره المرض حصره العدو هم فانهم شئ اس
 فان اهل اللغة هم قالوا الاحصاء شئ يعني من باب الافعال هم بالمرض واحصر شئ يسكون الصاد هم بالعدو وشئ كما
 ذكرناه مستغنى قبله كلام المصنف بحث من ومنه الاول كان من حق الكلام ان يقال باجماع اهل التفسير ان
 اهل اللغة لا تعلق لهم بورد الآية وسبب نزولها الثاني انما نزلت في رسول الله صلى الله عليه وسلم و صحابه و
 كان الاحصاء بالعدو واجيب عن الاول ان معناه بدلالة اجماع اهل اللغة اجمعوا على معنى ذلك المعنى ان
 تكون الآية وارادة في الاحصاء بالمرض وعن الثاني بما قيل في القوس الواردة مطلقة يعمل بها على اطلاقها من
 غير حمل على الاساق الواردة وهي الالتهام ونقول ايضا ان العللة المبيحة للتحمل من الاحرام من الاحصاء
 قد يشترك وهو النسخ وهو موجود في العدو والمرض فيعلم لعموم العللة ولو صح ما رواه الترمذي حدثنا اسحق
 بن منصور حدثنا روح بن عباد حدثنا الصواف حدثنا يحيى ابن ابى كثير من مكه بنى قال حدثني الجراح بن عمر
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كسر او عرج فقد حل وعليه حجة اخرى فذكرت ذلك لابي هريرة
 وابن عباس فقالوا لا صدق وقال الترمذي هذا حديث سنن ورواه ابو داود وابن ماجه من طريق عبد الله بن
 ثعلبة الجراح بن عمر بن قنبر الا انصارى المازني الذي له صحته ورواية وكان اخر من قاتل مع علي رضي الله عنه
 وليس له عند الترمذي ولا في لقيته السنن الا هذا الحديث الواحد فان قلت قال القرظي في الضيقة وهو متشبه
 ضعيف قلت هذا خطأ منه وقال النوري رحمه الله في شمع المعذب روى باسانيد صحيح ولو كان فيه ضعف

ولنا آية الاحصاء وهو دلت

في الاحصاء بالمرض بالجمع اهل اللغة

فانهم قالوا الاحصاء بالمرض

واحصر بالعدو

للكحل بصيرة ومنها على نفعه من غلى لغيره مذنبون في رواية لابي داود ومن عرج أو كسر أو من مرض في رواية عن احمد
في صبي كسر أو مرض وقال ابن خزم في المحل صح عن ابن مسعود انه انفتح في محرم لم يدر لغيره فلو ايقده على النفوذ ان سببت
بدي ولو اعدا احصا به فاذا بلغ الذي المحل صح عن ابن مسعود انه انفتح في محرم لم يدر لغيره فلو ايقده على النفوذ ان سببت
لبطل عا ما قبله بل اشل ابله بالذي اهل به وانجواب عن استدلال الشافعي بالاية المذكورة قد علم ما ذكره عن ابن عباس
من اضطرب وقد روي للحاج بن عمرو دليل على اضطراب قوله بكل قوله في الكمال شل لافتي الاشد ولا يفسد الا اذا انفقار
وانتقل قبل او اذا استدلال مفعول فيه ثمانية الترك كما قال عثمان بن ابي الصاحبة في البصر بعدد الفرق من الاصحاب
كل من لم يفرغ من الاصل في العمل قبل اوانه بلغ الحجج التي من قبل استدلال الاحرام وانما في الاصطلاح عليه شى اى على الاوام
هم من المرض اعطش لاما انه كثره امتياجه الى المداواة وميت ذلك هم فاذا جاز له التحلل شى سببا لدفعه الى المداواة
بالطريق الاولى لان الاصطلاح على الاحرام مع المرض اشق من الاصطلاح عليه بالمرض واذا جد له التحلل هم اهل
له البعث شاة شى اعني اذا ثبت له التحلل بالخصر ما ذكره من الدليل يقال له البعث شاة البعث اى شاة منسوب
هم بدم شى على صيغة الجمل مفعلة شاة هم في الحرم شى في محل الفسقة التحال هو وادع شى امر من المداواة انما
يحتاج به الى المداواة عند ابي حنيفة مرض لان دم الاصحاب عند غيره موقوف برمان اى ما عدا ما موقوف يوم الغفران فيحتاج
الى المداواة لانه في الحيض والمبسوط وانما في العدة مستقيم على قولهم جميعا هم من تبشئة شى فيقول وادعوا الخطا
لهم يوم لعينة شى الامام فيقول يقول وادعهم بدم شى في شى ذلك اليوم لعينة بدم شى على صيغة الجمل
ايضا قال الاثر ان شى بدم محرم على ان جواب الامم قلت يجوز ان يكون مرفوعا على تقديره بدم شى في محرم
شى اى بعد الفرج ولما التحل يجوز ان شى اقام مكانه وان شاء ربح لا مصادموا من الزاب الى مكة فيخرج من المقام
ولا يفرق كذا في المبسوط وسفح جامع فاضل في شى محرم ما لا يربح حتى يوصل مثل البزج ما فيقول التحال فقد اربح فيقول
اى امره وانما يثبت الى الحرم لان دم الاصحاب قربة والاراقة لم تعرف قربة الا في زمان مضمون الممكن في محرم
شى والاراقة لم تعرف قربة قام مقام المحرم في اوانه وهو في اوانه نكاح فكذا ما قام مقامه وادعوا بعد ركن اى
وجوه الوقوف لبعافات لكنه لما وقف قبل الاداء والوان اعتبر جنسية فيقول اى دم كفارة هم على ما مر من اشارة
الى قوله فصل الصيد الذى قربة فبرمعة ولا فيمنع بكان او زمان هم فداية قربة ودم شى اى فلا يربح دم
الاصحاب قربة ودم شى فداية بدم شى التحل شى اى فلا يربح بدم التحل لعنه اذا فرج دم الاصحاب في
غير الحرم لا يحصل التحل عند ابي شى اى والى كون دم الاصحاب قربة من الاشارة بقوله تعالى ولا تأكلوا مما ترككم

حتى يبلغ الهدى محمد بن بابويه ع جارة من المكان كالسجد والجلس منى من الحمل حتى يبلغ الهدى محمد بن بابويه ع
فسر المصلح بقوله ثم خطا الى البيت العتيق وليس المراد عين البيت لانه لا يراق فيه الماء فكان المراد بالزوم
هم فان الهدى اسم لما يبدي الى الحرم شئ اى يعتقد الى الحرم ما يؤخذ من الابداء والهدية ولذا لم يجعل ثوبه
بداية لزمه بتعليمه الى الحرم كذا في الاسرار وقال مالك رحمه الله لا يمسح التخلل بلا بدى الا ان يكون معه بدى
ساعة وهو خلاف القرآن والحديث ثم وقال الشافعي رحمه الله لا يتوقف بالحرم شئ ويجوز ان يذبح
في الموضع الذي احضر فيه لانه شئ اسلان البدن ثم شرع رخصة شئ اى لاجل التوضيعة والتوقيت
شئ بالحرم ثم بطل التحقيق شئ وبطل احمد رحمه الله روى وقال الشافعي رحمه الله ان النبي صلى الله
عليه وسلم لما احضر مع اصحابه في المدينة بخروا سجدا في جوارح الحرم ولما قال تعالى ولا تأكلوا مما تركت
ربك الهدى محمد بن بابويه ع جارة من المكان كالسجد والجلس منى من الحمل حتى يبلغ الهدى محمد بن بابويه ع
والسلام من احضر روى انه ارسل على يدنا بنية الاسلام ليخبرنا في الحرم حتى قال نائية ما لنا صنع بما نبش
وقال اخبرنا واصبح نعلها بدمها وضرب صفحة ستا مداخل منها ومن الناس ولا تأكل انت ولا رفيقك
منها شيئا وهذه الرواية اشرب الى موافقة الامة وهو قوله تعالى هم الذين كفروا وعدوا عن السجود والحرام والهدى
منعوا فان يبلغ محله اما الرواية الثانية فان صحت فنقول الحمدية من الحرم لان نصفها من الحرم ونصفها
من الحرم وكان النبي صلى الله عليه وسلم في الحرم واما البدى الى جانب
الحرم ونحوه فيكون الخضم حجة وقيل ان النبي صلى الله عليه وسلم كان مخفوضا بذلك لانه عليه السلام ما كان
يحدث ذلك الوقت من نية البدى الى الحرم كذا في البسوط وقال الواقدي المدينية هي طوف الحرام
على سبعة اسيال وقال ابو القاسم بن عبد الله بن جروبه في كتابه جود الحرم من طريق المدينية على ثلاثة اسيال
ومن طريق اليمن على سبعة اسيال ومن طريق الطائف على احدى عشرة ميلا ومن طريق جدة على احدى عشرة اسيال
ومن طريق العراق على تسعة اسيال ثم قلنا ان المراجع اصل التحقيق لانه نائية شئ اى الذي يراعى منها اصل
التحقيق لانه نائية التحقيق ولذا لم يستمر التحق من لم يكمل بدى بل يتبع محرما حتى يطوف البيت كما يفعل قبايتهم
هم وتجوز الشاة شئ في الهدى وذكر في المحيط اذا كان معسكر الكعبة في الشاة اقام محرما حتى يطوف و
يسعى لما يفعل قبايتهم لان المنصوص عليه الهدى شئ اى في قوله تعالى فما اسبغ من الهدى ثم والاشاة
ادناه شئ اى اى الهدى لان الهدى من الابل والبقر والغنم ويخبر بالهدى البقرة او سبعا كما في النجاشي

حقائق الهدى محمد بن بابويه ع جارة من المكان كالسجد والجلس منى من الحمل حتى يبلغ الهدى محمد بن بابويه ع
فان الهدى اسما لما يبدي الى الحرم شئ اى يعتقد الى الحرم ما يؤخذ من الابداء والهدية ولذا لم يجعل ثوبه
بداية لزمه بتعليمه الى الحرم كذا في الاسرار وقال مالك رحمه الله لا يمسح التخلل بلا بدى الا ان يكون معه بدى
ساعة وهو خلاف القرآن والحديث ثم وقال الشافعي رحمه الله لا يتوقف بالحرم شئ ويجوز ان يذبح
في الموضع الذي احضر فيه لانه شئ اسلان البدن ثم شرع رخصة شئ اى لاجل التوضيعة والتوقيت
شئ بالحرم ثم بطل التحقيق شئ وبطل احمد رحمه الله روى وقال الشافعي رحمه الله ان النبي صلى الله
عليه وسلم لما احضر مع اصحابه في المدينة بخروا سجدا في جوارح الحرم ولما قال تعالى ولا تأكلوا مما تركت
ربك الهدى محمد بن بابويه ع جارة من المكان كالسجد والجلس منى من الحمل حتى يبلغ الهدى محمد بن بابويه ع
والسلام من احضر روى انه ارسل على يدنا بنية الاسلام ليخبرنا في الحرم حتى قال نائية ما لنا صنع بما نبش
وقال اخبرنا واصبح نعلها بدمها وضرب صفحة ستا مداخل منها ومن الناس ولا تأكل انت ولا رفيقك
منها شيئا وهذه الرواية اشرب الى موافقة الامة وهو قوله تعالى هم الذين كفروا وعدوا عن السجود والحرام والهدى
منعوا فان يبلغ محله اما الرواية الثانية فان صحت فنقول الحمدية من الحرم لان نصفها من الحرم ونصفها
من الحرم وكان النبي صلى الله عليه وسلم في الحرم واما البدى الى جانب
الحرم ونحوه فيكون الخضم حجة وقيل ان النبي صلى الله عليه وسلم كان مخفوضا بذلك لانه عليه السلام ما كان
يحدث ذلك الوقت من نية البدى الى الحرم كذا في البسوط وقال الواقدي المدينية هي طوف الحرام
على سبعة اسيال وقال ابو القاسم بن عبد الله بن جروبه في كتابه جود الحرم من طريق المدينية على ثلاثة اسيال
ومن طريق اليمن على سبعة اسيال ومن طريق الطائف على احدى عشرة ميلا ومن طريق جدة على احدى عشرة اسيال
ومن طريق العراق على تسعة اسيال ثم قلنا ان المراجع اصل التحقيق لانه نائية شئ اى الذي يراعى منها اصل
التحقيق لانه نائية التحقيق ولذا لم يستمر التحق من لم يكمل بدى بل يتبع محرما حتى يطوف البيت كما يفعل قبايتهم
هم وتجوز الشاة شئ في الهدى وذكر في المحيط اذا كان معسكر الكعبة في الشاة اقام محرما حتى يطوف و
يسعى لما يفعل قبايتهم لان المنصوص عليه الهدى شئ اى في قوله تعالى فما اسبغ من الهدى ثم والاشاة
ادناه شئ اى اى الهدى لان الهدى من الابل والبقر والغنم ويخبر بالهدى البقرة او سبعا كما في النجاشي

وليس المراد بما ذكرنا بحث الشاة
بعينها لان ذلك ثابت عند
الربيعين بالقيمة حتى تشتري
الشاة هناك وتذبح عنه وقوله
ثم تحمل الشاة الى ان يمشي الحلق
او القصر هو قول الجنيفة ومعه
وقال ابو يوسف عليه ذلك
ولم يفعل الا على عليه لان عليه
حلق عام الحديبية وكان
محصر بها وامر اصحابه بذلك
ولما اراد الحلق اقاموا قربة
وتابعوا انعال الحج فلا يكون
نسكا قبلها ومثل ذلك في
اصحابه لم يعموا استحكامهم
على انصرام قلل وان كان قد لا يثبت
بدون احتياطي الخلل عن الجاني
فلا يثبت بها واحد يقتل من الحج
ويبقى في احرام العسر لم يخل
من واحد منهم كان الخلل
منفعا شرا في حالة واحدة

اي تجزئ سبع البقرة او سبع البديهة كما في الاصححة ومن ابى يوسف رحمه الله ان عطا قال لم يحرم الله من سبعة ايام
طعاما تصدق به على المساكين فان لم يكن عنده طعام صام لكل نصف صاع يوا وقال ابو يوسف قول عطا ابي
هم وليس المراد بما ذكرنا لبعث الشاة بعينها لان ذلك شئ اى بعث الشاة بعينها قد تميز بل ان يبعث شئ
شاة هو العقيقة متى تشتري بها الشاة هناك شئ اى في الحرم اى ذبح عنه وقوله شئ اى قول الضروري في
هم ثم تحمل الشاة الى ان يمشي الحلق او القصر شئ اى في الحرم اى ذبح عنه وقوله شئ اى قول الضروري في
الحلق لم يحرم قول ابى حنيفة ومعه وقال ابو يوسف عليه ذلك شئ اى على الحصر الحلق وبه قال الشافعي ثم قال
واما ما واخذني رواية في الكافي المراد من قوله عليه الصلوة والسلام ذلك اى الحلق استحبابا لا وجوبا بل
تولم ولو لم يفعل شئ اى الحلق لم لا شئ عليه شئ فان قلت لا ساقية بين الدليل والمدلول لان قوله عليه السلام
مع امره بما قرب دليل الوجوب فكيف يصح دليله على قول ولو لم يفعل الشاة عليه قلت من ابى يوسف روايتان
في السنن في رواية يجب الحلق وفي رواية لا يجب ذكره المحجوب والمصنف ذكره دليل رواية الوجوب فقط وقيل
لان ترك الوجوب يوجب له ترك السنة بوجوب الاسادة ولم يذكره واحدا من الامرين وفي مبسوط شيخ الاسلام
رحمه الله على هذه الرواية لا يتحقق الخلاف وانما يتحقق على ما روي في النوادر ان عليه الحلق وان لم يكن فعلية وم
هم لانه عليه السلام شئ اى لان النبي صلى الله عليه وسلم حلق مام المحمية وكان محصرا بها واهل اصحابه بذلك
شئ اى بالحنق والحد يجمع روى البخاري وسلم وغيره لم يحنقوا من حبش ولا بالاصحاح من
الطواف والسعي ولم يحنق من الحلق فما صنع سقط للضرورة وما صنع لم يسقط لعدم الضرورة ومما شئ اى والابى
ومعه من الحلق عرف قربة من سائر افعال الحج فلا يكون نسكا قبلها شئ اى قبل افعال الحج ولم توجد افعال الحج فلا يكون
قربة ولان الحلق من قوافل الامرام قد يورث المحصر كالمريهم فعل النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه شئ اى اجاب عما
تسك به ابو يوسف بانه ان النبي صلى الله عليه وسلم اصحابه سبوا في سببية صلح مع كفار قريش ان يغير في العام اقبال
وكان راي اصحابه ان ياربهم ويغيروا من ماسم ذلك فحنق رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه بذلك هم
ليعرف احكامهم غيرهم على الاضراف شئ اى على ارجاء لان حكم التذكار في الرجوع لا الاملا ان الحلق واجب هم فالحق
شئ اى المحصر ثم قال لبعث بين الاحتياطي الى الحلق من احرامين شئ وهذا الشاة وملكوا ثم يكتفونهم هم
فان بعث ببدى واحدة للحلق ويقتل احرام العقول لم يخل في واحد منها لان الحلق منها شئ اى من الاحرامين هم
شرع في دفعة واحدة شئ فلم يصح تقديم الحلق من احدها كما في المدرك فان قلت وجب ان يكتفوا ببدى

واحد لان الله يشرع في التحلل وتتحلل عن الامام من يقع محلل واحد كما لو تعلق قبل الذبح ابدوا الانفعال
 قالت ليس هذا كالحلق لان الحلق في الاصل محظور الاحرام وانما صار قربة بسبب التحلل فكان قربة بمعنى في غير
 لان في نفسه يغيب ما هو احد من اثنين كالطهارة الواحدة تكفي لصلوة الكثير وكما لسلام الواحد باب الصلوة فانه في
 لتتحلل عن صلوة كثيرة فاما المدي شئ التحلل الا انما قربة مقصودة بنفسها بدون التحلل كما في الاضحية وما شئ
 مقصودة بنفسها يغيب ما هو احد من الاثنين كافعال الصلوة هم لا يخرجون من الاحصار لان في الاحرام شئ انما عاينوا
 من انه ذكر ما من قريب في هذا الباب قوله يوم ويجوز ذبحه قبل يوم النحر عني في حذيفة بن اشعث في بيان ان
 وم الاحصار عني في الاستعانة به بالمكان حيث لم يخلف فيه اصحابنا من استقامه بالزمان لانه مختلف فيه عندنا في حذيفة
 ويجوز ذبحه قبل يوم النحر هم قال لا يجزى الذبح للمحصر بالحج الا في يوم النحر ويجوز للمحصر بالعمرة شئ ان يجزى هم من شئ
 شئ اسي بالاجماع هو اعتبار الهدى للثقة والقران شئ فانما هو قتلان بالزمان والكان بالانفصال وقيل بالانفصال
 في يوم النحر بالعمرة حتى شئ من غير انما هو بالعمرة شئ اسي بالاجماع يوم السبت ومجوز الذبح هم بالحلق اذ كل واحد منهما محلل
 شئ في بيان وجه الاعتبار بالحلق اسي القياس عليه بانه ان كل واحد منهما قد تحلل به عن احرام الحج فاما يجوز قبل وان
 كما حلق هم والاني حذيفة بن اشعث اسي ان الذبح هم دم كفارة حتى لا يجزى الاكل منه فيقتصر بالمكان دون الزمان كما سار
 وما انما عاين شئ لان بلامه واجب الاجل ان يخرج عن الاحرام قبل اداء الانفعال واخرج عن الاحرام قبل اداء الانفعال
 بنائية فيكون ما وجب الاجل كفارة كما في سائر بنائيات وانما الاصل ان لا يتناول بالاتفاق والكفارات تخلف المكان بالزمان
 بالاتفاق هم بنائيات ومثبته والقران شئ فاجواب عن اعتبارها والذي يعلق بانه ان هذا الاعتبار غير صحيح هم لان
 شئ اسي لان ومثبته والقران هم دم شئ ومما هو دم شئ يقتصر بالزمان فكذا انما هم بنائيات كالحق
 فاجواب عن اعتبارها الآخر بان ان اعتبارها بالذبح بالحق لا يصح لانه شئ اسي لان الحلق هم في اوانه لان انما
 افعال الحج وبداء الوقوف بعرفة حتى يمشي اسي بوقت الحلق ووقت الحلق مبداء ويطوع الفجر من يوم النحر
 فلما بان يقع الحلق في يوم النحر وقال صاحب الاسرار قال الله تعالى فان حضرتم نما استيسر من المدي من غير استيسر
 زمان فالاستيسار بالناس من الحج المحصر بالحج اذ تحلل فعليه حجة وعمرة شئ وفي غالب النسخ قال والمحصر بالحج اقول
 القدر يرمي رحمه الله المحصر بالحج كما يرمي عن ابن عباس وابن عمر قال الاكل ومن عباس وعمر قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم من فاته عرفة لميل فقد فاته الحج فيتحلل بمعمرة وعليه الحج من قابل قال والحيث
 عام في الذي فاته الحج المفوات وقت الوقوف وفواته في الاحصار لان كل منهما قد فاته عرفة فقلنا بوجوب العمرة

ولا يجوز ذبحهم لاحصار
 الا في الحرم ويجوز ذبحه
 قبل يوم النحر عند البيت
 ولا يجوز الذبح للمحصر
 بالحج الا في يوم الفجر
 للمحصر بالعمرة متى شاء
 اعتبارا بهذا المذهب
 ودما يكفرون بالحلق
 اذ كل واحد منهما
 محلل بالانفصال لانه
 كفارة حتى لا يجزى
 الاكل منه فيقتصر بالمكان
 دون الزمان كما سار
 الكفارات مصلوح
 دم المتعة والقران لانه
 دم شئ ومصلوات
 الحلق لانه في اوانه
 لان معظم افعال
 الحج وهو الوقوف
 ينتهي به قال المحصر
 بالحج اذ تحلل فعليه
 حجة وعمرة هكذا
 وذكر ابن عباس في ابن عمر

لان الحق في فضلها
 لغيره لا شيء ولا يقدرا
 ان ينفذوا في حق
 على المحصر بالحق
 ولا يحصل فيها كتحقق
 عند تولوا قال الله
 لا يتحقق الا بالحق
 ولان الحق على السلام
 واحدا به
 احصا بالحق في كل
 وكان الشرح اقل للعلم
 الحريم وهذا موجود
 في احكام العدة واذا
 تحقق الاحصاء فعليه
 للفضاء ان يتحقق كما
 في الحج وعلى القارن
 جرحه وانما الحج
 واحدا ههنا فلهذا
 والثانية لا يخرج
 منها بعد الشرح

واما الحج فانه يجب قضاء الصلوة في ما استقرت له من الحج الذي من الحج الذي ذكره ولو كان له اصل لعينه
 من الحج الاحاديث وانما قال بعد قوله روى عن ابن عمر اني اخبره وذكره ابو بكر الرازي عن ابن عباس عن ابن مسعود في قوله
 فيما مضى ناقل عن السروجي انه قول عمر بن الخطاب وزيد بن ثابت وعروة وذكرنا هناك ايضا انه قول مالك وانشأ في
 واسم رحمه الله في رواية لا تقض عليه الا ان يكون حجة الاسلام ثم لان الحجة شريفة دليل اخرهم يجب قضاء الصلوة في الحج
 فيما مضى في الحج الصريح بلزمهم والعمدة في الحج اى وقت التزعم لما نشأ اى ان المحصر من في معنى فائت الحج شريفة لان
 في كل واحد منهما خروج من الاحرام بعد الشروع قبل ادوار الافعال ثم فائت الحج تجعل باءا والعمدة في معنى فائت الحج فلهذا
 فان قيل اقل العمدة في فائت الحج المتحمل وههنا يكمل بالعمدة في فائت الحج المتحمل فلهذا لا يسقط العمدة
 الواجبة بعد تحقق الاحصاء لمان المحصر في معنى فائت الحج والعمدة واجبة كما ذكره العلامة حميد الدين رحمه الله تعالى
 وفي المستعصم المسمى في الحج من الاحرام المتحمل من الاحرام انما لو شربنا في وقت تكملة بالعمدة يوجب الرأى في
 الفصم برب الحجرة عنها بواسطة الاحصاء وعلى المحصر بالعمدة القضاء لان الاحصاء عنهما يتحقق عند ما قال مالك
 لا يتحقق شريفة اى الاحصاء من العمدة ههنا لا تتوقف شريفة لعدم تحقق الفوات هم ولان ان النبي صلى الله عليه وسلم
 واصحابه احصوا بالعمدة وكانوا عمارا شريفة هذا الحديث قد وقع من وجوه كثيرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 واصحابه احصوا بالعمدة بالعمدة في فائت الحج المتحمل ههنا لا كانت تسمى عمدة القضاء على ان مالك قد اورد في المطاوعة ان
 صلى الله عليه وسلم كان اهل العمدة عام اى بيته هم لان شريفة التحمل شريفة اى لان شريفة التحمل الكاين الناشئة
 من استداد الاحرام هم كدفع الحج وبه المعنى موجود في احرام العمدة شريفة بالشرع في شريفة التحمل هم واذا اتفقوا
 فعليه القضاء ان التحمل كمانى الحج شريفة اى كمانى المحصر بالحج ان التحمل فائت حجة وعمرة وعلى القارن شريفة اى على المحصر
 القارن هم حجة وعمران اما جرحه واحد ما شريفة اى واحد المتميزين هم فلما بينا شريفة بمعنى في المفرد من كونها فائت الحج
 هم واما الثانية شريفة اى واما العمدة الثانية هم فلان خرج منها بعد الشروع فيما شريفة فوجب تنفاد فان كان
 القارن ههنا قال السفنا في ذكره القارن ههنا وقع خطا في من المنسلخ فاصحوا بان يقال فان لم يثبت المحصر على
 من وجهين احدهما انه ذكر وان بعث القارن ههنا ويجب على القارن بعث المسمى فلان لا يتحمل بالواحد الا ان يذكر
 قبل هذا في الباب فان كان قارنا بعث بينين من الثانية ان المصنف جمع بين روايتي القدوري رحمه الله وجامع الصنع
 ووجه المسئلة المذكورة في هذين الكتابين من حق المحصر بالعمدة بالحج وروى الكاكي في المصنف فقال يمكن ان يكون
 او نداء المسمى قوله ههنا اى لكل واحد من الحج والعمدة او يكون اراد بالعمدة اى بنفس كمانى قبول الراوى تنفي

رسول الله

رسالة المصطفى الله عليه وسلم في بيان ما بين ابي جعفر الشاذلي واثباته اليه وقال الاكل رتبة الله في دفع هذا لما كان
كلامه لم يفت قبل هذا في القارن لم ير ذلك الذم وقال هم وان بعث القارن بياض والعمى الى اعرجهم سوار كان
ذلك وبين او ما وجدوا ثوبا وكان ذلك لوجوب عليه دمان وهاهنا القارن فكانه قال فان بعث القارن وبين
فما سافاة بين هذا وبين تقدم ولا يجوز ان في الكلام والامن نسخة بل ربما لو قال فان بعث المحرك ما بينا في حق القارن
ولو قال بين كان غير فصيح لانه اسم نجس ما يهني وداشني الا اذا قصد الانواع وليس يقبلوا ان يفتد كلامه
لا يخلو من النظر لان قوله لانه اسم نجس واما غير صحيح وكذا لك في كلام الكاكي نظرم من هذا الوجه ووجه آخر ان الاصل
عدم التعدي في حال الاترازي قيد بالقارن في الهداية ليس فيه كثرة فائدة لان الحكم في المفرد بالنجس كذا لك ولهذا وضع
القيد ويرى منه الله في المسئلة في طلاق المحصر لم يقيد بالقارن فقال واذا بعث المحصر يد او لم يقيد في اجماع الصغير القارن
بالقارن بل وقع المسئلة في المحصر بالنجس على ان كان ينبغي ان يقيد مناسب لهداية بين لان القارن المحصر بعث المدين
اشتمى فالت ايصع فقيه على الاطلاق والماضي الاكل العدة لانه قال لم يربيه بهنا ونحن لا نعلم من ان يكون له العدة و
لان ذلك القارن قبله وبان عليه وبين قونية على صحته البارودة من قوله ما بين وبين وتقول الاكل ولو كان غير فصيح
لا يقبل بهنا لان هذا في كلامه مضحكا وكلام الفقهاء في متون الكتب سخيفة بالتسامح والتماثل في الكلام هم من ذلك
ان يربوه في يوم بعينه ثم قال الاحصاء ش ههنا رتبة اوجه القسمة العقلية لانه امان لا يدرك العدى سوى بعد القارن
او يدرك العدى دون النجس او بالعكس فذكر لم يفتد جميع ذلك فالاول ان قوله هم فان كان لا يدرك النجس والنجس
لا يربوه ان يتوجه ش عدم الفأمة فان قلت ينبغي ان يلزم المتوجه يتحمل بافعال العمدة وانه واجب العقدة
على ذلك قلت لانه قد فاته المقدم الاظم وهو النجس له التحمل بعث العدى فجاز له ان يتحمل هم بل يصح
تمثيل نجس العدى ش المبعوث هم لغوات المقصد من توجه ش وهو الادراك للنجس والعدى معا وبمعنى
قوله هم وهو ادراك الافعال ش انى افعال النجس هم ولان توجه ش الثاني هم يتحمل بافعال العمدة لذلك
لانه فاته النجس فان كان يدرك النجس والعدى لزمه التوجه لزال النجس وهو عدم الادراك هم قبل حصول
المقصد بالكلية ش بالكلية بالعدم اذ ليس قبل اتمام الكفارة به هم فاذا ادرك بهدية صنع بهما لانه ملكه
وقد كان عليه المقصود وفتحني عنه ش يادراك الاصل هم وان كان يدرك العدى دون النجس هو ادراك
الثالث هم يتحمل بعثرة عن الاصل ش وفي بعض المنع بعثرة عن الاصل بالبارالمو عدة ابي سبب عن بارالمو
ش في الكلام ابي لابل محذورهم وان كان يدرك النجس دون العدى جاز له التحمل استحسانا ونحوه المتقيد

فان بعث القارن ههنا
وواضح ان يربوه
في يوم بعينه ش
الاحصاء فان كان
لا يدرك النجس
لا يربوه ان يتوجه
بل يصح حتى يتحمل
الهد لغوات المقصد
من التوجه فهو علم
الافعال وان توجه
يتحمل بافعال العمدة
لهذا لانه فاته النجس
وان كان يدرك النجس
والهد لزمه التوجه
لزوال العثر قبل حصول
المقصد بالتخلف
واذا ادرك ههنا
شأنه ان يملكه وذلك
عنه فقص استغنائه
وان كان يدرك الهد دون
يتحمل بعثرة عن الاصل
كان يدرك النجس دون
جاز له التحمل استحسانا

وقرأ احرام بالحج وفاته
الوقوف بعرفة حتى طلعت
النجوم من يوم النحر
فقد فاته الحج كما ذكرنا
او وقت الوقوف بجمعة
اليوم وعليه ان يطوف
ويسعى ويمشي ويقضي الحج
موقابل ولا دم عليه
لغوله عليه السلام
من فاته عرفة بلبيل
فقد فاته الحج فليصل
بجمعة وعليه الحج
من قابل والعمرة ليست
الا الطواف والسعي
ولان الاحرام بعد
ما انقضى محبسا
لا طريق للحج وخبر عنه
الاباء اهل السكينة

والاحرام والاحرام احرام طواف المكان الاحرام فاما طواف مكة فلهذا المعنى الاحرام على الطواف والاحرام على الاحرام
لما نزل منزلة المفرد من المركب والمفرد قبل المركب ومن احرم بالحج وفاته الوقوف بعرفة حتى طلعت النجوم من يوم النحر
فقد فاته الحج كما ذكرنا ان وقت الوقوف بعرفة من اى الى طلوع الفجر من يوم النحر واداء وقبوله لما ذكرنا ذكره
في فصول المتقدم على باب اقرن هم وعليه ان يطوف ويسعى فليصل من اى باقى وعن مالك رحمه الله عن حماد بن عيسى
بمعزة في العام القابل واختلف معناه اشافى منى الله عنى في ان يعمل بما قال بعضهم فليصل ويسعى ويكفي قولوا بصل
وقال بعضهم في السنة قولان احدهما وهو الصحيح ان عليه طوافا وسعيًا وطوافا والثاني انه ليس عليه شيء وقال المزني
لا يسقط بصل ما كان حرمه الله وقضى من شئ اى من عام قابل وقال الشافعي حران كان الحج فريضة
بقي في ذمته ويحج من قابل وان كان طوافه طوافه الفقار وعن احمد بن قنار في روايته هم ولا دم عليه لقوله عليه السلام
والسلام من اى يقول النبي صلى الله عليه وسلم من فاته عرفة بلبيل فقد فاته الحج فليصل بجمعة وعليه الحج من قابل
ش هذا الحديث اخرجته ائمة طائفتي محمد الله في سنة عن ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم اجمعين ابن عمر اخرجته عنه
ابن مسعود عن ابن ابي ليلى عن عطاء بن رافع عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من وقف
بعرفة بلبيل فقد اركب الحج ومن فاته بلبيل فقد فاته الحج فليصل بجمعة وعليه الحج من قابل ورحمة بن شعيب
قال الدارقطني رحمه الله وقيل فريضة ورواه ابن عدي في الكامل واطعه محمد بن عبد الرحمن بن ابي ليلى
وضعه عن جماعة وقدمه ابن عباس اخرجته عن يحيى بن عيسى التميمي انشأ من محمد بن ابي ليلى عن عطاء
عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ادرك غفاته فوقف بها والمز فاته فقد حرم
ومن فاته غفاته فقد فاته الحج فليصل بجمعة وعليه الحج من قابل ويحيى بن عيسى التميمي قال الشافعي فاته بلبيل
وقال ابن حبان في كتابه الضعفاء كان من سار فقهه وكثر دمه حتى غاف الاثبات فطيل الاحتجاج به ثم انما
عن ابن معين انه قال كان فيقال ليس بشيء وقال في التفتيح روى له مسلم والشرح كالم ذكر واحد فاته
ولم يذكر منهم ما حرمه والعمرة ليست الا الطواف والسعي بين الغداة والمز وولان اللباس
بعد ما انقضى صحيحا لا طريق للحج عنه الابداء اهل السكينة من وهاجج والعمرة قوله صحيحا اى نافذ
لا زالا ليرتفع برافع اخر زب عن احرام الرقيق لغير اذن المولى واحرام المرأة في التطوع لغير اذن
زوجها فان للمولى والزوج ان يحللاهما وليس باحرام من الاحرام انفسا كما اذا جامع المحرم
قبل الوقوف بعرفة او احرم مجامع فان حكمه حكم الصحيح قبل قوله لا طريق للحج عنه الابداء اهل السكينة

النفسين فحقوق بالحصص فان المدي طريق له الخروج عنه واجيب بان نبي الكاظم على ما هو الواقع ومسئلة الارصاد
 في العوارض مثبت بالنفس قال الرضا في ذي ابواب اجري الكاظم على ما هو الاصل فلا تردوا العوارض فنفصم
 كما في الاحرام المبرور من اى ما كانا يخرج من الاحرام المبرور الا بالحد النفسين في الاحرام المبرور بان يقول لكباب
 المبرور لكباب ولا يقول كبح وعمره هم وبنهاش يعني في مسئلة الغنات عن الوقوف هم وعمرهم من الحج فمعية على العدة
 من لان الحكة في اذنه من الشين وانفق احدنا قعين الاثر وقد اتفق الحج منها في ثلثين العمر وهم ولا رعايه
 ش وقال الشافعي ومالك وحنبل بن زياد عليه دم لما روي عن عمر بن الخطاب انه قال لا ياي ايبوب الا انما كان
 حسين فاته الحج فاذا اوركك الحج من قابل فخرج روي استيسر من المدي وكذا عن ابن عمر ولا رعايه كما في مسئلة
 عليه دم قياسا عليه ولنا اى بيت الذي رواه الازلي عنى رحمه الله المذكور فافاد به اوبيل سنة ان لم يرد غير واجب لانه
 موضع الحاجة الى البيان وللافاق بمعية البيان في موضع الحاجة فافاد المذهب بطر ان ليس بواجب روي عن الاسود
 انه قال صوت عمر بن من فاته الحج يحل عمره ودم عليه وعليه الحج من قابل ثم اقيمت زيدا من ثاب بعد ذلك
 ثلثا من سنة فقال مثل ذلك ومن ثلثان مثله هم لان التحلل وقع بافعال العمرة فكانت في حق فاته الحج فانه لم يرد
 في حق الحصر فلا يخرج منها ش ولا يقاس احدنا على الاحرام لان كل واحد منهما قاد وعاجز من عاجز عنه الاثر وعاجز
 عليه هم والعمرة لا نفوت من الحج لانها غير موقوتة سم وبها جارية في حق سنة ش حتى لو اهل بمجرة في شهر الحج فقام
 مكة يوم الخريفية عمرته ولا دم عليه والحاصل ان جميع السنة وقتها هم الا خمسة ايام كبر وقتها فيما ش من الخريف
 في نبرة خمسة الا ايام وقال الشافعي سنة الله عنه لا يكره في وقت من السنة وقال مالك كره في شهر الحج تعظيما
 للاحراج وقد اختلف السلف في العمرة في شهر الحج وكان عمر بن الخطاب سنة منها ويقول الحج في الاشهر
 والعمرة في غير اياها كالحج وعمره وكذا العين ان العمرة جارية فيما بلا كرامة بليل ما روي البخاري سنة الصحيح
 باسناد ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم في كل ايام اربع عشرة يوما فافادهم وبث يوم غنفة ويوم النحر والاشهر
 لما روي عن عائشة رضي الله عنها انها كره العمرة في نبرة الا ايام خمسة من اشهر السنة عن شعبة عن ثوبان
 عن عائشة رضي الله عنها قالت العمرة في السنة كلها الا اربعة ايام يوم غنفة ويوم النحر ويومان بعده فافادهم وقال
 الشيخ الامام في الامام وروي الشافعي بن عباس عن نافع عن طاوس فان قال الجريفة ابن عباس
 خمسة ايام غنفة ويوم النحر وثلاثة ايام للشرفي معتز قبلها وبعدها مثلت وقال خرجت الاحاديث ولم يعين
 قلت روي سعيد بن منصور رضي الله عنه ورواية عائشة م لا يوافق كلام المصنف ولا يوافق

كفى الاحرام للمهم
 وهما على ما
 فقين
 عليه الحق وكلام
 عليهما التحلل
 وقع باول العزم
 فكانت في حق ثاب
 بغير جنة له الدم
 في حق الحصر فافادهم
 بنحوها والجمع في
 كانت في حق
 جارية في جميع
 السنة الا خمسة
 ايام كبر فيها
 فعلها وهي يوم
 غنفة ويوم النحر
 وايام التشريق
 لما روي عن عائشة
 انها كانت تكره
 العمرة في هذه
 الايام الخمسة

ولا هذه الايام
فكانت متعينة
وعن ابي يوسف
انه لا يكون يوم
عرفة قبل الزوال
لان دخول اتي
ركب الحج بعد
الزوال لا قبله
ولا ظهر من
المن هبنا كركفه
ولكن
هكذا رواها
في هذه الايام
صحيح محررا
بها فيها كان
الراية لغیرها
وهو تقويم الحج
وتخليق في
فيهم الشرع في
سنة وقال الشافعي
فرضية فقل عليه
الحرة فريضة
كفرية الحج

[illegible]

الاستيعاب الحج ولا العمرة الطعن قال الحج عن أبيك وأخبرنا ما رواه ابن ماجة في سننه وأحمد في مسنده عن محمد بن أبي
 عن جبيب بن أبي عمرة عن عائشة رضي الله عنها عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنهما قالت يا رسول الله اني افسأ جابدا قال
 علي بن جبار قال قال الحج والعمرة وهما ما رواه الدارقطني من حديث الزهري عن ابن كبر بن محمد بن عمرو بن نعيم
 عن أبيه عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم كتب الى اهل اليمن كتابا وبث به عاصم بن نعيم وفيه ان العمرة
 الا بغير وسنما رواه البيهقي في سننه من طريق ابن ابي اسية عن عطاء بن جابر انه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال الحج والعمرة فليفئتان واجبتان وابواب عن نبرة الاطروث اما حديث زيد بن ثابت فقال الحكم بن ان بن جبر
 والصحيح عن زيد بن ثابت من قوله وسنة اسناد اسماعيل بن سلم منعوه ومحمد بن معبد قال البخاري في تاريخه
 ولم يرض به احد وقال حريفا حديثه ما رواه زيد بن ثابت مرفوعا وكذا أخرجه البيهقي موقوفًا قال ومحمد بن الصحيح
 واما حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه فمخرج في الصحيحين وليس فيه وتعمد وبذوالقعدة فيها شذوذ قال
 صاحب التبيين واما حديث ابن ذر بن العتيق فقال اسناد لا يملكه الا بحباب العمرة حاشا امع من هذا ولكن
 لا يدل على وجوب العمرة اذا الامر فيه ليس للوجوب فانه لا يجب ان يحج عن أبيه وانما يدل الحديث
 على جواز فعل الحج والعمرة فيه كونه غير متبع واما حديث عائشة رضي الله عنها فقال صاحب التبيين قد أخرجه البخاري في صحيحه
 من رواية غير واحد عن جبيب وليس فيه ذكر العمرة واما حديث عمر بن نعيم ففي نسخة سليمان بن اود قال في
 من الائمة انه سليمان بن ارقم وهو متروك واما حديث جابر بن نفيع البيهقي قال ابن لمية في صحيحه به ورواه
 ابن عسري في الكامل واعلم به واستل من قال بغيرية العمرة بالآية الكريمة وهو قوله تعالى واتموا الحج
 والعمرة لله لان الله تعالى اعطف العمرة على الحج واما جاد الامر للوجوب والواجب من هذا ان عمر وعليه
 وابن سعد وسعيد بن جبير وهما وسر في قالوا اتما ما ان يحرم بهما من ذبيرة اهل فعل الاتمام لقتيم
 الاحرام بها على المواقيت المعروفة لا فرض العبادات وقال ابن الفصائست ما لم يزد الآية على
 لان من اراد ان ياتي بها فانه فوجب عليه ان ياتي بها تمامه كمن اراد ان يصلي تقوفا عليه يجب عليه
 ان يكون على طهارة ويأتي بها تمامه الاركان والشروط وما قلناه من قبل بمعية ثمانية وثلاثة فانه يجب اتماها
 بولمضى فيها وفي فسادها وان لم تكن واجبة في الاصل وقال ابو عمر حافظ المغرب ان الله سبحانه وتعالى
 لم يوجب العمرة ولا اوجبها رسول الله صلى الله عليه وسلم في باب نفل ولا اجتمع المسلمون على
 فرضتها والمفروض لا يثبت الا من نذر الوجوه وقد ثبت في الصحيح انه عليه الصلوة والسلام

وكتنا قوله
عليه السلام
الحج فريضة
والعمرة تطوع
ولا لها عقيقة
بوقت وبتأدي
بنيّة غيرها
كأن فاش الحج
وهذه سادس
الشقيلة في أطول
مسارها لها
مقدّمات الحمال
كالحج كذا ثبت
الفريضة
مع التعارض
في الآثار قال
وفي المطول
والسعي
قد ذكرناه
في بالمتبع
والله أعلم
بالصواب

قال في الإسلام على نفس وذكر مناسج البيت ولم يذكر العمرة فلو كانت فريضة كما حج كما ذكرنا في مسقط قول من
ادعى أنها فريضة هم وانا قوله عليه الصلوة والسلام الحج فريضة والعمرة تطوع **ش** هذا الحديث غريب مرفوعا
ورواه ابن الشيبة في مصنفه موقوف على ابن مسعود في فقال حدثنا ابن ادريس وابو ساحة عن سعيد بن الجوني
عن ابي معشر عن ابراهيم قال قال عبد الله بن مسعود رنا الحج فريضة والعمرة تطوع وروى ابن ماجة في سننه
حدثنا هشام بن عمار عن الحسن بن الحسن بن يحيى عن عمر بن قيس عن طلحة بن يحيى عن عمه اسحاق بن طلحة
بن عبد الله أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الحج جهاد والعمرة تطوع وعمر بن قيس مكرم فيه
واخرج الترمذي عن البخاري بن ارملة عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله قال سئل رسول الله صلى الله
عليه وسلم عن العمرة واجبة قال لا وان تعمر واهو افضل وقال حديث حسن صحيح وموقوف على بعض اهل العلم
قالوا العمرة لم يثبت بواجبة وكان يقال بها حجاج الحج الاكبر يوم النحر والحج الا صغر العمرة هم ولا ناهية سؤقت
ش اسي لان العمرة غير موقته بوقت ش اذ لو كانت فرضا لتعلقت بوقت كالصلوة والعمرة هم ولا ناهية
بنية غير ش عيسى قودي با حرام غير با بان نوا بانية الحج هم كما في ناهية ش فانه يتا دس
بنية الحج الذي فاته هم وفه امارة النافية ش يعني كونا غير موقته وكونا قودي بنية غير با حرام النافية
اسي علامته كونا موقته والفرض وبيان النفل فان النفل يتا دس بنية الفرض والفرض الذي هو غير معين
لا يتا دس بنية النفل فان قلت هذا يشك بالايان وصلوة اجنازة فانها فرضان وليسا بموقتين وبالصوم فانه
يتا دس بنية غيره وهو فرض قلت عدم التوقيت في الايمان فاشا من فرضية ميتا دس من غير النفل فكان جميع الامر
من غير النفل ووقته ولا كذلك العمرة فانها غير انحصر يتا دس بالبركها في سائر الفرائض كالصلوة احسن اذ
فوقتها حضورها فكانت موقته ويتا دس بنية غير با حرام الصوم رمضان فانه فرض يتا دس بنية النفل كونه غير
معينا في وقت له معاد ولم يشترع في غيره فكذا كالم يصح بنية النفل هم وتا ويل ماروا ش ابراهيم وادناه
هم انما ش اسي العمرة هم مقدرة باعمال الحج اذ لا تثبت الفرضية مع التعارض في الآثار قال وفي المطول
والسعي وقد ذكرناه في باب التمتع ش في التعليل كانه جواب عما يقال ما وجه هذا التاويل الذي اولتم قوله
ان الفرض هنا بمعنى التقدير فاجاب بما حاصله ان التاويل الذي الاحاديث والاحبار اذا تعارضت لا تثبت الفرض
لان الفرض لا يثبت الا بدليل مطلق فانه قيل هو ثابت بقوله تعالى فانوا الحج والعمرة لله فلتعت العمرة
على الحج والحج فريضة والامر بالامتناع والامر بالاجوب قلت قد مر اجواب عن هذا عن قريب

بشرح طریقی

موتقول ایضا القرآن ہے اظہر بالیوب القرآن ہے اظہر والامر انما یجوز بالانعام والانتظام انما یجوز بالشرع وکل عمل
وان کانت فی الابدان رسته والله اعلم بالتوفیق

باب الحج عن الغیر علی فرغ من بیان افعال الحج بنفسه مع موارنه شرع نے بیان الحج مع غیره بطریق النیابة ولما کان
الاصل فی التفرقات ان تقع عن تعدد من کان الحج عن الغیر علی ان یؤخر بنیاب علی حدیث اصل فی باب الالباب
شی اسی نے یہ باب الحج عن الغیر من ان الانسان لکن یجوز ثوب عملہ لغيره وشی خلاف للمعزلة فانہم قالوا لیس انسان
ذلک لان الثواب ہو انبث وہی قد تعالی ولا یجوز تملیک ملک الغیر وشی الیہ علیہم ص صلوۃ شی ینے سوار کان
جبل ثواب عملہ غیر صلوۃ ص وصوم وصدقۃ و غیرہ شی کالج وقرآنہ القرآن والذکار و زیارۃ قبور الانبیاء والاشہاء
والاولیاء والمصلحین وکفین الموقی وجمع انواع البر والعبادۃ مالیکہ کالذکر وصدقۃ والعشر واکفارات
و غیرہ اوبہ نیتہ کا الصوم والصلوۃ والایکاف وقرآنہ القرآن والذکر والجار اور مکہ بہ سہما کالج وایحیا و
وفی البدن جبل الجمادات من البہدنیات وفی البہد ط جبل المال شی الحج شرط الوجوب فلم یکن الحج مکہ ماہر بل جبل
ہو اقرب الی الصواب ولعلہ لا یشتط المال فی حق المکی اذا قد حط الشی الی مسافات فاذا عمل شخص ثواب
ما عملہ من ذلک الی آخرہ لعل الیہ ویفتیح بہا کان المہدی الیہ او عینا وشی الشافعی و مالک و موصول ثواب
الی المویۃ و ثواب الصلوۃ والصوم وجمع الطاعات والعبادات غیر المالیتہ وجواز فیما ویر علیہما
بجاء رواہ الدارقطنی ان رجلا سأل رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم فقال کان فی ابوان ابوجعل حیو تمما
فکفیتہ سے ہر جا بعد موتہما فقال لہ علیہ الصلوۃ والسلام ان من البر بعد البر ان تفسلی لہما مع صلوۃک وان تصوم
لہما مع صیامک وعن علی بن ابی طالب ان یسعی علیہ الصلوۃ والسلام قال من علی المقابر فقرار قتل ہو اللہ احد
احد عشر مرتہ ثم وہب اجرہ بالاموات اعطی من اجرہ بعد الاموات رواہ الدارقطنی وعن الشافعی ان رجلا سأل
رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم فقال یا رسول اللہ انما تصدق عن موتانا فوجع عنہم وندعوہم فہل یصل
ذلک الیہم فقال نعم انہ یصل الیہم لیس فیہم خون نہ کہ یفرج احدکم بالطریق اذا جری الیہ رواہ ابو حفص الکبیر
وعن یحیی بن یسار قال قال رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم اقراؤا صلوۃ موتاکم سورۃ تیس رواہ ابو داود
ورواہما فی الاکان فی شیخ السنۃ عن لہجہ ہریرہ نہ قال یحیی بن یسار و یحیی و لہجہ ہریرہ نہ قال یحیی بن یسار
فیقول ما ہذا یارب فیقول سبحانہ وتمامہ استغفار و لہجہ وقال تعالی واستغفر لک ربک لعلہ من اللہ من اللہ
قال ولست یغفر لمن فی الارض و لہجہ استغفار فوج ویرا ہم علیہا سلام و لہجہ حق صاحب الحاکم فی السنۃ

باب الحج
عن الغیر
الاصل
فی حدیث البنا
ان الانسان
ان یجعل
ثواب
عملہ
لغیرہ
صلوۃ
او صوما
او صدقۃ
او عینہا

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم العتق بقية من مائة من ابناءه واهله او صدق له فافادته كان احب
 من الدنيا وما فيها ولما اشرع الدعا لثمة في صلوة العتق ان يعاد من غائب قال رايته رابعة العتق
 العتق في المنام وكنيت كثير الدعا لما فقلت بالشرع انك تاتينا في اطلاق من ثور عليها منا ويل اخر سر و هكذا
 يا قينا و عار الانيا اذا دعا الاخوانهم الموتى فاستجيب لهم يقال هذ هدية فدان اليك ومايل على هذا ان المسلمين
 يستجيبون من كل عمر و زمان و لقرون القرآن و يدون ثوابه لموتاهم و على هذا اهل الصلاح و الدنيا من كل ما
 من المالكية و الشافعية و غيرهم و لا ينكر ذلك من كان له ما هم عند اهل السنة و الجماعة من خلاف المعتزلة و
 من سبيل اهل العدل و التوحيد ان ليس للانسان ان يعيل ثواب عمه اخيه و ان الثواب لغوته و ائمة فاعلمت مع تعظيم و
 لكنه تعظيم و يفرق اغراض العبيان و الجانين و البهايم و تعظيم المستحق تعظيم في العقل و لو جاز ان يعيل اهل
 او اتقى او العادل تعظيمه على اهل اوسه او حماره فانه تعظيم عقله و الحمار و كرامة و لو جاز ان لا نسبيا
 احق الناس بمتبة ثواب اعمالهم لا باسم و اما تعظيم و قد علم خلافه بالتواتر من قال النبي صلى الله عليه وسلم فاعلمت
 و سائر اولاده و زوجاته اني لا املك يوم القيمة من الله شيئا ولا يفعله الا اعمالكم و قال الله تعالى و ان ليس
 لفلان انسان الا ما سعى فلما اتوا قومهم تعظيم عقله غير مسلم بل يجوز في العقل تعظيم غير المستحق بواحدة محبة له و باعتبار ذلك
 استحقاق تعظيمه و اما قولهم قد علم خلافه غير مسلم و لكن سلم ذلك فقد بشرطه او بالبيع عن الله تعالى و اما الجواب عن الآية
 فبما نية اوجه الاول انها منسوخة بقوله تعالى و الذين امنوا و اتبعناهم فريأتم و اهل الانبار ائمة الصلاح اجمع
 قال ابن عباس ان الثاني خاصة بقوم ابراهيم و قوم موسى يعني في صف ابراهيم و موسى ان لا تزود و اذرة و زجر
 و ان ليس للانسان الا ما سعى للطف فذان في مصيقتهم نفس بها فاما هذه الامة فخلق ماسية و ماسية لها غير با
 كما ذكرته و انما ان المراد بالانسان الكافر منها و اما المؤمن فله ماسية و ماسية له قال الربيع بن النضر بن الفضل
 ان معنى ماسية ما نوحى قاله ابو بكر التواني السادس ان ليس للانسان الكافر من غير الا عمله في الدنيا فيتاب
 عليه في الدنيا حتى لا يبقى له في الآخرة غير البتة و ذكره الاستاذ ابو احق الشعلبي السابع اللام بمعنى على اى ليس
 على الانسان الا ما سعى كقوله تعالى و ان اسأتم فلما اى فعليا و كقوله تعالى و لهم العترة اى و عليهم الثامن
 ليس الاسعية غير ان الاسباب فمختلفة فتارة يكون سعيه في تحصيل انفسه بنفسه و تارة في تحصيل سببه بسعيه في تحصيل
 اولاد او صدق يستغفر الله و تارة بسعيه في خدمة الدين و العبادة فيكتب محبة اهل الدين و الصالح فيكون
 ذلك سببا حصل بسعيه على هذا ابو الفرج بن الجوزي هم لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سعى

عند اهل
 السنة
 والجماعة
 لما روى
 عن النبي صلى الله عليه وسلم
 انه سعى

ان وقع نفل على الارض بالنفس على خلاف القياس ووجود حديث اختتم به وهو روى في الغرض لانها قالت ان نفلية
 ايج او ركت نفل على اصل القياس وقال الفرار في الذخيرة المذهب كراهة النية في نفل وذكر النوفى في شرح
 ان في النية في ايج نفل قولين والصحيح جوازها ثم ظاهر المذهب شمس كراهة النية في نفل وذكر النوفى
 هم ان ايج يقع عن المحجج عنه شمس هو الامر في ان القرض بالنفس على سجد واما في نفل فيقع عن المأمور بالاتفاق و
 عليه الاتزان في حيث قال قال بعضهم في هذا الموضع ايج نفل يقع عن المأمور بالاتفاق ولا امره بان ينفق وذلك
 خلاف الرواية التي اترى الى ما قال الحاكم في التكميل الشيباني في مختصر الكافي ايج التطوع عن الصحيح جائز ثم قال واذا
 حج صحيح عن نفسه فهو تطوع قال وفي الاصل تكون الحجة عن ايج هم وبذلك شمس اسي وبوقوع ايج عن المحجج
 عنه هم تشهد الاخبار الواردة في هذا الباب شمس اسي في الباب الواردة في ايج عن الغير فمن جهة الاخبار
 ما اخرجه ابن ماجة عن محمد بن كريب عن امية عن ابن عباس قال حدثني حصين بن ثوبان قال قلت يا رسول الله
 ان ابني اذ ركب ايج ولا يطيع ان يحج الا سفرنا فسكتت ساعته ثم قال حجي عن ابني قال العتيبي قال احمد بن محمد
 بن كريب بنكر الحديث واخرجه البيهقي عن محمد بن سيرين عن ابن عباس ان رجلا اتى النبي صلى الله عليه وسلم
 فذكره قال البيهقي رواية ابن سيرين عن ابن عباس ان رجلا اتى النبي صلى الله عليه وسلم فذكره قال احمد بن محمد
 لم يسمع ابن سيرين عن ابن عباس في هذا وقال وقد روى البخاري في صحيحه حديثا من رواية ابن سيرين عن
 ابن عباس ومنه ما اخرجه اصحاب السنن الاربعة عن شعبه عن النعمان بن سالم عن عمرو بن اوس عن ابنه في
 بن العتيبي بن رمل بن نبي عامر قال يا رسول الله ان ابني شيخ كبير لا يستطيع ايج ولا العمرة ولا التطوع قال حج
 عن ابنيك واعتقر قال الترمذي حديث حسن صحيح وروى ابن ابى ذر بن لقيط بن عامر روى احمد بن مسعود وروى
 في صحيحه واما حكمه في مستدرکه وقال على شرط الشيخين ومنه ما روى الطبراني في حديث ابن سورة ام المؤمنين
 ان رجلا قال يا رسول الله ابي شيخ كبير لا يستطيع ايج ولا العمرة ولا التطوع قال حج عن ابنيك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 صلى الله عليه وسلم اذ ركب لو كان على ابنيك دين نفقة لكان يحج عني فقال نعم قال حج عنه ومنه ما
 ما اخرجه البيهقي من حديث عامر بن اوس اسأله عن ابني العون بن الحصن الخنفي قال قالت يا رسول الله
 ان ابني اذ ركبته فنفقة الله في ايج وهو شيخ كبير يتأكل على الرحالة افتأمره ان حج عنه قال نعم حج عنه
 قال وكذا كس من تاب من اهلنا ولم ير حجي افجع عنه قال نعم وتعدى دون قال وتعدى في غنم واهيها ثم علم
 قال نعم والصدقة افضل قال البيهقي سمعته من كبريت الشافعية فانه عليه الصدقة والسلام قال فيه

ثم ظاهر
 المذهب
 ان ايج يقع
 على المحجج
 وبذلك
 تشهد الاخبار
 الواردة
 في الجواب
 كحديث
 المختصية
 فانه
 عليه السلام
 قال
 فيه
 حجي

عن أبيه وعنه وعن
 محمد بن ابراهيم بن محمد بن ابراهيم
 وللأمر شراب النفقة
 لا لعبادة بدنية
 وعند العجز اقليم
 الانفاق مقام كالفدية
 في باب الصوم قال وسن
 امره رجلان من
 كل واحد منهما
 حجة فاهل بحجة عنهما
 فحق من الحجاج ويضمن
 النفقة لان الحج يقع على
 حتى لا يخرج الحجاج عرجة
 الاسلام وكل واحد منهما
 امره ان يخلص الحج لمن يفر
 اشتراك ولا يمكن ايقاله
 عن احدهما لعدم
 الادوية فيقيم عن المأمور
 ولا يمكنه ان يجبر عن
 احدهما بعد ذلك

عن أبيه وعنه وعن
 محمد بن ابراهيم بن محمد بن ابراهيم
 وللأمر شراب النفقة
 لا لعبادة بدنية
 وعند العجز اقليم
 الانفاق مقام كالفدية
 في باب الصوم قال وسن
 امره رجلان من
 كل واحد منهما
 حجة فاهل بحجة عنهما
 فحق من الحجاج ويضمن
 النفقة لان الحج يقع على
 حتى لا يخرج الحجاج عرجة
 الاسلام وكل واحد منهما
 امره ان يخلص الحج لمن يفر
 اشتراك ولا يمكن ايقاله
 عن احدهما لعدم
 الادوية فيقيم عن المأمور
 ولا يمكنه ان يجبر عن
 احدهما بعد ذلك

عندنا ولما يجوز ان يكون قبل سائر الحج ثم بخلاف ما اذا اوى الاعمال على الابهام من سن فلو فصل بقوله فانه
 يشك في اني ان اهل من احدا ثم عين احدا قبل المعنى مع تعيينه بخلاف ما اذا عين احدا بعد المعنى وهو قوله
 بخلاف ما اذا اوى الاعمال على الابهام لانه اذا اوى ثم عين فانه يقع ابتداء ثم تعيينه بره على ما مضى ويكمل فلا يفيد
 شيئا وهو مع قوله لان الدم ولو لم يكن لتعيينه معارفنا فاش لان ما يقع فالتعيين كذا ذكرنا ثم فان امره
 غيره وشك في بعض المنع قال فان امره غيره امي قال جهره فان امره غيرهم بان يقرن سن بعظيم الامر من باب
 نفي غيرهم عنه فالدوم سن اى الدم القران هم على من احدهم من سائر القار من لانه وجب شكر الما وفعله فله
 من الحج بين المناسك اى الحج والعروة هم والماسور وهو المتعبد به لثمة لان حقيقة الفعل منه سن ولكن
 يقع القران على الامر به قال الشافعي رضى الله عنه وصح قوله يجب دم القران من الامر لان مقتضى امره
 امره به وكانه القار بنفسه فلهذا المشكك تشبه بعجدة المروى من محمد بن الحجاج فيجب عن الماسور من الدم
 عليه وفيه نظر لان جميع الدمار في مال الحاج الا دم الاضمار فانه مال الجميع عنه وقيل لا بد من فدية لثمة
 لان سائر الاعمال من البيت وغيره يوجد منه حقيقة ويقع شرعا من الامر وجوب هذا الدم من باب فاقته المناسك
 وفاقته المناسك عليه حقيقة وان تنقل الى الامر كما هم وكذلك ان امره واحد سن الحج كذا ذكرنا وجود الدم
 على الماسور ان امره واحد هم بان حج عنه والآخر سن اى وامره شخص آخر من التبر عنه واذا نال سن
 اى اذن الانسان كما هم بالقران فالدم عليه سن اى على الماسور وانما قيد بالاذن لانه اذا لم يوجد
 الاذن منهما بالقران ومن هذا قران يكون مخالفا عن ابي منيفة فان قيل وجوب الدم عليه لا يتوقف
 على اذنها لانه على تقرير عدم الاذن يميزه الدم ايضا ولان القران افضل فكيف يكون مخالفا قلنا فائدة
 التقييد بالاذن كدفع وهم وجوب الدم على الامر كما قال الشافعي حقه الاصح هم لما قلنا سن وهو
 ان الماسور متعبد به لثمة هم ودم الاضمار على الامر سن لانه هو الذى اتفق فيه هم وهذا سن
 اى وجوب الدم على الامر عند اضمار الماسور هم عند ابي منيفة ومحمد بن وهب وقال ابو يوسف على الحاج
 لانه سن اى لان الدم هم وجب التحمل دفعا للضرر استدراك الامرام وهذا الضرر راجع اليه سن اى
 الى الحاج هم فيكون الدم عليه سن اى على الحاج هم ولما سن اى ولا يبي منيفة ومحمد بن الامير
 هو الذى ادخله في هذه العدة فعليه فادى سن اى ومن على قوله ان الامر هو الذى ادخله في هذه
 بان الامر او امر بالقران فهو الذى ادخله الماسور من عمدة الدم ولا يجب وعليه واجب بان دم القران

على الابهام لان الدم لا يخلط
 بغيره وهذا مخالفا قال قلنا
 غير ان يقرن عنه فالدم على من
 حرم لانه وجب شكر الما وفعله
 فلهذا قال من الحج بين المناسك
 الماسور هو الشخص بعينه الذي كان
 حقيقة الفعل منه وهذه المسئلة
 تشهد بصحة المروى عن محمد بن الحجاج
 فيمن الماسور وكذلك ان الواحد
 ان يحج عنه كما ذكرنا بان يعتم عنه
 فيما بالقران فالدم عليه لما قلنا
 دم الاضمار على الامر وهذا عند ابي
 وهو كذا وقال ابو يوسف على الحاج لانه
 يجب التحمل دفعا للضرر واستدراك الامرام
 وهذا الضرر راجع اليه فيكون الدم عليه
 ولما كان كذا هو الذى ادخله
 في هذه العدة فعليه خلاصة

شک فيه وهو من الامر بالفقعة بما لم يجمع ما كان من التمسك بهوس جملتها سحلات وم الاحصاء فانه ليس بشك ولكن من جملتها
 عند الامر بالقيام فان كان يحج عن ميت سش اى فان كان الابل يحج عن ميت م فانه قد لم سش اى ما لا احصاء
 م في مال الميت عند ما سش اى عند انبائه فقطة ومجوم فلان لا يوسع سش فان عند على الحاج م ثم قيل
 هو من شك مال الميت لانه مسلمة سش الصلة به الى لا تكون له مقابلته عويض ماسه م كما ذكره وغيره سش ينش
 البذور وغيره م من الكفار سش فان من الشك م وقيل من حبيب المال سش يعني من حبيب
 مال الميت م لانه سش اى لان الدم م وجب قتله لا مورتش يعني لا ادخال الامر في هذه العمدة وما لا يثبت
 والدين فعل جميع المال م فصار دينا سش على القرم وم اجماع على الاحتج لانه دم جنائيه وهو اجانه سش
 اى الاحتج بهو الجاني م عن اختياره وبين الفقعة منه سش اى معنى قوله يعين الفقعة م اذا جامع
 قبل الوقوف بغيره حتى يمدح به لان الصحيح سش اى لان الحج الصحيح م هو المأمور به سش وبه قال الشافعي م
 ثم عليه المعنى في هذه الحجة الفاسدة لانه لا يخرج عن احرام الحج الا بافعال الحج بقوله تعالى واتموا الحج والعمرة لله
 من غير فصل بين الجاهل والفاقد وعليه الحج من قابل وليس شرط الحج عن الميت حتى يحج المأمور به السنة الثانية
 على وجه الصحة فقار للاول وللشافعي في فقار الحج في السنة الثانية قولان اعيدا انه عليه الامر ومعمما
 انه عن الاخر فيلهذا يذمه حجة اخرى سوى الفقار لانه حقيقته عن نفسه ثم يحج عن المستاجر وليست من حج عنه
 كذا في شرح الوجيز م بخلاف ما اذا افاته الحج حيث لا يعين الفقعة لانه ما فاته ما فاته ما اذا جامع بعد الوقوف انفسه
 حجة ولا يعين الفقعة يحصل مقصود الامر وعليه سش اى على المأمور م الدم في ماله لما بينا سش وهو قول لانه
 ومجنائيه م وكذلك سش اى وكذلك وجوب له م في سائر ما الكفارات على الاحتج لما قلنا سش وهو انه دم جنائيه وليس على
 ان لما تلتها الا انه لم يكن للقران التمتع ومجنائيه خير البعير ونحوه ثم ذكره كذا في احصاء م من سش بان يحج عنه سش وفي بعض النسخ
 ومن اوسه اى قال محمد بن ابي الجهم الضعيف العمدة فيه فاما قال ابن المنذر في الاشارة قال محمد بن ابي
 وحمار بن ابي سليمان وداود بن ابي هند وحميد الطويل وعثمان الميثمي ومالك وابو ثور جميع عن الميت
 من شك ماله اذ اذ به قلت وهو قول اصحابنا وهو قول ابن عباس م لسبه هريرة ويكون من منزله اذا كان
 ثلثة كنية وقال الحسن البصري وعطاء وطرس والزهرجى والشافعي واسحاق واهم يخرج من راس ماله م غير
 وصية لكن الشافعي قال من ميقاته وقال احمد بن بلده او من حيث اليسر هذا في الحج الغرض وقال النعماني
 وابن ابي نوب الكج احد من اعد ذكره الموتى م فاجبو عنه رجلان بلغ الكوفة مات سش انما قال بلغ الكوفة

فان كان يحج عن ميت
 فاحصر فالدوم في مال الميت
 عندهم خلافا لابي حنيفة
 ثم قيل هو من ثلث مال الميت
 لانه صله كذا ذكره وغيره وقيل من
 جميع المال لانه وجب قتله كذا
 فصار دينا ودم الحج على الحاكم كان
 دم جنائيه وهو اشعالي عن الاحتج
 وفيهم الفقعة معناه الاحتج
 قبل الوقوف حتى ضد حجة
 لان الصحيح هو لما هو بل بخلاف
 ما اذا افاته الحج حيث لا يعين
 الفقعة كذا فاته بالاحتج اما اذا جامع
 بعد الوقوف لا فيسجد له لا يفيض
 الفقعة كذا في مقصود الامر وعليه
 الدم في ماله لما بينا وكذلك سائر
 دمه الكفارات على الحج لما قلنا
 ومن اوصى بل يحج عنه الجاهل عنه رجلا
 م اذا افاته م

وسرقت نفقة وقد انفق النفقة
 بغير اللين من منزله بثلاث
 ما بقي وذهبت في حيفته
 وقالوا عنه من حيث مات
 الاول بالكلام ههنا في اعتبار
 الثالث وفي مكان الحج اما الاول
 فالذي هو قول ابي حنيفة واما
 عندنا فيكون عنه ما بقي من المال
 المدفوع بالدين بقى بشرط ولا يطلت
 الوصية لغيره لا يغير للموصي اذ يبين
 الوصي كتحقيقه وعندنا يوسف
 في حقه بما بقي من الثلث الاول كان
 هو المحل لنفاذ الوصية ولا في حيفته
 ان قسمه الوصي عزله المال لا يملك بالتسليم
 الى الوصي الذي ساء الوصي كتحقيقه
 ليقضي له وجهه فصار كما اذا اهلك
 قبل الاخر اذ لا يراد في ثلث ما بقي تمام
 الشق وجوبه قول ابي حنيفة وهو القياس
 ان القدر الموجود من السفر
 قد سئل في احكام الدنيا
 قال عليه السلام اذا مات
 ابن ادم انقطع عمله الا نكث الله

لان محمداً ومن اهتلكه في اخر اسائه ثم اوسرقت نفقته وقد انفق النفقة من
 اتفقا في سنة لو انفق الثلث او السبب فالحكم كذا في كل من حج البيت من منزله بثلاث ما بقي من المال الا
 بقية من ونداش اسي هذا المذكور من عند ابي حنيفة وهو قال لا يخرج حيفته من مال الاول من وهو الذي اوجبه
 صورة المسئلة رجل له اربعة اوان درهم اوسرقت بان يحج عنه فمات وكان مقدرا له الحج درهم فدفعها اليه
 الى من يحج عنه فتوفي في الطريق قال ابو حنيفة في حيفته من ثلث ما بقي من الثمرة وهو الف درهم فان سرقه فاما يوفى
 ثمنه مرة اخرى كما قال ابو يوسف في حيفته من ثلث ما بقي من ثلث جميع المال وهو ثمانية وثلاثون مثقال درهم
 فان سرق ثمانية وثلاثون مثقال درهم او ثمانية وثلاثون مثقال درهم او ثمانية وثلاثون مثقال درهم
 لا غير لان تسليم الوصي تعيين الموصي لكونه فاما عنه وهو فربما الموت ثم ملكت بصلت الوصية فذلك هو الذي يوفى
 ان الوصية فعل يعاد بالثالث الثلث ولا في حيفته ان قسمه الوصي وعزله المال لا يملك بالتسليم الى الوصي الذي ساء الوصي
 لانه لا يغير له ليعقبض ولم يوفى بالتسليم الى ذلك الوجه فصار كما اذا اهلك قبل الاخر اذ لا يراد في ثلث ما بقي تمام
 ما بقي فكذا في درهم فالحكم بناسخ في موضعين احدهما من اعتبار الثلث من والآخر من مكان الحج
 من فضي كل منهما اختار من مال الاول من اسي الموصي الاول وهو الذي فيه الوصية بالثلث من المذكور
 من وفي قبيل من قول ابي حنيفة واما عن حيفته من ثلث ما بقي من المال المدفوع اليه ان سرقه
 والا بطلت الوصية اعتبارا بتعيين الوصي اذ تعيين الوصي كتحقيقه من اسي تعيين الوصي لانه قام مقام
 وعنه ابي يوسف في حقه بما بقي من الثلث الاول من مع ما بقي من المال المدفوع لانه من اسي ثلث
 من هو المحل لنفاذ الوصية ولا في حيفته ان قسمه الوصي وعزله المال لا يملك بالتسليم الى الوصي الذي ساء الوصي
 ساء الوصي من وهو الحج من لانه لا يغير له ليعقبض فلم يوفى بالتسليم الى ذلك الوجه من فصار كما اذا اهلك
 قبل الاخر اذ لا يراد في ثلث ما بقي تمام الشق وجوبه قول ابي حنيفة وهو القياس ان القدر الموجود من السفر
 اسي واما الكلام في الثاني وهو مكان الحج من فوجبه قول ابي حنيفة وهو القياس ان القدر الموجود من السفر
 قد سئل في حق احكام الدنيا من استدلال ابو حنيفة على ذلك بقوله من قال عليه الصلوة والسلام
 من اسي قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا مات ابن ادم انقطع عمله الا من ثلث احد ثلث من
 هذا الحديث رواه مسلم وابدوا ووالنساء والترمذي من حديث العلامة ابن عبد الرحمن عن ابيه
 عن ابيه سيرة عن ابن ابي اسود عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا مات ابن ادم انقطع عمله الا من ثلث

ایسی حالت میں کہ اگر کسی نے ایسی بات کہی جو کسی اور کو برا لگے اور اگر کسی نے ایسی بات کہی جو کسی اور کو برا لگے
 من ایویر حیث لا یجوز ان یقبل احدہما لانه سکر الامر م علی ما قرأنا من قبل شیء ای عند قولہ ومن امرہ وجوان
 ان تک من کل واحد منہما شیء فمروغ الحاج عن النیر اذ انوی الاقاربتہ بکلمۃ حاجتہ لنفسہ لا لاج المیت ان اقام قتل
 من ختمہ عشرہ یوما فموسا فوجہا لا نفقۃ فی مال المیت و فی اکثر من ذلک من مال نفسه او وصل الی مکہ قبل الحج
 بیوم او یومین لم ینکر ما حالہ و فی النور عن ابی یوسف و محمد بن اقام فی ایام عشرہ نفقۃ فی مال المیت قبل ذلک
 ینفق من مال نفسه الی ان یرتحل ایام عشرہ لو اوتی بال معین یسلط ذلک حجا فلو لم یسجد بالخیار ان شاء و فی کل سنتہ
 بخرۃ وان رفع الی طالی فی سنتہ و ذلک افضل لوج المامور ما شیا کان ثاقفا و لوج طحا ذکرہ ذلک و البصر افضل
 و لو مرض المامور فی الطريق لم یجوز ان یرفع النفقۃ الی غیرہ الا باذن الامر و لو صنع المال قبل احرامہ یجوز
 لوجہ المیت او رثتہ ان یتصدق و المال منہ ما لم یحرم و لو احرم حین اراد الاخذ منہ فلما ان یاخذ و یتصدق احرامہ
 من المیت فان استرد و نفقۃ الی بلدہ من مال المیت وان استردہ بخیار یتطہر منہ فان نفقۃ فی مالہ و استرد
 لجماعۃ بامر المناکک او ضعف رای فیہ فان نفقۃ فی مال المیت استاجر المامور من محدوم و هو محمل من لایحکم
 نفسه فاجبرہ من مال المیت و الا فمن مالہ و لا بأس بخلاف المامور نفع نفقۃ مع الرقۃ امر بذلک المیت ام لا ولو
 انکر المومنین او لورثتہ حجہ قال قول قولہ مع مینہ الا اذا کان المیت دین علی انسان و قال حج عنہ
 بہا المال فحج عنہ بعد موتہ لا یصدق الا بینه و لو رجع عن الطريق و قال منعت لم یصدق و لیس فی
 جمیع النفقۃ الا اذا کان اسراف ہرا

باب المیت کی ای ہذا باب سے بیان الہدی و انواعہ و لما ذکر الہدی نے کتاب الحج فی مواضع کثیرہ
 من وجوہ کثیرہ من لیسک و جزاء و مؤنثہ شرع نے بیانہ مع انواعہ و فیہ دیوان الادب الہدی مایہ
 المیت الہدی و الہدی مایہ الی الحکم من الشتم من شاة و البقرۃ و البقرۃ و البقرۃ و البقرۃ و البقرۃ و البقرۃ
 ینفقونہ و یجوز عن بعض من علیہ ذم الہدی و انما شاة لما و یسکن النبی علیہ السلام علیہ و سلم علی الہدی
 فقال و انما شاة شیء قال فخرج الاحادیث ہذا غریب و لم یجدہ الا من کلام عطاء و اہ الیہدی فی ہرۃ
 من طریق الشافعی و ابن مسلم بن خالد الذہبی عن ابن جریر ان علیا قال ارسلنی الی ہدی ہراق
 من الذب ما فی الحج و غیرہ شاة و قد ذکر الامتزاز فی الحدیث المذكور و سکت عنہم و ہو شیء الی الہدی
 من من ثلثۃ انواع الابل و البقرۃ و الغنم لانه علیہ الصلوۃ و السلام لما جعل الشاة و دسۃ لابل و یكون

عنہ
 الماکہ
 علی ما قرأنا
 من قبل
 واللہ اعلم
 بالصواب
 باب
 الہدی
 الہدی
 او ناسیۃ
 لما دوس
 انما یجوز
 سئل عن
 المیت
 فقال ادناہ
 شاة قال
 یجوز ثلثۃ
 انما یجوز
 و البقرۃ و البقرۃ
 لانه علیہ السلام
 و جعل الشاة
 الذی یجوز
 ان یكون

اعلى وهو البقرة والخبر وسرخ وفيه تامل في موضعين الاول قوله جعل الشاة اذنه فالحديث الذي ذكره
 لم يثبت عنه عليه الصلوة والسلام فضلا ان يجعل اذنه شاة والثاني قوله لا بد ان يكون له اسط في
 مافيه لان كون الاعلى من غير العنق من اين يوذ والا حسن ان توفقه هذه الشاة من حديث البخاري
 عن ابن جهمزة فخر بن عمران الصبي قال سالت ابن عباس عن ثبوت امرئ بن جهمزة وسالته عن المس
 فقال فيه جهمزة او شاة الحديث هم ولان الهدى ما يهدي الى الحرم لتقرب به فيه شئ اى باله
 في الحرم هم والامنان الثالثة سوانه هذا المعنى شئ اى في معنى التقرب وقيل في معنى الالهى
 في الحرم هم ولا يجوز في الهدايا الا ما يجوز في النما باسش يعنى يجوز الشئ فصاعدا من الانواع الثلاثة ولا يجوز
 الجذع الا من النعان ويشترط ان يكون سالما من لحيب كما في الاضحية واجذع من البهايم قبل التذبح
 بمن ينسب ماتت له سنة ولعن في الثانية ومن البقر الملعن في الثالثة ومن الابل الملعن في السادسة واجذع
 من الدان الملعن في السبعة السابع وقال الزهري لا يجوز واجذع من النعان وعن الاوزاعي يجزى الجذع
 من الجميع وعن الشراكس بن الحسن بن جهمزة الجذع من الابل من ثمانية وعن عطاء بن قسبة ماله شئ اى
 لان الهدى هم قرابة تعلقت باراقة الدم كالاضحية فيختصان شئ اى الهدى والاضحية هم محل واحد
 شئ وفي بعض النسخ بكان واحد يعنى يقيان موقعا واحدا ويزن لان منزلا واحدا اى حكما واحدا لا يجوز منها
 ما يجوز منها ولا يجوز منها ما لا يجوز منه لان كل منهما لمرارة الدم هم والشاة جائزة في كل شئ الا في
 موضعين من طواف الزيادة بنبا ومن جامع بعد الوقوف برفة فانه لا يجوز فيها الا بنية وقد بينا المعنى
 فيما سبق شئ اى في الفصل الاول والثاني في باب بنبايات هم ويجوز الاكل من بهى الطلوع وستره والقرا
 لانه دم نك فجوز الاكل منها بمنزلة الاضحية شئ اى بهى قال عطاء بن احمد وستره البهيو وستره الاكل وقال مالك
 لا ياكل من فدية الا ذمى وجزاء العيد وما نذر له لساكين وياكل مما سواه وقال الحسن البصري ياكل من الجميع
 رواه سعيد بن منصور وقال الشافعي ياكل من بهى الطلوع لا غيرهم وقد صح ان النبى صلى الله عليه وسلم
 اكل من لحم بدية وحسى من الرقعة شئ اى بهى حديث جابر الطويل الذي رواه مسلم وغيره انه صلى
 عليه وسلم امر من قلد بدنة فيمنعه فجعلت في قدر فطبخت فاكلوا منها بشر ما من مرقما يعنى طلياً ولبنى
 صلى الله عليه وسلم قوله سى بالحمار وسين لمهلتين من صوت المرق صوا اذا شر بهى ويستحب ان ياكل
 منها شئ اى الضحية لا ياكل منها الهدايا اى من بهى الطلوع وهدى النقة والقرا من جملها واحد هم لما روينا

اعلى وهو البقرة والخبر
 وكان الهدى ما يهدي
 الى الحرم يقرب به فيه
 ولا صاف الشاة
 سوانه هذا المعنى
 ولا يجوز في الهدايا
 الا ما يجوز في النما
 لانه قرابة تعلقت
 باراقة الدم كالاضحية
 فيختصان محل
 واحد والشاة
 في كل شئ الا في موضعين
 من طواف
 الزيادة بنبا ومن
 جامع بعد الوقوف
 فانه لا يجوز فيها
 الا بنية وقد بينا
 المعنى فيما سبق
 الاكل من هذا
 وستره البهيو وستره
 فيكون الاكل من جملها
 الاضحية قد صح
 عليه السلام انه اكل من
 وستره البهيو وستره
 ماله شئ اى

قال كعب بن زهير
 الهدايا لا تطلب
 تغلى في جزاء الصيد
 هدوا بالهدايا
 مضار صوفى كلهم
 هو كفارة كلهم
 اسم لما يهدى الى مكان
 وسكانه المحرم
 قال عليه السلام
 من كلهم منغور
 في كل ملة كلهم
 منغور ويحس
 ان يبيد في
 بها على ساكني
 المحرم وغيرهم
 خلا فلا شافى
 لا الصبر منغورة
 معقولة والصدقة
 على كل مقبولة
 قال كعب بن زهير
 بالهدايا لا يهدى
 يغنى عن النفل الى
 مكان لا يفرح
 بارادهم فيه
 لا من تنزه فلا
 فانه من يهدى
 المنفعة
 تحسن

اسمى قربته قال ولا يجوز ذبح الهدايا الا في الحرم وفي بعض النسخ قال ولا يجوز اى قال القدورى
 ولا يجوز ذبح الهدايا الا في الحرم وبه قال الشافعى رحمه الله وقال في القديم ما ناسه في كل يجوز ذبح
 في كل وبه قال احمد وقال مالك لا يجب من الهدية الا الحرم لا يتخص بمكان كما لا يتخص بمن من قوله تعالى
 في جزاء الصيد هدايا بالغ الكعبة فصار ذكركم الشافعى اى جزاء الصيد اى ما في كل دم وهو كفارة شى اذا فرق
 بين الكفارات والاقوات في معنى الجزاء والذبح واذا اوجب وجوب التلبيح في البعض بالنسب وجب في غيره
 بدلالة النفس ولان في الهدى اسم لما يهدى الى مكان ومكانه الحرم قال عليه السلام وسكانه
 كلهم منغور فبما كلهم منغور هذا الحديث اخرج ابو داود وابن ماجه عن اسامة بن زيد البجلي عن علي
 بن ابي رباح عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل عرفة موقوف وكل منى منغور وكل المزدلفة
 موقوف وكل فجاج ملة طريق ومنغور واخرجه ابو داود والفيضان حديث ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال فطر كل يوم فطر يوم وانما كل يوم فطرون وكل عرفة موقوف وكل فجاج ملة منغور وكل جمع موقوف هذا رواه
 محمد بن المنكدر عن ابى هريرة وقال ابن معين محمد بن المنكدر هو لم يسن من ابى هريرة وقال ابو ذر لم يسن
 ابى هريرة قوله منغور في كل ملة اسم المكان الذى يخبر فيه الهدايا وفجاج جمع فحج وهو الطريق الواسع بين
 وها من النبى صلى الله عليه وسلم بيان الحكم لا الحقيقة هم ويجوز ان يصدق بها على ساكني الحرم وغيرهم
 ش اى وغير ساكني الحرم خلا فلا شافى حش فان عنده يجب من هدايا ساكني الحرم لان المقصر
 التسوية على فقره ملة فخرى القارن على دخول ملة كماله على غير ساكني الحرم لا يجوزهم لان الصدقة
 توبة مقبولة ش لانها ملة المحتاج والصدقة على كل فقير قربته ش فلا يتخص بها فقير ولان التصرف
 قربته في كل مكان فلا يتخص مكان بخلاف المارقة فانه لا يكون الا في مكان مخصوص او زمان مخصوص هم
 ولا يجب التعريف بالهدايا ش وفي بعض النسخ قال ولا يجب التعريف بالهدايا اى قال القدورى ولا يجب
 الايمان بالهدايا الى عرفات وللتعريف معا والتبني باهل عرفة والذهاب بالهدايا الى عرفات والوقوف بها
 فترتيب الهدايا اعلما بما يات به مثل التقليد والاشعار والكل ليس بواجب لقول عائشة وابن عباس
 لان شئت فلام لان الهدى ينبى عن نقل الى مكان لتقرب بارقة دم فيه ش اى في ذلك المكان
 وهو الحرم هم لامن التعريف ش ليعنى لا ينبى على التعريف هم فلا يجب ش لمعهم
 معنى التعريف فيه فان عن بعدى المتعة ش يريد به اذ جاء الى عرفات هم فحسن ش لان فيه ذم

شتمار دون الستة في الواجبات الاشارة ولما ليس رفع الصوت بالملبية هم لانه من اى لان بدى الستة
 هم يتوقت بيوم النحر يفيض لا يحل من مكة اسس يدية هم نفسى ان لا يجزى من يسكنه يحتاج الى ان يعرف من
 سش اى الى ان يافذ ومنه الى عرفات هم ولانه نكس سش اى ولان بدى الستة قربته هم فيكون
 على التشهير لما ذكرنا ان الستة في الواجبات الاشارة هم بخلاف ومار الكفارات لانه يجوز ذبحها قبل
 يوم النحر على ما ذكرنا سش اشارة الى قوله لاننا وجبت بحج النقصان كان التعجيل بما ادى الى ارتفاع
 النقصان به هم وسبهاش اى وسبب ومار الكفارة هم انجائية فيليق به الستر سش لان انجائية نوع
 محصية فالستر فيها احسن هم قال والافضل في البدن النحر وفي البقر والغنم الذبح سش الذى
 هو قطع الاوداج وعن الليث الذبح قطع احقهم من باطن عند التفصيل وهو الظاهر واسلم قاله في المغرب
 والنحر في الالبه مثل الذبح في الحلق والملبة النحر هو الصدر والنحر هو الوضغ الذى يخرج فيه الدم
 هم لقوله تعالى فصل لركب والنحر سش هذا دليل لقوله والافضل في البدن النحر هم قتل
 في تاويله سش اى في تاويل قوله والنحر هم النحر وسش اى نحر الجوز ورو البعير فذكر ان كان او
 الا ان اللفظة يريد بقوله سبب النحر ورو ان اردت ذكره وايجز به ورو اجزائهم واما قال قيل في
 تاويله بصيغة المجهول لانه ورد فيه معان كثيرة وعن على معنى النحر ضغ يدك على شوك في الصلوة
 وعن بعض الصحابة وجه تحرك الى القبلة وعن عمار بن موسى بن السجستاني جالس حتى سبه وغيره
 وقيل النحر هو كوكب ونفسك وشيطانك في الصلوة هم وقال الله تعالى ان تدعوا البقرة سش هذا
 دليل لقوله تعالى وفي البقر والغنم الذبح وذكر هذا دليل الذبح البقر وذكر الدليل للذبح الغنم بقوله
 هم وقال تعالى وذنبها بذبح عظيم سش وجه الاستدلال به ان الله لما امر ابراهيم بذبح
 ولده اسماعيل وراسي منها الصدق الامثال لامره مر عليها بقوله وذنبها بذبح عظيم وكان كرشا
 من انجته هم والذبح سش كبسه الذال هم ما عد للذبح سش فعلهم منه ان الغنم تذبح هم وقد صح
 ان النبي صلى الله عليه وسلم نحر الابل وذبح البقر والغنم سش ذكرهنا اذا صح عن النبي صلى الله
 وسلم انه نحر الابل وذبح البقر والغنم اما نحر الابل فقد صح في حديث جابر الطويل ثم الفرف الى النحر
 فنحر ثلثه وستين بدنة ثم اعطى عليا ففجر ما غير واما ذبح البقر فقد ذكره مخرج الاحاديث حديث البخاري
 ومسلم من عائشة قالت فدخل علينا يوم النحر ففجر بقر فقلت ما هذا قالوا ذبح رسول الله صلى الله عليه وسلم

كانه يلقى
 يوم النحر
 لا بد من
 فيقتل الى
 ولانه دم
 فيكون
 على النحر
 بخلاف
 الكفارات
 يجوز ذبحها
 يوم النحر
 وسيله
 فيليق به

قال والافضل

في البدن النحر

البقر والغنم الذبح

لعمله على افضل

والنحر في تاويله

وقال الله تعالى

ارنن محويرة

وقال الله تعالى

وقد بناه بذبح عظيم

والذبح ما عد للذبح

وقد صح ان الله

عليه السلام

نحر الابل وذبح البقر

والنحر

عن شيخنا رحمه الله

عن ابن شاذان عن محمد بن ابي
 في الهدى يا قيس
 ادا نضج ما وادى ذلك
 فعل فهو حسن
 ولا فضل ان يخرجها
 قياما لما روى عنه
 عليه السلام
 صلي الهدى يا
 قيس كما اوصاه
 كان لا يخرج منها قيسا
 معقولة اليد اليسرى
 ولا يد من البقر
 والغنم قيسا في
 حاله الاضطجاع
 المذبح ابره فيكون
 الذبح ايسر للذبح
 هو السنة خرجها
 والاولى ان يتولى
 ذبحها بنفسه
 اذا كان محسن
 ذلك للمروءة
 ان النبي صلى الله عليه
 ساق مائة بدنة
 في حجة الوداع
 ففخر بها وسبغ
 نفسه ووجه
 الباقي ملبأ به
 ولا بد فسرية
 المتولى

عن ابن شاذان عن محمد بن ابي
 في الهدى يا قيس
 ادا نضج ما وادى ذلك
 فعل فهو حسن
 ولا فضل ان يخرجها
 قياما لما روى عنه
 عليه السلام
 صلي الهدى يا
 قيس كما اوصاه
 كان لا يخرج منها قيسا
 معقولة اليد اليسرى
 ولا يد من البقر
 والغنم قيسا في
 حاله الاضطجاع
 المذبح ابره فيكون
 الذبح ايسر للذبح
 هو السنة خرجها
 والاولى ان يتولى
 ذبحها بنفسه
 اذا كان محسن
 ذلك للمروءة
 ان النبي صلى الله عليه
 ساق مائة بدنة
 في حجة الوداع
 ففخر بها وسبغ
 نفسه ووجه
 الباقي ملبأ به
 ولا بد فسرية
 المتولى

عن ابن شاذان عن محمد بن ابي
 في الهدى يا قيس
 ادا نضج ما وادى ذلك
 فعل فهو حسن
 ولا فضل ان يخرجها
 قياما لما روى عنه
 عليه السلام
 صلي الهدى يا
 قيس كما اوصاه
 كان لا يخرج منها قيسا
 معقولة اليد اليسرى
 ولا يد من البقر
 والغنم قيسا في
 حاله الاضطجاع
 المذبح ابره فيكون
 الذبح ايسر للذبح
 هو السنة خرجها
 والاولى ان يتولى
 ذبحها بنفسه
 اذا كان محسن
 ذلك للمروءة
 ان النبي صلى الله عليه
 ساق مائة بدنة
 في حجة الوداع
 ففخر بها وسبغ
 نفسه ووجه
 الباقي ملبأ به
 ولا بد فسرية
 المتولى

عن ابن شاذان عن محمد بن ابي
 في الهدى يا قيس
 ادا نضج ما وادى ذلك
 فعل فهو حسن
 ولا فضل ان يخرجها
 قياما لما روى عنه
 عليه السلام
 صلي الهدى يا
 قيس كما اوصاه
 كان لا يخرج منها قيسا
 معقولة اليد اليسرى
 ولا يد من البقر
 والغنم قيسا في
 حاله الاضطجاع
 المذبح ابره فيكون
 الذبح ايسر للذبح
 هو السنة خرجها
 والاولى ان يتولى
 ذبحها بنفسه
 اذا كان محسن
 ذلك للمروءة
 ان النبي صلى الله عليه
 ساق مائة بدنة
 في حجة الوداع
 ففخر بها وسبغ
 نفسه ووجه
 الباقي ملبأ به
 ولا بد فسرية
 المتولى

والسرايق بها
 ودم الاضاح
 جابر بن عبد الله
 ثم ذكر الهدى
 وعلوه البكر
 لا تقلد للشاة
 ولا بسن ثقلية
 عندنا لعدم
 فان قيل فقلد
 على ما تقدم
 في ذلك
 مسائل
 منشور
 اهل من غناظرو
 في يوم و شهيد
 قوم انهم
 يوم النحر
 والقياس ان
 اعتبار ما اذا
 يوم التروية
 لانه جازع
 بزمان وسكان
 فلا يقيم عبادة
 دونها وجه
 الاستحسان
 هذه شهادة
 قامت على النفي

والسرايق بها من اسي بدم النجاسات هم ودم الاضاح فاجاب عن
 لا يقلد دم الاضاح وهو غير نجاسة فاجاب بقوله ودم الاضاح جازع هم فقلد نجاسة اسي لمحي ودم الاضاح
 نجس و النجاسات لانه جازع يعني لا يقلد بول الركا لا يقلد بقليل انه روى انه عليه الصلوة والسلام قلد بول الاضاح
 واجب بانه كان قلدا للثقة فلما احضرت بقيت كما كانت فبعثت الى مكة على عالمهم ثم ذكر الهدى
 اسي ثم ذكر القدر المدي في قوله ومن ساق المدي تعطبت هم ومراده البدنة لانه لا يقلد الشاة عادة
 ولا بسن ثقلية سده عندنا من وفي بعض النسخ ولا بسن ثقلية وبتذكير الغدير على ما روى المدي
 لعدم الفقرة في ثقلية باش لان الشاة لا تكون مسبية بل يكون صاحبها معها يحفظها بخلاف الابل والبقرة
 فانها تحميان فقلد ناسية عن ابي سبيح فيها وفيه غلان الشافعي ثم على ما تقدم من معنى قبل بالانظر
 حيث قال هناك ثقلية الشاة في مقتضى مسائل منشور في هذه مسائل منشورة اسي متفرقة
 او مسائل شاة قاله الكاكي اسي لم تدخل في الابواب وقال الاكل من عادة المصنفين ان يذكر في آخر
 الكتاب باشد و من مسائل في الابواب السابقة فصل على عدة تكثير الفائدة وتبرمجوا على ما
 منشورة او مسائل شتى او مسائل متفرقة او مسائل لم تدخل في الابواب هم اهل عرفته اذا وقفوا في يوم
 وشهد قوم انهم و نذروا يوم النحر اجزا من شاة هذه المسئلة من خواص اجماع الصغير قوله اجزا هم او وقفوا
 متى تجمهم بمسورة المسئلة ان يشهد قوم انهم و نذروا لبل ذي الحجة في ليلة لان اليوم الذي وقفوا فيه اليوم
 هم والقياس ان يجزئهم اعتبار ما اذا وقفوا اليوم التروية يعني قبا على ما اذا وقفوا اليوم التروية ويوم النحر
 وشهد الشاهد ونهم وقفوا في نذروا يوم التروية لا يجزئهم وقفوا في اليوم التروية وقفوا في اليوم التروية
 تختص بزمان ومكان فلا يقع عبادة بدونها من اسي دون الزمان والمكان المعصومين ويوجب القيس
 عليه قال مالك والشافعي في الامح واحمد في رواية وعن احمد في الامح انه يجزئهم قلدا هذا هم
 وجبة الاستحسان ان هذه شهادة قامت على النفي ش ولكن بقية جواز وقوفهم وجواز جزمهم
 فلا يقبل لان المقصر من البنية الاثبات وبالنفي لا يحيط العلم ولا شهادة بدون العلم فان قيل بواذنت المرأة
 ان زوجها قال لها انت طالق وادعى للزوج انه استثنى بعد ذلك فشهدوا على انه لا استثنى يقبل وكذا لو ادعى
 انه لو قال المسيح ابن الله وقال الزوجه انه ومن ذلك بقوله قول النصارى يقبل شهادة انه لم يقبل قول النصارى
 و نذروا معنى قول قلدا هذه الشهادة قامت على امر شاهد معان وهو بلال ذي الحجة قلنا وهو السكوت

كتاب

فان قيل هذا ايضا قامت على امر سائر وهو بلال ذى الحجة فلما لا كذا لك لان رواية المدلل لا يدخل
تحت الحكم وعلى امر لا يدخل تحت الحكم شىء اى وقامت ايضا به الشهادة على امر لا يدخل تحت الحكم لان
لان البر من باب التنازع فصار كأنهم حددوا بانه لم يصل فلا يجب على القاضى شىء من لان لم يقدروا منها ففى
جوابه اى لا يدخل تحت الحكم فلا يقبل شىء اى الشهادة وذلك لما ذكره ولان فيه شىء لا يجوز وجوبه بان شىء
اى انى انما فى عرفة او فى الوتوف يوم عرفة او فى عدم جواز اى هم لم يوسى عما تعذر الاشارة الى عرفة لان فيه
بما لا ينفك عنه يوم والتارك غير مكلف الا بالعادة حتى بين فيحيى ان يفتى به عند الاشتباه شىء فيقبل فغفروا
لما يكون بملكها بما ليس فى الوضوح من محبان ما اذا وقفوا يوم التروية لان التدارك ممكن فى الجملة بان
الاشتباه يوم عرفة شىء يعنى بالوقوف فيها هم ولان جواز المؤخر لا يفسد شىء كقضاء الصلوة وقضاء
الصيامات فيجوز يوم الوتوف يوم النحرهم ولا كذا كجواز المقدم شىء فانه لا يفسد شىء فى الشرع فلا يجوز يوم
يوم التروية فان قلت انما ايقظنا الا ترى ان صلوة الفطر تقدم من وقتها يوم عرفة قلت هذا امر مثبت
بنحو القياس فلا يقاس عليه ما قالوا شىء اى احلوا وصحبا بى عينية هم منى الحاكم ان لا يبيع
به والشهادة فيقول قد تم حج الناس فلما لم يصر فوالا لانه ليس بى شىء اى فى هذه الشهادة هم الا ليقاع الفتنة
شىء قال عليه الصلوة والسلام الفتنة نامة لعن الله من اظفينا وعن محمد جاز لا شىء ان يفتى مع الامام ويجوز
همهم وكذا اذا شهد شىء وفى بعض نسخ وكذا كذا لى وكذا كذا حكم فى عدم قبول شهادته واما شهد وهم
شهادة كونه بروية المدلل شىء صورته ان يشهد شيئا فى الطريق قبل ان يفتى اعفان وقبلة عفات وقالوا
انما كنا رايانا المدلل يعنى بلال ذى الحجة وهذا اليوم هو التاسع هم ولا يمكنه شىء اى الاحمال ان الامام لا يمكنه
هم الوتوف فى بقية الليل من سائر الناس او اكثرهم لا يقبل بذلك الشهادة شىء ويقفون من العند
بعد الزوال لانهم لما شهدوا وقد تعذر الوتوف صار كأنهم شهدوا بعد الوتوف فلا تمتع وان كان يفتى
الوتوف مع اكثر الناس لكن لا تلحقه الفتنة فان وقتها جاز والافات الحج لانه ترك الوتوف من العلم والقدرة
وإنما اعتبر القدرة لاكثر لا القدرة الاقل هم ومن يسهل فى اليوم الثانى شىء وفى اكثر نسخ قال ومن لم يفتى
معه فى الجامع الصغير الحجرة الوسطى والثانية شىء اى الحجرة الثانية هم ولم يرم الاوى شىء الحجرة
الاولى هم فان روى الاوى ثم الباقيتين شىء اى الحجرتين الباقيتين هم فحسن شىء الرعاية الترتيب
السنن هو منى قوله لانه روى الترتيب السنن ولورس الاوى وعدا اجزاء لانه تدارك الترتيب

وعلى امر لا يدخل
تحت الحكم لان
للمفتى من رافق
بهم لا يدخل
تحت الحكم فلا يقبل
ذلك فيه بل حكما
لقد ذكرنا انما
والله لا يترك غفروا
فى الامر ولا يترك
بمن فوجب ان يفتى
عند لا يفتى
ما اذا وقفوا يوم
لان التدارك ممكن
فى الجملة بان
فى يوم عرفة كذا
المعجزة عليه كذا
جواز المقدم والوقت
لحكم الا يبيع
ويقولون انما
لان يفتى الا بى
وكذا كذا فى عينية
عنة بى كذا كذا
الوقت فبقيت الليل
هم الا كذا هم
بذلك الشهادة كذا
ومن روى اليوم
الذى لى الوسطى
ولورس الاوى
لاوى الباقيتين
حسن كذا كذا
لسنن وروى كذا
بجوابه كذا كذا

و اصل محرم الاسلام البیرونی می شریح اجماع لغیر عن الفقیه لیس جعفر المندی وانی هم اتمام کرب ذابعدت المساقه
 و شوق لشمی و اذ اقربت شریح اسی اسافه و اکل ان هم الربل ممن یعتاد اشی و لاشیق علیهم شریح
 ان لایکرب شریح و بعدا یحصل التوفیق بین مدتی الاصل و اجماع لغیر هم و سن باع بایه محرمه قد اذن
 شریح البائع هم لعانی ذلک شریح اسی فی جوامع هم فله شریح ان یحلیها و یجاء معها شریح لوقال الازاری
 و فی بعض نسخ اجماع لغیر او یجاء معها بفظ انقال فخر الاسلام رحمه الله فی شرح اجماع لغیر یقول ان یکون
 عن ابی یوسف جزی روایه الا و فی من الروا یتبدل علی ان التحلیل با و فی خطورات الاحرام مثل فحل الشعر و کلام
 و الطیب و نحو ذلک و الثانیه تبدل علی التحلیل بالذات و قال شریح کتابنا لیس شریح ان یجاء
 و لم یرو علی ذلک و هذا یذهبنا هم و قال نه لیس له ذلک شریح اسی لیس شریح ان یحلیها و یجاء معها
 و مالک و احمد رحمهم الله هم لان هذا عقد سبق ملک شریح اسی ان البائع لها بالاحرام عقد سبق ملک
 المشتري هم فلتا یکن من فسخه شریح لان الشری منزل منزله البائع هم کما اذا شری شریح اسی شریح علی
 هم بایه منکونه شریح یعنی مزوجه فایح فسخ النکاح لان عقد سبق ملک هم و لانا ان المشتري قاصر فاما
 البائع و قد کان للبائع ان یحلیها سن لان منافعا کانت مملوکه و غدر له من الاذن هم فله المشتري
 شریح ان یحلیها هم الا انه یکره ذلک شریح اسی التحال للبائع هم لما فیهم من خاف الوعد شریح حیث
 و جزیه الاذن هم و هذا المعنی شریح اسی خلف الوعد هم لم یجاء فی حق المشتري بخلاف النکاح
 شریح جواب عما قاله زفر منی الله عنهم لانه ما کان للبائع ان یفسخ شریح اسی ان یفسخ النکاح هم
 اذا باشرت باذنه شریح اسی باذن لولی و انما لم یکن له ان یفسخ اذا کان باذنه لانا ان النکاح نزع الاذن
 فقد تعلق حق له المالك فلتا یکن المالك من فسخه و ان یقی ملکة لتعلق حق العبد به کما لا یجوز لیس
 و لایه الاستماع بالمهر و یلتعلق حق بترهن به و المشتري قام مقامه بعد الشراء هم فله ذلک لیکون
 ذلک شریح اسی حق الفسخ هم المشتري شریح اما ههنا فقد اتبع فی اجاریه حقان حق الله فی الاحرام
 و حق المشتري فی الاستماع فیدم هم العبد کما جبهه علی حق الله لغناه هم و اذا کان له شریح اسی المشتري
 هم ان یحلیها لایکن من و با بالعبه عند ذلک لان عیب الاحرام لایرفع بالتحلیل هم و عند زفر
 یکن لانه منوع عن غشیا نهما شریح من و لیس و هذا عیب عنده فیر و به هم و ذکر فی بعض النسخ
 شریح اسی ذکر محمد فی بعض نسخ اجماع لغیر هم او یجاء معها شریح یعنی بکلمه او و ذلک فی قوله

اذا کربا و اذ المساقه
و شوق

و اذ اقربت و اذ اقربت
 یعتاد المشتري لایحلی
 علیه یعنی ان لا یکررب
 و من یجاء به هم و
 قد اذن له فی ذلک
 فله المشتري و یجاء
 و یجاء بها و کلام زفر
 لیس له ذلک و کلام
 عقد سبق ملک فلا
 یتکن من فسخه
 کما اذا شری و اجاریه
 منکونه و لانا البائع
 قاصر مقام البائع
 و قد کان لیس شریح
 ان یحلیها فله المشتري
 الا انه یکره
 البائع لما فیهم من
 خلف الوعد
 و هذا للعبد و جزی
 فی حق المشتري
 بخلاف النکاح
 ما کان له ان یفسخ
 ان یفسخه و لانا
 باذنه فحل لایکن
 ذلک للمشتري
 و اذا کان له ان یحلیها
 لایکن من فسخه
 بالعبد عند ذلک
 و عند زفر لایکن
 لانه منوع عن
 غشیا نهما و ذکر فی
 فی بعض النسخ
 او یجاء معها

ومن باع جاریه محرمه اذن لعافی ذلک ولا یشتري ان یخلعها بیا معاً وکر فیہ یو اد یعطی وقد بینا هذا سابقاً
مفصلاً واول سنی اسی قوله ان یخلعها واما معاً یو اد یعطی ثم یدل علی ان یخلعها بغیر الجماع بقص شعری
و یقلع غطفاً ثم یجامع واثانی سنی هو قوله او یجامع بکلمة او هم یدل علی انه یخلعها بالجماع لانه
لا یخیر و اعن تقدیم مس یقع به التحمل واول و ان یخلعها بغیر الجماع تعطیها لاربع
واشد اعلم بالصواب سنی واما لیه صاحب المراتبة
بقوله واول و لم یز بعضه ای الجماع لوقتة
عن تقدیم شعری یقع به التحمل
فیصیحاً

من قول

و اول یدل
علی انه یخلعها
بغیر الجماع
بقص شعری و قد بینا
ثم یجامع
و اثانی یدل
علی انه یخلعها
بالجماع مع کلمة
لا یخلعها عن تقدیم
مس یقع به التحمل
و اولی ان یخلعها
بغیر الجماع
تعطیها لاربع
والله اعلم
بما



